

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي شيد أركان الدين
بأقوال وأفعال العلماء العاملين
ونصر شريعة سيد المرسلين
بقتاوى وورثته صلى الله عليه
وآله وسلم من الصالح المتقين
وجعلهم أممًا وسائر امتي
هم آمن بعدهم من سائر المسلمين
والصلاة والسلام على سيدنا
محمد أمام المتقين وخاتم النبيين
والمرسلين القائل من برد الله
به خيرًا ينفعه في الدين وعلى
آله الذين هم أمان لأهل
الأرض أجمعين وأصحابه
المجتهدين المخلصين وعلينا
معهم إلى يوم الدين ﴿أما﴾
بعدكم فإن فتاوى الشيخ الإمام
عبد الرحمن بن زياد الزبيدي
مفتي الديار اليمنية من أصح
الفتاوى وأجملها فاستغنى بالله

لحمد لله رب العالمين نحمده بجميع الحمد كلها عند الكمال على جميع نعمه كلها ما علم منها
وما لم يعلم ونشكره سبحانه وتعالى على أياديه وأحسانه ما نحص منها موعم والصلاة والسلام
على سيدنا وحبيبنا وشفيقنا محمد المخصوص بأل الكالات والشفاعة العظمى من الإله
الأكرم وعلى آله وأصحابه وحجته شريعته وتابعيه هم على المنهج الأقوم عند أنفاس
بخطرات الموجودات ما جرى فلم ﴿أما بعد﴾ فقدم من الله وله الفضل دئما على عبده الفقير
الشريف المضرى باختصار فتاوى سادتي العلماء الاجلاء الفحول المعول على كلامهم
والمرجوع لقولهم في المعقول والمنقول وهم الامام العلامة الضرير عديم المشاكل
والظهير عبد الله بن الحسين بن عبد الله بقضيه والسيد العلامة ذواليقين والعزم وكثرة
الاطلاع وجودة الفهم عبد الله بن عمر بن أبي بكر بن يحيى والشريف العلامة ذوالفهم
الثقاف والراى الصائب علاوى بن سقاف بن محمد الجفرى العلويون المضرميون
والشيخ العلامة البحر الخضم محمد بن أبي بكر الأضر الجني والشيخ العلامة المحقق محمد بن
عليان الكردى المدي فلخصت حاصل كل سؤال وجواب بأوجز عبارة على حسب على
وركة فهمي مع حذف التكرير ورددت كل مسئلة في غير محلها الى عظمتها من تقديم أو
تأخير وأردت الاستئجار في هذا السفر اغناء الطالب عن كثرة المراجعة
والفكر وجعلت لكل واحد من الحجة المذكورين علامة صدقت بها السؤال فخذها
مرتبة كترتيبهم في المقال فلأول ب والثاني ي والثالث ج والرابع د والخامس
هـ وإذا اتفق في المسئلة اثنان فاكثروا من الكل فان زادوا واحداً وخالفوا ذكرت ذلك
فقلت زاد فلان كذا أو خالف كذلك وحيث كان في المسئلة قيدا أو خلافاً ونحوه ولم ينب
عليه صاحب الفتاوى كتب آخرها اه ثم ذكرت الزيادة المذكورة فالتالي أو لها قلت

كتاب بنية المستقردين في تلخيص فتاوى بعض الأئمة من
 العلماء المتأخرين مع ضم فوائد جمة من كتب شتى للعلماء
 المجتهدين جمع السيد الشريف العالم العامل الفقيه
 الكامل مفتي الديار الحضرية عبد الرحمن بن
 محمد بن حسين بن عمر المشهور بأعلاوى فسمع
 الله في حياته ونفع المسلمين
 بمعلومه وبركاته
 آمين

وفي طرة الأصل بخط مؤلفه ما نصه
 في تنبيهكم أعلم أن هذا الاختصار الجيب والاسلوب الغريب الذي حوى
 زبدة وحاصل ومضمون هؤلاء الكتب السبعة أعني فتاوى السيد عبد الله بن
 حسين بلقيه وفتاوى السيد عبد الله بن عمر بن يحيى وفتاوى السيد أعلاوى بن
 سقاف الجعفرى وفتاوى الشيخ محمد بن أبي بكر الأنصاري وفتاوى الشيخ محمد بن
 سليمان الكردي نفع الله بالجميع وما في سفينة جامعهم وما سئل عنه جامعهم أيضا
 من المسائل ولم تكن منصوصة في تلك الفتاوى بل قد جاء بحمد الله ومعونه على
 غاية الاختصار والضبط وتسهيل العبارة وتناسب المسائل وتداخل القيود
 وحذف التطويل والتكرير وغالب الدليل والتعليل مع الاتيان بجميع
 ما تضمنته تلك الكتب حتى غاب القليل مع إمعان النظر فيما تقتضيه
 العبارات حسب ما فهمه الجامع وبالله هذه من غير تقصير جعله الله خالصا
 مخلصا وعم به النفع الانام آمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه عدد
 معلوماته ومداد كلماته والحمد لله رب العالمين

بعدم الاصل من المزيد وزدت على هؤلاء الفتاويات فوائد معروفة لعلها ملخصة عزيرة
 الوجود مهمة استفدتها قبل من افواه المشايخ وكتب الامثلة وميزتها عن تلك الفتاوى
 بتدبيرها بقائده وسخ في خاطري ايضا ان انفس بعض المسائل التي سئلت عنها ولم تكن
 في تلك الفتاويات واضيفتها اليها مع جلاء عن الرمز ليعرف القارئ السجين ويرى الى
 الصواب من رأيها تنقصا من تحريفها وامين وجعلت جميع ذلك بعبارات قريبة ظاهرة
 خوف التطويل الممل والتعبد المثل حسبما يقبضه العلم الحكيم بختاني ويحريه على
 لساني وباني في اوعام التي بعد ان من الله تعالى علي بما كمال هذا المجموع وانتشاره في البلاد
 حصلت لي سؤالات وفوائد اخر علقها في الهامش ثم خفت ضياعها فخرمت مستعينها ولاي
 لي ان اضفها في مظانها لخلال هذا التأليف فائتها كذلك وتصرفت في بعض عبارات
 الاصل بزيادة وحذف وتعديل وتأخير وانما الفائدة قد اعيد ذكرها ليعرف فكان من حقه
 ان يسمي تكلمة بقيقة المسترشدين ومن الله الكريم اسلا الدعوة والتسديد وصلاح النية
 والهداية لرشد الطريق السديد ومن وقف عليه فحقق فيعزله او يخالفه لكان من قلت
 عنه ان يعلمه حال من غير توان وله الاجر من الكريم المان اللهم وقنا لاصابة السواب
 وجنبنا الزيف والارتباب واتقنا والسليين على ما هو هذا الكتاب آمين

في تلخيصها بابا وبجزيرة وأدنى
 اشارة حسب قومي القاصر
 وذمني الفاتر وذكركت
 ما حضرني حال الكتابة مما
 خالفه او وافقه فيه الشيخ ابن
 حجر المكي في كتبه او قواوه
 لكونه معقد الفتاوى عند
 اهل حضرموت خصوصا
 بل وسائر قطرا اليمن هوما فلا
 يقتضون احدا عليه وانما خلفه
 جل معاصريه كاحر رسلنا
 وفرروه وقد اذكر غيره من
 المشايخ حسب التيسير وارجو
 من الله سبحانه اصلاح النية
 والقبول وامن وقب على ذلك
 ان يصلح الخلل فاقول وبالله
 استعين

في المقدمة

في فائدة في اننا انقل الرب لمان نظمها بعضهم فقال

قريب محيط مالك ومدير * مررب ككثير الخير والمول للم
 ونالنا المعبود جابر كثرنا * ومصلحتنا والصاحب الثابت القدم
 وجامعنا السيد احفظ هذه * معان اننا لسرب قادم لمن نظم

اه من حاشية الشيخ ابراهيم الباجوري على شرح ابن قاسم في فائدة قال سم اذا
 صرف العبد جميع ما اتم الله عليه في آن واحد لم يخلق له مني شكورا وان صرفها في
 اوقات مختلفة يسمى شاكر قال عرش ويمكن صرفها في آن واحد يصحله جنازة متفكر في
 مصنوعاته سبحانه وتعالى اه في فائدة قال بعضهم الفضائل سبع الصدق والحياء والتواضع
 والسخاء والوفاء والعلم واداء الامانة اه حاشية الشيخ سليمان الجلي على شرح المنهج في اوعام في
 ان لهم شريعة وهي ان تعبدوا تعالى في عبادة الله تعالى شريعة عندهم لانها المقصودة منها وان
 كانت الشريعة عند الفقهاء ما شرعه الله تعالى من الاحكام وطريقه وهي ان تصدقوا بالعلم
 والعمل وحقيقة وهي ان تعبدوا ما هو ان تشهد بنور اودعه الله في سويداء القلب أي وسطه ان
 كل باطن له ظاهر وعكسه كتحرق النضر للسفينة وان كان منكرا انظر اها فهو جائز في الباطن
 لانه سبب لنجاة السفينة من الملك والاولى ان تعرف الحقيقة بعلم واطن الامور كعلم النضر
 بان ما فعله مع موسى عليها السلام من خرق السفينة وغيرها فيه مصلحة وان كان ظاهره
 مفسدة في البعض والشريعة ظاهر الحقيقة والحقيقة باطنها وهما متلازمان معنى كاسبق

في المقدمة

قال بعضهم اذا جع المتعلم العقل والادب كحسن الفهم والعلم الصبر والتواضع وحسن الخلق فقد تمت النعم عليهما وانشد آخر قول

أخي لن تنال العلم الا بستره * سأنبيك عن تفصيلها ببيان

ذكاه وحرص واجتهاد وبلفة * وارشاد استاذ وطول زمان اه باجوري

وفائدة في قال الحسن البصري رحمه الله صلى الله عليه وسلم في كتابه العلم والنظر فيه عبادة ومداة كدم الشهيد واذا قام من قبره نظر اليه أهل الجمع ويحتمل مع الانبياء (وقال عليه الصلاة والسلام) من اتكا على يده عالم كتب الله له بكل خطوة عتق رقبة ومن قبل رأس عالم كتب الله له بكل شهرة حسنة وتدارس العلم ساعة من الليل أفضل من أحيائه بغيره ومدارسته أفضل من الذكر وقوله صلى الله عليه وسلم حتى الحينان في الماء غمغما خضها بالذكر ككونه اللسان لها اه بجيري وقال أبو الليث من جلس عند عالم ولم يقدر على حفظ شيء من العلم نال سبع كرامات فضل المتعلمين وحسنهم الذنوب وتزول الرحمة عليه حال شروجه من يئسه واذا نزلت الرحمة على أهل الحلقة حصل له نصيبه ويكتب له طاعة مادام مستقما واذا أصاب قلبه لعدم الفهم صار غمه وشيئله الى حضرة الله تعالى لقوله تعالى أنا عند المنكسرة قلوبهم من أجلي أي جابرهم وناصرهم ويرى عز العالم ودل الفاسق فيرد قلبه عن الفسق ويميل طبعه الى العلم (وقال أيضا) من جلس مع عناية أصناف زاده الله غناية أشياء من جلس مع الأغنياء زاده الله تحب الدنيا والرغبة فيها ومن جلس مع الفقراء حصل له الشكر والرغبة في الله تعالى ومن جلس مع السلطان زاده الله القسوة والكبر ومن جلس مع النساء زاده الله الجهل والشهوة ومن جلس مع الصبيان ارداد من الله ومن جلس مع الغساق ارداد من الجراءة على الذنوب ونسوف التوبة أي تأخيرها ومن جلس مع الصالحين ارداد الرغبة في الطاعات ومن جلس مع العلماء ارداد من العلم والعمل اه بجيري على الاقتناع (وقال) الامام الشافعي رضي الله عنه من تعلم القرآن عظمت قيمته ومن تعلم الفقه نيل قدره ومن كتب الحديث قويت حجته ومن تعلم الحساب جزل رأيه ومن تعلم العربية رق طبعه ومن لم يص نفسه لم ينفعه علمه اه من النجم الوهاج وقال الامام الغزالي أربع لا يعرف قدرها الا أربعة لا يعرف قدر الحياة الا الموتى ولا قدر الصحة الا أهل السقم ولا قدر الشباب الا أهل الهرم ولا قدر الغنى الا أهل الفقر اه وفائدة في حقيقة المقه ما وقع في القلب ونظر على اللسان فأفاد العلم وأورث الخشية ولهذا قال النووي انما يظهر على العلماء كرامات كالعباد مع انهم أفضل منهم لما يدخل عليهم من الربام (مسئلة ك) قال رجل لابي هريرة رضي الله عنه اني أريد أن أتعلم العلم واحاف أن اضيعه فقال كفي بتركك للعلم اضاعة وقال الامام من مكيد الشيطان ترك العمل خوفا من أن يقول الناس انه مرء لان تطهرا العمل من زغات الشيطان بالكلية متعذر فلو وقفنا العبادة على الكمال لتعذر الاشتغال بشيء من العبادات وذلك وجب البطالة التي هي أقصى غرض الشيطان (مسئلة ث) من آداب حامل القرآن فضلا عن العالم أن يكون شريف النفس مرتفعا عن الجبارة والجفافة من أبناء الدنيا (وقال الفقيه الجرجاني شعرا)

وم ابتدأ في خدمة العلم مهجتي * سيدهم من لآيت لكن لا خدما
 ألسني به غرسا وأجنبيه ذلة * اذا فاتباغ الجهول قد كان أحرما
 ولوان اهل العلم صلاته صانهم * ولوعظموه في الصدور لعظما
 ولكن أهانوه فهانوا ودنسوا * محبها بالاطماع حتى تهيجا

وفي البضارى لا ينبغي لاحد من شئ من العلم ان يضيع نفسه وورده من أكرم عالما فقد
 اكرم الله ورسوله بخدمة أهل الفضل من أعظم القرب ومن تعظم مآثر الله تعالى وحرمانا
 اجساما (مسئلة ١) لا يحل لعالم ان يذكر مسئلة لمن يعلم انه يقع بعرقها في تساهل في
 الدين ووقوع في مفسدة اذ العلم امانافع كالواجبات العينية فيجب ذكره لكل أحد واضار
 كالحيل المسقط للزكاة وكل ما يوافق المولى ويجب حطام الدنيا ليجوز ذكره لمن يعلم انه
 يعمل به أو يعلمه من يعمل به أو فيه ضرر ونفع فان ترجحت منافعه ذكره والا فلا ويجب
 على العلماء والحكام تعليم الجهال ما لا يدمنه مما يصح به الاسلام من العقائد وتصح به الصلاة
 والصوم من الاحكام الظاهرة وكذا الزكاة والحج حيث وجبا (مسئلة ٢) الفرق بين
 الشك والوسوسة ان الشك هو التردد في الوقوع وعدمه وهو اعتقاد ان يتقادم تساوم بما
 لا مزية لاحد به على الآخر فان يجهل أحد جمل محال المحكوم به على تقيضه فهو اللان وضده
 الوهم وأما الوسوسة فهي حديث النفس والشيطان لا تلقي على أصل بخلاف الشك
 فيبقى عليه كخيار من لا يقبل وتأخير الصلاة تأخير اضطرار وكتياب من عاده بمباشرة
 الخباسة وكالصلاة خلف من عاده التساهل فالاحتياط مطلوب فان لم يكن شئ من ذلك فهي
 الوسوسة التي هي من البدع كأن يتوهم الخباسة فالاحتياط حينئذ ترك الاحتياط
 في فائدة المشايخ اتفاق الشيعين في الكيفية المساواة اتفاقهما كمية المساكلة اتفاقهما
 نوعية المماثلة اتفاقهما خاصة الموازنة اجتماع الاربعة الحفظ حصول الصورة في العقل
 واستحكامها بحيث لو زالت لم تكن القوة من استرجاعها التذكر محاولة استرجاع تلك
 الصورة اذ ارالت الذكر رجوعها بعد المحاولة المعرفة ادراك الجزئيات كالعلم ادراك
 الكليات الفهم تصور الشئ من لفظ المخاطب الافهام ايصال معنى اللفظ الى فهم السامع
 الفقه العلم بفرض المحاد في خطابه العقل العلم بصفات الاشياء حسنها وقبيحها وكالهما
 ونقصانها الدراية المعرفة الحاصلة بطرف من التحيل الجهول معرفة الاشياء لاجتماعها
 اليقين اعتقاد ان الامر كذا وامتناع خلافه الذهن قوة النفس على اكتساب العاوم الغير
 الحاصلة الفكر انتقال الروح من التصديقات الحاضرة الى المحضرة الحدس وجدان شئ
 متوسط بين طرفي الجهول لتصير النسبة بالجهول معاومة الذكاشدة هذا الحدس وكاله
 انما طريقه النفس وضوح تصيل الدليل الوهم اعتقاد المرجوح الفن اعتقاد الراجح
 البديهة المعرفة الحاصلة ابتداء في النفس بسبب الفكر اه من خط الشيخ محمد اسودان
 في فائدة ذكر الامام الشعرا في الطبقات عن أبي المواهب الشاذلي قال اثبت للمسئلة
 بدليها لتحقيق واثباتها بدليل آخر تدقيق والتعبير عنها بقائق العبارة ترفيق ومراعاة علم
 المعاني والبيان في تركيبها تخبيق والسلامة من اعتراض الشارع فيها توفيق اللهم ارزقنا

بوقائده في قال الامام الشمراني في زبد العلوم والميزان وأما أصول الفقه مقررهم الى مراتب
 الاوامر والنواهي التي جاءت في الكتاب والسنة والى معرفة ما أجمع عليه الأمة وما فاسوه
 وما ولدوه بالاجتهاد من طريق الاستنباط ويجمع كل من الاوامر والنواهي مرتبة تنقيها
 وتشديد الحق ووجد في نفسه ضمة اخذ بالتخفيف أو قو، فبالاشد ويجمع احاديث الشريعة
 وما يخبر عليها من أقوال المجتهدين الى يوم الدين لا يخرج عن هذا المصالح حكم يناقض حكما أبدا
 ولا يصادمه وهذا أطلعني الله تعالى عليه لم يظفر به أحد من المجتهدين غن تحقيق به لم يرق
 الشريعة ولا أقوال العلماء خلافا قط ومن تحقق بما تحقق به أهل الله تعالى من الكشف
 والتحقيق شبهه بجمع ما ولد المجتهدون ما أخذوا من شعاع الشريعة ولم يخطئ أحد منهم اه
 بوقائده في ادا أطلق الاجتهاد فالمراد به المطلق وهو في الاصل بذل المجتهد في طلب المقصود
 ويرادفه الصري والتوخي ثم استعمل في استنباط الاحكام من الكتاب والسنة وقد انقطع
 من نحو الثلاثمائة وأدعى السيوطي بقاءه الى آخر الزمان مستند لا بجديد يبعث الله على رأس
 كل مائة من يجدد الخروجة بان المراد من يجدد أمر الدين من يقر بالشرائع والاحكام لا المجتهد
 المطلق ونخرج به مجتهد المذهب وهو من يستنبط الاحكام من قواعد امامه كالزفي ومجتهد
 الفتوى وهو من يسد رعي الترجيح في الاقوال كالشيخين لا كابن حجر ومرو فلم يزل غار بة
 ترجع بل مقلدان فقط وقال بعضهم بل لهما الترجيح في بعض المسائل بل والمشير الى
 ايضا اه باجوري بوقائده في قال في فتاوى ابن حجر ليس لمن قرأ كتابا أو كتب ولم يتهل
 لادقائه ان يغني الا فيما علم من مذهبه علما جازما كحروب النية في الوضوء ونقصه بحس الذي كرم
 في نقل له الحكم عن مفت آخر أو من كتاب موثق به جاز وهو ناقل لامفت وليس له الافتاء فيما
 لم يجده مسطورا وان وجد له نظيرا وحينئذ المتبصر في الفقه هو من أحاط باصول امامه في كل
 باب وهي مرتبة أصحاب الوجوه وقد انقطعت من نحو أربع مائة سنة اه (مسئلة ك)
 مختص طلب العلم وأكثر من مطالعة الكتب المؤلفة من التفسير والحديث والفقه وكان
 ذاهم وذكاه فتسكن في رأيه ان جملة هذه الأمة ضالوا وأضلوا عن أصل الدين وطريق سيد
 المرسلين صلى الله عليه وسلم مرفض جميع مؤلفات أهل العلم ولم ياتهم مذهب بل عدل الى
 الاجتهاد وأدعى الاستنباط من الكتاب والسنة بزمه وليس فيه شروط الاجتهاد المعتبرة
 هذا أهل العلم ومع ذلك يلزم الأمة الاخذ بقوله ويجب متابعتهم هذا الشخص المذكور
 لم تدعى الاجتهاد يجب عليه الرجوع الى الحق ورفض الدعاوى الباطلة واذا طرح مؤلفات
 هل الشرع فليت شعري بماذا يمسك فانه لم يدرك النبي عليه الصلاة والسلام ولا أحد من
 صحابه رضوان الله عليهم فان كان عنده شيء من العلم فهو من مؤلفات أهل الشرع وحيث
 كانت على صلاحه غن ابن وقع على الهدى عليه بيته لناها ان كتب الاربعة رضوان الله عليهم

ومقتلهم بجل مأخذها من الكتاب والسنة وكيف أخذوها من أفعالها ودعوا الاجتهاد
اليوم في غاية البعد كيف وقد قال الشيعان وشبههما الفخر الرازي في التماس اليوم كالمجمعين على
أنه لا يجتهد وتقل ابن حجر عن بعض الأصوليين أنه لم يوجد بعد عصر الشافعي مجتهد أي مستقل
وهذا الامام السوطي مع سعة اطلاعه وابعاده في العلوم وقفته بما لم يسبق اليه ادعى
الاجتهاد النسبي لا الاستقلالي فلم يسلم له وقد تأقت مؤلفاته على الجنسية وأما جمل الناس
على مذهبه فقرياً جزواً وفرض انه يجتهد مستقل كمثل مجتهد (مسألة ش) يحرم على
المفتي التساهل في الفتاوى وموالاتهم عرف بذلك اما لعدم الثبوت والمصارعة في الجواب أو
لفرض فاسد كمنع الخيل ولو مكر وهمة التمسك بالشبه لا ترخيص على من يرجو فقهه
والتفسير على مذهبه ثم أن طلب حيلة لا شبهة فيها ولا تجرأ إلى مفسدة بل ليتخلص بها السائل
عن نحو اليمين في نكاح الطلاق فلا باس بل ربما تندب (مسألة ش) يجب على مفت اجابة
مستغث في واقعة يترتب عليها الائم بسبب الترك أو الفعل وذلك في الواجب أو المحرم على
التراخي ان لم يأت وقت الحاجة والافعى الفور فان لم يترتب عليها ذلك فسنه مؤكدة بل ان
كان على سبيل مذاكرة العلم التي هي من أسباب احياؤه ففرض كفاية ولا ينبغي الجواب بلا
أدري الا ان كان صادقا وترتب على الجواب محذور كاثارة فتنة وأما الحديث الوارد في كتم
المعلم فمحمول على علم واجب تعليمه ولم يمنع منه عذر تكويف على معصوم وذلك كمن يسأل عن
الاسلام والملة والحلال والحرام ولو كان المالم بالتأدية الفتوى في مذهبه وعلم أمرا
بمفاتيحه يحكم ولم يعتل أمره فله الجمل عليه قهر بنفسه أو بغيره اذ يجب طاعة المفتي فيما أتى به
ونقل السهوي عن الشافعي ومالك ان العالم وان لم يكن قاضيا ان يعزى بالضرب والحبس
وبغيرهما من رأى استحقاقه اذ يجب امتثال أمره (مسألة ش) اعلم أن العبارات الواردة في
مسئلة واحدة التي ظاهرها التنافي والتضالفا اذا أمكن الجمع بينهما من غير تعسف وجب
المصير اليه ويكون الامر من المتفق عليه وان اطلاق الائمة اذ تناولت شيئا وصرح بعضهم
ببطلانه فالعقد الاخذ باطلاقهم كائن عليه في القضية والنهاية (مسألة ش) المذهب
القديم ليس مذهبا للشافعي لان المقلد مع المجتهد كالمجتهد مع الرسول عليه السلام فكأن
الحادث من أدلة الشرع ناسخ للتقدم منها اجاعا حتى يجب على المجتهد الاخذ به كذلك المقلد مع
المجتهد وأما المسائل التي عدوها وجعلوها ما يقتضي به على القديم فسيما ان جماعة من المجتهدين في
مذهبه لاح لهم في بعض المسائل ان القديم أظهر دليلا فاقوا به غير ناسي ذلك الى الشافعي
كالقول المخرج من بلغ رتبة الترجيح ولا ح له الدليل أتى بها والا فلا وجه لعلمه وقواء
على ان المسائل التي عدوها أكثرها فيه قول جديد فتكون الفتوى به وهي ثمانية عشر
مسئلة عدم وجوب التباعد عن النجاسة في الماء الكثير بقدر قلتي وعدم تقص الماء الجارى
الا بالتفكير وعدم التقص بلبس المحصر وتحرير أكل الجلد المدبوغ والتثويب في اذان
الصبي وامتداد وقت المغرب الى مغيب الشفق واستقبال قبيل العشاء وعدم نديب قراءة
السورة في الاخيرتين والجهر بالتأمين للأموم في الجهرية وبند الخط عند عدم الشائخص
وجواز اقتداء المنفرد في اثناء صلاته وكراهة تقليم أنفطار الميت وعدم اعتبار الحول في الزكاز

وصيام الولي عن الميت الذي عليه صوم وجواز اشتراط القتل بالمرض واجبار الشريك
على العماره وجعل المصدق في الذل زوج مضمونا ووجوب الحد بوطء الملوكة المحرم
ذكره في المجموع ويجب اتفاقا تقتضيه القاضى واقفاء المفتى بغير الراجح من مذهبه اذ من
يعمل في فتواه أو عمله بكل قول أو وجه في المسئلة ويعمل بمشاه من غير نظر الى ترجيح
ولا يمتد به جاهل خارق للاجماع ولا يجوز للمفتى أن يقتي الجاهل المتسلك عذبه الشافعي
صورة بغير الراجح منه (مسئلة ش) نقل ابن الصلاح الاجماع على انه لا يجوز تقليد غير
الاثثة الاربعة أى حتى العمل لنفسه فضلا عن القضاء والفتوى لعدم الثقة بنسبها الاربابها
بما يتدفع الضرر والتبديل كذهب الزيدية المنسوبة الى الامام زيد بن علي بن الحسين
السيوطي رضوان الله عليهم وان كان هو اماما من اثثة الذين وعلموا صالحة المسترشدين غير ان
أصحابه نسبوه الى التساهل في كثير لعدم اعتنائهم بقصر مذهبهم بخلاف المذاهب الاربعة
فان اثنتا عشرة منهم الله خيرا بذلوا نفوسهم في تحرير أقوالها وباتت ثابتة عن قائلها ولم يثبت
فأمن أهلها الضرر فعلموا الصحيح من الضعيف ولا يجوز للقلد لاحد من الاثثة الاربعة ان
يعمل أو يقتي في المسئلة ذات القولين أو الوجهين بمشاه من مهابل بالتأخر من القولين ان
علم له في حكم الناس منها فان لم يعلم فبما رآه امامه فان لم يعلم يبحث عن أصوله ان كان ذا
اجتهاد والاعمال بما نقله بعض اثثة الترجيح ان وجدوا لا توقف ولا يفرق الا وجه الى تقدم أو
تأخر بل يجب البحث عن الراجح والمنصوص عليه مقدم على المخرج ما لم يصرح عن نص آخر
كما يقدم عليه الاكثر ثم الاعتم الاورع فان لم يجد اعتبر أو صاف ناقلي القولين ومن أتى بكل
قول أو وجه من غير نظر الى ترجيح فهو جاهل خارق للاجماع والمعتد بجواز العمل بذلك
للمتصير المتأهل للشقة التي لا تحتمل عادة بشرط ان لا يتبعه الرخص في المذاهب بان
يأخذ منها بالاهون بل يفسق بذلك وان لا يجتمع على بطلانها اماما الاول والثاني اه وبعبارة
ب تقليد مذهب الغير يصعب على علماء الوقت فضلا عن عوامهم خصوص ما لم يتخالط علماء
ذلك المذهب اذ لا بد من استيفاء شروطه وهي كافي التحفة وغيرها خمسة علمه بالمسئلة على
مذهب من يقلده يسائر شروطها ومعتبراتها وان لا يكون المقلد فيه مما يقتضيه قضاء
القاضى به وهو ما خالف النص أو الاجماع أو القواعد أو القياس الجسدي وان لا يتبع
الرخص بان يأخذ من كل مذهب ما هو الاهون عليه وان لا يلق بين قولين تتولد منهما
حقيقة لا يقول بها كل من القائلين كأن توضح لم يملك تقليدا للشافعي ومن بلا شهوة
تقليد المالكي ثم صلى فصلاته حينئذ باطله باتفاقهما وان لا يعمل بقول امام في المسئلة ثم
يعمل بضده وهذا يختلف فيه عندنا والمشهور وجواز تقليد المفضول مع وجود الفاضل وفي قول
بشرط اعتقاد الاربعية أو المساواة اه وفي ك من شروط التقليد عدم التلقيق بحيث
تتولد من تلقفه حقيقة لا يقول بها كل من الامامين قاله ابن حجر اذ لا فرق عنده بين ان
يكون التلقيق في قضية أو قضيتين فلا تزوج امرأة بولي وشاهدين فاسقين على مذهب أبي
حنيفة أو بلاولى مع حضوره وعدم عضله ثم علق طلاقها بإبراهيم ثم نفقة عندها مثلا فأبرأه ثم
أراد تقليد الشافعي في عدم وقوع الطلاق لعدم صحة الإبراء عنده من نفقة العدة لم يصح بل

يحرم وطورها حقيقته على كلا المذهبين أما الشافعي فلا تأليست بزوجته عنده أصلا لعدم
 حصه النكاح ولولا الشبهة لكانت زانحة وأما أوحيفة الذي يرى تزويجها فله كونها ثابت
 منه بالبراهة المذكورة وقال ابن زياد القادح في التلخيص انما تأني في اذا كان في قضية واحدة
 بخلافه في قضيتين فليس بشاذح وكلام ابن جرير حوطا وابن زياد أوفق بالعوام فعليه يصح
 التقليد في مثل هذه الصورة (مسئلة ٥) يجوز تقليد ملتزم مذهب الشافعي غير
 مذهبه أو المرجوح فيه للضرورة أي المشقة التي لا تحصل عادة اما عند دعائها فيصرم الا
 ان كان المقلد بالفتح أهلا للترجيح ورأى المقلد رجما ن دليله على دليل امامه اه وبعبارة
 ي يجوز العمل في حق الشخص بالضعيف الذي رحمه بعض أهل الترجيح من المسئلة
 ذات القولين أو الوجهين فيجوز تقليده للعامل المناهل وغيره اما الضعيف غير المرجح من
 بعض أهل الترجيح فيجوز تقليده على العارف بالنظر والبص عن الاربع كثير عارف وجد
 من يحرمه بالارجاع أو أراد العمل به والاجازة العمل بالمرجوح مطلقا اه (مسئلة ٦)
 صرح الأئمة بأنه لا يجوز تعاطي ما اختلف فيه ما لم يقلد القائل بعمله بل نقل ابن جرير وغيره
 الاتفاق عليه سواء كان الخلاف في المذهب أو غيره عبادة أو غيرهما ولعم من يرى حل ذلك نعم
 انما يأثم من حصر بترك تعلم ما لم يسمع الامكان أو كان محالا بعد أخذ بحججه لشهرته أما
 من يحزن عنه ولو نقله أو اضطرار الى الضمير ما يستدركه ومحمية فيرفع تكليفه كاقبل ورود
 الترخيص قاله في النسخة اه وبعبارة ب ومعنى التقليد اعتقاد قول الغير من غير معرفة
 دليله التمس على يجوز تقليد القول الضعيف لعمل نفسه كقابل الاصح والمعتقد والاوجه
 والمصبة لا مقابل الصحيح لفساده غالبا ويأثم غير المجتهد بترك التقليد نعم ان وافق مذهبا معتبرا
 قال جمع تصح عبادته ومعاملته مطلقا وقال آخرون لا مطلقا وفصل بعضهم فقال تصح المعاملة
 دون العبادة لعدم الجزم بالنية فيها وقال الشريف العلامة عبد الرحمن بن عبد الله باقيه
 ويظهر من عمل وكلام الأئمة ان العامى حيث عمل معتقدا أنه حكم شرعى ووافق مذهبا معتبرا
 وان لم يعرف عين قائله صح ما لم يصح حال عمله مقلدا لغيره تقليدا محصيا اه قلت ونقل
 الجلال السيوطي عن جماعة كثيرة من العلماء أنهم كانوا يفتنون الناصب بالمذاهب الاربعية
 لاسيما العوام الذين لا يتقيدون بمذهب ولا يعرفون قواعد ولا نصوصه ويقولون حيث وافق
 فصل هؤلاء قول عالم فلا بأس به اه من الميزان نعم في القوائد المدنية لا كرى أن تقليد
 القول أو الوجه الضعيف في المذهب بشرطه أولى من تقليد مذهب الغير لغير احتماع
 شروطه اه (مسئلة ٦) يجوز التقليد بعد العمل بشرطين أن لا يكون حال العمل
 عالما بفساد ما قبله بعد العمل تقليده بل عمل مع نسيان للفساد أو جهول بفساده وعذره وان
 يرى الامام الذي يريد تقليده جواز التقليد بعد العمل فمن أراد تقليد أي حنيفة بعد العمل
 سأل الحنفية عن جواز ذلك ولا يفسد مسؤال الشافعية حينئذ اذ هو يريد الدخول في
 مذهب الحنفي ومعلوم ان لا بد من شروط التقليد المألومة زياده على هذين اه وفي
 نحوه وزاد من قلده من يصح تقليده في مسئلة صححت صلاته في اعتقاده بل وفي اعتقادنا
 لا نالنا نسقه ولا نعلمه من تارك الصلاة فان لم يقلده وعلمنا ان عمله وافق مذهبا معتبرا فكذلك

على القول بأن الماء لا يذهب وإن جهل أهله وأهله أم لا يجوز الإنكار عليه

كتاب الطهارة

﴿الطهارة﴾

﴿مسئلة﴾ ماء الطفل والتماء مطلق
لشعور اسم الطهر لما قول
ابن الصمد أنه نفس ابنة البصر
مردود في قلت وفيه ابن
بحر اه ﴿مسئلة﴾ المتعد
ان الماء الداخل الى القعيد
ضل طرفي الشئ من عن الغرض
مستعمل كافي الخادم في سنن
الوضوء وما في الصبا من عدم
الاستعمال من جرح وسبقه
اليه الخادم في بعض المواضع
﴿قلت﴾ وفيه ابن حزم وم
﴿مسئلة﴾ يعني عبايتي
الاختلاف من قليل في العبي
بالنسبة للرضعة لا عن قليل وله
وغاظه اذا ابتلاه بارضاعه
أقوى منه جملة ﴿مسئلة﴾
الماء القليل الجاري الذي كثر
اغتراف الناس منه لا ينكح
باستعماله ولا ينجسه بتوهم
نجاسة أيدي المتفرقين منه وان
كان المتفرق جنباً أو أحدث
بل ان تيقن وقوع نجاسة وجرت
بجري الماء فما قبلها طاهر
والبحرية التي تعقب نجاسة لها

﴿فائدة﴾ الكتاب لغة الغضم والنجح واصطلاحاً اسم لحسن من الاحكام والباب لغة فرجة في
سائر تدويع مناهج داخل الى خارج وعكسه حقيقة في الاختصاص بمجاز في المعاني
واصطلاحاً اسم لجملة من الالفاظ مما دخل تحت الكتاب والفصل لغة الحافزين الشئيين
واصطلاحاً اسم للالفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة مشتق على فروع الخ والفرع لغة
ما انبنى على غيره ويقابله الاصل واصطلاحاً اسم للالفاظ مخصوصة مشتقة على مسائل غالباً
والمسئلة لغة السؤال واصطلاحاً مطلوب يخبري يبرهن عليه في العلم والتشبيه لغة الايقاظ
واصطلاحاً عنوان البحث اللاحق الذي سبقته اليه اشار فيبحث بفهم من الكلام السابق
اجالاً وانما لغة آخر الثاني واصطلاحاً اسم للالفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة
جعلت آخر كتاب ابواب والتقديس بذلك وهي قريب من معنى التلخيص اه باجوري
والقديم اصطلاحاً ما جئ به لمع أو منع أو بيان واقع وتأمل تعريفه هذا مع تعريف الشرط
يصل ان التقييد أهم مطلقاً اه اعاب في فائدة في الطهارة لها وسائل أربع الماء والتراب
والدابع وجعل الاستعمال مقاصد كذلك الوضوء والغسل والتيمم وزالة النجاسة ووسائل
الوسائل الاجتهاد والاولى اه باجوري ﴿مسئلة﴾ حرم القاضي والمزجدوا اختاره
الامام ان اختصاص المهور به بالمال لا يقتل ويرجع في الاعاب تبعاً للفرق وان الصلاح
انه مقبول المعنى قال وسبب الاختصاص بجملة لطافة وعدم التركيب للذين لا يوجدان في
غيره وقدمه اللون وانما يتلون بلون ظرفه أو ما يقابله ولا يصح في ما لا يقيه كيفية ضارة ولا يغير
طبيعة ولا يصح من استعماله خيلاً ولا كسر قلوب الفقراء بمختلف شعورهم الورد ولا يلزم
من استعماله اضرار مال غالباً اه ﴿فائدة﴾ الفرق بين مطلق الماء والماء المطلق ان الحكم
المتفرق على الاول يترتب على حصول الحقيقة من غير قيد فيشمل سائر انواع الماء وعلى الثاني
يترتب عليها قيد الاطلاق فيقتصر بعض انواعها وهو الطهور اه اعاب في فائدة في اسم
الاعرابي الذي الى في مسجد عليه الصلاة والسلام ذوالنور صرة حرق من زهر البعاشي
لا التيمم وهو اصل الخوارج ووقع له ايضا اسم في صلاته وقال ابن ملت محمداً لا تزوجن
عائشة وقال اللهم اغفر لي ومحمد ولا تشرك معنا أحد افعال التي صلى الله عليه وسلم لقد
حجرت واسما كذا لم يفسر شرح المنهج ﴿مسئلة ب﴾ لا يضر تقييد رخصة الماء كثيراً
بالقسط أو القطران وان لم تقس القدر بعد الدقيق كما اطلقه في الخادم قال بخلاف تغيير كثيراً
بالطم أو اللون وأثنى البكري بالضم مطلقاً أي في جميع الصفات في فائدة في قال البصري ﴿قوله﴾
تفسيره في طاهر غير مطهر أي تفسير ذلك الخلق اما بالنسبة له فطاهر كالزور في تطهير
سدوراً وبجين أو طين فصب عليه ماء فتغير به كثيراً قبل وصوله للجميع فانه مطهر
جميع أجزاءه وصوله لها اذا وصل الى جميع أجزائه لا بعد تغييره كذلك فاحتفظ اه
رشيدى خلاً فاللواني وتقل أبو حنيفة عن السهموي انه لا يضر تغيير الماء بأرسان

المتطهر بن أي وإن طال مكثه **في فائدة** يشترط لغير الماء الطاهر مستقروا أن لا يكون بنفسه وإن يكون مختلط وإن يستحق عنه الماء وإن لا ينشأ الاحتراز عنه وإن يكون بحيث يمنع إطلاق اسم الماء أن لا يكون ملهماً ما لا يراه كرهى **(مسئلة)** طاهر عبارة الحقيقة وما لا يشك في الإعيان له ولو وقع في الماء ما وافقه في الصفات كلها أوفى صفة واحدة أهم تقدير كل الصفات واعتمده في المقي وأعتد في حاشية الحلبي أن الموجودة لا تقدر بعبارة الباجوري إذا وقع في الماء ما وافقه في كل الصفات فدرت كلها كعلم الزمان ولون العصور وريح اللآلئ ومع ذلك أي اللبان الذي كره قبل ربطه بتأويله المزمع ولحها فان تقدير بعض الصفات قدر للمقتود فقط إذا لم يوجد المميز فلا معنى لفرضه واعتباره وإلا بقي الاشبه بالخطيئة فإذا وقع فيه ما ورد منقطع الرخصة قدمه وورده الرخصة وهذا التقدير مندوب كما نقل عن سم والجبري فلا يهيم واستعمله جازاً إذا غلب فيه شك في التغير والأصل عدمه **(مسئلة)** قال في الاسماء شرح الارشاد في مجتبه القلتين والجبرية كافى المجموع الدقيقة بين حاجي النهر والمراد ما يرتفع ويغضض بين حاشيته تحقيقاً وتقديراً وقول صاحب البحر الجبرية ما وقع تحت أدق خيط من إحدى حاجي النهر إلى الأخرى فيه نظر اذ قيل إن الأجسام لا تتغير بغيره هي قتان إلا في شعور النيل خافى المجموع أولى بالاعتماد لأنهم قيل الأجسام الخمسوسة وحينئذ فإذا كان طول الجبرية وهو عرض النهر ثلاثة أذرع وعرضها وهو عرض النهر ذراع ونصف عطفها في طول النهر نصف ذراع كان الحاصل مائة وأربعة وأربعين فهى فوق القلتين ولو كان طولها ذراعين والعرض كان الحاصل ستة وتسعين فهى دون القلتين **في فائدة** أتى العلامة داود بحر منبى به لو اختلفت القلتان وتفاوت مساحة كان الاعتبار بالمساحة اذ هى قضية التقدير في الحديث بقلل هجر وبثريه ذكرهم التقريب في الوزن دونها فدل على أن تقديرهم بالوزن للاختصاص كصاع الفطوة وغيره **في فائدة** وقع في ماء كثير عينان طاهرتين فتنقى ولم يدراهما ما باحداهما قال في نظهر من راحة أهل النجفة فان عرفوا شيئا أو ظاهراً الطهارة عملها بصل فقامت حاجي بصل فتنقى كما لو شكت هل التغير بماء أو بمخالط أو بطول مكث أو بأوساخ المستتر في فلا يضر أيضاً **اياب (مسئلة ب)** نوضاً جاعة من ماء قليل ثم رأوا بعد الصلاة بعرات غنم جازلمهم تغلب القلتين بعدم نجس الماء مطلقاً بالتغير بشرطه أى التقليد لما رويهم كثير من الصحابة التابعين والفقهاء كعلي وابن عباس وأبي هريرة والحسن والنضى وابن المسيب وعكرمة وابن أبي ليلى ومالك والاوزاعي والثوري لقوله عليه الصلاة والسلام خلق الله طهوراً لا نجاسة إلا ما غلب على طهره أولونه وأورجه وعليه العمل في الحرمين والغرب وغيرها وكفى به لا قدس على أن جاعة من الشافعية ذهبوا إلى طهارة زوئ لما كوله كإباني **(مسئلة)** نوضاً حنفى من ماء قليل بنية التنجيد من غير بنية اغتراف لم يستعمل الماء وإن فرض أنهم صرحوا لأن قصد التنجيد صار في الاستعمال ولم يرتفع حدثه عندنا لا صار في كونه وصافى مجتبه أناساً لم يحدث ثم تبين حدثه وكذا الوضوء وجهه بنية رفع الحدث ثم علم في طهارة أنه متطهر فكملة بنية التنجيد لا يكتفيه فيما لو نسي لغة

حكم الفسالة **في مسئلة** في الماء الذي يدخل الاسكافي فيه المال تكوم بظاهره ما لم يتحقق نجاسته تقليداً للأصل ولو عرفت الرجل المتنجسة هي أو نملها بطين الشارع المغفوعة وانتشر عرفها عنى عنه كالوعرق محل الاستنماء بخلاف النمل المتنجسة بغير ذلك فينبى ما يتحقق أصابته محل التماسه **في مسئلة** كدعى عن ذوق الطيور وروث الفيران الذي تم به البلوى في المياه القليلة والمساجد وغيرها إذا انضود اثر مع جمود البلوى وهو موجود في ذلك

أوترك شرط من وضوئه الأول من غير الوجه العلة المذكورة (مسئلة) لا يحكم باستعمال الماء إلا بعد فصله عن العضو فيقتلوا داخل متوضئ يده بعد غسل وجهه بلانية اغتراف ثم أحدث ولو حدثنا أكبر قلنا ان يغسلها بل وباقى البدن في الجنابة بالانتماس قبل فصلها خلافا للارشاد لكن ان كان الحدث الثاني أصغر فلا بد من غسل الوجه بجملة أخرج مع بقائه في الماء (مسئلة ش) لم يرد في نية الاغتراف خبر ولا أثر ولا نص عليها الشافعي ولا أصحابه وإنما استنبطها المتأخرون وتبعهم الاصحاح وجوه وجوبها ظاهر فليس معنى ادخل الحدث يده بعد تثليث الوجه ما لم يقصد الاقتصار على واحدة أو الجانب بعد النية صار الماء مستعملا بالنسبة لغير ما فيها وطريق من لم يرد نية الاغتراف ان يغترف الماء قبل النية أو يفرغ على كفه ولا تكون نية الاغتراف صارقة لنية الوضوء بخلاف نية التبريد في فائدة في اختلاف العلماء في نية الاغتراف ونظم ابن المقرئ القائلين بعدم وجوبها فقال

أوجب جهور الثقات الطرف * عند التوضي نية الاغتراف
من بعد غسل الوجه من بلغها * فإثمه مستعمل بالخلاف
ووافق الشافعي ابن عبد السلام * في تركها والبقوى والعفاف
وابن الجليل الخبر أثنى على * إهمالها والخبر قواء كاف

واختاره الغزالي والمزجد قال أبو بحرمة فلا يشدد العالم على العاقل بل يقتضيه بعدم وجوبها

في المغفوات في وضوء الماء

في فائدة في معنى عمال يسيل دمه وقوعه ميتا في وضوء المائع بنفسه أو بغيره وكذا يطرح بجملة أو بميزر وكان مما نشؤ من المائع خلافا لمهر فهم ابل أو من غير ميزر مطلقا أو بميزر بلا قصد كأن قصد طرحه على غيره فوقع فيه قاله الخطيب بل رجح في الايعاب وقيل عدم الضرر مطلقا وهو ظاهر عبارة الارشاد وغيره كالأثر لطرح الحى مطلقا قال ابن حجر في حاشية تحفته وإذا تأملت جميع ما تقر بظهورك ان ما من صورة من صور الما دم له سائل طرح أم لا منشؤه من الماء أم لا الا وفيه خلاف في التحسيس وعدمه اما قوى أو ضعيف وفيه رخصة عظيمة في المغفوع سائر هذه الصور اما على المعتقد أو مقابله فن وقع له شيء جاز تقليده بشرطه وهذا بناء على غيابة ميته اما على رأى من يقول انها ظاهرة فلا اشكال في جواز تقليد ذلك اه كرى وأقنى أو مخزومة بانه لا يضرب ماقية اليقنة المغفوعة منها اناء لا آخر كالأبصار اذ رتب في جوانب الاناء ومساها لجوانبه (مسئلة ك) فريس قلبه بين اصبعيه ونظمت بالدم ثم غمسها في وضوء مائع فالاحوط عدم المغفوع والاسهل الذى اميل اليه وأقنى به هو المغفوع حيث لم يتعمد الغمس مع ملاحظة قصصه ما لقلته والباحاجة اليه في فائدة في قال في القلائد يعنى عن يعمر الفارق في المائع اذا علم الابتلاء به وعن جرة البعير وقم ما يجترأذا التتم اختلاف امه ولا يتجسس ما شرب منه ونقل عن ابن الصباغ ان الشاة اذا عبرت في لبنها حال الحلب عفى عنه فلا يتجسس ولا يغسل منها اناء ولا فم كان وقع فيه بيرة من غير هاعنى عنه الطعم فقط وأقنى المزج بالعضو مما يلصق بيدها ويتساقط حال الحلب وما صدقته بذنها اه وأقنى السجودى بالعضو عن

في الخبائثات

في مسئلة ما الرخصة اليه
انهم من اجزاء الدين بشير النيان
فخص فاصوب عليه خر حتى
فخر موضع الارتفاع فيه
ثلاثة ارامه مطلقا وتبين
من قيد قبل خفاف الموضوع هو
الحق الفخار لا تطهر مطلقا
واليعمل الشيخ كذا في شرح
الهيئة التفصيل بين ما قبل
الجفاف وبمده وهو الحقيق
بالاعتدال لا قبل الجفاف في
مضى المائع فهو لمحق به
فان شبه ما لوصب خر على خر
وما صد الجفاف لا يلحق
بالمائع فانه الخباسة
الجامة ما ناصب عليه خر
تقال فهو نجس ومنه يؤخذ
انه لوصب خر في اناء ثم خرجت
منه صوب فيه خر اخرى بعد
جفافه انما لا تطهر فقلت
رجع ابن حجر في التناوي
الطهارة اذا خر الحبل فيها
مطلقا قبل الجفاف او بعده
انتهى في مسئلة يضر الحيوان
وعظمه الذي لم يعلم اهون
ما كولا وغيره او اخذ بعد
ذكاته او موته طاهر لا ياتينا
طهارة في الحياة ولم يمسرها
اصل ولا ظاهر واحتمال
كونه من مقلد او حيوان
ولم ياتي في غاية التدوير فقلت
واقفه ابن حجر في التناوي
وخافه ابو جيش انتهى

اول الاصل والفرق ضرعهما المتأخر ونحو اتصالهما حين ترصض واقى به ايضا العقبة
محمد صاحب صيد علوى ومن خط السيد ابي بكر باقعه قال يعني عن ذوق الطيور في الماء
كالسقاءات والحاض لشقة الاحتراز كاقاله البلقيني اه وقال عمن وما يشق الاحتراز
عنه نجاسة فهو الغيران في الاواني المصدة للاستعمال كالجار والاباريق كجياض الاخيلة
وان امكن الفرق بسهولة تعطيلها على الاقرب (مسئلة ش) المذهب عدم طهارة
الاصح المعلوم بالتخص بالاحراق وان غسل بعدوا وان اربان الصباغ طهارة ظاهرة حيث نواقي
به التفتال ويجوز الوضوء من الاواني المذكورة ويعني عن فهم كل مجتروسي وعما تقيه الغيران
في سيوت الاخيلة اذا زعم الابتلاء به (مسئلة ب) الفرق بين دخان الخباسة وبخارها ان
الاول انفصل بواسطة نار والثاني لا بواسطة النار الشبهة في لسان النار ظاهرة قطعاً حتى
خشا انفصل بواسطة نار نجس وما لا فلا ما تنفس الشعلة في لسان النار ظاهرة قطعاً حتى
لوا تنفس منها في حصة ليصير نجاستها (فائدة) خلط زباد فيه شران او ثلاث زياد
كذلك اوصاف عنه بحث بعض المتأخرين ان محل الخوض قليل شر غير الماء كويل ما لم يكن
بضله ضل به نفس الزبادان اه فتاوى ابن حجر

في الماء المكروه

(مسئلة ش) يكره الطهر عاء الجر للبري ان خشي منه ضرراً على شعوبه
ولو يقول ثمة نعمة الاصباغ كشديد البرودة بل ان تخفف من (فائدة) الماء المكروه
ثمانية الشمس وشديد البرودة او الحرارة وما دبر ثودا الاثر النافعة وقوم لوط وثر برهوت
وثر بابل وثر ذروان والحق بذلك ماء محسر والطهر فضل المرأة ومن الاناء النحاس وماه
وتراب كل ارض نجس عليها كمال اه كروي وبشارة النجاسة ويكره الطهر بفضل المرأة
للخلاف فيه قيل بل ورد النهي عنه وعن الطهر من اناء النحاس اه

في الخبائثات

(فائدة) ينبع الفرس أنصأ ابو به في سبعة اشياء الخباسة وتحريم الذبضة والمناكة
وتحريم الاكل واعتناع التخصيف في متولين فهم وغيره او عدم استحقاق سهم النجاسة لمتولين
فرس وجار وعدم وجوب الزكاة لمتولين نحو بعير وقرص وأثر فوسا في الدين وإيجاب
البدل وعقد الجزية وأخفها في الزكاة والاضحية وأغلفها في جزاء الصيد وينبع
الآب في النسب وتوابعه كاستحقاق سهم ذوى القرى وفي الحرية ان كان من أمته أو أمة فرعها
وفي الولاء ومهر المثل وينبع الام في الرق والحرية فالولدين يملكون ماله الا كولد البهية
اه كروي (مسئلة) التي طاهر من الاذى اعتاقا وكذا غنم من بقية الحيوانات
غير الكلب والخنزير على المتقدم لكن ان لم يكن صاحبه مستبيحاً لمه فهو متنجس ومن ثم حرم
الجماع على مستجير بالجزء منهم ما وان فقد الملو احتاج الى الوفاق كافي النهاية والمقتى وقيد
في التخصيص بوجود المله وهذا كالتخصيص ذكره بمعنى ما لم يعلم ان الماء بقدر شهوة فيجوز حينئذ

واضعرفى القلادة الذى معلق للضرورة وحيث حكمنا بطهارة التي جازت الملافة فى الثوب
الذى وقع فيه ولومن جاع فليس يغسله ويطهرك بياضا (مسئلة ب) ذهب
بعضهم الى طهارة روث الماء كقول بل ذهب آخرون الى طهارة جيع الاروات حتى من
الكلب الا الا ادى وجهم الشيخ عبد الله بن ابي بكر يا شبيب فقال
روث الماء كقول لى زهرهم • وعطمو الثورى والرياق
وامام شفع وابن سيرين واصطخري والشعبي والشيباني
وابن خزيمة منذرجا نهم • ثم ابن حنبل مالك الرافى
طهر روث الطاهرية والجم • رى لغير فضلة الانسان
فائدة قال فى الخادم الذى ركنى للدم كغضى الا عشرة الكبد والطحال والمعدة والدم
المحبوس فى ميتة السك والجرا والدم بالفضطة والسهم والجنين وكذا مئى ولبن حرا على
لون الدم اه وفى حكمه بطهارة للدم المحبوس ان اراد ما دام كمنافى يستنى اذ هو حينئذ
ليس دما واذا حلب وتلوث به غيره فممنوع لا ينجس اه اصاب فائدة قال ج ومن
التي ما عاد حالا ومن مغلط فلا يجب تسبى الفم منه كذا يرمى اعتماد ش عدم وجوب
التسبى من خروج ما من شأنه الاستحالة وان لم يستقل كاللحم الا ان خرج من الفم كذلك
وجوبه مما شأته عدمه وان استحال اه ولا يجب غسل البيض والولاد ان خرجا من الفرج
ان لم يكن معهما طوية نجسة اه شرح روض (مسئلة ب) الحيض التى تجتمع
فها الماء وتلغ فيها الكلاب نجسة ان تقيرت فلا ينفى عما لا تم المساوى به من باقى ما يمشى
من ذلك زمة تسبى كالموضه انخراف موضع فيها الجوف فيلزمه تسبىها وتسبى ما تنشق
ملافة نحو بيه ويصر عليه تلوث المجنبه اذ لا ضرورة الى ذلك ومثل ذلك الموضرب
الكلب بنحو سكين مع الزطوبى فى أحد الجانين اذ لا مجال للعفو حينئذ ويجوز استعمال
أوفى العوام المذكورين وموافقا لكتهم حيث لم تنشق ملافة نجاسة لها (مسئلة ي)
خلفا عدة ينفى الاعتناء بها لكثره فروعها ونقصها وهى كل عين لم تنشق نجاسة لكان غلبت
النجاسة فى جنسها ككتاب الصبيان وجهلة الجزايرين والمتدينين من الحفكار بالنجاسة
كأكله الخنازير ارج القول فى العمل بالأصل وهو الطهارة فم يكره استعمال كل
ما احتل بالنجاسة على قرب وكل عين يتقربا نجاسة ولو يغلط ثم احتل طهارة ولو على بعد
لا تنفس ملاقة نجاسة لا ينجس نجاسة كأكين الجزايرين والحواطين وزوارهم الى
شوهت الكلاب نجاسة لا ينجس نجاسة اللحم أو الحوت الموضوع عليها ولا اقامه من أيدان
الناس الا ان شوههم ملاقة بالنجاسة فتكون البقعة التى لمسها الكلب نجسة وكذا ما لا قاهها
يتقربا شاهدة أو اخبار عدل مع الزطوبى قبل احتمال طهرها ويرسح حراته به بتراب
طهور ولا يندى حكمه الباقي اذا كان فضلا عن غيره وكل لحم وحوت وغيرهما من ذلك
الا ما كن محكوم بطهارة الاما يتقرب ملاقة لنفس المحل المتنجس ولم ينشق ويم الا بسلامه
والاعنى عنه أيضا فانه أوقصام وخالفه ابن حجر وفى النهاية والضابط ان كل ما ينشق الاحتراز
عنه الباقي عنه (مسئلة ب) راج أوقصام طهارة صيغة اللحم التى يقال لها العلق

مسئلة في الزباد طاهر
وصحى صوفى عن يسير
شراحيوان المخلطه فقات
واقه ابن حجر وغيره انتهى
مسئلة في اختلاف فى
وجوب الاستعانة بنحو
الاشنان فى غسل النجاسة
وتدبها منتثر والمشهد الذى
يقضيه الثقل والدليل
وجوب الحث والقصر من ان
توقت الازالة عليها ولا يجب
الاستعانة بنحو الاشنان وان
توقت الازالة عليه كانفس
عليه فى الام نعم ان توقفت
ازالة الطم أو اللون والريح
النجسين فى محل واحد وجب
مسئلة متى تسمرت ازالة
الريح أو اللون بشرطه فالحل
طاهر لا نجس مفوضه ولو
من مغلط كما استوجبه
السهودى فى حاشية الخادم
خلافا لظاهر عبارة الارشاد
وبعض شراحه مسئلة
اذا تحقق وقوع النجاسة
الكيفية بنحو الحيض أو فى
أحد أشرها وجب اجتنابها
واجتناب من باشرها وان قد
المباشر مالكا اذا قلده هو
مثله وهكذا وان عت الباوى
بذلك قاله الشارحى لكن خالفه
ابن جمان فقال تطار ذلك
فأضيق العفو كسئلة الخرف
المحول بالرجين وهذا أقرب
وأشبه بمسائل العفو مسئلة

وتجلبص صبغة السيد لا اختلاطها بل في جوفه والذي نعتبه ان الصبغة مطلقا ما طاهرة أو
متنجسة معقونة فلا تنجس ماله من جهات أو مسته لكن لا ينفي التبرجح بها في المسببة مطلقا
للتباعد في طهارتها مع التأذي بركاهاة الانفس لها اه قلت وأقبي الطهارة الناشئة
وأوحش مرة وأوصي اه وعلمه لك الصل بين الصبغة كما في نسخة الذي يجمع مع
الدم في جوف نمره والصل فيؤخذ لا يضر اختلاطه اذ الظاهر ان الصل المذكور ما طاهر
أو نجس معقونه لم يفرغ من الدم المتصل به من الكبد ولقول عائشة رضي الله عنها كنا نطبخ
البرصة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فتملأها الصفرة من الدم فيها كل ولا يشكره
وقد اتفق ابن حجر وزيادو حر وغيرهم على طهارة ما في جوف السمك الصغير من الدم
والرث وجواز أكله معه وانه لا نجس به الدهن بل جرى عليه حر في الكبير أيضا ولا نلنا
قولا بوان السمك لادم له لانه يبيض اذا وضع في الشمس (مسئلة ٤) الذي يظهر ان
الشيء الأسود الذي يوجد في بعض الحيتان وليس بدم ولا لحم نجس اذ صرح عبارة الصنف
ان كل شيء في الباطن خارج عن أجزاء الحيوان نجس ومنه هذا الأسود للعلامة المذكورة اذ
هو دم أو شبهه وقصر حواشيه انخره التي في الكرش كحصى الكلى والمثانة ونحوهما
من معدن التجلية مع شبهها بالطاهر فأولى هذا الأسود لانه فضل مستصيلة وهي نجسة
الاما استثنى ومن قال بطهارته فقد أخطأ في قاعدة في نقل عن البرهمي اه قال الاصم ان
ذرق السمك والجراد وما يخرج من فها نجس وفي الآيات انه طاهر ومع الحكم بالنجاسة يعني
عنه اذا حمله البولي كدم البراغيت وأقبي ان كين بان يماق الجراد وهو بلا قه ما طاهر
وما في باطن ذنبها نجس على الصحيح وأقبي عبد الله أسودان بأن انخرج جمالاتها نجس لها سائلة
عند قبلة ان خرج حال حياته وليس به تغير فطاهر كريق الأذى أو بدموته نجس مطلقا
اذا الميتة وجميع أجزاءها نجسة وانما لم تنجس المائع للنس ولو شك في شعرها طاهر أم
نجس فطاهر والحق به في الجواهر العظم بخلاف اللحم (مسئلة ٥) يصير
العصير خلا من غير نجر فيكون طاهرا في ثلاث صور وهي فيما اذا صب العصير في الدن
الغنيق بالخل وفيما اذا جردت حبات العنب من عناقصه وملى منها الدن وطبخ
رأسه ومثله الرطب ان أخبر عدل بظلمه حينئذ من غير نجر والانتبج الغالب من
التضر وعنده وفيما اذا صب نخل على عصير دونه بل أو مساويه كما قاله ابن حجر والخطيب
وقال حر ان أخبر عدل يعرف ما يمنع التضر وما لا يمنع والاحكام الغالب من التضر
وعنده بل لا وجبه مرجوح يجوز تقليده بشرطه انه نخل العصير حينئذ وان كان أكثر من
النخل ولو وضع التبرنواء في الماء حتى تغل كعادة أهل البصرة فقياس ما ذكره ابن حجر في
الايض من الغفوع حبات العناقيد ونوى التبراه بطهر وجرى غيره على عدم الغفوع
ذلك وفي النهاية ولا فرق في المصير بين المتخذ من نوع واحد أو أنواع فلو جعل فيه عسلا أو
سككرا أو اتخذ من نحو عنب ورمان أو برزيب بطهر بانقلابه خلا وليس ذلك بخلا
مع صاحبه عين لان نجس ذلك كله بقتل ولا يضر وضع التبراه والعصير على النخل وعكسه كالم
أريقت خرفسب في انما نخر أخرى في قاعدة في لا يظهر ناهرا لدن المترج البسه الخرفسب

وضع فيه في الماء الكثير حتى
غيره فشي كلب عليه نجس
ولا يكون الماء حائلا كما قاله
المهودي في مسئلة ٦
المتقول في الرغوة المرتفعة عند
البولي في البحر ان نجسة ومن
أقبي طهارتها فقد نال المتقول
وأما الزايش المتضاطر بسبب
صدم البول أو البصرة لاه الكثير
فطاهر والفرق ظاهر لتأمل

تخلها الاضرورة اليه بخلاف الباطن ثم ما ارتفع أو انقضى اليمن الذي بقير القليان بل
 بوضع شيء أو أخذه لم يظهر هو أيضا لعدم الضرورة ولا هي لانتهاها بنصبه اه
 أصاب ومنه الخلل خمس صور طاهرة قطعا اذا اختلفت من غير عين ولا امساك بل اتفاقا أو على الأصح
 اذا اختلفت بعد امساك وقال العراقيون لا تظهر غير المتحرمة أو لا تظهر قطعا اذا لم تحرك العين
 قصدا أو على الأصح ان كانت بغير قصد أو تظهر على الأصح أيضا اذا اختلفت من نحو شمس ولا
 يحرم الخلل به لانه سبيل لصلحهما من غير محذور اه
 في قاعدة في أصاب جلد الميتة بقباسة
 مغلفة لم يكف غسله قبل الدفن بل لا بد من تسبيحه بعده لانه قبله لم يكن قابلا للتطهير وأخذ منه
 سم ان نحو عظم الميتة اذا أصابه منقلا لا يظهر بفسله أبدا فينصب محاسره وطباخجاسة مغلفة
 اه مداين وفي نحوه وزاد ونقل الشري عن الشيخ ذكره بأنه يظهر من المغلفة بتسبيحه

في إزالة القباسة

(مسئلة ١) تحرم مباشرة القباسة مع الرطوبة لغير حاجة فيجب غسلها فور ابتلائه لحاجة
 كالاستنجاء وغسلها من نحو بدن ووضعها في نحو زرع أو نحو فصدوكذا التداوي بشرط فقد طاهر
 صالح (مسئلة ٢) قطرات ول متفرقات وقت بمسحود من الناس في المحل مع ترطب
 أرجلهم لم يجب الاغسل محل البول فقط لا كل المحل لخش في قبسه اذ يجعل من ورل متوضئين
 على القباسة وعلى الموضع الطاهر والقاعدة ان القباسة بالشك في فائدة في أفتى ابن حجر بأن
 الكفين كمثروا وحدها فاذا غسلها معهما من قباسة ثم أو باحدهما كفي وأفتى أيضا بجواز
 غسل القباسة بمطعم عند الحاجة كغسل الثوب برسم يفسده الصابون ونظافة الغسل بدو ملح
 لدم كافي المجموع اه (مسئلة ٣) وقت في الصبغ أجزاء قبسة فان كانت مما تتعقد
 فيه ولا يزيلها الماء كزبل لم يكف غمر المصبوغ بالماء بل لا بد من إزالة تلك الأجزاء فان تعذر
 فكفها حكم قبس العين الذي تعذر تطهيره وان لم تكن كذلك طهر بغيره في ماء كثير
 أو ورود قابل عليه وان بقي اللون في المحل أو النسالة كما يظهر الصبغ المنفرد أو المضموب
 بقبس أو قبس بذلك اه وفي ب نحوه زاد وقال القاضي يظهر المصبوغ بالقبس أي
 مطلقا بذكر وان بقي اللون ومال اليه في القلائد ومحمد بن أحمد فضل وبلجاء والزمي
 في قاعدة في قال يج والحاصل ان المصبوغ بعين القباسة كالدم أو بالقبس الذي تقتت
 فيه القباسة أو لم تقتت وكان المصبوغ رطبا يظهر اذا صبغت النسالة من الصبغ أما المصبوغ
 بقبس لم تقتت فيه القباسة والمصبوغ جاف فيطهر بغيره في قطين أو صب ما بغيره وان
 لم تصب النسالة فتوهم لا بد في طهر المصبوغ من ان تصبغ النسالة فتجول على ما صبغ بقبس
 أو مخلوط بقبس العين اه سم وطلب (مسئلة ٤) أفتى ابن مطير في نيل وقت فيه
 قباسة فترك حتى جدد لم يتصلب فصب عليه ماء ينقله وهو في حوضه فشربه ثم شربه الأرض
 بأنه يظهر كالأجر المجهون بالقبس والظاهر عدم طهره والفرق واضح (مسئلة ٥)
 قبس مانع كدهن وعسل بقباسة غير متقنتة ثم لا في جامدا كدقيق اشترط في طهارته
 زوال أو صاف المانع الا ما عسر هذا ان كان له أي المانع وصف والا كفي جرى الماء عليه
 بحيث ينظن وصوله الى جميع أجزائه كمالو من لبن يبول فيطهر باطنه ببقعه في المأمول

ملحوظ غار خواصه الماء (مسئلة ٥) لحم عليه دم غير معقونه ذر عليه ملح قشر بها
طهر بازاله الدم وان بقى طم الملح كجب او طم طنجبول فيسكنى غسل ظاهره وان بقى طم
البول بامائه انقشر به ماذكر ككثير المصام كافي النصف (مسئلة ٦) تنجس
عضو شخص كيد جزا او شفرته ويدهن او يوضو حنيت فلا يدم ازاله اثر وضو الدهن مع
النجاسة لانه صار متنجسا كالموتجس الدهن ثم دهن به نحو غرب او تنجس به الضو فلا بد
من ازالته ولو وضو صابون على الحنطه الاما عسر زواله زاد ب وقديفرق بان المشقة في
مسئله الجزا بل الضرورة انظر بكثرة تكراره وفي تكليفه وضو السدو كل مرة مشقة
فيفيق الا كفعله مجرد ازالة اوصاف النجاسة لا الدم لان المشقة تجلب التيسير ولا يفي
عن كل ما يشق الاستلزام عنه كافي النهاية لاصحابه وقد قال بطهارة وروث الماء كويل مالهك واحد
وغيرهما كما مر اه قلت وقال السيد علي الوائلي في كشف الغباب لو دهن عضوه يدهن
متنجس كفاه جرى الماء عليه وان لم يزل أثر الدسومة لانه بان ساطه على العضو يصل الماء الى
جميع اجزائه اه (فائدة) السذهب وجوب غسل ما اصابه السكب مع الرطوبة ولو
معصان صيد على الحقد وقيل يجب تقويره وقيل يعفى عن غسل ناله وظفره وقيل طاهره في
الامداد وقوله الجبيري عن مر ماعد الاخير فورا وقيل تنكفي السبع من غير تنجس وقيل
يجب مره فقط اه ولو لم يزل العين الالبت غسلا مثلا حسب مره على المتخذ لكن يكفي
التربيب في احداها قبل ازالة العين اه حاشية الشرفاوي ولو جمع غسلا السكب في اياه
وقد ترب في احداها فلا يدم غسله سبعام التبريد لانه صار تنجاسة مستقلة فانه ابن ابي
شريف وتبعه ع ش وحف وقال سم ان ترب الاول سكنى والا فاعاد التراب اه جل
(فائدة) اصابته من الارض الترابية قبل تمام غسلها لم يجب تربيه قياسا على ما اصابه
من غير الارض بعد تربيه فانه الخطيب قال مر يجب وجل ابن حجر عدم الوجوب على ذات
التراب المتطابر اماما الا قام من وضو التوب فوجب تربيه اه كرى (مسئلة ٧) الغسالة
طاهرة اذ لم تتغير وقد طهر المحل والا فهي نجسة مع المحل لان الببل المتفصل بعض ما بقى
بالمحل ولا ينقض الماء القليل طهارة ونجاسة كذا قالوه لكن قال الجبيري على الاقناع قوله
لان المتفصل الخ هذا التعليل يعطى انه يلزم من طهارة احداهما طهارة الاخر ومن نجاسة
احدهما نجاسة الاخر وهو ظاهر شرح الرضوي ذكر في ل ما حاصله انه يلزم من نجاسة
الغسالة نجاسة المحل ولعل الاول مغررض فيما اذا كان الفصل في وضو اجزاء والتساوي فيما
اذا كان بالسبب والمسؤل بين يديه اه شيئا

في الاجتهاد

(مسئلة ٨) لا يقبل خبر
الفاسق الا اذا اخرج جماعة
لا يمكن توطؤهم على الكذب
او اخرج عن فعل نفسه كقوله
بلى في الاناء او ظهرت التوب
خلافه ان فرقوا كالموتجس للحج
قتال حبيب بلاينة ولا عين
ويقيل قول المرأة في اقتضاء
الصدقة ولو فاسقة وبمع
الاقتداء بالفاسق ومعلوم انه
لا يثبت الطهارة وغيره لمن
الشروط ولا يشترط مشاهدة
قلبه عنه بل نقول عليه وان
شاهدنا سبق حديثه وقيل
خبره في تنصيل الميت

(الاجتهاد)

(فائدة) شروط اجزاء الاجتهاد احده عشر كون كل من المشتبه به اصل في التطهارة
المحل والعلامة فيه محال وظهور ما يراه المشتبه وتعدد المشتبه والعلم بتنجس احداهما او
ظنه بغير عدل واية والمصر في المشتبه واتساع الوقت للاجتهاد والطهارة والسلامة والاصل
واعاد كون الاناء له لو احمى قبل اعتماد ابن حجر م وخلافه وان لا يفتنى منه ضررا

﴿مسئلة﴾ بكرة الاخذ من جوانب الجمجمة والشعب والتهنق بصلق اوتف اوغيرها والمخى واحدا لكن التفت أشد كراهة لما فيه من الابلام ومنه ما ترشعور البدن لغبر حاجه وأما خلق اللحية لغبره في الروضة كراهته والصواب كانص عليه الشافعي والحنبلي تحريمه ﴿مسئلة﴾ نفل الشيطان عن التزلي انه لا بأس بترك السباين وفي الحديث قسوا سبالاتكم ولا تشموا باليهود ويمكن حمله على التقدير الذي يجعل به التشبه وهو عند قس طولها فلانما فاة حينئذ ﴿مسئلة﴾ صرح الاذوي بكراهة خلق الشعر الذي في الخقوم ونقل عن فتاوى محمد الكرمانى انه مباح وليس بكمثر يعرف عامر ﴿مسئلة﴾ يحرم لغبر حاجه خضب ال رجل وانثنى بدم ما وجلبها بالحنه كما صرح به في الروضة الحديث لمن افقه المتشبهين الخ وقال بعض علماء اليمن يجوز وهو مقتضى كلام الماوردي ومصاحب البيان والرافعي ولم يعم انه صلى الله عليه وآله وسلم خضب وأما لحيته الشريفة فالتخلو كما قال النووي الجمع بين من روى الخضب كأم - سلمة ومن نقله كانس بالله عليه الصلاة والسلام

كالمس وان يسل من التعارض فيجرح عدلين فيهما فافقهما قاطن الا ان كان احدهما او ثقل أو أكثر فؤخذ به يزيد وجوب الاجتهاد دخول الوقت وعدم مشق الطهارة وعدم بلوغها بالخلط فلقين اه كذاي ﴿مسئلة﴾ لشبهه زاب طهور بغيره وبغير غلابه لصفة الصلا من خلطهما كالماء من يظهر انه لا يتعم بكل في اشتباه الطهور بالسلجمل والفسق بينهما وبين المحاصر ازالة التراب الاول من العضو انضغرت بالخلط فيه وان قل بخلاف المله فلوفر من تنقية العضو منه صحيح لكن لا بد من الجزم بالنية بان يأخذ كفا من هذا وكفا من هذا ويغمسهما الوجه تاويتم بكمس ﴿مسئلة﴾ اجتهد في مدين فظن طهارة احدهما فتوضاه وصلى وارق الاكثر كاهو السنة ثم أحدث لم يتوضأ ثانيا فبقية الاول لوجوب الاجتهاد لكل وضوء ولا يجتهد حينئذ لفقد شرطه وهو التعداد بل يتيم ويصلى ولا اعاده عليه قاله في الامداد وهي مسئلة خبيثة غاصصة معاوية من كلامهم فان لم يرق الاخر يرق من الاول بقية اعاد الاجتهاد ثم ان طهره الاول أيضا استعماله أو الثاني ارفهما ثم يغمسهما في واعلم في ان لزوم الاجتهاد مقيد بالذي يمكن ذكر الدليل الاول كما في النهاية وسم والا فلا يجب ويتوضأ ثانيا والثاويل ذلك عام سواء بقي الاخر أو تلف ظاهر اطلاقهم ثم رأيت سم استقر به فائدة في لا يقبل خبر الفاسق الا فيما يرجع لمجواب خبر دعوى عليه أو فيما اتقنه الشرع عليه كخبر الفاسقة باقتضائه عتبه أو اخباره بان هذه الشافعية كما يصح يجوز اكلها وكذا طهارة لهما يتجاوزان كان لا يقبل خبره في ظهور الثوب وتجبسه وان أخبر عن فعل نفسه اه بالخرقة لكن اعتماد خبره والتجيز كرا يقبل قوله ظهرت الثوب لا طهر ﴿مسئلة ي﴾ أخبر الواقع في القلب صدقة بان غلب على القلب صدقه وهو المراد بوقوع الاعتقاد الجازم يجب العمل به على من صدقه كذلك وان لم يثبت عند الحاكم ولم يكن الخبر كافا عدلا فان ظن صدقه من غير غلبة جاز وذاك في خمس عشرة مسئلة تنجس نحو المياح ونقض الوضوء من نحو مس ورجع وتوقف ازالة النجاسة على وضوء ما ون اوعده ودخول الوقت والقلة وسكشاف العورة وقوع النجاسة ودخول رمضان وشوال وذى الحجة أو شهر من من من وضوءه وشعبان بالنسبة في مضان فجب الصوم عليه وعلى من صدقه بقامه وطلوع الفجر وغروب الشمس وتعلق الطلاق بأي شهر كان بل وفي أكثر أبواب الفتحة كما نقله ابن زباد عن الشيخ زكريا يجوز العمل بقوله ولا يجب وان غلب على قلبه صدقة في سبع مسائل عدم الماء ومجم التيم وقوات الجملة والأخبار توافق زوج لريدة التزويج وكذا العدة التي جهلت أشهرها وكانت عياده ومحبوسة

﴿ خصال الفطرة ﴾

﴿فائدة﴾ هذان البتان في خصال الفطرة التي ابتلي بها ابراهيم الخليل عليه السلام فخصص واستثنى وقص لشارب • ودأموالوا واحتفظ الفرق للشعر ختان وتقف الابط خلق لامة • ولاتنس الاستنجاء والتسليم لتظفر ﴿فائدة﴾ قال ع ش لوزن السواك حل على المتحرف من ذلك الاستنساخ وما حو لها اه

خضب في وقتوته في أكثر الاوقات فخير كل عمل أمره صادق وهذا التأويل كالمتمن

وأفق الزمى بأنه لا يدل لاصل السنن استيعاب الاسنان وما حولها أى ظاهرها وباطنها وقال
أبو مخمرة لا شك ان سقف الحلق من أكمله **فائدة** قال البصري على الاقتاع والحاصل ان
أحكامه أى السواك أربعة واجب كان توقف عليه ازالة نجاسة أو رجح به في جمعة
وحرام كسواك الغير بغير اذنه وعلم رضاه ومكروه من حيث الكيفية كاستعماله طولا ورسنة
على الاصل ولا تمترية الا باحاجة لان ما أصله التذلل لا تمترية الا باحاجة ولا يكره الاشتراك في
السواك والمنشط والمروءة خلاف ما تظنه العوام فان ذلك لغرض نفوسهم ولم يرد نص بالكراهة
قال والخوف بالضم تغير الفم وبالفتح كثير الحلق بالوعد والخلف بفتحتين الذرية الصالحة
وباسكان اللام الذرية السوء اه **فائدة** تردد في التحفة في كراهة ازالة الخواص بغير
السواك وصرح زى بأنه لا يكره بغيره كالمصائم المسك ثم ان تغيره بنحو قوم لم يكره
قاله مر وانطيطب خللا فالابن حجر ولومات الصائم بعد الزوال حرم ازالة الخواص بالسواك
قياسا على دم الشهيد قاله مر اه **ج** **فائدة** نقل الكردي من البكري والاعياب
وغيرهما ان اغصان الاراك أولى من عروقه وكلام الرافعي وابن الرضا والامام يقتضي
التسوية بينهما وقال قل وينبغي ان ينوى بالسواك السنة ويقول اللهم بفضله استأنف
وشد به لثاق وثبت به لثاق وبارك في فيه وأتبنى عليه يا أرحم الراحمين وقال في التحفة وبسن
ان يكون السواك باليمنى وان يجعل خنصره وأبهامه مقبضة والثلاثة الباقية فوقه وان يبلغ
ريقه أول اسفيا كه الامذور ولا يمسه وان يضمه فوق اذنه اليسرى أو ينصب به بالارض
ولا يمر ضموان بفسله قبل وضعه كما اذا أراد الاستياك به تائبا وقد حصل به تقبيل ولا يزيد في
طوله على شبر ولا يستاك بطريقه اه **فائدة** من فوائد السواك أنه يطهر الفم ويزي
الرب ويبيض الاسنان ويطيب رائحة الفم ويشد اللثة ويصفي الخلقعة عن فموا البلغم ويذكر
القلطنة ويقطع الرطوبة ويجعل البصر ويبطن الشيب ويسوى الظهر ويضاعف الاجر
ويسهل الفزع ويذكر الشهادة عند الموت ويورث السعة والفتى واليسر ويسكن الصداع
وعسر وق الارأس وينهب وجع الضرس والحضر ويصح المعدة ويقومها ويزيد في
الفصاحة والمقل ويطهر القلب ويخوي البسند وبني الولد والمال وذكرك بعضهم فوائد
آخر يحتاج الى توقيف اه اسباب **فائدة** يسن حلق الرأس للرجل في السك وسابع
الولادة وكافر أسلم ويكره لمعضى في عشر ذى الحجة ويباح فيما عدا ذلك الا ان تأذى يبقا
شعره أو شق عليه نهده فيندب اه اقتاع وجع وعن أنس رضي الله عنه قال كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يكثر دهن رأسه وترج لحيته وعن شيبان بن علان المكي من قال ان
النبي صلى الله عليه وسلم كان يدهن جسده الشريف فقد استنقض به عليه السلام ويغنى
عليه الكفر اه من زاد الجلال شرح الزبد **مسئلة ش** لا يكره حلق ما تحت
الحلقوم على المعتد اذا لم يرد فيه منى وليس هو من اللحية على انه لا يكره الاخذ من طول اللحية
ومرضها كما ورد في الحديث وان نص الاصحاب على كراهته ثم نص الشافعي رضي الله عنه
على تحريم حلق اللحية وتنقها ولو قيل بغيره تنف الشيب لم يبعد **فائدة** يكره الاخذ من
طول الحاجبين لانه تغيير خلق الله تعالى وعن الحسن وغيره انه لا بأس به وان النبي صلى الله

عليه وسلم قوله **١٥** تجزئ يد الزجدة والمعتق تقليم أظفار اليدين أن يبيد أسبابة يمتد إلى
 خنصرهما ثم إبهامهما ثم خنصر يسراه إلى إبهامها وفي تقليم الرجلين من خنصر عناء إلى يسراه
 على التوالي قاله في الصفة والباجوري فيما لا حياة إلا فيه أثر إبهام اليد اليمنى إلى الفراغ
 وأبدى في ذلك تسكتة **في فائدة** قال النووي يصرم خنصر يدي ورجلي رجل بماء وكلام
 صاحب البيان والمأوردى والرافعي وغيرهم يقتضي الحلق وهو المختار **١٦** صاب وفي القلائد
 خص بعض أصحابنا كراهة الفرع ترك مواضع متفرقة أو بجانب الماء القصص والقصافلابأس
 بهما القلائد وجزءه العقيم عبد الله بن أبي عبد الترمي **(مسئلة من)** لو ختن المولود
 الجن بأن أزيل ما ينطى الحشفة كفي إذا قصد إزالته كالوولد تختنوا ولا ديس حينئذ امرار
 الموصي بخلاف إذا سقى الحرم **في فائدة** قيل من الشيع عبد الله بلحاج بافضل عن شيخه
 الشيخ عبد الرحمن بن الشيخ علي عاوى أنه قال رأيت في بعض شروح المنهاج أنه ينبغي للخص
 وضع النعل عرضا لطلو ولا يرى بلحاج المذكور يومئذ موضوعه طولاً وقد أوردان يصرم
 فأنصرف ووضعهما عرضا

§ (الحجامة) §

في فائدة في الحجامة على الرق بركة وزيادة في العقل والحفظ وغير إياهما الأحاد والاثنيون في
 الثلاث خلاف وتكره يوم السبت والربوع وغيره وأقام من الشهر بعد النصف وقبل آخره
 وينبغي أن لا يقرب النساء قبلها يوم وليلة ويسعدا كذلك وإذا أراد الحجامة في المذقة فليتنس
 عند الصبر ولا يأكل أثرها لما حاولت شرب على أثرها خلت بمسوشيمان المرفة والحلو
 لازانيا ولبنوا يقل شرب الماء والنقد منها **١٧** من البستان السمرقندي

§ (فروض الوضوء) §

في فائدة حكمة اختصاص الوضوء بهذه الأعضاء كآقيل أن آدم عليه السلام توجه إلى
 النضرة وجهه وتناولها يده وكان قد وضع يده على رأسه ومشي إليها برجله قام يظهر هذه
 الأعضاء **١٨** باجوري **في فائدة** تتعلق بالتنقيصية أحكام تطهرها بعضهم فقال
 حقيقة حكم محل وزمن **١٩** كيفية شرط ومقصود حسن
 حقيقة قصد الشيء معتزاً بفعله ومحلها القلب وحكمها الوجوب ومقصودها تمييز العباد
 عن العادة كاجلوس لا عسكاف نازة ولا مستراحة أخرى أو تمييز رتبها كالفرس عن النفل
 وشرطها السلام النأوى وغيره وله بالنزوي وعدم الاتيان بتأفها وعدم تعليقها كان شاء الله
 إلا أن قصد التبرك ونزها أي وقتها أول العبادات إلا الصور وكيفيتها تختلف بسبب الأبواب
٢٠ شق **(مسئلة ٢١)** تطلق التنية على معينين (أحدها) قصد العمل وإرادته
 وإنعادت النفس إليه لتحصيل ما هو محبوب لمحق الحال أو المال وهو طلب رضا الله تعالى
 والخوف من عقابه وهذه هي التي بحث على تصحيحها جميع العلماء والصالحين وهي خارجة
 عن اختيار العبد انما تقبل إليه النفس خارج عن الاختيار بل من قوى إيمانه وكثر خوفه
 نية دفع الحدث وشعوره في

وعظمت رغبته فيما أعذ الله لاوليله، وقل التغافل الى مساوئ ما صارت قصوده وارادته في
اغلب حركاته تفصيل رمضان آمن به وما يعين محابه ومن ضعف ايمانه وغلب عليه
الشهوات وكثرت رغبته في زهرة الدنيا صارت قصوده مقصورة على ذلك وان أتى بأعمال
طاهرها طاعة نعم الله اخيار في هذه التوبة ونقصه ما يتقوى لعبابها من الايمان بولاه
والرغبة والرهبة فيما أعظم الثواب والعقاب لتبعث الارادة الصالحة الممرة للعبادة
الرابعة وحكم هذه الوجوب في جميع أنواع الطاعات والتدب في جميع المساحات وفي ترك
العاصي والمكروهات (في الثاني) على قصد الشيء معتزنا بغيره وهذه هي التي يبحث عنها
الفقهاء وهي في الحقيقة عين الاولى وانما امتازت عنها باستحضار ذلك عند ابتداء الفعل
وجوب ذلك الاستحضار يبنى على ان وجوبه لازم اما للغير بالعبادة عن العادة كالغسل
الواجب والمسنون عن غسل التبرد واما التمييز بين العبادات بعضها عن بعض كالصلاة
تكون فرضا أو مطلقا فكل ما كان من العبادات مشتبه بالعبادة أو على مراتب مختلفة
لم استحضار قصده عند ابتداء الاضطرار الصوم والركعة مما جاز في الشرع فيه تقديم الاستحضار
وبالممكن كذلك فلا يلزم في التوبة ما يلزم في الاول وهو ارادة وجه الله تعالى فغسله امان
تجب التبتان معا كما هو الاول فقط فبما سلم من الاشتباه والاختلاف وذلك كالاسلام
والاذان ومطلق الاذكار والقراءة اما العادات وترك العاصي والمكروهات فلا تجب لها
نية بل تصدب الاولى لثابت علم اولو الأمر في التوبة ما لا تطالب بنية فاته الشكل عند ان عبده
السلام واعتبر الباعث عند الفرائض اه قلن روح ابن حجر في حاشية الايضاح واحال
عليه في غيرها انه لو ابا بقدر قصده الاخرى وان قل واتخذ م كلام الفرائض وهذا في
غير قصد نحو الراء اما هو فليست للثواب مطلقا انشا فاقاله الكردي (مسئلة ب)
التيمة اما خفيفة بان ترى البشرية من خلخالها في مجلس الخطاب أو حكيمة فبان لا ترى
أو بعضها كذا وبعضها كذلك كل حكمه ان غير الواجب غسل الجميع وليس ينبغي سما
درجة متوسطة وتحصل سنة التقليل بغسل الكتيفة بلا كراهة كالزأ من وورد أن من
السنة اخذ غرة بعد ثلث الوجه بغسل بها الحية ونص عليه العمري في البهجة لكتنه
يشتر في كتب المذهب وكانهم لم يروه لقوادح خفيت على القائلين فلم يسع ثلثنا الا الاشارة
عليه آفة المذهب وقد ذكرناه تركه الزيادة على الثلاث وللعامل سبيل غير الضوي
(مسئلة ك) اعتقد الشيخ زكريا وابن حجر ان ما خرج من حد الوجه بحيث لم يخرج
بالدفع جهة ترويه من شعور وجه المرأة والحائض حكمه كالماء في حد أي يجب غسل
ظاهره وباطنه والبشرة مطلقا واعتمد من ان الخارج من شعورها كالخارج من
شعور الرجل ان خف وجب غسل ظاهره وباطنه وان كثف وجب غسل ظاهره فقط
(مسئلة ل) الوسخ الذي على ظاهر البدن والتلفر والسرنة ان نشأ من البدن
كالعرق المتجمد فله حكم البدن فيبغض لمسه ويكفي ابراء الله عليه في الطهارة وان نشأ من
غير البدن كالنار وجبت ازالته اما الوسخ الذي يتجمع تحت الاظفار فلم يمنع وصول الماء منه
منه الموضوع ان منع فلا في الاصح ولما وجهه وجبه بالغوا حصاره الغزالي والجويني والغفالي

الوضوء المجدد على الاوجه واما
الجنب المريد اكل رغووه
فينوى وضوءه الغسل من
الجنبية ثم يغسل الاعضاء
المذكورة ولا يحتاج الوضوء
المذكور الى افساده بنية
وترفع به الجنبية عن الاعضاء
المذكورة ويحسن ان قال
ينوى رفع الحدتين وسنة الغسل
جمعا بين الاختلاف في ذلك
ولاشك انه احوط وانا افعله
في مسئلة لا يجوز الاقتصار
في مسح الرأس على البياض الذي
وراء الاذن كاجرى عليه في
الخدام وان وجبت الغسبية
بستره في الاحرام والفرق
الاحتياط قلت واقعه أو محرمه
ورج ابن حجر الاجزاء اه
في مسئلة قدمت المضمضة
على الاستنشاق لشرف منافع
القسم لانه محل الذم
والاستنشاق كدمنه الاخبار
تقصه ولو اراد الاقتصار على
أحدهما فهي اولى بالاختلاف
في الاعتدال بقبوله ومعنى
أكديته انه اذا قم بمعلمها
أنيب عليه أكثر

بل هو أظهر من حيث القواعد من القول بعدمه عندى إذا المشقة تجلب التيسير فيصور تقليده بشرطه ولو بعد الصلاة اه وفي بعضه وفي رفع الاطفار وزاد وفصل بعضهم بين ان يكون من رفع البدن الذى لا يغسل عنه غالب النائم فيصنع معه الوضوء للمشقة وان يطرأ من نحو عجين فلا وهذا الذى اعيل اليه **(مسئلة ب)** يجب في نحو الشقوق اوصول الماء الى جميع ما في محل الغرض من الغرض الذى لم يستتر وازالة ما اذيب فيها من نحو شع ومن مانع من اوصول الماء الى البشرة فما لم يصل اللحم ويجب ايضا ان لا تماخيط به الشق لم يمنع وصول الماء الى محل الغرض ما لم يستتر من ان خاف من ان الله محذور تيمم بيمينه **(قائدة د)** الذى يظهر من كلامهم ان الشقوق الثقب حيث كانا في الجلد ولم يصل الى اللحم الذى وراء الجلد ويجب غسلهما ان لم يخص ضررا والائيم وحيث وصل اللحم لم يجب وان لم يستتر لان ظهر الضوء من الجهة الاخرى فيجب غسل جميعه **حقيقة اه** كرى **(مسئلة هـ)** محدث حدثنا صغر خمس اعضاه الاربعه فقط في الماء وفوى ارتفع حدثه وان لم يكت كالوضوء بعد ان طلاما عداها شمع تقبله الكرى عن فتاوى ابن حجر وأقبحه عبد الله بن سراج وغالهما أو حورث فقال لا يرتفع بقصم الاعضاء المذكورة بل لا بد من الغسل وفرق بين المسئلتين

§ (سنن الوضوء) §

(قائدة د) يسن للوضوء ان تتوعد قبل التسمية ثم بعدهما الحمد لله الذى جعل الماء طهورا والاسلام نورا الحمد لله على الاسلام ونعمته رب أعوذ بك من هزات الشياطين واعوذ بك رب ان يحضروني ثم يشهد ويمتنع للوضوء في أى أمر كان أن يضع يده على صدره ويقول سبحان الملك الخلاق الفعال سبعان يشاء يذهبكم ويأت بخلق الى عز رب اه شق ولا ينبغي ان يأتى بالاذكار الواردة في الوضوء وبعدة في نحو الجواى المعهودة لانها صارت محلا للبول والتفريق فبكره فيها الذكر كما قاله الحبيب القطب عبد الله الحداد وشدة التكبر على من نقل عنه خلافه **(مسئلة ش)** المعتمد ان أول سنن الوضوء التسمية وقيل السواك ولوترك بعض السنن ولو من أوله اتيب على ما أتى بهما بشرط ان توجد النية فيما قبل غسل الوجه ثم الترتيب بين المتحضنة وغسل الكفين مستحق فلو قدمها لم تحسب على المعتمد وكذا ين مسح الزم والاذنين لا غير وهذا حقيقة وهى ندى السواك لكل ذكر في غسل التسمية ونديها لكل أمر ذي بال في فصل حيث تذكروا كما هو معلوم ولا يتخصص منه الا بان يقال تسمية السواك لا يندب قبلها سواك وهو أولى من عكسه لاعتناء الشارع بالتسمية أكثر **(قائدة د)** قال سم يحرم وضع اليد المتحضنة بعينية في البركة الموقوفة او المسبلة ان تفسد منها الماء لا مكان طهرها خارجها ومثله البصاق والمخاط اه كرى **(مسئلة هـ)** يضرب وضوء المتوضئ في تقليل اللحية والاصابع كالذلك بين ان يغسل مع كل غسلة أو يؤخره بعد الثالثة ويحطل ثلاثا وهو الأولى ويسن تحليل اللحية بفرقة مستقلة قاله في التصفه نعم في الاعياب ندب تحليل اصابع الرجلين باى كيفية كانت وكما لها بال كيفية المشهورة ومستقل بعباء جديد **(مسئلة)** لا يحصل تطويل

الغرة الابدنية معتبرة ولو عند غسل حرة الشفة وظاهر قوله صلى الله عليه وسلم اتمم الفتر
 المجاوز يوم القيامة من اسباغ الوضوء ان هذه السجانات تكون لمن توضع بالفضل في حياته
 لا بوضوء الفاسد لليت وبنفي ان مثل الوضوء النعيم لا قامت مقامه اه ع ش **(مسئلة)**
 لا تحصل سنة تثليث الرأس بسبع ثلاثة جوانب منه ولو مرتباً لا يسمى تثليثاً الا ان كان
 بوضع واحد كما مضى عليه فتم يحصل بذلك تكميل الرأس ان عمه وشرط السبع على العمامة
 ان لا يعصى بالسبب اهذاته كحرم وان لا يكون عليه انجاسة ولو معفوا عنها وان يسبح جزاً من
 الرأس أو لا وان يتصل مع الجزء بسبع العمامة والاصار مستعملاً قاله في حاشية الجمل وفي
 شرح لا يشترط الاتصال على المعتقد فائدة في يجب غسل الاذنين مع الوجه ثلاثاً كحصولهما
 مع الرأس ومنفردتين ووضع كفيه عليهما فافانجسة اثنا عشر اه اجهوري وقوله ووضع
 كفيه الخ قال ش ق أي ثلاث مرات على التوالي بعد تثليث مسح الاذنين على الاظهر لا بعد
 المرة الاولى ولا بعد كل مرة اه وفرع في لو كان معه ماء لا يكفي كل السن قدّم ما قبل وحويه
 ثم ما جمع على طلبه ثم ما قوي دليله على الوجه ولو كفي تثليث بعض الاعضاء كالوجه فالظاهر
 ان تفريقه على الكل مرتين أولى اه بجبري على الاقتناع **(مسئلة)** في تردد سم في
 نذب الشرب عقب الوضوء من الماء الموقوف ولم أر من صرح بنذبه لكن الملاحقهم يقتضي
 انه لا فرق كسائر السنن وكان ترك الشرب من الجواب المعروفة لاستقذارها غالباً ومعلوم ان
 تناول المستقذر حرام فلا فرض عدم الاستقذار من الشرب حينئذ اه وخالفه ج فقال
 الظاهر حرمة الشرب اخذ من الملاحقهم حرمة الشرب من الماء الموقوف للظاهرة سواء قبل
 الوضوء وبعده اذ هو مناف لشرط الواقف وقاعدة اذا جمع المقتضى والمنافع تقديم المنافع
 تؤيد ذلك فائدة في نذب للشتغل بالوضوء اجابة المؤذن ولو فرغ من الوضوء مع فراغ المؤذن
 أي بالذكر المشروع عقب الوضوء ثم ذكر الاذان ثم دعاء الوضوء ولا نفوت الا ذكر عقبه بطول
 الفصل كركعتي الطواف والتكبير المقيد اه فتاوى بالخرمة فائدة في بنفي أن لا يتكلم
 بين الوضوء والذكر كغير من توضع ثم قال قبل أن يتكلم أشهد الخ فغفر له ما بين الوضوء من قبل
 وورد من قرأ انا انزلناه في أثر وضوءه مرة كان من المصدقين ومن قرأها مرتين كتب في
 ديوان الشهداء ومن قرأها ثلاثاً حشره الله مع الانبياء اه اعياب وفي تزهة المجالس حديث
 من قرأها مرة كتب له عبادة خمسين سنة أو مرتين اعطاه الله ما يعطى الخليل والكليم
 والحبيب أو ثلاثاً انفتحت له ابواب الجنة ينحدر من أيها شاء بلا عتاب ولا عذاب ويسن
 قراءة الاخلاص لانه عليه الصلاة والسلام أمر علياً بذلك ويسن عقب الوضوء اللهم اغفر لي
 ذنبي ووسع لي في داري وبارك لي في رزقي اه زاد في الرحيم للشيخ حسن بن خليل
 المقدسي وقتني ببارزتي ولا تقتني بما زويت عني اه من تكمله فتح المعين للشيخ عبد الله
 ياسودان **(مسئلة ك)** تغتو سنة الوضوء بطول الفصل عرفاً كافياً التحفة والنهاية
 وضابطه بان يزيد على المذكور وانا انزلناه ثلاثاً بقدر ركعتين خفيفتين وتصل عن اقتله
 السجودى ان قوائمه بالحدت ويسن ان يقرأ في الاولى ولأنهم اذ ظلموا أنفسهم الى رحيم
 وفي الثانية ومن يعمل سوا الى رحيم اه قلت ويرجى في فتاوى بالخرمة كلام السجودى

في مسئلة في مسع الخلف اقتصر في مسع الخلف على الشئ الذي يظهر له بجزءه كقوله الاذرى قلت ونقصه مر وقال ابن حجر باجزاءه في مسع الراس

في الحديث

في مسئلة في مسع الخلف اقتصر على ما كان له في مسع منه صوت حدث أو أمانه استه اجنية فالظاهر الجارى على القواعد وجوب الأخذ بقوله لان خبر العدل معمول به في أكثر أبواب الفقه وقول القضا لا يلزمه الأخذ لانه يبيد الظن فيه نظر في مسئلة لا ينتقض الوضوء بالنسب الموضع كالسن كما أخرج ذلك الارشاد بقوله ونلقى بشرته وبشرتها وكما

أخرج به السن والظفر والشعر أيضا وأما باطل العين فينتقض الوضوء به كالسن والاشنة قلت واقفه مر في الشكل وخالفه ابن حجر في باطل العين فقال لا يخفى به في مسئلة في مسع الخلف كناية الطامعيات وقراها اذا كان فيها اسماء اعجمية لا يعرف معناها وقيل يحرم جمع ذلك لاحتمال ان يكون فيها كفرة أو أسماء يعظمها التكفير وقد وقع للوفى من نوع المكروه بل من نوع المحرم ان لم يكن مكفرا ما ذكره في خمس المعارف من دعواه

وينبغي ان يستغفر الله ثلاثا كل ركة بعد فرائض الامة للذكورة كانه عليه في المسلك وغيره في فائده في استحباب تجديد الوضوء خمسة لوجه احدها بطلان الاول ولو نفلا والثاني بعد فرض الثالث بعدما يطلب الوضوء والرابع بعد صلاة أو جمعة أو قراءه في مصحف والخامس مطلقا اه شرح المذهب قال ابن حجر يحرم التقيد بقيل ان يصلى صلاة ثمان في عبادة مستقلة وقال مريكره في فائده لا يدل الوضوء المسنون من ركة معتبرة ولو نسبه الفرضية اذ لم يرد الحقيقة ولا تنكيزية الاسباب لان القصد هنا رفع الحدث الاضغاما لتعودته الاكبر في صورة الجنب أو لتفصيل حقيقة الطهارة فيكفر عنه في نحو التكميم بكلام فيه اثم أو لرفع حدثه فيما فيه خلاف ينتقض الوضوء أول زيادة تطهيره وتأمله في خصوصه القراء والقرآن والعلم به علم الفرق بينه وبين الفصل المسنون حيث قوى سببه اهش

في مسع الخلف

في فائده في شرح مسع الخلف في السنة التاسعة وثبت عنه صلى الله عليه وسلم قولاً وفعلًا وعن الحسن حدثني سبعون صحابيا انه مسع على الخفين اه باجوري في مسئلة كالمسند الذي دل عليه كلام ابن حجر ومر وغيره اشترط الطهارة وغيرها من شروط المسح عند البس فقط فلو طرأت نجاسة وزالت قبل المسح ولو بعد الحدث أو لم تزل ومسح على غير موضعها وموضعها وهي معفو عنه لم يضر وما وهته عبارة النسخة من الضرر وقول لا يفتقر في الدوام لا يفتقر في الانتداء في فائده ابتداء المدة في الخلف من انتهاء الحدث مطلقا عند ابن حجر والخطيب تبع الشافعيان في كراهة فرق مر بين ما كان بغير اختياره كالخارج في خن انتهاءه واختياره كالسن والنوم في ابتداءه كالواجب اه باسودان

في فائض الوضوء

مسئلة ج ابني بليل يخرج من ذكره فان تحقق خروجه من داخله فبسط ينتقض به الوضوء والا فلا ينتقض ولا تنقص السلك أو ما لا دم الخارج من الدر من علة البواسير وغيرها فان كان من داخل الدر ينتقض قطعا أو من خارجه فلا في مسئلة خرجت مقدمة المسبورات انتقض وضوءه ونقص امامة المسبورات لا يلزمه الاعادة في فائده في الحاصل في التفتيش بالخارج من الثقب انه ان كان الخارج مغتصبا فلا تنقض بالخارج من غير مطلقا اتفاقا أو مستدقظا فان كان خلقيا تنقض الخارج مطلقا حتى من المنافذ كالنم عن عذبان حجر خلافا لمر والخطيب فيها أو عارضا فلا تنقض به لان خروج من تحت السرة اتفاقا وثبت التسليم جميع الاحكام سواء كان خلقيا أو عارضا ولا يثبت المنع في الا تنقض بالخارج منه فقط قاله الشيخ زكراوان حجر ووافقهما مر في العارض قال أما في الخلق فتنتقل جميع الاحكام المنعغ وتسلب عن الاصل اه كرى في فائده في خروج التي وجب الفصل ولا ينتقض الوضوء ونظم بعضهم صور خروجه من غير تنقض فقال

نظروا ففكرتم نوم ممكن • ايلاجه في خرقة هي تقيض

الكتاب والتقسيم على زحل
ذكره التروى في فتاويه
في مسئلة في نقل ابن الملقن
عن الخطاط الاملاييجوز جعل
للذهب المصنعة في كاذب كذب
فيه البسطة وجرى عليه
المرجسد وقال السهموي
وبراعى الادب في وضع الكتب
باعتبار علمها وشرافها
ومصنفها وجلالتهم فيصع
الاسترف اعلى ثم على التدرج
في قدم المصنف ثم الحديث
الصرف كصعب مسلم ثم تفسير
القرآن ثم تفسير الحديث ثم
أصول الدين ثم أصول الفقه
ثم المقام ثم الفصول المستوى
كتابان في فن واحد اعلى
اكثرهما قرأنا الوحيديان فان
استويا تفصيلا لا المنصف وقد
ألفى بعض المشايخ بانه لا يجوز
وضع كتاب من كتب الشرع
ليضع عليه كتابا آخر بطاله
او يقرؤه لما فيمن الامتحان
للمعلم في مسئلة في الطاهر الذي
اميل اليه انه لا يجوز التعليل
باوراق المصنف لما فيه من
الامتحان كما في حق الزبيبي
والبيكري وما تشرف من
الاوراق وانتا توجب حياته
بمخط اوبل في ماله واوراق
لكن في ثنيان النووي انه
لا يجوز حرق القرآن وقول
ابن كين يجوز تصليب جلد
المصنف وغيره من الكتب
باوراق مكتوب فيها قرآن
وقال انه اخذ من فتاوى ابن الصلاح وغيره طاهر فليس في فتاوى ابن الصلاح دلالة على ما ذكره

وكذلك في ذكره وخرج جملة من استأنت في روضة لا تنقض

وكذلك في صفة أو محرم هذى فان نقضها لا يضر

وزيد علم الخراج التي يضمنه اه باجوري في فائدة في العقل الفرزي صفة غريزية
يتبعها العلم بالضرورة في عتسلا من الحواس وهو ما هو في حواسه من التكليف
أو كسي وهو ما يكس من تجارب الزمان وهي عقلا لا يسهل صاحبه من ارتكاب
التواضع وإذا قيل لا عقل لم تكن التواضع والامع ان مقره القلب وله شعاع متصل
بالدماغ وهو افضل من العلم لان منبهه ورأسه فانه ابن حجر وقال هو عكسه لاستلزامه له
ولان الله تعالى يوصف بالعلم لا بالعقل اه باجوري في فائدة في الجنون من من يزيل الشعور
من القلب مع فناء القوة والحركة في الاعضاء والانجملة يزيلها مع فتور الاعضاء والسكر
خبل في العقل مع طربوا خضلا نطق والنوم مع لطيفة تأتي من الدماغ الى القلب
فتغطي العين فان لم تصل الى القلب ففاسد لا تنقض به اه جل في فائدة في اخبر معصوم
ناتجا غير يمكن بدمه خروج شيء لم ينقض كافي الامداد ولو اخبر من نام متكاعدا بخرج
ريح أو لم يلهه وجب الاخذ بقوله كما اتهمه في التحفة والاسباب خلافا لما نقله زبي عن
مر من النقض في الاولى وعدمه في الثانية واعتقد مع وجوب الاخذ في اثباته ان كان
الخبر معصوما في فائدة في المس يخالف اللبس في هذا الباب من غاية أوجه ادا لللس لا يكون
الامر شخصين وشرطه اختلاف الجنس بذكورة وانوته وان لا تكون بينهما محرمية وان
يلتصفا بالثبوت وان لا يكون المهرس جانا الا ان كان فوق النصف ويكون باي عضو كان
وفي أي موضع من البشرة وينقض وضوءها لا التمس فقط بخلاف المس في الكل اه
كردي في فائدة في ليس في الحيوان خشي غير الاذي والابل والبقروا وضع الخشي بما
يقضي النقض عمل به ووجب الاعادة عليه وعلى ما لمسه اه قل اه بجل

باب ما يحرم من الحديث

في فائدة في مصنف فوق كتابين يجوز جعل الذي تضمنه له لا خداسا لفل ويحل من المصنف
من وراءه وبحت لم يكن بصورة التقليد ويحرم فوسده وان خيف سرقته لان خيف تلفه
أو نفسه أو أحد كافر بل يجب حينئذ بذكره اوراق خشة كتب فيها قرآن وقراءة القرآن من
له مقتبس ولا يمنع للمبرور لو جنبان حله ولولفس الدراسة اه فتاوى بالمخرمة وقيداه ابن
حجر وهر وغيره لاجابة تعلمه ولو جلد مع المصنف غيره اعتقد ابن حجر حرمة نفسه من سائر
جهاته واعتقد مر وانطليب حرمة من السائر له مصنف فقط وحوزا وبخرمة من جميع
الجلد في فائدة في قال أبو حنيفة يجوز جعل المصنف ومسه محتال وقال داود لا بأس بما
لزم من مطلقا وقال طاووس يعلان لا يحد من الله عليه وسلم مع الحديث اه شرح الدلائل
في مسئلة في بذكره حل التفسير ومسه ان زاد على القرآن والاحرم وعمر قراءة القرآن
على نحو جنب قصد القراءة ولو مع غيرها لا مع الاطلاق على الراجح ولا يضمن غير القراءة كذا
غلط وتعلم تركه ودعا ويجوز له حل ومسه وقراءة فتوا التوراه والحديث القدسي وكتب

العلم والحديث نعم بكرة للجنب ذكر الله تعالى حتى اجابة المؤذن كما اختاره السبكي لا لقص
حائض قبل الانقطاع وقالت الحنفية يكره له قراءة نصوص التوراة وجعلها ونص العيني منهم على
الحرمه قالوا ويحرم من التفسير مطلقا وتدل قراءته بقصد معرفة التفسير ولا تكره قراءة
الكتب الشرعية والذكر والدعاء لكن تستحب الطهارة في فائدة يجوز جعل المصنف مع
المتاع وان صغر جدا قال بر ولو خيط ابرة لكن بقصد المتاع فقط وكذا مع الاطلاق خلافا
للصفة بل أو بقصد ما عند مر اه كرى وقال ع ش لوجعل المصنف في خروج على دابة
وركب عليها فان كان على وجه يده ازاويه كان وضعه تحته ملاقبالا على التخرج وصار الفخذ
موضوعا عليه حرم والا فلا (مسئلة ش) يحرم التصليب باوراق نحو المصنف كما
اتى به الطنيد اوى وغيره اه قلت وفي فتاوى أبي مخرمة ويجوز تصليب الجلود بورق
كتب فيها قرآن لا بقصد كثر زو ورق حديث لا بورق قرآن كتبت للدراسة وان بليت بل
ان فعله استغنافا كثر اه (مسئلة ش) تحب ازالة النجاسة من المصنف ويلحق به كل
اسم معظم وعلم محترم وان ادى لثقله وكان لصورته يتم ومحل ان مسست النجاسة شيأ من حروفه
لا نحو جلده وحواشيه ولا تنكى ازالة العين فقط نم ان كانت النجاسة مما اختلف فيها
كروث ما كول جاز تقليد القائل بطهارتها للضرورة ويضمن مضميه وقول أهل السير ان
دم عثمان رضى الله عنه ترك على المصنف لا يسلم بل لعله أزيلت عنه بذلك حتى بقى أثر يسير
لا يمكن تطهيره بالماء في فائدة وجد القارى غلط في شكل المصنف أو حروفه من مصلحه
ان كان ملكه وكذا ان كان وصفاً وعلم رضا ملكه ولم يعبه خطه ولم يقابل بأجرة
اه تحفة

❦ قضاء الحاجة والاستنجاء ❦

في فائدة في يحرم التبرز على محترم معظم وقبور في موضع نسل ضيق كالجرة والمشعر وقبر
نبي قال الاذرى وبين قبور نبشت اه تحفة وقال في حاشية الكردي يندب تقديم النبي
دخولا والبسرى نحو جاني الانتقال الى مكان شريف ومنه الى أشرف منه ولا دأمة فيه ولا
شرف وما جهل حاله ويندب العكس في الانتقال من مستقذراى أقدر منه ومن شريف الى
دنى ويحترق الاختقال من شريف أودنى لمثله اه في فائدة في ورد ان البصاق على الخارج
من الشخص يورث الوسواس وصفرة الاسنان ويتلى فاعله بالدم والسواك حال الخلاه يورث
النسيان والعصى وطول القعود فيه يورث وجع الكبد والبواسير والامقراط يورث الصمم
والهم وتحريك الخاتم بأوى اليه الشيطان والتكلم بلا ضرورة يورث الموت وقتل القمل
يبعث معه الشيطان أربعين ليلة بنفسه ذكر الله وتتميض العينين يورث النفاق والقامح
الاستنجاء على الخارج يورث الرياح واخراج الاسنان وجعل الرأس بين الدين يقسى القلب
ويذهب الحمية ويورث البرص والاستناد الى الحائط يذهب ماء الوجه وينفخ البطن وينفخ
ان يقعد على قدم اليسرى معتمدا عليها يأخذ فرجه بين أصبعيه السبابة والوسطى حتى

بغير وضوء يغتسل به ويضع يده اليمنى على فخذه وأول يضع اليسرى على اليمنى ولا رأسه على ركبته اه من جملة ابن الصوي **في فائدة** في أتى بعضهم بنسب غيرك الخصب الرابع والتي وما الحاجة والخروج من أحد قبل المشكل ومن الثقبه عقب الحيض اه حاشية الجوهري على شرح المختصر وينسب تكرير غيرك ثلاثا كما في الكردى (مسألة بن) نص الشافعي رضي الله عنه على جواز الاستنابة بالأجر وحل على الخالي من السرجين كما هو بالمدينة الشريفة وعلى المحرق أن قلنا بطهر (مسألة ج) يجوز الاستنابة بالجر الطاهر وفي معناه كل جامد لم يتصل منه شيء إلى المحل حال الاستنابة قاله للحنابلة تجزئ وطين منصهر ولا يلزم المستنبي بالجر القضاء وإن نيم **في فائدة** يجوز الاستنابة بأوراق البياض الخالي عن ذكر الله تعالى كما في الأعباء ويحرم الاستنابة بالجدران الموقوفة والمملوكة العير قاله سم وقال ج وتعتبر أي الاستنابة الأحكام الحسية فهو واجب من التلويح الملوث ومستحب من خروج دود وبر بلا لوث ومكروه من خروج ريع وحرام بالمعوم ومباح قبل دخول الوقت على الأصل اه

§ (الفصل) §

(مسألة) في رفع الجباية عند الاستنابة كغته ينسب بل ينفي النية حينئذ لترفع جباية المحل أذنب غسل محل الاستنابة من الجباية وما ينظر من فرج المرأة عند الجلوس على القدمين ومن صماخ وبالطريقة لكن يتعطل لدقيقة وهي أنه إذا نوى عند غسل الصبوس بعد النية ورفع جباية اليد حدث أصفر فقط فلا بد من ضلوعه بعد رفع حدث الوجه وبكى الفسل نية الأكبر عن الحديث وإن نفي نية الوضوء ولم ترتب أعضائه لمقطعه حينئذ لا تفصل سنة الوضوء المسنون للجنب بترتيب الأعضاء ولو انعمس جنب في ماء كثر أو قليل ونوى كفاه وإن لم يملك نعم لو كان على الأعضاء شعير أو وسم أو دهن جامد يمنع وصول الماء إلا باليد وجب كافي الوضوء **في فائدة** ثبت للمنفعة من أحكام الولادة وجوب الغسل وفطر الصائم هو تسمية الدم عتقها فغسلوا وتيد المنفعة بالقضاء العدة وحصول الاستبراء وتزيد ما فيها صورة ولو خفية بوجوب العدة أمية أم الولد وجوز أن كلهما المأكول عند هر اه ج **في فائدة** قال أحمد زروق في الاحتلام شعرا

من يتعلم بصورة شرعية * فانه كرامة مرضية
وان يكن بصورة قد حرمت * فهو اذن عقوبة نهلت
أولا بصورة فذلك نعمة * حكاها زروق عليه الرحمة

وينبغي أن لا يجمع بعد الاحتلام فانه ووث الجنون اه ج (مسألة) يجب على الجنب غسل ما تمت القلفة فان تعدرت نيم وقضى كالو تحبس ما تحتها بالبول فتصع صلاته حينئذ مع القضاء أيضا لا القدوة بقدرته على إزالتها لو مات غير المتخون وتعدرت غسل ما تحتها نيم وصلى عليه بضرورة قاله ابن حجر وقال هر يفتن بالإسلام ويحرم تأخير الختان بعد البلوغ لغيره (مسألة ج) اغتسل عن جنبته ثم رأى لمة سيدته لم يصح له الماء كاه

في الفصل

في مسألة يجب الصبي بالإبلاجه والإبلاج فيه معلومان والمعتد وقائله نوى أن لا يمنع من مس المصنف كالحديث خلافا لمن فرق قلت واقعه ابن حجر ومهر اه **في مسألة** لو نوى ذكره فادخل قدر الحشفة وجب عليه الفسل وغيره من الأحكام المترتبة على الإبلاج ولا فرق بين وجود الحشفة وعدمه قلت خالفه ابن حجر ويرجع عدم الوجوب (مسألة) لو كان في السر أو تحت الأنظار ومع يحتاج في إزالته إلى تمهد فان نشأ عن البدن كاهو الغالب أذهى مستورة عن الفبار فهو جزء منه فلا يشترط إيسال الماء إلى ما تحته كما قاله

عنه فلهذا لا يجب على الميت ترتيب (مسئلة) الميت الذي يحمله المسلمون
 رؤسهم حتى آرمه الغسل فأن منع رؤس الأهل المشرك كان في صم الغسل وحسب
 لم يمنع ولم يتغيره الماشية واكثر إذا كان يحلوه ولم يضر ولو لم يضره فليس عليه غسل رؤس
 نفسه (مسئلة) للفتنة المبررة وهو في وضع النسيان ومن غير غرام يحول
 بغير مشورة في هذه القبر يهللهم من الماس من خطاه القبر مع حشوه الطيب وركه لثما
 ثم انما هو في القبر في القبر ومن قد يعمد الميت في القبر في غير موضع حتى لا يخلو من الله
 حفظ الكفاية على وهي الدين والعقل والنفس والقلب والمال ووزن العرض ومن
 ترك الصلوات المروية في الدنيا كما هو مشاهد في من وجب عليه غسل لا يصح دفنه باذن الله
 بل تحكك بالماء تارة في الصلاة وهذا من اكبر الاكبر لم يكن الا هو في وقدرت آدماء
 لا يفسد في ذلك غير انها كقيل النكر وقوله الصائم وهذه البدعة حذرت من ترتيب
 ولا نهى في غير ذلك الاسراف في الحلي ويجوز الاسراف في حلي المرأة كاداء طلاء
 العلامة طاهر من حين طوي في اياها تلك النطقة ورد كلام هذا الجليل على ما في
 فليس طرق كلامه في فائدة مذهب الحنفية انه لا يجب على المرأة الا غسل اصول الشعر
 ومناشف في غير الجنب فيون المستعمل ومنه ما لا واحد انه لا يجب غسل الشعر على
 الجنب وان لم يمس الى ان يلبس بالبقى غسل ظاهرها ومثله المائض عند مالك واختاره
 الزواوي والشافعي فوافقت في غسل رأسها وارتدت فليسد الا من في الجنازة ويملك في
 الجنب بان شرطه كذا كره الجنبى اه خاوى على العلامة لبيان الاصل

(الاعمال السنوية)

فائدة في منابذ الفرق بين الغسل الواجب والمستحب ما شرع بسبب ما كان واجبا
 كالغسل من الجنابة والموت أو لم يمت غسل كان مستحبا كغسل الحج واستنق من الغسل
 من غسل الميت والجنون والاحمال ولا سلام اه جن ق وقال بيد يفتي لسان
 خفي منه مغفرا ترك وهل يغسل التيمم من غسل من بدنه ما لا يخاف منه الفطرو
 يحفظ التيمم من احد قال ع من الاقرب السقوط اه جل فائدة في الاعمال السنوية
 كبره من غسل الجنه وهو اضاف الى التيمم ولو شرب البكور والغسل او لم يمت
 الغسل فان تيمم فليقل فليت التيمم غسل الجنه فيكون مستق من انه لا تنقبة
 التيمم ولو حدث أو أوجب غسل من احداه قاله من وقال للجلبون ولا يسل باليد
 والجنابة بركه تركه لم يتركه الا ولو كان ساجدا من غسل الميت أو تيمم ولو شهد
 وكافرا وغسل العبد ولو لحاقه وغيره ويدخل نصف الليل ويخرج ضروري منه
 وينصرف عند اطلاق النية التي هو في غيرته الحال والامتناع ويدخل بارادة فعلها
 للفرد وباجماع من يغيب نفسه ان يغسل جامع في يخرج فعلها والكسوفين ولو منفردا
 ويغسل طول الشعر ويخرج بالاحمال والكافر اذا اسلم ولو نسي ان لم يرض له جابجا الا
 وجب من غسل آخره فينبه على ما لا يميزه الا بعد الاسلام الغنى عليه وان تكبر

الغسل والجلبون وان غسلس
 اجسامهم على رؤسهم فلا بد من
 الزاوية ولو شقة باليد في
 من كالمو كان مستق وقدر
 ولكن في الزاوية ضرورية
 يكون له في زوايا الجسم لم يمت
 ازاله ايضا (مسئلة) الرابع
 وقال الصليبي عن غير ما
 جاعلي عضو النطق سرهم
 لو كان به موع سائلة لا يكن
 الا من زرعهم في غير النطق
 وكذا الواحاج لغيره من شدة
 واختلافه بالتراب حتى صلوطينا
 لان المشقة قلب التيمم
 والرضح لا يتلق في جابل اقوله
 صحة تيمم من اتلى بكثرة الفرق
 في بدنه

والسكران وعند الاحرام ينسلخو لو حائضا وغير مكلف ولا دخول الحرم ومكة والمكة نعم
ان اغتسل للاداء قرب الفصل ولم يتغير بدنه لم يعد له الثاني كمثل الميدي والجمعة وللوقوف
بعرفة وينسلخ بالخير والاولى كونه بفترة وقبل الزوال كافي التحقوق النهاية الاولى بسده
والوقوف بالشعر الحرم غداة الصبح وغيبه عن غسل العيد وري جرة العقبة ولا تنزل في
الجار الثلاث كل يوم من أيام التشريق لا لكل جرة غسل وللطواف بانواعه على رأى
مرجوح نعم ان يتغير بدنه من الغسل على المعتد والغسل من الجماعه والافسد للخرج من
الحام وكذا لدخوله اذ امر قولا دخول المسجد وللاداء ولكل ليلة من رمضان وان لم يحضر
التراويح ودخول مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم وقيد قبل بعد الدخول وقيل عند
ارادته ولاز الفسح المانع وطق الرأس وتب الاطه وقص الشارب ولبوغ الصبي بالنس
وكذا الاحتلام فيطلب منه غسلان وللمتعة بعد فراغ عتمة وعند سيلان الوادي كليل أيام
الزيادة كل يوم ولكل مجمع غير اومياح اه ملتقطا من التفتة وحواشي يج وباجوري
وغيرها جلتها ٣٧ (مسئلة) قال في التفتة والامداد لوزك غسل دخول مكة حتى
دخلها لم يعد نيب قضائه كاسترا الاغسال فيلساغى قضاء النوافل اه وبارة فغ المصين
في تنبيهه قال شيخنا يس قضاء غسل الجمعة كاسترا الاغسال المسنونة واغسل قضاء لانه
اذا علم انه يتضي اوم على ادائه اه ووافقه سم في غسل دخول مكة والمدينة فقط ونقل
ان يجزى في الاعباب وحاشية الايضاح عن السبكي واستوجبه عدم نيب قضاء الاغسال
كلها واعتمد حر

§ (التييم) §

(مسئلة) لا تحزى نية الطهارة
للمسلاة في التييم كما يظن من
قوى كلامهم وان اجزأت
في حق دائم الحدث والفرق
ان دائم الحدث تحزى نية
الوضوء ونحوها بخلاف التييم
قلت خالفه ابن حجر وقال بالاجزاء
مسئلة في التراب المتناثر من
أعضاء التييم لا يترك باستعماله
ما لم يمرض منه كارجعه الرافعي
وقصير كالمتخلف من الماء
وحقن قد يادى الى اخذه من
الهواء بعد استعماله صح ولا
يجزى التييم بالتراب المختلط
بالمستعمل كالايحزى المختلط
بذيق ونحوه وان قل (مسئلة) في
لو كان وجهه ويد يهر استان
فيم بعد غسل جميع الوجه
انصرف عن جرحه فلا يحتاج
الى تعيين

§ (التييم) §

في فائدة في نظم بعضهم اسباب التييم فقال

بأسا إلى أسباب حل تييم • هي سبعة بمساعها ترايح
فقد ونحوها حاجة اضلاله • مرض يشق جيرة وجراح

والرخصة هي الحكم الثابت على خلاف الدليل الاصلى اه ش حر وقال الغريزي هي
الانتقال من صعوبة لسهولة لمذموم قيام سبب الحكم الاصلى في فائدة يجب طلب التراب
على التفصيل في طلب الماء ولومر متيم نام بمكان فلم يقبته الا والماء بعد العلم بطل
تيمه كالوكان يترخيه اه حر ولومر بالماء في الوقت وبعد عنه بحيث لا يلزمه طلبه تيم
لم يقض اه عاب وتفتة معدم وجوب الوضوء قال الاسنوي والقياس وجوبه اه
اياب ولوايع او وهبما قليل لجع متيمين بطل تييم السكل ولا يتوقف على القول اه سم
ولونافرا كبسقية فرقا لوتناول الماء تيم بلاعادة سكال بينه وبينه سبع اه زى
(مسئلة) تزول عطش فنضلت فضلة فان ساروا على العادة ولم يمت منهم احد فضى من
الصاوات لما تكتفيه تلك الفصل عادة اه تحفة قال سم أى بقدر كل وضوء اصلاف من آخر
المدة اه لكن استوجبه من ما اعتمد ابن عبد الحق من وجوب قضاء جميع صاوات تلك المدة
اذ يصدق عليه كل تييم انه تيم مع وجوده قادر على استعماله (مسئلة ب ش) ازالة

التجاسة عن البدن شرط لصحة التيمم كالاحتياط في القبلة أو تقليد الأئمة فيها من أن تمذر
 ازالتها النقص مرض وقدماه تيمم وصلى حرمة الوقت وقضى كما قاله ابن حجر زاد ش فلو وجد
 ماء قليلا تعين التجاسة وإن لم يمه قضاء الصلاة بالتيمم على المعتمد اه قلت وقال م لا يصح
 التيمم قبل إزالة التجاسة أى الغير المغص عنه وإن تعذر إزالة التجاسة على الصلاة
 ويميد وتقل في الإيعاب عن الريى وغيره أن محل اشتراط إزالة التجاسة للتيمم نحو الصلاة
 أما القراءة وموس المصنف فيصع لهما التيمم مع بقائه تجاسة النجس وغيره قال وهو حسن اه
 وأفتى به ابن كين ولو طلب منه غسل واجب ومنسوب وعجز عن الماء كناه تيمم واحد اه
 اسنى **فقائدة** قال الاستوى لو كانت العلة بيده فانوى عند غسل وجهه رفع الحدث
 احتاج لنية أخرى عند التيمم لانه لم يتدرج في النية الأولى أو الاستباحة فلا ولوعت الجراحة
 وجهه لم يصح لنية عند غسل بقية الأعضاء بل تكفيه نية التيمم اه إيعاب لكن روج في
 النقص وجوب نية الوضوء عند اليد وقال البرماوى وضابط تأخير البرأى طول مدته بأن يبع
 قدر صلاة أو وقت المغرب **(مسئلة ش)** تيمم ذى الجبيرة يطل بالبرء فيجب غسل
 العضو وما بعده فلو صلى حيث بدا بالبرء لم يمه إعادة كل صلاة يتقنها بعده فلو صلى بخصامة
 إذا عبرة بالظن البين خطؤه **(مسئلة ل)** الحاصل في الجبيرة انه ان أمكن
 نزعه أو غسل ما تحتها أو مسح به التراب حيث وجب بأن كانت في عضو التيمم لم يمه مطلقا والا
 فان أخذت من الصحيح زائدا على قدر الاستسكان أو لم تأخذ وضعت على حدث وكذا على
 طهر وكانت في الوجه واليد بن على المعتمد وجبت الاعادة والا فلا ما في النقص من عدم
 وجوب الاعادة في الأخيرة مؤقلا أو ضعيفا ولو كان بدن جنب جبيرة في غير أعضاء الوضوء
 وجب التيمم لكل مرض وإن لم يحدث فلو أحدث قبل أن يصلى فرضا لم يمه الوضوء فقط
(مسئلة ب ج) من تيمم جعل الغالب فيه فقد الماء لم يلزمه القضاء سواء كان
 التيمم لحديث أكبر أو أصغر زاد ب وإن كان معه ما يحتاجه لعطش ولم يمه الغسل
 أو الوضوء عند وجود الماء ولو بالفاضل من عطشه و زاد ج ولو تيمم عن جرح أراد
 فرضا لم يلزمه غسل ما بعده عليه مطلقا وقبل يلزمه الحدث اه قلت وقوله بعمل الغالب
 فيه فقد الماء الخ قال ابن حجر أى فيه وفيما حواله الى حد القرب والبرء بعمل التيمم
 لا بعمل الصلاة وقال م العبرة بعمل الصلاة قال ولو شك في المحل الذى صلى فيه هل تجب
 فيه الاعادة أم لا لا يحتمل عدم الوجوب **(مسئلة)** فاذا الطهورين إذا صلى لحرمة
 الوقت ثم وجد التراب قبل خروج الوقت (مه أعادتها ولو لم يعمل لا يسقط به القضاء ثم يسجد بها
 ثالثا بالماء أو التراب حيث يسقط القضاء قاله في العياب وش ق قال وحديثه بتصور
 أن يصلى في الوقت أربع مرات هذه الصور الثلاث والزامة أعادتها مع جماعة **فقائدة**
 ألف السيولى فقال

أليس عجيبا أن شخصا سافرا * الى غير عصيان تباع له الرخص
 اذا ماتوا للصلوة أعادها * وليس معيد التي بالتراب تنص
فقاعدة آخر فقال

لقد كان هذا الجنابة ناسيا * وصلى مرارا بالوضوء حتى ينص
كذلك مرارا بالتيمم ياتني * عليك بكتب العلم ياخير من شخص
قضاء التي فيها تواضع واجب * وليس مبدل التي بالتراب شخص
لان مقام النفس قام تيمم * خلاف وضوءها كقرابة تنقص

❦ (الحيض) ❦

يقول فائدة ❦ قوله صلى الله عليه وسلم النساء باقتصات عقل ودين المرء بالعقل الدية وقال
بعضهم هو العقل الغريزي وهو المناسب للعالم وينقص الدين بالنسبة للرجال من حيث
عدم تيسرهن في بعض الاوقات وان كن يثنين على الترك ان قدس امتثال أمر الشارع
كترك المحرمات اه يجبري (مسئلة ي) رأت دما يصح حيضان زاد على يوم وليلة
ونقص عن خمسة عشر ثم نفاذ دون خمسة عشر لكن لو اجتمع مع الدم ادخلها ثم دما فلا قول
حيض وما يكمل الطهر من المأدوم فساد والاندحس بشرطه ما لم يحاورا كثره والافتاخذ
المتدافع المبررة من أول الزائده وما وليلة وقطهر تسعة وعشرين والعتادة عادت احضا
وطهرا اه قلت وبعبارة آفي مخرفة من كانت تحيض في كل شهر خمسة أيام مثلا فحاضت
في دور خمسة وطهرت أربعة عشر ثم عاد الدم واستمر فالاصح ان يوما من أول العادة استحضانه
تكميلا للطهر وخسة بعده حيض وخسة عشر طهر وهككذلو يصير دورا وعشرين
والاربعة عشر مادونها الى العشر فباكمل الحسة عشر استحضانه ثم خمسة حيض وخسة
عشر طهر بخلاف ما لو نقص البقاء عن العشرة فليس بطهر لان الدم الذي بعده يتجمع مع الذي
قبله حضا اه وفيه مخالفة لما ذكرناه ونشبهه النخعة انتقامه للمادة بما ذكره أو مخرفة
يقضي ان معنى رجوعه للعادة بني المتأخرة وهو الحسة عشر الطهر والجس الحيض وصرح
بذلك في هامش حاشية الشرفاوي واقتضته عبارة سم ولعله مراد صاحب الفتاوى بقوله
والعتادة عادت طهرا وحضا فامله (مسئلة ش) قوله في النخعة أقل الحيض يوم
وليلة أو قدرها متصلا بمتصلا حال من قوله أو قدرها أي أقله يوم وليلة حقيقة كان رأته من
الصبح الى الصبح أو قدر يوم وليلة وفرض ذلك القدر متصلا وأر لم تصل هو لا الدم ولم ينلق
الامن أربعة عشر يوما كان رأته ست ساعات دما ثم ثمانية ثم ستادما ثم ثمانية ثم ستادما
دما ثم ثمانية ثم ستادما فجميع الدماء بقدر يوم وليلة متصلا فلا شك في كونها حضا
وانما الخلاف في ان حضا الدماء قط فيكون الأقل لانه بقدره وهو قول التفتيح أو مع
البقاء المتخالف وهو قول السبب الذي عليه العمل وقوله بناء على قول السبب أراد به الإشارة
الى الخلاف وهو ان الورأت أول الاربعة عشر دما فدار عشر ساعات وآخرها كذلك
فالمجموع دون أقله متصلا ليس حضا على قول التفتيح وكذا على قول السبب على الاصح من
سته أوجه ادم شرط قول السبب أن لا ينقص مجموع الدماء عن يوم وليلة وقد تنقص فهذا
الخلاف الذي أشار اليه في النخعة فكأنه قال شرط اذا تلفقت الدماء ان لا ينقص مجموعها عن
يوم وليلة وان بيننا على قول السبب (مسئلة ب) اختلاف عادة المرأة في الطهر

❦ (الحيض) ❦

❦ مسئلة ❦ يجب على المستحضنة
ان يكون غسل الفرج والتصبير
وما بعده في الوقت لا قبله كما
صرح به في الباب وهو ظاهر
هذه الارشاد ❦ مسئلة ❦
لو تأخرت رؤية الدم عن الولادة
بأقل من خمسة عشر يوما كان
اشداء الستين من الولادة
ويكون لزمن البقاء المذكور
لا نقاس فيه وان كان محسوبا
من الستين ذكره البلقيني
وهو الاحوط فينبذ تصلي
الصلاة في البقاء الحاصل عقب
الولادة وفي الدم الجاوز الستين
من يوم الولادة ولا بأس باعتماده
قلت رحمه ابن حجر

كاختلافه في الحيض فإذا لم تنظم ولم تتكرر كان كأن عادت خمسة أيام حيضا وأربعة وعشرين طهرا فتصيرت في دخول الستة وعشرين يوما في آخر السنة أشهر ثم آخر الشهرين ثم استخضت ردت إلى ما قبل شهر الاستحاضة وهو الشهران فإن تكررت كذلك واستعملت تكرارها فترجع إلى أربعة وعشرين ثم إلى ما بعد هاتين الترتيب المذكورين وهذا حيث لم تزقوا بشرطه والألف والحيض وإن تأخر وغيره استحاضة وإن طال أو كان فيه قوى وضعيف لم يتجزأ (مسئلة ٥) الدم الخارج السيل بسبب الولادة قبل انخمال جميع الولدان تعد من الرحم يسمى طلقا وحكمه كدم الاستحاضة فيلزم عليه التعميم والطهارة والصلاة ولا يحرم عليها ما يحرم على الحائض حتى الوطء إمامنا يصرح لا بسبب الولادة فيقض بشرطه نعم لو ابتدأ الحيض ثم ابتدأت الولادة انصب على الطلق حكم الحيض أي وسامضى لسكروم وليلا قبل الطلق أم لا على خلاف في ذلك اهـ وما خرج بعد انفصال الولد وإن بقيت المشية نقصان

(كتاب الصلاة)

(مسئلة ٦) أفضل عبادات البدن الصلاة فرضها أفضل الفروض ونفها أفضل التوافل لكن صوم يوم أفضل من ركعتين بل وما فوقهما إذا اقتضى العرف أنه قليل في جانب يوم فهو أفضل منها من حيث الأكثرية فإن تكررت عرفا كان لشغلها في بعض الأوقات وقم يصح لا بعد قليل لا عرفا كانت أفضل من حيث الذات والأكثرية وإن استويا ما كثر في ميزان العرف فضلتهم من حيث الذات قطع (فائدة) أكثر العمل على أن اختصص الصلوات الجلس بأوقاتها تعدى لا يعمل معناه وأدى بعضهم حكمته وهي ذكر الإنسان بها نشاء فكأنه في البطن ونهيه الخروج منه كطالع القمر وولادته كطالع الشمس ومنهوه كان قضاها وشبابه كوقوفه عند الاستواء وكهولته كبلها وشيوخته كزجرها من الغروب وموته كزجرها وقتها جسمه كالخاق أثر الشمس اهـ نغمة (فائدة) يجب على الشخص بدخول الوقت ما قبل الصلاة أو العزم عليها في الوقت والأصح أي وإن فعلها في الوقت اهـ ع ش اهـ أم فإن مات بعد العزم الوقت يسعها لم يصح وفارقت الحج حيث يصح بموته بعد الاستطاعة وإن عزم على فعله بان وقتها محدودة بحيث لو أخرجهما عنه أم وقتها العزم وقد أخرجه عنه والعزم المذكور عزم خاص والعزم العام أن يعزم الإنسان عند بلوغه على فعل الواجبات وترك المحرمات فإن لم يعزم محض وتمازكه ومعنى العزم التقصير والتعميم على الفعل اهـ باجوري (مسئلة ٧) ينبغي متأكدا التخليص أي التكبير بصلاة المصباح أول وقتها كاتقل عن النبي صلى الله عليه وسلم والصلاة ومن بعدهم العلماء غير أن خيفة تدب التأخير إلى الاستقار وهو الإضاعة بحيث يرى شخصان موضع كان لا يراه منه عند طلوع القمر الصادق وقد قدر ذلك في فصله قال عن نحو الجفران العالية بل قال الاصطخري ومن تبعه إن المصباح يخرج بالاستقار عكس أي خيفة ويجوز الجلس وهو من بعد منازل القمر

(الصلاة)

(مسئلة ٨) تنقض حمل عليه وجوده ومضى عليه وقتها كزجره كان حاله حال الغص عليه لم يصعب عليه فضاها فاته وبقتض طهره لأن مناط التكليف العقل وإن لم يكن كذلك قضى ولم ينقض الطهر وساق في الخاتمة حقيقة الوجد (مسئلة ٩) تأخير صلاة العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه خلاف الأولى وقيل مكر ومولا يسر حينئذ رفع الصوت بالأذان لأنه يشوش فللام المنع منه قلت يفهم منه أنه إذا لم يكن ثم تشو يش بان كان غالب أهل البلد بضمه كونه كافي رمضان في بعض النواحي من رفع الصوت حينئذ

والشمس وتقدر سرعتها والمنجم وهو من يرى أول الوقت طلوع النجم الفلاني العمل بحسابهما
ولمن غلب على ظنه صدقهما تنظيدهما قايما على الصوم كما قاله عيسى وجميع من صدق طلوع
النجم كافي لإحياء قبل الشمس عززتين وقدرهما أربع وعشرون درجة وكل درجة ستون
دقيقة وكل دقيقة قدر قراءة الاخلاص من عشرة من الاخلاص قدر قراءة مقرا
تقر بها خمسون ذلك مائة وثلاثون مقرا وذلك نحو ثمانية أجزاء من القرآن ومن راقب
غروب القمر ليلة اتفق عشرة وطلوعه من أفعه ليلة ست وعشرين قمرًا بين ذلك إلى طلوع
الشمس قارب هذا القدر وقد نص في الأحياء على أن النجم يطلع مع غروب القمر وطلوعه
في تينك الليلتين ليقس عليها العاى بقية أيام الشهر بأخذ علامة من شعوكوكب ومن المعلوم
بدمية أن من سكنه بين جبال كخضرموت لا يبدوله أول الضوء المنتشر الا وقد انتشر في
أفعه انتشارا عظيما حتى يسد ومبادئ الصفره وانما يعرف أوله حينئذ العارفون بالاوقات
المجربون لها بالعلامات التي لا تختلف عادة على عمر السنين الداخله تحت البقيةيات وهذا
وصف العارفين من المؤذين الثقات الذين أوجب الله الأخذ بقولهم لكل الناس فعند عدم
من هذا وصفه ينبغى الاحتياط اذ لا تصح الصلاة مع الشك بخلاف الظن وامام يقده في
بعض المؤلفات على طريقة حساب الشبابة من أن النجم يقرب مع النجم رادى عشره
ويطلع رقبه وهو الخامس عشر ويتوسط الثامن فلا عبره الا أن تخلق الفلك من
ابتداء حسابه الى هذه المدة بضموزلة وسدس فظهر فيه الخلل لان أهل الهيئة يقولون
ان لفلك حركة مخالفة الى جهة الشرق لكنها بطيئة بحيث يحصل منها في كل اثنتين وسبعين
سنة صرية درجة ضروريه في ضوالف يكون التفاوت أكثر من ثلاثة عشر يوما حينئذ
يكون غروب الثريا على حساب الشبابة مع غروب البطين بل القضاء الذي قد أمه كحقه
أو محرمه وغيره وقد عدا العلماء من الواجب في تعلم النجوم ما يعرف به وقت الصلاة والقيلة
اه وفي كلام مبسوط في تحقيق ذلك وبعض مخالفة لما سبق وحاصله ان النجم الصادق
هو اعتراض البياض المشرق بالجرة الذي لا زال يتزايد فيندب حينئذ الاشتغال بالصلاة
وما يطلب له وهذا هو المراد بالتفليس في الحديث اذ هو آخر الليل المختلط بضوء الصباح فمن
صلى ولم تظهر زيادة نور النهار بعد صلاته بفصلاته باطله قطعاً فلم انه لا بد من الاضائة في وقت
الفضيلة ووقت الاختيار الا انها في الأول أنقص وبتمام الاضائة يدخل وقت الجواز الى
ابتداء الجرة التي قبل طلوع الشمس لا التي مع طلوع النجم كما قد يتوهم اذ تلك تشرب البياض
وهذه جرة خالصة حينئذ يدخل وقت الكراهة ويستدل على النجم بالنوازل الفلكية التي
هي ثمان وعشرون متفجرة بين الليل والنهار ولا يزيد النجم على منزلتين قطعاً بل ينقص
عنهما احتياطاً كما حققه المؤرخون وبعض الفقهاء وهو المراد بالتقريب في كلام الامام
الغزالي وقصيره وعلى هذا يكون وقت الفضيلة في الاعتدال نصف منزلة وهو قدر أربع ركعات
متوسطات وما يتعلق بالصلاة من الواجبات والمستحبات ووقت الاختيار نصف منزلة أيضاً
والمنزلة ثلاث عشرة درجة الاسبعا والساعة خمس عشرة درجة وكل درجة ستون دقيقة
واختلغوا في الدقيقة المذكورة فقيل قدر سبعان الله مستقبلاً وقيل قدر سورة الاخلاص

بالسهولة وبين المختلفين تفاوت كثير لا يخفى وأما تقدير بعضهم لحصة القمر بقراءة أكثر من ثمانية أجزاء من القرآن فغلط والذي حقه النقسات وضبطناه أنه من طلوع القمر إلى الاشراف في الاستواء قدر ثلاثة أجزاء بتربيل وأربعة الأرباع بالوسط وأربعة ونصف بالأدراج ويزيد وينقص بزيادة الليل ونقصه ويستدل عليه أيضا بالنازل في السماء وذلك أن أول يوم من الضم الذي أنت فيه يغرب مع القمر ويتوسط ثامن منه ويطلع خامس عشره نعم قد تغير هذا الحساب لطول الزمان وتأخر الفلك عن أول حساب الشباني إلى الآن بأربعة عشر يوما حينئذ إذا كان أول يوم من ضم التراب يطلع القمر آخر درجة من ضم النطع وهكذا ويستدل عليه أيضا بالقمر وهو غروب ليلة ثلاث عشرة من الشهر وطلوعه ليلة سبع وعشرين غالبا كما ذكره ابن قسطنس وغيره وأما ما ذكره الفزاري والياقيني فهو بالنسبة إلى بلد هما ما قارب في العرض والطول بل هذه الاستدلالات كلها أثر بيبة لا تحقيقية وأضبط من هذه واتقن تحقيقا منبسطه بالساعات وهو قدر ساعة ونصف في الاستواء على المعتد من ان حصة القمر تكون دأعاشن الليل في أي مكان وزمان كما قاله في الإياعاب وغيره من كتب الأئمة المحققين وقيل سبعة وقيل تسعة فعلى الأول يزيد في غاية طول الليل عن ساعة وفي غاية قصره ينقص كذلك هذا في جهة حضرموت وما والاها مما يكون غاية طول الليل فيها ثلاث عشرة ساعة الانصاف درجة يعني دقيقتين وغاية قصره إحدى عشرة ونصف درجة وذلك ليكون عرضها أي بعدها عن خط الاستواء خمس عشرة درجة ونصف حينئذ يكون مع الاستواء بعد مضي عشر ساعات ونصف من الغروب إحدى عشرة وربع وعن مع الطول وتسع ونصف وعن مع القصر ويضاف لكل من الثلاثة ما قاربه وهذه عادة افتد المستقرة في جهتنا لا يتقدم ولا يتأخر وكذا في جميع الجهات مع مراعاة الزيادة والنقص بطول ليلها وقصره فن أخير بما يخالف هذه العادة عن علم أو اجتهاد فنبره قبول للقاعدة التي ذكرها ابن عبد السلام والسيوطي وغيرهما أن ما كذبه العقل أو العادة مردود وإذا ارد الشرح الشهادة بما ألتاه العادة فاقول رد الحساب والاجتهاد بل الحساب والمصم أن دل علمه على طلوع القمر وقديقي من الليل ثمنه فالحس بصدقه فيجوز له العمل بذلك وكذلك من صدقه على ما قاله ع ش واحتمد في الضفة والنهاية والمغنى والفتح والامداد خلافة والالا ومحل هذا حيث لم يعلم هو أو يخبره الثقة بعدم طلوع القمر بمشاهدة ولم يسهل عليه العمل باليقين بمشاهدة أو اخبار الثقة أيضا أو لم يجز له العمل بحساب نفسه فضلا عن تقليده ولا العدول عن ذلك أيضا فعلم أن من مع أذان انسان أو أخبره بدخول الوقت لا يجوز الاعتماد عليه إلا أن علم اتصافه بالسبب والمعرفة الوقت وعدم تساهله في ذلك ولم يكن به الحس والمادة ولم يعارض خبره ولو أخبر برأ وثق أو أكثر بل أو مثله تساقطا ولم يجز العمل بقوله نعم لو اعتقد صدق الفاسق واجتمعت فيه بقية الشروط جاز العمل بقوله مطلقا ويجوز اعتماد الساعات المضبوطة والمناكب المحررة إذا هي أقوى من الاجتهاد اه قلت وحاصل التفاوت بينهما أن الأول ربح ان حصة القمر في الاستواء سبع الليل وذلك منزلتان من ساعة ونصف وثلاث عشرة دقيقة ويزيد وينقص بحسب طول الليل وقصره والاخير يحقق ان الحصة المذكورة في

الاستواء من الليل من منزلة الأربع منزلة وذلك ساعة ونصف ويبدو ينقص كما هو
 (مسئلة ج) صلاة الصبح يجزئ استواء النجوم وغيره بها ما يظلم فيه والشرع لم يعلق
 الحكم بمرقة النجوم بل علقه بطوارق النجوم الصادق وليس له صدق المنجم تقلب فيه في ذلك
 (مسئلة د) الصلوة في دخول وقت الصلاة وخروجها وقتها الشارع له لا يجازي كره
 المؤقتون وحينئذ لو غاب الشفق قبل مضي العشرين درجة التي هي قديس ساعة وثلاث دخل
 وقت العشاء وان مضى ولم يصب لم يدخل كما في فتح الحوادث ومثل المغرب غيرهما من بقية الخمس
 فالعبرة بتقدير الشارع في الجميع وما ذكره من الاستدلال بحمله ما لم يخالف ما قدره
 قائله فانه مهم قلت وقوله ساعة وثلاث الذي حققه العلامة علوي بن أحمد الحيداد في الفتاوى
 أسبوعية وثقن (مسئلة هـ) مراتب الاجتهاد في الوقت ست امكان معرفة يقين الوقت
 ووجوده من غير علم والمناكب المحررة أو المؤذن الثقة في الفهم وامكان الاجتهاد من
 البصير وامكانه من الاعمى وعدم امكانه من صاحب الاول من غير بينهما وبين الثانية حيث
 وجدت والا فالثالثة ثم الرابعة وصاحب الثانية ليس له العدول الى ما دونها وصاحب الثالثة
 يصير بينهما وبين الاجتهاد وصاحب الرابعة ليس له التقليد وصاحب الخامسة يصير بينهما وبين
 السادسة وصاحب السادسة يقلد ثقة عارفا ذكره الكردى (مسئلة ب) يستحب
 للامام الحرص على اول الوقت لكن بعد مضي قدر اجتماع الناس وضلعهم لا يساهم اعادتها
 في ذلك من التعرض للفتن وتكثير الجماعة والاعتناء بسيد السادات عليه افضل
 الصلوات والتسلمات هذا في غير المغرب لخلاف في ضيق وقتها ثم يصلي عن حضوره قل لان
 الاصح ان الجماعة القليلة اوله افضل من الكثيرة اثناءه موفاه قدر الانتظار قدر نصف جزء
 تقريرا مختارته بزيادة أو نقص خلاف السنة زاد ويظهر انه لو كان الامام يؤخر كثيرا
 لم يكره الخروج من محل الجماعة بعد الاذان للشفقة الحاصلة اخذ من قولهم يكره التطويل
 ليطلق آخرون بل هذه أعظم والجمعة كثيرها في ندب الانتظار لدخولها في اطلاقهم بل ينبغي
 زيادة الانتظار فيها على هذا القدر ما لم يحس التأخير بمفروج وقت الفضيلة ليدركها الا في
 من بعدوا الاجير الا في بعد دخول الوقت ولا يقاس بعدم سن الابراذ لان السنة ثم ملحوظة
 في حق ككل شخص على انفراد فلهذا لم يسن الابراذها للتأخير الى فواتها
 ولا كذلك تأخير الامام الى آخر وقت الفضيلة في تأخير الصلاة عن اول وقتها
 في سبع وعشرين صورة لصحى علم بالوقت بالسن وإن غلبه النوم مع سعة الوقت
 ومن رجا زوال عذره قبل فوات الجمعة ومن يتيقن الجماعة ولدائم حدث بها الاقطاع والخروج
 من الامكنة التي تكره فيها الصلاة وإن عند مضى حتى يطعمه ويؤويه ومن تعينت عليه
 شهادة حتى يؤديه او عند الغضب والتعصب حتى يزول ومن يؤنس من يضايستوحش بفراقه
 وناقض على معصوم ومشتغل بذبح بجمعة مشرفة على الهلاك أو اطعمها أو قتل نحوحية
 وليسدة الحر والري طهرا والمغرب بجزء لفة ومداومة الحديث وتلوقان الطعام وتيقن الماء
 آخره أو السترة أو القدرة على القيام والفهم الى اليقين واشتعال بضوغي بق أو صائل عن
 نفس أو مال وتجهيزت اه كردى وثقن وقوله ومن يتيقن الجماعة قال في الفتح

وان غش التأخير لم يضق الوقت والمراد باليقين الوقت بخصوصه لم يصحبت لايضاغف عاده في
 طئه الا ينسب التأخير الا اذا لم يغش عرفا اه وقال في الامداد ويحمل ان يضبط الفحش
 بنصف الوقت اه (مسئله ش) تخص أوقع الصلاة قضاء مع امكان أداءه ولم يأتهم وصورة
 ذلك ان يشرع فيها والوقت يسعها فيحتمل يخرج الوقت ولم يوقع فيه ركعة فهي قضاء غير
 ما قوم عليه خلافا للاسنوي القائل انه لا بد من ايقاع ركعة في الوقت اه قلت وهل ينوبها
 قضاء نظر القصد أو أداء نظر الوقت الظاهر الثاني ظاه الشورى والجل (مسئله ش)
 شك هل تلزمه الصلاة أو هل هي عليه أم لا لم تلزمه كالوشك هل تركت شيئا من صلوات
 أسر أم لا وهل تركت ظهر أم لا أو ما قبله للقيام بخلاف ما لو شك في ترك ظهر معين
 يلزمه عاده ان كان في الوقت قطعا وكذا بعده على المتقدم وعلى هذا التحمل جاراتهم المتأقية
 (مسئله ك) شك في قدر فوات عليه لزمه الاتيان بكل ما لم يتيقن فعله كما قاله ابن حجر
 ودر وقال القفال يقضي ما تحقق تركه والصوم كالصلاة ولو شك فيما فاته منها هل كان
 قبل البائع أو بعده لم يلزمه شيء والصا ط انه متى رمة شيء وشك هل أتى به أم لا لزمه لتيقن
 شغل الزمة وان شك هل لزمه أم لا لم يلزمه اذا الاصل براءته منه وقاعدة ينسب ترتيب
 الفوات ان فانت كلها يعذر أو دونها والاوجب تقديم الفائت بلا عذر على غيره وان فقد
 الترتيب قاله ابن حجر وقال حر ينسب الترتيب مطلقا قال شق محل يدب الترتيب ان كانتا
 من يوم واحد ما لوقاته عصر السبت وطهر الاحد بالعرض عفاطة على الترتيب أي في أصل
 الفوات اه ومن كلام الحبيب القطب عبد الله الحداد ويلزم التائب ان يقضي ما فرط فيه
 من الواجبات كالصلاة والصوم والركاة لا بد له منه ويكون على التراخي والاستطاعة من
 غير ضيق ولا تساهل فان الدين متين وقد قال صلى الله عليه وسلم بعثت بالحنيفية السمعى
 وقال يسروا ولا تعسروا اه وهذا كما ترى أولى مما قاله الفقهاء من وجوب صرف جميع
 وقته للقضاء ما عدا ما يحتاجه ولمونه لما في ذلك من الحرج الشديد (مسئله ك)
 الذى يفيد كلام ابن حجر في تساويه نيب تقديم التهجد على صلاة الصبح حيث وسع الوقت
 ولولا سبقه لذلك لكان الاوجه عندي خلافا للفرق بين الفرض والنفل ظاهر وعلمت من
 الاتباع وان خروج من الخلاف لا يتأق هنا بل قضية تأخير عليه الصلاة والسلام سنة
 الظهر لما فاتته الى بعد العصر تخالف ما ذكره ابن حجر واذا كان هذا في ركعتين فما بالك
 بالتهجد الذى تكثر ركعاته حتى ربما يصل الى الاسفار فالذى ينبغي له ان يهجد وحاف طلوع
 الفجر تخفيفه وفصل الصبح أول وقتها وقضاء التهجد بعدها لا سيما ان كان اماما اذا الصلاة
 أول وقتها أفضل الاعمال والتفاس بالصبح هو الذى استقر عليه صلى الله عليه وسلم الى أن توفي
 وحديث أسفروا بالفجر حله الشافعى وأجد على تحقيق طلوعه قالتاخير اليه أفضل من
 التججيل عند ظن طلوعه وما في تججيل الفرض من الفضيلة المتعبدية وما في التأخير من الضرر
 على المصلين ولان الاصطخري من أغتنا قائل انه لا بأس فخرج وقت الصبح اه قلت
 والذى رجحه ع ش كراهة التنفل بعد طلوع الفجر غير مسته فقط وانه اذا فاته الوتر الاول
 تأخير به الى بعد طلوع الشمس للخروج من خلاف من منع التنفل وقت الكراهة مطلعا

في فائدة في حرم صلاة بلا سبب وقت طلوع الشمس حتى ترتفع كريح في رأي العين وهو موسبة
أذرع قال ج أي قدر أربع درج الساع الفلكية خمس عشرة درجة

(الاذان)

في فائدة في قد اشترى ان الديك يؤذن عند اذان حلة العرش وانه يقول في صياحه يا قافون
اذكر واقتول ونقل الغزالي عن مجنون قال بلغني ان تحت العرش ملكا في سورة ديك فاذا مضى
ثلث الليل الاول ضرب بجناحه وقال ليتم القاتلون واذا مضى النصف قال ليتم المصابون
فاذا طلع الفجر قال ليتم القافون وطعمهم اوزارهم وروى انه صلى الله عليه وسلم قال الديك
الافرق حبيبي وحبيب حبيبي جبريل يحرس بيته وسقشقر ينام جبرائيل وانه كان له ديك
ايضا اه ج في فائدة في يندب الاذان للرجل وان جمع اذان ثمرة ما لم يكن مدغزاه بان
ميمعن مكان و اراد الصلاة فيه وصلى فيه فلا يندب له الاذان حيثئذ اه م ر وقوله وصلى
فيه أي ولو بعد الجماعة الاولى كما هو ظاهر السياق وفي فتاوى ابن حجر ان الاذان الواحد
يكني لجميع الجماعات المتكررة في المسجد النسبة لسقوط الكراهة اما بالنسبة لمحصل
الفضيلة فهو للجماعة التي تليها ولا عبرة بقصد المؤذن ولا بدخوله في الجماعة ثم لا يثابون عليه
حتى يأمروا أو يتسبوا فيه اه وثالفة أبو حنيفة وعنه ولو اذن جماعة المسجد الممهودة
فأراد من حضر ان يصلي منفردا أو جماعة قبل جماعة المسجد فالأرجح انه يؤذن سرا ولا
يتصاح جماعة المسجد الى اذان اه في فائدة في قال الشيخ أحد الجيشتي يندب رفع الصوت
للجماعة عقيدون الاختيار لا بعده وما اذالم تعدد محل الجماعة وما اذالم يتصرفوا الا فلا
يئيب الرفع الكثير مطلقا اه في فائدة في لا تجزى اقامة الاخي للرجال والخاتن في بخلافه بالنسبة
فتمن ويحرم اذانه بخضره رجال ولو محارم كالورقة صوته به مطلقا وقصدت التشبه
بالرجال والاذان الشرعي وان لم ترفع اه كشف النقاب ولا يندب الاذان للمادة كما نقله
الحرزي عن فتاوى ابن حجر واعتمده ابن عبد البر ونقل عن م ج و ج انه يقال فيها الصلاة
جامعة وقال باعثن يؤذن لمصلحة خلاف فيه اه ولو اذن واقام للمعذور لتعاطيه صلاة
فاسدة كالأذان قبل الوقت لكن في شرح م ر الكراهة وعكن حمله على ما اذا اذن لابنته
اه ع ش اه ج (مسئلة) يجب ترك الاذان والاقامة عند ضيق الوقت بحيث
لا يسها كاستر السن اما لو فانت و اراد فضله هاسن لها الاذان وغيره من سائر السن حيثئذ
في فائدة في شرط المؤذن ان ينصبه الامام كونه مكافا امينا عارفا بالوقت و مواعيد آمين
يجز به لان ذلك ولاية فاعتبر فيه شروطها والاحرم نصبه ولم يستحق اجرة وشروطه مطلقا
الاسلام والتميز والذكورة اه باعثن وقوله الذكورة أي ولو في اذان غير الصلاة قاله
سم وقال ع ش يميز اذان الاخي في اذن المولود في فائدة في قال الدميري في المعجمين
الاذان والامامة ثلاثة أوجه الكراهة لحديث ضعيف نهى عن ان يكون المؤذن اماما
والاستصحاب ليصور الفضيلتين وهو الذي صحه في المعجم والجواز ونقل أبو الطيب الاجماع
عليه والساوري وحمل الرواية على اختلاف أحوال الناس اه ولا يسن لمن

(للأذان)

في مسئلة في قولهم بن المؤذن
ان يقول الأصوات في رجالكم
في القيلة المطهرة أو ذات الربع
أو الظلمة جرى على القالب
بل لو اتفق ذلك نهارا كذلك
كما هو صريح انطرب وقوله
مرفة واحدة وان قلنا بالرجوح
انها بل الحسيتين والعقد
الذي جرى عليه النووي انه
يقوله بسد الاذان أو بعد
الحسيتين قلت اعتمد هذا ابن
حجر وم ر وقال الخطيب انها
بل الحسيتين اه في مسئلة في
اذا اذن المؤذن للجماعة
الممهودة فحضر منفردا أو جماعة
أخرى موضع الاذان قبل
اقامة الجماعة للممهودة لم يسن
ثم الاذان بل حكم الاذان باقي
ما لم يصلوا بنى الجماعة الممهودة
وانما يفتب الاذان بمقتضى
الصوت لمن حضر بعد اقامة
الجماعة الممهودة بالاذان

يؤذن مراراً جعل سبائهم في معانیه قاله في الصحة وقال أبو عمر مرة يسأل قال ولا يسأل النظر
إلى المؤذن وانعطاب وخالفه في القلائد وفي التصق ويسأل النظر إلى المؤذن وقال الرضوي
يستقبل المؤذن ظهر المسافر إذا لا يكون خلفه إلا كذلك اهـ (مسئلة ب) تسأل
الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الإقامة كالإذان ولا تتعين لها صيغة وقد استنبط ابن
سحر صلاة ستأتي في الجمعة قال هي أفضل الكيفيات على الإطلاق فينبغي الاتيان بها بعدهما
ثم اللهم رب هذه الدعوة التامة الخ وتقل من التووي واعقده ابن زياد انه يسأل الاتيان
بها قبل الإقامة ومن البركي سنها قبلها وأما الترضي عن العصاة فلم يرد بخصوصه هنا كين
تسليات الترويح بل هو بدعة أن أتى به بقصد أنه سنة في هذا المحل بخصوصه لأن أتى به بقصد
كونه سنة من حيث العموم لاجماع المسلمين على من الترضي عنهم ولعل الحكمة في الترضي
عنهم وعن العلماء والصالحين التوبة بعلو شأنهم والتنبية بعظم مقامهم (مسئلة ك)
يسأل لكل من المؤذن والمقيم وسامعهما الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الفراغ ثم
الدعاء المشهور وورد أنها تفتح أبواب السماء ويستجاب الدعاء إذا أقيمت الصلاة فلا يكره
الدعاء حينئذ ولا يكون بدعة بشرط أن لا يطيل بحيث تنقطع نسبتته عن الإقامة وأما تأمين
الأمم وسينلدعاء الإمام حينئذ فلم أقف على من صرح به بخصوصه أن لم يؤخذ من عموم طلب
الدعاء قال في الإيضاح في مجت الطواف ولودعا واحداً من جماعة نفس وأقره شارحه
ومختصره (في فائدة) الفضيلة عطف بيان على الوسيلة أو من عطف العام وقيل الوسيلة
والفضيلة قيتان في أعلى عليين أحدهما من تولوة بياض يسكنها النبي صلى الله عليه وسلم وآله
والأخرى من باقوية صفراء يسكنها إبراهيم عليه السلام وآله اهـ مر وقال عني ولا ينافي
سؤاله صلى الله عليه وسلم لهما لجواز أن يكون السؤال لتمييز ما وعده من أهله ويكون
سكنى إبراهيم وآله فيها من قبله عليه الصلاة والسلام اهـ (في فائدة) قال في الأمداد
الأوجه أنه لا يجيب في الزيادة فيما لو تولى المقيم الإقامة ولو حنفياً أو زاد المؤذن في أذانه على
المشروع اعتباراً بعقيدته اهـ وقال ابن كجب يثنى مثله وواقعه في الإصباح وتردد مر قال
ولا يجيب أذان غير الصلاة لكن في القلائد وشرح المنهاج لابن شبيب أنه يجيبه وأفتى
بإستقبال إجابة كل أذان مشروع أيضاً أحد بن علي بحير قال وقول سأل لا يجيب أذان المسافر
لم نر من صرح به فهو مخالف ولو لم يسمع إلا آخره أجاب فيه وفيما لم يسمع منه بتدأ بآوله قاله في
الفتح وقال في الإصباح والفتاوى بخير بين أن يجيب من آوله وبين أن يجيب ما سمعه ثم يأتي
بآوله وهو الأفضل اهـ (مسئلة ك) طال الفصل بين الإقامة والأحرام مقدر
ركعتين ولو بسبب وسوسة الإمام في التكبير أعادها ولا يقتض ذلك كمالاً تغتفر الوسوسة
الطاهرة في أدراك التكبير الأحرام مع الإمام

§ استقبال القبلة

(مسئلة ب) تعلم أدلة القبلة فرض عين في حق من حضر أو سفر يقل فيه العار فون
وكفاية فهم مع كثرتهم أو كان ثم محارب معتدة معتبرة بشرطها أو يجلس يعلمه وحيث كان

التعليل صافروونه فحاص لا تباح له الرخص فليقتب لذلك وأدلة القبلة كثيرة قال أبو عمر
 المعتمد الذي دلت عليه القرائن ان قبلة النضر ودوعن على مغيب النضر الواقع وحضر موت
 قرب يمانه وذكر العلامة أوقش صاحب القلائد ان قبلة حضر موت على مغيب السماك
 الرامح والثريا وبين النضر وبين الفرغين مع الميل الى الشمال وعلى الضمين الشاميين من
 الجهة وعلى مغيب الشمس في آخر الميل الشمالي يعني في نجم الشولة وفي الميل الجنوبي في غايته
 يعني نجم الحقعة تكون على الحد الايسر ثم على ماق العين الايسر ثم وسطها بين الميلين يعني
 في الصرفة والفرغ المقدم ثم على الى وسط الوجه قليلا قليلا حتى ينتهي الميل كما سبق وكل
 هذا على التقريب عند القرب أما في الاستواء فتكون في الميل الجنوبي على نصف جانب
 الرأس الايسر وفي الشمال على الايمن ثم تأخذ الى قدام حتى عند القرب كما سبق وفي بين
 الوقتين يتوسط بين حدى القرب والزاوال من الرأس بقدر ما تقدمت الى جهة المغرب
 وقبلة النضر والقوة والشقاق حضر موت الا انه في دوعن يتيامن بقدر لطيف لا بأس به
 وقبلة عين بامعبد في الظاهر على مغيب النضر الواقع ثم بعدها يتيامن قليلا كل يوم حتى
 تكون قبلة عدن على مغيب نبات نعش ويكون الجاء حينئذ في العين اليمنى ثم يتيامن قليلا
 حتى يكون باب المندي على مغيب الفرقين ثم يتيامن في المخلو بعدها كذلك حتى تكون
 بجازان البصر على الجاه ولا يزال كذلك الى حلى ثم يتيامن قليلا الى الزاوية ثم يتيامن كثيرا
 بتدرج لطيف حتى ينتهي غايته في جده مشرق الشمس هذا في البصر وسوا حله وأما في البر
 من حضر موت فمن ههنا الى العبر كحضر موت وشبوة كدوعن ثم يتيامن قليلا حتى تكون
 قبلة ابراد على يسار مغيب نبات نعش قرب النضر ثم الجوف الاعلى على جانبيه الايسر وصعده
 على جانبيه الايمن وجازان البرغري الجاه وسوا حله على الجاه وقبلة الزاوية الى مكة برا ثم في
 الجاه قليلا حتى يقرب منها يسأل من جهة عنهما يمكن ثم هذا ما تتبعناه في سلوكها الاسما
 باعتبار الجهة وعليه العمل واختاره الغزالي وقواه الاذري اه والقول بالجهة هو مذهب
 أبي حنيفة ومالك وهو ارجح الطريقين للشافعي وان كان المشهور اشتراط العين ولو مع البعد
 اه قلت والذي شاهدناه وتحقيقناه في غالب مساجد تريم التي هي اعظم بلدة بحضر موت
 وأشهرها ومحيط العلماء والاولياء وأهل الكشف ان القبلة في المساجد المذكورة كمسجد
 الجامع ومسجد الانى علوى ومسجد السقايف الذي يقول فيه ما بينته وأسسته الا والنبي صلى
 الله عليه وسلم في قبلة والاعنة الاربعة باركانه وغيرها على مغيب النضر الواقع فتكون الثريا
 حينئذ وسط العين اليسرى فافهم (مسئلة) ومن اتنا مرسله للشيع العلامة عبد الله بن
 سعيد باقشير قال ومن توجه من مكة الى المدينة يجعل الجاه خلف اذنه اليسرى ان سلك درب
 المسامى الى أن يصل الى جههم ومن سمي يجعله خلف اذنه اليمنى الى أن يصل المدينة وقبلته من
 البيت الركن العراقى الى الميراب ومن سلك درب السلطان فانه يحصل الجاه كذلك الى أن
 يصل الصفراءو يتيامن قليلا قليلا الى جهة مطلع السيلار الى أن يصل المدينة ذهابا واباء اه
 (مسئلة ٢) اراحه لا بد من استقبال عين القبلة ولو لن هو خارج مكة فلا بد من
 انحراف يسير مع طول الصف بحيث يرى نفسه مسامتا لها نظام البعد والقول الثاني يكفي

﴿مسئلة﴾

﴿مسئلة﴾ لو قال المصلي وجهتي وجهي وأنت فالظاهر علم الطلآن فقد استقلت الصلاة على أنواع من ذلك ففي الركوع اللهم لك ركعتين وكأمنت ولك أسبغت ثم رأت عبد الله بن أحمد غمرة قال والذي يظهر أن ذلك لا يبطل ولا يبعد الجاهل بما نص عليه الأئمة من أنه لو قال المأموم آمنت بالله ضد قراءة أمامة فيأى حديث بعده فمؤمن لم تبطل صلاته ﴿مسئلة﴾ في جهر عن القراءة أو البذل لم يبطل عليه تحريك لسانه وشقيقته بل لا يجوز ذلك قطبل به الصلاة بشرطه وليس هو كآخرين طرأ غمره لأن ذلك محمول في آخر من علم القراءة والذكر الواجبين بحيث يحفظهما بقلبه ولا يطاوع لسانه عن النطق بهما فيلزم تحريك لسانه بهما قاصدا القراءة ﴿مسئلة﴾ في لا بد من الطمأنينة بقية أعضاء السجود كالجمبة وأن يضعها حالة وضع الجمبة حتى لو وضعها ثم رفعها ثم وضع الجمبة أو عكس لم يكف نعم لا يشترط التمام بها خلافا للشيخ زكراة وواقعه ابن حجر ومدر فيها اه ﴿مسئلة﴾ لا يجبر رفع اليدين بين السجدين بل يجوز لستدانة

استقبال الجهة أي إحدى الجهات الأربع التي فيها الكعبة لمن يدعوها وهو قوي اختاره الغزالي وصححه الجرجاني وابن كجب وابن أبي عمرون وخزم به المحلى قال الأذري يودكر بعض الأصحاب أنه الجديد وهو المختار لأن جمعا صغير يستقبل أن يتوجه إليه أهل الدنيا فيكتفي بالجهة ولهذا صحت صلاة الصف الطويل إذا بدوا عن الكعبة ومعلوم أن بعضهم خارجون عن محاذة العين وهذا القول باق في المنقول عن أبي حنيفة وهو أن المترقب قبله أهل القرب وبالعكس والجنوب قبله أهل الشمال وبالعكس وعن مالك أن الكعبة قبله أهل المسجد والمسجد قبله أهل مكة ومكة قبله أهل الحرم والحرم قبله أهل الدنيا هذا والتصحيح أنه لا فرق بين القولين إذا التفصيل الواقع في القول بالجهة واقع في القول بالعين إلى صورة بعد وقوعها وهي أنه لو ظهر الخطأ في التيامن والتيسار كان ظهوره بالاجتهاد لم يؤثر قطعا سواء كان بعد الصلاة أو قبله بنصرف أو يتقها أو بالعين فكذلك أيضا أن قلنا بالجهة لأن قلنا بالعين بل يجب الإعادة أو الاستئناف وتبين الخطأ ما عساهدة الكعبة ولا تتصور إلا مع القرب أو اخبار عدل وكذا روية المحارب المتعمدة السالكة من الطعن قاله في التفتة ويحل على المحارب التي ثبت أنه صلى الله عليه وسلم على الباهو مثلها محاذها لا غيرها ﴿مسئلة﴾ محل الاكتفاء بالجهة على القول به عند عدم العلم بأداء العين أو القادر على العين أن فرض حصوله بالاجتهاد لا يجوز به استقبال الجهة قطعا وما حل القائلين بالجهة على ذلك لا كونهم رأوا أن استقبال العين بالاجتهاد متخذ في خلاف حينئذ لفظي أن شاء الله تعالى بل تأمل دلائلهم ﴿مسئلة﴾ تنقسم المحارب إلى ما نمت أنه صلى الله عليه وسلم في فيه إما بطريق التواتر كحرباء صيده عليه السلام فله حكم روية الكعبة في جميع مآذرك ومن عدم جواز الاجتهاد مطلقا والاخذ بالأخبار من علم إذا خالفه وكذا بطريق الآخر لكن ليس له حكم القطع من كل الوجه ويمنع الاجتهاد فيه بمنة وسيرة أيضا وألقى بحرباء محاذي هو إلى ما لم يثبت أنه صلى الله عليه وسلم في فيه فإن كان يحمل نشأه قرون من المسلمين أو ذكره المارون منهم بحيث لا يرون على الخطا وسلم من الطعن لم يميز الاجتهاد جهة جازية وسيرة ولم يصح على المعتمد فإن اتقى شرط من ذلك وجب الاجتهاد مطلقا والمراد بالمتن وضدها أن لا يخرج عن الجهة التي فيها الكعبة كالحرم ويجوز الاعتماد على بيت الاربعة يسنى الذي في دخول الوقت والقبلة لا فادتها الظن كالاجتهاد ﴿فائدة﴾ ضبط أبو حامد السفر القصير عيل والقاضي بالمرج محل لا يسمع منه النداء ويذهب ما تقارب والاول أسبغ والثاني أحوط زيادة على الاول فهو المتمد اه أمداد

﴿أركان الصلاة﴾

﴿مسئلة ي﴾ لا يلزم النأي ركعتين من نحو التراويح والوتر استحضار من التبعيضية عند ابن حجر وعرض في شرح المنهج والنهاية وغيرهما ﴿فائدة﴾ قال في المختار لو قال بعد احدى الطاهر طاعة الله كفاه عن نية الفرضية أن أراد به امتثال أمره الواجب عليه اه ﴿مسئلة﴾ السنن التي تتدرج مع غيرها عشر التحية وركعتا

وضعهما على الأرض كما قاله
 الامام والسهودي خلافا
 لمرحى قلت واقفه في الخفة
 في مسئلة في شترط موالاته
 التمسك لكن لا كالفاتحة اذ
 الذي فيها قول الامام في قصر
 فيها تخط الاجنبي وان قل
 كان زاد بدوهم الذين يصعبه
 وتعالى او بعد تسنن لله
 اعني على ذكره وكذا لو قال
 المأموم حينئذ استعنا بالله
 بقصد فراه قوله على ما نقل
 عن البيان بخلاف ما لو قال
 يستعنا بالصالحين اللهم اني
 اعوذ بك من الضلال لافراغ
 القراءة والذي يظهر في التشهد
 انه ككبيرة الاحرام فلا يضر
 تخط يسير وصف فيها كاته
 لاله الا هو اكبر وكثر وجل
 لا شريك له بعد الصلوات لله
 ومثله بعد عباد الله الصالحين
 وملائكته المقربين والسلام
 عليك يا ايها النبي وفاقا زكريا

الطواف والاحرام والوضوء وصلاة النافلة والاستنثار والحاقيق والزوال والقعود من السفر
 وانطروجه ذكره في النهاية فلو جمعها كلها او بعضها ولو مع الفرض بنسبة واحدة مما ذكرنا في
 على السكول ويسن لمن وجد الامام في الفرض ان يحرم به معه ويتولى معه التسمية ولا يشغل
 به عن الفرض بل يذكر ذلك (مسئلة ي) ضابطا للشك المبطل في نية الصلاة وامامة
 الجمعة والقعود فيها لمول زمنه عرفا او ضل ركع في أو قولي أما الشك في نية القعود في غير
 الجمعة بل أو يتقصر تركها فلا يبطل الا ان انتظر الامام طويلا وانما في الافعال عدا اه
 في قلت قال ابن حجر التردد بين معصين كان أحرم بالطهر ثم شك هل نواه أو العصر ثم بان
 الحال لا يضر وان طال زمن الشك أو ضل معه أو كانا بين معص ومبطل فبطل فيه ما س اه
 (مسئلة ي ش) وصل هذه الجلالة بما قبلها كما هو ما لله اكبر بضر زادي لو قال
 والله اكبر ضرر أو السلام عليكم فلا تلاه التخل ولعل الفرق أن الاول ابتداء ليلق به العطف
 بخلاف الثاني (مسئلة ش) لو وصل هذه اكبر به الجلالة في تكبيرة الاحرام لم
 يتعد صلاته كالوايد لها او اخلافا لا تفهسي أو ضم راء اكبر بحيث تولد منها او اصاب روته
 فعلا ما ضا مسند الوالجم بخلاف ضم بلا تولد فلا يضر في فائدة في ستنى من وجوب
 القيام ما لو كان به مراد أو لم يسلم يستمسك بقعوده فيصلي فاعدا بلا اعاده أو كان لوصلي جماعة
 قعدوا من غير ادغام فله القعود لكن الا فراد حينئذ أفضل وكذا الوصل في تأخير تكبيرة قراءة السورة
 أو فاعدا أمكه أو خاف راكب في غيبة مشوطة في البصر لدوران رأسه أو خاف الفزاع غير البقاء
 رؤيته غدوهم أو لم يكن القيام لضيق المكان أو شق عليه البروز في المطر كشقة المرض
 فيصلي فاعدا في السكول بلا اعاده وان اتسع الوقت اه فلا تذكر دي وقوله أو لم يسلم يستمسك
 بقعوده أي في قعوده جوبا في النهاية والامام بشرح المختصر قال أو محض رمة أو لم يكن
 القيام الاجبركات مبطل في قعود بلا اعاده لكن أي ابن حجر وجوب القيام في هذه ولو تقارض
 القيام والستر قال المدائني راعى القيام وقال ع ش راعى السترة أو القيام والاستقبال قدم
 الاستقبال أو الاستقبال والفاضة استدير لها اه شورى في فائدة في يجب على العايز من
 الاية رأسه الاية بعينه وهل يلزم تميمض بعينه عند دخول الركوع وفهقه ما عند دخول الاعتدال
 أو يجوز العكس استظهر العلامة أحد الحاشييين الروم قال ويجب أن يكون الاية بطرفه
 جميعا ولا يجب التمييز بكون الاية للصعود اخفض خلافا للجورجى اه (مسئلة)
 قال في النسخة ولتعمل قراءة الفاتحة في هو يوان وصل لحد الاربع فيبان يظهر لان هذا أقرب
 الى القيام من الجلوس ومن ثم لم العايز كما س نفريق ان لا يحسب ركوعه الا زيادة اعتناؤه
 بعد فراغ قراءته ويحتمل ان لا يشترط بل تكفي زيادة طماننته بقصده اه في فائدة في
 اختلف العلماء في وجوب الفاتحة فأوجبها الشافعي في الجسد في كل ركعة وفي الجنة ازار
 ومالك في ثلاث ركعات الامام في الجهرية كقول قديم عندنا وأبو حنيفة وقول آخر لا يجب
 على المأموم مطلقا والحس في ركعة وقال على كرم الله وجهه والاصم وابن راهويه لا يجب في
 في الصلاة مطلقا ولا تنبى الفاتحة عند أي حقيقة ولو آية مختصرة كدهامتان وقال صاحبه
 لا بد من ثلاث آيات أو آية طويلة اه من البلايل الصادحة بالشيخ في فائدة في كتب

الشيخ أبو اسحق الكندي وزير السلطان السليمي الى امام الحرمين سمعت أنك زدت في
 القراءة فسطرأ وتقصت من الإقامة فسطرأ فذاع هذه المادة ومن قلبي من الاعادة والسلام
 فكتب اليه الامام أمر الله المتعال أولى بالامتنال وسنة الرسول احرى بالقبول وقد صرح انه
 عليه الصلاة والسلام قرأ البسملة فجهر ثم وأوتر اه (مسئلة ١٤) لا يجوز
 وصل البسملة بالحدلة مع فتح ميم الرحيم اذ القراءة سنة متبعة فوافق المتواترة جاز وما لا فلا
 وهذا وان صرح عربية غير انه لم يصح قراءة ولا في الشواذ وليس كل ما جاز عربي جاز قراءة
 ففائدة في موسوس قال بس بس ان قد صد بذلك القراءة لم تبطل والابطلت اه فتاوى
 ابن حجر وقال أبو عمر في المطالع تبطل مطلقا ولو سئل بنية قراءة السورة قد كان له لم يقرأ
 الفاتحة فكففت عن بطلانها اه باخرمة ففائدة في تبطل الفاتحة بتغير المعنى
 وابطاله وابدال حرف حته في غير القراءة الشاذة وان لم يغير المعنى وكذا فيها ان غيره ولو نطق
 بالكلمة الواحدة مرتين حرم كالموقف بين السنين والتام من نستعين اه باعشن ويقطع
 الموالاة في الفاتحة الذكر الاجنبي لا كتابين وصحبه ودعاء لقراءة امامه وفتح عليه اذ انوقف
 فيها ومحملة ان سكنت والاقطعها اه فتح وفي الاياد وكذا ليس تلقينه اذا كان يقرأ في
 موضع ففسهاوا تنقل لغيره أو سها عن ذكر ما حمله وقال بعضهم بجهريه المأموم ليسعه في قوله
 اه (مسئلة ١٥) لو ابدل الضاد ظاء في الفاتحة بطلت صلاته في الاصح ومقابل وجه
 قوي يجوز تقليده انها لا تبطل لغير التمييز بينهما وفي تفسير الفخر الرازي يجوز القراءة بابدال
 الضاد ظاء لتشابههما وهذا يخفف عن العوام ويوجب عدم التشديد والتنطع عنهم واختلف
 العلماء في النطق بقاء العرب المتعددة بينها وبين الكاف فقال كثير من تجزئ القراءة
 بلا كراهة منهم المرجو الشيخ زكريا في شرح البهجة وابن الرقعة وعلما حضرموت وأولياؤها
 وقدمال العلامة القاضي مقاف بن محمد شيخه العلامة عبد الرحمن بن عبد الله بلنقيه عن
 القراءة فيها فاجابه بأن لا ينهي من قرأها وان يقرأها هو ما قال وعندنا من الاطلاع على صحة
 الصلاة بلا كراهة شيء كثير اه وعن صاحب القاموس انها لغة فصحة محضة وروى انه
 صلى الله عليه وسلم نطق بها بل نقل الشمراني عن ابن عري ان شيوخه لا يعقدون القاف
 ويرعون انهم أخذوها عن شيوخهم وهكذا الى الصباية الى النبي صلى الله عليه وسلم وفي
 الاسنى والنهاية والاقناع صحتها الكراهة وقال ابن حجر والطبري وعبد الله بن أبي بكر
 الخطيب بعدم الاجزاء مع ان الثقات نقلوا ان الخطيب المذكور كان يصلي بالناس في جامع
 مدينة تريم بهذه القاف المذكورة ويقتدي به الاكابر كالقبط الحيداد والاسلامتين أحمد
 الهندوان وعبد الله بن أحمد بلنقيه والذي نعلمه ونشعر به عدم الانكار على من يقرأ في الصلاة
 وخارجها بقاف العرب أو المعقودة اذ كل منهما ما قبل بصحتها لا يحصون واما عملنا بقاف
 المعقودة اذ الجهور من سائر المذاهب قائلون بصحتها بلا كراهة بخلاف الاخرى فيمن شذف
 قدر على البط بالمعقودة على وجهها من غير شائبة بغيرها مع صفاء ما قبلها ومن غير رياء
 وتكلف يتأني الخشوع فالاولى له القراءة بها والا فلا ولا بل المتعين النطق بالاحرى وهذا
 شأن الكثير ولعل هذا هو السبب في اختيار سلفنا لقاف العرب وكفى بهم اسوة اه (قلت)

[illegible]

في سن الصلاة

في مسئلة في المقعد كما رحمه
الشيخان من المداومة على
قراءة الترتيل وهزل آتفي
صحيح الجملة مطلقا وان خيف ان
يعتقد بها العوام فرضا خلافا
لابن دقيق العيد وغيره لان ذلك
يؤدي الى ترك كثير من السنن
كالتهنيد الاول وبغبره وذوي
الجهل التعم والذى يدل تركه
لشيء على عدم الوجوب هو
الشارع صلى الله عليه وسلم
لا غير في مسئلة في يسحب
تطويل الركعة الاولى على
التأنيق ولا بأس بركبته
للمحافظة على سنة اكدت
كراماة ترتيب المصحف لكن
يحسن ذلك فيما ورد فيه نص كما
في سبع اسم وهزل آتاك
وتطارهما والا كان خلاف
السنة وهذا يجمع بين كلام من
اطلق التعم ومن اطلق الجواز
في مسئلة في يسقوت النازلة
في جميع المكتوبات ولو جمعة
وان خيف التشويش على
المؤمنين وليس الجهل علما
في تركه بل دواء الجهل كما قاله
السهودي يكون ذلك سنة
تم كونه سنة لا تركه ولو هري
بعض المؤمنين الى الصعود
لم يجب عليه المود التابعة لانه
لما ترك الحالة الاعتدال
ولا غش فيه في مسئلة في

لم تبطل اخذنا بمن لا يغير المتي كالوضع الممزة من تشهدا وكسر هابل الكسر لثمة من بكسر
حرف المضارعة اذا لم يكن تاء مطلقا ولو كسر هابل هذه اللغة وسكن الدال لم يضر ايضا اخذنا به
انه استعمل تلك اللغة مع الحسن بترك الرفع ثم ان قصد به الامر بطلت كالتوصل حمزة تشهد
بالصالحين الا ان قصد الوضوح على الصالحين وتدل حركة الممزة اليها مع معرفته بذلك اه (قلت)
وافقه في عدم الضرر بترك التنوين في سلام او قنهم وخالفه او غرمة فقال تبطل بدمهم مع
التشكيران علم وتعمد فائدة في آتفي ابن زباد يانه لا يضر زيادة عز وجل لا شربك الله بعده
اول التشهد كما لا يضر اليسر في تكبيرة الاحرام (مسئلة ي) لو قال السلام عليك
يا أيها النبي لم يضر خلافا لبعض البينيين اه (قلت) اعتمد الشيخ زكريا آتفي ابن حجر سلطان
الصلاة بذلك مع العلم والتعمد وآتفي بالبطان معهم آتفين قال السلام من عليكم أو اللهم على
يا أيها وقصده خطاب مؤت عبد الله بطاج وأبو حمزة قال بل الملمد العارف بالعمية بغير
وأما التماسي والجاهل فبطل قراءتهما في فائدة في قال ابن حجر الصقلي في فقه الباري من
ترك صلاة أمر بجميع المسلمين لان المصلحة لا بد ان يقول في تشهد السلام علينا الخ فيكون
مقصرا في خدمة الله تعالى وفي غير معنى نفسه ولذلك عظمت المصيبة بتركها اه
(مسئلة ه) ترك ركعتين الصلاة واشتغل بما بعده بطلت ان علم وتعمد ولا فلا لكن
لا يقتضي عيابه بل ان علم الترتيب قبل ان يأتي بمثل من ركعة اخرى عاد اليه والاعتية
ركعتيه الاولى وآتفي بركعة وصعد المصطفى في الصورين ثم ان لم يكن المثل من الصلاة كصعود
التلاوة والسجود لاجل المتابعة لم يجز كان ترك سجدة من الركعة الاولى وسجد التلاوة في
الثانية ووصل ركعة مغردا ونسي منها سجدة فلما قام اتدنى حصل في الاعتدال لكن قال
الشويزي يحسن عدم الاجزاء في الصورين ما لم يتدرك حال الصعود المذكور ترك السجدة
و يقصدها والاعتية سواء كان مستقلا أو ما لانه قصدها عما عليه حال الصعود وقيد
عش الاجزاء بتدرك حال الهوى لها حال السجود لا تصرف هو يحسن في التلاوة أو
المتابعة اه من الجلو ج

في سن الصلاة

(مسئلة ج) يسن للمؤمن رفع يديه اذا قام من التشهد الاول مع امامه وان لم يكن
موضع تشهد لاجل المتابعة بل يبحث بعضهم من الرفع عند القيام من جلسة الاستراحة
مطلقا في فائدة في فلا يصح ست حالات في الصلاة حالة الرفع في نحو التحريم يندب تحريمها
وحالة القيام والاعتدال لا تفرق وحالة الركوع تفرق على الركبتين وحالة السجود تنقسم
وتوجه للقبلة وحالة الجلوس بين السجدة والاعتدال في الاصح وحالة التشهد تحبب النبي
لا المسبحة وبسط اليسرى مضبوطة اه كروى و شق (مسئلة ك) الطاهر
ان الاثني وثلاث الضمائر تقول مستقلة القطعة مقتضى ويجوز التذكير على ارادة الشخص
كاجوز ان آتيت الذ كر على ارادة الذات ونحوها قياسا ما ذكره في الجنا من التذكير

والتأنيب بل يجوز ولو لم يلاحظ ذلك وعلم وتعمد (مسألة ٤٦ ك) ينبغي للمأموم السليم
قراءة أمامة الاقتصار في الاقتناع على نحو وجهته وجهي الخوان يسرع به ليشتم القراءه بل
لايسن للمأموم الاقتناع الا ان علم امكانه مع التعمد والفاضة قبل ركوع امامه فلو امكبه
البعض اني به فائدة في بقوت دعاء الاقتناع والتعمد بالاثبات بما بعدهما من التعمد في الاول
والسجدة في الثاني عمدا وسهوا بخلاف ما لو سبق لسلكه اهـ وجل وقال المدايني على الاقتناع
والحاصل ان شروط الاقتناع خمسة ان لا تكون صلاة جنازة وان لا يدرك الامام في غير
القيام ولا يسرع في التعمد ولا يخاف فوت بعض الفاتحة ولا فوت الوقت وهي شروط للتعمد
ايضا ما عدا الاولين اهـ في فائدة في حسن ان يقول بعد تكبيرة الاحرام اللهم اني اعوذ بك ان
تضغني وجهك يوم القيامة اللهم احيني مسلما وامتي مسلما وعند ختم القرآن اللهم
انتم لنا بخير وافق لنا بخير فكل هذين وردا للعدا فاعلم على ما لم يوافق على الاسلام اهـ
حدائق الارواح لياسودان (مسألة ٤٧ ك) بسن التطويل للتعمد كمام محصورين بمحيط
غير مطروق لم يطرأ غيرهم وقد رضى الجميع لفظا بتطويله ولم يتعلق بحسم حق كجواه
عين على عمل ناجز وأرقه وحرمت حسمها أراد ما لم يضي الوقت فان لم يكن كذلك س
الاقتصار على أدنى التكامل فلا يقتصر على الأقل ولا يستوفى الاكمل والا كره فينبذ يقتصر
في دعاء الاقتناع على وجهته وجهي الى وانما من المصلين ثم يقرأ الفاتحة بعد التعمد ثم سورة
من قصار المفضل في الفروض الخمسة المتكررة حيث طلبت أملا بالتركيب كجميع الجعة فقيرا
فيه ألم الصدة وهل أتى صكفيرة محمود فيه سور مينة ويقتصر على ثلاث تسبيحات في
الركوع والسجود ويقول في الاعتدال بعد التجميع ربنا لك الحمد جدا كثير طيبا مبارك فيه
مل العلو واتومل الارض ومل ما بينهما ومل ما بينهما من شئ يسعدني الجاهلوس بين
المسجدتين رب اغفر لي الى واعف عني وفي الدعاء بعد التشهد الاخير والصلاة على النبي صلى
الله عليه وسلم على أقل منهما اهـ قلت وقوله على أقل منهما يعني ان الدعاء يكون أقل من أقل
التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كما قاله ابن حجر في الصفة وشرح الارشاد وقال
مر أقل مما يأتي به منهما فان أطالها أطالها وان خففها خففها في فائدة في نذب التعمد
كل ركعة والاولى اكدو يندب أيضا لقراءة القرآن خارج الصلاة بل أتى أوجو برث نديه
لقراءة الحديث والفقه والنحو والأدب كقوله اذا أتى بالسجدة بقصد القراءة من لها التعمد أو
التبرك فلا اهـ (مسألة ٤٨ م) عطف في الصلاة من ان يجلس ولو في أثناء الفاتحة لكتبا
تتقطع بذلك فيعيد الا يقل لا يندب التعميد حيث لا تقطعه فرض النفل اذ لا محذور في ذلك
فانه يحمل القراءة والاثبات بما مستأنا تمكن فاعتقد ذلك ليحصل كلاما من المطولين أعني
القراء والجدوا وانما المحذور قطع الاركان الفعلية وما لحق بها الى ان قطع الفرض للنفل
ممهود كافي التيم اذا وجد الماء في فائدة في قال الشريف العلامة طاهر بن حسين لا يطلب
من المأموم عند فراغ امامه من الفاتحة قول رب اغفر لي وانما يطلب منه التأمين فقط وقول
رب اغفر لي مطلوب من القارئ فقط في السكينة بين آخر الفاتحة وآمين اهـ وفي الابواب
اترجع الطبراني عن وائل بن حجر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل الصلاة فلما

نشب الصلاة على النبي صلى
الله عليه وسلم في القنوت وكذا
على الآل دون العصب فلم يقل
بستها عليهم أحد والفرق
ان لما قولاً وجوب الصلاة على
الآل في التشهد الاخير واختار
البيهقي والجليبي وغيرهما وأنا
اختاره (قلت) رجح ابن حجر
مقتضاب الصلاة عليهم والسلام
على الكل اهـ (مسألة ٤٩ م) المتقول
لاصحاب في نذب القنوت في غير
الصبح من المكتوبات ثلاثة أموال
القنوت مطلقا عكسه الثالث
الاظهار به بقية التنازل كالوباء
والقحط والعدو والجراد وقلة
المطر بحيث لا تزول الحاجة
بما حصل منه اذ يستحب صلاة
الاستسقاء لا تقطاع المطر او قته
بصحت لم تحصل به الكتابة أو
تخصل وكان في الزيادة فضع
واذا كان هذا في الصلاة وهي
بصحتها لم اذكر فاولى اقتضاب
القنوت لذلك في المكتوبات
ولو قتلنا نازلة في نافذة كاستسقاء
لم يكره على التعمد ولا غير نازلة
كره لكن يصحدها في السهو
لانه نقل ذكره الى غير محله
بنيته وعلى الكراهة لو طوله
بطلت صلاته وقتت لكل
نازلة بما يليق به ولا ياتي بقنوت

فرغ من فاتحة الكتاب قال آمين ثلاث مرات و يؤخذ عن نيب تكرر آمين ثلاثا حتى في الصلاة ولم أرمي صرح بذلك **مسئلة ١٥** (تطلب إعادة الفاتحة في الصلاة في خمسة مواضع إذا قرأها المأموم قبل امامه ولم يقرأها فاعادها ثم أطلق القيام ومن نذر قراءتها كلها عطس فطس بعد قراءتها فحجب اعادتها ومن ختم القرآن في الصلاة يستقبله ان ينقل الختمه الاخرى فيمسحها بياض لم يصفها غير هاتحين هاتين السورة قاله ابن العماد **١٦** وقال في ش ختم القرآن في الصلاة في الفاتحة في الثانية من ثم شرع في البقرة وقول ابن العماد يكرر الفاتحة مرتين مرة لغرض وأخرى لاول الختمه الثانية مردود بالاجماع القلي على عدم تكريرها في التراويح اقول ليلة من رمضان وليست الفاتحة مطلوبة لذات قبل المطلوب وجوده فقرأ قبل الشروع في سورة البقرة فحصل بالفاتحة التي هي ركن يختلف ما لو نذر الفاتحة كلها عطس فطس في الصلاة قبل أو بعد قراءتها فافتحه فلا بد من تكريرها لان كلاً مقصود **مسئلة ١٧** فرغ المأموم من فاتحته قبل امامه اشتغل بكراً أو قرأه وهي أولى كامام انتظر قراءتها المأموم الفاتحة في الجهرية **مسئلة ١٨** لم أقف في كتب الحديث والفقه والتصوف على نيب سور مخصوصه في الصلوات الخمس وغير هاتين سورى ما ذكره وفي تعريف ليلة الجمعة وعشائرها وصباحها صلاة الجمعة من السور المشهوره وفي ليلة السبت من نيب العودتين وما ورد من طوال الفصل وأواسطه وقصاره وما ذكره في العبدن والاستسقاء والخسوف عمال حتى نعم استحسن بعض العلماء قراءة سورتي الاخلاص في كل صلاة لم يرد فيها قرآن بخصوصه وذكر بعضهم أن الصلوات التي تنس فيها السورتان المذكورتان اثنتا عشرة مغرب ليلة الجمعة وصبح المسافر ابداء واتبه العشاء والصبح وركعتي الاحرام والطواف والقبلة وصلاته الحائجة وعند السفر في بيته وعند القدوم في المسجد والتقدم لقتل وأما عمل أهل الفضل من أئمة السلف وتوظيف أوقافهم وتنوع كفياتهم من سائر العبادات فما لا يبتصل في الحصر فكذلك لكل منهم طريقة وكيفية وغايتهم واحدة وأخوهم ترتيباً فائمة المحققين القلي الحبيب عبد الله الحداد وحاصل ما ذكره تليذه السيد محمد بن سبط في غاية القصد والمراد انه في آخر عمره اقتصر في الصبح على أواسط الفصل كالأعلى والثانية في يوم الجمعة دائماً وفي غيره بغيرها أو سورى بغيرها وادأقر الطارق في أول الصبح فالتين في الثانية أو البلد فالشمس أو الليل فالتين أو لم يكن فالعادات وأما المغرب ففي ليلة الجمعة والثلاثاء بسورتي الاخلاص وفي السبت والاربعاء بالمعوذتين وفي الاحد القيل وقبرش وفي الاثنين والجميس بالماعون والكوتر وفي ثالثة كل ليلة ترناتاً ترغ فلو نال الوهاب أو المشافيق قرأها أما الضحى وألم تشرح أو ألم تشرح والنصر والذين والقدر والازن والقو الشكار أو الفارعة والذكاء أو المهرمة والقيل ويقول في ثالثها أنت ولي في الدنيا الى الصالحين وفي الاخره ربنا آتئنا من لدنك الى رشدنا وريحنا قرأ في العصر الشكار والعصر أو العصر والاخلاص ويقرأ في ثالثة الظهر والعصر بناتقبل منانك أنت السميع العليم وفي رابعها ربنا آتئنا في الدنيا حسنة الآية وأما التوافل فيقرأ في ركعتي الفجر بآتي البقرة ول عمران وريحنا قرأ بسورتي الاخلاص أو ألم أو ألم ويصلي

الصبح منه بل ولا يكتفي به من قنوت النازلة اذ قنوت العليج وان كان من الادعية الجاهلية المستقلة على الطلب لكل غير والاستعاذه من كل شر واعظم يمدحها معاً فتعدل الدليل على أنه يشار في كل نازلة ما يليق بهاس الادعية الخاصة جهاز ياد في الاهتمام بالتصريح بالمقصود كما هو معلوم ولا يكره ختم القنوت بصورته تقبل من أن آخوه بقصد الدعاء بل هذه الآية أنسب بالمقام من آخر القنوت ولم يزل الآفة يحتمون قنوت النوازل بهذه الآية وواظبون عليها ويستحب كما في الادكار أن يقول عقب هذا الدعاء اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وسلم قلت خالفه ابن حجر فقال بآتي قنوت الصبح ثم يدعو برفع النازلة لمؤسلة كما اذ رفع المسبحة في التشهد عند الله اداها من تسعة ولا يضعها بالصاد المعية لا بالصاد وفاقا للقدس والمعهودي وخلافا للبحراني وان تطرق في العباب أي قال بينهما **١٩**

قبلية الظهر أربعاً بسلام واحد يقرأ في كل ركعة بآية الكرسي ومقر من يس وثلاث من
 الاخلاص ويصلي بعدية الظهر ركعتين بالمعوذتين ويرجم صلاهاً ربما يصلي سنة العصر
 أربعاً مضوية بالزلة والعاديات والقارعة والتكاثر وفي ذلك أثر ذكره الجيشتي في كتاب
 البركة ويصلي بعدية المغرب ركعتين بسورة الاخلاص ويقرأ في قبلية العشاء بقريش
 والتكاثر ويقرأ في بعديتها بالم السجدة والمك في آخر وقتها اقصر على المعوذتين ويصلي
 قبلية الجمعة أربعاً بنسليمة يقرأ في الاولى آية الكرسي وأول الجمعة الى فينتكم بما كنتم
 تعملون وفي الثانية آمن الرسول الى آخر السورة وبقية الجمعة وفي الثالثة آية الكرسي
 وأول المنافقين الى ولكن المنافقين لا يعلمون وفي الرابعة بقية السورة ثم آية الكرسي وآخر
 الحشر من هو الله الذي ويصلي الضحى ثانياً يقرأ بالشمس والضحى والشرح والنصر والتكاثر
 وقريش والمعوذتين على الترتيب واقصر آخر عمره في صلاة الاوابين على أربع يقرأ في
 الاولى الحسب ثم الى آخر السورة وقوله فبصان الله الى تخرجون وفي الثانية والصافات الى
 لا نب وفي الثالثة حم غافر الى المصير وآية الكرسي وفي الرابعة لقد جاءكم رسول الى آخر
 السورة ويرجم آخرها لقد صدق الله رسوله الرواية الى آخر السورة أو الى فضاقر بياح فائدة في
 لائس ليلة السبت المعوذتان خلافاً للناس في التابع للفراد وعلاه بعضهم بان الشياطين
 تنشر عند السبت بعد خروجه يوم الجمعة ويس في عشاء ليلة الجمعة الجمعة والمنافقون أو الاعلى
 والغاشية اه فتاوى ابن حجر وفي الايعاب تكره المداومة على سور معينة لما فيه من هجر
 القرآن ومحل في حفظ غير ما خصه بالقراءة ولو اقصر مرات عديدة على سورة أو سور
 من غير قصد تخصيص فلا كراهة اه في فائدة في ذكر الجيشتي في كتاب البركة انه يسن ان
 يقرأ في رابعة العصر الاربعة الزلة والعاديات والقارعة والتكاثر وأورد العلامة عبد الرحمن
 ابن الشيخ على علوي حديثاً ان من واظب عليها كذلك حرم الله له على النار في فائدة في معنى
 المفصل مفصل لكثرة الفصل بالسور وقيل غير ذلك والاصح أن قوله المجرات وفيه عشرة
 أقوال للسلف تنظمها بعضهم فقال

مفصل قرآن بأوله أي • خلاف فصافات ففاف فسج

وبجانبه ملك قصف قتاله • وفتح ضى حجاتها ذا المصيح

في فائدة في يسن تدبر القراءة وترتيلها ومحل حيث أحرم والوقت يسعها والواجب الاسراع
 وحرف الترتيل أي الثاني في اخراج الحروف أفضل من حرفي غيره قصف السورة مثلامه
 أفضل من تمامه وبدونه ولعل هذا في غير ما طلب بخصوصه كقراءة الكهف يوم الجمعة فان
 اتتمامه مع الاسراع أفضل من بعضها مع التأني اه عن قال وقوله لم تطويل القيام
 أفضل من عدد الر كمت محلله أيضاً في النفل المطلق اما نحو الوتر فالحافظ على العدد المطاوب
 فيه أفضل وان قصر الزمن اه في فائدة في لوشك القارئ حال التلاوة في حرف أهو بالياء أو
 التاء أهو بالواو أو الفاء لم تجره القراءة مع الشك حتى يغلب على طنه الصواب اه فتاوى
 ابن حجر لكن في ج عن الفخر الرازي انه قال اذا شك في حرف أهو بالياء أم التاء أو مهموز
 أم لا أو مقطوع أم موصول أو ممدود أم مقصور أو مفتوح أم مكسور فليقرأ بالجملة الاول

اذ صدق القرآن عليها اه **﴿فائدة﴾** قال في الاصاب ويسن ان يفصل الامام بين التامين
 والسورة زمن يكون قدر قراءة المأموم الفائضة وان كان بطلت القراءة فيما يظهر نعم لا يسن
 السكوت لاصم ومن لا يرى قراءة الفائضة بعد الامام لا تنفخ العذلة أي وهي تفرغ المأموم
 لسماع السورة وهل يلحقهم ما من يصلح الامام منه انه لا يستمع قراءته بل يقرأ معه أم لا
 ارشاد الى الاستماع المتدوب ولعل الثاني أقرب اه ملخصا وكتب عليه ب ولو فصل
 الا ليق بالهل زمنا لا يقول لم يكن بعيدا الكثرة ما ردد عليهم في الصلاة قول كراهتهم التطويل
 بحيث تفرجهم تلك الكراهة الى حدان لا تنصرف قلوبهم في غالب الصلاة أو جميعها بل قد
 يغضى بالبعض الى ترك الجماعة كما هو مشاهد ودره المفاسد أولى من جلب المصالح اه
﴿مسئلة ٤﴾ نقل الخطيب عن فتاوى الرملى انه لا يسن قلب الكففين في دعاء القنوت
 عند قوله وقد اشر ما قضيت اذ الحركة في الصلاة غير مطلوبة بل يكره وجزم الشوبري وح ل
 بنده قال لا ربح حصل كراهة الحركة فيما لم يرد المغموم من ظاهر كلام ابن حجر وصريح كلام
 م ان كل داع في قنوت الصلاة أو في غيرها ان دعا برفع ما رل بعض بلاء جعل طهر كفيه الى
 العمل من أول القنوت الى آخره أي قنوت كان وان كان بصيغة الطلب كالتهم اسقنا غيثا مغيثا
 الخ لان المراد بقولهم برفع بلاء أي اذا كان المقصود منه رفع البلاء ويؤيده التصريح بنسب
 رفع اليدين في حال التمام مع انه لا دعاء فيه **﴿مسئلة ٥﴾** استحسن العلماء زيادة ولا يفر
 من عادية في القنوت قبل ترك الخ بل قال في الصر لو زاد فيه رب اغثرو وارحم وأنت خير
 الراحمين لحسن كالأوزاد قنوت حمدي رضي الله عنه والحاصل ان العصابة والسلف فهموا أن
 الشارع صلى الله عليه وسلم لم يرد تعيين الالفاظ التي قالها وعلها للقنوت كما يرد تعيين السورة
 التي قرأها وعلها معاد في المشافعي ثم اخترعوا نارة وزادوا أخرى وقتلوا بالآيات القرآنية
 والادعية النبوية وكل ذلك توسيع فالأبواب حيث تزيد ان العلماء أولى فهي داخله في
 حيز البدع المسنوية وهذا الذي نعتده ونعمل به وقول بعضهم زيادة الآل والاصحاب
 والازواج في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لا أصل لها يرتبانه انما يأتي على تعيين الوارد
﴿مسئلة ٦﴾ الاقهاء المسنونون في الجلوس بين السجدة تن هو ان يضع أطراف
 أصابع رجليه وركبتيه على الارض وألبه على عقبه لكن الافتراض أصل منه
﴿مسئلة ٧﴾ يس الافتراض في جميع جلسات الصلاة الست وهي الجلوس بين السجدة
 وللتشهد الأول وللأستراحة والجلوس بدل القيام وجلوس المسبوق مع امامه ومن عليه
 سجود سهو لم يرد تركه ولا يستثنى الا الجلوس الاخير الذي لا يعقبه سجود سهو فيس فيه التورك
 وقال في حاشية الجمل وكالات الافتراض الاقهاء المسنونون في كل جلوس يد فيه وان كان
 الافتراض أفضل اه وليس من التورك المسنونون جلوسه على ورته اليمن مع ان خارج رجليه
 من جهة يساره وان لم يمكنه الا كذلك انتهى عنه طاه حل وقال في الهاية ويندب للفرد
 وامام محصورين في الجلوس بين السجدة تن زيادة رب هب لي قلوبا تقيا قيمان الشريك بيا
 لا كافر ولا شقياب اغثرو وارحم وتجاوز عما تعلم انك أنت الاعرا الاكرم **﴿مسئلة ٨﴾**
 سئل المأموم الموافق تشهد الاول قبل امامه قال قياس انه يعيده لانه محله ولا يأتي بالصلاة

في مسئلة في استحباب قراءة
الصلوات عقب الصلاة ولم يزل
العلماء يواظبون عليها وقد
صنفوا في فضلها كتب كثيرة
وقد اهلهم الله هذه الامه قراءة
هذه السورة العظيمة والاكتفاء
منها عند حضور الجماعة وعند
اقتدائهم من غير ان يشار منهم
باجها من الفضل وكثرة الثواب
ودفع الضرر وغير ذلك من
الضوائد والاسرار المودعة
فيها قلنا اعظم سورة يعني
أفضل بل في تفسير الواحدى
عن علي كرم الله وجهه
مر فوما يبدل على استحباب
قراءتها عقب كل صلاة مع آية
الكرسى وشهد الله وقل اللهم
اى آخرها ولا يبينى للملى على
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
خضع رأسه بل الاولى تركه
وزوم الادب والسكينة والوقار
عند ذكره صلى الله عليه وسلم
ثم ان كان ذلك ناشئا عن خشوع
وخشوع بسبب ذكر النبي صلى
الله عليه وسلم واستحضار رحمته
ورقة منزلة فلا بأس وربما
كان لاستراق المصلى فهذا
أمر محبوب (مسئلة) ظاهر
كلام الاصحاب ان الفضل الى
الجانب الايمن بان يجعل يسهاره
الى الحجاب ويغمته المهم وقيل
صكبه خاص بالامام فقط وهذا
لا ينافى استحباب الذكر والدعاء
بعد السلام اذ لا يلزم من القيام

على الال اذهوت قل ركن قول نعم مال النوى في التلخيص التي يذهب اليه المصلى قال اليهودى
وهو الظاهر وينب السبوق الايمان بها متابعة لامامه مع شبهة ادعية التشهد اخذ من قولهم
ان المأموم يوافق امامه في الازكار وان لم يتصله اه قلت وتقر من سمع فتاوى الشهاب
الرملى ان المأموم يوافق اذا قرع من تشهده الاول قبل امامه ياتى بالصلوة على الال وما
يهدا اه ع ش اما المسبوق فياتى بها لاجل المتابعة ولو في تشهده الاول كما قاله ابن حجر ومهر

(الاذكار والدعوات المطاوعة خلف الصلوات والواردة مطاوعة)

في فائدة في الذكر كفة ما يذكر وشرا قول سبق الدعاء وانه اوكمل قول يثاب فاعلم اه فائدة
وفي اصطلاح الصوفية للذكر كل ما يتوجه به العبد الى الحق ظاهر واطنا (مسئلة ي)
الاذكار الواردة خلف الصلوات وعند النوم والبقطة وفي المساء والمصباح لان خلفها
من النية بالملى الاول الما في مصحت الرضوه الذي هو ارادته وجه الله تعالى وكذا بالمعنى الثاني
الذي هو استحضار القصد عند الابتداء لحصول الامر المخصوص عليها لانتهاية بعض الشارع
لهائيك الاسباب صارت من المختلفة المراتب وقد اتى ابن حجر بان من ترك الاذكار بعد
التمتع او اتى بها عند النوم انه ان نواه اما حاصل او احدى حاصل ثوابه فقط وسقط الطلب
عن الاخر فسلم من سقوط الطلب حيث قد عدم حصول الثواب الوارد وان لم يتوشى بها
ليحصل له الثواب المخصوص بل ثواب الذكر المطلق في فائدة في قال سلم قوة عباراتهم وظاهر
كثير من الاحاديث اختصاص طلب الذكر بالفرصة واما الدعاء فيجب ان لا يتقيد بطلبها
بل يطلب بعد الصلاة ايضا اه (مسئلة) ومن خط أحد الحكم قال والجامع بين
الصلاتين كيف يفعل بأدعية الصلاتين والظاهر انه يكفي له واحدة لان ترك ذلك عقب
الاولى مطلوب اه جواب ابن كين قال او قضاهم وهو كذلك اه (مسئلة ك) الذكر
كالقراءة مطلوب بصريح الآيات والروايات والجمهور بحيث لم يصفرياه ولم يشوش على نحو
مصل أفضل لان العمل فيه أكثر وتمتد في فضيلته للسامع ولا يوقط قلب القارئ ويجمع
هم للفكر ويصرف سمعه اليه ويبرد النوم ويزيد النشاط ولو جلس أناس يقرؤون القرآن
ثم جاء حرماء يقرهم وتأذى بالجمهور أمر وبخفض الصوت لا تترك القراءة بحسب فضيلة
القراءة وترك الال الذي فان لم يخضوه كره وان أذن المتأذى لاطلاقهم كراهة الال من غير
تقييد بشئ ولان الاذن غالباً يكون عن حياء ثم ان ضيق التام على المصلى أو شوش عليهم
حرم عليه النوم حيث ذكر كاهو المتقول وكالتام المشتغل بمطالعة أو تدريس وما ورد في الكتاب
والسنة من الادعية والاذكار مطلقاً لا يحل على اطلاقه نعم ما يقيد الامعة بتقيد اذ من المعلوم
ان الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لا تتطلب في تحويك الصلاة وركوعها وقس عليه
في فائدة في قال في التحفة وأتى بعضهم بان الطواف بعد صلاة الصبح أفضل من الجلوس
ذا كرا الى طلوع الشمس وصلاة ركعتين وفيه نظر بل الصواب ان هذا الثاني أفضل لما صح
ان لفاعله ثواب حجة وعمرة تامنين ولم يرد في الطواف ما يقارب ذلك ولان بعض العلماء كره
الطواف حينئذ ولم يكره أحد الجلوس بل أجمعوا على عظيم فضله اه (مسئلة ك) ورد

وبك تقاتل اللهم افي أسألك علما نافعاً وعاملاً متقبلاً ورزقاً طيباً وبعده وبعد المغرب اللهم
 أجرني من النار سبعاً وبعدها وبعد العصر لا اله الا الله وحده الى قدر عتري. والظاهر ان
 هذا الترتيب بتوقيف وذكر الكوثر افي ما يتخالف ذلك في فائدة في بعض المصايب رضى الله
 عنهم من قال لا اله الا الله مخلصاً من قلبه ومذهاباً للعظيم غفر له أربعة آلاف ذنب من الكبائر
 قيل فان لم تكن له هذه الذنوب قال غفر له من ذنوب أبويه وأهله وجيرانه اه. واما حذف
 آلف الله فلا تتقدمه عين ولا يصح ذكر اه. شرح واتب الحبيب الحيداد لباسودان
 في فائدة في أخرج البيهقي ان الدعاء يستجاب في أربعة مواضع عند التقاء الصوف وزول
 الغيث وأقامة الصلاة ورؤية الكعبة ومن علامة استجابة الدعاء الخشية والبكاء والغشيرة
 وقد حصل الرعدة والغشاء وسكون القلب عقبه وبرد الجاش وظهور النشاط باطناً والخفة
 ظاهراً حتى كأنها زعت عنه جملة ثقيلة اه. اج. في فائدة في شروط الدعاء عشرة نظمها بعضهم
 فقال شعراً

قالوا شروط الدعاء المستجاب لنا • عشرها يشتر الداعي باصلاح
 طاهرة وصلاحه معها ندم • وقت خشوع وحسن الظن باصاح
 وحسن قوت ولا يدعوه جمعية • واسم يناسب مقروء بالحق

اه. من شرح ابراهيم النخيل (مسئلة ك) لايسن مع الوجه في أدعية الصلاة
 أصلاً عند نابل ولا رفع اليدين الا في القنوت للاتباع وزاد أحمد مع الوجه فيه أيضاً والفرق
 ظاهر وأما رفع اليدين خارجاً للدعاء فانه قد سئله كما ذكره السيوطي في رسالته في ذلك من
 بضع وعشرين دعاء أو ورد فيه نفاو أو بعين حديثاً وكذا يسن مع الوجه وقد روى عن ابن
 عمر انه قال ما من رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه في دعاء قط قبضهما حتى يسبحهما وجهه
 أخرجه الطبراني في فائدة في يتدب في كل دعاء أي خارج الصلاة رفع اليدين فان تعذر رفع
 أحدهما رفع الأخرى ويكره رفع اليد المتخبة ولو بمحائل وغاية الرفع حسن المنكبين الا اذا
 اشتد الأمر وتسبب الاشارة فيه بسبابة النبي ولا يحفظ فيها ما صر في رفعها في التشهد ويكره
 باصبعين ويسن آخر كل دعاء يتقبل منسألى الرحيم وسبحان ربك الى العالمين اه. من
 باعثن في فائدة في المصافحة المعتادة بعد صلاتي الصبح والعصر لا أصل لها وذو كربن عبد
 السلام انه لما من البدع المباحة واستحسنه النووي وينبغي التفصيل بين من كان معه قبل
 الصلاة لمباحة ومن لم يكن معه فمستحبة اذ هي سنة عند اللقاء اجاعاً وقال بعضهم ان المصلي
 كالغائب فليبه تسحب عقب الخس مطلقاً اه. شرح التنبيه للرحمى ويسن تقبيل يده نفسه
 بعد المصافحة قاله ابن حجر (مسئلة ك) يتدب الفضل بين كل صلاتين قرصاً أو قفلاً
 بالانتقال الى موضع آخر لتشهد به البقاء قال قل ولو بعد الاحرام بفعل خفيف خلاقاً
 للخطيب فان لم ينتقل فصل بكلام انسان عما يطل الصلاة ولو ذكر وتضع مبطلين بوجود
 صار في الاول وتلهو ورغيفين في الثاني لا يذ كر ودعاء لخطاب فيه ما ويكره الكلام
 الدنيوي بين الصبح وسنتها

فائدة في اعلم ان للصلاة شروط وجوب وهي الاسلام والتكليف والقائمين الحليض
والنفس وشروطا محتوية اربعة اقسام ما هو شرط لكل عبادة وهو الاسلام والغير العلم
بالفرض وان لا يعتد بفرضه وما هو شرط للصلاة فقط وهو طهارة الحدث والتبث
والستر والاستقبال وما هو شرط للنية وهو ان لا يفتي ركن مع الشك ولا ينوي قطعها ولا
يدلق قطعها بشئ وما هو من الموانع المطلوب تركها وهو ترك الكلام والافعال والاكل اه
باعتش (مسئلة ١٢) صلى صلاة داخل يفيض اركامه وشروطها تم علم الفساد
لزمه فضاها مطلقا الا ان كان داخل بها مضربا الجاهل بجهله عما قرئ في كتب الفقه
(مسئلة ١٣) يحسن بعض بساط أو يثبت وجه محل الجلوس لم يحسن عليه رطبا
لشك في تقبوز الصلاة عليه ان اتسع عرفا ويقي قدر الصلاة فان سقر جدا كملعة اجنب
الشكل ولا يجتهدن ان محل الجلوس صلى على ما سوا مطلقا اه قات وفي ج الواسع
ما زاد على قدر موضع صلاته (مسئلة ١٤) لا يصح الصلاة مع جل خبز خبز في تنور معمول
بروش خواجر اذا لضرورة لجله بخلاف اكله مع خبز المرقه وقته فيها فيوز ويغني عما تطار
حال الاكل في الثوب البدين للضرورة كافي في غير واحد اه قلت وفي باعش ويجوز
جل الخبز المعمول في التائب للمعمولة بالمسرحين في الصلاة كاقاله الخطيب خلافا لم اه
ومحل الخلاف حيث لم يصرق التسور ثم فسل والافطر ظاهر وجبت لا يفيض محله
مطلقا كما في الطهارة عن ابن الصباغ والقائل فيه فائدة في لو سعت المصلى حبة
بطلت صلاته أو تقرب فلا قاله ابن خزيمة وأبو عمر وهو الفرق بينهما ان اسم الحبة يبقى ظاهرا
لكنها تحبس بلسانها والسم تحبس بخلاف المغرب فانه يفيض ارضه في اللحم ففائدة في شرط
سائر العودة ان يمنع ادراك لون البشرة قال ابن عجل في مجلس الخطيب فلو قرب وتاملها فآها
لم يضر وهو ظاهر كالورق واسطة ناراً وشمس بحيث لم يردون العنيد المصر اه ع ش
اه جمل وقال أبو عمر مفة والمقدانه لا فرق بين مجلس الخطيب ودونه لو كان لا ترى الا
بصيص يلصق الناطر عينه بالثوب أو قرى سامته لا اعتبار بقطعا اه ولو أخرجه عدل رواية
بضم فخص أو كشف عور وجب قبوله كالأخيرة بكلام أو فصل كثير اه تحفة فائدة في
لو كشف لرج عورته فسرها بالام بصرك أو كشفه فآدى فاه ع وحل وقبده سم
بغير الميز وقال زى وحديثه بغير غير لرج مطلقا (مسئلة ١٥) قولهم بشرط المستر
أعلامه جوابه لا من لشفه الضيق فها لئام على السرا والمصل والمرا دبا على كلا
المتعين في حق الرجل السرة ومخاديم أو باقه الركنان ومخاديم أو محتوياته ما بين ذلك
وفي حق المرأة باعلا وموافق أسها ومكتنكها أو سائر جوانب وجهها وباسمها ما تحت قدميها
وبجوانبه ما بين ذلك وحديثه لوروى صدر المرقم تحت الجار لتجاف عن التيميم عند نحو
الركوع أو انوسع السك بحيث ترى منه العورة بطلت صلاته ان فهم ان ذلك ليس الاقل
فتدأ حطاً لان المراد بالاسفل اسفل الثوب الذي هم العورة اماماً مستترجتها الاعلى فاسفله

فمستله في تضع صلاة العلى
الذى لا يميز فرائض الصلاة مع
سنتها بشرط ان لا يقصد
التنفل بها وفرض خاصه
في الجموع عن قتادى الغير الى
نم هو ما يؤمر بترك التسليم اذ
معرفة ذلك من فروض الاعيان
قات واقفه حر وجزم ان حجر
بالصحة حتى من العالم
فمستله في لو كان بستره
ممسد ثوب ولم يجد ما يسده
وجب وضع كفه عليه لكن
براهي الصدوق كان القاري يتم
الركن في حاشية السهمودى
عن الاذرى القياس وجوب
وضع ظهر كفه على قبله والاخرى
على يده في معظم الصلاة اذالم
يجد شيئا فوضه في معظم الصلاة
شاهد لما ذكرنا قلت واقفه
حر وقال ابن حجر مفسرين
الوضع على الخرق والوضع على
الارض لانه تعارض في حقه
واجبان ومال الخطيب الى
ايقام على الحرق قال لان
وضه في السجود يختلف فيه
بين الشيعين وقوله ولم يجزى
يسد مستله في التفتة فظهر بذلك
اه اذا وحده لم يقطع الصلاة
والستره اه في مستله في اذا كثر
دوق الطيور وعت السوى
بمعنى عنه سواء في المصعد
وبغيره ما لم يعتمد الشئ عليه
فمستله في اذا تدى المكف
وشم قال في الختام ومثله
الصبي اذا فصل بذلك ثم بلغ

وجيب عليه ان الله كما لا يوصل
عظمه بنفس مالم يصح حضور
تيمم في الام ما يوجب ذلك قلت
واقدم روافقه ابن حجر في غير
الاختلاف فقال لا يجب عليه اذا
بلغ في مسئلة في اذا لاقى
الصلابة المعصومة رطوبة
حصلت من خارج تعين
العسل ثم لو كانت الرطوبة
من نحو الوضوء عني عنها كما في
به الشيخ زكريا ويحتمل وهو
الاخر بالحق بل راس المالحق
لتام حلقه بذلك والجامع بينهما
الحاجة في مسئلة في معنى من
ذوق الطيور وروايت الشيران
الذي يتم به البلوى في المياه
القليلة والمساجد وغيرها
الصفود اجمع عموم البلوى وهو
موجود في ذلك في مسئلة في
لو كان على رجليه نجاسة حامل
لها فاستكمل لم يضر وليس
كن اسكن جلا من صلبا يوان
حامل لها لانه بعد به حامل
له لاختلاف امساك الا
الحاصل لها قلت خالفه ابن
حجر وغيره وقالوا لو امسك
مستجبها بطلت صلاته
في مسئلة في قولهم تصير المروضة
نظرا بغيره بغيره بغيره
اذا قبل الوقت انتقل فلو ان
دخول وقت المغرب فامر
بها ثم ان في الثانية عدمه لم
تتعد لامتناع التغل المطلق
قبيل الغروب ومثله لو ان
اوامه بالظهر قبل وقت
الاستواء في مسئلة في في الاجابة
لغير الى لوقط راد في الصلاة

من جانب العمرة بالاشك كما قرره اه
قلت قال في حاشية الكوي وفي الامداد وترو
التنظر في رؤية ذراع المراه من كاهلهم ارسال يدها واستقرب في الاصحاب بعدم الضم
بجلا في مال الوارثتت اليد الواقعة ماني مناويهم وخالفه في الحقيقة قال لان هذا روي عن
الجواب وهي تضر مطلقا اه وفي الجبل وقولهم ولا يجب المتمرين اسفل أي ولو لا امرأ
ما روي من ذيله في نحو قيام أو مسجد لا تقتصر فيه بل يجب ذيله على تخفيفه بضر كالأب
وعش اه في فائدة في قال في القلائد انما وجه ان عود الرجل في غير الصلاة القبل
والدبر فقط وهو رواية عن مالك وأحمد اه ولو انكشف بعض ركة فستره بالارض في
جانبه كفي كالستر يده اه فتاوى ابن حجر ولو لم يجد الاقوي ستره ولو خارج الصلاة
حيث تضرعوا التطمين والحشيش والورق أو لم يبق به ذلك بفساد لا يرفع عدم الحرير فيجب
الستر بها وان لم تلقه اه جل

❦ (المغفوات) ❦

في فائدة في يعنى عن عمل استجماره وهو عمل مستقيم رابطت كالوجه حامله وكالمستقيم
كل ذي نفس مغفوة أو ما فيه ميتة مفعلة عنها أو طين شارع اه جل (مسئلة
بك) يعنى عن جلد نحو القمل الذي في تضاعيف النسيطة مما يشق اخواجه ولا يظهر
الا بالحق وان علم بزيادة فان لم يشق فلا خلاقا للزركشي وابن السماد وعلى كل
تقدير قال احتياط لا يخفى واذا قلنا بعدم المغفرة ما عاده كل صلاة بتقنها بعد اه في فائدة في
يعنى عن دم نحو البراغيت وان تفاخر ولا في البدن وهو رطب لكن يضره في رطبه ويطهره
وحلق أو عاتسا قاط حال الشرب والا كل أو يضره في فوهة في شقة الاحتراق في الكل
يختلف نوعها ترو هذا بالنسبة للصلاة والموسس يحتاج اليه ولو القمل واعلم ان النجاسة
أربعة أقسام قسم لا يفي عنه مطلقا وهو مرق وقوم عكسه وهو ما لا يدركه الطرف
وقسم يعنى عنه في الثوب وهو قليل الدم لسهولة صون الماء عنه ومنه أثر
الاستنباط فيمنع عنه في البدن والثوب المحاذي لحمله خلافا لابن حجر وقسم يعنى عنه في الماء
دون الثوب وهو المينة التي لا دم لها مسائل حتى لو لها في الصلاة بطلت ومنه مذهب الطبر
اه شق (مسئلة) حاصل كلامه في رطوبة مراه التي هي ماء ابيض متردد
بين المذي والعرق انما ان خرجت من وراء ما يجب غسله في الجنابة بقينا الى حد الظاهر وان لم
تبرز الى خارج تحقت الوضوء ومن حد الظاهر وهو ما يجب غسله في الجنابة أعني الذي يظهر
عند قعوده حاله فاستحتمل نقصه وكذا لو شك فيهما من أيهما على الوجه وأما حكمها
فنجاسة وظاهرها كما ن من حد الظاهر فظاهر قطعا وما رواه بما يسهل ذكر الجامع فظاهر
على الاصح وما رواه ذلك فبفس قطعا هذا ما اعتمد في الحقيقة وغيره واعتمد في الفتاوى و مر
ان الخارجه من الباطن نجسة مطلقا لكن يعنى عما على ذكر الجامع وقال عن يعنى عن دم
الاستحاضة فلا يفس بفس به ذكر الجامع أيضا وان طال خلاف العادة فيهما كالوادخلت اصعبها
لحاجة معلق بعدم اه في فائدة في أثنى الشيخ عبد الله باسودان بالغفوس من دخل الجوابي
وخرجها او تغذال جل بها والمضى بذلك في المسجودان كان لا يعنى عن ملين الشارع في المسجد
لا مكان تجفيف الرجل يختلف هذا بالبناء المتقنهنا (مسئلة ك) يعنى عن ملين

كراهه وهو جل كلامه على رده حيث لم يتنج اليه ولم ينكشف شي من عاتقه الشارع

الشارع وماله يعني محل المرور ولو في البيت اذا مشى فيه وبه او برجله وطوبى وان تقبض
 بخلقه قال قل وسواء اصابه ماذ كرم من الشارع او من تقبض اصابه او من محل انتقل اليه
 ولو كذا انتفض ولو مشى بذلك في مكان آخر طاهر لم يقبض بتأويله على برجله ونفسه على
 المقنن اتي حرر فيما لو انزلت رجله بطين الشارع المقنن وعواراد غسلها عن الحدث الغفر
 عن اصابة ماء الوضوء لهذا الطين حتى لا يحتاج الى تسييح رجله عند غسلها والفرس ان
 الطين متقبض بخلقه وفيما لو غسل ثوبه دم براغيث لاجل تنظيئه وبقي به الدم بالمقنن عنه
 ايضا قال ويعني عن كل ما يسبق الاحتراز عنه ذكره ام لا وافي ابن حجر بانه لو وقع ونيم الذباب
 على الورق وجرى عليه القلم عني عنه (مسئلة ب ي) يعني عن نحو ذرق الطير وفي محل
 الصلاة والتمني الهامس المسجد وما كن الصلاة بشرط كثرته وان لا تكون رطوبية في أحد
 الجانبين اجنبية وهي التي لا يحتاج اليها اختلاف ماء الطهارت والشرب والعرق وغسل التبرد
 وان لا يتعمد ملاستها من غير حاجة فلا يكلف المتني والصلاة على المكان الطاهر
 (مسئلة ب) الحيض التي يجتمع فيها الماء والبول ويغوص من الضامات المغيرة وتبلغ
 بها الكلاب فان كانت مما تمها البولي كان تكون بطريق المارة عني عن ما تمها ورام مع
 الرطوبة بالنسبة لضعف القدم والثوب بما يتصل الاحتراز عنه غالبيا لا يسبب صاحبها الى
 سقطه أو قلة تحفظ وان كثرت وانتشر فتعرق ومع ذلك يحرم تأويل المسجدين وافي بعضهم
 بالضعف ولو لم يمسح الكلب في الحيض وغالغه ابن حجر (مسئلة ك) ابني يجرى دم
 كثير من اثنته أو بجرى سائلة أو وسيرة أو ناصور واستغرق جمل اوقاته لم ينفذ
 والحشو وضع ضو قطنية على الخلل فان لم يقبض الدم بذلك لم يرد رطبه ان لم يؤذنه انقباض الدم
 ولو بضعوفان وكان حكمه حكم السلس لكن لا يلزمه الوضوء لكل فرض ويعني عن قليل
 الدم وان خرج من الماقد كاقاله ابن حجر خلافا لما لكن قاعدته الغنومعاشي الاحتراز
 تقتضي العقوبة ايضا وتصح صلاته وضوؤه ولا قضاء ويعني عما يصيب ما توله ومشرابه
 للضرورة (قائدة) قال في النصفه ولو رصف في الصلاة ولم يصبه الا القليل لم يقطعها وان
 كثر زوله على منفصل عنه فان كثرا اصابه لم يقطعها ولو جتمع وان رصف قبلها واستمر فان
 رجي انقطاعه والوقت منقطع انتظره ولا تحفظ كالسلس اه

(مبطلات الصلاة)

(قائدة) اعلم ان الباطل والفساد عند ناسواه الا في مواضع منها الخ فيبطل بالرد ويقسد
 بالجامع الطارئ والعارية كاعارة الدراهم لغیر الترتين فان قلنا باطله كانت غير مضبوطة أو
 فاسده مضبوطة والجامع والكافة الباطل فها ما كان على عوض غير مقصود كدم أو رجوع
 الى خطي في العقد كالصخر والسفه والعاسد يترتب عليه الطلاق والعنتق ويرجع السبه
 بالقيمة والزواج بالمهر اه حل (مسئلة ك) نطق بتسليم قرآن أو ذكر انصو
 استئذان داخل أو فتح على امه أو جهر نحو الامام بالتكبير فان قصد بذلك التعهيم والفتح
 أو اطلاق بطلت لان عروض القرينة أخرجه عن موضوعه من القراءة والذكر وصديقه من

كلام الناس بخلاف قصد القراءة ولومع التفهيم والوجه انه لا فرق بين ان يكون انتهى في
قراءته اليها أولا ولا بين ما يصلح لخطاب الناس به من القرآن أولا وحيتئذ فلا بد من قصد نحو
الذكر أومع التفهيم بجميع اللفظ عند كل ركن كافى القصة والنهاية وغيرهما لكن نقل عن
الخطيب الإكتفاء بقصد ذلك عند أولى تكبيرة قال سم ويقتصر على ما يلوخطاط الزيد
نقله ولا يسع جهلة الآية الا هذا واعتمد السبكي والاستوى والاذرى والسهودى ان
ما لا يحتل غير القرآن أو كان ذكر المحض لا يتصل به الصلاة على كل تقدير قال أبو حنيفة وبه
يعلم ان التسبيح والتهلل وغيرهما من أنواع الذكركم من قسم ما لا يصلح لخطاب الأدميين فلا
ابطال وان جرد به قصد التفهيم اه قلت ونقل السيوطى فى الاشياء والنظائر الاجماع على
جواز جهر الامام بقصد اعلام المأموم لانه يشريك بين مندوبين **فائدة** لا تبطل الصلاة
بالدعاء المنظوم خلافا لابن عبد السلام ولا بالمصحح والمستفصل خلافا للعبادى اه كرى
وقال الاجهورى ولو لمثل له نفسه ان من أراد ان يدعو على شخص دعائه لينعكس الحال
وفى ذلك معتد ابطلت صلاته لانه حينئذ دعاء محرم لاستعماله اللفظ فى ضده فاذا قال اللهم
ارحم فلانا فكأنه قال اللهم لا ترجه اه **فائدة** قال فى التلايد لو جلس المصلى بعد
محبته الاولى فاصدا به الجلوس بطل القيام فامد ابطلت أو ناسيا فلا وهل يكفيه عن الجلوس
بين المصبتين فيه احتمالات اه ولو نام متمكنا فى الصلاة لم يضربا تخافا كفى المجموع قال
القمامة وان طال خلافا لحسين الاهدل قال ابن حجر ولو فى ركعتين قصر جلافا لشرق
مسئلة ب تبطل الصلاة بالحركات المتوالية ولو مندوبة كرفع يديه عند تكبيرة الاحرام
مع ضربك نحو الرأى أو توصيق المرأة لو جبه لاه اذ لم تقتصر الثلاث لعدم كسبان فاولى
لا جعل مندوب قاله ابن حجر ورفق أبو حنيفة بين ان يكون لهيئة الصلاة كد اليد لما تمت
الصدر والرجل الى محاذاة الاخرى فيقتصر اذ هو مأمور به فى كل لحظة أو غيرهما فلا
والاحتياط لا يخفى اه قلت واعتمد عدم البطلان بالحركة المندوبة مطلقا وان كثرت
مسئلة مصل أو ما برأسه عند سلامه فان خفنه حتى حاذى ما قدم ركبته أو
التفت بصدوه قبل النطق بعم عليهم من التسليمه الاولى بطلت والا فلا **فائدة** نظم بعضهم
الاعضاء التى لا يضرب بها فاقال

فشقة والاذن واللسان * وذكر والجفن والبنان

فحريكم ان توالى وكثر * بغير عذرى الصلاة لا يضرب

وقال سم ولو تكرر كشف الرمح وبوالى بحيث احتاج فى السجدة الى حركات كثيرة متوالية
بطلت كما لو صلت مكشوفة الرأس معتقت فيها وجبت تحاوا بعيدا أو طالت مدة الكشف
اه ولو كثر البعوض ولم يكن يمكن دفعه الا بضربك اليد ثلاثا متوالية لم تبطل للضرورة اه
فتاوى ابن حجر

❦ (مكروهات الصلاة) ❦

فائدة من المكروهات قول بعضهم نظما

في الصلوات

﴿مسئلة﴾ كرو الصلاة أو التشهد صلياً مدم مشروعية ذلك والخلاف في بطلان الصلاة به وبغيره بترك النصف المأمور في الصلاة ﴿مسئلة﴾ نقل تسبيح الركوع إلى السجود أو عكسه أو إلى القيام قال السنوي بسجود السجود قال غيرهم بسجود يدل أنه لو قرأ السورة قبل الضاعف لم يصح لأن القيام محل القراءة وهو محل التسبيح أيضاً في الاستفتاح وصلاته التسبيح ﴿مسئلة﴾ رجل كثير الورع وسك في أفعاله وأقواله في الصلاة والطهارة ليس له أن يأخذ بقال ظنه وإن كان اليقين متعذراً في حقه لأن الوسوسة مذمومة ولهذا المفتقر واليه في تكبيره الاحرام ولا في الخطف عن الامام وغيرها فلا بد من اليقين على القاعدة ﴿مسئلة﴾ الراجح فيها إذا صعد الإمام للسجود قبل اكال المأموم أقل تشهداته لا يتابعه بل يتم وتقطعه لاتمام ما بقي من واجب تشهده ليندمل وقت سجوده لا يبدفها كافي الخطف لاتمام القراءة خلافا لما يرى عليه شيخنا في عباده من أن الأوجه المتلزمة قطعية فهل بسجد السجود بسجد اتصافه التشهد أم لا الراجح القولين

أخى تجنب في صلاتك تسعة • فعلمنا حكماً أو التثاؤب والعمت ووسوسة كذا الرافع الثالثة • على تركها فحرض المصطفى وحث واختلف العلماء في الاختصار على خمسة أقوال أحدها أنه وضع اليد على الخصر وقال النووي على عسا أو اختصار السورة بأن يقرأ آخرها أو اختصار الصلاة بأن يتم حدودها أو يقتصر على آيات السجدة فلا يصح اه • خطيب قال الرافعي وهل يتعدى النبي عن التشييد إلى تشييده بدغيره فيه نظر ثم إن كان تشييده لثلاث لود أو ألقه لم يكره اه • السجود ﴿مسئلة﴾ يكره الاضطباع المعروف في الصلاة قل ذكر وغيره ولو فوق الثياب سواء الكف الأيمن أو الأيسر كافه في حاشية الجبل وهل منه الاضطباع بالمحبة المعروفة لاستدارتها وتكون حينئذ كإرداء المقرود فيعزم ليسها للجرم كذلك أم لا الحاقها بالاسبغة في محل نظر ﴿قائدة﴾ فيجب تمهيد العين في الصلاة كأن كان المرأة صفواً وقديس كما إذا صلي لحائط من رقبته فيسحقها في السجود ليجتمع البصر اه • نهاية قال سم وقياسه سنة في الركوع ﴿مسئلة﴾ أمر الإمام في صلاة جهرية أو جهرية سرية كره ولم ينقل صلته ولا صلته من خلفه ولا يصح للمسلم وإن قعمه اد لا يندب ترك السن غير الأبعاض ﴿مسئلة﴾ الاهتزاز في الصلاة وهو التمايل عنه وبسرته مكره ما لم يكثر ولا يبطل كالمضغ الآن يكون عن الاضطراب أو ما خارج الصلاة في شرح الشامل لأن جهر ما يشد به وقال الزواني هو خلاف الأولى وفي فرض انفراد لعبد العزير بالمرعى تشديد التنكير فيه وكرهته قال لا يشبه اليهود ﴿مسئلة﴾ مذهب الغنابلة بحجة الحنابلة ليعقل كالمشيشة وجوزة الطيب شكره الصلاة مع جلها حينئذ في قائدة ﴿مسئلة﴾ قال النووي ترك الصلاة في نوب أو أحد من غير أن يجعل على عاتقه شيئاً بالاجماع ويكره مع الجبهة في الصلاة بعد ما هو أن يروح على نفسه فيها وإن ترك شيئاً من سن الصلاة اه • وأما علاقة الكراهة بترك السن مقبلة بما فيه خلاف غير واه أو أنها كذبه قاله ابن حجر وقوله يكره مع الجبهة الخ عبارة النهاية ويكره أن يمس وجهه فيها وقبل انصرافه عما يصنع به من غير أن قال ع ش قوله قبل انصرافه أي من محل الصلاة واقتصر ابن حجر فيما نقله عن بعض الحفاظ على كونه فيها اه • بل قال بعض من مع الجبهة عقيب السلام كما مر في السنن ﴿مسئلة﴾ يكره الايطان وهو اتخاذ المجلس ولو أماماً ماضياً يصلي فيه لا يتقبل عنه إلى غيره كأنه متوطن ومن ذلك صلاة الإمام في المغرب في بدة مقونة لفضيلة الجماعة ولأن يأتي بماله السيوطي لكن قال هر لا يكره إذا لم يعدوا ذلك من مكرهاتها والملة في الايطان تشبه الوقوع في الريه فان كان العصف الأول أو يمين الإمام يسع أكثر من واحد فلا يلزم مكاناً واحداً بذلك من الايطان

﴿سنة المصلي﴾

﴿قائدة﴾ يحرم للمروءين المصلي وسرته وإن لم يجد بطريقاً ولو ضرورة كافي الامداد والاياب لكن قال الأذري ولا شك في حل المروء إذا لم يجد بطريقاً سواء اعتذر بضرورة خوف بول ككل

امادته لان الاول انما كان
 شخص المتابعة قبل اوانه قلت
 يرى ابن حجر على ما في العباب
 لكن قال ولا يصيد السجود بعد
 اكمال تشهد ويجزى حر على
 ما جرى عليه صاحب الفتاوى
 اه ولو شرع في سجود السهو
 ثم من له تركه جاز ولو بعد
 ان سلم نسياناً عاده بخلاف
 ما لو قصد الاقتصار على سجدة
 حال شروعه فيبطل به صلاته
 نعم لا يؤثر نيته العود بعد السلام
 مع الاقتصار على سجدة فلا
 يبطل به اسلامه الاول وان
 سجد في مسئلة في ترك التشهد
 الاول سهواً ثم عاد اليه بعد
 ما صار الى القيام اقرب بعد
 للسهو على المعتمد كما في الروضة
 وغيرها خلافاً لشرح المذهب
 في قلت في واقعه ابن حجر وم
 اه في مسئلة في الجلوس
 بين السجدين ركن طويل
 على المعتمد لا الاعتدال اتفاقاً
 ولا يحسمان في التخلف بعد
 حتى على القول بالطول اذ هما
 غير مقصودين لانفسهما واما
 بشيء من فيصيان على كلا
 القولين قلت اعتمد ابن حجر
 ومهر انهما قصيران في مسئلة
 شك المأموم بعد اتياه بعض
 التشهد مع الامام في سجدة
 من هذه الركعة سجدها واعد
 التشهد معه ولا يختلف حتى

مصلحة ترجعت على مقسدة المرور وقال الائمة الثلاثين زاذ المبيططر فقامطقا واعقده
 الامتوى والصاب وغيرهما اه كرى وبه يعلم جواز المرور ولو نحو الامام عند ضيق الوقت
 او ادراك جماعة اه باسودان وقال في فتح الباري وجواز الدفع وحرمه المرور عام ولو
 بركة المشرفة واشتغره بعض الفقهاء ذلك لطايعين للضرورة وعن بعض المالكية جوازها في
 جميع مكة اه في فائدة في ستر الامام ستر من خلفه ولو تعارضت السترة والصف الاول
 او القرب من الامام فيما اذا لم يكن للامام ستره فتقديم الصف الاول والقرب من الامام بل
 وسد الفرج اول ما هو ظاهر اه باسودان

(سجود السهو)

في فائدة في ذكر ابن عربي ان النبي صلى الله عليه وسلم سجد للسهو خمس مرات لشكه في
 عدد الركعات وقيامه من ركعة بن ثلاثين سجدة من ركعتين ومن ثلاث وشكه في ركعة
 خامسة اه جل فان قيل كيف سجد صلى الله عليه وسلم مع ان السهو لا يقع الا من القلب
 النافل اجيب باقائه فابعد كل ما سوى الله تعالى فاشتمل بتعظيم الله فقط وسها عن غيره
 اه بجري (مسئلة) لو اعتقد العاصي وجوب سجود التشهد الاول ثم تركه هذا
 فالظاهر بطلان صلاته لثلاثة حينئذ بقوله مبطل في طه ولا ينظر لما في نفس الامر كما صرح
 به حر واقصته عبارة الصفح في الوارد في تكبير الجنزة معتقداً بطلان قائله في فائدة في
 لو نذر التشهد الاول نفسه حتى انتصب فالاقرب عدم عوده لانه ناسى بما وجب شرعا وهو
 آكد مما وجب جعلا اه ع ش ويس السجود ترك التشهد الاول ولو في نفل ان قلنا
 بنديه فيمدون ما اذا صلى اربعا فلامط لقاصد ان يشهد تشهدين فاقصر على الاخير ولو
 سهواً على الوجه قاله في النسخة وجرى حر على نيب السجود مطلقا وقرق الخليل بين ان
 يترك سهواً فيسجد او عمداً فلا ولو كرر الفضة أو التشهد سجدة اه ابن حجر في اليعاب في الاولى
 والفتاوى في الثانية (مسئلة ش) يصور سجود السهو وترك الصلاة على الآل
 في التشهد الاخير بان يتبين المأموم بعد سلام امامه وقبل سلامه هو او بعده وقبل طول
 الفصل ان امامه تركها واما السجدة أو التشهد فيخرج الجمهور عدم نيتها وان وابتاع ابن
 عمر شاذ اه في قلت في بل قال في النسخة لو سجد اول التشهد سجد للسهو وقال حر
 لا يسجد (مسئلة) تذكر الامام بدو وضع جهته ترك القنوت لم يجز له العود بل ان
 عاد عاده اصابا لم يطلب الا فالا ويسجد للسهو في صورتين اما المأموم خلفه فان امكنه
 القنوت حينئذ ينول نحو اللهم اغفر لي ويحذف في السجود تدب له او بين السجدين جاز ولا تركه
 (مسئلة ش) سجد المأموم وامامه في القنوت فان كان عاده اصابا تدب له العود
 وقال الامام يحرم وانسابا وجاهلا ما فاعله ثم ان زال عذره والامام في الاعتدال او الهوى
 منه بل اوفى السجدة الاولى على المعتمد منه العود الى الاعتدال ولا تنفيه معارقة الامام
 وفارقت هذه مسئلة التشهد فيما اذا قام المأموم منه سهواً من لزوم العود للمتابعة
 ما لم يقم امامه بنفس المخالفة هالاثم وان زال والامام في سجد السجدة الاولى حرم

يعلم لانه بان انه في الجلوس بين السجدين قلب واقصه ابن حجر قال ومثله ما لو اعتدلا فسك المأموم في الركوع فبات به المالح اه **مسئلة** في فسر آية سجدة في الصلاة لمجرد قصد السجود بطلت صلاته بسجوده لا قبله كابن عزم من سباق شرح الروض وما في فتاوى الرداد من العصة مطلقا ضعف **مسئلة** سجدة من شكر لقبول توبة داود على نينا وعليه افضل الصلاة والسلام لانعام الله على داود بقبول توبته ويجب اعتقاد عصمة الانبياء عليهم السلام حتى من الصغار ولوسوا كائن عليه العلماء المحققون ولا تسرعوا بكثرة نقل الاخبار وليس في الحقيقة ذنب صدر من داود فتدليل انه خطا على خطيته وقيل بل احب بقلبه ان يستمد زوجه البتروجهما وقال ابن عباس ما زادني ان قال لرجل اتزلي عن امرائك واماويل نعمان وطلن داود انما قتناه اى اختبرناه وقوله اواب قال قتاده طبع وهذا التفسير أولى واستغفاره من ذلك لان درجة الانبياء في الرضا والملاق والمعرفة بالله تعالى ويستغفر في عبادته مما تفعلهم على الخوف منه جل جلاله والاشفاق من

العود لمخش المخالفة ولم يطل صلاته لمذره بالنسيان أو الجهل وان كان مخالفا للعلامة فاعلم بل يتابعه فيما هو فيه وبقي ركعة بعد سلامه ولا يسجد للسهو وهذا كما لو اخرج من ركعة حتى سلم الامام فان سجد ناسيا أو جاهلا ولم يطل الفصل بيني والاستأناف تطهير الوعاء ترك القنطرة أو شك فيها بعد ركوعها فبقي بركعة بعد سلام امه ولا يسجد للسهو في صورته العلم اه وتدل في كتحذرك من ابن حجر قال وقال مرهما على مسئلة القنوت والتشهد على حد سواء فان علم الامام فيها زمانه العود اليه أو لا قبل لم يجز العود حيث دلان العود لفا وجب لاجل المتابعة وباتصافه أو مسجوده زال المعنى اه قلت وحاصل كلام ابن حجر ودرهم من ركع قبل امامه أو رفع رأسه من السجدة قبله أو طام من التشهد الأول وامامه جالس أو سجد والامام في الاعتدال قال كان عامدا من له العود في الجميع أو ناسيا أو جاهلا فتعتبر في الآتين لعدم مخش المخالفة ووجب عليه العود في الثالثة ما لم يقم الامام أو بنوي مغارقه كل اربعة عند مر وقال ابن حجر يجب العود فيه مطلقا ومنه نسبة المغارقة كما هو في ش وخرج بذلك ما لو تقدم ركعتين ناسيا فلا يحسب ما قبل بل ان علم والامام فيما قبلها مرجع اليه والارامه ركعة كما هو مقرر **مسئلة** سلم وقد نسي وكنا وأحرم فور البتري لم تتعد لانه في الأولى ثم ان ذكر قبل طول الفصل بين سلامه وذكره الترك بنى على الأولى ولا نظر لخرجه بالثانية كما لو غفل كلام سيرا واستدبر القبلة وحسب له ما قرأه وان كانت الثانية تغفل في اعتقاده ولا أثر لقصد به القراءة النفل كالوطن اه في صلاة أخرى فرض أو نفل فاتم عليه أو بعد طولها استأنفها بالسلام مع السلام بينهما وخرج بقوله ما لو طال الفصل بين السلام وتحرم الثانية فيصح التحريم قاله في الصفة وقال في القلائد يحسب ما بقى به قبل ذكره لقصد به التغطية كما صرح به القاضي والغوى والطبداوى اه **مسئلة** قام الامام بعد تشهد وقيل سلامه ناسيا أو طانا انه قد سلم ثم ذكره راد وجوبه أو سجد للسهو ناسيا ثم سلم وان استدبر القبلة أو ترك السلام بكلام قليل فوسم المأموم حينئذ طانا انه قد سلم لفا وزمه اعادته ولا يضر الشك بعد السلام في تركه لكن غير النية وتكبيرة الاحرام نعم تسن الاعادة كما في الاعياب اما النية والتكبيرة فيضر الشك فيها لكن ان ذكره ولو بعد سنتين اجزاؤه لو تسن آخر صلاته زيادة ركعة سجدا للسهو وسلم ولا يجوز للمأموم متابعتها في الزيادة ان تقبل **مسئلة** كقام الامام بعد السجدة الأولى انتظره المأموم في السجود له بتدرك لاني الجلوس بين السجدين لا يترك قصيرا أو فارضا وهو أولى هنا ولا يجوز زناسته ولو تشهد الامام في ثالثة الرابعة ساهيا فارضا المأموم أو انتظره في القيام وأتى الشهاب الرمي بوجوب المغارقة مطلقا وجوز سم انتظاره قائما وجوز ابن حجر في الفتاوى متابعتها ان لم يعلم خطأه فيقنه انها ثالثة لا بضوئه اه **قلت** ومثلها في الاعياب قالوا الظاهر انه لو تشهد امامه في رابعة ظاهرا هو ثالثة واقفه جميع أهل المسجد كترحيب لا يجوز المادة انتفاهم على السهو ارجع اليهم فيشهدو سلم معهم ولا أثر لشكه لانه حينئذ وسوسة اه وهل للامام الاخذ بفضل المأمومين بالقياس المذكور الظاهر نعم كما قاله في النضة فيما اذا حجب عن التواتر وان الفصل كالقول خلافا لمر **مسئلة** ش مسجد الامام لو يضع بطون أصابع الرجلين مثلا فان تعبدوا على

ابن حجر و هو قد لا يجوز
في غير التراويح الجمع بتسليمه
في جميع التواضعات قال هو
يجوز جمع القليلة والبعيدة
بتسليم واحدة و ربما أيضا
عدم حوازي زيادة والتقصي
في غير النقل المطلق اهـ

ومسألة في حسن الايمان بسورة
الاعلى والكافرون والمعوذات
لمن اقتصر على ثلاث من الوتر
وكذا ان زاد عليها معصوفة أو
موصولة وان نسي سبع اسم في
الاولى أو الكافرون في الثانية
أتى ما فيها بعد هذا بل لو اقتصر
على ركعة قرأ الكل فيها اخلافا
لا يظهر من قولهم يستحب لمن أوتر
بثلاث والبقية القتال محمل
ذلك حيث فصلها أو اقتصر على
ثلاث قال السهوي واليه
أميل ومسألة في حسن تخفيف
سنة الصبح تخفيفا نسبيا أي
بالنسبة الى التطويل في أوائل
الليل و به يعلم ان ضم المشرح
وام ترأى الوارد فيها لا يتجزأ
من التخفيف النسبي ان وادان
من داوم فهم على الم شرح
في الاولى والثانية في الثانية
زالت عنه علة البواسير لكن
لا ينبغي المداومة على هاتين
السورتين في التواضعات خصوصا
ركعتي الفجر ان وادى ذلك الى
مخالفة السنة فقد ثبت في مسلم
انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ

الحى وضع جهته بالارض وان لم يطمئن في فائدة في تكرار سجود السهوي في صوري مسبق
سها امامه فسجد معه للتبعية واخر صلاته من على سهوا فسجد قبل ان يمشي فليجهد ثانيا في ما
اذا خرج وقت الجمعة أو تقصوا عن السجود السهوي فتموا الظهر او سجود السهوي فتموا
كحاضر زمة الاعمام بعده اهـ شرح غير و يتصور ان يسجد السهوي في الصلاة الواحدة
اثنى عشرة سجدة وذلك فيمن اقتصد في رباعية باربعة فاقصدى بالاولى في التشهد الاخير ثم
بالباقين في الركعة الاخيرة من صلاة كل يومها كل منهم وظن هو هو فسجد ثم بان عدمه
في قصد ثانيا فثبت اثنى عشرة اهـ ع ش

(سجود التلاوة والشكر)

في فائدة في هذا البيتان يجممان السورتين فيها سجدة التلاوة
بأعراف وعدا الفصل سبعان مريم • بجمع حرفان بفعل وبالجزر
بهم جمع انشقت افرأف هذه • مواضع سجودات التلاوة ان تجز
اهـ قال شوق قوله آية سجدة الاضافة للجنس لانه لا بد من آيتين في الفصل والاسراء والف
وصلت وما عدا هذه فآية وضابط ما يطلب به السجود هو كل آية مدح فيها جميع الساجدين
ويستثنى افرأ اهـ قال الكندي ويقوم مقام سجود التلاوة والشكر ما يقوم مقام التسمية ان
لم يرد فعلها ولم يظهر او هو سبحانه الله الى العظم اهـ قول اهـ قال الجوهري واخر في بعض
الاخوان انها تقوم مقامها مرة واحدة من سبحان الله الخ في فائدة في قال في التفتيش
للإمام تأخير السجود في السرية الى الفراغ اهـ وظاهره وان طال الفصل وحيث يستثنى
من قولهم لا تقتضي لانه ما عورب بالتأخير لما روى في فقه هذه السنة اهـ سم وفي
النهاية لو ترك الإمام سجود التلاوة في الاموم السجود بعد السلام ا قرب الفصل اهـ قال
حرف وحذ طول الفصل قدر ركعتين ويسن السجود لكل قارئ ولو خطيبا أمكنه عن قرب
لا سامعوه وان سجدا فيهما من الاعراض ان لم يسجدوا لم يبرأ من عجز قلبهم ان يسجد ويبقى
ان يقول في سجدتي التلاوة والشكر اللهم اكسب لي بها عندك اجرا واجعل لي عندك ذرا
وضع عني ما وراوا قبلها مني كفايتها من عندك داود عليه السلام اهـ شرح المنهج في فائدة في
سجد الإمام بعد القراءة وقيل الركوع فان علم المأموم انه ترك الركوع سهوا كان مع جميع
قراءته في سرية أو جهرية أو طهنة مستند القربة كان مع بعض القراء لم يتابعه كالوقوف
لنفاضة والابان احتل الله سجدة التلاوة لزمه متابعتها وان لم يسمع قراءته كان تزمه في سجود
السهوي بل تبطل صلاته بمجرد هوى الإمام وعزمه على عدم المتابعة اهـ باسودان
(مسألة ج) يس سجود الشكر عند هجوم جمعة أو اندفاع نعمة فخرج استغفار التهم
كنعمة الاسلام ولو في سبيل وعاص بني السلم وجوده أو طه كسما صوته واطلا فقسم
يقتضي تكرار السجود بتكرار الآية ولا يلزم تكراره الى مالا نهاية فيمن هوسا كن بارأه
مثلا لا لانهم كذلك الاحتياط لم يجد أهم منه فآله في التفتيش (مسألة ي) مذهبنا
أن السجود في غير الصلاة ممنوب لقراءة آية السجدة للتأني والسامع وان حدثت له نعمة

ظاهرة أو تدينفت عنه تقيمة ظاهره شكر الله تعالى ولا يجوز السجود لغير ذلك سواء كان لله
 قصر أو لم يره فيكفر بهذا إن محيد قصد العبادة فلا وضع رأسه على الأرض تقيلا واستكانة
 إلا ينتم له حرم إذ لا يسمى سجودا

﴿ صلاة النفل ﴾

أبو فائدة في النفل السنة والحسن والتطوع والمغيب فيه والمنسحب والندوب والاولى ما ربح
 الشارع فضله على تركه مع جواز تركه فكله امتدادة خلافا للقاضي وثواب الغرض فضله بيسعين
 درجة اه شعبة وقد يفضل للندوب في صور نظمه بعضهم فقال

الغرض أفضل من نفل وإن كثرا * فيماعد أربعا نخذ هلك دورا

بده السلام أذان مع طهارتها * فيقبل وقت وابرأ من عسرا اه
 (مسئلة) من صرح امرأه بالغرض مع تغله الا فائدة الطهورين والعلى وذا
 نجاسة تعذر تركها فلا يصح تغلمه اه من الاشياء والنظار للسبوطي (مسئلة)
 الحرم والوتر ولم يذكر عدا اقتصر على ما شاع من واحدة الى احدى عشرة ورا قاله ابن حجر
 وأبو شير قال وقيل الضحى وقال هر يقتصر على ثلاث ولو نذر الوتر لزمه ثلاث لا به أقل
 الجمع اه ع ش ولو وتر ثلاث ثم أراد التكميل جاز قاله البكري وابن حجر والعمودي وقال
 هر لا يجوز وتسن الجماعة في وتر رمضان مطلقا وان لم تصل التلويح خلافا للفرغ وأقوى
 الرمي وابن طويرة ان من فاته الوتر في نصف رمضان الأخير قضاءه في غيره انه يقتضيه وفي
 شرح البهجة ما يقتضي خلافه (مسئلة) أتى اوزرعة وأبو حورث وأجد بن علي
 بصير بن عبد التكبير لمن قرأ من سورة الضحى الى آخر القرآن في الصلاة ونارجهسا والامام
 والمأموم والمنفرد قياسا على سؤال الرحمة وقضاهم منه المهر لم يملك في الجهرية وأقوى بذلك
 الزمري لكن خص الجهرية للامام قال فان تركه الامام جهر به المأموم له هه ذكره
 العلامة علوى بن أحمد الحداد (مسئلة ك) يسن الاضطجاع بعد سنة الصبح على الشق
 الايمن فان لم يفعل فصل بكلام أو يقول لكن يكره بكلام الدنيا وينب ان يقول بعدها اللهم
 رب جبرائيل وميكائيل واسرافيل وعزرائيل ومحمد صلى الله عليه وسلم أرحمني من النار أنا
 اللهم اني أسألك علما نافعا ورزقا واسعا وعلما متقلا يزيد يوم الجمعة استغفر الله الذي لا اله الا
 هو الحى القيوم وأتوب اليه ثلاثا واذا أراد القيام للصلاة سجد وهل وكبر ثلاثا وينب صلاة
 ركعتين عقب كل أذان الا المغرب وينوب هه مسئلة فائدة هه يسن ان يقول بين سنة الصبح
 وقضاهما قل عن الترمذي الحكيم قال رأيت الحق جل جلاله في المنام مرارا فقلت يارب اني
 أعاف زوال الايمان فاصرفني هذا الدعاء في هذا المحل احدى أربعين مرة وهو لا يحى في يوم
 يابديع السموات والأرض يا ذا الجلال والإكرام يا الله لا اله الا انت أسألك ان تحيى قلبي يا نور
 معرفتك يا الله يا الله ارحم الراحمين اه شق (مسئلة ك) مذهب الحنفية منع
 تأخير سنة الصبح عن فرضه فان خرج من خلافه مطلوب لاسيما والمعتدان المصليين
 الفروع واحد ففائدة هه الجملة كالظفر في رايته انى ان كانت مجزئة عنه والاصل قبلها

في سنة الصبح يقولوا آمنا بالله
 الحق في الاولى يقول بالاهل الكتاب
 الحق في الثانية ويسور في
 الاخلاص فيها واتباع السنة
 أولى من لو أتى بالم أو لم يركعتين
 قيل الفجر كان أولى وانما هما
 ذكر (مسئلة) يسن الاضطجاع
 بعد ركعتي الفجر ولا يتقدم
 حيث تقبل المذهب بكونه في
 البيت بل يستحب في المسجد
 وغيره ويجعل ما ورد عن عمر رضي
 الله عنه من النهي عن ذلك في
 المسجدان صحيحه على حال
 ازدام الناس في المسجد يكون
 ذلك عذرا في عدم الاضطجاع
 فيفضل حينئذ بكلام اما كون
 الاضطجاع في المسجدان روا
 للرؤية بعيدا لاخلق الامر به
 في حديث أبي هريرة وقد يكون
 فعل الشيء الواحد نادرا للرؤية
 من وجهه ويحتمل وجه آخر
 (مسئلة) من عليه فوات وأراد
 قضاها مع الرواتب قدم الزاينة
 المتقدمة على الفاتية نعم ان
 فاتته بغير عذوبة في تأخير
 الزاينة المتقدمة عنها لوجوب
 الفورية قضاها عروضا من
 المعصية كما هو المختار في فاتته
 الظاهر يذروا العصر بلا عذر
 انه يجب تقديم العصر خلافا
 للبارزي وهو محتمل (قلت)
 وافقه ابن حجر فقال يجب ذلك

أربعاً وقبل الظهر أربعاً بعده كذلك سقطت بعدة الجمعة للشك في آخرتها بعد قتلها ولا
تقصي سنتها البعيدة بعد الوقت لأن الجمعة لا تقضي فكذا سنتها هـ ج وفي فتاوى الجرهمي
من قضاؤها كثيراً قال وما مثلها الشوري عن الخادم أي من عدم اقتضائه نظر هـ ولا
نسب إعادة الزاوية مطلقاً هـ جل والمعدن القبيلة كالعبدية في الفضل وقيل البعدية
أفضل لتوقها على فصل الغرض هـ ع ش (مسئلة ب) المشهور أن الزاوية
هي التابعة للقرائن فقط وقيل بحال الورق والضحي وائبة وأما التخصيف المفرد في صلاه
التراويح فمن البدع الفاشية بلهل الاختصاص كسالمهم ومقتضى عبارة النسخة أن الاختراق في
هذه الصلاة أفضل من الجماعة بل عمل المأموم أو ظن أن الإمام لا يتم بعض الأركان لم يصح
الاختداه أصلاً ويجوز الفصل بين ركعات التراويح أو الورق بخل آخر إذا لم ينقطع الأخير
عما قبله لكنه خلاف الأفضل في فائدة هـ أكثر الضحي اقتداءً بركعة على الرابع فاجعل ابن
عجر وقال حرأ كثره ثمان والشيخ عبد السلام التزيلي أبيات في فضلهما نقوله
بشنتين منها ليس تكب فافلا * وأربع تدعى مجتبا بالأيام عسرو
وست هـ ذلك الله تكب فافلا * ثمان بها فوز المصلي في الحشر
وتجنى ذنوب اليوم بالغير فاصبر * وإن شئت ثلث عشرها فزيت بالنصر
هـ كرى وينبغي أن يقرأ بعد صلاه الضحي رب اغفر لي وتب علي "إنك أنت التواب الرحيم
اللهم لك الحمد أصبحت عبدك على عهدك وعهدك أنت خلقتني ولم لك شيئاً أستغفر لك ذنبي
فأه قد أرفقت ذنبي وأعطيت لي الآن تغفره لي يا أرحم الراحمين فانه مجز
الإجابة شاء الله تعالى هـ شرح البداية وقال في النسخة في تنبيهه ما ذكر من أن الثمان
في صلاة الضحي أفضل من اثني عشره لا ينافي قاعدة أن كل ما كثر وشق كان أفضل لغير
عائسة رضي الله عنها أمرت على قدر نصبك لأم الأغلبية لتصرفهم أن العمل الأقل قد
يفضل الكثير كالصلاة أفضل من الاتمام بشرطه وكالوتر بثلاث أفضل منه بتمس أو سبع
أو تسع على ما قاله القرطبي وهو مردود كالصلاة مرة في جماعة أفضل من تكررها خمساً
وعشرين انفراداً لو قلنا يجوز هـ وتغفرك ركعتي الفجر أفضل من تطويلها بغير الوارد وركعتي
العبد أفضل من ركعتي الكسوف بكيفية الكماله وركعة الوتر أفضل من ركعتي الفجر
وتعبد الليل وإن كثر هـ في فائدة هـ قال ع ش ينبغي أن يحل اندراج التيمم مع غيرها
ما لم ينزهاه أو لا تمسح لأن أصارت مقصودة في نفسها هـ جل وينسحب بل لم يمكن من
النسخة لحدث أن يقول أربع مرات سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر زاد بعضهم
ولا حول الى العظيم لأنها تعدل ركعتين في الفضل فتدفع بها الكراهة ومجمل حيث لم يتيسر
له الوضوء في المسجد قبل طول الفصل وبالأولى ما لو كان من طهر أو اشتغل بغيرها هـ
شوق عن ول وقال الجرهمي أن ذلك كالكفارة لأنه نصية كالحققة ابن حجر وألحق
بعضهم بها صيغة التلاوة والشكر ومثلها مسنة الوضوء والأحوام ولا بتقيد ذلك بما إذا كان
محدثاً كما هو مقتضى النقل ولا بشرط الاتيان به حال القيام بل لو شرع فيه ثم جلس كفاه
كالنسخة واعتمد سم عدم آخرتها بعد جلوسه وفيه نظر إذا قصدت إتيانها مقام قصصه

وإن قصد الترتيب وقال حرأ
الترتيب أولى مطلقاً هـ (مسئلة)
من أقصر من الزاوية على
ركعتين أنصرف للوتر كدليل بشرط
في تنبيه التمييز بين المؤكدين
غيره كما أفتى به بعض أئمة
الماترين (مسئلة) لم يصرح
أحد من الأصحاب باستصحاب
الصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم بين تسليط التراويح
لصحن الذي يفهم من عموم
كلامهم أنه يستحب الداء عقب
كل صلاة والمراد عقب التسليم
وقد صرحوا بأنه يستحب افتتاح
الداء وختمه بالصلاة على
النبي صلى الله عليه وعلى
آله وأصحابه وسلم فاستصحاب
الصلاة حينئذ من هذه الحثية
(مسئلة) وقت التراويح بين
اداء المشاء وطاوع الفجر أو
صلاه قبل اداء العشاء فإن
كان عالماً لم تنصقداً وما هـ لا
يحتمل وقوعها اغلاً مطلقاً لكن
صلى سنة الطهر شرطاً لادخول
وتقها فإن عدمه ويحتمل وهو
الوجه عدم اقتضاها ويغرق
بان ذلك عالماً وقتها وأما أخطا
في الاجتهاد بخلاف هذا فمن
شروط الصلاة معرفة وقتها
ولونها بالاجتهاد (مسئلة)
لا تخوف النسخة بسجود التلاوة
أو ركعة واحدة في أيها بعد
ذلك كما فهمته عبارة ال وضة

(مسئلة) صلاة الاشراق غير
الضحي على المنقول كما قاله
الفرغاني والمزجيد لكن في
المستدرک عن ابن عباس رضي
الله عنهما ان صلاة الاشراق صلاة
الاوابين وهي صلاة الضحي
اه فعلى المنقول لا بدق ينتها
من التعيين كغيرها من ذوات
الوقت وينوي بها صلاة الاشراق
بخلاف صلاة الاوابين بين
العشاءين فالقصور فيها احب
الوقت فيكون في نيتها مطلق
الصلاة ويسن قضاء صلاة
الاشراق وكذا صلاة الاوابين
ينسخ قضاؤها لم اعتاده
وحكى ان بعض العارفين كان
ينوي بركنتي الاشراق المشكر
ولعله أراد الشكر على طلوع
الشمس من مشرقها (مسئلة)
صلاة الغائب من البدع
المنكرة كما ذكر ابن عبد السلام
وتبعه النووي في انكارها وهي
جائزة بمعنى لا اثم على فاعلها
والجائز فيها جائزة ايضا ثم لو
صلاها معتقدا صحة احاديثها

الموضوعة اثم

بالجلوس المكروه فلا فرق بين الايمان به أي الاحرام قبل القصور أو بعده اه
(مسئلة ب) صلى ركعتين من صلاة التسبيح ليلا أو أراد التكميل نهارا جاز وعنت صلاة
التسبيح وان طال الفصل اذا تشترط الغور يفيها ولا نهي البست من ذوات السبب أو الوقت
حتى يتقيد به بل المهركلة وقت لها عدا وقت الكراهة كالتلف المطلق فسلم نهارا لا تنقض
وايهين تكرارها ولو مر اراق ساعفوا التسبيحات فيها هيئة ثابتة كتكبير المبدل أو في فلا
مجدول لتركها وان نوى صلاة التسبيح ثم اطلركا قصر احيث تنصرف لان اغتفار تطويله
بالتسبيح الوارد حيث لم يأت به صارت محلا مطلقا ثم صلاة التسبيح كالوالم ينوها وأراد
التسبيح يجوز بشرط ان لا يطل الزكن القصير أيضا لان نية انقصت نافذة وينسب
الاسرار ينسبها مطلقا فخراتها نهارا وان توسط فيها لا يلزم تجنب النذر ويجوز فيها
الفصل والوصل لكن استحسن الامام العراقي الوصل نهارا ومنه ليلا في فائدة في الأولى ان
يقرأ في صلاة التسبيح سور التسبيح كالحمد والحمز والصف والجمعة والتفان للباسية
فان لم يفعل مسورة الزلزلة والمعادين والمهاكم والاخلاص ويقول قبل السلام اللهم اني
أسألك توفى أهل الهدى واعمال أهل القبر ومنفعة أهل التوبة وعزم أهل الصبر وحج
أهل الخشية وطلب أهل الرغبة وتبعد أهل الورع وعرفان أهل العلم حتى أحافك اللهم اني
أسألك مخافة تجز فيهما عن معاصيك حتى اعلم بطاعتك عملا استحق به رضاك وحتى
اناصلك بالتوبة خوفا منك وحتى انخلصك اليهجة جبالا وحتى اتوكل عليك في الامور
كلها حسن طن بك صيخان خالق الور اه ابواب (مسئلة ك) يس التوسط
بشراة صلاة التسبيح ليلا لم يمس صرح بالاكتفاء الى عادته التمسد على أربع ركعات
والذي يظهر الاكتفاء ادهي من العقل المطلق ويحصل به التمسد كما يحصل بالوتر اذا التمسد
هو التمسد ليس بالبدن فم لان المجدود التوم يقال هجد اذا نام وتجدد آل تومه يتكلف
في فائدة في قال في الاحياء قال صلى الله عليه وسلم من صلى المغرب في جماعة صلى بعدها
ركعتين ولا يتكلم شي فيما بينهما من امر الدنيا يقرأ في الأولى بفاتحة الكتاب وعشر آيات
من أول سورة البقرة الى يسمر من الثانية وآيتين من وسطها والمحكم الى يقولون
والاخلاص خمس عشرة مرة وفي الثانية بالفاتحة وآية الكرسي الى خالدون ولله ما في
السموات الى آخر السورة والاخلاص خمس عشرة مرة ووصف في الحديث من قولها
ما يصل عن المصرا اه وهذه المسئلة صلاة الفردوس في فائدة في ذكر السبوطي في رسالة
له في حصائص يوم الجمعة وأوصلا الى مائة خصوصية واحدة قال وأخرج الاصمعي عن
ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى الضحي أربع ركعات في يوم الجمعة في
دهر مرة يقرأ بفاتحة الكتاب عشر اوقل أعوذ برب الناس والعلق والاخلاص والكرور
 وآية الكرسي عشر اثم افي كل ركعة فاذا سلم اغتفر الله سبعين مرة وسبع كذلك صبحان
الله الى العظيم دفع الله عنه شر أهل السموات والارض والجن والناس (مسئلة خ)
لا يجوز صلاة الحاجة بالرواية التي في آخرها انه يصعد به التشهد وقبل السلام بل ان يصعد
بطلت صلاته لان حديثها ضعيف جدا ولا عبرة بالتصريح بل من أراد صلاة الحاجة فليصلها

بأروا بين التبيين ذكرها في عثة الحسن الحسن قبل هذه الرواية نعم لو سلم من الصلاة فقل
بالقرآن والتهليل ثم تلا آية صديقه لم يفسد بقاها في الوقت المكروه وصعد فلا بأس ولا
يقال أنه مأثور به (مسئلة) يتبعه انقل الوقت كالسيد والوزير والاتب
مطلقا بل لو اعتاد شيئا من النفل المطلق فتركه في وقته المعتاد ولو لم يفسد به فحاشا له للتأجيل
نفسه إلى الجمعة والرافية ولا يجوز فضله في السبب كالسكوف والنية (مسئلة) النفل
في البيت أفضل أي حتى من جوف الكعبة كافي النصف وغيرها وتعلم الطلاب في ما يستدعي
من تدب النفل في البيت فقال
صلاة نفل في البيت أفضل • الألفى جامعة تفصيل
وسنة الحرم والطواف • وتعلم جالس لا متكف
وضوء على أحيا النصف • كذا الضمى ونفل يوم الجمعة
ونائيف القواف بالتأخر • وقادم ومنشئ المسافر
ولا سخره وقلبيه • مغرب ولا سكك العبدية
وذكر ذلك في الأعياب وزاد من شتى التسكس والتذويرة وزاد قل قليلة دخل وقتها اه
كردي

(مسئلة) مسجد يجابه
موضع في طريقه داخل في حده
دلت القرائن على أن من
المسجد بان لم يعلم حدوثه أو دلت
على أن من من فقله بان كانت
فيمن يذلة فقله بان من من
المدرسة أو اسقط وهو بالبركة
أو المستقيم مجلس فيه ويرج
فيه بالليل ويحذر قل من
الارتقاءات لم يجر لناطر ولا
لغيره تقي بها ويصلها بركا
ولا غرس شجر فيها لان منافع
الموضع المذكور مستقنة
للاستفاح المذكور وبان
الناسط ومن طونه ويجب
اعادة ما هدمه من جدران
المسجد ان أدى فعله لهدم شئ
من جدرانه وليس ذلك
كهدم جدار التبر يجب اوش
تقصه لا اعادته ولا تجديد
الموقوف وقتا غير غير زلاتها
مالا ولا المسجد ليس عال بل
هو كالحرف وانك لا تحب أجره
بالاستيلاء حتى يستوفي فيه
عليه السبكي وعلى ولي الامر
منع الناسط من ذلك ويضع
ما صرفه فيه من غلة المسجد
واذا وجد مكان غير مسجد
ينفع بها فتعاضا خاصا ودلت
القرآن على ذلك من غير طعن
ولا استكراه حكيم له بنك
مسئلة) يحرم أن يحدث
في المسجد جالون ويصل فيه
ميرب صفارا للوضوء اذا
كان بحيث يكون التوضؤ في

مسئلة) لو اشترك جماعة في بناء مسجد بني لكل منهم بيت في الجنة كالواعتق جماعة عبدا
فان كل بيت من النار ومن بناه في النور ويكره فيانكره فيه الصلاة الاحكام والقعدة
التدويرة اه اعياب موضع (مسئلة) المسجد المهوريجوات ثبت له أحكام العبدية
بشرط ان يكون العام مسلما وان يتلفه وقته أو تصد بالتناجيه مسجد وان تكون
الارض المذكورة لم تهر أصلا أو شئت في عملتها أو غيرها كغير قبل استيلاء المسلمين عليها
أو بعده ولم تدخل تحت يدهم أو شئت هل العارة جاهلية أو اسلاما ما كانت ما أخذ المسلم
ولو بشره فاسد من كفر فخرج بالمسلم الكافر فلا اعتداد بينانه في تلك الصور الا يجوز له
احيا سموات الاسلام فلو باعها المسلم فشاها مسجد أو ملكها المسلم أو فشاها التاني كذلك
باللفظ أو التنية ثبت له أحكامه ولم يعل الفتن أخذه اذ بيع الكافر المذكور حينئذ قلند
واعتاد ذلك صورة اقتداءهم لورث كافر مسجد بارض تحت يدهم لم يعلم انما ترتب عليها بغير
حق ثبت له الأحكام كالرباع الكافر لث الأرض لمسلم يصاحبا بواجب بقبول فتيها
مسجد لكن لا بد في هاتين من التلف بالوقف فلا تكن التنية بخلاف الموت كافر ولورينا
صورة مسجد لم يدر من بانيه وهل هو في حوات أو ملكه وهل تلف ما حرمه وقته أم لا ثبت
له أحكامه أيضا سواء استفاض بين الناس تميمه مسجد أم لا كما قال ابن حجر • وقال من
بشرط الاستفاضة قال عس الاقرب كلام ابن حجر واذا ثبتت لارض المسجد أحكامه ثبتت
لجدرانه وأحسابه وغيرها من آلات العمارة لان التمسدي لقيض ذلك من الناس نائب
عنهم في شراهم فايزل من ملكهم منها باستقراها في محلها لا قبله كالوقال لقيم المسجد اضرب

(أحكام المساجد)

المكان الراغب أي التوسع
 الذي يحصل غالباً أمام باب
 المسجد وهو المكان المحوط
 لأجل المسجد وهو أنص من
 الحرم وليس كل مسجد له
 رجة ولا كل مسجد له حرم
 فتدبر جدرانها وقبورها
 واحداً ولا تاذ أوقف انسان
 بقعة وحط فيها البناء ترك أمام
 الباب قطعة من تلك البقعة
 الموقوفة فهي رجة لها أحكام
 المسجد وقد يقف الانسان داراً
 محفوفة بالدور مسجداً فهذه
 لا رجة لها ولا حرم وثالثة
 يقف البقعة مسجداً ويكون
 بجوارها أرض موات ويتخذ
 له رجة فالمسجد ههنا له رجة
 وحرم ويجب على الناظر تغيير
 الرجة من الحرم ليعتبر منها
 الجانب وتعتبر وبسبب فيها
 الضية إذا حكم المسجد ثابته
 لها والمراد بالحرم ما يحتاج
 اليه لطرحة القمامات
 والزبالات وقبور الفاكهة
 والمسجد المترددون اليه ولو
 وقف تلك البقعة وحوطها ولم
 يترك منها بقعة خارج الباب
 فهذا المسجد لا رجة له ولا حرم
 وهذا مني كلامهم فاعلمه
 ويتحقق كون الرجة من
 المسجد اما بوقف أو بإطلاق
 المسجد عليها وكذلك جعل
 حالها من المسجد لا يكا
 قاله السهوي في مسئلة
 يستحب عقد حلق العلم في

والأفلا وأن يكون المادصوره مسجد مان يطلق عليه اسمه لا تصور باط التفتيش اشهر الوقت
 بما يشبهه بالكسفة عن اسمه الذي كان عليه حال الوقت بخلاف ما لا يتصوره وان قدم مؤخر
 أو جعل محراباً عند الأورجبة وعكسه وان ياذن الامام أو نائبه ان كانت الزيادة في باب
 أو هدم حائط بخلافه في الصور - ارجه والزيادة التمسك به - ثم لا يجوز فعله في
 حوض فيه بما يشبه هيئة المسجد الا ان شرطه الواقف في صلب الوقت متصلاً به كان يقول
 وقت هذه الأرض مسجد بشرط أن يفعل فيها حوض مثلاً أو طردت عادة موجودة
 في زمن الواقف علم ما يفعل فهو الحوض وإذا امتنع فعله دفن وأدخل محله في المسجد وجوبا
 والمتولى العمارة مطلقا الناظر الخاص الأهل النابتة النظر من جهة الواقف المرسوم
 له ذلك حال الوقت ما يفصل ذلك غيره فان كان باقاً أو الحياكم عند عدم ناهل الناظر باز
 فصله أو ياذن الحاكم مع أهلية الناظر أو لا تحضر رعية لشبهة اذن الحاكم أو ضمير اذنها
 مع ناهلها فخصه بصدق الترخيص الحاكم المسلم المتأهل للحكم ولا يجوز رفعه لكافر ولا
 غيره من أهل بل يستحق الرفع الترخيص فقط لكن البناء المذموم لا يحكم ولا يحكم المسجد
 بشرطه المارة فلا يجوز رفعه حيث لا يخرج الخلق الهادق باقياها ما هو لغيره لا غيره
 (مسئلة ش) يحرم تعيين المسجد بالاجر النص ويكره بناؤه ونص بعضهم على
 الحرمة أيضا ويجوز توسيع المسجد وتغيير بنيانه بغير رقة الحاجة بشرط اذن الناظر من
 جهة الواقف ثم الحاكم الأهل فان لم يوجد كان الموضع ذاعداً ورأه مصلحة بحيث يغاب على
 الظن انه لو كان الواقف حيا لرضى به جاز ولا يحتاج الى اذن ورة الواقف اذ لم شرط لهم النظر
 ولو وقف ما حواله من اقله ما زوسيع منه أيضا ان شرط الواقف التوسيع منعاً عند
 الحاجة أو طرده عرف لان العادة المقترنة بالوقف منزلة منزلة شرطه مذكراً ان جعل لمن
 يتولاه ان يفعل ملأه مصلحة أو واقضى نظر المتولى بدلالة الحال ذلك ولا تصير الزيادة
 المذكورة مسجداً الا بالتلفظ بوضعها أو ما قام مقامه كإشارة الأخرس وكالتيافق الموات بنية
 المسجدية ثم يندب تقديم الداخل فيها بمنه والخراج يساره ان ألقنا موضع الصلاة في ذلك
 بالمسجد وهو ما يحسنه الاستوى (مسئلة) يترقب مسجد بغيره أو يخرقها أو يخرقها أو يخرقها أو يخرقها
 جداره بنداوتها جاز بل وجب على الناظر طمها وحفرها ولا يقطع الثواب بغير الثانية
 ان كان من غلة المسجد وفي الأياد لا يكره حفر البئر في المسجد لاجل ان لا يتضرر جاعه
 لعدم ما به الخ (مسئلة ي) ليس للناظر العام وهو القاضي أو الوالي النظر في أمر
 الاوقف وأموال المساجد مع وجود الناظر الخاص المتأهل فيختص في جميعه الناس
 ويذونه لعمارتها بغير نظر أو هبة وصدقة مقبوضين بيد الناظر أو وكيله كالمسا في العمارة
 ياذن الناظر ملكه المسجد يتولى الناظر العمارة بالهدم والبناء وشراؤه أو الإعتبار فان
 قبض الساعي غير الناظر بلا اذن الناظر فهو باق على ملكه بآله فان أذن في دفعه للناظر أو
 دلت قرينة أو طردت العادة بدفعه وصار ملكاً للمسجد حينئذ فيصرف فيه كما مر وان
 لم ياذن في الدفع للناظر فالتعويض أمين البادل فله مصرفه لا لغيره ولو شئنا له وسلمه للناظر
 وعلى الناظر العمارة هذا ان جرت العادة أو القرينة أو الاذن بالصرف كذلك أيضا والا فان

بالمسجد قراءة العلم وتعليقه
ومطالعته وكناشه ومن لازم
ذلك الاحتياج الى وضع الكتب
فيه فارتفع المدرس بوضع كتبه
فيها ذكر بحيث لا يضيئ على
المصلين جازلان وضع الكتب
وسيلة الى التعلم المستحب
والوسائل حكم القاصد ولا بأس
باغلاقه في غير وقت الصلاة
كبعد العشاء الاخره صانعة
وحفظا لآلته وهذا الخفيف
اهتمها وضاع ما قبل ولم تدع
الى قصه ما حجة والا فالسنة
قصها مطلقا كما في المجموع ويجوز
النوم فيه بلا كراهة في عدم
التضييق ايضا وسواء المعتكف
وغيره وان وضع له فراش وكذا
لا بأس بالاسكس والتراب
والوضوء اذا لم يتأذبه الناس
ولم يكن لما كونه راحة كربة
كالثوم والا كرهه وينبغي ان
يسطشأ ويحترق من التلوث
ويحرم بناء بيت في سطح المسجد
او رجبته كالبيوت التي يسطح
الجامع الازهر والجامع
الحاكمي لان فيه تغييرا وتضييقا
على المصلين ولا به نقل سقف
المسجد وجدارة كالا يجوز بناء
المصطبة في الشارع المتسع
للمصلين ولان ذلك يحول بين
اتصال المتوفق وقد نهى صلى
الله عليه وسلم عن الصلاة بين
السواري وليس هذا كالحلقة
لما تقدم ويجب احراب البيوت
المذكورة وتحوها وان أدى

أمكن من راحة الباذل رمت وان لم تكن فالذي اراه مبدم جواز الصرف حيث لم يدم
ملك المصطفى الا لا يجوز قبض الصدقة الا بالذن التمصدق وقد اتفق هنا ولا ينبغي ان يفتق
وهو ان ما قبضه غيره اذن الناظر اذ امان باذنه قبض الناظر او صرفه على ما لم يتصل به
رد ثوابه اذ هو باق على ملك المستوجب بطل اذنه في صرفه (مسئلة ب) يجوز للقيم
شراء عبد للمصطفى ينفع به لتوضيح ان تبين المصلحة في ذلك المداير كمن سائر الاولاد
عليها لم لا ترى للقيم وجه في تزويج العبد المذكور كولي البنح الان يبيعه بالمصلحة فيوجه
مستزبه ثم رد للمصطفى ببيع مرصافي ذلك المصلحة ويجوز بل ينسب للقيم ان يفعل
ما يستدعي المصطفى فهو ودخون وغيرهما بما يرغب نحو المصلين وان لم يستقبل اذا زاد
على عمارته (قاعدة) قال القوي يحرم على الصغير بالمحر المكث في المسجد الا بقرعة
الصلاة فقط ويحرم على من يدينه او يوفيه بجاسة المكث فيه لنفسه ضرورة ما امر به من غير
مكث فلا يحرم ولا يجوز ادخال النمل المتخصص الان خشي عليه خارجه وامن تلويثه اه وفي
الضفة ومع حل لبسه يعني الثوب المتخصص يحرم المكث به في المسجد من غير حاجة اليه كما
بنته الادريج لا يجب تزجيه عن النص اه (قاعدة) جماعة يقرؤون القرآن في
المسجد جهر او ينفع قراءتهم اناس ويتوشأ خرون فان كانت المصلحة اكثر من المفسدة
فالقراءة افضل وان كانت بالمكس كرهت اه فتاوى النووي (مسئلة ك) لا يكره
في المسجد الجهر بالذكر بقرآنه ومنه قراءة القرآن الان شوش على معص أو ذى تقابل ان
كره التأذى حرم ففتح منه حيثن كالمجلس بعد الاذان يكره الله تعالى وكل من أتى الصلاة
جلس معه وشوش على المصلين فان لم يكن ثم تشوش أوجب بل ندب لصوت تعليم ان لم يتصرف به
وبكره تعليق الاوراق النقوش فيها صورة الحرمين وما فسد من المشاعر المحمدا بالمعرق
المسجد لتشوش على المصلين وغيرهم ولكراهة الصلاة الى ما يلجى لا به يتصل بالتشوش
وقد صرحوا بكرهه نقض المسجد وهذا منه نعم ان كانت من رفعة بحيث لا تشوش فلا بأس
الان تولد من الصالحات تلوث المسجد أو فسادت فيه ولا يجوز الاتفاغ بها غير رضا المكها
الان بليت وسقطت حاليتها لكل أخذها قضاء العرف بذلك (مسئلة ن) قال
الخطيب في الغنى ويصرف الموقوف على المسجد قفلا مطلقا على عمارته في البناء والتبصيص
المحكمة والسلم والسواري لتطليل بها المكاس والساحل بقلع التراب وفي طه تمتع
حطب البابي نحو المطران لم تضر بالمرة وفي أجرة قيم لا مؤذن وامام وحصر ودهي لان
القيم يحفظ السامرة بخلاف السابق فان كان الوقف لصالح المسجد صرف من وجهه لا كره
لالتزويقه وتقسيمه بل ووقف عليها لم يصح اه واعتمد في النهاية انه مصرف للأؤذن وبما يده في
الوقف المطلق ايضا بلحق بالمؤذن الحصر والهدن (مسئلة ك) انهم مسجدونه
وقف فان توقع عودهم فحفظوا به ولا جاز صرفة لمسجدا حرقا ثم تصرف للفقراء كما في النصف
وقال في النهاية مصرف لا قرب الناس الى الوقف ثم الفقراء اه قلت وقال أبو خزيمة واذا
عمر المسجد المنهدم رد عليه وقفه اه (قاعدة) تعطل مسجد ومذرت عمارته لخراب
البلاد وقلة ما يحصل من غلته وخوف ضياعها باستبدالها بمظالم جازت عليها المسجد أمر معمور على

ظهر أولا جملتهم من صلى الظهر أو الجمعة بان جواز التحنيط أو لا ذلك كما هو ظاهر في غير هذه المسئلة على صحة التحنيط قلت خالفه ابن حجر في شرح الأرواء فقال تسن إعادة الجمعة مطلقا لا إعادة الظهر سجدة أو ثلاثين سجدة لا يصح الاقتداء بهن يبدل ركعتيه في أو وسط بعض الحروف كما هو الغالب في الآخر الذي يفرج القراء من خيشومه الأيمن يسأله في الإبدال والأسقاط وإذا تصدى هذا القراءه أو كان أقرأه أو يقرأ عليه الإلقاء من غير أن يقرأه عليه في سجدة في الصلاة خلف الفاسق مكرهة إلا أن لا يصح غيره ٧٠ ومن أشهرت سرقة فان اقتبعت بملية أو أقر بها كان فاسقا فان سرق مستقلا فلا شك

ويعودها بطلت تحسين صلاة وفي رواية تحسين درجة وروى عبد الرزاق أن من صلى بالفلاة أن أقام صلى مع مكان وان أذن وأقام صلى خلفه من جنود الله لا يعرف طرفا وفي الموطأ عن ابن المسيب من صلى بارض فلاة بأذان وأقامة صلى وراءه أصوات الجبال من الملائكة وفي ذلك نظير الصلاة في الجامعة أفضل من الآخر في الفلاة ويصل الحديثان الأولان على من صلاها في الفلاة في جملة بل ظاهرهما يدل على ذلك والوايثان الأخيرتان محتملتان بان يراد بالعبادة مجرد المواظفة أو تكون هذه الخاصة بهذه الأمور يجعلها الشارع أفضل من الجامعة ولا مانع فان الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء وفي الحناطى بأنه يعبر بها من حلق ليس في جامعة وهو ضعيف اهـ لمخلص الأعياب وهل ينوى الإمامة حينئذ أم لا الظاهر نعم كما قد رأيتهم يقولون (مسئلة بـ) يباح الجامعة في نحو الزور والتسبيح فلا راحة في ذلك ولا ثواب فإن قيل تعلم المصلين وغيرهم كان له ثواب وأي ثواب بالنية الحسنة فكيف يباح الجهر في موضع الأسرار الذي هو مكره وتعلم فاقوى ما أصله الإباحة وكذا ثواب في المباحات إذا تصدى القربة كالتقوى بالكل على الطاعة هذا إذا لم يقرن بذلك محذور كغشواؤه واعتقاد العامة من روية الجامعة والأفلا ثواب بل يحرم ويمنع منها (مسئلة شـ) لا خلاف عندنا في نيب إعادة الصلاة المقصورة مع مثلها والعقد نيب أعادتها مع من كما تنب إعادة الجمعة مع صلى الظهر على المحدث أيضا وزعم بعضهم أن القاصر لو أتى بلبده مثلاً في الوقت فوجد مسافرا أعاد صلاته قصر لأنها كية فلا راحة في نيب اهـ قلت وقوله تنب إعادة الجمعة ظهرا خالفه في جـ كما يأتي في الجمعة وابن حجر في فتاويه أيضا فقال لا تصح إعادة الجمعة ظهرا واشترط الجامعة في المأذون ولو في جهرتها وإن فارق الإمام واعتقد حر اشتراط الجامعة في جميعها (مسئلة بـ شـ) الأصح نيب إعادة الصبح والعصر كغيرهما في بقية المجلس ولو أمانا خلافاً لاقطام والرداد لطلأهم نيب الأعادة والمسئلة إذا دخلت في مجموع كلامهم كانت حقولة كما في المجموع وتجب فيها نية الإمامة على الأوجه (مسئلة بـ) تنب نسوة المصروف وتمد بها بان لا يزيد أحد جاني الصف على الآخر وتكملها الجعا بل قيل بوجوبه في القصة حينئذ مكرهة مقصورة لفضيلة الجامعة ككل مكره من حيث الجامعة بأن لا يوجد إلا فيها وحينئذ فقولهم الوقوف بقرب الإمام في صف أفضل من البعد عنه فيه وعن بين الإمام وإن بعد أفضل من الوقوف عن يساره وإن قرب محله كما في فتاوى ابن حجر

كل من يرد عليه ضرب من عقوبة أو لم يبت وتحرم الصلاة خلفه بل لا تصح ولا يجوز للإمام قولية الفاسق الإمامة في مسألة لا تجب على الإمام نية الإمامة على الصبح وتعد صلاة فرادى ولا تنافي فضل الجامعة على الأصح ومن فوائد الخلاف نية وجوب الإمامة في الجمعة والمعدة والمجموعة بالمطر والمنذورة جامعة إن كان إماما ووجوب نية الاقتداء إن كان مأموما والمسئلة في صحة القدوة بالخلاف إذا علم المأموم أتياه بما يجب عنده وكذا أن جهل فان أخذ بل واجب في عقيدة المأموم لم يصح القدوة به عند الشيعين وتصح عند الثنالي وقال الإمام المجهد المطلق السك ما صححه الشيعان هو قول الأكثرين لكن قول الثنالي أقرب إلى الدليل وقول السلف اهـ وأعلم أن عقيدتنا إن الشافعي وما الكوا وأبا حنيفة والشافعيين وأجدوا الأوزاعي

واصحق وداود وسائر أئمة المسلمين رضي الله عنهم على هدى من ربهم ويتعدى خلافهم حتى داود الطاهري خلافا لما استأنف في مسئلة في إمام المسجد أن أتى أحق من غيره مطلقا ومحل في المسجد غير المطروق أم هو وهو الذي حوت العادة فأما جامعة بعد أخرى كساحد الأسواق فلا تكرر إقامة الجامعة فيه قبل صلاة إمامه إلى أن يتبعه هاتم لو نعت واحد وقد أذاه والاقبتان على الإمام إلى أن أتى الذي واطب على الصلوات في أوقاتها فكان يعلم المصلين بالوقت الذي صلى فيه قبل الإمام وكان ذلك دينه والحال أن فعله على الجامعة المواتب مع الإمام إلى أن يتبعه في قسم حرم عليه ذلك لا احتمال لجمعه على مفاسد

حجر المائدة على الميتة
 المذكورة فلا يدخل ذلك في
 استثناء المطروق لاسيما وقد
 انضم الى ذلك حالنا في أحد
 في المنع من التصدى لذلك
 مرتكب لخطر النفس الذي
 هو مؤهل للقدح في مروءته فانه
 عائد بصره الحاكم وكل من
 قدر على منعه فمستلزم في قوله
 صلى الله عليه وسلم ما يمان الذي
 يرفع رأسه قبل الامام الخاوي
 من الصدوق في رواية قال
 ابن حجر في شرح البخاري
 ويطبق بهما كوع لكونه في
 معناه ويعسكن الفرق بان
 السجدة من يد حزية تقرب
 الساجد من ربه ويحتمل
 ان يكون من باب الاكتفاء
 وهو ذكر أحد السبعين
 المشتركين في الحكم اذا كان
 للذكور من ربه واما التقدم على
 الامام في الخفض للركوع
 والصدوق قبل بلوغه ويتك
 الفرق بان الركوع والصدوق
 مقصودان ودخول النقص
 في المقصود أشد من دخوله
 في الوسائل وقد ورد الزجر عن
 الخفض والرفع قبل الامام اه
 ملخصا في مسئلة في اذا قرن
 الامام في جميع أفعال الصلاة
 فاته القضية في الجميع وان
 قرن في بعضها فاته في ذلك
 البعض في مسئلة في بكرة
 ارتفاع موقف المأموم على
 امامه وعكسه الا ان يكون
 ملغاة فلا تكره الصلاة في

ما اذا اتى المأموم وقد صفت الصفوف ولم يترب على ذلك غسل يديه الصلوات والام يكن
 مفضولا للتلاويح الناس كلهم عنه ويقاس بذلك ما في معناه لانه صلى الله عليه وسلم لما
 رغب في مباهن الصفوف وفضلها ورغب الناس في ذلك وعطوا لميرة المسجد قبل ان يرسول
 الله ان ميرة المسجد قد تطلعت فقال من عمر ميرة المسجد كتب له كفلان من الاجر ونفا
 خصهم بذلك لما تطلعت تلك الجهة اذ ليس لهم ذلك في كل حال ووج ابن حجر فوات فضيلة
 الجماعة ما انفرد من الصفو البعدا كثر من ثلاثة أذرع بلا عذرو وقوف اكثر المأمومين
 في جهة واعند أبو حمزة وصاحب القلائد حصوله مع ذلك اه قلت ويقل باعثن عن سم
 والبصري وغيرهما عدم الفوات بالانفراد اذ ائمة الكنديون من دخل في الصف من الخلف
 وان حجر وروى فواتها بكل مكره من حيث الجماعة واستثنى احد الر على قطع الصفوف
 (مسئلة ب) الصلاة بين السور في الجماعة تطلع الصف وانما مطلوب قال
 المحب الطبري وذكره قوم الصف بين السور في التي الواردة في ذلك والحكمة فيه اما لاختطاف
 الصف أولا لموضع النعال وقال القرظي روى في سبب كراهته انه مصل في معنى الجن
 اه شرح تراجم البخاري للامام محمد بن أحمد فضل ورأيت معز والسيد عمر البصري لو
 تحتل الصف والصفوف سور في وقت مسامحة لها ولم تفتد فاصلا لاختلاف الصف معها فا
 (مسئلة ي) لو كان في الصف من لا تصح صلاته لخص بخاصة ألحق او كان أهل الصف
 المتقدم كذلك ثم تفت فضيلة الجماعة على من وراءهم وان زاد البعد عن تصح صلاته على
 ما يسع وانما في الاولى وثلاثة أذرع في الثانية الا ان علم المتأخر بطلان صلاته من ذكر
 وانما بالانصاع عند امام يصح تقليده وقدر واعلى تأخيرهم من غير خوف على نفس أو مال أو
 عرض لان فضيلة الجماعة تفصل مع امام جهل حذره فاولى جهله بطلان صلاة من لا رابطة
 بينهما وبينه ولان التأخير بغير عذر لا يفتون فكذاها ولا نه استحق ذلك المكان بسببه مع
 تقليده القائل بالحصة وكذا عدم التقليد بناء على ان العلم لا مذهب له فصل ان من وقف في
 صف لا يجوز نصيبه الا ان علم بطلان صلاته اجماعا أو اعتقاده فسادها حال فعلها (مسئلة
 ب) ادراك الركعة الاخيرة أولى من ادراك الصف الاول وان كان للداخل في آخر المسجد
 ويبعد عن الصف قبله بأكثر من ثلاثة أذرع كقوله في الباب والقلائد وأبو حمزة من وجها من
 خلاف الامام القرظي القائل بان الجماعة لا تدرك باقل من ركعة في قاعدة في بكرة ارتفاع
 المأموم على الامام فكيفه ان أمكن وقوفه مستويين في كثرة التفتة واليهاب بل اتى مر
 بان الصف الثاني انطلى عن الارتفاع أولى من الاول معوق في عرش اذا صلى الناس بالصره
 فتعود على الاولى جعلهم صفو فاحت كروا لاصفا واحد الما فيه من التشوش بالبعد
 عن الامام وعدم سماع قراءته وغير ذلك وتعتبر المسافة في عرض الصفوف بجماع الصلاة
 وهو ما يسعهم عادة معطيين من غير افراط في السعوط الضيق اه جلي في قاعدة في يس
 المنفرد في جماعة مشروعة ان يثقل فرضه فتلاويح قبلها بشرط أن يبقى معه أكثر من
 ركعتين وان لا يكون الامام من بكرة الاقتداء به وان لا يجرؤ جماعة غيرها وان ينسح الوقت
 بان يدرك جميعها فبأن تكون الجماعة مطلوبة لا فائسة خلف حاضرة وعكسهم من غير

أهل المهيبة للبلقيين الحاجة وهكذا لو حصل ازحام ولم يحسد المأموم الامومضا من تناف على الامام للغير في مسئلة في

الانفراد عن المصنف المذكورة
 مفوت لغرض بل الجماعة واما
 تقطع الموقوف بعد هاجها
 قبلها بحيث يمكن وقوف
 مصنف آخر بينهما بخلاف
 الاول وبعد القول بتقويت
 الجماعة بقوله نسوية الموقوف
 وسد الفرج وادراك الصف
 الاول اولى من ادراك تكبيره
 الاحرام وادراك الرخصة
 الاخيرة اولى من المصنف
 الاول المخرج من خلاف
 الفرائى المصرح بان فضيلة
 الجماعة لا تدرك بيزيد بل بركعة
 قلن ربع حجر فوات الغضلة
 بتقطع الموقوف وتأثيرها اكثر
 من ثلاثة اذرع (مسئلة ١٠)
 سجد امامه للسلامة وهو في
 أثناء فلتحه فسد معه ثم
 اصابه من أثره فركع الامام
 قبل اتمامها عذرا في ثلاثة
 أو كان طويلا ان كان نسبيا أو
 جاهلا أو ذا روضة خفيفة
 والافلا (مسئلة ١١) انتظر
 سكتة الامام ليقرا فيها الفاتحة
 فركع الامام عقب فلتحه كان
 حكمه حكم الناسى أى فبعد
 الى ثلاثة اركان طويلا على
 المعتمد خلافا للزركشى
 والقباطات واضع الفاتحة
 والنهاية (مسئلة ١٢) اذا قام
 الامام غلاما وصحفت
 المأموم ذلك لم يجز له متابعتها
 موافقا كان أو مصوبا وقويجوز
 حينئذ مغارقتها وانتظاره وان
 لم يعلم الموقوف انها خاصة
 فتابعه فيها حسبته

جنبها فان اتفق شرط من ذلك حرم القلب في الاخيرتين كالوجوب في الفورية في الضائقة
 مطلقا وماز فيما عداها كفاية خلف مثلها من جنبها فان خشي فوت الحاضرة أو كانت
 الجماعة في جمعة وجب القلب قبل ان القلب مقربة أحكام أربعة اه (مسئلة ١٣)
 يتعين على الامام ان يستكمل السنن المطلوبة التي ذكرها الفقهاء في حقه فلا بد فيكون
 من الفائتة ولا ينقص فيكون من الخائفتين ويتأني في ذلك ليتكفي الضعيف منها أو الاكره
 ومن تأمل ذلك عرف ان أئمة المساجد الآن مغفون خائفتين لانه اذا انقص الامام عما
 طلب منه فنقص بسببه المأمومون لاجل متابعتها فقد ضمن ما ضمن من صلاتهم كافي
 الحديث وهو من أشد المكرهات بل ان اعتقد العوام ان هذا الكيفية هي المطلوبة فقد
 وقع الامام في الحرام اذا مجبور فلهذا يجب تركه اذا خشي من فاعله اقتداء الناس به
 واعتقادهم بسننهم وليس بسنة كاقص عليه اه وقال في ويندب للامام التفتيح بان
 يقتصر على قصار الفصل في الشورى وادنى الكمال في التسييص وان لم يرض المأمومون
 ولا يزيد على ذلك الارضا محصورين واعتقاد بن حجر وغيره فيما اذا ضل من غير حاصل معه
 الحضور واذا ضل جماعة لم يتيسر له ان الجماعة افضل من الانفراد حينئذ (مسئلة ١٤)
 يس انتظار الداخل في الركوع والشهادة الاخير وقبوه بان لا يطوله تطويلا بحيث لو وزع
 على جميع افعال الصلاة لطوله أثر محسوس ولا يتقيد بثلاث تسيصات بل ولا سبع اذ
 لا يظهر لها أثر ولو زعت على أفعالها اه وعبارة ش الذي يظهر في ضابط تطويل الامام
 لا انتظار الداخل انه يعتبر الزائد على ما شرع له اذا شرع له ليس تطويلا بل من سنن
 الصلاة فاذا كان امام غير محصورين اعترا التطويل في الركوع مثلا بعد الثلاث التسيصات
 فيجوز بأخذه في ذلك الصدر بقلية الظن فساد ما يفاد على طئه ان التطويل لو وزع على
 جميع الصلاة لم يظهر له أثر زائد على ما شرع به بقلة الطن من البت في كل فعل فهو ياتي في
 محل نذب انتظار وما شك فيه الحق بما لا يظهر له اثر ندب انتظار قد تحقق فلا يزول
 الا بيقين (مسئلة ١٥) لو انتظر للركوع والاعتدال والصبر وهو قليل في كل واحد ولكنه
 كثير باعتبار الجسلة فانظره كثرة وقال طباة قليل اه سم وفي الفتح بحيث لو وزع
 أى بالنسبة لكل منتظر على حدة خلافا للامام اه (مسئلة ١٦) من اعذر الجماعة
 والجماعة سوى ما في المباح والارشاد كون امامها ممن يكره الاقتداء به لضعفه أو فسق
 أو عدم اعتقاد وجوب بعض الاركان أو الشروط أو اتيها أو كونه يلحقنا لا يغير المعنى أو
 موسوسا أو موسوعة ظاهرة أو موعوظا بالتساهل في الطهارة أو انفاف أو ناله أو فاقه أو سرب
 القراءه بحيث لا تدرك معه الفاتحة أو يطول تطويل لا يزول معه المنع أو أكون المصديقي
 من مال بحيث أو شكت في ملكه بانيه ومنها عي ان لم يجد قادرا من غير طمأنينة أو زفاف
 وصواعق وان شاد اصداله وسعى في رد مصوب يرجى حصوله ولو لم يصره ونهجه زميت وزفاف
 حليلته في مغرب وعشاء وكوبه من جواهر ما كان خروجه يشق عليه كشقة بل الثوب
 بالمطر اذا كان ضابط العذر وليس كل الاعذار تدرك كاقاله الفرائى فكم ممن يشق عليه حضور
 الجمعة لعدم رايته ذكره تكوف حنة في ضوء الامام الفاسق أو كونه يستغنى من ذكره كذا

وأسيراً ولا يجب اقتناء المرض الذي يهلك له الكتمان الذي يترتب عليه الثواب الجزيل
ولهذا قال الأصحاب يسر للمذنبين إخفاء الجماعة أن تخفى عذرهم **في فائدة** صرح الكشي
في الجوهر بأن أيام الزفاف السبع أو الثلاث عذر عن الجمعة والجماعة وفي القصة أنها عذري
المغرب والعشاء فقط اهـ

● (شروط القدوة) ●

(مسألة ١٤) الأئمة المبتدعة أن كانوا من المحكوم بكفرهم لا نكاههم ما علم بحجج
الرسول به ضرورة كتنكري حدوث العالم والبعث والحشر للأجسام وعم الله بالجزئيات
فلا اختلاف في عدم صحة صلاتهم والاقدامهم وإن لم تكفرهم يدعهم كالمعتزلة والرافضة
والقدرية فإن علماً أخلاهم بشئ من الواجبات لم يصح الاقتداء أيضاً ثم إن كان ذا ولاية
جبري في القصة على صحة الاقتداء بمن وافق من الفتنة لكن في غير الجسدية قال ولم يوجبوا عليه
موافقته في الأفعال مع عدم التنية لصرد ذلك واعتقد مر عدم اعتقاده ذلك وإن خيف الفتنة
ومال في الإيعاب إلى عدم صحة الاقتداء فيما لو رآه من فرجه **(مسألة ١٥)** اقتدى من
لا يرى وجوب بعض الأركان كالقائمة في الأخيرين فإن علم تركه لم يلزمه المراقبة والام
بأن يرتكبها للتلذذ في توفي الخلاف اهـ قلت وفي عـش ولا يؤثر اعتقاد الفرض المعلن فلا هنا
لأنه انما يضر ذلك إذا لم يكن مذهباً للتعقود لا يمكن في مجرى الاتيان به اهـ **بج (مسألة ١٦)**
لا يصح اقتداء من يقرأ الفاتحة وان أدخل ببعض حروفها كان يبدل السبب فلا بد من لا يعرف
الفاتحة أصلاً بل يأتي بيدها من قرآن أو ذكر ويجوز عكسه اهـ **في فائدة** لا يصح اقتداء قارئ
بأبي وهو من يحل بحرف من الفاتحة فخرج التشهد فيصع اقتداء القارئ في نفسه بالأبي وإن لم
يضمنه أصله كافي النهاية والشوهرى اهـ بجري ومثل التشهد التكبير والسلام إذ
لا يحجز في ذلك لكن محله أن أتى بيده من ذكر أو دعاء فإن أدخل بحرف من أحد الثلاثة
فحكمه حكم الأبي اهـ بأسودان **في فائدة** قال الشوهرى والحاصل أن الامام والمأموم اما
أن يكونا قائمين أو قاعدين أو مضطجعين أو مستلقين فهي أربعة أحوال تضر بهم في مثلها باسته
مشروزة ما لو كان المأموم مصلواً انضم للأربعة في أربعة الامام بعشرين صورة ولا تخفى
أحكامها اهـ وفي قل والضابط في ذلك كله أن لا يتقدم المأموم بجميع ما اعتمد عليه
على جزء مما اعتمد عليه الامام سواء اتحد في القيام أو غيره أم اختلفا اهـ وفي الإيعاب ومن
ثم اتجه أن العبرة بالركبتين حال السجود في حق كل أحد فلا عقاد عليها حينئذ اهـ
وظاهر ما ذكر أنه لو قام الامام من السجود ومكث المأموم فيه فتقدمت ركبته المتعبد
عليها على عقب الامام بطلت صلاته فليصر ذلك مع قولهم أن امامة النساء تقف وسطهم
كإمام المرأة وإن ذكر الواحد يقف بين امامين أو يتأخر قليلاً قال في التحف بيان تنازع أصابعه
عن عقب امامه ولا يقدح في هذه الصور الثلاثة من تقدم ركبتى المأموم حالة السجود أن مكث
بعدم امامه ثم رأيت ابن قاسم استوجه أن العبرة بالعقب مطلقاً وان اعتمد على غيرهما في نحو
السجود اعتماداً بالقوة لا بالفعل وهو مقتضى عبارة النهاية اهـ **(مسألة ١٧)** من شروط

القدوة اجتماع الامام والمأموم في مكان ثم ان جهما يصعد ومنه جداره ورجبه
 بفتح الحاء وهي ما يخرج لاجله وان فصل بينهما طريق عالم يعلم حدودهما بعده ومنارته التي
 بابها فيه أو في رجبه لآخر وهو وما هي لالقاء نحو قلته فالشرط العلم بانتقالات الامام
 وامكان المرور من غير ازورار وانعطاف بان يولي ظهره القبلة على ما قصه الشيخ عبد الله
 باسودان من عبارة القصة لا يمكن رج العلامة على بن قاضي عدم ضرر الازورار
 والانعطاف في المصعد مطلقا كما يأتي في ي ولا يضر غلق الباب وكذا تسيرهم كافي القصة
 خلافا لهم ولا ارتفاع موقف احدهما والمساجد المتلاصقة المتنافذة كمصعد قم بضر التسمير
 هنا ايضا وان كان احدهما قاطعا بمصعد أو لم يكونا به فتشترط خمسة شروط العلم بانتقالات
 الامام وامكان الذهاب اليه من غير ازورار وانعطاف وقرب المسافة بان لا يزيد ما بينهما أو
 بين احدهما وآخر المصعد على ثلاثمائة ذراع ورؤية الامام أو بعض المقتدين وان تكون
 الرؤية من محل المرور فيضرها تظل الشباك والباب المردود ويكفي في الرؤية وقوف واحد
 قبالة الباب النافذ بينهما وحينئذ يكون هذا الواقف المذكور كالامام بالنسبة لمن خلفه
 فيضرا التقدم عليه بالاحرام والموقف وكذا بالافعال عند هر كالموقف كان امرأته حال خلافها
 لابن حجر فهم سائهم لا يضر زوال الرابطة في الاثناء فيقومون باجاعة ان علموا بانتقالات الامام اذ
 يقتصر في الدوام ما لا يقتصر في الابتداء (مسئلة ي) لا يشترط في المصعد كون المنفذ
 أمام المأموم أو بجانبه بل تصح القدوة وان كان خلفه وحينئذ لو كان الامام في علو والمأموم
 في سفلى أو عكسه كسب ومرتارة وطلع في المصعد وكان للمرقى وراء المأموم بان لا يصل الى
 الامام الا بالازورار بان يولي ظهره القبلة صح الاقتداء لا طلائعهم جهة القدوة في المصعد وان
 حالت الابنية المتنافذة الابواب اليه والى سطحه فيقتول كون المرقى المذكور امام المأموم
 او وراءه او بينه أو شماله بل صرح في حاشيتي النهاية والحلي بعدم الضرر وان لم يصل الى ذلك
 البناء الا بالازورار وانعطاف فهم ان لم يكن بينهما منفذ أصلا لم تصح القدوة على المعذور رج
 البقيني ان سطح المصعد ورجبه والابنية الداخلة فيه لا يشترط تنافذها اليه وموقفه النووي
 عن الاصكثرين وهو المذهب من عبارة الاوار والارشاد وأصله وجري عليه ابن العماد
 والاسنوي وفتي به الشيخ زكريا فهم ان الخلاف اغاها في اشتراط المنفذ وامكان المرور وعدمه
 أما اشتراط أن لا يكون المنفذ خلف المأموم فلم يقله احد ولو قاله بعضهم لم يلتفت لكلامه
 لخالفته لما سبق وليس في عبارة ابن حجر ما يدل على الاشتراط وقوله في القصة بشرط امكان
 المرور مراده ان المنفذ في أي جهة المصعد بشرطه ان يمكن المأموم ان يمر المرور المعتاد الذي
 لا وقوف فيه ولا انضمام يبلغ به قرب الركع فهما ولا التعلق بنحو جيل ولا العمر بالجانب لصيق
 عرض المنفذ فاذا سلم المصعد عمدا كصرح الاقتداء وان كان وراء المأموم فهاذله يؤخذ من
 اعتباره في السير كونه سيرا معتادا ان السير في السفن من المرتفع بها كالسطح الى
 المنخفض لا يمنع قدوة من باحدهما بالاسر ولا يصل الى الامام في ذلك بالسير المعتاد فيه اذ
 العادة في كل شيء بحسبه أما السفن الكار فلا تهم فيها من فيها سائهم وأما الصغار فالرؤية التي
 يحتاجها الى التوصل من المرتفع الى المنخفض لطيفة لا تمنع كونه سيرا معتادا وكذا لا تضر

حيلة الثرمان اذا المتعسر في الحائل العرف وهو لا يصح ان لا يؤيد ذلك انه يفعل لسطوح
 البيوت تصور يصعدار لو فرض الاستطراق منه لا يحتاج ذلك الى وثبة لطيفة ولم يعمد ومانعا
 اه باعثن في فائدة في نوى الصلاة ما موما الاركمة صحر وصر منقردي الاخير تعينها
 الانواع اه مر فلو عينها كالتثنية صار منقرديا ولا يعود الى الجماعة الا في جديده
 كما قاله في الاعباب فيما لو نوى الاقتداء به في غير التسيجات صار منقرديا عند تسليح اول
 ركوع ولا يتابعه بعد ذلك الابنية والمراد لفظ التسيجات ولو احتمالا كان لم يسمعه بسبح جلا
 على الاتيان به اه بجيري وقال ايضا لو انتظر الامام من غيرية القدوة لا لاجل المتابعة
 بل لغيرها كدفع لوم الناس عليه لانها به بالرجعة عن الجماعة لم يضر وان كثر اه وقال ايضا
 قوله سيسير اماما يقتضي ان الفرض فيمن يرجو جماعة يعززون خلفه والابطل وقال
 الزركشي واقره في الاعباب تتبني نية الامامة وان لم يكن خلفه احدا ذا وثق بالجماعة
 قال سم ولا تبطل حينئذ لو لم يأت خلفه احد (مسئلة) اذ لم ينو الاموم
 الاقتداء بالامام هذا اوسهوا في غير الجملة انه قد صلاته مفردا كالوشك هل نوى أم لا على
 المعتقد ان تابع قصد او طال انتظاره عرفا بطلت ولا فرق بين اول الصلاة وآخرها فلو نوى
 القدوة به في الانتهاء لم تسبق منه متابعة مبطله جاز مع الكراهة (مسئلة) رأى جماعة
 يصلون فظن انهم مقتدون بامام ولم يدركهم هو فصل معهم ثم تبين انهم منقردون وجبت
 الاعادة قاله مر نعم لو قال حال التبعس الامام بغيره نوى القدوة بالامام منهم صح لان
 مقصود الجماعة لا يختلف قاله ابن حجر و مر وهذا كالوراى اثنين يصلان فظن احدهما
 الامام فاقصدى به قاله في الفتح اى ان لم يبين المقتدى به ما موما (مسئلة ج) سلم الامام
 فقام مسبق فاقصدى به آخر او مسبقون فاقصدى بعضهم بعض صح في غير الجمعة مع
 الكراهة المفترقة لفضيلة الجماعة كما في النهاية ووجه الكراهة ان المسبقين قد حصلوا الجماعة
 مع الامام فربط صلاة بعضهم بعض فيه ابطال لتلك الفضيلة فكموا الفرق بين الاقتداء
 بالمسبق المذكور حيث كره ولم يكره خلف المستخلف عن الامام ان صلاة الامام قد فرغت
 في الاول واما الثاني فصلا لم تتم فقام المستخلف مقامه اه في قلت في وهذا معقد مر كما
 نقله عن النهاية واعتمد ابن حجر صحة الجمعة خلف المسبق ان أدرك ركعة وعدم كراهة غيرها
 خلفه وخص عدم صحة الجمعة وسكره غير ما في اقتداء المسبقين بعضهم بعض كما نقله
 العلامة علوى بن أحمد الحدا عن والده وعش وانليارى وبلخيف وعبد الرحمن الاهل
 من ان عبارة التحفة ظاهرة في الثاني لافيهما ما اخلافا لمن وهم فيه ونقله ايضا عبد الله
 باسودان عن ابراهيم الكردي ومحمد صالح الر يس واعتمده فأن في فائدة في تكره مقارنة
 الامام في افعال الصلاة وكذا اقوالها على المعتقد وتغوت فضيلة الجماعة فيما تقرر فيه ولو في
 السرية ما لم يعلم من امامه انه انما خاوى فراغه لم يدرك الركوع قاله ع ش وتوقف الرشيدى
 في قوت الفضيلة بالمقارنة في الاقوال ويحل كراهة المقارنة اذا قصد هالان وقع ذلك اتفاقا أو
 جهل الكراهة كما قاله الشورى اه بجيري (مسئلة ب) احرم الامام في التشهد قسم
 عقب احرامه لم يجزه القعود لا قضاء المتابعة فان لم يسلم زمة فلا ستر فاعلمت ان تخلف

يخدر جلسة الاستراحة ١٥ **(سؤال)** وقوله جلسة الاستراحة يعني أكلها وهو قدر أقل
 التشهد ودعاء الجلوس بين السجدين عند ابن حجر وأقلاها وهو قدر سبحان الله عند من وهذا
 ككل ما قبل فيه يلزم المأموم الانتقال عنه فوراً كأن سئل الإمام والمأموم في غير موضع
 تشهد وغير ذلك فهذا ضابط الغورية عندهما كما ذكره في الفقه والنهاية فائدة في أحرم
 المسبوق والإمام في السجدة الأولى فسجد هامة ثم خرج الإمام من الصلاة قال ابن كجب وابن
 أبي هريرة يأتي بالثانية لأنه في حكم من رُمى السجدة ثان وتقل أبو الطيب عن عامة الأصحاب أنه
 لا يسجد لأنه يحدث الإمام صار منفرداً فهي زيادة محضة لغير المتابعة فكانت مبطلة ١٥ حل
 ولو رأى صاحباً ما حفظ أن في التشهد أحرم وجلس معه ثم بان أن جلوسه بدل عن القيام
 للجزء قام وجوباً وكان له حكم المسبوق خلافاً للسهودي والنجاشي وابن أبي شريف في
 قولهم أنه كالموافق ١٥ مجموعة بازعة **(مسألة ش)** أدرك من قيام الإمام أقل
 من الفاتحة كان مسبوقاً فشرط أدراك الركعة أن يدرك الإمام في الركوع وبطمن
 يقينا قبل وصول الإمام إلى حد لا يسمى ركوعاً **(مسألة)** لو شك المأموم هل
 أدرك قدر الفاتحة فيكون موافقاً أم لا فيكون مسبوقاً قال من له حكم الموافق وأبو حمزة
 حكم المسبوق وابن حجر يضابط فتم الفاتحة وتقوية الركعة أن لم يدرك ركوعها كمسبوق
 اشتغل بسنة ١٥ **(مسألة)** شك في الفاتحة قبل ركوعه ولو بعد ركوع إمامه
 أو يقين تركها وجب الخلف لقراءتها بعد ذلك ثلاثاً أو كان طويلة وهي هنا الركوع
 والسجودان ولا يحجب منها الاعتدال والجلوس بين السجدين لأنها ليسا مقصودين
 لذاتهما بل للفصل فإن كل الإمام ما ذكر وهو في فاتحته فمقارفة أو واقفه فيها هو فيهم
 القيام أو القعود أو في ركعة بعد سلامه وإذا واقفه بيده على ما قرأه فإن لم يفعل بطلت حاله
 بركوع الإمام للثانية وإن يقين أو شك في الفاتحة بعد ركوعها في ركعة بعد سلام إمامه
 وصح للسهودي صورة الشك لاحتمال زيادتها ككل ما أتى به مع تجوز كونه زائداً ولو اشتغل
 الموافق بسنة كدعائه الاقتراح فركع إمامه وهو في فاتحته عذر كما يحتلاق مسبوقاً اشتغل
 بسنة فلا يعد عذراً خلافاً للفتح والامداد بل يلزمه أن يقرأ بتدبراً اشتغل به ثم إن أدرك الركوع
 أدرك الركعة والأفاته كما قاله في النهاية والمغنى وابن حجر في شرح المختصر تبع الشج زكريا
 وعن الكثيرين العلماء أنه ركع معه وتسقط عنه القراءة كن لم يشتغل بسنة ولا يسع العوام
 الأهل بكلام الفقه كما قاله الكردي كالتدوين هذا وبين عذره إلى ثلاثة أركان طويلة تسعة نظم بعضهم
(مسألة) المواضع التي يعذر فيها المأموم إلى ثلاثة أركان طويلة تسعة نظم بعضهم
 ثمانية منها قال

ان شئت ضبطت الذي شرعاً عذر • حتى له ثلاثة أركان اغتفر
 من في قراءة الجهره بطي • أو شك هل قرا ومن له انسي
 وصف موافق السنة عدل • ومن لسكتة انتظاره حصل
 من نام في تشهداً واختلط • عليه تكبير الإمام ما اضبط
 كذا الذي يكمل التشهد • بعد إمام قام عنه قاصداً

والخلف في أوائل المسائل هـ محقق فلا تنكر بذهال

يعني أن المجلس الأول وهي بطي القراءة لغير نطق لا لوسوسة إلا أن صارت كالغلبة كما يحسنه في النسخة ومن شئت في النسخة قبل ركوعه وبعد ركوع إمامه أو عكسه ومن نسي النسخة ثم تذكرها كذلك ومن اشتغل بسنة كدعاء الافتتاح ومن انتظر سكون الإمام ليقرأ بالفتحة فلم يسكت يذرف المأموم الموافق المختلف لتمام الفتحة إلى ثلاثة أركان طويلا باحفاق ابن حجر وذر وغيرهما أما الثلاث الأخيرة وهي من نام في تشهد الأول فحكمنا وأخطأ عليه تكبير الإمام كما هي أوفى ظلة بأن قام إمامه من المصروف فجلس للتشهد ولم يكن له الحال الأول الإمام راكع أو قريب أن يركع أو جلس يكمل التشهد الأول بعد أن قام إمامه منه والتاسعة التي لم تذكر في النظم من نسي القدوة في المصروف لم يذكر إلا إمامه راكع فهذه الأربع روج مر أنه يذرف أيضا كالتي قبلها وقال ابن حجر حكمه في غير المشتغل بتكميل التشهد حكم المصروف فركع معه ونسقط عنه الفتحة وأما المشتغل بالتكميل فلا يذرف بل هو كمن تخلف بلا عذر يطل صلاته بخطفه بركتين ضليعين (مسألة) ندرك الركعة بدارك ركوعها مع الإمام بشرط أن يكبر تكبيرتين أو واحدة وينوي بها الأحرام فقط ويتهاوى إلى القيام أقربو بطن مع قينها وأن لا يكون الإمام محدثا ولا في ركعة زائدة ولا الثاني من صلاة الكسوف نعم صرح مر بدارك الركعة بالركوع الثاني من الركعة الأخيرة منها الغير مصلها فلوشك في الطمأنينة قبل ارتفاع الإمام بل أو طمأنينة وانظر فيه الزركشي لم تصب ركعتي الظهر والثاني تصيب لان الأصل جأؤه فيه قاله في النهاية بل نقل المحلى عن الكفاية أن أكثر الأئمة قالون بعدم اشتراط طمأنينة المأموم قبل رفع الإمام من الركوع وفي ذلك قصة فائدة قال في كشف النقاب والحاصل أن قطع القدوة بتمترة الأحكام الحسية واجبا كان رأى إمامه متلبسا بطل وسنة لتلك الإمام سنة مقصود فوصاها كان طول الإمام ومكره هامقو الفضيلة الجماعة أن كان لغيره عروحا ما أن توقف الشعار عليه أو وجبت الجماعة كالجمعة اهـ

باب حلا المسافر

(مسئلة) أرسل السلطان رسولا إلى آخر لقضاء حاجة فقام عنده مدة لقضائها مراده الارضال اذا قضيت فصر في سفره اليه ورجوعه ومدة الإقامة عنده اثنى عشر يوما غير يوم النخول والخروج لا فيلاد عليها لكن بشرط ان يعرف الجهة التي هو فيها ويعلم أنه لا يلقاه قبل مرحتين فحينئذ يقصر فيها وكذا فيما زاد علم ما خلا فالخادم (قلت) واضع في جواز القصر في زاد مر وخالفه ابن حجر

باب صلاة المسافر

فائدة في الرخص المتعلقة بالسفر إحدى عشرة أرم منها خمسة الطويل فقط وهي القصر والمجمع والعطرو ومع الحف ثلاثا والبقية تعهملوهي أكل الميتة والتنفل على الرحلة وإسقاط الصلاة بالجموع ترك الجمعة وعدم القضاء لضرر زوجة أخذت بقرعة والسفر بالوديعو العارية لعذر اهـ تسهيل المقامد لعلوان الحوى (مسئلة ي) ضابط جميع الترخص في السفر ما ذكره السيوطي بقوله فعل الرخصة متى وقع على وجوده شئ نظري في ذلك الشئ فان كان فاعطيه في نفسه ما امتنع من الرخصة والا فلا اهـ أى القصر والمجمع ورخصة متوقفة على السفر والسفر متى في الأرض في حرم المشي كل سفر مرمعية فقتنع جميع الرخص وتحرى المشي اما التمتع مع حق التبريسية كلباق المساووك ونشوز از وجوه سفر الفرع والمدين بلا اذن أصل ود أن حيث وجب استئذنها وما التمتع به بالمشي

على نفسه أو غيره كاتساب النفس بلا غرض وركوب البحر مع خشية الهلاك وسفر المرأة وحدها أو على دابة أو سفينة مفصولتين أو مع اتساب الدابة أو بحال الغير بلا إذن وأما القصد صاحبه محترماً كتهيب وقطع طريق وقتل بلا حق وبيع حر ومسكر ومخدر وحرر لا يستعمال محترماً ونحوها هذا إن كان الباعث قصد المحرم المذكور فقط أو مع المباح لكن المباح تبعاً بحيث لو تمتزج المحرم لم يسافر فعمل إن من سافر بنحو الأفيون قاصداً سبعة مثلاً من نظن استعماله في محترم أو يبيعه لذلك أن تجرد قصد بآب لم يكن له غرض سواء أو كان لكن لو عدم قصد الأفيون لم يسافر لم يترخص وحكم صاحب السفينة في ذلك حكم المسافر به في الحرمة والترخص وعدمهما في قاعدة في مسافة القصر مسيرة يومين معتدلين أو يومين وليس له وقد رد ذلك ثلثاته وستون درجة وإذا قسمت الدرج المذكورة على الفراع الستة عشر خرج لكل فرسخ اثنان وعشرون درجة ونصف والمرح ثلاثة أميال أه ع ش وقد ر الساعة الفلكية خمس عشرة درجة فينتد يكون الفرسح مئتي ساعة ونصف والميل نصف ساعة (مسئلة) كم مسافة ما بين تريم حرسها الله تعالى وقبر نبي الله هو عليه الصلاة والسلام فانا نسمع من بعض مشايخنا أنها مرحلتان ولم يقض السلف في ذلك احتياطاً والمشهور المتواتر عند أهل الجهة الحضرية أن المرحلتان من سقاية مشيخ قرب حيد قاسم إلى هود وهو أبعد مسافة بنحو ثلاثة أميال والعمل عليه سابقاً ولا خلاف أن كان من ذلك المحل أو بعدد اعته ترخص ومن اتخذه عنه لم يترخص فالجواب أننا نحن ذلك بالذرع سابقاً فانا أجربنا ثلاثة من ثقات المشايخ وأذكياهم قاصداً من خارج عمران تريم إلى القبر الكريم سالكين طريق بصرة كانت تلك المسافة تفصيلاً من تريم إلى مسجد إبراهيم بن السقاف بذراع اليد ٣٧٠٥٥ وإلى حصن بلغيت ٧٤٧٥٥ وإلى الجليل ١٢١٧٥٥ وإلى سقاية قرط الربيع ١٥٦٢٥٥ وإلى خشم البضيع وغرفة الحبيب تحقيقاً وكذا إلى بلد عينات تقريبا ٣٥٥٠٠ وإلى بلد قسم ٤٣٩٢٥٥ وإلى خضران الحوت ٥٩٠٧٥٥ وإلى السوم ٨١٩٠٠٥ وإلى عجم ٩٧٠٠٠٥ وإلى قمعة ١١٧٠٧٥٥ وإلى بصرة ١٢١٤٥٠٥ وإلى القبة والقبر الكريم وهو مجموع جميع تلك المسافة ١٥٢٠٧٥٥ ومعلوم أن المرحلتين مجموعهما بذراع اليد ٢٨٨٠٠٠ فإذا استقطبت الأولى من الثاني بقي منه ١٣٥٩٢٥٥ عن اثنين وعشرين ميلاً ونحو ثلثي ميل فينتد تكون المسافة المذكورة مرحلة ونحو ميل وثلث وفي ذلك كون كبير ومخالفة لما تقدم عن السلف وهذا على ما اعتقده الإمام النووي من أن الميل ستة آلاف ذراع أما على مقابله الذي خصه ابن عبد البر وغيره كما يأتي من أن الميل ثلاثة آلاف ذراع وخمسائة في مجموع الأميال ١٦٨٠٠٠١ وحينئذ يكون التفاوت بين هذا ومسافة ما بين تريم وقبر هود ١٥٩٢٥٥ وهو قدر ما بين تريم وسقاية مشيخ المتقدم ذكرها تقريبا وبذلك ظهر أن ما فعله السلف من العلماء والأولياء وأمر به من الترخص بنحو القصر والجعل له وأراده النبي الكريم على نبينا وعليه أفضل الصلاة والتسليم من تلك السقاية وأعلى كما هو المعتقد هو المقلدون فيه وكلامهم هو الحق ولا يعترض عليهم وإن خالفهم غيرهم قال العلامة علوي بن أحمد الحداد نقلاً عن علامة الدنيا الحبيب عبد الرحمن بن عبد الله بلقيش الذي بلغ رتبة الاجتهاد عن أبيه

وشأنه في المسائل الخلافية لاسيما فيما كثر فيه الاختلاف أن نفي يلزم وعملهم على
 ما استقر عليه فعل السلف الصالح العلويين من العمل وإن كان القول فيه مرجوحا ادهم أهل
 احتياط وورع وتقوى وتحفظ في الدين وفي العلم في المرتبة العليا اه وهاتان التسل لك
 اختلافهم في الاميال قال في القصة والميل ستة آلاف ذراع كذا قالوه هنا واعترض بان الذي
 صححه ابن عبد البر هو ثلاثة آلاف وخمسمائة هو الموافق لما ذكره في تحديد ما بين مكة ومنى
 وهي ومن دلفغة وهي وعرفة ومكة والتنعم والمدينة وقبالة واحدا بالاميال اه ويرد بان الظاهر
 انهم في تلك المسافات قلدوا المحددين لها من غير احتسابها لبعدها عن ديارهم اه وبعبارة
 التلاذ وقد راى النوى وغيره الميل بستة آلاف ذراع قال الشريف السهمودي في تاريخ
 المدينة وهو بعيد جدا بل الميل ثلاثة آلاف ذراع وخمسمائة كما صححه ابن عبد البر وهو
 الموافق لما ذكره من المسافات يعني المارفة في عبارة القصة في تحديدهم لها بالاميال وقيل
 هو الف ذراع باليد وهو ذراع الاثنى عشر بالمسديد اه أقول وقد حارب عندنا الذرع فنقص
 ما ذكره من كونه من حلتين عماد كره النوى بكثير قلل كلام السهمودي أوفق لذلك انتهت
 (مسئلة ي) لا يجوز الترخص للسافر الا بعد مجاوزة السور وانفذ عند فقده أو
 التصور ولو يتراب ان اختص بكل عمل لان جمع قري فان لم يكن شيء من ذلك بشرطه
 فبمجاوزه عمران البلد هو آخر الدور وان اتصل به مقار أو ملعب الصبيان أو خراب
 ذهبت أصوله واعلم ان سفر السفينة من الندى الذي بين بيوت البلد بعد مسدوده وخرجوا من
 العمران وحينئذ يترخص من فيها بمجرد خروجه من هذا ان لم ينتظر وأحد بالبلد أو قصدوا
 انتظاره بحر حلتين لان خرجوا أقاصدين انتظاره بعمل قريب أو السير قليلا قليلا حتى يأتي
 المنتظر فلا يترخص لهم في مشيهم ووقوفهم الى مجيئة كما أنهم بعد وصولهم المرحلتين فيما
 تقدم لا يترخص أيضا من نيته عدم السفر اذا لم يجئ المخطف أو قصد انتظاره أربعة أيام صحاح
 أو علم عدم مجيئته قبلها فان توقع وصوله كل وقت ونيته السفر ان لم يأت ترخص الى غائبة
 عشر يوما (فائدة) قولهم وأول السفر بمجاوزه السور الخ قال ابن حجر وسواهم رأوا بصرا
 واعتمد مر فيما اذا سافر في البحر اتصل ساحله بالبلد وقصد سافر في عرضه انه لا بد من جري
 السفينة أو الزورق اليها آخر مرة وان لم يصل اليها اه جل (مسئلة ش)
 ويصوب ب متى انقطع سفر المسافر بان أقام ببلد أربعة أيام صحاح بلا توقع سفر أو غائبة
 عشر مرع التوقع أو نوى إقامة الاربعة حال دخوله أو اشتغل بغيره يبيع بطلب على نفسه انه
 يحتاجها انقطع ترخصه بالتصبر والجمع والفطر وغير ذلك قلنا من الجملة حينئذ لكن لا بعد
 من الاربعين (مسئلة بش) أقام الحاج بمكة قبل الوقوف دون أربعة أيام صحاح
 لم ينقطع سفره وحينئذ فلا يترخص في خروجه بعرفات وان كان نيته الإقامة بمكة بعد الحج
 ادلا ينقطع سفره بذلك حتى يقيم الإقامة المؤثرة على المعتمد زاد ش وهذا كما لو خرج لعرفات
 ونيته الرجوع لم ينقطع سفره فيكون هذا ابتداء سفره فيترخص من حينئذ أيضا فالخالف في المسافر
 الخارج الى عرفات اه ان انقطع سفره قبل خروجه وكان نيته الإقامة بعد الحج لم يترخص
 والارخص بسائر الرخص (فائدة) الاعمام أفضل من القصر الا ان قصد ثلاث مراحل

وان لم يبلغها خروجا من خلاف أي حنيفة القتائل وجوب القصصر ثم حقق الكردي ان
 الثلاث المراحل عنده بقدر مرحلتين عندنا وحيث ذاق القصصر أفضل مطلقا اه باعثن وقال
 ج وحيث نذب القصصر فهو أفضل ولو كان مقبلا لكان إقامة غير مؤثرة لأنه في حكم المسافر
 اه وبمثل أفضلية القصصر ما لم تغت بسببه الجماعة بأن لم توجد الاختلافات والافراعات الأولى
 ان لم يبلغ سفره ثلاث مراحل وكذا ان بلغها خلافا لابي حنيفة اه (مسئلة ي)
 ينقطع السفر بنية الرجوع الى وطنه ولو من مرحلتين على المتخذ كافي الصحة والنهاية ورجوع
 في الفتح وشرح الرضوي هـ في شرح البهجة عدم انقطاعه الا ان كان من قرب كالبصرة
 لغير الوطن مطلقا اتفاقا بل قال البلقيني والمراقبون لا مطلقا ولو لوطنه وهذا في نية الرجوع
 قبل وصول المقصد أما بعده فيترخص ما لم يتواقمة تنقطع السفر في قاعدة في ضابط انقطاع
 السفر بعد استجماع شروطه بأحد خمسة أشياء بوضوئه الى أحد أسفروه من سور أو غيره وان لم
 يدخله ان رجع مستقلا كافي الصحة وأطلق في غيرها من مسافة القصصر لوطنه مطلقا ولغيره
 وقصد إقامة مطافة أو أربعة أيام صحاح وبغير شرط وعنه في الرجوع الى ما ذكر من دونها بالشرط
 المذكور في الثانية وبغير رتبة الرجوع والتردد فيه الى ما ذكر ولو من مسافة القصصر مستقلا
 ما كتبنا بالشرط المتقدم في الثانية أيضا وبنية إقامة الأربعة بموضع غير الذي سافر منه قبل
 وصوله مستقلا وكذا اعنده أو يسعد وهو ما كت وبإقامة أربعة أيام كواحد أو ثمانية عشر
 صحاحا ان توقع قضاء وطره قبل مضي أربعة أيام ثم توقع ذلك قبلها وهكذا الى ان مضت المدة
 المذكورة فتخلص أن انقطاعه واحدة من الخمسة المذكورة وفي كل واحد مستلтан وكل
 ثانية تزيد على أولها بالشرط اه كردي في قاعدة في جواز المزي كافي حنيفة القصصر ولو
 للعاصي بسفره اذ هو عزيمته عندهما وفيه فسخة عطية اذ يند رغبة السندور مسافر غير
 عاص كالمو كان عليه مدين حال وهو ملء الابطن رضا اذ تم ومنعما الجمع مطلقا الا في النسك
 بعرفة ومن دلفة ومذهبا كالمك وأحدهما للعاصي فصار الجمع للعاصي بمنعما اتفاقا فليتنبه له
 اه باعثن (مسئلة ج) شرط القصيران لا يقتدي بتم فان اقتدى به صح ولم يمه الا تمام
 وان نوى القصصر وعنه ان امامه متم كافي الا يهاب خلافا لاجدال مل ثم الاحوط ان لا ينوي
 حينئذ خروجا من الخلاف واد اقتدى بتم لزمه الا تمام في تلك الصلاة لا فيما بعدهما وان جهما
 تقديم أو تأخير ويجوز اقتداء المتم بالقاصر اجماعا ولا يلزم الامام الا تمام والفرق جلي
 (مسئلة) صلى مقصورة اذا عطف من يصلي مقصورة قضاء كظهر خلف عشاء قصر
 بخلاف خلف تأمة ولو في نفسها كصبح أو سته اقل لزمه الا تمام وان كانا مسافرين في قاعدة في
 شروط جمع التقديم سعة الأربعة المشهورة من البداية الأولى ونية الجمع فيها والموا لا ودوام
 السفر الى عقد الثانية ويزداد وقت الأولى فلا يخرج أثناء الثانية أو شك في خروجه بطلت
 لبطان الجمع قاله المدايني و ج ورد ابن عثرو سم والعلم بجوازه كالمقصرون على حصة
 الأولى لخرج صلاة المصيرة وفاقدا للطهورين وكل من يلزمه القضاء فليس لهم جمع التقديم كما
 في الفتح والامداد والطلب والاسنى وقال في الصحة وفيه نظر ظاهر لان الأولى مع ذلك
 صحيحة وفي النهاية وفيه وقفة اذ الشرط ظن صحة الأولى وهو موجود هنا واقتصر في شرح المنهج

و هو في شرحي الهجعة وان بدعي المصيرة فقط اه كروي وباعشن في فائدة في صلى الطاهر
ثم اجماع جامع جماعة جاز تقديم المصير معها حيث بشرطه قاله عبد الله بن احمد عزيمة وخالفه
ان يحرف رجع عدم الجواز في فائدة في لناقول بجواز الجمع في السفر القصير اختاره البندنجي
وظاهر الحديث جواز ولو في حضرة في كما شرح مسلم وحكي الخطابي عن أبي اسحق جوازه
في الحضرة للعاجلة وان لم يكن خوف ولا مطر ولا مرض وبه قال ابن المتذر اه قلاند وعي
الامام مالك رواية ان وقت الطهر عند ان غروب الشمس وقال ابو حنيفة بقي الى ان يصير
الظل مثاليين ثم يدخل العصر ذكره الرداد وكان سيدنا القطب عبد الله الحدادي امر بعض بنائه
عند اشتغالها بصوم مجلس النساء بنية تأخير الطهر الى وقت العصر في قديمه في قد اشترطوا
الجماعة في الجمع بالمطر والمصحة اختصاصها بغيره من أول الثانية وان اضر في باقيها ولو قبل تمام
ركعة لافي الأولى اذهي واقعة في وقتها على كل حال ولا بد من نية الامام الامة والام بتعدد
صلاته كما موم علم به وان لا يتباطأ المومنون عن الامام بحيث لم يدركوا معه ما يسبح الفاتحة
قبل ركوعه كما نقله سمع عن مر قاله باجوري

﴿ صلاة المريض ﴾

في فائدة في جواز القاضي حسين والخطابي الجمع بالمرض والوجع واستحسنه الزياتي وقواه
في المجموع واختاره فيه وفي غيره في المرض تبعاً للتوفيق ورجحه أبو بكر وهو مذهب مالك
واحد وقول الشافعي ونقل في المجموع عن جمع جوازه بها وبالحق والرجح والطلحة اه قلاند
وفي الاسنى المختار جواز الجمع بالمرض وعليه رأي الارقي في بعض وقت الثانية قدمها
بشرط جمع التقديم في المطر والا أسرها اه وقوله بشرط جمع المطر طاهر اطلاقه يقتضي
اشتراط الجماعة كالجعل بالمطر ولم أر من نبه على ذلك متأمل اه جعل ويشترط وجود المرض أول
الاولى وآخرها وأول الثانية لا فيما عدا ذلك اه امداد في فائدة في يجب على المريض أن يؤدي
الصلاوات الخمس مع كال شرطها وأركانها واجتناب مبطلاتها حسب قدرته وامكانه وله
الجائز ثم الاصطلاح في الاستلقاء والاعمال اذا وحدا ما يسهل على ما قرر في المذهب فان كثر
ضروره واشتد مرضه ونشئ ترك الصلاة رأساً فلا بأس بتقليد أي حنفية ومالك وان فقدت
بعض الشروط عندنا وحاصل ما ذكره الشيخ محمد بن حاتم في رسالته في صلاة المريض أن
مذهب أبي حنيفة أن المريض اذا اجبر عن الاعمال برأسه جاز له ترك الصلاة فان شئ بعد مضى
يوم فلا قضاء عليه واذا اجبر عن الشروط بنفسه وقدر علم بفساده فظاهر المذهب وهو قول
الصاحبين لزوم ذلك الا ان لحقته مشقة فعل العبادة وكانت العبادة تضرح عنه دائماً وقال
ابو حنيفة لا يفرض عليه مطلقاً ان المكلف عبده لا يعد قادر ابقتة غيره وعليه لو تعم العاجز
عن الوضوء بنفسه أو صلى بنجاسة أو الى غير القليلة مع وجود من يستعين به ولم يأمره بخص
وأما مالك فقتضى مذهب وجوب الاعمال بالطرف أو باجرله الأركان على القاب والمقدم
مذهبه ان طهارة النجس من التوب والبدن والمكان سبعة فيعيد استحباباً صلى عالماً
قادر على ان اتها مقابلة الوجوب مع العلم والقدرة والاختصاص ما دام الوقت فقط واتما طهارة

مسئلة في اذا عرف شخص من اهل بلدتهم لا يصلون الجمعة والحال انها واجبة عليهم وتحقق الترتك منهم جاز له ان يصلي الظهر اول الوقت ولا يجب عليه التأخير حتى يضيى الوقت نعم هوسنة قلت واقته ان يجزى ورمه

مسئلة في اهل بلد يخرجون منها في بعض السنة الى المصايف أو السادة فان كانوا ينقلون عنها بالكلية بحيث يطلق عليهم اسم السفر ولو قيل فيهم تنقلهم في بلدهم حيث يشاء وان لم يكونوا كذلك بان يتركوا المولم بالساكن انقذت بهم وصحت منهم في اما كنهم ان صد من البلد كالولم يطلق عليهم اسم السفر أصلا بان كانوا في مسكن خارج البلد وان خرجوا باموالهم

مسئلة في اهل قرية تلتزم الجمعة لاستكمال شروطها فيهم وكانوا يتركونها في بعض الاجيان فهم أغور في ذلك ولا يصح ظهروهم ولا الاقتداء بامامهم وان علم المقتدى انه يصلي الظهر لبطالته حينئذ نعم ان ضاق الوقت عن واجب خطبتين وركعتين انقضت ظهروهم وان فرض في قرية تارة تجتمع فيها الشروط وتارة لا تدخل رجل والامام في التشهد فربما صلواتهم ظهر أو جعة فلا حوط له نية الجمعة

الحديث فان عجز عن استعمال الماء تنوف حدث من من أو زيادته أو تأخير به جاز التيمم ولا قضاء عليه وكذا لو عجز من يناله الماء ولو اجزى عن عجز عن الماء والصيد لمعدهما أو عدم القدرة على استعمالهما بنفسه وغيره سقطت عنه الصلاة لا قضاءها واعلم ان الله مطلع على من ترخص لفروية ومن هو متهاون بامر به حتى قيل ينبغي للانسان أن لا يأتي الاخصة حتى يغلب على ظنه ان الله تعالى يعجز عنه ان يأتيها لما يعلم ماله من العجز والله يعلم المعزور من الغرور اه من ناعة الرسالة المأوبة للشيخ عبد الله بن حسين بن طاهر علوى

مسئلة الجمعة

مسئلة ج إقامة الجمعة فرض عين على كل مسلم مكلف الا اربعة كما في الحديث فينبذ اذا كان في قرية أو يرمون كما لوين وجبت عليهم اقامتها ببلدهم وحرمت عليهم تعطيلها والسعي لبلد آخر الا العذر شرعى ويجزى عن بعضهم السفر اذا تعطلت بغيرته الحاجة ويظهر ضبطها بالنقض الصحيح ويجب على كل من له قدرة القيام عليهم بذلك ونهيهم عن تعطيلها والاصكان شر يكلمهم اه قلت وفي حاشية الشرحاوى اذا سافر يوم الجمعة مع امكانه في طريق لم يأتهم وان لم تعطيلها على اهلها الا يلزم الشخص تحصيل الجمعة لغيره وهل يلزمه فعله حينئذ لا لانه صار مسافرا وهو لا يلزمه كرفى الاقارب ابقيد الزوم نعم ان شرع في السفر قصد تركها فلا اشكال في حرمته اه (مسئلة) يجوز لمن لا يلزمه الجمعة كعبود ومسافر وامرأة ان يصلي الجمعة بدلا عن الظهر وتجزى بل هي أفضل لانها فرض اهل الكمال ولا يجوز اقامتها ظهر بعد حيث مكنت شروطها كما مر عن فتاوى ابن حجر خلافا لاش وكاياتي عن ج أيضا (مسئلة ب) مسافر سرق اقصر اذ دخل بلدا ولم يوجها الاقامة لم يلزمه الجمعة فيها اذ حكم السفر باق عليه (فائدة) في الاجياء حديث من سافر ليلة الجمعة دعا عليه ملكاه والظاهر ان المراد بالسفر الذي تنقذ به الجمعة اه حل وقوله دعا عليه الخ أى قال له لا تضاه الله من سفره ولا امانه على فناء حوائجه اه شورى (فائدة) سئل ابن حجر هل يلزم المحبوس إقامة الجمعة في الحبس فلجا ببيان القياس ومما اذا وجدت شروط الوجوب والعصمة ولم ينش قننه خلافا للسبكي ومن نعمة ولا يبعد ان يجوز عذر الحبس تسددها فنعلم ان متى شأوا ولا حرج عليهم اه لكنه رجع في النسخة كلام السبكي قال ومثلهم المرضى والعجز المسقط الجمعة وقتل بج عن جواز التعدد ونقله في الاحكام عن الاسنوى (مسئلة ب) وقع حرب واختلاف بين جندين في بلدة وتجزى ب كل وخاف بعض الرعية من حضور الجمعة في جامعها الاصلى فاحدوا بجمعة في محلهم غير الجمعة الاحلية حرم عليهم اقامتها والحال ما ذكر فضلنا عن ندمها وانها تلتزمهم اذ لم يقل أحد من أئمة المذهب ان المعزورين بعضهم عذرا الجمعة والجماعة اذا اجتمع منهم أربعة من جانب من البلدة الواحدة يلزمهم أن يقيموا جمعة بل ومن أئمة المذاهب الثلاثة الاما نقل عن الامام أحمد من جواز تعدد الجماعات وانما الخلاف فيما اذا كان المعزورون بمحل يجوز فيه تعدد الجمعة كما يعم من عبارة النسخة وغيرها والحاصل من كلام الاثثة ان اسباب جواز

ان دلت القران ككثرة العدد

فان بان انها ظهر استثنائها
ولا يبيح في مسئلة في اذ يخرج
اهل بلد من السبب واستخروا
قرية قريبة من الاولى منفصلة
عنهما ولو تجاوزوا فصد
استيطانها ولم ينو العود الى
بلدهم ولو اثار بغير زعمهم
اقامة الجمعة في تلك القرية فان
صلوا في البلد الا في اجزائهم
واثروا بذلك فانه جماعة وقال
آخرون بالجواز **مسئلة** في
اذا اتصلت القرى بشان بحيث
يعدان في العرف قرية واحدة
امتنع تعدد الجمعة حينئذ
مسئلة في مؤذن الجمعة يتدع
بعدمه الجمعة عند دخول
الوقت وان دخل الناس
فيستقدم امام المتبرقيل دخول
الخطيب ويطلب من الحاضرين
الفائضة لمجمع من الناس
بعددهم وكان ذلك بقوة
فضيلة اول الوقت زعم عن فقه
ذلك ومنع من بعده **مسئلة** في
لا يجوز ان صلى الجمعة اعادتها
طورا ولا جمعة مع من صلى
الطهر والجمعة بان يجوز ان
التعدد او ادركها موضع آخر
اذمنى الجمعة على منع التعدد
فان خالفه ابن حجر في شرح
الارشاد فقال نسي اعادها الجمعة
جمعة مطلقا لا اعادها الفجر جمعة
الا للعدوين **مسئلة** لو امكن
المنذور عن الجمعة في بلد غلوف
تخولط او غريم ادراكها في غيرها
محال مع منها التساهل وجيب

تعدد ما لا تنطبق على الصلاة بحيث لا يصح للمجموعين لها قبالا والقتال بين الفتيين بشرطه
وبعد اطراف البلدان كان يحل لا يصح منه الكداء او يحل لو خرج منه بعد الفجر لم يدركها
اذ لا يلزمه السعي اليها الا بعد الفجر اه **مسئلة** في قتال يجوز بل يجب تعدد الجمعة حينئذ
لخوف المذكر لان لفظ القتال نص فيه خصوصه ولان الخوف داخل تحت قولهم الا
لحسرا لا جفاجع فالعصر ما لكل عصر نشأ عن الحمل او نازجه وانحصار التعدد في الثلاث
الصورتين استدل بها الحبيب المتقدم ليس حقيقة اذ لم يصح العصر في الضفة والنهاية
وغيرها بل مضبوط بالمشقة وهذا الحصر ما من حصر الجازي لا الحقيق اذ هو لا كثر في
كلامهم او من باب حصر الامثلة فالضيق لكل عصر نشأ عن الحمل والعدول لكل عصر نشأ
عن الطريق والقتال لغيرها كان خوف على النفس والمال والحر الشديد والعداوة
ويخوهم كل ما فيه مشقة **مسئلة** في لا يجوز دخول الجمعة الا مع تبين جاه الوقت
فولشك في ضيقه عن واجب خطين وركعتين صلاتها **مسئلة** في صرح في
الضيق والنهاية بانه لو اصر الامام بالمبادرة بالجمعة او تأخيرها القياس وجوب امتثال امره
والمراد بالمبادرة امره بعلها قبل الزوال كاهو مذهب أحد وبعده امره باخراج شيء منها
عن وقت الظهور كاهو مذهب مالك **مسئلة** في المراد بالخطية عمل معدوم من البلد
او القرية بان يهجر للسافر الضر فيه ولو تعددت مواضع وقبر كل باسم فلكل حكمه ان عد
كل قرية مستقلة عرفا بحيث لو خرج المسافر من أحد هاتين الجهتين الاخرى عدم مسافر اعرقا
بان فصل بينهما فاصل ولو شحذوا من ان عد العرف فاصلا كلقار ومطرب الصبيان
ومطرح المادوا والناخ والتداعي ومورد المله والمزارع او لم يفصل ما ذكر كركن لم يتصل
دورها الاتصال الغالب في دور البلدان ولهذا لو تفرقت الا في بحيث لم تعد بمجموعة في العرف
لم تصح اقامة الجمعة جهات لو فصلت بيوت الكفار بين بيوت المسلمين في بلدة واحدة لم تعد باثنين
كألو كانت المقابر وما بعدهما بين الدور وكان الفصل بسيما ولو نهران عد العرف ما على
بانيه قرية واحدة لكونها مع فصلها تسمى بيوت بمجموعة اجتماع الدور في غالب القرى كنهر
دجلة الجباري بين شقي بغداد لا كائيل الفاصل بين الرضفة ومصر العتيقة فعمل قولهم
ان النهر لا يعد بالانواران كبري عرض لم يضعس كما ذكرنا وعلى القولين ولو تعددت
اطراف البلد جدا بحيث لو خرج منها بعد الفجر لم يدركها التعدد مطلقا **مسئلة** في
لو كان بعض المأمومين خارج الخطية اشترط تقديم احوام او من عن هود اخلا على
احرامهم شيئا على ما رجحه الغوي من اشترط تقديم احوام من تنقدهم الجمعة على من
لا تنقدهم اه قلت ورجح ابن حجر في كتبه وهدوا بخبره عدم الاشتراط خلافا للشيخ
زكر بالاهل او بخبره فلا يسن انكروا من هذا الخلاف لمنعه **مسئلة** في بشرط في الجمعة
ان تقسم اربعين وان كان بعضهم قد صلاها في بلدة اخرى على ما يحسنه بعضهم او من الجن كما
قاله القموني اه تحفة وقوله وان كان قد صلاها الخ اعتمد في التلايد وهدوا بخبره
من القرى التي يتبع السد فيها تارة وينقص اخرى اذا حضرها شخص بعد احرام اهلها فاشك
هل هم في جمعة او في ظهري لم تكن ثم قرية بجمعه بالقرءه لا يصح احرامه بالجمعة بل بالظهور

اذا اتم الاربعون بالجمعة في
الرخصة الثانية منفردين حدث
بمختلف ما لو اتفقت الا ان الشرط
بقائه العمد الى السلام
مسئلة في اقتدى بامام الجمعة
بعدد ركعاتهم من ركوع الاولى
ثم احدث الامام فاستخلف
فاظهر الاقوال جواز ذلك
فصليه بخمسة واجمة واماهو
فالصحيح المصون انه يتنها
ظهور ان ما بعد ركوع الاولى
حكمه حكم الرخصة الثانية
قلت وافقه ابن حجر ومهره
مسئلة في مسوق ادرك مع
الامام ركعة من الجمعة فقام
لياتي بالثالثة فاقضى به آخره
يكن مدر كالمجمعة بل يتم ظهرا
خلافا لابن ابي شرف (قلت)
واقفه مر وقال ابن حجر يدرك
بذلك الجمعة وهكذا من ادرك
ركعة مع هذا المدرك وهم جرا
حتى يخرج الوقت **مسئلة** في
تحضن عن لزومهم الجمعة اني
والامام في الرخصة الثانية
منها ولم يبق من الوقت ما يسع
بجزئي ركعتين أحرم بالظهور
ابتناده ولا معنى لاحرامه
حيث قد بالجمعة لان من شروطها
بقائه الوقت بقينا **مسئلة** في
يلغي للركعة يوم الجمعة ان يقول
عن أبي هريرة رضي الله عنه
قال قال النبي صلى الله عليه
وأله وسلم اذا قلت لصاحبك
والامام يخطف يوم الجمعة
انصت فقد لغوت فذكره

لان الشك ينجع الاحرام بالجمعة بخلاف ما لو احرم بالجمعة في حالة جواز الاحرام بها ثم تبين فقد ان
شرطا فتعذر ظهوره **مسئلة** في وضوءه حتى تكمل شروط الجمعة كان كل من
الاربعين ذكر كراهما كما غلبت وطول الجملة لا ينقص شيئا من اركان الصلاة وشروطها ولا يستفده
مسنة ولا يراه القضاة ولا يبدل حرقا بخرو ولا يسقطه ولا يزبد فيها ما يضر المضي ولا يلحق بها
بغيره وان لم يقصر في التعم كاقاله ابن حجر خلافا لم لم يميز اعدتها ظاهرا بخلاف ما اذا وقع في
عصتها خلاف ولو في غير المذهب فتبين ان عصمت الطهر عند ذلك الخالف ككل صلاة وقع فيها
خلاف غير شاذ ويلزم العالم اذا استقى في اقامة الجمعة مع قصص العبدان يقول مذهب
الشافعي لا يجوز ثم ان لم يرتب عليه معصية ولا تساهل جازله ان يرشد من اواد العمل بالقول
القديم اليه ويجوز للامام الزام تارك الجمعة كفارة ان رآه معصية ويصرفها للفقراء **مسئلة**
وعبارة لك واذا قصدت شروط الجمعة عند الشافعي لم يجب فعلها بل يحرم حينئذ لا تبلى
بعبادة فلسفة فلو كان منهم ابي ثم العبد به لم تنصع وان لم يقصر في التعم كافي التفتة خلافا
لشرح الارشاد ومرد بمختلف ما لو كانوا كلهم اامين والامام قارئ فقصع واد اقلد الشافعي من
يقول بعصمتها من الاثم مع قصص بعض شروطها تقليدا صحيحا مستقيما بشرطه جاز فعلها بل
وجب حقيقته ثم يستحب اعادتها ما هو ولو منفردا خوفا من خلاف من منها اذا لحق ان
المصيب في الفروع واحد والحق لا يتعدد فيصحت ان الذي قلده في الجمعة غير مصيب وهذا
كالمؤبدت الجمعة للحاجة فانه لكل من لم يصم سبق جمعة ان يعيدها ظهرا وكذا ان تعددت
غير حاجة وشك في المعية فوجب اعادتها بالجمعة اذا اصل عدم وقوع جمعة مجزئة وتبين اعادتها
ظهرا ايضا احتياط بل قال الغزالي وجوبه بها وقد صرح احتشانا بحد اعادة كل صلاة وقع
خلاف في عصمتها ولو منفردا ومن قال ان الجمعة لا تمام ظهرا مطلقا لان الله تعالى لم يوجب سنه
فروض في اليوم والقبلة فقد اخطأ المصريح به احتشانا خوفا فقد الطهور بن لزومه الصلاة في
في الوقت ثم اعادتها ككل من لم تنصه صلاته عن القضاء وان من نسي احدي الجس ولم يعلم
عنها نازله الجس اه قلت وقوله لو كانوا كلهم اامين الخ عبارة النسخة وان يكونوا كلهم
قراء او اامين مفردين فهم من يحسن الحيلة اه فتأمل وقوله وشك في المعية المراد به كاقاله
ابن حجر وقوعه على حالة يمكن فيها المعية فعمل ان كل جمعة وقت بصر الا ان مؤداهم الشك
في معيتها فيجب الطهر على الجميع اه ع **مسئلة** ج المذهب عدم صحة الجمعة
بين لم يكمل فبهم العدد واختار بعض الاصحاب جواز ايقال من اربعين تعليد القاتل به
والخلاف في ذلك منتشر قال ابن حجر المسقلا في ذلك خمسة عشر قولا واحد
قله ابن حزم اثنان كالجماعة قاله النضى وأهل الظاهر ثلاثة قاله أبو يوسف ومحمد وحكى عن
الازاعي وأبي نصر أربعة قاله أبو حنيفة وحكى عن الازاعي أيضا وأبو ثور واختاره المزني
وحكا عن الثوري والليث والبيه مال أكثر اصحابنا فهم كثيرا ما يقولون بتقليد ابي حنيفة
في هذه المسئلة طال السيموطي وهو اختار يراه ذوق الشافعي فأم الدليل على تركه على
القول الثاني سبعة حكى عن عكرمة تسعة عن ربيعة اشاعت عن المتولي والناوردي
والزهري ومحمد بن الحسن ثلاثة عشر عن اسحق عشرون عن مالك ثلاثون رواية عن مالك

السبكي في الطبقات استلزاما

في مسئلة في سبب الخطيب ليس الطيلسان وصرح القاضي بأنه يستحب لكل فصل أن ينعم وينطس وهو شرط أكابر العلماء ويستحب رفع اليدين في الدعاء بعد الخطيبين سواء الخطيب وغيره نعم أن خاف السقوط بسبب الرفع تركه في مسئلة لا يشترط قصد الانية في الخطيب بل لو قصد الانية الوصية وقراءة الانية انصرف للانية وكذا لا يشترط قصد بقية الأركان بل الشرط عدم الصارف ولا يشترط الخطبة بنية كما جزم به في الجواب ولو ترك الخطيب الانية وجلس الفصل فليقام تدكير أهاثم جلس ثانيا كان جالوسه الأول للفصل لأن الأصمحان الانية لا تتبع في الأولى وجالوسه الثاني فاطمح للوإذا نال مسئلة في قال ابن عبد السلام ذكر العصابة والخلفاء الراشدين والسبطين والسلاطين بدعة غير محمود فينبغي الاقتصاد في الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ما صح في الحديث وصح أنه صلى الله عليه وسلم نص على أن واجبه وذرية وآله في الصلاة عليه اه قال اليهودي وفيه نظر لأنه صار شعرا ظاهرا وورث تركه سوء أدب نازكه وتخصيص الكراهة بما إذا جازف في وصف

أيضا أربعمائة بالامام وهو الصحيح من مذهب الشافعي أربعمائة غير الامام وروى عن الشافعي أيضا وقال عمر بن عبد العزيز يحسنون قاله أحمد غنائون حكاه الماوردي جمع كثيرون بغير قيد وهو المشهور من مذهب مالك أنه لا يشترط عددين بل الشرط جماعة تسكن بهم قرية ويقع بينهم البيع ولا تنقضاء ثلاثا وتصل هذا هو أرفع المذاهب من حيث الدليل وأعلم أن السوطي وغيره من العلماء قالوا لا يثبت في الجمعة في شيء من الأماهير تعيين عدد مخصوص وإذا كان الأمر كذلك مع إجماع الأئمة على أن الجمعة فروض الأعيان فالذي يظهر وبخارته أنه متى اجتمع في قرية عدد ناقص ولم يكن لهم الذهاب إلى محل الكاملة وأما حكمهم بمسألة وجب عليهم في الأولى وجاز في الثانية أن يقيموا الجمعة وقد اختار هذا وهو به العلامة أحمد بن زيد الحنبلي نعم أن أمكن فعلها آخر الوقت بالاربعين بحيث يسع الخطبة والصلاة وجب التأخير لكل يجب على ذي القدرة تركه عن تأخيرها إلى هذا الحد كما يجب عن تعطيلها وتزهرهم بنحو جوس وضرب إذا التأخير المذكور مشعر بتساهلهم بامور الدين بل مؤد إلى خروج الوقت اه وفي مسئلة في عدد الاقوال الا الأولى فانه قال انصرف العلماء في العدد على أربعة عشر قولاً بعد إجماعهم على أنه لا بد من عدد وهو اثنا عشر ماض (مسئلة) اذا اتسع المبرسون الخطيب أن يقبض بنيه الأيمن كما صرح به في الأوزار وفيه كلام الشيعين ويؤخذ منه أنه إذا أراد الالتفات بعد رقيه أن يلتفت إلى جهة يمينه قاله ابن حجر في فتاويه (مسئلة) يكنى في الوصية ما يصح على الطاعة أو يزجر عن المعصية ويؤخذ منه أنه لا يشترط أن يكون عمالاً لاسمه السامع ولو كان السامعون عيا كفى التحذير عن آفات النظر ولو نصح الخطيب الدعاء العائين لم يكن كافي في النصف والنهاية يفهم منه أنه لا يكتفى بتخصيص بعض الأربعين بل لا بد من التعميم للثنتين أو تخصيص الحاضرين بل في الزيادة أولى كما قاله وحسن تخصيصه بالسامعين (مسئلة ك) لا يشترط فهم أركان الخطبة المستعدين بل ولا الخطيب نفسه خلافا للقاضي كما لا يشترط فهم أركان الخطبة من سنهها كافي فتاوى مركز الصلاة لكن يشترط إسماع الأربعين أركان الخطبة في آن واحد فيما يظهر حتى لو سمع بعض الأربعين بعضهم وانصرف وما غيرهم فاعاد عليهم لم يكف قاله عشي (مسئلة) لو شك الحاضرون حال الخطبة هل اجتمع أربعمائة أو هل خطب الامام ثنتين أو أحل بركن لم يؤثر بل لو عرض ذلك في الصلاة لم يؤثر بأشياء في حق الامام فضلا عن غيره قاله أبو بحر في فائدة في خطبة قاعدة ثابتة قدرته على القيام لم يؤثر اه امداد ومثله لو بان حدثه بل أولى كالمصلاة وقضية كلام الروض أن يكون رائدا على الأربعين اه جل ولا يشترط شروط الخطبة الا في الأركان فقط فالواضح كشف عورة في غيرهما بضر كالأحداث بين الأركان وإلى مع حدثه بشيء من الوطأ ثم استغنى عن قرب اه عشي ففائدة في حال بد ولا يجب الجالوس بينهما عند الأئمة الثلاثة وعندنا يضر تركه ولو سوا أو لا يكتفى عنه الاضطباع وبين أن يكون بقدر سورة الاخلاص وأن يقرأها فيه كافي في النصف وقال في الفتاوى قال القاضي والدعاء في هذه الجلسة مستحب وعليه يستحب الحاضرين الاشتغال به اه (مسئلة ب)

السلطان بل قل الغارق
 وشبهه في زمانه تركه بعض
 الى ضرر وفقد فيستحب
 دفع الضرر قطعاً ويقتد بها
 اذا لم يقطع نظم الخطية بان لا
 يطول اطلاله تطعم الموالاة ولم
 يصح بالنسب فيه في مسئلة
 يسن لمستمع الخطية ورفع
 الصوت بالصلاة على النبي
 صلى الله عليه وسلم ومثلها
 الترضي عن العصاة رضي الله
 عنهم عند كره بحيث يسمع
 نفسه ويكره زيادة الرفع لانها
 تقطع عن صماع الخطية ويكره
 ايضاً ترك الصلاة عليه عند
 ذكره صلى الله عليه وسلم
 لحديث رشم انه رجل الخ
 بل او جسد ذلك بهض علمه
 المذهب الاربعة وهو المختار
 واذا جرى في الخطية ذكرا سم
 الله تعالى جاز للمستمع ان يقول
 جل الله او عز الله وتحموه تعظيماً
 اذا لم يكن فيه قطع لصماع
 واجب الخطية بمن يعتبر
 معاه في مسئلة يكره
 الاحتياط حال الخطية وكذا
 حال دراسة القرآن العظيم
 ويجالس العلم لا يجلب النوم
 وينال هيئة الانشروع نعم
 ان كان يعلم من نفسه عاده
 ان الاحتياط يزيد في نشاطه
 فلا بأس به حينئذ

لا ينبغي السجدة اول الخطية بل هي بدعة مخالفة لما عليه السلف الصالح من احتياط ومشاورة
 الذين يتقدموا بالصالح ويستأمنونهم مع ان اصبح الواجب خبر كل امر ذي بال لا يبدأ فيه
 بحمد الله تفاوت السجدة الحمدلة في فائدة في قال في اعشن ومنه يؤخذ ان الزائد على الآية
 ليس من الركن وهو قاعدة ما يحزى كالمركوع ان أهل مجزئ منه يقع واجبا وانما السجدة
 وحينئذ ما زاد على الواجب وطالب به الفصل بقطع الموالاة وعشله يقال في الدعاء فاقطع
 الموالاة فخصصوا في الدعاء للعصاة وولاه الامره له ليس من ركن للدعاء وطول الفصل
 قدر كمتين باقل مجزئ كافي الموالاة بين صلاقي السقوف في الضقة والنهاية ان قراءة المرق آية
 ان الله وملائكته يصلون على النبي الخ ثم الحديث بدعة حسنة اه في فائدة في اثنى احمد
 الذهبي الصالح بان من دخل حالة اذان الخطية ان الاولى له ان يصلي الضقة وقال ابو شيكل
 لعل الاولى الوقوف واجابة المؤذن ثم يصلي الضقة ويجوز لصل الجمع بين المقصودين ورجحه
 ابو عمر في قال ولا يصح القول بركاها الاجابة حينئذ اه (مسئلة ش) اثنى حال
 الخطية الى محل خارج المسجد لم يجز له الضقة ولا غيره هامن الصلوات مطلقا ولو قضاء هم
 الخطية ام لا بخلاف داخل المسجد فله ركعتان سواء نوى هما الضقة فقط او مع الرتبة او
 الرتبة وحدها لوجود صورة الضقة المانعة من هناك حرمة المسجد سقوط الطلب وان لم
 يحصل قولها حينئذ لكن يلزمه التضييق بان يقتصر على الواجبات اه قلت وقوله وان لم
 يحصل فواجب اعتمدته ورجح في الضقة حصول التواب وان لم ينوها لكن دون تواب من
 فواها وقوله بان يقتصر على الواجبات تبرأ منه في الضقة ونظر فيه في النهاية ثم قال فلا وجه
 ان المراد به ترك التطويل عرفا وعليه فكره الزيادة على الواجب اه كرى في فائدة في
 يكره قلاما وغيره التريب حال الخطية الالطش كالكلام لمن استقر في موضع الا اهم ناجز
 كتميم واجب وانكار منكر وانذار احمى والاولى الاشارة ان كفت ويجوز شره اماء الطهر
 والستره والقوت وينبغي ان لا يكره البيع في بلد يؤخرون كثير اه قلنا نه واعلم ان وقت الخطية
 يختلف باختلاف اوقات البلدان بل في البلدة الواحدة فالظاهر ان ساعة الاجابة في كل
 اهل محل من جالوس خطية الى آخر الصلاة ويحتمل انها مهمة بعد الزوال فقد يصادفها
 اهل محل ولا يصادفها آخر مقدم أو متأخر اه امداد ونهاية

(سنن الجمعة وفوائدها تتعلق بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) ٢

في فائدة في المصباح جواز ترك التعليم يوم الجمعة لانه يوم عيد ما موز فيه باله كبير والتنظيف وقطع
 الاوساخ والرائحة الكريهة والدعاء الى غروب الشمس رجاء ساعة الاجابة اه فتاوى ابن
 حجر وفي الايعاب ان عمر رضي الله عنه طالت غيبته مدة حتى اشتاق اليه أهل المدينة فلما
 قدم خرجوا للقائه فاؤل من سبق اليه الاطفال فجعل لهم ترك القرآن من ظهور يوم الخميس الى
 يوم السبت ودعا على من يسيروا ذلك اه شق في فائدة في يسن لمستمع الخطية تنقبت
 العاطس لان سببه قهري ويس للعاطس الرد عليه ووردان من عطس أو تحسأ فقال الحمد لله
 على كل حال رفع الله عنه سببه من دله أو هو من الجحدم اه باعشن وقال في الدرر من سبق

المطاطس بالجدا من من الشوص بفتح الشين وجع الضرس وقيل البطن والموص بفتح اللام
وسكون الواو وجع الاذن وقيل البصر والموص بكسر العين وفتح اللام وجع البطن وقيل
الخنفة ونظمها بعضهم فقال

من يتبدى عاطسا بالجديا من • شوص ولوص وعلوص كذا وردا
عنيت بالشوص داء الضرس ثم بما • يليه دا الاذن والبطن اتبع رشدا

اه شرح الجامع للعقبي **فائدة** يفتي لسمع الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أو
الترضى عن العصاة حال الخطبة ان يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم و يترضى عنهم فهو
أفضل من الانصات وقد أوجب جمع الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم كلما ذكر اه تجريد
المرجذ **مسئلة** يكره الخطي كراهة شديدة وقيل يحرم والمراد به تخطي الزقاب حتى
تحدى رجلاه على منكب الجالس بخلاف ما لو كانت رجل المار تمر على نحو عضده أو أسفل
معه فلا كراهة الا يسمى تخطيا بل هو مستنون لخصيل سنة كالصف الاول والقرب من
الامام والجدار وضوها فانكره والا فانه منه انكار السنة ومن طلب التأديب معه بترك ذلك
فله طاب التأديب بترك سنة الرسول صلى الله عليه وسلم اه قلت وقال في فتح الباري
كراهته يعني الخطي شاملة ولو بحكمة على المعتمد واغتر بعض الفقهاء بذلك للهاشيين
للضرورة وعن بعض الحاشية جواز ذلك في جميع مكة اه **مسئلة** ترك الامام
قراءة الجمعة في الاولى اقي جامع المناققين في الثانية وان قرأ المناققين في الاولى قرأ الجمعة في
الثانية اذ السنة ان لا يخلى صلاته عنهما أو قرأهما معاً في الاولى قرأ المناققين في الثانية أيضا
لثلاثا وعن علي بنها قال قرأ الجمعة حينئذ موت فضيلة الجمع بين السورتين في الركعتين وحصل
أصل سنة القراءة ان قلبا يصححها تكرار السورة كما هو المعتمد ولو اقتدى مسوق في
الثانية ومع قراءة المناققين سله اعادتها في ثابته أيضا وايس كقارئ المناققين في الاولى
حتى نس له قراءة الجمعة في ثابته لان السنة له حينئذ الاستماع نعم لو سئل له السورة حينئذ
يان لم يسمع قراءة الامام فقرأ المناققين فيها قال ارج أنه يقرأ الجمعة في ثابته كما مر في الامام
فائدة ورد ان من قرأ العاتمة والاحلاص والمؤدتين سبعاً سمع الله صلاته من الجمعة
قبل ان يثي رجلاه غفر له ماتقدم من ذنبه وماتأخر واعطى من الاجر بعدد من آمن بالله
ورسوله وبوعده من سوء الى الجمعة الاخرى وفي رواية زيادة وقيل أن يتكلم حفظ له دينه
ودنياه وأهله وولده ويقول بعدها أربع مرات اللهم يا غني يا جيد يا معبد يا معبد يا رحيم
يا ودود أغني بحلالك عن حرامك وبطاعتك عن معصيتك وبفصلك عن سؤالك اه باعش
ونقل عن أبي الصيف ان من قال هذا الدعاء يوم الجمعة سبعين مرة لم يمس عليه جعتان حتى
يستغنى ونقل عن أبي طالب المكي ان من وطب على هذا الدعاء من غير عدد اغناه الله تعالى
عن خلقه ورزقه من حيث لا يحتسب اه **مكردي** ولا تنقوت سنة المسبحات والادكار
المأثورة عقب صلاة الجمعة بكلام أو اتفقال نعم يفوت ثوابها المخصوص ولو يجعل عينه للقوم
كانت له الكردى عن ابن حجر قول وقال بصهم لا يفوت الثواب بل كاله اه فتاوى
باسودان **فائدة** نقل عن الامام الشافعي ان من وطب على هذين البيتين في كل يوم

بحجة توفاه الله على الاسلام من غير شك وها

الحق ليست للفرس أهلا • ولا أقوى على نار الحطب

فهب لي ناري واغترذوبي • فانك غائر الذنب العظيم

وتقل عن بعضهم أنهم اقرآن خمس مرات بعد الجمعة اه باجوري **فقائدة** • ين
الاحكام من قراءة الكهف والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة وليتنا واول
الاكتا من الاول ثلاث ومن الثاني ثلثا اه معني وكردى وباعش **(مسئلة ك)**
اذ قال الشخص اللهم صل وسلم على سيدنا محمد أو صبحان الله ألف مرة أو عدد دخلقه فقد جاء
في الاحاديث ما يفيد حصول الثواب المرتب على العدد المذكور كما صرح بذلك ابن حجر
وترد فيه • وليس ههنا بابلك الاجر على قدر نصيبك بل هو من باب زيادة العنصر
الواسع والحد العظيم **فقائدة** • ورد أنه صلى الله عليه وسلم قال من صلى على في يوم خمسين
مرة صالحته يوم القيامة • وذكر ابن المظفر أنه لو قال اللهم صل على محمد خمسين مرة اجزاء ان
شاء الله تعالى وان كرر ذلك فهو أحسن اه قال عشي ولم تعرض لصيغة الصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم وينبغي ان تحصل بأى صيغة كانت ومعلوم ان أفضل الصيغ الواردة
الله صل ايأ أفضل صلواتك على سيدنا محمد عبدك ونبيك ورسولك محمد وآله وصحبه وسلم
عليه تسليما كثيرا وزده شرفا وتكريرا وآله المنزل المقرب عندك يوم القيامة اه جعل
وقال ابن المصام كل ما جاء في كفيات الصلاة الواردة فهو موجود في هذا اللفظ المذكور
ولكن التصلة التي استنبطها الشيخ ابن حجر اعلم وأفضل كما قاله ب **فقائدة** • قال الحافظ
ابن حجر وما كد الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في مواضع ورد بها أخبار خاصة أكثرها
باسانيد حميد عقب اجابة المؤذن وأول الدعاء واسطه وآخره وأوله كدوا آخر القنوت وفي
اتناء تكبيرات العيد وعند دخول المسجد والحج ومنه وعند الكرب والمهم والعقوبة وقراءة
السفر والقبوم والقيام لم صلاة الليل وختم القرآن وعند الكرب والمهم والعقوبة وقراءة
الحديث وتبليغ العلم والدكر ونسيان الشيء وورد أيضا في أحاديث ضعيفة عند استلام الحجر
وطنين الاذن والتلبية وعقب الوضوء وعند الذبح والمطامير وورد المنع منها عند ههنا أيضا اه
مماوى اه جل

§ (الاستخلاف وحكم المسبوق) §

أخي الشهاب الزملي بان الامام في الجمعة لو تدكر أنه محدث فخرج واستخلف ما هو مباح قال
ولا يخالف ما ذكرته قول المنهاج ولا يستخلف في الجمعة الا مقتديا به قبل حدثه فانه جرى على
الغالب اه وواقته ابن حجر **(مسئلة)** • استخلف امام الجمعة مسبوقا لم يدرك معه ركوع
الاولى أتم ظهر الامن اقتدى به فيتم حجة ان أدرك الركعة الثانية من صلاة الامام الاول وكذا
ان أدرك ركعة من بقية صلاة المسخلف الذي يتم طهرا قاله عشي وابن حجر في فتاويه فليتأمل
لكي شرط • بقاء العدد الى سلام الامام المذكور بل لو تفرقه المقتدون وسلموا وهو في
نايته امتنع الاقتداء به حينئذ لموات العدد **(مسئلة)** • حاصل مسئلة الاستخلاف كما

أوضحها الشيخ محمد بن صالح إل يس في القول الكافي أنه اذا خرج الامام عن الامامة بنحو
تأخره عن المأمومين أو عن الصلاة بنحو حدث ولو عداها استخلف هو أو المأمومون أو بعضهم
صالحا للامامة أو تقدم الصالح بنفسه جازارة بل وجب وامتنع أخرى ولا يشترط أن يكون
الخليفة محاذيا للامام ولا أن يتقدم على المأمومين بل يندب ذلك ثم الاستخلاف ان كان في
جمعة فشرطه ان يكون الخليفة مقتديا به قبل خروجه وأن لا يفر للمأمومين ركن قولي
أو فلي أو يضي زمن يسع ركننا ولا يلزمهم نية الاقتداء بالخليفة مطلقا فان اضر ذلكهم بركن
فان كان في الركعة الاولى بطلت الوجوب الاستخلاف فيها وفي الثانية فلا لكن لا تجوز لهم
حينئذنية الاقتداء به بل تبطل بذلك ادهو كعدد الجمعة وان حصل الاتقاد أو نية القدوم من
بعضهم فان بقي أربعون صحت الجمعة لهم فقط والابطلت جمعة الكل فيعيدونها جمعة وأما
الخليفة فان أدرك ركوع الاولى مع الامام واستخلفه في اعتداه المصلي فجمعته كالمقتدين
والاقتم لهم ومنه ويحرم تقدمه مع علمه بنفويت جمعة وان صح واختل فواقيس أدرك مع
الامام ركوع الثانية ومجودها ثم استخلف في التشهد قال ابن حجر يتم ظهرا وقال الشيخ
زكريا ومرو الخطيب وغيرهم يتم جمعة وان كان الاستخلاف في غير الجمعة فان
كان الخليفة مقتديا واستخلف عن قرب أو غير مقتدوا استخلف في الاولى وثالثة إل باعية
جاز من غير تجديدية وان مضى قدر ركن وان استخلف غير مقتدي في ثانية مطلقا وثالثة
مغرب أو رابعة غير هالم يصح الابتجديدية ويجب على المسبوق المستخلف في الجمعة أو غيرها
من اعاد نظم صلاة امامه فيقتد ويتشهد في غير موضعه ويشير اليهم بما يفهم فراغ صلاتهم
ولهم فرائه بلا كراهة واتظاهروا ليسلوا معه وهو أصل ويجوز استخلاف من لم يعرف نظم
صلاة الامام في الاصح ويحتمل رقب المأمومين فان هموا بالقيام أو القعود تبعهم ولا ينافي
ذلك قولهم انه لا يرجح لقول غيره وقوله وان كثروا لان هذا مستثنى للضرورة كما في
التضفة وعلم من قولنا صالحا للامامة انه لو تقدم غير صالح كما هو امرأة لم تبطل صلاتهم
الا ان نورا الاقتداء به لا يجوز الاستخلاف قبل خروج الامام ومن قدمه أولى عن قدمه
الامام مالم يكن راتبا ويجوز استخلاف اثنين فاكثري غير الجمعة وكذا هي في الركعة الثانية
بقيده المارفلوا استخلاف اثنين في الاولى هان اقلدي بواحد منهما أربعون وبالاخر
أقص صحت الاولين وان كان كل أربعين أو أقص لم تصح للكل ويعيدونها جمعة وان
استخلف في الخطبة من سمع أو خطب أو أم من معها صح لكن الاستخلاف خلاف الاولى بل
الافضل ان يظهر الخطيب ويستأنف مالم يضي الوقت اما المستخلف بعد الاحرام فلا يشترط
سماعه الخطبة لانه باحرامه اندرج مع غيره ولو استخلف الامام في أثناء الفاتحة لم الخليفة
انما هي التبيان فأتخته ان لم يقرأها قبل كما رجح ابن حجر وأبو حنيفة فان لم يقرأ الفاتحة
زمه الاتيان بركعة بعد انتهاء صلاة المستخلف (مسئلة ث) أدرك مع الامام ركوع
الثانية ثم فارقه في التشهد أو احدث الامام قال ابن حجر لا يدرك الجمعة بل لا يضمن بقائه في
السلام وقال غيره يدركه او هو جدير بان يعتمد عليه لو خاف خروج الوقت لو لم يفارقه ويأتى
بالثانية وجب فراقه (مسئلة) المسبوق الذي لم يدرك مع امام الجمعة بركعة يلزمه الاحرام

بالجملة ثم ظهر أن ما وسر بالقرآن فلو رأى مسبوفاً آخر أدرك مع الإمام ركعة قطع صلاته وجوبا وأقضى به لأن من زمنه الجملة لا يتجزأ الظاهر مادام قادر على الجملة ولا يجوز له الاعتدال به من غير قطع لانقطاعهم على أنه لا يجوز اعتداله المسبوقين بعضهم بعضاً وهذا ما اعتقده ابن حجر القائل بأدراك الجملة خلف المسبوق بل قال في فتاويه لو فارق المقتدون في الركعة الثانية تجاوز المسبوق الاعتدال بمن شأه من الإمام والمأمومين كالمقام مسبقون فاقضى بكل واحد آخر فصل الجملة لكل من أدرك ركعة ولا تمدلان الكل في الحقيقة تبع للإمام الأول واعتمد مر أنه لا يجوز الاعتدال بالمسبوق بعد سلام الإمام الجملة مطلقاً ووافق ابن حجر النجاشي وصاحب القلائد لكنهما قالوا ولا يقطعها إلا أن لم يكن منه قلباً فضلاً ركعتين ثم الاعتدال به وأدرك الركعة وأقضى بمحذوفين فإنه لا يعتد به بالمسبوق المذكور من غير قطع وهو مشكل لا تمتنع اعتداله بالمسبوق يعتد في الجملة فحصل أن في المستدركة آراء قطعها والاعتدال به مطلقاً وقلباً فخلاص الاعتدال والاعتدال به من غير قطع وعدم صحة الاعتدال به أه فتاوى بالسودان مع زيادة

﴿صلاة الخوف﴾

فوقائدة لم يؤخذ مال كأن خطف نعله أو أخذت الهرة فجاء وهو يسلي جاز له طلبه وصلاة شدة الخوف أن خلف ضياعه وطغيص لا يفي عنه مع القضاء فله مر واعتدال ابن حجر عدم الجواز لأنه طالب لا تخاف لكنه يجوز القطع لذلك أه بأشأن وأقضى أحمد الحنثي يجوز صلاة شدة الخوف لما نفع نحو الطير عن زرعه عند ضيق الوقت كالدفع عن نفس أو مال أو حرهم وقد جعلوا ذلك من أذار الجملة أه

﴿الباس والقنينة﴾

فوقائدة لم يلبس صلى الله عليه وسلم ما صبغ من جوارب البرد ولا بكرة لبس غير الأبيض ثم أدامه لبس السواد ولو في النعال خلاف الأولى أه وجل وكان طول ردائه عليه الصلاة والسلام أربعة أذرع وعرضه ذراعين وشبرا أه نهاية (مسئلة) يس لبس القميص والأزار والسماطة والطيلسان في الصلاة وغيرها إلا في حال النوم ونحوه نعم يخص الطيلسان غالباً بأهل الفضل من العلماء والرؤساء وبعض كيفية تقوم مقام الرداء والأك أن يكون فوق القميص وكيفية الطيلسان المشهورة التي كادوا يجتمعون عليها أن يصب على الرأس فوق نحو العمامة ثم يغطي به أكثر الوجه ثم يدار طرفه والأولى العين من تحت الحنك إلى أن يصبط بالرقعة جميعاً ثم يلقى طرفاه على الكتفين حذر من السدل فلو لم يصبه كاذ كر حصل أصل السنة ولا يغطي القميص لكانت في الصلاة ويطلق الطيلسان مجازاً على الرداء الذي هو حقيقة مختص بثوب عرض على الكتفين مع عطف طرفه وورد الارتداء لبسة الحرب والتخف أي الطيلسان لبسة الإيمان وبه يسم أفضله على الرداء قاله ابن حجر في در

﴿صلاة الخوف﴾

فمسئلة لا يستحب حمل السلاح في صلاة الخوف إلا إذا كان في تركه خطر لأنه لم ينقل عن السلف حمل السلاح في حال الاحتياج إليه بس لوفان تعرض الهلاك ظاهر الوتره وجب الأخذ قطعاً

﴿باب اللباس﴾

فمسئلة نقل الطبري عن ابن الحاج أنه قال ووردت السنة بالرداء أو العمامة والعذبة وكان الزداه أربعة أذرع ونصفاً أو نحوها والعمامة سبعة أذرع أو نحوها ويخبرون منها التلبية أي يخرج تحت العذبة والعذبة والباقى عمامة وحكي الحافظ ابن حجر عن الواقدي أن طول ردائه صلى الله عليه وسلم ستة أذرع في عرض ثلاثة أذرع وطول أزاره أربعة أذرع وشبران في عرض ذراعين وشبر وذكر ابن بريده في ذرع الرداء كالأى ذكره الواقدي في الأزار والأول أولى عن ابن الزبير أن طول ردائه صلى الله عليه وآله وسلم أربعة أذرع وعرضه ذراعان وشبر ويحمل اختلاف الأحوال

القمامة وفي فتاوى العلامة علوي بن أحمد الحيداد قال وفي فتح الباري باب الأردية جمع رواه
 بالمد وهو ما وضع على العائق وهو ما بين المنكب إلى أصل العنق أو بين الكتفين من الثياب
 على أي صفة كان اه فليفرق بين العائق الأيمن والأيسر فيكتفي أحدهما اه وقال الشيخ
 عبد الله بسودان وفي غير هذه التحفة والنهاية وغير هذا ذكر الأردية المدورة والمثلث والمربع
 والمطويل الذي يكون على منكبه وأنه متصل به السنة ولم يتحقق حينئذ تصور مصنفه في
 الأربع بعد البحث في كتب الحديث والمواعظ الموحودة اه وفي رد القمامة أيضا وذكره
 سيدنا التوب في الصلاة وغيره ما يحرم التغيير إلا بان يسجل التوب الموضوع على الرأس
 أو الكف من غير أن يضم جانيه بضو السد ولا يرد على الكتفين ويحمل الأكف باضم
 أحدهما والأفضل كون القمص كغيره من اللباس من قطن وبسبه الصوف وتحصل سنة
 العمامة بالقنوس وغيرها وينبغي ضبط طولها وعرضها بعادة أمثالها والأفضل كونها بيضاء
 وبعذو أقله أربعة أصابع أو أكثر لها فراخ وأوسطها شبر وسنية العمامة عامة ولا تضرمها
 المروءة مطلقا وروى صلاة جماعة من غير سبعين ركعة بغير علامة وإن الله ملائكة يستغفرون
 للباسه العائم ورواه أن كان صلى الله عليه وسلم يلبس قنوسا يضاهي رواية كان يلبس كنة
 بيضاء وهي القنوس وفي خبر أنه صلى الله عليه وسلم كان له ثلاث قنوسات قنوس بيضاء
 مضربة وقنوسه رد حبرة وقنوسه ذات آذان يلبسها في السفر وربما وضاهيها بديها إذا
 صلى وروى من ذلك أن ليس بالقنوس البيضا يبقى عن العمامة بتهنأ دائما اعتاده بعض
 مدن اليمن من ترك العمامة من أصلها وغير الظلم بطليسان على قنوسه بيضاء لاسقة نار أس
 لا يقال محل أصل السنة بذلك عالم يكن محل بعد ليس ذلك من باب لا تأتول شرط من المروءة
 بذلك أن لا يقصد التشبه بالسلف فأولى قصده التشبه بصلى الله عليه وسلم إذ لا يترك الناس
 لعرف طارئ وكان ابن عبد السلام يلبس قنوسا من لباد أيضا فإذا سمع الأذان خرج بها إلى
 المسجد اه في فائدة في الفروع من الحرير كمد اللون وليس من ثياب الزينة وهو
 ما قطعته الدودة ونحوه منه حبة والحرير يحمل عنها بعد موتها اه زى ويحمل من
 الحرير الخالص بألوانه المعروفة خيط المفتاح والميزان والكوز والمنطقة والقنديل ولبقة
 الدواوكة اللباس وخيط السجدة وشراؤها وخيط الخياطة والأزرار وخيط المصنف
 وكيسه لا كبس الدراهم وغطاء العمامة خلافا لأن حجر يحمل غطاء الكوز وغطاه وسر
 الكعبين كذا أقبلوا الاتباع على ما اعتدوه قبل لا قبور غيرهم خلافا لرحاني ويجوز
 الدخول بين ستر الكعبة وجدرانها للصلاة كالأتماع من خارج كاصرح به
 سم ويحرم الباسه الدواب كستر الجدار به اه في فائدة في لو حيف زائد على عادة
 أمثاله حرم عليه وعلى غيره من اعتاد أمثاله مثله لانه وضع بغير حق ولو اتخذ حيا فاعاد أمثاله
 ثم انتقل من ليس عادته جازت استدامته لانه وضع بحق ونفترق الدوام لا ينتفرق
 الابتداء اه عش وأخى المرضي بان الهدب المنفذه الحرير إن كان داخل في أجزاء
 الثوب فهو كالطراز لا يبره فيعتبر فيه الوزن فلا يحرم إلا أن زاد وزنه وإن لم يكن كذلك حرم
 مطلقا وأخى الشيشي إن العبدة فيه بالوزن مطلقا وفي التحفة ويحرم الجلوس على جلد سم

في مسئلة في حلق ثوبه بصر
 وجعل فيه قليل ذهب لا يحصل
 منه شيء بالعرض صلى النار
 حرم لبسه والفرق بينه وبين
 الأواني أن الثوب ملبوس
 متصل بالبدن في مسئلة في كان
 تقص خاتمه صلى الله عليه وسلم
 محمد رسول الله الألة أسطر
 وظاهر السياق أنه على هذا
 الترتيب وأما قول بعضهم إن
 محمد أسطر أسفل ورسول
 فوقه والله السطر الأعلى فلم أر
 التصريح به في شيء من الأحاديث
 بل رواية الإسماعيلي يخالف
 ظاهرها ذلك والأحرف المنقوشة
 مقولة ليخرج الخاتم مستويا
 وورد النهي عن فصل مثله
 لكن في حياته وكذا بعده إن كان
 مقول بالمخيم من التشبه بصلى
 الله عليه وسلم لا سيما وقد قال
 بعض العلماء كان في خاتمه صلى
 الله عليه وسلم شيء من السر
 الذي في خاتم سليمان عليه السلام
 فافهم والذي صنع الخاتم وقشه
 له صلى الله عليه وسلم على بن أمية

كفرو فهدوان جعل الى الارض لانهم شأن المتكبرين اه (مسئلة) حاصل كلام
 القلائد في لباس انه يحرم المزعر وكذا المعصر خلقة لبعضهم لا المصبوغ بالورس على
 المعتمد كما قاله أبو حنيفة ثبت فخلعه عنه صلى الله عليه وسلم وكان تعبه البرود المخططة ولا يكره
 لبس غير تلك الثلاثة بأي صبغ كان نعم كره بعضهم لبس الرجل ما صيغ بعد صبغه وفيه نظر فقد
 ثبت لبسه صلى الله عليه وسلم جبة حمراء وقوين أخضرين وعمامة سوداء والظاهر ان ذلك
 بعد التمسح اه (فائدة) من خط العمودي قال من فضل التواضع ماذا كان الله تعالى
 اتصف آدم عليه السلام بهائم فقال الابهام أنا أحق به ممن كان لكوفي متفردا وقالت السبابة
 أنا أحق به لكوفي مسبعة وقالت الوسطى أنا أحق به لكوفي أطول لكن وقالت البصرة أنا
 أحق به لكوفي طرفا فيستأنفهم منه لا يسكنها وصغر هانفها الله به ورفها
 لتواضعها الكون لهم ترنفسها مستحقة اه (مسئلة ش) يجوز التمسح في غير الخنصر
 على الراجح لكن مع الكراهة والمعتمد حرمه المتدقق لبس الخاتم في يد أو يدين اه قلت
 واعتمد في الصفة واعتمد أيضا حل لبس الحلقة اذا فيها خاتم بلا مص وكره من التعمد مطلقا
 لبسوا اتفادًا وحيث حرم أو كره وجبت كونه وأقوى أو قسام يحرمه ولو كان نقش خاتم عليه
 الصلاة والسلام في محمد رسول الله في يقر من أسفل وتقر خاتم الصديق نعم القادر والله
 والقاروق كفي بالموت واعظا يا عمر وعثمان آمنتم بالله فخلصوا على الملك للثوابي عبدة المحدثه
 رضى الله عن الجميع اه حل (مسئلة ث) للمعتمد حل اقتراش المنسوج والمطرز
 بالذهب والفضة للنساء كالحرير لا يفرق كما قاله البلقيني وعش وغيرهما خلافا لما روي
 قل من حرمة الاقتراش لا مطلق الادلة المجوزة لاستعمال الحرير والقد بأي صورة
 كانت الا ما استتي كالأواني ونحو الكرى من النقد فيحرم على الفريقين وكأله الحرب
 فيحرم عليهم وليس من الأواني وضع قطعة فضة كاللوح على نحو الوسادة بل هي من الزينة
 فيحل لها كالمحلاة الفضة ولا زكاة في ذلك ما لم يكن فيه اسراف ولا يحل للكفاشي من ذلك
 نعم يحل له استعمال الحرير في نحو حبيف وتطريز وخيط مسبعة وشرا بخر أسها وغطا مضرو
 عمامة وكبس الدراهم والمصنف (فائدة) في غسل تحلية المصنف بالفضة مطلقا وبالذهب المرأة
 والفضة وضع قطع النقد الرقاق مسخرة على الشيء والتقوية اذا بشه والطلاء اه شق
 وأقوى ابن زياد بأنه لو حطى نحو العمامة بالقصب يعني خيط الفضة المسموم فيها حرم وان لم
 يحصل منه شيء بالنار نعم ان قلدا بأخشفة جاز لا يميز قد أربع أصابع من ذلك اه باعثن
 ولا تحرم ملاقاته الفم للطر النازل من ميزاب الكعبة وان مسه التمسح على نزاع فيه اه تحفة
 واعتمد من الحرمة ان قرب من الفم كافي سم و بر وتسل حلقة الانا ورأسه اذ لم
 يسم اناه وسلمت من فضة ويحل جعل ما يلعب به في الشطرنج من نقد اذا لا يسمى اناه ولا
 يستعمل في البدن اه فح (فروع) ما جرت به العادة من تحلية رأس مرضى ماء الورد بفضة
 تقل بعضهم الاجماع على التحريم والذي يظهر انه ان اتخذ من فضة عند كبس رأسه فله حكم
 الصبة الكبيرة للحاجة فيكون مكرها ولو تسكبل رأسه فغرام كما قاله في الإيعاب في رأس
 الكوز اه كردى

فائدة قال في الاصاب وزى وشق التهمة بالمسند سنة ووثقها القطر غروب الشمس وفي الاضحية فخر عرفة كالتكبير اه زاد شق وكذا بالعام والشهر على المتمد مع المصاحفة عند اجتماع الجنس والخلوص الزينة كاهر أو أمر دأجنين والبنات سنة والعبادة بالمعروف فبجعل الله المؤمنين ثلاثة أيام عيد الجمعة والظفر والاضحية وكلها عيد كمال العبادة وليس العيدان ليس الجديد بل من طاعة تزيد ولا من تعجل باللبوس والركوب بل من غفرت له الذنوب وهو اعلم ان اجتماع الناس بعد صوم مرفة للعبادة كما يفعله أهل عرفة ويسمى بالترغيف قال الامام أحمد لا بأس به وكرهه الامام مالك وفعله الحسن وسبقه ابن عباس رضى الله عنهم ومن جعله بدعة فراه حسنة وتقل عن الطوخى حرمة لما فيه من اختلاط الصاب بالجال وهو وجهه حيث قد اه فائدة في التطيب والترين في العيد افضل منه في الجمعة بدليل انه طلب هنا اغنى قيمة واحسنه لمنظرا ولم يخص عريدا الحضور وينبغي ان يكون غير الايض افضل اذا وافق يوم العيد يوم الجمعة اه ع في فائدة في قال شق والتكبير اول ما يشغل به حتى من قراءة التكفيم والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لو وافق العيد للجمعة وان توقف فيه الشورى فيشغل به وحده وقال ع في يجمع بينهما ذكر وتكبير الفطر افضل من تكبير الاضحية المرسل اما عقيد الاضحية فهو افضل من تكبير الفطر وسكك ما اعتاده الناس وازدادوه فقد ورد في لفظة وأعرجه حشر واهما العاقبة والحاصل ان العلماء اختلفوا في التكبير المقيد سهل يخص بالكتوبات أو يوم التوافل وبالرجال أو يوم النساء وبالجماعة أو يوم المقرود بالمقيم أو يوم المسافر وبالناس كل الصر أو يوم القرى فجميع ذلك اتنا عشر قولاهل ابتداءه من صبح عرفة أو ظهره أو صبح النحر أو ظهره أو بسة وهل اتهاؤه الى ظهر النحر أو ثانيه أو صبح آخر التشريق أو ظهره أو عصره خمسة مضروبة في أربعة الابتداء بشر من سقط منها كون ظهر الحر مبتدأ ومنه في كلهما ما في تسعة عشر فترقب في الاضحية عشر تبلغ مائتين وعشرين اه فائدة في يس تأخير التكبير المطلق عن اذكر الصلاة بخلاف المقيدين بقية كافي الامداد قال ع في ووجه بانتهاء الوقت ولا ينكر فركان الاعتناء به أو عدمه الا ذكر وفي ع وخرج بالحاج المتمتع فذكر ان لم يكن مستغلا بذكر طواف أو سعي على المتمد اه بحر ولو أحرم بالحليلة عبيد العطر من له التلبية اه ع في ويس التكبير لروية النعم أو حجاج صوم في عشرة الجملة قال في الاصاب مرة واحدة فائدة في يس احياء ليلتهما بالعبادة ويحصل معظم الليل وبصلا في الصبح والعشاء في جماعة أو الصبح وحدها ثم الحجاج لا يس له من الصلاة غير الزا وبلا اختراع جمع عهدها له وانكر ان الصلاح من احيائها اه باعش لكن في الاحياء ايمه الى تدب احيائها فائدة في حكمة كون صلى الله عليه وسلم يوم العيد يذهب في الطريق الاطول ويرجع في عكسه نظمها بن أبي بكر الفيني أطنه الاضحية قال

﴿باب العيد﴾

فائدة في مذهبا فيما اذا اجتمع عيدو جمعة سقط الجمعة ع في حضر العيد من أهل القرى ولا تسقط عن أهل البلد وبه قال جمهور العلماء وقال أحد تسقط حتى عن أهل البلد وتقل عن علي كرم الله وجهه وابن الزبير وعطاء سقط الجمعة والطهر ولا تجب الا لعصر ذلك اليوم وقال أبو حنيفة تجب الجمعة على الذكلى وان حضر العيد

كان الرسول في ذهابه الى الشاميدين يختار الطريق الاطول
لكون الاجرف الذهاب اكثر • وفي الرجوع كان يمشي الاقصا
اولئثال اهل كل منهما • برصته اوليسال فها
اوليودي فها صدقه • اوليزور فها مقرأته
أجابه أو أموات أوليا يقص • غيظا على أهل النفاق والبدع
أو أكثر البقاع كيماشهدا • أولتقاؤل فها صددا

(مسألة) فيما اذا وافق يوم الجمعة يوم العيد في الجمعة أربعة مذاهب فذهبنا انه اذا
حضر أهل القرى والبوادي العيد خرجوا من البلاد قبل الزوال لم تلزمهم الجمعة واما أهل
البلد قلزمهم ومذهب أحد لا تلزم أهل البلد ولا أهل القرى فيه بل تلزمهم الجمعة واما أهل
عطاء لا تلزم الجمعة ولا الظاهر فيصلون العصر ومذهب أي حنيفة تلزم الكل مطلقا
اه من الميزان للشمرا في فائدة ذكر العلامة عبد الله بن الحاج أنها تحصل سنة اكل
التمر في عيد الفطر باكل العصيدة اليهودية بخلاف مالو طاف لا يأكل قرا فلا يصح بذلك
لان الايمان يسلك بها مسلك العرف

﴿الكسوف﴾

﴿فائدة﴾ قال الشوبري وهو رأي الكسوف للشمس أشهر من عكسه لان معنى كسف
تفسير ومعنى خسف ذهب وقد بين علماء الهيئة ان الكسوف لاحقيقة له بل الحاصل
لها مجرد تظليل لان ضوءها من جرمها فيقل بمحاولة القمر بخلاف خسوف القمر فله حقيقة
لان نورها مستعار من نور الشمس فاذا حالت الارض بينهما منعت وصول ضوء الشمس
الى القمر فيصير لا نوره اه حل وقال ابن العماد في كشف الاسرار واما ما يقوله
المفسرون وأهل الهيئة في الكسوفين فباطل وسبب كسوفها تخوف العباد بحبس
ضوءها فيرجعون الى الطاعة لان هذه النعمة اذا حبست لم ينبت زرع ولم يصف ثمر ولم
يحصل له نفع وقيل سببه تظليل الحق سبحانه وتعالى عليها فانه ما تجلي لشي الا خضع
قد تجلي للجبيل فجعله دكا وقيل ان الملائكة تجبرها وفي السماء بحر فاذا وقعت فيه امست
ضوءها ومن خواص الشمس انها ترطب بدن الانسان اذا نام فيها وتكسب الماء البارد وتبرد
البطيخ الحار ومن خواص القمر انه يصفر لون من نام فيه ويتقل رأسه ويسوس العظام
ويبي قباب السكان وقال علي كرم الله وجهه ان السواد الذي فيه أثر مسخ جناح جبريل لان
الله خلق نور القمر سبعين جزءا كالشمس ثم أمر جبريل عليه السلام فصبه بجناحه فحما
سنة وستين فحول الشمس فاذهب عنه الضوء وأبقى فيه النور واذا انطرت الى السواد الذي في
القمر وجدت سمروفا أو لها جيم ثم سم ثم ياء ثم لام وألف آخره أي جيلا وقد شاهدت ذلك وقرأته
مرارا اه شوبري قال هر ولكل شهر قر بخلاف الشمس فانها واحدة اه في فائدة
أقل صلاة الكسوف ركعتان كسنة الظهر قال ابن حجر ومجملها ان نواها كالعادة أو أطلق
أي يقتصر على ذلك لاعلى الكيفية التي فيها ركوعان الا ان قصد هامة النية وقال هر

يقتصر عند الإطلاق بين الكيفيتين قال حل هذا في حق غير المأموم أما هو إذا أطلق
فقتصر نيته على ماواه أمامه اه فلو اختلفت نيتهم في الكيفيتين لم تصح لعدم تمكنهم
المتابعة اه كردهى وباعشن (فرع) تسن الصلاة فرادى لا بالهيئة السابقة لكسوف
بقية الكواكب والآيات السماوية والزلازل والصواعق والريح الشديد اه نهاية قال
عش ونوى بهم أسبابها ولا يجوز لها خطبة ولا جماعة ويدخل وقتها وجودها ويخرج
بزوالها كالكسوف وتصح في وقت الكراهة اه براه جل

❦ (الاستسقاء) ❦

(مسئلة ك) يجب امتثال أمر الامام في كل ماله فيه ولاية كدفع زكاة المال الظاهر فان لم
تكن له فيه ولاية وهو من الحقوق الواجبة أو المندوبية بما زاد دفع اليه والاستقلال بصرفه في
مصلوفه وان كان المأمور به مباحا أو مكروها أو حراما لم يجب امتثال أمره فيه كما قاله مرو ورد
فيه في التحفة ثم مال الى الوجوب في كل ما أمر به الامام ولو بحر مالم يكن ظاهرا فقط وماعداه
ان كان فيه مصلحة عامة وجب ظاهرا وباطنا والاقتضاه فقط أيضا والعبرة في المندوب
والمباح بعقيدة المأمور ومعنى قولهم ظاهرا أنه لا يأتى بعدم الامتثال ومعنى باطنا أنه يأتى
قلت وقال شق والحاصل انه يجب طاعة الامام فيما أمر به ظاهرا وباطنا مما ليس بحر أم أو
مكروه فالواجب يتأكد المندوب يجب وكذا المباح ان كان فيه مصلحة كترك شرب التباك
اذا قلنا بكراهته لأن فيه خمسة لذوى الهيئات وقد وقع أن السلطان أمر نائبه بان ينادى بعدم
شرب الناس له في الأسواق والقهاوى ونحو القهوه وشربوا فهم العصاة ويعتبرم شره الا ان
اعتنالا لامره ولو أمر الامام بشئ ثم رجع ولو قيل التلبس به لم يسقط الوجوب اه (فائدة) في
كان السلف يكرهون الاشارة الى العدو البرق ويقولون عند ذلك لا اله الا الله وحده
لا شريك له سبحانه قدوس فيستار الاقتداء بهم اه تحفة وعن ابن عباس قال من قال عند
العدس سبحانه الذي يسبح الرحمن صمده والملائكة من خبثته وهو على كل شئ قدير فأصابته
صاعقة فعلى ديته اه فتح الرحمن شرح الزيد

❦ (حكم تارك الصلاة) ❦

(مسئلة ي) الاصح ان من لم منه الجمعة يقتل تركها اذا ضاق الوقت عن واجب
الخطبتين والصلاة وان قال أصلها ظهرا (مسئلة) تارك الصلاة بالكلية والمحل
بعضها فاسق بالاجماع كما ترك الزكاة ويجب قتله بالسيف بعد الاستتابه ولو ترك صلاة واحدة
ويخاف عليه صوته الخائفة والعياذ بالله تعالى ولا يجوز لمن معه ماء اعطاه أو إياه والتيمم بل يتوضأ به
ويترك عطشا لانه غير محترم كالكلب العقور وينبغي التدن ان لا يحضر بحاله ومضيقه
وجنازه وان لا يصل عليه ظاهرا ليرتدع غيره بل ينبغي كما قاله القطب سيدي آجدين سبط
ان يقتل بعمل يبعد عن المسلمين وتسمى مقبرة الفساق

﴿المسئلة﴾ لا يكون الزوج ميسرا لمولود من ماله زوجته بل انما يكون له مال اكتسبته من الماله اصل
 الترك لا من خصوص نصيبه كقوله اوجس والورد وولده خلافا لغيره وان شكيل والقماط قسنا وافي الاول ابن حجر
 وخالفهم من اهو مسئلة في قساي ابن الصلاح يحرم كتابته من القرآن على الكفن صيانة له من المديون وقال السهوي
 وقدر يري من طاموس انه امر بكتابته الهه الذي يسب بركل صلاة وهو الههم فاطر السموات والارض عالم الغيب والشهادة
 الى الميعاد فكتب في كفته فان ثبت عنه هذا فقد فعله من غير توقف بلغة اهو مسئلة في قوله في حديث جابر في رجل
 كان يجمع بين الزنا وبين في ثوب واحد هل يبيح على انه كان يشق الثوب بينهما وسبقه اليه ابن النوى وابن حجر ولا يلزم
 من جمعهما في ثوب تلاق بشرتهما كما لا يخفى ٤٦ ويمكن حل ذلك على ضيق الحال فان الجمع حينئذ اول من عدم تكفيته

﴿الجنائز﴾

﴿قائده﴾ الموت مفارقة الروح والجسد والروح جسم لطيف لا يبقى أبدا وصيانه الكفار
 كفار في أحكام الدنيا مسلمون في أحكام الآخرة اه عباب ﴿قائده﴾ يستل أبو بكر من
 موت الأهل قتال موت الأب قسم الظهر وموت الولد صدع القواد وموت الأخ قص
 الجناح وموت الزوج نصف ساعة اه معنى ويستحب الاستعداد بالثوب بغير ثوبها
 ولا يحرم التبرع من المتقى كالمرض والقصد دون القصد اه باعثن ﴿قائده﴾ ورد ان
 جبريل عليه السلام يحضر من مات على طهارة من الامة فيلصق من المريض ومن حضره
 الموت على طهارة فيسب ان يقرأه يس لا ورواه عيون ريانو بسنن قهره ريانا اه
 باعثن والحكمة في قراءة يس على المحتضر اشغالها على احوال القيمة واهو الهاوتعبر الدنيا
 وزوالها وتبني الجنه وعذاب النار فيسب ذلك لحوال المرجحة للثبات قبل والعدل لها
 تسهل خروج الروح ويخرج الماء تدبيل وجوب ان ظهرت امارات تدل على احتياجه كان
 يشرب اذ قبل به ذلك لان العطش يفلب لشدة الزرع ولذلك باقى الشيطان بما زال ويقول
 قل لا اله غيري حتى أسقيك اه تحفة ﴿قائده﴾ الاتين خلاف الاولى ان لم يقبله او
 تحصل به استراحه من الالم والافراح وايداه بضو تسبيل اولي اه باعثن وقال الحبيشي
 وورد ان اتين المريض تسبيل وصياحه تهليل ونفسه صدقة ونومه عبادة وتقبله من جانب الی
 جانب جهاد في سبيل الله تعالى ويحل الاتين والصياح مع العبادة اذا اختار الاتين مكره اه
 ﴿قائده﴾ اقل التعليل الذي يوضع على بطن الميت عشرون درهما ونحوه الزادة عليه ما لم تؤذ
 بجسمه لو وضع على الحی لا ذاه اه شورى ﴿مسئله ب﴾ يجب تجهيز كل مسلم بحكم
 بالسلامه وان شئت ذو به وكان ترك الصلاة وغيره من غير محمود یا تم كل من علمه او قصر
 في ذلك لا لاله الا الله وقاية له من الخلق في النار هذان من حيث الظاهر واما باطنها فحل ذلك

البعض وينبغي حمله على تبرع
 فخص بكتن الجميع والافن
 وحمله ما يجب تكفيته به ولم
 يوجد لا تحري بعد جواز اشتراكه
 في كفن الاول ﴿مسئله﴾ في
 الحكمة في كون الميت لا يمكن
 في الحبر ان تكفيته في ذلك
 غير لائق بالمقام وانما يجوز لراة
 استعماله ولو قيل بغيره ففيها
 لكان وجه الحكمة فيمظاهرها
 ويكره كتابته من القرآن
 على القبر ﴿مسئله﴾ المذهب
 تدب المني أمام الجنائز لا اتباع
 وظاهر إطلاق الاحصاء انه
 لا فرق بين كون الميت صغيرا
 او كبيرا ولو قولهم لانهم يسنون
 المسيحيين شفعا لا يقتضى
 تخصيص ذلك بالكبير لانهم يشفعون
 في الجسد مع ما فيه من الاتباع
 ويستحب ان يقعد الملقن ليت
 عند رأسه أى نقله وجهه واما
 الحاضرون فيستحب حضورهم

التلقين والوقوف ﴿مسئله﴾ نطق بمنزلة أولاد الكفار بالشهادتين وخاطب المسلمين
 وتزيينهم مواظبا على الصلوات والصوم وقراءة القرآن ثم مات قبل البلوغ لم تجز الصلاة عليه فضلا عن أوليها اذا جاز الصلاة
 عليه متوقفا على الحكم بالسلامه والمعتدل الذي صححه الجمهور عدم صحة السلامه ووجهه ان الاسلام رأس المبادات وأصلها وصحة
 الصادة موافقة الامر والامر بالاسلام لا يتوجه على نحو الصبي اذا لاخطب يتعلق بفعل غير البالغ العاقل فكيف يوصف
 اسلامه بالصحة مع عدم الامر وانما صحف صلاة الصبي ونحوها لتوجه الامر المتعلق بالولي اليه وبواسطة فيناديها فلا يترك كعبه
 باوعه وهي نوافل والاسلام لا ينتقل به فلا يتعلق به الا الامر الجازم الخاص بالبالغ واما السلام على كرم الله وجهه فان الاحكام
 علفت بالبلوغ عام انشدق واما في ذلك فكانت منوطه بالتبني ﴿مسئله﴾ روى الشافعيان الطاعون شهادة لكل مسلم وفي
 الجنازة عنه عليه الصلاة والسلام اذا سمع يعضي الطاعون بارض فلا تدمو عليه واد وقع واتي بارض فلا تغفر جوارق ارأته

وورد الطاعون شهادة لاحق

وخرأعدائكم من الجن غفلة
كعدة الأبل يخرج في الأباط
والمراق من مات منه كان شهيدا
ومن أقام فيه كان كالمرايط في
سبيل الله من فرمته كان كافرا
من الرحف قال الحافظ ابن حجر
وزعم بعضهم ان النهى للتنزيه
وقال بعضهم يحرم لظاهر
الاحاديث وهذا أربع عند
الشامية وغيرهم ونؤيده
ثبوت الوعيد وحمله كالقرار
من الرحف وان الصابر المحاسب
له أجر شهيد ومن مات به كان
شهيدا ويستطيع من الحديث
ان من صبر واحتسب ثم وقع
به الطاعون كان له أجر شهيد
ولامنع من تعدد الثواب بتعدد
الاسباب كن موت غريبا
بالطاعون أو شاف مع الصبر
والاحتساب والتفريق فيما
اقتضاه حديث الباب انه يكون
شهيدا وقوع الطاعون به
ويصاف اليه مثل أجر الشهيد
بصره ونؤيده فان درجة الشهادة
شيء وأجر الشهادة شيء ويحصل
أجر الشهادة لكل مسلم ولو غير
مكلف وان كان عاصيا مصرا
كأهو الأقرب من احتمالين
ونكفر عنه السيئات غير
التباعد فحق عليه وهل بعدو
قال الطيبي وأما ما ثبت عنه
صلى الله عليه وسلم انه قال
لا عدوى فهو على الوجه الذي
كانوا يعتقدونه في الجاهلية من
إصافه الفعل إلى غير الله تعالى

حيث حشفت الخلق بالموث على الدين والنيات على الدين فالأعمال عنوان (مسئلة)
المعتمد عندنا أنه لا يحكم بإسلام العبي الاتباعا لحد أو يهوانا لا بشرط معرفة نسبته اليه
أو أواجد لا يقطا في بلدهما مسلم أو تبعا ليهما المسلم وكذا ان جهل ما به ووجد يدي مسلم
خصوصا ان وصف الاسلام كآله أو غيرهم فتنجز اذ امانت وحويا كالمسلم بل حكم
أو تنجيزه وجع من السلف اسلام المير مطلقا وتقتل الامام اجاع العصاة عليه وانصر
اليه جمع وأفتى محمد باسودان بانه لو مات شخص بطريق وناف ولو وقت لشهيرة من عدو فصل
ما أمكنه ولو المعض ان لم يمكن نقله محل الامس

(الفصل والتكفين)

(مسئلة ١) تجب ازالة النجاسة المير المغضوعة عن الميت سواء الاجدية والحارجه
منه قبل ادراجه في الكفن اتفاقا ولون غير السيلين وكذا بعده في الاصح كغسل الكفن
الموت بها ولا تضع الصلاة عليه حيث ذم وحود المير بل لها وقال الغوري لا تجب
الاراة بعد الادراج مطلقا وان تضع الكفن اه قلت ورحمة في الامداد وقال باعش
ولو لم يمكن قطع النجاس من الميت صغ غسله والصلاة عليه لكن يجب فيه المضمح والصب
على محل النجاسة والمباداة بالصلاة عليه كالمس اه وفي الصحة ويعلم وجوب غسل
ما يظهر من فرج الاب عند جلوسه على قدميه نظير ما صرح في الهى اه فاقا في يني
ان يأتي القاميل بعد وضوء الميت وغسله يذكر الوضوء بعده وكذا ادعاء الاعاصي بس اجله
من التوايبي أو اجعلني وياه اه تحفة (مسئلة ٢) يجوز لغزوه الميت المظلم
منع الزاند عن سائر كل البدن كالأوصى باسقاطه بخلاف الورثة فليس لهم المع من الثلاثة
وان اتفقوا على ذلك أو كان فهم محجوبين على المتقدم لهم المع من الزاند في حق
الانثى اه فقلت في وقال باعش كل من كف من ماله ولادين عليه مستغرق يجب له ثلاثة
وان لم يتطاف سواها ومن كف من مال غيره لم يجب له الا واحد مع جميع يده ولو عالما وليا
وقال في بصحت القميص واغلاقهم يقتضى انه كتميص الحى بل صرح به الشرحاوى وغيره
لما اعتب في بعض الجهات من جعله الى نصف الساق وبلا تام منكر شديد الضريم اه
فقائده حاصل احكام الكفن انه أربعة أقسام حق الله تعالى وهو سائر الورثة ويحتاج
بالذكورة والازفة وهذا لا يجوز لاحد اسقاطه مطلقا حق الميت وهو سائر رتبة البدن
فيوزن لث اسقاطه كآله ابن حجر خلا لم حق الرما وهو الثاني والثالث عهد القرماء
عند الاستغراق للمنع منه حق الورثة وهو الزاند في الثلاثة فلم اسقاطه كرى فقائده
مؤن التحم بر في مال الميت الاروجة وخادما المالك أو المستأجر بالنفقة لا الاجرة على
زوج غنى قال حر ولو يماريه عنها خلا فالس جرح لا تارة وصغيرة ولا زوجة الاب والمراد
بالتى غنى الفطرة ويجب للزوج توب فقط ويجب الزاند من مالها ثم ان لم تعدد الاعلى
بعض الثوب ثم اقمه من تركها وجب نان وثالث لا تحتاج باب الاحد حيث ثم من بيت
الحال كالحنوط والقطن وان كانت مستحبة ثم من ملبس المسلمين كفاية ان لم يستل شخص

وقد يحصل الله سبحانه مخالطة
الصحيح من بعض من العيوب
سيما حدوث ذلك ولهذا قال
صلى الله عليه وسلم فمن
التجذوم فترك من الاسود
ذلك من الاحاديث في مسئلة
دجل حرق دار الاسلام قتل
مسلم اغتيال اقلبيس بشهد
بجفاف مالوفاته حتى قتل ولو
وقع شخص بين كفار فهرب
منهم قتلوه فليس بشهد ايضا
واذا اتى المسلمون والكفار
قتالوا بالبنادق والسهام من
بعدن قتل من المسلمين فهو
شهيد اطلاق عليه انه قتل في
قتال كفار في مسئلة في قولهم
ولا ينحى سابق لا ولى عمله في
غير الانبياء امالو الحضر بنى
كيسى عليه السلام فيقدم
وان تملران فضيلته قطعية
وتصوره بعيد لانه يجب ان
تدفن الانبياء في موضع موتهم
فكيف ينقلون وورداه ينفن
عند النبي صلى الله عليه وسلم
واما كيفية وضع يد الميت في
الحد فذكر ابن زكريا والاولى
ان توضع اليمنى على الارض
مبسوطة وبطن كفها الى
الشمال وتبقى الاخرى على
صدره على حالها حال التكفين
اذ لا يخاف سقوطها في مسئلة
اذا تميت صلاة الجنائزة على
الحنايا فالظاهر انه لا يسقط
الفرس بصلاة البعض عن
الباقيين لا احتمال انوته
وذكر كونهم في مسئلة في دفن

بعينه والافعين لا يلزم التواكل وحدها من عنك كفاية سنة زيادة على ما يكفي بموته
وليته اه شق في فائدة قال ابن عجيل لومات شخص ولا يجوز ولم تكن من اجبة الحاكم
قبل تغييره باراحد النقات من المسلمين فيجبره من تركه الضرورة اه ما زرعوا وبخزعة
وسموى في فائدة في مال في التفة الى حرمته الجنائزة في ربحي في المرأة وحالته مرسوم
في ابل قال يجوز تحليتها بالذهب ودقته معها رضاء الورثة الكاملين وتضع المال لمرض
وهو هنا اكرام الميت وتغنيها جازر اه والوجه خلافه اه كرى صغرى في فائدة قال
زى وقدعت البوى بما شاهد من اشتغال المشيعين بالحدث الذي يورع اذ اهم الى
نحو القمية فالتحاشا اشتغال اسماعهم بالذ كرا المؤدى الى ترك الكلام او تعليله ارتكابا لانف
المقصدتين اه

﴿ في الصلاة على الميت ﴾

في فائدة بنا كذا استحباب الصلاة على من مات في الاوقات العاضلة كيوم عرفه والعد
وعاشوراء والجمعة اه مر وقال المرحم الباقى صلى عليه لتكفير سيما في موقع درجته
والصلى رفع درجانه خاصة اه في فائدة تجزى صلاة الذ كرا واحد على الميت وان لم يحفظ
الفتحة ولا غيرها وقت بقدرها مع وجود من يحفظها لان المقصود وجود صلاة صحيحة من
جنس الخطابين وقد وجدت قاله في التفة اه في فائدة لو نقل الرأس عن الجثة كتبت
الصلاة على أحدهما ان نوى الجملة فان لم يغسل الباقي علق بنبه يغسل اه تحة أى كان
يقول أصلى على جملة ما انفصل منه هذا الحزن ان غسلت البقية فان لم تغسل نوى الجزء فقط
والابلط اه مدابني في فائدة من الوقوف عند رأس الذ كرا ويجزى غيره وامان كان
الميت مستورا أو في القبر اه أجد الحبيشى ويسن أن لا ترفع الجنائزة حتى يتم المسبوق
ولا يضر رفعها قبل تمامه وان خرجت عن المسجد بعد ثيابا كثر ثلثا تذرعا وتحولت عن
القبلة لانه دام بخلاف مالوا حرم وهي سائرة فيشترط عدم البعد وعدم الحائل كما في التفة
اه باعش في فائدة في النهاية يسن تطويل الدعاء بعد الابعة وحذره كباين التكييرات أى
الاولى والاخرة كآفاده الحديث ومنه اللهم لا تعزنا بحرم ولا تغضبنا بعدد واغفر لنا وله
ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو للوثنين والمومات ويقرأ آية اليمين بعمول
العرش الى العظيم وأقرأ ثنائى الدنيا حسنة الاية ورنالنا ترغ فلو بنا بعد اذ هدبتنا
الى الوهاب اه باعش لكن قال ابن حجر بنيني كراهة رننا اغفر لنا الخ كاتكره القراءة في
غير القيام في فائدة فرغ المأموم من فاتحته قبل امامه سنه له السورة فهي أولى من
السكوت اه اعياب وقال عش الاقرب اه يدعو ليت لانه المقصود التواضع عن الصلاة
على الي صلى الله عليه وسلم فيشتغل بالدعاء أو يكرهه لانه واسيلة لقبوله اه يج في فائدة
قال ابو حرمه ولو تقدم غير الاحق في الجنائزة حرم أو في غيرها كره اه لكن نقل عش عن
ابن حجر الكراهة في الجنائزة ولو زاد الامام في تكبير الجنائزة لم تبطل فلو تابعه المأموم
المسبوق وأقوا جبهه حسب له علم ذلك أم لا اذ لا زيادة جائزة للامام وبهذا فارق المسبوق

شخص قبله الكفار من غير

غسل ولا صلاة بزعم امتهيد
مع امه ليس محكك ذلك الجهل
الفاخين بالحكم وجب نبشه
للفسل على المعتد فان وجد
منتفخا وموتنا وعسرا حرجه
يمناه على الاربع اه ينشئ
النجيم كالفصل **مسئلة**
دق عيت بارض التركة فاعها
مالكها ولو وارثه لعالم ذلك لم
يصير ثم لوقته تحصيل لم يصير
المشترى على اعادة عمله الاول
الا لضرورة بان لم يوجد مكان
غيره يصلح للدفن وفارق ماله
أغار أرضا للدفن فان الميت
بعاد اذا اطهره تحصيل ماله
يسل لان المشري لم ياذن في
الدفن بخلاف المعبر **مسئلة**
الصحيح ان السؤال في القبر من
خواص هذه الاممة وهو
ممدود من خواصه صلى الله
عليه وسلم لقوله عليه السلام
فاما فتنة القبر في تقتنون
وغنى تستلون وكانت الامم
قبله تأتهم برسلهم فان اطاعوا
فذلوا وان لم اعزلوهم وعوجوا
بالعذاب ولما كان ارسال بني
هذه الامة رجسة للمؤمنين
اسلك عن عذابها وقيل منهم
الاسلام عن اطهره سواء
اسر الكفر ام لا فاذا ماتوا
قبض الله قناني القبر فخرج
سرحهم والحكمة فيه ما فيه من
اطهار ايمان المؤمن وتحيين
ذوبه قال بعضهم من قبل
سبحة القبر يتدفع عنه بشرة

التابع لاما في الدامسة حيث فصل فيه بين الجهل فتصع والعم فلا اه شورى ولتقدم
على امامه بتكبيره عدم تبطل لان غايته انه كزيادة تكبيره وهو لا يضرقه ابن حنبل وقال هو
تبطل مالم يقصد بالذك اه باعثن **مسئلة** قال في التفتة ولو صلى على كل واحدة
والامام واحد قدم من يخاف فسادة ثم الافضل بما امر أي من تصو وع ولاية ابن رضوا
والا فراع اه ومثلها الامداد وشرح الر وض قال سم هلا قدم بالسبق قبل الاقراع اه
ووجدت بخط ب قال **مسئلة** وجدت حاشية على بعض نسخ التفتة في تقدم الجاهل قال
وقضية عبارة انه لا يقدم السابق الى محل الصلاة وعمل اهل ترم على تقديمه وان سكتان
مفضولا مطلقا ولم يعلم مستندهم في ذلك ثم رأيت الفقيه العلامة محمد بن عبد الله باعلى ابي عا
بواقبه ناقلا عن شرح الباب ولقظه قال ابن حجر هذا ان جاؤا معا والقدم الاول فالاول اه
فان فاد فيه دون بقية كتبه ان الاقراع لا يكون الا ان جاؤا معا ورأيت ذلك بخط محمد بلعيف
معزوا العلامة محمد بن اسمعيل بافضل قبيد الاقراع لشيعه ابن حجر في الشرح المذكور بما اذا
جاؤا معا اه **مسئلة ج** لانتكر الصلاة على الميت على القبر بل نس تأفي خبر الشيعين
وقال به الجمهور وتكون حينئذ مستثناة من كراهة الصلاة في القبرة **مسئلة** قال الحلي
وظاهر كلامهم انه يكفي في الاصطفاف وجود الاثنين في كل صف فاصطفاف الرابع غير
مكروه وان لم يتم الصوف بل كان في كل صف اثنان مع السمة اه **مسئلة ب** في
لاتصع الصلاة على من اسر وقتة او انكسرت بمسبقة وان تحقق موته او حكم بما حكم الا
ان علم غسله او طاق التمة على غسله اذا لامع انه لا يكتفي غرقه ولا يجوز هاتمذر الفسل خلافا
للادري وغيره اه قلت وبجاء الامداد فلم أن من مات تصوهم ونمذر اخراجه لا يصلى
عليه وهو المعتقد كافي الرضة واصلاها عن التولي واقر اه وفي المنع لا خلاف فيه وجرم به في
المنهاج لكن اطال جمع في رده وتبعهم المصنف في الشرح اه وفي فروق الشيخ أبي محمد قال
الشافي من دفن قبل الغسل والصلاة فان كان قبل أن يمال عليه التراب أخرج وغسل
الآن يصاف تقديره وان أهمل عليه التراب لم ينش وصلى عليه في القبر والاعادة للمسور
لا يسقط بالمسور ومن عجز عن ركن أو شرط أتى بالمقدور وهذه أولى بالجواز اذ مقصودها
الدعاء والشفاعة وهذا حقيق بالاعتماد عليه الاستوى والاذري وابن أبي شرف وغيرهم
ورجحه الشري اه حاشية الفتح **مسئلة** مذهبا لا يصلى على القبر والعقاب الامن
كان من اهل الصلاة عليه يوم الموت ورجع الر عن صحة صلاة الصبي على القائب والقبر
وتقل عن جده ابن حجر ما يدل على ان الشرط ان يكون من اهل عذبالا وجوب يوم الموت
قال وعدم منع العلماء من السلف المتقدم والمتأخر لهم منها يؤيد ما ذكر ومسل أبو روعة
فاجاب بصحة صلاته مع رجال ولو واحدا واجاب أبو حورث بدمم صحة صلاته على ما ذكر
وأطال في ذلك اه من الدشرة للامامة عبد الرحمن بن محمد العبدروس وقال أبو حنيفة
وضابط التمة ان يكون يعمل لاسبغ منه البداء وفي النصة ان يكون فوق حدة الموت قال
ولا يصلى على حاضر في البلدان عند تصو جس أو مرض اه لكن في الامداد والنهاية
انها تصح ان شق عليه الحضور **مسئلة** ماتت وفي بطنها جنين فان علمت حياتها رجي

لشبهه ان يتوب فينبو الله
 عليه أو يستغفر فيغفر الله له
 أو يعمل حسنات فيصوبها
 أو يتقى بالمصائب في الدنيا
 فيكفر عنه أو في البرزخ
 بالخطئة والفتنة فيكفر عنه
 أو يدعوه أخوانه من المؤمنين
 ويستغفرون له أو يدعون له
 من ثواب أعمالهم ما ينفعه أو
 يقتلى في عرصات القيامة
 بأهوال تكفر عنه أو تدركه
 شاعنة نبيه أو رجة ربه
 فيمسئله من لم تبلغه الدعوة
 من الكفار وصبيان الكفار
 وبجانيهم فهم أقوال كثيرة
 أقوالها قولنا أحدها أنهم
 من أهل الجنة مطلقاً من غير
 امتحان لقوله تعالى وما كنا
 معذبين حتى نبشّر رسولاً قال
 النووي وهو المذهب الصحيح
 المختار والثاني وتقبله الحافظ
 ابن حجر من جمع وحكى عن
 الأشعري وغيره ان أولاد
 المشركين يحضون في الآخرة
 بان ترفع لهم نار من دخلها
 كانت عليه برداً وسلاماً ومن
 ألقى عذب برى ذلك عن أنس
 وأبي سعيد وما زاد وقد بحث
 مسألة الامتحان في حق
 الجنون ومن مات في الفترة
 من طرق صحيحة وحكى البيهقي
 في كتاب الاعتقاد المذهب
 الصحيح ولا مانع من ذلك
 في مسئلته في جمع يجلسون
 يقرؤون القرآن ويصبرون
 المصلدات التي فيها أجزله

عيشه يقول أهل الفترة شق بطنها أي بعد ان تجوز وتوضع في القبور ان لم ترج الحياة وقف
 دفنها وجوباً حتى يموت ولا يجوز رضر به حيث شئوا ان لم تعلم حياته مدققت حالاً قاله في التفتة
 في فائدة في يعلى السقط حكم الكبير ان علمت حياته بنحو صياح وتحرر في قضى الحياة
 كقبض بنحو سبطها بل أو صاح في بطن أمه كافي سم لان المداير على وجود الحياة وسكناً
 لو انفصل بعد سنة أشهر ولحظت ان ميتاً وان لم يعلم له سبق حياة عند من دخل لا قال ان جهر
 وان ظهر خفيه وجب غير الصلاة وان لم يظهر فلا شيء ويجوز رميه ولولا الكلاب لكن يسكن
 ستره ودفنه اه شوري

(الدفن)

في فائدة استوحه عس ان نحو الشعر لا يشترط في دفنه ما ذكره بل يكفي ما يصبونه عن
 الامتثال اه وقال ابن زياد الاولى ان توضع يد الميت اليمنى على الارض مبطونة وبطن
 كفه الى السماء كما عند النكسين ولا تترك على صدره اذ يخاف سقوطها حيث يختلف
 اليسرى فتبقى كذلك اه في فائدة يسكن ان يقول الدفن بسم الله الرحمن الرحيم
 وعلى ملاذ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابن منبه انها ترفع العذاب عن صاحب القبر أربعين
 سنة اه بدر وان يزعم المدعي ما يليق بالخال كالهلم افخ أبواب السماء ورحمه واكرم
 نزله ووسع مدخله ووسع له قبره فقد ورد ان من قيل ذلك عند دفنه رفع الله عنه العذاب
 أربعين سنة اه يج ورود ان من اخفى تراب القبر حال دفنه قرأ انا انزلناه سبع مرات
 وجهله مع الميت في كفنه أو قبره لم يذهب ذلك الميت في القبر اه عس في فائدة يسكن ان يحشو
 ثلاث حشوات ويقول في الاولى منها خلقناكم كالهلم افخ أبواب السماء ورحمه وفي الثانية
 وفيها تبسببكم اللهم بإف الارض عن جنبيه وفي الثالثة ومنها تخرجكم تارة أخرى كالهلم لقنه
 تحت اه امداد (مسألة ج) التظاهر فوات سن الحيات بالفراغ من الدفن ويكره
 الوقوف على القبر كراهة شديدة في فائدة قال ابو عمر في التظاهر انه لا يجب سد الجبل بخيز
 اهالة التراب من غير سد خلافاً لرجو الرداد اه وواقعهما ان جرفاً ومثل فغ الجبل
 نسقيف الشق لكن لو انهم سد القبر لم يجب اصلاحه اذ تنفقر في الدوام لا تنفقر في
 الابتداء اه في فائدة في أخى اوزعة بان الميت في الجمر الذي أُرمر فيه فيه عند تعذر البر
 يقن قبل رميه لانه جري لنا قول باستنابة قبل الدفن فندعزده اولى اه وأقوى احد يجبر
 بأنه يؤخر الى بعد الاقامة ولا يقال ان جرى السفينة وغيبو به في الجمر ما تمن لسماعه كما
 يقال ان حياوة التراب والاحجار وكونه عند غير رأس القبر ما تمن وان كان القمود عند رأسه
 أولى لان المدرك للسمع معنى لطيف لا يمنع المحسوس الكثيف والمقصود امتثال امر
 الشارع ومراعاة وجوبها وبإدبائه وواقعه أو حوثر ونب تكرر التلقين ثلاثاً والاولى
 للحاضرين الوقوف وللقن القمود اه فغ المين (مسألة ب) مؤال منكر وكبير يقع
 بعد الدفن عند انصراف الناس فوراً في الصبح انه ليسمع قرع نعالهم ولهذا من ان يقف
 جماعة عند قبره بقدر ما تفرج ورو يفرق لها يسألون له التثبيت لا يموت السؤال اه

القرآن العظيم ثم يقوم بعض من يتلقى بذلك ويرفع المقدمات ثم يبنون ذلك بالادلة الادبية المقتدات حال الدعاء عقب قراءة القرآن ليكون متشعبا في قبول النعم وكذلك الادب في حل المقدمات امام الجنان اذا حلت التبرك والشفاعة الى الرب جل وعلان تكون امام المشيعين والملت تغليظ للقرآن وهو اللائق بحال الشافع اذا يتقدم امام المنفوع والقرآن شافع للجميع كما وردت به الاخبار **(مسئلة في الامنع من الجمع بين الاختصاف في الاثره حتى في حق نبات الانبياء كما فعل عثمان رضي الله عنه بان يتزوج احداها وغوت في عصمته ثم يتزوج الثانية وتوت او يموت وتبقى بلا تزوج حتى تموت لان الله قد اذهب الفصل والتماسد الذي يسيه مرم الجمع في الدنيا وان كان من خصائصه صلى الله عليه وسلم انه لا يجوز لزوجاته التزوج على بناته لما ذكرنا من سبب التفرم واذا تزوج المرأة زوجها فاكثر فنكون لاسر الازوج لما ورد في الاحاديث والا تار انهن لا توارثوا بنهن ولا بناتهن دلشاور وعن أم حبيبة انها قالت يا رسول الله ارايت المرأة تارث ما يحسكون لها فوجان في الدنيا فموت ويموتان**

قلت قال المصوي في حسن النضوي وذلك الزمان قد ساعه ورع او وثقت فلكية تقريبا وقد ساعه خمس عشرة درجة كل درجة ستون دقيقة والدقيقة قدر اربعون **حيان الله مستعجلا من غير مهلة فانه الله يلح بقدر الساعة تسع مائة تسعينة ومقدار ما يتك على القبر افسوسا تاسعينا على الاحوط اه** **(فائدة في سؤال الملكين عام لكل احد وان لم يقرب كالحريق والغريق وان حصل وقفي الموت او اكله السباع الا الانبياء وهذه المعركة والاطفال وما ورد من ان من واطلب على قراءة تبرك الملك كل ليلة لا يستل وضوءه يحصل على انه يصفه في السؤال بحيث لا يقفن في الجواب وبسالان كل احد بانته على الصبح وقبل بالسر ياتي وذلك قال السوطي شعرا**

ومن عجب ما ترى العيان • ان سؤال القبر السرياني

أقنى بذلك شعنا البقنى • ولم لره لتسبره ببنى

والسؤال على القول به السرياني أربع كلمات وهي آثره أترج كاره سألين نفس الاولى فمبا بعد الله والثانية فمن كنت والثالثة من يدك وما يدريك والرابعة ما تقول في الرجل الذي بهت فيك وفي الناس أجمعين وقد ورد ان حفظ هذه الكلمات دليل على حسن الخاتمة كما يحط الميداني اه **يا جوري وقد جمع بعضهم الذين لا يقنون في قبورهم قتال جمع كرام أقنى في النقل انهم • لا يستأمن من الملكين في القبر الانبياء ومطعون كذا الشهاد ومن البطون كذا العبد في الغبر ومن منيته في يوم جمعة أو • في ليلة مات والاطفال في الاثر ومن تلاوته في شكل ليلته • لسورة الملك فاقه ذلك واعتبر**

(التزوية وزيارة القبور)

(فائدة في نقل الزركشي عن الامام احمد ان المعزى روى عن المعزى بقوله اسباب الله دعاءك ورحنا واباك اه وقد ورد في الاثر عن سيد البشر صلى الله عليه وسلم انه قال من ورع مؤمنا فكفنا احياءه ومن قرأ تاريخه فكما تخارزه ومن زاره فقد استوجب رضوان الله تعالى في حرو واجنفة وحق على الموان بكم زاره اه **شمع وفي شرح المعصومي على الجوهر حديث مامن عبيد يقول ثلاث من ات عند قبر ميتة اللهم بحق سيدنا محمد وآل محمد صلى الله عليه وسلم لا تعذب هذا الميت الا رفع عنه العذاب الى يوم ينشق في الصور اه** **(فائدة في زيارة القبور** اما مجرد ذكر الموت والاثره فتكون رؤية القبور من غير معرفة أهلها أو لوضوعها فنحن لكل مسلم أو لتبرك قسنا لاهل الغيران لهم في ارضهم تصرفات وركت لا يصح مددها ولاداه حتى كمدق والد الغنم من زار قبر والده أو واحد منهم الجنة كان كجته وفي رواية غفر له وكتب له ارام من النار أو رجة وتأسس الماروى أنس ما يكون الميت في قبره اذا زاره من كان أحب في الدنيا اه **امباب** **(فائدة في رجل من بقية فقر الفاتحة واهدى قولها لاهلها فبهم أو يصل لكل منهم مثل قولها كاملا اجاب ابن حجر بقوله آتى جمع بالثاني وهو اللائق بسمه ردة الله تعالى اه** **(مسئلة في الاولين بقرا الفاتحة**

لشخص ان يقول الروح فلان ابن فلان كاعليه العمل ولعل اختيارهم ذلك لما ان في ذكر العلم من الاشتراك بين الاسم والسعي والمقصود هنا السعي فقط لبقاء الارواح وفناء الاجسام وان كان لها بعض مشاركة في النعم وضده في البرزخ اذ الروح الاصل وسر ذلك ان حقيقة المعرفة والتوحيد وسائر الطاعات الباطنية انما تنشأ عن الروح فاستصحت اكل الثواب واقتضه الطاعات الظاهرة كالتبضع والقائم بها البدن فاستحق اذى الثواب وليس كالجسد من كل وجه بل له ادراك لان الروح وان كانت بعيدة عنه في عليين وهي روح المؤمن او مجنون وهي روح الكافر فلها اتصال بالبدن كالشمس في السماء اربعة اربعة ولها اتصال وشعاع وتنفذ عام الارض فلذا كان له نوع احساس بالنعم وضده (مسئلة ش) ورد ان الاموات يتعارفون ويتزاورون في قبورهم في استكفانهم ولهم اذابت تحسين الكفن ويمرغون من زيارتهم ويستأنسون به ويردون على من سلم عليهم ولا يتخص يوم الجمعة ولا يبعث دون آخر ولا يسعدون ويتم للزائر ولا تكون الارض ماثلة اذ ذلك من امور الغيب الواجب الايمان بها وليست جارية على العادة وهذا في حق المؤمن الناجي من العذاب بل من توجه اليه النعم جسم او روحا وفتح له الى الجنة باب لا يواب من اهل لا اله الا الله فلا يحتاجون الى الاناس في قبورهم وليس عليهم فيها وحشة نعم من شامها بالتحالفات ومات على التوحيد فهو وان توجه عليه العذاب لا يكون على التبايد بل هو يسدد الانقطاع اما بشاعة او برحمة الله تعالى كائس على من مات صيبا وحشة في قبره ايضا اذ صيها مخالفة وهي مفقودة في حقه اذ ورد ان الصبيان في الجنة يكفلهم ابراهيم عليه السلام وسارة وان الصبي شعبان بريان ويرتفع من شجرة طوى وهذا حق الروح وما كان للروح تنعموا وضده وصل الى الجنة وامان وضع عليه النكال فهو مشغول عن الزوار بما هو فيه ولم تغنه زيارة الاشكال في فائدة طرح الشجر الاخضر على القبر استقصه بعض العلماء وانكره الخطابي ولما غرس الشجر على القبر وسقيا فان ادى لوصول النداء او عروق الشجر الى الميت حرم والا كره كراهة شديدة وقد يقال يحرم الجلوس على القبر مركزه وكفى الروضة والمجموع خلافا لقول شرح مسلم انه حرام اه بالخرقة (مسئلة ش) اذ اخل الدواب القبر وما يطأوها القبور مركزه كراهة شديدة اشد من وطئ الاذى بنفسه وقد قال غير واحد يحرم من الجلوس على القبر لمحدث مسلم لكن جملة الجمهور على الجلوس لقضاء الحاجة ولا شك ان من رأى دابة تنبول على قبر يجب عليه زجرها وان كانت غير مكلفة فهو المكلف وتشد الكراهة في قبر مشهور بالولاية والعلم فكيف المشهور بهما كسيدى اسمعيل الحضرمي بل يخاف على طاع ذلك ان يكون من معادهم المأذون بالحرب في الحديث القدسي لان الميت يتأذى بما يتأذى منه الحي وأما جعل الجور يبنى علف المواشي والطعام في القبرة وسفل شئ منها فخرام مطلقا اذ هي موقوفة للدفن فيجب على فاعل ذلك اجرة المحل الذي شغلته من أرضها فيما على اشدال بقعة من المصدين ان كانت ملكا استأذن مالها (مسئلة ش) التمسح بالقبور قال الامام اجدلا بأس به وقال الطبري يجوز وعليه عمل العلماء والصالحين وقال النووي يكره الصاق الظهور والبطن بمجدار القبر ومصحح باليد وتقبيله قال ابن حجر الان

قد يحلون الجنة لائمه
هي قال لاحسنها خلقا كان
عندها في الدنيا الخ لان ذلك
نخرج مخرج المائل أى لان
حسن خلقه كان سبب دوام
الافعة والجنة فلا يشاركها
وان مات حزن عليه ولم ترغب
في غيره او ان سواها كان
كتابة لتعلم هي لمن في الآخرة
فاجابها صلى الله عليه وسلم
اطلاعه على ذلك ولا ينافيه
أضما ووردي صلاة الجنائز
وأبدله زوجها خيرا من زوجه
بان براده ما يم ابدال الذات
وابدال الصفات

فحينئذ لا يضمن الولي اذا
 أخرجهما لي غيبته لا عكسه
 ولو أودع مالاً في كسور لم يجز
 اخراجها ان لم يصار لم يجز وعليه
 فاحفظ الوديع أو وادعه
 فاض عليه لم يجز بها أيضاً
 ان أقامه القاضي على المال
 وحينئذ يجب عليه الجحد عن
 المال المودع ليتكسب من
 الاخراج **(مسئلة ١٠)** المذهب
 عدم جواز نقل الزكاة الا لخاصة
 الى بلد داخل تحت ولايته كما
 يجب صرفها الى الاصناف
 الثمانية وان عسر مكانه
 القتل منته بالخط وان لم يجز
 فن اختيار الافتداء بغير ذلك وهو
 يجتهد قدر ما في المسئلة ويجوز
 تقليده في النقل وفي الصرف
 والى ثلاثة أو واحد وليس من
 تتبع الزحف من ان خاف من
 اظهار الزكاة من ظلم جاز النقل
 مطلقاً وبني أن يلحق التقليد
 لمن يراه فهو واسع شائع
(مسئلة ١١) اشترى متلاً بعد
 بدو صلاحه لم البايع زكاة
 قلت معنى زومها انه ان
 أخرجهما من أم من غيره قبل
 البيع أو قال بملك هذا الا
 قدر الزكاة وعرفاه مع البيع
 في الاولى في الجميع وفيما عدا
 قدرها في الثانية بكل الثمن
 وان باعه الكل ولم يستثن
 مع في عدا قدرها في الاصح
 بمصنوع الثمن وليس للشري
 ان يخرج الزكاة بغير اذن
 البايع فليتبسبه لذلك اه

واحد اودعها في صندوق أو أمانة تجلوه في ذلك ولا تميز لاحد هاتين بما صار اه
 ومثل ذلك مالو أودعه جاعداً اه لكل واحد منهم دون نصاب ووضع الجميع في صندوق
 مع تمييز كل فاذا بلغ المجموع نصاباً فكثر ومنى حول وهي كذلك لم يمسز كلها اه
 عن وعبرة الفسخ انها في الخطئة فيحصل ملك الخليطين وعليهما كمال فلا يزال بعض
 ماله واحداً وبعض آخر ولم يخالط أحد خليطيه الا شراً كان له أو بعون شاة فخط كل
 عشرين منها بشري لا آخر ولا يعلكون غير هالاه هو نصف شاة وعلى كل واحد من
 الا عشرين ربعها اذا جلدوا عاوان اه وفي فتاوى عبد الله بن أحمد مخرم من يفتل بدو عن
 يحصل منه نصاب وله شرك مع عمرو في خطئة منفردة عن هذا الفضل لا يبيى منها نصاب وعمرو
 أيضاً خطئة بالمجرى مشتركة بينه وبين بكر ولكن خطئة بعان الصفة وجب على عمرو وشركه زيد
 وعلى بكر أيضاً بشركه شريكه زيد في خطئة المشتركة مع عمرو وكذا الخطاة التي بعان وان
 لم يبلغ خطئة نصاباً اه

§ (التم) §

(مسئلة ١٢) سأل عني آخر عن زكاة الفم فاقتاه في أربعين شاة شاتين فأخرجهما
 ثم علم ان الواجب واحدة فان صدقه الاخذ أو وفرت الفرائض على صدقه كان علم الاخذ
 ما أفتى بموكان من يفتى عليه وحلف في الثانية استرداه ما شاء ان يقبلاً أو احدهما ان بقيت
 واحدة أو قيمة احدهما ان تلفتا هذه ان كانتا بصفة الاحرام الا ان اثنين استردا غير الجزية
 ويمرر ذلك فيما لو دفع بثلثين مثلاً عن خمس وعشرين لكن يستردا كلها ويدفع بنت
 مخاض لعدم إمكان معرفة قدر الواجب **(مسئلة ١٣)** له غنم ثلاثون كبيراً وعشرون صغاراً
 فان مضت لاربعةين منها سنفز ممشاة كبيرة والابن بدأ الحلول من تمام النصاب لامن ملك
 الكبار ولا يسطي النتائج حول الاصل الابعداً انعقاد حوله وهو تمام النصاب كان تكون له
 مائة شاة ففتت احدى وعشرين آخر حوله قبل ممشاة ان في فائدة في بقال لماطن في السنة
 السادسة من الابل ثنية وفي السابعة ربع والثامنة سدس والاثني والتاسعة
 بازل لا يزل نابه أي طلم وفي العاشرة مخاض فبما يسهل بازل عام أو عامين الى خمس ثم بعده
 يقال للذكر عود ولا نثى عود ثم بعده اذا كبر يقال للذكر غنم وللنثى غنمة ثم بعده يقال ناب
 وشارف اه شوري

§ (التعدين والتجارة) §

(مسئلة ١٤) يجوز اخراج العدى الفضة عن القروش اذا ساءت في العمية سواء في ذلك
 النقد الخالص والمغشوش بخلاف ما اذا انتصت فيه المكسر اه قاله ابن حنفي الادب
 والفتاوى **(مسئلة ١٥)** لا يجزى اخراج الفلوس المضروبة من النحاس عن زكاة
 النقد كالا يجزى احد التعدين عن الاخر ولا نوع أردأ أو ناقص القيمة عن أجودهم ان
 عسر الاخراج من كل أخرج من الوسط ويجزى أجود عن أردأ كخني منقعة بتعدد الضريبة

فما هـر الاده تقتضي فضلة النفل على العيب في الصميم تشبهها بالمسلم وفيه ان من الثغر لما ركنه
 وبركة النفل ظاهر في جميع اجزائها مستقر في جميع احوالها والنفل مقدم في جميع القرآن على العيب وانظر ما في
 الاصلية اذ هي ترجع الى الثواب وقد قال عليه ان غرس النفل افضل من غرس النسيب لعموم نفعه في مسئلة في قال لا
 استقيم على ارض وان خرج عشر الفله واعطى الخاضعين منه وخذنا من قبل فضل ذلك واتحد الفاضل ثم دفعه الى صاحب
 الفله بدین له عليه مصر الفاضل بمجرى ما ذكر زكاة لاختلاف القبض والمقبض بل هو ياف على ما له ولا يجوز دفعه عن الدين بل
 الزكاة والدين باقان صالحا في مسئلة في حصه الاوقية المرفقة بدين تسعة دراهم اسلامية وثلاث درهم وسبع درهم والطل
 البغدادي على طريقة الشيخ النووي مائة درهم وخمسة عشر درهما واربعة اشباع درهم وهو باق في ثلث عشر اوقية
 ونصف والمدرط وثلث في ثمان عشرة اوقية والصاع الذي هو اربعة امداد ١٠٥ اثنان وسبعون اوقية والنفقة الصاع
 باق في ريد ٢١٦٠٠ اذ علمت

ذلك وعرفت ان المدرط
 طرقة النووي ثمان عشرة
 اوقية باق في سدس عرفت
 ان الربعة الزبدي ثمان عشرة
 اوقية باق في زيد ايضا فلو كان
 ان المدرط وان الصاع اربعة
 ربيعات وهو الزبدي في عرف
 اهل زيد وان الوسيطون
 صاعا فيكون مجموع الوسيط ستة
 اثنان فالحسن زيد الذي كل من
 عشرة اشبع وان النصاب الزكوي
 خمسة اوسق فيكون ذلك ثلاثين
 شاهو النصاب الزكوي هذا
 تحصره على طريقة النووي
 واما على طريقة الاقي فالطل
 مائة وثلاثون درهما بدني
 المدرط اوقية فالاحوط في
 الفطرة طريقة الاقي وزيد

اوقية النفل مع استواء النعمة مطلقا ومشوش عن خالص ان ساوي النفل مؤنة السبك
 ارضى المستحقون بفضله المؤنة ولا يجب النفل حيث نزل اه قلت وفي تشييد البنيان
 لباري اوقية البقيني مجوز اخرج الزكاة فلو ما عند تقدير الفضة او كانت معاملتهم بالوس
 لانهم اضع المسلمين واسهل وليس في افضل كافي النقة المشوشة في نقد ذلك بتضرر المفسد
 اداروت ولا يصح فله اولا بدلا اه وقال في امان اخرج الماوس في اعتقد جواز له ولكه
 محال للذهب الشاهي اه في فائدة في قال او يخرج منة والنفقة المرفقة التعامل بها
 الا ان بعدن وغالب الجي مستغنى عن اقل مصر في الاوقية الجبابسة عشر فقال اه
 (مسئلة في) كل ما حرم اركه من النفل لا في سرف او لغيره في حله ككتبة
 في الحرب لغير المجاهد وطيفة المرأة او في الحرب مطلقا دراهم متقوية بغير مرادة كالذي
 قصد كرهه وانكسر واحتاج في اصلاحه لصوغ جديد من حلي المرأة او في الحرب وانكسر
 وجب جاز كانه وما لا في فائدة في العرض بفتح العين واسكان الراء اسم لكل ما قابل النقد
 من صنوف المال ويطبق ايضا على ما قابل الطول و بضم العين على ما قابل الحمل في السم
 وبكسر العين يحمل المدح والذم من الانسان و بفتح العين والراء اسم قابل الجوهر اه في
 في فائدة في اشترى الثبارة صيفا ودينا يابض او يبيع بلناس او خصا يدهن به الجلود مثلا
 وفي عنده حولا صار مال ثبارة تلزم من كان اشترى لها سمما وعصره و باع الثبارة او
 حنطة فبغيره و باع الحنطة بقطع الحول في اظهر الوجهين لان ذلك بقصد زيادة الربح
 اه اعلم في فائدة في لو مات مورثه عن مال ثبارة اقتطع حوله حتى يغير فيه بنينا اه
 وظاهره انه لا يتصدق الحول الا بما يتصرف فيه النفل قطعا لافي البلى وهو ظاهر اه

في مسئلة في جرت عادة المالكين واهم بمسألة العلماء والصلحاء في ارضهم وغيثهم واحترامهم ودفعنا لما ناوله من الولاة العمال
 من المطالبة بالديوان ومعنى المسألة المذكورة ان المسامحين يتولون تفرقة عشر ارضهم وغيثهم على نظرهم على ذوي رجعهم
 ومن يستحق ذلك وهذا امر جاز لا شك في جوازه وقواعد الشرع تقتضيه فلو تعرض لهذا المسامح وجب وزعم انه ضمن العشر
 وطلب تسليم عشر نفعه حرم عليه ذلك بل وان المسامح صالحه على مال بعدد في الارض عمل به يستحقه و جبرده اليه و اثم هو ومن
 اعانه فاعانه بداد او ارفع الامر الى الحاكم و يجب قصره عن ذلك وبيان ان لاحقه ولا مطالبة بشي في مسئلة في طريق اصراج
 الزكاة مما اذا اخرج مما تدبر مثلا ومضت على ذلك ثلاثين سنة القاعدة الحساسة بعم مآثره ان الهائم في معونة الطلاب فقال
 مائة مثقال من الذهب حسب زكاتها خمسة اعوام كم الواجب في كل سنة الواجب في السنة الاولى ربع عشر المائة وفي الثانية ربع
 عشر الباقي وفي الثالثة ربع عشر الباقي بعد الواجبين الاولين وهكذا فالعمل ان يحصل مخرج هذه الكسور الخمسة فيكون نسبة

فحطها الى خربها كسجة المطلوب الى الماتة الى آخر ما طال به العمل في مسئلة في البيع في الزمراج الفلوس الجديد
 النجاشية التي في ركة النقد والتجارة وقال انه الذي اعتقده به أهل وان كان مخالفا لمذهب الشافعي والفلوس انفع المستحقين
 وأسهل وليس فيه نقاش كافي الفضة المشوشة بفضة المستحق اذا ورت عليه ولا يجدها لاله وسبع القليل فليده لاله
 من أهل الفرض والترويج لاسم اذا راجت الفلوس وكثر رغبة الناس فيها وتساقت الفلوس في ذلك الفرض وهو مدود
 من الشافعية فانه قال في صحيحه باب العرض ١٠٦ في الزكاة وقال طائوس قال معاذ لاهل اليمن اتوا في بعض ثياب خبيث او

ليس في الصدقة مكان الشعر
 والقره أهون عليكم وغير لا يحجب
 النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة
 له قال شارحه ابن حجر باب
 العرض أي جواز أخذ العرض
 بسكون الزا مع الدقنين
 ووافق الفاضل في هذه المسئلة
 الحنفية مع كثرة مخالفتهم
 لكن ساقه الى ذلك الدليل اه
 ولا شك ان الفلوس اذ راجت
 وراجت التدقنين في أولها بالجواز
 من العرض لانها اقرب الى
 التقودن في مرتبة من العرض

بل قضية كلام الشافعيين وصريح
 كلام المحلى انهم انفقوا عند
 فصيل من أراد اخراجها
 تقليد من قال بجوازه وبسبه
 ذلك فيما بينه وبين الله تعالى
 وببرا عن الواجب وقد أورد
 العلل الى التقليد عند الحاجة
 فمن ذلك ما نقل عن ابن عجل
 أنه قال ثلاث مسائل في الزكاة
 يتقرب من خلاف المذهب قبل
 الزكاة وفيها الى صنف واحد
 ودفع كذا واحد الى الواحد
 ومن ذلك ما في الخادم اذا اذا

رئيسي في فائدة في قال ابن الاستاذ في المبادرة الى تقويم المال بمدين ولا يكفي واحد
 كخرامه العيد ولا يجوز تصرفه قبل ذلك اذ قيل حصل قص فلا يبرى ما يخرج به قبل اه
 لكن قال ابن حجر ويظهر الاكتماء بتقويم المالك الثقة العارف والساعي تصديقه نظير عدد
 المشية اه ثم المعنى في التقويم النظر الى ما يرغب في الاخذ به في مثل ذلك العرض حالا
 فاذا فرض انه انفق وكان التاجر اذا باعه على ما جرت به عادة فمضى في اوقات بلغ الفين مثلاً
 اعتبر ما يرغب في الحال اه عرض اه جل (مسئلة بي) بفرد الى من رأس
 المال يحول فيما اذا نض مال التجارة أي باعه بالبدل الذي يقوم به وهو ما اشتراه أو قد
 البلد فيما اذا اشتراه بعرض فينتدب بدل أصول الزم من حين البيع فلا يخرج كانه مع أصله
 كان له حكم الملهة اما لو نض بفرض النقد الذي يقوم به أو بعرض فز كانه كاصل زاد ب وتقوم
 جميع عروض التجارة ولا تترك المالك شيء اه فقلت في قوله ان نض الخ قال ج وجعل
 أي جميع مال التجارة أصلاً ويجعل ما لا يبرد الى ج يحول كالا ينقطع حوله ما في اذا نض
 ناقصاً انتهاء الحول الا ان نض جميعه أيضاً اه

في (المشترات)

في فائدة في مذهب أي حنفية وجوب الزكاة في كل ما يخرج من الأرض الا الحطب
 والنصب والحشيش ولا يمتنع منه النصب ومذهب مالك كالشافعي اه فائدة في يجوز لكل
 الفريك أي الجوهوش ما لم يتحقق انه مال زكوي فيخرج حين تدوان أطال جمع في الاستدلال
 الجواز عن غير الباصكورة اه فتاوى ابن حجر وقال شرف وقبل الخرس يمنع على
 مالكة التصرف ولو يصدقوا حصة حصاد وأكل فريك أو قول آخر فيخرج من بل بعز العالم
 لكن يفتقر تصرفه فيما عدا قدر الزكاة فاعتمد من اعطاه شيء عند الحصاد ولو للفقراء مرام
 وان نوى به الزكاة لانه أخذ قبل التصفيق وان كان خلاف الاجماع القطعي في الاعصار
 والامصار وما ورد على خلاف ما قلنا جعل على مال الزكاة فيه ولا يمتنع رعيه وموقعه قبل اشتداد
 حبه ثم ان تصرفه وزادت المشقة فلا يخرج في تقليد احدث جواز التصرف بالاكل والاهداء
 ولا يحسب عليه وقال الرجا ان اذا ضيق قدراون كاه أو يخرج زكاة عنه بدله ذلك ولا حرمه

انقطع خمس الخس من آل النبي صلى الله عليه وسلم جاز صرف الزكاة اليهم عند
 الاصططري والحروري والرازي وغيرهم ومن ذلك ما أتى به السبكي في بيع الفضل بالكوارة عما فيه من شمع وعسل مجه ول النقد
 والصفة اذا عمت البلوى ان البيع القالب قد صححه أكثر العلماء وأتباعهم ومثل هذا القليل بالناس لانه قول الأكثرين والدليل
 بعينه ولا احتياج غالب الناس اليه في أكثر الاموال الخ من ذلك ما حكى ان الامام الطبري لما أراد ان يكبر في بعض الموات
 اذ بطائر قد خرق عليه فقال انا حنبلي وأحرم معلوم انه كان شافعياً فيجب ان الصلاة يذوق الطائر

في التفتة في فائدة كمثل القامسي القطب في فقه بن محمد الصافي هل يجوز اتراج
 زكاة التمر بطبا فاجاب المذهب لا يجوز الا بافتقار مني لكن اذا اضطر الفقير امتازت وطبادهما
 اضطرهم لان مدبره اعلى تنفع المستحقين وانطروح من رذيلة الضل اه وقال في القربان
 في مناقب القطب عمر العباسي وبلغنا عنه اي صاحب المناقب المذكور انه امر باتراج زكاة
 الخريف قبل ان يصف قفيل له ان اهل العلم يقولون انه لا يصح حتى يصف فقال هم رجال ونحن
 رجال اسألو الفقراء ايما أحب اليهم الرطب أم الجاف فقبل منه وعمل به اهل الجهة الجميع
 اه في فائدة في حاصل كلامهم في انضمام الزروع بعضها الى بعض اه اذا زرع صنفان شتاء
 وكل الاول والثاني وكان حصادهما في عام واحد كاهما بالانفاق فالزروع صنفان آخر وكان
 حصادهم في الثاني في عام ومجموعهما مناصبا لم يضم الثالث الى الثاني عند عبد الله بلجج وابنه
 أحمد وعبد الله بن عمر مخرمو يضم اليه عند عبد الله بن أحمد مخرمه وصاحب القسلاذ وعلي
 بازيد وهو الصواب ومقتضى كلام اللاحباب اه منقح اه من خط بعضهم واشترطوا
 في التفتة الضيق في التمر كون القطع في عام لا القطع في فائدة في الحصن هو المستحب
 والمتى والارشاد كانت تطوا كون الاطلاع في عام لا القطع في فائدة في الحصن هو المستحب
 والباقي الفول واللوبا بالمدو القصر الدخرا لعض والمناش هو الاسود والخرطمان هو
 الجلبان وهو الحسن والكا هو الادنون والسماق ورق المشرب اه بأسودان وفي
 اللاحباب لا يضم جنس لغيره كالألحاصب كالحنظف والشعير والحسن والسعدن والبالقاء
 والخرطمان واللوبا والمناش لا تفراد كل باسم وطبع كالتمر والزبيب اه وفي التفتة من
 ان المناش نوع من الجلبان فبضم اليه وان الدخن نوع من الترة وهو صريح في انه يضم اليها
 لكنه مشكل لاختلافها صورة ولوانا وطعما وطعما مع اختلافها تنمذرت النوعية انما
 فليضم كلامهم على نوع منها لياويه في أكثر الاوصاف اه في فائدة في نقل بدو ان
 حبة البرز تزل من الجنة فدربعة النعامة ألين من الزبد وأطيب رشفة من المسك واستمرت
 هكذا الى وجود فروع ففصرت وصارت كهيئة الدجاجة الى ان ذبح يبي فصار كهيئة
 الحماة ثم صفرت حتى صارت كالنمدقة ثم كالحصاة ثم صفرت حتى صارت على ما هي عليه
 الا ن فسأل الله ان لا تضرع من ذلك اه شورى و منق ثم قال وفي الارز سبع لغات
 أنصها هم المهرقونم الزا ونشد يد الزا ويسن الاكثر من الصلاة على النبي صلى الله
 عليه وسلم عند كلة لانه خلق من نوره قاله البيهقي وقرره حنف وان لم يصح حديثا اه

في الفطرة

في مسئلة في تعبير زكاة الفطر
 في الموضوع الذي كان الشخص
 فيه عند القرب فيصر فها لم
 كان هناك من المستحقين والا
 نقلها الى أقرب موضع الى ذلك
 المكان ولا يجوز المجهل لو كان
 قد عملها والحالة هذه بل يخرج
 ثانياهم لو كان حين القرب
 بموضع لا قرام فيه ومسكان
 المكان المجهلة هي فيه أقرب
 المواضع اليه بقره حيث شد

في الفطرة

في فائدة في لو كان له مال دون مئتين وجبت عليه الفطرة ولا يلزمه الاقراض أو مئتين
 لم تجب كما تقدمه حر وقال ابن حجر تزمه ان وجد من يقرضه اه فكشف الثقاب
 (مسئلة ب) لا يلزم الشخص بيع آله المحرقة وحلى المرأة اللائق ككسب الفقه
 والمسكن غير التمس في الفطرة امتد باختلاف المال تمتد فيه بيع الكل فيها اه
 في قلت في قال عث وليس من الفاضل ما جرت به العادة من تعيقها اعتيد للعين الكحل

والتقل المخلوط من لوز وزبيب وغيرهما فوجود ما ذكر لا يقتضي وجوبها عليه اه قال
 قل ولا يتقيد يوم فيقدم ذلك على الفطرة اه (مسئلة ج) بالقرينة قال رجل مسلم
 تزنمه فطرة قريته لانه هو البعض الذي بينه وبين سيده ما يافو وقع الوجوب في نوبة
 السيد ويقال ايضا تزنمه فطرة قريته الموسر اى ان عصر القريب وقت الوجوب ثم ايسر
 بعده فتنم قريته اه فقلت في المقود وجوب فطرة كاملة على البعض عن عمومته كما قاله ابن
 عثرو م خذ لا للشيخ زكركر ياوا الخطيب القائلين وجوب القسط اه زى
 (مسئلة) يجب فطرة كل عبد محكوم باسلامه وان اخذت التجارة أو أجز السيد
 لا نحو يجب ايضا زكاة التجارة في العبد الذي اخذها فيقوم آخر الحول ويخرج ربع عشر
 قيمته ويجب فطرة خادمه الزوجة سواء كانت أمها أو أجنبية استخدمها باها بالنفقة بخلاف
 المؤجرة فليس عليها كالا يجب نفقتها قال في النهاية قال ع ش قوله المؤجرة أى ولو اجارة
 فاسدة ومثلها من استأجره فنصوى بشي معين بخلاف ما لو استخدمه بالنفقة فوجب فطرته
 تكاد من الزوجة ويحمل الفرق اه (مسئلة) لا يجزئ في الزكاة والفطرة الفهر
 المزروع النوى المسمى بالمقلف بخلاف الكيس أى المروم بنواه كافى النصفه لكن أتى أبو
 زرعة بانه ان كان غالب قوت البلد أجزأ له أكثر قسيمة وتنقل في تشييد البنيان عن العلامة
 عبد الرحمن بن شهاب الدين الأجزاء أيضا إذا لم يتغير طعمه أو لونه أو ريحه وأقوى به شيئا ب
 والواجب من ذلك ستة أرطال حضرمية اه من قسأى العلامة أحمد بن على بلقيه وفى
 باعشن والمدار على الكيل بل الاكثر أن الخمسة الارطال والثلاث لا يجي عنها صاع حب ولا تمر
 كما جريناه مراراً وهو يارطال دوعن سبعة أرطال أو سبعة ونصف على جودة الحب والتمر
 وعدمها فنخرج من التمر المروم قنينته فانهم يقولون ثمانية أرطال وهو لا يجي منه صاع
 اه (مسئلة) لو كان بين اثنين ثمانية أمداد فتوزاها فطرة وقرقاها بلا اقرار كفاها قاله
 ابن جرير ويؤخذ منه انه لو جمع ولى فطر من جنس ونواها عنه وعن عمومته أجزأ أيضا ويجزئ
 صاع من نوعين عن واحد لا من جنسين فلو كانوا ثمانية الر المخلوط بالشعير لم يجزه الاخراج
 خالص من أحدهما قاله في النهاية قال ع ش فلو نال وأخرج المخلوط وجب دفع ما يكمل
 البران كان هو الغالب والاختيار اه (مسئلة) ليس اختلاف الأنواع في الفطرة
 كاختلاف الاجناس فحينئذ يجزئ نوع عن نوع وان غلب اقبلت أحدها كالذرة الحمراء
 عن البيضاء وكذا يقال في أنواع التمر ويخرج الفطرة المعشر فغيرها تفصيل في محله ويجزئ هنا
 نوع أعلى من قوت البلد لا أدون منه وان كان أعلى قيسة فلا يجزئ الارض الذرة أو التركا
 في النصفه والغف والمرد بالذخن المسيلى يلتفتا اه فقلت في وقدر من بعضهم لما تجب فيه
 زكاة الفطر من تبا الاعلى فالاعلى فقال

بالتقيل شجذى ومن حكى مثلاً عن فور ترك زكاة الفطر لوجه لا
 وهذا التعريب هو العفدوان قدم بعض المتأخرى النصفه ومانصوا على انه خير لا يختلف
 باختلاف البلدان اه كردى وباعشن (مسئلة هـ) يجوز التوكيل في اخراج
 الفطرة له وامونه بعد دخول رمضان وكذا قبله ان يجزئ الوكالة كوكلتك في اخراجها

ولا يخرجها الا في رمضان لان علقها كاذما رمضان فسد وكذلك قاله ابن حجر وأبو حنيفة
ومنع الشيخ زكريا وهر التوكيل قبل رمضان مطلقا لكن لو أخرجها التوكيل فيه أجزأت
اتفاقا على أن يخرج لمعوم الاذن وظاهر كلامه ع ش انه لا يجب على المؤدى التوكيل قبل وقت
الوجوب بحيث يصل الخبر الى الوكيل قبل خروج وقت الفطرة (مسئلة ٥)
يجوز للمؤدى عنه اخراج فطرته من ماله بغير إذن المؤدى وتسقط عن المؤدى لامن مال
المؤدى بل يضمنه ولا تجزئه الا باذنه اه وضوء ك وزاد وكذا أنه نكح رضا وليس
له مطالبة المؤدى بالاخراج ولو مرسا فلو غاب المؤدى جازا فتراش النفقة للضرورة
لا الفطرة ولا يجوز اخراجها الا من غالب قوت بلد المؤدى عنه فيدفعها المخرج الى الحاكم
أو لمن يخرجها ثم فان عجز عنها عذري التأخير فيصرحها قضاء هناك اه وبعبارة لا يجوز
اخراج الفطرة الا من غالب قوت بلد المؤدى عنه وعلى مستقيم مطلقا كما في القصة وهر
وغيرها لكن ظاهر عبارة الفتح والامداد انه يلزم في غير المكلف ان تكون من غالب قوت
بلد المؤدى وعلى مستقيم فائدة في ليس للبعد اخراج فطرة أولاد ابنه الغائب من غير وكالة
بل يصرحها القاضي وجوبا من ماله ان كان والاقبال أيهم ولا يجوز عندنا أخذ القينة عن
واجب الفطرة ان وجد دون مسافة القصر والاوجب من نقد البلد ولا يؤخر لوجوده اه
قناوي يخرج مقروفاه جده عبد الله بن أحمد وعبد الله بلحاج وابن ظهيرة في قيام الحاكم مقام
الاب قاله في القلائد (مسئلة ٦) قطع الجمهور ونص عليه الشافعي بعدم اجزاء
الليم في الفطرة لكن وقع في الانوار الاجزاء اذ لم يقتض ذلك العمل سواء عليه بقدر عياريه
الشرعي وهو الوزن فيخرج خمسة أوطال وثلاث بلاعظم أو مع عظم معتاد أخذ من تشبههم
له في السلم بنوى القم فائدة في من استحل عليم شوال عمل خلاه أو بلاد فطرته لا هل ذلك
الحل ان وجد به مستحق والانتقال الاقرب محل اليه من الولاية أو البلاد لتصرف الى أقربها
اه ابن سراج اه من خط ابن قاضي

(كيفية أداء الزكاة وحكم تفصيلها وتقليلها) *
فائدة في شك في نية الزكاة بعد دفعها لم يضر ولا يشك ذلك بالصلاة لانها عبادة بدنية
بخلاف هذه اذ قد تناسخ فيها لجواز تقديدها وتوقفيها الغير المتزكي اه شورى
(مسئلة ٦) يجب أداء الزكاة عند تمام الحول والتمكن فيضمن تلف المال بعده
ويحصل التمكن بحضور المال الغائب أو المنصوب أو الضال ووجود قابضها من نحو وام
أو مستحق وحلول دين زكوي وفراغ الدافع من مهم ديني أو ديني وله التأخير لطلب الأفضل
كانتظار قريب وجار وأحوج وأفضل لكنه يضمنه ان تلف وهذا ان لم يتضرر الحاضرون
بالتأخير والاحرم (مسئلة ٧) اجتمع نخور زكاة ودين أدى في تركه ميت قدمت عليه
وان تعلق بالعين قبل الموت كرهون أو على حي وضاق ماله فان لم يجبر عليه أو تعلق بالعين قبل
المجر قدمت الزكاة جزا مساواة كافتنة أو أكرهوا ان يجبر عليه لحال الحول في الحجر
فكتمنصوب فان عادله المال بآراء أو نحوه أخرج للماضى والأقلا قاله في النهاية وضوء

التحفة (مسئلة) صالحه من الفاعل نصفه وقد تعلق به زكاة الظاهر ان زكاة
 القبوض لا زكاة بالقبض لما مضى واما الميراث فليس من شيعه قدر
 الزكاة فيلزم مرده لئلا تنقضه أو يتركه الدائن في يدها وانما جها كما صرحوا به في
 الخلع فيما اذا ارآته من صداقها وقد تعلق به زكاة انه لا يبرأ من قدرها وقال في القلائد اذا
 زمت الزكاة في الدين فابرأه منه بقي قدرها بناء على انها تركه ففائدة لا يصح بيع ما وجبت
 زكاته غير مال التجارة سواء باعه كله أو بعضه فينتهي بطل في قدرها فبرأه المشتري ويسر
 قدره من الثمن ويصح في الباقي نعم ان أقرزها أو نواه أو قال بعته الا قدرها صح في الاولى
 في الجميع وفي الثانية فيما عدا قدرها لكن بكل الثمن اهـ **بج** وجعل **(مسئلة ب)**
 ما يعطيه التجار بعض الولاة وأعوانهم الطلبة بنية الزكاة لا يجل ولا يجزئهم عنها بل هي باقية
 بعين أموالهم لان من لا يقدر أن يستولى على أخيه ويرد ضرره وينفعه من ظلمه بل لا يقدر
 على ما لو كان فضلا عن غيرهما كيف يوصف بكونه ذاك فلو كان فضلا عن الامامة مع ان كل واحد من
 أولئك وعبيدهم وأعوانهم مستقل بنفسه وظلمه لمن قدر عليه غالباً فيجوز دفع حق الفقراء
 والمساكين والمصالح لمثل هؤلاء **(مسئلة ب ج ك)** يجوز دفع الزكاة للسلطان
 وان كان جائراً أو بصرفها في غير مصارفها اذا أخذها بنية الزكاة وقد صحت ولا ينفذ وقويت
 شوكتها وانفذت امامته باستقلال أو ببيعة أو تغلب لكن التفرق بنفسه أو بوكيله أولى
 ما لم يطلبها الامام من الاموال الظاهرة وهي التمتع والمشتريات والمعدن والاوجب الدفع اليه
 فضلا عن الجواز وان صرح بصرفها في الفسق وأما الذي يلزمه التجار كل مستغن انخرس
 فان أعطوه اياه عن طيب نفس لا تخشع خوف جاره أخذه والا فلا يملكه ولا التصرف فيه
 ولا تبرأ به فتمسك عن الزكاة وان توهب له ففائدة لا بد من شروط الاجزاء وقت
 وجوب الزكاة فيما يجهل من زكاة المال نعم لا تضر غيبة الفقير وقت الوجوب فتقول نعم تجب
 الزكاة لفقير بلد المال محل في غير المجهل كما لا تضر غيبة المال عن بلد القابض بل ولا يشترط
 تحقق استحقاق القابض فانه في النهاية قال ع ش وكان زكاة الفطرة في ذلك اهـ وقال ابن
 حجر تضرع غيبة المستحق عن البلد في القلائد وحيث منعت نقل الزكاة لم يكف توكيل مستحق
 غائب من قبضه في بلد ما على الأرجح وله احتمال بالجواز اهـ واعتمد الجواز ابن زياد وهو
 الظاهر من كلام أبي مخرمة ورجح عدم العدة ابن حجر في فتاوى به **(مسئلة ج)** وجدت
 الاصناف أو بعضها مما جعل وجب للدفع اليهم كبرت البلدة أو صغرت وحرم العقل ولم يجزعه من
 الزكاة الاعلى مذهب أبي حنيفة القائل بجوازه واختار كثيرون من الاصحاب خصوصاً ان
 كان لقريب أو صديق أو ذي فضل وقالوا يسقط به الفرض فدانقل مع التقليد جازو عليه حملنا
 وغيرنا لذلك أدلة اهـ وبعبارة **ب** الرجوع في المذهب عدم جواز نقل الزكاة واختار جمع
 الجواز كابن عجل وابن الملاح وغيرهما قال أبو مخرمة وهو المختار اذا كان لصديق قريب واختاره
 الزوياني ونقله الخطابي عن أكثر العلماء وبه قال ابن عتيق فيجوز تقليد هؤلاء في عمل النفس
(مسئلة د ك) لا يجوز نقل الزكاة والفطرة على الاظهر من أقوال السابغي نعم
 استثنى في التحفة والنهاية ما يقرب من الموضوع ومعه بلد واحد وان خرج عن السور

في كل موضع الذي مال الحول والمال فيه هو محل انخراج من كانه هذا ان كان قارا
يلدخان كان سائر اولئك نحو المال كمنه مازا غير هاتين يصل اليه الموضع الذي غرمت
الشمس والنقص به هو محل انخراج فطرته

(قسم الصدقات)

(مسئلة ١) تب معرفة اصناف الزكاة الثمانية على كل من له مال وجب له كانه
والموجودون الا في غالب البلاد خمسة الفقراء وهم من يحتاج له وان وجب عليه موته
لعمرة مثلا ولا يحصل له من ماله او كسبه الا ان يبق به الارصة فاقبل والمساكين وهم من يحصل
له ثوب نصف الصالح البسه ولهم ولا يمنع الفقر والمسكنة ذروا بنيه ولولا لصلب واثانه
اللاتعات وحلى المرأة الا ان يبقا وعبد يخدمه لصور مرض او اخلاص من ودية بخدمته نفسه
وكتب عالم او مستعمل يحتاج اليها ولو مرقق السنه وماله الغائب من حطين والمزجر ان لا يجد
من يقرضه وكسب لا يلبق به بان يحتل به مروه او يابق وهو من قوم لا يعتدون بالكسب
او مستعمل يتم القرآن او العلم او تعليمهما ويصدق مدي نحو الفقر وان جهل ماله لامن
عرف له مال او كسب الابينة خلف المال او الجهر ولو عدل رواية وقع في القلب صدقة
والغارمون وهم من استدان لغير مصيبة او لها كحرفة او ضيافة وصدقة وامر اف في ثقافة
من غير ان يجره وفاء نواب وطن صدقة فيعطى كل الدين ان كان بحيث لو قضاء من ماله
صار مسكينا والافاضل عمالا يفرجه الى المسكنة او استدان لاصلاح بين اثنين او قسيتين
في مال او دم وان عرف من هو عليه فيعطى مع القتي لكن بعد الاستدانة ومع قضاء الدين لان
قضاء من ماله ويصدق الفارم ولو باخبار الدائن او عدل رواية لا تعطوا المؤلفة وهم من اسلم
ونيته مصيقة في الاسلام او اهله ولا يعطى مع القتي ويصدق بلا عيب وابن السبيل المأزوم على
سفر مباح من بلد الزكاة او المار بها ولا يعطى ما يحتاجه من خفصة سفره ومجونه وان كان له مال
غائب وقد روى الاقراض ويصدق مطلقا (مسئلة ٢) لا خفاء ان مذهب الشافعي
وجوب استيعاب الموجودين من الاستناف في الزكاة والفقرة ومذهب الثلاثة جواز
الاقتصار على صنف واحد واخي به ابن عجيل والاصمعي وذهب اليه اكثرنا آخر من اعسر
الامر ويجوز تقليد هؤلاء في ذلك بشرق نقلا ودفعها الى شخص واحد كاتفي به ابن عجيل وغيره
ويجوز دفع الزكاة الى من تازمه فقته من سهم الفارمين بل هم افضل من غيرهم لامن سهم
الفقراء والمساكين الا ان لا يكفهم ما يعطيهم اباء ولودفع نحو الاب لا ولاده كانه او فطرته
بشرطه فريدها الولد عنها بشرطه ايضا لزم الكراهة كالوردها لعمارة او هبة ورئي
الجميع (مسئلة ٣) يجوز دفع كانه لولده المكاف بشرطه اذ لا تزمه فقته لعمارة
على الراجح وان كان ضيرا ذاعيله وكان يعق عليه تبرعا بخلاف من لا يستقل بنفسه كصبي
وعاجز الكسب عجز او زمانة او معي لوجوب فقته على الولد فلا يعطيه المنفق قطعا
ولا غيره على الراجح حيث كفته نفقة المنفق والا كقول لم يكفه ما يعطاه فيجوز اخذ ما يحتاج
اليه ومنه في ذلك الوجه وكذا كاه كل واجب كالكفار فزاد نعم ان نعذرنا اخذها من

(قسم الصدقات)

(مسئلة ٢) قول العاصبي
معت ابن السبيل ولا ناسفر
الكدية فلا يعطى والكدية
هي السفر لا غرض كاتفي
في السفر فانه لا يجوز صرف
سهم ابن السبيل الى الصوفية
لان سفرهم لا غرض فيلانهم
بافسرون الكدية
مسئلة ٣ لا يجوز اعطاه من
يستخدمه بالنفقة والكسوة
باسم الفقر والمسكنة وان لم
يجر عقدا جارة لانهم مكفون
بنفقة وكسوة نعم ان يعطهم
من سهم الفارمين بشرطه

المنفق يجمع أو اعسارا أو غيبة ولم يترك متفقا ولا مالا يمكن التوصل اليه ويهتزل الزوجة من
 الاقراض أعطى كفايته أو تمامها اما اذا لم تطالبه الزوجة فيها مع قدرتها على التوصل منه
 كان ساعته بلا موجب فلا تعطى لاستغنائها بما حقت ككسوب ترك اللاداعي به من غير
 عذر وكما نزهة قدرتها على احوال البطالة والزوجة اعطاء زوجها من زكاتها وكنسبه بشرطه
 ويجوز تخصيص بعضه قريبا بل يسن اذا تجب النسوة بين آحاد الصنف بوسائلها بين
 الاصناف **فقائدة** يجوز للزوجة المسكينة التي ليس لها كسب أولا يكفيها الاخر من
 الزكاة حيث كان زوجها لا يملك الا كفاية سنة ولا نظر لقناتها الا لان ملكها مالا
 يكفيها العمر الغالب لا يخرجها عن الفقر والمسكنة ككسوب عرف بكساد كسبه وانقطاعه
 أثناء السنة أو بعدها فله أخذ غم كفايته الى وقت تاق الكسب والمراد بكفاية العمر الغالب
 ان تكون له غلة أو ربح تجارية أو كسب أو مال أو بدل في تصبيل عمار ونحوه **مسألة** اه
 فتاوى بلخزمة **(مسئلة)** استاجر شخصا بالنفقة جاز اعطاؤه من زكاته ان كان من
 أهلها اذ ليس هذا من تجب نفقته كالاصول والفروع والزوجة نعم ان اعطاه بقصد التودد
 أو صلته بها لخدمته أحبط أو يوان أجرات ظاهرا اه **قلت** وقال ابن زياد ولا يجوز اعطاه
 من يخدمه بالنفقة والكسوة وان لم يجز صدأجارة لاهم مكفون حينئذ نعم له اعطاؤه من
 سهم الغارمين بشرطه اه **فصل** كلامي على ذلك **(مسئلة)** قال الامام النووي
 من بلغ نازك الصلاة واستقر عليه لم يجز اعطاؤه الزكاة اذ هو سفيه بل يعطى وليه بخلاف
 ما لو بلغ مصليا رشيدا ثم طرأ ترك الصلاة ولم يجز عليه فيصح قبضه بنفسه كما يصح نصر فاته
 اه وهذا على أصل المذهب من ان الرشد صلاح الدين والمال اما على المختار المرجح كما يأتي في
 الجرم من اصلاح المال فقط فيعطى مطلقا اذا كان مصليا لماله وبنيني أن يقال له ان
 أردت ان زكاة تب وصل فيكون سبب هدايته ويعطى المكاتب وان كان لها نهي أو كافرا كما
 في العباب **(مسئلة)** لا يستحق المسجد شيئا من الزكاة مطلقا اذ لا يجوز صرفها الا لخدمته
 وليست الزكاة كالوصية فيما لو أوصى بغيره من انه يعطى المسجد كاتنص عليه ابن حجر في
 فتاويه بخلافه ليج لان الوصية تصح لنحو البهيمة كالوقف بخلاف الزكاة **(مسئلة ب)**
 اتفق جمهور الشافعية على منع اعطاه أهل البيت النبوي من الزكاة ككل واجب كندر
 وكفارة وان منوا حقهم من خمس الخمس وكذا أموالهم على الاصح واختار كثير من
 متقدمون ومتأخرون الجواز حيث انقطع عنهم خمس الخمس منهم الاصطخري والمروزي
 وابن عيسى وابن هريرة عمل هو آفي به الغرار ازي والقاضي حسين وابن شكيل وابن
 زياد والناسري وابن مطيع قال الا نضره هؤلاء أئمة كبار وفي كلامهم قوة ويجوز تقليد
 تقليد اصحاب شرطه للضرورة وتبرأه الذمة حينئذ لكن في عمل النفس لا الاقام والحكم
 به اه وخالفه في فقال لا يجوز اعطاؤه مطلقا من أتى بجوازها لم يقدح في المذهب
 الاربعة ولا يجوز اعتماده لاجماعهم على منعها لهم **فقائدة** قال الكردي وكان كاه في
 عدم صرفها الذي القوي كل واجب كالنذر والكفارة ودماء النفس والاضحية الواجبة
 والجزء الواجب في المدوية اه وقوله كالنذر أي المطلق أو المقيد بالفقر من المسلمين مثلا

شرقية صلوا الخيس لم أهل
البلد الغربية فنه يوم اتعد
خطمهم الم لا ذكركه الامام
المجد الزركني من ان روية
الحلال في البلد الشرقية مستنزم
رويته في الغربية ولا عكس
وهذا لان سائر القمر مما كس
سائر الشمس ولمهم فطر السبب
وان لم يروا الهلال قلت اعتمد
ابن حجر في الفتاوى في مسئلة في
بلدان متعدا المطلع صام أهل
واحدة قبل الاخرى ثم ثبت
عندما كمل الصوم أهل تلك
قبلهم لمهم فطر قبل
تمام العدة وقضاء اليوم الاول
وقضائه على الفور كى فاته
المج كما قبله المتولي وان نظر
فيه بعضهم ولا يكون يوم شك
لان يوم الشك ان يرى الهلال
عد برذ او تشيع رويته
في مسئلة في اذا تقارن الايلاج
وضوا الاكل لم يجب كفارة كما
قاله الزركني والرداد لانها
تسقط بالشبهة في مسئلة في
لا يطل صوم ولا صلاة من
فتح فاته حتى يدخل دخا
الجنور او يغسل الطريق او
غربة الدقيق وان تصدده كما
قاله الشيعان الا ان قصد
وصوله جوفه في مسئلة في
مذهبنا ان الصوم للسافر
احب ان لم يضره براه
للنفس ومحافظة على الوقت
ولامه الا كثر من فعله صلى الله
عليه وسلم والاقبال العكس

حرفا في التهمة وما قيل ان التبعات لا تتعلق به أى الصوم رده خبر مسلم انه يؤخذ مع حجة
الاعمال فيها وبني في مسبعة واربعون قول لا تخلفون ختامو تصفتم قبل ان التصفين
في الصوم وغيره لا يؤخذ لا معص فضل اقتضاه واما يؤخذ الاصل وهو الحسنة الاولى
واغتنيان صح عن الصادق عليه الصلاة والسلام والاوجب الاخذ بموم انهم من أخذ
حسنت الظالم ووضع سيا ت الماطوم عليه اه في فائدة في تراق هلال رمضان كغيره من
الشهور فرض كفاية لما يترتب عليها من التوائد الكثيرة اه شوبرى ولا آثرل ويتهنارا
فلا يكون ليلة الماضية فيفطر ولا المستقبل فينبذ رمضان ومن اعتبر اياه المستقبل فجميع في
رويه موم التسلاين لكن لا تله لكال العدة لا في يوم التاسع والعشرين فلا يغني عن
رويته بعد الغروب للمستقبل كما هو بعض اه بد وهل يقاس عليه لوروى ليلة
التاسع والعشرين فلا يثبت عليها حكم أو تثبت الروية بذلك وجوب قضاء يوم لم زمن تعرض
لذلك وقال المدايني والمثني في ثبوت رمضان بالواحد الاحتياط للصوم ومثله سائر العبادات
كالوقوف بالنسبة لئلا يخي الحجة اه ورحم ان حرجا حتما من ذلك رمضان فقط قال ولا بد
ان يقول الحجا كم ثبت عندى هلال رمضان أو حكمت بثبوته والام يجب الصوم اه
«مسئلة ك» لا يثبت رمضان كغيره من الشهور بالروية الهلال أو كمال العدة ثلاثين
بلا فارق الا في كون دخوله بعد واحد وأما ما يعمدونه في بعض البلدان من أنهم يصومون
ما عدا رمضان من الشهور بالحساب وينتو على ذلك حل الدين والتعاليق ويقولون
اعتماد الروية خاص برهضان فقط اظهر وليس الامر كما زعموا أدرى ما يستندهم في
ذلك «مسئلة ي» اذا ثبت الهلال يلدعم الحكم جميع البلدان التي نفت حكمها كم بلد
الروية وان تبعات ان اتحد الماطع والام يجب صوم ولا فطر مطلقا وان اتحد الحجا كم ولو
اتفق الماطع ولم يكن الحجا كم ولا يلم يجب الاعلى من وقع في قلبه صدق الحجا كم ويجب أيضا
يلوغ الحجا كم روية في حق من بلغه متواترا أو مستقيما والتواتر ما اخبر به جمع مجتمع توافقه
على الكنب عن امر محسوس ولا يشترط اسلامهم ولا عد التهم والمستفيض ماشع بين
الناس مستند الاصل في مسئلة ب» شهد اثنان برؤية الهلال فز باليلة القابلة بان
كذلك ما قطعنا كما قاله في التهمة مما لو ذكر محله فان اليلة الثانية بخلافه لم يمكن عادة
انتقاله فيجب قضاها ما فطره فاذا كان هذا في صفة الهلال مع الاتفاق عليه في مبرلته
ودرجتها فلا تنضم بكنهه ووجب القضاء اذا لم ير اليلة الثانية أصلا أولى اذا لم يكن شرعا
ولا عقلا ولا عادة ان يراه أول ليلة اثنان ثم لا يراهم جميع أهل الجهة عن تعرضه في الليلة
الثانية وفي التهمة كالا مصادوقع تردد فيما ولد الحساب على كذب الشاهد بال روية والذى
يخبر منه ان الحساب ان اتفق اهله ان مقدماته قطعية وكان الخبرون منهم عدد التواتر
ردت الشهادة والا فلا اه ومن المولود لى كل أهل هذا الفن اتفاق أهل الحساب فاطبة
على ان مقدماته قطعية وعلى عدم امكان الروية في مسئلتنا والخبرون هم ومن تلقى عنهم
باجماع فضلا عن عدد التواتر وكنهم مصرحة بذلك ومن انما جواب لبعيد العير بالزمى
اذا احبر عدد التواتر برؤية القابلة في الجانب البصرى لم يمكن عادة انتقاله لذلك المحل تبين

من شهد به البلية المأخوذة في الجانب الضيق وحكم بطلان ما يحل على شهادتهم اقتصر
 الشهود به أحكامه شرعا وعقلا لعادة لكن لا بد من اخبار عدد التواتر من الجانب بعد
 امكان الاستقبال ومثل ذلك لو حكم برؤية ليلة الثلاثاء بشهادة الشهود ثم اخبر برؤية يوم
 التاسع والعشرين عدد التواتر فيجب على القاضي الرجوع عن حكمه حينئذ لتحقق بطلانه
 اه قهقران معقد ابن حجر والزمي رد الشهادة وما ترتب عليها وان كان الشهود عدولا
 فضلا عن الامثال وفي ابصار القاضي يقتصر برؤية اجمع اهل البقعة على عدم الرؤية
 لم يصح حكم بطلانهم وقد اجماعوا على عدم انضمام القصر ليلست عشرة وكذا اغيب الهلال
 ليلة الثلاثاء قبل الشفق الاخر فبين بطلان الشهادة (مسئلة) ومن اتته كلام العلامة
 عاوي بن احمد الحداد في رؤية الهلال قال واتي الرضوي وقوله احمد مؤيد باجلال عن ابن
 صلان رد الشهادة اذا شهد بطول الشهر صباحا قبل الشمس عدد التواتر قالوا لا يصحالة رؤية
 حينئذ ثم قد تمكن رؤيته في طرفي النهار كما قاله السلامة القرطبي وذلك في غاية طول النهار
 وهو من نصف الجوزاه الى نصف السرطان يعني من ثاني ايام القلب الحضان في النعائم
 الى آخر ما قال (مسئلة ش) اذ لم يستدل القاضي في ثبوت رمضان الى جهة شرعية
 بل بمجرد ظهور وعدم ضبط كان يوم شك وقضاؤه واجب اذا بان من رمضان حتى على من صلحه
 الا ان كان عاميا ظن حكم الحاكم يجوز بل بوجوب الصوم فيزيه فيما يظهر اه قلت وقال ابن
 حجر في تقريره على تحرير الما قال وافق شيخنا وقت عصره تبع لجامعة انما لو ثبت الصوم والافطر
 عند الحاكم لم يلزم الصوم ولم يجز الفطر بل ينشك في صحة الحكم لثبوت القاضي او لمعة ما يفتح
 في الشهود فاداروا الحكم على ما في ظنه ولم ينظروا في الحكم الحاكم اذ المداير انما هو على الاعتقاد
 الجازم اه (مسئلة ث) مجرد وصول الكتابين الحاكم الى الحاكم آخر لا يلزم به ثبوت
 للشهر الا على من صدقه فقط ثم ان العمل جار على ان الحاكم الذي لا يعرف غوره في قبول
 القاضي هو الذي اشترى به الصدور بالمصادقة فاذا جاءه كتاب الحاكم آخر اخبر الناس به
 وصدقه مرة واحدة اما من عرف غوره فلا يجوز لنا ان نأمره بصدقه ان يعلم الناس
 لان المصادقة اختل شرطها شرعا حينئذ حتى ثبت الشهر بوجهها وعندنا سهل الحكم
 يناقش على صحة الثبوت واظهار عين الشهود قاله احمد مؤيد جال (مسئلة ث) مطلع
 ترمود وعن واحد النسبة للاهله والقبيلة الابتغاوت بسيرة باس به وقال ابو عمر م اذا كان
 بين غروبي الشمس عظيم قدر شئ ادرج فاقبل فظلمه ما متفق بالنسبة لرؤية الاهله وان كان
 اكثر ولو في بعض الفصول فختلف او مشكوك فيه فهو كالمختلف فانص عليه النووي فمدن
 وزيلع وبربره وميطا واما ما مطلع وعدن وتقر وصنعا وزيد الى ايان حسين والى حلي
 مطلع وزيلع واوسة وهرو ورو بر سعد الدين وغالب بر السومالي فيما ظن الى بر رفوماهناك
 مطلع ومكة والمدينة جندو الطابق وماوالاهما مطلع وصنعا وتقر وعدن واحور وجبان
 وجودان والشعر وحضر موت الى المتقاص مطلع ولا يتوهم من قولنا الشعر وعدن مطلع
 مع قولنا عدن وزيلع مطلع ان تكون الشعر وزيلع مطلعا بل ان عدن وسطا فاداروا في هذا الزم
 اهل البدن اوفي احدثا زام اهل عدن وقول السبكي يلزم من الرؤية في البلدة الشرقية

ويؤخذ من حديث ليس من
 البرائح كراهة الصوم لمن
 يجهل الصوم ويشق عليه او
 يؤذي الى ترك ما هو اول من
 القربان وعليه يتزل الحديث
 في مسئلة من سنن الصوم
 سكف تضمن عن الشهوات
 من السموات والبصرات
 والشهوات والملايس بكف
 الجوارح وان كانت مباحة
 فهو من الصوم ومقصوده
 الاعظم لتكسب نفسه عن
 الهوى وتقوى على التقوى
 بكف الجوارح عن تصالحي
 ما تشتهيه بل يكره ثم الزاحين
 ولا يفطر بشيء وشيء الماء للورد
 لان الفضل وصول عين جوقه
 والرج ليس بمعين بشرطه
 السابق في نحو التماس
 في مسئلة في سبب الطب
 لم يد الصوم قبل طوع الفجر
 قياسا على مراد الاحرام وعلى
 السواك قبل الزوال

الزوئية في الترية متقد لاوافق عليه اه وواجباً من تقصير الحكم وتساهلهم وتوترهم
 قائم يقبلون من لا يقبل بجليل ويلزمون الناس بشهادة الفطر والعيام مع عدم وجود الهلال
 بعد الفروب فصلا عن امكان رؤيته اه قلت وذكر العلامة طاهر بن هاشم ان مطلع تريم
 ومكة واحد لان غاية البعد بينهما في الميل الجنوبي سبع دوح الخ اه واعتمد كلام السبكي
 ابن حجر في الفتاوى ورد في القصة (مسئلة ي ل) يجوز المضيم وهو من يرى
 ان اول الشهر طالع النجم الفلاني والحاسب وهو من يعتقد منازل القمر وتقدر ريسره العمل
 يختص ذلك لكن لايجزى ما عن رمضان لو ثبت كونه منه بل يجوز لهما الاقدام فقط قاله في
 النصفه والفتح وصحح ابن الرقصة في الكفاية الاجزاء وصوبه الزركشي والسبكي واعتمده في
 الايعاب وانطيط بل اعتمد م ر تعالى والله الوجوب عليها وعلى من اعتقد صدقها وعلى
 هذا ثبت الهلال بالحساب كالرؤية للحاسب ومن صدقه فهذه الاراء قريبة التكافؤ فيجوز
 تقليد كل منها والذي يظهر واسطها وهو الجواز الاجزاء نعم ان عارض الحساب الرؤية
 فالعمل عليها الاعليه على كل قول (مسئلة ي ش) يلزم العبد كالمراءة والفاسق
 العمل برؤية نفسه كما يلزم من اخبره برؤيته أو برؤية من رآه أو بثبوته في بلد معتقد المطلاع ان
 غلب على نظنه صدقه وهو المراد بقولهم الاعتقاد الجازم فان ظن صدقه من غير غلبة جاز الصوم
 وان شك حرم وسواء اخبر من ذكر عن دخول رمضان أو نحو وجهه زاد ي وأخبره من الشهور
 كشعبان فيجب صوم رمضان بتمامه بخبر من ذكر بالقيد المذكور وان كان شعبان كشوال
 لا يثبت الابشاهدين لان هذا من باب الرؤية وهي أوسع من باب الشهادة اه وزاد ش كما
 يلزمه اعتقاد العلامات بدخول شوال اذا حصل اعتقاد جازم بصدقها ومتى بان ان ذلك من
 رمضان اجزأهم ولا قضاء اذ وجوبه يتأني وجوب الصوم وادا كان من صام يوم الشك لظنه
 صدق بخبره يجزيه عن رمضان لو بان منه ويحكم بانه كاي يوم شك باعتبار الظاهر وأولى مسئلتنا
 وهل يسوغ الاطار بعد الثلاثين للمعتقد المذكور وان لم ير الهلال ان كان ثم رية بان لم يرمع
 الصوم ولا الواجب اه قلت وقوله وهل يسوغ الافطار الخ اعتمد في القصة عدم جواز
 الفطر احتياطاً ونالقه م ر فقال يظن في أوجه احتماليين (قائده) في الحاصل ان صوم
 رمضان يجب باحدثه أموراً كمال شعبان ورؤية الهلال وانجبر المتواتر برؤيته ولو لم يكن كثار
 وثبوته بعدل الشهادة ويحكم القاضي المجتهد ان بين مستنده وتصدق من رآه ولو صابوا فاسقا
 وظن دخوله بالاجتهاد لنحو أسير لا مطلقاً وانخبار الحاسب والقيم فيجب عليهما وعلى من
 صدقهما عند م ر والامارات الدالة على ثبوته في الاحصار كقوة القناديل المعلقة بالمناير
 اه كشف النقاب (قائده) في يجب امساك يوم الشك اذا تبين كونه من رمضان في الاظهر
 والثاني لا يجب للعذر كسافر قدم مفطراً قاله في المذهب والتنبيه اه (مسئلة ش)
 قول العباد اذا صحت بشهادة عدل أو عيدين باعديين ولم ير الهلال بعد ثلاثين افطرتا في الاولى
 ولم تنقض في الثانية ولو لمع الصوم المراد بعدم رؤية الهلال اى هلال شوال في الاولى والقعدة
 في الثانية كان قوله بعد ثلاثين يعني من رمضان في الاولى ومن ذوال في الثانية وقوله افطرتا
 اى على الاصح لكامل العدد ولا ينظر لكون شوال لم يثبت حينئذ بعد ايام ادلتى ثبت ضمنا

في وقت الصلاة وهو القصر والاربعون اولاً بعد صلاة الفجر وقوله لم يصح في
 الاكل والشرب في وقت الصوم وقوله ولو وقع الحيض في وقت الصوم كان على المرأة ان تصوم
 ما لا يتعارض مع الصوم في الاكل (مسئلة ث) يرى هلال شهر ربيع الاول في
 ربيع الاول اقل من ايامه وثبتت الصلاة للصوم هل بعد هاجم النساء الاقرب نعم ولا معني
 حصة ما لم يزل من الاكل ولا ينعى ان علم وتمتدوا الا وقتت فلا مطلقاً ونوع على غيره القطر وان
 وقع في طه صديقاً ربه وانزل في سوال يكون يوم عيد التماس في جميع الاحكام فان ثبت خلافه
 قبل الزوال فظاهر ان يومه يوم عيد القطر وفاتت صلاة الصلوة في وقتها فما مضى من يوم حيث
 أمكن والاذن القدر بعد الترويض من قابل ثبت كون اليوم المباح من سوال بالنسبة لغير
 الصلاة وما بينهما كالقطر وما التكميل في من العداة اهـ قلت وقوله وسوم على غيره القطر
 الخ تقدم في مسئلة نحو العداة يومه ومن صدق القطر فضلاً عن الجواز فتأمل في دفعه
 بين ان يحول عند رؤية الهلال بعد كبر اللهم اهله علينا باليمن والايمان والسلامة
 والاسلام والتطويق الحبيب مني وساورك الله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله اللهم
 اني اسألك خير هذا الشهر واعوذ من شره من شر القدر ومن شر المحشر هلال خير ورشد من ربي
 آمين الذي خلقك لا اله الا الله الذي ذهب شهره كذوباً يشهر كذا الانواع اهـ امداد قال
 في الصلوة يقول عند رؤية القمر أعوذ بالله من شر هذا القاسق اهـ

(شروط الصوم)

(مسئلة ث) لا يكتفي في رمضان ان يقول نويت صوم هذا قط بل لابد من التعمد
 (مضان لانه عباد مضاف الى وقت فوجب التحين والمعتد عنهم وجوبنية الفرضية لان
 صوم رمضان من المكلف لا يكون الا فرضاً خلافاً للصلاة فان المعادة قتل في فائدة من ابتلى
 بوجع في لذة لا يمتثل معه السكون الاوضع دونه يستعمل في دهن او قطن ونحوه لتحقيق التقيد
 او زوال الالام به بان عرف من نفسه او اخبره طبيب باذالك وصح صومه بالضرورة اهـ
 فتاوى باحور (مسئلة ب) اقلع سنه الوجعة وهو صائم لم يصف عن لادم ولا
 الريق المختلط به وان مضى بل لابد من غسله ثم ان حث السلي بالدم ولم يمكنه التفرغ عنه
 حتى عنه كدم اللثة الذي يجري دائماً حتى يمشق الاحتراز من ما ينسحق حتى يبيض
 ريقه قالوا كان غسله في اكله بانه لا يثقل به وعلاؤا ذرناه بذلك وكالصوم الصلاة ثم
 يعني فيها من التخلل في الدم اذا لم يستلمه كارجح ابن حجر اهـ قلت واعتمد من عدم الغرض
 ذلك في الصلاة مطلقاً كقيمة دم المناقذ اما في الصوم فلا يضرباً وفي القم مطلقاً اتفاقاً حتى
 يتناعه بشرطه وفي النسفة وباعثن ولنا وجه بالمعق عنه الى الريق المختلط بدم اللثة مطلقاً اذا
 كان صافياً زاد باعثن وفي تبص الريق به لشكال لا ينجس عم اختلاطه بما تخرج وما كان
 كذلك لا ينجس ملاقيه كافي الدم على اللحم اذا وضع في الماء الطبخ فان الدم لا ينجس لانه اهـ
 (مسئلة ج) يعني عن دم اللثة الذي يجري دائماً او قالوا لا يكتف بغسل فيه للشقة
 خلافاً لما اوضحه لاني مقول طيب والذي يظهر الفطر بذلك نظراً الى ارجح الدنيا ولو اقل بدو

في باطنه فخرج به بصوابه علم بخطر ان تمين طريقا قيا ماعلى ادناه اليسوريه (مسئله)
 حاصل ما ذكره في الثقة في مقصده للسورانه لا يقطر مودها وان اعاها بصوابه
 اضطرارا ولا يجب غسل ما عليها من التذرع على المعتدوا فتي محمد صالح باله لثوقا نخرج شئ الى
 حد الظاهر ثم مادم غير اختيار لصوريه مودة الخارج ولم يمكنه قطعه لم يقطر قياسا على ما ذكر
 في فائدة (ب) لا يضر وصول مريض بالشئ وكذا من الغم كراثة البجور وغيره الى الجوف وان
 تمهده لا يمس عينا وخرج به ما فيه عن كراثة التثني يعني التثناك لمن الله من احده لا يمس
 البع القبيصة فيقطر به وقد اتي به زى بعد ان اتي اولابعد القطر قبل ان يراه شق
 وقال ج لو وصل ماء الفسل الى الصمغتين بسبب الانعاس فان كان من مائة المتكررة
 وصول الماء الى باطن الاذن بذلك افطر والاغلا ولا فرق بين الفسل الواجب والمنسوب
 لا شرا كهما في الطلب بخلافه من غسل يرد وتنظيف لتولده من غير ما يوربه اه في فائدة (ب)
 قال الشوري محل الاطوار وصول العين اذا كانت من غير ثمار الجنة جعلنا الله من أهلها أما
 هي فلا يقطر بها اه ولو رأى صاعا اراد ان يشرب مثلا فان كان حاله التقوى وعدم مباشرة
 الحرمان فالاولى تنبيه وان كان غالب حاله ضد ذلك وجب تنبيهه قاله الحياي اه مجموعة بازعة
 انتمار فتاوى ابن حجر (مسئلة ج) شرب شخص بعد اذان مؤذن الصبح غلا غلظ
 المؤذن لم يحكم بطلان صومه اذا الاصل بقاء اليسل غاية الامر ان المؤذن المذكور يجتهد ولا
 يجب الاخذ بقوله ثم ان اخبره بعد بطلوعه بشاهدة زمه الاخذ بقوله ان لم يعارضه ظن قوي
 او اقوى (مسئلة ب) المرض الذي لا يرجي برؤه المبع لصو الفطريام في جميع الامراض
 مطلقا ثم قد تفرق أنواع المرض بالنسبة للاحكام فمن به فالج وامكنه الصوم دون القيام في
 الصلاة أو مرض لا يمكنه الصوم ويمكنه الصلاة فلتأخير زمه للممكن منها ولا يثبت المرض
 للمذكور الا بقول لطيب ثم ان قطعت المادة بان هذا لا يرجي برؤه بالتواتر والتجربة كالسل
 والدق والغالج عمل يقتضاه وان يرى بعد وقد يكون المرض مخفوا ويرجي برؤه كالجلى المطبقه
 والقب وقد يمس كاسل وقد يستعمان كاللق فلا تلازم حيث ثلوا واجب المثل ثم تلازم الفورية
 في اتراجه كما صرح به ابن حجر في الاتحاف قل ولا يستقر بضعه العاجز لا وقال مر وللطبيب
 يستقر ولو قدر على الصوم بعد لم يلزمه وتجب التبية في اخراج المدعى المخرج ولوعن الميت
 (مسئلة) المرض المبع للفطر في رمضان فوعان ما يرجي برؤه فواجبه القضاء ان عكس منه
 كالسافر وضو الحامل فان لم يتمكن فلا قضاء ولا فدية وما لا يرجي برؤه وهو وكافي الهابة كل عاجز
 عن صوم واجب سوى رمضان وغيره لكبر أو زمانة أو مرض لا يرجي برؤه أو مشقة شديدة
 تلهقه قال ع ش ولم يبين هنا المشقة المبيحة للفدية وقياس ما مرض في المرض انها المبيحة للتيمم اه
 فهذا في حقه الفدية واجبة ابتداء لا الصوم ولو قدر عليه بعد لم يلزمه بل لا يجزئه كما قاله أبو
 مخرمة ثم لو تكافه مال أدانه أجراه وفي ع ش عند قول مر من فاته شئ من رمضان أو غيره
 فاته قبل التمكن فلا تدارك ولا قضاء هذا بما يأتي من انه من افطر لمرض لا يرجي برؤه أو
 زمانة وجب عليه متوقفا بباب بان ما يأتي من لا رجوا البرء وهو هنا خلاه وفي ج على الاقتاع
 قوله بان استقر مرضه أى المرجو برؤه حتى مات فلا فدية وحينئذ فلا منافاة بين ما هنا وما يأتي

أن المريض يفطر ويعلم عن كل يوم هذا إذا كان في المريض غير المرحوروه فهو مخاطب
بالقضية ابتداء أو أواخر المرض المذكور هنا فهو مخاطب بالصوم ابتداء أو انحاز له الفطر لهزمه
فإذا مات قبل التمكن فلا تدارك عنه اه اذ علمت ذلك علمت انه لو مرض شخص في رمضان
مرضاً خفيفاً ثم اشتد به المرض حتى لا يرجي برؤيه ثم مات في رمضان أو بعده قبل التمكن من
القضاء لم يمت في تركه القضية لا أيام المرض الذي لا يرجي برؤيه لا في غير رجى برؤيه لعدم عكسه
(مسئله) لا يجوز الفطر لضعف الحساد وحذا الفضل والحارات إلا أن اجتمعت فيه الشروط
وصاصلها كما يعلم من كلامهم سنة أن لا يمكن تأخير العمل إلى شوال وإن يتعذر العمل ليلاً أو لم
يغنه ذلك فيؤدي إلى تلفه أو قصه قصصاً لا يتقارب به وإن يشق عليه الصوم مشقة لا تقتضي
عادة بأن تنبع التيمم أو الجلوس في الفرض خلافاً لما لا ينوي ليلاً أو يصبح صائلاً فلا يفطر
الا عند وجود العسر وإن ينوي الترخص بالفطر ليمتاز الفطر بالمباح عن غيره كمن يضرب
المطر للرض فلا بد أن ينوي بقطره الرخصة أيضاً وأن لا يقصد ذلك العمل وتكليف نفسه
للمحض الترخص بالفطر والامتناع كسافر قصد يسفره بمجرد الرخصة حيث وجدت هذه
الشروط أبيع الفطر سواء كان لنفسه أو لغيره وإن لم يتعين ووجد غيره وإن فقد شرط أتم
التمتع عليه أو وجب عليه وتعييره لما ورد أن من أفطر يوماً من رمضان بغير عذر لم يغنه عنه
صوم الدهر في فائدة يسئل من لم يفطر على غير الفطر على الماء أو كونه ما من من أولي وبعدم
الحلو وهو ما لم يغنه التماس كالربيب والعسل واللين وهو أفضل من العسل واللحم أفضل منهما
ثم الحلو المعهولة بالنار وذلك قال بعضهم

فن رطب فالسرقاقر زمزم • شامخونم حاوي لك الفطر

اه باجوري وقال عبد الرحمن الخيازي في حديث من فطر صائغاً فله مثل أجره هل المراد
أن كان له أجر أو مطلقاً حتى لو بطل أجر الصائم لما روى وقع للفطر بتقدير أن للصائم أجر انزدد
فيه ابن حجر والظاهر الثاني اه في فائدة ذكر بعضهم صابطاً ليلية القدر على القول بانها
تقتل وتطمعها عبد المعطي أو قل فقال

بلسائي عن ليلة القدر التي • في عشر رمضان الاخير حلت

فانها في مفسر دات العشر • تعرف من يوم ابتداء الشهر

في الاحد والاربعا فالتاسعة • وجمعة مع الثلاثا السابعة

وان بدا الخميس فهي الخامسة • وان بدا السبت فهي الثالثة

وان بدا الاثنين فهي الحادي • هسذاعن الصوفية الزهاد

وظاهر كلام الباجوري على هذا القول انها تكون ليلة الجمعة الكائنة في أول تار الشهر بعد
النصف

§ (صوم الطوق) §

(مسئله) يسئل من عرفه فليخرج ومساوهم ان آخر الوقوف إلى الليل من صومه كما
في التحفة ومحل ندبه حيث لم يحصل شك في كونه تاسعاً أو عاشراً أو الاحرم صومه ولو عن قضاء

﴿الاعتكاف﴾

﴿مسئلة﴾ المصافحة المقتضية
تسبيحه صلى الله عليه وسلم
خاصة بالموجود في زمن دون
ماز فيه قاله النووي وقال
السهودي المقتضى أنها تم
ماز بعده وقتله عن ابن تيمية
والطبري وليست مسئلة
الحلف على ان لا يدخل هذا
المصيف بغيره من هذا الان
الاعيان بلطفا بها العرف اه
والاصح عند النووي ان
تجب الصلاة بهم جميع
الحرم المكي ولا يتحصن
بالمصوب لا بكة (قلت) وافق
النووي ابن حجر فبه القول
عليه الصلاة والسلام صلاة
في مسعى هذا الخ اه

(٣) قوله واعلم اي آية
الكرمي كافي هاشم الاصل
اه

وكثرة كما اعتقه هر واعتقد الجوسري جواز صومه حيث ذكاه البجوري وفي فتاوى أبي
عمر فمسئلة تعيشت الناس برؤية ذي الحجة أو شهديهم لا يقبل من صوم التاسع ولا تظر
لاحتقاله عاشر اه (مسئلة ١٤) ظاهر حديث وأتبعه سناس شوال وغيره من
الاحاديث عدم حصول الست اذا فواهم قضاء رمضان للسكن صرح ابن حجر بحصول
أصل الثواب لا كاله اذا فواهما كغيره من عرفة وباشوراه بل رج هر حصول أصل ثواب
سائر التطوعات مع الفرض وان لم ينوها لم يصرفه عنها صارف كان قضاء رمضان في شوال
وقد قضاها الست من ذي القعدة وبمن صوم الست وان أفطر رمضان اه قلت واعتقد
أبو حنيفة نية السهو وى عدم حصول واحد منهما اذا فواهما كما لو نوى الظهر وستقبل
رج أو محرمة عدم حصول الست ان عليه قضاء رمضان مطلقا (فائدة) رج في النسخة
كانت لا بدواي محرمة نيب قضاء عاشوراه وبغيره من الصوم الراتب اذا فاته تبعا لجماعة وخلافا
لاخرين وفي النسخة ايضا ظاهر كلامهم ان لو وافق يوم ايسن صومه كالاثني والاربعين والاربعين
انما صوم يوم وفطر يوم يكون فطره فيه أفضل لئنه صوم يوم وفطره الذي هو أفضل من
صوم الدهر لكن بحيث يضم اوصه لهما أفضل اه (فرع) لو وافق أيام الزفاف صوم
فقطر مستاد نيب الفطر لانها أيام بطلالة كأيام التشريق اه سم وبير (فائدة) نعلم
بعضهم ما يطلب يوم عاشوراه مطلقا

بماشور عليك بالا كمال • وصوم والصلوات لاقتسال
زيارة صالح وسؤال الرب • وعدم مرضى ووسع القصال
تصدق وأقرأ الاخلاص العا • على رأس البثيم المسح نالي
وأعظم آية (٣) فافرقا عينا • ثلاثا بعد مسنتين نوال
واحياء البتس وشييع • ليت فالتزم فصل الحاصل

﴿فائدة﴾ بكرة افراد الجمعة والسبت والاحد صوم وخرج سبع اثنين منها ولو لجمعة
الاحد كجميع أحد هاهم آخر اه شق

﴿الاعتكاف﴾

﴿مسئلة﴾ بفراة كفاف واطلق كفاه يادفع على الطمأنينة فالوطالة كان الكل
فرضه نيب ثواب الفرض قاله ع ش فارقا بينه وبين اطالة النوال كومي ومسح
جميع الرأس بان هذين خوطب فها بقدر معلوم وهو الطمأنينة وبعض شعره شازاد
عليهما مغير ثواب المدوب وماها خوطب فيه الاعتكاف المطلق وهو كما يتحقق
في السير يتحقق فيما زاد ونظر بعين في ذلك شرح هو والشبيري وغيرهما ان الثلاثة
المدكورة ونظائر هاهم كل ما يتزأ على حد سواء ثواب على الأقل ثواب الواجب وما زاد
ثواب المدوب كافص عليه في مسح الرأس وغيره ولم يستثن الاعيان الزكاة عن دون خمس
وعشرين وعلى مرجع ش لو خرج من المسجد بنية العود وعاد أغيب بعوده ثواب الواجب
أيضا اذا نية الاولى لم تنقطع (فائدة) نذر اعتكاف يوم لم يجز تفرق ساعاته من أيام بل

يؤمعه الدخول فيه قبل الغيم بحيث تقارن بينه أول الغيم ويخرج عنه بعد الغروب فلا يدخل
الظهور ومكث إلى الظهر ولم يخرج لسلامة بصره كما رجاءه وإن نوزع فيه ٨١ أمداد ونقطة
واعتمد انطيم و م ر الأجزاء ولو نذر يوما معبسا فقاته أجزأه ليلة كما قاله في شرح المنهج
والنصف والنهاية والغنى والامداد

(باب الحج) ٥

في فائدة الحج بكسر الصاد والخاء والكاثر حتى التبعان على المعتمد إدامات فيه أو بعده وقبل
تكنهن من أدائها ٨١ بر في فائدة قال انقلوا صرحه الله من علامات قبول الحج العبدوانه
خلع عليه خلع الرضا عنه ان يرجع من الحج وهو مطلق بالانحلال المحمدية لا يكاد يقع في ذنب
ولا يرى نفسه على أحد من خلق الله ولا يراحم على شيء من أمور الدنيا حتى يموت وعلامة عدم
قبول حجه أن يرجع على ما كان عليه قبل الحج كان من علامات مقته أن يرجع وهو يرى
أن مثل حجه أولى بالقبول من حج غيره لما وقع فيه من الكمال في تأدية المناسك ووجه فيها
من خلاف العلماء لكن لا يدرك هذا القبح إلا أهل الكشف ٨٢ من خاتمة الميزان
للشعراني في مسألة ج ظاهر قوله عليه الصلاة والسلام اللهم اغفر للحاج الخ أنه المتلبس
بالج لا من اغضى حجه لكن ورد أيضا لا يغفره ولن استغفره بنية ذى الحج والمحرم وصفر
وعشر من ربيع الأول وفي رواية يستجاب لمن دخول مكة إلى رجوعه إلى أهله وفضل
أربعين يوما فالحجاء يطلب الدوامه كطبيعة السلف إلى الأربعين وأولى منه أن يكون قبل
دخول داره فلم يدخل إلا بعد من أسفر الحرك والسرف في ذلك وقوفه في تلك المشاعر العظام
وما يلائم من المتاعب والشاق الحاصلة بسبب هجران الوطن مدة السفر وعدم تغير حاله
قبل الأربعين غالباً في فائدة يستصحب من مكة اثنا عشر حكا تحريم الاصطياد فيه وقطع
شعره ونزع الهدى وتفرقه والطعام اللازم في المناسك إلى حق المحصر وزوم المشي
اليه يتذر وكونه لا يدخل الأبرام ولا ينقل الأفيه إلا المحصر فيضل حيث أحصر وتقلظ
الدية فيقتل فيه ولا تملك لقطته ولا يدخله مشرك أى كافر ولو كتب أساو لا يدفع فيه ولا يحرم
فيه بالعمرة وهو عازم على أن لا يخرج إلى أدنى الحل ولا يجيب على حاضر يدم التمتع والقران
٨٣ شرح التحرير في فائدة تلم بعضهم حرم مكة المشرفة فقال
والحرم التحديد من أرض طيبة • ثلاثة أميال إذا تمت إقامة
وسبعة أميال عراق وطائف • وجدة عشر ثم تسع بجمراته
ومن بين سبع بتقديم بيته • وفككت فلكشكر بك احسانه
وطول مسجد الحرام ٤٠٠ ذراع وعرضه ٣٠٠ دعامه أى سواره ٤٠٠ أبوابه ٤٣ ارتفاع
الكعبة المشرفة ٢٨ ذراعا ٨٥ كوارجده وقال الكندي وبين باب العمرة إلى أدنى الحل
اثنا عشر ألفا وأربع مائة وعشرون ذراعا في فائدة ورد في الحديث ينزل من ثباتبارك وتعالى
على بيته الحرام كل يوم مائة وعشرين درجة ستون للطائفين وأربعون للمصلين وعشرون
لنظارين وحكمة التفاضل ان الطائف يجمع بين طواف وصلاة ونظر والمصلى فإنه الطواف

صين ثم من فاضلهم
السنة الأخيرة فبينهم نسقه
فيهم من حيث هذا ان علم
الطبال والألم يسبق اذ شرب
المسيان العلم وحيث حكم
بشقه انسلبت عنه الولات
عما شرطه العدالة وينقض
ما شهد به وكذا الحكمه ان كان
قاضيا ويرقى بينه وبين
ما ذكره من عدم نقض
أحكامه الواقعة بين العزل
وبلوع الحبر بقاءه الاهلية
ثم لا هنا فيسرق بين الحج
والصلاة من عدم عيان من
مات والوقت بسما بان آخر
وقوله سلام فلا تقصير مالم
تؤخره والباحث في الحج
بشرط المبادرة فسل الموت
وقوله يزول عيان المسافر
يوم الجمعة من غير حظر فواتها
فالمراد زوال معصية السفر
حتى يكون سفره مباحا
وابتداءه من حيث لا ترك
الجمعة فلا تزول معصيته
الالتوبة بشرطها في مسألة في
شك بعد التراجع من افعال
الحج هل احرى ام لا لم يؤثر كما اذا
شك في نية الصوم بعد
الترويض في به القباط وغيره
وهذا يختلف الشك في نية
الصلاة والوضوء بغير افعالها
فانه يؤثر خلافا لليهودى لان
المشقة فيها اخف منها في
دنيا في مسألة في من ركب
البحر من جهة اليمن وماذا
يلزم من جهة البحر هذا ميانها
فادبا واره الى جهة جدة فقد

واناخرقاه كلاهما اه فتاوى البلقيني وقال في الضعة والاستقبال بالعمرة افضل منه
بالطواف على المقداد السوى زمهما اه فتاؤه حديث من استطاع الحج ولم يحج مات
ان شاميه وديا وانصر اتاهم عن ابن عمر في حكم المرفوع وهو يحول على المستعمل وعام في
جميع المسلمين بشرط الاستطاعة اه فتاوى ابن حجر (مسألة ب) يجب الحج على الترتي
ان يضاف العيب أو الموت أو تلف المال في آخره مع الاستطاعة حتى عيب أو مات تبين
فسقه من وقت خروج فافله بلده من آخر سنى الامكان وتبين بطلان سائر تصرفاته عما
تتوقف منه على العدالة كذا أطلقه ابن حجر ومهر وقيدته ان زاد بالعالم المميان بالتأخير
وحيث يجب على المصوب كوزات الميت الاستنابة فور ايام بالتأخير (مسألة ك)
من شروط وجوب الحج الاستطاعة في لم يستطع لم يجب عليه الحج ولا الاجتاج عنه فم يجوز
ولولا اجني الاجتاج عنه لامن ماله ولومن الثالث الا بان جميع الورقة المطلقين التصرف سالم
وص به ومن شروط الاستطاعة ظن الامن الاثوثا السفر على نفسه وما يحتاج لاستنصاه
لا الراد على ما يحتاجه في طريقه ان أمن عليه في محله ولو اختص الحرف به لم يستقر في ذمته
كافي الضعة فلو غاف من رصدي برقي الطريق أو بالبلد لاخذ شي منه وان قل طالم
يلزمه كالأطحة الجهور وكل مانع من أداه التمسك بجوز الخروج منه لان فيه اعادة على الظلم
ولا يجب احتمال الظلم في أداء التمسك ثم في المنى ان ضرر الدرهم لا يخلل لاجلها وأوجب
المالكية والحنبلية بطل قليل لا يجمع واختلاف الحنفية في ذلك وهذا أعني عدم لزوم الحج
حينئذ حيث لا طريق آخر خال عن المكس والاوجب ساوكة وان بعد من الأول جدا
كعشرين من مكة مثلا كالألمكة مع الحمل الكسبي أو الشاى فيعبر به فم لو فرض
ان جميع الطرق لا تخلو عن المكس أو غلب الملاك أو استوى الاضرار فلا وجوب فتاؤه في
من شروط الاستطاعة تكون المال فاضلا عن مؤتمن عليه مؤتمن وتصل ذلك أهل
الضرورات من المسلمين ولو من غير آقا به لما ذكره في السير ان دفع ضرورات المسلمين
باطمام مانع وكسوة عار ونحوه فرض على من ملك أكثر من كفاية سنة وقد اهل هذا غالب
الناس حتى من ينفي الى الصلاح ويعزم عليه السفر حتى يتمك لمؤتمن عدة ذهبا وما يابه
نمضير بطلاق وجهه وترك مؤتمناته ابن حجر اه باعثن (مسألة ب) يلزم
التخصص صرف مال تجارته وبيع عقاره في الحج اذ يصير بذلك مستطيعا بمال كاف
القبه وخيل الجندي وثياب التجميل وآلة الخمر وفي المرأة الاطلاق بمالها لغيره
عادة فلا يبدى صاحبها مستطيعا ولا يلزمه في الفطرة ابتداء كالكفارة وثمن ماذا ككس
نم يختلف الحكم في النفس والمكر فذا كان يمكنه الابدال بلائق وارجح التغاوت لزمه
ذلك الحج والفطرة لا الكفارة متى صارت المرأة يجوز الاتصاف العلى ووجدت شروط
الاستطاعة يبعثها لزمه وبها لا يجتاج بنفسه أو الاستنابة على ما قبل ولو كان معه ما يكفي الحج
بنفسه لكنه أعني أو امرأة يحتاج الى فائدة ومحرر لم يفضل لهما شي ففضل والمال بماله
لزمه استنابة غير من الميقات بذلك المال كالألمكة مع المصوب مال يكفي أجيرا من مكة
كسنة فوش لزمه ان يركل من يستاجر ما جالس الميقات أيضا فورا ان عيب بعد التمكن

ذكر أهل الشريعة أن مجاوزة ذلك ليست بمجاوزة الميثاق إلى جهة الحرم بل إلى جهة يسار الميثاق وهو لا يضرب إلا أن كان إلى جهة الحرم فإن صح ما قالوه وأحرمن جسده وكان بينهما وبين مكة كما بين في المصنف أو أكثر فلا دم عليه وقد كتب بعض محقق مكة أن التشبيح مقيس مكة في عصره أتى بذلك وهو ظاهر أن كان كاذرا فيكون هو منقول المذهب قلت راجع ابن حجر في التصحيف وغيره أجواز الأحرار من جده مطلقا لا بينهما وبين مكة مرحلتين وخالفه بعض تلامذته في مسئلة في بشرط علم المتساقدين أعمال التسيك الواجبة أرسكانا وغيرهما فوجهها المستأجر فسد العقد واستحق الاجر بأجرة المثل كما لو استأجره على الحج والعمرة على الإجماع ويقع لمن استؤجر عنه فيها في مسئلة في لا يشترط في عقد الاجارة ذكر الواجبات والسنن ولأذكر الميثاق وإنما يشترط صلح المتعاقدين بأعمال التسيك الواجبة وبأنه أفراداً وقع أو قرآن وصفة الاجارة كأن يقول الزمت ذمتك كذا أو عمرة عن فلان بن فلان بأنك تأخذها وواجباتها وستنها بكذا أو استأجرتك لتعمر مثلاً عن فلان ابن فلان حجة واجباتها وأمراتها واستنها بكذا

والأعلى التراخي لأن الاستطاعة بالتركيب بالنفس في فائدة امرأة لا تستطيع الركوب أو المضي في العقاب أو تستطيع لكن بشقة شديدة لكبر أو زماناً لا يحتمل عادة جاز لها أن تستأجر من يحج عنها كما قلده بأسودان عن ابن جرير وحدث وقال الكردي حد المشقة ما لا يطاق الصبر عليه أه في مسئلة في لا يضرب الشك في نية التسيك بعد الفراغ منه كالصوم بالأولى والفرق بينهما وبين الصلاة والوضوء حيث أثر الشك فيهما على العقد أن أحكام التنية في نية الصلاة أغلظ منها في التسيك والصوم وعظم المشقة في هذين ورجح السهمودي وغيره عدم تأثير الشك بعد فراغ العبادة مطلقاً في فائدة استؤجر الحج عن غيره فقال عند نقله بالنسبة فثبت الحج وأحرمت بعض فلان فإن كان قلبه موافقاً للسانه وقع له والألا عبوة بما في قلبه وأصل المسئلة الصحيحة أن يقول فثبت الحج عن فلان وأحرمت به لله تعالى أه فتأوى بأسودان في فائدة أتى ابن جرير بأه لو لم يخص بالحج عند مجاوزة الميثاق وشرط التحلل لكل عند بعرض له ديناً أو ديناً أو بشرطه أن يوجد من يستأجره قبل الترويع مع شرطه ذلك ثم أن شرطه لا يهدى كان ضلعه بالنسبة قطعاً أو جدياً زمة أه في فائدة الظاهر في موضع الحجر المجرود الآن أنه على الوضع القديم فقبض مرعاه ولا نظراً لا احتمال زيادة أو نقص ثم في كل من فضته بخوة فصوص من ثلاثة أرباع ذراع بل قد بلغنا جفن سمع ركن البيت بشاذروانه وداخله في سمع حائط الحجر فصل قلب الأولى فيعجز الطواف فيها أو بالناسفة فلا كل يحفل والاحتياط الثاني ويتدور التنظري في الرفوف الذي يصحط الحجر هو منه أولاً ثم رأيت ابن جصاص حرر عرض الحجر على الطابق انشراح الآن لا يدخل ذلك الرفوف فلا يصح طواف من جبل أصمعه عليه ولا من مسجد أو الحجر الذي تحت ذلك الرفوف أه تحفة ومنها ويسر أن يصلي بعده أي الطواف ركعتين خلف المقام الذي أنزل من الجنة ليقوم عليه إبراهيم عليه السلام والمراد بصلح كل ما يصدق عليه ذلك عرفاً وحدث الآن في السقف خلفه زينة غلظية يذهب وغيره فينبغي عدم الصلاة فتحها وبه في الفضل داخل الكعبة فتحت الميزاب فبقية الحجر فالخطم فوجه الكعبة فبين الجنايين فبقية المصب قد انزعجت ففكه فالحرم أه في فائدة تكرار إعادة السيح لم يحج ومعتزم من اختلفوا في القرن فرج ابن جرير كتبه وم ر في شرح الدلية تبعا للبقين عدم نية ذهب الخطيب في المفتي وم وفي شرح الإيضاح وسر وإن إعلان وغيرهم إلى نية به ومقتضى كلامهم امتناع موالاة الطوافين والسعين فيطوف موسى ثم يطوف موسى وقبض إعادة السيح كان بلغ أو أفاق أو عتق يمدد وأدرك الوقوف كما لا يفعله حيث قاله الكردي قال وذرع ما بين الصفا والمروة سبع مائة وسبعون ذراعاً بذراع اليد المعتدلة قاله في أه في فائدة يجرى إلى البيت إلى الله عليه وسلم قال ما من مسلم يقف عشية عرفه فيستقبل القبلة بوجهه ثم يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد هو على كل شيء قدير مائة مرة ثم يقول اللهم صل على محمد وآل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم أنك جند مجيئة مرة ثم سورة الاخلاص مائة مرة الا قال الله تعالى يا مالا تكفي ما جزا صدي هذا أشهدكم اني قد غفرت له وشفعت له ولو سألني لشفعتي أهل الموقف أه وقال الكردي قوله عليه الصلاة والسلام أفضل الدعاء يوم عرفه وأفضل ما قلت

لا اله الا الله وحده الخ الخ عرفه وطوعها كما دل عليه حلف الطرقي بمحمل الله قدسه لان
 الاصل ان شأنا الله لا يتطاول في القيد الاول اقرب الخ من لا يطاع الله الخ قوله
 من كذب على غيره القيد او يتحمل حكمه من سائر من من عبده ويستعمله في الارض والسماء
 ويحتمل هذا عموم الصريح بها فيه بخلاف قوله عالم الشرع فان المصداق يقتضيه القيد في
 ربي الكل الخ حقيقة فانه من شروط التزم الاول ان يكون بعد جميع ارضي فلا بد ان
 ارضي جرة القيد من ان يكون ذلك في ان يكون غيره من بعد جميع ارضي لا يمانع من ذلك
 لم يصح غيره فلا يكون يتولى التفرغ المخرج من من وانه يفرق اليوم الثاني بعد الاول
 وان يكون هناك التبع فيه وان يفرق من الشرع فلا يخرج منه وهو في شغل الارواح او ان
 بعد الشرع الى متى الحاجة له الميت يرى غده فانه م قال ان جرحا انه كروي
 وقال المصطفى وخبرنا ان آدم كان يرى ابايس فيمنع من بعده ان يصرح الله

في محرمات الاحرام

المسئلة في لحم الولد عن
 الصبي وفي ملكه صيد صح
 ان لو سوز الحبل الصبي
 من الصيد وفرجه الولد
 كالقنبرة التي اربت الاحرام
 والمسئلة في لا يجوز لبس
 الخافقة الحلية المروقة زيد
 وهي المكعب عند الفقهاء
 ونسب الملبس فان لم يصح
 للفتل المعروف بالزيب اذ ليس
 الخلف اذا قطع لسفل من
 الكعبين وان ستر ظهر القدمين
 كانه جلا فليحذر

في محرمات الاحرام (محرمات الاحرام بواحد من الاحكام)

في فائدة في محرمات الاحرام على اربعة اقسام اولها ما يقع الحاجة ولا دم فيه ولا اثم وهو صيده
 عشر ليس الصراويل لسفد الارز وضو نصف القطع لخذ الفل وضد لخرقة على ذكر
 سلس لم يستطع الا يترك ولست اذمة الفدية شعر قبل الاحرام حيث كان سارا او ما طيب
 بعد الاحرام وحل ملبسه فدية ان قصه من من واخبر بالزلة الطيب يستند كز
 التلبيس الحاجة كان كان لغيره من فدية وعوالة التفرغ عليه والثابت في التعيين
 واقطعت لها والتفرغ بضوء او المؤذي بضوء اكساره وقيل سائل ولو على نحو اختصاص
 ووجه جوازهم للمساك ولم يكن بمن وطه والتعرض لبض الصبي فخره اذا وضعا
 في فرشه ولم يكن دفعه الا بالتعرض لوانطاب عليها لثقل لم يعلم بها او نطس من سبع
 ليداء فذات او نطاب لودعه وليس او جامع هو الوجه لا بشرط او مكرها ولم يعلم ان
 عمله طيب او انه يعلق او خلق او قتل صيد ابي او يحتمل او ضمن عليه ولا خير لكل
 ثابته لانيته اتم ولا فدية وهو خمسة عشر عند النكاح المحرم واذة فيه لبيده او موله وقاية
 فيعول لا يحنق الكل والمباشرة والنظر مشهورة الا امانة على قتل الصيد ولا لانه عليه واعادة
 آلة الاصطياد او كل ما صيده او تسببه وثلاث الصيد بغير شره او هبة مع القبض ولم يخلع
 واصطياده اذ لم ينف اصابوا بغيره اذ لم يمت او مات با لغة معاوية واصنافه صيد المحرم فقل
 شي من محرمات الاحرام يجب محرم ثلثها ما فيه الفدية ولا اثم وهو عشرة احتياج الرجل الى
 صر رأسه او لبس المحيط بيده لخر اورد او مرض او دواء او حاجة حرب ولم يصدا بغيره
 المدق وضو طك واحتياج المرأة الى ستر وجهها ولولتظر اجني واحتياج المرأة الشعر
 النحول وحر مرض او ليداسه ولم يغسل ولم يكتبه بالخلق او ازال الميز شعره او نظره
 باهلا او نسا الاحرام او تفر صيدا لافسدت لاف لا لغة معاوية قبل ان يرجع الى محله سالما او
 يسكن غيره وبالفه او ركب شخص صيدا وصال على محرم ولم يكن للمحرم دفعه الا بقتل الصيد
 او رجع المحرم في هدم ما فرمه على الصائل او اضطر المحرم الى دفعه لشدة الجوع او ركب دابة

أو قاده أو ساقها فزست صيد أو غنمه من غير تقصير أو بالت في الطريق فزلق بيده لصيد
 فهلك كما اعتقه ابن حجر وغيره واعتد م ر عدم الضمان في هذه والحاصل في هذا القسم
 أن كل ما فعله للحاجة المبيحة لفعله وهي المشقة الشديدة وإن لم ينج النعم فيه الفدية ولا أن
 رابعها سائر المحرمات غير ما مر اه كرى في فرع في الحاصل أن ما كان من الاتلاف من
 هذه المحرمات كقتل الصيد أو أخذ طرقات من الاتلاف وطرقات من الترفه كإزالة الشعر والظفر
 فيضمن مطلقا لفرق فيه بين الناسي والجاهل وغيرهما وما كان من الترفه المحض كالطيب
 فيعثر في ضمانه العقل والاختيار والعلم اه شرح الروض واعلم أن قتل الصيد والجماع
 كبيرة وقيل غيرهما من المحرمات صغيرة اه باعثن في فرع في مما يفضل عنه كثيرا ولو ثبت
 الشارب والمنفعة بالدهن عند كل النعم فانه مع العلم والتعمد حرام فيه الفدية اه نهاية
 ولا يحرم دخوله في كيس النورم إن لم يستبرأه إذ لا يستمسك عند قيامه اه باعثن وينبغي
 أن من أحرم وفي ملكه يضمن نصابا مذكرا أو جلدته فز وأه لا يخرج عن ملكه لأنه جاد كما يصل
 للمعصم لحم صيد لم يصد له ولا دل عليه اه كشف الجباب (مسئلة) حلق رأس محرم
 لم يدخل وقت فعله بغير اختياره ولم يقدر المحرم على دفعه أم وزمنه الفدية وللمعصم مطالبة
 بأخراجها فإن أنجزها المحرم بأذن الحاكم جازت والا فلا قاله في النفقة والهاية أما من دخل
 وقت فعله فلا تملك على الحاكم بغير إذنه ولا فدية إذ لا تجب الفدية إلا حيث لزم المحرم لو فعل
 بنفسه قاله في حاشية الإيضاح وهل يجوز في المحلوق حينئذ من إزالة الشعر الواجب الظاهر
 لالعدم الإذن والفعل كافي الوضوء في فائدة في نظم ابن المقرئ دماء التسك فقال

أربعة دماء ج قصص • فالأول المرتب المقدّر

تحت فوت وج قرنا • وترك رى والميت ينى

وتركه الميقات والمزدلفه • أو لم يودع أو كتفى أخفنه

ناذره يصوم إن دما فقد • ثلاثة فيه وسبعا في البلد

والثاني ترتيب وتعديل ورد • في محصرو وطء إن فسد

إن لم يجد قومه ثم اشترى • به طعاما طعمه الضعفا

ثم لجز عدل ذلك صوما • أعنى به عن كل مذبوما

والثالث التخيير والتعديل في • صيد أو أنصار بلا تكلف

إن شئت فاذبح أو قتل مثل ما • عدلت في صورة ما تقدما

وغيره وقد رن في الرابع • فاذبحه أو جسد بثلاث أصع

للشخص نصف أو قسم ثلاثا • تحت ما اجتمعت فيه اجتمعتا

في الحلق والقلوب وليس دهن • طيب وتقبيل ووطئ ثنى

أو بين تحليلى ذوى أحرار • هذى دماء الحج بالنعام

وحاصل ما ذكره أن دماء الحج إما على الترتيب أو على التخيير وكل منهما إما مقدرا أو معتلا ومعنى
 المرتب ما لا يجوز العدول عنه إلى غيره مع القدرة عليه والتخيير ما يجوز والمقدور ما قدر الشارع
 بدله بشئ محدود والمعدل ما أمر فيه بالتقدير والعدول إلى غيره فالترتيب والتخيير لا يجتمعان

وكذا التقدير والتعديل اهـ **(مسئلة ش)** آفاق اعترفي غير أشهر الحج ثم اعترفها
 أيضا ثم حج من عامه لم يعدم القنح سواء كان الاحرام بالصرة بقرينة أم لاجاوزا لمقات
 من ريد القنك أم لا على المعتمد ان شرط عدمه الاستيطان بالقن لا بالنية حال الاحرام ولو احر
 آفاق بعمره في أشهر ثم قرن من عامه لم يدمان خلافا للسبكي اهـ قلت وهل يتكررا لدم
 يتكررا بعمره في أشهر الحج أم لا واعتمد في الصفة وحاشية الايضاح عدم التكرر وقال في
 النهاية ولو كرر المقنح العمرة في أشهر الحج أفق الربيع صاحب التقيي شرح التنبيه بالتكرر
 وأفتى بعض مشايخ النسايري بعدمه قال أي النسايري وهو الظاهر اهـ قال ع ش قوله
 وهو الظاهر هو المعتمد **(مسئلة ب)** يلزم من فاته الوقوف ان يتحلل باعمال عمرة فبات
 باركانها مع نية التصل بها ما عدا السعي ان قدمه بعد طواف القدوم ولا ينقلب عمرة بنفس
 القوات ولا يغيره عن عمرة الاسلام ويلزمه القضاء فور ابع الهدى وان كان حجة تطوعا ما لم
 ينشأ القوات عن حصر بان احصر فسلط طريقا أخرى ففاته الحج وتحلل بعمره فلاقضاء
 حينئذ لا بهن ولا وسعه ولو ترك ركعا غير الوقوف لم يتحلل الا بالتيان به ولو بعد مدة طويلة
 سواء أمكنه فسلطه أم لا كما نض لم يكن الطواف ولا نازم الجاهل الواطئ قبل التصل كفارة
 ولا مصاد لمذره اهـ وعبرة الصفة من فاته الوقوف بسذرا أو غيره تحلل فور اوجوب التلا
 يصير عمره ما بالح قبل أشهر فلا ستر على احرامه الى قابل لم يجره الاحرام للبعج القابل ثم ان لم
 يمكن عمل عمرة فصل يعلق ثم ذبح للحصر وان أمكنه فله تحللان أولهما واو احدهم الحلق أو
 الطواف المتبوع بالسعي ان لم يقدمه وفات بقوات الوقوف وثانها بباطواف وسعي وحلق
 مع نية التصل وأقوم المتن والاثرا به لا يلزمه ميبت منى ولا رى اهـ ومثله النهاية **(فائدة في**
تعتبر بقية المشلى والطعام في الزمان بحالة الارواح على الاصح وفي المكان بجميع الحرم لانه
يحمل الذبح لا يحمل الانلاف على المذهب وغير المثل تعتبر قيمته في الزمان بحالة الانلاف لا
الارواح على الاصح وفي المكان يحمل الانلاف لا بالحرم على المذهب أيضا اهـ اقتضاع
فائدة في يجب صرف الدم الواجب الى مساكين الحرم حتى تنوح لده وتجب النية عند
 التفرقة وتجزى قبلها يقيد بها السابق في الزكاة وتظاهر كل منهم أن الذبح لا تجب به نية وهو
 مشكل بالاضحية الان يفرق بان القصد هنا اعظام الحرم بتفرقة اللحم فيه فوجب اقتنائها
 بالمقصود دون وسيلته ثم اراقة الدم لكونه اهداء عن النفس ولا تكون كذلك الا ان قارنت
 نية القرية ذبيحتها له اهـ **تحفة**

(أحكام التاجير في القسك والوصية به)

فائدة في قال في شرح مناسك النووي قولهم يحرم نقل تراب الحرم ويحرم الى الحل محله
 لغير التداوى كتراب حمزة للصداع وكذا الحاجة كالشجر اهـ **فمسئلة ب** في استأجر من
 يحج عن الميت من تركته وليس نحووصى ولا وارث فان علم الاجير فلا اجرة وان جهل لزمت
 المتوجرو لا يرجع بها على التركة وفي الحالين يقع الحج للميت ويبرأ من حجة الاسلام **فمسئلة في**
 استأجر الوصي مخصص الحج عن الميت زيد بن سالم اجارة ذمية باجرة معلومة فاستأجر الاجير آخر

ان يخرج عن عمرو بن سالم غلطاً فتوى الاجير عند الاحرام همرا المستاجر عنه لم يقع عن زيد بل
 يقع للاجير الا ان كان هناك شخص اسمه عمرو بن سالم وقصد الاجير والحال انه ميت عليه
 ج أو معضوب اذن لم يخرج عنه فيقع له ولا اجرة عليه ولا على تركه نعم ان قصد الاجير الاول
 عند استئجار الثاني عن عمرو بن سالم أى الذى استؤجر عنه وقصد الاجير الثاني أيضاً عند
 النية صح ووقع زيد وهذا كالموتى اسم المستاجر له فتوى الحج عن استؤجر عنه ولا يضر
 الغلط في الاسم اذا كان ثم قرينة تصرفه كالوقال أصلى خلف زيد بهذا أو الذى في الحراب
 فبان همرا وحيث قد يقع الحج زيد فيسمى ان حصدت الاجارة والا فاجرة المثل وحيث لم يقع
 له فاجرة المثل على الاجير الاول لتغيره الاجير الثاني ولا يلزم الوصى شئ لعدم تقصيره بل
 تبقى المحنة ملقة بذمة الاجير الاول فيلزمه الاجحاج ثانياً عن الميت بنفسه أو بغيره وهذا كالموتى
 وكل شخص باستأجر حاجاً عن ميتة فاستأجره ثم ادعى الموكل فسخ الوكالة قبل الاستئجار وأقام
 بينة بذلك فعليه بنى الموكل أجرة المثل للحاج لتغيره فان لم يقم بينة فيسمى الموتى ويقع في
 الصورتين الميت وكالو أجر آخر عن حج تطوع عن ميت لم يوص به فلزمه أجره المثل وكالو أجر
 المعضوب من حج عنه ثم حضر معوج فيقع حج الاجير له لكن يلزم المعضوب المسمى لتقصيره
 بحضوره مع الاجير بخلاف مالو برئ المعضوب بعد حج الاجير فيلزمه الحج بنفسه ولا أجره
 للاجير لعدم تقصير المعضوب حينئذ ومالو أجر الوصى حاجاً عن موصيه الميت فأحرم ولد
 الموصى مثلاً عن أبيه قبل احرام الاجير فيقع حج الاجير له ولا أجره له على أحد لعدم التقصير
 منه ولا شئ للولد أيضاً اهـ ذكر كل ذلك الكردى في رسالة له في الحج عن الغير من فتاوى
 ابن حجر (مسئلة ب) أتى بعض المحققين بان الاولى للوصى الاستئجار عن الميت
 دون الجماعة لان الاول عقلاً لا يمكن الاجير من فسخه بخلاف الجماعة فالأمر فيها الى
 رأى الجماعة فقيسنا تركه بسد لزوم العقد وأتقى أو تخبره بعدم قبول قول الجماعة فحجبت
 الابينة اذ لا يستحق الجعل الا بتمام العمل ولا تثبت دعواه التمام الا بالبينه وقبل قول
 الاجير حجبت بيمينه وأما الزيادة فاعمالها محسوسة فلا يقبل قول الاجير ولا الجماعة بل
 لا بد من البينة ولو جوعل على التمكن والزيادة فتركها ولو بعد انشط قسطها باعتبار المسافة
 والاعمال ويختلف باختلاف الاماكن في النسبة لنصوا الشرح بنحو الثالث وحضر موت
 الربع تقريباً (مسئلة ب) لا يجوز الاستئجار لتمام أركان الحج ولو بعد نكوت ومرض
 بل لا يجوز البناء على فعل نفس الشخص فيما لو احصر ففعل ثم زال العذر فلا يبنى على فعله
 فلو استؤجر للتسكين فأحرم من الميقات ومات يوم الضر قبل طواف الافاضة امتنع من
 المحمى بقدر ما عمله مع حسابات السير فيقسط المسمى من ابتداء السير وعلى أعمال الحج
 والعمرة ففي هذه الصورة يستحق غالبه لا لم يبق الاطواف الافاضة والعمرة وقسطهما
 من المسمى بالنسبة لما قد فعله مع اعتبار قسط السير قليل ولعل ان يرشد المؤجر ووارث
 الاجير على ان يخرجوا قدر حجهم من الميقات عن المحجوج عنه وغوز الاجير بالباقي ولو شرط
 على الاجير ان لا أجره الا ان كل أعمال الحج فسدت الاجارة ولزم أجره المثل فلموات في الاشياء
 استحق القسط كما ذكر لعدم تقصيره (مسئلة ب) استطاع ولم يخرج حتى مات لزم الاجحاج

عنه بأجرة المثل من عيقات بلده ان خلف تركه أو وصى بذلك أم لا فان أوصى زائد على أجرة
 المثل فان زاد من الثلث كخبة أو وصى بها وهو غير مستطيع ولا ينفذ تصرف الوارث في شيء
 من التركة قبل الاحتجاج عنه كما يشاء جميع الديون المتعلقة بالتركة وهذا مما يغفل عنه كثيرا
 فينبغي التفطن له (تنبيه) تنقسم الاجارة في النسك الى عين وذمة ويشتركان في شروط ويتفرد
 كل بشروط وتحصل اجارة العين بنحو استأجرتك أو اكثريت عيكت لتخرج عني أو عن موروثي
 أو فلان بكذا ولها شروط منها ان يباشر الاحير عمل النسك المستأجر عليه بنفسه وان يعين
 السنة الاولى من سني امكن الحج من بلد الاجارة أو يطلق ويحمل عليها وان يعقد حال الحج حال
 خروجه أو مع أسبابه فلو جدد في السير فوصل الميقات قبل أشهره بطلت اذا شرط العمل التواني
 أما العمرة فسائر السنة وان لا يشترط تأخير العمل وان يقدر الاجير على الشروع في العمل
 عقب الاجارة بان لا يقربه مانع وان تنسح المدة لادراك الحج بعد فلوطن انساعه فبان خلافه
 لم تنسح وان يكون الاجير قد خرج عن نفسه وان لا يخالف في كيفية أداء اما استؤجر عليه فلو ابدل
 بقران أو تنسح افراداً أو بافراد غتما انقضت في العمرة أو بقران غتما انقضت في الحج أو
 بافراد قرانا انقضت فهما وان لا يقصد الاجير نسكه ولا يؤخر الاحرام عن أول سني الامكان
 ولا يعوت قبل اكمال الاركان ولا يقع عليه حصر يتحمل منه ولا يفوته الحج ولا ينذر النسك قبل
 الوقوف أو قبل الطواف في العمرة وتحصل اجارة الذمة بنحو أن كنت خمتك تحصيل محقق
 أو فلان بكذا وتخص بشرطين فقط حلول الاجرة وتسليمها في مجلس العقد فلا تنسخ
 بافساده النسك واحصاره وغيرهما مما حوله الاستنباط ولو بشئ قليل وأخذ الزائد ثم
 لا تنسخ الامتنابة الا من عدل وأما وكلاء الاوصياء في الاستحجار فيلزمهم الاستحجار بكل
 المال المدفوع اليهم والافساق وعزروا وكذا الوصي ان علم بحالهم كالتفقيه العاقد بينهما
 ويشترط لكل منهما علم المتعاقدين بحال النسك عند العقد او كانوا واجبات وسنعا على تردد
 فيما المراد بالسنة وقصد النسك عن استؤجره فلا بد من نوع تعيين له عند العقد والاحرام
 وكون الاجرة معلومة كالنقود واستجماع العاقدين ما شرط في الباقع والمشتري من التكليف
 والرشد والاختيار الا ما استثنى وفي الاجير لغرض النسك خاصة البلوغ والحرية
 لا الذكورة وكون المحجوج عنه ميتاً أو معشوماً باذنه وبيان انه افراد أو غيره ان استؤجرهما
 أو أطلق النسك فان أجهم بطل لكن يقع للاستأجر بأجرة المثل وان لا يشترط على الاجير بحاوزه
 الميقات بلا اسرام وان يكون الاجير نظاهر المدالة ما لم يعينه الموصى أو المعضوب مع العلم
 بحاله وان يكون المستأجر له عما يطلب فعله من المحجوج عنه وان يكون بين المعضوب ومكة
 مسافة القصروا ان يوصى الميت بالنسك ان كان طوعاً وان لا يتكاف المعضوب الحج ويحضر
 مع أجبره والا انقضت ووقع للاجبر واستحق الاجرة وان لا يشق المعضوب من عضه
 والابان للاجبر ولا أجرة فتحصل ان شروط العينية ثمانية وعشرون والذمة ستة عشر وأما
 الجسالة للنسك فتجانب الاجارة في أكثر الاحكام وتفاوتها في جوازها على عمل مجهول ومع
 غيره معين وكونها جازة من الطرفين وعدم اشتقاق العامل الجعل الانعام العمل فلو مات
 أثناء النسك لم يستحق شيأ ولا يقبل قوله الا بينته والا حلف الجاعل أنه لا يعلم حج وهي عينية

بكما علمتك التحم وذمية كالزمت ذمتك تحصيل جهة في الاولى لادان عين اول سني الامكان
 أو يطاق والام يصح الخياص ولا تصح الاجارة على زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم مالم
 تنشط كأن كتب له بورقة نعم تصح على تبليغ السلام عليه صلى الله عليه وسلم وتصح
 الجعالة على الدعاء لا الوقوف عند القبر اهـ فقلت في وقوله في شروط الاجارة وبيان انه
 افراد الخ نعم تقبل الكردي عن المجموع والباب انه لو قال أجرتك افرادا وان قرئت أو قنعت
 فقد أحسنت ما ز وتخير الاجير وحيد نفسه فجهة للسائر من في التخيير وقوله وان يكون
 بين المعضوب ومكة مسافة القصر نعم ان تدرجه ويخرج عنه بالكافة جازت الاستنابة ولو
 بمكة قاله في الفتح ومختصر الايضاح وهر وعبد الرؤف خلافا للنفقة وقوله في الجعالة
 الذمية الزمت ذمتك الخ تقدم في اجارة الذمة ان هذه صيغتها فلا يحرر (مسئلة ك)
 أوصى بحجة الاسلام ثم لم تبطل وصيته بخلاف ما لو أوصى بحجة ولو لمين فخرج عنه غيره
 قطوعا وأستأجره الوصي بماله نفسه أو بغير جنس الموصي به أو صفته تبطل الوصية وعلى
 الوصي في الثالثة باقسامها اجرة الاجير من ماله كافي النخبة والنهاية والفرق انه في الثانية
 لما مات قبل الخ انصرفت الوصية لحجة الاسلام فلا تبرع عنه سقطت وتقدر تنفيذ الوصية
 وأما الاولى فانما تعتبر الوصية بعد الموت وليس عليه حجة الاسلام فانصرفت الى غيرهما وتعتبر
 من الثلث حينئذ (مسئلة ش) أوصى بيمينين لغير وارث وعينه ما في قطعة أرض
 تعينت ان وسعها الثلث زادت على اجرة المثل ووجبت الجتان أم لا نعم ان اذ على اجرة المثل
 وصية تحتاج الى قبول ثم ان قال ببيع او بصرف ثمنها ببيعها الوارث ثم الحاكم ان لم يكن وصي وان
 قال تكون لمن ج في مقابل عمله دفعت له بل للموصي له الاستبداد بقبضها بعد الجتين ان كانت
 معينة معلومة وان لم تخرج القطعة من الثلث اعتبرت من رأس المال ان وجبت الجتان ولم
 ترد على اجرة المثل والاعتبار الزائد وما قابل المنسوبة من الثلث فيما لو كانت احداها غير
 واجبة (مسئلة ش) قول الشخص العقار الشلالي لك يا فلان صريح اقرار ان اقصر عليه
 فان زاد من ماله فكفاية وصية اذ يحتملها والجهة الناجزة فان لم تعلم له ذمة لم تثبت وان زاد وصية
 أو بعد موته متصلا باللفظ كان صريح وصية ثم لو زاد على ما ذكر ونسلم اجرة بيمينين ذمتك
 ولابن حبي نظر فان قال أردت ان الوصية في مقابلة الجتين أو ادعى الوارث ارادة المثل ذلك
 وصدقه الموصي له وأطرد العرف باستتبعه لهم صيغة الاختيار وهي وتسلم الخ يعني على ان تسلم
 وتضوهم من الادوات اللازمة استحق العقار كله بالقبول بعد الموت وتسلم اجرة بيمينين ان
 خرج من الثلث مطلقا وكذا ان زاد وكان اجرة المثل وقدرت منه الجتان اما تصوير وجوب
 حجة فواضح واما حجة ابن عمه كأن لزمته باستأجرها أو بآرائه وقد خلف تركه وعليه جع فان
 كانتا مندوبتين حسبنا من الثلث فالولم يسلمهما الموصي له ولو بعد تركه بادر آخر ولو أجنبيا
 ابادا ثم ما بطلت الوصية لغوات شرطها وان أفي باحد احما استحق قسطها من العقار فقط وان
 ترك الاخر بعد ان لم يصح الايصاء كأن كان ابن الم قد ج ولم يوص بالتطوع وان شك في
 قوله وتسلم الخ ولا عرف حصل على الوصية فيستحقها وان لم يسلم الاجرة نعم ان قال الموصي هو
 لك في مقابلة ما تؤديه من اجرة الجتين لم يستحق الا بذلك (مسئلة ب) أوصى بحجة

في البيع في بيعه بيع القسط الذي ناكله الله الجاهل والفقير في بيعه من ماله من ماله كرايا الطباء
كالأطباء والمحقوقين لا يملك في بيعه بيع الكل ويملك في بيعه على المذهب خلافا للمعبر على أن يصر في بيعه ماله والواو رخصته
القتل بغيره الكثير في مسئلة في البيع بيع المهن المصنوع من الحشيش والبخور غيرهما وكذا البرص والمأخض الحشيش فان
كان يبيع في الدار صح به حتى الكثير والأمر في مسئلة في البيع بيع الرخص من مرض الموت ماله لبعض ووثقه بما يباع في المعقد
كانه في الرخصة والقتال في مسئلة في اشترى ١٣٠ شطاطوا بالم بره الرقبة المعترفة لم يبع الثراء فلا حظاء المشتري

ألف درهم فان زادت على أجرة المثل وغرحت من الثلث وجب الاستعارة ببيعها ولا يجوز
نقص الاجرة مما سواه عنه الموصى أو عين القدر قط بل لو استأجر بدون المعين وجب دفع
الزائد هذا ان لم يكن الاجرة وارثا أو توقف الزائد على أجرة المثل على الأجازة وان كانت
الالف أجرة المثل فادونها جاز الاستعارة ببيعها اذا اقصم الاجرة بشرط الملح عن الغير
ويكون الباقي تركه زاد ب ثم ان وحده عدل أو أمثل فيما ادعاهم الفسق كاهو المال ببيع
من بلد المحجوج منه تلك الأجرة تبين رواية لمصلحة الميت اذ قوبال المبر من البلد محسوب
للمعجوج عنه دليل توريح الأجرة عليه وعلى الاعمال وان لم يجد ليعطى الموصى ما بنى الصفة
الامن اليه أو أياها بل أو بصفة ذلك ظاهر جواز الاستعارة بل وهو به نظر لمصلحة الميت

(كتاب البيع)

في فائدة تقسم العقود ثلاثة أقسام جازفة من الطرفين ولازمة من جهة واحدة من طرف
لازمة من الآخر وتعلم الكل بعضهم فقال شعرا

من العقود جازماتيه • وكافة ودفع عارية
وهبة من قبل قرض وكذا • كتركه جده القراضية
ثم الساق ختمها ولازم • من العقود مندملها وهاهية
إجارة خلق مساقاة كذا • وصبة بيع ذكاح الغانية
والصلح أيضا والمحوالة التي • تنقل ما في دمة لثانسه
ونسخة لازمة من جهة • وهي ضمان جرة أمانيه
كنايته هي الختام يأتي • فاعلم باذن للصواب وأعيه

وذكر ذلك أجدال على في شرح الر بدوزاد على الأول الوصاية والقضاء على الثاني الهبة بعد
التبعض أيضا والعرض والمرارعة والسلم والمأخوذ بالشفعة والوقف والصدق والعتق على
الموصى وعلى الثالث هبة الأصل لفرعه والمندمل والامانة اه **في فائدة** في القلائد
قل أبو فضل في شرح القواعد الجوزي الاجماع على جواز ارسال المبي لقضه المحوالج
المحقرة وشراؤها عليه عمل الناس بغير كبير وقتل في المجموع هبة ببيعها وشراؤها الشيء المبر
عن أجدواصح بغير ادن وليه وباده حتى في الكثير منها وعن التوري وأبي حنيفة وعنه

أيضا في مسئلة في اشترى ذرايا بياحما لا يقتات كصيب المور بشرط ان يثبت فلم يثبت مع صلاحية
الأرض للذانيات فان كان غير صالح للذانيات وكان حينئذ لا قيمة له فالبيع باطل لأن من شرطه ان يكون مقوما فيجب على النافع
ودالين في مسئلة في باع شيئا وعبر عن الشيء بمائة دينار مثلا وامرطت عاذهم في التبريد بالدينار عن قدر معلوم من الدراهم صح
وجعل على ما تعارفوه قاله جماعة من المتأخرين وهو المختار وقتل عن الماوردي وابن الصام وصاحب الميان عدم الصحة وتوجهوه
بان الدينار لا يعبى به عن الدرهم ولا غير حقيقة ولا مجازا في مسئلة في باع أرضا وتخلابروا بشابقة والحال ان الأرض قد تغيرت

كان حكمه كالوصف الثوب اذا
زادت قيمة الثوب بالخطبة كان
شركا بالزيادة وان نقصت
فصان النقص على الخطا
وليس له ان يرجع على البائع
لان التبعض حصل بفعله
فيستقر الضمان عليه في مسئلة في
اشترى من آخر اربابا قال
بعتك هذه الارض بكذا ميا
ان المشتري نصف هذه الأرض
بالاثر بطل البيع فيه وصح
في النصف الآخر بنصف الثمن
علا بغير فرق الصفتة ببيع
بيع الأرض المجهولة الدرعدا
علم المتبايعان حدودها ولا فلا
في مسئلة في تعاقدا ثنائ عقد
بيع ثم بدر المشتري للبائع في
المجلس اه ان أتى بالثمن في
وقت كذا ان يبيعه عليه بعد
البيع لان المذرا لا حتى للعقد
فكما بشرطه ان يبيعه اياه في
ذلك الوقت حال العقد في وقت في
واذا قصد البيع هل يصح البدر
أم لا نقل الشيخ محمد باسودان
عن الكردى البطلان وسياق
في الاقالة التنصريح بالبطلان

والأصلح وزواله وتغير الفعل بزيادة نقص لطول المدة لم يصح البيع **مسئلة** لو كان له حقله حنرم من زبر وموت
 في أرضه وزادته فعتها كان شر يكافي الأرض بقدر ما زادت به قيمتها بسبب الضاء المذكور لأن الأعيان التي أحسنها وهي
 الأرض ومعمورة بالتراب الذي استولى عليه مما ساهه الماء من التراب الجبلي صارت ملكا له وإذا كان شر يكافي الذي حقله في سائر
 من قبل الضاء ليس ملكا له بغيره من الأرض ولا بهيمة ولا بهيمة يصح الذر والوصية بمقدار السعة بإيها **مسئلة** في
 الدماء الذي يصدقه الرعية في أراضي الوقوف السلطانية بخاتبة العمارة التي من وطأها بالطريق ذلك الواجب تنفيذها على أرباب
 الوظائف بل على الموقوف عليه كما هو مسطور في كتب المذهب وحيزه إذا دامت ١٣١ مدين وخلف منها محضها لا يملك غيره

وطالب أرباب الديون دينهم
 أخذ السلطان الضمان المذكور
 بقيته وبصير وقاعلي الجهة
 بعقد أخذ بطريق التبعية
 للراضى وما قبل من امتناع
 بيع الضمان محله إذا بيع من غير
 السلطان وأمنه ليصير ملكا له
 لا يصير ملكا للجهة وما يصير
 من القسما فلا يكتفى وأفسى
 بعضهم في أرض موقوفة بأنه
 يجوز بيع التراب الذي زاد
 عليها بعد الوقف ومنه يعلم أن
 المعاد إذا حدثه المستأجر من
 تراب أجنبي عن الأرض الموقوفة
 جاز له بيعه **مسئلة** في المشتري
 أرضا فوقها تم اتقل الوقف
 الخربة الواقعة على شرطه
 ثم بعد سنتين ثبتت بوقية الأرض
 المذكورة على مصرف آخر
 تبين بطلان البيع والوقف
 المذكورين وطولاب بالسلطان
 بأجرة الأرض مدة بسطهم
 عليها في السنتين المذكورتين
 وإن لم تحصل لهم غلة للأداء التي

رواية ولو يغير إفاته ويقع على إجازة هذا كرت بذلك بعض المفتين فقال انما هو في أحكام
 الدنيا ما لا أثره إذا اتصل بقدر حقه بلا غير فلا مطالبة اه **مسئلة** ج) اشتري طعاما
 كثيرا وأمتعت من غير صيغة بيع لأصريح ولا كما يميز ذلك عند من يجوز بيع المعاطاة ولا
 أثر على المذهب يحرم وبطائفة في الدنيا لا في الآخرة على الأصح **وقائده** في الاستعارة
 وهو أخذ الشيء بشيئ في أوقات أن كان مع تقدير الشيء كل مرة فيه خلاف المعاطاة ولا
 فيا طر قطع على ما قاله النووي اه اتفاقا شرح المنهاج **مسئلة** ك) قال البايع
 بعتك مولدك فقال اشتريت لنفسي لم يصح كالقول بعتك أو وهبتك وأراد البيع أو الهبة
 لنفسه فقال قبلت لم يكن لسد المطابقة خلافا لشرح الرض بخلاف ما لو قال بعتك لزوجي
 المولى فقال قبلت لم يكن أو أفلاحت فلا يضر أن كان وكلا عنه واللام يصح وإن أجاره فلان لا به
 عقد فتقوى **مسئلة** د) لا يصح بيع ضوء الكعب والنياب والأواني المكتوب فيها قرآن
 أو اسم منظم أو علم شرعي ولو معلقا في حبله كالكافر وإن تصفق احترامه له انخافا كالبيع ضوء
 التذو والهبة من كل ذلك اختيارا ثم يجوز معاملة بالذواهم المكتوب عليها ذلك وكذا بيع
 البهائم المكتوب على سبعة نهائين من ذلك قال في الإمداد ومز خلافا للفتحة أما سماء السلم
 فيصل مطلقا من أن ظن أنه لا صونع من النجاسة ثم لا عاتية على معصية أو لا يجتنبها كأدخالها
 الخلاء **وقائده** في يستثنى من شرط الرؤية في المبيع قطاع الكوز فيصير بيعه وان لم يره
 لأه من معاملة كافي النقصه قال به هو بصم ألفه يباع في قاني القرائن ويسدقها أخوة فأن
 حوصته وسمى بذلك لأن الرغوة التي تخرج من فم الكوز تسمى قضاها وفي القاموس القضا
 كرمات هو الذي يشرب وهو ما يخصص إلى يبيع يكون من نسيمة الكل باسم زهره وذلك
 إلى يبيع يسمى بالفتاح اه ع) **مسئلة** ث) لا يصح بيع غائب لم يره المتعاقدان
 أو أحدهما كبيع حصته في مشترك لم يصح كهي فطره أن يبيع الكل أي أن كان
 معا وما بكل الثمن يبيع في حصته بخصمها من الثمن وطريق عليك المجهول المتأخر في وضوها
 وفي قول يبيع في المجهول وبه قال الآخرون الثلاثة وحيث قلنا بالبطالان فالقبوض به كالمصوب
 ولا يفتى ما يترتب عليه من التفرع والمخرج فالاولى بالمالم إذا أنه العوام في مثل ذلك أن

كانت تحت يد غيرهم إن لم تقع يدهم على شيء من تركه الباسط الأزل ولهم الرجوع على بائع الأرض إن لم يسوقوا متفعلا في المدة
 المذكورة وإذا اعتوا الأرض عنه صينيا بتراب جبلي أو نحو موزادت به قيمة الأرض فهو وياق بكم لهم المطالبة بقيته **مسئلة** في
 اشتري أمة فتشهدت بينة حسبة أمارة الأصل ولم يسبق منها إقرار بل بقيت فساد البيع وكذا الوادعت الأمة المذكورة أنها
 حرة الأصل ولم يسبق منها الإقرار المذكور كان القول قولها بينة أو لا تحتاج إلى بينة في ذلك بل لا تنعمن بيتها لأن تحتها العين
 ويرجع المشتري على البايع بالثمن في الموردين **مسئلة** في المشتري صنفين معا وغلب على ظنه أنه صنف من نوع معتاد كدقيقان
 خضاه فلا خيار له في ذلك وإن بان دون ما ظنه لم يحل من مذهبه إلا خيار البائع بتغييره أو اشتريه بما جاز في ثمنها جوهرة

في بعض الاوقات في مسئلة في
 رسم على امرأة عندما حكم
 السياسة بسبب ان ابنا خطا
 على جلاله منه خلسة الحاكم
 وخسر هاما لا في ثبدا خلاص
 الان باعته من المريم المذكور
 ارضه لولدها من غير ما قولوا
 افن منه لم يصح البيع في مسئلة في
 رجل بئنه وبين جماعة فخل
 مشترك فلا ينعى في السياسة
 تعلم طائر النخل وجبسه
 واكرهه على بيع جميع النخل
 المشترك في بيعه فخل الان
 باعه النخل بين يديها كم
 الشريعة فان وجدت شروط
 الاكراه وهي ان يكون المكره
 له تقاد على ايقاع ما تمده من
 ضرب بشدد او حبس طويل
 وضوء والمكره عاجز عن الدفع

بشدد التكرير فيما قبل و برشدهم الى التقليد في الماضي اذ العاى لاحذبه بل ادا وافق
 قولهم يصححت عبادته ومعاملته وان لم يعلم عين قائله كما مر في المقدمة بل هو الممنون في هذا
 الزمان كما لا يخفى اهـ فقلت في قوله فطر يقه ان يبيع الخ اعتمد صحة ذلك في الامداد وحر
 وان زاد في المقتال والواقى واخلفهم في التهمة وان محرمه فالعدم العلم بالصفة حينئذ
 في فائدة بيع باع ارضه فخل من السقي جاز وكذا في باع بعضها بصفة فيعلم ايضا كالمو باعه اعمه
 لا يبيع ويملك المشتري ان كله كالو كان البايع ومثله المرو وضوء و يتفر الجوسل بالحقوق سالحة
 البيع قاله الرادعن الرافعي اهـ فلا بد وصيغة دخول الاغرض في البيع ان يقول بملك البر
 التي تحدى مع الاغرض اهـ مع وقال زوى وقولهم في السقينة روية جميعه اى حتى مافى
 الماسنها كانه كلامهم لان بقاها في نفسه ليس من مملو هو هذا ما قم به بالبواي فتياع
 السقينة وبعضها مستور بالباء اهـ (مسئلة بـ) لا يصح بيع الماء وحده من نحو بئر
 ونهر فان وقع البيع على قراره او بعضه انما صح ولا تشتراط و به ما تحت الارض من المنبع
 والقرار لتدوره كسائر الاراكى لا بد من اشتراط دخول الماء الموجود حال العقد اذ
 لا يدخل في مطلق البيع مع اخلاطه بالحدث فيؤدي الى الجهالة والتزاع وحكم ما اذا باعه
 ساعة او ساعتين مثلا من قرار العين انهما ان اراد امولوه الحقيقي مع تقيد بباطل او جزأ
 مستافى محل البيع او الجري المملوك صح كالمو يريد ان يبيع الماء وحده بالبيع بالساعة
 في مثل هذا التركيب عن الجزء المعين من القرار المملوك وكذا ان لم يطر على ارجح كقوله ان
 حجر قال والحاصل انه لا يصح بيع الماس من نحو بئر او نهر وحده مطلقا لجهول به وان عمل ببيع

بفرا وضوء وان يثلب على طئه انه ان متنع بمطالبة منه او قبح به المحذور وان لم يقل المكره افضل بك
 الا ن خلا فالتن وهم في قبل الشرط عدم تاجيل العقوبة كقول افضل بك غدا على ان شئنا المزدنطرق ذلك لم يصح البيع في
 البيع وان لم يوجد الشروط المذكورة صح في نصيبه بقسطه من الثمن ولا يفرق بين المصققة كالومات شخص عن ورونة وخلف
 عقار اباعه احمدهم بغير اذن البايع يبيع في نصيبه بقسطه من الثمن ويلزم المشتري اجرة المثل للدة التي بسط عليها بعد الشراء
 للبايعن هذا ان لم يكن على التبدن ولا هالك وصيغة الا بطل في الجميع في مسئلة يجرى دارا بين محاصو الى اجل كذلك ثم
 اجرها المرحن الى انتهاء الاجل باجره معاومة مسئلة ثم باعها له في اثناء المدة مع السكل ولا يستحق المستاجر شيئا فيبقى من مده
 الاجارة فلان المشتري باعها لا يحنى انتقلت الدار اليه باعتبارها ولا يستحق حبسها الى اقتصاء مده الاجارة على المعتد كذا يحده شيم
 المزجلو الشارى وغيرهما فقلت في وفي الحققة ولورد البيع يعيب استوفى بقيمة المدة او فخصت الاجارة يعيب او تلفت العين
 ورجع باجره فباقى الاجارة فان باعها الغير المستاجر وان خصت الاجارة فخصت بقيمة المدة لبايعها في مسئلة يجرى في ثور ثلاثة أو باعه فباع
 من آخر ربع الثور وكان البيع ثلاثة ارباع ربع الثور ثلاثة ارباعهم من ستة عشر شهرا اذ هذه المسئلة قد مر من اقرار قاعدة المحصر
 والاشاعة والمعتد هنا التزبل على الاشاعة فقلت في ربح ان جرفي الحققة في نظيره هذه المحصر فزال وكان له نصف بدفيا به
 نصفه اخنص بملكه قالوا الحقوا به وضوء الهبة والاقراء والوصية والصدائق والارهي والعنق

الماء ان ملئت و وقع البيع على قراره أو بعض منه معين صح ودخل كل الماء أو ما يخص ذلك المعين وان لم يملك المحل بل ما يصل اليه لم يصح بيع الماء لانه غير مملوك لصاحب الأرض ولهذا اذا خرج من أرضه كان على اباحته واذا باع القرار لم يدخل الماء الذي هو مملوك له وانما يدخل استحقاق الأرض المسمى بالشرب (مسئلة ش) اشترى أنابا وأجل غنما الى جزير المحور ثم غلطها بما لا يغير فان جرى ذكر الاجل في صلب العقد بطله وحيث لم يصر في صلبه لم يترز ورمه الثمن المعقود عليه أى حالا (مسئلة ك) حيث كانت الفلوس راتبة مضبوطة لم يشترط الا ذكر المدد لا غير فلو قال بعثك هذه الدار هم بعشرين عازية محمية صح ولا فرق بين أن تكون غنما أو مئنا فان كانت العوازي فصة تعينت ان تكون هي الثمن لا دخول الباء عليها كالقول بالمعنى المجازي وهو دخول الفلوس في مطلق النقد (مسئلة ش) اشترى بفلوس ثم قبل قبضها زاد السلطان في حسابها أو نقص لم يلزمه الا عدد الفلوس المعقود عليها ولا عبرة بما حدث بل وان نقصت قيمتها الى الغاية لم تصر الى حد لا تعد من فانها من تلك الفلوس التي كان يتعامل بها فلا يصح قبولها حينئذ ولو قبضت الفلوس فقيمتها يوم الطلب ان كان لها قيمة حينئذ أيضا والقبضه والقول قول الفارم حيث لا يئنة أو تمارشتا كالبيع نحو القرض (مسئلة ي) باع ماله ومال أولاد أخيه فان آفاه هو أو وارثه أو المشتري بينه برشادة البائع علمهم واحتياجهم لبيع المال وان بهن مثله يوم البيع صح في الكس والاحلف كل من أولاد الاخ على نفى العلم بذلك وردت الحصة اليهم ورجع المشتري على بائه بالثمن (مسئلة) باع المشترك بينه وبين أخيه المحجور ثم تدار هو والمشتري صح في حصة البائع فقط بمعرفته من الثمن المنذور به وان حضر المحجور وأجار لالفاه عبارة بل لو كان كاملا وحضر ولم يصدر منه رضام صح في حصته اذ لا ينسب لساكن كلام نعم ان كان له ولاية على المحجور وباعه لم يجزئه بشئ المثل صح في الكل (مسئلة) باع حصنا مشتركا بينه وبين ابنه المتوفى فان كان وارثا حاز التركة ابنه صح في الكل بكل الثمن سواء قال بعثك كل الحصن أو أطلق وان لم يكن حائزا صح في حصته مع ماورثه بحصة ذلك من الثمن نعم لو كان على الابن دين ولم يملك المشتري الحصة المذكورة من الوصي أو الوارث ثم الحاكم لم يصح الا في حصة الاب فقط فان ملكها حصصا كذلك صح في الجميع ان سعت لقضاء الدين (مسئلة ي) عامل غيره بنحو بيع بشرط ان لا توجه عليه دعوى بمعنى أنه ان ثبت لاحد حق فيما عامله به لا يرجع عليه فيما أخذ منه بطلت المعاملة ان وقع الشرط في صلب العقد أو زمن الخيلار لا ان وقع خارجا عنها فصح وبلغوا الشرط فلهما مشترى الرجوع اذا بان مستحقا

❦ (ما يحرم من المعاملات وما يكره) ❦

(مسئلة ي) كل معاملة كبيع وهبه وتبرع وصدقة تشي يستعمل في مباح وغيره فان علم أو ظن ان أخذه يستعمله في مباح كأخذ الخمر يربح له والغيب لا كل والعبد للخدمة

والسلاح للجهاد والقتل عن النفس والافيون والحشيشة للذوا والرقى حلت هذه المعاملة
بلاكرامة وان ظن انه يستعمله في حرام كالحرير والبالغ وضوء الغيب لسكر والرقى للفاحشة
والسلاح لقطع الطريق والظلم والافيون والحشيشة وجوزة الطيب لاستعمال الخمر
حرمت هذه المعاملة وان شك ولا قرينة كرهت وتصح المعاملة في الثلاث لكن المأخوذ في
مسئلة الحرمة شبهته قوية وفي مسئلة الكراهة اخف **(مسئلة ب)** بحرر بيع التبنك
من يشربه أو يستقيه غيره ويصح لانه مال كبيع السيف ونحوه والصواب والبروت من قاطع
الطريق والامر لمن عرف بالقبور والغيب من يقضه خيرا ولو ظنا فينبغي لكل متدين
ان يجنب الاتجار في ذلك ويكرهها كراهة شديدة أما بيع آلة الحرب من الحربى فباطل
ويجوز خلط الطعام الردي بالطعام الجيد ان كان ظاهره اعماله المشتري وليس ذلك من الغش
الحرم وان كان الاولى اجتنابه اذ ضابط الغش ان يعلم ذو السلعة فيها شيئا لم يطلع عليه مردها
لم يأخذها بذلك المقابل فيجب اعلامه حينئذ **(مسئلة)** طاهر كلام ابن حجر وهو حرمة
التفريق بين الجارية وولدها قبل التمييز غير العتق والوصية من كل تصرف مع البطلان
وقال أبو مخرمة يحرم النذر كالوصية بولد الجارية وبهتان فعلى الاول لو نذرت له امرأة بنت
جارية قبل التمييز قوطها ثم وعز ان علم الحال ولم يمهها وضعتها ضمان غصب ولا يرجع
بنقبتها وان جهل الحكم لانه المورط لنفسه وعلى الثاني لا يلزمه شيء ثم لو ادعى النذر وادعت
الاصطفا ولا ينسب صدق ولم يمهها ذكره على كلا القولين والاولى في مثل هذه الصلح
(مسئلة ش) لا يحرم التفريق بين الجارية وولدها بعد التمييز بل يكره أما قبله
فلا يصح البيع ويأثم كل من البائع والمشتري ان علم الحال **(مسئلة ب ك)**
مذهب الشافعي كالجواز معاملة من أكثر ماله حراما كالتعاملين بالربا ومن لا يورث
البنات من المسلمين مع الكراهة وقد تندم كثرة الحرام وتركه من الورع المهتم زاذب قال
ابن مطير من لم يعرف له مال وان عهده بالظلم اذا وجدت يده مال لا يقال انه من الحرام
غايته أن يكون أكثر ماله حراما ومعاملة جائز ما لم يتيقن انه من الحرام ومثل ذلك شرائه
المطعمات من الاسواق التي الغالب فيها الحرام بسبب فساد المعاملات واحتمال شروطها
وكثرة الربا والنهب والظلم ولا حرمة في ذلك وقد سبق ذلك الامام السهمودي في شأنه
الاسواق وغيره من الآفة وحكموا على مقالة الحجة الغزالي بالسند وذبح رجح عدم جواز
معاملة من أكثر ماله حرام اه وزاد ك وفي اجتناب الشبهة أثر عظيم وفي تنوير القلب
وصلاحه كان تناولها يكسب اطلاعه واليه يشير قوله صلى الله عليه وسلم الا وان في الجسد
مضغة الخمر لهذا اكل الارواح ان لم يسهه مال في بعضه شبهة ان يصرف لقوته مالا شبه فيه
ويجعل الاخر اضعو كسوة ان لم يف الاول بالجوع وقد نقل الامام الشافعي عن اذقاقه
قال عطشتم وما في البداية فلسفتي جندى يشرب في فساد قساوتها على ثلاثين سنة اه
نحو ذلك ووافق الامام الغزالي في حرمة معاملة من أكثر ماله حرام الامام النووي في شرح
مسلم والقطيب عبيد الله الحداد نقل ذلك حميدة علوى بن أحمد عنه ما ومن انته جواب
للمعلاة احمد بن حسن الحداد بعد كلام طويل قال وظهر من هذه الاصول والدلائل ان

مسئلة في بيع من الغنم بين البقر ومكسلا لا خلافي جنسهما باختلاف اقسامهما وقولهم لا يباع الممنوع من اهلهم حيث كانا من جنس واحد ومسئلة في حال من جهة السلطان يضرب ١٢٥ التقدين وعليه قطعة للسلطان فحان

بالمعروف في كل مستوسم
التقدين مقنن في الدواين يسر
بنموهين الصياغة الذين بانويه
بالذهب والفضة فان وجدت
الشرط الثلاثة في بيع النقد
بجنسه وهي الحمول والتفاضل
والمائة مع ذلك الا بالاول
اشترى العامل من الصارف

ما يأتي به اهل البوادي من غنم وغير ذلك جعل شرأوه منهم ولا ينظر في اليه احتمال
الحرمة لان اليد دلالة ظاهرة على الملك الذي يخلط بأموالهم من التمس وتعوده ليس هو
الاكثر بالنسبة الى بقية اموالهم وطريق الفتوى غير الورد اه في قاعدة في بيع مع المصادرة
من جهة ظالم أي كان تزوجه سلطان لا يحمله فيع ماله لا جده لدفع الاذي الذي ناله اذ
لا اكره فيه ومقصود من مصادره حصول المال من أي جهة كان اه امسنى وقيد في
العابيه اذا كان له طريق سواء

(الربا)

العنة بدراهم مقشوشة فالبيع
باطل سواء كانت الدراهم مساوية
للسعر المقنن أم أقل أم أكثر
ويجب رد كل مال لصاحبه أو بدله
ان تلف وهكذا الحكم في الذهب
بالذهب المقشوش هذا اذا عقد
المعاوضة محاذ كزاد فان ملك
كل معوضه بذرا أو بدينار أو بدينار
مجانص وان اشترى العامل
الذهب بالفضة ولو مقشوشة
أو بالعكس فالبيع صحيح بشرط
التفاضل والحوال فقط

(مسئلة ب) هل يخص أم لا بالقرص الجائر لنفسه نعماً وبم المختص فيه خلاف
في مع المصين وأما قرص السلطان دراهم الى أجل ثم ردها للقرص مع زيادة فان كان رده
لزيادة بالشرط أو فليكن له ما يشاء ويؤيد أوهة أو كان الاكسنة حق في بيت المال فأخذها
طرا ونحوه فلال والألا (مسئلة ك) لا تجوز معاملة الكفار بالربا ولا تعاملهم منهم
مطلقا كالمسلمين لانه كافي لم يصل في شريعة قط وتماطى الكسب الاذي أهو من الربا لانه
كسب محرم لا يليق تعامله بالدينار (مسئلة هـ) الفرقه جنس وان اختلفت أنواعه
وبلاده والبر مثله والقررة كذالك ولا يعر ما خلا في الألوان حينئذ لو باع خمسة
مكاييل دره جراب فضة بيضاء الى أجل ثم صعد الشرط فيما اذا اتفق الجنس الحمول
والتفاضل والمائة مع ذلك ولا يعر ما خلا في الألوان حينئذ لو باع خمسة
وسائر التوابل أي الابازير أو التند أو كالعمران أو المصطكي واللبان والأهليلج والزعفران
وزر الفجل والبصل وأدهان البهمنج والورد واللبان والخروج وهو الحار عندنا والطيب
الأرضي لا الحار الساقى ولا المالح والخروج ونفسه والورد وماؤه والصف وأطراف قضبان النبت
وان أكلت رطبة ولا مسك وغيره وورد ولا مسوس حب دهنه ولا قشر لا يؤكل من ثمنه
كشتر الب كأي به ابن بحر التاني ولا نخالة اه فلائذ (مسئلة ك) الفرق بين الصبي
والمكسر ان الصبي هو المصروب والمكسر قطعة تقدم مصروب قطعت بالمقرض أجزاء
معاداة ما اشترى الارباع فهي تقود محصية وما اشترى المخاصص والذهب المشهور والمكسر
فالمقدم باطل للجهل بينهما (مسئلة ل) بشرط في بيع الذهب بالذهب والفضة
كذلك الحمول والتفاضل والمائة فالربا صوابنا بغير بشرط من ذلك وان باع مائة
قرش ورطل صابون مثلاً بمائة وعشرين قرشاً أو مثلاً كان من الربا المحرم الباطل شرعا فنقد
الشرط وان باعه الصابون وحده بدراهم مثلاً وأقرضه الدراهم الى أجل وليس فيه جرم
منعته للمقرض ولا وقع شرط عقدي عقد مع الكل لكن ان توافق عليه قبل العقد كره
كسائر الخيل المخرجة من الرابو قبل نفسه كالنواطع على ان يقرضه درهم وينتدله بزيادة

(اليوع المتبى عنها)

في مسئلة في الصبي المصبر متى
الفاقة للشرع منهم وان كانوا
قاصدين بلد الأخرى غير مكان
التلقي كاهو ظاهر الحديث
ورج السبكي (قلت) واتفق
ابن حجر قال وان لم يقصد التلقي
اه في مسئلة في تعاطي العقود
الفايدة حرام اذا قصد تحقيق
حكم شرعي ويأتى المالم بذلك
ويرى لا مصادره ولا عملاً ولم

بصدقه تحقيق حكم لم يثبت مقضاه عليه من أمثلة مالم يقصد به تحقيق حكم مشروع لكن قصدته التوصل الى صحة العقد ما ذكره
عن الرواي فيمن ملك حصه شائعة لاه قدرها وأراد بيعها فالحيلة في ذلك ان يبيع الكل فيصير في قدر حصته بناء على تجوز
تفريق المصنفه (قلت) واتفق ابن جرير في الامداد ما خلفه في القصة وأبو غرمة

بصدقه تحقيق حكم لم يثبت مقضاه عليه من أمثلة مالم يقصد به تحقيق حكم مشروع لكن قصدته التوصل الى صحة العقد ما ذكره
عن الرواي فيمن ملك حصه شائعة لاه قدرها وأراد بيعها فالحيلة في ذلك ان يبيع الكل فيصير في قدر حصته بناء على تجوز
تفريق المصنفه (قلت) واتفق ابن جرير في الامداد ما خلفه في القصة وأبو غرمة

في المصلحة **في مسئلة** في تباين تضمنان ثم مات أحدهما على المجلس في ذلك الموضع فبطل خيار المصلحة كما بين في خيار وارت
 المصير وينتقلان على بقية الوارث مجلس بلوغ نظير مجلس المصير وان لاقى مجلسه كان عليه المطلب وانما في الوارث والامام
 ومثله لو كتب شخص الى رجل بالبيع فيه الخيار وان طرقت المجلس كتابته حتى ينقطع خيار المكتوب اليه وذلك بخلاف مجلس
 القبول **في مسئلة** في اشتري بقره ذات لبنين ولداه شرط ان يملكه ثلاثا وقبضه فماتت ولدها في مدة الخيار فنقضت الام بوجوب
 الولد فلم يشترى فسخ البيع ورد الام ١٣٦ وقبضه الولد وارث شخص الام ولا يمنع ذلك الفهر الى المصير الحادث كافي التحالف

من نوع المستقرض او غيره او يستاجر منه قطعتا باليسير يستحق عينها مدة بقوله الدين
 المقرض بذمته او رددها على المقرض بآخرة تقابل تلك الزيادة كذا لو اشتري منه بضاعة
 بشئ خال ثم باعها من البائع من وجب وهو المصير ويباع العينة فيضع الكل حيث توفرت
 الشروط مع الكراهة خروجه من خلاف من نعمه والكراهة عندنا تامة وعند الحنفية
 ضرورة والمالكية والخاندية تفصيل في ذلك اه وفي ي سبب صوما تقدم وهذا في حكم الظاهر
 اما حكم من طلب المعاملة للدار لا لخر فبقي على المقاصد فاذا قصد على نحو الدراهم
 او الطعام المنذر التوصل الى الزيادة المحرمة بقوله عليه الصلاة والسلام كل قرض جر نفاقه
 ربا فنقضه فسد وقوع في الشهات فليس كل حكم الحاكم بعينه لا مؤاخذه عيبا شره
 الا ان وافق الظاهر الباطن واما خلافه فظاهر قطعه نظر قطعه الحاكم ذلك الفاجر
 وقد حذر العلماء من هذه المعاملات وجميع الحيل الى رويات كافي الصالح والدعوة التامة
 للقطب الجداد **في مسئلة ب** اعطاء شخص مائة قرض بشرط عليه ان يعطيه في كل عشرة
 قروش مائة رطل غرامين كل سنة وان اخذ منه خلاصة هذه واستقر على ذلك ولم يصير بينهما
 عند بيع في الفضل لم يجمع جميع ذلك ولا يستحق الترامد كور والحال ما ذكر بل يرجع
 لصاحبه وليس لمطلي الدراهم الادراهم فقط ويجب على من له ولا يضمن دي شوكه زجر
 منطاهي هذه المعاملة فيع الله فاعلمها فكدر الدين طعام الزمان ودلس في كثير من الاحكام
في مسئلة ب اعطى نحو الحارث طعاما وقرى الى الجذاذ فمهر المدين عن الوفاء فاذفق
 هو والدين ان على قيمته كذا وكما في الذمة لم يصح له بيع دين بدين وهو باطل كما في
 بذلك احمد مؤذن باجمال والحيلة في ذلك ان يدري الدائن المدين براهه محصية ثم ينذر له نذرا
 محصيا بقدار ما راضيا عليه فيلبيعه اهل الكيل عند نذره فخصه باطل بل وجميع صور
 الكيل مع اهل الزمان يمينه على جوف هار خصوص في بيع فضل لا بفقر الحنفية واما
 الا تبدا على في الذمة بعوض حاضر مصحح بشرط المعروفة **في فائدة** الادب مكال
 معروف جسر وهو اربعة وستون مثا وذلك اربعة وعشرون صاعا بنوية اه وقيل وان
 رطلان اه صحاح

في مسئلة في بيع بشرط البراءة من عيب
 المبيع او ان لا يردده بسبب جائر
 ولا يرا البائع هذا الشرط
 الا من عيب باطل في المصير
 موجود عندنا المقدم بعه البائع
 والباطل ما لا تسهل معرفته
 كرضي باطن في الخوف وعند
 الاختلاف يرجع لاهل النظر
 والاقول قول البائع هذا هو
 الوجه الذي قاله ابن ظهيرة
 خلافا للزركشي القائل بان الذي
 لا يطبع عليه المشتري لعدم
 اشتراط رؤيته ولين قال انه
 مافي الموردة **في مسئلة** في اشتري
 بفرد خور فزعم فثبت بسبب
 منع المطر مع صلاحه من ذلك
 فالبيع صحيح ولا يرجع البائع
 على بائنه **في مسئلة** في اشتري
 بفردا صالحا لا يثبت بفرد في
 ارض صالحه فلم يثبت رجوع
 على بائنه بالارض وهو ما بين
 قيمته بفردا غير بفرد هذا ان
 كانت له قيمة حينئذ ولا كصير

حور واشترته على انه يثبت لم
 يثبت لعدم صلاحه رجع بكل
 الثمن على المخذل فساد البيع نظير مسئلة البيض **في مسئلة** في اشتري بآخرة حامل او لم يعلم بالحل حتى اسقطته **في فائدة**
 فصل بسببه نقص في قيمتها ثم مات تحت يده رجع ارض النقص لان العيب الحادث بسبب متقدم كالتقدم **في مسئلة** في اشتري
 بناه شره بعد ان نظره وقبضه بمجرأتم اوعه البائع بعد قبضه ثم ادعى ان به عيبا نظرت ان كان العيب من حيث رده نوعه وقدر
 للمشتري فليس بمبيع ولا خيار فيه وان كان عيبا طلق عليه اسم العيب في النوع المذكور ثبت الخيار **في مسئلة** في اشتري عبدا به
 ان فرقته قد اذملت ثم بعد الشر امرتوم حول القرحة ثبت له الخيار ان شهد عدلان بخير ان هذا اليوم بسببه تلك القرحة وان

في المصلحة **في مسئلة** في اشتري بآخرة حامل او لم يعلم بالحل حتى اسقطته **في فائدة**
 فصل بسببه نقص في قيمتها ثم مات تحت يده رجع ارض النقص لان العيب الحادث بسبب متقدم كالتقدم **في مسئلة** في اشتري
 بناه شره بعد ان نظره وقبضه بمجرأتم اوعه البائع بعد قبضه ثم ادعى ان به عيبا نظرت ان كان العيب من حيث رده نوعه وقدر
 للمشتري فليس بمبيع ولا خيار فيه وان كان عيبا طلق عليه اسم العيب في النوع المذكور ثبت الخيار **في مسئلة** في اشتري عبدا به
 ان فرقته قد اذملت ثم بعد الشر امرتوم حول القرحة ثبت له الخيار ان شهد عدلان بخير ان هذا اليوم بسببه تلك القرحة وان

والله اعلم ان ذلك مقتضى العقل في بعض الاحيان ولو سلم المشتري بملك الاطلاق (مسئلة) اشترى ثوبا لثمنه بمرث مفردا لم يشتره ذلك في المقدس خلافا فلا خيار وان سكت عن عدم اهل النقل ان الثوب اذا لم يشره وحده لم يشتره ويصدق عينا في مسئلة وكل آخر يشترى قطعة أرض وغلاعة ثمانية وعشرون عودا بكذا فاشترها ثم وجدها المرسل ناقصة العدد المسمى فان قال له اشترها على ان عددها ما ذكر فاشترها كذلك فبانت ناقصة ثبت الخيار فان اجاز فالمسمى وان نسخ اشتر جميع الثمن وان ذكره العدد ولم يقل ذلك فلا خيار لتقصيره بعدم الاشتراط والبيع صحيح فيها (مسئلة) اشترى ثوبا بعشرة فلس بمئة فتقصت قيمته الى خمسة فظهر به عيب بالمسمى بالبراء وقال له العوار وغروه عما نظره في الثياب لاسيما السكان فلا خيار فبيعت الاطلا على العيب المذكور بالفرق وغروه كما قاله اهل الخبرة وقول من قال انه لا يتوصل الى معرفة العيب المذكور الا بالبيع لا يوافق عليه بخلاف ثوب مطوى مختار له ولا يمكن الاطلاع على عيبه ١٢٧ الا بنشره المتخصص لقيمته فبرده ولو رده

فوقه فادعي اذا انعقد البيع لم يتطرق اليه الفسخ الا بحسبة اسباب خيار المجلس أو الشرط أو العيب أو خلف الشرط كأن شرطه كتابا فاطلف أو اقالته أو الضابط وتلف العين قبل القبض أو مجموعة الحبيب طه من عمر (مسئلة ش) ضابط خيار العيب هو ما يخص العين أو القيمة نصا يغتفر به غرض صحيح والغالب في جنس ذلك المبيع عدوه هو عام في الحيوان وغيره من عيوب الحيوان عدم كلفه الغالب في جنس ذلك الحيوان أو كله وان كان ذلك الحيوان من بلد لا يوجد فيها ذلك العلف فيمناظر لشمول الضابط المذكور ومن عيوب غير الحيوان اختصاص الدار بقول الجند ومجاورة التصارين أو على سطحها مجرى ماء ملغية أو قرب الأرض فردنا ككل زرعه ولو تنصص ما ينقصه الفسل أو له مؤنة وتظهر من نصت أرض تراد لبناء أو اشترى ثمر الفرس والزرع وجوئة بطبخ (مسئلة) اشترى دابة لم تجرب للسناورة فلما علمها لم تصحها بل بركت في المقود فلا خيار إذا العيب الثابت لرد هو ما وجد عند البائع وكون الدابة تنقص عمل كذا أو لا تحسنه لا يقتضيه العقد عند الاطلاق وهذا بخلاف ما لو علم ثور السناورة لم يحسنها بما له لجاهل بذلك فله الخيار ان كانت لسناورة اظهر القاصد منه في تلك الناحية قاله أبو حنيفة (مسئلة ش) اشترى بدرا فادعي قبل يذره انه لا ينبت فان علم عدم انبائه بقول خبرين خبريين الفسخ والاجازة لا أرض ولا تقول ينبت قليلا ليم الانبات وعدمه ان ذلك يتلف بعض المبيع الموجب عدم الرد فان عدم الخبرين او اخفاصا صدق المشتري بيمينه كالمواري عينا فاشترها بعلمه وادعى تبخيرها وان يذره لم ينبت مع صلاحية الأرض للانبات وتفسدوا راجه أو صار لقيمة له أو حدث به عيب وادعى عدم انبائه فله ارش فقط وهو ما بين يمينه ثلثا وغيره ان كان اشترى سائمة

١٨ بقية عينا قد علم عيبه وأنه فسخ به مال اطلعه عليه واقام بينة شهدت بما ذكره فينتد بجمع على البائع والثمن وتكون الدابة مضروبة عليه ضمان بدو فبعضل التفاض بشرطه فان فضل لاحد هاتين على الآخر جمع به فان لم يبيع العيب لم تجمع الدعوى والينة اذا العيوب اجتهادية غير مضمرة قولها ضابط قد تظن ماليس يعيب عينا ولذا رجع عند الاختلاف الى اهل الخبرة في الاقالة (مسئلة) تبرع الوارث باستقبال من يبيع من مال نفسه لم ينعص للمقابلة لانهما يباعون على الميت الحج ويؤدى الى عود المال الى حلق الوارث بعد تعلق حق الميت به وبقر بينة وبين صحة الاقالة فيما لو ارجعنا فاجرها المستأجر لغيره ثم تقابل المؤجر والمستأجر الاول بان الاجير الثاني لا يتون عليه شيء بالمقابلة بل يرجع له من الاجرة قسط ما بين من المدة اما لو اوصى الميت بان يبيع منه ماله نفسه فاستأجر الوصي من التركة على حسب الوصية فيصع التقابل بلاشك ان كان ثم مصلحته كان يجب اعلم أو اوعى أو اوجع من الاجير ويحق باستبقائه وهذا ان كان الاجير الاول عدلا عارفا بالاركان والالم يصح استقبال من الميت أصلا وفي فتاوى البقيني ما يقتضى ان نظير الوكيل ليس له ان يقابل المستأجر ولو قبض الا

على انها بدون ضمانت قبيل العلم بذلك وحلف المشتري على انها غير مليون والطلاق ان الزبور
 غرم البائع جميع ما خسر المشتري واشترى غرم جزءه بالذوق غاية البسود جعل ما ذكر
 ان وقع الشرط في حطب المقد فلا اثر للوطا فله كان محله انسان اتفعا على صلاحية
 الارض فلا نسيان او ثبت يمتنع الاقوالا فقام البائع جنة بملاحية البسود للاثبات ومعه
 صلاحية الارض والمشتري عكسه فلو امتنع في المشتري (مسئلة ش) اشترى
 جارية قبيل له انها تصرع فقال البائع هل بها صرع فقال لا ولا شيء من اليهوديون حدث بها
 شيء فلوكر فحدث بها الصرع قاله قول البائع بعينه على وفق جوابه من انه انقضها المشتري
 ساله من الصرع او انه انقضها اليها وما يجب ولا يصح في الحلف على نفي العسر بل لا بد من
 القطع ويجوز له اعتماد على ظاهر السلامة ما لم يطلب على نفيه خلافا وجهه حيث ثبت بحلفه
 عدم الرد فقام لاحدوث العيب عند المشتري فلو تقابل فطلب البائع ارض الصرع حلف
 المشتري ان الصرع لم يحدث عنده واما انك البائع للمشتري العيب الحادث يعني انه يده
 فشرط فطلب بل لو وجد ذلك قبل لزوم العقد افسده فلو اتفعا على شرطه واتعاه احداهما قبل
 القروم والاخر بعده صدق مدعى العينة أي هو الثاني (مسئلة ي) اشترى بارية ثم
 ادعى انها حرة فان اثبتا بصددين او اقره البائع أو نكل فحلف هو المردودة بان بطلان البيع
 والافلا (مسئلة ب) اشترى جارية فاستبرأها ثم تزوجها بمده فظهر بها اغتصاب الحمل فاعلم
 البائع به فانكره ثم بعد ستة أشهر ونصف من الثراه ونجسه ونصف من التزويج ولدت
 تاما فترافعا الى الحاكم صدق البائع بيمينه على البت كالولاد يصرعها وما فله بعض أهل العصر
 من أن البائع يصدق في هذه بلايين لان أقل الحمل ستة أشهر فاذا زاد خلق المشتري قطعاً
 أخذ احدهما فالو في العدة فلا وجه له بل تورمته اذ من المعلوم أن الميوبة ما أن لا يصح
 حدودها كسبعة مندملة والبيع امر فيصدق المشتري بلايين أو عكسه كبحر طرى والبيع
 والقبض مندملة فيصدق البائع بلايين اذ قطع بما ادعاه أو يمكن الحدوث والقدم فيصدق
 بيمينه اذا تأملت ذلك علمت خطأ ان الحمل هنا يمكن قدمه كالرص والسرقة بل أولى لاننا
 اذا نظرنا فالقاب الحمل ونحو الولاد في الأقل ظهر لنا قوة صدق دعوى المشتري قدمه
 وما استدلل به البعض من حقوق الحمل بالفراس واستحقاق الوصية في مثل هذه الصورة
 وقاس عليها هذه فليس يتأخر لاختلاف الابيان اذا لم يكن القطع بها بمتلافة هناك
 فتأمل (مسئلة ش) اشترى جارا فوجده غيبا فطالب البائع كان به فبرئ فان اتفعا على
 وفجر البيع بصدمة تطبع على الظن زوالها فبالكلية بقول عدلين خيرين كسنة فما
 ظهر عند المشتري عيب حادث لا رده وان ادعى البائع عوده بعد مضي المدة المذكورة
 والمشتري قبلها فاضى لدى البينة فان أقام بائنين فلا ظهرت تقديم بيته البائع كاتفي به العراي
 فيمالو شهد بيته ان فلاه ولدت ستة ثلاث عشرة وأخى ستة ثنتي عشرة انها تقدم الثابته
 لان معارز يادة علم باثباتها الولادة في وقت تنفيه الاولى هذا ان لم يكن الاختلاف في وقت
 عود الطلع والا كان شهدت بيته المشتري في رمضان قبل مضي الدفن بره وبيته البائع
 في ذي القعدة بعدها قدمت الاولى لانها نافذة والاخرى مستعينة بتجاه البره الى ذي القعدة كما

ان وجد من يستاجر موافقت
 المصلحة ذلك (مسئلة باع
 دارا ثم نقل المشتري للبائع بعد
 العقد انه اذا اجتمع اثنان عند
 انسلخ شهر كذا نادى ما يطلب
 منه الاقالة اتاه فظفر فان جرى
 النذر المذكور قبل لزوم العقد
 أي بان كان في حطب العقد أو في
 مجلس الخيار فالبيع والنذر
 فاسدان وان جرى بعد مضي
 لوسا في بلد المشتري فنعى في
 بعض الطريق ولم يشدر على
 المشتري خوفا عليه وعلى من معه
 ولم يأت ببلد المشتري الاغرة
 الشهر الذي بعد الشهر المعلق
 على ملته فطلب الاقالة فامتنع
 المشتري لتأخير فليس له
 الامتناع كالايمن ان التمسد
 فليق الاقالة بطلها في الزمن
 المذكور بفعل الغير فيخرج
 على ما اذا طلق الطلاق على عدم
 فعله أو قبل فبره فنع من الفعل
 فله لا يقع الطلاق فكذا اذا
 وجد امتناع عن طلب الاقالة على
 الوجه المذكور لم يسقط حقه
 من الاقالة (مسئلة باع
 ارضاً وبيع بعض الثمن ثم بعد
 مدة طلب باقيه وقال المشتري له
 فقص ذلك بيع الارض فقال
 قبل الفسخ مع ان جوابه
 الاقالة وملكها بذلك البائع
 فلو امتنع المشتري بمده لم يمتنع
 الاخر مده امتناعه

لأنه يمكن بيعة لأحد فان لم يوجد الخبير ان صدق المشتري اذ البائع موافق على وجود العيب
ومدح برأيه في وقت بنفيه المشتري والاصل عدمها فم ان انقضاء على ربه في وقت هكذا
واختلاف في عوده صدق البائع بعينه ولو اختلف أهل الخبرة في المدة عمل بالخبر ثم لاكثر
ثم عين أجمت العود في المدة **(قاعدة ٢٠)** اشترى شاة وضربها على اللبن ثم بان نفسه صدق
البائع بعينه أنه ما ترك حلبها لاجل التكرار بكثرة اجتماعه ولا مضت مدة من عادة حلبها فلم
تحلب لم يدخل سوءه اذ التصر به تثبت مع السهو أيضا ولو اشترى شاة فوجده معيبا **٢١** سه
الى استرداد ثمنه قبله لرافى عن التوتى وأقره خلافا لما يوجهه كلام القرني اه أحمد مؤذن
اه مجموعة الحبيب طه **(قاعدة ٢١)** تلم بعضهم صوب الرقيق فقال

ثمانية بتأده البندوب **٢٢** واحسدة منها بدليان
زوايا باق سرقه ولو اطاعة **٢٣** وتكنيه من نفسه لأصاح
ورده اتيناه له **٢٤** جنايته هذا الجانب لهاوع

§ (المبيع قبل قبضه) §

(مسئلة ٢٥) باع تيل كل رقة
يكذا وراه المشتري وجعل
عليه قفلا وتركه عند البائع ودفع
اليه براش معلوم فاحترق التيل
والزقبل أن يوزن التيل كان
التيل مضمونا على المشتري
بنقصه عليه وان لم ينقله كما
لو اشترى دابة فركب عليها ولم
ينقلها كانت مضمونة عليه فان
أذن له البائع كان قبضا وأما
الزجل فاحترق بسد القبض فمن
ضمان مشتريه

اه **ج (مسئلة ٢٥)** اشترى أوبا فاطلع على عيب فيها ببيع بعضها فان كان العيب في
الباقية فله الأرض على ما رجع ابن حجر خلافا للعياض ومن تبعه أوفى التي باعها فليس له الأرض
حتى يماس من الرد أو فهم ما فكل حكمه وليس له رد بعض المبيع مطلقا وان تعذر رد الباقي الا
برضا البائع ثم ان باع البعض من البائع ثم اطلع على عيب في الباقي فله رده على ما قاله القاضي
والاستاذي ويحصل البأس من الرد الموجب للأرض بنصف المبيع كله وكذا بيضه فيما ينقص
بالتبعض ولم يرض البائع رد الباقي حاصا كونه أو شرا كمنعه ولو وفي بالشرط من البائع
أو كان ممن يعقب على المشتري وقفه وزوجه واولاد الامه ويجوز عيب عند المشتري
ولو يقبل البائع وان رجى زواله أو المشتري عنه ان أس من زواله ولو قلنا كبل الثوب وانما
لم نقبل في العيب الحادث عند المشتري الأول لان الرد فوري فاذا تعذر مالا استحق أرض
القديم ومن ثم لو حدث عند عيب زوال ثم اطلع على العيب فله الرد

§ (قبض المبيع والاستبدال) §

(مسئلة ٢٦) المبيع قبل قبضه من ضمان البائع اى المالك وان عقد **٢٧** كسيلة أو وليه
فيفسخ العقد بثلثه أو انلاف البائع له وبنيت الخبر بشيبيه أو تمسب غير المشتري وان قال
البائع أو دعك اياه أو عرضه البائع على المشتري فطعن من قبوله ما لم يضمنه بين يديه وعلقه
ولا مانع له منه فاه في الغنم والنهاية وقال أبو حنيفة ولو امتنع المشتري من القبض ولا ما كم
فلا سبل لاسقاط الضمان **(مسئلة ٢٨)** اشترى حمارا بشرط ان يغير لها أو لاحدها
فان في مدة الخبر فان **٢٩** كان بعد قبض المشتري فمن ضمانه الا ان ضمان البائع
(مسئلة ٣٠) اشترى جارية فاقضها قبل قبضها صار قابضا منها بنسبة ما نقص
الاقضاء من قيمتها وامتنع بذلك الرد القهرى لو وجد به ما عاقد فلو انقضت قبل القبض
زمنه من الثمن ما نقص من قيمته وله من أرض العيب القديم مثله فلو نقص باقتضائه ربع قيمته
زمنه ربع الثمن وله ربع أرض القديم والحكم فيما اذا قبض وقبضها كالحكم فيما اذا اطاع

في اصول الفخار

مسئلة في أرض لها شرب معلوم باعها المالكها سكنت عن الشرب لم يدخل شربها في البيع الان صرح به أو قال بشكها لم يصفها. كره الراجح ولو قال بشكها وأبى ذلك شربها. كذا قال الطاهر بطلان البيع لانه جعل الثمن في مقابلة البيع والاباحة هي لا تقابل بالعوض الان نوى باباحته البيع وقتانها كتابة في البيع على اختلاف في ذلك قال اختلاف في الارادة قال قول البائع وفي قبا أخرى به يصح بيع الأرض مع شربها مسئلة في عروق العوة التي تبقى سنين لكن تؤخذ دفعة واحدة لا تدخل في البيع عند الاطلاق كازرع الذي يورخذ دفعة واحدة

المشتري على عيب بعد القبض وقد حدث عنده عيب آخر اختلفا واختلافا واجابا بطالب الامساك (مسئلة ب) التظلية هي أن يمكن البائع المشتري من العار المبيع من نحو أرض وشجر ودار مع تسليم مقناحه وقرائهم جميع امتنع غير المشتري كأن يقول خلعت ينكح وينكح مشترط في القائب مع الاذن في القبض معنى زمن يمكن الوصول اليه هادة ومعاد ان قبض للتقول يحصل بقله والتظلية كاذ كفي القطع والمهدة بالسوية لا يفرق الحكم (مسئلة ش) اشترى ماصهر من منظر المصعد باع بعضه بقي الباقي فحدث سيل ملا الصهر من قال لم يصح البيع لفقد شرطه فاقبض من الماء كالمصوب غيره باقيا ومثله قالوا ويسترد الثمن وان صح بان وجد شرطه ومنها ان يمسك الماقدان عنق الصهر من يتوقف على الماء عليه فلما ان قبض كل الماخذ النقل ثم رده الى الصهر من قبضه حينئذ ينشئ بمسكها بالباقي ولا يجازي اما ان لا يقبض الاما بعبه فيه الخيار فيجوز ان يقبض في الاطهر فان اجاز صاشرى وكذا الاخر من الثمن قسط ما قبض من الماء (مسئلة ك) لا يصح بيع الدين المؤجل باقضى منه مالا من جنسه من المدين وغيره روي بالغيره كالوصالح من عشرة مؤجلة على خمسة ماله لا تجعل القبض في مقابلة الحمول وهو لا يعمل فتم يجوز شراء الدين بشرط الاستبدال ولو جعل المؤجل مع الاداء (مسئلة ي ك) الفرق بين الثمن والمثمن هو ان المصعب كان في أحد الطرفين فقد فهو الثمن والاخر للمثمن وان كانا قدينين او عرصيين فالثمن ما دخلته اليه وقائدة ذلك أن الثمن يجوز الاستبدال وهو الامتناع من اختلاف الثمن زادي وشروط الاستبدال عشرة كونه الثمن وان لا يكون مملوفا له ولا روي باسم مثله وان يكون بعد لزوم القفد لا مدة خيار المجلس أو الشرط وان يكون البديل مالا بصفة الجواب وقبول صريحة كابدلتك وعوضتك أو كتابة كتحذوه وان يمين البديل في المجلس وان يقبضه ان اتفق هو والدين في طرزال بالان اختلفا كذهب بارزون اتفق الماخذ في روي بجنسه كذهب مثله قاله هو وهو الاحوط وقال ابن حجر لا يشترط وان لا يزيد البديل على قيمة الدين يوم المطالبة ببلده ان وجب بالتلاف أو قرض فلما أخذت ربة فضة عبائة وستين ودينار مؤجلة قال كان بصفة البيع صح وجاز الاستبدال عنه بهذه الشروط أو بصفة القرض ولا

في اصول الفخار

في قاعدة في بيع الأرض البناء والشجر ولو كانت أرض مشتركة بين اثنين ولا حدها فيها فالتخل خاص أو حصته في التخل أكثر منها في الأرض فام الأرض مطلقا داخل قدر حصته الأرض من التخل لكل التخل خلافا لمضم ١٥ شجرة وسم وعش وواضعهم أو مخمرة قال ولا يدخل شرب الأرض في بيعها الا ان نص عليه كالوصية بها وفي التصقوي يلحق بالبيع كل ما يملك الملك كالحبسة والوقف لا يحوز له والاجاز في التوكيل ١٥ وقال ع ش عن سم اذا باع التوكيل مطلقا أو ولي اليمين دخل ما يدخل لوباع المالك ١٥ جمل

في تصرف الرقيق في مسئلة في ادعى العبد المأذون له ديناً اقتضه المعاملة المأذون فيها وأما بينة الحكمين المستطهران
لأنه تصرف الرقيق ولو فيها بآخرة كالمكيل والقيم لان وجود المباشرة لا تأخيرها ١١١ في بين الاستطهار ولا بشكل على

معاملة الرقيق

(مسئلة ش) لا يلزم العبد المأذون له في الضارة الاكتساب لو اياه الدين كالغسل خلافا
لان الرقة نعم ان يحصى بسببه لم يلزم من المحصية وبقرض وجوبه متى باعه السيد لم
ينأت الاكتساب لان كسبه بعد الجرح لا يتعلق به دين المعاملة (مسئلة ش) ما فوته العبد
في غير سببه له ثلاثة احوال اما ان يتعلق برقبته فقط بمعنى انه يباع فيه ان لم يقده سببه
بالاقل من قيمته والمال وذلك فيما اذا جنى على غيره أو فوت مالا بغير رضاه أو رضاه وهو غير
رشيده أو بغيره فقط بمعنى انه لا يطالب به حتى يعق وهو ما فوته باذن مالكة الرشيده من ضرر
مبيع وقرض وأجرة مقبوضة كهر ومؤون وضمان بلاذن من السيد في النكاح ثم ان ينفى
المال أو يبيعه ردعى مالكة أو يعاقب به من تجارة مأذون له فيها وكسبه ثم مازاد بغيره
وذلك فيما كان من غير الجناية باذن السيد والمالك الرشيده

اختلاف المتعاقدين

(مسئلة هـ) تباعا أرضاً في ادعى أحدهما عدم معرفة حدودها وانكره الآخر صدق
لان الاصل صحة البيع كالوادي أحدهما عدم رؤية المبيع وان افتحا على معرفته لكن
ادعى المشتري ان المبيع أكثر مما حده البائع حلف كل بينهما جميعاً في قول صاحبه وأثبت
قوله ثم بطل العقد أحدهما أو المالك وان نكل أحدهما عن الجين كاذر قضى للأخر بما
ادعاه (مسئلة ش) وشعوب تباعا أرضاً في ادعى أحدهما انه لا يعرفها من غير
الى الآخر وأقام شاهدين بذلك فان أراد معرفة قدرها من شعور فلا التفات لدعواه اذ
معرفة قدر العقود عليه المين لا يشترط وان أراد عدم روية المعتبرة فان صدقه
الآخر فواضح وان كذبه فاختلاف في صحة العقد وفساده والاعم المقتضى به تصديق مدعى
الصحة وهو مثبت الروية فسواء البائع أو المشتري كالواقعا يثبتين وأما الشهادة المذكورة
فهى شهادة على نفي غير محصورة فلا التفات اليها ثم ان شهدا بانها غائب عمل كذا أى يبعد
كونه يبعد الارض المبيعة من بؤفه جسسين الى الآخر كانت شهادة على نفي محصورة
فيتنكب عليها اثرها (مسئلة ش) اشترى بخلافات معينة بقرم قدر في الذمة فان وصفه
بصفات السلم حتى كونه جديداً جف على الشبر فنى بعماء المطر وصدتها صم والافلاخان
افتحا على الوصف أو صدته فذلك ان ادعاه أحدهما ولا يثبت أو انهما صدق مدعى الصحة
بيته ثم لو طلب أحدهما الاقالة كان اقرارا بصحة البيع فلا تقبل دعواه عدم الوصف بعدم
الا نكل ان لا يشترط الوصف المذكور وعذره

العهد

كالمعاملات فان كان بغير اذن سيده تعلق بغيره ببيع به بعد عتقه أو باذنه تعلق بغيره وكسبه ومال تجاره في اختلاف المتبايعين في
مسئلة في دفع لا يجوز عينا أو ذن في يسحق بطله كذا بكذا وان يمتنع بغيرها عما احتاجت به غيرها اياها أو اسرها اليه كتصرف

في المبيع بدوهم والمدفع اليه المدفع ١٤٤ وقع بينهما اختلاف في الادخال المتضمن ومعهما ما ذكره الدافع وادعاء المدفع

في مسئلة ١٤٤ لم ارم صرح بركاهة بيع الهبة المعروف ببيع الناس فان نص أحد على الكراهة فلا يبعد ان يكون وجهها اما اختلاف الوعد ان عزم عليه لا يمسكوه والا لم يظهر على المشتري ظني بمالها بركاهة ببيع اليه وقصر في التصحيف بركاهة كل بيع اشتاق في حله كالجيل الفرجة عن الربو كبيع دور مكة والمصنف الشرعي لا يراه ولا تنافي الكراهة ولكننا ما قربنا بوقف المال المهد والصدة به وقصرنا من وجوه البرالان الكراهة انما هي من حيث تعاطى ذلك لا غير وقد ملك العين ملكا تاما الا ان كان ثم خلاف قوي تطلب مراعاة فنيافيه حينئذ (مسئلة ب) بيع الهبة المعروف ببيع جامع ياتر وتثبت به المخرج عرا وعرف طاعلي قول القائلين به وقد جرى عليه العمل في غالب جهات المسلمين من زمن قدم وحكمته بتقتضاه الحكام وأقره من يقول ببيع علمه الاسلام مع ان ليس من مذهب الشافعي وانما اختاره من اختاره ولقعه من مذهب الضرورة المناسبة اليه ومع ذلك فلا اختلاف في صحتهم أصله وفي التفريع عليه لا ينبغي على من له المام بالفتوة وصورة ان يتفق المتباين على ان البائع متى اراد رجوع المبيع اليه اتجهل الثمن المفقود عليه وله ان يقبل الرجوع بمدة فليس له العك الا بعد مضى ثم بعد المواطة يقعدان عقدا صحيحا لا شرط اذ لو وقع شرط الهبة المذكور في صلب القداء بعده في زمن الخيال افسده فليتب عليه لذلك فانه عاين قبل منه ثم اذا انعقد البيع المذكور ولم يمتدحو وارثه التصرف فيه تصرف المالك يبيع وغيره ولو يازي ببيع الثمن الاول فاذا اراد المهد العك اتجهل ما بينه للمتهدو يرجع هذا المتهد على المتهد منه فينبذ له مثل ما وقع عليه القدينها ويفسخ عليه ثم يفسخ هو على المهد الاول وارث كل كموثه (مسئلة) وكلما عرفت شرائطه عهده من جمع فاشترها ثم غاب احداهم وآخام وكلاهما تصدما وحفظ غلته فاراد الوكيل فك الغلته المذكور من وكيل المتهد المذكور فاق بالدرهم فقبلها الوكيل وفسخه الفضل لم يصح بل الفضل باقية على ملك المتهد اذ الوكيل المذكور ان اخذها لم يملكه وهو احد المهدين فهو عند غشوى اذ لا يتناول التوكيل بالحفظ العقود والفسوخ وان اخذها لنفسه فقدم الادن من المتهد ولو كلفه في البيع بل ولمد المصينة أيضا اذ الفسخ يكون للمتهد وارثه لا الاجني نعم لو يملك احد المهدين في الاخذ فاحدها بمنزلة الثمن ص (مسئلة ب) عهد ارضان غرسها وزرعها فبغير اذن من المتهد صار غابا فيلزمه القطع واعادة الارض كما كانت وارض نفسه هان نقصت واجرتا تعدمه فافسخ الغرس ولزمه قطعه فان تغاوت الاجرفي المدة ضمن كل مدة بما يقابلها اذن بنى الغراس الى ملك المتهد والمال ماد كرفا لاجرة جميعها من حين شغل الارض الى الفسكالك للمتهد لانها انما ملكه وان استغرقت اضعاف قيمة المنافع اذ المتهد المهد ملك الارض ملكا تاما ولم يبق للمهد الا حق الوفا بالعود وهو حق مجرد لا يقابل بالاعراض (مسئلة ب) تهدينا ظنهم بمصه لم نؤمه هملته بل لو اعاده كالاول اودونه أو راند اعليه كل ما اتفق عليه مضمونا الى الثمن الذي وقع عليه البيع هذا ان كانت العمارة مما يدوم ويثبت الى العك لا تصولطين (مسئلة) غرس المتهد الارض المهدية ثم فكك فهو كالوفضت بسبب أو اقاله فان كان الودي من نفس المبيع ولم

اليسه كان القول قول المدفع اليه المدفع ١٤٤ وقع بينهما اختلاف في الادخال المتضمن ومعهما ما ذكره الدافع وادعاء المدفع
بيته انه لم يذعن في التعويض
وبعض الاميان التي تصرف
فيها لغيرها ان كانت باقية والا
فقله في الثانية وقمتها في
التقومة ولا يكون ما ذكر اقرار
منه بالاذن في مسئلة ١٤٤ لشرى
سبعة عانة ففهم رجلا فقال
يكو انت هذه فقال عانة
وعشرة ثم استعير البائع فاجبرها
انه عانة فقط فقال له المشتري
اخبرنا انه اشتراها منك عانة
وعشرة فدعى البائع عشرة
باعتلى اخبارها فليس ذلك من
اختلاف المتباين الذي حكمه
ان كلا يختلف عينا فيصير نفيا
واثباتا اذ ذلك مفروض فيما
اذا كان ما يبيع البائع أكثر
وقاية هذه المسئلة ان المشتري
مقر بالبائع بعشرة والبائع يشكرها
فياق فيه ما ذكره فيما اذا
كتب المتهد المرفقه يعطل
الاقرار فان صدق المتهد بعد
تكذيبه احتاج الى اقرار جديد
في مسئلة ١٤٤ اشتري عينا فدعى
انه لم يبعها قال قول قوله بيته
فان اقام البائع بينة باقراره
بالقبض فقال لم يكن اقر لى
من حقيقة وطلب بين البائع
بان الاقرار بالقبض كان من
حقيقة اسبب الى ذلك حينئذ
فلا اقام المشتري بينة بان البائع
اقر بعد ذلك ان المشتري لم
يقبض المبيع منه ولا من نائبه
صحت كالأونكل البائع عن بين الانكار وحلف المشتري بين الزاد هي كالأونكل البائع عن بين الانكار وحلف المشتري بين الزاد هي

صحت كالأونكل البائع عن بين الانكار وحلف المشتري بين الزاد هي كالأونكل البائع عن بين الانكار وحلف المشتري بين الزاد هي

في سنة ١٢٠٠ هـ اشتري اعيان متعددة ثم ادعى عليهم رخصتها لزوجة المشتري ثم راعوا المالك مطلقا بمقتضى ما به من
 الحكم فاقام المشتري بينة على عدم روثه البعض لم تسع لكونه شاهدا على نفي غير محصور وقت ومثله عكسه كما قال في الارشاد
 وفي حصة مدعها غالبا اهـ في السنة ١٢٠١ هـ في العزل كاتني به الجليلي والطنطاوي
 لعدم انضباطه في سنة ١٢٠٢ هـ

بجوز السلم في التيل اليابس
 دون الاضر في ذ كرفيه
 الاوصاف التي يختص بها
 الفرض اختلافا ظاهرا ولا
 بشرط ذكر الجوده ومطلقه
 يعمل عليه ولا يجب قبول العيب
 ولا رد في سنة ١٢٠٣ هـ
 السلم في السمك والجراديا
 وميتا ويد كفي الى العدد
 وفي الميت الوزن ولا يجوز في
 ضوء الزرق وهو السمك الضار
 كلالا به يتناقض في المكابل هذا
 هو المتقول في المذهب وصح
 عليه ابن جمان والماتري
 والخزرجي في سنة ١٢٠٤ هـ
 اجد الماتري بصفة السلم في
 الز تصيل المطبخ وتبعه ولده
 او الطبيب الماتري والازرق
 لان ناره لطيفة لا يقصد بها الا
 حفظه من النقص لاحقيقة
 الطبخ في تسمية ذلك لطبا تسع
 في سنة ١٢٠٥ هـ سلم اليه في طعام
 سلم من العيوب فوقع في الطعام
 جاتفة عامة ليجبه ولم يوجد فيها
 دون مسافة القصر طعام بصفة
 السلم تدل السلم انليار بين
 الصغ واسترداد رأس المال
 والصبر الى وجود السلم فيه

بكن حاد تبين الفسخ وأصل البيع تبع الأرض في الفسخ والأهول ذلك التمهيد في وعليه
 آية المثل مدة قبالة في الأرض شجنتا والأجرة في حضرموت هي الطعام المتفاوت إذا
 شرط أن لا يفتك العهد إلا بعد مدة معينة اعتبر لزوم الفكك وقد عمل بعض وكلاء شجنا
 قال امام الوجود عبد الله بلجاس في شراء عهدة هقر ومع علمه بذلك ومثل ذلك لو شرط أن
 لا يبعك الابعدان يستعمل التمهيد خفا أو موسم فيث في الزرع أو أكل الخ اهـ فلا بد
 وقوله والأجرة في حضرموت الطعام من ثوب أهادرهم وسيل في الجارية في ش أيضا
 انهادرهم مطلقا وأني أوفضام كاجد بلجاس ان تناقض في المال المهدى في سطره من
 الثمن فإذا سلم العهد قسط الباقي أجبره لا خسر على الفسخ اهـ (مسئلة) إذا
 فمضت العهدة فإن كان بعد التأخير فالتفكة التمهيد أو قبسه للمطبخ كما نقله أبو عمر عن علي
 باز يدوسكت عليه والمراد بالتأخير تشقيق طاع الخن ولو واحدة في الحائط كما قال في الارشاد
 والأصلاح والتأخير والتأخر لا الظهور في بعض ككل ان اتحد باغ أي بستان وجنس وعقد
 في فائدة مات حدين وليس له الأموال العهدة عنده انقطع حق المهدين ويستولف فادينه
 حتى لو ارادوا العك قبل بيعه ما قبل لم قد تعلق بها حق الترمه وصارت من هوية يتقوهم اهـ
 فتاوى بحر ومفتاهة صمدالما لاجرمين معاومة ثم طوبى بالفسخ مع حاله وظان بالأجرة
 المسماة مطلقا فاوله كان المستأجر البائع أو غير وسواء كانت الأجرة حالة أو متضمنة ولا يلزمه
 أجرة المثل لما بقي من مدة الاجارة وكذا في الأقاله المحضه وفسخ الفليس (مسئلة ب)
 يجوز تقسيم المصدرا امداره عهدة بنظر البعطة والبعطة ثم يكر به بصفة قبضه من البائع
 أو غيره وعند ارادة الفسخ التميم (مسئلة) اشتري عقارا على سبيل العهدة ثم
 بعدد روم العقد استراد السائق شيئا من المشتري دراهم أو غيرها على ان يلحق ذلك بالثمن لم
 يلحقه مطلقا ثم ان ملكه ذلك فمخو قرض وشرط عليه أنه مقدم على فكك العهدة أي انه
 لا يكون العهد فكك الا بعد تسليم ما ذكر كان فكك فاه اس من روم وقال عبد الله بلجاس
 لا يجب الوفاء بجميع الشروط المختلفة باختلاف الاعراض وانضافها على تقديم الدين قبل
 فسخ العهدة لاثاره وجبت قبض الركاه في هذه الدراهم المشروط تقديمها على الفكك
 بشرطها على كلا القولين ادعى كسار الدين ثم ان كان على على ما ذل وجبت حاله والافند
 قبضها من ان فسخ عقد العهدة وملكه التمهيد تأييدا لجميع زعم الفكك بالكل اتفاقا ولم يجب
 فيه ركة حينئذ

في سنة ١٢٠٦ هـ (السؤال العرس) في سنة ١٢٠٧ هـ

بصفته اما اذا وجدوا في حال وجد تخصيصه هذا حكم المسئلة لكن الاولى لا رباب الدين ترك المصايق في التناوض
 الماروي المتناوض في قصة الذي كان يدين الناس ويتناوونهم ولم يعمل خيرا فطاع الحديث في سنة ١٢٠٨ هـ في البيع السلم في ورق الحما
 والحور والاورنا وان اعتمد كليه بمكالمه عرف لا يتناقض في المكالم (مسئلة) لا يجوز الاعتياص عن دين السلم فلو باعها او صا
 دين السلم لم يصح في انقض في سنة ١٢٠٩ هـ في البولي ان أهل التروة لا يقرضون أحد الا بزيادة ما من نوع المستقرض

أو غيره بمدة التذوي بشر القرض من القرض الرضائي بمصر يستحق المدة بقدر الدين المذكور أو يرد على المستقرض
بغير تقابل تلك الزيادة كالقيد المذكورة حصصة لا توفرت شرطها ولا يستحق ذلك في أبواب الراس في مسئلة في إعطاء الرباعند
الاقترض ولو قرض ورثة بحيث أنه لم يطل لم يقرضه لا يدفع الاثم لأنه طريق الحل إعطاء الزائد بطريق التذوي وغيره من
الاسباب المملكة لاسبابها فبالعهد ان التذوي لا يحتاج الى القبول لفظا قلت وهذا الضيق التذوي المذكور في هذه الاستحباب
في التي قبلها ان وقع شرطه في صلب العقد أو مجلس التخيير ابطالا والاكره ذلك لعدم ابطال شرطه كره اصابه في كافي النصف
وهذه الكراهة من حيث الظاهر ما من حيث الباطن فخرام كائن عليه التحويل المتقرون من العلماء الجامعين بين الظاهر
والباطن كالقطب الجبل وغيره ذل ١٤٤ قرض بر صافه ورواها فطر في شرح انطية لياسودان في مسئلة في اقرضه

خصما له دينار ثم نذر به انه اذا
سلم اليه ألفي درهم صحت كذا
تلك من غير عوض فقد عليه
ان يقبل منه ويؤنه عن دين
القرض والحال ان وقت القرض
والتذوي والتناهي المذكورة قد تم
الانسان مقامهما ثم اختلفت
مصلحة الدواهم المذكورة
بموجب ان التناهي المذكورة
تتأول ثلاثة آلاف لم يجب
على القرض الا قبول الالفين
من الدراهم القديمة الموصوفة
لالتأويل ولو ائمال القرض
بالتناهي ضمنا آخر قيل تبار
القرض بالدراهم صحت
الحالة بشرطها والجمال له
الاعتراض عنها في مسئلة في
اقرضه عشرة دنانير بشرط ان
يحملة في جبلته الى مكان كذا
ودفعه اليه فحملة الى المكان
كان القرض قاسدا لا يجوز له

في فائدة نظم بعضهم شروط السلم قوله

شروط السلم اصح هي سبعة • نخذها لتعرفها اكمل معرفة
مكانا وتقسيدا وروعا مؤجلا • وتبين رأس المال والقدر والمخة

(مسئلة ث) عليه دين لا ترقط عليه به فقال له لك به على كذا طعاما ثم طالبه
فادان بالطعام فقال لا يلزمني فأحضره الى الحاكم وادى عليه الطعام وان يحفظ فيه صدر
اليك كذا من الطعام وبنى كذا فقال القاضي للدين هذا اقرار منك وحكم عليه به فحكمه
هذا حكم غير ما ازل اقفته على فسق به ونزل اذ السلم لا يثبت بذلك لعدم شروطه ومنها
تسليم رأس المال في المجلس ولا يثبت بانحط اقرار وان فرض انه خطه أو خط قاض
موقوفه على الراجح (مسئلة ج) اقرض دراهم من آخر ثم بعد مدبر دهرين
راثنين وادى انهما من الدراهم المقرضه صدق بينهما فيما يظن لانه غرام والاصل برأقته
هذا ان لم يخطه بما جاله والاصدق المقرض (مسئلة ب) استؤجر رجل شي ومصلحة في
مركبه الى مكان كذا وشروط صاحب الجمل ان يقرضه دراهم الى ان يبيع حله فالظاهر انه
ليس من القرض المحرم وان وقع في صلب العقد ان النفع جفدت انما هو المقرض لانه الذي
شرطه وان نفعه نفع المقرض اذ القرض الفاسد المحرم هو القرض الشرط فيه النفع
للقرض هذا ان وقع في صلب العقد فان توالتا عليه قبله ولم يذ كر في صلبه أو لم يكن عقد جازع
الكراهة كاسترجيل الربا الواقعة لم يقرض شرعي (مسئلة ي) أخذ ربة فضة بعانة
وستعديده امو جلة فان كان بصيغة القرض أو بلا قيد حرم ولم يصح فكان ربا لا يجوز
في القرض شرطه وذا نذر على القرض أو بصيغة البيع صح

في (الزهن)

في (الزهن) (مسئلة)

التصرف فيه بل هو مشنون عليه كالمصوب عليه والدانير وله اجرة المثل بلجته
في مسئلة وكل آخر في ور أرض بشرين وخالف ورهنا عشرة فلاني يظهر بطلان الزهن الضرر والعائد على الموكل لا قد
يكون ضحلا الى العشرين ومما اوم انه اذ ارهن بالشرة امتنع عليه الزيادة في الدين ليكون رهنا بالجميع وقد لا يساعده الزهن
على الزيادة وفتح الزهن لبرهن بالجميع في مسئلة في رهن أرضا واقتضاهما وقصها بشرين اذن الزهن لم يصح الوقف في مسئلة في
وهن أرضا ثم غاب بها المشرى الى الحيا كم واثبت الدين والقبضة فأذن له في بيعها فباعها ثم وقها المشتري وحكم بما حكم ثم
ادعاه آخر غريم الزهن واقفا بينة على سابق على الزهن بان بطلان البيع والوقف وحكم اجرة مثل تلك الأرض يؤخذ على
قتلوى التزاني ولغظها وضفة على أهل المظفر فتخرجت مستحقة مهر الزمان على الواقف لغيره فان عجز عنه
فكل من سكن الموضع واتفق به بغير الاجرة فان اجرة الناطر وسلم الاجرة الى العلماء فرجوع المصنف على الساخر ورجوع

المستاجر على من سلم اليه اذهى لم يخرج من ملكه لفساد الاجارة وقراره غرم الدراهم على من تلفت في يده له ملخصاته الزاد والمزج وغيرهما وقرره **فمسئلة** في ان الذي دأبه بعض الدين فاستمتع من قبضه الاجلة فان كان الدين معصرا اجبر على قبوله والا وجب اداءه الكل دفعة واحدة واذا كان باحد اللينين رهن فالعبرة بقصد الدائن الاداء عن جهة الرهن او عن الدين الا خربل لو اطلق حال الاداء صرفه لم يملكه **فمسئلة** رهن بذواته يذره ياذن المرتهن كان الرهن وما لو قلعه من رهن وان كان رهن زرقا اخضر فسفل لم يدخل السابل في الرهن اجاب به بعض علماء الدين والفرق واضح **فمسئلة** وجلان ادى كل منهما ان يداره منه جميع ارض معينة واقبضه باها عن جهة الرهن وانما احداهما يتصرف في الرهن قسط وقرن يذره الا خرسا بقا بالقد والقبط فحصى لا يخرج المقر به الرهن ولا اوليئته المذكورة اذا لم يثبت بالقبض **فمسئلة** رهن عقارا اقر ملكه له حال الرهن واقبضه ثم ادى اتم وقعه قبل الرهن وانما يثبت لم تسع ان تقبل عن النص واذا علم صدور الوفاء بعد الاستدانة والرهن بطل لامتناع وقف المهرن وان صدر بينهما ١٤٥ وكان لا بد من رهن فله الدين من غيره فالتى نقدته تبعا لان الرضة والقبض

مسئلة ش ليس لولى الرتبة ان يرهن بمداقها بغير اذنها الا يتكس الشخص من انشاء عقد انشيره بغير اذنه لعل في الجدي وقيل على جواز اشتراط الوكيل الاشهاد والحيار بغير اذن المولى فليسا ذاهم الجرد الاحتياط **مسئلة** ويصوب استعار مصانغ الرهن في معين ياذن مالكه باجر شرط معين قدر الدين وجنسه ونوعه واجله والمرهن مع قبضة شروط الرهن من الصيغة وغيره فليقتل بغير المعبر ضامن الدين في المصاغ بعد قبض المرهن له فمتعلق الدين به فلا محل ولم يوف الرهن يبيع المهرن ان لم يوفه مالكة بعد امر اجتهه ولو تلف لم يلزم مالكه شئ لانه لم يضمن الدين في ذمته اما لو تضمن من شروط الرهن شئ او لم يلم بالمعبر المرهن او قدر الدين او زاد الرهن على ما ضمنه لم يصح الرهن ولم يتعلق به الدين نعم ان انكر المرهن العارية او قال لا اعلم املك مدعيه مع اقرار الرهن به او بخصه حلف المرهن كذلك اقرق يده ان صح الرهن والا اخذته مدعيه وان اقر المرهن لمالك المصاغ وادى اذنه في الاثرين وانكره المالك حلف واخذته زاده وان ادى الرهن ان المصاغ ملكه وانكره العارية ولا يثبت فهو لمن صدقه المرهن ويحلف لا يخبر عن الانكار والكذب بصلفيه ايضا له لا يلزم تسليته فان تكفل حلف المردودة وغرم له المرتهن قيمته ولو شرط المرهن ان الرهن مبيع او منذوره ان لم يوف الدين وقت حلوله وواقفه الرهن ومالك المصاغ فان كان في نفس العقد فسد الرهن والا فالشرط وحث فسد الرهن فسد المرتهن غاصه في قيمته ومنافعه باقضى قيمته **مسئلة ش** رهن عينا ايجاب وقبول ولم يقبضها او اقبضها بغير صيغة بناء على عدم

١٩ بنية وليس هناك شيء مال ولو ترك لادى الى هلاكه لم يستحق باجبر مداد كرو لا ينسب له الرجوع به اذ الرهن باطل فلا يصح بينهما ثالث فان جرى الصلح وجهه في ذلك والاملا **فمسئلة** رهن عينا واقبضها ثم طلبها من المرتهن فخذها فاقام بنية الرهن والقصد عن جهة فادى المرتهن تلف المدين المذكورة صدق بيمينه وضمن البطل لخباسته سوله قال في حدوده لاشئ لم ينعدي ولم تره كالدعيمة **فمسئلة** له سمان من ثلاثين شجر حور فاستعار الثالث لبرهنه في ثلثين معلوم وكل المرتهن المبران يرهن له جميع آله النصب بالدين المعلوم فارتبه له مع ثم لو ظهر ان الرهن لا يستحق في الشجرة المذكورة الاهما واحدا كان سهم المعبر المذكور مرهونا بثلث الدين والذي يستحقه الرهن مرهونا بالباقي **فمسئلة** قل على آخر ارض البقرة العريقة ثم نذر له بجا يستحقه من الضماوازل ورواخرت الزيادة التي يملكها والحال ان الارض من اراضي بيت المال فقررناظره هذا المتعلق على ذلك صلوات من محابث المتعلق فلو زرع الناقل فيها حور وزامه قلعه مجانا ولو رهنه والحال انه لو قوم مستحق القاع لم تكن له قيمة فالرهن باطل ان شرط المهرن ان يكون قابلا للبيع وهو

لا يصح بيعه لغيره بقول **(مسئلة ٤)** باع سهمي في أرض حشاها من أصل ستة أسهم ثم اشترى من المشتري سهمًا ونصفًا وبيع نصف سهمي ثم باع ثمانية ثلثة أسهم فصار له المشتري ثلاثة أسهم ونصفًا ثم إن البايع رهن جميع الأرض بعد بيع السهمين الأولين وقبل الفداء صرح الرهن في أربعة أسهم فقط وصح الثمن الثاني في السهم والنصف الذي فداها البايع من المشتري بعد الرهن وبطل في سهم ونصف جرج المشتري بحصته على البايع فإن لم يكن سوى المهرن وطلب الجرج عليه فيما زاد على ما يساوي دين الرهن أجيب على الأول جوع على البايع أجرة مثل ما بسط عليه مما خصم عليه أن كان يبسطه بعد قبض المشتري والأفلاذ لا تلاحقه كالأجرة السعوية **(مسئلة ٥)** رهن ثوبًا أفضته ثم أذن للرهن في لبسه لم يضمنه المهرن غير الأذن بل يلبسه ويصير جنته نظرية كالأول ودعه وأذن في اللبس فوقيل اللبس ويصفو بعد عارية ومنه مالو رهنه شاة وأذن له في حلها ففعل فضمنها إن ماتت ثم لو سافر المهرن بالثوب بلا إذن ضمنه وإن لم يلبسه كالوديع إذا لم يجد المالك أو وكيله أو الحاكم أو الأمين على الترتيب الذي ١٤٦ ذكره في الوديعة فإن أذن له في السفر واللبس فساقره ولم يلبسه فذهب

في طريقه فلا ضمان إلا أن قصر في الدفع وقد أمكنه وهذا محل كلام الكرماني **(مسئلة ٦)** رهن أرضًا ودرهم لم يقضها لم يصح فلو قال له الرهن إذا أتى على تسليم للدولة فسلم عنى تسليمه لم يرجع عليه بشئ لأن الأذن مقروض قبل طلب الدولة وإن طلبوا بعد خلاف الأذن بعد صدور الطلب فيرجع بما سلمه **(مسئلة ٧)** حكم المهرن بعد قبض المهرن حكم الوديعة في الثمن وعده فإذا أراد سفرًا وجب رده إلى المالك أو وكيله أو الحاكم أو أتي به الزاد **(مسئلة ٨)** أراد فك العيين المهرن وثوب المهرن غائب لم الحاكم الأذن في يسهو وقبض دين المهرن بعد ثبوت غيبته كما أتى به السبكي وقولهم وليس للقاضي قبض مال الغائب محله إذا لم يكن كالوديعة هناك رهن أراد صاحبه فكم بل مقتضى كلام الماوردي أن الرهن إذا عجز عن المرتهن والقاضي باع العين المهرنية وجرى عليه في الباب وبني أن محله إذا عجزت ضرورة إلى سعة كالعجز عن مؤنعه وحفظه والحاجة إلى ما زاد عن دين المرتن من ثمنه وإن شهد إذا باع لنفسه لثمنه مسئلة ٩ رهن عينا ثم طالبه المرتن بدين فقال إذا جاء الوقت القلاني ولم يؤدك فهذا المهرن نذرته تعالى ثم عليك قبض المرتن وانتظر الأجل فلم يأت بشئ ثم باع العين فالنذر يبرج بحضره المهرن عند حلول الأجل بل الوفاة وبيع كفارة عين والبيع باطل **(مسئلة ١٠)** رهن عينا بدين ثم قضاه وطلب العين فقال المهرن رهنها عند شخص وأقر الشخص بارتهاها وقال أنا أيضا رهنها ساءت لم يأذن المالك لاحتمالهم في الرهن فطلب الدين عن يده فأنكر استحقاقه لمأوال المالان الذي رهن على هذا امر بالمدين والدين وانتمعت بالره وأقام المالك أيضا دينه أن العين ملكه فطلب المدين عليه عيب المدين على صدق ينته لم يجب إلى ذلك لأنه مرن رهنه وهو لا يخاصم عند الشيعين بحسن إله لا يثبت ملكا رهنه ورجع متأخرون إله

حصة العقود بالمطافاة جازة التصرف بها بنوع بيع ولو وهب لظنه عينًا وقضاه لثمن رهنها من آخر وأجره أياها أقل من آخرها فإن رجع عن الحصة باللفظ قبل التصرف المذكور صرح والأفلاذ لا تنقل شرطه فلو ادعى الرجوع لم يصدق إلا بينة فإن لم تكن حلف الولد بعد كاله على نفي المسلم وله الرجوع على المرتن باقى الجور له مطالبة الولد أيضا وأداه الرهن لثمنه الطفل صدق بيمينه بخلاف وصى أدى التصرف على وفق المصلحة فلا يصدق إلا بينة **(مسئلة ١١)** أرتن أرضًا فوضع يده عليها يستغلها من غير نذر ولا إباحة من المالك ثم رهنه ألقى الجرح ضامع ما وضع يده عليها فإن تلفت الأرض حينئذ لم يضمنه ألقى القيم لأن فائدة الرهن انقضاء التوثيق بالدين يستوفيه من المهرن عند تدمير الأبنية والتقديم على غيره فقط **(مسئلة ١٢)** رهن عينا وأقبضها ثم رهنها وبنذر بها لا يجوز مضر أو معلقا بسعة وجدت قبل فكها لم يصح إذ هو ممنوع من التصرف في الرهن قبل فكها ثم أن تلفت في يده وطلب طالب المرتن يملكها من قبل أو قيمة شاة أو الفراعري بعوايتها إن علم الحال والأهل الرهن كالتلف في يده وإذا انكح عاد البديل من غريمه **(مسئلة ١٣)** رهن حصاة أو تلف بيد المرتن فإن كان بلا تقصير بأن وضعه في حوزة الملق ولم يدخل غيره ممن يستريب فيه لم يضمن والأضنه بيمينته يوم التلف ولا عبرة بقول الرهن يمينته كذا ولا يسقط بتلفه شئ من الدين مطلقا **(مسئلة ١٤)** يد المرتن يد أمانة فلو أضر عينا فقال الرهن ليس هذه المهرنية صدق المرتن بيمينته أنها التي أقبضه الرهن إياها عن جهة الرهن ولم يقبضه سواها

وقبض دين المرتن بعد ثبوت غيبته كما أتى به السبكي وقولهم وليس للقاضي قبض مال الغائب محله إذا لم يكن كالوديعة هناك رهن أراد صاحبه فكم بل مقتضى كلام الماوردي أن الرهن إذا عجز عن المرتن والقاضي باع العين المهرنية وجرى عليه في الباب وبني أن محله إذا عجزت ضرورة إلى سعة كالعجز عن مؤنعه وحفظه والحاجة إلى ما زاد عن دين المرتن من ثمنه وإن شهد إذا باع لنفسه لثمنه مسئلة ٩ رهن عينا ثم طالبه المرتن بدين فقال إذا جاء الوقت القلاني ولم يؤدك فهذا المهرن نذرته تعالى ثم عليك قبض المرتن وانتظر الأجل فلم يأت بشئ ثم باع العين فالنذر يبرج بحضره المهرن عند حلول الأجل بل الوفاة وبيع كفارة عين والبيع باطل **(مسئلة ١٠)** رهن عينا بدين ثم قضاه وطلب العين فقال المهرن رهنها عند شخص وأقر الشخص بارتهاها وقال أنا أيضا رهنها ساءت لم يأذن المالك لاحتمالهم في الرهن فطلب الدين عن يده فأنكر استحقاقه لمأوال المالان الذي رهن على هذا امر بالمدين والدين وانتمعت بالره وأقام المالك أيضا دينه أن العين ملكه فطلب المدين عليه عيب المدين على صدق ينته لم يجب إلى ذلك لأنه مرن رهنه وهو لا يخاصم عند الشيعين بحسن إله لا يثبت ملكا رهنه ورجع متأخرون إله

بما لا يكون الجدل وهي أي التامة متعلو هذا لأن راحة غير المالك لغيره في مسئلة في عليه دينان لتخصيصهما أحدهما
 من هوية لأجل غيرهما هي في نصف الدينين فطلب من المرتين ان يثنى من العين بدونه أو ياذن في بيع ما في يده
 ومن الآخر من غيرهما وان كان ثم من لا يرضى في شره ما جبهه انهم يصرون في الاذن في بيع جميع الرهن لباخذ قدر حقهم
 الثمن ويصرف من الفاضل ما في يدهن الآخر والاراض من الذين في مسئلة في رهن ارضهم تسمى وزرعها لم تزل المرتين
 أجرة الارض واذا أصبر عند حلول الاجل عن وفاة الدين من التقديرات ١٤٧ ومعه عرض من حلقه الارض المرهونة

تخير المرتين بين ان يثنى منه
 بدنه بين المثل أو بصري
 ان يوسع واغب بشري بين
 المثل وهو ما اتت اليه رغبات
 السنين في ذلك المكان والزمان
 وليس للرهن كونه المنع من
 الانبعاث الاجابة قوله المتفقون
 اذ في المثل ما انتهت اليه رغبات
 الناس بعد اندها والاشهاد كما
 حققه السبكي ويجب على
 الدين السعي في ذلك في مسئلة في
 أرسل شخصاً يستقرضه مالا
 معلوماً ورهن في ذلك عينه
 ففعل الوكيل ما امر به مع ثقة
 مأمون ودفع المال الى الآخر
 فطلب المدين فكسبه في غيبة
 المدين لم يكاف الرسول
 احضاره ولا يضمن الرهن

في تعلق الدين بالتركة

في مسئلة في تقدم (ز) كاذ على دين
 الاذي المسترسل في الذمة اما
 المتعلق بمال الز كاذة تعلقا بما
 عليها كالمهور والمجور في تقدم
 قطعاً هذا في صورة كون

كاوديع ورثي ظاهر او تكون حلكه اذ من أقر بعد لا تحرف كذبه تركت في يد المقر
 يتصرف فيها تصرف المالك (مسئلة ش) أمين كترهن ووديع أراضا الزمة اعلام
 المالك أو وكيله ليحسم لاذنه في السفر به أو تركه فان لم يفعل ضمن حيث تيسر اعلامه ولم
 يسبق عنه اذن في تركه عند ارادة السفر فان تيسر دفعه للقاضي الثقة وعليه اما قبله
 والاشهاد به أو امره بدفعه لنفسه وهو أولى فان عدم الحاكم المذكور دفعه لنفسه ولو امره
 أو عمله بمحله المحر زعيم أو يهد عليه ان كان بحيث يتحسّن من أخذه وحينئذ لو سرق من
 الحرز كاذ لم يضمن فان فقد الكل أو خاف من الحاكم الجائر لودفعه للثقة زمة السفر به
 ان كان آناً أو خوفة أقل من الحضر (مسئلة ش) ماتت عن ورثة وفهم مجبور وغائب
 وخلف يتناصر هو نائب فان قضاه الورثة والابايع الحاكم باذن الحاضر الكامل ان لم يصّر
 على الامتناع بين المثل أو باتقص منه ما يخاف بما لا من تعدد البلد ولومن المرتين فان
 ثبت ان البيع بدو عن المثل ولو باعتراف المشتري بطل البيع ثم لو ثبت بدنه باعنه من مثله
 قدمت على الأخرى الا ان قطع بكذبه ولو عجز الراهن عن استئذان المرتين والحاكم فله
 الاستقلال بالبيع على الاصح اه قلت زاذني الثقة لكن يجبر عليه في الفتن الى الاداء
 (مسئلة ش) ليس للمرتين طلب بدنه من غير الراهن لرضاه لبق الدين به كما نقل عن
 الامام نعم ان يبيع في الدين ولم يره فله كونه لطلب الزا من الراهن أو تركه فان ادعى
 وفاة الراهن انه لم يصف سوى العين المرهونة فله تحليفهم حينئذ في الملم فلو باع المرتين
 الرهن باذن بعض الورثة صح في حصته فقط فله بطلان الحكم وولي المحجور طلب رفع يد
 المشتري من حصته وتسليم ما عليه للمرتين اه قلت وبعبارة الثقة وقضية هذا انه لا يلزم
 الراهن التوفيق من غير الراهن وان طلبه المرتين وقد روي عليه بصرح الامام واستشكله ابن
 عبد السلام وجوب الاداء فوراً ويحل كلام الامام على تأخير يسير واختر السبكي وجوب
 الوفاة فوراً من الرهن أو غيره فلو كان غيره أسرع وطلبه المرتين وجب وهو موصوفه اه

(تعلق الدين بالتركة)

الز كاذة يناسر تعلق الذمة لتلف المصا بعد التمسك اما اذا كان النصاب ما يفي بالز كاذة مقدمة على ما ذكرنا في مسئلة في
 مات شخص وعليه دين ونفق ما لا قدر الدين أو أكثر لا تبرأ ذمته حتى يؤدي عنه فلو فعل الولي أو غيره الدين لينقل الى ذمته
 ويرثي الميراث بصيغة العتقان لم تبرأ على المشهور ولا دالة في حديث على رضي الله عنه على راحة ذمة الميت بالعتقان وانما فيه
 دلالة على صحة العتقان وقوله صلى الله عليه وسلم فككت هذه انجيلك اي بالاداء بالاعتقان كما في شرح المذهب في حديث أبي
 قتادة واختلفوا في فسكك ذمته صلى الله عليه وسلم التي رهنها عند اليهودي فقيل فكها والعصم انه مات وهي مرهونة وقوله صلى
 الله عليه وسلم نفس المؤمن معلقة بدنه حتى يقضى عنه أي محبوس في القبر غير منبسط مع الارواح في البرزخ وفي الآخرة

سمو قرض وخلقوا له عليه ثمن على غير الاتية في مسئلة ١٤٨ فليس للقاضي ان يبيع التركة بمجرد ما ذكر بل لو فرض ثبوت الدين بشرطه
 وأهل الدين على اقله الذين يمسونه في مئة الميت الى ان يصل في الموجود زيادة في الاثمان أو يفسدوا اشلها راجعاً للتفرغ زيادة
 والحال ان الموجود له اثنان رغبت في شرائهم الرجوع ذلك نظراً الى مصلحة الميت لما فيه من تأخير زيادة ثمنه قبل الميت أولى
 بمراعاة حقه كالأبني فيبيعهم الحاكم على ذلك في مسئلة ١٤٩ ثبت شخص مديوناً في مئة من غير ارضاء أو رثتم مع
 وجودهم في البلد من غير تمزق ولا تور ١٤٨ فليس للقاضي ان يبيع التركة بمجرد ما ذكر بل لو فرض ثبوت الدين بشرطه

في فائدة ١٤٩ يسدب أن يادر قضاء دين الميت بسرعة لئلا يتفك نفسه عن حسابه عن مقامها
 الكريم كما ورد فان لم يكن بالتركة جنس الدين أو لم يسهل فضاؤ وسأل الولى وكذا الاجنبى
 القرماء ان يحنا الواب عليه وحينئذ فبإدانة الميت بمجردها منهم بمصيره في ذمة نحو الولى
 وينبى أن يسلوا الميت فليسلوا به اليراقين وخروجهم خلاص من زعم ان الفصل
 المذكور لا يصح كان بقول القرم أسقط حقه منه أو أرى ونوعى عوضه فاذا فصل ذلك يرى
 الميت وزم المتقرما التزمه ولا ينقطع بذلك تعلق القرماء بتركة الميت بل يومرهنها الى
 الوفاة لان في ذلك مصلحة للميت اذ لا يولى المتقرم بذلك ولا ينافيه ما مر من البراءة لان ذلك
 ظنى اه تحفة (مسئلة ش) مات وله حق شفعة فشفع وارثه كان الشخص المشفع
 تركه حتى يتعاق به لذين لانه يعلق بالمال عبادة ينا ومنع مقو بالمحقوق وان لم يتمكن مالا
 ويؤدى الوارث الثمن من ماله أو من التركة باذن القرم لا يذونه وليس على الوارث مراعاة
 الترم في الاخذ بل متى اخذ حصل التعلق بالشخص كوارث موصى به مات قبل القبول قال
 حق الموصى به الموصى به لا يحصل ما لم يقبل ولا يملزمه القبول (مسئلة ش) وضوء
 مات وعليه دين وله اعيان حيوان وغيره كانت التركة جبهه هاهمه رة رها شرعياً
 بالدين فيقبل تصرف الوارث فيها تغير العتق والاستيلاء موصى بقصد يساره الا باذن
 أهل الدين فان قاب بعضهم أو حجر عليه أو امتنع ناب عنه الحاكم في الاذن ولو حجر الوارث عن
 استئذان رب الدين والحاكم فله الاستيلاء بالبيع في الاصح ولا بد من اتفاق جميع الورثة على
 البيع أو بعضهم رضا التاهل من البقية وولى المحجور والغائب ثم الحاكم عند امتناعهم
 أو عدم تأهلهم ولم يكن لهم أولياء وبيع من اجنبى أو من بعضهم بعضاً بشرط أن يكون الثمن
 حالاً والمشتري ملياً ويحجر عليهم الحاكم في الثمن حتى يقبض أهل الدين ما لهم فالوقاب بعضهم
 أو امتنع قبض له الحاكم ووضع في بيت المال ان وجدوا الا عند ما من ولا يقبضه منه دفعا
 لثمنه فالرأى ابقاء الثمن بذهمة المشتري حتى راجع أهل الدين فلا بأس (مسئلة ب)
 لا يصح تصرف الوارث في شيء من التركة ولا قسماً قبل أداء الدين ومنها نحة الاسلام
 ان استطاع أو وصى بها أو لا واستأثر الوصايا فأنذر بعض الورثة بما يخصه قبل ذلك لم يصح النذر
 وهذه المسئلة ونظائرهما ينفصل عنها وهى كثيرة الوقوع وقد غلط فيها كثير من يعنى العلم
 كقضاء السوء ولا يكتفى افرأ قدسوا لرجاء الحاج من التركة بل لا يصح التصرف حتى يكمل

المستبرة فليس له يسها من غير
 عرض على الباقين من الورثة
 وأوليه الا اطاع منهم ولو
 نصرف والحال ما ذكر من
 أخفياً منها أجرة المثل مده
 بسطه ان كانت أجرة لدم
 هذه التصرف في مسئلة ١٥٠ مات
 شخص فوجدت يده مساطير
 باسمه أناس غيره يخط غيرة من
 الكتاب وعليها خطوط القضاء
 المساطير والباقي كانت يده
 على ذلك فله على ملكه لها
 دلايه شرعية فتكون تركه وكون
 المساطير باسمه أشخاص لا تدل
 على ملكهم لها ما تتم حجة
 شرعية على حكمهم فقل لم فقد
 يكتبها الملك لنفسه لفتد كر
 والمراجعة ولو أنبت شخص
 بأن الميت أوصى بنسائها اليه
 مله لاذ الايصاء برد الودائع
 جائز في مسئلة ١٥١ فوش عليه
 دين قبض الحاكم بعض
 التركة وقسم الباقي على الورثة
 وقال لاهل الدين أنا فاصبك
 من مائى فأخذها الحاكم
 حكمه حكم المصوب ولا يصل

له امساكه واعطاء أهل الدين من عنده بل هو بذلك ثم عزول شرعاً لاتعدا احكامه
 ولا يجوز للورثة التصرف فيما يديهم ما لم يقضوا الدين في مسئلة ١٥٢ مات وعليه دين مهر وغيره وقد درج براءة لخنزج
 من الثلث لم تمنق لان الدين مقدم على الوصية ولا يصح شراء الوصى الجارية بفس اجنبى من غير ذن الحاكم في مسئلة ١٥٣ ادن
 الوارث أو وليه لا حوان يقضى دين الميت أو يجهز هو يرجع على التركة يرجع عليها كالوقضى للدين من بعض الورثة باذن الباقين
 ليرجع وان لم يكن وصياً

البحث من ريشده وأهلبتمو ان غلب على الناس السفة بترك شعوا الصلاة كما يجوز معاملة من أكثر ما له حرام حيث لم يتحقق تحرير ما وقع العقد عليه ومتى علم السفة المقاد السمر من صفه لم تجز معاملته وبذلك يعلم الفرق بين معلوم السفة ومن جهل حاله نعم لو أتى شخص ببدن وحوود من يعامله الاجاءة يعلم سفةهم واحتاج لمعاملتهم ١٥١ قليلا من قال بصفة معاملتهم ليخلص

من هذه الورقة قاله السجودى
في مسئلة في يجوز لولي المحجور
أن يسلم خارج الدولة ومطالهم
من مال المحجور بلا ضمان ولو لم
تقبل بذلك لرغب الناس من
الوصاية والعقبة مناهة على دره
المفاسد وجلب المالح (مسئلة)
إذا خاف الولي على مال المحجور
جازه قطعه بصفه وه أن يصلح
وأن يجر أعيانه بكون أجرة
المثل إذا خاف تعطيلها وجوز
عز الدين تعيب ماله إذا خاف
غيبه سلبا كما في قصة الغنصر
ومضى في مسئلة في الرد صلاح
الدين والمال هذا مذهب
أما الشافعي رحمه الله وفي
وجه حكاية المتولي أنه إذا بلغ
مصلحة الماله من الله ونفذ تصرفه
فيه وإن كان فاسقا وهو مذهب
أبي حنيفة ومالك وهذا الوجه
قضى البدرين جماعة وأفتى به
قاضي القضاة بن زرين وابن
عجيل وغيرهم قلت ولا يصح
في هذا الزمان الاتياد هؤلاء
الاختلاف في وجن من يبلغ مصلحا
لدينه في أولاد الاخييار فضلا
عن النسل الاندالاه وعلى
الاول المعدل في كانت امرأة
بلفسفة تاركة للصلاة ولم

أصوله المسلم وإن كان الما وليس هو من أهل الفترة ولا يلحقه بالعقلاء ميره الى نحو الدرهم
والملايس نعم إن كان له أدنى تغيير لأحق بالصبي المبرق صفة الصبابة وعدم المتراخنة بقرها
وإبصال نحو الهدية وأذرى دخولها ورسلام ومثل من ذكر آخر ليس له فهم أصلا لكن
أن يبلغ كذلك والأقوية المالحكم كافي الصفة (مسئلة) مريض بضمي عليه مرة
ويعيق أخرى وصدرت منه تعرات وطلاق فباع علم كونه حال إفاقته نقض أو اعماه فلا
ومثلك فيه فإن أقر هو وكذا وأرته في غير الطلاق أنه حال إفاقته نقض أيضا وما دعي هو
أورائه أنه مال الانحاصد في يمينه للقرينة الظاهرة (مسئلة ك) لا يثبت
البالوغ الا بالستكال خمس عشر سنة بشهادة عدلين نعم إن شهدت أربع نسوة ولا بد يوم
سكذ اقبل ونسبهن السن تبعاقاله في الصفة ومنه يسلم قبول شهادة الابون وقيل
قول الميعة حنث من غير تخليف وإن اتهمت فلو اطلقت الأقرار بالبالوغ قبل في أصح
الوجهين في فائدة في (مسئلة) لا يصح لولي أنكر الرد قبل القول قوله في دوام الجبر ولا يقتضي اقرار
الولي به فلك الجبر بل يقتضي انزاعه وحيث علمه زمة فكيف من ماله وإن لم يثبت لكن صفة
تصرفه ظاهرا متوقفة على ينفه ريشده أي أو طوره اه تحفة (مسئلة هـ) اسند
أمر اطلاقه الى أخيه فيلحق انسان وطلب المال لم الهماحصته ما حفظ لاصحة البقية بل بعض
بشلمها الهماهذا ان شهد خبران باحوالها بانها ما مصلبان لمالهما أو أنس الوصي منها
الرشد وهو في هذا الزمان صلاح المال فقط وأما صلاح الدين فقد وقع منه اه وبعبارة
ش مذهب الشافعي ان الرد صلاح المال والدين بان لا يرتكب محرما مطلقا للعدة
ومنه ان قلب طاعانه صفاته ولا يشترط جميع شروط العدة فمن ترك خادم المروءة أو فمل
صفيرة ولا فرق في استدعاء فلك الجبر بالصلاح المذكور بين التصل بالبالوغ وغيره نعم
لا بد من صفة التوبة حتى لو كان في قطع الصلوة مثلاً وقف فكه على نفسه جميع ما فوه به
بلوغه لانه أحد أركان التوبة في ثلثه لا عبرة بأمر من لا خبره من من يريد فلك الجبر بصلوة يوم
أو يومين فطافوا فلك الجبر بذلك غير ناظر الى أن ارتفاع الواجب وقوف فلك الجبر خصه جميع
الدائن ومذهب الأئمة الثلاثة ان الرد صلاح المال فقط وهو وجه في التتمة مال اليه ان
عبد السلام وأفتى به العمراني وابن عجيل والحضري والأزرق بل قل السبي عن الوصلي
وابن شريح والماوردي وابن أبي أنه يصح تصرف من يبلغ سنهم أو لو بالتبذير أو بالبحر عليه
وهو شاذ

(ولي المحجور)

نزل كذلك فباع أرضها لم يصح البيع ولا يجوز لهما كالحكم بعصته وعليه أن يصحب على الولي إخراج كاه السفة كالمجنون
فلو فرض أن السفة سكر في مال يئنه وبين صبي وثاق في الصبي أن أعلم السفة بالشركة ضياع المال المذكور وأخذ ظالمه
جاز اخفاء شرك السفة حتى يبلغ المحجور وكذا يجب الاخفاء على وارث الوديع أيضا لذلك وليس للقاضي الامتناع من قبض
المال من غير موصو شرعى إذ عليه حفظ أموال الايتام للادخلين تحت قنطرة والبحث عنها وليت شعري أي فاض في زماننا عامل

(مسئلة ٥) ولي المحجور وما الحق به مما هو وان كان له نوع غير رأس قابو فهو صها
 أو أحدها ثم الحاكم ثم علماء المسلمين عند قتله وأجوره فنصرف من ذكر في ماله بربهم
 ورتوجه نبر الوصي عن ذكر بظهور الحاجة كقولنا أو نخدمه وبينه السرى ان نخت
 مؤتبه عن السكاح (مسئلة ٦) اذ لم يكن للصبي رأس أو جسد ولا وصي قوله
 الخاصكم أو من أمه ولولوا ان يأخذوا شركة بيت المصلحة و يصدق في الاتفاق الا ان
 ودعوى التمس (مسئلة ٧) ونحوه ب اذ اخذ الولي الخاص وهو الاب أو الجد
 أو وصها أو العام وهو القاضي أو الامام أو منصوص بها أو قام به مانع من تصرفه أو خيانة لزم
 علماء البلد كصوالهم أن يقوموا بمحجور فرض كفاية ان تصدوا أو الامهين ثم انفقوا على
 واحد ذلك والاقترع ليضد المتولى اذ تعدده يؤدي الى النزاع ولا يلى الام في الاصح خلافا
 لابن نجيم والمحصرى القائلين بتسديد على الوصي وابس لمصته كلمة منارسة المتعين
 وجعل المال تحت أيديهم اذا كان هو الصالح أو الاصلح كان يمكن دفع نحو العالم عن المال
 الامنه (مسئلة ٨) مانع اطفال وله اخوان قال أحدهما لا تصرف في
 مال الاطفال وعليك مؤتبه وز كانهم وما فضل من ربح لك فان لم تثبت لهم ولاية بنصوص صاية
 فنصرف ما مضى من عليها ثم لما كسوا الم نأديب الطفل وتعليمه والاتفاق عليه من ماله
 عند فقدهم اربعة نحو القاضي كبعده لثلاثين مصلحة الطفل وان تثبت ولايتها بانصرو
 وصاية أو لم يوجد قاض أو خيف منه على المال فله ما بل عليها كماله البلد ان تصرف في
 المال بالقبطة فان اتفق على صالح فذلك وانصرف بحسب المصلحة حيث اتفقا والاروجع
 فقه وقول أحدهما لا تصرف في المال الخ لا يترتب عليه أثر الاضيق القائل ان مكده
 منه جردا لا يخل مصلحة المحجور وتصرف الا حرجح لثبوت ولايته حيث نذرهم فسق ان
 أخذوا نذر الخ من المون ولا يضر بمجهله الا ان قرب عهده بالاسلام (مسئلة ٩)
 ليس الحاكم الكشف عن الآباء والاجداد في ولايتهم على اطفالهم ونصرفاتهم لم تثبت عنده
 الحياة أو التسوق فخره وليس على نحو الاب اقامة بينة بالبيع ولا عين اذ لا يقبل رجوعه
 ويجوز له استخدام المحجور بنصوص واسفه كعده فيما لا يبل اجرة واعلن مصلحته كتعليم
 ونفقه وكسك السائر اياته وان لم تكن لهم ولاية عليه حيث لا قاضي فقه أمين لهم من
 الشفقة عليه لما في قصة أنس رضي الله عنه فقبضه جواز استخدام ايتهم ووجوب خدمة
 الامام والعالم على المحلين أما خدمة عبد المحجور فيما يقابل باجرة فان كان في مصالح المحجور
 فلا اشكال فيه أو في غيرها فلا ثم ان نصبت طريقان منهنه بنحو ابا يقرب ينسب جاز بل
 وجب ككوب الوديع الدابة الجرح (مسئلة ١٠) يجوز للولي اقتناء الحيوان
 للمحجور للمصلحة بل يحسب اشاءه اذا كان فيه غبطة طاهرة كالتمسك وتولم ان الولي
 لا يشتري الحيوان ولا يتركه على المحجور محمول على الغالب من عدم المصلحة وحيث نذر كان
 العرف ان من يخدمه باخذ الربع من سله متلافية قدر الحساكم الربع للبد كور في أغلب
 أحوال القيم مدة معاومة ويرى قيمته ثم ينسأحها أو باقل مهامها المصلحة يستحق
 المعنى فيعطيه من مال المحجور أو يعوضه من العمل ان كان اجارة عين فان لم يعرف المعادن

بأمره الله تعالى ورسوله
 صلى الله عليه وسلم أمرى به
 لم يزل وقتنا الله تعالى لطرق
 الحللى آمين

مسئلة مذهبنا ان الصلح على الابتكار غير جائز فعليه لو ادعى على آخر شيئا فأنكره فليس للقاضي أن يأمر بالصلح ولو اصرح الخصمان على الابتكار لتقليد أمتهما لصحة وزين ذلك ما زعمنا ان التقليد يقتضي كما هو مقرر في محله وقد بسطنا الكلام على ذلك في الأدلة الواضحة في المحرر بالسلمة وأنهم من الفائحة ١٥٣ **مسئلة** عليه دين دراهم مدفوعة لا تسخر

وبه رهن فاني يبيع الدراهم وقال للذاتين صالحني عن الدين الذي تستحقه بهذه حتى يهذه الدراهم فصالحه مع خلافا للبروض في قوله ولو كانت الخمسة المصالح ببيع الألف معينة لم يصح الصلح ومقتضى الرضا الصحة وجري عليه في الباب **مسئلة** وكنته زوجته أن يبالغ عن حق في تركه مورثها وأطلقت الوكالة ولم تبين له قدر من حط الثلث أو لم يعرل قوضت الأمر إليه فصالح يبيع العقار ثم باعه لم يصح الصلح والبيع قال في الباب **مسئلة** فخرج له ولو كله يبيع معاوضة صلح بين المثل أو حطيلة فليبين القدر كان قال بما شئت جاز وفيه نظر وعليه فينبغي أن يبالغ بمقتول **مسئلة** الصلح على الجهول باطل فلو صالحت المرأة عن أن تفي الزوج وهي جاهلة بقدر التركة ثم أقرت عقب الصلح أنها لا تستحق شيئا فأنها منهضة الصلح فلا قرار باطل كالوجري الصلح على الابتكار ثم قال أرأيتك عن الحق أو برئت عنه فلا يصح الإبراء ولا يؤخذ

باعتناجه الفصل من الاحمال انما يمين يعرفه وينزل على عادة الناس في ذلك **مسئلة** يجوز للولي خلع طعامه بطعام مولى به حيث كانت المصلحة الأولى ونظره ضبطها بان تكون كافته مع الاجتماع أقل منها مع الانفراد ويكون المالان متساويين حلا وشبهة أو مال الولي أحل وله الضيافة والأطعام حيث حصل للولي قدر حقه كذا خلع طعام اتمام ان كانت فيه مصلحة لكل منهما اه فتحة وفي الامداد وان تبرم الولي بحفظ مال مولىه أي سهم من ذلك وتخصير استأجر من يتولاه بأجرة المثل وله الرفع الى القاضي لينص قسما وكذا يفرض له أجرة ان لم يكن متبرع وليس لولي أحد من ماله مولى في عقوبة تصرفه اه لكن عبارة الصفة تقتضي الجواز ان خاف من اعلام القاضي الجائر بشرط اختيار عدلين بقدر أجرة المثل قال لتعذر الرفع حيث اه

الصلح

مسئلة لا يصح الصلح الا مع الاقرار عندنا وقال الأئمة الثلاثة يجوز مع السكوت بل ومع الابتكار اه تفصوفاً يبيع الأحكام وقال ابن حجر في اسنى المطالب في صلة الأرواح والأقارب ولا يمين ان يشد القاضي المحصين الى الصلح ما لم تبين له الحق لاحد من القول سيدنا عمر لا يبيع مولى يرضى الله عنهما واحده من على الصلح ما لم تبين له الفصل القضاء ولا يمين به أيضا بعد التبين ان كان فيه رفق بالضعيف وقدر عرفه حقه وتبين صدقه فليبق حيثنذ الأسوال فضله ولا يبيع عليهم في الصلح الخاهاهم الا ازام أو كان ذلك خوفا أو جبا من غير رضا بالباطن والأفلا يأس اذا العادة جرت بالأحاط في الظاهر مع الرضا باطنا وحكم الحاكم لا يخلل حراما ولا يجرم حلالا في الباطن كأن الصلح كذلك سواء المثل أو الأضاع عندنا وخاصة أو خفيفة وكثير من المال كية بالاموال حتى لو شهدا بطلاق كذا لو حكم به الحاكم لحما من كاحها بشرطه وهذا قلند فيجوز منه اه **مسئلة** ش) صلح بعض الورثة بضعان حصته فان علم كل بالمصالحه والمصالح بضمه من كل الوجوه كالبيع حتى ما حدث من الزوائد مع الصلح وان علم البعض مع فيه فقط وان جهل أحد منهم المصالح به أو عتبه بطل لان الصلح اما حطيلة أو معاوضة وكلها بائنة وفيه الجهول ومحل العصمة ايضا ان صدر عن جميع قبيلة الورثة ثم ان كانت التركة أعيان أو صلح على غيرها فبيع أو على بعضها لغلبة لباقى النصيب وان كانت دونها فان كانت عليهم ومصلحوه على غيرها فبيع دين لم هو عليه فيشترط ان لا يكون دين مسلم وان يمين العوض في المجلس مع قصه ان اتفاقا على ذلك أو على غيرهم فبيع دين غير مسلم هو عليه فيصيح في الظاهر بشرطه ومنها كونه في ملى مقرا

بينة بالاقرار كاض عليه الشافعي ومنه يؤخذ ان من عقد عقدا ثم استظهر بالاقرار ثم بان فساد العقد لم يؤخذ باقراره كأشار إليه ابن الصلاح في تناويه **مسئلة** صلح أحد الورثة بقبيلة فشر كانه في التركة بحال معاوم ثم نفرد به بكل ما يستحقه في التركة ثم ظهر عين في التركة غير ما جرى عليه الصلح فالصلح على ما علم من التركة صحيح والنزول المذكور صدر منه على سبيل الاستظهار لما وقع عليه عقد الصلح فلا يشمل غيره ويشارك فيما يظهر

فإنه لا يمنع من فتح كوة تشرف على جاره في الأصح لكن يمنع من الاشتراف ومنع بعضهم من الترفيع دون البعيدة واستحسنه ابن النوري ويجوز الجار أن يبني جداراً في ملكه وإن سد كوى جاره بمتلافي من له كوات على موات ليس لأحد البناء فيه بما يمنعه الضوء والهواء بما يمتد به الارتفاع اهـ فلا تدفع في الحقيقة لا يمنع الجار من وضع خشب على كوة وان تضر به جاره ومنعه الضوء والهواء كان له أن يخرج جناح فوق جناح جاره بالطريق أن لا يضر بالماء عليه وإن أطله وعطل الهواء ما لم يطل ارتفاعه اهـ وتصوره الفخ والنهاية وفي الميراث قال الشافعي وأبو حنيفة إن يتصرف بملكه بما يضر جاره لقوة الملك وصف حق الجار الخ اهـ وأقوى التوروي بجواز الصلاة في أرض مملوكة للغير لا زرع فيها لعدم الضرر بذلك كالتيهم بترابها إذا علم بغيره حال أو عرف مطردان مالهما لا يكره ذلك قال السهمودي واطراد العرف بعدم الكراهة كاف في الجواز وإن كانت الأرض لتوصي اهـ مجموعة الحبيب طه (مسئله ب) دار بين اثنين لأحدهما السفلى وللآخر العلوى فرب العلوى لم يتمكن إعادة نعل السفلى إلا بتجديده لم يلزم صاحب السفلى هدمه وتجديده ليعني عليه الآخر ولا يمكن صاحب العلوى من البناء عليه إذا لم يحتله كافي القلائد بل لو أراد هدم السفلى وبناءه ثم البناء عليه فالأقرب كما أفتى به أحمد مؤذن اهـ لا يجب لما في ذلك من إعدام موجود غير مستحق الإزالة ولا به قلة لا في ماعود أو بمقصود صاحب السفلى فيقول إلى النزاع وليس له منع الجار من إزالة جداره الذي لم يثبت له فيه حق نعم لو وجدت جذوع موضوعة على جدار ولم يعلم أصلها فالظاهر وضعها بحق فيقتضي لصاحبها استحقاق وضعها دائماً وله المنع من إزالة ما قسمها من الجدار حتى لو سقط الجدار وأعيد جاز أعادتها بالأخلاف ما لم تقم بينة بخلاف ذلك ولو وجدت كوة في شارع ولم يعرف أصلها كان محلها مستقلاً لأهلها وليس لأحد التعرض لها جدم وغيره ما لم تقم بينة بأنها وضعت تعدياً كما صرح به ابن حجر ولا يجوز إحدائها كغيرها أي من شعوبها وشجرة في الشارع وإن لم تضر بأن كانت في منطف على المعتمد عند الشئيين والجمهور واعتمد جمع متقدمون ومتأخرون الجواز حيث لا ضرر وانتصره السبكي في فائدة في اقتسام دار انخرج لأحدهما علوه وللآخر سفله فالسقف مشترك بينهما ينتفعان به كالمادة والدرج الذي يصعد عليه صاحب السقوف إلا أن كان تحتها بيت مشترك كالسقف اهـ فتاوى باحترمة ولو خرب المشترك من ضواري وأرض لم يصير التبرك على العمارة على الجديسوا القديم أجبره واختاره ابن الصباغ والشافعي وابن الصلاح وصاحب الدخاثر وابن أبي عمير والفارقي ونقل في المجموع اختياره عن بعضهم وإنه القوي والعمل وقال الأمامو الغزالي يقتضى بما يحتل به الملك واختاره عبد الله بلطاج أجباره إذا كان له مال غير ذلك اهـ فلا بد (مسئله ج) لشخص أرض ولا خرف في فضل ويقربها بترفع صاحب الأرض أنها أمها وأراد السقي منها فحقه الآخر وأقام بينة أنها ليست أمهما بل خالصة وإن أمهما غيرها حكم لها وليس لأحدهما السقي إلا أن أمهما وان بعدت أن عرفت ويستحق صاحب الفضل أجر المله في الأرض من الأم الأصلية لأن هذه التي أثبت أنها خالصة

(الحالة) **مسئلة** له دين على أخوه بموتقة فقال الآخر بالدين لم تنقل الوتقة فوجه من بالندو الاقرار
 وتقول الكسمراني تنقل بما غلط **مسئلة** أحال الدين دأته على آخر بدنه فقال الدائن لا أقبل الحوالة حتى أسأل المحال
 عليه فان أقر بالدين قبلت نساه فانكر فلم يقبل الدائن فله مطالبة مدنيه بدنه المذكور ولو لا يكون مجرد ما فعله الدائن ما ناعن
 مطالبة الدين **(الضمان)** **مسئلة** قتل بيدن شخص عليه مال معلوم وانتمى طلب أحضره وان غاب
 ضمن المال صحت الكفة وانتهت عوت المستعجل وبطل الضمان المذكور فلا يزعم المال مطلقا **مسئلة** ضمن عن شخص
 أو قضي دونه غير أنه لم يلزم الدائن القبول ١٥٦ كافي العيل وكافله زكريا في شرح الروض ولا يقدر في ذلك تقدير دخوله

(الحالة)

(مسئلة) أحال على دين به من أوصان انشك الزه بري الضامن مالم ينص على
 نقل الضمان والافلصيل مطالبتها وتصح الحوالة على الميت على العقد ولا تنفك التركة
 بها بخلاف الزه الشرعي فله في الضقة **مسئلة** هل تجوز الأالة في الحوالة وجهان جزم
 الراي بانعاه بالخرقة **(مسئلة ش)** باع شيئا وأحال بتمنه على المشتري ثم أفلس قبل
 قبض المشتري المبيع مع البيع والحوالة ورث المحيل من دين المحتال والمحال عليه من دين
 المحيل ومطالب المشتري المحيل وهو البائع بالمبيع هذا ان مع البيع والحوالة بشرطهما اذن
 شروط الحوالة فرضا المحيل والمحتال لا المحال عليه وثبت الدين والعلم بما قدر اوصفة
(مسئلة ش) أحل زيد عمر على خالد ببيع الحوالة كان لم يكن على المحيل أو المحال عليه من
 الحوالة بدين له سابق فان لم توجد شروط الحوالة كان لم يكن على المحيل أو المحال عليه من
 لغت دعوى عمرو والحوالة بل لا واهم المقبوضة باقية على ذلك لا في رد هاقية وبذلها فأنه
 فاذا ادعى زيد وكيل عمرو في اقتراض المائة وثبتت الوكالة ولو تصديق خالد ملكه ما زيد
 قبض وكيله وغلا فاسترداها كما هو حكم القرض وان وجدت شروط الحوالة واختلغا في
 التوكيل والحوالة صدق ز يسواه قال وكلنا أو احلنا ومقصودى الوكالة اذ لفظ الحوالة
 كناية في الوكالة وهو أعرف بقصد ما وقع الاختلاف به قد قبض عمرو وقد برئت ذمة
 خالد لان عمر امواكيل أو محتال وعليه رد المائة زيد ان قبض ومطالبة بدنه وله بحده ان
 كان بمحاطلا أو جاحدا فلو تلفت المائة في يد عمرو فان كان بتقصير فلن يد مطالبته بدها ولا
 يطالب هو زيدا لزمه ان المائة المقبوضة ملكه أولا بتقصير فلا مطالبة لاحد لان زيد اعزم
 ان عمر وكيل وهو لا يضمن وعمر اعز منه استوفى حقه بالحوالة

(الضمان والابراء)

مسئلة ألف قتالت أبرأني إلى ألف قتالت أبرأني فوالبراءة من المهر صحت في الكل واستحققت
 الألف اذ لا ابرأني مقابل مال معين أو موصوف في الأمة صحيح وفي الباب لو قال لفرعيه بالخصومة أبرأني من دنك على كذا
 فأبرأه ما ز وجري عليه الزكسكي والأوار **مسئلة** كملت عليه دين فضمن بعض الورثة المستحق جميع الدين المذكور مع
 الضمان اتفاقا كافي الرصة فلو مات الضامن فطلب المضمون له ايفاء الدين من تركه أوجب ولا يصح صرف الورثة في شيء من
 التركة قبل براءة مورثهم فقلت **مسئلة** لا يصح التصرف في تركه المضمون عنه فلا يرأ ذمة الابلا داه لا يكون الضمان
 يجوز التصرف كاذكره وغيره وتقدم في الجنازة نحوه **مسئلة** رجل قال لا تروم غني وعن أخوق وبني عمي مكتبا إلى الدولة وعلى
 ضمان ما تسله لهم فسلم الاسترا الذي يطالبه الدولة من الآخر وبني عمه وأخوه رجع عاده على الآذنه كالم قال أفده هذا

في ملك الدين لان الملك انما
 قد لضرورة الايفاء فليس
 مقصودا في نفسه لاحرار
 المتعدي الفتوى فيما اذا تبرع
 اجنبي باداء الثمن عن المشتري
 ثم فسخ البيع ان الثمن يرجع
 الى الاجنبي كما هو حكم المزد
 وغيره **مسئلة** كان لامرأته
 عليه دين ولها في حقه صداق
 غير الدين المذكور فقالت له
 أبرأنيك من درهم الى ألف
 درهم ولم تستثن الصداق
 ولكن مرادها الدين فقط وكان
 لا يزيدان على الألف برئ من
 دين الصداق ظاهرا وفي الباب ان
 وجهان وفي الراي لو قال لمن
 له عليه ألف أبرأنيك من ألف
 ثم قال لم أعلم وقت البراءة
 كان في عليه شيء لم يقبل قوله في
 الظاهر وفي الباطن وجهان
 اه وجري في الباب على عدم
 القبول مطلقا **مسئلة** قال

لزوجه أبرأني من مهر ك الى

(مسئله ١) قال المصنف عنه للضامن ضمنت مالي على فلان فله عليه ضمانت أو أنا ضامن
 أو زعم كان صريح ضمان أو بغيره مسلم ولم يقل أنا فكتابه وان قال نذرت أو استندرت بيا
 في ذمته لم يصح لأنه ذم بما لم يملكه نعم إن قصد النذر بثل ذلك لم يصدق في عدم قصد
 فيها (مسئله ٢) قال في القنفذ ولو قال أقرض هذا ما تقوا أنا للضامن ضمنت ضمنتها على
 الأوجه فله ضمان ما بقي في القنفذ في الضرر وعلى ضمانه بجامع أن كلا يحتاج إليه فليس
 المراد بالضامن ما في هذا الباب اه قال ابن قاسم قوله ضمنتها على الأوجه عبارة العباب
 فلا يصح ضمان ما لم يثبت كإقرضه أو القاء على ضمانه اه ولم يمتدح في شرحه بل صرح بأن
 قول أبي شريح بالصحة ضعيف وعبارته شرح حر ولو قال أقرض هذا ما تقوا أنا ضامننا
 ففعل ضمانها على القديم أيضا (مسئله ٣) أربأت زوجها بعد موت من المهر وأربأت
 ورثته صريح بشرطه ومنها علم المبرأ منه جنسا وقد أوصفه ووعاؤا فلا يصح هذا كالأول
 أحود وثم يصح في حصته شرط بالشرط المذكور ثم لو ادعت أنها لا تعلم قدره صدقت بيمينها
 أن أمكن جهلها ولو بكسرة وبطل الأبراه ولا يصح الأبراه على الأرض إذ ليس دنا على الروح
 وانما قلته بغيره ونحوه أربأت الميت أو وارثه لأن الأعيان لا يبرأ منها بل لو ماتت تركته
 لباقى الورثة كان لموا الألفوت عليهم بذلك بالنسبة للدين وأبراهم بالنسبة للدين واللفاط
 الأبراه أربأت وعفوت وأسقطت ووضعته وتركته وحلت وعلقت ووهبت وفائدة في قال
 في القنفذ وطرد في الأبراه من المحجول أن يبرئه مما يملكه لا يقص من الدين كالفعل هل
 يسلها أم لا وادام تبلغ الغيبة الغناب كفي فيها التندم والاستغفار فان بقته لم يصح الأبراه
 منها إلا بعد تعيينها بالتخصيص بل وتعيين حاضرها فيما ينظر أن اختلافه القرض ولو أربأه
 من معين معتقد أنه لا يستحقه فإن أنه يستحقه يرى ولو أربأه في الدنيا دون الآخرة يرى
 فيها لأن أحكام الآخرة مبنية على الدنيا ولو خدعته من مثله عكسه اه (مسئله ٤)
 شرط الأبراه كونه من معاوم وغيره ملق ولا مؤقت كالضمان يتم بصحة تعاقبه بالموت كالوقف
 فيكون له ما حيفد حكم الوصية ولو قالت له روحته إن مات قبلك فانت ترى من كذا كان
 وصية لو انت فلا بد من الإجازة واعتباره من الثالث ولو قال لها في من ضما أباري من المهر
 ضالت نعم ثم يرت من ذلك المرض فخذ الأبراه من رأس المال نعم لو ادعت هي أو وارثها
 أنها غائبة الحس حينئذ فان عرف ذلك منها صدقت بيمينها كوارثها أو الإصدق الزوج فيصط
 على بقى العلم

في (الشركة)

في مسئلة ١ إذا بئى أحد
 الشريكين بغير إذن شريكه كان
 لا حرقه مجانا ولا شيء عليه
 في ذلك فالوقفه عبد الشريك
 فان كان باذن سيده فلا شيء
 عليه والألتقى الضمان بقرينة
 لا بما يشتر الألتلاف بنفسه
 في مسئلة ٢ اشترى كافي مال
 شريكه بصفة وأذن كل لصاحبه
 في التصرف بحسب الحاجة ثم
 بئى أحدهما صاحبه من شريكه
 جنس من البضائع كالتيكس

في (الشركة)

(مسئله ١) أركان الشركة خمسة الشريكان وشرطهما الإطلاق والتصرف والبصران
 تصرفهما فان تصرف أحدهما لم يشترط إبطار الآخر ونصح من ولي بشرط الصلحة وسلامة
 مال الشريك عن شبهة عدل اعتناهما بالمحجور وأمانة الشريك أن تصرف والمال وشرطه
 خلط لا ينجز أن تصدق به فان اختلف باع بعض ماله ببعض مال الآخر أو وهب أو نذر هذا
 في غير مال المحجور رما هو فان علم قدر حصته باع كاذر وإن جهات ولم يمكن معرفته لصالح

مثلا فاشترى بعد النهى فان
كان الشراء بين المال المشترك
صغر في نصيب المشتري فقط
وانقسمت الشركة في نصيب
شريكه وصار الباقي شريكه
وان كان في الذمة اخص به
فيزن الثمن من ماله فان ادى
من مال الشركة ضمن نصيب
شريكه بغير التسليم ثم لو غلط
ما اشترى بعد النهى ولم يميز
ضمن ايضا حصة صاحبه من
الضوابط بما ذكر في مسئلة في
شريكه في أرض غيره اشترى
العطب ثم بعد تنقته وخرج
ثم رباغ أحد الشريكين الشجر
ثم رباغ الآخر من شريكه صغر في
قدر حصته فقط فسطها من
الثن في مسئلة في أرض بذرهما
هو وأخرها بذر من مشترك
بينهما وبعد ان حصد زرع
القدس سقيت الأرض فبنت
فيها زرع كثير من الحب المسائر
من الذين المشترك كان الرزق
النايب مشترك بينهما ان كانت
يدهما باقية على الأرض بتعديد
العمل فيها والا فلا به صاحب
الأرض فقط ذكره حسين
الاهل

وايه الشركة بحصة لا تنقص عن نصيبه فاذا كانوا ثلاثة مات أحدهم من محاجر صالح ولهم
بحصة لا تنقص من ثلث المال حال الموت ثم خلطوا ما يكون الرزق بينهم ما على قدر المالين
بالجزئية وان تصرف أحدهما فقط والصيغة بان يأذن كل منهما لآخر في التصرف اذا
دالا على الاتجار والعمل وشراهما ان يكون بالصلحة والاحتياط عند الاطلاق كالركيل
وعاقد عند التقيد هذا في الموجود عند العقد وبدا لحادث ان يحسبوا ثمنه لوجود
لا استقلاله لان يقول اذنت لك ان تبيع وتشتري في حصتي في هذا وما يحدث لي من
المال فلهما ان يؤولوا كنسب ثلاثة مالا ثم خلطوا وباتوا بغيره فخلطوا فان كان مال من جعل له النصف
نصفه لاحدهم وناسفته الاخرى لانتين وباتوا بغيره فخلطوا فان كان مال من جعل له النصف
مثلي مال الاخرين أو أقل وحصل ما ذكر يبيع مع علم الحصص أو بغيره مع العلم ايضا أو عدم
امكان المعرفة أو بغيره مطلقا حصة الشركة بشرط التقاضي في البيع والهبة ولما نصرتهم قبل
الاتفاق وبغيره بغير البيع والقراض والابارة والسماحة واتوا بالحقوق ودفع الغلظة
والقراض والاتفاق والترويج والتسري والعق والضيافة فان كان باذن من مطلق التصرف
سواء الشريك أو نائبه وراى المتصرف ما يلزمه كالركيل فبغيره ففسدت الشركة وان لم
يكن كذلك فلا وان حصدت سوا في ذلك ما فيه نية المال وحفظه كالبيع والقراض والعمارة
ودفع الغلظة واتوا بالزكاة وتوابع مجرد كالصدقة والعق والضيافة لان الاذن فيها ما وكاله
وكذا ما فيه فرض لغرضه كالالاتفاق والتسري والمهر والكفارة لانه من باب الاحتياط الرضا
الذال عليه الاذن فان غل في الشركة لا يرضى الا بالبدل كالماخوذ ضمن نصيبه فراضته
أو بالبدل فحصة ثم انطاب الشريك ضمن مطلقا ضمان غصب ان في الرضا والاضمان
يد وان كان الاذن المذكور من ولي المحجور أو كان الولي هو المتصرف صغر بشرطه المار فيها
فيه نية المال وحفظه فقط لا في اعيانهم ان قصد المتصرف ان ذلك ضمن حصته كان عليه
ولا اثم وان لم يقصد اثم صغر ان بقي قدر حصة المحجور والاضمان ضمان غصب كما لو كان
المتصرف غير ما ذون له أو لم تستوف الشروط المارة ثم انواع الشريك كالهكل جائز وان
لم يأذن شريكه بلا ضمان والعق نافذ في حصة الشريك من موسر وطريق انواع الشريك
من خالف شريكه ان يحسب الاعيان التي تصرف بها ويقوم بها بقصى القيم مع الاحتياط
حتى يتبين برائة ذمته فان جهل القدر اطول الزمان (مع ما غلب على ظنه انه ذمته وبقي
له اعطاه زيادة على ذلك كالمال الذي ترى بغيره وحكمنا بوقوع الشراء لعدم الاذن والاولا بما
انما الغنم وقد اتى من المشترك فالرجح كله له لكن فيه شبهة قوية تقرب من الحرام فالزورع
اعطاه الشريك حصته اه وفي ب فتوهذا وزاد املما اخذ بعضهم من أموال الناس
قراضا أو غيره فحكمه بخصص بأحد ربحا وخسر اربا في احدهم بئان ماله المختص به
استصق نعم ما صرعه من المشترك من تخويعه بغيره بتعجيل (مسئلة ج) الشركة الواقعة
بخصص صوت وهي ان يموت شخص ويخلف تركته فتمت الوتيرة وبهم المحجور والمرأة على ابناء
المال وينصرف الارش في ذلك وبأكل الجميع ويصفون وقد يكون بعضهم اقرب من بعض
وقد يغزو المال وقد يصح عمل ويقع النزاع والاشباح بينهم بعد باطله على المذهب والمخلص

من ذلك ان يتفق الورثة على بيع كل ورثته وعلقه بما له من غير غرر على امره وبحصل الرضا
وطيب النفس من الجميع فيصير عليهم حكمه واذا لم يحصل رضا فادعى الارشدان هذا من
كسبه وفاقام بينة اختصاص به وان ادعى بقية الورثة بان التلف صار بسبب تصرفه الواقع بلا
اذن شرعي ولم يقيم بينة بالاذن والمشايدة تقتضي تصرفه وقر بالتلف ضمن وان حصل
للعالم اشتباه بظهور قرآن قوية تغيب غلبة الظن بظلم أحدهم لا نحو استحقاقه عنده شيئا
معلومًا وبوجه ولا فله الحكم بالقرآن التي هي كالبينة والافضل لهم الى الصلح والتصادق ولو
ادعى أحدهم دينًا على الجميع لم يثبت الا بينة (مسئلة ج) مات شخص وترك عقارا
ومال تجارية فحصل بين ورثته تقرير الحصة لكل وارث من العقار من غير اقرار وأبوا مال
التجارة عند أحد البنتين وأنفق الكل من الوسط ثم حسب مال التجارة بعد وفود فيه نقص
فالتزكت مشاعة وتصرف الابن صحيح للاذن وما نقص ان كان يتفرط منه بتصرف غير
مأذون فيه أو اتفاق رائد أو صدقة فعلى الابن فقط والافلى التركة وما أنفقوه في مصرف
الدرا على كل بقدر ما يأكله ومجونه لا يقدر نصيبه من التركة اذ لا يحمل مال مسلم الابطية نفس
(مسئلة ب) اشترك رجل وامرأة في مال ورثاه مدة والرجل يصرفه على القانون الشرعي
وله مال مختص به غير المشترك يصرفه على حذنه ومتأس أيضا بالناس يصرفهم ثم ان تلك
المرأة طلبت قسمة المال المشترك بينهما فاجابها وأحضر جماعة من العدول ومعهما وحاسبا
في ذلك وتقاروا وتصادقا بحضرة العدول بأنه لم يبق بينهما شيء من المال وان المرأة قضت جميع
مالها من الشركة اصلا ورجعها من مال ومقول ولم يبق لها عند الرجل شيء وكتبوا بذلك صكا
بحضرة المرأة بأنه وقع الانقطاع والانفصال بين فلان وفلانة فيما بينهما على سبيل الشرع
المنعز الهما بالارث من حورثهما فلان وما كان من مال وعين ودين وأصل وعمر وبذلك
انقطعت كل دعوى بينهما وكل دعوى تدعى فلانة على فلان باطلا ولا غية سوى ذلك حال العصمة
والاختيار ثم بعد ان تصرف كل فيما خرج له ادعت تلك المرأة على الرجل المذكور بانه أخفى
عليها من المال المشترك أو ادعت انه ظهروا له احوال ودون لم تقسم وأنهما من ربح المال
المشترك وغلقه صدق بينهما في أنه لم يصف شيئا من الربح وفي أن ذلك المال الذي ظهر مختص
به ليس من ربح المال المشترك اجماعا في الاولى وكما هو مصرح به في المتن في الثانية كالو
ادعت قسدا للشركة باخلال وكن أو شرط وادعى هو محتفيا بصدق بينهما أيضا كافي الثقة
وغيرها فيما ادعى أحد العاقلين حصص البيع او غيره من العقود وادعى الآخر قساده
باخلال شرط أو ركن على العقد فالاصح تصديق مدعى العصمة غالبان الظاهر في العقود
العصمة وأصل عدم العقد العاصم بعرضه أهل عدم القساده في الجله نعم ان أقامت بينة بفساد
الشركة المذكورة وان يده عدوان لا يشركه بل غاصب لها قبلت لقول القلائد وغيرها ان
من أقر بعقد كبيع ونكاح ثم ادعى حقة فوجب بطلانه قبلت بينته فيحكم بفساد الشركة فحينئذ
كل ما اشتراه هذا الرجل لنفسه أو في الذمة كاهو العادة يكون الربح الحاصل منه ما كاهو
ظاهر وان تقدمت من مال الشركة نعم هو أن يثبت له حكم الغصب وفي حش وأما ما حوت به
العادة بين المتعاقدين من أنه يقول اشتريت هذا بكذا ولم يذكر عينا ولا ذمة فليس شره بالعين

في الوكالة

بل في الذمة فيقع التعديف للوكيل ثم ان دفع مال الموكل على الذمة له من مثله
أو قيمة من وقت الدفع الى تلغه اهـ ولذا امرت المرأة المذكورة الشهود ان يشهدوا عليها
بما تضمنته المسك المذكور بعد ان قرئ عليها وأقرته كان اقراراً منه بأنه كمال اليه في التصفية
تبعاً للقرائن وهو لا راجع عند حد في تشهدوا ويثبت عن ذلك كله اقرارها الا ان يجمع
ما تضمنه المسك ومنطوقاً ومفهوماً بما في الواجهة الثابت الذي جرى اختلاف في ان الدعوى
هل تسمع معه أم لا والا فليس يفي كلام بعد تصرف الشريك على القانون الشرعي ثم القصة
العصبة بمضور العدول والمصادقة من التريكة بين رضاهما بان لم يبق الخصاص
(مسئلة ي) ادعى بعض وروثة التريكة ان الادار التي ملكها لمورثهم ليست للشركة
صدقا بل لانهم على نفق السلم حيث لا يثبت كما يصدق مورثهم ادما ثبت للورث ثبوت لوارثه
لكن يخالف المورث على البت اذ هو اعرف بقصد فلو اقر واثبت من مال الشركة لزمهم
حصة التريكة عنه مطلقا واثبتت الادار للشركة اولهم مؤاخذه لغير اقرارهم بانهم لمورثهم
المال من الشركة وصرفه لنفسه والفقه كونه في الادار لزمهم انهم مظلومون باخذ الادار
بالثبوت فيما لو ثبت بينه بذلك

في الوكالة

في فائدة في بشرط تعيين الوكيل فلا يصح ان كان من مال وكنك في كذا وكل
مسلم مع عند حد وانطبع تماز كراخلا للصفه وتعيين ما وكل فيه او ضا لوال
في كل غيبيل وكذا يطل الا ان كان تبما لعمان في الفسخ خلا للصفه والهاية والاقناع
ان كان القصد ارجح قوله اشترى هذا ما لثمن العروض او ما رأيت فيما للصفه اهـ
فقد وثقه (مسئلة) يجوز التوكيل في قبض الزكاة كما قلته ابن زياد في النووي واعتده
وظاهر كلام ابي حنيفة ترجحه واعتقد ابن حجر في قناو به عدم العصبة قال الا ان انحصر
المستحقون في عمل سافر منهم التوكيل حيث لا ينفذ لانهم ملكوها حقيقة (مسئلة ي)
الفرق بين الوكالة العصة والفاضة ان الوكيل يستحق المسمى في العصة وأجرة المثل في
الفاضة ولا ياتم كافي التصفه والنهاية وقال كثير من ياتم بل لا يصح تصرفه في قول ويجوز
لنحو الوصي والقيم والوكيل فيما لا يتبع به مباشرة أو بغيره من اتفاقا وكذا فيما يفسد
عليه كل وجه في الصفه لكن شرط الوكيل ان يكون امينا (مسئلة ب) قال يجمع هذا
على الخدمة او على نصف الخدمة واطردع في ان الخدمة ان يعطيه في الماشية خمسة قروش
مثلا لزم الشرط المذكور واستحق ما شرط لاطراد العادة بذلك تفديا للعرف الطاري على
الوضع نعم ان حصلت الوكالة استحق أجرة المثل قال حكايات هي الخدمة استحقها
(مسئلة ج) ابن بختان اقتسموا مال مورثهم وكسبوا بينهم شيئا وفيه وعليهم
ما حدث بعد ائتمارهم من طلب الدولة في دفعه وعرفه بقدر الحاصل لم يكن هذا اللفظ نو كيدا
في التسليم بل لا يجوز لنحو الاخ كزوج أحد هاتين ذلك من مالهما لو كان تحت يده الا اذا
خاص في شيء معين عند مكالبة الدولة فلو سلم من ماله فان كان باقراض منها ثبت له والا

في حصة في يجوز التوكيل في قبض الزكاة من حصل له ذلك قاله النووي في زيادة الروضة قلت خالفه ابن حجر في الفتاوى فقال لا يجوز الا ان انحصر المستحقون في عمل فلي سافر منهم ان يوكل لانهم ملكوها حقيقة (مسئلة ي) قال لا يخر اعطيت بذلك طلاق فلانة او سلمته اليك ولا نطقها الا في الوقت الفلاني ولا تعطها اياها الا في وقت محنة كان ذلك وكالة ولا يؤثر فيه تعليق التعريف في مسئلة في قال له اشترى جارية لا طامعا واشترى بعمر ما يناسب أو رضاعا لم يصح كصيرة لا يجرى وطؤها كيف ثلاث سنين على الاوجه كمالو كان تصفه أختها عملا بالقرينة كما قاله فيها اذا كان يأكل خبزنا على آخر دورها وقال اشترى بملحنتين شرايه المطبوع في مسئلة في وكل آخر ان يسأله دارا من زيد باجرة معلومة وذكره المدونة لم يذكر انشأه اها مع وحل على ان ابتدله المدد من العدة على الاصح في مسئلة في حصة امرأة ابن زوجها في قبض ما استحقه بقة ابيه من صدقات وغيره من الدين والمطالبة به وفي قبض ما يصبغ لها من الملك بارت وغيره صح بناء على حصة التوكيل

لم يلزم وان اذنتاني التسليم ثم ان كان غيبا ما هلا رجع حيث قد لمسه المولى من غير اذن
اعتماد على ما سطر قيس له لا رجوع مطلقا ولا تسمع دعواه التسليم حيث قيل في محرد
لجاءه يجب جوده عنها اه فقلت في صرح في التفتة بان من قال لا ترد ديني او اعطى حاجتي
او قال اسير فاذ في فعل المأمور به لا قصد الترفع رجع على الاثم وان لم بشرط وان قال له
انفق على زوجتي او اهرق دمي وضوحا لا مخرج من ذلك بشرط الرجوع رجع والا فلا
اه فليسا لم (مسئلة) قال في التفتة لوقال لغيره اشترى كذا بكذا ولم يصفه شيئا
فان شرا له به وقع للوكل وكان الثمن قرضه لا فريده وقيل له انه يكتفي بضم عني ويكون ذلك
منعنا لا اعتراض منه ما يجرى اخصيه أي أقل يجرى لانه الحق ولا ذنب له في ذنبها عنه بالنسبة
منه (مسئلة ب) وكل اعرف شرا شي وقال له اذ الثمن قرضي او اعطاه لاه تصرف فيه
باذن الموكل او علم رضاه ثم اشترى ما واكل فيه في ذنبه بنسبة الموكل فلا يظفر به يقع للوكل
في الصورتين وان لم يسم في صلب العقد اذ التسمية غير شرط للصحة كما في التفتة والفرق بين
هاتين وما ذكر وفي محصية الفضول من وقوعه للبائر فيما لو اشترى بماله نفسه اوفى
ذنبه لغيره بلا اذن وان سمى او لم يسم به بل فواه ثم لم يكن له علم بشي ولم يمس اقرض
التم فاذ لم يسمه وقع للبائر والتم لا تؤثر في مثل ذلك (مسئلة ش) وكذا في شرا
بضاعة وان يئودى الثمن من ماله صح وصار الثمن قرضي الموكل رجع به عليه وتلفت البضاعة
بلا تصغير يمينه او حلف الوكيل لم يضمنوا القيمي بعه ولو وكله في فداء عين من يخطا لم يدفع له
مالا لفسده للظالم قبل رد العين ضمن ما لم يقض منه العين ورتها الموكل ثم ان قال له الموكل
لا تسلم المال حتى رد العين ضمن مطلقا لفته فكان دفعه لاه عن جهة الوكالة (مسئلة)
اذن لا تحرف في الاتفاق على اولاده اوزوجته او عمار ماله وتعود ذلك صدق المنفق في الاتفاق
وفي قدره بيمين وان انكر المنفق عليه أي في القدر الاتق ما لم يقدره شيئا معلوما الا صدق في
القدر سقط ومثله ما دون الحاكم في الاتفاق على شيوخه وراول غائب اه نقل العلامة
على الحداد من جمع (مسئلة ش) وكله في شرا لمسكة واعطاه دراهم وقال له اوف باني
التم من ماله وارسل ما جمع من كان فان لم يبيع جنسها ولا اطرد عرف بشرا لمسكة الفضة
هنا لم يصح التوكيل فاذ اشترى اهابي من الموكل او اضاف له ذنبه لم يصح الشراء فيلزم رد
الدرهم الى مالكها والمسكة باقية على مالكها فان تلفت في الطريق مع شخص اوسلها
معه الوكيل رجع البائع على من شامو القرض على الذي تلفت تحت يده وان بين الموكل او اطرد
العرف كما ذكر صرته للوكل ورجع الوكيل بما لم يمس ماله وان لم يقبل له ترجع على
ولا يضمنه ان ارسلها مع أمين في رقعة بائن معهم فاقصر رجع الموكل على من شامعها من
تأتمت والقرض على الرسول وان قصر أحدهما اخص الضمان به وليس قول الموكل لو كيله
ارسلها مع من كان اذن في الارسل مع غير الامين كالموكل من شئت (مسئلة ب)
لا يثنى ان مرسل الدراهم من جوده لتصور ماله لا يطلق غالب على الرسول لا بضاعة او قدا
لا رجوع في بلد المرسل اليهم ثم اذن في بيع البضاعة تصرف النقد ويكتب اليهم صدره
فلان كذا اقرا باعته ما يتولى اليه الحال وقد يكتب المرسل معه لو كيله اطلق على فلان كذا

في بيع ما يملكه الا وفيها
مسئلة كما قاله المزني وهو مستعمل
او دع انسا انصنا ورسلا الى
وكيله في بلد كذا فخلوا واصل طابعه
المرسل اليه وقال له ان فلانا
ارسل مملكة عننا واصلنا الى
فانكر المودع وقال ان فلانا لم
يعطني شيئا فليس الوكيل الدعوى
واقامة اليمين عليه لان المرسل
لم ير شكل الا في القبض وهو
لا يدعي في مسئلة في كل في بيع
عين فخر يبعها حتى تلت بعد
تمسكه لم يضمنها ولو وكله في
طلاق وزوجته واطلق فطلق
الوكيل فلا تاؤقت واحدة فقط
ذكره في العباب في مسئلة
اذا اختلف الموكل والوكيل في
اه ادى بحضوره اي الموكل اوفى
الاتهاد فاداه الوكيل وقال
ما من الشهود او غاوا فانكره
الموكل ففي المصدق منهما
وجها من الغنيمت رجع الشبان
وغيرها ان المصدق فيها الموكل
شاقله زكريا التولي من ان
القول قول الوكيل في الاشهاد
مرجوح كما ان قول المتولي
القول قول الوكيل في الحضور
كذلك ايضا

من الفرائضة أو إلهة هبتت من فلان وبفعل الوكيل ما أمر به وقد يكون ذلك قبل بيع
البضاعة وصرف النقد ثم قد لا تحصل مع الوكيل دراهم فيستقرضها من آخر ويصلها للمرسل
الهم وبحث المادفة بهذه المسألة من غير تكريم مجاوة وما غرضه إلا أن يصل إلى المرسل إليه
ما عينه له مع تحقيقه أنه غير المال الذي أرسله وانما هو بده فادعرت هذا ظهر لك أنه
لو أرسلت إلى شخص دراهم لغيره على غيره بحضور موت فحققت في أحد البنادر ولم يتيسر
خروجها إلا أن حول بها غيره ففعل ذلك واستلم من المحتال دراهم حاضرة أنه لا تفرقها
حينئذ وإن لم يستلم على الدراهم بدلها لا ذنب في التصرف فيها فتقع على حسب ما فرقتها
صاحب جاوة ويبرأ الكل بذلك ما طنا الفلبة ظن الرضا في ذلك ولا يفتي البحث على ما يقتضيه
الظاهر لما ترتب عليه من الضرر المقتضى إلى ترك المواصلات والزهة من حل هذه المكرهات
لا سيما مع فساد العملات وعلم الرصاص الاستيقا من جهة التجوزات وقد اغترت التمرع أشياء
كثيرة من المخطورات ليس الضرورات (فائدة) أتى محمد صالح إلى ريس فين أرسل مع
غيره دراهم أمانة وصلها إلى محل آخر وأذن له في التصرف فيها باخذ بضاعة وما ظهر فيها من
ربح يكون للأمين في مقابلته جله الدراهم وأعطاه المرسل إليه كالأجرة بأنه إن كانت
الدراهم المذكورة مذكورة المرسل وأذن كذلك ما ز وكان الرسول ضامنا وحكمه حكم القرض
حتى تصل إلى المرسل إليه وإن لم تكن ملكه ولم يأذن مالكها في التصرف لم يجر ذلك بل
يضمنها الحامل ضمان عصبو المرسل طريق في الضمان لتولفت (مسألة ش)
وكل شخص في بيع أمة وأخرى تزويجها فوق المقدان معاصم البيع دون النكاح كما أتى به
القاضي حسين ووجهه في الباب وإن بحث في النسخة أن المتبادر بطلانها في فائدة (مسألة)
اثنين في عتق عبد فقال أحدهما هذا وقال الآخر عتق بناء على الأصح أن المالك لا يشترط
صدوره من ناطق واحد وقول بعضهم يشترط هو دوديان هذا لم يحفظ عن شعوي بل عن
بعض الأصوليين هذا ما أشار إليه الاستنوي وهو أصوب لأن اللفظ حيث أمكن تعديه لم
يجز الفأوه اه (مسألة) وكل شخص في بيع نخلة قباهها الوكيل من زيد
والموكل من عمرو قال تصادق المشتريان على تقدم أحد الثمراين أو قامت بينة بذلك فالصحيح
الأول وإن لم يعلم السابق فالقول قول من هي يده فيعلم بتقديم شراء الآخر فإن
لم تكن بيد أحدهم بصد قابل بتركان حتى يفسر أحدهما للآخر (مسألة ش)
أذنت لوليها في تزويجها بعد كل طلاق وعدة أو وكل الولي آخر في تزويجها كذلك بعد أذنها
له صم الكل واستقاده بذكر المقدم فيعده أخرى لا يهتوكل فيأسمي ملكه تبعاً لما لو كآلو
وكله في بيع عبده وإن يشتري بتمنه كذا أو وكله في كذا وكل مسلم أو في طلاق من ميكنها
تبعاً لما كسوة أو أذن لبعده أن يترجج إلا أن وكلها طلق بحد هذا إن كانت حال أذنها
توكيله خالصة عن موانع النكاح وكذا لو أذنت وهي منكوسة أو معتدة على المعتقد إلا وكل
الولي حينئذ خلاصاً للقطا لكن لو تزوج الوكيل هنا صم النكاح لعدم الإذن كالقول له
إذا جاء رأس الشهر ربح هذا العبد فينزل على التمليق ولا يضر حذف الفاء (مسألة ش)
وكل عبد أن يشتري نفسه من سيده صح لكن لا بد أن يقول اشترت نفسي لموكلتي فإن لم يقل

ذلك انه قد نفعه وعنف ويصح تركه ايضا في شراءه من سيده ولا يشترط ذكر الموكل عند
 المقدور يقبضه الموكل بنفسه او يوكل آخر لا العبد المدكور لان يد العبد كيد سيده فكأنه اتحد
 القابض والقبض (مسئلة ك) وكله في شراءه شيء لم يكن له ان يشتري من نفسه
 أو نحو طفله كالا يبيع منهما وان اذن له الموكل وقدره الثمن ونهاه عن الزيادة لتضاد غرض
 الاسترباح لهم والاستقصاء للموكل ولا اتحاد الموجب والقابل ولا ان يوكل من يقبل ما وكله لعدم
 جواز التوكيل فيما يتأخر منه ففعله (مسئلة) أو دعه جماعة دراهم يشتري بها
 طعاما من محل كذا لم يجز له خلطه الا باذنهم والاضحائه لو اشترى لاحدهم بدراهم الاخر
 فان كان بين المال بان قال اشترت هذا الطعام بهذه الدراهم لم يصح الشراء فبدراهم الطعام
 لباته والدراهم لا يوكل فان قدر حصلت المقامه بان يبيع الوكيل الطعام بأخذ ماله من
 غمه ولا ينزل بذلك وان اشترى في الدمة وسلم دراهم الاخر وقع الشراء لمن قصده به وزمه
 مثل الثمن للبايع وورد الثمن منه وهو مضمون عليه في صورتين واد اشترى الطعام وقد اشر
 برئ من ضمانه (مسئلة) اعطى آخر لباتا يبيعه في الهند ويعطى ملائمة غنه ألفاه
 على الموكل فباع الوكيل ونرج ولم يعط الدائ شيئا ثم غرقاهو والمال في الجسر فان ثبت
 ولو يشاهد ويدين بهه اللبان وتسلمه من الثمن ولو ألف وخروجهما وقد عكف من الادا
 وحلف الدائ بين الانكار ضمن الوكيل الا في تركه تنقصه بالخالفه بسفره بالمال وان
 لم يثبت ذلك كله فلا ضمان لانه أمين ورجانف اللبان قبيل سعه أو لم يتسلم الثمن أو تسلمه ولم
 يتكمن من اعطاءه الا الف واما الزائد على الا الف فغيبه تفصيل باقي الا (مسئلة ش)
 وكييل يقبض دين من غرامه من مريضه انخوفالزمره دما فقهه لملكه وهو الاول أو الايصاء
 به مع تعيين صفاته ان فاض أو عمل فان لم يفعل ضمن الا ان مات فجأة أو أوصى للموكل بشيء
 وادى أنه لم يقبض سواء وصدقه الموكل فلا اعتراض له على وان قيل له الدعوى بالباقي على
 الغرامه فان ائتمروا الدفع الى الوكيل انصرفت عنهم الدعوى ولا يثبت ذلك في تركه الوكيل
 لاحتمال تلفه بلا تقدير وان ادعى على ورثة الوكيل أن موزنهم قبض الدين وهو كذا وهو باق
 في التركة يلزمهم تسليمه اليه فان أقام بيينة بذلك غرموا في التركة والا فليس عليهم بنى العلم
 وان ردوا اليهم عليه حلف على البت وغرموا ايضا (مسئلة ك) وكل آخر
 يستاجر باليمن من يحمل بضاعته التي فيه في مركب الى جدة فخالف الوكيل واستاجر
 مركبا من جدة فيحمل البضاعة ضمن الوكيل لخالفته ما عهده الموكل نعم ان قدره الاجرة ولم
 ينه عن الاستئجار بغير اليمن جاز له الاستئجار من غيره اهل ضمن ظاهر كلامهم في التوكيل
 في البيع الضمان ولكن الفرق ظاهر اذ في مسألة البيع قبل المبيع الى غير البلد بخلاف
 ما هنا (مسئلة ي) لا يبيع توكيل غيره فيما وكل فيه الا ان ياذن له الموكل أو بالتلقي به
 مباشرة أو لا يبيعه أو يثق عليه مائة لا تخشع أو يهرعنه وعمله الموكل في الكل ويجب
 على الوكيل موافقة ما عهده الموكل من زمان ومكان ونفسه ون قدره كالا جمل والحلول
 وغيرها أو دلت عليه قرينة قوية من كلام الموكل أو عرف أهل ناحيته فان لم يكن شيء من
 ذلك لزمه العمل بالاحوط ثم لو عين الموكل موقفا أو قدرا أو مشربا ودلت القرائن على ان ذلك

فبشرع في أوله وتدل وكانت المصلحة في خلافه جازا لو قيل بمخالفته ولا يلزم فعل ما وكل فيه
 وإن سافر بالمال إلى بلدة بعيدة وله عزل نفسه فبشرع للوكيل أو وكيله والا فحاض أمين ثم عدل
 ويشهد بذلك إذا صرف ذلك فإذا أعطى جماعة أمينا داراهم يشتري بها طعاما من بلد كذا
 وأمره بعضهم بالآتيان به في ساعيته وببعضهم بالآتيان به معه وببعضهم بشرط شيئا اشتراه
 بنفسه وأطلعهم معه في تلك الساعة مع شراؤه للوكيل وحكمه أمانة لا مثاله ما أمر به
 وما دفعه لشريه أتم به وصار ضامنا للدفع لتوكيله غيره مع القدرة ومخالفته ما عينه الموكل
 أو دلت القرينة في حالة الإطلاق ثم إن اشترى المدفوع إليه بعين مال الموكلين كاشتريه
 هذا الطعام بهذه الدراهم فالشراء باطل والطعام باق على ملائحته معصون على مشريه وفي
 الذمة كاهو المالك ثم تدرك الدراهم فالشراء له ويرجع الموكلون في الصوتين على من شاؤ
 من الوكيل والمشتري والبائع والقراري على المشتري إن تلف الطعام في يده فإن قبضها من
 الوكيل فغير بين الرجوع على المشتري والبائع وإن قبض هو أوهم من المشتري بذا الطعام على
 ماله ويرجع بدراهمه إن بطل البيع ولا رد ولا رجوع إن صرح وإن قبضوا من البائع رجوع
 على المشتري بطعامه في الأولى وبشبه في الثانية هذا حيث صادق المشتري والبائع الوكيل في
 أن الدراهم لتوكيله أو ثبت بيئته أو اليمين المرددة فإن كذبه وحلف على عدم علمها بواكالته
 لم يطل بالبل يفرم هو وإن صدقه أحد هار ج عليه ولا يطالب الوكيل بالطعام أبدا إلا يلزمه
 اعتثال ما وكل فيه كاهم وإذا أطلع المشتري المذكور الطعام في سفينته ضمنه لباثمه إن بطل
 شراؤه فبدلها أو مثل ما تلف بضوري ولا أجر له على حمله مطلقا لأنه ما غاصب أو ماله
 نعم إن قال له الوكيل اشتر بهذه الدراهم طعاما لي أو أطلق فلم يقل لي ولا موكلني فاشتره في
 الذمة قاصد الوكيل وقع للوكيل فيكون كالمشتري فيما ذكر وعليه نول ما سلم من الطعام وهو
 أجره المثل لا ماري في البصر بل يضمنه الزاهي للوكيل ولودفع الوكيل بعض الدراهم الموكل
 فيها إلى شخص يسلمها لا حرفسرت أو غصبت ضمنها والقراري المدفوع له إن علم عدم
 الأذن في تسليمها والارزم على الوكيل عند سفره دفع المال إلى قاض أمين ثم عدل غني
 ويشهد بصبر أهلها بذلك واعلم أنه متى حكم الشرع برجوع أحد المطالبين على الآخر كافي
 بهذه المسائل فطالبه صاحب الحق لزومه التسليم حالا وإن كان من يرجع عليه غائبا ومفلسا
 أو طالبا أو ميتا لتركه له وضوه ولا يكون ذلك عنرا كالا بعد تذييله بالحكم
 (مسألة ش) الوكيل بالبيع مطلقا يجوز له البيع بالفلوس الرخبة والمرض التعامل به
 إذا راد بتقد البلد المتعامل به غالبا نقدا كان أو عرضا أو أعطاه مناقير فلوسا وقال له أصرفها
 وأعطى حرفا فان قصد توكيله في صرفها أي يبعها بصرف فلوسا وكل صرفها كذلك فلا تلفها
 لزمه مثلها عددا لا ورنا وإن فرض أن لا قيمة لها إلا أن كان قد نقد المثل فاقصى قيمها
 وإن قصد صرفها في حوائجها كان قرضا صحيحا يجب رد مثله ثم قيمة وقت المطالبة إن أراد
 بإعطاء الحرف الفلوس أو طرد التعبير عنها وإن أراد بإعطاء الحرف الرهن فقرض فاسد
 لأنه شرط جرت على القرض فترد باقية وبطلت بالتفوق أقصى قيمها معقودة (مسألة ش)
 ليس الأدن في التصرف بنحو البيع في المال الزكوي إذا في إخراج كانه مطلقا سوا ما جاز

التصرّف في كله كالقمار والمعشر بعد انحراف من أم لا لأنه إذا كان التوكيل في انحرافها ليس
 توكيلا في التيقن من غير تصرّف مع ان التيقن من الماهية لكونها ركنا غاوي ذلك فلا يخرجها
 حيث لم تقم كانه قد رباقة والامتناع والادفع طريق في الضمان وان كان رباقة بضمنه
 المالك (مسئلة ش) قال لا يبيع هذا بجان كذا والى من وجهه اربع مثلا فسفت الوكالة
 لتفسد الصيغة بجهالة الجعل وتقتصر فله سوم الاذن واستحق اجرة المثل ربيع أم لا ولو وكله
 أن يبيع بجان كذا ويشتري بضمنه كذا صح واستحق الجعل كاملا باتيانها بجميع ما أمر به من
 البيع والشراء فان ياع ولم يشتريا أمر به فهل يستحق قسطه كالا جبر اذا تضرع عليه بعض
 العمل أم لا كالجعل لا يستحق الا بتمام العمل محل نظر نعم قد يؤيد الاول ما حكاه ابن حجر
 في قتالويه عن العمراني أنه لو استأجر أجيرا للجعل مكاتب الى آخره وجوابه فأوصله ولم يرد
 جوابه فله من الاجرة بقدر ذهابه بل قال القاضي لو وجد المكاتب اليه غائبا استحق القسط
 ولا عبرة بعرف بحالفه اه ولا يلزم الوكيل فعل ما وكل فيه ولو بجعل لم تكن بلانق الاجارة
 بشرطها ويصور له عزل نفسه قبله وبعده بعد الشراء او حينئذ بدو دعاه أمينا ولا يجوز رد الثمن
 دراهم حيث لاقر بنية ظاهرة تدل عليه لعدم الاذن بل يضمنها حتى يقبضها مالم يكن نعم ان علم
 انه لو عزل نفسه في غيبة المالك استولى على المالك جازحرم العزل كالوصي بل لا ينفذ حينئذ
 (مسئلة ش) دفع لوكيله مالا ليستري له عينا ثم اشتريه بباقيها فاشتراها وسلبها
 للوكيل ثم ادعى عليه انه لم يقبضه الا خمسة عشر وقال الموكل بل جميع الثمن فان طالب البائع
 الموكل بالانذ فسلفه ثم طلب من الوكيل رعه تسليم الكل اليه فاسكره الوكيل صدق بيمينه
 وان دفع الوكيل الى البائع الجسيم ابتداء او بعد معطالبة ثم أراد الرجوع على المالك
 بالانذ فان كذبه بالدفع من ماله نفسه كان قال كل المدفوع مالى الذى دفعته اليك فالوكيل
 حينئذ يدعى انه أدى دينه يادنه الذى تضمنه التوكيل في الشراء والعشرين مع عدم اقباضه
 الا خمسة عشر والموكل ينكر الاذن في الاداء بل وينكر الاداء عنه فيصدق بيمينه في ان
 الوكيل لم يدفع عنه الخمسة من ماله وان صدقه في ذلك مع اعترافه بقبضه الرجوع لصوغية
 الزايد حال القدر فلوكيل الرجوع عليه بما لا اعترافه بقبضه نعم للوكيل تخليف الوكيل انه لم
 يقبض سوى الخمسة عشر (مسئلة ش) ادعى الوكيل أو الصامن انه اشهد على الاداء
 ومات الشهود أو ضلوا وأقام يمينه على جرح الاشهاد من غير ذكر مئقته وهو الاداء لم تجمع
 كالشهادة بمجرد ردوية الخلاف من غير تشييدها بليلة وان شهدت أنه اشهد بالاداء الى الدائن
 تضمن ذلك الشهادة بالاداء نفسه وثبت الاداء وما يترتب عليه ضمما حكما لو شهدت البينة
 أن زيدا وكل عمرو بن خالد فتضمن الشهادة بنسب عمرو وخالد (مسئلة ج) الوكيل
 بالتصرف في المال لا يزوج العبد الا باذن في ذلك له أو للعبد ولو تصرف الوكيل جاهلا بعزل
 الموكل به بطل تصرفه على الصحيح وضمن ما باعه على الاوجه لان الجعل لا يؤثر في الضمان
 وقيل لا ينعزل حتى يبلغه الخبر (مسئلة ج) وكيل غائب على عقال ادعى عليه آخرا به اشتراه
 فصدقه من غير بينة وسلم العقال وغش غلانه ثم انه مكتوب بمن المائب بحفظ المال لم يكن من
 انتزاع العقال بعد تصديقه لشره واما الدراهم من الغلة فيرجع بها على الاخذ لا تدخل في

في الاقرار في مسئلة اخرى جنس اللاحق في الوقت ثم بان كذبوا بشرط الوقت يستضي استحقاقه لم يؤخذ اقراره سواء بعد ذلك او جعل استحقاقه لان ثبوت هذا الحق لا ينتقل بكتبه في مسئلة في قالو بطلان لا تنو اقرار لشهد عليك فاقر كما امر مع اقراره ولما ان يشهد عليه وهو ظاهر ولا يتقبل انه اكرامه فشرطه في مسئلة في عبد مسلم الف رشيد فثبت بما لا يحقره بالملك يستدعيه مستفاض بين الناس انه عدم اعقته السيد محضره بعض العلماء اعتقا جميعا فانتقل المتيق الى بلد انوى و اقرانه ملك الشخص آخر لم يقبل اقراره بعد ثبوت المتيق لان المتيق المسلم لا يتصور حدوث الرق عليه سواء كان سيده مسلما او كافرا نعم لو كانا كافرين فتصور حدوث رقبة بان يمتنع سيده ثم يتحقق بدار الحرب فانه يجوز ما به واسترقاقه على الاصغر في الرقبة في مسئلة في شخص بضمنه دين لا يخرج من ابن المدين ارضا مشتركة بينه وبين والده بانه في ورهن الجميع لم يصر بذلك مقرا بصحته لولده لان الانسان ان يره من ملكه من غيره باذن ودونه ولا يكون بذلك مقرا له من رهنه عنه بل ضمن للدين في عين المهرهون فان كان باذن رجع والا فلا في مسئلة في قال لجماعة اشهدوا على بان فلان اوفى فغفلان كذا كان اقرارا على المعتمد كاتضاء كلام الشيعين لا يجمع شئ ذلك في الاقرار فلا فرق بينه وبين اشهدكم كاقروه السبكي خلافا لان الصلاح وز كرا في مسئلة في اكره شخص على الاقرار انما هو كان الاكره على الاقرار لكرهه او لغيره في مسئلة في اقر بان عنده مائة اوقى ثم ادعى ان اصل هذه الدراهم من عند فلان بان قال اعطاني اربع اوقى عثمان سمعت دعواهم وينته بذلك توسط ما زاد على اربع نظير ما قال فلان يدعى كذا صفته ومجمله كذا ثم قال هو لم فاسد لكونه دينا على ١٦٦ واثام بينه قبل ادم ينكر السبل اثبت حصة القعدة عاب في مسئلة في كتب

شهادته على حقه مكتوب فيها باع فلان فلان الفلاني اثنين الفلانية وهو ملكها معا جميعا بما ينصير انا فاذ فكتب شهادته بصورة كتابته شهد على ذلك فلان ابن فلان لا يكون بمجرد الكتابة المذكورة فقرأ بالملك البايع وان اقره او شهدت عليه بينه بكتابته في مسئلة في اقر بعض اولاده بان ماتت

اليك (مسئلة ي) ادعى الوكا على امين فصدقه ودفع اليه المال فلما طلب منه الحساب كذبه في وكالته لم يقبل تكذيبه ولم يحجز رد المال اليه لان تكذيبه للوكالة بعد ادفع ناقض فصديقه ولا تصح دعواه ولا نه بدعواه عدم الوكالة تصان فاعرض ولا دفعه للمال ان من ليس بوكيل فذعه

(الافسار)

(مسئلة ش) اقر بحرية نصف عبد ثم اشترى نفسه فان قصد احد المضيف عمل بقضه والازل البيع على النصف الذي لم يشر بخره اذ لو تزلى النصف الاخر لم يكن قوله اشترى مفيدا ترتب الاثر وبصان كلام المكاف عن الالفه ما أمكن ويجعل تنزيله

يده من اعيان ملكه ورثه من أمه المستولدة اكسبها هي لفا اقراره فتكون الابعان المذكورة من تركه المقر على اذ كسب المستولدة ملك السيد فلا يقيم من ناقل زيل الملك الى الاولاد واقرار ليس من العقود الملزمة للقر به وانما هو اخبار عن حق عنده او عليه للقر به ومن ثم لو قال ملكي فلان فلان في مسئلة في اقر لورثة اخيه ان المال الذي سدفان المقارض له وهو كذا لهم واقر ايضا ان لهم في ضمنه كذا وكذا اعينه تعدد الاقرار اذ الاول اقرار بعين والثاني بدين والعين والدين متعارفان في مسئلة في الدعوى على الغالب لاطاعة البينة على اقراره بحصة فثبت اقراره بقوله عندي فلان مائة كذا وكذا بشار ثم فسر بعد ذلك بقرائن قبل تفسيره فان ادعى النصف وتسلمه الى ما قبل الاقرار لم يقبل لان الثالث ليس عند جمال كاذ كره السبكي والاشنوي وغيرهما فاجب اذ افسر بالودعة في مسئلة في مات شخص وله على آخر دين فادعاه ورثته بالبينة فاقام المدين بينة ان الميت اقر له في ربيع سنة ٩٥١ ان المدين يستحق بضمنه كذا وكذا فثبت الدينان عند الحيا كم وازهم تسليم الدينين فحصل بين المدين والورثة مقاررة و اراه ثم بعد ذلك اثبت الورثة المذكورون سنة بان المدين المذكور اقر في رمضان سنة ٩٥١ بان ليس له على الميت حق من الحقوق الشرعية وادعوا ان اراههم واقرارهم اغاصد وانهم على ظن صحة ثبوت الدين على مورثهم والحال انهم لم يكونوا على هذه البينة اذ اذ المصمت دعواهم فلا يلزمهم حكم ارائهم الذي ينو على ظن صحة ثبوت الدين على مورثهم ثم بان لهم عدم الاستحقاق كالوقال زوجته ابرئني واعطيتك كذا طار آثم تمتع من الوقاه لم يصح ابراء في مسئلة في العادة يكون حينما كان برضوه وقد يكون اثرا كالحرق مثلا فاذا اقر انسان بسلامة قال له على عماني هذه الارض فان أشلر اليه عند الاقرار

فذلك والأرجح في تفسيره إلى

قوله فان فسره بأنه أكرحتر
والطيب قبل **مسئله** في
ادعى وتقيمت على زوجته
انها أقربت بالقول الذي تحت
يدها لمورثهم فإذا طلبت
المرأة المذكورة عين الورثة
ان اقرارها مصدر عن حقيقة
أجبت **مسئله** في اقرارها
بأن مدين فطلب الترميم به
فتأملت بينه بغيره مطلقه
حكم بالرق لان البينة تشهد
من حيث الظاهر وهو أعرف
بجمله فان شهدت ببنته قدمت
على بنته الرق وحكم بقضائها
مسئله في اقرارها بنصف
بالجور يحضره ثم قال أقربت
لا كراهه لي على ذلك صدق
بينه كما قاله الرداد **مسئله** في
ما تشهد الاقرار بالوقت
أو العتق ونحوها ولم يبق
الأحد فاقرب الجليل في
ثبوت ذلك كما قل عن الأخرى
ان ينصب الحاكم الشاهد
المذكور فيحكم به في هذه
المسئلة إذا جوز الحكم العلم
ويكون الحكم المذكور حكماً
فاضلاً آخر وإذا أنهى الحكم
ذلك إلى القاضي وحكم القاضي
بعضه فالحكم صحيح والقاضي
ذلك إذا كان في تركه تضييع
حق ثابت بل ربما يجيب عليه
ذلك إذا خاف فوت الحق
المذكور حالاً أو مائلاً
مسئله في ادعى على آخره

في النطق الآخر **مسئله** ش) طول بين عليه وله مال فاقرب بيه لابنه البطل في
هذه الملة ما أخذ من أمواله صح اقراره بذلك وان كان مدينًا بل وأجيبوا راء بيه فليس كالأقرار
له بدين أسنده لسابق الخبر لان نحو الالب المتصف بصفة الولاية ولي طاهر فاقرب له وعليه
صحيح ظاهر أو أمانان صدق والاختلاف فقط تعدد أن تخلف المقر به كانه انما طعن الامر
كما هو كان الاقرار ثم وارثه تخلف المقر به ثم وارثه ان اقراره عن حقيقة سواء ذكر لا اقراره
تأويله لا اقراره بغير القضاء بعد الدعوى عليه أم لا أقرب بعد أن اقراره عن حقيقة أم لا
لا احتمال ما يصبه وامكانه **مسئله** ج) أقربت بانها بمن أحبا جميع ما خصها في أبيها
وقبضت الثمن والحال انها شريفة وشهدت على ذلك صح اقرارها ثم انهم الاخ وأكان وارثا
فعلية عين بان الاقرار عن حق **مسئله** ك) أقربان البيت وما فيه ملائحته وجنحه نفذ
اقراره ولو في مرض الموت وبصدق الوارث بيمينه فيما إذا ادعى ان بعض المتاع لم يكن
موجودا عند الاقرار فطلب على بني العلم ما يتم بيمينه وجوده في قايده في يصح اقرار المرء
مرض الموت لا جنبي وكذا الوارث على المذهب وان كذب بقصة الورثة فلا نهى إلى حالة
بصدق فيها الكذب وبثوب فيها الفاجر فالظاهر صدقه واختار جرح عدم قبوله ان أنهم
لفساد الزمان بل قد تقطع القرائن بكذبه فلا في من يحنى الله تعالى أن يحنى أو يحنى البصنة
ولا شك فيه إذا عظم قصده الحرمان وقدم جرح الحرمة حيث أنه لا يميل للقره لا أخذه
راعية الورثة تخليفه انه أقرب بحق لازم يلزمه الاقرار به فان تكلم حلفوا وقاموه ولا تسخط
اليمين باستقامتهم فلهم طلبا بعد ذلك اه غنفة **مسئله** د) أقرب مكلف بدين
أو دين لا به ولم يكن به المقر به صح وصار المقر به للقره سمع الاقرار وقبله أم لا وحكم به بذلك حتى
لومات قبل علمه ملكه وارثه فلو قال بعد اقراره ان بعض ما ذكر أخذ غصبا فان صرح في
الاقرار بان المقر به دين لم ينفذ لقوله أو بانه وديمه ونحوها من الامانات قبل قوله كوارثه
يمينه وان أتى فيه بما يحتمل الدين والامانة فيفسره بغيره فله هو أو وارثه ولو كان المقر به غائباً وادعى
غرماء وعليه ديناً وثبت عند الحاكم بشرطه لزمه إيفاءهم من مال الغائب ومنه هذا المقر به
ان علمه القاضي أو أيقنه الغائب أو تأنيبها إذا أوفاهم الحاكم من المقر به لم يلزمهم إعطائه كقول
خشية تكذيب المقر به القرض بطل الاقرار كالأقرار نحو محجور لا يلزم الولي كقول خشية
تكذيب المحجور بعد رشده كافي الخصة فان لم يعلم القاضي ولم يثبت عنده كاذر لم يمكن
القره بالامانة ولو قلنا من غرم القرض لا يدعى لغيره بمشاهدة ان لم ينص صراحت الابن
المقر في أبيه المقر به والا فلا فائدة في دعوى الغصب وأثبت الاقرار إذا ما خلة المقر المذكور
ملك أبيه **مسئله** هـ) أقربان عليه أن يدرهما أو صاعاً كل سنة أو شهراً أو يوم صح
الاقرار واحتمل كونه بيمينه بطريق النذر وحل على مدة حياته وبعد القول بطلانه أو
بجملة على الأول منها فقط ونحو السنة والشهر على الحلال مالم يطردهم فمهم على غيره كالروية
وعلى آخرهما ان أطلق وكذا ان قال أرذنه وحلف أو صدقه المقر به ولا تنجم دعواه إذا
ستين معينة لا يتخلف المقر به فان صدر الاقرار المذكور في مرضه والخوف ولم يسندته إلى النذر
سابق كان من الثالث **مسئله** ش) يصح اقرار المريض بالطلاق مطلقاً أسنده

وقعت يد على ايمان معينة
تعبداً فافخرج المدي عليه
مسلوا باسمه ان المدي
المذكور اقراه لا يستحق
عليه شي من الاشياء ولا حقاً
من الحقوق فادعى المدي أنه
لم يرد هذه الاعيان وانما اراد
غيرها صدق فيمنه في ذلك كما
أتى به ابن الصلاح ولا يخفى
ان محمل قبول قوله حيث لم
يكفه ظاهر الحال كما يرشد
إليه كلام الباقين في مسئلة
ادعى على آخره بنا فافكر فاقام
بينه فلما ثبت قال أنا عس
مملوك فلان وصدقه المقر
لم يقبل اقراره بالرق في حق
صاحب الدين اذا لم يسهل رده
بل لا بد من بينه في مسئلة
أقر عند الحاكم لا يخرج بداهم
مداومة من أصل قرض وطعام
معلوم القدر والصفة من أصل
مبيع قبضه من يد المقر
وصدقه الاخر ثم ادعى المقر
ان الطعام المذكور نفع في
مقابلة للرداهم وأنه يطلب
الحكم بيطلاؤه زعمه أنور بال
تسميع دعواه لا كاملة البتة ثم
له تخفيفه أنه لا يصح ذلك فان
تكمل حلف المقر

الى العصة أم لا كانت له ثم ان كان الطلاق الذي أقراه أو أنشأه بائناً أو انقضت عدة الرجعة
لم تره على الجبد المتي على القديم وهذه الالة الثلاثة ترتب بل وان انقضت عدتها
وتزوجت عند المثل (مسئلة ش) أقر دين لا تحل له الحاكم وكتب بمحلفا عليه
المقره فادعى الاكراه فان اقام بينه فمصلحة الاكراه محكم بعدم صحتة سواء الحاكم الاول وشيخه
وليس هذا اقتضا حكمه ولا علة الاقرا لا بناء على أمر ظاهر فبان خلافه فان أقام بينتين
قدمت بينة الاكراه لان معارضة علم ما لم تقبل بينة الاختيار كان محكها فزال الاكراه ثم
أمره بتقديم حيث قد جاز حيث لا بينة صدق المقره ووارثه فصار على نفي العلم ثم ان دلت قرينة
على الاكراه صدق المقره أو أنبتها المقر تحبس وتيدوتو كيل بمصدق المقر (مسئلة
ش) قال هذه العين كانت لاني ولم يرد ان سمات وعظمتا تركه مثلاً لم يكن اقراراً على
الوجه تطهره وقال كان ذلك على كذا الأمر فمن كان ذلك في جواب دعوى من الورثة
فاقرار والفرق ان الكلام ابتداء قد يكون مبني على التصور وعدم التعرض بخلاف الواقع في
المحاورات لان التكلم حينئذ يصر على التعرض نحو فام روم المدي به فيصد صدوره عن
المعبت (مسئلة ب) وجدني تطهر شخص عندي لمعان كذا وفلان كذا لم يكن مجرد
ما في النظر اقراراً بل لو قال اكبروا ز يدعي العالم يكن اقراراً لا ما في السكابة فقط لان
أصل ما يبنى عليه الاقرار العين وطرح الشك ولا يقين مع مجرد السكابة فلا يرتب على جميع
ما في الظاهر من الاقرار ويحكم وان تحقق اه قله اه وعسارة ش مثل مريض عن
ديونه فقال فلان كذا وفلان كذا فاقبل وأولاداً حياً فقال دعي ناشبة بجمعهم فقبل كم حقهم
فقال هو محفوظ في نفي في وجهه قدر معلوم مكتوب باسمهم بقوله دعي ناشبة بجمعهم اقرار
بهم يجب بيا به وقيل ولو رد سلام وليس قوله في نفي في تفسيره مقتضا مطالب هو ووا
بتفسيره نعم ان قال في هذا التزبل مشيراً الى كتاب كان تفسيراً بجمعهم موقلاً على ما به كالم
قال ما وجدني في دفتري فهو صحيح وحينئذ فانيش كونه مكتوباً حال اقراره وتفسيره استحق
المقره وما شاك فيه لم يستحقه اه قلت وتظهر في التخصيص السبكر وأقر (مسئلة ش)
قال اما نحن الشافعي رحمه الله تعالى أصل ما يخ عليه الاقرار ان أرم اليقين أي أو القرب منه
وأطرح الشك ولا أستعمل العلية أي حيث لم تطرد بحيث لا يفهم من الاطلاق ما غير الاقرار
وحيث لا يوجب لشخص عليك دين لمعان فقال نعم فقبل عشرون ذها فقال أكره بل ثلاثون
قال على هذا القياس قوله نعم كرادفها اقرار بجمعهم ولا يقتضي قوله أكثر تفسيره بأكثرس
عشرين بل ولا بالعشرين الا ان أراد باكثره أكثرس العشرين وكذا ان أطلق على الوجة
فيكون حينئذ مفسراً من حيث العدد مباحس حيث الجلس فلو سهر باحدى وعشرين
حقة مثلاً قبل نعم ان طرد دعوتهم باطلاق الذهب على دينار والذهين على دينارين كان قوله
عليك ذهاباً يد كقوله دينار ذهب فيكون من باب حذف المضاف وحينئذ فادعى ما به أكثر
يلزمه من الذهب أكثر من دينار وقوله على هذا القياس مهم أيضاً الا ان قال أردت هذا
العدد اه قلت وقوله احدى وعشرين حقة هل من ادم حقة ذهب كما هو ظاهر اللفظ أو أي
حقة كانت واجه وفي المسئلة اشكال يتأمل

في مسئلته لا يصح ادعاء
المرأة بالنسب فلو قالت لصغيرة
مجهولة النسب هذه بنتي لم
تلقها على الاصح لا مكان
اطاعة البينة على الولادة وكذا
لو قالت امرأة لا ترى أنت
أبي وصدقتهم تصراهم بذلك
فلو كانت بجمل رجس جازله
وطرهما مع الكراهة مالم
يصدقهما والا حرم عليه الجمع
فادأوى احداهما حرم الأخرى
أبداً في مسئلته اقر في حقته
أو حرمه لا تخبره وارثه
لا وارث له سواء أو أوصى ان
فلان بن فلان وارثي بالعرض
والتصديق ويجوز معاً فلان
ننسب اليه ولم يزل ذلك الا
وصيته أو اقراره ولا يهمل فلا أثر
لذلك لان المقر له ان كان معروف
النسب فلا فائدة في اقراره
وان كان مجهول النسب فلا
يصح أيضاً مالم يصره لانه قد
يريد بقوله عصيتي انه اخوه
وربما يريد له ان يصره ثم بعد
التصديق ينظر فيه فان قال
هو اخي يجب ان يكون هو
جميع وارثي به وان قال هي
فيكون جميع وارث حده فان
كان ابن عمه يجب ان يكون هو
جميع وارث عمه لا يصح منه
الاقرار بالنسب على طريقة
الخلافه عنه ثم الميراث مني
عليه عندنا ذكره التفتال في
قدومه هو المعتقد خلافاً لبعض
المؤرخين ولا بد من اثبات انه

(مسئلة ١) مات شخص فادعى آخره ان عمه صدق في استلحاقه بشرط ان يكون
المقر مكلفاً أو سكراناً لم يتعدى ان لا يكذب الخس بأن يكون في سعي ان يكون ابن عمه ولو
مات عمه منذ عشرين سنة وكان الميت صغير السن بحيث لا يمكن ان يكون ابن عمه لفا اقراره
وان لا يكذب الشرع بأن يكون معروف النسب من غيره أو ولد على فراش نكاح صحيح غير
فراش عمه وان نفاه صاحب الفراش اذ قد يستلحقه وان يكون الحق به أي هو المسمى هاميتا
ولو كان حيا لم يصح اقرار ابن الم لا يستلحقه ثبوت نسب من الم مع حياته باقرار غيره وان
لا يكون المستلحق ذناً أو عقلاً للغير والم يصح مخاطبة على حق السيد بل لا بد من يتنقون
يكون المقر وارثاً حائزاً للتركة الملقق به حال الاقرار بخلاف خوارث كرقيق قاتل لانه اذا
لم يرث الميت الملقق به لم يكن خليفته في الحاق النسب به ولو كان الملقق به وارث غير المقر
المذكور ولو زوجة اشترط موافقة المقر على اقراره (مسئلة ٢) يشترط في الاقرار
بالنسب كالتباعد والقضايه بان سب الارث فلو اقراروا شهد بينة أو حكم قاض بان فلان
ابن عم فلان لا وارث له سواء لم ثبت بذلك نسب ولا ارث حتى يفصله ويذكر الوسايط
بينهما على المعتقد ان كان المقر كاشها وهو الحاكم فاعاير بالحق النسب صحيح وان
اجله ولا يثبت النسب الا بالبينة الكاملة وهي رحلان فقط لا بما يثبت به المال مطلقاً
خلافاً للفراني والاصمعي في ثبوت ذلك لنحو الارث والمهرزم الانتساب الى الذكور يثبت
بالاستلحاق بخلاف المرأة لسهولة اقامة البينة على الولادة اما مجرد الاستماع بان فلان
ابن فلان أو شقيقه دون الاخ الآخر من غير بلوغ حد النوازل المتباعدة فلا يثبت بها كتمانها
تصلح مستنداً للشاهد بشرط بل استوجب في الشخص انه لا بد مع البينة في نسب ذوى
القرى من الاستنفاضة أو مجرد وجود كتاب أو كتاب فلان ابن عم لاو بن مثلاً ليس بحجة
يترتب عليها استحقاقه الارث دون ابن الم الآخر ولا مرجحاً من جارية حتى تكون البينة
في جهته لا يثبت لزوره نعم لو فرض ذلك في مصنف اعني فيه صاحبه يحفظ النسب واشتهر
بكونه ذاعماً بذلك ودليلاً وورع عن التكلم بالعلم ولم يقع فيه طعن من معتبر فاذا لم يكن
اماماً لمخبراً ولا أوطاناً لا يجوز له الاستدانة اليه والحكم بعله بناء على الاصح من
جواز في غير الحدود وحيث لا حاجة الى عين المسمى اه وفي في مجت القرائين والرحم في
الوقف والوصية لهم وطريق العلم بذلك اما شهادة رجلين أو مصنف بالنسب المصحة
كشجرات السادة نى على (مسئلة ٣) احكاموا ناظري شخص انه ورثه من زيد
بالولاء لم يصح له به الا ان اثبت ان هذا الموات كان زدي وفي هو في ملكه واهوارته بالنسب
أو الولاء ذكر البينة آية المورث والوارث واحد واحد انسابها الى الجد الجامع لها أو
الذي تلقى الولاء منه مع انحصار الارث فيه لكونه ارفع درجة أو يبق من العصبه غيره
(مسئلة ٤) مات شخص وله مال موهود عند أخواله فادعى كل انه الاقرب الى الميت
فلا بد من بينة بانه الاقرب لا وارث له سواء وان استندت الى الاستنفاضة لكن حرم التباعد

وان سائر **مسئلة** في امر شخص بالعلم تكن في الابنت واحدة وشهدت بالاثينة ثم بعد ذلك اقر بان له ابنا وشهدت في جهة الهند قبل منه الاقرار وان لا يتنفي الاقرار الثاني بمجرد اقراره الاول لان النسب حق لله تعالى لا يتنفي بعتل ذلك بل لو تنفي ولده بالعلم ثم استلمه سقطت **مسئلة** في ادعى زيد له ابن عم محرو ووارثته واثابينة شهدت بان عمرا اقرب من زيد المذكور ابن عمه ووارثته فلا اثر لقرار عمه ولا يثبت بنسب لاراث ٢٧٠ حتى تتوفر شروط الاخلاق بالثبوت ومنها ان تتعرض البينة ليكون القرار المذكور كمن وان احاز اثره الملق به

§ (العارية) §

مسئلة في ليس للولي اعادة مال الطفل ولو مشتركا بينهما كتاب ودية ونحوها كما صرح به في الروضة **مسئلة** في اتى ابن جليل واقره اليهودي انه اذا كانت جميع بين اثنين واتفق بها أحدهما برضا صاحبه وتلفت في يده ضمن نصيب الآخر لان ذلك عارية وحكم ضمان ولده حكم ضمان ولد المستمارة ولو نهب أو سرق ضمن القيمة لغيره فلو فداها فان كان ياذن يرجع والا فلا فان كان يتوهم ما بهاء كان حكمه بكل حكم المستأجرة ولو أعطاه بقرة ومملكه أو أبا حجه درها ونسائها فان لم يشترط عليه عطفها فإعادة فاسدة مضمونة حتى تقطع بالدر والنسل وان شرطه فبالعكس لانها حكم الاجارة الفاسدة وما أقرى بعضهم فيها الا بشرط عليه العطف انه يفصل بين قصد المعطى المتبرع على الآخر بخلافه فقتضت الدابة كالمستأجرة وبين قصده

فان لم يعرف فان لم يذوى الارحام فلهم فسخ المهادة وبغيره **مسئلة** في اقرت امرأة ان ملان ابن عمها لم يصح الاقرار لعدم استجماع شروطه ومنها كون المقر وارثا ثم اوصى له ان المقر المذكور ليست كذلك بل غير وارثه أصلا اذ هي من ذوات الارحام ثم ان شهدت بينة بذلك وان كان مستندها السماع من جمع مؤمن واطوهم على الكذب وحصل الظن القوي بصدقهم ثبت النسب بشرطه ولو قال شخص هذا زوجي فبكت الاخر ومات المقر ورثه الساكت ولا عكس ثم ان انكرت المرأة الزوجة صدقت بيمينها ولها الرجوع ولو بعد موته في النكاح

§ (العارية) §

مسئلة في استعارت ربحي لتطحن عليا فانكسرت فان تلفت بالطمس المعتاد ضمن وان خافت المعتاد بان دقها دقا غير ضار فمضت فلو اختلفا في ان التلف وقع بالاستعمال المأذون أم لا صدق المالك اذ الاصل في وضع اليد العنان حتى يثبت مقتضاه **مسئلة** في اعار ارضا مشتركة لثلاثة بلا اذن بقية الشركاء صحت في حصه فقط وتبطل بوجه فيستحق وراثته الاجرة من حينئذ كان حصه البقية له حكم القصب فلو لم يستعير أجرها بالقسمة ما تلفت ويعتبر بكل زمان بما لته ويرجع بها للمستعير على المير أو وراثته بعد التسليم ان لم يسوف النفعة ولهم مطالبته بالشريك بالاجرة ان وضع يده على الارض قبل اعارتها ثم رجع بها على المستعير المستوف النفعة والا فلا رجوع **مسئلة** في استأثر كتابا بغير جديفة غلطاهل يملكه قال في النسخة الذي يقيه ان المالك غير المحصف لا يصح فيه شيئا مطلقا الا ان تلت رضامالكا وانه يجب اصلاح المحصف لكن ان لم ينقصه خطه لادامه وان الوقت يجب اصلاحه ان يتقن الخطا فيه وكان خطه لا يسهه سواء المحصف وغيره وانهمى تردد في عين لفظ أو في الحكم لا يصح شيئا وما اعتيد من كتابة له كذا التلخيص في ذلك الكتاب اهـ **مسئلة** في الاما ط المحرو فبالعين التي يفتنمها الدراق لا الذي يستعمن أهل الخيرة انهم من الحيوان غير المأكول فهي نجسة فاذا اختلف المالك والمستعير في انها عارية أو هبة خلف المالك على العارية ثم قال المدعي عليه تلف الخط لم يضمنه اذ لا يضمن التمس فلو ادعى المالك طهارته كلف بينة ولو فرض انه اخذ على المدعي عليه دابة في مقابلته فبقيته كان غاصبا لا غائبا

§ (القصب) §

ذلك في مقابلته العلف فلا تضمن كالاجارة الفاسدة ضميف **مسئلة** في ادعى المالك العارية فانكر القايض **مسئلة** في ادعى الامانة والحال ان العين تالفة صدق المدعي عليه القايض بيمينه كما اعتمد البقيني والرداد **مسئلة** في رجع شيئا من بين يدي مالكه لينظر اليه فيخذه مثله أو يشتره بانرضيه تلف اوضاعا فله الرجوع الى الرضا وقال الغزالي والامام وصاحب العباب لا **مسئلة** في أرض سلطانية فيها غنم محترمة زانت بقية الأرض فهو ملكه وموروث عنه فلو بسط

أما على أرضي الأرض بغير إذن الباقي لزمه أجره مثل حصصهم من القدر الذي زادت به قيمة الأرض فقط انه والتمس اليهم من مورثهم وكذا لو كان نصيبهم مورثهم وقهر على قراءة أبيه مثلاً لم يجز لبعض الورثة الاستيلاء عليهم من غير وصاية وتسلط خصوصاً ان كان فيه غبطة زائدة على أجره القراءة في مسئلة في نصب شيخنا في أراضي من درعة لها أنوار صارت تزع الملبس الوادي الكبير تنقي الأراضي الاقنع فالاقنع ليمدلين الناس بحسب الحقوق وله على تلك الأهار أراضي فصار ينطق بذلك المله ليتوصل به لسطق أرضه فادامت أرضه تقدمت الى والي الأمر وليس عليه الأمر وأما له الى التل المله التي من أحرافه قبل فيه كما فعل في النهر الا تزل تقصيرت الرعايا ورست أراضيهم وكل من فرض له منهم تهدهد ووقعه الى والي الأمر وأغراه عليه بسبب ذلك وقرائن حاله تدل على انه قبل ذلك ليطهروا أراضيهم بما ربه هذا الشيخ المذكور قد ارتكب أنواعاً من الفساد لأرضي ويصير بذلك خاتماً للرعايا والسلطان فاسقاً لما يؤمر به حدود الشهادة حتى يتوب ويخاف عليه سوء الخاتمة ولا يقبل قوله على الرعايا ويجب عليه أجره مثل أراضيهم مستقيمة ولكل من خسر مالا من الرعايا بسببه الرجوع عليه بجميع ما خسره ويجب على والي الأمر قصره عن هذه الوظيفة وقصره وتزيره في مسئلة في أمة تحت يد شخص وله منها أولاد فادعى آخر انها ملكه غصب عليه وباعها الفاسب على المدعي عليه وأقام بذلك بينة فاذا ثبت ذلك والحال ان المشتري جاهل بالحال فغلبه بالنسبة لوطعه مرثب وأرض بكارتها ان كانت بكرة وأولاده أحرار نصيبون وعليه غرم قيمة كل واحد منهم يوم الانفصال وأرض ما تنص بالولادة فاذا غرم ما ذكره على الفاسب بقيمة الأولاد وأرض تنص الولادة بالبلهر في مسئلة في ٢٧١ فغصب عليه أرض وهو ضيف فخرط لاخر سهمها لم يمنها على

(مسئلة) حكم مال المسلم والذي والسلمان سواء في حمة الاستيلاء عليه بغير حق بخلاف حر لم يدخل بلان مسلم فله وماله مباح في غنمه كالدخل مسلم بلادهم بغير امان منهم فله اغنياءهم (مسئلة ث) مال مشترك بين ثلاثة أخذ من غلب ثلثه وأولت غلبه بالمقامية بقصد ان حصصه أحد هم كان الباقي مشتركين الكل ولا أثر لقصد المتغلب المذكور ولا للقائمة لعدم محبتها كالمأخذ ظالم ماله زبداناً لعماله عرو ولا رجوع لزيد على عرو واذا القاعدة ان الظالم لا يرجع على غريمه بخلافه ما لو اشتراك في عدي فباعه أحد التبريكين مع المتغلب وقبض التبريك حصته فلا يشاركه الاخران حصته باقية لم تنبع (مسئلة ث) اعطاه جماعة أموالاً لا يشتري لهم بندهم بله كذا فغصب في الطريق لم يضمن الا ان خطاهم بلاذن أو كان الطريق غير آمن ثم لو رده عليه بعضها فان اخضع به بعض

الشارط لا على المالك وان ردها العاصم من غير منازعة لم يضمن فاشيا في مسئلة في غصب شواخله بغيره ملكه لكن يتمتع عليه التصرف فيه حتى يودي عنه أو من غيره قدر المذهب كما قاله ابن المقرئ وغيره في مسئلة في الايدون السالمين من السيوف مثلية وأما القيمة فتقوم بقصد صرح ابن الصلاح ان المثل العيب متقوم في مسئلة في جعله الدولة تبيعاً على قوم من الرعية ثم انه اذا كان للدولة مطلبة ان سلب الرعي ما يطلبه القريب والأمر للدولة بنبه ضمن ذلك بقصد صرح سلطان السلطان عبد السلام حين سلبه الرعي ان ظالم فصار له ربحه على الساعي بالمال الذي أخذ على المطلوبين بسبب سعادتهم وأمن به ازاد قالوا وبين العمل به في هذه الاعصار وأقبحه في العنيدوا ويقد أغتبت به مراراً وهذا كالوسى ياخرى لما كتم الدولة المعروف بالبورقائه يفرم ما غرمه المسمى بسبب السعاية وقول بعضهم انه غرم ما طنا بني ان السعاية لا تكون غالباً الا خيبة فيفرم بالغاغباء بينه وبين الله فلو فرض انه أظهر السعاية وأعجزها من ظاهرها في مسئلة في سبي قوم مسلمين الى قوم آخر من على ضرورة المصدع فاخذوا أموالهم وأرواحهم ان لم يوجد منه الا مجرد الدلالة فلا غرم ولا قصاص هذا هو المشهور ولكن بائناً بذلك انما عظمها ويستحق التعزير بعبادها كما هو ان يجمع بين نوعين فأكرو ولا يبلغ به أدنى الحدود فان اعتقد دل الدلالة عليهم وبأبنة أموالهم وأرواحهم فزنجري عليه أحكامه في مسئلة في امتنع من المحصورين بنى القاضي لغاية تحميه فلان القاضي للنصم ان يرفع أمره الى الحاكم السياسية وتبين ذلك طريقاً الى احضاره فاستدبره المتعصم الحاكم وخداه فلا يرجع به على أحد في مسئلة في استباح زنا خدوا لجل معين من في مريم الى الهند فغلبه في البصر ثم خالغ اليه ورواه في بلاد المهرة فباعه فالتخوذ

من غير الذوق والبيع صار متدياً فان طال به المالك به في بلد التملك راسه منتهى اوق غير هال من مقيمت يوم التملك في بلد البيع
انه كان له قوة وليس الثالث في المثل وتكليفه قلة الى الهند في مسئلة في غصب المالك من ربا على جماعة معينين
ويجب على كل من وقعت يده على شيء من ذلك ضمنه موره الى المالك ان يوفي له ان تلفوا بآثم المتصدى المذكور ان كان
علما ولا تقبل شهادته حتى يتوب وتوبة مضمومة بشر وطوار وما وقع به مملوكه ولو تعدى جماعة على الدار المذكورة ومالكها
خائبوا أخذوا ابوابها وغروا سقفها ثم اجدر وابوابها الحارح ومنعوا مالها كمن دخلوا وسحبوا من ثمنها حتى الجؤ الى الجها
بشر يمش مع عذر وقتها متغير منها في بيع البيع لعدم الرتبة ويجب على المشتري اجرة مثل الدار مده بسطه عليها بالنزاهة المفسد
فلما صلب فيها قد غير لم يسبق شيئا ويجب على والى الامر نصر ذلك النظام والتقيام معه وزال مثل هذه المناهضة فان بقاءها
فضيحة موجبة لعاملها والرضا بها سوء الحاققة والعياذ بالله في مسئلة في جنى على آخر وقعت يده الخبي عليه على مال الجاني فاخذ
في قبيل الجناية فحبسه الجاني واكرهه على تاجير ماله وطلب منه زيادة على ما اخذ منه ماله كثيرة لتغلبه قس شفع جماعة من
مناصب البلد في اطلاقه فلم يرض الا بان يلزم الخبوس بغير السدوشيا وان يضمنوا له المال المطالب ويبيعههم الخبوس
شيا من ماله لكي يكون الثمن بذمتهم فعلا وذلك لم يلزم الخبوس شيء مما التزمه وكانت الاجارة والبيع باطلين للاكراهة وليس
ذلك اكرها يصح وما ترتب عليه من ضمان مناصب البلد وان تمام النش للمعاس باطل ايضا لانه ضمان ما لم يجب ولا يلزمهم تسليم
شي من المال نظير ما لو امتنع الولي من ٢٧٢ تزويج موليته الا بادن تعطيه شيئا فاعطته اياها لم يملكه وان ملكه اياه بغير نذر

كان له فقط وان خلط الجميع ولم يميز كان كالتام فاذا رد بصدد فقد نظروا برب الاموال
بذلك يكون على حسب الحصص كما هو شأن المنسوب للخطوط فالو امر الوكيل بعض رؤساء
الناهبين ان يقر عند الحياكم بعض الجيع ويضمن له الباقي فاقر كذلك واخذ باقراره
طاهرا وطول المال الا ان اتمت بيننا كراهه اودلت قرينة طاهرة عليه كجاس وله
تصنيف ارباب المال انهم لا يعلمون صدق دعواه فان تنكروا حلف المردودة وبرئ بل
ان قطع بسدقه كسدوى حلف فينبى تصدقه مطلقا (مسئلة ش) عقار
مستترك وقت يدا حد الشراكه على جمعه فالتحقق كونه غاصبا بالاستيلاء المعروف من
غير اذن شرى كونه تازمه اجرة باقصى الاجار احتلفت اتفق بالعقار ام لا طلب شرى ك
الاتماع بحصته ام لا اذ ليس لاحد الشرى ببيع الاتماع بالشاع بلا اذن شرى كة فلو بنى

كما قاله الرداد ويلزم الخبي عليه
ودما وقعت يده عليه من مال
الجاني بآثم المتصدى المذكور
في مسئلة في أرض موقوفة
صالحه بجماعتها وهي قطع
مقبورات يسقى بعضها قبل
بعض ولا يتضرر بشي منها القلة
ماتو بهن الما قبلها فخصص
قطعة واحدة بلا اذن شرى
فصار تقبل ما كثير اوجبا

خرت خرابا عظيما لا يمكن جبره وكان ما احد تسييما من اسباب خرابها وقصها عين اوقية فالعقد كما قاله العامرى وجوب او
امانها كما كانت ولا يستحق لما احد شى من الزبى ادا لاجرة ذلك مع التمدي في مسئلة في استاجر ارضا لها سقى من ارض
أعلى منها ولها بزان من قبله ومن يمانها نصف المستأجر ان يبرق مقدم افعة لها وارض اخرى اسفل منها لم تكن لافانته
عادة في ذلك المكان واخرج ترابا الى المقم المذكور فانتقصت الارض بذلك نقصا فاحشا لى مالك اجباره على رده ان كان باقيا
وردمته ان تلف وضعه على هويته كما كان من انبساط وارتفاع وارض نقصان بقى نقص في مسئلة في دور موقوفة تعدى بعض
الموقوف عليهم ببيع اعيان منها على متعلب وتذا بتر ادها منه لزم المتدنى قيمتها الجارية فان قدرنا نظرا على الاسترداد بعد
رد ما اخذته المتدنى في مسئلة في ارض ثلثها من املاها القوم وثلثها الاسفل لآخرين ولها مشروع نازع للاء من وادعاهم ان
يقتسموا المسئلة على قدر ارضهم فخرج اصحاب المواقيع السفلى من السقى طما فالذى تقدموه بنين الفتوى به يعالج البقنى
وان ابي شرى يقول اذ اضمن منعة الارض اكون من تسبوا الى ابطالها لانه من عليه منع لطالم الملك من سقى ارضه ما عمت به
البلى في مسئلة في قصاب امر انا ان تمت احداهما من الاجرى فشكت الاخرى الى والم معروف بصادرة من شكى به اليه
فصادر المشكور بمجال معاهم بسبب النكابة اثبت بذلك لا سيما وقد تكررتم عليها الاخرى بالوقوفها ورجعت عليها من صودرت
في مسئلة في زرع مشترك بين اثنين انا ان تلف صاحب الثلث جميعه فان كان مما بنى وبنى منقته غرم فيه حصة صاحبه
بقوم عدلين من أهل الخبرة بتقدير هاته والاتفاق به الى مدة اتمها فيقال كى دوى لو اراد المشتري ان يشتريه من ماله قبل

ان يتلف على حالة ربحي فاؤه
وسلامته وعما يزعمه رسول
غلت على ما يستاده أهل الزرع
في ذلك على غالب السلامة ولا
نظر لظروافه نادرة فاذا قيل
كذا زعمه ضمان ذلك به
في مسئلة في تصرف في أموال الميت
في تركته وله محاجر يدير
ولا ية شرعية عليهم ثم توفي فادعى
الأطفال بدينه ردهم على وارثه
فانكر فاقاموا بينة بتصرفه في
ذلك وقبض غنه وحلقوا بين
الاستفهام ضمن ادخ المذكور
ثم ان خلف تركه زوجوا فيها والا
فلا في مسئلة في أرض موقوفة
خبر بها رجل في أرضه تعديا
لاجل السقياء ولم يكن له عادة
فالتمس اداه عيب عليه نسوية
الأرض كما كانت قبل الكسر
وأرض النقص وهو ما بين قيمتها
والماضيها استول عليها وبين
قيمتها الآن بأبسة مكسرة
وياتم بذلك ويمز في مسئلة في
بسط على بيت فسكته مدة ثم
رهبه زوجته فاعارته من يسكنه
فلما كملت خاصته من شامع
المتعدين المذكورين فبدهي
البيت على من هو مت فيه
وبدعي القبية على غيره في مسئلة في
لوزج الغاصب الأمة الموصوبة
فتلف عند الزوج فالبذهب
تأني وأتلف المصوب من الروضة
انه لا يطالب بقبتها فاطعوا قبل
الكلودج وفي الارشاد ضمن
أخذ من غاصب لا يشكح
في مسئلة في استولى أحد البنتين

أو فرس من بلاذن كلف القلع وان كان قطع ملكه عن ملكه اذ لا يتوصل الى اذ اسحق
الغير الا بذلك ثم ان كانت حصته متميزة فانه الانتفاع غاصب وهذا كما تورثه أحد
الاخوة على اخوته المحاجر من غير وصاية أو اذن فاض واستغل أرضهم وأنفق عليهم فيلزمه
أقصى الاجرة بسطة وما تخفف عليهم بلاذن فتدبر به (مسئلة ي) مرض شخص
عنده أمان فاقصى بها الى غير أمين فباعها بقل ثمنها وانصرف في الثمن كغير سلطان
تصرفات هذا الوصي لانه لم يفسقه وقلة أمانته وعدم الاذن له في التصرف شرعا فاضوى في
بذله المستفرون من الاعيان بطلان بهذا البائع وما قبضوه فهو تحت أيديهم كالغصوب
يجب رده لو ارث الميت أو وصيه المتصرفين بالمعالة (مسئلة ج) لصاحب العين
المقصودة الدعوى على من هي تحت يده من غاصب أو أخذ منه حضر الغاصب أو غاب يلزم
المدعي عليه مردها وصورة الدعوى ان يقول ادعى ان هذه العين غصبها عني فلان واستولى
عليها الخوا بعدوا او يلزم مردها بيمين بذلك شاهدين في فائدة في غصب بذر افرزعه وصار
حبا للمالك أخذه مع حبه أو وديا فترسه في كسر فيكون للمالك ولا شيء للغاصب في قبل
ترينه وغرسه في أرضه اه تساوى أبي غمره ولو كانت الأرض لم تورث لزم فاعها اجرة
أقرب الأراضي اليها ولو قبض شيئا حرم يلزمه تطهيره بل لا يجوز بلاذن صاحب سواء كان
نفسه موقفا أو لا ويلزمه اجرة النسل وأرض نفسه اه تساوى ابن حجر ومنها وأتى بعضهم
فيما لو أنف ولديهم ففقد لبيها أنه يلزمه أرضه اه وفي النقص وأخذ مال غيره الجاه
حكم الغصب وقد قال الامام الغزالي من طلب من غيره مالا في المالا فدفعه اليه لباعث الحياه
فقط لم يملكه ولا يجل له التصرف فيه ولو جعل فموسيل بذرا الى ملك غيره فثبت له ولصاحب
البذر ويصير صاحب الأرض على قلمه ولو اجرة عامه مدة بقائه لدم الفضل بخلاف ما لو بذره
بطن انها ملكه قلزمه حينئذ ولو قل سبل تراب أو جارة أرض عليها إلى سفل أجبر صاحب
العلياء الى ازالته اه ملخصا (مسئلة ش) اشترى أو غصب نخلة صغيرة وقطعها الى
محل بعيد فبانت كلها وبعضها وقعا على نخوة مسجود وجب ردها الى محلها ان قال أهل الخبرة
ولو واحد ان ذلك لا يضر حاضر راينا وباتم السلام بذلك فاذا رقت ولم يحدث عليها تلف
أو نقص فلا ضمان والا لزمه قيمتها وارثها وبشترى الحاكم ان لم يكن لها ناظر خاص بها
والاشتمه أو يوقفه هذا ان امكن شراء ذلك والا كانت ملكا للوقوف عليه كاجز به في النخلة
من ثلاثة أوجه وان ضرت قطعها أو نقص غرها تركت هناك وعلى ناقلها ابطال غمرها المستنفه
ثم ان رأى نخوة الناظر قطعها اصل نخوة خوف اندراس الوقف أو عدم ابطال النخوة فكيفه النقل
مطلقا وجب قبض فان نقصت قيمتها باختلاف الحال لزمه الأرض اه قلت وقوله ان لم
يكن لها ناظر خاص ميباق في كذا الوقف ان المتخذ ان المتولى شراءه بل الوقف الحاكم
مطلقا وهو كذلك في النخلة في فائدة في اشترى نخلا واستقره ثم انف وقبضه ضمن مثل غمره
ولا ية مدغلبة طن استحقاقه ولا يلزم باليه غير الاثم أي ورد الثمن كما هو مقرر في محله اه
ماوى محمد بن سودان (مسئلة ش) المكس والشور المعروف من اجمع المنكرات بل من
الكبار اجبا حتى يحكم بغير من قال بجله وليس على المسلم في ما له شيء طوان وجلان أهل

الصلاح لم يؤخذ من ماله وسبقته عشور طماحه وبقي معه ان من فعل سفيهة من ذرته لا يؤخذ منه ذلك لم يستحق بقية الورثة عليه شيئا وان كان انما ترك لجماعه جده وهذا ما اهر
 (مسئلة ك) عين السلطان على بعض الرعية شيئا كل مستغن من خود اهر مصره في
 المصلح ان اذوع من طيب نفس لا خوف وحيله من السلطان او غيره جاز اخذه والا فهو
 من اكل اموال الناس بالباطل لا يحصل له التصرف فيه وجب من الوجوه وادفعه في
 المصلح لا يصير حلالا (مسئلة ك) سبي شخص عند الماخذ منه ما لا يخل بسبب
 سبائه ان عرف ذلك الظالم باخذ المال عن سبي به اليه وكان السبي ظالما كان له الرجوع
 بما اخذ منه على السبي فيما ينظر كما اتي به ان زيادته لابن عبد السلام والعتب ادوى
 وخالفه في الصفة والنهاية قيل للدعوى ونسب ذلك الى الشنوذ اه وصار ش السبابة
 بظلم الى ظالم كبيرة يسحق ويعزمر تكبر او يكفر مستها واذا اخذ الظالم من مال المسي
 به شيئا لم يرجع به على السبي لقطع المباشرة اثر السبب كالواكره خصا وادته فسي به الى
 السلطان فاخذ ماله فالضمان على السلطان ولا يكون المكره طريفا الضمان على المخذ
 من ان المباشرة اقوى من السبب خلا فالابن عبد السلام ومن تبعه نعم ان ازال السبي يد
 صاحب الدية صار ضامبا لمسا فيكون طريفا الضمان قطعاه اه وفي ج طلبت الدولة مالا
 منه ومن اخوته سلمه من غير توكيل لم يرجع عليهم بشي فليس يجم الى الدولة فله منهم بسبب
 سبائه غرامات عليهم سبي به مطالبة السبي بما عسده الحاكم فيجوز في ذلك اذ قد تختلف فيه
 الاطوار

على اعيان من التركة تصرف
 فيها وانته هانديا ان اياه وحبه
 اياه مال حصته وهن من اظنة
 اليشة زمة اقصى قيمه من
 حين الاستيلاء الى حين التلف
 حيث اختلفت قيمتها والاضحية
 يوم التصرف ولا عبرة بالزيادة
 بعد (مسئلة) اختلفت
 العاصبة والمالكة في قيمة
 المنصوب فاقامت المالكة
 شاهدا بقدرو القيمة وارادت
 تكميل جهتها بهن اجبيت الى
 ذلك كما صرح به القزى ونقله
 صاحب الاقوال عن أبي اسحق

(احكام الاموال الصائفة والمشتبه)

(مسئلة ش) انكسر مركب وفيه بضائع لانس خرق بعضها وسلم البعض ولم يعلم ان هو
 فان علم انحصار المتداعين فيه ولو باقتفاء دعوى غيرهم وقف الامر الى البيان او الصلح
 ولو تناقروا من كمالين ولا يشترط التواهب حينئذ كما قاله في الروضة خلا للاباب ولا يجوز
 الصلح على ان ياخذ بعضهم ويعطى الاخر من غيره لان هذا يسع ومن شرطه تحقق ملك
 العوضين وشرط الصيرى لصحة الصلح ان يقول كل للالاخر هو له ويسأله حدة شئ منه ومنى
 وقع الصلح لم يقطع حق كل لما اخذه فلو ظهر ان ما سده احدهم للالاخر اخذ منه ما وجد
 تواهب ولو ضمنا كان قسما ره راجعا اه قلت وقد كرفي النصف كلام الصيرى لكن اطال
 في رد فال لما تربع على ذلك من الغرر العظيم ومن اخرج متاعا غرق ملكه عند الحسن
 البصري وردت الاجماع على خلاه اه (مسئلة ب ش) وقت في يده اموال حوام
 ومطامير واراد التوبة منها فطر يقه ان يرد جميع ذلك على اربابه على الغور فان لم يعرف مالكة
 ولم يأس من معرفته وجب عليه ان يشرفه ويجهتد في ذلك ويعرفه ندبا وبقصد رده عليه
 مهما وجده او وارثه ولم يأت بأصا كه اذ لم يجد قاصيا اميا كما هو الغالب في هذه الازمنة اه
 اذ القاضي غير الامين من جلة ولا الجور وان ايس من معرفة مالكة بان يبعد عاده وجوده
 صار من جلة اموال بيت المال كوديعة ومعصوب ليس من معرفة اربابها وترصه في

لا يعرف له وارث وحينئذ تصرف الكل لصالح المسلمين الا هم فالأهم كبنه مسجد حيث لم يكن أهم منه فان كان من هرقعت يده فقيرا أخذ قدر حاجته لنفسه وصياله الفقراء كافي النصفه وغيره ازاد ش نعم قال الغزالي ان اتفق على نفسه ضيق أو الفقراء وسع أوصياله توسع حيث جاز الصرف للكل ولا يطعم فقيا الا ان كان بيرية ولم يجسد شيئا ولا يكثرى منه م كوا الا ان خاف الانتطاع في سفره اه وذ كرضو هذا في ذ و زادوا لستفقه أخذته عن هوقعت يده ظفرا ولفيره أخذته ليعطيه للمستحق ويوجب على من أخذ الحرام من ضوا المكاسب والظلمة التصريح بأنه إنما أخذها لرد على ملاك لئلا يسوء اعتقاد الناس فيه خصوصا ان كان عالما أو قاضيا أو شاهدا (مسئلة ك) اختلط مال الزوجين ولم يعلم لايهما أكثر ولا قري بنفقير أحدهما وحصل بينهما مافرة أو موت لم يصح لاحدهما ولا واره تصرف في شيء منه قبل التمييز أو الصلح الا مع صاحبه اذ لا مرجح كاقوالهم في ما اختلط جامهما وحينئذ ان أمكن معرفتهما أو الوقف الامر حتى يصلح الزوجان أو ورثتهما بلفط صلح أو تراهب بقسا أو تفاوت ان كانوا كاملين ويجب ان لا ينقص من النصف في المحجور نعم ان جرت المادة المطردة بأن أحدهما يكسب أكثر من الآخر كان الصلح والتواهب على نحو ذلك فان لم يتفقوا على شيء من ذلك فن يده شيء من المال فالقول قوله بيمينه انه ملكه فان كان بينهما فكل تخليف الآخر ثم يقسم نصفين (مسئلة ج) استرد مالاً من غاصب أو يس من معرفة مال ملكه كان لبيت المال ثم لصالح المسلمين العامة وأمان الطرق وضوها (مسئلة) حكم ما يقيه الجرم من الاموال والاخشاب وضوا الا لا تن من كل ما تدخل تحت بمالك حكم المال الضائع ان توقع معرفة ملاك عادة حفظ وجوب عند أمين ولا يستحق أخذ جعلا وان تكبره من بعد أو أطلعه في سفينته فان آيس من معرفة مال ملكه صرف مصرف بيت المال (مسئلة ي) مرض رجل وعنده أموال عروض بعضها امانتو بعضها قراض وبعضها له أخذها بدمته قاروصي بالجميع الى آخر يقضها الى ان يجي وفلان ومات فباعها الوصي بأقل اثمانها وقوت الثمن حكم بطلان تصرفات هذا الوصي الفاسق ووجب رد المال الى أهله وبطال البائع بالثمن ويضمن الميت ذلك أيضا ككل أمين لتقصيرات أربع مكل واحدة منها توجب الفسخ وان وهى تركه الا يصاب الى عدل وتركه الا شهد على ذلك وتركه يميز لكل واحد بما يرفع الاشتباه عنه وتسلطه هذا الفاسق على أمانته وان كان انما اعطاه بطل انه أمين فبان خلافه لتقصيره بترك البعث ويحكم بظاهر بان تلك الاموال تركه مالم يثبت في عين انه بالغيره وحينئذ قالوا يجب لهم على الميت رؤس أموالهم فقط نعم ان تحقق ان أموالهم بضائع ولم يدر أهى هذه أم لا فلهم قيمة بضائعهم في التركة ثم ان علم أعيان أهل الدين والبضائع وقدر مال كل منهم صرف من بيده المال ان لم يكن وارث ولا وصي ثم قاض أمين أثمان البضائع الى أربابها بحسب ما لهم وشن مال الميت الى مدائنه وأهل البضائع ان لم تنف اثمانها بمقتوهم نعم ما علم انه أخذ موكله أو مقارصه معينا أو مجهولا فلن له البضاعة فقط ثم ان اتفق القرماء وأهل البضائع على شيء والانتصب القاضي مخاصما عن الميت فان فقد الحاكم ولم يتأهل حكم من بيده المال والمتعون عالما فن اثبت بينة ولو شاهد أو عيّن مع الاستظهار قدرا

(مسئلة) باع ثمر الشجرة في أرض على بعض من ثمرها من بعض من الثمن الا ثمرين الشفعة فيه
قد رخصهم وشاركهم المشتري بصنفي الاظهر **(مسئلة)** ادى المشتري ثمنه في الشفعة في الطلب وأسكر الشفع
وقال بل شغبت على الغور وصدق الشفع ٢٧٦ بينه فلما كان الثمن ثلثة أيام فان حست وحكم

الماكم ثم حضرت وشهدت
فرض المشتري بصفته في الاظهر **(مسئلة)** ادى المشتري ثمنه في الشفعة في الطلب وأسكر الشفع
وقال بل شغبت على الغور وصدق الشفع ٢٧٦ بينه فلما كان الثمن ثلثة أيام فان حست وحكم
معيناً بجمع الثمر ما ومن ادى ديناً أو رأى مال ولم يبعه أو عينه بلائسمة لم تجمع دعواه
ولم يسط شياً ثم بارم الأورث هساو قيا باق اعطاه ما يقيق ابيه على الميت ولو لم يكن عليه ديناً
وعنده أموال فراض ومانة علم قدره او جعل اربابها فان عرفت معرفتهم فحلفت والا فليقت
المالك ككل مال ايس من معرفته مال له وان جهل الحقوق واربابها او الحقوق فقط حكم
على المالك بالباية تركه ثم ان علم انها الشريت للوكاب والمفاوضين ولم يبع عين مال كل تركت
آمنها بصدق حتى تصطلحوا ولو بغاوت ان لم يكن فهم محجور ولا لهم بيعه من سهمه
فان تمذر الصلح والتداعي بين أهل الحقوق والميت اجتهد متولى المال في تسين المستحقين
من أهل الدين والقراض والوكالة والوديعة وقدر الاستحقاق وقسمه الا انهم عليهم بغلبة
الظن والقرائن تكلف موثوق به واخبر من يقع في القلب صدقة ولو عبداً أو امراً أو غلاماً
قرينة في تعيين بعض الحقوق كل زيد ألف واثنية لمقوق خمسة آلاف اعطى زيد من
الاثمان وقسم الباقي على عدد دار ومن قال مالي لم يمتئ

الماكم ثم حضرت وشهدت
فرض المشتري بصفته في الاظهر **(مسئلة)** ادى المشتري ثمنه في الشفعة في الطلب وأسكر الشفع
وقال بل شغبت على الغور وصدق الشفع ٢٧٦ بينه فلما كان الثمن ثلثة أيام فان حست وحكم
معيناً بجمع الثمر ما ومن ادى ديناً أو رأى مال ولم يبعه أو عينه بلائسمة لم تجمع دعواه
ولم يسط شياً ثم بارم الأورث هساو قيا باق اعطاه ما يقيق ابيه على الميت ولو لم يكن عليه ديناً
وعنده أموال فراض ومانة علم قدره او جعل اربابها فان عرفت معرفتهم فحلفت والا فليقت
المالك ككل مال ايس من معرفته مال له وان جهل الحقوق واربابها او الحقوق فقط حكم
على المالك بالباية تركه ثم ان علم انها الشريت للوكاب والمفاوضين ولم يبع عين مال كل تركت
آمنها بصدق حتى تصطلحوا ولو بغاوت ان لم يكن فهم محجور ولا لهم بيعه من سهمه
فان تمذر الصلح والتداعي بين أهل الحقوق والميت اجتهد متولى المال في تسين المستحقين
من أهل الدين والقراض والوكالة والوديعة وقدر الاستحقاق وقسمه الا انهم عليهم بغلبة
الظن والقرائن تكلف موثوق به واخبر من يقع في القلب صدقة ولو عبداً أو امراً أو غلاماً
قرينة في تعيين بعض الحقوق كل زيد ألف واثنية لمقوق خمسة آلاف اعطى زيد من
الاثمان وقسم الباقي على عدد دار ومن قال مالي لم يمتئ

(الشفعة)

(القراض)

(مسئلة ش) لا تثبت الشفعة الا في جزأين من أرض وما يبيعها من ربا وصبر
ان اجبر على بيعه شراً فادأطلب الشريك الشفعة بعد ثله ولو بعد من طو ل استحقها
شرط مبادرته بعد العلم وصدق يمينه في القرض ولو سويع الباء أو التصرون الارض فلا
شفعة كالمالك الارض موقوفه أو ملك الغير **(مسئلة ج)** استأجر أرضاً مضملة
باملاك نصف غنما مثلاً ثم باعها مال كمالاً حرم بشفقة الشفعة ادهى ثابتة في مشترك لم
يقسم ثم ان حصكان لها غنما زادت لم يبع بها حتى يرضى صاحب الغنم الا انها حثند
كالمزهر **(مسئلة ش)** شفع الشفع والمشتري غائب جاز بل وجب على القاضي
الامس قبض الثمن لان ملك الشفع متوقفاً ما على قبض المشتري الثمن أو رضاه بذمة
الشفع أو حكم الحاكم بها ومع ما حكمه في غير الاولى ليس له تسليم الشفع حتى يؤدى الثمن الى
نحو المالك ثم الحاكم عند امتناعه أو عينه فإذنه قال في الشفعة والاطهر ان الشفعة على
النور وقد لا يجيب صور كالبيع عو جل أو أو أحد الشرى كين غائب وكان أخير بخصو زياده
وترك ثمن بانه خلاعه وكان أخيراً لا يتظر اذراك زرع وحصاده أو لم يقدر الثمن أو لتقليص
نصيبه أو ليهله بان له الشفعة أو بانها على الغور وهو ممن يحق عليه ذلك وكذا خيساً شرطاً
لتبر مشراً وعفا ولم يغلب اسقط حقه اه

(مسئلة) دعت اليه اموال
كثيرة لارباب متعدده وأدناؤه
في الدخول الى البنادر والمدن
ليغير لهم بها وجهاً لشيئاً
معادياً في كل سنة مثلاً فآجر
لها أما مكس الحفظ وسلم الاجرة
من المال على الاشاعة كان على
كل منهم اجرة حصته موزعة
على الاموال المستأجر عليها
ويستحق العامل على كل منهم
اجرة مثل عمله وان لم يرجع الا
المسعى لان ذلك قراض هاد
يستحق في القاسد اجرة المثل وان
علم الفساده على التخذ بالاختفاء
الاطلاق الشيعين خلافاً لما يمتنع
الامام والقرائي وينتقصره
فيه كالحصص لا يمتنع للادن وانما ساد بالنسبة للمسمى

(القراض)

(مسئلة) باع ثمر الشجرة في أرض على بعض من ثمرها من بعض من الثمن الا ثمرين الشفعة فيه
قد رخصهم وشاركهم المشتري بصنفي الاظهر **(مسئلة)** ادى المشتري ثمنه في الشفعة في الطلب وأسكر الشفع
وقال بل شغبت على الغور وصدق الشفع ٢٧٦ بينه فلما كان الثمن ثلثة أيام فان حست وحكم
معيناً بجمع الثمر ما ومن ادى ديناً أو رأى مال ولم يبعه أو عينه بلائسمة لم تجمع دعواه
ولم يسط شياً ثم بارم الأورث هساو قيا باق اعطاه ما يقيق ابيه على الميت ولو لم يكن عليه ديناً
وعنده أموال فراض ومانة علم قدره او جعل اربابها فان عرفت معرفتهم فحلفت والا فليقت
المالك ككل مال ايس من معرفته مال له وان جهل الحقوق واربابها او الحقوق فقط حكم
على المالك بالباية تركه ثم ان علم انها الشريت للوكاب والمفاوضين ولم يبع عين مال كل تركت
آمنها بصدق حتى تصطلحوا ولو بغاوت ان لم يكن فهم محجور ولا لهم بيعه من سهمه
فان تمذر الصلح والتداعي بين أهل الحقوق والميت اجتهد متولى المال في تسين المستحقين
من أهل الدين والقراض والوكالة والوديعة وقدر الاستحقاق وقسمه الا انهم عليهم بغلبة
الظن والقرائن تكلف موثوق به واخبر من يقع في القلب صدقة ولو عبداً أو امراً أو غلاماً
قرينة في تعيين بعض الحقوق كل زيد ألف واثنية لمقوق خمسة آلاف اعطى زيد من
الاثمان وقسم الباقي على عدد دار ومن قال مالي لم يمتئ

(مسألة ١) شروط القراض اثناعشر كون الماعدين جائزى التصرف والمعامل
تسبر والمقارض له على المال ولاية وكونه بصاحب وقبول كقارضك على كذا والرجح ينشأ
فيه من مثله فيقول قبلت أو خذ هذه الدراهم مع واشترها لك ثلث الربح مثلا وكون رأس
المال قد اضرر أو ولو مشوشا راج لا عرضا وصالحا القدر وفي يد العامل لا في غيره ولا أن
لا يشتري إلا برأى وكون العمل قياره لا حرفة ككثرة حرفة واختبرها وبها والرجح مشترك
بينهما بالجزئية لا بالاحدا كما قطع ولا لغيرهما من شئ ولا تنقسم في المائة للعامل وإن لا يمتنع
التجارة على العامل كلاتج الازيد أو لا تأخذ إلا بقوتها جروا ولا يؤقت القراض مدة كسنة
ولا التصرف كقارضك ولا تصرف إلا بشهروا وبعين رأس المال لا على إحدى الصرتين
ولا على دين كالتن قبل قبضته ثم قراضه على التفتد بقيمة العامل ثم عيناها للجلس وقبضها
المالك ثم اقتضاها للعامل مع هذه القود وطريق تصحيح القراض في المال الغائب ونحو الزمان
يقوله المالك وكري من قبض منك أو من زيد المائتو بقارضك عليها يسلمها لك أو يعلى
هذا البر وكل غنى من بقارضك على غننه بعد قبضته قد اذاتم القراض وجب على العامل
حفظ المال وإن لا يبيع أو يشتري من نفسه أو موكلا ولا يبيع نسيئة ولا يسافر به بلا إذن فيها
ولا يشتري إلا ما توقع فيه الربح ولا ينفق على نفسه أى الأذى كالحق التفتد وليس على المال إلا
أجره جل المضاعفة التعملة والكيل والوزن أن لم ياترها العامل بنفسه وإن وكل غيره
بإذن والاجرة عليه لا على المالك ولا الربح بل لو شرطت منه فقد إلا أن كانت الواكالة في معين
بأجرة معاوضة **(مسألة ٢)** أعطائيا وقال بهو لك نصف الربح كان حكمه حكم القراض
الفاصل يستحق أجره القرض لأنه عمل طامعا اختلط القراض على قد ناض بيجاب وقبول ولم
يوجد كالموطأ مدراهم وقاله القهر في الكائن وكفى الربح الربح مثلا فله أجره المثل أيضا
لعدم القبول وعزة الكائن **(مسألة ٣)** قارضه على مائة والرجح بينهما على أن لا يسافر
جهاتهما لظاهر الربح سافر جهاتهما الكل أصلا ويحاذى لك العامل حسنة إلا بالقسمه ثم
أن تصفروده لك أو كبله ثم القاضي فاهين فسافر به فلا ضمان ولا ينفع القراض
يسفره مطلقا له التصرف إن لم تنقص قيمته هناك عن تلك البلد ثم لو تلف المال بنحو غيب
فلن قلنا ما رجع القراض حينئذ ولو بالبدل واستقرت حسنة إن كان بدل الربح من
جنس رأس المال واللام تستقر إلا بالقسمه أو بصدقه فالقدياق في البدل ثم لو ادعاه العامل
إلى بدل القراض واعتاض عن المال المضمون بسده ارتفع الضمان كالوكيل المتعدي رافع
بيعه ضمان الثمن **(مسألة ٤)** قارضه على ألف تصرف في بعضها ثم تلف الباقي كان
تلفه من أصل رأس المال فيعود حينئذ إلى الباقي حتى لو حصل ربح استحق فيه المشرط ولا
يجبره بالتلف بخلاف ما لو تلف أو نقص شئ مما تصرف فيه فيصير إذا يأخذ العامل شيئا من
الرجح حتى رد لك المثل ما تصرف فيه **(مسألة ٥)** باع المالك المال القراض مضمونه
ولو بعد ظهور الربح أو وجوده رافع يدفع أكثر من رأس المال كالمالك رأس المال عبدا
فانضمه المالك أو وهبه إذا ملكه العامل حصته إلا بالقسمه حينئذ يلزمه للعامل حصته من
الرجح ولا ينفع القراض فينطق بالقسمه **(قاعدة ١)** لا يعامل عامل القراض المالك بحال

في الجميع ويده على الكل يد
امانة فلا يضمن إلا بتقصير
ومنه أن يدفع المال إلى غيره
بلاذن مالكه فيضمن المثل
بشئله والتقوم بأقصى قيمه
من الدفع إلى التلف **(مسألة ٦)**
قارض آخر على دنانير ذهب
ليبيعها حالا ويشتري بقنها
عرضا للتجارة فيكون الربح
بينهما فمثل العامل ثم مات
بعد مدة فله من توحيد الأعيان
التي اشتراها أو التي يمكن أن
يشتري بحال القراض فلا
ضمان في تركه إلا بالتقصير
هذا حاصل ما حرم وكرياني
عبدالرضا

القراض أي لا يبيعه أباه لادائه إلى بيع ماله بجاهه ولا يشتري عنه بعضين أو دين بشرط بقاء
 القراض بخلافه فلا شرط لتصفه القرض ولو كان له عاملان قلنس لأحدهما معاملة الآخر
 إلا أن ثبت لكل الاستقلال لأن شرط الاجتماع قالة في القضية وقال م ولا يماثل
 الآخر مطلقا كالوصيين قال سم إن كان المراد بمعاملة الآخر أن يشتري من مال
 القراض لنفسه فالجواز قريب لا يتبعه غيره كافي الوصيين المستقلين فإن لأحدهما أن يشتري
 لنفسه من الآخر كما يأتي وإن كان المراد أن الآخر يشتري للقراض من صاحبه بجاه
 القراض فلا ينبغي إلا القطع بامتناع ذلك فضلا عن إجراء خلاف فيه مع ترجيح الجواز لأن
 قيمته قابلة لمال المالك بجاه المالك فكما امتنع به من المالك فيمتنع به أحد العاملين من
 الآخر للقراض إذا المالك للمالك فيلزم مقابلة ماله بجاهه هذا إذا كان المال واحدا وكل منهما
 عامل فيمضي الاستقلال وكذا الوارث أحدهما وحده على مال وقارض الآخر كذلك
 ففيه التفصيل المذكور على الأوجه اه ملخصا وعبارة يج على الاقتناع ولا يعامل
 أحدهما الآخر إذا شرط عليهما الاشتراك فإن انهد كل منهما بماله وثبت له الاستقلال
 جاز له الشر من الآخر وهذا التفصيل هو المتمد اه زى اه (مسئلة ب) قارض
 آخر مدة ثم طالبه برد المال فأقر به وماطله مدة أشهر حتى مات العامل ضمن المال باقيا وبده
 تالفا ويصدق العامل كوارثه في دعوى التلف لتلاي يخل في الحبس إذا القراض والوكالة
 والوديعة من وادوا وحده فيضمن في الكل حيث قصر ومنه ان يظلم المالك فيترأى عن
 التقية بلا عذر من خصوصاته أو أكل أو شهدا على نحو وكيل طلبها من الأمين في فائدة في ادعى
 المالك بعد تلف المال أنه قرض والعامل أمه قراض حلف العامل كما أتى به ابن الصلاح
 كالغوى لأن الأصل عدم الضمان وخالفهما الزركشي ومن تبعه فريحو تصديق المالك
 وجمع بعضهم يحمل الأول على ما إذا كان قبل التصرف والثاني على ما بعده أما قبل التلف
 فيصدق المالك لأن العامل مدع عليه الأذن في التصرف وحسته من الربح والأصل
 عدمهما اه تحفة واعتمد مر كلام الزركشي قال وكذا لو أقام بينتين فتقدم بينة المالك
 أيضا ولو كان المال باقيا ورج وقال المالك قراض والعامل قرض صدق العامل اه زى
 ولو استعمل العامل دواب القراض وجب عليه الأجرة من ماله للمالك أو المالك بلاذن
 العامل لم يلزمه غير الائتم اه يج (مسئلة ث) مات عامل القراض وخلف عروضا فان
 ثبت أنها من مال القراض أو من غيره بينة أو تصادق فذلك وإن اختلف المالك ووارث
 العامل حلف الوارث على نفي العلم ثم إن وجد رأس المال في التركة أعطيه المالك فقط وإن لم
 يوجد فإن نسب العامل إلى تقصير بيان مات بجرم ولم يوص به إلى قاض ثقة ثم إلى أمين ولم
 يميزه بإشارة إليه أو بيان جنسه وصفته صحتة فيبيع له من العرض بقدره مع الرجح إن تصادقا
 عليه والصدق الوارث في قدره بل وفي نفيه أصلا وإن لم ينسب إلى تقصير فلا احتمال تلفه
 قبل الموت وهو أمين فلو ادعى على الوارث تقصير يط موزنه حلف على نفي العلم أو أن مال
 القراض يسدك حلف على البت وإن وجد في التركة أعيان يصلح ككونها مال قراض
 في فائدة في قال في فتح الجواب يستقر ملك عامل القراض بأحد ثلاثة أمور إما يفسخ مع القسمة

في العمل بالأمس لها وحدها البقاء العقد قبل الفسخ مع عدم تنقيض رأس المال حتى لو حصل
مدهار مع جبر بالرجوع المقصود أو بالفسخ مع التنقيض والمردية مصير مال القراض من
حفر رأس المال أو بالالف المالك خصوصاً في الملقية التلقية فنة وعلم مما تقرراه
لا يستمر ملكه بشبهة العرض ولو مع الفسخ اهـ

﴿ المساقاة والمغارة والمخار والمارة ﴾

﴿ مسألة ب ﴾ اعلم ان المغارة المعروفة بمحض موت جارية على خلاف المقيمين
المذهب والعمل مسخر عليها في الجهات والمآمن على القول بها أحوال اصطلاحية جرت
بها ما دهم واسمها على فضلهم من غير تكبر ولا ترفع على أهلها في المعتمد إذا ساقى آخر على ساقى
خلعه إلى التمتع وله ثلث الفضل مثلاً لا يستحق المساقى الجزء المشروط له سواء قبل
التمتع وبعد بل له أجرة المثل بقدر كالا يستحق مالك الأرض الأجرة مثل أو منه بقدر أيضاً
ويكون الثلث على كماله الذي أي التقيل ولا يجوز لحاكم ولا مفت أن يحكم أو يفتي بخلاف
المعتمد من مذهب أمه هذا ولما كان الشيء بهذه المعاملة على باء المذهب يرتفع عليه
أنواع من الضرر ولو وقع الخلف والمأم فيها اختاروا العمل فيها أو حرمه وجوزها وأحوال
اصطلاحية بينهم معلومة ادلائك العمل في الجهة بغيرها قال في القلائد قال شيخنا عبد الله
بالمباح وجوزها أي المغارة وسوجه مروج وعمل أهل جهنما عليه وقد اصطلموا على ذلك
بجيت لا يرجعون القول بمقت اذا تنازعوا وشاع وذاع اهـ وتقل عن أحمد مؤذن انه يقط
الجزء المشروط للعامل على حسب ما عمل حيث وقع نزاع واختلاف شروط المساقاة أو فسخت
أو ثبت تقصير أو متى بعض الفقهاء بان العامل لا يستحق المشروط إلا بالفراغ وهو يلوغ
الفرس التمتع المعتمد فيلس على الجهة وأما بيع المساقى بالجزء المشروط له قبل التمتع
فلا يصح للبهل بما يستحقه على القول بالتقسط أو لعدم استحقاقه إلا أن على القول الثاني
وأما على المذهب فلا يستحق في الثلث شيئاً أصلاً كما تقدم ﴿ مسألة ج ﴾ ما حكم المزارعة
والمغارة والمخار والمارة من جوزها من العمل اما المزارعة وهي العمل في الأرض
ببعض ما يخرج منها والبذر من المالك والمخار كذلك إلا أن البذر من العامل وصيغتها
ان يقول زارعتك على هذه الأرض على أنك تنصف زرعها أو ثلثه مثلاً فذهب كثير من
العلماء إلى جوزها على ذلك عن سيدنا علي وابن مسعود وعمر وسعد بن أبي وقاص
ومعاذ رضي الله عنهم وهو مذهب ابن أبي ليلى وأبي يوسف ومحمد بن الحسن وطاوس والحسن
والأوزاعي وأحمد بن أبي بكر وعن نافع ابن عمر كان يكره من أذعه على عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وصدر من أمرو فعلاوة رضي الله عنهم
بالتلث والربع وفي جميع البخاري عامل عمر الناس على أنه ان جاءه عمر بالبذر من عنده فله
النشرط وإن جاءه بالبذر فلهم كذا قال البخاري وزارع على وسعد بن مسعود ومحمد بن عبد
المعز بن العاصم وعمر بنو آل عمر وأبي بكر بن سيرين وتقل النووي عن الطحاوي ان
المزارعة جائزة وهي عمل المسلمين في جميع الأمصار ولا يطل العمل فيها لأحد وجوزها

﴿ مسألة ب ﴾ قصر العامل في المساقاة حتى أدى التقصير إلى فوات بعض الثمرة ضمن حصة المالك أوجب عليه التبعة والحفظ بالسقي ونحوه وحفظه قالوا يجب بدل ما فوته من الثمار بتقدير تبقية إلى أو أن الجذال تكفى الزرع إذا تلف في أول النبات ويستحق العامل تمام نصيبه من الثمرة الظاهرة كما صرح به الماوردي والرواني خلافاً للإمام ﴿ مسألة ج ﴾ ساقاه على ثقل مئة معالومة وشروط المساقى في العقدان قرضه ذواهم معلومة لم تضع المساقاة ﴿ مسألة د ﴾ ظاهر اطلاق حديث مسلم ما من مسلم يرس غرساً إلا كان ما أكل منه صدقة وما سرق منه له صدقة ولا يرزوه أحد أي ينقصه إلا كان له صدقة أنه يشاب على ذلك وإن لم يتلفظ بقوله ما أخذ من زرع فهو صدقة ومقتضاه أن ما أجز ذلك يستمر مادام الغراس أو الزرع باقياً ما كولا منه ولو مات غارسه أو زارعه وانتقل ملكه إلى غيره ونكر مسلم في سياق النقي وزامن الاسترقاقية وعم الحيوان ليدل على سبيل الكتابة على أي مسلم كان را أو عبد أعطيها أو عاصياً جعل أي عمل من المباح فيفتح عما عمله أي حيوان كان يرجع نفسه إليه ويشاب عليه ﴿ مسألة هـ ﴾

أيضا ابن خزيمة وصنف فيها وأبو المنصور وقال الحسيني قال النووي المختار يجوز له
 وبصحة ما قال أبو عبيد القاسم بن سلام والقول بجوازها حسن يفتي المصنف عليه
 الاما في الوردة في ذلك ولان اختلاف العلماء رحمة وللضرورة الدائمة الى ذلك اه
 واختارها السبكي أيضا وقال في الهداية للحنفية ومنع أبو حنيفة المزارعة وجوزها ما احبها
 لانها على التقية وسلم عامل أهل خيبر على نصف ما يخرج من ثمر وزرع والغنوى على
 قولها الحاجة للناس ولظهور عامل الامه بها والقول بتركها بالعمل اه وأما الغارمة
 ويقال لها المتابعة والمخاضة والمخالفة وهي ان يدفع صاحب الأرض أرضا لمن يفرسها
 عند موته يكون الشجر بينهما أو بينهما ثالث ويصل ما يحتاجه الفرس فتدفع السبكي لاشك
 ان من منع الغارمة يمنعها من جوارها فيتمثل ان يجوزها لا يتمثل المنع وأوسع المذهب في
 ذلك مذهب ابن أبي ليلى وطاوس والحسن والاوزاعي فتفتي مذهبهم بجواز الغارمة أيضا
 والفرق بينهما ما عساه وقال السهمودي المشهور من مذهبه ان لو ساق المالك في العامل على
 ودي لفرسه ويكون الشجر بينهما المميز وعلوه ما به كتساب البذر في المالك في المزارعة
 التي تفرع عن السابقة وعن صاحب القريب بوجه انه يصح كاقيل به في المزارعة الحاق ذلك
 بالمزارعة يقتضي ان من جواز المزارعة والمجازة يجوز اه أي لانه ان كان الفرس من
 المالك فكان المزارعة أو من العامل فكان الغارمة بل الحاجة الى الغارمة أكثر كما لا يخفى قال على
 بن زياد وهو الاصم الحلي ولما نادر ج عليه عليه جهة الشجر وحضر موت وغيرهم من غير
 تكبر اه وقد تضمن بذلك الحساب وقال ابن السبكي ما أحسن المذهب واستعمل الاجه
 في دوره المقاسد الواقعة في صادمه الشرع وفي القصة قال السبكي يجوز الاقتناء بغير المذهب
 الاربعة لعمله دينية أي مع تعيينه للسبكي قائل ذلك اه وفي تناوئ باصهي ان المتعارفة
 بجهة حضر موت على بئس لا يشك في علمه وهو على أهل المدينة وهو الغني به والاصم
 للناس بحسب ما شرطوه وراضوا به على اختلاف المذهب اه واذ جازنا الغارمة المذكرة
 على قياس المزارعة فيستلزم أن يبين المدة الى المتعين على خلاف فيه وان يبين نوع الفضل
 الذي يفرسه على شكل فيه اذ العمل لا تنحلي خلافة وان لا بشرط الفرس لا يشك في
 القصة وبعد ما هو ان لا بشرط الا وهو منافع الأرض للعامل أو ان لا يرضعها غير الفرس
 الا بانه لا بشرط القصب أو الحظ لاحدهما واعلم ان الشرط المؤثر هو الواقع في جلب
 القصد أو في مجلس الخيال لاقبله ويعد كما ان من شروط المزارعة بيان المدة خلافا للسبكي
 وبيان جنس البذر وأنه على من وكل للعامل وأما المتأثرة ويقال لها المخاضة وهي ان يدفع
 الأرض الدامر لمن يفرسها ويقوم اسواها ويرد ما كسرها ويمر بما يجب تستعمل في زراعة
 يميز منها قال أبو بصير وأبو حنيفة وأبو زيدان عمل أهل حضر موت على ذلك قياسا على
 اختيار المخاضة وقرره هم علماء وهم على ذلك وفيها ما فيها الاوافق بالصحة ان يورث المالك
 العامل على العار يميزه من الأرض لكن مع تعيين العمل وزراعته على بعض الفقه بالشرط
 المتقدم في القصة ففرع اه اذن لم يرد في ذرع أرضه فخرها أو هيها المزارعة فزاد قيمتها
 بذلك فارد المالك خضوعها أو رهنها المميز بغير ان العمل لتحذوا الاتماع بها بدون العناء

بيع الفضل المساق عليه بعد
 انقضاء جاز ويكون المتساق
 مع المشتري كوضع البائع
 وليس للمشتري ان ينقص
 المتساق من سهمه في مسئلة
 ساق رجل على مينة مدة معلومة
 فليس له أي المتساق ان يساق
 غيره فان فصل ومضت المدة
 انقص العقد والشارج منها
 المالك الفضل وعليه كافة الجيع
 ولا شيء للمتساق الا في حلقها
 وأما الثاني فان علم فساد العقد
 فلا شيء ايضا وان جهل
 الفساد فله أجره مثل عمله على
 المتساق الا في تغريزه لا على
 مالك الفضل

انه ينقله من الارض اذا كان اجازته اصغر **مسئلة** في أرض موقوفة على شخص من أهل البيت من غير أن يملكه شخصان على الشيوع مناصفة وزادت به قيمة الأرض كبر وتزاد استولى عليه بحسب الماء من التراب الجبلي المالح كالتبريكين في الأرض بمزادته به قيمته فليس للناظر اجارة نصفه من أحد جهات ولا جميعها من أومن أحد جهات ولا اجارة ثلث وفيها العناء المذموم ولا يمكن مستأجرها من الاتفاع بالمال بما لا يتحملها لا جبالا والطريق في جهة تاجر بها أن يرضعها الناظر في عنائها ثم يورثها من شاه وتجزؤ قيمة العناء المذموم وهي افراز لاتحاد التراب لا بقال الأرض موقوفة ولا تصع قسمة الموقوف لا تناقش القيمة ليست ذات الأرض بل الموقوف على الجبلي الذي ساقه الماء النهر فهو تبع الماء في الأمانة فيملكه من استولى عليه **مسئلة** في استأجر أراضها فارغ وبعضها مشغول بشجر الحور أو الطيب مثلا صحت في الفارغ وطلبت في المشغول مما لا يتفرق الصفة فان شغلت كلها لم تصع **مسئلة** لا يصح استئجار الأرض لشيء بائعها أو لم يصنع من بناءت فرشا ونحوه لان شرط الاجارة ان لاتنضم استيفاء عين قصدا **مسئلة** في استأجر أرضا لصلاح سهمين بسهم منها وشرط عليه المؤجر جرف الضمان يصرتها سودين جروا وروى لم تصع الاجارة بهذه الصورة لعدم اجتماع شروطها من روية الآلات والدواب التي يصرتها وغير ذلك من الجهالة وحينئذ احرثها المستأجر بحسب الشرط المذكور وحق عنه بان حرثها عودا روى ويذرهما يذرها بحسب الشرط كزم المؤجر حيث وقع العمل مسلمة للمستأجر أجرة مثل عمله ودوابه في ثلث الأرض الذي استعمله فيها ويجب على المستأجر ١٨٢ للزجر أجرة مثل ثلث الأرض الذي استعمله في بذره والعلة بينهما بحسب البذر

مسئلة في شامر موصى صق في أرض وقف انقضت مدة اجارته فارد الناظر تاجر به الأرض من غير مالك البناء يصع مادامت مشغولة بالماء وليس ان يقلعه ويورث الأرض حيث لا مصلحة للوقف فيه ويصرم على غير مالك البناء بل زيادة على أجرة المثل لأجل المصادرة ولا يكلف صاحب

في قائده **مسئلة** في استأجر عين مائة لا تبقى الهاء بالباطل في الزيادة فخط نهر في الصفة كاصرح به في الباب ٨١ عن **مسئلة** لا تستور اجارة الضارفي الأمانة والحق به في النهاية السفينة خلافا للصفة بخلاف المنقول كالنقص والداية فيصع تاجر بها لمعين أو في المدة كان بل من ضمنه خطا أو بناء أو مستأجره موصوفة **مسئلة** في استأجر بيتا لا أخذ شجرة لم يصع لو ورد الاجارة على غير مقصود أو اذ اعيان لا تملك قصد ان يصدق الاجارة حينئذ يكون النهر مضمنا على صاحبه باقضى القيم وأسهل الطرق الى تصع هذه العمالة ان يقرحه أرض البستان بأجرة معلومة ينزله بالثمن في المدة اذ يصع النذر بالجهول والمندوم ولا يتوقف على قبض ٨٢ وعبارته لا تصع اجارة الفضل لا تخفزه فان أجرة الأرض لأجل الفراس أو الزرع صحت استجبت الشروط ولا فرق بين الأرض المملوكة والموقوفة

البناء بل الزيادة ويجب على الماطران بوجه اجارة المثل ولا عبرة بالزيادة المذكورة **مسئلة** في استأجر أجرة من يكلمه في الأرض في طلب وظيفة معينة ما حشره بالاجرة معلومة فان كان في التكلم كلفة تقابل بأجرة يتدد وصراقة وقت صحت الاجارة بالسمي ان انقضت الكافة والاشتق أجرة مثل عمله حصل المطلوب فيما لا وان لم تكن كلفة أو استأجره بشرط حصول الوظيفة لم تصع ولو نذرته شيء على حصول الوظيفة صحت البذر **مسئلة** في أرض موقوفة مؤجزة بعضها يندو بعضها يمر وقصد بدم مشطرة يمر وطلب من الناظر تاجر بها فبما كثر من أجرة الثلث رغبة في ان يصعها كلها يمر وله وان يشدها بالزيادة المبدولة ان يملكها بجزء من الناظر المذموم ووافقه بن لا تصع الاجارة والحال ماد كزل الناظر ما مور عافيه خطا ومصلحة للوقف ومن ذلك انه ليس له التصرف بما قلل الرغبت فيه وان ظهر بذلك مصلحة عاجلة تقتل الرغبات ويؤدي الى تعطيله بلا شك كما في **مسئلة** في دار موقوفة تحت قرار القاضي تاجر بها من الموقوف عليه العمارة والذي يظهر جواز ذلك لا يقال هو مالك للصفة فكيف يورث عليه ملكه لا ناقول هذه المدة يورثها العمارة كلها مستثنى من اشتقاق الموقوف عليه المنفعة **مسئلة** في عتله مخترق في أرض وقف زادت به قيمتها كبر وتطبيب فهو شريك بما زادت به من الزر وغيره بالتراب الذي استولى عليه بحسب الماء من الجبل اليه فليس للناظر ان يورثها غير صاحب العناء ولا يرفع يده فلو تسمى شخص وورثها وجب على من له ولاية رفع اليد بالسطا وعليه أجرة تامة بسلطه ونحوه البلى هذه المسئلة أفردتها بحسب ميمه من بل العناء في حكم ما حدث في الأراضي المزروعة من العناء **مسئلة** في أرض موقوفة على مساجد

فان لم يوافق رغبة الناس فيها لم يوافقها الناظر بخلافه فحقنا هو اجرة التملك في ذلك الزمان ولم يوجد رغبة ما يكون
 ذلك والاصل في عمره ان يكون ماصرفه في غنى عن الارض فمناعتنا بقية الوقت هو اى المصلحة في ذلك كانت الاجارة مضمومة
 والذات ايضا صحيح فيكون الاجر بشرى بكتبت له وما زادت به الارض فاذا اضغى على التاجير بالقدرا المذكور وتطار ما هاون للناظر
 ورأوا ان ذلك هو الاصل للوقت فجامعهم بعدهم من التنازل وأرادوا اقتضى ما فسر له ومطلب الزيادة في الاجرة المذكور وهو
 يؤدى الى تعطيل الوقت أو تقليل الزمان فيه فليس لهم ذلك **فمسئله** في الاصح تاجير الوقت الا لمن للناظر له سواء كان عاما
 كالوقت على الفقراء مطلقا وخاصة كذبة زيد بهذا ان كان لا يشتغل فان وقف على ذمة زيد مثلا لا تنفعه الموقوف عليهم مطلقا
 أو زاد على ذلك في الانتفاع بنفسه أو بغيره وله تاجير حصته المدة المطلوبة بدون اجرة المثل وتنفعه عن بيعه ورجوعه المستاجر في تركه
 الموقوف على الموقوف عليهم كاهو في محله أو ما تاجير الناظر الوقت بطريق الناظر فلا يصح بدون اجرة التملك بل يجب عليه
 الاحتياط في الاجرة والمدة فلا يجوز الاجارة المثل فاكثر من على غير محال ولا منقلب واذا أجرة شيئا ولا يعرفه المعرفة التامة
 المضرة شرعيا لم يصح بل طريقه التوكيد **فمسئله** في وقف على ذمة وجعل الناظر له ثم لا يرد من ذمة ثم لم يحاكم فاجره
 الحاكم عند فقد الارض بعدة ثم مات لم تنفع الاجارة بعينه وانما تنفع بيعت البطل اذا جعل الوقت الناظر لكل بطل في حصته
فمسئله في ما تمت البلوى به ان مستاجر أرض الوقت أو الاملاك يحرقون وزرعهما بغيرها ثم يزعمون انهم ينفقون بها انتفاعا
 مساويا للزيادة الحاصلة بسبب الحرق ثم اذا اراد أحد الناظر رفع يده المستاجر ١٨٣ اثبت عند الحاكم شاهدين أنه يستحق

كذا وكذا من الضمان وضعا
 من أول بسطه الى حين رفع يده
 واجل ما انتفع به مال كثير ثم
 يقال للناظر أو المستاجر الثاني
 ادفع ذلك رخذ الأرض فهذا
 لا يجوز ولا يسوغ للحاكم ان
 يحكم بذلك ولا يكون شريكا
 بالزائد من زاده من زهابيل
 ينبغي للقومين ان ينظروا الى
 انتفاعه والى زيادته في الأرض

على معنى أوجهة وحينئذ يجب الزكاة على المستاجر ولو في الموقوفة على غيره من اذ ليس
 للموقوف عليه الا الاجرة فتعلا قالن وهم عدم الوجوب هذا قيل على عدم الوجوب في غير
 وزرع الموقوف على غيره المعين ان كانت الأرض خراجية وجبت وكما مع الخراج ايضا
(مسئله في) يصح الاستئجار لكل ما لا تحببه نية عبادة كان كذا ان وتعلم قرآن وان تعين
 وتجهير ميت أولا كغيره من الموقوفين وسواء اعادة بشرط تعيين التعلو والقدرا تعلم من العلم
 وكالا عطية وضوءه لا القضاء الامانة ولو قيل فلا يطعاه الامام على ذلك في باب الارزاق
 والمساحة فلا يمنع المعطى من اعطاه ما قرره في تحيزه المطالبة بملء قد نكاح كالجلاء عليه
 ويحرم اشتراط الاجرة عليه من غير تعبد بل هو من اكل أموال الناس بالباطل نعم ان اهدى
 نحو الزوج للفظ شيئا جاز قبوله ان لم يشترطه وعلم الدافع عدم وجوبه عليه **(مسئله** في)

فان تساوى فليس له شيء وان نقص انتبه انه زيادة لا تنفع بالتعنين هذا اذا شرطها أو زرعها بغيرها مما لا تنفع الزراعة الا به فان لم
 تنوقف عليه فان كان باذن شاركة بزيادة العينة والا فلا **فمسئله** في استئجار أرض ما تقتضيه ثم اشتراها ومات المورث ثم ظهرت بينة
 بوقية الأرض بطنان بطن وان الناظر لكل بطن لكن لم يصرح الوقت لكل بطن في حصته وظهر اوصاف المورث حال
 تاجيره كان مستحقا للوقت ناظر اعلمه ما لا بشرط الوقت تبين بذلك بطلان الشره ولا تنفع الاجارة بعين المورث فاذا حكم
 ما حكم شافعي بمصلحة التاجير المذكور لم ينقض حكمه **فمسئله** في أجرة الناظر الموقوف المستحق لانتفاعه ثلثة بدون اجرة المثل
 ومات الشهود الا واحد وجلت القران على ذلك ومات المورث وانتقل الناظر والاستحقاق الى من بعده فبينى للقاضي ان يحكم
 الشاهد الموقوف ليحكم به ان رأى المصلحة في ذلك وناف اندراس الوقت فاذا حكم انتفعت الاجارة بعين المورث **فمسئله** في
 له يدعى أرض بوجش عري وله عنه محترم فيها فليس للناظر ايجاره على أخذ قديمة العتاة ويؤجره بالقيمة وان رغب باكثر من اجرة
 المثل اذا كان صاحب العتاة لم يلاذ لا غير محال لما في ذلك من تقوى بحال محقق في مقابلته من الخلفه من جهة به عليه البقيني
 في نظره ذلك ولصاحب العتاة غرض صحيح في اقله عنه بل ربما كان الاقامة على الوقت من تسليم قيمته الى صاحب العتاة لا به
 يزول بعض الزمان ويندرس بالاحتمال وسف الرجح فلا يبقى وحينئذ فلا يحتاج الناظر الى تسليم شيء من قيمته بعد اندراسه
فمسئله في اقتضت مدة الاجارة في الأرض الموقوفة له عنه محترم وهي مشغولة بشيء الموقوف ليس الناظر ليعتد بقرين الوقت
 أرضه ولا رفع به المستاجر بل بقيه بآخرة المثل **فمسئله** في نقل على آخر أرضه لسلطة بتمتع به حاله موافق ونفذ به جميع ما يستحقه

مسئلة في تسليم الضراب في الاراضي الموقوفة على شعور المصالح قبل النظر في المعنوي عليها فان كان مستأجر الارض من نظر بها بآجرة معينة مدة معينة فعليه المسمى الذي استأجر به وان كان لا يستأجرها من الناظر وانما هو باسط عليها كغالب حرات اراضي الوقت المستولين عليها لستيلاء الملاك فيجب عليهم اكل مدة آجرة مثل اعلاها من ثغرة اذا كانت الارض مما ينفع من المنافع متعددة واما الاقصور على الضراب الناقصة عن آجرة المثل فيسعدن قواعد الشرع لان ذلك مؤدى الى ان الوقوف وقفل على المسجود والحوار وذلك لاية صده الواقفون وانما بازت الضراب في أرض السودان ذلك لمصلحة المسلمين العامة وما نقل ان الحل والقتلة المتقدمين فلو اذلت ذلك ثبتت عنهم بطريق معتبر شرعا وعلى تقدير ثبوته عنهم فيجب حله صيانة لهم عن مخالفتها على ان ذلك هو آجرة التسل وبالجمل في الاوقاف فليس غفقت عنها الحكام وولاء الامور فاقلة يصلح الكل **مسئلة** في توفي شخص وله عناه محترم في أرض موقوفة وعليه ديون فالصالح المذكور بمنزلة المبرة التي هي من وظائف الناظر في ذلك الواجب تقديره على ارباب الوظائف بل على الموقوف عليهم اذا علمت ذلك ما يحذره الناظر فيمنه ليصير وقفا على الجهة بطريق التبعة ولا يحتاج الى انشاء وقف لذلك لا يصح بيع العتلة ١٨٥ منقرد الا لغيره ولا لغيرهم فان

احد المستأجر الضامن
 ارباب اجني حازيه **مسئلة** في القول قول القصار والصباغ والصابغ والمالك في الرد على المالك يمينه **مسئلة** في استأجر ارض الوقف مدة فلما طواب بالآجرة ذكر ان معه في الارض صالب وبها وبجاجة وعضرة وطلب حطاشي معلوم من الآجرة اياه الناظر الى ما يؤدي الى توفر الرغبات فان مطالبه بجميع الآخرة تغل الرغبات وتنفر عن استغلالها بحيث تؤدي الى تعطيلها وفي كلام السبكي وان النشاط اشارة

لعمل مدة معلومة فسلم نفسه استحق كل الآخرة بعض مدة الآجرة وان لم يعمل لتلف المنافع تحت يد المستأجر ولو شرط ذلك في حلب القدر بفسدها الا ان شرط فيه استحقاق الاجبر قبل تمام المدة او شرط على الاحد براهمن يجر من العمل اثناء فليس له شيء فحينئذ آجرة المثل ما لم يعلم بفساد القدر لان آجرة **مسئلة** ش يستثنى من مدة الآجرة زمن المكتوبة ولو جمعة والراب والطهارة فالوقف الطهورين فصلى لحرمة الوقت ثم أعادها باحد ما نقص قدرها من الآخرة كالمعادها لتجود حدث لان منفعة الاجبر مستغفرة للمستأجر الا ما استثنى شرعا فان ذلك في استأجره لجل حطب الى داره واطلق بلزومه اطلاقه السقف وهل يلزمه ادخاله الدار واداب خفيق او تغيب الآجرة قولان أحصهما الاول ولو ذهب مستأجر الدابة والطريق في أمن فحدث خوف فان رجع هاضم او مكث ينتظر الامن لم فيجب عليه مدهته حينئذ حكم الوديح في حفظها وان قارن الخوف القدر فدرم فيه لم يضمن ان عرفه المقر فان ظن الامن فوجها أحصهما عدم تضمينه اه نهاية **مسئلة** ب دفعه لا مال لبيعه ولم يجر ينمو ما ذكر آجرة ولا ما يمل عليها لم يستحق شيئا كن دفع ثوبه شلطا او قصار ولم يجر آجرة ولا ما يمل عليها اه وذكره في ش وزاد وقيل تلزم آجرة المثل مطلقا وقيل ان جوت العادة باخذها أخذوا الا فلا واستحسنه القراني وغيره

٢٤ بقية الى ذلك **مسئلة** في استأجر ارضا على انها فانسبت واستوفت سقها فانها المستأجر ويؤدها لم ينبت البدول لم يسم سقها نبت له لتباين قال فسح زمه آجرة حصة ماضية من المدة ورجع ما عجزه فيها اذ ان كذب المؤجر **مسئلة** في آجر نفسه من آخر لخدمته وحكم بحصة الآجرة قاض ما بقي ثم في اثناء المدة اقر بدين حال لا يخرقه ان قاض حتى فازمه تسليمه فامتنع لم يترك الحق من حبه وان كان يرى حبه لا ينعض لحكم القاضي الشافعي وقد ذكر ابو زرعة في رسالته في الحكم بالواجب والحكم بالعنه انما كان من الاحكام المختلف فيها فليجوف الحكم به كهذه المسئلة ومسئلة حكم الحقني عن بيع المدر فقذ الحكم ولا ينقض وما لم كسيلة تعليق طلاق اجنية على تزويجه اذا حكم بوجوبها الى اوحثني لم ينقض **مسئلة** في استأجر ارضا للزراعة فمذوقها او به تغير فان فسح شاركة بمتاهه وان لم يفسح حتى مضت المدة وجب المسمى فان عنها غلها زادت به قيمتها فاقصافا زاد لاحد هاشي اخذ من صاحبه وان استأجر ارضا على اصلاح مهمين بينهم ومضت المدة ولم تسق وله غلها شارك بالزيادة وان سقيت ومضت المدة وقها اصول حور مشترك بينهما فخير صاحب الارض بين قلمه وغرم نفسه وبقائه بآجرة المثل وقال حصة الشريك بجه فان انتفع المستأجر بعائنه فقل بالانتفاع فلا شيء **مسئلة** في بيع الاستعجار للخدمة وتعمل ان اطلقت على التعارف في الاجبر المستأجر فلو رد المستأجر للاجير كان قال نذرت لله على انك

معي خدمتي مدة الاجارة على ان انزلني بقدر اجرة مثلك لم يصح التذلل ان فيه شبه المعاوضة اذ جعله في مقابل الخدمة والنذر لا يقبل عوض الامن الله تعالى والطريق في حقته ان يقول ان ما قلني الله اني اتصافه بخدمتك في الله على ذلك كذا في مسئلة في الزيد اخذ في مسمى الارض فاذا استاجر شخص ارضا كل اربع معا وبالمعاد الشرعي بعد طعام مثلا كان قرار الزيد اخلاقي للذي يحسبوا على المستاجر في مسئلة في اذا كان الجماعة عنه محترم في ارض موقوفه فالذي الناظر لاجني ان يصير ملك الارض فليس ان يصدر عنه فوق المذكورين فيبرضاهم ولا يكفي اذن الناظر فان فعل فعنا وغير محترم في مسئلة في استاجر ارضا فليمنس ناظر بيت المال في مقام باع الناظر الارض من غيره فاذا انتفعت المدة خيرا المشتري بين القام وضمان الارش والتحك بالقيمة والتبعية باجرة المثل في مسئلة في استاجر جالا على حل معلوم الى محل كذا لم يلزمه ان يروج معه وان قصد اولاه معه يلزم الاجراءصال ما استوجبه عليه فان امتنع المستاجر من تسليم ذلك حتى مضى زمان امكان ذلك استغرقت الاجرة وليس له القهض بلا عذر في مسئلة في استاجر دار للسكنى وجانب بعض جدرانها تنور قديم لاجني فليس للمستاجر تخاصم صاحب الجدران يكون التنور يضرب الجدران لان ١٨٦ مستحق المصحة بنحوه وقبوا بارة لا يخاصم على المتقدم لايمان انضم الى ذلك

حضور المالك وله وقدم التنور في مسئلة في استاجر مغبنة محل متاع الى بندر مدين فليساخر بان قبلها فخل فرقى بعض الخيل عند اشراقها على الفرق رجاء للسلافة ثم زاد الخيل وخيف تلفها فدخل الى بندر آخر ثم اوفى الوصول الى البلد المعين انتفعت الاجارة فوزم المستاجر قسط الماضي من المعنى موزعا على قيمة المذمة باعتبار وقت العقد في مسئلة في استاجر ارض وقبوا بنى بها وسكنها ثم قبل اقتضاء المدة انبت آخرها استاجرها قبل هذا بان فساد الاجارة الثانية وقطع بناءه مجتازا ولمه تسليم الاحرة الى الناظر لا الى المستاجر الاول ويرجع الاول بقسطه (مسئلة من الاجرة لمدة المدة كورة على الناظر في مسئلة في استاجر ارض من آخر وشروط في صلب العقد ان يدخله شرط كذا بالثالث حيث لم توافقه الاجارة فسد العقد في مسئلة في استاجر ارض لموقوفه ناظرها ثم انبت شخص بعنا يملكه فيها وطلب من صاحب الزرع يبعه او قلعه لم يجب المذلل على الناظر الا قبلا باجرة وانما يلزم طلب القلع في الاملاك لان المالك لا يتبين عليه ان يفعل لنفسه الاصلح ولذا ناظر يلزمه ذلك وعليه صاحب العمل اجرة مثل عنائه في مسئلة في استاجر ارض مدة طويلة ثم اشتراها ثم نبت بعد موت المورث انما وقبوا مستحق النظم من جهة الواقف بان يطلان البيع واما الاجارة فان كانت باجرة المثل حال القبول ظهر ان في التاجر تلك المدة مصلحة ظاهرة للواقف بان كان حال عقد الاجارة اضر او مخربا وكان التاجر يربحها ما ربح او شهد بذلك اهل الطبيعة ففصصة ولا تفسخ عوت المورث في مسئلة في دفع لآخر زرين استاجره على العمل بمحافى اراض معلومة للمالك ولغيره باجرة معلومة ياخذ هلمن القير ويملكها للمالك ثم بعد مدة ادعى الاجير له عمل بها للمالك في ارضه مدة وعمل لغيره باجرة فذهبا لام المالك بانه لم يثبت له من دعواه شي بل لا بد من ينسب على العمل في ارض المالك وعلى الاذن في الدفع لانه فان عجز فالتقول قول المالك بيمينه في مسئلة في ارض موقوفه تعطلت قساعته لم يحرم جوارحه من سقيها من غير قطعها فادار الناظر

وابنى وقضى به جمع (مسئلة في) خدم انا مورعي له ابلا ولم يشترط له اجرة فلم يستحق شيئا وان قال له الاخ اخذني هذا والاولى ان لا يظلم من شي خروجا من اختلاف ثم ان كان الخادم محجورا عليه لم له اجرة المثل مطلقا في ذائدة في استاجر محلا له وبه فوفقه المورث مصيدا امتنع عليه تقسيمه وتقديره من حيث ذو يضيق فان اخذنا البقية انتفع به الى معنى للمدة ان كانت المذمة المستاجر لم يقبوز فهو الاكالا مستجير لوضع شخص به تعيين ابد له بمثله من الطاهر وامتنع على الواقف وغيره الصلاة وضو هافيه بغير اذن المستاجر وجئت فقال لنا مصيدا منعت مملوكة ومنتجع نحو صلاة واعكافا بغير اذن مالك منعت اه تحفة في ذائدة في المعنى في عدم انتفاع الاجارة في بيع العين المستاجر من مكرها كون الاجارة واردة على المذمة والمك والوارد على الرقة فلا تنافي بينهما ولذا الواسع لم ملكه من المستاجر صعب وبه فارق انتفاع نكاح من اشترى زوجته والعائدة في عدم الانتفاع اهلوه للبيع يعيب استوفى بقية المدة وفسخ الاجارة بعب او تلفت العين رجع باجرة باقي المدة اه فتاوى الحيني (مسئلة في) دفع له فوالبيطه او فصة لمصوغها باجرة وشروط عليه ان لا يعمل لغيره حتى يفرغه او يعمل في يومين كانت اجارة فاسدة فلا يضمنه لو تلف بلا تقصير في المدة وبعد هذا اذا فسد العقود كحجبها غالبا ثم ان طلبه مال مملوكة فلم يحل بينه وبينه ضمن

فساد الاجارة الثانية وقطع بناءه مجتازا ولمه تسليم الاحرة الى الناظر لا الى المستاجر الاول ويرجع الاول بقسطه (مسئلة من الاجرة لمدة المدة كورة على الناظر في مسئلة في استاجر ارض من آخر وشروط في صلب العقد ان يدخله شرط كذا بالثالث حيث لم توافقه الاجارة فسد العقد في مسئلة في استاجر ارض لموقوفه ناظرها ثم انبت شخص بعنا يملكه فيها وطلب من صاحب الزرع يبعه او قلعه لم يجب المذلل على الناظر الا قبلا باجرة وانما يلزم طلب القلع في الاملاك لان المالك لا يتبين عليه ان يفعل لنفسه الاصلح ولذا ناظر يلزمه ذلك وعليه صاحب العمل اجرة مثل عنائه في مسئلة في استاجر ارض مدة طويلة ثم اشتراها ثم نبت بعد موت المورث انما وقبوا مستحق النظم من جهة الواقف بان يطلان البيع واما الاجارة فان كانت باجرة المثل حال القبول ظهر ان في التاجر تلك المدة مصلحة ظاهرة للواقف بان كان حال عقد الاجارة اضر او مخربا وكان التاجر يربحها ما ربح او شهد بذلك اهل الطبيعة ففصصة ولا تفسخ عوت المورث في مسئلة في دفع لآخر زرين استاجره على العمل بمحافى اراض معلومة للمالك ولغيره باجرة معلومة ياخذ هلمن القير ويملكها للمالك ثم بعد مدة ادعى الاجير له عمل بها للمالك في ارضه مدة وعمل لغيره باجرة فذهبا لام المالك بانه لم يثبت له من دعواه شي بل لا بد من ينسب على العمل في ارض المالك وعلى الاذن في الدفع لانه فان عجز فالتقول قول المالك بيمينه في مسئلة في ارض موقوفه تعطلت قساعته لم يحرم جوارحه من سقيها من غير قطعها فادار الناظر

(مسئلة ش) حكم العين المستأجرة حكم الوديعة فتنضم بمقتضى من يلو تغلقها في انه لا يصح في الرد عينه فلو استأجر جلالا محل بيعه فأصاب في الطريق وعجز عن ايداعه أمينا وخاف على نفسه أو ماله فتركه لم يضمنه الا بالزمه التفرير بنفسه كالموقع حريق وعنده ودائع فقبل متاعه أولا وتلفت هي (مسئلة ش) لا خلاف ان المستأجر والوديعة لا يجامعان وكذا المدين والمستأجر على المتصور وقيل يجامعان وتقبل الامام عن الحق به بقطع به وجزمه الغزالي في بسطه ووسطه والبغوي والتغلب وعلى الاول لو غاب المالك أقام الحاكم من يدعيه نعم لما حضروا على المتصور متعلق حقهما بالمال أخو هذا ان لم يمكن التلطف أو المصاحب الزاهن أو المأجر أو الظاهر ما لم يترك لا يفتوت حقهما (مسئلة ش) يصح الاستعجار على القراءة من الميت ولو كافر على الأوجه عند رأس القبر أو مطلقا وصح عليه وكذا عن الحى بحضوره لا تتفاهع بهما الذكر ولا يصح عن ميت غائب الا بشرط الدعاء به مثل ما حصل لمن الاحوال بنية فواسه فقط خلافا للشيخ ولا يهده الله بعد هاهنا المعتمد ثم لا يلزم في الاثنية الثلاثة القائلين بحصول نفس الثواب للميت فليصح الاستعجار كذلك (مسئلة ك) استؤجر لقراءة شيء معين من القرآن لنقص واستؤجر لقراءة ذلك المعين ايضا آخره فتنضم المستأجر على قراءة المعين ثم اهدى ثوابه الشخصين فلهذا يظهر وهو الا حوط أنه لا يصح على المعتمد الذي رحمه الله بن حجر من حصول نفس الثواب اما على ما اعتقده السيوطي من ان الجمل على للدعاء يكفي وينبغي أن يحافظ الاجير على قراءة البسطة أو أول كل سورة غير براءة اذا أكثر العمل به يقول انها آية فاذا قرأها كان مضمنا لقراءة الختمة أو السورة خصوصا من استؤجر أو جوع على قراءة الاخر ولو الامساع لغيره أعين والا فلا يستحق الاخر فلهذا عند من يقول انها آية ولو أنزل ذو ونطجة كقراءة بها في بعض الايام لم ينقطع استحقاقه لتبريده الاخلال (مسئلة ب) أدخل الاجير بشي مما استؤجر عليه فان كان له ذر ولم تكن استنابة من يقوم مقامه فينبغي أن لا يأثم لكنه لا يستحق شيامة الاخلال ولو في التناذر الا ان كان من المستثنيات شرعا أو استثنى عند العقد أو لغير عذر أو لم يكن الاستنابة حيث جوزها بان وردت الاجارة على الذمة فلم يستنبأ ثم (مسئلة ك) لا تنكح قراءة قل هو الله أحد ولا تأمن استؤجر على قراءة ختمه كاملا بل لابد من قراءة جميعه الا ان يستأجر على الجميع فلا يخرج من الهبة الا بالاتيان بجميعه العمل وان قلنا ان ثواب قرائتها كثواب من قرأ ثلث القرآن (مسئلة ب) قال في الاجابة وفي اخذ الاجرة على نحو امامة الصلاة والاذان والتدريس وقراءة القرآن بخلاف وكراهة السلف أخذ الاجرة على كل ما هو من قبيل العبادات وفروض الكمالات كغسل الاموات والاذان والتراويح وحكم بسم الله التاجير عليه وكذا تعليم القرآن والمسلم فان هذه الاعمال حقها في تجزئتها للدارتة ومن صيغ اجارة العين استأجرتك أو أكثرتك لتؤذن وتقيم للصلاة الخس في مسجد كذا أو تقرأ فيه جزأ مثلا لسنه باجرة كذا وفي اجارة الذمة ألزمت ذمتك أو سلمت اليك هذه الدراهم في الاذان للصلاة الخس فيقول الاجير من غير ان يخطئ فصل مضى ويشترط في اجارة الذمة تعليم الاجرة في مجلس العقد

ان يؤجرها من آخر قادر على
سقطها من قضايتها وغيرها
فطريقه ان يرضى صاحب
المنفعة عنها ثم يؤجرها من
غيره فان امتنع عن قبول عن
عنايه وعجز عن سقطها أجرها
باذن الحاكم واصحاب العناء
أجرة ثمانية من أجرة الأرض

(أحياء الموات)

فمستثناة في أرض نسق هي وغيرها من خمسة نازعة للعلم شرع نازع العلم الوادي المباح حصل في الأرض ساق أحرب بعضها مع القصة فقام صاحب الأرض في يرا دون الخلل يعرف القصة ثم أصح القصة أمهلها فليسقي صاحب الأرض أرضه وأمثلة كسر الأرض ليسقي مكان للخل والخلل باليصله فتولد منه غناب ما أصح من القصة لزمه إصلاحه إذا تجاوز للأرض أن يصرف في ملكه بما يضربك الصغير وقد أضيف أولا بأنه يلزمه أرض النقص ثم رأيت في الروضة موافقة الأول فرجعت إليه فمستثناة من زهاب مشتركة بين اثنين ولزهاب ساقية لما ولا أرض في يرو واحد يمضي المصلحة القصة بين لما أمثلة الزهاب وطقت عنه الساقية أنزل أحدها الماء من غير أن شريكه تقصص غلته عن متناه ووجب عليه أرض ما يخص من نصيب شريكه وهو ما بين قيمته والمافية بتقدير ضاهة إلى استيعابه شريكه بين قيمة عند الكسر قبل استيفاء شريكه فمستثناة في وادى مباح على جانبه اليمنى واليسرى شرع متعددة تنزع الماء منه فأراد صاحب أعلاها قطع الوادي وردمائه إلى شريكه بما خرج من ترابو أشجار بحيث لا يصل الماء إلى من بعده من أهل الشرح فليس له ذلك كما أن في القنات ولا عبرة بما اعتاده أهل الشرح الأعلى لا على يقين من حدوثه بعد انقضاء الوادي المباح وذلك لا يجوز ويجب منه ونسخه وإن لا يقطع إلا ما يصلح شريكه لا يجلس ١٨٨ من الماء إلا ما يصلح فمستثناة من أراض امرأة قريبة من الوادي وتلها من أراض امرأة فأراد أهل

(أحياء الموات)

(مسئلة ش) الأرض الإسلامية التي لم يدم لها سبق أحياء وكذا الوعر ولم يدر أجاهلية أم إسلاما على الرأى إذا الأصل الإباحة يجوز أحياء وأهل ولا إذن دي الولاية نعم يس استئذانه خروج من الخلاف بل لو أخاف الفتنة وجب له وعبرة ج أرض موات في شخ جبل على أصلها من اشتباك المصطفى بعضه ببعض لم تعبر بالحرث قطعوا بغيره فلما فاحياها شخص ملكها ما لم تثبت عمارته بالاحياء قبل بشرطه **(مسئلة ي)** كل أرض حكم بانها إسلامية لاستيلاء المسلمين عليها أولا وإن استولى عليها الكفار بعد ومنعوا المسلمين منها كغالب أرض ماوه حكمها حكم الموات فإذا أحيها المسلم لا غيره ولو ذمها الذناب الإمام ملكها سواء علم أنهم لم يعمسروا أرضك وليس بها أثر عماره وكذا لو عمرها كافر قبل استيلاء المسلمين أو بعده ولم تدخل تحت يد مسلم قبل العمارة أو بعدها كالأشك في العمارة هل هي إسلامية أو جاهلية ولم تكن تحت يد أحد والأقل في اليهود كافر وإن حكمنا بعدم صحة أحيائه لها لكونها دار إسلام لأن البديل المثلث والأصل وضعها بحق إلى أن تثبت تخليصه وتصور دخوله في يده بخوشه ونزول الأصل في الأموال التي في الأيدي حلها لمن هي في يده وقبولها تصرفهم وجواز التراضي عليها وإن كان العمارة إسلامية ولم تكن تحت يد أحد فالحال يحفظ أن رجوعها إلى الكيفية المال **(مسئلة ش)** لا يجوز أحياء سور القرية كالغصاة التي خلل البيوت والخارج عنها المحوط بما يحيط به من أراد السكنى ومروعه لا حرم إن لم يحصل منه ضرر على غيره ولو أقام صاحب المصلحة مقيا سقي أرضه منه على المادة فكسروا خرائ أرض أسفل منها فسقيت قبل هذه لزمه إعادة المقسم وإذا حصل العليار سوب بسبب الكسر وجب عليه أجره مثل الأرض مسقاة فمستثناة من حفره رأتوا بقصد التملك ملكها وماهأا وقصد الارتفاق فملكها الكه أحق بها ما لم يرتل أول مرتق في المارة أو أطلق فقه وكأحد مني ما إذا جهل حاله كما إذا كانت بين قري وجرت عادمسكنها وورودها لتقسم وسقي بها فمستثناة ما طهره من الماء أو أطلق ما هار جوعا إلى أصل إباحة الماء فيكون ماؤها مشركا في كتابة الماء المداى الكثير يشترك الناس فيه وحكمه أنه إذا ازحم اثنين فأكتر على الاستقاء منه فإن لمعوا وضاق المشرع قدم العطشان فإن كانوا عطشا أو غير عطشا أقسم بين الأديمين ثم بين المهائم على أعيانهم إلا بين أوليها فإن سبق أحدهم قدم لعطشه لا دابته

مجموع

على عيشان تأخر في مسئلة في أهل قرية فلم يركبوا حتى سمع فيها المطر وما دعهم الاستغفار من ذلك الماء هل يبعد عنهم القديسة فلما لم تكن لهم عادة فقتل أحدهم الماء إلى بيت في قرية أخرى فلم يمتهم من النقل علما بالعادة وليس لهم قسمته وإرسال لهصيل لاهل القرية اذ يدخل في ذلك كل من سكن فيها ولو اذنا في مسئلة في شريجان بقرتان الماء الوادي وأحدهما أعلى من الآخر وادعى كل من أربابهما أنه أقدم من الآخر وأنه يستحق التقدم بالسقي وأقاما يمتتين متعارضتين قدم الاعلى رجوعا إلى الأصل وهو سقى الاعلى فالاعلى في مسئلة في أرض سلطانية جعلت للسكنى فأراد شخص أن يصغر فيها بئر المسلمين يتفقون عليها ليعملوا كاتسبه الناس في تطهير ذلك الموضع وليس لاحد الاعتراض عليه ولا يحتاج إلى إذن أحد اذ هي أول من الوقت في مسئلة في أرض سغلى سمعت لها عادة قديمة بالسقي من أرض أعلى منها من شرج غروب الشرج فأبدلت ساقية أخرى له الشرج واسفر السقي المذكور فليس لأصحاب المأول منع منه بداءة بالعادة القديسة في مسئلة في طلب أحد الشريكين من صاحبه ان يصير معه لم يبرح فان مر أحد هاتين البرج وليس له الرجوع على شريكه الا اذا قال لغيره وترجع ١٨٩ على مبرج حينئذ في مسئلة في حق قول

محمير عليه فهو حطب وقصب فيجوز احياءه وكذا المحير عليه نفسه لكنه يأثم اه قلت قلت في النصفة منفعة الشارع المرور فيه ويجوز الجالس فيه للاستراحة ومعاملة ان لم يضيق على المارة ولا يجوز لاجد أخذ عروس من مجلس بمطعنا ومن ثم قال ابن الرقة فيما يفعله وكلاء بيت المال من بيع بعض زواجرهم أنه فاضل على حاجة الناس لأدري أي وجه يليق للفقهاء فاعل ذلك وشحن الأذرى أيضا على بيعهم فالت الأنا روى من يشهد أو يحكم بأهل البيت المال قال أعني الأذرى وكالشارع فيبدأ كرا حاب الواسعة بين الدور فأنهم المرافق العامة كما في البصرة وقد اجتمعوا على منع قطع المرافق العامة كما في التامل اه (مسئلة ك) اعتاد بعض السلاطين حجر الموات لنفسه فيقول هذه البقعة ملكي في زرع فيها فقلبه كذا لم يصير بذلك حيا للارض بل من احياءها احياء المعروف ملكها اذ الارض لا تنكح الا بالاحياء أو باقطاع الامام أو اقطاع قبيلك نعم له ان يحمي مواتا لهم من يصفع عن الابعاد وروى خيل جهاد ونعم فهو حرة فلا رضاء غير أهل لم يضمن لكنه يأثم ويعزر ولا يصحى الامام لنفسه بل لا يدخل ضمنه هياجها للمسلمين ويحرم عليه أخذ العوض من يرى في حيا او موات أو يجلس في الشارع (مسئلة ك) حجر السلطان بعض المغان كالناس والذهب من غير احياء تلك البقع بل أمره ان يملكها باسخر اجرة فاد استخر جوده ترك لهم الصغير وأخذ القطع السكر بمن قليل ونهاهم عن بيعها فغيره بل لو علم بهم لشيره عذبهم بانواع العذاب اثم بذلك انما اعلم اذا المغان الظاهرة لا تنكح بالاحياء ولا باقطاع بقعة فيل ولا يثبت

السبل من طريقه المعاد فآراد الذي أرضه الشق الخقول عنه احياءه موضعه ليعجزه ذلك لان مواضع السبل لا يجوز احيائها حكما فانه الرداء في مسئلة في أرض يسحق سقيا من أرض جارة لها استحقاقا فليس لكنا الارضين تحستان ذلك من فضاء قطع السقي من حجرانها المعادة فملكك الارض المتقطعة بملس من حجره أخرى تنزع الماء من القناة المذكورة برصا ملكي الحجره الأخرى لم يستحق الجار وشيئا من السقي المذكور على فرض تعطيل القناة في مسئلة في الشرج النازلة للماء من الوادي اذ اذام به بشرط العلم بالسابق احياء

فان تقدم الاعلى فالاعلى فتقدم من مسحق التقدم إلى ان يستقوى ولا يتضرر الاستحقاق بقدر من الأشهر أو الام مثلا واذا وجدنا مكنتنا بين الرعا فيه ان لاهل العليا كذا من الأشهر ثم لاهل الوسطى الخ فلهذا ما يأخذ بضرورة لكل من أهل الرجوع متى شاء والذي تقدم هو الحق الجارى على قواعد الشريع بطلان هذا المكتوب ويجب انكاره وان صدر من قاض قلنضي جاهل وليس لاحد من القضاة وغيرهم الا ان في مسئلة في رجل له وظيفة قراه الحديث النبوى على المنبر في مسجد من وله معلوم في مقابلة ذلك من القاضي فوق آخر أرضا على من يقرأ الحديث في المسجد المذكور وجعل اسطر له ثم أعاد آخر لقرانه فله ان يجلس على المنبر المذكور اذ اثم برأح الأول بان جافى غير وقته وليس لاحد منه في مسئلة في جرت عاء رجل وآبأ بمسايطاد من محل من البحر فليس له منع غيره من الاصطلياد منه بزعم ايه احياءه ولا تقترأى كونه جرت عاءه بذلك في مسئلة في أرض تستحق اجراء الماء في أرض ملكه أو موقوفه فوجها استحقاقا فادى غيرت العليا وجب على مالكها هجرته إلى البصل الماء إلى السفلى ان كان اشتراب يشغله وكذا ان لم يكن يشغله على الاوجه ومثله تأخر الوقت لكن الوجوب عليه من غنقه فقط وكذا اتعب حمله الارض الموقوفة للصلاة حفظها لمن الوادي التي يجانبها بحيث لو لم نعام لا أخذه في مسئلة في أرض ولا تروا أرض أسفل

من المواد التجارية بقى الطبا قبل السفلى فتمنر السقى من المنكأ الذى تسقى منه فإراد صاحب العليا ان يجرى الماسى الوادى من مكان آخر الى أرضه ويسبقها قبل السفلى على عادته فليس لصاحب السفلى منهم من ذلك حيث لم يتأخر سقى أرضه عن وقتها المعتاد وليس ان يسقى قبله في مسئلة في أرض تسقى دفعة واحدة وهى قسمان أوله مالكة القسم الأعلى هجر الماسى صاحب الاسفل يتردى عن ربه في حائله يتردى برأى مراع أرضه لان المخرج لا يعقل الماسى يحتفظ الا في مراع أرضه جاره ان كان المله كثيرا والا فبالقليل لذل لا يخرج من الأعلى وكانت العادة بالنكس بحيث لا يكون الا على الاوسيلة لسقى ما يسقى من الاسفل اذ لا يستقر القليل الا فيه كاهو مسلول من قضية الماء والسفل مع ان سابقتهما ما عانا كانت تجرى غالباً في أرض جاره فاستنزل أولاً في الاسفل مصعدة الى الأعلى اذا كان على حكم عادته بقرينة قضية تنزع الماسى من أرض جاره هاهنا لك الى الاسفل ثم يستل سقى فليس لصاحب الأعلى احدث الى يراد كور والحال ان القسمين يسقيان دفعة واحدة فاولاً ان كانت السفلى تسقى قبل العليا ارتفاعاً فان فصل وجب ازالته وخضمان أرض ما حدث من نقص منفعة الأرض واذا جعل الى برعى الحد المشترك وجب عليه أرضه في مسئلة في جوت عادة شخص باطمة معقته في الوادى لسقى أراضي أملاكه وسلطانية ثم أرضى وقف وله النظر في ذلك فانكسر المعقور نزل الماء الى جاره فاعلى الجار له يستحق السقى لأرضه بكسر المعقور قبل أراضي الوقف وان الشخص المذكور منع سبقها قبل أرضه ١٩٠ واقام بينة بذلك فاقام الاول بذلك بينة شهدت باستحقاق أراضي الوقف قبل أرض الجار وان يده ناشئة ببنى

فهما تخير كان المعادن الباطنة كالنقدين والحديد والياقوت لا تخلط بالحجر والعمل ايضا ولا بالاجافى في حوات ولا يثبت فهما اختصاص بجمع فم يجوز للأمام اقطاعها اقطاع ارفاق لا تخلط فان اجعلها مع العلم به لم يملكه ولا يفتنه اوسع الجبل ملكه فحينئذ قول السلطان هو ملكى لا لأهله ولا يملك ما يأخذ منهم بل هو من جملة كل أموال الناس بالباطل ومن أخذ من المدن شيئاً لم يحزمه بملكه ما لم ينو به غيره وله به من أراد ولا يجب عليه اعتزال أمر ما طابل ولا ظاهر والفرق بينه وبين التفسير ظاهر (مسئلة ج) الماء الخارج من الوادى المباح يتبع فيه العادة المطردة من تقدم وتأخرو ويدل على ان عادته الأصلية بنظر أهل الخبرة والامانة (مسئلة ش) أرض عابا مستقصة السقى قبل غيرها أراد صاحب السفلى ان يسقى قبله ثم وزعه ارساله للعليا كالو اذ نه الا فى السقى قبله ثم أراد الرجوع

الجار وان يده ناشئة ببنى قدمت على بنينة المتعدى في مسئلة في أرضان سفلى وعليا أراد صاحب العليا السقى من الوادى فتمنر الاسفل فان شهدت بينة يسبق احياءه والا قدم الأعلى فالأعلى حتى يستغنى ولا يذهب بصور يوم الجبل بالسابق احياء فالبينة الشاهدة بان أحدهما أفتق

من الآخر من غير استناد الى العلم يسبق الاحياء مع قرب الاخذ من الوادى يكذبها لتشرع فلا تمنع والامان فيمكن المترتبة على ذلك والحكم المترتب عليه غير صحيح في مسئلة في موقع تتارع وقتة بين ارباب الاراضى من أجل السقى من الوادى فاجع رأى أهل الحل والعقد من العلماء والعلماء والقضاة ولاة الامور على اوضاع بنوها على الاشهر الرومية بين أهل الاراضى المذكورة تتدفع بها الفتن هذه مهاباة غير لازمة شرعاً لكل من تمكن من الرجوع ان يرجع وهؤلاء الفاعلون ذلك لاجل سد الفتن ودفع الحروب واصلاح ذات البين اذا لم يمكن الابتلاء ممنون روى ما جوارون على قصدهم في مسئلة في استحقاق من روى الماء لسقى أرضه في أرض جاره بعبادة قديمة لا يعرف لها ابتداء فرغت الأرض دام استحقاقه وان قصرت بذلك في مسئلة في أراضي وقف على مساجد منع انسان تلك الاراضى من سقيها الذى تسقته وعمل بقائنها ثم بذلك وجرح جرحاً شديداً ويجب على والى الامر ان يجرى السقى من الناس على قناعتهم بان يقدم الا تمنع ولا تقدر بما قبل من خالف ويسوي بين الوقف وبين المال والمالك فان كان المانع للسقى المذكور مقصراً فهو من أكبر أهل الضلال الشياطين المتعرضين لادنى العلماء بالوفقة في اعراضهم التى هى من أعظم الكثر ويخفى عليه سوء انفاقه ويسبق بذلك لحوم العلماء مسجودة ومن أطلق لسانه بالنكس في العلماء ابتلاء الله قبل موته بجوت القلب وهو الكفر نعوذ بالله من ذلك في مسئلة في عين ما يارب وهما كسائين بعضها أعلى من بعض ولا يجب لهما احياء الاسفل منها قبل الأعلى فالأعلى عند ضيق الماء ويجوز لهم اذا كانوا كاملين متصرفين عن أنفسهم لا لضيق نظر بيت المال والوقف ان يعلوا مهاباة بينهم وهى مساحنة من له التقدم كافى الرخصة فلا تلزم فكل منهم الرجوع متى شاء

(الوقت)

مسئلة يجوز الامام ان يخصص ارضي بيت المال على جماعة او واحد كاقالة النووي وغيره ويجوز
 له ان يخصصه على ايضا ويحتد لا يجوز ان يولي بعده نقض التملك في مسئلة لو قال ارضي موقوفه ولم يبين المصروف حيث
 قلناه انشاء فالوقت غير صحيح به انه لا بد من بيان المصروف وهو الاربع في مسئلة وقف ارضي وحوادث على ان تقرر الجميع
 وتقسيم غلاتها على جماعة من قرأ القرآن يقرؤن اخرها معينة ويهدون ثوبها الى جهة معينة من زمان قدم ولم يبق الوقت بميل
 يرجع اليه في تعيين الموقوف عليهم وعلىهم بل علم الوقت وعلى شرط والجملة الموقوف عليها بميل السلطان ناظر اعليه فحين
 الناظر عدد اصلها من الدرهم يقرؤن ويهدون على الشرط المذكور وقسم غلات الاراضي والحوادث بينهم بالسوية وصحى
 على ذلك ثم انتقل النظر الى شخص آخر زاد في عدد الدرسة وسوى بينهم وبين الاولين في غلة الارض ولم يتعرض لاجرة الحوائث
 بل بقيت بعد الاولين بلا منازعة فتأمل الى ثالث ورابع وهكذا وكل ناظر في عدد الدرسة اجتهاد منهم وسوى بينهم كمثل
 الاول في غير تعرض لغير الحوائث ثم انتقل الى شخص آخر فقد اضر الوقت ورأى في غلته زيادة في اجرة الحوائث فاجرها
 باجرة معلومة وقسمها ورأى ان يسوى بين الدرسة جميعا الاولين والاخرين في اجرة الحوائث كالاراضي وان لا اختصاص
 لاحد منهم على آخر لعدم ما يقتضيه جاز لناظر المذكورين زيادة الدرسة ١٩١ بشرط ان يكون على وجه النظر والمصلحة

انهم بعد بدل وسهم واجتهادهم
 في تحقيق المصلحة ولا يجوز
 الزيادة على المرتين بمجرد التثني
 بما تحت به البلوى في هذا الزمان
 وحيث جاز للنظار الزيادة
 بشرطها فهم ان يسووا بين
 الاولين والاخرين في قسمة
 اجرة الحوائث ويجري عليها
 مك غلة الاراضي لعدم ما يقتضي
 التخصيص وعلى الناظر بذلك
 وسعه فيما فيه المصلحة
 في مسئلة في ارض وقت تعطل
 شريحتها الذي يستقيها وتعد

فيكون منه وجوب بالذهو واجبه وليس الثاني ارساله له هو اسفل منه مطلقا ولا لاحتماله
 المتقدم نظير ما لو ادعى موصيا على الميرث تقدم المستحق غيره ممن هو عينه فلا يكون ما بعده
 أحق من المتقدم وان لم يرجعه يسار الشارب تنزلا للمامنة الشارب الواحد

(الجماعة)

(مسئلة ك) انكسر مركب البصرة فاصحابه ان كل من اخرج من المتاع شيئا فله
 ربهه مثلا فان كان المحمول عليه معلوما عند الجميع بان شاهده قبل الفرق او وصفه صح
 العقد واعتقق المبيع والافسد واستحق اجرة المثل في فائدة يجوز الجماعة على الرقبة
 بالجائز كالقرآن والدواء كغيره من مريض ولا جديفة ثم ان عين لها هذا ذلك وان لم يبين
 ما حوّل فيه ضبط فله اجرة مثله فان قيد بالشاة استحق ماد كره لا قبله اه قلنا

(الوقت)

سماهانه فرأى الناظر عليها ان المصلحة ان يجري الشريح في جانب من الوقت فسلطها وسقى غيرها من ارضي الوقت التي شملها
 نظره جاز له ذلك بل وجب اذا عين طريقا لواقعة غرض الوقت وقد صرح الفقهاء بان انراض الوقتين منظور اليه وان
 لم يصرح عليها وقص قطع بان غرض الوقتين غير بلع على جهة الوقت قال الاخرى وقد تحدث على تعاقب الزمان مصالح تظهر
 في الزمان الماضي وتظهر القسطة في شئ قطع بان الوقتين لوقع لم يعدل عنه فينبى الناظر والحاكم فله والله يعلم المصداق
 المصلح اه في مسئلة في بسط شخص على ارض موقوفة على الحرم الشريف بسبب قلة وعنه له وزعم ان يهدم مرتبة كبد الملاك
 بحيث يرى انه لا يجب ان يستأجر من الناظر ولا ترفع يده فهو بسطه من غير استئجار مأثور فاسق داخل في حديث من طم يقيش
 الخ ويجب عليه رافع يده واجرة المثل مدة بسطه وتسليمه للناظر وان ثبت ان له بها قلة اذهى لانقسط النظر وعلى الناظر مثله
 البسط يبقى الاحتياط فلا يرقح الا بالقسطة والمصلحة باجرة المثل فاكثر على من يمتصه استأجر الاول وغيره لكن ان ثبت
 للبسط عنه لم يصح التأجير من غيره حتى يرضى عنه فيأخذها الناظر ويصرفها فمأخذه بطريق البعوضة ذلك بل عليه
 اذا لم يتعجب العماره الواجب تعديها على ارباب الوطائيل على الموقوف عليه وقد عنت البلوى البسط على ارضي الوقت
 واستغلا لهما من غير استئجار من الناظر وادى ذلك الى ابدان الوقت وقلة وكذا قد نقل الرافعي عن المتولي والدعوى ان الحكم
 اصطلحوا على منع اجارة الوقت اكثري ثلاث سنين قال كركي باوما قالوه هو الاحتياط اه وهو الحق الذي يمتين المصير اليه فلي

الناظر العمل بالصلحة وتكرار عقد الاجارة كل سنة أو سنتين أو ثلاث مثلاً ولا يفتقر إلى أن يكون الوقت وحصل اشتهاؤه
 في مسئلته إذا لم يشترط الوقت الناظر لأحد أو جعل الشرط الناظر على الوقت لما لم يلد الوقت كما يحسنه السبكي وغيره ولو كان
 الموقوف عليه يولد أو يمتد أو ينفذ في وقت أو في غير وقت لا يفتقر إلى أن يكون الوقت كما يحسنه السبكي وغيره ولو كان
 شرطاً من البداية لم يلزم أن يجزأ بالصلحة بآخرة المثل فما كثر في فتاوى أميين وحققنا أنها أوصافها التي ناظر المدارس
 الكلائية العدل الأمين لصرفها على شرط الوقت في مسئلة فيقتضى تخصيص غلة الوقت وبذلك لا يفتقر إلى وقت وقض ما لو اد
 من وأما الغلة وقصد بذلك التصديق على المتوقفين من المدرسين والمدرسين وقضاة رهم ومنهم حال قبض الغلة من أخذ
 ما يستحقون شرطاً ولا يترك لهم حتى يأخذونه جزأ لنفسه ولين يمينه أتم بثلث وقض وجوب غلة وغرم جيع ما أخذ هو أو
 أخذ بسببه ومثل التصديق المذكور في جميع ما من الحرات الذين ينفلون من غلة الوقت لمن منع المستحقين عن بعض ما يستحقونه
 شرطاً حتى يقال وأعلمهم ما لهم ويحسنى ١٩٢ عليهم سواء الخاتمة والعباد بالله أن لم يتروا في مسئلة في وقت على أولاده

(مسئلة ش) باع أرضاً من ادعي أنها موقوفة وأما عاها مكرها فان صدقة المشتري حكم
 بالوقت والأقان شهدت بينه حسنة فيما إذا كان الوقت على جهة أو أقامها المدي مطلقاً
 ولم يصرح حال البيع بأن الأرض ملكه أو خلف المردودة بعد نكول المشتري عنها حكم
 به أيضاً وزم المشتري أجره الأرض في صورتين معتبرة بكل وقت زيادة وقضاء لا أثر لصوري
 المشتري نسيان الوقت إلا في سقوط الأتم قطع ثم إن لم ينسق البائع لهذا الإكرام فظنوا أن
 كان ناظر باق والالم بعد حتى تصح ثوبته

(مسئلة ب) قال وقت هذا لله تعالى ولم ينص المصنف على أن يجر عدم جهة الوقت
 وفرق بينه وبين وقته لسبيل الله تعالى لسبيل الله مصرفاً لما يحصل الوقت عليه قال وأما
 صح أو صحت لله لأن المال صرفها للفقراء أو اعتماداً ومخرجه جهة الوقت المذكور كالأرض
 وجعل مصرفه حو القرب واليه أمل ولو قال تصدقت بكذا على مسجد كذا ولم يقل بعده
 صدقة محبوسة أو مسئلة أو موقوفة أو لاتباع أو محرمه ونحوها كان كناية في الوقت فان
 علمت ينتمى الأفتيل كحضر للمصنف مصروفه والمبادلة به بشرطه بل قد يحبس نحو البيع ان
 خيف استيلاء ظالم عليه ويصرف ما اشتراه وأستبدله بمصرف الأول (مسئلة ج) وقف
 على مصنفين اشتراط قبوله على ما في الروضة للصنفين الراحماني المنهاج من عدم الاشتراط

الموجودين ثم من مات منهم
 وله أولاد فحسبه له ولأولاده
 فلن في درجته من أخوته
 تبايناً أو جعل الظاهر منه
 حياته ثم إلى الأصغر الأشد من
 ذريته فالحق الموقوف عليهم
 الوقت مائة سنة فالتسوية
 التاجير لكن المختار كآلة
 القاضي والرداد بطلان تاجير
 الوقت أكثر من ثلاث سنين
 من موات الناظر الوقت إلى البطلان
 الثاني بطلان الأول فالتسوية
 بطلان الاجارة مطلقاً وان كانت
 أقل من ثلاث سنين فالتسوية
 ان الاجارة تبطل بالزيادة على
 ثلاث سنين كما هو المختار وفيها
 اذا انتقلت إلى البطلان الثاني
 ويلزم الحاكم بطلب الناظر

أو الموقوف عليهم رفع اليد المستأجرة وتكرار العقد المستأجر على ثلاث سنين أو بعد موت المؤجر الأول ويرجع المستأجر في مسئلة
 ترك المؤجر في مسئلة كذا وقت على من ولي القضاة السبكي والحكم حرث ورغب القضاة عن سكاها وعزاً أصلاً كما هو المختار
 انحصار العام أن يؤجره هان بغير هان ما له ويسكنها ما في سنة متعلاً لم يكن تأجيرها أقل من ذلك حيث لا تنفع بيعت
 المؤجر ولا معة ولا يوجب المستأجر في مسئلة فيصاحبه ومدراس لها وأقاف على وظائف معلومة من مؤذن وأمام ومدرس
 وغيرهم لكل منهم قدر معلوم وأدرس شرط الوقت ولم يكن هنالك من يؤخذ بقوله من وقف أو غيره ووصاف الغلة عن الجمع
 فالذهب المتخذ كما هو مصرح به وجوب التسوية في الإعطاء بين أرباب الوظائف ولا يقدم به سهم على بعض اتسعت الغلة أم
 ضاقت ولا ينافيه ما ذكره الشافعي من تقديم القرائش والبواب عند خفيق الغلة باقى الأمرين من آجرة مثل عملها ومساها
 لأن ذلك قد انحلت تحت المبادرة وشبهان بها أو معلوم وجوب تقديمها على الوظائف في مسئلة في مسجد عليه أراض موقوفة فيه
 ونافق حصل من غلة الأراضي بعد عار نشئ بسبب لا يفي بمالهم أرباب الوقت فتسعه الماطر بينهم على قدر حصصهم على ما
 يقتضيه التقييد فرد بعضهم حصته من ذلك فالتماهييت على ملكه فلا يفتقر قبضه لها ولا يجوز له التصرف فيها قبل قبضها

الملك أو يرضه إلى الحاكم ليقبض حصته وإذا حدث الاحتياج إلى العمارة بسد استحقاق أبواب الوظائف قدمت
 إلى أن يتأهلوا للنظر أو أحدهم ثم إلى المتأهل من أولادهم وأولاد أولادهم ما تناسلوا فترتب النظر فيه ثم إلى الوصي على أولاده
 فيعمل بترتيبه ذلك والنظر الذي جعله الوفاق ان يستدبر غيره إذا آل النظر إليه الوفاق فعمل من ولده بالنظر بعد تمام الوفاق
 في مسئلته وقبض على مصرف مباح وجعل النظر في ثم إلى ولديه فإذا انقرض أحد هاتين فثاني ثم إلى الأرشدين ذريته المتسبين إليه
 من نقرض الولدان وللوقوف ابتداء وإن ابن غائب في ذريته ما فاقمت كل واحدة يثمة لها الأرشدين ذرية الواقعة ترك الحاكم
 بينهما في النظر ثم لو قدم الغائب وأقام يثمة بابه الأرشدين تركت المصلحة من غير عذر بطلت نظره ولو استحق ابن الابن
 استقلالاً لا من شرط الرشد في التأخر كونه عدلاً ومعلوم أن ترك الصلاة ١٩٣ من الفسق المجمع عليهم أن أقام الينفائه
 الأرشدين حال ابتاعها الرشد ولم
 يتعرض لفسقه لمشاركه في
 النظر بناء على أن التعارض
 عندنا بعد الحكم كقولهم كما
 صرح به السبكي في مسئلته
 لجامع هذه الفتاوى كتاب
 سماه بالانصاف فيما حدث
 بالوقاف (حاصله) انه يجب
 التسوية بين أرباب وظائف
 الاوقاف على المدارس ببلد
 زيد كل بسبب وظيفته لا يجوز
 لا حتمهم في كل مدرسة أن
 يستقل بقية أرض في مقابلة
 وظيفته من غير رضائي أرباب
 الوظائف قال ومن نسب إلى
 غيره ذلك فقد كذب في نسبته إلى
 وإن لها في أرض الوقف
 الصادر من الفقهاء المتقدمين
 والتأخرين غير لازمة لاحتمل

(مسئلة) لا يصح تعليق الوقف فلا قال وقت دارى قبل مرض موفى ثلاثة أيام أو قبل
 موفى بمخلطة مشلام يصح ثم يستثنى من عدم صحة التعليق مستثنان الأول كل ما يماضى
 الضرر وهو ما انفق على أن الملك فيسقطه تعالى كالمساجد والمدارس والمقابر والربط فيصح
 تعليق وقفها مطلقاً الثانية تعليقها بملوك كوقف دارى بدموق أو اذامت غنى وقبض على
 كذا فيصح أيضاً ويقع الوقف بعد الموت ويملك به سلك الوصية من كونه قبل الرجوع
 اتفاقاً وكيفية الثالث ومن أنه لا بد فيه من الإجازة إن كان لو ائتم ثم يصرح حكمه حكم الوقف
 (مسئلة) لو خیر الوقف وعلق الاعطاء للوقوف عليه بالموت باز كاتفه الزكوى عن
 القاضي حسين فإنه في الاقتراع والخير وثمها المصلحة والنهاية قالوا عليه فهو كالوصية
 أى فيسلك به سلكها في أحكامها كالتعلق بالموت وقال يجمع واستشكل هذا بأن متافع
 الموقوف للوقف في هذه الحالة ثم الفائدة للنظر في الوقف وأوجب بان الفائدة فيه لهم
 أثناء الوقف البسم بعدم موته هذا يشبه الحيلة في الوقف على النفس لأن الفوائد في هذه
 تكون من مدة حياته وإن لم يكن موقوفاً عليه مدة حياته فهو يشبه (مسئلة) الحيلة
 المباحة لمن أراد وقف شيء من عمار أو متقول وإن تبقى ظنه ومنافعه مدة حياته ولا يستحقها
 الموقوف عليه إلا بعد موته إن سخر منافع وغلة ما ربحه بوقفه لشخص معين مدة معلومة كانت
 سنة مثلاً ثم يقف ذلك على من أراد فيصح الوقف ويكون صدوب المنفعة تلك المدة ثم بعد تقوؤ
 الوقف ينسحب المنذور له لتناذر عايد ذرية له فتعود المدة أو المنفعة في تلك المدة فلا وقف ولو ائتم
 بعده فإذا أراد الوقف اعطاه أى المنافع والوقف على الوقف عليه بعد موته أى الوقف وقيل
 مضى تلك المدة فليس ذرية له فذرية لكونه أبو وصى له بها فينفذ كونه الفداء أو المنفعة

٢٥ بنيه أرباب الوظائف لكل سهم الرجوع والنقض متى شاء ولا يجوز لاحد أن ينسب
 الفقهاء إلى الأزام بذلك والجب من كتب النسخة التي يفهم منها الأزام في المبالغة شرعاً وليس لهم ذلك ومن المنكرات قولية
 غير الأهل ومن أجرة المتوطنين والنقض من معلومهم (ومنها) إهمال شروط الواقفين من عدم مباشرة الوظائف وإهمال
 المدارس والمساجد واستنابة الطلبة في وظيفة الطالب غيرهم وبأخذون المعلوم وكذا استنابة المدرسين والأمام حيث لا فخر لها
 في مسئلته في أرض موقوفة كان بعضها مخصصاً لطلاب من فخرها كما بالمدن رعت بها عورثه على الزماری فخلوها مقبرة
 لدفن موتاهم فالبيع باطل وبأن الحاكم كموثبه وعليهم أجر تمامه بنسبهم وتبش قبور الكفار مطلقاً وإذا كان المسلم
 إذا دفن في أرض مخصصة لتبش فلا كفر أولى في مسئلته يرجع في وظائف نحو المساجد إلى الدفاتر المتقدمة بتقرير النظر
 المتعين في دفع ما يهيا إلى أهل الوظائف السبيل لأن الطاهر استنادهم إلى أصل ولا يجوز تحديث من أحتمل وظائف محدثة

أو بإرادة الله شمولهم في وظائفهم ليأخذ من معلومهم العين ولو صدرت قوله لهذا المحدث من وإلى الأمر في نفوذها نظر أن كان
 على الخلل أما إذا لم يكن الوالي كذلك بحيث لو عين له أرضه فينبغي له أن لا ترفع ولا لايجب للمحدث تناول المعلوم ولا يمكن منه ولو سلم
 النفوذ والخل فلتناظر قطعه ليس معلوم الأوامر من النص في مسئلة في العبد الموقوف على معين أوجه لا يزوج مطلقا وكذا عتد
 بيت المال نعم بام هذا بزوجه مشترية وأما الامة الموقوفة فبزوجه القاضي باذن الموقوف عليه ومثلها الامة بيت المال
 بزوجه القاضي بالقطعة في مسئلة في أرض موقوفة على آفة الاستقلم من برسلة فاستغنى عن الاستقلم منها فجهت وخيف على
 الآفة من ظلم لعدم من يستغنى منها صرفت غلة الأرض لأقرب ترصيلة إليها كافي المسجد للمطل في مسئلة في يجوز لناظر من
 قبل الواقف الاستنابة في النظر مطلقا ويقدم على الحاكم بدليل تقديم وكيل الوالي المائب في التكاح على الحاكم في كلام
 بعضهم ما يقتضي أن الحاكم ينظر إذا تاب الناظر وهو مقيد بالذم يستتب واعلم أن الفصل بالاطلاق إنما يكون بجهة

حيث يمكن في كلام المطلقين
 ما يقتضي تعيين ذلك الاطلاق
 وإذا كانت الأرض تخرج بأجرة
 المثل وتشترك بالسهم في الناظر
 الاغبط منها ما وجوبه بالكانت
 الشركة محسبة بأن وجدت
 شروطها المذكورة في مواضعها
 في مسئلة في وقد ادعى أولاده
 وأولاد أولاده المستسين إليه
 للسكنى فيها فخرجت فأجرها
 الحاكم من الناظر مدة معلومة
 اقتضتها الصلحة وأذن له أن
 يصير هياكله فصره ثم مات
 وانتقلت المصلحة إلى ذريته ثم
 خربت الدار أيضا في أثناء المدة
 فأراد الناظر المستقنى حينئذ
 أن يصرها فليس لورثة المتناظر
 منعهم من العمارة لأن العمارة
 من أهم وظائفه الناظر ولا

المذكورة بعموم الواقف الموقوف عليه لا قبله وصار ذلك كالموقوف معلق بالموت لكنه
 يخالف في أنه لا يحسب من الثلث بل يكون من أصل التركة وفي أنه لا يشترط إجازة بقية الورثة
 فيما لو كان وارث يتم تحسب من الثلث بقية المدة من الغلة المتذورا والموصى به الموقوف عليه
 كما هو معلوم فإذا بقي بعموم الواقف عشرين سنة من المائة المذكورة مثلا فتقوم العين
 الموقوفة حينئذ بما فيها ثم تقوم ثانيا مساوية المنفعة تلك المدة الباقية بعد الموت فاستقص من
 قيمتها حينئذ حسب من التمس وهذا كما حيث كان الوقف في حال الصحة فإن كان في مرض
 الموت كان حكمه حكم الوصية اه في قاعدة في تشترك الجمل والمعدنات المعطوف بعضها على
 بعض أو أويلم يعطى في وصف تقدم أو تأخر واستثناء أو شرط أو ضمير ملح للبيع سواء نوى
 عوده للبيع أو أطلق أو لم تعلم نيته هذا ان لم يقبل بين المتماثلين كلام طويل والأقلا
 الاشتراك حينئذ وأهم قوله أو أويل العطف الفاء ثم لا ترجع معه الصفة والاستثناء إلى
 الكل وهو المقتضى اه فغ ومثله النقص وأخذ الخطيب وهر وأوغرمة أن الثلاثة
 الأحرف واجتلاف بل ولكن (مسئلة) يجوز للتعهد وقف الفضل المعهد وإذا ملك
 اشتري الحاكم بدله وقضه قاه أو غرمة وقال غيره لا ينشك بل يستقر عليه حكم الوقف
 ويعطى المهدن إذ القيمة بين الهدية والقطع قال وهو الأحوط (مسئلة ش) وقف أرضا
 على أبيه على ثلاثة قرا مجبولين يقرؤون كل يوم ثلاثة أجزاء لم يصح وقفه لأننا جعلناه على جهة
 عامة فأفاه الحصر في قوله على ثلاثة قراء وأن جعلناه على معين فلا يصح نعم لو قال وقف هذا
 على من يقرأ كل يوم كذا على قراي وقد عرف قبره أو في مسجد كذا صح وكان وقفا على جهة
 أو على ذي متعلا على أن يقرأ كما صح وكان وقفا على معين لكن شرط صحته في صورة

القرارة

مشاركته في النظر ولا طلب بحاسته على العمارة إذا القول قوله في الاتفاق المحلل للعمارة

في مسئلة في لو كان تحت يد الناظر أوقاف على صاحب ذر يتوغل كل واحد منها يسيرة لا يمكن عمارته ولا عمارة بعضها إلا
 باستقلال وقفه سنين ورأى المصلحة في إقراضه العمارة مسجد آخر يحتاج إلى العمارة وليس له مقصود حال لكنه يرجو به ظاهر
 قضاء ذلك من غلته وكان ذلك أصح من حفظه لتسبب إذ عايناه ضياعها فله ذلك كما قاله البقيني في مسجد مستغن عن العمارة
 وتم آخر يحتاج إليها وليس له مقصود أن لا طهره أن يقتصر من مقصود المستغنى عن العمارة إذا ذهبن طرعا في مسئلة في إذا اقتضت
 غلة الوقف في سنة عن الوظائف المترتبة عليهم زادت غلة السنة التي بعدها ما وجب على الناظر تكميل ما قص على المتوظفين
 من السنة الماضية مع معلوم المستقبل كآتي به الزاد بما للبقيني فيمن وقف على مصارف ثم القفر أو قبلت فضلة بعد عمارة
 الوقف والمصارف مدة مكسورة أنه يصرف الفائض لهم إلى أن يستوفوا مستحقهم الذي قدمه به الواقف فليعلم لوامنح الناظر

المسئلة في وقف على اولاده المذكور فلهذا ما تاملوا انما يتبعه بطن على ان من مات وله ابن فتمسكه ويحصل
 من البنات وبنات البنين المكتوبة من ريع الوقف ومن استتبت زوج او اولادها المهادنة والمباداة على عرف البلد
 من الريع اذ صاحب الوقف الذي البنين وبناتهم ولما شرطه للبنات وبنات الابن فان كان غدا لمعوا ما بان قال يعطيني في كل سنة
 مثلا من القلة كذا وكذا فالوقف صحيح بقدر ما اذ اوقف على الفقير بشرط ان يصرف من ريعه دينار تمسكه كذا وما فضل لهم فاقبل
 يزدريع الوقف على دينار يصرف له مبهود منهم وان كان مجهول القدر فالظاهر بطلانها لعل المدعى القدر هذا وقدم الوقف
 على المذكور دون الاتان في جهة الجبال والقرى تشر بقصد حرمته بل رعايا صرحون بذلك فالواجب القيام في ابطال ذلك
 وان كان لا تشترط القرية في الوقف لقيام القرينة الدالة على قصد الحرمان الذي هو حقيقة وأقرب سبب لانه اراد دفعه وقد اقتبت
 به امرار في مسئلة لا تجوز صحة العقار الموقوف بين ارباب الوقف لان في ذلك ١٩٥ تفسير الشرط الوقف ويجوز لاهل الوقف

المهاياة وليست لازمة فان
 نراصوا بالمهاياة وغير بعضهم
 ا كرم بعض مع وجود
 التراضي جاز له ان يزوج ولا يرجع
 به عياد التراضي بذلك
 وكانهم ساءوه ببعض ما
 يستحقونه ولا عبرة بنظمهم لزوم
 المهاياة ظاهرا فاذا انقضت
 البط الاول لم تلزم المهاياة في
 حق البطن الثاني فان صدر
 منهم راض صريحا بالمهاياة
 المذكورة استمرت فلو بسط كل
 من البطن الثاني وما بعده على
 ما تقرر من انتقال منه اليه ولم يوجد
 صريح التراضي لزم الباسط
 اجره مثل حصص شركائه واذا
 حدثت مضيق للوقف بعد
 المهاياة شغفت ويرجع

القرارة على القبر امكانها بان على القبر والاي يصح الوقف أصلا (مسئلة ك) وقف جميع
 ما لي على ذريةه وعقار وحيوان ومواسي تغذي الجميع ان كان مكافئ شيئا غير مجهور
 عليه بمرض او فليس عالم الجا وقته ولم يدنا ولا يدفع منه شيء لغيره الموقوف عليهم فان كان في
 حال المرض لم ينفذ الا باجازة جميع الورقة بعد الموت فان اجاز بعضهم نفذها اجازوه نعم
 لا تنفذ اجازتهم في قدر الدين الذي على الوقف حيث لم يبرأ منه ١٩١ (قلت) وقوله عالم الجا
 وقته قال في الضعفة والتمهات شرط الموقوف كونه عينا معينة مملوكة ملكا يقبل النقل ولكن
 لا تشترط الزينة للوقوف فيصح وقف الاجم وقال في التفرع يصح وقف ما لم يره (مسئلة)
 ك يصح وقف الامام اراضي بيت المال على جهة ومن على الموقوف المعمول به بشرط ظهور
 المصلحة في ذلك الا قصره فممنوع بها كولي البيت ومن ثم لو رأى المسلم في غلبك ذلك لهم ماز
 قاله في النهاية ومنها الضعفة وزادها بشرط أن لا يكون الامام رقيقا لبيت المال واعتقه
 ناظره قال فالترك لا يعمل بشئ من شروطهم في اوقافهم كما قاله اجلة المتأخرين لانهم ارقاء
 بيت المال وعقود وقق بيت المال غير صحيح (مسئلة ك) وقف عشر فاضلات على آخر
 وشرط انهم محجرات ومنع محجرتهم انهم بسقي ويحفظ من مال الواقف وليس على
 الموقوف عليه من غير ان عين الواقف جهة المسارة المذكورة صرف منها والا فلا يبرئ منه
 لا على الواقف ولا ورثته كما فهمه كلامهم (مسئلة ك) وقف غلة نصف بيت الارض
 وقفها من غير الموقوف عليه ولا اجرت بجا صرحا كما قاله في الضعفة والنهاية فيا اذا وقف
 دار على معلم الصبيان او على انه اجر ثم انقضت ولم يصرها الموقوف عليه انما هو جريا
 بيسمى بالضرورة وهذا ان كانت الارض موقوفة مع النضلة والامهي ملك للواقف ووارثه

المستحق على من استعمل بعد استحقاقه بوجه مثل حصته في اوقف واد اتعدت اجيرا لوقف لم يصير على المهاياة بل يعرض عنهم
 الحاكم حتى يصلحوا المال على المهاياة او التاجير في مسئلة في اراض موقوفة على مدرسة وفيها وظائف معلومة ولها ناظر قتها
 ارباب الوظائف الاراضى على قدر ما يجهو راضوا بذلك ثم احتاج بعض الاراضى الميزة لاحد الاقسام الى هجرة لم يرض
 ارباب القسم المذكور بالصرى من معاليهم قدم الباطر وجوب هجره الاراضى المذكورة على ارباب الوظائف بل على هجرة
 المدرست سواء شرط الواقف ذلك أم لا ويكون صرف العمارة من رأس الغلة لا من خصوص غلة القسم المحتاج لذلك فالمصلحة من
 الاضرار بقلته وتوفره في البقية وقسم الباقي بين ارباب الوظائف في جميع الاقسام بحسب انصافهم ولا يقدر في ذلك ما جرى
 من المهاياة والتراضي المذكورين في مسئلة في ارض موقوفة المسلمين للبناء حفر فيها رجل بئر لا تتقاطعهم وسبل عليها فبني
 اخرا دارا متحرقة عن البئر وقبضت على ما هي عليه المسلمين واراد صاحب الدار ان يقطع بالبئر المذكورة فليس لاحد من

من الاستحاق لأن من سلبها أو غيره من مسئلة في وقف أرض على أبيه وبناته ثم على أولادهم ما تناسلوا منها إلى الأبد ولم يقبلوا من أحد من البقية من أولاد بقية الأخرى ولها أولاد أيضا قال وقف بعد موت البنت الباقية لا ولادها ولأولادها من غير شرط الواقف في مسئلة في وقف بعض القرى أو جبل النظر له ثم لا يرثه بعده فله أنه أحدهم وأذن للرهن في الاستحاق وهو أصح في صريح الزهرن لكن للرهن القراء فيه لأنه أحد المسقفين به أمانة على المحتفل خلافاً للثاني وله إصلاحه إذا احتج باليه وبطلته لو رتب به إلى الجبل بعد قسمة ليعلمه ١٩٦ قضاء عنده بلا شرط لم يضمنه أحد من مسئلة في وقف وقفاً على أن تبقى غلته

أذا دخل المرفق في وقف التخلية كالإيدخل فيهما في غايته في تصليح وأراد الشرب من الماء المسيل للشرب فإن كان بحيث يظهر بغير جري المصلحة الشرب لمصلحة زوال الغلبة مع الحكم بطلان التسلية والأحرار غسل فمعه فإن شرب حينئذ من غير أن يظهر حرم من حيث شرب الجبس فقط ثم إن المراد عرف جعل به أهلاً بالحرمة (مسئلة في) حكم الشجر الباق في أرض موقوفة لسكنى المسلمين أو المقربة المسئلة أو الموقوفة للأحبة تبعاً للمساكن قال الحنابلة الأولى صرفها للمساكن أو وقفها الموقوفة على طائفة مخصوصة فتقتضيهم في أخذ منهم شيئاً ملكه وإن أخذ غيرهم ضمنوه ويراد به لواحد منهم والأولى دفعه للمساكن لمصرف في مصالحها كغيره ولو توسع بها كالواستوفى شخص منحة الأرض بنوعه وعرس (مسئلة في) الموقوف على ذرية شخص كوقف الشيخ عبد الله بن يس لا يصح بيعه ولا بيع المحض قطاً ولا عهد ولا رهنه اتفاقاً لأن شرط الزهرن كونه من أصح صيغها من شروط البيع العلم بالمبيع ورثته وملكه وبطلان أحد ما يبطل فكيف يجزئ كلها أو ذرية المال موقوفة لا يصح به أو القسمة بحمول قدرها وغير مخلوكة للمعاد فيقتضيها قبضه المولى من الغلة والأخذ من مقابلها مضمون علم ما ضمن نصب ثم إن نذر في المحجور بغير السهم الذي يضمنه قط لا يباحض موكله وبحجوره بصيغة هجينة منبذاً أو معلقاً صريحاً ولا يضمن المذوره في عقابه شيئاً في حكم الظاهر وبطلان عود الناذر

﴿الموقوف عليه﴾

(مسئلة) شرط الموقوف عليه معيناً كان كزبد ذرية فلان أو جهة كالتقراء والمجاهد ونحوها كونه أهلاً للنفقة فخرج به من سبب ولدى أو ولده وأجل ونحو المرتد والعبد لنفسه فإن أطلق فلما له وكيفية غير موقوفة إلا أن قصد ما كانها فهو وقف عليه ثم يصح الوقف على حاكم مكة وكبيرة وساقية ودار لعمارتها إلا أن قال لطارقها فيصح أذهب الموقوف عليهم حينئذ ثم إن كانت موقوفة صرح الوقف كعقود باط

نصرف لأولاده ثم أولادهم ما تناسلوا والثلث الباقي صرف محتاجي ذرية أبيه فترجح أحد أولاده امرأة من ذرية أبيه فأنت ولد فاقسمل الوقت إلى هذا الولد ومن في درجته وكانت حصته من غلة الوقف لا تفي بكفايته حسنة وليس له غيرها ككله من الثلث الذي محتاجي ذرية أبي الواقف إذا وسعه ووسع بقية محتاجي ذرية الأب والأعلى قسمة في مسئلة في بقعة وقت سكنى فكسكت ثم نوبت القرية والمساكن وانتقل أهلها فغرب البقعة فنصن لزم الإمام أخذ الجرة منه وصرفها في مصالح المسلمين نظير ما وانفع بالمعسرة وتعلق الجرة بتسلر الإمام أن تنظم والأولى لما كمن ذلك وإن كان الواقف أو وارثه موجوداً حين لم يكن لهم النظر في مسئلة في وقف على معين كزبد هل انتقل إلى أقرب الناس

إلى الواقف ملكاً ويخص بغيرهم إن لم يخصصوا أغنياء والاعتين إلى الصرف إليهم قاله السبكي وقتل ابن شبة عن الكفاية أنه يصرف حينئذ للفقراء والمساكين كالأوقاف أو اقترضوا وقال الرواني ولو كانوا أغنياء جعلها الإمام بما على المسلمين وتصرف غلاتها إلى مصالحهم أهلاً وإذا اجتمع قريب وأقرب من موقوف البعد فقديهم فإن اقترع الأقرب انتقل إليه بخلاف ما لو شرط النظر للأفضل من أولاده فتولاه أفضل ثم حدث أفضل منه فلا ينتقل إليه (قلت) الظاهر كافي المتجاه واعتمده في التخصف وغيرها المعنى منقطع الحريق وقفاً وبصرف

ويستمر في القبر إلى اقرب الناس إلى الواقف فان كثروا غلب مصرف المصلح المسلمين ونقل بعضهم إلى الفقراء والمساكين في مسئلة في
 وقفه مما على معين فاقطع اتصاله إلى الاقرب إلى الواقف وان كان ما يذهب من الانتفاع به متاجيرا واهواه لن
 بقرا فيه هذا ان لم يقل الواقف من قرا فيه وكذا ان قال كافي به النسي لا مكان تعليمه بنامه على محبة الوقف على العلى ابتداء
 فان لم يقل بالصفة مصرفه الامام لم يقرأ فيه ما يتعمد الاقرب والاعاد اليم على احتفال فيه نعم ان كان قسم قرا وغيره مصرف
 لقراء فقط في مسئلة في اوقف المساجد الا بالور والباطات السبلة اذا تم مصرف متوجها على ما على ما شرطه الواقف لخراب
 المساجد والممران عندها تنولى الحاكم امر ذلك وفي مصرفه شخصه أو وجه أحدھا قاله الروي والمناوردي والبقيني مصرف
 إلى الفقراء والمساكين الثاني حكمه الحناطى وقاله المناوردي أيضا له كقطع الاخر الثالث حكمه الحناطى أيضا مصرف
 إلى المصلح الرابع قاله الامام وابن هبيل يحفظ لوقفه عوده الخا من وهو الخندوى جوى عليه في الاثوار والمناوردي وركب الله
 بصرف إلى مثلها المصدا إلى المسجدا في الاقرب إلى الواقف لا قرب المساجد قات وافق هذا الاجران بحر
 وأبوخرمة اه **مسئلة** في كتب علم على بعضها مكتوب وقف أو وقف ١٩٧

عليه ثم يد شخص مسقرة بده
 عليها ليس لقاض ولا غيره
 انزلها من صاحب اليد بحر
 الكتاب اذا لم يكن قاله السبكي
 حق مصرفية فان ثبت الوقف
 باقرار أو بينة فان كان من هي
 بيده من يصح الاتعاع عالم
 نعم ان كان خصما لها فان اقام
 دية بالملك قدمت على بينة
 الوقف قاله الشيباني والمناظر
 تعيق محبت لا بينة فان نكل
 حبس ليقرا ويحلف في مسئلة في
 سقايف جرت المادة بالوضوء
 ما شهدا دون الغسل ولم تعلم
 الواقف بحر الوضوء ولا الغسل

و يرمو وقوفين أو مسلمين لان حفظ العمارة حينئذ قرية قاله في الامداد والنهايتو غيرها
 ويؤخذ منها ان المصلى كذلك أي وقف الصلاة فيه أو نص الواقف على انه ان يصلى فيه
 صح والا فلا يثبت ذلك **مسئلة** في المراد بالقرابة والرحم فيما اذا وقف شخص
 أو وصى لقرابه أو روجه أو اقارب أو رحم غيره كل قريب من الجهتين والعبرة فيه باقرب
 جدي ينسب اليه ذلك الشخص أو لمعوم يعدون قبيلة اذا علمت ذلك فقدم أي الواقف وأبى
 أمه ان تنهى إلى اقرب جدي يعدون وأولاده قبيلة واحدة بجميع ذرية هذين الجدين
 أعلامهم وذكرهم ونفعهم واذا قدمهم تلك القبيلة وغيرها كالأولاد البات أرحام الواقف
 يجب النسوبة بينهم واستباحهم وان شق الاستيعاب لم لا يدخلون ورة الواقف فيما اذا
 وقف على قرابة نفسه أو روجه فان تعدد مصرفهم وجب الاقتصار على ثلاثة فاكثر لكن يلزم
 الوصى تقديم الاحوج فالاحوج فان استنوا أقدم الاقرب وطريق العلم بذلك اما معرفة
 الناظر أو شهادة من جليل بان هذا من ذرية احدى القبيلتين أو كتب النسب العصبية كنجرات
 السادسة في الوصى ومن مات من المستحقين رحمت حصته لبقية الارحام جميعهم لا لخصوص
 ورة الميت ومثل الوقف في جميع ما ذكر الوصية لكن يفارقها في انه يدخل في
 الوقف من كان موجودا ومن حدث بعده الى الابد الاجل فلا يستحق شيئا من غلة وجدت

ولا عبرة بالمادة الاداء كانت موجودا حال اشاء التسبيل **مسئلة** في الارض الموقوفة أو الموصى بها القدر منها لا يجوز ولا حا
 ولو الواقف الانتفاع بما لم يقبر فيها أو يلزم المنفعة بها لجرة التملك مصرفها الامام في مصالح الاحياء والاموات
 كثيرة الا كفانا ونحوها أما الموصى بما قبل موت الموصى فله منافعها لانها ملكه كالمع **مسئلة** في الاشجار الباقية في المقبر
 حكمها تكون انما رها بما حقه فلان لكن مصرفها إلى مصالح المقبرة أولى ومثلها اشجارها التي اسقطتها الرياح تصرف في
 مصالح المقبرة كما في سكيت المال والمالوف الامام ان لم يكن ناظر خاص **مسئلة** في وقف مقبرة واستنى انه ررجع ما
 يقبر فيه أو انه ما نبت من حشيش وغيره لم يصح الوقف بالوقف على الفقراء بشرط ان يقضى من غلة الوقف كانه أو دين
 فالصحيح انه لا يصح كافي لروضة **مسئلة** في وقف على موجود معدوم كان قال وقتت على ريد أو أولاده ولا ولد ولا لجل
 الوقف صح في نصفه على زيد فقط كالوقف هذا المصحف على من سيولد وعلى اخوي فيصح في نصفه فلا خوة وليس هذ
 كن وقف على زيد وعلى من سيولد من الاولاد فيثبت له فانه بما يملك فيه قاله السبكي **مسئلة** في وقف على أولاده
 أولادهم قتل البطن الثاني الواقف لم يورث في استحقاقهم مع الوقف بعد البطن الاول وليس هذا من مورثه قتل بل
 قبله البطن الاول استحق أيضا اذ يستحق الموقوف على الوقف وان كان الواقف حيا **مسئلة** في وقف في حال عته نصفه

على ولد عليه وصية الأخرى على ولد غيره بشرط أنه إذا جعل له ابن شارك في حصة غيره أو إذا جعل له ما انفصل عنه من مشاركة
 الحادث أو الوقف عليهم في الموقوف أن قلنا بين الحادثين نصف غلة النصف الذي يدره على غيره والنصف الذي يدره
 الصلب وهو الآخر هل ينقسم المصلحة من أربعة وعشرين لولد الصلب القديم أربعين لولدين الحادثين أو بمقتضى ولولدى
 الولد ستة **مسئلة** وقف على أولاده ثم أولادهم أبدا متساوا على أنه إذا مات أحد من الموقوف عليهم ولا وإن له انتقل
 نصيبه إلى أخوته الأشقاء ثم إلى الأبن ثم الذين يولدون بعدهم لمات واحد بلا ذرية فله أخوة وأخوات أشقاء انتقل نصيبه إليهم
 جميعا مشترك فيه الذكر والأنثى بالسوية ذكره البقني **مسئلة** وقف دابة على معين بشرط أن يكون أولادها الحادثون
 موقوفين متتابعين فما مضى لأن شرط الموقوف أن يكون معينيا قبل النقل فلا يصح وقف الجينين أو ولي من عدم جهة وقف
 الولد الحادث ولا يشكك بحصة الوصية به ١٩٨ فانهم توسعوا فيها ما لا في الوقف والتعبد إنما اغتفر وهما في الموقوف عليه

قبل انقضائه **مسئلة ش** وقف بيتا على ذرية وذريرتهم ما تسوا لها من بيتين
 مشتركين حيث من أولادها شارك بالسوية غلة بقية الواو ولا يتوهم لمصنعهما إذا لم يكونوا
 من الذرية **مسئلة ب** وقف على ذريته دخل أولاد البنات وان قصد من ينسب إليه
 فقط أو لم يعرف في نفسه جهة أن أولاد البنات يدخلون في الوقف على الذرية ما لم ينصصهم
 لفظا حال إنشاء الوقف على اسمهم فقط في دلالة على الحقائق الثلاث بين الشريعة
 والغلبة والعرفية ولأن المراسي في الأوقاف والوصايا والنذور ونحوها إنما هود لالة الألفاظ
 لا المقصود إلا أن علمت واحتفلها اللفظ **مسئلة ب** وقف على ولديه ثم أولادهم الذكور
 المنسوبين إليهم أبدا متساوا ومن مات وله عقب نصيبه لمقبه الذي يدره ثم أولادهم
 المنسوبين إليهم متساوا ما انفصلت أحد الإبنين في حياة الواقف بلا عقب ثم الآخر من ثلاثة
 بنين قسم أثلاثا ثم مات أحدهم عن ابن فأن نصيبه ثم الثاني عتقا كان نصيبه لأخيه ثم
 مات هذا الآخر الثالث عن ثلاثة قسم جميع الوقف بين الكل بالسوية على العقد الذي يدره
 ابن جبر وغيره وهكذا كل درجة بعد انقراض ما قبلها يصبرون شركة على حسب الرؤس
 إذ كل طبقة إنما يتلقون من الواقف لامن الذين قبلهم ومعنى تلقهم منه أن الاستحقاق
 لجميعهم بحسب ما نص عليه الواقف **مسئلة** وقف على أولاده دخل الذكر والأنثى
 وانفق لالحل والمنفى ولأولاد الأولاد ثم لم يكن له إلا الاحداد دخلوا كافيا الإرشاد قال
 ع ش ولو بساتط فيدخل الجميع ويشتركون ١٩٩ وقيل في النصف عن الزافي لا يستدل
 الأخوان في الوقف على الأخوة بخلاف الأولاد لأن هذا اللفظ لا مقابل له يميز بخلاف
 الأول قال ولو وقف على زوجته أو أم ولد معام تزوج بطل حقه بارتجاعها ولم يعتد بزواجها

مسئلة عليه من ولولديه
 وفي ملكه بيت فوقه وهو غير
 قادر على وفاة الذين لم يصح وقفه
 كما جرى عليه جهور المتأخرين
 وأفتى به القضاة والفتوى
 والعامة والعلوية وغيرهم
 وقد أفتى في ذلك ثلاث رسائل
 وبلا ولا خلاصة قلت خالفه ابن
 حجر وأفتى بحصة التصديق وضوءه
 عن عليه من وله في ذلك رسالة
مسئلة ليس لسان وقف على
 أولاده الرجوع فيه لأن الملك
 في الموقوف ينتقل إلى الله يعني
 أنه يتفك عن اختصاص الأدي
 إذ الملك حقيقة في كل الأشياء
 هو الله تعالى **مسئلة** وقف
 مخزن نال بقر على قبره فان قال
 وقفه بصدقه على من يقرأ
 على قبره فهو تعليق للوقف

بالموت والراجح فيه أنه فله من الموت حكم الوصية والأدلة لا متقطع الأول وإن وقف مخزن نال يتصدق على يحصل بخلاف
 من أجرته كل ليلة جمعة وجعل النظر لبعض الورقة مع ما أراد الناظر هدم المخزن المذكورين واتخاذ مكانها دارا لم يضر إذا
 لا يجوز تغيير الوقف عينه إذا جازل الواقف إلى الناظر ما يرى فيه مصلحة الوقف قبل أن يفسد ذلك الناظر انزل وضمن وبورد
 على حالته وعليه أجرته من وقت تمديده إلى رفع يده وإذا انزل الناظر انتقل إلى من بعدهم لو كان له حق البناء على الوقف وأعيد
 على عينه لم يطل حقه **مسئلة** يصح الوقف على من يقرأ على قبر الشيخ الغلاني وتبين القراء على القبر مرة واحدة لشرط الواقف
 و ينسب أيضا القدر الذي قدره الواقف فلو استأبب الأصل الذي هو صاحب الوظيفة في القراءة غيره فان كان في شرط الواقف
 ما يقتضي جوازها وكان ثم عزير يبيع الاستعانة فالعالم كله للأصل إذا حصل القيام بها على مقصود الواقف والامرين الأصل
 والناصب على ما اتفق عليه والام يستحق الأصل الذي لم يتم الوظيفة شيئا من المعام ومصلحة النايب أن كان الاستحقاق معلقا
 على سدا الوظيفة فان كان معلقا على تولية أملية وقيام الوظيفة فلا استحقاق لمعالمها **مسئلة** مهاداة الناظر وعامل الخراج

في المصنفين من أخذها ان كان المهدى من غير علمه فان كان من أهل علمه وكان قبل اعتناؤه الحق أو بعد اعتناؤه فيسبب جليل
 واجب على العامل وكذا ان لم يكن واجبا على الأوجه نفس وشيوة يصرم قبولها وان لم يكن للمهدي حجب فان كافاه ملكها وان
 لم يكتفه لم يصب ودها هل ترقى به أو تضيء إلى بيت المال الذي استعمل فيه فان رأى أن سبطه لها باجاء إذا كان مثله يجوز أن
 يهدي عنها وان رأى أن بيتا هو مملوك لفلان أو يترقى بين أن يكون من مزرع وقادر كذا به فتؤخذ في بيت المال أو لا تقر أو جبه
 ويصدق الناظر في الاتفاق المحتمل والصرف لجهة عامة كالفقراء فان اتهم حلف فيما ولا يصدق في الصرف لغيره بل يصدق
 المستحق ووظيفة الناظر العارضة والامارة وجع القسلة وخطه أو تفرقها على أهلها أو التولية والعزل في التدريس وتزويل
 المدرسة ثم ليس له عزل أحد بلا وجه شرعي بل لا يتخذ في ذلك يستحق المدرس ما شرط له اذ الوقت على من يشتغل بالعلم
 أو يملئ الصلوات الخمس من باب الارصاد والارتقاء بالمعاوضات كما قاله ابن عبد السلام وله أن يستتب بغير شرعي ما صرحوا
 به لا بغيره خلا للسبكي القائل بجواز عطف اداء الاستباب مثله أو فوقه ١٩٩ في مسئلته في صرح الأصحاب بجواز

الاستتابة في ضوء التدريس
 عند الحاجة فمن ذلك ما اذا
 سافر الحاجه على مزم العود
 وسجنه فالتأليف على سببه
 لا يميل لاحد معارضه وليس
 لها طر على من سببه وهذا
 لو جن امام المصنف في آخر
 لم يجره وعادة الاول بعد
 بل لا يتخذ على الحاكم انكاره
 في مسئلته في رجل كان يده
 درسة القرآن العظيم على قرية
 أو كان متوطعا على مدرسة
 العلم فغاب أومات وخطف وورقة
 غير متاهل لم يجر نصهم ولا
 اقامتهم فيها ولا يصح استتابة
 القاضي خصوصا عنهم واذا
 اقام القاضي في الوظيفة خصما
 ما هلا لها فهو أحق بها

بجلا في نظيره في بته الارملة لانه انما استحقاقها بصفة وبالتزويج وحدث بخلاف نظيره في
 لزوجة اه وأخي المأوردى واليهودى باستحقاق الزوجة كالبنت في فائدة في أبي محمد
 بأسود ان بان من استعار من طلبة العلم كتاب وقف من طالب آخر لا يلزم مرده اليه اذا طلبة
 الأول اه ومحقق الاتفاق بمثله قال في رأيت في القلائد ما يقتضي انه ان شرط عليه مرده
 لزوم والا فلا اه في فائدة في وأخي على من فاض في وقف على مصرفين معينين وأحدهما
 يحتاج الى اضاف ما يحتاجه الآخر ولم يعلم في ذلك تفصيل ولا عداة فظاهر معتبر بان يمتنع
 الرجوع الى اعتبار النظر الى المصارف واعطاه كل ما يقتضيه الصرف بالنسبة الى زيادة
 كفته وجود ما جتبه على الآخر فاذا قضى الصرف في حقوق على مسجد وسفانية مثلا
 بان المسجد يحتاج الى التاتار باعما ككرة مصاريفه ومقتضى السقاية يحتاج الى جمل الوقت
 بينهما كليل واستدل بمبارك من الامداد والعلاب اه في فائدة في ومن استلجواب محمد
 بأسود ان في الوقف المنقطع الآخر قال تقدم النبوة الاقرب فالأقرب فان بنت محمد على
 ابن ابن ابن ثم الاوان ثم الاخوة ثم الجدود وهما على عدد رؤسهم قال في لمع السائل
 ان قولهم صرف الى أقرب بالاس رجالا را أنه اذا كان الاقرب وارثا استحق اذ الارث
 غير ما ذكر ولا مرجع فيتم بين رغبته اليه مثل هذه الواقعة وطهره فيها قرية الحرمان
 ان يشهدهم الى تقليد القاتلين بطلان الوقف وهو ما ذكره ابن حجر في القصة عن غير واحد من
 الأئمة وان رجح هو كالنطلب وهو العدة العمل بالقول بالتحصيل لآراء التقليد صحيح
 كآقره الكردي في الفوائد الدينية اه (مسئلته ش) الذي يظهر في الوقف المنقطع

وجعلوه ولا يجوز معارضته فيها في مسئلته في وقف مسجد أو وقف عليه أرضا يصرف من غلته الى المتوطعين في مصالح المسجد وجعل
 النظر في ذلك الى تخصيص وجعل لها شيئا معلوما من الوقف ثم عزل أحد عالم بنفذ له ان شرط الطر له في جلب الوقف وكان
 العزل بصفة العداة والكتابة كالنفس ان يرجع فيما شرطه في جلب الوقف اذ لم ينفذ له فهو باق على نظره ومعلومه
 في مسئلته في الموقوف على المسجد وعلى مصالحه يصرف منه للؤذن والامام والاهل وتوجهوا على المعتمد في الفتوى بخلاف
 الموقوف على عمارية لا يصرف منه شيء لذلك في مسئلته في شخص له امامة أو تدريس في مسجد له في مقابلته ذلك معلوم من غلته
 وقفه يأخذ كل سنة فسات في بعض السنين قبل أو ان أخذ فلا يخلفه ان القسلة المذكورة ممتعة ماضى من الزمان وما يستقبل
 وان لم يمت يستحق حصته منها فان مات بغير زكاة الأرض وقبل أن يسبق لزوم وكان البسطة للعامل وجوز ان له أو لغيره ما سألوا
 المعتمد فيجب كآقال الفري أن يقال وزع الزرع الحاصل على ماضى وما يستقبل من المدة وان مات وقد سبق فالتفاس انه بعد
 الاشتداد كبعد تأخير النخل من انه اذا مات الموقوف عليه بعد زرع ثمرة النخل وتأخيرها تكون الثمرة عليه تكون الغلة حينئذ

لورة البيضة ووجهها في موضع مستطيل وهو أرض على حريته وحاصلها موصوفة على ما في الخبر من قولها قسم ثلاثة أسهم اثنا
 للساجدة فيصير ثلث في حاصليها وعلى المرتبين فيها ومن ذلك أجرة الناظر على الأرض المذكرة كونه والسهم الثالث لذريته
 المتسبين اليه كما تناسلوا بطناً بعد بطن ثم من بعدهم ذرية الأرض المذكرة كونه كونه فلا صلح الارشد
 عن انتقال اليه الوقف المذکور من الوقوف عليهم ما تناسلوا فوجد اثنا أخوان هما أقرب جرحه اليه بعد اقتراب ذريته
 المتسبين اليه مستصان به فأتى ما شرطه الواقف في الناظر لشرطي الساجدة والأرض المذكرة كونه لا تقبله الذرية
 من ابن الصلاح وليس لاحد الناظرين احداث مدونة ودراسة عايش في شرط الواقف بل لا يقبل ذلك واذا مات أحدهما وخلف
 بغيره لم يشاركهما همسكن في درجاتهم من حقهم في الناظر المذکور بل يخص به مما لا يحول الواقف بطناً بعد بطن للمتضي ذلك
 الترتيب كاذب اليه الجهور كالسبكر والمزجوا بنسبة ونه اوى أخرى للصف في مستطيل وقضى اولادهم واولادهم
 ما قوا وتناسلوا بطناً بعد بطن قول ٣٠٠ الواقف بطناً بعد بطن فيه وجهان أحدهما التشرية وهو الذي صحه

الشخصان وهو الذي أعتمد
 تساهلها وان كنت قد أفتيت
 بالثاني سابقا قبل ان أمس
 الناظر ورجعت عنه ثم لو حكم
 حاكم بالوجه الثاني القائل
 بالترتيب تقليد لمن قال به لم
 ينقض حكمه قلب واقف الشيعين
 ابن حجر فقال المحقق بطناً بعد
 بطن انه ليس للترتيب اه
 في مسئلته في وقف أرض على
 مدونة وجعل فيها متوفعين
 ولكل واحد منهم شياً معلوما
 في مقابلة نصابه بوليقتة ثم
 جعل شرط الواقف وتنازع
 أبواب الوظائف في شرطه ويد
 أحدهم على قطعة من أرض
 الوقف يستغلها وله ولا ياله
 مدة على ذلك خلفا من خلف

في فائدة هذا الذكر المسمى حديث اذا أحب الله عبداً جعله قم مسجداً وادابضه جعله قم جام
 (مسئلته ي) يتبع في الناظر ما شرطه الواقف يرتب من كانت التولية وتأهل
 الناظر في الولاية فان لم يتأهل لصرا أو جونا أو عدم كفاية انتقلت الى الحاكم الى كاله فم انه
 لا ولاية توصي الوصي ولا تنازع وجود متقدم ناقص فلا يستولي شخص بلا تولية ولا ناظر
 حرم وزم الحيا كم تراه منه فان ادعى شرط الواقف وان يدعى قال وانخرصة وجباعت من
 السادة العلويين وغيرهم لا يصدق الا بيعة وقال ابن سراج والسيد طه بن عمر يصدق ذواليد
 والقلب الى الاول اميل ثم ان كان للتولية من قبله من صله البلد وقصد حفظه ليدم
 الحاكم كوجوده كان محسناً ان المراد الحاكم حيث أطلق السدل الامين كامل الناظر فيه
 كالعدم فينتد بزم صله أهل بلد الوقف تولية أهل ذلك والا تمولو ز من تحت يده الوقف
 التصرف فيه ان كان أهلاً والأدفعه الى أهل اه قلت ووافق ابن سراج والسيد طه
 الطنبغا ادى والعلامة أبو بكر شهاب الدين وابن زياد أبو حورث وأبو بصير وقوله في

(حكم الناظر ونف الوقف)

وقرر ذلك علماء البلد وحكامه وادعى اختصاصه بما في يده واستحقاقه ذلك في مقابلة وتليقته فالتصوم
 انه اذا لم يشرط الواقف في مقادير الاستحقاق لأرباب الوظائف ولم تكن بيعة ترجع الى الواقف ثم وازنه في الناظر من جهة
 الواقف الحاكم والا فتقول قول صاحب اليد يمينه حيث لم يعلم ان ترتب ذلك ناشئ عن المعايير التي أحدها التولية وهو الواجب
 ابقاؤه على وتليقته وتقرره على الأرض المذكرة لاسيما اذا قرره الناظر المتقدم المحمد ون والا تمولو المعنوي من القضاء
 والمقتضى ولا يظن بهم أنهم أجمعوا على ذلك من غير اجتهاد ووجود نص من الواقف والتوجه على الناظر تقليد من ذكر على
 ما ذكر ولا يجوز له عزل صاحب الوظيفة ولا رفعه يدعى الأرض المذكرة وقضى غلبت باعوى وجه شرعي في مسئلته في يجوز للحنفي
 أخذ معلوم مدرسة مدونة سهاش اذ كان يحضر وينتقم مذهب الشافعي لان الاستحقاق متوقف على التفتة في المذهب
 المذكور لا على انصافه كراه ابن عبد السلام ومثله مدرسين يدور في مذهب أبي حنيفة له معلوم في مقابلة ذلك فله أخذه وان كان
 ينقل غير ذلك المذهب في مسئلته في وقف أرض وجعل الناظر له ثم الى الاصالح الارشد من ذريته فابتنت امر انها تصلح للناظر على

فلهذا استحقاقه فلا يحرمه بعنوان الارشدية والاسلمية بعد ذلك لو اتينا آخر لا يشارك في التتفرع وأولى بعدم المشاركة
 في شئ منه أي المنتفع الارشدي يعني التمييز بين مصالح النظر في مسئلة في وقت دار اهل اولاده فسكنى ثم مات هو وأولاده وبقي
 الأولاد والأولاد وأولادهم وبقي شرط الوقت استحقاق الأولاد الموقوف عليهم ويحتسب باقتراؤهم وجوبه لا يستحق معهم
 البطلان الأسفل بشئ وان انهدم شئ من الوقت قبل قبيل عمارته على مستحق السكنى بل ان كان له حاصل يصر بمقتضى الآية
 الماطرة لا تندفع حاجة العماره بأقل منها بأجرة المثل حال صدور الأجرة ويصرفها كحق ذلك أبو زرع وليس للستائر ان
 يحصل أحد المساكن حاقوا إذا كان في ذلك تغير الوقت خص هيئته في مسئلة في وقت على أولاده وفهم ارفاقه فان قصد بهم بالوقت
 لم يمتنعوا الا لهم لا يمكن ان يكون وان أطلق مع الوقت صرف ما يخصهم لسدهم لان الوقت وقعه ولا ينتقل اليهم اذا اعتقوا
 في مسئلة في ادى الماطر صرف شئ من الغلة الى العماره وشره الا لان وأجرة المتناقص يمينه ان كان ما ادعاه بمقتضى ولا
 يقبل دعواه الصرف الى الموقوف عليهم المعين بل القول قوله بوجه لانه لم يأنقعه وفي معناه مع فقهاء المدرسة وامام المحدثين وأرباب
 الوظائف المعينين وليس للناظر الثاني مطالبة الماطر قبله بالحساب ٢٠١ والكاد في الناظر الاهل ما غيره فتمت

بحاسبته في مسئلة في الشهادة
 بالشعور ولا بد من التوضيح
 والا فليس غير مسموعة لان
 للشعور شرط الا يبرها الا
 الخواص اذ من شرطه نسبة
 صاحب الوظيفة في البلدية
 حقيقة فله بان يكون سفره
 لغرض حاجه ولا بد من اقامة
 الدينة على ذلك في الحكم
 استفسار الشاهد بالشعور
 وتبين منه كسائر ما شرط في
 الشهادة ثم بعد ثبوته لا بد من
 تولية من الناظر ادى الوظيفة
 القيم لبيته الشعور في مسئلة في
 وقت على شخص ثم على أولاده
 ثم على اخوته واخواته ما تأسسوا

الدشرة عن فتاوى ابن حجر وعبار بولاية شريعة في اموال شعور المساجد لا حاد مع وجود
 حاض أمين بل مع عدمه أصلاً أو كونه غير أمين بحيث لو سلم اليه المال مثلاً لا يخيف ضياعه
 فيقتدي بسوء عاين يده المال ان يصرفه في مصالحه ويغرمه قام الامام العادل فلو مات قيم
 شعور المسجد حينئذ فقامت بفته مقامه فان استوفى شرط النظر في فقرة مقام القيم
 فصرفها الجارى على الوجه الشرعى جائز لزمه رودة ولزمه ان لا تمتد المصلحة ولو وجدت
 من يقوم بالمصلحة بأجرة ناقصة فاجرت باكثر أو تركت عقد الاجارة تمت فاقدة في وقت على
 كذا وجعل النظر لا كبر الا صلح من أولاده ثم أولادهم ما تأسسوا فانفق ان لا كبر صلح
 والاخر اصح مع استواء الدرجة فانظر ان النظر لا يقل لان مفهوم الاحكام كبر اخرج
 الاصغر مطلقاً ولو اقر صاحب المصلحة المالك صلحاً استحق النظر في الفقرة اه على
 ابن قاضي (مسئلة ب) وظيفة الولي فيما تولى فيه حفظه وتعهده والتصرف فيه بالصلحة
 والمصلحة وصرفه في مصالحه هذا من حيث الاجال وامام حيث التفصيل قد يستتلف
 الحكم في بعض فروع مسائل الاولياء ويستند فاذا أعطى جندي مثلاً لولى المصداق
 للمصداق ملكه اياه فردة فان عدم مقصود المالك ان لم يكن ثم موجب له اثم ولا يحسن طلبه
 فان أنكره المبدى لم يمتد عليه الانتكار ان لم يلقه ضرر بطلبه المله يقرب ما أخذه أو
 بعضه ويجوز بل يجب عليه الماوضة في ذلك المصداق ان رأى المصلحة كان كات أرض المسجد

٢٦ بنية خات الشخص المذكور ولم يكن له أولاد فلا يرى بظهور اتفاقنا على غير الفتى
 وصحبه الرداد والقطا والتشريع له ينتقل حينئذ لا قرب الناس الى الواقف لانه منقطع الوسط ومال الخليفة ادى الى انه ينتقل الى
 الاخوة وفصل في منقطع الوسط بين ان يكون له أم ينتظر كوقت على زيد ثم على فلان الحرف في التفرع فينتظر موتوه بصرف
 مدة الانتظار لا قرب الناس الى الواقف ثم يصرف الى الفقراء والا كهذه المسئلة فيصرف للأخوة المذكورين بعدم موت الشخص
 المذكور وكلام الارشاد يوجب الى ما قلناه وليس من منقطع الوسط ما لو قال على زيد ثم عمرو ثم بكرهم الفقراء مات عمرو وقبل زيد
 فانه ينتقل بعد زيد الى بكره على العمدة الذي جرى عليه في العباب وركز بالفقراء خلافاً لروى والروايات اذ لو كان منها اصح
 كون الخلاف في الصرف الى بكره أو الى الفقراء لو كان الصرف الى بكره أو الى أقرب الناس ومنه يؤخذ انه لو وقف على جماعة
 موحودين ورتبهم ثم مات أحدهم قبل استحقاقه انه رد الوقت الى من بعده ولا يكون من قبل منقطع الوسط في مسئلة في وقت
 على أولاده بطا بدين على الترتيب والنظر في ذلك لا كبر من كل بطا فاجز الناظر الا كبر مال الاجارة ذلك مدة معلومة بأجرة
 المثل ثم مات لم تنفع بعونه على اشكال في خلاصتنا انتفع فيما اذا جعل الواقف لكل بطن ان ينظر في حصته فاذا لم يصرح

بالخدمة يكون النظر عاماً فلا تنعكس الموت وان كان هو البطل الأول مثلاً **فمسئله** يجب على ناظر الوقت خاصاً او عاماً من الاصطلاح وهو اقرب الى اغراض الواقفين وان لم يحواه اذ لم يخالف شرطه ثم قالوا ان نصب مدرسين مثلاً في مدرسة وهناك متاهلون وهو ما يوجب مقتضاهم عليه نصب افضلهم واعلم ان اهل ذلك ولا يجب عليه البصيص الافضل لما فيه من المخرج وقتنا وجوبه لا يذو الى انزال كثيرين المتأهلين ووجود من هو افضل منهم ولا يساعد على ذلك قتل ولا فعل ولا يقصد الوقتون بل لا يجوز عزل المتأهل ووجود من هو افضل منه بلا متوخى لعزله ويحب وجوب البصيص عن الافضل في تولية القضاء الفرق ان باب التدريس اوسع وحيث قلنا بصفة التولية في المدرس جاز القبول والطلب ولا يثنى ان هذا فيه تحققت اهليته قال السهمودي فلا يثبت من صان نفسه عن تعرضه لما بعده ناقصاً مما يطالبه بالانصاف على تناول ما لا يستحقه فليس قائلو شرط الوقت كون المدرس عامياً او جاهلاً بل يصح شرطه وان شرط جعل ناقص مخصوص بمدرسا سقط الفسق والاثم ويبقى النقص والاستبراء بحاله **فمسئله** في اقام المأمر مدرسا ٢٠٢ في مسجد وعين له كل شهر شيأه او ما في مقابلة التدريس فضايت الغلة ولم يحصل

في جميع السنة الا بقدر اربعة اشهر مثلاً من المدرس المذكور ان يدريس بقصد ما قبض من اشهر السنة كما اذا استولت النظارة على الغلات ولم يعطوهم جميع ما لهم كان عذري المباشرة في ايام المنع ولا ينعزلون من وظائفهم بذلك **فمسئله** في اذا اندرس شرط الوقت في متاخر الاستحقاق وترتيب اهله ولم يكن للوقت واثم يؤخذ بشروطه ولا ناظر من جهته ولا يمتريه لاحد من اهل الوقت وهناك دفاقر معتدة متقدمة من النظارة العتدين اتبع ما فيها كما صرح به الزركشي قال لان الطاهر استناد تصرفهم الى اصل وفي تناوي النوروى

لا تحثر او تحثر نادراً فربحها شخص بارض تحثر دائماً ويكون بصيغة المعاوضة اولى فيكتب في الصيغة اما بعد فقد مساو الذر الفلاني الحمد بكذا المسجدة كذا من فلان المعاوضة الشرعية المستكملة للشرط والاركان فصار الذر المذكور ملكاً من املاك المسجد قطعاً فلا طائون موضع فلان المذكور في مقابلة ذلك ما هو ملك المسجد المذكور وهو الذر الفلاني بمجوده الاربعة على لسان القيم والوالي شرعاً على المسجد المذكور فلان بن فلان وذلك بعد ظهور القسطة والمصلحة وله ان يقاسم عن المسجد كمائر التصرفات **فقائده** يجوز للقيم الجري على سنن النظر الاولين المتعبر بن فسيق بحسب العادة منهم كما في بالنوروى وان كانوا عامية لا يعلم فسقم كما يرجع الى الدفاقر المتقدمة من النظارة ويتبع ما فيها لان الظاهر استنادهم الى اصل قاله ابن زياد وقال ابو عمره نسخ العرف المرد القديم من غير ان يكره في مصرف الوقت كالوكان وقت مشهور وقت الجامع ويصرف منه المطار المتقدمون على مساجد آخر فيقبض هؤلاء اذ العادة المرضية القديمة كشرط الوقت اه **ففرع** في انى القفال بان ناظر الوقت لو اجره سنين واخذ الاجرة لم يبط البطل الاول منها الا بقدر ما مضى من الزمان والا ضمن الزيادة بطلان الثاني اذا مات الاخذوا خذ منه الزركشي انه لو اجره الموقوف عليه لم يتصرف في جميع الاجرة لتوقع ظهور كونه لغيره وبه لكى صرح ابن الزهرة بان له ذلك لانه ملك في الحال وفضل السكبر بين طول المدد وقصرها قال فان طالبت جميعاً بعد اضمحلال بقاها الموجود من اهل الوقف منع من التصرف وان نصرت فلا ما مضى في الحارة فلا مانع منه بحال اه امداد **(مسئلة ب)** ليس لناظر الوقت وولى المحجور

ولاصح الدفاقر التي علم وضعها بمحضرة العله ولا يجوز المدول عمالوا الزيادة على ما فيها ومنزل المحدثون بعدها الاقتراض اذ لا مسوغ لاحداثهم والحال ما ذكر **فمسئله** شخص يستحق منفعة أرض موقوفه يده عليها متبرعة في مقابلة وتبغفة معلومة فليس لناظر الأرض المذكور من امة المستحق واذا احشيا منها اولم حادتها تسليم شيء منها الى غير المستحق وجب رده ولا تبرأ ذمة الحارث بالتسليم الى غير المستحق فله مطالبته بجادته لغير مولوثة المستحق المطالبة بما مورثهم فان مات الحارث وجب على تركه **فمسئله** في الاراضى الموقوفة التي وقفها بنو غسان في الجبال والتهام الذي استقر بناؤه وقتنا عليه في بصائر جعلت لها ان كلام الواقفين اشترى لنفسه عقاراً وقفه على مدونة انشاءها وصعداً او مصرف من مصارف الخير وعين في كل مدرسة مدرسين ودره وبلغه ومؤدين وغيرهم من الوظائف وحمل اكل متوظف قدر ما علموا من الغلة يعبري عليه وجعل كل من الواقفين على وقته ناظر اربحوا بابعاد المثل اذ اصح الزرع وسلم من الاثامات وسموه قشالوا كان المالك عدم خصال الزرع من الاثامات اركبو امباشر اصط عن راع الارض قدرا يرغبون بسببه في حوائثها لما في ذلك من الصلحة ولو قد نال احداهم

وقد كان في ذلك حال حتى من المدارس ليصرف العلم على التفتيش بها ثم عينه أولو قلة نصيبوا ذلك وهو لا يرجع كما هو مقررى
 كنهه في ذلك ولا يرجعها بالآخر ليصرف غلته المصارف عنها اتبع ذلك وحل به وليست الاوقاف المذكورة كسواد العراق تصرف
 بمصرفي مصالح المسلمين بل بمصرفها في وظائفها والافاقون ولا يجوز فتح لفظة مباشر فان ذلك يصير الى فساد كثير وقد ألفت رسالة
 في الاوقاف النسائية في مسئلة لا يجمع وقف المسجد الذي أرضه وقف على مصرف آخر لانه مستحق للزاد وهو موضوع في بريق
 وحينئذ الوقت عليه باطل في مسئلة في وقف شيئا وحل النظر له ثم الى الاصح الارشاد من ذكره ثم الى الغلان ثم الى ذكره بقوله ثم
 الى غلان الخ لا تشترط الارشاد في فهم لان العطف يتم في الروضة الصفة والاستثناء عقب الجمل الموقوف بعضها على بعض برجمان
 للجميع كذا أطلقه الاصحاب وروى الامام شافعية فيقيدون أحدهما ان يكون بالواو فان سبقت انحصت الصفة والاستثناء
 بالآخر ووافقه النفاذ والبقيني وجرى بعضهم على التسوية بين الواو وثم والهاو الكلام على ذلك بما يستلزم تأمل وتنقيب
 قلت وافقه ابن جبر في الفرق بين الواو وبين الغاء وثم وهم محمد الزلي ٢٠٣ والخطيب وابو حنيفة فجعلوا التلازم بينهما

واحدة هذا اذا عطف بعضها
 بحرف العطف فان لم يعطف
 بصرف فبشرط كذا انما في مسئلة في
 افرخص انه وقف دار على
 اولاده المذكور دون الاثاث
 وشرط في الوقف ان لا تراث
 السكنى ما لم يترجى ويرفت
 الى الحاكم فيحكم بصفة الوقف
 فالوقف المذكور وحكم الحاكم
 معهما ان لم يكن قد عت الولي
 في الحال بالوقف على المذكور
 دون الاثاث وقصد الحرمان به
 في ذلك ظاهر وهو معصية وذلك
 مطل للوقف كما في به الزداد
 وأثبت به من ادا كثيرة وهذا
 لا يخالف كلام الشافعية في انه
 لا يشترط في الوقف وجود
 اقرب له بناء على المذهب

الافراس له نصرة ثقة وعجازه كافر اضماه الا بادن الواض أو الحيا كل وبقوله في خط
 النيابة وأثبت ان يرضه ويقرض ماله فيرجع به حينئذ في ماله مبتلا به لا اذن فلا رجوع
 وان كان الموقوف الحاكم فمسه نعم يصدق الاب والجد في الاخاقية الرجوع ورجمان
 بذلك (مسئلة ش) ليس بالشرط عرس الارض الموقوفة لنفسه بالاجرة فلا اذن الحاكم
 لتولى الطرفين فان فصل قطع مجانا ولم يمسأه الاجر يصرفها في مصالح الموقوف نعم ان اذن
 الواقف في سلب الوقف انما نظر هان يفرسها او يزوجه لنفسه او اطرداله في بذلك جاز لان
 المادة المطردة المغارة للوقف كشرط الواقف (مسئلة ش) حر أحد الموقوف عليهم
 الوقف فلا شيء ان كانت الحارة اترافان كانت عبداً حرة كحاشب وأجرى على ملك
 واصمها ان كان ناطرا وأؤدله الناطر في ذلك كان عارية في الرجوع فيها وصير الناطر بين
 الاقباء لا حرم من غلة الوقف والقلم بالاش وان لم يكن كذلك فلا ظلم ولا أجرة تعد به بل ان
 قلعه هو اثم وزمه اوش النفس كما لو ادخل دينارا بحجرة غيره (مسئلة ش) ناطر الوقف على
 القراءة اذا عمل بنفسه فان نص الواقف على استحقاقه في سلب الوقف كان قال فان قرأت
 بنفسك ذلك المشروط أو اطرد عرف بذلك حال الوقف استحق ما بشرط والا فلا ومثله الوصي
 بالاصحاب وهذا نظير ما لو قال في وقف ثلثي فله لا يخذ لنفسه مطلقا وكذا الاصله وفرعه ما لم ينص
 عليهم فان استأجره الحاكم للقراءة ظل الاصبى وقفها من زيد استحق وقال غيره لا لا يتولى
 مع الناطر نظر الوقف (مسئلة ج) يجوز للناطر ولوصي جهة الواقف عزل نفسه كالوكيل
 والولي فيتولاه غيره ممن شرط ثم الحاكم ثم أهل الحسل والمقدمين صلح البلد ثم ان لم يوجد

وهو وجود المصيبة فاذا انقضت المصيبة وهو قصد الحرمان فالوقف باطل عند الشافعية وغيرهما ينقض الحكم بصفته
 في مسئلة في دعوى موقوفة للسكنى وجد في باطنها أقران كان محنوطا باطن الدعوى داخل في بيان الوقف فهو ملك لورقة
 الواقف بحسب ارثهم وليس لاحد منهم من اخرجهما التصرف فيهم في مسئلة في وقف دمنة على ربه للسكنى فان اتسع الموقوف
 لكل مع المرافق فله والى المقيم القسعة بل يتأدى للسكنى ادهو كاهل اما صاحب الشاخي كالغلة فاذا ساق كان الموقوف عليهم فيه
 سواء فيكون شهر اشهر أو سبوعا بالسبوع ونحوه ولا يجوز اجتماع غير الموقوف مع اختلاف الجنس وضيق المساكن وكذا مع
 القضاء اذا صاق عنهم حيث لم يرضوا بالمساكنة مع المصيق والاجازها ولا يجوز ايجارها على المغير وكذا الاعارة وحينئذ في دعوى
 الحاكم الى الماهية فان استعملوا عرضهم في مسئلة في وقف يتناعلى بنته فلا وعلى من سير له ولا اولادهم ما تباينوا ثم على
 قاري بقرا كل يوم ما تيسر من القرآن فيسجد كذا وشرط بعد صدور الوضو السكنى لا ما ينشع مع بنتها المذكورة فالاقرب صحة
 الشرط المذكور واصحاف الام للسكنى لانه الاقرب لفرض الوقف يفرق بينه وبين ما اذا شرط الواقف النفقة والكسوة فلن

ذكر من الموقوفات التي كانت في النصف والكسوة المجهولين بكثر الترويع فيها فيبطل بطلان السكينة وإذا كان الوقت السكينة لم يجر
 تأجيله فيكون كأنه لا ينقطع الموقوف عليه مطلقاً وكيف شاء فكل من الموقوف عليهم تأجيله مستحب وإن كان للاستقلال
 بالخاص الوقت على أنه يجرى وتقسيم الأجرة على الموقوف عليهم فهذا التأجيل لا يجوز لأن السائل على وقت الخط والمصلحة
 لا يجوز سبهاً الوقت الموقوف عليهم أنهم إذا جازوا في أثناء المدة تأجيله لم يقبله سم في باقيها عليه الجأزم إلى ذلك وفاء بما التزمه
 في حقه وقت أرضاً يتأجل بانه الثلاثة فأنه انتفاع فحصة الوقت المذكور لما يقسم تغيير شرط الواقف ولا اتحاد الوقت
 وللمصلحة الموقوف عليهم لمن المأجأة بالترضى وليس بلازم فكل الرجوع عن شيء فحصة في غرض خلاف أرض موقوفة
 إلا أن من أهل الوقت زعمه أجرة فمثل الأرض مدة فله الفل من نقد البلد على المعقد القوي لا غير فحصة في وقت
 على أولاده ثم أولادهم ما تناسلوا وجعل النظم في ذلك لا يرشد من إل جال قطعاً فترضى بعض البطون المستحقين لم يبق إلا
 أمر آنان استقل النظم للزود من ٢٠٤ البطون الذي بعده عمل بشرطه فحصة في من وظائف الناظر حرارة الوقت فإذا

صالح غير الناظر حرم عزله بل لا ينعذ كالوصي (مسئله ٥) ليس للناظر العام وهو
 القاضي أو الوالي النظر في أملاك وأوقاف وأموال المساجد مع وجود الناظر الخاص المتأهل
 وليس لما كم ولا غيره عزل الناظر من جهة الوقت بل لا ينعذ إلا أن فقدت أهليته فينتقل
 النظر لما كم مدة فقد هائم يعود بعد هائم غير توبة وكذا لا يجوز عزله لو كان من جهة
 الحاكم على الأرجح ثم لو زالت أهلية هائم عادت لم يعد له النظر إلا بتولية جديدة ففائدة في
 وقع بغير رجل من أهل الوظائف بالنظر المتأهل بين الناظر تنازع فترضى عن وظيفة من غير
 مسوغ شرعي لم يجر عزله بل لا ينعذ العزل إن كان فاقاً بوظيفته بشرطها من غير سبب شرعي
 بل ذلك خارج في نظره كما في به الطنيد أو وإن زياد ثم إن كان الناظر موقوفاً بعه وديانته
 يلزمه بيان سبب العزل في الفسخ اه فتاوى عبد العزيز المحيني (مسئله ٦)
 اتلف الدين الموقوفة شخص ضمنها واشترى لها كم لا الناظر على المعقيد لها وإنشائها
 بأحد أعضائه المعتبرة أما اشتراءه لياظر من ربع الوقت وعمرتها أو أحده طمعة الوقت
 فثلثي هو الناظر كان ما به من ماله أو من ربع الوقت من الجدران الموقوفة بصرفها
 بالناس لم يجر ولا يحتاج جئت إلى لفظ ففائدة في يد طالب العلم على الكتب الموقوفة يد أمامه
 ضمن بما ضمن به الوديع فحينئذ لو أراد السر زعمه القضية بين الناظر وأوكيله وبين الكتاب
 فان فقد فالحاكم الأمين ثم الأمين فان لم يفعل عصى بسفروه وان تركه في حوزة وليس له إبداعه
 ولولده كما ليس له إعارته لطالب آخر بفراذن الناظر وصدق يمينه في دعوى التلف بغير

احتياج لمعارضة تراب حدث فيه
 هروم و ربيعة ان كلن والا
 احتياج الى اذن ولي الامر او
 القاضي في الاستقراض او
 العمارة من ماله ليرجع في
 ربيع الوقت هذا ما جرى عليه
 الشيخان فاذا عجز باذن كان
 عتاقه محترماً ويصير يكا
 عازت به القية بسبب عازته
 واذا اراد ان يزرع الارض
 احتياج الى استخبارها من ذكر
 أيضا وأنت ابن الصلاح
 والبقيني يجوز اقتراض
 الناظر للعمارة بلا إذن من
 ذكر والتفتيش أن يقال ان
 كان الناظر مولى على أوقاف
 المساجد من قبل ولي الامر

وهو كامل الأهلية في النظر والاجتهاد ولا حياط فيما الأصح للوقت جارية الا تراعى من غير إذن وهو محل مباح تقصير
 ابن الصلاح وان كان على وفق خاص منط الرتبة كال أهلية النظر والاجتهاد احتياج الى اذن ويجري هذا التفصيل فيما إذا
 جرحه من ماله ليرجع عليه لا يقال هذا قول لطرف من الناظر فان هذا قد جرى لاحق فيستأجر فيه كاستأجره في ان الناظر ان
 يقبض معلوم نفسه من نفسه كما في به البقيني لما في الرفع الى الحاكم من المشتقة قلت وافق البقيني وأجرحه ونالعه ابن حجر
 فقل لا بد من إباحة من القاضي أو ووكيله اه وحيث ثبت له عند محرم في الأرض وكان نقف غير محال فهو أحق به من غيره
 فله استغلالها بالانتخاب على ذلك كثير من المراث وان تعدى شخص على الأرض المذكورة وزرعها وجب عليه أجرة مثلها
 مدة قبضه ويكون للناظر أجرة مثل حصة عتاقه والباقى لأرباب الوظائف بصرفه الناظر حسب شرطه الواقف فحصة في
 المفضل من كلام الأصحاب أنه يشترط في الناظر من قبل الواقف أو القاضي أن يكون عدلاً عادلاً بائناً على المعقدين كافي إلى
 مؤتمد إلى جميع التصرفات التي هي من وظائف الناظر وهي العمارة والتأجير من على غير مقلب بأجرة المثل فاكره وقبض
 الأجرة وصرفه على ما شرطه الواقف وحفظ التسلات والأصول اذا عرفت ذلك فلا وقت شخص أوقافاً على مصارف مباحة

ووقفاً عاماً لا لأهلها وجعل النظر معه إلى محلها غير منه جعلوا من مستحقين وكان بعضهم كثير السفر إلى مكة فأنفقوا
 ولا يستعمل بأمر السلطان تحت أن السفر قادم في النظر على جميع الأوقاف المذكورة سيما في شرط الأوقاف صلاحها والناظر
 للنظر وهي مفقودة هنا ولا ينزل شرعاً بالسفر المذكور ولا يستحق شيئاً مما يستحقه الناظر الصالح لا يجوز له منازعة الناظر
 للنظر المتوطن بالأندلس بقية الذرية في شئ مما هو على الناظر كالخلف والناظر والأجير والعمارة في مسئلة في وقف رضا وجعل
 النظر لا ولادة وأولادهم فإذا ثبت شرعاً أهلية أحد من ذرية الأوقاف ولو جماعة كان له النظر وحيث كان لجماعة طيس لأحد
 منهم التصرف في شئ من الوقف ولا يستدعي حرج وتأجير الأباذن الباقين ورصاهم والأركان قاصداً في نظره وعلى وفق الحفظ فان
 أجروا دون أمه المثل بلا مسوغ شرعاً فسقط وزم الباسط مثل أحده الأرض يدفعها الناظر ولو أجزأها كدرس المدة التي شرطها
 الأوقاف بطلت في الزائد عما تقرر في الصفحة كما قاله زكريا ومن غاب عن المستحقين للنظر فحاجة وأقام مناهة لسلامة جهاز وله
 منزله وتولية مناهل غسيرة ولا يصدق الناظر في صرف الدية في الدين بل ٢٠٥ القول قوله وقوله وعليه إقامة البيعة

تصريحاً على تمصيل الوديعة هذا الذي بقي على أمته فان تمدى أو تمدت ادعى الناظر قبله ضمن
 كالمص وصدق في التلف وقدرة القيمة واشترى الحاكم بالقيمة مثل التالف والابيضه
 وبغضه بده ولا يصدق في الرد على من لم يات به من وكيل الناظر أو ناظر آخر قال ادعى الرد من
 اتخته فقصه القاعده الكلية وهي قولهم كل أمين مصدق في دعوى الرد على من اتخته
 الا المهرين والمستأجره يصدق كسائر الامنة ويحتمل عدم تصديقه أخذ من قولهم من أخذ
 عيناً باذن صاحبها لم يملكه نفسه لا يصدق في دعوى الرد ويجوز للناظر طلب الكتاب عند
 وجود المصلحة في أخذه كفقده وذهابه لاحرج من الأول وخشية مفسدة في إبعاده عند
 الطالبين نحو محدود واشترى ملكه له طول مدته عنده ونحو ذلك ويلزم الطالب التسليم
 حينئذ ولو التزم ولو طلب منه الكتاب فادى الرد ثم أقره وادى التالف لم يصدق وان
 ادعى غلطاً أو نسباً التناقص كلامهم ان قام بينه شهدته بشفقة قبل دعواه الرد قبلت وقلت
 دعواه الرد على الغلط وحيث لم يرد منه صدق في التالف وغرم القيمة ولو شرط الواقف في
 صيغة الوقف ان لا يسلم الكتاب الا برهن وجب اتباع شرطه لا يسلم الا برهن في يمينته
 وهو رهن لغوى اذا المقصود منه مجرد الجمل على تذكر هودر سريعا عند عدم الحاجة فلا
 يتعلق به ضمان ولا يباع لو تلف الكتاب عنده ولو بنظر يطل برده الناظر وطلب القيمة
 ولا يتقدر السطر المدة للطالب الا ان شرطها الوفاء أو اطردها في زمن الأوقاف وعلمها
 فيعمل به فان لم يكن شئ من ذلك حصل الناظر ما يسه المصلحة من غير تقييد بدعوى يجرم عليه
 أخذه من الطالب وضمنه ماله من غير مصلحته مما تقدم مثل الناظر الحاكم ان كان له النظر

بالأندلس بالقرار بالاستيفاء
 في مسئلة في وقف على أولاده
 الحائرين أيد أمنا شرا فافدا
 انقضوا فلي المسجد الفلاني
 والحال ان الوقف صدوعين
 ظهور الطاعون وانتشاره صح
 في مباسع الثلث ويحتاج إلى
 اجازة الورقة المذكورة فان
 لم يجوز لم ينفذ في مسئلة في
 أقر بعض الورقة وبقية التركة
 أو بعضها قبل قوله في نصيبه
 ولقول قول البقية بأيامهم
 في مسئلة اذالم بقم امام
 المسجد بالوظيفة القيام المتوجه
 عليه شرعاً بان شغرت بالكلية
 وطاعت بيته بذلك وفصلت
 الشهور اعزل بذلك فم قد
 يكون العذر في بعض الوظائف

مستقطاً لزوم المقصود فلا يحتاج إلى الاستنابة كالطالب في درسي متلاحص له من معصية الحضور والباقي في مسئلة في
 منع ذو وظيفة كاماً وصاحب قرادة من مباشره وظيفة فلا يدعى إليه اخضاعه للموعدة المد له من باب الارصاد والارزاق
 لا للمواصة وليس لناظر على الأوقاف حادث عزل متول قد تم خاص على نحو مدرسه من غير مسوغ بل لا ينفذ في مسئلة في يجوز
 للناظر على المدارس أن يؤجر الأراضي الموقوفة قطعاً من أرباب الوظائف كالمدارس مطلقاً ولا يرجع عليه في ذلك سواء كانت
 مما لهم بالجزية أم لا على العبد يختلف الوقف على من لا يجوز لهم استئجاره مطلقاً والفرق ان الوقف على نحو المدرسه وقف
 على المصلحة ولا حرج للتوطن في عين الموقوف وانما حقهم فيما يحصل بخلاف المعنيين فاقم ملاك الرقبة على قول والمصلحة على
 آخر ولا يصح ان يستأجر الأساس منفعه عندها في مسئلة في امره له بنتان وابن ابن وقت أرصاعاً في ابنها النصف وعلى
 البنتين النصف الثاني وتزعم على ذلك كانوا قضى لكل واحد حصة كما أشار إليه السبكي فإذا ماتت البنات وخلفتهن أولاد انتقل
 الوقف الذي لهما وهو النصف إلى أقرب الناس إلى الواقعة وهم أولاد البنات وابن الابن المذكور أي للفقراء منهم يقسم بينهم

بالسوية في المسئلة في قول الخريص وتليفه في حدرية بشريه وشريه في حطام المسئلة في جامع عدم مسئلة على الامانة لم يصح
 النزول فيها على التصديق بصريح ماله ويجب على الحاكم اجاؤه على تليفه اه وفي ثانيا اخرى انه اذا ائتمل عن وطيفه لا خر
 كان له التزجح مطلقا لا يصح النزول في مسئلة له وطيفه الفراء به جديرتل في مرض مونه عنها الشخص غير اهل لساكونه
 بمن يتطلى العسر والتيسير وقصد النساء لذلك ووجاهت خلوة لم تجز لثمة وان ثرة نائب القاضي لا يشترط في المنزل
 له وجود الاهلية التريفة وتقرر بالاطر في مسئلة في ترك المتوفى على حدرية المباشرة فلو طيفه بشريه في لم يستحق معلوم
 للمدة التي لم يباشرها وان يشار في بعض المدة لا تحقق حصته كما في ابن الصلاح واقصد كلام النووي وهو المحدث خلا فالان
 هذا السلام فلو قبض شيان معلوم الوطيفة مما لا يستحقه صموه وجب ردده وحيت ترك المباشرة في غير عذر شري فوطيفته
 شائرة فاد اثبت ذلك احتياحا الى تولية ٢٠٦ جديدة ولا تنفذ تولية الماطر العام مع وجود الخاص كافي الحاكم في مسئلة في

في الاوقاف والافليس له ولا يقع الماطر الخاص الا ان يدل ما يلبق فيجب فيه حينئذ اما لو
 امر بتقدير المدة ذوالشوكه أو الحاكم الذي له الولاية العامة وجب على الكل امتثال امره اذ
 يجب طاعته فيما لا معصية فيه فظاهر او اطمان كان ثم مصلحة والا فظاهر اقط فيوز تاخير
 الرد حينئذ خفية ولا ضمان اه فتاوى السيد محمد بن عبد الله بن يحيى (مسئلة ب)
 برت حرقوه على هيتين اشرفت على الحراب بان تعطل الانتفاع بها من الوجه الذي قصد
 الواقف كالسكنى ولم يرغب فيها الموقوف عليهم جاز لناطر الخاص ثم العام أو ثابته ثم صلما
 الباد اجارة الارض والبيوت مضمومة وان طالت كانت سنة ثلاثا بحيث تفي تلك المدة بمجارة
 الوقت ورده على حاله الاولى او الممكن ويتسحق بذلك ضرورة من اعيان الاجارة مصلحة
 الوقت لا الموقوف عليهم فوجوب اجارة مثلها بمجلة كل سنة على حديثها ومضاطة ذلك ولا يدفع
 للمستحقين شي من الاجر مادام الاحتياج اليها العمارة عين الوقت بل لو لم يرغب أحد في
 الوقت المذكور والابتراع به جار به في الاصح قياسا على بيع حصر المصدا بالية
 وجذعه المالك كجرى عليه الشيطان فحصل بسير من غنا يعود على الوقت أولى من
 ضياعها ويصير بالش الباقي احتياطا لنقض الوقت وبقية الطون فان تعدد انتفاع الوقت
 بالشي في حجرة عينه أو بدله بشرطه لفتنه فلا يبعد اقطاع الوقت حينئذ وعكس الموقف
 عليهم على المعتمد نظير قيمة الصدا التالف وجاف الشجر اذ لم يكن شرابه له ولو نقصا والانتفاع
 الالامة تلاك

شخص من اهل العلم مستقر على
 الاشتم له وينفع المسلمين
 اذنه وتدر يسا وله مساحمة
 في اراضى بيت المال معلومة
 مسدونة في الدفاتر السلطانية
 المعقدة التي جرت عليها الباشات
 وامننا السلطان وكانوا في باشه
 اجراء على ذلك يجوز له تناول
 ذلك اعتمادا على ما ذكر وقد
 اعتد العلماء ومنهم النووي
 ورضي الله عنهم على الدفاتر
 المعقدة فيها واضيق من
 احوال بيت مال المسلمين وأحمد
 احتياطاً وهو دافتر الوقت
 المعقدة وجروا على ما فيها
 واكتفوا بذلك وأولى ان يعتمد
 على ذلك في بيت مال المسلمين
 الذي يعمل لصالحهم ومن أهمها
 القيام بكاية العلماء منه فقد

﴿ الهبة والاياحة ﴾

قال السكرك ومن وظائف السلطان المفكرة في العلماء والفقهاء المستحقين وتزويلهم من اهلهم وكما ينهم من بيت (فائدة)
 المال الذي هو في يده امانة عنه ليس هو الا كواحد منهم ولا يستكر ما في أيدي الفقهاء وان ينظر في اوقافهم ولا يملكهم الهابل
 برزهم من بيت المال مات به كنفاتهم ﴿ الهبة ﴾ ﴿ مسئلة في ﴾ اقر لولده ما عين معلومة القدر والوزن ثم بعد موت الولد
 المذكور ادى الاب ان كنف ربهت هذه الامانة فعد عوا الهبة مقبولة ليرجع لكن الرجوع هاتم مع انتقال الملك الى ورثة
 الولد في مسئلة في تصع هبة المأه وعكسها المتب له بقصها ويحصل قبض الدين وتكون امانة خلا فالقول الزكشي ابعارية
 في مسئلة في ما جرت به عادة الناس في الافراح كالمرس والحنان وغيرهما ان شحوا المرس الذي يصدق صاحب الفرح يصنع طاسه
 بين يدي صاحب العري فيطرح كل واحد من الناس شيئا لصاحب الفرح من الدراهم بقدره على طريقة المعاوية له في ذلك وتطرح
 في الطاسة المذكورة ايضا شيان الدراهم بقصد به المرس ومن حصره من المرنين المعاوين في الخدمة المحتاج اليها في العري
 المذكور وجرت العادة بقصد تلك بين من حصر كل ما يلبق به بحسب معاوته وما في يأخذ المرن المذكور فاجتمع من الدراهم

في العائدة المذكورة يكون

بن المذكورين على ما جرت به
لعمدة والعرف في كيفية
قسمته أحدًا عما ذكره ابن
الصلاح في الوقف ان العادة
المقارنة للوقف بمنزلة الشرط
فليس للمزبن أخذ الشكل ولا
بما به ما ذكره الشافعي فمن
أخذ عود الختان ولده ان الهدايا
الموجودة اليه لا تولد له لان ذلك
مفروض في الهدايا المطلقة من
ذكر واحد منه أو قصد فذا
قصد أصحاب الهدايا الولد فهي
له وهما مفروض أن يضاف قصد
المزبن ومن معه مع قيام
العرف المعمول ولا يتأنيبه
أيضًا ان سابعطاء حاد المصروفية
يكون له ذمهم لما ذكرنا من
هنا في جماعته من المتأخرين
فيما لو نذر لولي ميت اذا كان
العرفية تضي أن ما يستمع
من ذلك يقسم على جماعة معلومين
كالمدون من علمه **(مسئلة ٤)**
كسب الى آخره ولم يشترط
عليه الجواب في نذرهما كان
هدية للكتب اليه فان كانت
من أموال الغلة والولادة فالبيع
بدم الانتفاع بها أو ما من حيث
الجواز فان علم انها من الحرام
ليجزأ استمها وان لم يعلم
فحكمها حكم معاملة من أكثر
ماله حرام والمقول كراهتها
وبمجرد الكراهة لا تقضي الاثم
في الاخر مع عدم العلم والولادة
ليدعى الملك كاتفله في النجوع
من الشافعي والأصحاب خلافا

في قاعدة **(١)** شرط الهبة بالقبول وقبول متصل موافق كالبيع فلو هب له الف قبل نفعه لم
يصح كالقول أحدان بن نصف ما هب لها اه فتح ومثله الضفة والهباء واعتمد في المعنى
الصحة فهم ما يتبعه في كراهي **(مسئلة ٥)** قال هب لي هذه الجارية فقال هي
لثا في بن بصفية هبة بل لو قلنا انها بصفية هبة فيشترط القبول فورًا وقصد هب القصد
الواهب اه قالت وقوله يشترط القبول هل لا كان قوله هب لي ايابا وقول الآخر
لثا كناية كالبيع قائل ان يشترط فيها ما يشترط في بيع حتى كون الماقرين بصيرين ورؤية
الموهوب كافي ع **(مسئلة ٦)** صريح القول لا يحتاج الى تية بل الى قصد معنى اللفظ
بحرفه في الجملة فخرج به جريه من نام ومجنون وانجمي لا يعرف معناه جلة وقصد لا يقع
ما غفلوا به ودخل من يعرف معنى اللفظ اجلا لا تفصيله مع هن قال لا يخرج هبتك أو
خضتك أو ملكتك أو أمرك أو أرق لك هذا وهو لا يميز معنى ما لفظ به حقيقة لكن عرف ان
هذا اللفظ يوفي به لتقل الملك من الخطاب الى المخاطب بمحذوف منه ما لفظ به لمعرف ذلك
اجلا كالقوله بصريح بيع أو طلاق ولا يعرف خصوص ما لفظ به لكن عرف ان يوفي به
لنقل الملك بعوض ولقطع عصمة السكاح ولو وهبت امرأة أرضا أخرى وصككت لها باني
اهديت لك أرضي صح وان كان لفظ الهبة معار اللفظ الهبة لاتحادهما معنى وهو نقل
الملك بلا عوض وان اختلفا تفصيلا واصطلاحا فلو ادعت جهلا بما تخطفت به فان قلت قرينة
حاله على الجهل ولم تكن على طمان بعرف ذلك صدقت بينهما والافلا تسمع دعواها **(فرع)**
أعطى آخر درهم ليشترى بها هامة مثله لا ولم تدل قرينة حاله ان قصد مجرد التبسط
المعتاد له شرعا ما ذكر ان ملكه لا يملكه بحد قصده فباعه بالمعطى ولومات قبل صرفه
في ذلك انتقل لورثته ملكا مطلقا كما هو ظاهر الزوال التصدي بقرينة كالومات الدابة الموصى
ببعضها قبل الصرف فيه فانه يصرف فيه ما لكها كيف شاء ولا يعود لورثة الموصى أو يشترط
ان يشترى به ذلك بطل الاعطاس أصله لان الشرط صريح في المفاضلة لا يقبل تأويله
بجلا في غيره اه **نقطة (١)** لا يصح تطبيق الهبة كوهيته قبل صرفه ببيعة كما
لا يصح نوقتها الا في مسائل الميراث فيصح وتبايعوا مع شرط كالأب لا يزيله عن ملكه
(مسئلة ٦) لا تجب التسوية في عطية الاولاد سواء كانت هبة أو صدقة أو هدية أو
وقفا أو تبرعا آخره يسر العدل كما يسر في عطية الاصول بل يكره التفضيل وقال جمع يحرم
سواء الذكور وغيره ولو في الاتحاد مع وجود الاولاد لا لتفاوت حاجة أو فضل ولا كراهة فان
كان ذلك وصية فلا بد من اجازة قبضتهم **(مسئلة ٧)** أعطى بانه عطيا على سبيل التمول
والفحولة وهي تحت حجره وكل يعرف عطية ثم مات المعطى فانكر قبضة الورثة العطية فان
أقامت البات بينة الا اعطاه مال الهبة وانما لما يقع تحت يده على اسمهم استحق ذلك والاعطى
الورثة عين بانهم لا يعلمون شيئا من ذلك كما ولا بعضه **(قاعدة ٢)** في الهبة عبدة لرجل
الاهل والافقوه فيما لو البس الزوج امرأته خيلا وحسب التتميل ولم يصد منه تملك ولا قصد
بانه يكون باقيا على ملك الزوج ووارثه بعده ولا تملكه بمجرد ذلك كافي التمس والقلاند كالمو
البس العبي حليا أو سيرا بالصدق اه **(مسئلة ٨)** ادعى الاب بعبده وموت ابنته

والشهادة بهما من العرض
للاقباض بشرطه فلا يفتي
بالطلاق في مسئلة في البس
بأنه في حقه حليا وبذلك كل
واحدة مما لبسها ملكته ولا
يصبر تركه إذا مات الأب ولو
دفع إلى أهل امرأته لا يبرق جو
أبنته مولاهم ومات الأب قبل
العقد كان المدفوع تركه لأن
الدفع في عرف بلادنا كسوة مجمل
لا تستقر الألقاد والتمكين
فإذا مات المدفع قبل الوجوب
عاد إلى ماله وأزله

في القبط وحكم الإماء

في مسئلة في الجوار المحلولة
الان تقبض والبيع أحكامها
وحاصلها ما لم يجهل حالها
فالجوع في ظاهر النزع إلى
السيد في الصغيرة وإلى أقرارها
والسيد في الكبيرة والبدعة
شرعية وكذا الانفراد والورع
الترك وأما أن يسلم لحسابه
مرايب أحداهان فيصق
لإسلامها في بلادها ولم يصبر
عليها رق قبل ذلك فلا تحمل هذه
بوجبه من الوجوه الأربعة
شرعيا لأنها كفرة عن لهم ذمة
وهذه كذلك لأنها كافرة من
أهل الحرب محلوكة للكامر
حريا وغير باعها في حلال
لمشتريها لأنها كافرة من أهل
الحرب فقهرها وقهر مسيدها
كأثر خوفها فملكها وبهيه المان
شاور تحمل المستتر من أوهذان

أنه بعض ما مهم من الحلي قال قول وارث ما لم يتم الأب بينة وبحلف بين الاستظهار
أن طلبها الوارث للحاصل وليس هبة من باب اختلاف الزوجين أو وراثتها الذي يصري فيه
الخاص نعم أن كانت البنت تحت حجره وصاغ لحس ماله ولم يسبق منه تخليق لها ولا أقرار
بأن ذلك ملكها صدق بعينه قالو كان في يد الولد عين مقر بانه الولد ثم ادعى أن القره هبة
فدريج فيه فانه يصدق أيضا اه وسار في جهاز بنته الكبيرة وكذا الصغيرة على المعقد
أوزن بن زوجته بخروجي أو سرته واعتقه ثم تزوجها وبقي سدا كان ذلك الحلي ونصوه
ما كره في الثلاث الموروقة يصدق هو وأزله بعينه على أنه لم يتصل منه تخليق بنذره هبة
وغيره ولكن الوارث يحلف على نفى الدلالة الأصل بقاءه ملك البادل لا يتصل صحيح ولم يوجد
نم أن نقل نحو الاستمعة إلى يزوج ابنته وأقر بانه ملكها أو جهازها وخسها أقراره
وملكته وما نقله في فغ المعين عن ابن زياد في النجاء ضعيف بخلاف لئلا منهم فلو أثبتت
العتيقة بينه ولوشاهد أو مينا أو واهر تدين السيد ملكها ذلك بعد العنق بخوضه مع
أقباض أو نذر أو أثبت أقرار بذلك ثبت وحلفت بين الاستمعة وإن كان السيد قد مات
(مسئلة ج) تحمل ابنته فخلات في مخرم فوجب في يده مباح جمع فصل الجربة المذكورة
فإن كانت النحلة بلفظ الهبة فلا يملكها لأن الأقباض فاذ لم تقبض مع تصرف الأب فيها
وإن كانت بلفظ النذر ملكها إلا أن من غير قبض قصره بعد ما بطل إلا أن كان لحاجة
الطفل (مسئلة ج) جرت عادة أهل اليمن له إذا أتى بالبع الروس طلب منه المشتري
لمن عنده من الصبيان شيئا عنها فيطرحه البائع فإن تم البيع والأخذة فلا يظفر رانه
يملكه الصبي لكن يندقبض وإيه ولا يملكه المشتري إذا دلالة ذلك لا لفظا ولا عقلا وقد خرج
من ذلك البائع يملكه حال الرضا (مسئلة ك) قوله صلى الله عليه وآله وسلم المأذني هبته
وفي رواية في عطية الخجل الشافعي ومالك الذي على التصريح في هبة الاجنبي وعلى التنزيه
في هبة الولد لولده لما جاء في أحاديث أخر ما يقتضي تخصيصه بغير الولد لولده وإن سفل وحله
أو حنيفة على الكراهة مطلقا والمراد بالذم فيه القمع من وعدة وخلفائه فأنه في شروط وجوع
الولد في هبته لولده وإن سفل أن لا يتناقض به حتى لازم أن لا يكون الفرع قد أساقه يكون
لسيده وإن يكون الموهوب عينا لا دينيا وإن لا يزوج ملك الفرع وإن عاد إليه اه ش في
وتخرج بالهبة المدفوع جوع فيه على المعقد وتعلم بعضهم حكم ما عوده بعد زواله كعدم
عوده وعكسه وعائد مستكرات لم يصدق في فليس مع هبة للولد
في البيع وانقضى مع الصدق بعكس ذلك الحكم بانفاق
اه ج (مسئلة ش) رهن أرضا أو باع الرهن أو غيره من ناقضه هبة بقاء الدين انتهت
لأبائه جوع المبيع فيغير المنافع من حيث نذر أو تجهل مونه على خلاف فيه كالو باعها المالك
أو وهبها مع القبض من آخر أو رجوع عن الإباحة لكن لا يفرم هذا إلا بعد عمله بالخال ويأثم
حينئذ

في القطة والقط وحكم الأربعة المحلولة

النوعان الحلي فيما قلبي وليس محل الورع كان الأولين الحرمة فيها قطعية حاسما كافر من أهل الحرب (قائدة)

قال ان حكم النبي والفتنة
راجع الى رأى الامام يقتل
ما رواه المصنف ورواه النووي
في ذلك وامان يفر واحدا
فاكثر باذن الامام او دون ذلك
من الفتنة يقتضيه باربعة اشخاص
والجس لاهله ايضا هذا مذهبنا
ومذهب الجمهور وروى كذا
غيره اذ هو اما ان يسير الواحد
او الجماعة على صورة الفرو
بل متلصصين فالصحيح انه يقتضيه
ما شذوه كالفتنة وظل الامام
المشهور وعدم التمسيس وفي
موضع آخر ادعى اجماع الاصحاب
على انه يقتضيه وحمل اموال
الكفار على ثلاثة اشخاص غنية
وفي وغيرها كالسيرة فيلكه
من اخذه قياسا على المباحات
ووافقه القراني على ذلك وهو
مذهب أبي حنيفة وقال البغوي
تبعه الاكثر من ما اخذ من حرمي
على جهة السوم لمجده او هرب
عنه اخضع به وفيه نظر وقال
بعض المالكية ما اخذه العبد
لا يقتضيه مطلقا لان الخاطب
يقوله تعالى واعلموا انما غنمتم
الاحرار وقياسه انما اخذه
الاساقم الصبيان فكذلك وامان
ينبغي للكفار عنهم غير ابي حنيفة
او يمتنع عنهم ولا وراثته من
اهل الذمة وما أشبه ذلك فهذا
في بصرف الجس لاهله والباقي
فيه قولان أحدهم الثالثة والثاني
الصالح فكل جارية علم انهم

في كذا من الفتنة ان تبدل بغيرها ما اخذها فلا يصح له استعمالها الا يستقر بها
شرطه او يتحقق امر اضرب المالك عنها فان علم ان صاحبها اخذ نفسه جازة بها فطرا
بشرطه واجمعوا على جواز اخذ الفتنة في الجبله لا ماديت فيها اه
فتنة ومثاها ولو ابي حنيفة
متلا فترك قائم بغيره حتى عادها له ملكه عند أحد واليتور جمع عاصم عنه عند مالكا
ومذهبنا لا يملكه ولا يرجع بشئ الا ان استأذن الحاكم في الاتحاق أو اشهد عند نفسه انه
ينفق بغيره الى جوع لا بالنية قط وان قصد التهود لئذ يره ومن أخرج متاعا غرق ملكه عند
الحسن البصري وروى الاجماع على خلافه (مسئلة ش) مكلف مختار افر بارق لغيره
ولم يكذب المقر له مع اقرار امام سبق منه اقرار بغيره أو برق لا نحو ويكذب فيصير حر
الاصل واذا حكم بقره فادى له امر الاصل لم يقبل للتناقص ثم ان شهدت بها بينة حسنة ثبت
وحينئذ لا اثر لتصادق الرق وما ملكه بارق وصدق ذو بغيره متعلق في دعوى ررق بغير
مكاف عملا باليد لا يقبل دعواه الحر به بعد تكليفه الا بينة ثم له تحليل السيد فان نكل
حلف السيد وثبت حر به بخلاف مكاف ادعى بقره فانكر فيصدق هو ما لم يقم السيد بينة
ولو شاهد او عينا ذكر تسبب الملك كونه او اشتراه وهذا كالتسبب ادعى ررق لقطب وكذا عرق
صبي ليس في يده فلا بد من بينة تذكر السبب ايضا كونه امته وبصكفي هنا أربع نسوة
يشهدن بالولادة ولا يشترط التعرض للثقل على المعتمد ولا يسوغ للشاهد في الشهادة بارق
الاستناد الى ظاهر اليمين التصرف الطويل حتى يسمع منه أى السيد ومن غير مالكا اذ
الاستخدام في الاحرار يقع كثيرا لصف مال التبرع الاعطاء الحر يتوجب لمن اراد شراء
عبدان يشهد على اقراره بارق لبايعه ثلاثا بغيره (مسئلة ش) يحكم باسلام الصبي
بتبعية أحد أهله أو سببه وتتصور حر به بتبعية سببه حيث لم يكن غنية كان اخذه سرا
هرب او بحكمه ملكه فمقتضى بقره ما وقع في سببه في غنية فاعتقه فحينئذ يقتضيه من الحر
المسلم ان يلقى وسكت (مسئلة ك) حاصل المعتقد في الارقاء المجولين أنه اذا كان السبي له
مسلم تابعه المسي في الاسلام ما لم يكن احدا هو في الجيش والامم وعلى دينه أو حريا كاتيا
او غيره فعلى دينه او ضميا وكان سببه له في جيش فكذلك على الاصح وقيل هو مسلم حينئذ
فحينئذ حكم باسلام الامه حمل وظهوره فالتص من ذلك حل هؤلاء السراري المجولين الا ان
ما لم يتحقق ان الامه من المسلمون ولم تنفس ولم يسبق من أميرهم قبل الاعتقاد ان من
أخذ سبيها فهو له لجواز اعتدال الامه الثلاثة وفي قول عنه تاخذت ذنبا التبري ولكن اني ذلك
وجوده مرفقه هذه الشروط والمنفعة وحكم السارق والمقتل كالفتنة وفي جواب التمسيس
وقال الامام والفريسيان انما اخذوه وهو مذهب أبي حنيفة اه وبجاءة ب حاصل
ما ذكره العلماء في الامام المجول وهو ان ما جهل حاله لم يعلم كونه من غنية لم يقتضيه
فان رجوع فيه الى ظاهر اليدين المضمرة والهامع الاقرار في الكبيرة اذ اليدحة فيصل شر اوها
كسائر انصرفت واما ما ان يتحقق اسلامه او انه لم يصير عليها في قبل ذلك فهذا لا تعلق
بوجه من الوجوه الا بواجب بشرطه ككافرة عن لم يهود فمسة أو تكون كافرة من أهل
الغرب عما لو كة لحرى أو غيره ولو باخذها منهم سبها لحرى خلال لشرع أو كافر من

في الردية

في مسألة في ذكره الوديع حتى
ذل على الردية أو أكثرها أو سلمها
فالمعتمد ضمة بجنى انما يرق
في الضمان والقراء على الاخذ
في مسألة في طلب بعض ورثة
المودع من الوديع حصتهم
الردية فانكر وقال ما عتدى
لمورثك شيء ثم أقر بها عند
الحاكم وادعى التلف صدق
بعبه اذا كانت صيغة الانكار
هكذا اذا تناقض في كلامه
في مسألة في إرسال خلا لاخذ
الردية قبله الوديع باذن
المالك يرى من الضمان فالو ادعى
المالك نقص شيء منها وانكر
الوديع قال قول في مسألة في
أودع قربة عشرة اقتبعت في يد
الوديع قصير في حفظ ولدها
قلف بتقصيره وانقطع لبن أمه
لكونها لا تلعب الا عليه ضمن
الولد وكذا نقص أمه وهو بين
فيهما حلوبا وغير حلوب كما أقر
به ابن عجل وغيره في مسألة في
باع شتر كان من شريكه وقبض
التم وجهه في الجيب المعروف
في ظمير القميص على جانب
العين ففضاع منه عند الازدحام لم
يضمن ان ضاق الجيب أو كان
ضرورا بالازدحام لم يضمن له
في حفظ الدرهم على شيء والا
ضمن في مسألة في أودع آخر
قربا لعله في سوز مثله ثم حصل
حريق في بيت الوديع فخرج ما

أهل الحرب لم يصير عليها وأخذها مسلم فذهب بها من أحد هاتين بضلي عنها الكفار بشر
إيجاف من المسلمين أو يوت عنها لا وارث له من أهل الازمة وما أشبه ذلك فذهب في مصرف
نفسه لاهله والباقي لاهله ثانيهما ان يأخذها جيش من جنود المسلمين بإيجاف سبيل
وركب فهي غنيمة غنمها لاهله وأربعة أخماسها لمن حضرها وهذا كالورعز وأحد أو اثنين
أو أكثر باذن الامام أم لا أو كفوا متلصمين لا على صورة الغزاة على المتعدين اضطراب
وخلاف في ذلك وطريق من وقع به غنيمة لم تضمن ردّها المستحق علم فان غاب فالغاضي مالم
يأمن من معرفته فتكون لبيت المال وحينئذ قلن فيه حق الظفر به والورع لم يرد الشراء
ان يشتري ثامنا من وكيل بيت المال لان الغالب عدم التضمين والياس من صرفه ملاك
واما شراءه بيان الكفار من ثمن أو صلحهم فلا ينقدسوا عنها واستلها ثم ان كان المشتري
مسلم اتبعه في الاسلام وعليه تضمينه أو كافرا ولو ضمنا على الاصح فباق على كفره وعليه
خالصا وحينئذ لا يعمل لمشتريه منه ولو ظاهرا قبل الدخول والاسلام كما هو ظاهر كلامهم واختار
الباقين حصته واعتمده السبكي ومال اليه السبكي ولا يصح مع ولد المعاهد بحال ونقل عن
المأوردى حصته وعليه يصح كون ولد الحرب في يتوفى بعهه التبوع ولا يجوز لأحد أولاد
المستأمنين اخلاسا كتب

في الردية

في مسألة في حلق دراهم ودية بدرهم أخرى له أو لغيره ولو أودع ضمه ان لم تغير
بضوصه وعنف ولم ياذن صاحبها في الخلط ولا طهر رضاء أو أذن وتقصت بالخلط وهذا كما
لو أودع دراهم لغيره أو هدية فضره بأكسكه أخرى تغير اذنه أو عدم رضاء فيضمن أيضا
فحيث سلبت سلبت لا رباها بحيث تلفت ضمن الخياط والمصارف ان لم يبره بعد التلف
في غائده قال في الضمة فلو وقع بغيره في قفادير بنقل امتعته فاستقرت الودية لم
يضمنها مطلقا لا ما عور بالابتداء بنفسه ثم لو امكنه اخراج الكل فذهب من غير مشقة ضمن
كالو كانت فوق فضاها وأخرج ماله الذي شتمها ولو رأى ضمو وديع ورأى ما كولا تحت يده
وقع في مهاكة جاز ذبحه ولا يضمن بتركه ان لم يكن ثم من يشهد به على الذبح الا ضمن اه
في مسألة في أودع طوقا واذن له ان يجعله تحت العرائش الذي ينال عليه فوضعه ثم فقد
بعد ساعة وأمس حاضروهما قال الوديع سرق وصدقه المودع أو حلف الوديع وأوردها
فلحلف المودع المردودة لم يضمن الوديع وان حلف ضمن الوديع كالمو قال لا أدري كيف ضاع
لتقصيره ولو ادعى على من اتهمه من الحاضرين بان يمينه أو يدي على الكل بانهم
سرقوه لصدقه الادعى حينئذ بخلاف ما لو قال ادعى على أحد هؤلاء فلا تصح لعدم تعيين
المدعى عليه في مسألة في أودعه دابة وصلها الى محل كذا فأعيت في الطريق فتركا
لم يضمنها ان خرج مع رفيقه يأمن معهم ولم يجبه ان يودعها في الطريق عند قاض أو ثقة نعم
ان ظن ان اتهمي ولم يقله المالك شربها وان أعيت أو سربها الا ن مع لم يكن اتهمي ضمن
اذ يجعل اذنه على الشربها بعد الاطاعة عملا بالظاهر في مسألة في كل أمين كودع

سببها في حقها وبذلك كره إلى الآن لم يعقب ذلك مقصرا ولا مستغفرا القول قوله بينه في نقله بالحرى ولا يشكل على ذلك ما ذكره
من أن النسلى للودعة بضعها لأن هذا هو الأصل (الفرع) في مسئلة ليس الاحسب أن يميز الميت من تركته
اللا باذن القاضي فإن لم يكن كما تمكس من راجته قبل التعر جارا لحده النفاق في المسلم يتوزع من أهلى الميت للضرورة
قاله ابن عجل في مسئلة كمات عن زوجة وعصبة وعليه لزوجة ألف ومائة وخلف عنها ثلث ألف ومائتان فيجوز ماله بقطعه عنه
من الدين درهم ٢٧٥ ويستقر له من الدين أربعة وخمسة ثلثه تقوز بمثل خمسة وعشرين وهى حصته من المائة الفاضلة من
الدين والعصبة بقية المائة خمسة وسبعون في مسئلة كمات عن ابن عمه في وابن أخ لام وهو ابن عم لاب فبعضه الميت لابن
العم الشقيق ولا شيء للابن غير تزوجه في مسئلة كمات عن بنت ابن وابن ابن ٢١١ أنزل منها كان له المصنف فراضاه الباقى

و كبل ومقارص بسدق وهو وارثه يمينه في دعوى التلف والرد على المالك لأعلى وارثه
و وكيله ولا يقضي إلا بالتسدي بوجه ان يطالب المالك بنفسه أو بنحو وكيله فيؤثر الامين الرد
بنفسه أو وكيله مع امكانه بلا عنركاشه فبالطهر وصلاة حضور وتبها فحينئذ لا يصدق في
دعوى التلف الا بيمينه تنهيد التلف قبل حضي الامكان فان هجر صدق في التمس لضممان
البدل كالنصاب **(مسئلة ٥)** الواجب على كل امين ادا امر من رد ما يده لمالكة
أو وكيله ثم الحاق الم الامين فان فقد من له الاصابة الى عدل بان يمينه ذلك وهو يجرزه بقوله
هد القلان وهذا العلان أو يصفه كل عين بما عيرها أو بأمر مرد هالان بابا أو ينهه عدل
فاكثر فان ترك الترتيب المسد كروا والاشهاد في رد التلف من المالك أو قصر في الوصف ضمن ولو
أوصى بشئ ايصافه جزا الى عدل لم يرد في تركه فلا ضمان ادلا بتصريح حينئذ **(مسئلة ٦)**
ش ادعى على وديع أو مدين ان المالك باعه العيين أو أحاله بلدين فصدقه من ماله الدع اليه
وليس له طلب يمينه لا عتراه ان انتقال الحق اليه من له التحاير للاشهاد على الدفع ثم أوامر
المالك ذلك صدق يمينه الا ان اقام المدعي بينة بجناب الدعاء ولو شاهدا وعينا أو صاحب المردودة
بعد نكول المالك فيئخذ من المدين أو الذين اليه ان لم يقض ذلك فلا بدعي الوديع أو المدين
ا قباضه فانكر ولا ينعوه في شاهدا ان لا يقر في العيين وشاهدا أن أو شاهدا وعين في الدين
حلف على عدم القبض ثم يطالب المحال عليه بالدين وأصلحت الحصومته وبقض البيع
طاهرا في العين فيسترد الثمن من البائع ان كان قد قبض قبضه فلو عثر بالعين بيد الوديع أو
مدى الشراء تبينا عدم الانتفاع وحيث حكم بالاخصان فان استمر المودع على التناكر أو
ارجع عنه ولم يد كر عذا اعلام بالبسة على أحد أو نذ كر عذا كسيان وصدق الوديع في
الدوم لمدي التناكر مع الاشهاد أو في الدع فقط وكان حاضر أو قته فلا شيء له على الوديع أيضا
والارجع عليه بدل العيين فان عاب مدى البيع أو الحوالة راقم الوديع أو المدين شاهدين
أما حوالة أو البيع مع الاقباض دفت عنه الحصومة ولا يثبت الحق للمدي

والحكوم في دوى الارحام وريثهم بشرطه وهو العتيد لا يصل اليه حتى الله تعالى أن يبقى أو يحكم بخلافه في مسئلة في مات وله وارث علم بوجوده قبل موته وريثه منه قضى الحاكم من ارثه ديوه التائب شرعا وهذا ظاهر وانما الاشكال فين لا يعلم حياته قبل موت مورثه ومات مورثه وهو مقتود والحكم فيه ان توقف نصيبه فلا حكم الحاكم بموتهم ما له بين ورثته ولا يدخل فيه نصيبه الذي وقفه من قريه بل هولولونه قريه فلت واقعه في النصه قال اذا لارث بالتاك في مسئلة في دخل كمارق في مقتول وارثا جلا وزوجته وعتد مولد السائق ولا وارث منهم بل يصل مال كل واحد على ورثته فلا خلاف في القول انشأ أحد هاهنا مأسره

كان ماله ينقسم انصافا لفلان
فرض ان الطفل للمأثور تغلف
بكلية الكفر فلا أثر لخاصي
الحكم بسلامة ماذ من شرط الردة
التكليف فيوقف نصيبه تحت
نظر الحاكم العدل حيث
لاوصى فاذا تحقق موته بعد
ذلك او مضت مدة حكم الحاكم
بان مثله لا يعيش فهل يحكم
بجونه قسم ماله بين ورثته فاذا
كان الحاضر بالمأثور شيدا اعطى
حصته من مال مورثه ويجوز
لحاكم ان يوقع حصه المفقود
من انصبة الحاضر بامرة
المثل ويحتاط في تقليل المدة
واذا خلعت العسة بنتا وانما
لابواجي اخ شقيق فليثبت
النصف والباقى لاختها من ابها
ولا شيء لاختي الا ان الشقيق
في مسئلة مات ذى عن يمين
قط ولم يترافعا اليها جنازتها
أخذ الباقي عن فرض البنين
ويكون فيا وان كان اعتقد هم
أورث الكل في مسئلة اذا
مضت مدة لا يعيش فيها المفقود
ولم تظهر حياته فلا بد من حكم
الحاكم بجونه مالا للذرعي
والرد لانه في محل الاجتهاد
نعم في انصافه ينبغي تخصيص
انطلاق بالغلن وأما المدة الى
يعلم فيها الموت فلا شبهة في
الطلب أهلا حاجة الى الحكم
لا به لا يحتاج اليه الا في محل
الاجتهاد

(مسئلة ب) يقدم في ترك الميت حق تعلق بين التركة كبيع مملكت مشترية مملكتا
بثمنه فيأخذ الموجود ويضارب بالتلف يحرق على الميت في حياته لا م لا ثم دون الله تعالى كبيع
استطاع في حياته موز كأو كفاة على ديون الا دوى المتعلقة بالثمن ومنها ما يلزم الزوج عما
يقتادونه من الجهار وتستوى هذه الديون فان وقتت بها التركة والاقتطاع بحسب عقادير
اه قلت وقوله ومنها ما يلزم الخسائر في الصدق عن أبي غرمة خلافه

(أسباب الارث وموانعها والحق بها)

(مسئلة ك) مات وله وارث كابن عم ولو وسائط كثيرة علمت فانه له بالصوبة ان كان
من جهة الاب وبالحرم ان كان من جهة الام لم يكن سواء فان غاب حفظه القاضي الامين
أو نفيه فان لم يكن وارثا خاص فتركته ليت المال فان لم ينتظم بان فقدت بعض الشروط
كان جازما وتولى على من يده حصة القاضي البلد اهل لبصره في المصالح أن تحتها ولا يشه
والاصرفه العدل الامين بمسألة أو قرضه لامين وأما لو أعطى السلطان اهل الرباط مثلا
فرمات أن كل من مات فيه ولا وارث له يكون لهم خاصة أو لشخص مخصوص ولا يدخل تحت
بيت المال لم يصح ذلك ولاوافق مذهب الشافعي اذ فيكون الاخذ المذكور لا يسحق
شيئا في بيت المال أو كان ما هو اهم في الدفع اليه من ثمنه مات امرأه ولا وارث لها
وكانت تنسب الى غرض من قبلها وتقول هم ورتي وزوجها كبير الغنم فلا يثبت الارث
بجمر ذلك بل لا بد من بينة تشهد بالثمن ومنها ومنه الى أب معروف فان لم يثبت ذلك فان
استغاض انهما أعتى الرجل والمرأ من الغنم الغنم في وكان الرجل المذكور أرفع درجته من
غيره حكم بالارث وصحوة وان لم يعلم الاربع وقت الارث ينقسم الى ان يثبت الاربع أو
يسقطوا وهذا اذا لم ينتشر الغنم المذكور انتشارا لا ينضب والا صرفت التركة لبيت
المال فيها اه فتساوى بالخمره ووافقه الاخير قال وقول العمر في لا يتعلق حكم النسب
وعهوه الابن علم انصافه محله اذا لم ينصر اهل ذلك النسب ثم رأيت أحمد انجلي أففى عما
وافق ذلك (مسئلة) تزوج امرأه فمتمعت عن غنمته حتى مات أحد هاوره
الأول ان أحكام الزوجة غير زعموا النقة والقيم تثبت بالابا بالعقد وان لم يدخل بها هذا ان
صح النكاح بان تزوجها برضاها أو باجبار الاب والجد بشرطه مع بقية شروط النكاح والا
فلا نكاح ولا ارث (مسئلة) ولدت امرأه انا وماتت ومات الابن فاذى أبو مونه
بعد أمه أو أنكر وورثة الام فالتقول قولهم بأيمانهم لهم لا يعلمون حياته لان شرط الارث تحقق
حياته الوارث بعد موت الموروث ولان الاصل عدمها فان أقام الاب بينة ولو شاهدها
ومينا أو وامرأتين بقله حياة الابن بعد موت أمه فثبت وورث الابن الام وحجب من يجب
به كاخت الميتة ثم يرثه وارثه (مسئلة ش) اذا حبل الحثي تبين أنه أنثى وان كان قد
حكم به كونه وتزوج امرأه أو ولد فبين بطلان نكاحه الاول وان الولد ليس منه لا حضالة
احبال المرأة فتبديره أو لا يبطئه لانه المنقذ ولا يحكم له وليس صلبه سواء قبل حبله أو
بعد بخلاف ما لو مال طبعه الى الرجال فحكم بانوثته ثم وطئ امرأه بشبهة فولدت له ثبت

النسب احتياطاً ولم يحكم به كونه وما حكم أن امرأته خرج لها ذكر فوق فرجها بعد أن ولدت
فترجعت امرأته وأولادها لم يصح ولو فرض صحتها فلا تنافي في النسب إذ فيها نسخ ظاهر بالانقلاب
من الأنوثة إلى الذكورة بامرئ محسوس وهوناً في الذكر المذكور فلا تنافي في التواء عندهم يقال إن
الضمير والاولاد سنة ذكر أو سنة أنثى وولده من فرجه في فائدة في سؤال أبو يوسف إمامنا
الشافعي: جلس الرشيد رحمه الله عن قول القائل شمرًا

ولد عمة وأنا عمة • ولي خالة وأنا خالة

فلما أتى أنا عمة لها • فإن أبي أمه أمها

أبوها أخي وأخوها أبي • ولي خالة وكذا حكمها

المخ فاجابه إن التي هي عمتي وأنا عمة أصورتم أن أخي لا يزوج جدتي أم أبي فولدت له بنتاً
فأنا عمة هذه البنت لأنني أخو أبيها لأمه وهي أخت البنت عمتي لأن أم أبي أمها فهي أخت
أبي لأمه وأما التي هي خالتي وأنا خالة فإن أبا أبي تزوج باختي لا يزوجها بنتاً فصار
هذه البنت أخت أبي لأمها فهي خالتي وهي بنت أختي لا يزوجها بنتاً فصار
ماتت امرأته عن زوج وبنت وأم الزوج الربع والبنت النصف ولام المدس والباقي سهم
من اثني عشر سهماً للمصبة إن كانت والأولاد على الالم والبنت أرباعاً بحسب فرضهم وأولاد
للزوج إذا لم يخصوا بسهم الزوجين من الورثة ولو ماتت عن بنت وأولاد بنت أخرى ولا
عصبة كان الجميع للبنت ولا شيء لأولاد البنت لأنهم من ذوى الأرحام والرد مقدم عليهم
(مسئلة ب) مات شخص ولا وارث له وخلف أولاد بناته وبنت أخيه شقيقاً و
لابي أولاد أخيه كذلك وأولاد أخيه لأمه حيث قلنا بتوريث ذوى الأرحام وهو المختار
المعتمد فيه مذهبان أحدهما مذهب أهل التنزيل وهو أنه ينزل كل منزلة من يدلي به
فيأخذ نصيبه وحيث يقدرك أنه ترك بنتين فأكثر فلهما الثلثان وأخاهما شقيقين أولاد
لهما الباقي وهو الثلث اثلاثاً ولا شيء لولد الأخ للام لأن أباه المنزل هو منزلته بحسب ما بالبنت
المنزل أولاد من منزلتين في الأرض والحجب فيقسم مستلهم من تسعة ستة لأولاد البنات
لكل أولاد بنت ما يخص أمهم لذلك ذكر منهم مثل حظ الانثيين وواحد لأولاد الأخت
كذلك واثنتان لبنت الأخ (مسئلة) مات شخص ولم يترك وارثاً من الجميع على توريثهم
ولم ينظم بيت المال كاهو اليهود فله يكون لأرحامه من جهة أبيه وأمه كأجداده
وجدته غير الوارثين وأخواله وخالاته وأعمامه لأمه وعماته مطلقاً وأولاد أخواته وأولاد
أخواتهم الأم وبنت أخواتهم مطلقاً وأولاد بناته وبنت أمهم ومن أدلى بهم فن انفراد
من هؤلاء أخذ الحركة وإن اجتمع صفان فأكثر فالربع مذهب أهل التنزيل وهو أن ينزل
كل منزلة أصله الأعمام والأعمات فكالأبوالا الأخوال والأخالات فكالأم ويقدم
الأسبق إلى الوارث على غيره وإن قرب الغير من الميت ويتحاجبون كمن يدلون به بنت البنت
فحبب لولد الأخ للام لأن من أدلت به وهو البنت بحسب الأخ للام وبحسب النسل الشقيق
النسل من الأب وبحسبهما الجد للام ويفرض لكل من مثل حظ الانثيين كأرحامهم عن يدلون به
فم يستثنى أولاد الأخوة للام فيقسمون ما يخصهم بالسوية مع أنه لو مات من يدلون به

اقتسموه لذكومتل حفظ الاثنين والاحوال والحالات من الام يقتسمون ما يخصهم لذكومتل حفظ الاثنين مع انه لو ماتت الام اقتسموه بالسوية لانهم اخوة للام فاقسم فان لم يكن احد من ذوى الارحام فالامام المصلح المسلمين يعني ما فيه مصلحة عامة كاحكام معالم الدين وارزاق القضاء والمعلمين وبنو المساجد واعطاء الجائع ونحوها **(مسئلة)** مات من زوجة وجمعة وخالة ولا عمة للزوجة الى ربع ولعمة النصف والخالة الى ربع لتزيل كل منهما منزلة من يدعى به وهما الاخوان فكان به تخلف زوجة وابوين فتعطي حصة الاب الحمد والام الخالة ولا يرث على الزوجة اذ دلخصوص بغير الزوجة من سائر الورثة **(مسئلة)** لا يرث القتال من مقتوله والمراد من له دخل في قتل مورثه مباشرة أو بسبب أو شرط والفرق بين الثلاثة ان المباشرة ما يؤثر في الهلاك ويحصل له والسبب ما يؤثر فيه ولا يحصل له كالإكراه وشهادة الزور وتقدير الطعام للضيف والشرط ما لا يؤثر فيه ولا يحصل له بل يحصل التام بغيره ويتوقف تأثير ذلك عليه كالحفر مع التردى فالمؤثر هو القتل صوب البسر والمحصل هو التردى فيها المتوقف على الحفر فيمتد بتردد النظر في شلى الام ولها من الجسد رطل هل ترثه لو مات بسببه واد اوقع التردد في ارث الزوج من زوجته اذا ماتت بسبب الولادة فهذه أولى

اه قتلى عبد الرحمن بن سليمان الاحمدل وجرم السيد زين جمل الليل بعدم ارث الام المذكورة لكن رجح محمد صالح الزبيري انه ان كانت الام المذكورة قتيمة على ولدها واخبر الطيب العبدل ان هذا الصلاح نفع فلا ضمان عليها وترثه والا فلا **اه** من خط باسودان **(مسئلة ب)** حفر بئر اسقاية الخمر فوق قبر مورثه فيها ورثه عند الثلاثة توفي القتل تفصيل واحتلف في ذلك عندنا فاطلق بعضهم عدم الارث حسم الباب وقيد آخرون بالمداون وفي منعه من الميراث والحال ماد كرم لا يمتنع بل يورثه هو الا ليقع مجلس الشريعة وما أحسن التراضي والتصالح بينه وبين بقية الورثة **(مسئلة)** لا ترث أم الولد من سيدها مطلقا وكذا غيره كاولادها وزوجها مدة حياة السيد لتقصها اذ هي حينئذ قتيمة في غالب الاحكام حتى لو قتلها حر لم يقتل بها وكانت قيمتها السيدها فاذا مات السيد صار حكمها حكم الارواح كالوفاة عتقت هي كغيرها من الارفاة بأي صورة من صور العتق فترث ونورث حينئذ **(مسئلة ب ش)** من أمر أو قتل أو انكسرت به سفينة أو انقطع خبره لم يحكم بموته حتى تقوم بينة بونه ولا يحتاج معها الى حكم كما تم أو تمنى مدة لا يعيش فوقها ظاهرا فيجوز لها الحكم أو الحكم بشرطه الا في في التصكم ويحكم بموته بقلبة الظن ولا تقدر المدة على العصم بل وان قلت حيث حصل عندها غلبة الظن فيحينئذ يعطى حكم الاموات في سائر الاحكام زاد ب هذا مذهب الشافعي ونقل السبكي عن الحنبلية انه يعني المعقود نوعان احدهما من الغالب سلامته كسافر لم يعلم خبره فهو مردود الى اجتهاد الحاكم والساني من الغالب هلاكه كمن فقد في معركة أو انكسرت به سفينة أو خرج بعلى العشاء فعقد في نظر أربع سنين ثم يقسم ماله وتزوج نساؤه فان ارشد الفقيه ورثة المعقود الى تقليد الحنبلية ان كان معقودهم من هذا النوع لم يكن به بأس اد العاين لامذهب له بل له ان يأخذ يقتوى من افتاءه من أرباب المداهب لكن بشرط التقايد المتأخرة

(أحكام الارث بالفرض والتعصيب والحب)

(مسئلة) مات شخص عن أم وأخ من الام وأخ شقيق كان للام السدس ولا ينها السدس والباقي للشقيق فلو كان معهم زوجة فلها الربع والباقي بعد الفروض المذكورة للشقيق (مسئلة ش) مات عن بنين أخوين لأحدهما ثلاثة وللاخر واحد كان الجميع أو القاضل بعد الفروض بينهم أربعا إذا مارية لأحدهم ولا يرث من أولاد الاخوة إلا الذكور ولا يصوبون الاثاث كالا يصوبن الاحكام اذ التعصيب مختص بالاولاد أو اولادهم وبالاخوة أشقاء أو لأب (مسئلة) ماتت عن زوج وأم ووجدوا أخت شقيقة أصلها من ستة وتقول لتسعة وهي الأكديفة للزوج ثلاثة وللأم اثنتان ولجدوا لاخت أربعة بينهما اثلاثا للذكر مثل حظ الانثيين وهي منكسرة عليهما ونصع من سبعة وعشرين ولو كان بدل الزوج زوجة كانت من اثني عشر للزوج ربيع ثلاثة وللأم ثلث أربعة وللأخت والجد الباقي خمسة (مسئلة) خلف أخوة أشقاء ولأب وجد فان كان معهم ذوفرض غيرهم أخذ فرضه ثم يأخذ الجدا الاكثر من ثلث ما يبقى بعد الفروض وسدس جميع المال ومقاسمة الاخوة كآخ وان لم يكن معهم ذوفرض خير بين ثلث جميع المال والمقاسمة ولو خلف جدًا وأخوات فان كن أشقاء ولأب خير الجديين المقاسمة للذكر مثل حظ الانثيين وثلث المال ومعنى التخيير اياه يلزم اعطاؤه الا حظه فان كانت الاخوات من الام فلا شيء لهن معه اذهن محجوبات به (مسئلة ش) مات عن جد وأخ وأختين أشقاء وأخت لأب كان الثلث للجد خير من المقاسمة خلافا لبعض نسخ الديمري ادفع مسألة الثلث من ستة له منها اثنتان ومسئلة المقاسمة أصلها من سبعة له اثنتان أيضا ونصع من ثمانية وعشرين (مسئلة) مات عن ثلاث بنات وأخت شقيقة وابن أخ شقيق للبنات الثلثان والباقي للأخت أو عن بنت وعم وأخوة لام فللبنت النصف والباقي للعم ولا شيء للأخوة لجهنم بالبنت (مسئلة ش) لا تتجيب أم أي أب أم أم أب أو ان كانت الاولى أقرب لانها بمثابة أم الأب والاخرى بمثابة أم الأم والأب والقري من جهة الأب لا تتجيب البعدى من جهة الأم

(المناجات)

(مسئلة ش) مات عن زوجة وابنتين وبنتين ثم مات أحد الابنتين عن أمه وأخيه وأخته الشقيقتين ثم ماتت الام عن ابنتها المذكورتين ثم مات الابن عن أخته الشقيقة وأخته لايم وعصبة لحاصل المناجات من أربعمائة واثنين وثلاثين سهمًا ترجع بالاحتمار الى نصفها ٢١٦ سهمًا للشقيقة مائة وثلاثة وعشرون وللأخت للاب اثنتان ونحوهن والعصبة احدى وأربعون (مسئلة) مات عن زوجة وثلاثة بنين وبنت فماتت البنت عن زوج وابن وأم هي الزوجة ثم مات أحد البنين عن أمه المذكورة وأخويه وبنت وزوجة فتصع مسألة الاول من ثمانية وحصة الثاني منها واحد يابن مسئلته التي هي من اثني عشر فنضرب مسئلته في الاول تبلغ ٩٦ وحصة الثالث من ذلك ٢٤ اذ القاعدة ان من له

من اخراج الاربعة الاربعة الدراهم
ثم تقوم مساوية الخفضة الموصى
بها فاقص من القيمة الاولى
حسب من التثاثل فلواراد
الوارث اقطاع قطعة من
الارض قوم غلها بالاربعة
ادراهم هو التصرف في الباقي
لم يصح لان الاجرة تختلف فقد
تنقص فتصو الى الاربعة
الدراهم أو أقل فيكون الجميع
للموصى له قلت واقسه ابن حجر
في الامداد في نظيرهذه المسئلة
اه نعم يجوز للورث ان يوصى
بالفلسل من غلة الارض بعد
داد رأى مسجد أو سقاية أخرى
اذا قلنا بالعمدة ان ذلك تنصت
للاجرة لم يكملها بما عدها
فومسئلة في أوصى بنزل لمن
يقرا على قبره كل يوم كذا من
القرآن العظيم ولم يجعل وصيا
محض وصيته وتعين من يقرأ
الى القاضي فاذا قرأ القرئ
على قبره كل يوم القدر المعين
ففيما به استحق الوصبة والا
لا كما ينبغي بالرداد فومسئلة في
أوصى لاهل البلدة بثلثة زرع
موضع كذا فيجمعون عليه ثم
بالكونون يقرؤن ما يسر من
القرآن ويهدون ثوباً للموصى
ان كانوا محصورين تعين ذلك
ليجمعهم والاجاز جعل القلة
ثلاثة منهم كالواوصى الفقراء
للقاضي ان يعين من شاء حتى
يصله ان كانوا من أهل البلد
فومسئلة في الدعاء والصدقة
فانما الميت لا خلاف ومضى

فقد الصدقة ان يصير ملكا
تصدق وهذا ظاهر قول الشافعي
رضي الله عنه انه يلحق الميت
بما تلطع به عنه من صدقة
ورثه قوله وفي وسع الله
تعالى ان يثبت للمتصدق أيضا
قال ان عبد السلام انما ذكره
الاصل من وقوعها عن الميت
ولكن للمتصدق ثواب بره فهو
ظاهر الصدقة ويغرق الدعاء
فانه شاعرا جرحا للشام
ومقصودها لا لشفره له
مسئله في يستحب للنكح
لاقرأ القرآن ان يعقب ذلك
بالدعاء يا بصال التواب لثني
صلى الله عليه وسلم كل طلب ان
يدعوه بالوصية وثاب فاعل
ذلك وكما سألوا لقرآن والدعاء
وان كانت حقيقته صلى الله عليه
وسلم مأخوذة من كل خبر وكل
عمل مما من أعمال البر صلاة
أو غيرها كان ثواب ذلك واصل
اليه من حيث انه المبلغ لذلك
عن رب العالمين واحتج السبكي
لذلك بان عمر رضي الله عنه كان
يعتبر عنه صلوات الله وسلامه
عليه عمرا كثيرة بعد موته
على بن الموفق عنه جميعا كثير
وعن محمد بن اسحق انه ختم عنه
اكثر من عشرة آلاف ختمه
وضمى عنه كذلك مسألة في
أدى عن غيره كاه وطره بغير
اخذ لم يجز به لا خلاف هذا ان
كان المؤدى عنه حيا أم الميت
فيصير أن يشترع عنه على
الظاهر كالحج عنه

انهم فلا يطلع الوارث ولا تصح اجازة في المحمولى لكن لا يضمن الا بشئ المال وينظر كاله
كعدم الغائب فلا يتصرف فيه ما في الموصى به اذا تبطل في حقها خلافا لادري في
الاول

مسئلة (الصدقة)

فومسئله بفي مذهب الشافعي ان مجرد الكتابة في سائر العقود الاجابات والانكاحات
ليس بمقتضية عقد ذكر الاثمة ان الكتابة كتابة فتنعقد بها الوصية مع التية ولو من
ناطق ولا بد من الاعتراف بها يعني التبعة أو من وارثه وحينئذ فحجر خط الميت بعنوانه
وطلاق بوصية لا يرتب عليه حكم وان تحقق الورثة انه في الموصى بل وان قال هذا خطي
وما في وصيتي ولا يلزم الورثة الحري على قطع الامة في حكم المعلوم وليس بمقتضية حينئذ
لوفصل الوارث الحاضر يوم الموت وبعد ما يتدافعه من التركة بناء على خط الميت فان
اجازة الغائب المكامل فذلك والا فاعدا الواجب من الصهر يترخص به الفاعل
فومسئله بفي لا تثبت الوصية بقوله ما لي مثل انكس ذلك من صحتها ولا قريتها
يصل عليها فان امرده في جهة الموصى يستعمل هذا اللفظ وصية كان كتابتها فان
علمت نية صحت وصرفت للقراء والمساكين ولا بطلت ومن اعتقل لسانه أو خرس أو وصى
بالاشارة صح ثم ان ذمها كل أحد فصرحة والافكاية ولو أوصى وصايا على يد شخص ثم
أوصى وصايا أخرى على يد آخر فان لم يثبت رجوعه عن الاولى محتاجا وحمل بمقتضاها
مسئله قال عند موته جعلت أو ثبتت ثلث ما في وجوه أخرى فان أراد بذلك مصرفا
من مصارف الخيري ليس بحرام ولا مكروه كراهة ومضافة أو شيئا من المباحات بان صرح
بنك أو دلث قربة أو عرف محلهم على ذلك صح كالأوصية عن الكلام قليل له تريد
أومر ادك ثلث ما لك فأشار برأسه أي ثم وان لم يعرف له مصرف بطلت بخلاف ما لو قال
أوصيت بثلثي على يد فلان أو ثلثي وصية ولم يذكر مصرفا فصرف للقراء (مسئله في)
أوصى بثلث الملاويان أو وصياه بجميع ثلثه ويبيعون العروض منه بديارهم ثم يفرجون
ما عي عنه لواء أو ائذ يحفظونه ويشترونه ويبيعونه بمحصل المصلحة الدائمة له كون صدقة
باقية تحت الوصية واشترى بالزائد المذكور بغير وصية فصرفته لا فارب الموصى الفقراء غير
الوارثين والأوصياء ويلزم الموصى المباداة بذلك لا بحرية بما لو كان عرف بلد الموصى ان
هذا اللفظ تقاربه الاتجار في الدراهم الموصى بها ولو لا يصح لان مراتب معاني الاصط
ومفهومها مستلثي الشرعي فالعرف العام فاللغة أمكن فالعرف الخاص فاجتهاد
الموصى فالعام ولا يبعد عن مرتبته حتى تفقد ما قبلها فرم البطلات في هذه العرف
المذكور باطل من ثلاثة أوجه محالته لعرف الشرع فيها اذ الصدقة الجارية الواردة في
الحديث مجعولة على كل ما يتفق به مع بقائه كالأوقاف والوصية بالمع والمخالفة للعرف
العام لو قدرنا ان الشارع لا عرف له بالان الصدقة للمصلحة الدائمة هي الصدقة الجارية
ومحالفته لعمدة اذ من ترجحة كلامه ان التسمية والاجراء هو النية أي يشترون بما يحصل

فيكون في أي متكررة فيقتضي شراء عقار إذا تجارة لا يتكرر إلى مع فيها الابتكارها فاعلم
 أن اللغة مخالفة لعرف بلده وقد مر أنها كسابقها مقدمات على العرف الخاص ثم يقدم عرف
 البلد على اللغة فيما إذا صار عاما واتفق على عموم ولم يكن ثم تخصص ولم يكن له في اللغة معنى
 محمل اللفظ عليه وكل هذه القيود منتزعة في مستلثنا أيضا إذ ليس العرف المذكور منتزعا على
 عمومه عند أهل تلك اللغة كما استعنا التفات منهم ولأن في اللفظ تخصصا يخرج عنه دائرة
 العموم لوقائبه وهو قوله الدائغ لأن ذلك يخص لقوله ويجزونه بما يحصل المصلحة العامة في
 الشراء للتجارة وللأعيان نفس ذلك بشراء الأعيان فقط بل ولو قدرنا عدم التخصص فلا
 يستدل به على البطلان الأول يمكن له في اللغة معنى يصح جعل الوصية عليه إذ يصح كلام
 المكلف من الألفاظ ما أمكن ومعناه أنه إذا نطق بكلام له معنيان أحدهما يترتب عليه حكم
 والثاني لا فصله على الأول ولا يمتري عاقل في شمول لفظ الموصي لشراء الأعيان المنتفع بها
 مع بقاء معناها نحو لا تظهر من الاتجار وليس هذا كن نطق بكلام لا يعرف معناه لأن الشرط
 معروفة ذلك أجمالا أي بان ذلك من بل الملكة بما إذا صدر الإحكام على معاني الألفاظ
 لا التراتن والمقاصد كما قالوه فيما لو وصى أو وقف لا ولاد زيد وأولاد أولاده ومقصوده
 وعرف بلده إطلاقه على المذكور فقط أنه يعم المذكور والآلات وأولادهن الأجانب وفيما لو
 كان العرف أن الواقف يأكل من الموقوف وأن الموصي به يصرف للنفقات أنه سمي بصحان
 وبني العرف المذكور بل يصرف الوقف في مصاريفه التشرعية والموصي به لا فقره أن لم
 يذكر له مصرفا بلحا (مسألة ج) أو وصى عند موته بأنه على حكم الله تعالى ورسوله وأوصى
 بدراهم تفرق فان أراد بحكم الله التوبة من الزبالة دون عند الناس على حكم الزبالة التوبة
 مقبولة وليس لو أنه الرأس المال فقط بل لا يجوز أخذ شيء من الزبالة يحصل الزبالة
 أو وصى بذلك أم لا والوصية بالدراهم تنفذها لا للفقراء والمساكين وهي على حسبنية الميت
 فان نواهاز كافة تمت والاقفالة ولا يصح أجره

§ (الموصى هـ) §

(مسألة ش) أو وصى للأشرف أو لأشرف الناس أو أشرف الأشراف حل على ذرية
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم الآن المنسوبون إلى الحسينين بصانتيه عليه وعليهما
 أفضل الصلاة والسلام بإطراد العرف بذلك منذ أزمان لا يوصف بهذا الاسم غيرهم فان
 أو وصى لأشرف ذرية الحسن والحسين اعتبر زيادة وصف معنوي من ضعفه وتقوى فيما
 يظهر (مسألة ج) حد طالب العلم كما هو المتعارف بحضور موت فيما لو وصى شخص
 لطالبة العلم من له ملكة يتقربها على استخراج المسائل المنصوصة والمفهومة أو هو من يتقدر
 على تصور المسئلة ويستدل لحلها لا تكفي معرفته بابا أو بابين من الفقه بل لابدان يكون
 طالبا ناظرا لجميع أبواب الفقه وبهذا يظهر أن من ليس له الأقراء مختصرا لا سيما المشقة
 على فروض الأعيان لا يعمد من طلبة العلم وأما أهل العلم فالمراد بهم حيث اطلقوا الفقهاء
 والمفسرون والمحدثون فن هو طالب لواحد من هذه الثلاثة اعطى لا غيرهم من العلوم على

الأصح في أخذ شي من قراءه فقد أحس كل الصحة الحرام ولا يجب استيعاب الطلبة
 ولا يخص باهل بلد المال (مسئله ب) أوصى لقريبته أو أرحامه مدخل كل قريب
 من جهة الأب والأم غير الوارث وضابطه كل جسد ينسب اليه الموصى أو أمه وبمعد قبيلة
 واحدة سواء قل أو وصيت بهذا الرحى أو للأرحام أو لقرائتي أو لقريبة بمصرف لجميع ذرية
 جسد الموصى وجسد أمه الملقب بذلك الاسم وإن بعدوا وإن غابوا ومن غير قبيلته كأولاد
 البنات والعصبات والنفالات وإن سفلوا ويستوى الغنى والمسلم وضدهما فيجب استيعابهم
 والتسوية بينهم وإن كثروا وشق ذلك ثم إن ذكر حصصهم أو كان قليلا لا يقع موقعا جاز
 الاقتصاد على البعض ولو على ثلاثة منهم ويجب الاستيعاب المذكور بقيدته وإن دلت القرائن
 أو قال قائل إن الموصى أراد بذلك أن يأسخ موصين يرفقهم وبواسمهم لا سلك القرابة
 المذكورين لأن هذا أمر لا يعرفه ولا يخطر بباله فلا يلتفت إلى ذلك ولا يجوز التخصيص
 إلا أن صرح هو ولو بعد الوصية بذلك فيعند قوله كالأوصى لجبرانه وقال أردت الملاصقين
 فقط وقد أطلق الأصحاب اعتبار المعاني الشرعية في نحو الوقف على الأرحام والعشيرة
 والقسرية والموالي ونحوها ولم يلتفتوا إلى اصطلاحات العوام في ذلك ولا إلى ما ينفذونه من
 تعميم الالفاظ وتخصيصها اكتشاف صغر قهر لاصل المعنى وإن لم يعيطوا بحقيقته لأن المداد عند
 الشافعي على مدلولات اللفظ ما أمكن وليس هذا كمن نطق بكلام وهو لا يعرف معناه لأن
 الموصى يعلم أن هذا اللفظ يزيل الملك وأغايجهل أمر آخر مثل هذا الجهل لا أثر له في صحة
 التصرف وكيفيته أذهو جهل بالتفصيل وقد صرح في القصة بأن ماله معنى في الشرع مقدم
 على اللغة والعرف ولو أضرنا عن عرف أهل العلم واتبعنا عرف العوام لبد لنا الأحكام وغيرها
 دين الإسلام بل يلزم كل إنسان العمل بما حكم الشرع وإن مضط الناس وراى هو وغيره أن
 المصلحة في مخالفته زادت وكذا الحكم فيما إذا أوصى شخص لقريبته أو رجعه آل فلان أو
 قال أو وصيت لآل فلان أى يشمل جميع ذرية ذلك الشخص الملقب بذلك الاسم على ما مر
 تفصيله ولا يدخل في الوصية نحو الأرحام إلا من كان موجودا عند الوصية وبقي إلى موت
 الموصى فالومات قبله أو شق بطلت في حصته ورجعت لورثة الموصى لا لبقية الأرحام
 ولا يستحق الحمل الموجود عند الوصية وإن انفصل قبل موت الموصى إذا لا يسمى ولدا ورجحا
 وقريبا أو لا ولو قيد الموصى الأرحام بالموطنين يولد كذا مصرف ذلك لمن وطن بنفسه وإن
 خرج منه بنية العود وطال زمن خروجه ويصدق في قية العود بلايين إذا يعرف ذلك
 إلا منه وخرج بمن ولد بغيره من أولاد القاطنين ولم يأت الهال إلى الآن وإن كان عازما هو
 أو وليه على القيلة الهاوم لم ينو العود وإن قرب خروجه فلا يستفان شيء أو زاد ب ثم
 المراد بالقبيلة في اصطلاح أهل النسب ما تحت الشعب وبعدها العمارة ثم البطن ثم الانخاذ
 ثم الفصائل آخرها ماله ثم عشيرة عشيرة قريش عمار بكسر العين قضى بطن هاشم
 نخذ العباس قبيلة فخينئذ لو كان الموصى المذكور من السادة آل جنيدها بيهرون جمل
 الليل وكانت أمه من السادة آل شهاب الدين بن عبد الرحمن بن شهاب الدين بن عبد الرحمن بن
 الشيخ على كانت القبيلة من جهة أبي الموصى هو الشيخ محمد جمل الليل باحسن ومن جهة

اسمه هو الشيخ علي بن أبي بكر السكران اذ هما اللذان بعد اولاده قبيلة شريعا وعرفا لغة فلو قيل
 عدوا قبائل السادة الى أبي لوى لآخذ اصاديق آل جند الليل آل الصندوس آل الشيخ
 علي آل عبد الله باعوى آل عم الفقيه وهكذا لايقول آل باهرون آل ابن سهل آل شهاب
 الدين آل منفران مثل هؤلاء بطون أو انخاذ لا قبائل كما علم عامر نعم في تغشيل بعضهم كالامام
 النوروي في بعض كتبه للقبيلة بنى هاشم يقيم منه ان تكون القبيلة في مستثنى آل
 باهرون لا آل جند الليل الشامل لهم ولغيرهم آل شهاب الدين الا كبر لا آل الشيخ علي
 كذلك وهو محل تردد اذ هما اللذان يعرفهما الموصي واهه وبنو زان بهما عن غيرهما من
 اولاد اجدادهم الا قدمين وما دون هذين من اجداد الموصي واهه فلا يعتبر في الضابط
 المذكور مطلقا لانه اما غذا وقبيلة اه وفي الذي يظهر من نصوص العلماء ان من
 اوصى لاقارب شخص من آل أبي علوى أو لاقارب نفسه وهو منهم انما تصرف وصيته لجميع
 آل أبي علوى لا لموصى قبيلة ذلك الشخص المنسوب هو الهم فقط نعم قرابة الشخص
 المذكور أولى من غيرهم عند تقدير التميم ولو اقتضى لفظ الوصية الصرف للاقارب ولم
 يصرح به الموصي كان الصرف لهم أولى بل قال الشيخان وابن حجر يلزم الصرف الهم
 حينئذ وهذا ان لم يحكم بما كان بالصرف لهم والا لم يقطع لان حكم الحاكم يرفع اختلاف المذهب
 وغيره وحينئذ اذا أوصى شخص من السادة آل عبيد مثلا بفسلة مال تقسم في وقت معين
 بعضها على الفقراء عند قبوره وبعضها لقرابته بضر موت وبعضها لمن حضر منهم بجاوه
 وبعضها على عمارة المال قدمت عمارة المال مطلقا ولو من بقية الاسهم كما يرد الفاضل من
 العمارة على الاسهم ويرسل مالا لاهل بضر موت الى الثقات المأمونين بقرضه على الفقراء
 من جميع آل أبي علوى هناك وبمض طلبة العلم بزياد ويرى مال السادة بيلد الموصي على من
 حضر منهم سواء الساكنين بها والمساكين لكن لا يعطى غنى الزكاة ووارث الموصي والموصي
 نفسه ولا من تلزم نفقته نعم ان انزل اخذ له ولمويه وبالفقراء يفرق كل ما حصل أو يبقى
 لوقت الاجتماع كيوم مولد الموصي (مسألة) أوصى لارحامه بجهة العرب المنتسبين
 لوالده فلان فالظاهر الذي تفهمه عبارة الفقهاء في نظير هذه المسئلة انهم ذرية والده الذين
 من قبيلته فقط لا اولاد البنات ولا ذرية اجداد الموصي لقول العلماء لو وقف على ذريته
 المنتسبين اليه لم يدخل اولاد البنات والوصية كالوقف فاذا لم يدخلوا في الذرية فالارحام
 من باب أولى لقوله تعالى ادعهم لاياتهم واما قوله عليه الصلاة والسلام في الحسن وصواب
 الله تعالى عليه ابني هذا سيد الخ ومن خصوصياته صلى الله عليه وسلم ان اولاد بناته ينتسبون
 اليه نسبة شريفة كما هو مقر في محله وبقيد المنتسبين لوالده أني الموصي يخرج من فوقه
 من قبيلته من ذرية أبيه كموأى الاب اذا ينتسبون الى الوالد المذكور بل لا جده ثم
 رأيت في العباب قال في فرع أوصى لمناسب شخص فلن ينسب اليه من اولاده الخ وقال في
 القلائد وينسب اولاد الاولاد وان سفلوا في الذرية والعقب الا ان يقول من ينسب الى فلا
 يدخل اولاد البنات قال الماوردي والزياد ومثله ما سجي ولا يدخل فيه من ينسب هو
 اليه اه وهو كالصريح فيما ذكرته وحيث دخل ذرية والده الموصي كما ذكرنا لم يدخل فهم

أولاد الموصى أصليهم ذكورا وإنا ما كانوا إلا يسمون رجلا غير ثلث ولا ينسب أولادهم
 بالقبيلة المذكورة ولا ينسب أيضا من ليس بجهة العرب من الموصى لهم مطلقا (مسئلة)
 أوصى لأخته نصف لزوجها وشاة فقط لأزواجه حواشده إلا أن انفردت من النساء
 فيدخل أزواجهن حينئذ فقط نظير ما لأوصى لأولاده ولم يكن له إلا اسحاق فيصير لهم
 والمعتبر في كونهم أزواجهن حال الموت لحال الوصية ولحال القبول ثم المعتدة الرجعية
 حال الموت كالزوجة في إعطائهم زوجها قاله في شرح الرض ونحوه السبب ويؤخذ منه أنه لو
 أوصى لزوجة أو أولاده اعتبر ذلك بحالة الموت أيضا فراجع (مسئلة ي) أوصى بدراهم
 تفرق بمثل كذا على المحتاجين أقارب أو غيرهم وجب تفرقها هناك لكن لا يجب استيعاب
 الأقارب وإن انحصروا لأن مقتضى الضمير وينبغي مراعاة ما فيه فضل لليت أكثر
 في قاعدة تصح الوصية لعبد المديون والملاق عتقه بالموت لأنه يصير حرا بموت السيد كره في
 الرض وشرحه اهـ (مسئلة ي) أوصى لمستولده صح وكان لها أن تصح بالموت
 من رأس المال ثم إن علق الوصية كأن قال إن خدمت أولادي استحققتا بالخدمة كما لو قال
 إن لم تزوج قطعي الموصى به فإن تزوجت رد منها (مسئلة ش) أوصى لمن نصفه
 حر ونصفه لورثته ولا مملوك ولم تجز بقية الورثة بطل في الجميع قاله في العياد وهو قضية كلام
 الرضة ونقل من الأكثرين ووجهه عدم تعيين مال الورث فصرى الرضاى الكل وقال الامام
 كالرض وشرحه بطل في حصص الورث فقط (مسئلة ش) أوصى زيدا بدين قيمتها
 مائة ولعمرو بثلثه والثلث مائة فإن لم تجز الورثة تسقط الثلث على كلهما قال الموصى به بالثلث
 خمسون وبالعين نصفها هذا إن خص الثلث بغير العين الموصى له بها أو أقال الثلث شائع في كل
 المال فكانه أوصى زيدا بكل العين ولعمرو بثلثها مع ثلث بقية المال فإن أجاز الورثة قسمت
 العين أرباعا على المحققين بدلالة أرباعها وأعمرو ربعها مع تمام المائة من بقية المال وإن لم
 تجز سقط الثلث بنسبة الوصيتين بقية مال الموصى له بالعين ثلاثة أسباع فيسقط من العين
 ما يساوي اثنين وأربعين وستة أسباع ونسبة ما للثاني أربعة أسباع سبعة في العين وهو يساوي
 أربعة عشر وسبعين وثلاثة أسباع في بقية المال وهو اثنتان وأربعون وستة أسباع فجملة ماله
 سبعة وخمسون وسبع أجمعها إلى اثنين وأربعين وستة أسباع التي لصاحب العين نصير مائة
 وهو ثلث المال

﴿الموصى به﴾

(مسئلة ش) مات عن ابن وبنتين وزوجة وأوصى لأولاد بنته الثلاثة بمثل نصيب
 ابنة الميت لو كان حيا فقد حيا الابن الميت وكان له مثل ابنتين وبنتين وزاد لأوصى لهم
 مثل نصيب ابن فاصلا ثمانية للزوجة واحد ولهم سبعة منكسرة على ثمانية نصيب في
 أصلها تبلغ أربعة وستين للموصى لهم ربع بعد الثمن ١٤ ولأولاد الباقي ٢٤ وهو
 منكسرة على الصنفين مع البائنة في الأول والموافقة في الثاني فتضرب برؤس الموصى لهم
 ثلاثة في أصل المسئلة تبلغ ١٩٢ ووفق الأولاد اثنين في هذا المصحح تبلغ الجلة ٢٨٤

من الكل ٤٨ سهماً للوصى لهم ٨٤ سهماً وللأولاد ٢٥٢ سهماً اه قلت
 قوله فزوجت من الكل الخ بما مل كلامه الا من الموصى به ينقص على الجميع
 فمصاب المارية والله أعلم ان تقول أصل المسئلة ثمانية للزوجة ثمن واحد بنق سبعة منكسرة
 على ستة الابن الحى والميت المقدراؤه واليتيمين تضرب الرؤس ٦ في أصلها ٨ تبلغ
 ٤٨ لكل ابن ١٤ فيراد للوصى لهم ١٢ تضرب الجلة ٦٢ وهي منكسرة عليهم أيضاً
 تضرب رؤسهم ٣ في المصح ٦٢ تبلغ ١٨٦ للوصى لهم ٤٢ وللزوجة ثمن الباقي
 ١٨ وما فضل للأولاد وهو منكسر عليهم أيضاً مع الموافقة تضرب رؤسهم ٣ في المصح
 ١٨٦ يبلغ الكل ٢٧٢ للوصى لهم ٨٤ وللزوجة ٤٦ وللأبن ١٢٦ وللميت
 ٦٣ فهذا وجه تصحيح المسئلة في مثل هذه (مسئلة ش) خلف ابنا وزوجة وأوصى لها
 بنفقة أرض مدة حياتها فباعها الابن فان كان قبل الاجازة صح في الكل ان أذنت الزوجة
 والا فبمعاذ الله وبطلت الوصية لدلالته على الاعراض كبيع الموصى قبل موته بل أولى
 أو بعد ما بطل مما قلنا لجهالة المستثنى من المنافع لتأخيرها بعد الحياة متى صح البيع كما مر ثم
 باعها ثانياً بعد موت أمه المذكورة بطل ولا اثر لدعواه حيف فبطلت الوصية لها من أيها واجازته ذلك
 قبل بيعه الأول لتكذيبه ذلك بالبيع الأول نعم ان أقر المشتري الأول بطلان البيع أو جحد
 فاقام الثاني بينة سلت للثاني ورد الابن الثمن أو بدله ان تلف اما تصادق الابن والمشتري الثاني
 على الاجازة قبل البيع الأول فلا أثر له الا أنه يقرم له القيمة للجدولة فادار رجعت اليه الأرض
 سلمه للثاني واسترد القيمة (مسئلة ب) أوصى لعمتيه بنافع فخلات مدة حياتها ما مضى لثام
 ماتت احدهما رجع نصيب الورثة الموصى وبقي نصيب الأخرى على العتمة الذي أفتى به
 أحد بصير وأبو حورث كالمو قبلت احدهما وردت الأخرى وأفتى أبو زرعة برجع الكل
 للورثة يموت احدهما ولو أوصى لآخرين وقال ان مات قبل البلوغ عاد لوارثي فافتي ابن
 حجر بانها تكون مريدة مطلقة ولا ترجع للورثة فتظير العمري والرقبي (مسئلة) أوصت
 امرأة لابن ابنتها بنصيب أو بنصيب أبيه الميت أو بحصة ارنه منها أو قالت جعلته على
 ميراث أبيه صح في الكل وان لم تقل لو كان حياً وكان كناية في الأخيرين الا ان قبلته بعد
 الموت ثم أذاع فلم ماتت من زوج وابن وبنتين كان للوصى له خمس التركة لاربعمائة كما حققه
 العلامة ابن حجر في القول الواضح المقرر ورد على حاله وذلك لانافي المشبهة بالمقدر
 وجوده كافي الابن هانقدر وجوده وسهمه ثم زاد مثل سهمه على المسئلة وفي الموجود كالمو
 أوصت بمثل نصيب الابن الحى هباراد مثل سهمه على المسئلة فيكون له ربع وحاصل مسئلتنا
 ان تقول أصلها من أربعة للزوج ربع سهم وللأبن الحى سهم وللبنين سهم وللأبن الميت
 المقدرو وجوده سهم وزاد خامس للوصى له فبأخذ الخمس ثم تقسم التركة بين لكل بحسب
 ارثم قال ابن حجر ولا عبرة بعرف البلد في تنزيله منزلة أبيه من غير زيادة وما نقل عن ابن
 عسبن وابن من دوع ومن سبقهما أو تبعهما بما يخالف ما ذكرنا فخط لا يعول عليه لا ذلك
 لاوافق المذهب مالك وليس من مذهب الشافعي في شيء ولو أرى له نصيب انسه
 بالاضافة وليس له ابن وارث بطلت أو بنصيب ابن التتوين صحت اه (مسئلة ب)

أوصى بثلاث ماله يفرج منه قهقهة ووصايا معينة ويترك ذبايل أن المال يفرج منه وصايل
وتمايل وما زاد يقسم اثلاثا ثلث للسادة المحتاجين حسب إرادة الوصي وثلثين للإرمام بقوله
يؤخذ به مال الخ يجب اتباع شرطه ولا يجوز تفرقه دراهم وإن خيف ضياعه في المستقبل بل
الذي يظهر أنه يجب فوراً شره ذلك وصرف غلانه في مصارفها التي عينها إن غلب على فله
الضياع واستيلاء الظلمة عليه بعد الشرأجاز دفع بعضه لسلامة الباقي فإن تحقق الضياع أو
الاستيلاء قبل شره المشرط في الوصية وأراد تفرقه نقدافر بما يجده من دوحه ويبرأ ظاهراً
وباطناً هذا المسلك الأول والأوفق بشرط الوصي وأخرى بالزمان هو أن يشتري الوصي من
كل أحد من الوصي لهم من أموالهم بقدر ما يخصه في الوصية باعتبار التقدم بأذن له في
استقلاله على مقتضى الوصية ويكون الخطر في ذلك الوصي ولن يستنده فيما يهزم عنه أذهي
جائزة حينئذ للضرورة (مسألة ك) أوصى (زوجته بمقام من ضمان لها عليه لم يكن ذلك
وصية إلا بالنسبة لتعيين دفع ذلك العقار في الدين إذا الوصية تبرع بحق مضاف ولو تقدير المأبد
الموت ويكونه ضماناً تخرج عن كونه تبرعاً له وأقراراً لا تبرع وهو صحيح حتى للوارث في مرض
الموت ثم إن صح الإقرار والضمن بشرطه من التكليف والرشد ومن معرفة صاحب
الدين ولو لم المضمون والعلم به وثبوته في غير ضمان الدرك دفع ذلك العقار لزوجة إذا قبلته
بعد الموت عن دينها ولا يتوقف ملكها على القبض ولا فرق في وجوب صرف الدين الوصي
بهم للدين بين أن تكون لوارث أو غيره ولا تبرع هنا نعم إن زادت العين على قدر الدين قصده
يخص من رأس المال وما زاد من الثلث فلا بد حينئذ فيما إذا كانت وإن تضمن إجازة بقية الورثة
المطلق التصرف في الزائد وقد غرض الوصي في صرف العين لما ذكرنا وما تكون
أجل أمواله متلا ومن ثم لو باع المريض ماله لوارثه بمن المتل أو بما يتساح به نقد قطعة أو
خالف الوارث فقصى الدين من غير العين الوصي به نقد تصرفه وإن ثم بأصا كمال رضى
المستحق بما بذله الوارث ووصوله إلى حقه (مسألة ك) أوصى (زوجته بالبيت وما فيه
دخل جميع ما في البيت من دراهم ونحاس وسلاح ودواب وغيرها السكن لا بد من إجازة بقية
الورثة الكاملين بعد موت الموصي فإن إجازة بعضهم نفذت في نصيبه فقط ولا رجوع لهم بعد
الإجازة نعم إن ادعوا الجهل بقدر التركات قالوا نحن قلنا ما بان أكثر ما صدقوا بما عينهم حيث
لم يتم بقية يعلمهم ولم تكن الوصية شيئاً معيناً اهـ قالت وقوله دخل ما في البيت الخ أي عند
الموت وإن حدث بعد كما في فتاوى ابن حجر لا عند الوصية كما هو معلوم (مسألة ك)
أوصى بعتق عبيده ثم اشتري بعد الوصية عبيداً آخرين مات عتق الجميع حيث لم يقيس
بالموجودين حال الوصية وخرجوا من الثلث إذا العبرة في الوصية بالمال والعتق وغيرهما بحالة
الموت دون الوصية على المعتقد حتى لو أوصى له بعتق عبيده ولا عبيده عند ثم حدث له عبيد
جاء إعطاؤه واحد من المصدقين وما نقل عن شيخنا سعيد سنبل بما يخاف ذلك فغير ظاهر
في فائدة (أوصى بمعاون الأدار دخل فيه صناديق وقراطل وحفان واحسان صين وأباريق
وطشوت نحاس ولو كبروا حناجير وقعايدوس وميازين الانصوبيان ومراطيين كباراً أراد
للتجارة كفوس وقد اوم تراد للحرث فلا تدخل بخلاف ما راد لتكسير خطب وإصلاح سقوف

(مسئلة ١) أوصى بدرهم يؤخذ بماله ويوقف على الارحام
 فزوج قرذ الامر الى أبيه فقال الاب من ادناشركها درهم قرذ الامر لايه توكل في كيفية
 الصرف وتقرر الاب الصرف درهم وابطاله الوصية بالوقف صحيح فتفرق حينئذ خداهم
 (مسئلة ٢) أوصى بتلاتين دينار يشتري بها ثقل ويوقف على مريضه معين وأشهد على
 ذلك ثم اشترى مالا باربعة وثلاثين وقفه في حياته على ذلك المسجد لم يكن ثراؤه المذكور
 رجوعا عن الوصية الا ان عين الدنانير الموصى بها تم اشترى بها اعم لم رجوعه عن الوصية
 وحيث لم يكن شيء من ذلك فبشترى الثقل ويوقف كذلك ان وسعه الثلث أو أجاز جميع الورثة
 المطلق التصرف (مسئلة ٣) أوصى بأنواع من القربان على يد شخص ثم أوصى بآخرى
 على يد آخر فان تيسر رجوعه عن الاولى والاحم بضمهما فيضربان من الثلث ان وسعه والا
 قسط بقاؤه أوصى بكتبه دخلت الاجزاء والمصاحف أو بمصاحفه لم تدخل الكتب اه
 بالخمره ولو أوصى له ثلث ماله الا كتبه ثم أوصى له بالثلث وأطلق لم تدخل الكتب قاله
 ابن حجر وأبو خمره خلا قال بعض الاشراف ولو أوصى له بمائة ثم أوصى له بنمسين فله بنمسون
 لان الثانية قاطمة للاولى اه تحفة وقال في الرض وشرحه ولو عكس بان أوصى له بنمسين
 ثم بمائة فله مائة (مسئلة ٤) أوصى بأقرع ينافع ضلة أو دابة فان أرادها القرعة والولد أو
 امرؤ بهما العرف ملكهما الموصى له كالمولدت قرينة لكن بالنسبة للوصية لا الاقرار لان
 مبناه على اليقين واذا لم يدخل جلت المانع في الضلة على ما يصح الاستتجار عليهم من منافعها
 كربط دابة ونشر ثياب عليها وفي الدابة على وصيها والحمل عليها ودياسة خصوص الجلب
 وولدها حينئذ كهي فلو قال بفوائده أو غلبها حمل على القرعة والابن والصوف (مسئلة ٥)
 قال في الامداد ونحوه الضعة وكاعتبار الوصية بالمنافع مدة معسومة ما لو أوصى لزيد بنار
 كل سنة من أجرة داره ثم من بعده للقرعة مثلا والاجرة عشرة دنانير فبعت بمن الثلث
 قدر التماوت بين قيمة الدار مع اخراج الدينار منها وقيمتها سالمة عن ذلك ثم ان خرجت من
 الثلث امتنع على الوارث بيعها وان ترك ما يحصل منه دينار لان الاجرة قد تشعب عنه وان
 لم يخرج قال زائد على الثلث رتبة وأجرة تركه اه ومثله فتاوى بالخمره وحينئذ فلو أوصى
 بمقار يخرج من غلته للقرعة كذا وما بقى لنبه فلان لم تجز الورثة للابن كان الرائد على
 أجرة القرعة تركه وكذا ان أجازت ومات الابن كما اقتضته فتاوى ابن حجر ولو أوصى ان
 يعطى فلان كل شهر كذا أعطيه ان عين الاعطاء من ربيع ملكه والا عطيه الشهر الاول
 فقط كالواوصى لوصيه كل سنة بمائة دينار مادام وصيا فبمع بمائة الاولى فقط خلا فان
 غلط فيه قاله في الضعة (مسئلة ٦) أوصى بثلث الجروب التي احيها ان يصرف
 ريعه في تصمير ماء للشرب يعمل كذا لزم الوصي فعله في ذلك الحمل فلو نفذ فعله في بعض
 الاحيان حفظت الغلة الى زوال العذقان أسس من زواله في العادة أو خيف على الغلة
 قبل زواله صرف للشرب يعمل آخر فبثلث الحمل ولا يجوز صرفه لجهة أخرى كإطعام
 الميت ولا بيع الثلث الموصى به من تلك الجروب كالوقف ولو أوصى بثلث قسم يوم موته
 فأخر وجب شربه بعده ولو أوصى بثلث ماله على يد زوجها يخرج به بطله وجب شربه

بعد تنضيضه دراهم على أقاربها غير الورثة **(مسألة ش)** خلف كلب صيد وزق
 حرو ولم يمتد قط وأوصى بأحد هاهما اعتبار الثالث بقرض قيمتها إذا تناسب بين رؤسها
 حتى يعتبر العدد ولا ين منفعها حتى تعتبر أن أوصى بكذا أخذت في ثلث **مسألة ب** أن لم يكن
 الوارث **(مسألة ب)** أوصى بأنواع من القربات ثم قال وأوصى بأن عبده فلان متوق
 عتقاً معلقاً قبل موته بثلاثة أيام وجعل له مائة قرش والجارية المتزوج بها والجارية والعبد
 اللذين عند فلان بشرط أن يكونوا في طاعة أولاده وكذلك عبده فلان متوق قبل موته بثلاثة
 أيام وصح الوصايا بشرطها وكذا العتق أن وجدت الصفة وهي مضي الثلاث مع الشرط وهو
 خدمة الأولاد فإن لم يدوموا على الخدمة بعد لم يبطل العتق لأن عدم الشرط يمنع امضاء
 الوصية وتوقد العتق يمنع الرجوع فيه فحينئذ يرجع الورثة على كل بقيته وتكون تركته
 لكن يتردد الظرف في قول الموصي وأوصى بأن عبده فلان متوق عتقاً معلقاً قبل مرض موته
 بثلاثة أيام أذى ذلك شبه تناف أو هو فخصم الغاء هذه الصفة وأن قصد العتق لأن
 المقاصد إذا لم تدل عليها الالتفات لا تعتبر وقاعدة ما كان صريحاً في بابه تؤيده ويحتمل صحة
 العتق نظراً لنشوق الشارع إليه ما أمكن ويكون معني أوصيت أقررت أو أعلت ونحوه
 ويؤيد هذا قولهم أعمال الكلام أولى من أهله وكلام المكاتب يسان عن الالتفاء ما أمكن
 والقلب إلى هذا أميل **(مسألة ك)** أوصى بكفارة وأطلق وأجهدا الوارث في سائر ما كان
 عرفها بقرينة أو اختياراً أو جها فلو لم ينجح الموصي تبين أنه اليست من كفارته وإن لم ينجح علم
 أنها اليست عن ظهرها وهكذا يستدل بالقرائن على خروج ما لا يتصور وجوده فإن لم يظهر شيء
 اتجه وجوب سائر الكفارات إذا لا يخرج من المهدة لأبذلك وحينئذ إن كفر عنه بالعق مثلاً
 أغناه عن الجميع من حج ووقاع رمضان ونحوه وقيل وعين وكذا أن كفر بصيام شهرين
 متتابعين حيث كفاه الصوم في كفارة اليمين لأن الثلاثة بعض الستين كالكفر باطعام
 الستين فيكفيه لغير كفارة القتل إذا لا اطعام فها فتوى بذلك الواجب على مورثه وينصرف
 لما هو عليه من ذلك إذا التمين في نية الكفارة غير لازم كما هو مصرح به في المتن اه قلت
 وقوله من حج يتأمل كلامه ادليس في كفارات الحج عتق وقوله حيث كفاه الصوم في كفارات
 اليمين أي ومن ثلها غير هاهنا هو مؤخر عن العتق كما علم **(مسألة ك)** أوصى بدراهم تزرع
 من تركته يشتري بها عترة تصرف غلته لمصرف مباح فإن كانت التركة أعياناً حاضرة ناضاً
 وغيره أخذ الوصي الدراهم من الناض ما لم يرض على دراهم معينة والأزمت وإن كان
 بعضها غائباً أخذ قدر ثلث الحاضرة إذا تمكن من الباقي أخذ ما بقي هذا إن وفي الثلث
 بالموصي به والا أخذ قدر الثلث فقط **(مسألة ب)** أوصى بثلاث ماله بفعل منه قراه وختم
 وصداقات معينة وما يزيد بعد ذلك يكون سد فلان بفعل ما بعد نفعه على الموصي من مصالح
 الخبير بفعل الوصي ما عينه ويقى نحو ثلثائة قرش فالذي أراه من أفضل القربات أن لم يكن
 أفصلها ومن أعلى شيء يعود نفعه على الميت أن يشتري بذلك مال وتكون غلته لطيلة العلم
 بحال كذا أو مدرسة كذا ترغيباً للطالبة العلم لاسيما في هذه الجهات التي ركبت فيها ربحه
 وخيب مصايجه وهو الذي ما عبد الله بشيء أفضل منه وفصله في الدين معلوم بالضرورة بل

هو الذي كلفوا أهله الملوكة في الدنيا والآخره ولو أوصى بثلثة فربيعين له جهة أو عين وقيمت
 عليه صم وصرف الكل أو الباقي للقراءة وإن قال أوصيت بثلثي لا يصرف منه كذا أو سكنت
 فالعاصل أو الكل يصرف في وجوبه (مسئلة ش) أو وصى يبيع ثلث أمواله غير البيت
 يصرف في أبواب المسيرات من قراءة وتهليل وللأسجد وله بيت وأموال عقارية ومنقولة
 فقول في أبواب التبرعات آل فيها للعموم عند أكثر علماء الأصول ما لم يتحقق عهد فيتشمل جميع
 أنواع القرب لكن ذكر بعضهم أن التقسيم مما يفيد الحصر فلا يتعدى غيره فحينئذ يكون
 مقصورا على ما ذكره فقط فعليه لا يجوز صرف شيء من ذلك لأرحام الميت وأهل العلم والدين
 المستحقين والطريق الأقوم السلامة عن الاعتساف أو إرشاد الوصي إلى أن يؤخر من يريد صلته
 وإعطائه من أرحام الموصي أو من السادة أو أهل العلم أو الصلاح من يقرأ أو يهليل للموصي
 ويفاضل في الأجرة بتفاضل الاختصاص فهذا النوع للبيت مع صلته من ذكره وما فضل التهايل
 على الوجه المعتاد في المساجد من اجتماع العوام والتسبب في الجائهم إلى عدم احترامهم من
 الكلام فيما لا ينبغي بل رجاء وقوعوا في المحرم من تجويعه وعدم اجتناب مجلسه واختلاط
 نسائه ورجال فلا يرى فيه مندوحة فصلاص أن تراه أفضل مما أشرنا إليه وله أن يفاضل بين
 أجرة القراءة والتهليل وبالمساجد بحسب نظره اذهو موكول إليه بل الذي يظهر به يكفي
 ما يطلق عليه اسم المال لكل من ثلاثة مساجد من أي بلد كانت للعموم لفظ الموصي وعدم
 تقييده بعمل وما يطلق عليه اسم القراءة والتهليل أيضا وقول الموصي شيئا البيت فإن دلت
 قرينة على أنه البيت المأمور الذي يسكنه فذلك والا فالراجح عند أئمة الأصول أن اسم المفرد
 المعروف بالعموم في كل بيت ما لم يتحقق عهد أو لا يصرف إليه جزما وقيل يخص بالبيت
 الذي يسكنه مثلا لا به المنفق والقلب إلى هذا أميل لأن العوام لا يقصدون مثل هذه
 اللفاظ إلا دار السككنى فقط ومع ذلك هو الاحوط للورثة الوصي والانعكاس لبيت فينبغي
 العمل به فيبيع الوصي ثلثا من جميع المنقول والعقار ما عدا تلك الدار وبصرفه بحسب نظره
 وله أن يبيع شأ من العقار لما رآه من نحو قراءة أو المسجد (مسئلة ش) أو وصى بتهليل
 سبعين ألفا في مصعبين وأوصى للهلين بطعام معارم فالذهب عدم حصول الثواب
 بالتهليل إلا أن كان عند القبر على المعتمد وفي وجه حصوله مطلقا وهو مذهب الثلاثة بل قال
 ابن الصلاح ينبغي الجزم بنفع الأهم أو صل ثواب ما قرأناه إلى روح فلان لأنه إذا نفعه الدعاء
 بما ليس للذمى قاله أولى ويتعين المسجد المذكور لاستحقاق الطعام الموصى به بهلا بشرط
 الوصي كالوقت اه وعبارته قرأ شيئا من القرآن ثم أهدى ثوابه إلى روح النبي صلى الله
 عليه وسلم ثم إلى روح فلان وفلان أما النبي صلى الله عليه وسلم فالنواب حاصل له مطلقا بل
 هو مضاعف تضعيفا تستحيل الإحاطة به لأنه يثاب على أعمال أصحابه الضعف وأما غيره ممن
 دعاه القاري بوصول ثواب القراءة له أو جعله أو كان بحضرته أو نواصبها فالنفع حاصل لكل
 لا محالة بل إحصاء المستأجرة في القلب بسبب لشعور الرحمة إذا تزلت على قلب القاري وأما
 ثواب نفس القراءة في حصوله خلاف والذي اعتمد به ابن حجر ومرو حصوله أن دعا للبيت
 عقب القراءة أو جعل له ثوابها أو كان بحضرته وكذا أن كان غائبا أو نواصبها القراءة بما اعتمد به

(مسئلة) شرع في سفر سقى حذقه ولم يجره وأحضر الخمار في السفر فبطلت أوصى الى أرشد أولاده ان يجره يطو بمن التركة ويكون سبيلا للمسلمين فالوصية باجماله نافذة من الثلث بمقتضى الوصي ما شره فان جرح رفع الامر الى الحاكم فلو اذن الوصي لاحد ٢٢٨

وهو مذهب الاثنية الثلاثة وقال ابن عمر يحصل له ثواب النعم دون ثواب القرامة ويحصل أيضا للشارع ثواب وان قصده غيره أو أهده كاجر فلو بطل ثوابه كان كاجر لم يرض بدينه لم يطل ثواب النوى له ولا يظهر في هذا المقام فرق بين الواو وثم فيما قال الخرج فلان ثم فلان أو قال الى فلان خاصة ثم الى المسلمين عامة كما مال اليه في التصة والنهاية لكن يتفاوت الثواب فعلا ما خصه وأدناه ما جمعه نعم في النفس توقف من الاتيان بالترتيب لان فيه تحكما أو عدم تنويع الصلة تعالى وينبغي ان تكون الصدقة عن الغير أفضل من القرامة الا خلافا في حصولها والأفضل من الصدقة ملازمة اليه الحاجة في العمل التصدق فيه أكثر قارة تكون المساءرة يكون الخبز وتارة يكون غيرها **(مسئلة ك)** من عمل عملا فقال بعده اللهم أوصل ثواب هذه العبادات لغيري على الله عليه وسلم صح ذلك بل يندب على المتصدق ان كان يضافه صلى الله عليه وسلم أجزل من عمل خيرا من أمته من غير ان ينقص من اجورهم شيء ومن غير احتياج الى افتتاح الاعمال بنية جعل ثوابه عليه الصلاة والسلام لان كل عامل ومهتد الى يوم القيامة يحصل له أجره ويصدق لشيعته مثل ذلك الاخر وشيخه سبعة مثلاه والثالث أربعة والرابع ثمانية وهكذا تضاعف مراتب بعدد الاجور الحاصلة بعده الى التي على الله عليه وسلم وهذا على تفصيل السلف على الخلف فاذا فرضت المراتب عشر بعدده عليه السلام كان له صلوات الله عليه من الاجر ألف وأربعمائة وعشرون وهكذا وأمانة ثواب الاعمال له من غير دعاء فان كان صدقة أو دعاء مع والا فلا على الرابع وفي تباي شجنتا سبب من عمل نفسه ثم قال اللهم اجعل ثوابه لفلان وصل له الثواب سواء كان حيا أو ميتا يوسوا هكذا بطريق التبعة أو الاستقلال وأما ما يفعله بعض السالكين المستقرين في محبته صلى الله عليه وسلم من اقتراح جميع أعماله بنية ثوابه صلى الله عليه وسلم ثم ان يصدق عليه عليه الصلاة والسلام قبل منه على وجه الصدقة وان لم يعطه شيئا مخرج بذلك أشد الفرح بمجوز لا مثالا للمخطئين الاقصداء هؤلاء السادة وانما المنع عنه ان يفعل تلك العبادات البنية بلا عن فلان **(مسئلة ج)** أوصى بان يقرأ يس وتبارك كل يوم ويهدي ثوابها لغير وجه وأجرة من يقرأ في تركه صحت وان لم يخطف عقارا فيؤخذ من التركة قد رماؤن خذ بمثل أودبر وهو أولى في غلته بآخرة تلك القراءه ولو أوصى بان يقرأ عليه بمن القرآن في مسجد معين لم ينعين ككثرة الصلاة الا للمساجد الثلاثة

(الايام)

وان يشترى من محتاج اليه من الاثنية ليرجع بذلك في الثلث ففعل وأتم رجيم وكان كما لو أتمه الوصي أو باءة المأذون لم يصح الاذن ولم يرجع شيء والالة باقية على ملك المأذون وعليه قطعها بما اتى تصديقه من ان رأى الوصي المسئلة في شرائها وصرف الثمن من الثلث للمذكور فعل أية **(مسئلة)** يجوز للوصي ان يئذل جاز من التركة اذا خاف عليها صيانة الباقي كاتقته الشيطان عن أبي عاصم وأقره ويكفي في الخوف غلبة ظنه انه ان لم يعط شيئا استولى عليها **(مسئلة)** ليس لاحد الورثة ادالم يكن وصيا وان يستبد بقضاء دين مورثه كما مخرج في اروض وحكي وجهها انه اذا كان في الورقة شيد قام بذلك وان لم ينصبه الحاكم والعقدان الميت اذا لم يوص الى أحد في قضاء دينه يكون أمره الى القاضي العدل **(مسئلة)** توفي شخص ولم يبع وقد استطاع وكان قد أوصى ان يجوز من ثلث خلفه ويتصدق بصدقة معينة منه ايضا ثم قال وما بقى حجة الاسلام ففعل الوصي ما أمره ثم حثه بنفسه وقب ذلك الميت واستحق ما بقى من الثلث أخذ ما ذكره البيهقي ان لما طر الوقت ان ينصب نفسه في وظيفة من الوظائف ان تاهل لها وافي به الطنيد أو يخلو فان منعه **(مسئلة)** أوصى الى آخر في أمر اطفاله فرد الوصية في حياته فالوصي بهم الى أهمهم ثم بعد الموت قبل كل من الراد الاول والام صحت لكل منها ما ركل وصيا ويشتر كان ولا يستقل أحدهما بالتصرف **(مسئلة)** فاض حتى ما ذون له في الاختلاف استعمل جلالا قرية معينة على مقتضى

من أهل تلك القرية خلف وروثة بالدين ومحاجير وعليه ديون فتولى هذا الخليفة بيع شيء من التركة لتفدية
 الدين والولاية بما زله ذلك وليس بتليغته من قبل الشافعي الاعتراض عليه به هو ثم مضى في ذلك لاسيما وسلطان
 التركة لا يطبق القاضي الأعلى الحق لا مع مذهب غيره في مسألة أو صى إلى أم الأمل أو صى القاضي عليهم ثم زوجت
 التركة بمصر بحمد الحبيشي وتليل الأصحاب مع الأم المزوجة من الحاضرين في التزوج وحق يقتضي انزال الحاضرين
 الوصاية عليه العتيد أو يونسب إلى ابن جليل في مسألة كما تمت وصى على ٣٩٩ مائل قاضي وأرثه من المال نصف بيده

بغير تفرط صدق بيده كالأ
 ادعي وارث الوديع تلف
 الوديع في يد مورثه بغير تفرط
 بلا فرق وفي باب القراض من
 الصواب لو ادعى على وارث عامل
 أو ودع لم يسمع إلا أن ادعى ان
 المال بالبيعهم أو تفرط مورثهم
 فيصاح الورثة على نفى العلم في
 الثانية في مسألة ليس للزوج
 الوصي على المحاجر ان ينفق
 على أولاده من المال المشترك
 بينهم وبين أخوته المحاجير وإن
 سرت عادة أبيهم بالاعاق على
 الركن في حياته ويجوز التصديق
 بما فعل من الطعام عن كل
 المحاجر لظنه بل يرى العادة
 بذلك والله أعلم المفسد من المصلح
 قلت هل يلحق بذلك ما يبطأه
 السؤال عند جفاف الفضل
 وقامت له بان العادة المؤدى
 تركها إلى انتم العرض المانع
 وإن كان المال لوقف أو محجور
 حرره انتهى وللوفى يخطأ
 طعنه ببطأ محجور وإن
 يضيف من الضوابط إذا لم يكن
 على المحجور حيف وليس له إعادة

(مسألة ش) من شرط الوصي لعدالة الظاهرة فإذا ادعى شخص الوصاية فادعى علم
 القاضي فسقط أو ثبت بيده لم يجمع دعواه والأصح ما يطلب أن يتم أو ينفذ ظاهره ثم انفسق
 انزل أو ثبت فسقط قبل الإيصاء اليه بأن لا ولاية له وإن كان قد نفذها الحاكم وحكم بصحتها
 اعتمادا على الظاهر إذا المذهب أن حكم الحاكم لا يصير مافي الباطن إذا خالف الظاهر وإن لم
 يثبت فسقط ولا عدالة وجب البحث عن حاله على الأصح بخلاف الأب والجد أدبوتهم انهما
 أولى فلا يرتفع حتى يتحقق خلافه (مسألة هـ) أو صى بان فلا يتولى أمره وبعلى بل
 ذى حق حصه ملك بهذه آراء دين الميث والامانات والمحقوق التي عنده لا دى أو قلته تعالى
 كالأ كالأ وكأفارة وكأولاصيا وغيرهما حكا الوصاية على المحجور لا الكامل بل إن غاب تولاه
 الحاكم إلا من ثم صلحه البلد له وعبارة ش أو صى إلى ذى يستفاد منه وحفظ ماله
 لورثته الغائبين مع تولاه دون الحاكم وليس ذلك ولاية في أمر الغائب الكامل إلا لصح
 الأمن فهو الأب على المحجور بل وصاية فيما يتعلق بالميت لأن له غرضاً يخدمونه في حفظ ماله
 اذ ربما يظهر عليه دين فإن لم يوصى تولى الحاكم الثقة قبض الدين مطلقاً وكذا الدين إن خاف
 تلفه كان طالباً بتعيينه مستحقاً (مسألة ش) أو صى إلى آخر تصهيره والتصديق عنهم
 الثالث أو أولاده دينه وورثته لم الوصي مطالبة الوارث الكامل وولى المحجور يتسلم
 الموصى بل يعرفه وبأده الذين أو أمهاته مقدرة من التركة لئلا يدين عنه وليس له الاستبداد
 بالبيع بغير إذنه وإذا كان الحاكم عند غيبته أو امتناعه بل لا يصح البيع ولا تبرؤاً من الميت يريد
 المقبوض أو ذلوا وراثتاً من التركة وقصده الدين من ماله مالم يرضى الموصى للإدلاء مالا
 والأوجب الادامته وهذا حيث لم يقل الموصى الوصي بع عيب كذا أو قض ديني منها وما لم
 يكن في التركة جنس الدين ولا استبدق الأولى وكفى آداء الدين في الثانية لكن يأنى بعدم
 المراجعة فيها حيث سهلت في الأصح وله رد الودائع من غير مراجعة المال كلها الاستئثار
 باخذها ولو دفع الوصي الوصية أو وصى الذين من ماله نفسه لم يرجع على التركة ولا مال الوارث
 إلا أن اذن له في الآداء وإن لم يشرط الرجوع على الأوجه ثم إن حكاين ولو راوى بيته
 الرجوع يرجع ولو بلا إذن (مسألة هـ) أو صى إلى اثنين بان قال أوصيت البيك أو لى فلان
 ثم قال ولو بعد مدة أوصيت إلى فلان أو قال لشخص هذا وصى ثم قال لا آخر هذا وصى علم
 الأول أو نسيه لم ينفرد أحد ما يختلف ما لو قال أوصيت إليه فيما أوصيت فيه بل يظاه رجوع

مال الطفل كما صرح به في الرضة في مسألة كما عرل نفسه من الوصاية ثم أراد العود لها وهو أهل لها جاز له ذلك أخذها ذكره
 السبكي في نظير ذلك من الوقت بالشرط إذا المصطفى بمجه ما في قرن واحقوا الفرق بينهم ما ويرى الوكيل واضح في مسألة في أشبه
 شاهد في عند توجهه لخصم يراه في مات كان ابنه البالغ وصيا على أخواته المحاجر فيما يجز لهم بالارث صح الوصاية إذ قبل
 الابن في مسألة ثم أو صى إلى آخر بأولاده ما ينفق عليهم ويكسوهم ويتصرف في مالهم فقبل الوصي بعد الموت وأشهد على نفسه
 أنه ينفق عليهم من ربح المال فكذلك مدة ثم جازع ذلك لعدم حصول الرجوع عمل بقول الموصى في المؤن من رأس المال ولا يحتاج

الوديعة الى المالك لان تصرفه
بالوصاية جميع فلو طلب المال
غيره والتميز من بينهم الرجح لم
يحب الى ذلك عملا بالوصاية
الفصحة ولما في ذلك من النة
عليهم بل في طلبه ذلك دليل على
تساهله وعدم امانته وذلك فاح
لا سيما ان كان الطالب غيبا على
بل يصح تزعم المال الى الوصي
التي وودعه الى غيره على بعض
الفاعل ذلك في مسئلة في وصي
على فضله دين ووديعه علم
بذلك من الموصى حازه بل وجب
عليه المبادأة الى ذلك ضد طلب
أولياءه ولا ياتي بقدر قال الاذرى
نظرا لما اذا علم الوصي حقيقة
الحال انه يسعه ذلك فيما بينه
وبين القابل فيحب عليه ما لم
اذا كان لا يقبل فله عذره
حيث لا شاهد وسواه والمالك
بما لا يقضي بشاهد وبينه ونحو
ذلك وكان الحق بل لا يمكن
تخليفه في الحال كالا حلال
ونحوهم في مسئلة في جعل ام
الاولاد وصية على اولاده وجعل
شخصا نائرا اعطى اى مشرفا
فان المشرف وجب على الحاكم
نصبا آخر مقامه كذا كروا فيما
اذا مات احد وصيين والمشرع
على الوصي الهاوصى آخر يجمع
ان الوصي لا يتصرف الا باذنه
والوصاية باقية حينئذ في مسئلة في
طلب المعلن الرشد من القيم
ان يبين لهم أصل التركة واعانتهم
وقدرها لتوصلوا بذلك الى
تخصيم دعواهم ليسمها الحاكم
أجيبوا الى ذلك لان دعواهم

كانت الخصمة وقال في التفرع لو اختلف الوصيان في التصرف في وجه التفاضل أو في الحفظ فسم
ان قبل الخصمة فان لم يقبلها جعل بينهما هذا كله في وصي تصرف اختلافا في الحفظ أو موصيا
الحفظ ولا يفرق أحدهما بحال (مسئلة ب) ونحوه أى أوصى الى ثلاثة اشخاص
وشرط اجتماعهم ان كانوا بالبلد وجعل لكل الاستقلال ضد غيبة صاحبه أو قيام مانع
شرعى به وجعل أوصياء آخر في حفظ تركته وقضوها وان اخرج المالا بدونه كصغير الموت
الى ان يوصل أوصياؤه ففضل هؤلاء المأمور بهم به ثم قدم أوصياؤه الثلاثة فضل واحد نفسه
وغاب واحد من بلد المال أو مات وبقي الثالث كان له الاستقلال بجميع التصرفات لان
الموصى أتمت لكل من أوصياؤه وصف الوصاية ففضل على ان كلا وصى وانما شرطوا
اجتماع الأوصياء فيما اذا قال أوصيت اليك ونحوه ولو لم تحصل الكفاية بنفي الحاضر أو خاف
على المال استقلا فخطوطا لم لو عزل نفسه تعيين عليه القيام بذلك لكن لا يجزئ بل باجور المثل
وله ان خاف من اعلام القاضي الاستقلال باخذها بعد اخبار عدلين عارفين به بقدر أجرة
المثل ولا يتقدم معرفة نفسه الاوجه انه يارزعه القول في هذه الحالة وانه يتبع حينئذ عذره
ولو من الموصى لما فهم صياحه وادعاه أو مال اولاده فان في الخصمة وليس للوصى توكل غيره
فيما تولا حضرا أو غابا الا فيما لا يتولا مع مسئلة أو عجز عنه ابتداء فكثرية لان طرأ البصر لنحو
سفرهم من زاءى لكن يرجع في الخصمة جواز التوكيل مطلقا كالوصى والقسم بشرط ان
يؤكل لينا في فائدته يجوز للوصى شراء مال طعمه من الحاكم ان لم يعزل نفسه كالمو اوصى
اليه بتفريق شئ وهو مسكن فيجوز للقاضي اعطاؤه وان لم يعزل نفسه اه تغله أو مخزومة
عن ابن حجر وأقره في مسئلة شئ في أوصى بعين تصرف في عبارة بركة فتمسك المالك طلب
الوصى ثم اولى البيت بتاعلى الاوجه من تقديمه على الحاكم كافي التفرع ثم الحاكم ثم الوارث
تسلم العين عن هي تحت يده للوصى به باصلاح ان أوصى بعينها وحيشة تسهل في ملكه
ان كان معينا بمجرد الاقراض نعم ان قال يستأجره بالابدين استجاره ولو زادت العين على
الاجرة فازم الموصى له ادهى وصية على الاوجه فان أوصى بشئها طلب من ذكر بعضها وبسليم
عنه لى ذكر ولا يجوز ابد المالك قد يكون للوصى غرض في تلك العين وهذا ان وقت تلك
العين بالاصلاح أو تبرع بالارثوارث واجبى والابطلت الوصية ورجعت للوارث على
الاجرة ولا يسلم الوصى شيئا من الاجرة الا بعد ذلك الاصلاح نعم لو لم يكن الاصلاح الا بتدبيره ولم
يرض العمل الا بتسليم اجرة كل يوم فانها جواز تسليم ذلك ان غلب على الطن ان الموصى
يبقى بالاصلاح ولا يصح نحو الوصى بمرور من مانع من الاتمام كتلف المعلن له فلو استأجر من
ماله أو في النعمة ولم ينو تسليم الاجرة من العين في الثانية أو استأجر اجبى مطلقا ولو وارثا
رزمه تسليم الاجرة من ماله في فائدته اخرج الوصى الوصية من ماله ليرجع ان كان وارثا
والافلا قالوا اقتصر ايرجع وان اقتصر للتشاس في النعمة كالكفن وغيره رجع ان نوى
الشراء لبيت اه عمدا الرضا (مسئلة ب) أقر الموصى عدو صبه بان لعان كذا بدعته
لمجرى للوصى اعطاه المقر له قبل ثبوته بينه وبينه أو اقرار من لورثة كالمو كسبل بل ضمن بادائه
ولا يرجع على الورثة لاعتزاه كالمو ادعى على الوصى بدى على الميت فاداه بلايين اه قلت

لا يدين نفسه بالاعلى معرفة

اصل التركة فلي القم بيان ذلك
ولا يكتفي ان يقول انتقلتهاني
مستحقها كما جرى على ذلك
الاذرى في قوته وكذا لا يقبل
قوله كمدخل خرج لانه كلام
لا يمتد منه الى شيء ثم اذا دعي
القم انه اتفق عليهم فدر احتقلا
ويشبه قالوا قوله يمينه وغير
يحتفل في هذه الاثاق لم يصدق
في الزنا دون ادعي الملقون ان
يد القم ترتب في شيء معين
التركة وانكره صدق يمينه فان
اقاموا يمينه بذلك سمعت
بمستله اوصى الى ابنة
البائع على انحوته المحاجر
وشتب بدعي التركة من عين
ودين فكل ما صادق عليه اضمن
انكره وثبت اقراره فلا يقبل
دعواه بعد انه ملكه بل يكون
تركة فلو ثبت انه من في التركة
او اخفى او حجب شيئا منها او
صرف بغير مصلحة ولا غبطة
كان ذلك قادحا في وصايته كالم
صالح بعض الغرماء بعض ديونهم
مع تركه من المطالبة الجبيع
ليكونهم ملين فلا يصح الصلح
وبتزل بملكه بترج المال من
يده ويطى الرشداء حصصهم
ويجعل حصة المجهور تحت بتدليل
امين بتصرف على وجه الخط
وعونهم بالعرف ولا يثبت طلاق
الزوجة بدعي الوارث بل لا بد
من شهادة عدلين على طلاق
الزوج او اقراره بالطلاق البائن

والمستأمن حيث الظاهر في قناوى ابن زياد وابن حجر لوع الوصى دين على الميراث من تسليمه
بالطمان لم يصره الميت وعبارته لا يصدق الوصى في قضاء الدين الابينة كالا يصدق
في اخراج الزكاة ودفع المال الى مستحقه والسبع بقبضه او حاجة وترك شفعة الا تصبر
اقامة البينة على ذلك ولا ينافيه تصدقه في عدم الخيانة وتلف المال بنصورة وغب
لا يمين ولا اصل عدم الخيانة بغير خلاف في قضاء الدين فانه يدعي ثبوت الدين وقضاء عليه
البينة والمحصل ان كل ما ادعي الوصى الاتيان به بما يضر المحجور ولا تصبر اقامة البينة
عليه لا يصدق فيه ولا يصدق نعم يجوز الوصى فيما اذا علم دين على الميت فضاؤه بالطمان ولا يضمن
فيما يمينه وبين الله تعالى بل قد يجب كقوله ابن زياد اه وعبارته ليس الوصى اداء الدين
ورد الدين لمستحقها قبل ثبوت ما وان علمها هو نعم قبل الاداء ان يشهد للدهى ويتم الخجة
بأخرو يمينه لا بعد ادائه للتمه كالشهد بل لشرال يوم الثلاثاء بعد ان افطر وحديث
ثبت للمدعي بيمينه حلف الوارث على نفي العلم وجوب رد الدين والعين ثم بدلها له مطالبة
الوصى فان غرضه لم يرجع على من اقضه لزمه ان الظالم له الوارث نعم يجوز الوصى للدفع
باطنوا له كالدفع له الحلف بعدم الاضامن والقبض ويكفران وليس له المطالبة بالدفع للدفع
لا عذر الله بملكه ما لم تكن العين باقية وطبها منه الوارث (مسئلة ١) رقم الولي على
موليته حسابا لها وعليها الزم ما اقرب له فلو اقامها فلا يثبت الاجمعة شروط ثبوت
ولا يمينه عليها بعدلين وكون المرقوم عليها من غير خروج ضوابط والنياب مساوي ذلك ينظر
العدلين من اهل الخبرة بعد مراعاة ما حصل فيه من زياد ونقص من اخذه الى الان
وهذا كالمرقوم الملاقى في نفيها خرج للمال بقوله من ذكر ويزيد ما اقتضاه من الغير
او استند به او اخرجه من مال نفسه على ذلك بان تفقد عتقها واداءها او يتسرا لخراج
منها موقت الحاجة وان باذن الحماكم في ذلك شاهدين وان يحلف الولي ان الاقتراض
وما بعده بعد اذن الحماكم وتسر لخراج ويحلف نايبين الاستظهار بان ذلك باق في نعمتالم
ينظر الى مسقط من ابراد ووفاء وقد شرط مما ذكرنا ما وقع بعد لو غا فلا يلزم الان
اثبت انهما بعدلين ولم يشترط ان يشرع من نفسه ولا لمحجور ومولى عين الاستظهار ايضا هذا ان لم
تصدق او وارثا الرشيد والزم المصدق حصة اه وعبارته اتفق الوصى او القم على
المحجور ومن مال نفسه لم يرجع به عليه بل يكون منبر بافك الان اتفق منه لمصلحة المحجور
كانت اذ غته ولو لا ذلك ما كم في الاتفاق ويصدق في القدر الملاقى فيه يمينه لسرا اقامة
البينة فان ذكره غير لائق صدق المحجور في الزنا ولو انكر الوصى الوصاية لغيره عند انقزل
من الان لا ما تقدم (مسئلة ١) عزل الوصى نفسه او اراضه الزم من المال
للقاضى الامين فان لم يكن كاهو الصالح الان نكرهه ان يجمع مسلمة البدور بدع الهم
ولزهم اختيار واحد منهم كالوكان الوصى اوفى فيلزمهم عند فقد القاضى عزله وتولية
غيره وليس الوصى ان يوصى الى غيره فيما يوصى فيه الا باذن الموصى كالوكيل وناظر الوقت
ويلزم الوصى الاشهاد والحاسبة كل سنة وكذا كل امين في هذا الزمان نكرهه الحاسبة لكثرة
الخيانة كقوله في الخفة والهاية

والم يثبت وجب ايسال الزوجة الى ما مستحقه من الارش وكذا البنت البالغة يجب ايسالها الى حصتها

(الكاتب) في المسئلة في المال رجل آخر هل له كذا يوم كذا في المسئلة في الفجر إلى جواب لان الشارح
 في غير اعتقاد ذلك في يومه من جراح المصاعلا عشرين خطه وذكر ابن الفرج عن الشافعي انه ان كان المصم يقول بغير اعتقاد انه لا يؤثر
 الا الله لكن لم يرد الله العادة يقع كذا عند كذا المؤثر هو الله عز وجل فهذا عندى لا بأس به وحيث جاء المصم يصل على من يعتقد
 تأخير المصم وشيخه من المخالفات وافق الزمكاني بالتحريم مطلقا وافي ابن الصلاح بتحريم الضرب بالرمل وبالخص وضغوه بال
 حسيين الاهدل وما يوجد من المبالغة في الكبير من ذلك من خرافات بعض المصميين والتخذلقين وزيهاتهم لا يصلح اعتقاد ذلك
 وهو من الاستقسام بالازلام ومن جهة الطيرة التي عنها وقنطري عنه على وان عباس رضى الله عنه ما في مسئلة في تحريم على
 الرجال النظر في التسلم عكسه خصوصا ذوات الميتة والمجال وان لم تكن خالفتو بآدم كل بطلتو يجب نههم ونظر بهم وشباب
 الناهي من ذلك ثواب القرض لان الامر بالمعروف من مومات الدين في مسئلة في جوارب المرأة على ثار اذات التطيب قدمت المرأة
 المسئلة فالتسليم غير المراق في الصبي الكافر كذلك ظلمة الكافرة فالتسليم الاجنبي فان تعدد فلا اجنبي الكافر (مسئلة) في المعتد
 في التنوير انه لا يشترط ان يقول الولي زوجتك فلانة بنت فلان بل يكفي فلاته قطع مع نيهام الولي والزوج ولا يشترط الشهود
 في مسئلة في اهل ان في مسألتى التحكيم والتولية تنافسا واضطر ابناش من خط احد اعمالي اخرى والحقق انها مستقتان
 كل منهما لما اشترطت في هذا في شروط التحكيم صدور من كلا الزوجين واهنية الحكم القضائي الواقعة لا يكفي فيه مجرد كونه
 عدلا خلافا لشرح الرض ومن شرطه ايضا ٢٢ فقد الولي ان الخاص بموت وضغوه ولا يجوز مع غشة الولي مطلقا كما في اختلافهم وفيه

لبعض المتأخرين جواز مع
هبة الولي وهو ممنوع اذ الكلا
مقروض في الضمير مع وجود
القاضي وامام مسئلة التولية
وهي تولية المرأة نفسها عدلا في
ترويهما فذهب بشرط فيما قد
الولي ان يخلص والعام وهو
الحاكم فيغير للمرأة اذا كانت
في سفر او حضرو بعدت عن
القضاة ولم يكن هناك من يصلح

للتحكيم ان تولي امرها عدلا فخاص به الشاهي رضى الله عنه **فمستلة** في قاض له بنت اخ
هو ولها وكان قد نسي عن الاختلاف واولاد تزوجها بطفله فمارى بقول ذلك ان تحكيم هي وابو الطفل المذكور من هو اهل
التحكيم كما لو يكن بالبلد فاض ولا يبعص رصاه او راضوا في التحكيم وان كان قاضيا لان فرض المسئلة بين نسي عن
الاختلاف كما لو اورد الولي تزوج بطفله بواينه فتنتقل ولها بها الحكم **فمستلة** في اراد ان يتزوج بنت عمه وليس لها ولي غيره
في درجته ما زله معان يحكم بالاحكام التحكيم بنائه الى ان فعل المحكم ليس كفضل المحكمه **فمستلة** في غاب ولي وهو صغير علم
بأوفقه ون رشده فلا يزوج من كلام السكوي في تعلق هذه انه تزوج من ولته الحاكما لا الابد الذي تنتقل الولاء له لو فرض عدم
أهلية الغائب ولكن الاحوط ان تأذن به ما لم يوكل أحدهما الا تخلف في التزوج قلت بل ينبغي ان ولها غائب ان تأذن لها حكم
والولي الابد مطلقا حينما افرعها والغائب حال العقد ميت او غيرها هل للولاء به بفسوق وجنون واسرار كما لا يخفى **فمستلة** في
زوج الناقض في غيبة العاصل ثم ماتت بنته انه قد كاد رجوع عن العزل قبل تزوجه فلا وجه صحة النكاح وبقرق بينه وبين
الزوج لغيبة الولي ثم ان كان قريبا ليعال التقدم بعلان الكاح في تلك بصيان العاض بعصله فهو ما يختلف القصة
فمستلة في اخذ رجل امرأته اهلها ثورا وبعدها عن ولها المصلحة التصرف وكذا ذوه ان تعذرت مر اجتهت لتصرف
صح نكاحها بانها ان تزوجها بالاحكامهم كف ذلك في فرق لاحتجاب بين غيبة الولي وغيبها ولا في غيبها بين ان تكون مكرهة على
السفر او مختاره بل اقول لو كان له عاقل له ادعاء له اجمدا نداءه الى كفها وبصير لها اثبات عضله فصارفت الى موضع بعيد

من الرضا والرضا العاقل المتدلي انتقلت اليه في تزويجهما من الكفء مع النكاح وليس تزويج الحاكم في الاولى من رضى
 المصغر الى ان تمام المامى كايضيل ذلك ثم قد ارتكب التماطى لذلك بقهر الحر والسفر ما وتزويجها عن وطنها ما لا يصل في
 الدين ولا رضى بل ذلك من الكثر المظالم التي زوجهما الشهادى يحصل بها التفسق **مسئلة** في اذن الولي لغيره ان يقر بوليه
 فان كان بعد استئذنها حيث بعد اذ لم يصح اذ هو الا فلا وهذا بخلاف ما قاله الحاكم بتزويج من لا ولي لها قبل اذ تم تزويجها
 المأذون له بانها فيصير كافي العاقل والارض وغيرها **مسئلة** في ارادى المرأة ان تزوجهما من زوجها الاول الذى طلقها الا لا
 وجب عليه ان يسألها لى الثاني وطنها وطا حلالا ام لا ولا يكتفى بالنظر لان النكاح لا يصح مع الشك في حل المتكوحه كما اذا شك
 في انقضائه عنها **مسئلة** في قالت امرأة من وجهيها انك انت كافي تزويجي اذ لم تطلقى تزويجى وانقضت عدوى ثم طلقها الزوج
 وانقضت عدتها ثم تزوجهما باليها السابق مع النكاح كما افهمه كلام الروضة في بعض المواضع **مسئلة** في اذنت لوليها ان
 يزوجهما طلقا تزوجهما من حى لا يتأق منه الوطه وهى تظن انه لا يزوجهما الا من بالغ لشمعة فقامت الى النكاح فالذى يظهر لى انه
 لا يصح النكاح ادعاء الولي من حاله ذلك ودلت القرائن عليه كافتى به الطنبداوى قياسا على منع تزويج الصغير من حر ومضموه
 اذ لاحظ شافى ذلك وليس ذلك من باب فقد الكفاه بل من باب كون المتصرف عن غيرهما مورا بالاحتياط **مسئلة** في بنية
 صغيرة تزوجهما من شافى لم يصح النكاح عندنا الا اذا قلنا تزويج في العصة من يرى ذلك أو حكم بصفة النكاح ما كرهه
 ابيه اخبرنا اذ اطلقتها (زوج ثلاثا لم يخل له الا لعل بعد بلوغها بشرطه اما اذا لم ٢٣٣ بقوله الزوج من يرى صحة النكاح ولم يصح
 بصحة ما كرهه اياه فالسكاح غير

اشتراط ان لا تعد المرافق كطبخ وخلاوة وتزويج وسط ومعه فأن اتعد واحد حرم
 المساكنة لانها تعد مظنة الخلوة الحرمه كما لو اختلفا في الكل ولم يعلق الباب بينهما أو
 بسد أو غلق وكان عمر أحدهما في الآخرة أو يابه في مسكن الآخرة تمتنع الحرمه في هذه
 الصور بان يكون معه عمر محرم من بيتها ولو لم يأتى أو أمى ذافطاة بحيث يظن على الظن
 اتفاه الفاحشة أو كان له امرأة كجنسية يحتشمه الخوف أو حيا لم يكن في الدار الا بيت
 وصفه لم يساكنه أو لم يحرم ما فيه انما يجوز وخلوة رجل بمعا جنسيتين فحين يحتشمهما الارجلان
 باجنسية مطلقا ه فتاوى ابن حجر **مسئلة** قال في النصفه وانما حلت خلوة رجل
 بأمر اثنين يحتشمهما بخلاف عكسه لا يبعد وقوع فاحشة بأمرأة منتمعة بذلك مع حضور
 مثلها ولا كذلك الرجل ومنه يؤخذ انه لا يخل خلوة رجل بمرءى محرم مطلقا بل ولا امرأه

صحح عندنا فلا يقع الطلاق
 للذكر وتعمل له من غير محمل
مسئلة في ادعت من ناب
 زوجها انه طلقها وانقضت
 عدتها فانكرها وليها قال قول
 فان نكل حلفت وزوجهما الحاكم
 قاله البهوتى واقى الطنبداوى بان
 المذهب الجواز من غير إقامة
 دينة والختار الوقوف فاقامة

٣٠ بصفة البينة أولى وأبرأ الدين والعرض لا سيما مع غلبة الكذب على نه الزمان **مسئلة** في اذا أخبر
 الولي بأمره وولته وصده الزوج جاز له الاقدام على المقدول بشكلى بان البلوغ لا يثبت الا بعد بلان له في انبائه عند الحاكم
 لتعزبه عليه احكام البلوغ من اخبار رضى ومغيره يكون من باب الشك اده وهذا من باب الاخبار والفرق بينهما لا يخفى عند ذوى
 التحقيق فاذا اعتقد القاضي بينهما ما قال النكاح صحح وليس العاضى في هذه الحالة لى باحتى يشترط الثبوت عند بل وعلى تقدير
 كونه وليا ايضا لو ان خبره الام مثلا بلوغ بنتها وصدها هو والزوج جاز له الاقدام على التزوج بنه على المختار انصرف ليس
 بحد كائن عليه الشافى رضى الله عنه **مسئلة** في المتمدن تقديم ابن عم لاب لكنه أخ لام على ابن عم شقيق في ولاية النكاح كافي
 الروضة **مسئلة** في امرأة تنسب الى قبيلة كبيرة ولم يخط نسبها للرجل من منهنها تكون كافدة الولي لان الاعتبار
 بثبوت النسب بان يسلم انصال ثبوته الى أب ثم أمه الى أب من قوته الى ابى قال فلان بن فلان بن فلان فاذا اتبى العلم بالنسبة الى أب
 نطق الاحكام من ميراث ولا ية واسلام طفل وغيرها **مسئلة** في يزويج السفية من على حاشية النسب عند فقد الاب
 والجد سواء بلغت كذلك أو لم يصبها أخذها من قول الاحباب انهم يزويجون بالمائة العاقلة وهى داخله في محرم ذلك كافتى
 به القمط والفرق بينهما وبين المجنونة ان المجنونة اغتار تزويج المصلحة فقط وهى تحتاج الى من يخطرو الحاكم أو وليها **مسئلة** في
 التعمد في القنوى انه لا يشترط في تزويج البكر الاجبار بان يكون الزوج مومرا بغير مثل كراهه مكرها وبالغنى والركنى
 والقمط وافهمه كلام الشيخين وزوجهما المرحه خبثت لوزوجهما اياهما من مفسر بالمهر فقه والذال زوج المدكور الى قاض شافى

وسأله عن رجل تزوج امرأة بمهر مائة درهم وحكم له بعدم ختمته ثم تزوجها الولد اعتقادا على ما قيل يصح نكاحه وحرم على القاضي
 فعل فقتل بنصر له لان أكثر العلماء يقولون بصحة النكاح المذکور فلا يجوز للقاضي الشافعي نقضه بناء على المبدأ ان القاضي
 لا يملك الاصلح الضعيف الذي هو لا ينفذ حكمه وان ولد الزوج ايضا تزوجه زوجة ابنته فانوطها فوط مشبهة فخرم
 عليه بطلانها وهو عقد صحيح وعلى الولد ايضا ان يامر بوطه اياه شبهة ويجب على الابهر ان مهرها ومهرها لا ينفذ البضع
 عليه فقلت ربح ابن حجر ومرو وغيره انه لا بد في تزويج المهر بغير اذنهم من سائر الزوج بغير المثل والام يصح النكاح فكل ادم
 صاحب الفتاوى وما في عليه من ضعف فقام له اه في مسئلته في لا يصح تزويج ابنته الصغيرة من مهر بالنفقة والكسوة اذ
 لا حظ ولا مصلحة في ذلك ولو فرض ان ابان الزوج نذر عتقها لادام ابنته محسرا اذ قد عوت النافذ في مسئلته في تزويج ابنته الصغيرة
 الا بطلان الوطع لم يصح ما لم يحكم به ما كرهه وحيث حكمنا بخساده فوطها فهو ان علم الفساد ولا حيدل شبهة وعليه مهر ولا
 يتكرر ينكر الوطع لا اتحاد الشبهة واذا بلغت وعقدها الولي ثانيا من المذکور صرح عقده وان لم تتعز عتقها من وطئه الاول
 لان صاحب العدة في مسئلته في تزويج ابنته الثيب البالغة بلا اذن منها اذهب الشافعي بطلان هذا العقد ومذهب أبي حنيفة
 انتقاده موقوف على اجازتها وتصل الاجازة فوطها اختاره في حديث يكون صحاحه بالوطع المذکور ويكون شبهة عندنا في هذا
 التزويج بحكم النكاح الفاسد لم يحكم به بعض ما كرهه ولا جعل على الواطن والموطوعة لتقيام الشبهة وعلى الزوج مهر مثلها
 سواء علم الفساد ام لا ولا يتكرر ينكر ٢٢٤ الوطع لا اتحاد الشبهة نعم ان ادى مهر كل مرة ثم وطئ تعدد كفاؤه الماوردي

في مسئلته في تزوجت بغير ولي
 ولا منسوب فاض لم يصح النكاح
 ما لم يحكم به بعض ما كرهه
 ربح قلنا بخساده فوطها الزوج
 وجبت عليها العدة ولا يجوز
 ان تزوج بغير عدة طالب المدة
 أو قصرت وابتهاء العدة من
 التفريق بينهما بالقاضي أو من
 انتفاهما على التفريق أو من
 طلاق الزوج بنظر الصحة أو

غيره بنية عدم العود أو موته في مسئلته في أنت امرأة الى القاضي أو منصوبه وقالت لا ولي لها ولها
 وفي غائب وانما خلية عن النكاح والعدة فله تزويجها والا لحوط اثبات ذلك بالنية وحيث قلنا بالصحة وحضرت مجلس القاضي
 أو منصوبه فان كان يعرفها بالاسم والنسب فذلك والا فلا يكفي في ذلك بقولها اتفلا نيت فلان ولا يصح عدلين فلا يجوز التصل
 على نسبها بذلك كما في الروضة عن الاكرين وفيه وجهه أي بحجابه بكمية لتصل الشهادة معرفة فواحد وقال جماعة منهم
 القاضي شريح والري يبيح التصل اذا سمع من عدلين انها فلانة بنت فلان وشهدا على اسمها ونسبها عند النية قال في التهاج
 كاصله والعمل على هذا قال ذكر يوفيه اشاره الى المثل اليه اذا علمت ذلك هو لا يجوز التصل بقولها المذکور وأرادت التزويج
 فلا بد من ثبوت ذلك عنده بشرطه فحينئذ تزوجه بالاسم والنسب ولا يحتاج الى الاشارة اليها ان كانت حاضرة وان لم يعرف
 اسمها ولا نسبها فلا يسيل الى تزويجها بالاشارة اليها الا لم يصح في مسئلته في المذهب المشهور وضع ولاية الفاسق ولا فرق في ذلك
 بين الفسق بترك الصلاة أو بالقتل أو غير ذلك سواء المجاهر وغيره ود كرال ددان ما يأخذ الولي في مقابلة عقده بوليته سببه
 بالرشوة قال ولا يملكه كالقاضي اذا هدى اليه وحيث يكون عاصلا بمجر دقوله لا تزوج حتى يعطى كذا وان لم يعطه فان اعطيه
 صار قاسقا وزوج في العمل القاضي وفي الفسق لا يبعد التصرف بالاهلية فان قدست في الكل بان كانوا كلهم فسق فزوج
 القاضي العدل لكن لا يزوج الامم كاه لا تاون سلبنا الولايه عن الولي بالفسق فلا يسقط حكمه الكفارة على المتخلف بخلاف
 ما لو زوج الامم من غير كف لهدم اهلية الاقرب فلا اعتراض للاقرب عليه لان حق الكفالة اثنى للابعد نسباً وقام سقط حقه

في مسألة كل من تزوج موليته من ميتين عند طيبته فاستنع العيين تزوجها عليها آخر تزوجها
 في مسألة كل من تزوج امرأة كانت بالغة وأدنت له في ذلك الوقت فلا هذا التفصيل هو المتمد في مسألة تزوج امرأة
 بالغة بالخص ثم طلقها فادعى أهلها أنها لم تزلد إلا ساجدة واحدة فإن كان بلوغها بالخص مستند إلى إقرارها أو من يحفل
 بالقول قولها فلا يقدح مجرد قولهم في صحة النكاح ومعلوم أنه انما يحتاج لذلك إذا كانت بنتمة والافتراض الأب لها صحيح بكل
 حال حيث كان مجبراً وإذا اقتضى صحة إقرارها بالبلوغ بالخص فلا معنى لتعارض البينة في بلوغها بالنس وحيت لم يكن إقرارها شهدته
 بنتة بالبلوغ بالنس وأخرى بعدمه فثبت الأولى المتينة إذا كانت خيرة يذكر ٢٣٥ عدد السنين كاهن مشروط في الشهادة

بالبلوغ بالنس في مسألة في
 نيب الزوج حشده في فرجها
 ولم تزل بكارتها لكونه غفوره
 صارت نيباً بذلك على المتمد كما
 حقه ابن الرافعي جرى عليه
 ابن أبي شريف فثبت لا بد من
 إذن النكاح وإن لم يرد ذلك
 في سائر الأحكام من تحليل
 وغيره قلت وافقه في الصحة على
 الثبوت لا على الصلح وجرى
 م على الحكم بكارها مطلقاً
 في مسألة لا يجوز للأمة أن
 تنزع من تمكين سيدها لكونه
 امرس كما صحه في الرضعة عن
 المتولى فله لا يجبر على بيعها
 ورجع في الخادم أن لها الامتناع
 وهو مرفوع على مقابل الأصح
 في مسألة طلقها ثلاثاً واعتدت
 ثم تزوجها آخر ثم طلقها ثلاثاً
 بعد ما كان الوطأ من خلاها ثم
 تزوجت الأولى بأخها لم يعتد
 أن الثاني لم يطأها وصديقها

شيء فكالمدوم قبل أن غير البائع أربعة أقسام اهـ

(المسألة)

في فائدة ما يغفل بعض العاقد من النكاح من زيادة خطبة مختصرة بعد خطبته المنهرة
 الواردة عنه صلى الله عليه وسلم بقوله الحمد لله والصلوة والسلام على رسول الله ثم بعد
 لأصل له في السنة ولا يروي عن أحد من المشايخ كبن حجر ومروان ذكره في الإحياء بل
 هي خلاف الأولى إذا قلنا بتكرار خطبتيهما اهـ جواب الشرع أحد من حسن
 الحداد (مسألة ب) قال الولي زوجي موليتك فلا تزوجك أصح كالقول له
 المتوسط زوجت فلاناً بئتك فقال زوجتني وأمنه وقيل الزوج بشرطه (مسألة ش) لو قال
 الولي لزوج بعد الإيجاب قبلت لم يضر وإن لم يكن من مصلح العقدان الكلام الأجنبي
 اليسير لا يضر في اقتضى كلامه بخله من طلب جوابه وهو الزوج هنا وجبته فلا يندأ
 الزوج حال الولي زوجي بئتك فقال استوص بها خيراً زوجتك فزاد هو جيبته من طلب
 جوابه (مسألة ش) تزوج امرأة بشرط أن لا يخرجها من بيت أبيها فإن لم يكن في صلح
 العقد فلا أثر له فقدم أو تأخر فلا يضر به شيء أو في صلح كزوجك بئتي بشرط أن لا يخرجها
 من بيتي مع النكاح ولو في الشرط وفسد المسمى وزم مهر المثل ككل شرط لا يجزئ بمقدور
 النكاح ولها أو لأحد هابه غرض أو القصد كذهب أحد حصة الشرط النافع لها اعتبر عند
 فقهه وقال شريح يلزمه الوفاء به (مسألة ش) غيرت اسمها ونسبها عند استئذانها في
 النكاح فزوجها القاضي بذلك الأصح ثم طهر أن اسمها ونسبها غير ما ذكرته فإن أشركها
 حال المضبان فالزوج جئت هذه أو فإيهاب مع النكاح سواء كان تغيير الاسم عمداً أو سهواً
 منه أو منها إذا مدعى على قصد الولي ولو غنياً والزوج كالقول قال زوجتك هذه أو فإيهاب مع
 هذا أو فإيهاب دعاء

فالمعتول أن تكررها الوطأ المحلل بعد عدول الأول غير مقبول وكذا الحكم في العدول الثاني ملكه ما في حال عقده
 به المأني لا من ابطال تلقى حق الزوج الأول أيضاً بل في هذه يادى ابطال حق الله تعالى لأن الذي ادعت رقه طلقها ثلاثاً وقد
 ذكره وإن وافق الزوجين على فساد العقد بعد صدور الثلاث من الزوج لا يقبل لما في من ابطال حق الله تعالى في مسألة في
 طلقها ثلاثاً واعتدت ثم تزوجها الثاني قبل الدخول لم يكن عليها عدة ولم تحصل للأول عن جميع العلل إلا ابن المسيب ولا يند
 بخلافه لخالفته السنة فلو تزوجها الأول وطئها أحداً وحكي بصحة إذ ينقض الحكم بذلك في مسألة في آخرها ولو لم يعادل بطلاق
 زوجها وموته وصداقها لم تنزع ولا تنزع ولا عليها ولا عقوبة وليس القاضي أن يسترها بخله فلا يجوز له تزويجها
 إلا بالينة فالزوج وانكر الطلاق لم يقره بين يمينه وتبين بطلان المسكاح الثاني لكن وطئاً مشبهة لا حد فيه
 والأولاد الحاصلون عنه منسوبون إلى الواطئ ونكاح الأول باقٍ وعليها عدة الشبهة

﴿الزواج﴾

﴿مسئله﴾ من شروط النكاح علم الزوج بالنكوحه فلو تزوج مهر لا يعرف نسبا ولا عينا وتعدت معرفتها لم يصح وان أشار إليها الولي نعم لو قال زوجتك بنتي أو إحدى بناتي أو بنتي فلانة أو بامنة ولو غير المماهة صح اذ تنفخر الكفاية في المقود عليه قاله في التفتة والنسابة قال ع ش قالوا اختلفت بينهما لم يصح وتعيين الزوج فزوجت أحدكما باطل كما لو قال ولي الطفل زوجت ابني بنتك ولم يسمه البهل بالزوج نعم قال ع ش يؤخذ من كلام م ر انه لو قال الولي زوجت موليتي هذا ولم يعرف اعم ونسبه صح اه وحيث قلنا تنفخر الكفاية في الزوجة لا يقدر ذلك في الشهادة اذ المقصود حضور الشاهد وضبطه صورة العقد وان تعدت الشهادة عليهم كما لو كانا ابني الزوجين وحيث دلود عوالاد لم يشهدوا الا بصورة العقد التي معها لا غير كافي التفتة ﴿مسئله ش ك﴾ يجوز للشخص نكاح الممتدة منه بطلاق دون الثلاث أو بوطه شبهة أو نكاح فاسد لان المماهة اذ التحديد العدة انما يكون لتغير ذى العدة لكن الاولى ان لا يعقد عليها حتى تنقضي العدة ﴿مسئله ش﴾ يجوز نكاح الحامل من الزنا سواء الزاني وغيره ووطوها حينئذ نزع الكراهة ﴿مسئله﴾ عقد بامرأة ثم طارها قبل الدخول حل له نكاح بنتها اذ لا تصح البت الا بوطه الام بنكاح أو شبهة أو ملك اليمن بخلاف الأم زوجة الاب والابن فيصر من يهرق العقد ﴿مسئله﴾ زنا بنت زوجها وجب عليه الحد ولا ينفسخ نكاح الام بخلاف الملوطة ما يشبهه كان فظنها حليلته فينفسخ النكاح وتحرمان عليه مؤبدان وطئ الام والاحوت الام مؤبد الا البنت فله نكاحها ولو بزمه المهر بوطه الزنا أو النسبة ما لم تطاوعه على الزنا اذ لا مهر لبني ولو نكح امرأة فبانت محرمة براضع بيينة أو اقرا أو فرق بينهما فان جلت منه كان الولد نسبيا لا حقا بالوطئ لا يجوز نفقه وعليها عدة النسبة ولها مهر المثل لا المسمى وللوطة المذكور حكم النكاح في الصهر والنسب لا في حل النظر والغسل ولا في النقص فيصرم على الوطئ نكاح أصولها وفروعها وتحرم هي على أصوله وفروعه ويجوز النظر إلى المحرم المذكورة بلا شهوة ﴿مسئله ك﴾ وطئ امرأة بنكاح أو شبهة أو أكره على الزنا أو وطئها بمنحونا م عليه أصولها وفروعها وحرمت هي على أصوله وفروعه بخلاف النظر والمباشرة بلاوطه فيما ذكر ووطئ الزنا فلا يصرمان لان الله امن على عباده بالصهر والنسب ولان الزنا لا حرمه وقال أبو حنيفة يثبت ﴿مسئله ك﴾ امرأة تاركة الصلاة ان كان تركها لها سبعا للوجوب أو وجوب ترك منها جمع عليه أو فيه خلاف أو أهق هي مرتدة لا يجوز لاحد ولو كافرا ومردا نكاحها فانتسب ثم يضرب عنقها ويجوز اغراه الكلاب على جيفتها وما لها في أو كسلا مع اعتقاد وجوبها قلت حدابد الاستبابة بدأوتجوز كالمسلمين ويجوز نكاحها لكن غيرهما من أهل الدين أولى ﴿مسئله ش﴾ أخبره عدل وكذا فاسق وقع في قلبه صدقة بموت أحد زوجاته الأربع جاز له التزوج بخامسة ثم لو بان حياتها حال عقده بالخامسة تبين بطلانها ومهر مثلها ان دخل بها ولم تكن عالمة بحياتها ضربتها أو عالمة وولدت حل العقد بالخامسة لجهلها

المحسكين والافهى زانية لا تستحق مهرها والولد منها حرنسب تثبت له سائر الاحكام
 (مسئلة ب ش) يجوز انوالا تزويج موليته اذا اخبرته الام بزوجها بالنسب كان قالت
 ولدت يوم قدوم الباشا ورقصة كذا او قد علم ان ذلك منذ خمس عشر سنة وصدقها هو
 والزواج لان العبرة في العقود بقول اربابها بخلاف الحاكم لا يصح عقده ظاهرا ما لم يثبت
 عنده الباعغ بينة اذ يسهل الاطلاع على النسب بل اراد الولي تصحيح النكاح من الحاكم لم
 يحبه قبل الثبوت ويختلف ما لو ادعت البنت الباعغ بالحيف أو الاحتمال فتصدق مطلقا
 بلا عين (مسئلة ب ك) اخبرها عن بعوت زوجها او طلاقه وصدقته جازها التزويج
 بغيره بعد خلوها عن الموانع ولولها الخاص ان يقدحها اذا العبرة في العقود بقول اربابها
 (مسئلة ش) ادعى على امرأه من زوجة بائنا خرافة زوجها فان علمت زوجية الاول أو لا
 وادعت تطليقه فان اقامت بينة والا حلف وتزمت من الثاني ولا تملك له عليها وان لم يعلم
 زوجيته بل تزوجت امرأه فادعى آخراته تزويجها قبل الثاني فان اقام بينة أو أقربه الزوجان
 بسبق عقده لم يملك له كالأقرب المرأة فقط وادعت طلاقا لم يملك له لم يطلق والحال انه لم
 يصدر منها اقرار بنكاح الثاني ولا اذن فيه ولا تمكين ولا اقرارها للموكالو نسكت باذن
 ثم ادعت رضاعا محرمافلا ينفذ اليها حينئذ اه وعبارة امرأه تحت رجل مفرقة
 بازوجية ادعى عليها آخرا من زوجها هربت منه وان نكاحها سابقا فاقترت له بذلك وأقرت
 أيضا انها تزوجت بعده هربا بآخري قبل الذي هي تحته ومات عنها واعتدت ولها نسبه أولاد
 ولها من الثالث أولاد أيضا فان أقربت للاول ولم تدع عليه طلاقا حكم له بازوجية وبطلان
 الاخيرين وانها زانية ثم ان صدقها الاخيران والا حلفت للكذب فان نكحت حلف
 ولزمها مهر المثل وان ادعت الطلاق وانقضاء العدة وانبتها بباشرين انقطع نكاح الاول
 وان لم تثبت الطلاق حلف على نفسه وحكم ببقائه لكن لا تحجبوطه الاخيرين للشبهة
 وان لم تقرر الاول بالنكاح وعجز عن البينة فليست زوجته ثم ان أثبت بينة بنكاح الثاني ثبت
 الارث ونسب الاولاد وغيرهما من أحكام النكاح وان لم تثبت لم يثبت الاسقوط المحد
 وزوم العدة عليها وحكم الاولاد حكم مجهول النسب وأما اقرارها بنكاح الثالث فاذا حكم
 بانها ليست زوجة الاول وانبت نكاح الثاني وموته وانقضاء عده مع نكاح الثالث مطلقا
 صدقها أو كذبها وان اثبت النكاح فقط أو صدقها فيه دون الموت لم يصح نكاح الثالث واذا
 لم يصح نكاح الثاني أو الثالث ترتبت على بطلانه أشياء منها عدم التوارث بينها وبينه وسقوط
 مهرها ونفقة تها وجوب الحد عليها وهذه الثلاثة لا تختلف بين علم الواطي حال الوطى بالفساد
 وجهله وكذا اثبت نسب الاولاد ومحرمة المصاهرة والمدة علم ان جهل الواطي الفساد
 وجوب الحد على العالم به منهما (مسئلة ك) من شروط التزوج بالامة ان لا تكون
 تحت حرة تصح للاستماع ولو في عدة الرجعية لان الواحدة نصف الرجل وزيادة غالافلو فرض
 وجود رجل لا نفسه واحدة وخاف الزنا فادروا ان لا يكون قادرا على من تصح للتمتع من
 الحر اثر أو الامه بالملث ولو ياتلثه بغير الثلاث وجدما ترضى به (مسئلة) كالأمة في
 عدم صحة نكاح الحر لها من أوصى بمثلها ادعيا فاعتقها الوارث لانها وان كانت حرة فالأدها

أرقاه كافي الصفقة والنهائية المتنى وهل ذلك عام حتى لو وصى له بالأولاد أم يختص الحكم بغيره
إذا العلة وهو أرقاق الولد من متقية ههنا أصل وقال في الفتق والأوجه امتناع خالصة الرق مع
وجود بعضه لأن أرقاق بعض الأولاد هون من أرقاق كله لا ولود مع وجوده بغيره

§ (ولي المرأة) §

(مسئلة ش) أصل المذهب أن الفاسق لا يلي النكاح بل تنتقل الولاية للابعد ثم
القاضي فلا امتنع الولي من التزوج إلا ينزل مال فلها مع غاطبها التكميم وكذا إن قلنا الفاسق
يلي وامتنع من تزويجها (مسئلة ث) يشترط في الولي عدم الفسق على الراجح فإذا لم يصح
عقده لم يصح توكيله لأنه مفرغ كوكيل ولي أحرم موكله هذا في غير سيد الأمة أما هو فيزوجه
ويوكل ولو فاسق إلا أن تزويجه لها مال لا بالولاية كما أن الإمام الأعظم لا ينزل بالفاسق
فزوج بناته إذا لم يكن هن ولي خاص غيره كبنات غيره ويوكل غيره الأهل لذلك ولا يشترط
العدالة في الولي مطلقا فلو ناب في المجلس توبة محببة زوج في الحال وإن كان وصف العدالة
لا يثبت إلا بعد مضي سنة ثم فيه اشكال من حيث أن من شروط التوبة بترد المظالم وقضاء
الصاوات وقد لا يتمكن من ذلك فو راع قولهم زوج مالا لكن صرح ع ش بأن التوبة في حق
الولي لا يشترط فها قضاه فهو الصلاة حيث وجدت شروط التوبة بأن عزمه صمما على
رد ما يؤثر به أن ما هنا أوسع بدليل أن الحرفة الدينية التي لا تلحق بالولي لا تمنع تزويجه وإن
المستور زوج وكذا العبي إذا بلغ والكافر إذا أسلم ولم يصدر منهما مفسق اه ونحوه في يوزاد
والقول الثاني وهو الذي عليه عمل الناس منذ أزمنة بل لا يسعهم إلا هو وافي به المتأخرون
وحكمه ابن عبد السلام والغزالي وهو مذهب مالك وأبي حنيفة وجماعات أن الفاسق
يلي مطلقا ومال اليه في الصفقة فيما إذا كانت تنتقل إلى فاسق من بعيد وما كم (مسئلة
ش) الولي الذي قام به مانع من شخصي وخلل وجرحه وكذا فسق على المعتمد من خلاف
قوي منتشر كالعدم بناء على الأصح أن ذا المانع لا يسمى وليا فعليه لا يعتبر رضاه بغير الكف
مطلقا وقيل يعتبر أن كان صحيح العبارة كسقيه وفاسق لأن ذا المانع له ولاية متأخرة اه
وفي فتاوى أخرى له فلا يعتبر رضاه أي من ذكر في الكفاءة أن كان مسلوب العبارة كصبي
ويجئون على المعتمد بخلاف ما لو كانت عبارة محبة كفسق ومجرب ورشه فيعتبر رضاه فيما
يظهر وإن لم يل التزوج وإذا قلنا بانتقال الولاية بأحد الموانع المذكورة فالأصح انتقالها
للأبعد والى الثاني لما كمالا احتياط أن تأذن لكل من الأبعد والمالك ثم يوكل أحدهما الآخر
(مسئلة ي) غاب ولها مسافة القصر انتقلت الولاية للحاكم لا للابعد في الأصح نعم ينبغي
استثناؤه أو الأذن له خروج من هذا الخلاف القائل بالآلة الثلاثة فلزوج الأبعد حيث
كان الوطء شبهة يثبت به نسب الأولاد وتحرير المصاهرة ومهر المثل للوطوء والعدة لأجل
النظر واللس والخلو وعدم التقض ويجب التفريق بينهما ولو أوطئها العقد في عدته ولها
السمى حيثئذ (مسئلة هـ) زوج ابنته والحال أنها غائبة عن بلد العقد صح النكاح بشرط
أذن الثيب وكذا البكر إن كان الزوج غير كف على المعتمد بخلاف الحاكم لا يزوج الأيمن في

محمل ولايته ولو فسق الاب أو جن انتقلت الى بقية العصابة الاقرب فالأقرب ولو لم يلها ابن
 عمها الكف فامتنع ولها فاسألهما الخاطب الى امرأتين ثم حكا عبد لا يتروى به ما ثم اذنت
 له صم نكاحه ولا اعتراض عليه بل لو حكا بالبلد عند امتناع الولي أو فسقه جارا أيضا بشرطه
 (مسألة) لا يجوز تولي طرف عقد النكاح الا بالجد في تزويج ابن ابنه المحجور عليه
 بصبي أو جنون ينته ابنه الا تخرا البكر عند فقد أبويهما أو قيام مانع بهما من الولاية لا لشعر
 غيبة وإعرا م بشرط ان ياتي بصبيتي الا يجلب والقبول وان يقرن القبول أو المطلق فيقول
 وقبلت الخ كما رجحه في التصحفا خلافا لمروى ونحوه بالجد المذكور نحو العم والحاكم في تزويج
 ابنه المحجور عولته فلا يتولى الطرف من بل تنتقل ولاية المرأة حينئذ لما حكم كالو كانت بنت
 الابن ثيبا في مسئلة الجد اذا من شرط تولية الطرفين الاجبار وهذا نظير ما لو اراد الولي أو
 الحاكم كالسلطان تزويج موليته لنفسه فتنتقل الولاية لما حكم في الاولى للامسك ولما حكم
 آخر ولو متولى ما منه في الأخيرين كما قاله ابن حجر ومرو وغيرهما (مسألة) بشرط
 الصحة نكاح المجران بزوجهما من كف موسر بهر المثل وعدم عداوة بينهما وبين الزوج وعدم
 عداوة طاهرة بصحت لا تنفي على أهل محلها بينهما وبين الولي وشرط جواز الاقدام لا الصحة
 كونه بهر المثل حال امن نقد البلد نعم لو سوت العادة بتزويج الاطرب بدون مهر المثل صح
 العقد بدونه وكان مهر المثل كالوا اعتدت التأجيل أو غير نقد البلد اه وفي ج زوج بركا
 صغيرة بصبي غير موسر بالمهر لم يصح على المعتقد الذي عليه الشافعي وغيرهما لان شرط
 الاجبار يسار الزوج بالمهر واعتده مشايخنا بوجوبه بما لو نكحوا حتى انهم على كون اولادهم شيئا من
 المال قبل العقد وحينئذ نفخس المرأة وتتبع الاقوال الخارجة اضربها أي اضرب وسببه
 الجهل (مسألة) زوجها أوها الجبار بكف فشهدت بيته ولو أربع نسوة حسبة
 بانها كانت ثيبا بوطه قبل عقد الاب حكم بكون المرأة خلية عن النكاح فان ادعت ذلك على
 الزوج مع غيبته أو وهو حاضر لم يخالفه الم تسمع دعواها ويستأنف ان طلبت من الحاكم ان
 يزوجه أو الولي بحضرة الحاكم فقال كنت من زوجة بن عقد له أولك جبرا فادعت انها
 كانت ثيبا بوطه له واظمت بيته معمتا ونبت عدم كونها من زوجة بالاول وان ادعت في وجهه
 الزوج فان صدقها او اقامت البينة المدكورة أو نكل عن اليمين على ذي العلم فخلعت المردودة
 بطل النكاح أيضا والا استمر كالولم تقيد البينة بالثبوت بالوطه أو بقبول العقد لا مكان زوالها
 بغير الوطه أو بعد العقد أو تخلق ثيبا ولا عبرة بالجل فيما لو كانت حاملا لاد البكر قد فصل كما
 شوهد كثيرا اه قلت وقوله اذ البكر الخ أي كان موطأ وهي غور ام لم تزل بكارتها أو تستندخل
 المبني أو موطأ في الذكر فحصل بذلك من غير زوال بكارة (مسألة) تزوجت نرساء
 بالاشارة من صبي قبل له ولله ثم ادعى ولها غير المجران تزويجها اباها قبل بلوغها فلا أثر له
 في الصحة وعدمها بل ان علم صحة النكاح بوقوعه بعد بلوغ المرأة فذلك والا هو محكوم ببطلانه
 استصحابا بالاصل الصبي ثم ان ادعى بولي الصبي أو هو بعد بلوغه على المرأة لا على ولها اذ لا تسمع
 الدعوى على غير المجران النكاح بعده قصدته بالاشارة او اقام بيته بالبوايع أو ردت اليمين
 خلف ثبت النكاح وان عارضتها بينتها بعدم البوايع في الحيض وكذا الس في بعض الصور

لان الاولى معها زيادة علم (مسئله) تزوج ابنة عمه فانت له ولد ثم طارها و ارادت
 التزوج بغيره كان ولها ابن عمها المذكور عند عدم اقرب منه ثم ابنه الذي هو ابنها فزوجها
 القرابة بالابنوة كالوكان الابن قاضيا فزوج أمه بالولاية اذ النسوة غير مقتضية للولاية
 لامانة لها بخلاف الرق ولو فقدت العصبه من النسب زوجها الحاكم وليس للوصى وولى
 مالها و يشدها تزويجها وان اوصى اليه بذلك على المعتمد (مسئله) عتقت الجارية
 و ابوها كان ولاية النكاح والارث لمساواة عتق قبلها أو بعدها وان اختلف معتقها ثم لم يبقه
 عصبته ثم معتقها ثم عصبته ثم معتق الاب فلو ارادت التزوج برقيق وولها غائب لم يصح
 الارضاء على المعتمد (مسئله ش ك) اذنت لولها قبل ان تخطب أو وهي مزروجة
 أو في العدة ثم خطبت وزوجها بعد و ال مانع صح كما يصح توكيل ولها حينئذ وهي كذلك
 وزاد في ش ويستتبعه تكرير العقد فيما لو اذنت في التزوج كطالقت واعتدت لاني
 توكيل الولي لكن ينفذ فيه أيضا عموم الاذن اه وفي ك أيضا اذنت لولها ان يزوجه
 برجل فصح اخذها اذا طلقها صح الاذن ولم يحنج لتجديده بعد (مسئله ك) اذنت لولها
 مطلقا ولم تعلم من هو أو في زوج غيره ممن كفي وقولها رضيت ان أزوجه أو رضيت فلانها متضمن
 للاذن للولي فله ان تزوجه بغير تجديد اذن لكن محله ان لم ترجع عن الاذن والاحتياج الى
 تجديده (مسئله ش) يكفي قول المرأة عند الاستئذان اذنت بالمدوخ الذال في تزويجي
 أو ان تزويجي فان لم تبين الزوج زوجها من كف وان عيقته كفي قولها زوجني فلانها يكفي
 لفظ التوكيل ويجوز لها كم الاقدام على تزويج موليتها لكن بعد شهادة عدلين بانها من غير
 سبق دعوى من الزوج لتعذرها حينئذ (مسئله ي) بدوية فانت لولها أنت وتكيل
 يجوز اني من تحت فلان أي بقصد فلان صح ادتها اذ قولها يجوز اني الخ ليس بشرط لصحة العقد
 بل يصح عقد غير المعين المذكور (مسئله) اذنت لولها باللفظ التوكيل صح اذ المعنى واحد
 ولو قالت وكلت لك وكلنا عرت فانت وكيل صح في الحال ولا يعود وكيل اذا اعزل لكن ينفذ
 عقده لعموم الاذن ذكره ابن حجر وغيره فلو ادعت مزله قبيل العقد فان اثبتته بشاهدين أو
 صدقها الزوج بان بطلانه والافلا وان صدقها الولي وقيل وهو مذهب أبي حنيفة ورواية
 عن أحمد ان الوكيل لا ينزل الا ببلوغ الخبر عن قبيل رواية واذالم تثبت العزل ولم يصدقها
 الزوج حلف على نفي العلم فان ردها حلفت على البت وبطل النكاح (مسئله ي)
 مذهب الشافعي ان البكر الصغيرة لا يزوجه الا بمهر أو بطل النكاح (مسئله ي)
 تبلغ ومذهب الحنفية يجوز تزويج غير المهر لهما فيقدم الاقرب فالاقرب من العصبه ثم
 بعدهم الام فالأخت الشقيقة فالأب فالأخوة للام فدوى الارحام ثم السلطان فالقاضي
 لكن انما يزوج الاخيرا من كف بمهر المثل مطلقا كالذين قبلهما في الثب لا البكر من
 الاب والجد لهما التزوج مطلقا بلا قيد بذكر أو قبا و يجوز التقليد ولوم غير ضرورة في
 التزوج وغيره لكن باجماع نروطه ومنها العلم بآركان النكاح في مذهب المقلدون جريانه على
 مذهبه في تلك القضية وما تعلق بها كطلاق وظهار وعدم تنع الرخص ثم القاضي لا يجوز له
 التقليد مطلقا اذ يلزمه الجري على المعتمد اه وبعبارة حس لا يجوز ولا يصح له برب الاب

والجد تزويج الصغيرة بحال وان تضررت بعدم النفقة قولاً واحداً لا خلاف عندنا من حكم
 أو افق بعصته تنقض حكمه وورث قتلوا وإما تزويجها على مذهب أبي حنيفة فلا ينبغي
 للحصاة لديه ان يتساهل فيه حرص في العمل بذلك كما يشمله بعض متفقه العصر اذا لضرورة
 الى ذلك لان الضرورة حيث اطلقت هي التي يسوغ معها كل البتة حتى يحكم بذلك نعم قال
 ابن عجيل واسماعيل الحضرمي وولده يجوز مع شدة الحاجة تقليد أبي حنيفة القائل ان لكل
 من الاولياء حتى الحاكم تزويجها سواء قد المجبر أو غاب بل جوز شرح وعروة وجاد تزويج
 الاجنبي للصغيرة وكانهم راعوا المشقة في عدم التزويج والحاصل انه لا ينبغي لغيره تبصر في
 العلم عالم بشرط التقليد فتح هذه المسئلة والاقناعها فن فعل ذلك فهو امام مدعي التبصر أو
 متوراه وعبارة ب يجوز تقليد مذهب الغير في العمل في نكاح امرأته لا ولي أو بلا
 شهود بشرطه المارة ومعاصم ان تقليد المذهب الا سحر صعب على فقهاء العصر فضلا عن
 عوامهم فينبغي للسني تقليد التثبت وسلك طريق الاحتياط في مثل ذلك (مسئلة ش)
 تزويج فقيهة أو عاى امرأته من نفسها على مذهب أبي حنيفة فان كانه تزلما لهنه فلا
 اعتراض عليه نعم ان رفع الامر لقاض شافى فنقضه بطل قطعا أولمذهب الشافى حرم ذلك
 ووجب انكاره على كل ذي قدرة ولو خذ في ايده ثم لمسانه ثم بقلبه اذ هو حرام في عقيدة الفاعل
 فيجب انكاره كالمجم عليه ووجب على الشافى نقضه وحيث قد ترتع شبهة الخلاف ويهطل
 قطعا أيضا واذا قطع بالبطالان كان وطوقه زوالا ليس لقاض حنفي الحكم بعصته حينئذ كمالو
 رفع أو لا لحنفي حكم بعصته فيصنع قطعا ويجري هذا التفصيل فيما للزوج السيد عبده
 الصغير يامته اجبارا وولي الطرفين على المذهب انقديم ومذهب مالك وأبي حنيفة فلا يجوز
 لشافى كتحبلى الحكم بعصته اذ المذهب القديم ليس مذهب الشافى فان حكمها بالعصه ما لم يكن أو
 حنفي صح قطعا اذ حكم الحاكم براجع مذهبه برفع الخلاف ويصير كالمجم عليه ويمرر الزوجان
 ان اعتقد اتصرعه نعم ان دعت ضرورة الى ذلك كان احتاجت للنفقة ولحقها في اعلام ولها
 مشقة صح باطنا ما لم يحكم بعصته حنفي فيصنع ظاهرا أيضا فان رفع أو لا لشافى نقضه الا ان
 كان أهلا للترجيح ورأى المصلحة في ابقائه لم يشترط عليه الحكم براجع المذهب ولم يطرد به
 العرف في المستثنى ولا ينبغي ان يفتح باب التحويل والتفسير اذ يؤدي الى مفاسد عظيمة لقضاة
 السوء ومتفقههم اتباعا للاهوية (مسئلة ب ش ك) ادعت بجهولة النسب انه لا ولي
 لها قبلت اذ العبرة في العقود بقول أربابها نعم الاحوط اثبات ذلك وله التأخير ما لم تلغ فلا ولي
 المبادرة وتخلها تدابيان لا ولي لها وان احلها عن موانع النكاح امام عروفة النسب لو ادعت
 موت ولها فلا تزويجها القاضي كالحكم حتى يثبت ذلك كمالو ادعت موت زوجها المصين أو
 طلاقه بخلاف ما لو قالت ككنت مريضة فطلقني الزوج واعتددت ولم نعيه قصدق بلا
 عين اه وعبارة ي اعتمد في الخصمة عدم جواز اقدام الحاكم على تزويج من طلقها زوجها
 المصين أو مات بعد ثبوته لديه واعتمد في الفتاوى وابن زياد أو قضاة جواز ذلك اذا صدق الخبر
 اذ العبرة في العقود بقول أربابها وان تصرف الحاكم ليس حكما وهو القياس واما العصة فلي
 ما في نفس الامر ان بان المرافى صح والا فلا (مسئلة ش) العبرة بكون المرأة فعل ولا بة

الحاكم وعنده مجال التزوج لا الاذن فلا اذنت خارجة وزوج وهي به صم وان ظنها
خارجة اعتبارا بما في نفس الامر ولا يشترط كون الزوج به لان حكم الحاكم نافذ في جميع
أقطار الارض بخلاف العكس وان كان الزوج به لكن لا ينسق لوزوجها حيث لا ن تعاطى
العقود القاسدة صغيرة فلا يشك هل وقع العقد وهي به أو خارجة استصحب الاصل من كونها
فيه أو خارجة قبل العقد فان لم يكن أصل يستصحب بطل العقد احتياطا للضعف فممان
خروج الحاكم أو خروجها عن محل ولا يشك بعد الاذن لا يزوج فيزوج اذ ارجع أو رجعت
بختلاف عزله نعم ان لم يكن في المحل الذي هي فيه قاض فحكمت هي وخاطبها من فيه الاهلية
ولو ان القاضي المذكور صم وان بعدت عن محله اذ هو الاذن محكم ولا يشترط في المحكم كونها
بمحله (مسئلة ش) غاب ولها امر حلتين من بلدها فاذنت للحاكم بمعنى الذي شمل حكمه
لبلدها وان لم يكن بها صم وان قريب من محل الولي أو كان في بلد واحدة بل وان كان القاضي
المذكور أبعد من محل الولي الى المرأة لان العلة وهي غيبة الولي التي هي شرط لتبوت ولاية
الحاكم وجدت ولا عبرة بالشقة وعدمها (مسئلة ي) يصح تزوج الحاكم من غاب ولها
بعد اجبت عنه هل هو عسافة القصر أم لا ولو شك وتعدرا الاذن لعدم العلم بمحله صم أيضا ما لم
يبن قريبا ويزوج الحاكم بنت قريب أمها حرة أصلية فان كانت الام عتيقة فولدتها المولى الام
ما لم يعتق أبوها ولا انجبر لولاه ولولايه ولم بعد (مسئلة هـ) أتى رجل الى الحاكم يريد
التزوج بامرأة وادعى انها اذنت لولها النائب وان ولها وكل الحاكم في ذلك لم يصح تزوج
الحاكم الا بعد تبوت ذلك على المعتقد نعم ان كان ولها بعسافة القصر وهي محل ولاية الحاكم
واذنت له صم تزويجه فان وطئ حيث قلنا بطلانه فبشبهة كمال وزوجها بلا ولي أو شهود
في فائدة (مسئلة ز) الامة الموقوفة على معين تزوجها الحاكم باذن الموقوف عليه لانه بلا اجبار منه
لها وعلى غير معين كصبي تزوجها أيضا باذن الناظر أو أمة عبيد بيت المال فلا تزوجون بل
يباعون ويزوجهم ساداتهم كالعبد الموقوف لا يزوج أبدا على المختار عند أئمة المذهب وان
تعلق ببعض المفتين بترجيح الفرائض فهو مدخول اه فتاوى ابن زياد قد صرح في التصفية في
باب الوقف بان الاتراك عبيد بيت المال اعتقهم ناظره والحال انه رقيق بيت المال ولا يصح
عتقه

§ (التحكيم والتولية) §

(مسئلة ب ش) الحاصل في مسئلة التحكيم ان تحكيم المجتهد في غير خصوصية لله تعالى جائز
مطلقا أي ولو مع وجود القاضي المجتهد كتحكيم الفقيه غير المجتهد مع فقد القاضي المجتهد
وتحكيم العدل مع فقد القاضي أصلا أو طلبه مالا أو ان قل لا مع وجوده ولو غير أهل بعسافة
العدوى وكذا فقهنا ان شملت ولايته بلد المرأة بناء على وجوب احضار الخصم من ذلك الذي
رجح الامام الفرائض والمنهاج وأصله عدمه ولا بد من لفظ من المحكمين كالزوجة في التحكيم
كقول كل حكمك لتعد لي أو في تزويجي أو اذنت لك فيه أو زوجني من فلاة أو فلان
وكذا وكلتك على الاصح في نظيره من الادب للولي بل يكفي سكوت البكر بعد قوله لها حكميني

أو حكمت فلا تافى تزويجك ويشترط رضا الخصمين بالتحكم إلى صاحب الحكم لا نقد الولي
الخاص بل يجوز له غيبته على الخمد كما اختاره الأفرجى ولا كون المحكم من أهل بلد المرأة
فلمحكمت امرأة ثالين رجلا عكة فزوجها هناك من خاطبها مع وان لم ينتقل إليه فم هو
أولى لان ولايته عليها ليست مقبسة بعمل وبه فارق القاضي في أنه لا تزوج الأم في محل
ولا ينفق قط بل وقالت حكمتك تزوجني من فلان فعمل كذا لم ينعين إلا أن قالت ولا تزوجني
غيره وأما التولية فهي والغويض بمعنى وليس هي التحكم خلافا لبعضهم فشرط لها نقد
الولي الخاص والعام فالمرأة إذا كانت في سفر أو حضر وبعتت القضاء عنها ولم يكن هذا
من يصلح للتحكم أن تولى عدلا كانص عليه زادق ب وشرط ابتاعه وزياد في التحكم بقدر
الولي الخاص فلا يجوز مع غيبته وجوز له الأذرع والرداد واقضاء كلام ابن حجر في افتناوى
وإن مراج قال أبو حنيفة وهو مقتضى كلام الشيخين فم يشكل على ذلك في إبداء نعم الفسق
في زمان أو مكان كما هو المشاهد ولا يستغفر بقدر قال الإمام الغزالي أن الفسق قد عم المباد
والبلاد ولم يكن يعمل المرأة أولى خاص ولا عام ولا عدل وقد ذكرناه لا يجوز تحكم الفاسق
مطلقا فهل ينعين عليها الانتقال إلى محل الحاكم وان بدوشق وناعت العنت أو تزوج نفسها
تقليد لمن يرى ذلك أن علمه بشرطه ومكسدا أن لم تعلموا اعتقلت أم حكم شرعى ووافقت
مذهبها كما مر في التقليد أو تولى أمرها الأمل فالأمل أى الأقل فساق موضوع أو ما قرب
منه ولو قيل ينعين انتقالها إلى الحاكم وان بعد أن لم تصف العت ولم تعظم المشقة ولا اعكها
تقليد مذهب معتبر ولتولى الأمل فالأمل لم يكن بعيدا ولكن أميل إليه بل نقل الأخص
عن قسوى البقنى جواز تحكم الخلع غير العدل مع قصد قاض مجتهد وكفى بمسألها
﴿مسئلة ٥﴾ غاب ولها امر حلتين ولم يكن ثم قاض صحيح إلا يبان يكون عدلا قضا
أو ولد ذو شوكة مع علمه بحاله عسافة انصر حكمت هي والزوج عدلا بقول كل منهما
حكمتك تزوجني من فلانة أو فلان ولا بد من قبول المحكم على المخد ثم تأذن له في تزويجها
ويجوز حكم القبيح العدل ولومع وجود القاضي كغير القبيح مع عدمه عمل المرأة ولومع
وجود قبيح

﴿الكفاية﴾

فائدة في مذهب الإمام مالك عدم اعتبار الكفاية في عدل ابن حجر وأبو حنيفة إن صاحب
الامر إذا أمر باتباع مذهب وجب لا يجوز نقضه فحينئذ إذا سئل استدل له في هذه الواقعة
فحسن قاله أحد مؤلفيها بجالل اه محبها سوادن ﴿مسئلة ٥﴾ اعلم أن الذي يستفاد
من كلام أئمتنا في الكفاية أربعة أقوال الأول أنه لا تكافؤ بين الزوجين إلا إذا سواها
الزوج أو زاد عليها في القسب وعدد الأبناء المتسب إليه ووجد استواء الزوجين وآبائهما
في العفة والحرية وقرب الاسلام والشهر قبل العلم والصلاح وبالولاية العادلة أو ضده ففى
كانت أرفع منه بدرجة في النسب أو كانت آبائهما من أنصف بصفة بجدها الخامس ثلث لم
يتمصف بذلك جده المذكر وإن أنصفها جده السادس دون جدها لم يكفها لان اتصال

بقوله فرح الحرف الدينية
والاشتهار النسق الى قوله مع
من اوبها عدل اعاد كرو على
سبيل المقابلة يدل عليه ما ذكره
في الخادم حيث قال سقط من
الكلام شي وصوابه مع من
اوبها عدل او شريف حتى يرجع
لصاحب الحرفة الدينية ضدها
ويجوز انه حذف لانه مقابلة
عليه في مسئلة في بيعت الشبان
ان الحرف في الامة معتبرة في
الكفاءة والمثول عن جرح
اعتبارا وحين سقط في الحرفة
قال الرداد انه الموافق لطريقة
العراقيين وللقواعد وعنده
الاذرى وغيره فاذا حكم الحاكم
الاهل للترجيح بذلك اعتمادا
على ما روي عنه ولا فليس لما حكم
بري خلافه فتشبه على ان الذي
اتقى بهما يحسمه الشبان واما
تقص الحكم بمقابلة فلا أقول به
ولا اتقى **مسئلته** في جرح
العادة في جهة بانه يتماطى
قطع محل الشبان للاطفال
اناس يسمون بالباحة وهم
الذين يضربون بالليل والطاسه
هذا هو الغالب وقد يتماطى
غيرهم من ابنة الناس الرفاه
القدر فتسقط كفاءتهم بذلك
وان كان اهل البلد لا يضربون
بذلك فلا عبرة بتعادتهم فيما عدا
الاحصاء من الحرف الدينية
وقد عتقوا من الحرف الدينية
انسانا صرح به في الانوار كما
لا عبرة بمصادهم فيما اذا كانوا
لا يضربون بترويح الحرائر الاصل

الكفاءة لا يقابل بعضها بعض وهذا ما اعتمد الشيبان وحري عليه المتأخرون كابن حجر ومرو
الثاني بشرط الاستواء في النسب والمغة والحرة والحرة مع مجرد الاشتهار بالعلم والصلاح
والامارة ولا يشترط الاستواء بل التاثر بل درجة فذكر كفا من فوقه وهذا ما اعتمد في
القلوب ودعين والعمودي وكلام ابن قاضي عيل الى انه صرح الشبان الثالث اعتبار ذلك
بازواجين فقط لا آباءهما وهو ما روي عنه الاذرى وقوله عن الاكثرين روي عنه ابن الرقة وقال
العمودي هو المختار الذي دل عليه العمل من قديم الزمان الرابع مقابل الاصح انه يعتبر فيها
ما صرح في الاول لكن يقابل بعض الاتصال ببعض فلا تقتضي خصلة في احد هما ووجدت
اخرى قابلتها وحيث اذا زوجه احد الاولياء المستوين فان كان رضا البقية صحيحا مطلقا
او يعتبر رضاهم فان وجدت الكفاءة على احد الاقوال الثلاثة الاول مع ايضا كالمواثيق
والمقاعد عدل وذهب وان اتفقت والكلفة فسخة او فهم عدل لم يطل النكاح على الاصح اما
لو اتفقت على جميع الاقوال فيبطل قطعا وان ظنته هي والمقاد كقوا ويحل قولهم انه لا خيار
فيها اذا ظنته هي ولها كقوا فبان عدمه اذا اتفقت الولي او تسددوا ذن السكول ولو زافوا الى
الحاكم فان كان قبل المقتضى يصح الحكم بجمع التزوج اذ لم يدخل وقته او بعده فان وجدت
على القول الاول فلا كلام في صحة النكاح او على الثاني او الثالث فكذلك ايضا لانها
وان كان امر جوهين قد روي عنهما المتأخرون وقرروها وعلم ما محل القضاء في جميع الاحصاء
فلا يجوز لقاض ابطاله اذ في العمل بالقول الاول من الصرو والضرر لا يفتي فليص القاضى
اليوم ما وسع القضاء والعلامة الاعلام قبله **(مسئلته ك)** يشترط تزويج الولي حولىته
بغير الكلفة تعيين الزوج لمسا في الاستئذان او وصفه بانه غير كف فاذ رضى به ولو سقته
ولو بالسكوت في الكفر ورضى سائر الاولياء المستوين في الدرجة صح النكاح نعم لا يشترط
رضا الولي في الحب والمعة ويكره كراهة شديدة تزويجها من فاسق الا ان يفصح محل صفة
النكاح اذ اذا زوجه الولي الخاص لا العام قال في التحفة ولو طلبت من لاولى لها ان تزوجه
السلطان بغير كف فصل لم يصح وقال كثير من الاولاء كثر من يصح وطال جمع متأخرون في
ترجيحه وتزويج الاول وليس كما قالوا وعلى الاول لو طلبت ولم يصحبها القاضي فالأقرب ان لها
ان تصحك عدلا تزوجه من ضرورة حيث لم يكن حاكم يرى ذلك لتسليط ذلك الى
القضاء اهـ وأف البلقيني في صحة تزويجها من لا يكافئها لا يفام مستغلا أطال فيه الادله
وبين ان ما روي عنه الشيبان ليس مذهب الشافعي قال فاذا كان الشخص معتقدا ما صححه
فلينقل عن هذا الاعتقاد فصل المتقدم قبل النكاح فان لم ينقل وقع الحكم بالصحة حل
الاستماتع ظاهرا او باطنا وفيه بوش نحو ما نقل عن التحفة وزاد والذي نراه الاول الا عند
مشقة أو خوف فتنة فيبني اعتمادا كما قاله اكثر من يبحث بعضهم انه يلزم الحاكم اجابها
عند خوف الفتنة لكن محل هذا القول في عادمة الولي لان غايته محله ايضا حيث لم يكن
هناك من يرى تزويجها لم يتعد عدلا تصحكه والام يلزمه اذ لم يعتمد امتناع الحاكم التصحيح
للمحاجة **(مسئلته ش)** زوج بعض الاولياء صوليته بغير كف مرضا من في درجته ثم ابانها
الزوج وأرادت التجديده منه فلا بد من رضا الجميع الا ان ايضا على المعتد ولا يكتفى برضاهم

السابق بمثله الذي مع غيبة الولي ولو تجدد ابن رضى به الولي أو لا بل هو أولى بالمنع من بعض الأولياء (مسئلة ش) زوج الجبر مولته اجبارا من فاسق بترك الصلاة أو الزكاة لم يصح على الاظهر لعدم القسط ويزور بزوجه غير كفء ما لم تدع الحاجة وتلقه تقليدا صحاحا لو خطبها كقوان وأحدهما كصفاء الولي تزويجها به وهذا كالزوج بعض الأولياء المستوفين بغير رضا البقية والثاني يصح ولها ولهم اختيار وهو مذهب الحنفية ولا يجوز الاقتناء إلا لمن له أهلية التزويج والترجيح لالتمه الوقت اه وبجوابه السامى الذى لا يعلم فرائض نحو الصلاة والوضوء لا يضمن عنه قالوا قد فرض معين المنقولة أو أدخل بشئ معين من الفروض وحينئذ يفسق بترك التمسك لعدم صحة العبادة معه بخلاف من اعتقد جميع أفعال الصلاة فرضا فحينئذ من أفى من الموام بالفروض العينية على وجهه صحح قنيس بقاى كفاى الصغير من هذه الحنفية ومن لا فلا على ان لا شافى قولاً وهو مقابل الاظهر بصحة النكاح من غير كفء لكن ان زوجت اجبارا أو ذنت اذا ما طأنا تغيرت بعد علم الكبيرة ولو اغرغرها وقيل لا تخير (مسئلة ش) ليس الهاشمى الغير المنتسب اليه صلى الله عليه وسلم كذرى على كرم الله وجهه من غير فاطمة رضى الله عنها كفوا الذرية السبطين الحسين ابى فاطمة الزهراء رضى الله عن الجميع وذلك لاختصاصهم بكونهم ذرية صلى الله عليه وسلم والصلاة والسلام ومتبين أى منتسبين اليه فى الكفاءة وغيرها ويحمل قولهم ان بنى هاشم وبني المطلب كنع على غير أولاد السبطين وقوله صلى الله عليه وسلم نحن وبنو المطلب شى واحد على الموال أو على موقوف الزكاة وغيرها ولا دليل فى تزويج على أم كلثوم بنت فاطمة من عمر رضى الله عن الجميع فلهما كاتبا بان صحة ذلك اه وتوضو فى وزاد الكفاءة فى النسب على أربع درجات السرب وقرىش وبنو هاشم والمطلب وأولاد فاطمة الزهراء بنو الحسين الشريفين رضوان الله عليهم فلا تكافؤ بين درجة وما بعدها وحينئذ ان تزوجها الولي رضاها ورضا من فى درجته صح أو إلحاقكم فلا وان رضيت (مسئلة ش) عمل سادات آل أبى عوفى نفع الله بهم انهم لا يراعون بعد صحة النسب الى سيد المرسلين صلوات الله وسلامه عليه وعليهم أربعين شيئا محمدا كره الفقهاء من القرب والبدن والصلاح والعلو والحرق ونحوها طلبا لما هو أهم من ذلك وهو تحصيل الشريعة بشرى ف منتهى ولا يأتى ذلك إلا بالاعراض عن تلك التفاصيل فلهذا فرض عليهم متعفف بخشى عليه الطرد والمقت لانهم أئمة احوالنا فوالله ان الغصبل الالهي وعلى ذلك عمل حكما جهتنا سابقا ولا حقا (مسئلة ش) شريعة علي بن أبي طالب خطبها غير شريف فلا يرى جواز النكاح وان رضيت ورضي ولها لان هذا النسب الشريف الصحيح لا يساى ولا يرام ولصكك من بنى الزهراء فيه حق قرىشهم وبعيدهم وأبى جهمهم ورضاهم وقد وقع اه تزويج بكه المشرفة عربى بشرى بقتام عليه جميع السادة هناك وسأدهم العلماء على ذلك وهتكوه حتى انهم أرادوا القتل به حتى قارحوا وقع مثل ذلك فى بلد أخرى وقام الاشراف ومنعوا فى عدم جواز ذلك حتى تزعموا منه غيره على هذا النسب ان يستخفى به وعنه وان قال الفقهاء يصح رضاها ورضاها فلا يفسد رضوان الله عليهم اختيارا بغير التقيص من ادراك اسرارها

عن من أحد أباه الزنى أو كانوا لا يعرفون بدق النسب وانما نظر الاصحاب الى عاداتهم فيما اذا شك فى الحرفة أهى شريعة أم دنية امامائنا من الحرف الدنية فلا عبرة بدادتهم كثيرها من خصال الكفاءة (مسئلة ش) لا يصح تزويج مولته الاجبار من فاسق وان عم الفاسق هم ان كانت مكافئة وأذنتى تزويجها من الفاسق وزوجها به الولي جازا الكفاءة حتى لها والولي قادر على اختيار الكفء صح النكاح اذ ليس بشرطا

فسلم تسلم وتقم ولا تعرض فتفسر وتندم وفي المتقدم ما يورى الى ما اشترنا اليه من اتباع
السلف اذ هم الاسوة لنا والقصد وفتحهم الفقهاء بل المجتهدون والاولياء بل الاقطاب ولم
يبلفنا فيما بلغنا انه قد تغير آشيرهم عن هودنهم في النسب اولم تتحقق نسبته على التزوج
باحد من بناتهم قط اللهم الا ان تصحقت المفسدة بعدم التزوج فيباح ذلك للضرورة
كما كل المنة للضرورة اعني بالمفسدة وخوف الزنا واقحام العجزة أو التهمة ولم وجد هنا
من يحصنها ولم يرغب من ابناء جنسها ارتكاب الا هو الشربين واخف المفسدتين بل قد
يجب ذلك حتى من نحو الحاكم بغير الكفء كافي التحفة (مسئلة ش) حد الفقيه من
أدرك من كل اب من ابواب النكح ما يستدل به على باقية العالم هو الفقيه المذكور أو المفسر
أو المحدث فافقيه اخص فلا يكافي بينهما جاهل نعم من لم يبلغ منهما تلك الرتبة كما بابته
الجاهل وتوقف فيه في التحفة فارقا بين الكفاءة والوصية (مسئلة ش) يكافي حرة
الاصل من أمه أم ولد اذ هو الراصل ايضا ليس لاحد عليه ولا بخلاف من أمه أمقوان
عتقت أو عتيقة أو في آباء معتقان أو عتقاه أكثر أو اقرب فلا يكافي من ليست كذلك كما
لو كان أبوها عالما وأفاضيا ولو غير مجتهد لم يكن هناك أفضل للولاية أو كان في آباءها
علماء أكثر أو اقرب فلا يكافيها من لم يتصف بتلك الصفات اما الانتساب الى قضاة الزمان
المخلصين أو المتولين مع وجود أفضل منهم فلا عبرة به كالاتساب الى ولادة الظلم والجور
(مسئلة ش) لا يكافي ولد ذي الحرفة الدينية ومن له أبوان فها من ليست كذلك كولد
القاسق بنت العفيف ومن أسلم بنفسه من أسلم أبوها كما رجح الشيطان نعم لو تاب ذو الحرفة
الدينية قبل موته ومضت عليه سنة ولم تكن مما يبرح أبدا كافاها من باب أولى ولده وهذا
بخلاف ولد شعوا الارص فيه كافي من ليس أبوها كذلك اذ لا يبرح بعيب أبيه مما ليس
باختياره وقال الماوردي والرويانى والمروى وأبو الطيب لا عبرة بفسق الاب وكفره وحرقة
ورجحه الا ذرى وجعله المنقول فلو حكم بعهدة النكاح قاضى الزبيدة مثلا فان ولاه ذوشوكة
وحكم بعبادة مذهبه نفذ حكمه ظاهرا وكذا باطنا للضرورة واذا حصنا الحكم المذكور في علم
مذهبه فان كان يكافي عندهم من أبوه ذوحرفة دينية مثلام ليست كذلك كما هو عند
المروى ومن واقفة فلا خيار لها اذا بلغت لو كانت حال المقدسية بل لا تخلص لها الا نحو
الطلاق وان لم يبع كافتها عندهم ولكن لها الخيار بحكمها بالصحة مقيد بيقوت اختيار بعد
البوغ فاد الخيارات الفسخ ففسخ بعيب فتعتبر شرطه (مسئلة ش) تتفاوت الحرف
في الكفاءة كما نص عليه الائمة في بعضها وذكر والمسلم ينصوا عليه ضوابط يعرف بها الخسيس
من غيرهن ذلك قول النصف ويظهر ان كل ذى حرفة فيها مباشرة فنجاسة كالجزارة على الاصح
ليس كفوا لذى حرفة لا مباشرة فيها وان بقية الحرف التي لم يذكر واقفا تفاضلا متساوية
الا ان الطرد تفاوت في عرف بلد الزوجة اه وقال في الاثورا فاحصا الحرف الدينية ليسوا
بالكفاءة الا لشراف ولا لساثر المحترفة فالكس والجحام ونحو القصاد وقيم الحمام والهاك
والراعى والتصاب والبقال والطباخ والدياس والدهان ونحوهم لا يكافون بنت انصباط
والعطار والخباز والتجار والحياط لا يكافي بنت التاجر والبراز والجوهري ويشبه ان يلحق

﴿ما يصح من النكاح﴾ ٢٤٧ فلو لكل ابن فولد الامم ابن فولد الامم ابن البنت

بهم الصراف والطاهر وهم لا يكافون بنت القاضي والعالم والازاهد المشهور وتفاوت
الصنائع والحرف وما شئت فيه يرجع لعرف البلد اه وعمله تفاوت الحرف تكون تارة
بالنظافة وتارة بطيب الرائحة وتارة بزيادة الكسب كالخزعة (مسئله ك) صريح عبارة
الفتوة تفاوت الارض في الكفاءة كالاحرار فلا بد من اعتبارها لك بالنسبة لتزوج غير
السيد مطلقا وكذا ما عدا الرق ودناه النسب فله تزوج آمنه ولو شرب بغيره بسبب دونه
(مسئله ب) تزوج حواشيته الحرة الصغيرة من رقيق لم يصح الكا من رقيق وان رضيت اذا ختمها
حيث تلاع (مسئله ك) وضوءه اذا تاب الفاسق بغير نحو الزنا وضوءه لا يسنه كما
المضيقة كما قاله ابن حجر خلافا لمز اما الفاسق بالزنا وضوءه مما يتلوه من العرض فلا يكتفها
مطلقا وان تاب وحسنه بنيتها نعم

﴿الخير والاعاق ونكاح الرقيق﴾
(مسئله ش) ادعت عنته فاقترعها وادعى انه مسعود عنها لم يمنع شرب المده والقبح
بعده سواء كانت دعواه الصبر قبل المدة او بعدها او تاته هاضمة ام لا وان قلبا للضعيف ان
مرض الزوج وجبسه اثامها لا يصيب اذا العنة لا يعتبر فيها الجهر الخلق بل الحادث مثله ومن
ثم لو عن عن امرأة دون غيرها وعن البكر قط كان الامر كذلك (مسئله ش) لحب
الفارس في المعروف والنصر لا يثبت به الخيل في الرق النكاح كالا قحافة والقروح السالة
والجنس والعنان وضوءها اذا اغتار مخصص باسباب ليست هذه منها وبجود البعده لا يقتضي
الاقدم على الفسخ فلو حكاكم بذلك تنقض (مسئله ك) اختلاف الزوجان في الوطء
صدق الثاني منها ثم تحتني مسائل يصدق فيها مدعيه منها الغبن اذا ادعى الوطء في مدة
ضرب السنة وفيما اذا اعسر الزوج بالمهر يصدق في الوطء لتختص من الصغى بالاعسار وكما لو
يصدق فيه ايضا وفيما لو علق طلاقها السنة وادعى الوطء في طهرها يصدق لثبوت العصة
او يصدق هي فيما لو اختافا في ان الطلاق قبل الوطء او بعده وثبت بولدها وفيما لو شرطت
بكارهها فوجدت ثيبا وادعت اقتضاهه فتصدق دفع الفسخ لا المهر وفيما لو تزوجت لثقل
لخليها الاول فتصدق في الوطء (مسئله ك) عنت الامة كلها تحت رقيق فخيرت في
فسخ النكاح ودعمه على القوي ثم ان جهات العتق او الخلو به يصدق بينهما ان امكن فان
فنته قبل الوطء فلا مهر او مدع يفتق بعده فالحق في اوقبله مهر مثل ولو عتق بعضها او
كوتيت او عتق عبد فنته امة فلا حار وان ملك احد الزوجين الا تملكها ما تنسخ
النكاح بينهما ولا يحتاج الى فسخ (مسئله ش) ملك زوجة اصله لم يفسخ نكاح الاصل
على الاصح عندنا وعند اهلوان كان الاصل لا يملك له نكاح الا مذهب ملك الفرع ان متفرق
الدوام غالباما لا يفتقر في الابتداء كالأولاد والنكاح بعد نكاحه الامة لا يفسخ حرة لا يفسخ
نكاحه للقاعدة المذكورة اما لو حلت الامة للأصل الا ان كان كان رقيقا والاصل مسرا
لا يلزمه اعفائه فلا يفسخ نكاحه قطعاً واذا لم يفسخ النكاح فإلاده الحادوث رفا
كالاساقين لصا برق ولده ابتداء أي حين نكحها عا سار قبلها رقيقا ولده منها اذا القاءه

الافرخ الذي دعونه أهل الجبهة بالشجر لم يثبت به خياف فسخ النكاح لانحصار العيوب لعمدة في العرس والجنون والجلذام ولا

﴿خياف النكاح﴾
﴿مسئله ش﴾ هو جذا أحد الزوجين
بالأخوة المرض المسمى بحب

يلحق بذلك غيره كما قلناه في الروضة من الجمهور **في المصدق** **في مسئلة** مهر المثل ما رغب فيه مثلها والركن الاعظم السبب وتعتبر المشاركة في الصفات ٢٤٨ الرغبة كالعفة والجمال والسن والعقل والبسار والفتنة والعلم والنصاحة وسائر

ان الفرض يتبع الام في الرق سواء كان الواسع حراً أو عبداً أو نكاحاً أو شبهة بان ظنها زوجها الامه ولا يخرج من ذلك الا اذا استولدها أو أسلمه الحر أمته فان الولد يقع دحر ويثبت الاستيلاء للمستولده وقد انتقلها الى ملك الاصل قبل وقوع مائه لشبهة وجوب الاعفاء والشبهة تقتضي حرية الولد باختلاف النكاح السابق **(مسئلة ب)** تزوج عبد حرة برضاها ورضاها أو أمه لزمه نفقة المعسر في كسبه فان استعذمه سيده لزمه نفقة ان ساوت أجره أو نقتضت عنها فان زادت لم يتبرع بالزاد فربما زاد نفقة العبد حتى يقتضي ان رضى بنته والاقلها الفسخ بشرطه هذا ان سلم الامه سيدها بالطلاق وان كان لميلها الى القط فليس الا المهر فقط اه وعبرة لك بتعسر سيد العبد المتزوج بين تركه عند زواجه والا فتأق عليها حينئذ من كسبه وبين السفر به والنكاح بالطلاق هذا ان لم يطلب العبد الزوجه وتأتى هي أو سيدها من المهر صعه والاستقط **(مسئلة ج)** لا يصح تزوج العبد عندنا الا باذن سيده الرشيد فلو غاب بعض ملاكه أو حجر عليه امتنع التزوج حتى يأذن الغائب ويكمل المحجور ولا يقوم الحاكم كالوكيل والوليمة مهما وان رأى المصلحة في ذلك ضمنه لاف آفة المحجور والفرق انه يستغنى بكمائها المهر والنفقة والعبد يفرهما **(مسئلة د)** ذكر الفقهاء صريحاً ومفهوماً انه لا يصح تزوج العبد المتعلق برفقته مال الا باذن من له الجناية كالسيد المهرهون وهو مشكل جداً اذا لا يخلو العبد عن الجنايات مع ان العمل قديماً وحديثاً على تزويجهم من غير تنقيش ولا تكبير والظاهر ان وجه العمل المسوغ للقضاء والتواب هو الاعتصام والاختصاص بالاصل الذي هو عدم تعلق الحق بالقاب عند السلك في ذلك ولا عبرة بالغائب والظاهر اذا الاصل مقدم عليها لانه الاضبط المتيق بخلافهما وكفى بذلك حجة ومستنداً سيما اضافة الامر ومن المسوغ اضافة لهم ان تزوج المورس عبده اختياراً للتداهيل ذكرنا ركناً في قواعده وغيره من العلماء خلافاً فوافقنا مع العبد الجاني مطلقاً فضلاً عن تزويجه فينتدلاً بكاف النائب التنقيش عن العبد المأذون له في النكاح من سيده مما تعلق برفقته لان الاصل عدمه اذ لا تثبت الجناية الا بينة أو اقرار السيد وكذا العبد يجب قصاص فكان اللارق والاحسن بقا العمل على ذلك اخذنا بالاصل وتقليد المن سلف لانهم أروع منا وأعرف بالفنص عن ذلك يؤدى الى المخرج والتشويش لمافيه من التعطيل بل ترك التزويج يؤدى الى مفاسد كالاخصى والدين يسر ومن القواعد المشقة تجلب التيسر واذ اضاف الامر اتسع وعند الضرورات تباح المحظورات ولا حرج ان التسهيل في مثل هذا الحال هو اللائق بالحال خصوصاً في هذا الزمان لذكره النظم والنصوب وبالجملة فلو ابان مندوحة وهي عمل من قبلهم من غير تنقيش ولا تكبير

(المصدق)

الصفقات التي تختلف بها الاراض خيفة نكاحه بربها اعتادوا تميمته أو تسليمه من قال ان مهر المثل ما يثبت به المهر يجعل كلامه على ما جرى به عرفهم من تسمية ما رغب فيه ولهم ايسر للبكر والشابة ما لا يسهون للثيب والهزول **في مسئلة** في ازال الزوج بكارنها بصوابه ثم طلقها قبل الدخول لزم نصف المهر فقط ولا اشر ولكن تحرم ازالها بتأخير ذكره ويسر كما مر به ابن الرضة **في مسئلة** في طلاق زوجته وجب مال تقب لها النصف في الحال حتى تقضى المدة ولم يراجعها **في مسئلة** في ادعت الزوجه والمهر فاعترب النكاح وانكر المهر ولم يدع فهو صالم ومع انكاره لا عرفاته باقتضى المهر لكن يكاف البيان فان ذكر قدر او ادعت زيادة فصالحا فان اصر على الانكار ردت اليه عليها وحكم لها بمهر المثل قاله في الروضة وحكى عليه في العباب **في مسئلة** في ادعيتها منقطة أرض تزوجه من ثم طلقها قبل الدخول وقد حرقها فليس له الرجوع في نصف الارض الا برضاها فهي مخيرة بين تسليم النصف مع الزاد أو بغير الزاد

على القول وبين تسليم فيه منقطة النصف غير زائد وهي اجرة مثل نصف الارض **في مسئلة** خطب **(مسئلة)** امر أو دفع لها قبل القد ففرق من يدها بعد الدخول فادعى الزوج ابعدها بها عن جهة المصدق وادعت هي انه وهبه لها صدقت بيمينها والحال سا ذكر من الدفع قبل القد ولا دين لها عليه صريح في الانوار **في مسئلة** في تزوج امرأة بشرط

(مسئلة ثلث) ما يصح غناصع صداقولا لا تنكح اذ التالف يصح اصدقاها متى وجدت في
 المحدثي العقد كان اجاره مخصصة ان وجدت شر وطها واركتها والافسدة والذى يظهر في
 ضابط ما يصح صداقا ان يقال كل ما قبل بموض وكان معلوما لم يكن مضاعفا صدقا ولا
 فلا يخرج ما لم يقابل بموض والمجهول وكالمنع ابتداء كزوجتك على ان تزوجني أو صدقني ان
 تطلق زوجتك وفصل القصاص (مسئلة ب) المور والصداق مترادفان على الاصح وقيل
 الصداق ماوجب تسليمه في العقد والمهر ماوجب فيه ذلك وله اسمان جمع مضموم منها نسمة
 فقال مهر صدق فلهذا وفريضة • طول جباه عقد ابر علائق
 ويجوز اخلاء العقد من تسليمه اجساما مع الكراهة ولا تعسر التسليم بقوله زوجتك مهر
 الخ من غير تقدير او بتل ما في يدى من الدراهم ولا يعمل بها وقد قبيل التسليم كان كان
 الزوج محصورا عليه ورعيته شديدة بدون مهر المثل وكالو كانت محصورة او مالوكا محصور
 او شديدة واذنت مطلقا ورضي الزوج بما كرس مهر المثل لان ترك التسليم وجهه وهو محض
 جن وليس كونه فسخة ومن عشرة دراهم الى خمسة وان يسلم بمضة قبل الدخول وما صح غنا
 سم مهر او مالا كتمرو وجبة بر يسده ما هو وصح النكاح بمهر المثل ومهر المثل هو ما يرغب
 به في مثله انسا بموضه فبراق اقرب ما ينسب اليها فلو اعدت مساعة نحو قريب او ايجلا جاز
 للولي ولو ما كما العقيدة ذا علف ذلك ناهيك عن حقيقة ما حرت به العادة فيتمتع التواني على
 مهر معروف لا يرد ولا ينقص ولا يختلف باختلاف الأشخاص بل هو الاقرب والاقر
 للتوقي في زمان البدلي وقد انقضوا الجفن للثالث في كثير من مسائل الفقه والتهادات مع ان
 هذا المعنى في جهته ما ساول مهر المثل فيها السواط اعليه اخذ من اعتبار الاعتياد والتساع
 حتى جرت به العادة فديعا وحديثا للعادة بمجال وتكريم في كثير من الاحكام ونظر الاولين
 اتم بل من محاسن أهل جهته تشارك العادلة به رأسا لاعتباد المسامحة فيه والتحليل من غالب
 النساء لاسيما الاشراف بل يصدر بهنهم المطالبة بهن غير اللاتق مع علمهم وجوبه
 (مسئلة ب) تزوجوا بمهر كذا لا يملك حال العقد ومع كان دينايه منتهى ان
 كانت مجبرة وهو مفسر فيه الخلاف المشهور اه قلت ومر في الولي في حله انه بشرط
 التزوج الخبر كون الزوج مورا بمهر المثل والالم يصح النكاح على العقد (مسئلة ث)
 عتقت تحت رقيق بعد الدخول او قبله ولم يملكه الا بعد الوطه فليسده له ورقيقه لاله لان
 موجبها الاصل العقد ثم ان لم يجز لها مهر الا بالوطه لسكون السيد عنه وعدم فرضه قبل
 عتقها كان المهر لها وهو مهر عتقة لامة (مسئلة ك) عتق بنوع مما يتعامل به كدراهم
 وطلوس وأطلق قال كـ غالبا انصرف العقد المطلق اليه سواء كان فلو ما ومعتوشا ومكرا
 أو انفا والاولا من التعين ولو باقيا فمما عليه وان تساوت المعاملة عليه بان لم يمتنع
 قيمته وغلبه من غير تعيين لمن اهل الشاه (مسئلة د) عقد شخص عتق النكاح واخذ
 بعض شرطه فسد العقد بلزم نحو المهر المبشر وهو الزوج لا لما قد كالا يلزم الغاراذ
 المبشرة أقوى من السبب (مسئلة هـ) دفع لمخطوبة ما لم ادعى انه مدها المهر
 وانكرت صدقت هي ان كان الدرع بسبب العقد والصدق هو • قلت واقفه في الخفة

البكارة لوماها فقال كنت
 بكر افضضتني وانكرت صفتي
 بينهما دفع الشفخ وصدق هو
 بينهما افضل دفع كالمهر
 فمسئلة في عقد امرأة ومهر
 دراهم كذا معاملة البلد وكان
 أهل البلد معاملة بالشرعية
 فالحال في وقت آخر لمسه
 تصصيل الشرعية الموجودة
 حال العقد فان عدت لمسه
 فيتمتع بها فمسئلة في زوج
 ابنته بكر او ثيبا بدون مهر المثل
 بلا ذم لها في ذلك مع النكاح
 بمهر المثل على العقد ثم لو طلقها
 الزوج قبل الدخول وجب لها
 نصف مهر المثل وهو ما يرغب
 به فيها أصلا حال العقد
 فمسئلة في الكسوة التي
 جرت عادة البلدان باشرافها
 على الزوج قبل العقد المبكر
 والتيب ولم بشرطها حال
 العقد فالتحقق ان حكمها
 حكم المهر بما مع انهما لا ينكر
 وجوبهما فيقتضى لها حسب
 نفسها حتى تقضها كالصدان
 نعم لو كسا الزوج زوجته
 الصابغة ثم اشترت اسنودها
 كافتى به الزاد والمزج اذا هم
 يجعلونها وقاية لكسوة العروس
 المتقدمة فالحالها به كسوة
 النصف أولى

وقال في الفتاوى أبو حنيفة بعد في الزوج: ملقاؤا يؤخذ من قولهم صدقت أنه لو أقام الزوج
 بينة بقصد المذكو فقلت (مسئلة ش) دفع لخطوبته ما لا ينفه جله في مقابلة النقد
 استقره اذا لم يتفق الصدوق في ذلك اه قلت ورح ذلك في النصف وحالف في فتاوى
 فقال ولو اهدى لخطوبته فاتفق لهم لم يزوجوه فان كان الرمنهم رجوعا اتفق لانه لم
 يحصل غرضه الذي هو سبب المدية او منه ولا رجوع لانه العلة اه وأقضى الشهاب الرمي
 بان الزوج لا يملك طلاقا لو كان الرمنه أو منهم كالومات فبرجع في عينه اقبيا وبده
 نالهما كلا ومشر با وحليا اه (مسئلة ش) خطب بكرادفع الهامالا باللفظ سواء
 قصد جله في مقابلة العقد على كرام لا ثم ادعى انها تيب صدق بيمنه لاسترداد المدفوع
 للقرينة وهي ايراد المدة ان ما يدفع للكر أكثر مما يدفع للثيب ولا في الاصل عدم الاستحقاق
 ما لم يتيقن البكره قبل العقد وان زالت بعده وأطلقها قبل الدخول (مسئلة ب) من
 الدوي المتعلقة بالذمة ما يلزم الزوج عما يمتدونه من المهار فتنسخه الزوجه كالهمر
 وتنسقيه من التركة كسائر الدوي اه قلت وعاره أبي محرمه المهار اذا لم تنسخه الزوجه
 أو ولها أو وكلها فليس لها المطالبة به اذا عينه أنه وعدوه غير لازم (مسئلة ب) تصب
 المتعة لكل مطلقة ان لم يحجب طهر المهرين وجب كله أو لم يحجب شيء وكذا بفرقة بنيه
 كسلامه ودفه فان كن بسبها كسهم بسب منه أو منها فلا وهي أقل منقول ويسن ان
 لا تنقص عن ثلاثين درهم فان تراضيا على شيء أو بالامرض الحاكم لا تصبا بحال الزوج يسارا
 واعسارا وحالها سبوا ولا يصحها في فائدة اه قال في الفقه وكذا تصب المتعة لمطلوعة
 طلفت بائنا أو رجعا أو قصت عدتها لو مات فيها فلا لاجاع على منع المجرين المتعة والأثر
 وجهه ابلغ ان الاوجه ان المتعة لا تنكر بذكر الانطلاق في السدة اذا لا يحاش لم يتكرر اه
 ورجع مر تكرر هابتكر والعلاق وانها تصب وان راجعها في المدة اه

في الولية

(مسئلة في) تصب اجابة الولية
 على من يسمع النداء خارج البلد
 على الاقرب لانه موضع معهود
 من البلد ولا بعد الخروج اليه
 سفر اختلاف ما اذا كان فوق
 ذلك فلا تصب لما ذكر قلت
 استقره ابن حجر في فتاوى وقال
 ويقتل ضبطه بمسافة العدوى
 واقرب منهما الضبط يعرف كل
 قوم في ناحيتهم قريب أو بعد اه

(مسئلة في) ليس الوصي والقيم
 بل ولا الجد والاب اتحادا لولية
 من مال الطفل عند صوغ الحنان
 ونظم القرآن والعرض

(الولية)

في فائدة في لم أر أحدا من أمتنا ضبط المسافة التي تصب اجابة: لا ادعى لولية العرس المأوى يؤخذ
 من متفرقات كلامهم احتمالان أحدهما ضبطها بمسافة الب وي قيل على أداء التولية
 بجماع أو كلا حتى أدى ثانيها ضبطها بما تصب اجابة الجمعة منه لان الجمعة فرض على قادا
 سقطت عن من يسمع النداء فكذلك يسقط وجوب الاجابة وهذا اقرب وأقرب منه احتمال
 ثالث وهو العرف المطرد عند كل قوم في ناحيتهم فان اعتدوا الدعوى من مسافة العدوى
 وان ترك الاجابة طبيعة على المدعو وجبت على القوي وان لم يشأ المدعو المصحب بل ان اعتدوا
 عدم الدعوى من خارج البلد وان سمع النداء لم تصب اه دناوى ابن حجر في فائدة في ملك
 الصب ما زوده أي ملكا من ابي جسي اه اذا أكله كل ملكه ولا تملكه ملكه الابا زوده ولو
 حلف لا يأكل طعاما يذوقه يذوق كل لم يحسن لانه انما أكل ملكه لا ملكا ولا ملكا يذوقه
 من خرفة فحرم على الاصيل يملكه ملكا تاما موضع يده عليه وكذا الضيافة المشروطة على
 اه في الامه يملكها موضعها بين يديه على الارتحالها والتصرف بها باسائه فاه مر اه ج

وكانت قد برأت من ثلث البقرة التي كانت قد ذبحتها من المهر الذي كان قد تمليك على الطلاق
من المهر ومن ثلث البقرة فقامت فور وقوع الطلاق الثلاث بغير المثل وكذا لو رجع المرأة نفسها بالعدم
من ثلث البقرة اذا اصابها الارباة فالحاصل وقوع الطلاق فيما بالنا بغير المثل فمسئله قل ان اعطيني جميع
ما صار مني البك فانت طالق فاعلمت شيئا وادعت ما يجب ما صار اليها منه فانكر ذلك وادعى انه بقي شيء من الذي صار اليها منه
وهو كذا وكذا فانكر ذلك فلا بد لوقوع الطلاق من شاهدين الذي تدعيه فلا يكفي **مسألة** شاهد يدعي بالوجه فمسئله اذا قالت بثلث

صدقي على حصة طلاق فصب
ذلك فوراً بالطلاق وقع بانها
وبكون ذلك عقولاً بآرائك
على الطلاق (قلت) رجع ابن حجر
في التفتة وقال هو وقوع الطلاق
رجعيا سواء كانت شديدة أم لا
لان هذا البذل لولا يستعمل
الاقاي الايمان فليتب عليه ذلك

وقوع الطلاق وان لم يقبل لم يقع أصلاً لان قوله لزوج لشعرت بالمجرد التماس وسؤال
لانتشاء ثم ان وكته المرأة لم تلطم بملاك اكدت قرينة على لراثة الاجنبى بغير المرأة مثل
مهرها كان يضيغه الى ذمته وكان يصير الزوج المرأة على الاجنبى قبل خلعهم وقبلاً بانها والا
فرجى ولو اعلنت أم المرأة في مؤخر صدق بثنائها فاعلم ان الزوج وقع بانها فاذن في
قال في التفتة كان لها علم بما مضى مسائل الباب حتى باب الخلع ان الطلاق امان يقع
بانها بما يسمى ان حصة الصيغة والعوض وبغير المثل ان فسد العوض فقط أو رجعيا ان فسدت
الصيغة وتخير التطبيق أولاً يقع أصلاً ان تعلق بالموجب **اه**

§ خلع الصيغة وحكم البذل §

(مسألة ثمن) خلع الصيغة ان كان بصيغة تعليق من الزوج فعوان أرائتي من
صدقت فانت طالق فآرائته لم يقع شيء كالوقوع لصيغة أو أمة وكذا ان اعطيتي الفاقعة
على الرجوع ان قصدت التملك فان فسد الاقباض أو اطلق وقبلاً رجعيا في الصيغة الصيغة
وفي الأمة يقع بغير المثل بضمها بصيغة تعليق منها كان طلقني فانت بريء وأولئك كذا أو
خلع منه كطلقك بالثمن فقلت وأنها كطلقني بالثمن فاجابها قال جمهور الذي اعتمد الجمهور
وقوعه رجعيا في الكل علم الصيغة أم لا واختار بعضهم وقوعه بانها بغير المثل وهو شأنه اذا
قلنا ذهب ان شافعي ان الرشد صلاح الدين والمال اما اذا قلنا الوجه الشاذ انه صلاح المال
فقط وهو مذهب الثلاثة وثانيه ابن حنبل والحنزلي وغيرهما يقع بالمجي **اه** قلت وقد
تقدم في الجرح فوجهه **(مسألة ثمن)** بثلث صدقها على حصة طلاقها فطلقها دون
ثلاث ثم ادعت جهلها بالصدق فان قلنا ان صيغة البذل ليست صيغة خلع فرجى مطلقا وان
قلنا خلعاً فإني بغير المثل البهول وحاصل المعتمد عندني في مسئلة البذل انه كناية جلع فاذا نوت
بذلك وهبت فكانها قالت أرائتك من صدقي على طلاق ليصراحة لفظ الهبة في الاراء فان
أجابها بآرائتي طالق على ذلك فقبلت بانتم بغير المثل وان لم يكن سوى مجرد البذل والجواب بنحو
أنت طالق فرجى بشرطه وما عدا عدم حصة بذلها أم جهله اذ البذل ليس له عرف فشرى اذ
لم ير لشيء واحد يطلق عليه بمعنى بصرفه هو عرف لغوي وهو الاطلاق الجود وذلك
فصل لا قول ومورده العين لا الذين فلا طرد استعماله في الدين في ناحية في مقابلة الطلاق
فهو عرف خاص في أمر خاص يحمل كونه كناية ان قصدت الهبة وليس صريحاً طلاقاً
الصريح عند النووي ما ورد به الترخيص من اللفاظ فقط **اه** وبعبارة لك طابت الطلاق

فذكر ما ما في هذه الفتاوى
ذكر البذل والتصرف بين
الرشد وغيره ثم لو كانت
جعلت لك صدقي على طلاق
قال المزججه كناية والفروق
بينها وبين بثلث ظاهر ومثل
جعلت أجزت فمسئله بآرائته
من مهرها ثم ادعت الجهول
بقدره فان أمكن بان لم تستاذن
أصلاً لكونها بغيره أو استؤذنت
في التكاح دون المهر صدقت
ببطلان الاقلا فمسئله في قال
زوجته المدخول بها اذا أرائتي
من الدين الذي استعقبت في
ذمتي فانت طالق فلا تأتلك
أرائتك من حقوق الزوجية
دون الدين لم يقع الطلاق لانها
لم توجد برأيه من الطلق عليه

فمسئله في قالت بثلث صدقي على حصة طلاق فقال أنت طالق اذا أرائتي فآرائتي لم يقع الطلاق لا يتعلق على المرأة ولم
يوجد فمسئله في قال لها اذا أرائتي فانت طالق فقال على الفور أرائتك من جميع حقوق الزوجية وكانا عالين بما يقدرها العلم
المعتبر في حصة الاراء وقع بانها لم يعلم أو أحدهما لا طلاق هذا ان أراد المرأة من جميع حقوق الزوجية فان اطلق ولم ينشأ
فأرأى من العلم ما وقع رجعيا وان جهلها لم يقع شيء فمسئله في سمعت البواشي به اذ حصل بين الزوجين تشاجر فأتى المرأة
الى شخص فتقول اكتب الى فلان فيكتب من عند نفسه على لسانها من غير لفظ منها أقول وأنا فلا تفت فلان اي بثلث صدقي

على حصة المهر لا ينفرد بالورقة الى الزوج فيأخذ هو كل من ضمنه آخر فيقول بما وجد على التوقيع في الكتاب من نقله نفسه فلا بد
 بنت فلان طلاق من غير نقل من الزوج فلا يقع بذلك طلاق ولا ابراء في مسئلة في قالت فقلت هذا في على حصة طلاق قال جيبا
 لها انت مع الله كان كتابة او تكون بالله طلاقا لان شاء الله تعالى وقع عليها الثلاث الا ان نرى التعليق بالثبوت في مسئلة في
 صغيرة بطلان عقداتها الى آخر فقال لها الزوج انت طالق ان ابرأني فقال له انت الربي ثم قالوا انت كلما حليت حرمت فلذلك
 الصادر منها في حال صفرها وطلاقه بعده ٢٥٤ وابرأها المذكورات لغو وقوله لها بعد انت كلما حليت حرمت فهو تعليق غير مجزئ

قال ابن ربي فقالت فقلت صدق في حصة طلاق فقال انت طالق فان قصد تعليق الطلاق
 على حصة المرأة والعوض من المهر وقع باتساق حصة البراءة والاعلا طلاق ولا ابراء وان لم
 بقصد شيئا وقع رجعا (مسئلة ش) أي الا حصي والشاتي وغيره ان يقع الطلاق باتساق
 عواطة أحد الزوجين الا خبر بالابراء ثم الطلاق وبكسره وانى علمه اليك كني يميل
 والشاتي والمرجس من زياد والربي والازرق والحلي والظنبي والرداد وغيرهم بانه
 يقع الطلاق باتساق في مسئلة البذل فيثبت لوقال لها ابن ربي من دينك واطلقت فأبرأته طاعة ان
 البراءة واقعة في مقابلة الطلاق ثم بطلت صدقتها على حصة طلاقها اطلق جازا لقاضي والمفتي
 الحكم بالبدوية اعتمادا على ما ذكر ونحو ما اذا كان الزوج متحدا على حصة البراءة وان كان
 فيه خلاف اد التصد لها هو ممكن وقوع الطلاق باتساق جها فاقو باسوغ الحكم
 (مسئلة ش) اوكلت اباها في بدل صدقتها على طلاقها فخلل الزوج بنى بطلت صدقتها الخ
 مطلق وقهر رجعا مطلقا المدم حصة صينة المطلق لانه لو كنه في الاشياء وان بصينة الاجابر
 عما بانها بطلت ولم يبدل فيصير الوقوع في مقابلة عوض

على ما اذا حلت وهي الاث
 حلال فلا يجب عليه شي الاث
 فلا ويجوز منه بعد ذلك طلاق
 وحس وكان قد نوى بقوله حرم
 الطلاق وقع الطلاق عليه ثانيا
 قال راجعها به وقت الثالثة
 وان لم ينو الطلاق بان نوى تحريم
 صيتها أو اطلق عليه كفارة بين
 فليتم لم في مسئلة في انطلق مع
 الصغيرة والسقفة ولو يترك
 المصلاة من حال بوعتها
 واستقرأها على المذهب
 القائل ابرأه بصلاح الدين
 والدين ان كان بصينة المأوصة
 كانت طالق على الف وكذا على
 تمام البراءة فبطلت ابرأه
 فورا يقع رجعا معها ولا يبرئ
 الزوج على المعقذ خلا قال
 الحق هذه بمعلق الطلاق
 على حصة البراءة فأبرأته وهي
 سقفة قاه لا يقع به طلاق أصلا
 لعدم وجود السقفة ولو قالت
 السقفة بطلت صدق الخ فقال
 مجيبا أنت طالق على ذلك لم يقع
 في لانه صومئذ ثانيا ذلك لا يجزئ
 ثم لو حذف على ذلك وقع رجعا

(التعليق بالابراء والتبذير)

(مسئلة ب) شرط حصة الابراء الطلاق المعلق به مما قاله في وجبه ان اودا
 ابرأني من مهرك مشلا فانت طالق ان تبره في مجلس التواجب بان لا تغفل بينهما كلام
 اجنبي ولا طول فصل في الحاضرة وبعيد بلوغ الخبر في الغائبة نعم لا بشرط الفور في التعليق
 بنصومي بل متى ابرأته طلقت وان تكون مطلقة التصرف لا سقفة وأمة وغير مكلفة ومعلوم
 ان الرشد على المذهب ان تبلغ مصلحتها بنسائها فيخاف من الرشد في غالب نساء العصر
 وقيل بازمنة بل في غالب الرجال فيصعب الجري على حادة المذهب لكن اختار ابن عبد السلام
 وجع من البلد ان الرشد صلاح الدنيا فقط فليجوز به ابرأها ان كانت كذلك وان لا يتعلق
 بالمراعاة كانه قد تود ان يعلم كل من ما بالبرأ منه المعلق عليه الطلاق ولو ضمنها مورا كسوة
 وغيره على المعقذ وان كان الشرط في الابراء على الميراث فقط لا الميراث لا منها معاوضة نعم قال
 السهوذي وابو مخرمة لا بشرط علم الزوج لكن يقع مع حمله رجعا فيفتي وجبت هذه
 الشروط الاربع طلاق باتساق الا فلا يقع لوعاق الابراء من جميع ما نصقه وأراد معينا من

مطلقا علم المهرام لا علم الزوج سمها لم لا ومما عمت البلوى ان يحلف الزوج بالطلاق الثلاث على امتاعه من نحو
 ثم يمين له أن يفعله بغيره الى ارجاء العز وجمعه ثم بعد نكاحها فيعين البحث عن رشدها في هذه الصورة لانه بعدم الرشد يقع
 رجعا ولا تغفل اليين بالطلاق الرجعي والبحث عن ذلك سهل ولا يترتب عليه معصية ومشفقة ويجب البحث أيضا في ما لو بطلت
 صدقتها على حصة طلاقها مطلقا ثم طلقها ثانيا في العدة اذ سمعها يقع رجعا لها الحاصل وجوب البحث حيث كان في ذلك التبرال
 من او لحرق الطلاق لا في غير ذلك اذا الطلاق واقع لا محالة ولا يختلف الحال وأعلم من حيث المال فلا يجب كانه لا يجب البحث

نحو
 ثم يمين له أن يفعله بغيره الى ارجاء العز وجمعه ثم بعد نكاحها فيعين البحث عن رشدها في هذه الصورة لانه بعدم الرشد يقع
 رجعا ولا تغفل اليين بالطلاق الرجعي والبحث عن ذلك سهل ولا يترتب عليه معصية ومشفقة ويجب البحث أيضا في ما لو بطلت
 صدقتها على حصة طلاقها مطلقا ثم طلقها ثانيا في العدة اذ سمعها يقع رجعا لها الحاصل وجوب البحث حيث كان في ذلك التبرال
 من او لحرق الطلاق لا في غير ذلك اذا الطلاق واقع لا محالة ولا يختلف الحال وأعلم من حيث المال فلا يجب كانه لا يجب البحث

على من قاله وان غلب الدنه الان يقين عدم ان تكون له مسعر من حال البلوغ فلا يجوز زعمه انتهى والفرق
 بينه وبين الاصناف في مسئلة في قالت له بذلك مكرهى على ان تطلق فقال لا تطلق حتى تبين من ذلك قالت ابرائيل
 على فقال انت طالق على ذلك او على حد ذلك فتوجه على ذلك يستدعي جوابا منها فان قالت بعده انت البرى او ابرائيل وقع
 بالاول لا يقع الطلاق اصلا في مسئلة في قال لوكيله اذ بذلت ملاءمة صدقاتها على حصة طلاقها فتدرك ذلك تطلقها تقبل الوكيل وصار
 اليها قالت بذلك صدق على طلاقها تقبل الوكيل وقع الطلاق بالاول قالت ذلك ٢٥٥ والزوج غاب فلما باعها المهر طلق فبيع

بائنا في مسئلة في توأها
 وزوجته من غير تحريك على
 ان يسقطها اربع اواق ثم باعها
 على لسان وكيلها بقرة بربع اواق
 ثم بذل الوكيل اياه ادا المهر لزوجة
 اربع اواق في البقرة
 فاختصا به بعد ذلك وقالت له
 بذلك صدق على حصة طلاق
 فقال لها ابرائيل من الاربع
 الاواق فانت طالق فقالت
 انت البرى فطلو اياه المذكورة
 غير لارسة اذ لا تأثير لهما في
 الاربع اواق اياها البقرة بربع
 اواق صارت ملكه او النفس
 ذنبه في ذنبها ولذا المذكور
 يرجع اذ لا يصح بذل الوكيل
 في اطلاق طلاقها بعد ان بذلت
 على ابرائيل الاربع الاواق
 فانها لم تنع الطلاق لالهالم
 تسقطها عليه فليصح ابراءه
 في مسئلة في قال لهما طلق
 لهما ثم ابرأت ذبا انها لم تبرى
 وق الطلاق لا تصير ثم لم
 سرح بتطبيق الطلاق على
 البراءة لم تبرى لم يقع الطلاق
 في مسئلة في قال زوجها

بحودين او مهر وعلم ان قدر برئ وطلقت وطريق الارام من الجهول وهو المارد شولن ثمان
 تعز من قدر من جنس المبرأ منه قطع فيه باه لا يقنع كانه تناول ذره ومثلها من الثياب
 فتصير البراءة ضمنوا وتبين كالمطلوب منها الارام من ماله في صدقاتها ولم يبق لها الاخسوس
 فبين بذلك ايضا بالجنبة سائل الخسوف لا يحيا في الاصابع بنبي الاحتياط فيها اه وفي
 في شك في هذه الشرط وزاد ش ثم ان كان ابرائيل حاصدا مالهما بتعليقه طلق ثمانا
 وبرئ وقيل لهما برئ ايضا ووقع جميعا على المخدم ثلاثة اوجاد واطاها ابرائيل
 وعوضت واسقطت وزكت ووضعت وحلت ومكثت ووجبت (مسئلة في) قال لها
 ان ابرائيل من مهر كنفه طلقك فان ابرائيل اجمالا ابقاها منه برئ مطلقا ان كان
 اذ لمسا عطاها وقع بانعالم الي اوجهه او ناسله لم يقع سوله كان ذاكر اللباقي ام لا ولا بد
 من علمها بقدر المهر او اذ عاده اياه اكر في قائدة في احدى الاصحابي وغربان قوله انت
 طالق على تمام البراءة مثل قوله ان ابرائيل فانت طالق وحده نذو قال ذلك ان ابرائيل فانت
 تلتقط بالبراءة فلا وقوع وكذا ان تلتقط على الاصح من ان قصد التعليق في مجرد التلقظ
 بالبراءة وقع بزما اه فتاوى ابن عمر (مسئلة في) قالت طلقني فقال ابرائيل من
 صدقاتك فقالت انت بري مسه او عا اقصه عليك فقال انت طالق قال لم تصد شيئا
 او قصد انه في مقابلة لتلقظها بالبراءة وقع رجعا بشرطه صححت البراءة فوكل من صحتها لا وقع
 الطلاق لانه سقط ما برأه منه ثم ام لا لا لا طلق به رجح طلاق مصر ولم يلحقه بحصة
 الاراء لفظا او قصدا وان قصد تعليق الطلاق على حصة البراءة ولو فرض عدم برئ منه
 بما كان لهما في ذمته دلق بحصة البراءة فان حصته بشرطها المارة وقع ما ولا طلاق
 مطلقا ولا براءة الا فيما سلف من كاذم مع ما عدا قد رها ولا شمره انور في تعلقه
 بالطلاق فلو كثر زمانها ولم يلا طلقها او ابرائيل اقال حتى يحضره لان فلما احضره لانت
 طالق بوي جوابا طبقا بالجمعي ولو ادعى التعليق لفظا بحصة البراءة وذكره بسدق
 بينه وان قال المهر ولم يسمه بشكلم مالم يقلوا ابرائيل فمعه شبعه عقب نطقه بالطلاق وهذا
 كالقول لهما ان ابرائيل من صدقاتك فانت طالق فقالت له انت ربي من صدقاتي له اجسد
 والا جل ومن جميع المطالب بفتح بائنا بالسروا المذكورة ايضا ولا ضرر بانها على ما ذكر
 لان الموافقة انما تد في صيغ المعاوضات لما تعاليفي فالداره على وجود الملحق عيمتي

بذلك ولم يذكر المذلول فاجاب بقوله انت طالق وقع رجعا لعدم ذكر العوض المذلول لانه ذكره في حصةه بالموافقة
 جعله كتابة تحت ح ان يتناها في مسئلة في بدلت له رشيدة ل انت طالق فتقبله في ثلاث افاض لا فان كان في عزمه سال التلقظ
 بالطلاق ان يطلق لا تاومس وان كان في عزمه واحدة ولم تكن له نية ثم عزم على الثلاث بعد ذرا منه من لفظ الطلاق او طال
 فصل فواحدة وهذا كالمسكت قليلا ثم قال لا تطلقك في قال في التصفه والحاصل الذي يسي اعتماده انه من فصل في ثلاث
 اكثر من مسكة انفس والى اتم مطلقا حتى وصل بذلك ولم تنقطع سببه عنه مما كان كتابة فان نوى انفس نفع الاول وبين له ان

والإغلاوان التماثلت فثبت منه عرفاً لم يترى مطلقاً كما قال لها ابتداءً ثلاثاً اهـ (مسئلة ك) كما امر آية ثوبين فطلبت طلاقاً منه فقال لها لا أطلقك حتى تطيني الظهر والثوب الغسالي فاحدثت بالثوب عيباً يخص قيمته وبذلك الثوب والصداق على طلاقها فطلعت احبنته ولم يعلم عيب الثوب وقم بآثاره ود الثوب ويرجع به المثل لكن لا يبرئ من الصداق حينئذ (مسئلة هـ) قال: زوجته خالعت عا تقدمهم ٢٥٦ فقبلت فلها سالها المائة قالت اني لم أرض ببذل العوض وادعت لنهائماً هذا

والقسط لا تصرف انه يصح عليها العوض قبل قولها بيمينتان كان يحنى عليها ذلك لان لم يخالع القضاة (مسئلة ز) قالت له طلقني فقال اخلى الازار وابذل خلعت وقبضه ثم قالت بذلك صدقني على حصة طلاقتي فقال انت طالق ثلاثاً طلقت ثلاثاً وصح البذل وأما الازار فهو باق على ملكه لانه لم يصدقيه لعقد يدل على انتقال الملك الى الزوج اذا انقطع معاوضة وماخلته لا يحصل به انتقال الملك في المعاوضات (مسئلة ح) قالت بدلت صدقي على حصة طلاقتي فخرى بينه وبين اجنبي معاورة فقدر العاقبة ثم قال انه هداها لثانيته زوجته طالق فهذا الترخي يصير مبتدئاً بالطلاق ويكون رجعيان كانت مدخولاً ولم تكن الثالثة فان قصد جوارها وكان من يحنى عليه ذلك لم يقع الطلاق (مسئلة ط) قال لها اذا برأتني مما تستقبينه بذمتي فانت طالق فقالت هل تكن لي عليل حق فقال لا أدري ثم برأته لم يقع الطلاق لان الكلام المتصل

مشعر بالاعراض فيما يظهر (مسئلة ي) التحقيق المقول على أي زرة ان قول الزوج انت طالق على قصد تمام البراءة صيغة معاوضة كانت طالق على كذا الصيغة تعليل فلام توجد براءة صيغة وقع به المثل بخلاف قوله ان ابرأتني فانت طالق فلا يقع ان لم توجد براءة صيغة ولو قال لها على تمام البراءة فقال لها اخذها زوجك فطلقك فانه لم يخالع كيف اتول فقال لها اتول ا - البرى فقال له طالق بآ - الى رجعت براءة صيغة بارى بها عيباً كالهر والافهر والمثل وما وبعص

قصد

الفضل ليس كالحالهم اغتفروا في المانع نقل الكلام السير وقت في حال في السنة ولو قال أنت طالق على عصبة البراءة فان
 امرأتك براءه مصححة وقع وجبوا الا فلا ومنها على المعتقد طلق على مصرة براءتك في مسئلة في طلبت منه طلاقها وبذلك فقال
 ما لا يطلق ثم وكل في طلاقها فله الوكيل وقع وجبوا اذ قوله ما لا يطلق ٢٥٧ اعراض حقيقة وقد عدوا الكلام الكثير

مستمرا لاعراض فهذا أولى
 ويدل ذلك أنه لو طلق فورا
 وقال قصبت ابنته قبل قوله
 وليس فيه الا وجود الاعراض
 قصد او هذا اعراض حقيقة
 في مسئلة في الاراء والتصيل
 من واد واحد من صريح الاراء
 فاذا قال زوجتي أنت طالق
 على عصبة براءة نفسي من صداك
 فجابته فورا بقوله أنت في حل
 من ذلك وقع الطلاق ويرى من
 المهر يتخلف النذر والارادة
 والمنية والرصاص كانت
 مترادفة فلا يقع بها الطلاق
 المعلق بالاراء لان في حكمه
 لا حقيقة في مسئلة في طلاق نلانا
 على غام البراءة فقالت له فورا
 أنت البريء ثم قال لم قصد
 البراءة من المهر قبل قولها
 فلا يقع طلاق وان كانت الصيغة
 صيغة معاوضة اذ لم يتفقوا على
 شيء في مسئلة في حاله ما على أرض
 سلطانية وفيها عتاه وشقاهما وقع
 بهر للثمن ان كانت الصيغة
 صيغة معاوضة لفساد العوض
 والعناء باقي بملكها أما الارض
 فقدم ملكها لها وما العناء
 فقدم صحة جعله عوضا عن
 الطلاق لما قرره في رسالتنا
 من قبل العناء انه ليس ملكا

فصد نطق الطلاق على عصبة البراءة والعوض عماري منه وقع باننا ان صحته والا فلا ولو بقي
 لما بعث المهر قالت أراك فقال أنت طالق برئى طلق رجعيما ولو قال لها ان أبرأتني فانت
 طالق طلق رجعيما فأبرأتني وقع رجعيما كما قاله في التلاذ وأبو خزيمة وابن جبر في المهر
 من الآخر قال لا ان التصريح بالرجعة صلح التعلق عن شائبة المعاوضة فأنشبه ما لو قال
 طلقك بالثمن على ان في الرجعة فيقع رجعيما بقوله لا ينفذ ذكر العوض لان ذكر العوض
 واشترط الرجعة تنافيا فالتنفيذ كمال المال اه ورجه حر وم قال وان نقل عن ابن
 جبر خلافه (مسئلة ب) قال معني أراك في غلانة من جميع ما تستحقه في طلاق
 فنذرت له بذلك فان أراد خلاصه من عهد المهر وقطعه عن دفعته بان ذلك ويرى اذ النذر
 هنا حكمه كمال الاراء فلا بد من شروطه على المعتقد وان أراد التعلق بملط الاراء أو طلق مع
 النذر ولا طلاق فيما كاله الا بشرط واقضاء كلام الصفة اذ المتبادر من قوله ان أبرأتني
 ابرأتها بلفظ الاراء أو عرادته كلفظ الحب والتخليك ولم يقل أحدان النذر من صبح الاراء
 خلافا لجهة فمهر ابن جبر في فتاويه ان النذر كلفه في تنفيذ بيعه الطلاق عند الاطلاق
 نظرا الى استوائهما في المعنى (مسئلة ش شك) أختي ابن جبر تباعدت اديان النذر
 من صبيح الخلع كالاراء أو الاعطاس فعين شكل لا ماوضة التقديرية فلو قال ان نذرتي
 بعد اذ كنت متلا فانت طالق فنذرت به عالة بقدره وهي عن صبح نذرها وقربا قال أبو خزيمة
 وابن يزيد تبعا للسهم ودي يقع رجعيما لان النذر لا يقبل المعاوضة الا من الله تعالى اه قلت
 وحينئذ يقع الطلاق بكونه لا أو أحدهما النذر وبه بل لو علق بابرأته من المهر وهي تبعة له
 فنذرت به نفذ الطلاق وصح النذرها لا أبو خزيمة في فتاويه (مسئلة) فوطاها
 وزوجته على ان تنذره بصل مبيع وطلقة او اياه ان الفضل مستحقا فلا طلاق فنذرت له
 بالفضل ثم طلقها ثلاثا من غير قيد فان صدق نطق الطلاق على صحة النذر المذكور وقع بالثبته
 على المعتقد وقال أبو خزيمة فرجعيها هذا ان صح النذر فان لم يصح بان كانت غير رسيده أو بان
 زوال الفضل أو بضعه من ملكه حال نذرها فلا طلاق وان قصد ان الطلاق في مقابلة لهطلها
 بالنذر أو لم يقصد شيئا وضعت الثلاث مع النذر اذ لا يصدق بيمينه في قصد كصد يقصد فيقال
 قال علته لفظا بصحة النذر وأكره وان قال الشهود لم نسحبه لفظا بذلك بخلاف ما لو قالوا
 رأيتك معنطه فلا يصدق حينئذ (مسئلة) تنزع هو وزوجته فقال له انخوها
 طلقها وترد عليك مالك عند هاهو الحال اه اعطاهما ما عاونا فبين ثم قال الاخ نذرت لك
 بالثمن من مردود نان عليك والمصاغ والمهر وكل ما خلفت من أختي نذرت لك به من حاص مالي
 فقال الزوج فلانة طالق أو مطلقه ثلاثا أو بالثلاث الماعلت الزوجة قالت هو يرى على براءة
 أختي وينذرت له بنذره فالطلاق نافذ على كل حال وقول الاخ المذكور لا يلزم به شيء مما

٢٣ فيه العباء بعه مفرد عن الارض ولا رهنه ولا هبتها وصح النذر الوصية في مسئلة في خالعه
 وهي محجور وعليها غل في عقله فان بدأ الزوج فقال خالعتك على كذا فانت حلفت وان بدأت هي ضالت خالعتي على كذا أو طلقني
 عليه فقال لما أنت طالق فان ندم رجعيها لم يقع الطلاق وان صدق ابنته أو أطلق وقع رجعيها هذا هو المعتقد في مسئلة في طلب ب

زوجته الميسرة الى مكان معين فحسبته فقال اما نسبرى او نزل اياها لبراهم حتى بعد الطلاق انقضت وكملت والى على ما يصلح
في كل الزوج شهدها وان زوجته فلا تطلق ثلاثا على حصة راضة عنى فابراة او هاهن صدق انفسه فوراً لم تطلق ولم يصح
الاراء ولا يكون بذلك وكيل الاربيل ذلك كالوقال فلا تطلق على حصة راضة عنى فابراة اجبى ثم اجاب بانها لم تحصل
ان ارادت بقولها على ما به صلح من مخالفتي بالمهر استفادوا لها الخلع بعد انقضاء يقع الطلاق وان لم ترد ذلك فالتظاهر
لا يستفيد الارباه عنه بمجرد الوكيل فيما ٢٥٨ يصلح هذا المخرج منها تصريح ببذل مال في مقابلة الطلاق في حصة له قال لها

التره نعم ان اراد بقوله وما لحسك من اخس من خالص مالي الترام مثل ما يلزم من الزوج من
دعوى غير ما ذكر كالثقة والنسقة وغيرهما من ذلك كالذي قبله ان اراد الترام مثل ذلك
بذمته ايضا وان برى الزوج من ذلك بذمته لان هذا الترام مثله لا عينه وقول المرأة برى على
براهة اخي ونذرت له بذمه صحيح فكأنها قالت نذرت بمانذره بآخي وهو الذي تستخف عليه من
الحقوق فبراهم مع ما لم يمسها بقولها احتوان لم يعطها هذا الخلس لها معاونة و يلزمها
رد ما أعطها من الناقسين والمعاغ (مسئلة ٢٥) علق الطلاق الثلاث بآرائها ونذرها
بالمهر فآرائها ان نذرت ثم ادعت المهر بالمهر صدقت ان أمكن كان تزوجت صغيرة اولم
تستأذن منه كما هو العال ب ثم ان صدقتها الزوج فلا طلاق ولا راءة وان كذبتها وقع الثلاث ولا
راءة مؤخذة له باقراره ثم ان رجوع وامكن خطوه قبل وان لم يكن كان قال سمعنا ذلك
قرب ما وعدت البراءة فلا وان ادعى الزوج الحمل بالمهر صدق ايضا ان أمكن ولا طلاق ثم ان
صدقتها ذلك والا وهو مؤخر بالمهر وهي تنكره فلا مطالبة لها الا ان رجعت وانما هو اقرارا
آخر ولو عرف ان المهر الف ولم يعرف ما هي لم يصح الارباه الا ان تقع بكذبها

§ التعلق بمسألة الإطلاق والامتناع §

(مسئلة ٢٦) قال لزوجته ان اعطيني مائة محببة فانت طالق واطلق فلم يقصد شيئا
والحال ان المحببة تطلق على نوع من الفضة وعلى عشرين غوزا من صفر جل على الفضة كما
لو اطلق الدرهم في الخلع لان اطلاق المحببات والدرهم على غير الفضة من التوسع فان
نوباً أحدها صحيح بان باعطائه فورا في الحاضرة وعند بلوغ الخسرى غيرها وان اختلفت
نيتها وتصادق لم يقع لعدم وجود الملق عليه وان قال أردت الفضة فقالت بل القلوس بلا
تصادق وت = ادب فسد المسمى ووجب مهر المثل كالوطئتها على ان تعطيه جميع حقه
فاعطته ما وصل اليه من مهر وصوغه فاني وقال أردت جميع ما اعطتني من الفرس من
ولمعه وغيرها الموصوف أحدها الاخر على ما اراده وكذبه الاخر بما اراده فبين طاهرا
ولمسه لا لا تذكرا أحدها الفقرة نعم ان عاذا المكذب وصدق استحق الزوج المسمى
(مسئلة ٢٧) قال لها ان اعطيني الورقة فانت طالق وهي لا تساوي ربع دينار ولكن
فيها مكتوب صدقات الا = جل فاعطته اياها طلق بآرائها وان قلت قيمة الورقة اذ يصح الخلع

أنت طالق ان خرجت بلى أو
بغير على فطريق الخلاص ان
يعملها بصدقاتها وغيره فيقع
بآرائها كانت رشيده ديناً ودنيا
فان لم تكن كذلك كان كانت
لا تلي فان بلغت كذلك واستقرت
عليه فلا يحصل التخصيص بذلك
اذ الطلاق الواقع جواباً للنفقة
يكون رجعي او طر يقه بها ان
يبدله ورشيده لا يقطعه عليه
في مسئلة ٢٨ قال لها ان نذرت لي
بما قد ينفار فانت طالق فذرت
في الحال وقع رجعي كما قاله
الجمهور خلافاً للرد لان
النذور من القرب ومثله ان
تصدق فذكر النذر لم يقع بما
لوجود التعلق عن اراده المعاوضة
سكان قال ان ابرأني عن
صدائق فانت طالق طائفة
رجعية فابراة فانها تطلق
رجعياً مع حصول البراءة
بخلاف الامتناع والائترام
والاعطاء ونحوها فانها يملك بها
المعاوضة فقلت في الخصمة
وفي ابرأني من صدائق فقالت
نذرتك قال جمع لا ينفق

والنذر صحيح وماله حيث لم ينسقط الدين من دته والابا بذلك وبرى في مسئلة ٢٩ قال أنت طالق ثلاثا
على صحة البراءة الى مدة اربعة اوصف درهم من دنان والحال ان المطلق يستحق في كلان هذا القدر من الدراهم فآرائ
عن الصداق وقيل الحوا له صحت الجراه ووقع الطلاق واستحققت الدراهم كما تم فآرائ ابرأني عن الصداق على الطلاق وعلى
الاوثة والاعف وذلك صحيح ولا يابست ساء الى الارباه اسقاط في مسئلة ٣٠ بذلك داه على جوار طلاقها فقال لها أنت
طالق ثلاثا الى محقرة فآرائه وان صح رة تلا فآرائه ووي ذلك براءة منهم المصداق وجميع ما لم يمسها من دهره لم يقع

الطلاق لان حقيقة البذل غير حقيقة الاراع ولا معطلة على صحة ابرائه ولم يوحدها هو الصحيح كالتى به ابن عجل وغيره في مسئلة في
 حالتها ابرائهم المهر فطلقت حملت البراءة ثم ان شاء مطلق وقع رجوعا وان شاء لم يطلق نعم ان صرحت بانها اودت حمل الاراء
 عوضا عن الطلاق وساعد هذا الزوج على ذلك فان كان طلقها في مجلس التواجب بانت وبرى والا فلا في مسئلة في قال لا تحر
 بادت زوجتي الى زوجك فقال بادت كلن كطلع على الحرام فيقع عليها ما تنافي المتعد لكن مع التنية اذا التبدل ليس من
 ألفاظ الطلاق ويستحق كل على الآخر مهر المثل كما قال طاق امرأتك على ان ٢٥٩ طلق امرأتى وفعلا كان الطلاقين

بقان بالتالي المثل اذا قصد
 كل الطلاق في مقابلة طلاق
 زوجته كما رجعه ابن كج وزكريا
 في مسئلة في شهد عليه شاهدان
 بانه اقر بطلاق زوجته ثلاثا
 على صحة البراءة من صداها
 وانما ابرائه عنه لم يتعرضوا
 لا فورية فادى انما ابرائه
 بعد طول الفصل صدق
 بيمينه في مسئلة في قال لهذا
 خلت البقرة والمدرعة
 فانت طالق ثلاثا فانت خلاها
 انك وقت الثلاث ومك
 القرعة والمدرعة ان فسد
 بتعليقه المذكور كونه باعوضا
 عن الطلاق الذي علقه وقدت
 هي عند قولها خلاها الله
 خلتها مك عوضا عن الطلاق
 ولا عبرة بقولها بذلك لا أرضى
 له بذلك فان لم تصد ذلك مما
 على ملكها ولا طلاق وليس
 هذا كقوله ان خلت ولدى
 فانت طالق فخلته ثم اخذته
 ودنا بوقوعه بغير التخلي لان
 لتعلق على تخليه الولد لا بقصد
 منه المعاوضة بل هو منطبق

باقل ممتول كالصداق والبيع فما زاد على حتى البرص جعله شأنا وضوه اه قلت وانظر
 لو اراد الزوج بالورقة ما كتب فيها كورقة البيت من ادائها فخص البيت والظاهر انه ان اتفقا
 على ذلك وعلموا موقعها بانك لثوا لافياقي مامر (مسئلة) قال حتى اونها رنطيني او
 اعطيتي او ممتنتي ففلانة كذا فهي طالق ثلاثا او بالذات طلقت ثلاثا باعطاءها ذلك ولو بعد
 مدة فلا يشترط الفور في ثبوتها ولا يحتاج الى تجديد طلاق بعد الاعطاء ولو ادى من قبول
 المال فخر في الخلاص ان نضحه عنه بحيث يعلمه بقدر على تناوله فليكنه حينئذ ثوبين نعم
 لا بد من اعطائها بنفسها فلو اعطاه غيره فان كان باذنها مع حضورها كفي والا فلا في
 التهمة اه وفي ك قال لها ان اومتى اعطيتي لثا فانت طالق فلا بد من اعطائها لالف
 بنفسها فلو بعثت به مع وكيلها او اعطته عنه عوضا كقتل او قالت له اقطعه بمافي ذمتك
 لم ينفق نعم لو قالت لو كملها سلمه فسلمه وهي حاضرة طلقت (مسئلة ك) قال لها ان
 اعطيتي مائة درهم ان شرفانت طالق فاعطته بعد مضي الشهر لم يقع لعدم وجود الملق
 عليه لان الى انتهائه الثابت فلا يفيد الاعطاء المتبديها الا ان وقع في اللحظة المتصلة بالشهر اه
 فت فلو اعطته قبل مضي الشهر فهل تبين ام لا حرره (مسئلة ي) قال لها ان اعطيتي
 عشرة واقفقت على بتي سنة فانت طالق فلا بد من الاعطاء فورا اما الاتفاق فيمكن فيه
 قبولها باللفظ فتطلق حالاً او بالفعل وهو مضي السنة فتطلق بعد ما قاله ابن حجر وقال ابو
 مخرمة وافرقت لبا بدين مضي السنة مطلقا قاله لو كان الاب ممر الا ان لم تنقطة البنت لم
 يطلق الا بعرضها مطلقا اتفقا واذا انقضت رجعت عليه ما ان زمته ورجع هو عليها يقسط
 النعمة من مهر المثل حلقا فينسب الى العشرين وقد النعمة فلو كان قدرها عشرة رجعت بثلاث
 المهر اه وبعبارة اخرى قال لها ان احتلت نعمة ابنك فانت طالق فقالت احتلت لم يقع بمشي
 لان مراده الاحتمال لا التزم بذلك قولها احتلت لا التزم فيه فان عين مدة كان احتلتها
 ستين مثلاً فانت تلك المدة طلقت رجوعا كما قال لها ان احرت دينك سنة او الى غير اى
 وقت اخذ الغلة فصيرت الى مضي تلك المدة فتطلق رجوعا ايضا لان الملق عليه وجود مادم كر
 لا تنقطع اياه (مسئلة ك) قال لها ان اعطيتي مالى فانت طالق فمالت أى شئ مالك فقال
 كذا وكذا فاعطته فورا بان ثم لو قال بعد التفريق بتي شئ لم يقبل طاهر الان كلامه
 الثاني في يد رفع الطلاق الذى حكم به كلامه الاول اما بانها طالدار على مافي نفس الامر فان

بصفة بجلافة هنا في مسئلة في قالت له يذلت صدقني على صحة طلاقى فقال له لم تخص دل وانما طلق فقال طلقت وقع الطلاق ان قاله
 جوابا لسؤالها في مسئلة في قال لزوج ابنته الطفلة طلق بتي على كذا في ذمتي وذلك قدر مهرها المستقر شرعا فاجابه الزوج ابنتك
 طالق على ما بذلتني ثم امال المطلق البنت على ذمة أبيها وقبل الاب الجواهر لكونه تحت حجره وقع الطلاق بانها بالعوض المذكور
 الذى التزمه الاب واما الجواهر فان كان الاب عوسرا بالصدق عليها وكان اساقها الى ذمة اصلح من شأنه بذمة الزوج فالجواهر
 محصية ويرأى ذلك والا فلا في مسئلة في اخضع مهر زوجته للدخول لم اختلف له بذلت صدقني على صحة طلاقى وهي حينئذ

وراء ظهره ونحوه **مسئله** ايامه قلنا ان الموطأ قال هذا مطلق وشهدت بينك امره بدينك فله على هذه الزوجه ان هذه اوله من مسئلة البعور لانها الاشارة الى الاجنبية في مسئلة قالت له طلقني وارثك من المهر وعن الطعام الذي استحق عليك فقال انت طالق وقهر رجيا بشرطه ولا يلزمها ابرؤه **مسئله** في طلب من زوجته البذل بما ان البذل طالق فابت فافضها ايضا فاسد البذل صدق على طلاقه باطل من جهة الفسخ فطلق على ذلك البذل كان البذل المذكور الذي بنته على ظن صحة المعاوضة من الصدق غير صحيح فلا يبرأ منه كالوصال على الانكار **مسئله** ابرؤه بعد طلاقه الصلح وطلاق الزوج المذكور المطلق على صحة البذل ولم يكن منها جوايا بعد غير فانها مسئلة في قال زوجته ان ابرأني فانت طالق الثلاث فخلصت الى آخر النكاح ابرأت لم يقع الطلاق ولم يصح ابراءه بنته على ظن صحة الطلاق فان علمت الفساد قاله براءه صحة لا اعتبار به في مسئلة في بقى له على زوجته مطلقة واحده خلف بالطلاق ٢٦٠ لا يدخل مكان كذا اول يفعل أولا ياكل كذا فاستلزم زوجته ان يعتصمها

قصد الكل وانما يحصل له نحو نسيان عند ذكر الاول فلا طلاق الا باعطاء الجميع ولو قال لها ان اعطيني باكر الصبح كذا طنت طالق فاعطته بعد الطالع الى ارتفاع الضحى طلقت ولو طلبت منه الطلاق فقال اعطيني الذي اعطيتك كذا فقال ابرأته من طبعك فسلم بعض الدوامه وحليا وغيره ثم قالت له الزوجه طلقتي فقال لها ابرأيني من حقوق الزوجه ومن الحضانة وغيرها فقالت ابرأتك اني ان طلقني فقال انت مطلقة وقهر رجيا وما اخذ الزوج ما يقاس من مال الزوجه لا يملكه وان علمته صفة الطلاق اذ ليس لارب تملك مال بنته حتى لو ابرأ الزوج من صداقها بعد بديقه طلاقه اعي البراءة ثم يقع لعدم وجود البراءة **مسئله** طلقها طلقين ابرأتا على تمام الحى والضائع ومراة بالحق المهر والضايع ما انفقه في الوالية بمعنى على رد ما دسكركان رد جميع المهر ومثل الضائع طلقت باثنا والاول ولو شرط شرطها كبراء ورد مال ثم قال انت طالق على هذه الشرط كان تعليقها على الاثني بذلك فلا بد للواقع من الاثني بجميعها **مسئله** قال لها انت طالق بشرط او على ان لي عليك عشرة عجرة يعني الى اجل معلول ابرأه ما ان ادبها فخذ طلاقك والا فلا فخذت به بذلك فقال لها انت طالق ثلاثا ان ادبت العشرة في ذلك الاجل كان الاول صيغة التزام فلا بد من قبولها فوراً بصحتها او ضمن فتقع به واحدة باثنا وان لم تؤد المال ولا يلحقها الشاقي فان لم تقبل كذلك بل نذرت لم تطلق وحينئذ فتعلقه الثاني يقع باده العشرة فان آذنتها ولو قبل الاجل لا بعده فخذت الثلاث والا فلا **مسئله** قالت له خذ هذا على الطلاق فاخذه وقال انت طالق يا بنته وان لم يقبل على ذلك كذا قال خذ هذه الاق على ان تطلقى غدا

شلع فسخ عارض لفظ الطلاق وبنته على شيء على مذهب من يراه من العلماء فاختلعهما على ذلك الذي ولم ينوطا فابانت منه بذلك من غير خص عدد الطلاق فاذا أعادها بعد جديد ثم فصل الخلع عليه لم يقع الطلاق واذا عقد الكاح حاكم يتم ما أفتيت به كان حسنا قاله البايني وقال في جواب آخر لا يكون طلاقا ولا ينص به العدو هذا الذي نصه جماعة ووجهه وان كان خلافا الجديس واثبت بالخصاص من الحلف بالطلاق اه وهذا انه على جوار تقليد العلماء المجتهدين لاسيما عند الحاجة وان كان المقلد متسببا الى غير ذلك

المجتهد اه **مسئله** في تمهيد زوجته بسرقة شيء وادعى عليها فانكرت فطلب عينها فخلعت في ما أخذت عليه المال فطلق المذكور ثم قالت به بديقه صدق على شرط طلاق فقال انت مطلقة ان كنت برئته او ان كنت ما أخذت به فقال له اجنبي فخير الطلاق فقال انت مطاعة ان كنت الخ فان شهدت بینه على سرقتها لم يقع الطلاق والا وقع لانها برئت شرطاً بانكارها وحلها لان الاصل براءة ذمتها وحيث وقع فهو رجعي لانه معرض عن جواب ينلها بصورة التعليق ولا يقع بذكره ثانيا الا ان قصد الاستئناف **مسئله** قال لها انت طالق الثلاث على صحة البراءة فأبرأه بعد ان مشيت في البيت ساعة لم يقع الطلاق **مسئله** في سألته الطلاق فقال اعطيني مائة اوقية وانت طالق فخذ صيغة التزام فلا يقع ان لم يعطه المال سواء قصد التعليق أو أطلق **مسئله** في طلب طلاقها حال ما تنسدهن انها طالق على صحة البراءة فقالت قبلت ثم قال لها كيف ما حلفت حرمت على قوله على صحة البراءة فمن صيغ المعاوضة التي يكفي في جوابها قبلت فيقع باثنا ولا يضر قوله بعد ذلك كيفما حلفت حرمت على وان كرره **مسئله** في قال متى حصلت براءه من صدق زوجتي فهي طالق قبل موتي فوحدت البراءة بعد موت الزوج تبين وقوع الطلاق قبل موته ١٦٠ كاحقة مازد

في الطلاق في مسألة لا يثبت طلاق الزوجة بدعوى الواوئيل بل لا بد من شهادة عدلين على طلاق الزوج أو اقراره بالطلاق البائن واد الميثب وجب اصال الزوجة الى ما تستحقه من الارث في مسألة في طلاق زوجة طلقين بحضوره وود ثم سئل بعد ذلك فقال لا تاناسيا من غير قصد بل دعواه التمسك ويحكم عليه بالثلاث طاهر الا ان جعله لا يجعل ويدن فيجاء به وبين الله تعالى في مسألة في طلاق زوجته أنت الذي بال الد المسئلة أو تالقي بالثمة ٢٦١ فوق أو طالك بالكاف عوضا عن طلاق

لثا يقع عليه الطلاق لم يقع اللهم الا ان تكون له من الطلاق الطلقة أو الدالا وبالشاف كافا فيقع عليه ويكون صريحاً في حقه كملكك طلقك ما بال دل تام المشكم كافلي لفته ذلك في مسألة في طلاق وجهه اسرى بلفظ الامر قال كمن لفته استعمال ذلك اللفظ في الذهاب بحيث لا يستعمل في الطلاق كامة أهل الجبال لم يقع به طلاق الا ان واه ويكون كتابة في حقه لان استعماله فيها وسع قد عجز وكون من باب تقديم العرف المرد على الوصع وان كان من لا يستعمله في الذهاب فهو صريح في حقه كان اطلق صريح أيضاً كالأقرب به بعض أهل اليمن في مسألة في قالت بذلك صدقاً على صحة طلاق قاجا بقوله قد طلاق لم يقع لان هذا اللفظ لا يصلح ان يكون طلاقاً لا بد من ربط الطلاق بها بان يحاطها كطقتك أو بد كر المتدا كما نث طالق وكل منهما لم يوجد هاتين لوقال أنت طلاق كان كتابة ولو اراد ان يقول أنت امطارق مبيع

طلاق ولو على اتراخي في غدا وقيله لا بعد الغد فدين لكن يحرم المثل في هذه ولا يشترط في جانب الزوج ان يند كفي طلاقه انه على ذلك المال بل الشرط ان لا يصدق طلاقه الاستداه والاقوم وحيوا يصدق في قصده (مسألة ك) قال لها ان رجعت في أو أنتيتي أو هيتي أو عالت أو رددت أو حشيتي بكذا فانت طالق كان الكل بمعنى أعطيت فتبين بذلك لكن لا بد من ضمو الاعطاء وورا في مجلس التواحيب في الحاضرة وعند بلوغ الغبر في غيره ما لا رجوع له ولا يشترط القبول لفظاً (مسألة ك) أصدرها طلاقاً وزاوية ثم تسلمها فقال لها ان رجعت على الخصل وتكون الزاوية وقعا على أولادى فالطلاق حاصل فقلت ارجعت الصل عليك والزاوية وقعا على أولادك طلت باسما به ولو قالت له ذلك ابتداء على ان يطلقه اقال أنت طالق ولو بعد مدة فيصحبها بالثمة أيضاً ولا تسترد اعادته كرا الخصل والزاوية (مسألة ك) علن الطلاق بغيره من يده أو يحلوه في موضع كذا ثلاث سنين واعطاء أو ضمان فلان له شرعاً لا فلا بد من وجود العينة المذكورة الاعطاء ويقع باثنا ويشترط الفورى الاعطاء ان عق بان أو ادا لا تؤمى ولا يخل التعلق بغيره أقل من المدة المذكورة بل لا تنص الا بوجوده عليه وهو العينة أو الخلوس المذكور ان أو بطلانها باثنا وان أعادها وورا اذ التعلق لا يمكن الرجوع فيه نيباً أو اثباتاً كما هو معلوم ثم ان قال ان غبت في سفرى هذا فاسمى ثم رجع ولوس سقر صبر تحت اليمن (مسألة ك) قال لها أنت طالق ان غبت في القافوق باثنا بقوله غبت أى انفا أو فدي لا يصدق قبل أو رجعت أو شئت أو اعطيت باللفظ فلا يقع كالمو يفسيه فوراً كما قاله في التمسك والعق (مسألة ك) قال لها ان أقبضت أو قبضت كذا فانت طالق كان مجرد تعلق بصفة فلا يشترط الفورى الاقباض مطلقاً في وجد الاقباض منها مخارة ولو وضع بين يديه وقع الطلاق بخلاف ما لو قال ان قبضت منك فلا بد من تناوله ولوس وكيله بصوبه ولو ذكره هاو اذا وقع الطلاق وقع رجوعاً في جميع الصور اذ لا يك الزوج ما قبضه من ادلت قرينة على ان المراد الاصاص التخليك كان طلت طلاقها قبل التعلق المذكور أو قال فيه ان قبضت لفسى أولاً صرفه في سواتجى كان كالا عطاء فيعطل حكمه

في الطلاق (مسألة ج) لا يثبت الطلاق من غير الأربعة الاشهاد وجلس مع العظم من الزوج أو وكيله ولا يقبل قول الوكيل على الزوج لو انكر الشاهد أو لم يحرم شهادته وإذا ادعى الزوج عدم

لسه فقال أنت امطارق لم يقع في مسألة في ذكر الاصحاب ان الالاط التي لا تحتمل الطلاق لا تكون كتاباً فلا يقع بها الطلاق وان نوا في خيفة ان شتر عند أهل ملبار في الطلاق كقولهم بآتم وبنم ونحوها لا دلالة فيها على الطلاق وأما مسألة الانتهاز في لغة فيه دلالة على الطلاق كلال لفظي حرام أو الحرام يلزمى فان اللفظ يستعمله كما لو قالت له طلقن قال طلقن رجلك كما تأتي به التنبؤاوى خلافاً لى قال امصم فوراً حاصلاً ما وقع من غيرة لم يؤد احد بذلك في مسألة في قال لها أنت

فان كان في عزه مبال التلويح
بالطلاق ان يطلق ثلاثا وقصر
الفصل وقت وان طالق أولم
تكن له نية أو كان في نيته واحدة
ثم عزم على الثلاث بعد ذلك
فمستثله في قوله في الطلاق
مدرج على المتمد كقوله في
وغيره خلافا للعالم في مستثله في
قوله أنت مخلص ثلاثا كناية
في الطلاق عن نوى به الطلاق
الثلاث وقص ولعل الاستحسان
بشرطه أو بالقول قوله بيمينه
ان لم ينو ولا يقع بيمينه
فمستثله في قول المأيد ان طلبت
منه الطلاق كنت معك كان
كناية لا ما وقد اشتهر في العرف
استعماله ولهذا تقول المرأة
لزوجها اذا طلقت منه الطلاق
أعطني كفي فيجب بالطلاق أو
بكأنك معك فمستثله في قال
لزوجته أنت طالق وقال أردت
تخاطبة أصبي وأشهد على أردته
ذلك أنه حين قبل نطقه بما
ذكر ثم نطق به لم يقبل منه
ظاهرا وفي قوله بالماضيه ان
أهمه مالا ولا مخرج على ما
تقدم بما يقتضي الاصطلاح
على صرف ألفاظ الصريح
عن موضوعه بل بطرح ذلك
ويعمل بمقتضى وضع اللفظ
والاقتدار على أحد على الانشود
انه في طاق فانه يريد استدامة
النكاح ونحوه ويتخذ ذلك
ذريعة الى ابطال صراح

الطلاق ولو بعد دعوتهم او قد علم تزوجهم اصدق بيمينه الا ان أقام وزوجته بيمينه بطلاقه
(مستثله) ادعت الطلاق الثلاث أو الخلع فقال بل ننتين أو بلا عرض صدق بيمينه كما قال
أرأيتي حيانا وطلقت بلا عرض فقالت بل على الطلاق فان نكل حلفت المردودة وابت كالمردود
أقامت بيمينه بذلك قاله في الصحة وأبو حنيفة (مستثله) طلق زوجته في مرض موته فان كان
رجسا ومات وهو في العدة انتقلت لعدة الوفاة وورثته أو الأقاليم رجع الا انه انما ارثته
مطلقا وان طلقها ثلاثا بل قال مالك انها ترثه وان تزوجت بغيره (مستثله) ادعى الطلاق
الثلاث منذ ارثته فانكره فلا بد من يده لسقوط المؤن كالمردود الخلع فانكره فدين فيها
وهي المؤن في الأولى وثقة العدة في الثانية قاله محمد بن زياد في نوايه (مستثله) اذا طلق
أحد الزوجين الآخر افسخ النكاح بينهما فاضدحا وحديثا لو رجع بعد ما رجع ففسخ نكاح
زوجته منه فان كانت حرة ملكها اليه سيد العبد بشرأ وسبع ونحوها ففسخ النكاح حالا
وان ردته وان كانت أمة اعتقه باسبها وان كانها بنت ملكها العبد سواه كان سيدها أو
غيره فيفسخ وان فسخت الكتابة بعد وثقة العدة الطلاق بعد انفساخ النكاح (مستثله ش)
الدور المعروف به وان يقول ان طلقتك فانت طالق قبله ثلاثا لا بد من مذهب الشافعي فلو
حكم بما حكم تقص حكمه الا ان كان منبصر أو في بقاة الطلاق زوجته ثلاثا وادعى انه معلق عليها
الدور لم يقبل قوله ولا يثبت لبطان الدور بل تقع الثلاث (مستثله ش) المحمد فيما اذا
أتى حصة أو أشار الى أصبه وقال أنت طالق أو طلقتك أو ذه أو ذه طالق وزوجته
حاضرة أو بقع عليها الطلاق مطلقا طاهرا وكذا باطن في الأصح ولا تقبل ارادته فهو الحياة
وكلف الطلاق شيمة الفاظه صريحها كونها بساؤه قاله ابنه أو بعد طلب المرأة بئلا
ودونه وان اطال الشهود قبل على ارادته ذلك أو على الحاكم ان امر اده حكاية طلاق سابق أو
ان يسمى زوجته وهو اده غير ها وصدقه المرأة ونفرت القرآن عليه لان بقه حق الله تعالى
ولان الوقوع منوط بوجود اللفظ وصدور من أهله مع قصد معناه ليخرج تكرار دفعه المدرس
والحاكي أنت طالق فلا يقع على امر آته ولو حاضرة طلاق كما لو قال طلقت الحصة أو أصبى
أوقال في غيبة الزوجة هذه الحصة أو زني طالق أو أنت يا حصة أو يا أصبى طالق ولم يكن
اسمها كذلك والافتراق أيضا وسبق في عن النكاح انه يدين ان أراد غير هذا نظر الموقل في زوجته
وادة أو رجل احدا كما طلق يقع على الزوجة مطلقا والفرق بين هذا وما لو قال أنت طالق
بعد ان حلها من وفاق وقصد ذلك ان لفظ الطلاق كما يصدق على الحل المنوي أي حل عقد
النكاح حقيقة شرعية يصدق على الحل الحسي أي حل الوثائق حقيقة لغوية حقيقة
مشتركة بينهما باعتبار بن فآثر فيه تخصيص النية وهو متصف هانما يحتمل تصديقه فيما اذا
طلبت منه الطلاق قال فلو قدمه مع وضع الحصة أو قال أردتها اقرت به امرائه عن جوابه ابدى
ذكر المال اه ونحوه في ي وزادتم لودعي أنه قال قد طلقت فلا تمسأقوا برس بقدره وسابقا
فان صدقه الزوجة أو أنت بيمينه لم يقع والاحلف وطلقت كما لو قال اهدان حضرا تلفظه
انه لم يأت بذلك بخلاف ما لو قالت أو طال لم يسع ذلك فصدق هو بيمينه ويسترط بل جزاء دعواه
وحله وان ينصق انه اتي بلفظ الطلاق فاصدا به حال التلفظ حكاية طلاقه السابق والاثبات

طالق ثلاثا والى حال تعلقه بذلك حصاة أو عورة كانت في يده وقال قصدهم ٢٦٣ لم تطلق القربة تطهيرها اذا قال لها عند طلاقها

من الوثائق أنت طالق كما نفي به ان يجعل في الجور وان كان يحضرة شهود بخلاف ما اذا نوى اصابه فانه لا يقبل منه وقع الطلاق كما في الجواهر وقالوا كانت العورة بالارض أو كانت عليه جبة وقال أردنها فلا يقبل قوله والفرق ظاهر في مسئلة في خاطب زوجته باحدى كليات الطلاق فلا بد للفتى من استقصائه لان ذلك لا يعرف الا من جهة وإذا دلت القربة على مبادرته بقوله لم أوبه الطلاق وعظه وخوفه وقال له ان كنت قصدت الطلاق وأردت الآن عدم وقوعه فوطئك الحرام في مسئلة في أقر انه قضى زوجته بالغاء والصاد المهمة وأقال لفتية الكتاب في الزوجية حتى قضيتها فهذا القط كناية في الطلاق وان استمر في بلد اقران المراد به الطلاق وأما ردع فهم بذلك على الرابع المحقق عند النووي في تفسيره كحل الله على حرام وحجته فاذا أثره فلا يكون مقرا بالطلاق حتى يقربه نواه بذلك وإذا أقر بعد ذلك بالثبوت لا حل على واحدة في مسئلة في زوجته اسمها حسن فسأرت هي وأخري اسمها حسن أصا موطأ شاهدان انه اذا قال حسن طالق فاعاها يدريتها ثم قال اشهدون حسن طالق ثلاثا فاعتمد الذي قرره اليهودي وقوع الطلاق ولا نظر

بقوله سابقا قبل فراغه منه والامتناع الدعوى والحلف بل هذه هي العين النصوص وهو زان ان وطئها فمباينته بين الله تعالى اه وعبرة لك قال أنت طالق وادعى انه أراد ان دخلت الدار أو شاعر يدين ان نوى ذلك قبل فراغه ومعنى التدين انها ان غلب على ظنها صدقة بقرينة وجب عليها غمها وعمره كرهه فمباينته وان ظنت كذبه حرم التحسين ولها في هذه الحالة ان تسكن بعد العدة من لم يصدقه وان زعم انه في بقوله ان دخلت الدار لفظا فان صدقه فذلك والا حلفت وطلقت كما لو قال الشاهدان انه لم يأت به لانه في محصور بخلاف ما لو قالت أو قال لم يصبه فيصدق الزوج بمبينة في قاعدة الطلاق البدعي المحرم ان يطئها في خصوص أو طهر وطئ فيه أو في حيز قبله ولا حل بين أو قد ظلمها في قسم وان سألته الطلاق الا ان كان موضع منها فلا حرمه كما لو بینه اجنبي في مسئلة الوطئ في الطهر لا شعارا زوج بعدم التدم قاله في القصة والفتح

(صراح الطلاق)

(مسئلة) صراح الطلاق ثلاث الطلاق والفراق والبراح لاغيرها وان اشترى عرف محلة وذلك كما قلنا وأنت مطاعة وان ابدل الكاف شيئا كطقتش فلو اسقط المفعول فقال طلقت قط أو المتبداه طالق قط لم يقع الطلاق وان نواه نعم ان سبق سؤالها أو سؤال غيرها الطلاق فاجاب بذلك وقع نص عليه في شرح السراجة وقضايا ان حجر وهو ظاهر عبارة الحق في نقلها غيرها (مسئلة) قوله على الطلاق أو يلزم في الطلاق أو الطلاق واجب على صريح على المحققين كناية وقيل لا غنى فان قيده اعتبر وجو الصفة ولو قال طلاقك بغير حركتين يتسكن وقع بغير وجهها وجوبا ولو قال على الطلاق من فرسي أو سمي مثلا فظاهره كناية وباطن صريح ما لم ينو من فرسي قبل فراغ لفظ العين (مسئلة) قبل له أطقن زوجك فقال نعم فان قصد السائل طلب الايقاع من الروح فصرح وان قصد الاستيقار من طلاق سابق أو جعل قصده فافراه ان كان قد طلق صم والافلا اه قلت قال سم ولوقيل له طلقت زوجك فقال نعم طلقت لان تقدم الطلب جعل التقدير نعم فطلب اجنبي الانشاء اه حل (مسئلة) قال زوجته ابتداءه أو بعد سؤالها الطلاق واسمها زينب واسم اجنبيه اه وقال أردت الاجنبية لم يقبل طاهر ابل يدين لاحتماله كافي الصفة ولوقيل له طلقت فلا مفعول فطلعتا الثلاث حكم عليه الطلاق طاهر أو باطنا ان قصد انشاء الطلاق أو سبق منه طلاق والظاهر اقطو ويدن في نكاح لم يبلغ الحائض وصدقة الزوجية على ذلك جاز له فمباينته جاز له شهودان لا يشهدوا عليه كافي بنظر المسئلة كما فهمه كلام أبي حنيفة وباطن الترغيب المستأن في الحقيقة معني التدين انه ان غلب على ظنها صدقة وجب عليها غمها وعمره كرهه فمباينته وان ظنت كذبه حرم التحسين وان استوى الامران كرهه ولها اذا كذته أن تسكن من لم يصدقه ولا يتغير الحال بحكم الحاكم بالتفريق أو عدمه اذ المرة بالباطن فلا يحل حراما ولا يحرم حلالا في مسئلة في طاهر لاهي الا المقتضى طلقت واحدة

الى الموطاة السابقة خلافا لابي ابي بعدم الوقوع اه وقال وحسن طالق ثم قال أردت غير عالم يقبل مطلقا الا زمة الر وبيعة لها

في مسئلة في شبهة قطع الطريق في طرعه ولم يمس شئ منه حتى مضى الطلاق ان لا يغيرهم احد الخلف لهم دفع ضررهم ثم اخرجهم
 لم يقع الطلاق كافي الزوجة لانه مكره ولا يفي ان ذلك فيما اذا اهدوه باضرار تلحق في نفسه اما مجرد دفعه لم يمس لانه حتى تخلف
 فليس باكره في مسئلة في شخص يتوهم به ان لم يلحقه نفسه اخر فاراد نهب ما كان له من خلع الطلاق ان جميع البائنه وقع
 الطلاق لعدم الاكراه النزي في مسئلة في ما عدا البقرة فانه بعد معلوم فقال العداء معك اكثر ونحوه ما ضرب وهو مترسم
 قادر على شربه وقال له احلف بالطلاق الثلاث ان لا يمسك الا هذا وكان قد اثنى ثلثا منها خلع ولم يبين التي غيبهن وقع عليه
 الطلاق الثلاث واسب هذا كراهي الطلاق سقط وانما يخبره بين الطلاق والاختيار بما معه فكا منه اختار الطلاق وقدى به ما له
 في مسئلة في سائنه امر انه الطلاق فقال طالق ثم طالق ثم طالق فان ادعى انه اراد غير امره قبله نه والاحكم وقوع الطلاق
 وهذا ما اشار اليه الشرحان فبان لم يكن في جواب سؤاله بان قاله ابتداء لم يقع شئ وان نوى الطلاق اذ لا بدق وقوع الطلاق
 من الاتيان بالمبتدأ او يربط الطلاق بها كطقتك كما هو وكافي الترخ والتصفو الهية وحيث حكمنا بالطلاق ثلاثا لم ينو التاكيد
 اه ولو قيل له ما نه في هذه الزوجة طلقها فقال طقت وقع لا محجوب ترتب على السؤال في مسئلة في طلق زوجته وارجعها
 وملكها اقود في مقابل الرجعة فبقيته ولم تقضه ثم قال لمان فصحت في القود فانت طالق فقصته فيه لم تطلق لان القود
 باق على ملكه فلم ينفذ الفسخ فيه واذ لم ينفذ يقع الطلاق المعلق لعدم وجود الصفة حقيقة في مسئلة في انتمم هو وزوجته
 واما هو جنتهم فاقطع ام الزوجة فيها ٢٦٤ ابدي غيبت فاشار الى الام والجدد والزوجة ان طالق ثلاثا فان قصد بذلك
 الزوجة طلق ثلاثا وكذا ان

ولو قال لها انت طالق الطلاق القطع برتبة كل شرط فقال له آخر لا تقبل برتبة الخ فاعاده
 كذلك طلقته فحين الان اراد الثاني التاكيد للاول او نفي عدم وقوعه به فاني بالثاني قطع
 واحدة نعم ان اراد بقوله الطلاق القطع بثلاث نوى في فائدة في من صرح بالانقطاع قوله
 طلقك الله ومثله ما لو قال له ابرأك ابرأ لانه انما اعتك الله خلاف ما لو قال باعك الله
 او اطلقك فانه كناية اذ القاعدان كل ما يستقل به الشخص وأسس منه لله تعالى يكون حرجا
 لقوته بالاستقلال وما لا يستقل به يكون كناية وقد تذكرك بعضهم بقوله
 ما فيه الاستقلال بالانشاء * وكان مسندا الذي لا
 فهو صريح منه كناية * فكذلك الانقطاع ادرايه
 اه اتقاعه باجوري في مسئلة في قال لها انت من رقتي أو من رجلى أو من طالق وقع

فصدت فزيع كل طلقة عليهن
 من الثلاث ايضا وان قصد
 توزيع الثلاث عليهن أو لم يقصد
 شيئا طلقن زوجته ما في ما بنا
 فليتن الله في قصده ولا ينسأهل
 في مسئلة في طلب من آخر ان
 يسعوه الى مكان لا امر اضنى
 ذلك فامنع خلفه لطلاق
 الثلاث انه ان لم يسمع منه فذلك

الامر لا أمسي الا وقد رقي أو رسم عليه من والى نعمان وكان ذلك الخلف قرب العروب ولو سعى بشية
 وهو وسو بالليل لم تكنه الترويق من والى نعمان لان والها يغفل بها قبل القروب ولا يمكن اتصال الى ذلك وهذا الوصول
 اليه لذلك الوقت لم يقع الطلاق اذ هو معنى المكروه في مسئلة في قال في البصر ونحوه العيب لو قال لها هي حامل ان اقلت منق
 وحك فانت طالق فانتهى نظر فان كان ذلك الولد مخلقا وقد مضى عليه اكبر من اربعين يوما لم تطلق وان أسقطت في الاربعين من
 قول المعلق طلقته وهذا ان لم تكن فيه نية والا فان قصد بذلك اسقاط الولد ثم لفته أي وقت كان طلقته وانما خرفنا بين الحالين
 لما ورد في ما جرحته صلى الله عليه وسلم وزعم اهل المجرة ان الولد يكون في الرحم اربعين ثم يخرج بعد ذلك الى البطن فان صح
 ما ذكره فاقرب ما يتلخص من توجيه التفصيل المذكور ان المطلق ذكر الرحم بعد الاربعين من باب الاستصحاب في مسئلة في
 الاموال التي تؤخذ من الكوس والاصدار لا يجوز ان يقال فيها مال السلطان وحق السلطان ونحو ذلك من عبارات المشبهة
 على تميمتها ولا يقال الا بوجوه هذا امثله المتكررات بل يكفر ان اعتقده حقا مع علمه بان ظلم والصواب ان يقال فيه العكس
 او ضرورة السلطان ونحو ذلك اذا لم يخل ذلك فاد احدثه شخص شيئا من هذا المال على انهم ما اخذ خلع الطلاق الثلاث انه لم
 ياخذ من مال السلطان. يامعقود ان ما اخذ ليس مال السلطان لم تحت وكذا لو اطلق ولم يرد شيئا اخذ مما هو خلع لا يدخل دار
 زيد فانه يعمل على الدار التي عليه الا انه بعد ههنا لا يخطر ببال الخلف شئ بل التبادر لارادة الاموال المذكورة فليتن الله فانه
 ولو له ان اعد وان المنة منصر انصار وقالوا له ما عاقت في مكر أو حقة لم يحدث في المار في اوله لا الحكم من كتب

المطروى الى حنث الاب وحينئذ يفتنع البر فبما صاعدهم لو قصد الاب في حينه اعطاه الزوج بنفسه أو بوكيله راجعاً ما عطاه الاجنبى حيث صار وكيلاً للزوج وما نقل عن الخادم من انه اذا قال زوجته ان دخلت الدار فانت طالق ثم قال اذا وقع عليك طلاق فانت طالق قبل ثلاثا فدخلت انه لا يقع الطلاق غير صحيح على المحدثين المتقوى وقوع النجس في مسئلة في قال أنت طالق ثلاثا الا ان يشاء الله فان قصد التعليق بالمشيئة قبل فراغ العين وحلف انه قصد ذلك لم تطلق وان قصد التبرك أو أطلق فطلقت وليس لقاض مقلد الحكم بعدم وجوب العين لا سيما بعد طلب المرأة بل وان لم تطلب الا لم يلحق الله تعالى في مسئلة في قال هاليزمى الحرام والطلاق الثلاث ان ما عدا ذلك لا يفتنع برين وجوبه وخرج عنها طلقت ثلاثا بنظرها الى وجهه وان كان خارج البيت وهي داخلته وغلاصه من هذه العين ان ينف المهادا كانت وشيعة فتصل العين ثم يحدد نكاحها اذا لم تكن الثالثة في مسئلة في قال زوجته ان ولدت حلفت وفده باقى الى مكان كذا فانت طالق من اليوم لم تطلق قط بما اذا قال أنت طالق اليوم اذا جاء الغدا وأنت طالق الساعة اذا دخلت الدار فلا تطلق وان وجدت الصفة لانه على وجودها فلا يقع قبله واذا وجدت قد مضى الوقت الذى جعله محلا فلا يقع ذكروه في الرضة قال وهو من التعليق بالتحال في مسئلة في مريض يطلق زوجته ثم ادعى انه عند طلاقها ائبل العقل فان مهدمه زوال الشعور قبل قوله بينه فلا يقع الطلاق حينئذ وان لم يسه ذلك فلا بد من بينه في مسئلة في طلقها على عدد الاحجار وقعت الثلاث والمقدوم وقوع الثلاث ايصاعى من طلق عدد التراب خلا فالروض في مسئلة في قال زوجاته الاربع أنتن طوائى منى متى وثلاث ورباع فاصد عدد ٢٦٦ الزوجات لا الطلاق طلق واحدة واحدة اعتبارا بقصد ادا كان عارفا بذلك

في مسئلة في قال زوجته عليك طلقه او لك طلقه كتابه بطلاق او قست او وضعت عليك طلقه فانهم رجع وقوله على الحريم ما تطلقه اولى بكوبه كتابة في طلاق زوجته وحلف فان قوى طلاق زوجته ثلاثا وقين وان نواه من غير عد فواحدة والام يقع شئ في مسئلة في اتي بزوجه او شهود محكمة وقيل

بصير طلقين ثلاثا ان لم تفعل كد العا لم تحرم عليه مطالعاه واصله ونوى به الحال واه من تنه الاول ام لا على المعتدل ان ذلك كلام مستألف لا يصلح لذلك وبه فارق قوله ثلاثا بعد أنت طالق فانه يقع به الثلاث اذا نوى انه من تنه الاول ولم يطل الفصل نعم ان قصدت طالق لثلاث وقين (مسئلة في) كزصرائح الطلاق أو كتاباته ولومع احتلاف الفاظه أو أكثر من ثلاث مرات كانت طالق لطلقت أنت مطلقة أو أنت طالق معارفه مصرحة أو أنت بائن اعتدى اخرجي فان قصد التنا كيد فواحدة وان قصد الاستئناف أو أطلق تعدد وهذا كما لو أصبت عن الكل مع قضاء الشعور فصيل له ثلاث مرات تشهد عليك ان فلاة طالق من عقدك آخر جزء من حياتك فقال كل مرة أهأى ثم قطع الثلاث ايضا لكن بقصد الاستئناف لان أطلق أو قصد التنا كيد اه قلت ومحل عدم التعدد بقصد التنا كيد ان في هذه احدى وصدقته على ذلك ثم في الى فاصب وشهود محكمة واعترف بذلك لى ما كتم شامى وحكم عوجبه لم بالاعطاء تحرم عليه بل ينظر أولا هل يمكن ان تكون بنتا الملقى به أم لا فان لم يمكن لم تحرم عليه لانه كرحال اذا قال لعبدته أنت ابى ولم يتصور كونه ابنه وان أمكن كونه مائة موهى مبروفة النسب من غيره لم تحرم ابى ابى الا نوى استعمالها أو مجهولة النسب فان دل الحال على خلاف لفظه كان ذلك صارا فالطعن من المؤاخذه بظاهرها اذا اتي بزوجه للقاضى وقال هذه احدى تربية تربيته عن الدين الذى تستحقه على فاصح منها البراءة ويكون ذلك ازاؤه منصرف الى اخوة الاسلام الا ترى انه لو قال لعبدته أنت ابى على وجه الملاطفة لا يحكم عليه بالعتق فتصل ان قول الرجل زوجته أنت بقتى أو يابقتى ليس من صريح الفرقه المؤبدة فالافانه بضررها عليه مؤبد بمجرد ذلك غير صحيح ومن باب اولى هذه احدى أو أنت احدى واه كناية طلاق في مسئلة في قال بمصر جماعه لو تزوج زوجتى صنعا مع فلان وفلان فبى طالق ثلاثا والحال ان كلاما من الزوجين يلدو قصد الزوج اعلامها ومنعها فخرجت مع المعينين اللذين سماها جازها بالخالف لم يقع عليها الطلاق ولا فرق في ذلك بين ان تنكح الخالف ومن منعه من اعلامها وان لا خلافا لاي زرع لعدم تحقق الخاتمة في مسئلة في قال زوجته ان تنكحت فانت طالق ثلاثا فان نوى الوطء أو دلت قرينة على انه اراد به ذلك حنث به والام يحنث لان النكاح عند تاسيقه في العقد مجاز في الوطء فلو علمت المرأة على الخالف على ترك الوطء فان تحرك حركة تنسب الجاع اليه حنث والا فلا في مسئلة في حلف بالطلاق الثلاث لعله لا بد ان يقتل زيد لم يحث الابالياس من قبله بوث الخالف أو المحلوف عليه لا الزوجة قط خلافا لبعض العصريين اذا لم يحصل به البر لا فرق بين فعله حال الزوجية أو

البنين بمقتضى اختلاف ما به الحنف فلا يخرج من بينه خلف الثلاث ان لم يرجع بربرجوها ولو بعد موته وحيث عوته قبل الرجوع
 في مسئلة في قالت بذات حدائق في عدة طلاق فقال لثالث طالق خلف جز من عمرى لم يقل المتصل بوفى ومات بعد أيام فتقوله
 أنت طالق الخ بمقتضى الإيهام أن يكون جوابها لأن ما اجاب به صيغة تعليق فيعد بذلك عمر ضاع جوابا فيكون ابتداء وان
 اجابها فورا وقوله خلف جز من عمرى صادق بكل جز من أجزاء عمره فيقع الطلاق بعد معنى جز من عمره وقوله بآخر زمن يعنى
 بعد التعليق ويكون رجعيا حيث لم ينو الثلاث في زمنها الاحاد وعدة الوفاة ورث عنه ولا سقط المهر بالبدل المذمور
 في مسئلة في قال لزوجته ان شئت فمضى لى دابتي شاه اطلقك وكان قد اعطاها ابرضة وقالت له خذها منك فمضى الله عليك وهم
 من قوم يستحقون الضحك في التعليق خصوصا فيما هو به النص لزوجته واراد رجوعها اليه ثم طلقها بعد مدة وقع الطلاق أى
 رجعي او اما الالة فلا يلزمها مجرد الضحك في مسئلة في قال لزوجته في محنة او مرضه أنت طالق ثلاثا آخر جز من اجزاء محبتي
 المتصل بوفى طلق قبل موته اتفاقا وكذا ان لم يقيد بالانصال بموته على المحنة في مسئلة في اجبت عن الكلام مع فاشعور وقوة
 حركة قبيل له ثلاث مرات ثم بعد عليك ان زوجتك طالق آخر جز من عمرك فتلقى في جواب كل مرة اهألى ثم فان قصد ازواج
 بكل مرة الاستئناف وقع الطلاق الثلاث قبيل موته ولا ترتبه ولا احد اعطاه وان قصد التاكيد اطلق أوله لم يعرف قصده طلق
 قبيل موته رجعية بشرطه وان تنقل الى عدة الوفاة وتقدره وان ترك الاحداد في مسئلة في قال لسان خرجت من بيتي فمضى
 الطلاق الثلاث لا اطلقك بعد الالام الجارى على السنة العوام وقصدهم بذلك ٢٦٧ لاطلق فخرجت فان طلقها في عين

الثلاث وان لم يطلقها لم تقع عليها
 ثلاث الالباس من الطلاق
 لانه لم يقيد لطلاقها ولا اطلاقها
 في مسئلة في انهم بسرقة فقال
 يلزنى الطلاق الثلاث ما لم يد
 ما شكركم الى الوالى ولم يعين
 رقة الشكوى ولا الوالى ولا واه
 لم يقع الطلاق الالباس من
 الشكوى ولا يعين الوالى
 الموجود حال الخطيب معنى

بالا لفاظ فورا لان حصل بفوق سكة التنفس والى ولا تسد مطلقا كان محل ذلك أيضا
 في غير الملق أما هو فلا تمد فيه الا ان قصد الاستئناف كافى الخصم وغيرها عبارة لى وقال
 أنت طالق ان دخلت الدار وكرره مرارا ولو مترخيا فان قصد الثاني طلاقا فاما تعدد
 أو الاستئناف أو اطلاق وقع الأول فقط وبصدق بينه انه وضو ذلك كلفى ش وزادوهذا
 في مدخلهم اما غير هاتفة واحدة مطلقا فبغير او مطلقا فظاير الطلاق الا فى ما له
 الاطلاق فيحصل على التاكيد مطلقا (مسئلة ك) ونحوه قال له أنت مطلق قبيل
 طلق بالثلاث فقال بالثلاث فان لم يفصل بين ما سكة التنفس والى وقت الثلاث وان
 فصل ولم تنقطع بنسبه عنه ونوى انهم تنقه الاول ويان له ففصل ما يوافق الموزر مطلق
 (مسئلة ش) طلقها ثلاثا ثم ادعى انه فصل بين طالق وثلاثا حاصل مضرا من صدقه

شكاهم الى أى وال في بلد الحلف ولو بعد عزل الأول في مسئلة في حلف بالطلاق الثلاث انه لا يس ما هو كذا الشيء ما كول فوهب
 منه نسيان الذين لم يطلق الا ان قال لا اسمع حامدا ولا ناسيا في مسئلة في قال لا خرفعت كذا فقال ما فعلته الا فعلى ذلك الذين وقصد
 الطلاق لم يقع عليه طلاق وان فعله اذ غابته به التزمين الطلاق واليمين ليست بما ثبتت في الذمة بخلاف التزام الطلاق نفسه
 كقوله فعلى الطلاق في مسئلة في الروضة اذا قل اذ لم اطلقك فانت طالق لم يقع الطلاق حتى يحصل اليأس منه بموت أحدهما
 ولو قال اذا بدل ان طلقته بمضى جز يمكن ان يطلق فيه ولم يطلق هذا هو المذهب المنصوص فى الصورتين وقيل له مساو فلا يقع
 الا بموت أحدهما به قال أبو حنيفة واخذ منهم ان قال أردت باذا لم معنى ان لم يقل قوله فظاهر انى ما لو كان الحالف عاميلا يفرق
 بين الحرفين ولم تكن له ارادة حال التطبيق فظاهر ما فى به الطنبداوى من حمل ذلك على التراخي ووجه قيام أحد الحرفين
 مقام الآخر مع اعتناء ذلك بأصل بقه الصحة وهو راضع من الحمل على الضرورة به فلو بقيه الادوات كفى ونحوها وحكى ان كذا
 في مسئلة في قال عن نسيان الطلاق الثلاث ان ما أقبل كذا ثم فعله وله زوجان فقط فظاهر ان كل منهما تطلق ثلاثا لان
 الضمان عامة فدلوا على كل فردا بالمجموع وهى محتملة للمجموع فان أراد التثنية بينهما فى الثلاث قبل منه ووقع على ككل
 طلقان لان اللفظ يحتمل ارادة التثنية في مسئلة في حلف بالطلاق الثلاث لا يتخفى فلان وله زوجتان فله ان يمين أحدهما
 ولو قيل انظمة فادعيتها تفتى وصلها التعليق خاصا بمادون الاخرى فلا بأس المعينة قبيل الخدمة انقضت بعينه حتى لا يعود
 اسنث بعد تعديده فكما هو لو قال من له زوجتان الطلاق الثلاث يلزمنى لانام ثم سدوا واحدة منهما فخلاصه ان يمين أحدهما

لذلك ثم يخالفها ثم يجد التكاثر ويبلغ عشرين شهرا منها فان نام عند احداهما قبل ان تلحق وقع الطلاق بمهاولة تعيينه فحين شاه
 في مسئلة في قال لها يلزمي الطلاق منك ما بقيت تكون فزوجته طلقت بغيري فمن يمكن فيه الطلاق ولم يطلق اذ معناه يلزمي
 الطلاق منك لا استدمت تكاثره في مسئلة في اني على امرائه طلاق الدور ثم طلقها ثم اقر انه لم يكن اني عليها ذلك واخذنا قراره
 فان كان كذا باطلت ظاهر الا بانها عند من يرى جهة الدور وهو ضعيف لا يجوز العمل به والمختار الذي رجحه الشيعان والمتأخرون
 بطلان الدور وقد نص امامنا لسنا في رجحه الله على الدور والشرعي ولم يرجع على الدور الجلي فقط ومن خالف ونسب سواء امامنا
 السانفي قد غلط وجهه ولجئنا بالخالف في الحذر فهو شبهه بقول النصارى لا امر اى بالابوت وسد الماشرع الشارع من الطلاق
 فلو حكم بما كرهه وهو عقاب للسانفي قضى حكمه وحينئذ لو تزوجت المرأة بعد الطلاق المتبرر وانقضاه العدة صحت زواجهما
 بشرطه هذا الذي اتهمه ونفى به في مسئلة في قال لها يلزمي الطلاق ان دخلت بيت اخي ما تبين لي زوجة وقع الطلاق اذا
 دخلت واصبحت له زوجة ويكون القول قوله في أنه لم يذكر الثلاث ولا فواها ولا قبل شاهد واحد فثبت على الخالف ولا يقدم
 على الجين في مسئلة في اكثرى دابة عشرة واخرى بقسمة وله شريك فقال لشرىكة اكثرى هذه يعني الى اكثرها تسعة عشرة
 فقال له الشريك يلزمك الطلاق انك اكثرى عشرة فقال نعم اكثرى عشرة ثم قال اردت تلك التي اكثرى بها عشرة فقبل
 منه ذلك القرينة الدالة على ذلك وهي اكثرى دابة عشرة فان لم يدع ارادة ذلك وقع الطلاق هذا ان قال نعم الخ اما اد اقتص
 على نعم ولم يزدهم لم يقع انطلق مطلقا ٢٦٨ كافي الروضة خلاه للرداد في مسئلة في طلبت منه الطلاق فقال لها اذا وقع

اوشهدت له سنة بالفصل ولم تعلقها الاخرى بالانصال فواحدة وان كذبه صدق بينه مالم
 يصدر منه اقرار بالثلاث ولو بعد ان حلف وراجع فتقع الثلاث مؤاخذه له باقراره ولا تقبل
 دعواه انه انما اقر بطل الطلاق كالموت كل عى الجين خلفت المردودة او اقامت هي دينه
 خط او نارضيت بختيار الانصال وينتبه بعده بتقديم بنتها لان معارضا فعلم بالانصال الذي
 هو خلاف الاصل فتكون حقيقتنا في (مسئلة ش) سألته الطلاق فقال متى من ربيتي
 انت طالق بالثلاث حكم عليه بالان ان اراد عى الاستفهام ولم يأت بالفاء قبل ان الخ فيصدق
 بينه لان اسلوب كلامه يحتمل فكما قد مل بصير من مطلقه فلا نا ان في بانها لم يصدق
 ظاهرا كمالو ادعى انه اراد التعليق بالبراءة فلا قرينه كتمه من اللفظ يثبت على المعتمد
 (مسئلة ش) قال لها انت طالق عدد المني واطلق فواحدة لان المشى اسم جنس

للزواج في غانية ايام فانت
 طالق فالتبادر من لفظه تعليق
 الطلاق بوجود خاطب في تلك
 الايام فاد اخطب فيها وقع
 الطلاق فان قصد مكاثما
 وقال اردت وقوع الطلاق حالا
 فقبضت على نفسه فيقع حالا
 وان اراد التعليق بزواجهما
 الثانية الايام لم يقع اصلا
 لانه تعليق بمستحيل شرعا

في مسئلة في طلبت منه ان يطلقها وله ولد صغير منها فقال اد لم تزديه لا غدا ولا بعد غد الى يوم القيامة فانت
 طالق فان ردته ولو بعد استئمانه من حضانته لم يقع الطلاق وانخلت الجين وان لم تزده لم يقع ايضا الا بالياس من وده موت احد
 الثلاثة في مسئلة في قال عليه الحرام والطلاق الثلاث من زوجته اذا لم ترجع هذه اليلة من بيت اهلها ما تكون له زوجة
 فقوله ما تكون له زوجة كناية في الطلاق كاتفي به الفتى وغيره اذا لم تزل ذلك فان قصد حنوها على الخروج فلا بد من علمها
 بالحلف فان علمت ونخر جنت من بيت اهلها وان لم تخرج وكان مدنوى الطلاق بقوله ما تكون له زوجة ولم يطلقها واصبحت
 له زوجة وقت الثلاث التي انتمها اولوا وان لم تصح له زوجة ما طلقها طلقت بالثاني رجعا ولم تطلق بقوله على الحرام الخ
 لا مقرر بطلقة قبل ان تصح في مسئلة في طلبت منه ان يتنزل بها الى مكان معين فقال يلزمي الطلاق الثلاث منك ان مائة عى
 ذلك المكان ساعة فانحلال الجين ان يخالفه قبل السكنى خلاصا مما تحصل به اليينية كالحلف بالثلاث لا يتقرب عليه فلان
 نعم خاله ما تم تكهنا ثم تقرب عليه النخص المذكور لم تبد الجين في مسئلة في طلبت منه الكهنا خلف بالطلاق انه يحصل لها
 الكهنا بعد مضي ثلاثة اوعاد فقامت الثلاثة لا وهو من رائل الشعور فلما قتال من المرض رسم عليه من قبل الدولة
 بالسفر الى بلد ولم يمكن من دفعه فاذا ثبت المرض والهزمن التخلص من الدولة لتفصيل الكهنا لم يحكم عليه بوقوع الطلاق
 فان لم يكن غيره كان باطلا في مسئلة في مستاجر دابة مثل هل ركبناها فخاصم بالعراق من زوجته انه لم يركبها ثم ركبها
 بشاهدين ولو كان الولي او الوكيل طلق رجعا بشرطه وانما باقدا مة على الجين الكاذبة فان بقي معها عى علمه بالطلاق بسق

وعزروا **مسئله** تزوج امرأه في بلد أهلها ونذرته ان تنقلها الى غيرها غير اذن زوجها وبجدها ان يسلم لجدها ما بدت به لسانه وهي طالق صرح تليق الطلاق لا النذر لا شفعه على حرر ينفذ الوصول الى عمره ثم واداسا فرجها بشير يرضاهم وقع الطلاق رجعيا **مسئله** امسكت فوبه سيدها فاضل لها ادا ما طابت يدك من ثوبى فانت طالق طلقت بعضي لخطه من التحليل ولم تقلت **مسئله** علي الطلاق على حلق البراءة ولم ينوشيا فابرا من المهر فور او على التراخي وهي عالة بقدره وقع الطلاق رجعا وحيث اعتبر الفور في غير هذه طاعتها هي وانكرها الزوج صدق بينهما ان لم تكن ثم ينفعه واذا ارادت اثبات طلاق زوجها العاتب عند الحاكم ايجدك لها بذلك لم نسمع دعواها كما قاله المزجود له ٢٦٩ مفروض فيما اذا لم تدع الضرورة اليه

مسئله انكره طلق زوجته فلا تملكها على تمام البراءة ولم يبرئ وادعي نسيان ذلك حال الاقرار ونخذناه باقراره ثم لم تحطفها انها لا تملك نسيانها في الاقرار كما ادعى به الطنيداي **مسئله** انهم شئ فانكروا قال المدعي له للمدعي بلزمني الطلاق الثلاث الحرام اذا لم تثبت على بما ادعيت لا تسكن بك الى حاكم السياسة فاذا لم تثبت ذلك طلقت بالباس من الشكوى **مسئله** خرجت من بيته فقال لها ان لم تزوجي الى بيتي هذه الليلة والا فانت طالق

وبالت أنت البرى فقال وانت طالق ان لم تزوجي فراجعت اليه تلك الليلة لم تطلق فان قال الشاهدان لم نسمع قوله ان لم تزوجي فالقول قوله بينهما في ذلك لانهم سلموا بنفي اللفظه وانقضوا السماع ولا يلزم منه عدم التلقظ ثم قال شاهدنا فاه عقب الطلاق ولم نره

ان ادعى لا تعدد في ماهيته بخلاف ما لو بوي عدد انواعه او مراتبه او ما نطق بذلك فقع الثلاث كما قال أنت طالق عدد انواع او اجناس او اصناف الطلاق او عدد ضراط ايليس **مسئله** طلقها ثلاثا في مجلس واحد وادعيت في القابل وهو ابن ثمانية ما نطق بواحدة لم يجز له ذلك وقد غطاه العلماء واجمعوا على عدم جواز وهو من تحريز جهلة العوام اه وبما شى طلق ثلاثا فاستل عن مذهب فقال شافعي ثم غاب اياما عاد وقال قد راجعنا وانا محملي لم يقبل قوله مطلقا فكذب به نفسه بل وان صدق في دعواه الثانية وحكم لها حكم بذلك وهذا كما لو طلقها ثلاثا ثم قال ثلاثا وادعى له زينة فاستثنى الزينة فقالوا تقع بالثلاث واحدة لا يبعد لكل ثلاث شع واحدة بل لو فرض ان الكل يجلس واحد فقع الثلاث ايضا ولا عبرة بقول الزينة لم يقع قسم الاجماع الغلبي من البيئته الكبرى بالثلاث عطا فقبض الحكم في هذه كالتى قبلها على كل من قد وعده بل من قدر على نفسه ورد فلم يفعل فهو فاسق باعتقاده المنكر مكره ولا سيما الزوجان شافعيان ولو ثبت لفظه بالثلاث ثم ادعى له لم يبرئ بذلك لم يثبت اليه لشوته بالبينة وهو الاثنان او مئاس ويبعد ان يزول حسه وانما بعد نطقه بالطلاق قبل الثلاث

كلمات الطلاق

مسئله وكل من يكتب له الطلاق ونوى ولم يقع اذ لا تصح التبة الا من الكاتب فان وكله في التبة والكاتبة كنبه ونوى وقع ويجزى ذلك في سائر القرد التي تنفذ في الكتابة فلا بد من نية الكاتب وسواء من نفسه او غيره قاله ابن حجر في تباويه ونحوه الضعفة والنهاية **مسئله** شئ انهم تمز وجهه ما بدت في فأنكره فقال لي فقال لا ولا فليكن مائة مطلقا كان كناية تقع به الثلاث حالا ان واه أى الطلاق ولم يقصد بالاشياء فان قصد به ان الشريطة المركبة مع لا التامة كان مطلقا على أحده ما ادعته فان ثبت وشاهدتين ولو حصة أو بينهما المردودة وقع **مسئله** شئ انكره قد أخرز وجهه كان كناية طلاق وان استبرأ عندهم امصرح فيه وفي الثلاث اذ لا عبرة بالاستبرأ عند البوي بل لا صريح الا ما ورد في الكتاب العزيز من لفظ

ينطق بشئ فالظاهر عدم قبول الزوج وان القول قولها لوجود البينة **مسئله** طالت له شتى منك عرف القيلة فقال اد كنت تشئ ذلك أطلقك فلا تملك بيعه بطلاق الان اراد انشاء بذلك فيقع في الحال **مسئله** قيل له بنت فلان زوجتك والحال له متزوج جافه لا لأمره هو لا أمها اكل كناية في الطلاق فاذا قيل له لا تزوجه فقال له ولها غلظته ان لم يرد لطلانها **مسئله** عز على الضرفا راد ان يستودعها عن غنا فأنتم فقال له المودع خذها بما يشاء ردها فأنتم ثم جاءه عول بوءه فأنتم ايضا فقال له ارك قبضت وديعة فلان فخطب بالطلاق ما قبضتها وديعة بل قبضتها بما وشره فصاعا على طى حصة ذلك وقع عليه الطلاق ولا يندرج الجمل في الحكم كما حقه الراداد

الطلاق والفرق والسراح وما اشتق منها وحيفتذ فان نوى به انشاء الطلاق أو الثلاث وقع ما نواه وان قصد الاقرار بالثلاث فقد غلط على نفسه أو بواحدة صدق بيمينه (مسئلة ك) انتهر زوجته أو آمنه مع قولها طلقتي أو اعتقني فقال انطلق برأسك أو بطنك فان لم ينو شيئا طلق وان نوى الطلاق أو العتق احتمل الفأوه واحتمل الوقوع وهو الاحوط كما قاله ابن زياد فحين قالت له زوجته طلقتي فقال طلقن رجلك انه كناية وصرح في النصفه والنهاية فحين قالت له انا مطلقة فقال انفرمة أو هل هي طالق فقال ثلاثا به كناية في الطلاق والعهد ومثله ما لو طلبت الطلاق فقال اكتبوا له ثلاثا فان لم يسبق طلبها فلقوم مطلقا (مسئلة ي) كتب الى آخر وان طلبت الزوجة كتبها فانت وكيل من طرفنا كان ذلك كناية في الطلاق ويصح تطليق الوكيل لعوم الاذن (مسئلة ب) قوله زوجته امرحى كناية يقع به الطلاق مع النية كما لو قال لها عند الخصام أنت فله شيطانه مسرحة ولم يقصد الطلاق فلا يقع بلا شك للقرينة اذ لا يستعمل لفظ السراح في جهتنا في الطلاق بل لا يعرف صراحته الا انطواص ومع ذلك لا يضطر بيال من تلفظ به الطلاق قط لاستعمالهم في الحقيقة اللغوية والعرف مطرد بذلك بل غالب العوام لا يعرفون مدلوله الشرعي فيكون حينئذ كالاجمعي الذي لقن لفظ الطلاق ولم يعرف مدلوله فلا يقع طلاقه وهذا الذي نعتده كما أتى به ابن حجر وابن زياد (مسئلة ك) قال لسان جنتك جنت أي أو انت على حرام ان وطئتك مثل أي أو اختي فان نوى به طلاقا وقع أو ظاهرا فكذلك والافتكارة بين اه وفي ج قال على الحرام في بيتي يعني زوجته ما يخرج فلان من الدار وكرره ثلاثا كان كناية طلاق يقع مع النية فطاق حيث ثلاثا ما يوجد الملق عليه وهو خروج فلان اه قلت وقوله نطق ثلاثا أي ان قصد بكل الاستئناف كما مر في قاعدة في قال على فيش بالحرام الثلاث ان زدت ذكرتها ان قد هابطا لقرش فذكرتها طلقت ثلاثا نوى الطلاق بقوله على فيش لانه كناية اه عبدالله الخطيب ولو قال أنت على من السبع المحرمات أو أنت على حرام فان نوى طلاقا أو ظاهرا فاقوى أو قصرم عينها فكفارة عين كالولم ينو شيئا أو يصدق بيمينه اه يا خمرمة ومثله السط اختصار فتاوى ابن حجر

(الاماط التي لا يقع بها الطلاق وما يشتمل التاويل)

(مسئلة ج) قال زوجته بالحرام بالثلاث ان تزوجت فلاية أو ان خرجت الى مكان كذا ان قد هابط ربق فهد صيغة قسم والطلاق لا يقسم به فتكون لغوا لا يقع بها الطلاق وجود الملق عليه وان نوى الطلاق هذا مذهبا ومذهب مالكا واكثر الاصحاب ولم ينقل عن أحد ما يخالفه اللهم عن الحلف بشير الله تعالى والنهي يقتضي الفساد ولا فرق بين فسخ الحزمة وكسر هامن نحوي وغيره فيما يظهر وفي المسئلة خلاف وهذا مذهبنا وان اوجت عبارة النهاية أنه كناية تم عليه كفارة بين والاثم والتعزير ولو قال على في زوجتي بالطلاق الثلاث ان فعلت كذا رجع جانب الالتزام مع الضغيق الطلاق حال اوجاب الحلف مع الكسر فطلعت واماما اقتضت عبارات الفقهاء من أن الحلف بالطلاق يؤاخذ به الحالف ليس المراد به القسم بالطلاق بل مرادهم بذلك ما اقتضى منعا من شيء أو حثا عليه أو تحقيق خير اه وعبارة

بك قال زوجته بالحرام بالثلاث وعلق ذلك على فعل شيء أو تركه فلا يصرح بكلام
 التحفة والفتح والمتاوى في تغير المسئلة أنه لو وكلام النهاية وعلى يازيد يقتضى أنه كناية
 زاد ب وما نقل عن العلامة سقاف من محمد الصافي من وجوب ككفارة عين فهو من باب
 الاحتياط اه وخالفهم فى فقال قال لامه المزوجة بالحرام بالثلاث أو بالطلاق
 الثلاث فى زوجتى لا تدخل فى دارى الا ان قصت من هذا الرجل أو طلقك فقوله بالحرام الخ
 كناية ان نوى به الطلاق الثلاث وقص مدخول أمه اذ لم تقنع من زوجها ولم يطلقها لكن
 لا يتحقق ذلك الا بالأس فحينئذ للابن الاستمتاع بزوجته وان دخلت الام داره ما لم تقت الام
 أو زوجها قبل الطلاق والقناعة فيقع الثلاث على الملق حينئذ (مسئلة ب) قال
 لاجنبية أنت محرمة على لا تزوج بك لم يلزمه بذلك شيء ويجوز له التزوج بها كالوهرم على
 نفسه طعاما أو شراها فلا يحرم ولا كفارة وانما وجبت فى تحريم الزوجة احتياطا فى الابضاع
 ومثله ما لو قال لنسوة ولد أو والده وجهى من وجهك حرام فلا شيء فيه (مسئلة ي)
 طلبت الطلاق فرماها ديتى ثم أعادت الطلب ثانيا وثالثا فاعاد هو الى لم يقع برميها المذكور
 شيء وان فوامة وتمازفه أهل جهته لان اشارة الناطق وان افهم لا يقع به شيء ولو قالت هذا
 يعنى الرى طلاقى فقال نعم لم يقع أبضا سواء قصدت استخباره أم جهول قصدها لان قصده
 الطلاق بالرى لاغ فلما افرار به ولا يتأتى هنا وقوع الطلاق بقصد هذا الطلب لان لفظها
 لا يقتضيه اذ قولها هذا اشارة الى فعله وهو الرى والمجيب بنحو حاله لكلام السائل فكانه قال
 نعم هذا الرى طلاقك (مسئلة ك) قالت بذلت صدقنى على طلاقى فقال اذا أبتنى
 بثلاثمائة زبدية غلا وكنتا فى مكان كذا يكملها ملان ولا يطير منها غلة فانت طالق أما بذلتها
 المذكور فلفظ لانه فى مقابلة طلاق فحيز ولم يقع وأما تعليق به اذ كرفس قيل عادة فلا يقع اذ
 لا يمكن جمع مثل هذا الغل وكيله من غير ان يطير منه غلة فان فرض امكان ذلك وقع رجبا
 بشرطه فوفائده قال لها أنت طالق ان شاء الله أو ان لم يشأ الله لم يقع ان قصد التعليق بخلاف
 ما لو قاله تبركا أو سبق لسأله أو بلا قصد فيقع اه شرح السراجية (مسئلة ش)
 قال لها أنت طالق عيشة الله أو ارادته لم تطلق للتعليق فكانه قال ان شاء الله بخلاف لم يشئة
 لله فيقع حالا لان اللام للتعليق فوفائده قال فلانة بنتى زوجته طالقة فنتين من مهرى
 فاحبره بعض من حضره بان الصيغة فاسدة فاعادها بقوله فلانة طالقة فنتين من عقدى
 فصدت الاوليان ولما قوله من مهرى لا المتأخرتان فلا تبين بهما لفظه ان الاوليين لم يقعا
 وقصد به تصحيح الاول نعم ان نوى بهما انشاء طلاق ثان ضمنا الى الاوليين وبانت اه فتاوى
 الشيخ محمد باسودان (مسئلة ط) قال لزوجتي كل امرأة لي غيرك طالق لم يقع عليهما
 شيء ثم ان أراد بغير معنى الاستثنائية وفهمه وقع للاستقراق ولا أثر لعمه بعد ألف
 التثنية كما يقع بقوله كل امرأة لي طالق غيرك مثلا الا ان اراد بغير الوصف وأنه آخره عن تقديم
 أو دلت قرينة على ارادته كان قالت تزوجت فقال ماذا كروحي لم يقع فقالت احلف
 بالثلاث فقال بالله عشرين مرة لم يقع به شيء وان نوى به الطلاق اذ لا يصلح كناية له (مسئلة
 ش) قالت له طلقنى والا طلقنى نفسى فقال طلقى نفسك فطلقت ثم ادعى انه اغشاهه على

سبيل التكم أي لست قادرة بلا إذن مني صدق بعينه ظاهر القرينة القوية اذ لو حلها من وثاق وقال أنت طالق ثم قال أردت من الوثاق صدق فاذا أثرت القرينة في المقصود وهو لفظ الطلاق الصريح فلا تنوثر في الوسيلة وهو التوكيد أو لتفويض من باب أولى وبحمل عدم النظر إلى القرأت مع الصريح اذا ضعفت جدا وقول الأزرق وغيره لا يصدق ظاهره بل يدين من دونه كما علمت (مسألة ٥) طلق إحدى زوجتيه معينة ثم نسيت ونعذرت معرفتها أو مبهمة ولم يبينها وماتت وقف حصتها حتى يصطلمن ولو يتفاوت لا يأخذ مال من أحدها من ليس من التركة ويصح الصلح هنا مع الإنكار ثم إن كان الطلاق مبهما كما كان قال طلقت واحدة من زوجاتي ولم يعينها قبل موته لم يكن التداعي وإن عرفت حال الطلاق أو بعده ثم نسيت وأدعت بعضهن على ضربها أنها المطلقة وأثبتته بشاهدين أخذت المال فإن لم تثبت حلفت المتكررة وأصطلمن وإن نسكت حلفت المدعية المردودة وحملت لنا كالة الارت

﴿الكراه على الطلاق﴾

(مسألة ٦) شرط عدم وقوع الطلاق بالا كراهية قدرة المكره بكسر راءه على تحقيق ما هدد به عاجلا من نحو حبس أو ضرب أو تلف مال يثأر به ويجزى المكره بفتح الراء ص دفعه بضوفاً واستقانة وظنه أنه لو امتنع فعل ما خوفه بناجز أو لا يكون إلا كراه بحق كطلاق المولى وكان قال مستحق القود مطلقاً وجنك والقتل كقتلك أي فطلق ميقع فهدم ما وان لا تظهر منه قرينة اختيار كأن قيل له طلق ثلاثاً فوحد أو عكسه وإن لا ينوي الطلاق بل يتلفظ به بمجرد الكراهة لكن لا تلزمه التورية كأن ينوي به طلاقاً سابقاً أو حلها من وثاق ثم هي مندوبة إن أمكنت (مسألة ٧) تخاعم هو ورجته يحضر جمع فطلقها أحياه منهم أو غيبا وقع وليس من الكراهة شيء بخلاف ما لحوقه بالشم القبيح وهو من ذوى الأقدار وذلك كان تنازعه الطلاق وتقول إن لم تعجل لا شغفك بين الناس شغافاً فيحاول هو وذو مروه ويعلم قدرتها ويقلب على ظلم فعلها وكذا لو قالت له علام الناس كلاماً فيصاؤون من إنقاذها بالطلاق هذا إن لم يظهر منه قصد اختيار كان طلب الطلاق قتلث أو الثلاث فوحدوا لا وقع ويظهر ضبط الشتم بأنه كل ما يصلح أن يعزروا على فعله كعصية ليس لها وقع ولا عبرة بكون الشخص قديس بذلك الردائل فلا يكثر بها ولا يمد عرفاً أنه حطرت بته فلا شك أن ذلك حال كثير ممن يهدم ذوى الأقدار كونه يصدر على سبيل المزح والمجانة ولو صدر على سبيل الجمل لعد خطا عن تلك المسكاة والمكره لا شك جاذ لا يزال مبدعاً بنفسه لذوى القدر محذورا مناسبا من غير نظر إلى حال المزح أما الإراد فالسب لهم مطلقاً لا يشين فليس محذوراً بالنسبة إليهم للاستهم له أخذ أو عطائي كل حين وضابط كون الشخص من ذوى الأقدار العرف ويتخلف باختلاف الأشخاص والأزمنة والأمكنة والأحوال فرب شخصين يسببان بسبب واحد فيعد خطا لرتبته في أحدهما فقط ورب ملبوس بلبسه شخص في زمنين أو مكانين أو مكانين فيعد خطا لرتبته في أحدهما فقط وليس من الكراهة التخويف بالله تعالى إذا لا يجب إقرار القسم بل وسببته مفيدة بعدم ترتب الضرر والمفسدة بل ولو قلنا بجوابه فليس بالكراهة

أيضا اهـ قلت وهل يلحق بالخنوف بالله تعالى قول الوالد لولده فارقد زوجتك والافاضير
 راض وتنفذ عليه وغضب بسبب ذلك أى فيقع به الطلاق أو يلحق ذلك بالكلام القبيح
 لذوى المروآت فيكون أكرها فلا يقع طلاقه حينئذ خصوصا إذا كان الابن يؤثر رضا والده
 على المال محل نظر وتأمل ولو قيل بالثاني بقيد لم يبعد **(مسئلة ش)** طلق زوجته ثم
 ادعى أكرهاه الماء فان وجد منها ما هو أكرأه كان عسك ثوبه فلا تنكحه إلا بالطلاق أو بفلق
 عليه الدائب أو توعده بالضرب الشديد والكلام القبيح وهو من ذى المروآت وكانت قاذوة
 على ذلك ولم ينكحه المحرم بالاستعانة عليها بغير ما يطلق حينئذ لم يقع متى ادعى ذلك وثم قرينة
 صدق بيمينه فان نكل فلفت المردودة وقع وهى حيث لا يبيد لاحد ما هو الاقضى بها فان
 دعارضة أقدمت بينة الأكرأه لان معه ازياة علم ما لم تقل بينة الاختيار زال الأكرأه وطلق
 مختارا ولا قدمت **(مسئلة ش)** اتهمه ذو شوكة بأنه قوى اللصوص فانكر فقال له
 احلف بالطلاق الثلاث والأحنت مالك فحلف ثم بان أنه قوى بهم فان كان الأمر من يخاف
 أن يكونه فهو رابك فاحرمه منزلة الأكرأه فيكون خفو بغاية لاف المال فينظر
 فان كان يسيرا كحصة دراهم لم يكرأه وان كان قدرا يؤثر الماقل الاثنيان بما
 أمر به صيانة لذلك كان أكرها لا به مخدور صاحب فاذا حلف كما أمر من غير طهره ووقصد
 اختيارا فلا طلاق **(مسئلة ش)** أخذت دابته فقد اهانته الغاصب ان يفكه أو يستلمها
 إلا ان حلف بالطلاق ان لا يجرأ حذبا لقدم ذكره رطبه فلا يقع الطلاق إذا أحسبه كالمو
 حبسه حتى يحلف بالطلاق أما اذا قد اهانته فهوها اليه وحلفه وان لا يجرأ حذبا لما أخذ
 يخاف من غير تهديد ثم أحبر عامدا وفع ولا عبرة بقوله حينئذ انما أخبرت بعض الناس الذين لم
 يكن للعاصب بهم غرض اذ المكرة فى سياق النفي للعموم ثم ان دلت قرينة تغلب ط
 الخاف على ان العاصب أرادوا وحدها لخصوصه يبنى تصديقه بيمينه **(مسئلة ش)**
 أحذنه اللصوص وادعوا أنه من شيا من ماله فانكر فخلعوه بالطلاق الثلاث انه لم يدس
 والحل بدينه دس وقع الثلاث وليس هذا بأكرأه على المعتمد لانه خير بين بيان مادسه من المال
 والطلاق كما لو أحده العاطب بسبب غيره فطأ سبه أو بجاله فقال لا أعرفه أو لاني عدى
 الخافه بالطلاق خاف كاذبا ويقع وهى بخلاف ما لو أحذنه اللصوص وقالوا لا نخذلك حتى
 تخلف بالطلاق ان لا تدكر ما جرى تخاف فلا يحنث اذا ذكره لاسم أكره هو على الطلاق هما
 فلورجع عن اقراره فى الاولى وادعى اهم اغنا حاقوه على عدم خروجه من البيت شئ غير
 هذا لم يقبل طاهر الا بقرينة ومن القرينة شهادة مدلين على ما ادعاه ثانيا وسماع شهادتهم
 اغنا هو انما بقرينة تدل على ما رجع اليه الخالف والا فالقاعدة ان من أقر بشئ ثم ادعى
 بما به اثنى ذلك الاقرار لا تسع دعواه ولا يثبت بذلك كمال صرح به فى التحفة فى الدعوى
 ولو ادعى سبق لسانه بطلاق بلا قصد لم يصدق الا بقرينة أو بالتحلف حق الغيرة أما باطنا
 وصدق ولها قو به ان طلت بدفع اماره ولى طل صدقه أن لا يشهد عليه **(مسئلة ش)**
 طلق زنا ثم ادعى مسكران حال الطلاق فان كان متعديا شر به وقع عليه الطلاق وان ادعى
 الجهل بكونه محررا أو بجره وعذر صدق أو الأكرأه أو زوال العقل فان دلت قرينة تكسب

أومرض أو اعتاده صرح صدق أيضا كالو شهدت بينة بذلك والا فلا وله تصليف الزوجة انها لا تعلمه (مسئلة ك) أمره الحاكم بالطلاق فطلق لم يقع وان لم يتهدده لان الإثمة الحقنوا حكم الحاكم بالاكره ولا فرق بين قدرة الحاكم على اجباره حسا أم لا اذ هو أكره شرعا ومنه ما لو حلف لبطانها القيلة فقبله النوم بحيث لا يستطيع رده ولم يغشك فقبل غلبته بوجه فلا يحنث كالو وجدها حائضا وشرطا عدم وقوع الطلاق بالاكره أن لا يكون صحق كافي المولى وان لا توجد قرينة اختيار من المطلق كأن أكره على ثلاث فوحسد وان لا ينوي الطلاق (مسئلة ش) قال لها اذا أومنى مضى شهر رمضان ولم أكسك فانت طالق أو يلزمى الطلاق لا كسوتك في شهر رمضان فتعدت الكسوة حسابا لم يجدها أو غناها أو شرعا بان لم تنع الايا كتر من غن المثل في جميع الشهر لم تطلق لانه مكره شرعا وان غشك منها في جزء منه ولو أقره فقط طلقت بخلاف ما لو قال ان مضى شهر رمضان ولم أكسك فلا يقع الطلاق الا ان غشك منها آخره ولم يفعل ولا عبرة بقدرته أثناء الشهر

في تعليق الطلاق والحلف به

(مسئلة ب) الحروف التي تستعمل في الطلاق للتعلق بالصفت سبعة ان واد اومنى وما وأي وقت وأي حين وأي زمان فان تجردت عن العوض ولم تدخل عليها كانت الجبيع للتراخي وكذا ان دخلها العوض أيضا غير ان ومثله اذا على المعتمد في الفور وان دخلت عليها لم فكلها على الفور الا ان على المعتمد دخلها العوض أم لا اه قلت وسئل عنها ابن الوردي شرعا بقوله

أدوات التعلق تخفى علينا • هل لكم ضابط يكشف غطاها

فأجاب بقوله

كنا لتكرار وهي ومهما • ان اذا أي من متى معناها

للتراخي مع الثبوت اذا لم • يك معها ان شئت أو اعطاها

أو ضمن والكل في جانب انتهى لفور لان قد افى سواها

اه (مسئلة ي ش ك) علق الطلاق بشئ وكره متواليا أو متراخيا لم يتكرر الا ان قصد بالتالي طلاقا ثانيلا ان قصد التاكيد أو أطلق زادي ولا طريق للرجوع عن الطلاق المعلق بل يقع عند وجود الصفة ولا تدخل كعارة العين في باب الطلاق أصلا وانما هو المعلق بيننا لان المطلق انما يأتي به فالنا التصديق شئ أو حث عليه أو امتناع منه كان العين باي بها الحالف كذلك (مسئلة ي) ونحوه ش ك المخلص من العين في الطلاق المعلق ان يتخلعها ثم يجددان ومهره يفعل المحالوف عليه بعده أو في حال اليسوية وهو الاوى خروجا من الخلاف أو بطلقها لانا وكذا ارجعيا ان جدد بعد انقصه العدة اه زادش وليست هذه الحيلة محرومة بل ولا مكرهه لعدم المعسدة بخلاف الحيلة التي تجرأها اه وزادى وهذا في التعليق بالدخول المطلق كان دخلت الدار وكذا في الحلف على الشيء مطلقا أشعر بالزمان أم لا كلا أدخل دار زيد أولا كله هذه الحيلة والا فانت طالق أو الاناث عبالا متعارفه

بالزمان كان لم أدخل دار زيد فانت طالق اما الحلف على الاثبات بجائز من بالزمان كاذالم
 أدخل داره أو لا فتصنفه غدا فلا تتصل اليمين باليمين بل يقع الطلاق المعلق عليه وتبطل
 اليمين على المعتقد كافي النسخة والهاية وزكريا اه قلت وعما روى الشافعي وأصل الخلع
 مكره الا في صورته ان يحلف بالطلاق الثلاث على عدم فعله شيء لا بد منه من فعله كدخول
 الدار فيقال لها يتخلص من الطلاق ثم يفعله فهو مختص من الطلاق الثلاث في الحلف على
 النفي المطلق كقوله على "الطلاق الثلاث لا أقول كذا أو المعتقد كذا أقول كذا في هذا الشهر
 أو الاثبات المطلق كذا فعلن كذا أو اما الاثبات المعتقد كذا فعلن كذا في هذا الشهر فنية
 خلاف والمعتقد أنه مختص فيه أيضا بشرط ان يتطالع والباقي من الوقت زمن يسع المحلوف
 عليه أو لا لم ينفعه قطعا وقال بعضهم لا ينفعه أي الخلع ان فعله بعد التمكن من فعل المحلوف
 عليه فإذا مضى الوقت المعلق عليه وقعت الثلاث لأنه قوت البراءة اختباره اه ملخصا
 وقوله وقال به منهم الخ وهو عند النهاية وسم وعش (مسئلة ش) تخصم هو وآخر
 فقال آه ب فلانة بالطلاق الثلاث اما ان تقضى الدراهم أولا حرق عليك البيت الا فان
 أراد بقوله آه ب الخ أسيرها أو أجعلها متصفة بالطلاق احتمل الوعد بتعليقها عند انتفاء
 الاعطاء والتعريق فلا يقع بمجرد شيء مطلقا اذ شأن المضارع الاستقبال غالب والاصل دوام
 النكاح واحتمل انشاء التعليق في الحال على كلا التحصيلين فان أقر بإرادته ذلك فهو عند
 قنقع الثلاث بالتعاقب كما ولا يكتفي اعطاء اجني الدراهم الا ان أذن له المدين في دفعها عنه
 ودفعها بحضرة فيكون كاعطائه لأنه يملك الدراهم بالقرض المحكم وبصر الدافع وكلا عنه
 (مسئلة ش) حلف بالطلاق انه ما لم يجر بشه وكان قد أسكها بدمه وقع ان كان حال
 حلفه ذا كرا متعمدا ولا يقبل منه ارادة الجماع لأن لفظة لم تطلق على الامساك باليد وضما
 لتوابعها وعرفا مطرد فان لم يسكها هو بل أخذت هي بيده فلا طلاق (مسئلة ش) أخبر
 برعي دواب زيد لزعه فادعى عليه فانكر فخلف بالثلاث فلما صدق تخبره فبان كذبه وانها لم
 ترعه لم يحث على المعتقد كالمحلف على شيء فعله لاسيما بخلاف ما لو تيقن عند الحلف عدم رعيها
 أو قال يلزمي الطلاق انهار عنه صدق الخبر أو كذب فيقع حالا (مسئلة ك) قال حنثت
 من أهلي ان الشيء الفلاني لم يقع ونوى بذلك الطلاق فالظاهر من احتمالين انه كتابة فإذا
 وقع الشيء المحلوف به كان كمن حلف على ان الشيء الفلاني لم يكن أو كان أو سيكون أو ان لم
 أكن ففعلت أو ان يكن فعل أو في الدار ففعلت منه كذا أو اعتقاد الجملة أو نسيبته ثم تبين
 خلاف ما ظنه أو اعتقده فان قصده ان الامر كذلك في ظنه أو اعتقاده أو فيما انتهى اليه
 علمه أي لم يعلم خلافه لم يحث وكذا ان لم يقصد شيئا في الاصح وان قصد ان الامر كذلك في
 نفس الامر بان قصده ما يقصد بالتعليق حث ظاه في النسخة (مسئلة ك) علق الطلاق
 على فعل نفسه أو غيره كقوله على "أو يلزمي الطلاق ان ساكت زيدا أو لا أقول كذا
 أو لا تفعل كذا لم يحث لا بالفعل أو لا فعلته حث بالترك ثم فيما اذا قيده بفعله ان قصد
 التعليق بمجرد صورة اللفظ وكذا ان أطلق كافي النسخة خلافا لم وقع بوجود الصفه مطلقا
 وان قصد منع نفسه فيشترط ان يعمل منه اذ عاين انه المعلق عليه فيما اذا قيده بفعله

غيره من روجه أو غيرها فان لم يبال المعلق على فعله بتعليقه مطلقا أو يبال ولم يقصد اعلامه
للمع علم بخلقه أم لا أو قصده وتعمد من اعلامه ولم يعلم أو فعله الغير متعمدا مختارا وقع
الطلاق في الكل والابان كان يبال بتعليقه وقصد الخالف منه وعلم به ذلك الغير فلا حث
بفعله ناسيا أو مكرها أو جاهلا بالمعلق أو المعلق به أو قبل قوله نسيت أن أمكن ومعنى يبال
بخلقه أن تقضى العادة أو المروءة بأن لا يخالفه ويبرع عنه لصحيا أو صداقة أو حسن خلق
أه قلت قال في الفتح وينبغي لمن خالف بالطلاق أن لا يخرج الابان من زيدان شهد على اذنه
لانها المصدقة في نفسه بيمينها اه (مسئلة ١٢) قال على الطلاق ما بالي الصبح وفي البيت
حاجته من حوائج فيحتمل أن مراده رفع حوائجها قبل الصبح وإنه أنى الصبح وقد بقي شيء
من ذلك وقع الطلاق ويحتمل أن مراده إذا أنى الصبح يخرج حوائجها بعد انبائه بحيث
لا تبقى لها حاجة ثم يحتمل أيضا أن المراد انخراح الحوائج قبل خروج وقت الصبح أو عدم
التقيد بذلك فان أراد شيئا من ذلك عومل به اذ اللفظ محتمل وكل محتمل يرجع فيه الى قصد
قائله وادان قصد ان اخراجها يكون بعد اثبات الصبح ولم يقصد رضاءه عينا كان ذلك على التراخي
ولا يقع الطلاق الا باليأس منه بموت أحدهما (مسئلة ١٣) قال يلزم من انطلاق الثلاث
ما أرضى على اختي الا وقد برئت رأسها أو حلقته كان معلقا على وقوع الرضا قبل حلقه فان
قال رضيت عنها لفظا وان خالف ما في القلب قبل حلق جسد رأسها حث فاذا أراد عدم
الوقوع وترك الحلق المحرم فلا يقل رضيت وان عاملها معاملة الاراضين كالدخل والانسباط
نعم ان قصد الرضا لا يزمه أدير عليه (مسئلة ١٤) قال لها أنت طالق ان لم يصلي اليوم طلقت
بغروب الشمس ان لم تفصل صلاة ما ولوركتين فلا لا نحو حازة وركة واحدة بل ان أراد
بالصلاة الفرض أو دلت عليه قرينة قوية لم يبر الا به لانها ارضاء ان لم يقيد بما يوم لم يطلق
الا باليأس بموت أحدهما أو جنونه المتصل بالموت (مسئلة ١٥) قال لها ان لم تأخذني
من مالي شيئا فانت مطلقة ثم ادعى انها أخذت وانكرته صدقت بيمينها حيث لا يثبت
بالاخذ كل ما تمسك اقامته اليه عليه لا يصدق مدعيه الا بينه واد لم يقيد الاخذ بمن
طلقت باليأس (مسئلة ١٦) علق الطلاق بدخول نعو طفل أو بهيمة فدخل مختارا حث
الخالف اذ لا يبال من ذكر بخلقه وان أكرمه على الدخول فلا اذنه له مع الاكراه غير منسوب
اليه بخلاف البالغ العاقل اذا علق بفعله وهو ممن يبال بخلقه فيحث بدخوله ولو مكرها وحمل
ذلك ما لم يطرد العرف ان الخالف انما خالف حائل نفسه أو مانعها والاهو خالف على فعل
نفسه لا فعل غيره لا سيما ان دلت قرينة طاهرة كالخاصة هيئت ذواتها على شخص وأمه على
تربية طفل خالف بالطلاق ما بقي يدخل بيته لم يحث الا ان دخل الطفل وعلم مواسمه فحشا را
والا فلا حث على اراح كالتوازع رجلان على بئر فخلف أحدهما بالطلاق لا يقبض تركها
حدا ركها المحلوق عليه مع ما لا يستطيع الحلال ان يسطو عليه معه لم يقع الطلاق
(مسئلة ١٧) حلف بالطلاق الثلاث ان لا يبيت هذه الليلة في البلد وان يسافر بر يسفره
بجاءه ما اشترط مجاوزته في صلاة المسافر بنية السفر لانه يسمى مسافرا لعله وشرا وعرفا
على الصفة والنهاية في الايمان قال ع ش أي فلا بد من كونه قاصدا لمحل لانه تطاصده

مسافرا عرفا وان رجع قبل وصوله ولا يكتفى بمجرد دخر وجهه عن السور بنية ان يعود منه اذ لا يصح مسافرا **(مسئلة ث)** قال لها انت طالق ان خرجت بلا اذن أو خف أو غير لباسته الحر فخرجت بمجر مجتله أمره طلق أو مجتله فلا واحلت اليمين فمما عبرة بخلاف ما لو علق بكلاما وعبارته ايجاب هنا تحتاج الى تحرير **(مسئلة ث)** حلف بالطلاق لا يدخل الدار ثم دخلها فاستل عن خلفه هل قلت بلزمني الطلاق الثلاث قال نعم ثم ادعى انه سبق لسانه لم يقبل لان نعم ونحوها كاجل وى اذ وقعت حوايل الاستفهام كان اقرارا بما وقع الاستفهام عنه ودعواه سبق اللسان أو انه لا يعز بين الواحدة والثلاث لا تجمع ويدين نعم ان دلت قرينة على عدم قدمه تصديق المستفهم كجمله ودهنه صدق بهينه انه سبق لسانه وكذا ان لم يعرف معنى الثلاث ولم يبرهه اعن الواحدة من كونها محرمة للرأه ان أمكن خفاؤه لقرب عهد به الاسلام أو بعد مجلته عن الملاء بالولوقر لنظ الطلاق ولم يعرف معناه لا يقع وان قصده **(مسئلة ك)** تاجر هر وز وجته فقال لها ان خرجت فانت مطلقة ثلاثا فميتت نحو يوم ثم أدت لها في الخروج فخرجت وادعى انه أراد خروجها تلك الساعة صدق طاهرا بيمينه للقرينة كالقول له كلم زيدا اليوم فحلف لا كلمه وقصد اليوم فصدق حيث وصل كلامه بكلام السائل ولو قال لها ان تدخل عليك زيد فانت طالق الملتص بدخوله عليها في أى مكان وحدها أو مع غيرها لا يخرجها ومسددها لا يختص به عرفا ولو اعارت حماره بنية برادته فقال لها ان جافى الحمار مرعا فانت طالق لم يقع الطلاق لان وصل اليه مرعا لان انزل المتاع عنه قبل وصوله اليه وان وصل البلد كذلك بل لائق به اليه مرعا ولم يمتعه به لم تطلق أيضا على خلاف وتردد في الخصة نعم ان قال ان جاءه البلدم مرعا فوقع وصوله أول البلد كذلك **(قاعدة ك)** حلف بالطلاق الثلاث ما يعمل كذا وله زوجتان ولم يقصد واحدة ثم قال ولو قبل الحنث مئت فلان لهذا الحانم دعت ولم يصح رجوعه عنها وليس له توزيع العبد عليها **(قاعدة ك)** شرط أو الزوجة على الزوج مسكة فغضبت خلف أبوها بالطلاق في زوجة وان لا تخرج بنته من بينه الا بمسكة **(قاعدة ك)** في ذمته صرح تعليق الاب ولم يقتض الا بجمعا **(قاعدة ك)** فتاوى القاضي علوى بن سبط علوى

التوكيل في الطلاق

(مسئلة ك) لا يصح التوكيل في تسليم الطلاق وانما يصح في تخيره فتاوى الزوج تعليق الطلاق في التوكيل وأنكره الوكيل صدق الزوج للقاعدة ان من كان القول قوله في أصل الشئ كان القول قوله في صفته **(مسئلة ث)** ومحمودى قال اذا برأتى فلانة من كذا فقد وكلت بك بطلاها ففسد التوكيل للتعليق لكن ان ابرأته براءة صحيحة وطاق نفسه اليوم الاذن وكان رجعا لانه لم يوكل في الطلاق على الابرأه بل علق الوكالة به **(مسئلة ج)** ونحوه لك وكل اخرى طلقها فليس له ان يتعالم لانه وان افدهه مالا فقد قوت عليه حتى الرجعة ولاه ليس للوكيل ان يطلق بعوض بلا اذن هذا ان امكنت من اجتناب ان تدخل بها

في الرجعة في إرث من مهرها ثم طلقها رجعا ثم راجعها قبل انقضاء العدة ووطئها المحجب عليه مهرتان لان حقيقة الرجعة الامساك بالمهر الاول وقد حلت ٢٧٨ البراءة فلا يشكر في مسئلة في اقرب بالوطء وانكر الزوج وجوب عليها العدة

ولا يسقط ما كذب انفسه لانه رجوع عن اقرارها كافي الرخصة وغيرها في مثلها اقرب بالوطء بالوطء الزوج وصدقها ثم ثبتت بينه حصة باقرارها بالوطء قبل اقرارها بعدمه لزمها العدة ولا يقبل رجوعها بالاقرار الثاني وليست هذه كما اذا اقرب بعدم انقضاء العدة ثم اقربت ولو فوراً بانقضائها وقالت اقربت بالاولى كاذبه فانها صدق في ذلك اذ لم يتعلق به حق آدمي بان كانت بانها

(الرجعة)

فوقائدة في قال يج يصح ارضاع كل مكاف ولو بتطبيق الحاكم في حق المولى فخرج به الفسخ ولا رجعة فيه لان شرع دفع الضرر ويس الاضهاد عليها سواء بلفظ صريح أو كناية أو اقرار اذ لا يصدق في الرجعة ولا يقر على الزوجة بعد علمها بتطبيقه وانقضت العدة لا يبينه وهذا فائدة الاضهاد اه وتظم بصهم شروط الرجعة فقال

شروط الارتياع بمسئله ١ فهاك السبع في نظم محاد

طلاق غير مستوفى لحد ٢ وقبل مضى وقت الاعتداد

وبعد دخولها وجودوطء ٣ بلا عوض يكون ولا ازيداد

(مسئله ج) ادعى الرجعة لم يصدق الابينة تشهد به راجع قبل انقضائه العدة فان لم تكن بينه صدق هي كوارثها اي بينا على نفي العلم (مسئله) تحصل الرجعة بقوله راجعت ورجعت واريجعت وراجعة ومر رجعة وشترط اضافتها اليها أو الى ضميرها أو الإشارة كراجعت فلانة أو راجعتها أو راجعتك أو هذه أو أنت مر اجعه ولا يشترط اضافتها اليه كالي أو الى نكاحي بل هو سنة فهذه صرائع ومثلا وردنها أو امسكتم الكي بشرط الاضافة اليه وتحصل أيضا بالكناية مع التنية ككثرت رجعتا ونكحتما ولو بصورة العقد (مسئله ب) علق الطلاق بصفة وشك في وجودها فراجع ثم بان وجودها صحت مر اجعت كما رجحه النووي ومال اليه ابن حجر ومثله لوشك في لفظ يقع به طلاق أم لا فراجع احتياطاً وان بان وقوعه لان العبرة في العقود بما في نفس الامر فقط

(الايلاء والظهار والمعان)

فوقائدة في جرى في الصفه والنهاية والنفق والامد ادعى ان المرأة المولى عنها زوجها ينيها عن وطئها مطلقاً أو كبر من أربعة أشهر بخبره بين طالته بالقيشة أي الوطء تنكير بينه أو الطلاق وجرى في المعنى كالخاوي على انها تطالبه بالقيشة أو لا فان امتنع فبالطلاق فوقائدة في الاعضاء الباطنة كالظاهرة في حكم التشبيها في الطهار سواء المشبه والمشبه به قاله في النفق والامد لكن اعتمد في الصفه والنهاية عدم جحه انظار التشبيها سواء المشبه والمثسبه به أيضا الا لقلب فاسترجع في الصفه ان يسيه كناية طهار واعتمد في الصفه

في الطهار في

فمسئله في قوله زوجه أنت كأي أو كأي كناية في الطهار والطلاق اذ يستعمل انه اراد كأي في الكرامة فلا يقع بشئ عند الاطلاق فان نوى به الطلاق فطلاق أو الطهار فهو أو تحريم عينها فغلبه كفارة عين في مسئلة في قال لما حال انقضاء تقضى عليك سوا من نوى بذلك طلاقاً او ظهاراً فاقوى أو نوى تحريم عينها فغلبه كفارة عين

في المعان في

فمسئله في ادعت على رجل انه زوج لها وانما مطيعة في مسكنه ونسحق نفقة سنة فافر لها بالزوجة وادى انه لا عزا متدسسته واشهدشهوداً فحقوا

عن شاهدين اشهداهم انهما حضر الصائمات قبلت السهاده المدكوره بشرط ان النسبه لسقوط المقه والفرقة والنهاية المؤيدة لا وجوب الحد عليها فلا تنفع الشهادة على النهاد في حدود اربعة ثلثي فحينئذ لا يحتاج المرأة الى اللعان في دفع الحد منها

والنهاية والغنى والرض وشرحه حرمة الاستمتاع بالمظاهر منها كالحائض يعني بجباين
السرة والركبة ورجق الفتح والامداد تبعا للحتاج حرمة الجماع فقط (مسئلة في ش)
نكح حاملا من الزنا فولدت كالاكراه اربعة احوال اما تنف عن الزوج طاهرا او باطنا
من غير ملانة وهو المولد لدون ستة أشهر من امكان الاجتماع بعد العقد أولا كثر من
اربع سنين من آخر امكان الاجتماع واما لاحقه وثبتت الاحكام ارتا وغيره طاهرا
وبلغة نفيه بان ولده لا كثر من السنة واقبل من الاربع سنين وعلم الزوج لو غلب على ظنه
انه ليس منه بان لم يطأ بعد العقد ولم تستدخل مائه أو ولدت لدون ستة أشهر من وطئه أو
لا كثر من اربع سنين منه أولا كثر من ستة أشهر بعد استبراء لها بحضته وخرقته بزيارتها
وباتم حينئذ برك النفي بل هو كبيرة وورد ان تركه كفر واما لاحقه بظاهرا ايضا لكن
لا يلزم نفيه اذ ان كان ليس منه بلا غلبة بان استبراء لها بعد الوطء ولدت به لا كثر من ستة
أشهر بعده وخرقته بزيارتها اذا استبراء امرأة طاهرة على انه ليس منه لكن يندب تركه لان
الحامل قد تحيض واما لاحقه فهو يحرم نفيه بل هو كبيرة وورد انه كفر ان غلب على ظنه انه
منه أو استوى الامر بان ولده لا ستة أشهر فكثر الى اربع سنين من وطئه ولم يستبرأ
بعده أو استبرأها وولدت بعده بأقل من السنة بل يلحقه بكم القرائن كالوعظ زناها أو احتمل
كون الحمل منه أو من الزنا أولا بغيره بيمينه فالحاصل أن المولد على فراش
الزوج لاحقه به طلاقا ان أمكن كونه منه ولا ينتفي عنه الابالغان والنفق تارة يجب وتارة
يحرم وتارة يجوز ولا عبرة بقراقرأه بان زنا وان صدق الزوج وظهرت اماراته (مسئلة)
قدف زوجته بان نادى على الحمل ليس منه زنا ملحد ولم يبرأ الا بغيرها أو باللعان ويلحقه
الولد ورثته ما لم ينفع حال اللعان ويلزمه نفيه فورا ان تحقق انه ليس منه وقد اختلف الشارع به
كانتقدم واذا لا عن أو اقترت بالزنا ولم ترجع عن اقرارها زنا ملحد وهو الرجم للحرمة الموطوءة
في نكاح صحيح والجلد لمائة ونحوه عام الى مسافة القصر للحرمة ونصفه ما لم يهراق مالم
تلاعن أيضا

(السدة)

(مسئلة) عدة الطلاق بانما الزوج عاى والنفق وطه الشبهة والوفاء للعامل وضع الحمل
المستوي بلدى العدة حرة كانت أو أمعة واما غير الحمل فالوفاء باربعة أشهر وعشر للحرمة
ونصفها للامة ولغير الوفاة بثلاثة افرام للحرمة وقرآن لغيرها والقرء طهرين دمين أى ولو حيمنا
ونفاسا كما عتمد في الحنفية والنهاية والدميرى والشارى وغيرهم خلافا لثوري في الرضة
والفتاوى والبيوى وأى مخرمة والاسنى وحينئذ في طلق ولم ترجعها أصلا وقد رأت دم
النفس اعتدت بالاقراء على الاول المحدث وبالاشهر على الثاني المولد ولم ترجعها أصلا
فتعد بالاشهر اتفاقا هذا ان كانت من ذوات الاقراء الا كصغيرة أو آيسة فتلاثة أشهر للحرمة
ونصفها للامة (مسئلة ك) عدة الفسخ كعدة الطلاق لا الوفاة وحكم المفسوخ نكاحها
حكم البائن في وجوب السكنى واستحقاق الاحداد (مسئلة س) فوريت غير حامل وهى

تتمد بعد ما يسمع المقلد تقليد
القائلين به ويصوغ له ذلك ولا
بانما الحكم له لغير المحدث
بأثره على الأصح أن القاضي
ليس له الحكم بخلاف غير
المحدث لاسيما كترضاة الوقت
في مسئلة في اذا اشتت الدار
على مسكين فا كترفسكن
الزوج في أحدهما والمعتدة في
الآخر وكان معها في الدار
محرم يصبر مجزا وامرأة تقية
باز وسيند فتصبر بالخوف بها

مع وجود من ذكره في الروضة
لكن الاحوط خصوصاً في
هذا الزمان سدها الباب
فلا يجوز ان يسألكم في بيت
مع اتحاد المراقب ووجود من
ذكره في الروضة لا ينفك
بصرح لحاجته وقد ينقل ولا
سيما اذا كان الزوجان أو
احدهما ليس أهلاً للتقوى وأما
نظرة الوجه وكفى العتدة
والأجنبية في الروضة فلا
عن أصحاب الاعمال لاجباً
المتقدمين لا يجزم وصوته
الاشوي وجرى عليه في العباد
واشترط مع أمن الفتنة ان
لا يقصد التلذذ بالنظر وهو
كذلك والذي في التهاج ووجهه
الامام انحصر مطلقاً وهو
العتيد المتقني به لفساد الزمان
وحديث قلنا بالجواز فالرجع
في خوف الفتنة الى الناظر
في مسئلة عقدها من اعتد
فاسد مات بعد دعواه وطأها
وانكره فلا بد من عيشة
في الوطء وان شئت أربع
نسوة بكانها لا يسقط عنها
اليمين لحق الله تعالى فاد
حلفت تزوجت من غير عدة

من ذوات الاقارب فاقطع عيشه الهلوس يعرف كصاع ومضى وهو على العمل لها الترويج
يقرب في العدة قطعاً حتى يداود الله الدم فمدا الاقارب او تلتس من اليأس فمدا بالشهر ولا
يبال بطول مدة الانتظار كاتل عن اجاع العجاجة واطبق عليه المتقدمون والمتأخرون وان
انقطع لالهة فكذلك على المذهب الجديد به قال ابو حنيفة وفي القديم به قال مالك وأحمد
وأبي جعفر متأخرون انما تبص بسعة أشهر عند بلانه أشهر فان قضى ما في رجاها
عنده أو مساوئته الجديد أو ضرورة كالاخيام للفتنة وفيه اهلية الترجيع فتدقضا وصح
المقد فطعوا لاقتض وجوز الاقتاد ان هو كذلك مع ان اهل يس من مذهب الساعي ليقبل
المستفي ذلك انه ونحوه ب واد وقضى به سيدنا عمر واخاره القدي وأقضى به ابن عبد
السلام والاروي والمصري واسكيل واسكن أبو جيس وابن مطير وكفى هؤلاء أسوة
وقوة فالاولى ان يس لها ولي خاص ولم يجرها كآري ذلك ان تحكي عدلا بشرطه (مسئلة)
ش) تحب العدة وماه المصلى والمصلى اكملها بالسب وهو الوطء لا يستفاد الرحم الذي
تسرعت العدة لاستبانته امر باطل فاستر سبه هي... له المشه أو تدرها كذلك شأن
الشرع الشريف من تطبيق الحكم بالرسن العلم الظاهر المبط الذي هو طئته كتطبيق
الاسلام بكانه الله اهله ولومع الاكرا لصحوص دور الاستعداد الذي يحصل الحصة
ويطبق المقص بالنس واليوم الذين هلمطة الحروح وطأ في قصر بالسرا التي هو مظنة
المسقة وعكسه بالا فمقع ان المطلب في هذا الباب ان من تجوزت العدة وان ينق براءة
الرحم كطال غيبة الزوج كنيوا فارق فخذ العدة حينئذ والحاصل ان العدة أربعة
أقسام بعد فحص كده من ينق برامه رجاها راق عسى ينطق بالهلا وبالله وسيرة يقطع بانها
لا تحمل ومن مات زوجها قبل الدخول وبى يحض كده الحلال واجتماع الامر بين المعنى
اغلب كوطوة يمكن جعلها من ولد لئله فان معى براءة الى حم اغلب من العدة بالعدد
بالنسبة للرجعة لا امة اذا كنى فها ببيعة أو شهر واجتماعهما والله بد اغلب كمتدة
الوادة المنحول ما وافرأها تنقضى قن عدها فالعدد الخاص اغلب في التبعيد (مسئلة)
يجب الاحسد على المتوفى عنها زوجها وهو ترك الطيب والده كالحرم فيصمر عليها العير
من ضرورة أوما فيصمر مده من الطيب في النوب والبدن والطعام ودهن نحو ال اس من
بازمه ان طيب عليها حال اشروع في العدة ولا كاهة عليها بماهة بخلافه فبهاه واطأ
استعمال نحو اطاعا عند طهرها من محو حيس والحلى وكل مصبغ على بنة ولا كمال ولو بصبر
لازمه كتحليل ليلوا صهها راقا في الفتح وشب الاحداد القلبا وتي قول يجب وكذا
الر جبة ما لم يطل عود الزوج لها وخرج عدها كرتوغسل ال اس ولو سدر وامتطاه
والاستحد وقطع لاطافا فلا تنرم وبأرو ح زهه مرم ووق ملاه طنة وكذا دواها لغبر
اقرب وعالم صالح ويوجب على كل عتدة سطة ملاهة المكي باجماع الائمة الاربعة بن
تركه كبره فتقوله على ولا يخرج من اى الزواجر (مسئلة) طلفت حوة فاعب نقصا
عدها قبل مصى وهو روجب كانت كاده بديا او ما يتغير زوجها ابل امكان انقصا
عدة الحرة ذاب الاقارب غير اسمعول اشور عها زوجها اسان وبلاؤوب وما والحاصل ان

طلقت في طهر وخمسة وأربعون ولخطة في حبس وفي الأمة ستة عشر يوما ولخفتان ان
طلقت في طهر فاذا ادعت المرأة الانتضاء لامكانه تاذكر ناصدقت بيمينها وان اتممت ونالف
عادتها المستمرة اذهي مؤتمنة على رجها **(مسألة)** فورقت موطوءة وأحدث بالحل
شككت سنة ولم ترجع ضام تزوجت آخر فوطئها بها بالحل فولدت كاملا كان النكاح
الثاني باطلا لو وقع في عدة الاول وأما الولدان أمكن كونهن من الاول قط بان ولدت لدون
أربع سنين من آخر امكان الاجتماع ودون سنة أشهر من امكان اجتماع الثاني فلا قول أو من
الثاني فقط بان عكس ذلك فالثاني أو منه سببان ولد لدون الأربع في الاول و فوق الستة في
الثاني عرس على القائف وهو مكلف حذو رعدل مجرب يعرض أصناف فان أحلقة
بأحد سأل حقه ولا ينفي عنه إلا بالاعان وإن أحلقة بهما أو فناء عنهما وتغير أو لم يوجد فأنف
ترك حتى يبلغ فينسب إلى من يميل إليه طبعه ثم إن لحق بالاول انقضت عدتها بوضع ذلك
واعتمد للثاني بثلاثة أقراء أو اثنتي في العكس ولو مات زوجها فاعتدت بالأشهر ثم تزوجت
فظهر بها حل وولدت لدون سنة أشهر من نكاح الثاني لم يلحقه الولد ووطوء شبهة بوجوب المهر
للاحد ويلحق الاول ببيده المذكور وان اقربت بالزنا وتمتد للثاني بعد الوضع في نفسه في ينفي
بل يتعين في هذا الزمان الذي هم فيه التسهل مع الجهل للعالم كالقاضي اذا حضر مجلس
عقد النكاح ان يصوت ويقتض عن مقتضيات النكاح كالعدة والبلوغ وكيفية مجيء الحيض
والاذن والولاية ونحوها مما يلزم جهل العامة به لتلايقها في مثل هذه المخازي
(مسألة) تنقضي عدة الحامل بوضع ولومئذ أو مضية قال القوابل انها بعد أخلق
أدعى ولومات في بطنها واستمر أكثر من أربع سنين لم تنقضي الابوضه أيضا وان تضررت
وخافت الزنا ولم يسقط نفقتها كالواستمر حيا في بطنها حيث ثبت وجوده ولم يحتمل وضع
ولا وطء ولا ينفي ذلك قولهم اكثرت مدة الحمل أربع سنين لانه في مجهول البقاء حتى لا يلحق
المطلق اذا زاد على الأربع وكلامنا في معامره زيادة على الأربع هذا هو الذي يظهر وهو
الحق ان شاء الله تعالى قاله سم وطال عرس وهو ظاهر لكن يبقى الثبوت بماذا الا به حيث
علم ان كثر مدته أربع سنين وزادت المدة كان الظاهر من ذلك انتهاء الحمل وان لم يتجدد
في بطنها من نحو الحركة ليس مقتضيا لكونه جلا نعم ان ثبت بقول معصوم كيبس عليه
السلام وجب العمل به اه ولو شككت حال العدة في الحمل لتوقل وحركة حرم نكاحها
حتى تزول الريبة بامارة قوية فلو تزوجت بعد انقضاء العدة مع بقاء الريبة ثم بان ان لا حمل
صح النكاح خلافا لم وان شككت بعد انقضاء ثامن لها التوقف **(مسألة ش)** ونحوه
ب تزوج مطاعة غيره في العدة لم يصح ثم ان وطئها عا لما بالفساد فان أوجاهه لافشيه
فان وقع بعد قرأين مثلا قطع عدة الطلاق لصيرورتها فراشاه فحين لم يتسبب عدة
افتراشه بل تتم بتيه عدة الطلاق بعد تفريق الحاكم بينهما أو اتفقا فها على الفرقة أو طلاقها
على ظن العصة أو موته فلو تأخر التفريق إلى سن اليأس أتمت عدة الطلاق بشهر وحينئذ
تنبعض عدة الطلاق من الأقراء والأشهر لانها لما كانت بدلا عن الأقراء كان الشهر بدلا
عن قره ثم تعدل للفساد بالأشهر أيضا وبغرض بين هذا وما لو حاصت ذات أشهر قبل انقضائها

في الاستبراء في مسند في وطني مملوكة ٢٨٢ واستولمته اولين فاستولمته عليها الاحداث لان عدة الوفاة

والاحداث من خصائص النكاح
 الصبي يجب عليها الاستبراء
 بنحو حصة في مسند في لدا وطني
 السيد امتع صارت فرسا فان
 ظهر ما جل بحدان استبرأها
 بحصة بعد الوطء لم يلقه استطاع
 فراشه باستبرائه ولو ادعت ان
 الحمل لابن السيد لم يطقه مجرد
 دعواها والسيد موطوفا حينئذ
 مع الكراهة اذا كان الحمل من
 زنا من ولد السيد وغيره والولد
 ملك للسيد ما لم يظاهر تلده
 ستة اشهر من الوطء حينئذ
 يكون الولد من الاحباب السيد
 وهي أم ولد يجوز للسيد بيعها
 حاملا حيث لم يصح بصرية الحمل
 بان كان من زنا أو من الوطء
 انهم زوجته الأمة اما اذا ظنوا
 زوجته الحرة أو امته المملوكة
 فلا يصح بيعها بصرية الحمل
 مبتدئ ومعلوم انه لا يصح بيع
 الحامل بصر في مسند في أسلم
 جارية وقضها ثم ردها ببيع لم
 يجب على المسلم اليه الاستبراء
 بناء على الاصح ان ملك الدافع لم
 يزل في مسند في اشتري جارية
 وأراد تزويجها فان استبرأها
 بائنها أو كان ميأ أو امرأ فجاز
 له التزويج والاوجب استبرأها
 أو قبل تزويجها وحيث يجوزنا
 تزويجها فزوجها ثم طلقها الزوج
 ولو قبل التحول في المجلس لم يضر
 للثبوت المذكور ووطوفا الاعد
 الاستبراء وهذا اختلاف مالي
 أعتقه المشتري عن ذكر فله يجوزنا تزويجها من غير استبراء ويقال لها الحارونية

في الاستبراء

(مسألة ب) قال المزي وأبو شريح وصاحب التقرّب لا يجب استبراء البكر والصغيرة
 ومن لم يوطأ ظنرا للثني قال الروابي وأنا أميل لهذا قال السيوطي وهو المختار عندى لصحة
 الحديث وموتله البخاري عن ابن عمر اه وعن الليث جوازها من لا يخل مثلها ويجوز تقليد
 هؤلاء بشرطه المار اه قلت والخيلة عند الحنفية فيمن يطأها بانها بسد طهرها أو كانت
 لامرأة أو وصي أو كانت هي صبية ان يكتنيسها مشتمرا باللفه ثلاثا فختار الرافضة فيمن
 وطأها حالا من غير استبراء اه من خط العلامة علوى بن أحمد الحداد (مسألة ج) بدر
 أمته ومات مخف بموته وزمها الاستبراء حينئذ وضع الحمل ولومن زنا ان كانت حاملا والا
 فصبغة ان كانت من ذوات الحيض فان لم تكن ففسرها ان لم يستبرأ قبل موته أو الا فلا
 استبرأه متزوج حالا (مسألة د) ادعت الأمة انها حامل من سيدها فان أنكر الوطء
 صدف بلايين وان أقرب به وادعى الاستبراء فان صدقته أو حلف على ان الحمل ليس منه لا على
 الاستبراء فقط اتفق عنه الولد ما لم تضعه لدون سنة أشهر من الاستبراء والالحقة والولد مطلقا
 لو نكح على العين ولا رد عليها على الزوج ولا على الولد لو نكحت أيضا اه وذكر نحوه ك
 لكن قال فان نكح السيد من البين فوجها ان أحدهما رج أنه يتوقف الحقوق على بينهما
 فان نكحت فيمن الولد بعد بلوغه اه (مسألة هـ) باع أمته فادعت انها حامل منه فان
 حاضت بعد وطئه اتفق عنه الحمل مطلقا لقطع فراشه بالحيض الذي يدل غالب على برأه
 الرحم حينئذ تصير فراشا لمشتريها ان وطئ فيلحقه الحمل وتصير به أم ولد ما لم تضعه لدون سنة

في النفقة في مسئلة لا تنفق الزوجة النفقة بالعقبيل بالتمكين التام بمسئلة في اذ دفع الحلق والكسوة للمعروس فان كان قبل التقدم غير لفظ غليظ معتبر فلا تحك بنفس التمسك ويكون دفع الكسوة لها بحثن باب التجهيل فان حصل بهذا كسوة وعين ملكها لانها كانت التام كالنفقة بمسئلة في اذن لا تحران ينفق على زوجته وأولادها مع ممره صدق المأذون في الاتفاق وفي قدره المحض ليرجع على الاذن بما تنفق على الكل لكن لو أنكرت الزوجة الاتفاق فاقول قولها بالنسبة لرجوعها على الزوج لانها لا تأمن الوكيل وان صدقنا الوكيل بالنسبة لاذن هذا هو التحقيق في المسئلة فهي ذات وجهين في مسئلة فيجب نفقة البائن الحامل وهي كنفقة الزوجة في التقدير وغيره وتصدر بنكاح الزوج اذ اترك الاتفاق ويصح البراءة عن الماضي اذا علمت قدره لاعتن المستقبلي لانها تجب يوما بيوم الى الوضع في مسئلة فيجب غيبة بعدة وانقطع خبره وله زوجة وأولاد عاجزون عن الكسب وبذمتة مهر الزوجة قدم القاضي النفقة ٢٨٣ من ماله الحاضر ولا يجوز له تسليم الموجود

في المهر وترك النفقة حتى يصح الحال الى الفسخ بالا عسار لان الحاكم انما تصرف عن الغائب بالحكمة والاقر من وجهين استواء نفقة الزوجة والأولاد في مسئلة في تخذول تحصيل النفقة من الزوج بنسبة ونحوها وهو موسر فالاصح عند الشافعيين ونقل عن النص انه لا يجوز زوجته الفسخ والخيار للفتى به المواز وعليه على أكثر متأخري فقهاء الدين كان يحل والازوق والحصفي وغيرهم ولا يمس بالغتوى به عند الضرورة وقد أفتى به جماعة من مشايخنا ورحمنا الجوزيهم وبؤيد جواز الفسخ ما ذكره الشافعيان انه لو كان لها عاقر ونحوه ولا يرغب في شره يفتي ان يكون لها الخيل

أشهر من وطئه وان لم تخص بين وطئها فان ولد فله دون الستين وطئه الثاني وجون أربع سنين من وطئه الاول طلق الاول أو بالعكس طلق الثاني أو ما بينهما من الوطئ أين عرض على الثالث فان عدم عاقبة القصر أو تغيير أو إخفاءها أو إضاعتها التسبب بعد بلوغه الى من يميل اليه طبعه

(النفقات)

(مسئلة في) لا تنفق الزوجة المأون ويباح لها الفسخ بالا عسار اذا لم تخرج عن طاعة الزوج بنحو زوجها من البيت بشبهة ومنع من التمتع الجائر وغلط الباب قد امدد وكان تازمها عند شبهة ونسب ظالم لها وجبها مطلقا وسفرها بالاذن أو لحاجتها ودعواها الطلاق كذا ترك اجابته للسفر معه بصر أو رابع أمن الطريق وغلبة السلامة وصومها بالاذن فراضا وسعاً أو بلا غير عفة وطاشوره واشتغالها بنحو تعليم بنات يستقي من أخذها يبين وتطو لها صلاة الفرض والى اتم على أدق الكمال بلا اذن ومنه من لمسا ونقطية وجهها وتاولته منعت من الجماع وعدم تسليم الامهتها وترك اجابته الى السكن الا اذا قهرها وادتها واجازت له قبل التكاح مع قهاله المدعيه وكرهه نضوا بها على نحو وجهها من الطاعة ولا يضر خروجهما من البيت باذن الزوج أو بظن رضاه لجريان العرف الدال على رضا أمثاله هذا ان لم يهتبعه ولم تظلم غيره على الخروج كالابن الغروج لاسراف البيت على انطراب أو انطوف على نفسها أو ما لها وصدق فيه بقرينة أو الطلب حتى أو تظلم فرض عين أو استعانق واقعة لم يعلمها لم يسأل لها أو اخرج مغيراً وطام

(مسئلة) لانه المرأة فاشرة بضر وجهها من يضر وجهها أو اخرج أهلها لها الخوف على نفسها من اقصام القبره واذ اثبت اعسار الزوج وتمنوت عليه النفقة والكسوة فظلم الفسخ بان ترض الامر الى الحاكم ليعق الله منظره النفقة الشرعية في مسئلة فيجب غائب الشرعي في مسئلة فيجب غائب عن زوجته المطلقة باتنا وهي حامل استمرت نفقة من تركه على المعقد في مسئلة فيجب غائب الزوجان المدعيه عليها اثبات اعساره عند الحاكم بأن لها ان تستقل بالفسخ على المعقد وان صدقها الولي الخاص جاز له تزويجها بخلاف الحاكم لا يجوز له التزوج قطعا اذا أقرت بانها زوجة فلان وانما أفضت بالا عسار حتى تقيم بنسبة بذلك بشرط الفسخ وتطير ذلك فيما اذا أخبر المرأة عدل بعوت زوجها فحصل لها التزوج في الباطن أي لا يزوجها الحاكم ولا يصرف عليها انه لا اعراض والفرق بينهما اذا كان عالما بنشوز المرأة المذكرة وعدم استحقاقها النفقة بل يصح عليه ازاله المنكر فله شاهد اثنان ببلوغها السكن على خلاف ما يعلم منها لم يصح بطلانها ولا شاهدان للعارض في مسئلة في انقضت امرأة على بنتها الصغيرة مدقن غير اذن أبيها ولا اذن الحاكم مع عكسها منه لم ترجع عليه بشئ ثم ترجع عليه اذا أنقضت من ماله بقصد الرجوع مع الاشهاد على انها أنقضت لترجع ولا يشترط اذن الحاكم

على العقد **(مسئلة في فقه)** القريب تستقر من غير القاضى بالغله أن استدان القريب لها فإن أكل من كسبه بان تكلفه أو سأل الناس فينبغي أن ليس له المطالبة بهذا هو المتعين ويحمل عليه كلام النجاشي **(مسئلة في غاب زوجها مدة أربع سنين ولم يتركها إلا نفقة أربعة أشهر وله بالمجارية وولدها فاقبنت المرأة نكاحها من ذلك الرجل بان ادعت انه تزوجها تزواها عينا بولي أهل وشاهدى عدل ورضا حاجت اعتبر وعدم علم الشاهدين بالفسراق وتزبد دعوى المأون انها ممكنة الى حال غيبته واقامت يئنة بجميع ذلك وحلفت بين الاستظهار فحنثت يبيع الحاكم المجارية وولدها ويقدم نفقة الحال على نفقة الماضي ان أدى الحال الى انه ان عوّن نفقة الماضي حكم بإعساره بنفقة المستقبل فيردى الى الفسخ بالاعسار عنها كما استنبطه الجمهورى فياذا كان عليه مهر ونفقة انه يقدم القاضى النفقة لانه تصرف فى مال القاتل بالمصلحة**

أو تمسده لها وتصدق بينهما فيعلا يعرف الامتهار ولو نشرته والزوج حاضر يتخير مالم تسقط المأون أو نشرته فتاب أو هو غائب ثم عادت للطاعة فلا بد لعود المأون من إعلامه بعودها أو إعلام الحاكم ثم الإشهاد هذا ان لم يتخير من ينسئ والا فلا بد أن يضمن معنى زمن مجيئه أو وكيله بعد باويع الشبر ولم يصدق في عدم التوكيل وعلم الحاكم بحمله وثبوت نكاحها وانما تباعبكم وحلفها على الاحتشاق فان لم يعرف بحمله بحث الحاكم عنمو استحققت بعودها مع علم الحاكم ان زوجها لا أشهدت على العودوا استحققت ومنى ثبت كنيها يعلم الحاكم أو يئنة أو أقرار الزوج أو وليه أو خلفها المردودة لم تسقط المأون فلا بد من النشوز صدقت هي **(مسئلة)** تصدق المرأة بيمينها في عدم النشوز أى بعد التمكن وعدم تسليم النفقة نعم لو ادعت نفقة وكسو فمضاضة وكذا نفقة اليوم كغافق الحوايل لا تستحق على تيبا فانه في القلائد والنفقة **(مسئلة ثنى)** خرجت من بيت زوجها على سبيل النشوز ولا بد لعود المأون من عودها اليه ولا يكتفى قولها رجعت عن النشوز فليات الى ولا تكفى الزوج الاتيان بها وان أمكنه وكانت عاده البلدهى من ذوى الاقدار هذا هو المذهب الذى لا ريب فيه غاثنى بالقطعي لكن ينبغي الاتيان بها اذا طلبت منه ذلك لما يترتب عليه من جبر القواب والوفاء بيمين العشرة والمصاحبة بالمعروف ولا سيما اذا كانت رفيعة القدر يلحقها العار بعودها بنسبها وحيث لم تعد سقطت مؤن وان طال مكثها وتزود ما أخذت من نفقة يوم النشوز وكسوة فصله ادع عليه الزوج بمجرد نشوزها فتنرم ما تلف عندها بالاقصى وما نقص بارش وما لم يستمضى الاجراف عادت للطاعة عادت مؤن المستقبل من اليوم والفصل لا الحال كما قاله الشيطان وقال ان يجبل نعوذها كسوة الفصل الحاضر بالتوزيع ويرد لها ما أخذت من ذلك ولا بأس بالقبليه للاضرار اللاحق لها بسقوط كسوة كل الفصل بنشوز لحظة يتحلف نفقة اليوم لا اضار فى سقوطها وان امتنع من العود الا بتسليم الصداق فان كان حاله لم يقبض منه شيأ ولم يطأها الزوج وقد سلمت له فغير نائرة ادعها بالحبس حيث تدول بالحروج من منزله على العقد لتقصيره بعدم التسليم فان أعسر فلها الفسخ وان اتفق شرط أو امتنعت عنها فذا شره فبغير على العود ولو بالضرب لانه حق لزوما كما يجبر هو على تسليم مهرها الحال ان كان موسرا وان ادعى النشوز فأنكره صدقت ان كان بسبب ظاهر كفسخ زوج لسهولة البينة فان كان يخفى فمتنع مضاجعة أو طلق صدق اه قلت هو قوله وان ادعى النشوز لم تقدم فى تصديقها بعد ثبوت التمكن أى مطلقا وهو كذلك فى فتاوى ابن حجر والنفقة والقلائد كما مر فليصم كلامه ما على ما اذا لم يثبت التمكن وعنده **(مسئلة ثنى)** تزوج امرأة بشرط ان لا يجزها من بيت أهلها لم يلزم الشرط سواء كان فى صلب القدم أم قبله على الجديد والقديم كذهب مالك هذه الشرط النافع لها نعم ان التزم ذلك بانئذ لم يشره حيث ظهرت فيه القرية يجب بنظرها وأخطار أمها مثل لان فيه ادخال للسروعى مسلم وهو مطلوب **(مسئلة ثنى)** خرجت باذنه أو يئنه رصاه لبراة الصالحين سقطت مؤن وقسمها ولا اثم أو بغيره سقطوا ثقت وعاد المستقبل بعودها ولا سقوط بالمرم على الخروج حتى يتخير وان ائتم بالصحيح على المعصية **(مسئلة ثنى)** خافت فى بيت زوجها من سارق أو فاسق

نفر جته أو خرجها ولها أو أمهالم يكن نشوزا وتصدق في دعوى الخلع وبينها ويستبد
بذلك الولي حيث تعذرت من إجماع الزوج وهذا كالأول كان الزوج يقيم عند ضربها القديمة أو
الحديثة بمسفره أكثر من ثلاثة أيام نفرت هي بسبب ذلك فلا يكون نشوزا إذا راج
حرمة الزيادة على الثلاث وإن تفرق في البلاد وقولهم لو مزها الزوج حقها كقسم لم
القاضي توفيقه محله حيث أمكن أما إذا كان في بلد آخر بحيث تحتاج من إجماعه إلى مدة
فجواز خروجها بسبب ذلك ظاهر (مسألة ج) امرأه من أهل المدن تزوجها رجل من
أهل البوادي وشرط عليه أن تكون في بلد هافسكن معها ما تأنم طلبها للبادية في محل غير
لائق بامثالها لكونه يشاء الرجال ويحتلطون بالفساد ولا يمكنه التصرع عنهم ويحصل منها
الابتذال لم يلزمها إجابته للشرط المذكور لفساده بل لأن في إجابتها والحال ما ذكر ففسدة
أى مفسدة والشرع مبني على دره المفسد وجاب المصالح فإذ أعارضت أقدمت الأولى
وحينئذ لا نسقط نفقتها فيلزمه مآذان ليسار وإدام ضروري من الدراهم والكسوة كل
سنة شتاء وصيفا ومؤنة الخدمة إن كانت تخدم (مسألة ج) من زوجة إذا دخلت على
زوجها اعتلاها ضيق وكره وصباح وإذا خرجت عن داره سكن زوجها لم يلزمها تسليم نفسها
للضرر ولكن تسقط مؤنتها ولا يلزم الزوج للخروج من بيته إلى بيت آخر لو فرض أنه لم يعتلها
ما ذكر فحينئذ يشهد الحاكم إلى الخلع ولا كراهة فيه (مسألة ش) طلبها للسفر معه
لزمها مع أمن الطريق والمقصود لو في البصر المخرج حيث غلبت السلامة ولم يخش منه مبعث نيم
أو مشقة لا تخمّل مثلها عادة فحينئذ امتنع مع الوجوب فأنشأ يسقط قسمها ونفقتها لكن
لا يقوم علمها امتناعها مقام طلبها لهابل لا يبالسقوط من تحقق الامتناع (مسألة) خطب
امرأة فأجابته على أن ينفق على بنتها معها إلى أن تزوج وإن المرأة تجلس في بيتها إلا أن
رضيت أن تنضمه إلى مكانه فسدكن عندها مدة ثم طلبها دون بنتها زوها أن تتبعه ولا عبرة
بالمواطأة المذكورة نعم إن التزم بالنسبة لا ينقلها عن بيتها لا يفرحها لزمه ذلك كما قاله ابن
زباد وتقدم في ش كان نفقة البنت لا تلزمه أيضا إلا أن تفرحها وتلزم نفقة الزوجة بالتسليم
التام لبلانها وإيجرم على ولها المنع من دخول الزوج بيتها وعدم تسليمها بل ذلك مسقط
لمؤنتها (مسألة ي) طلق امرأته ولم يعلمها به أو برئ عن المؤن ظاهرا أو باطنا وان قصد
عدم إعلامها ثم إن كانت رجعية أو حاملا لزمه مؤنتها مدة العدة اه فقلت ولكن من
أول الطلاق عن ابن زياد أنه لا بد من عينة لسقوط المؤن عنه إن لم تصدقه فليصل ما هنه أعلى
ذلك (مسألة) طلق زوجته رجعية أو بائنا حاملا لزمه جميع مؤنتها غير نحو الطيب وآلة
التنظيف سالم تكن ناشرة حال الطلاق والأفلا وجوب كالزوجة الناشرة ولو مات وهي في
العدة استمرت نفقة الحامل لا الرجعية بل تنقل لعدة الوفاة وتنقطع نفقتها وتزني
(مسألة ب ش) فلو لم تجب الكسوة لكل فصل شتاء وصيفا مرادهم حيث كانت
العادة جارية بذلك فالوجوب عادة محل أن الكسوة لكل سنة أو أكثر على ما هو الفائدة في نظم
بعضهم الحقوق الواجبة للزوجة على زوجها قال

حقوق النكاح الواجبات للزوجة على الزوج بالتكفين سبع لوازم

طعام وادم ثم سكنى وحسكسوة * وآلة تطليق متاع ونادم
(مسئلة) أراد سفر اطوبلا كلف طلاقها أو تو كسل من يتفق عليهما من مال حاضر قال
في التصرف قال هو في شرح الابضاع هذا فيما ينمو بين الله تعالى اما الحاكم فلا يجبره
في قايده في قال محمد بن سراج ولا تجب القهوه على الزوج مطلقا وان اعتادوها لكن قل ع من
عن هو وجوبها ونحوها من الفواكه المعتادة لا مثلها قال ويؤخذ منه وجوب ما يشتاد
من الكحل في عيد الفطر والشم في الاضحي ولا يجب عمله عندها الا ان اعتيد ذلك قال
وهل يجب اعلام الزوجه بعدم وجوب خدمته بما جرت به العادة من الطبخ والكس ونحوها
الظاهر نعم لانها اذا لم تعلم بعدم وجوب ذلك ظنت وجوبه وانما لا تستحق المؤنة بترك فصار
كلها مكرهه على الفعل وحينئذ هل تجب لها أجره يتحمل لا لتقصيرها **ا** **(مسئلة)**
امتنع الزوج أو القريب من تسليم المؤن الواجبة عليه أو سافر ولم يخلف منقضا باذن زوجته
وقربه أخذها من ماله ولو بغرا ذن الحاكم كان للام وان عت ان تأخذ لطفل من مال أبيه
الممتنع أو الغائب أيضا لكن يمين الاخ من جنس الواجب فيهما ان وجد فان لم يكن له
مال اتفقت الام من مالها أو اقترضت ورجعت على الطفل أو على من لم منه فقتله ان اذن
القاضي لها في ذلك أو اتهدت على نية الرجوع عند فقدده والافلار رجوع وان تعذر الاشهاد
على الاوجه لتدبره وكالام فيما ذكر بقيدته قريب محتاج وجد لطفل غاب أبوه أو امتنع ولاب
أو جد أخذها وجب له من مال فرعه غير المكلف وله ايجار لذلك لما يطبقه لاه من مال
فرعها ولا ابن من مال أبيه المجنون الا بالحاكم وتستقر نفقة القريب بفرض القاضي وكذا
بأذنه في الاستقراض قصير دين في ذمة القريب حينئذ لا بدون هذين بل تسقط بعضى
الزمان الا نفقة خادم القريب حيث وجبت لانها في مقابلة الخدمة كما ان نفقة الزوجه
المطبعة ولو زوجه أصل تستقر بعضى الزمان دون فرض الحاكم **ا** من فسخ الجواد أو أقي
أجد الرمي فيما اذا فرض الحاكم للزوجه أو ولادها دراهم في مقابل مؤنتها ومؤنتهم ضد غيبة
الزوج وأذن لها في انفاق ذلك عليها وعليهم وفي الاستدانة عند تعذر الاخ من ماله مع
الرجوع عليه بان ذلك صحيح للمحاجة الداعية اليه والمصلحة المقتضية له بل يجب عليه ذلك عند
طلبها كالموقر الزوج لزوجته نظير كسوتها دراهم قلزم مادام امرأته **ا**

❦ (فسخ النكاح بالاعسار) ❦

(مسئلة تى) في فسخ النكاح خطر وقد ادر كنا من ايضا العلم وغيرهم من آفة الدين
لا يرضون فيه ولا يرضون هذا الباب لكثرة نشوز نساء الزمان وغلبة الجهل على القضاء
وقيومهم الرشا ولكي نقول يجوز فسخ الزوجه النكاح من زوجها احضر أو غاب بنسعة شروط
اعساره بأقل النفقة والكسوة والمسكن لا ادم بان لم يكن له كسب أصلا أو لا يفي بذلك أو لم
يجد من يستعمله أو به مرض يمتنع عن الكسب ثلاثا أو له كسب غير لائق أي ان يتكلفه أو
كان حراما أو حضر هو وغاب ماله من حلتين أو كان عقارا أو عرضا أو ديناً مؤجلا أو على
معسر أو مضطربا وتعذر تحصيل النفقة من الكل في ثلاثة أيام ونحو ذلك عند الحاكم

بشاهد من أو يعلّم أو يبينها المردودة ان رد العين وحلقها مع الدبسة انها تنسحق النفقة وانه لم
 يتروك المالا ولا زمتها للسكن وعدم نشوزها ورفع أمرها المالك وضرب مهلة ثلاثة أيام لاعد
 يأتي بالنفقة أو يظهر للغائب مال أو نحو ودية وان يصدر الفسخ بلفظ صحيح بعد وجود ما تقدم
 اما من الحاكم بعد طلبها أو منها باذنه بعد الطلب بصورة فسخت نكاح فلان وان تكون المرأة
 مكافئة فلا يفسخ ولي غيرها ولو ظاب الزوج وجهل يساره واعساره لا تقطاع خبره ولم يكن له
 مال بحرطين فلها الفسخ ايضا بشرطه كالحزم في النهاية وكرها والمرجود والسفاحي وان
 زادو سم والكردى وكثيرين وقال ابن حجر وهو مضمّن مدر كالا تقلايل اختار كثيرين
 وأفتى به ابن عجيل وابن كبن وابن الصباغ والزوياني لو تمذر تحصيل النفقة من الزوج في
 ثلاثة أيام جاز لها الفسخ حضرة الزوج وأغاب وقواه ابن الصلاح ورجه ابن زيادو الطنبطاوى
 والمرجود صاحب المذهب والسكاكي وغيرهم فيما اذا غاب وبعدت النفقة منه ولو بنحو شكاية
 قال سم وهذا أولى من غيبة ماله وحده المحرور للفسخ اما الفسخ بتصررها بطول الغيبة
 وشهوة الوقاع فلا يجوز اتفاقا وان ساءت الزنا فان فسدت الحاكم أو المحكم أو عجزت عن الرفع
 اليه كان قال لا فسخ الاجمال وقد علمت اعساره وانها مسفخة للنفقة استقلت بالفسخ
 للضرورة كما قاله الفزالي وامامه ورجمه في النكحة والنهاية وغيرهما كالموعر عن بينة
 الاعسار وعلمت اعساره ولو بغير من وقع في قلبها صدقه فلها الفسخ ايضا تنقله المياري عن
 ابن زياد بشرط اشهادها على الفسخ اه وذكر غالب هذه الشروط في تمذر النفقة بغيبة
 الزوج في ح وفي ش ايضا صوماعمر وزاد فيتم اذا ضاع الفسخ بتعدد النفقة بالغيبة
 والامتناع شافعي لترجيحه عنده لكونه من أهله أو لكونه يرى ضرر المرأة فغذاها وكذا
 باطنها فلا يجوز نفقه ويجوز الاقادة والعمل بالضرورة اذا المسقة تجلب التيسير وليس هذا
 من تتبع الرخص نعم لو ادعى الزوج بعد ان له مالا بالمدخ في على بينة الاعسار وان الزوجة
 تعلم وتقدر عليه واقام بذلك بينة بان بطلان الفسخ ان تيسر تحصيل النفقة منه لا كتمار
 وعرض (مسئلة ش) اذا سلمت الامة نه سهلا للزوج ليسا ونهارا فلها جميع المؤون
 فان أعسر لها بالنفقة عاقلة الفسخ كان لسيدها الفسخ بالمهر قبل الرطة وقبض البعض
 لا بالنفقة (مسئلة ي) ونحوه ج الطريق في فسخ نكاح أمته من عبده ان
 يفتها أو يكتبها كتابة صحيحة ثم يملكها العبد بصورة وان فسخت الكتابة بعد لان النكاح
 يفسخ بثلث أحد الرجين الآخر ولو جرمه

● نفقة الاقارب ●

(مسئلة ج) لا يجوز بيع الاولاد لاحتياجهم للنفقة لحرمة بيع الحر وارباعهم سم الاب
 أو غيره كان غنم متعلقا بذمة البائع وليس لمشتريهم عليهم يدوتفتهم في بيت المال ثم ميسر
 المسلمين (مسئلة ح) تحب على الفرع الموسر نفقة الوالد المحتاج وكسوته وغيرها وهي
 ما يقوم به منه وماله ويسن متا كذا ان يشبعه بل يكره الاقتصار على القوام بلا عذر فان
 استوى اثنتان فاكثر في درجة وزعت على الرؤس ذكرهم كذا تاهم وحده البسار ان يفصل

عن حاجته ولا يستحق مثله عنه كسكن وملبس وفرش وما طهره وعن حاجة حالته وان تعددت مومولته التي تلبس ويبيع فيها ملكه كالدين وجب أيضا نفقة حليته إلى والدته وأمه لاستمتاعه ونفقة اذ يجب لغيره ونفقة وبنيتي الولدان يحون ولداً بهن ورجا من خلاف من أو جهها فائدة قال ابن حجر وأقي بعضهم في أخ اخفى على أخيه الرشد وعماه سنين وهو ساكت ثم أراد الراد جوع عليه ما يرجع أخذ من مسئلة النقوط وفيه نظر بل لا وجه له لعدم المادة بال جوع في ذلك وعدم الاذن من المنفق عليه اه ع ش وفي باعشن والوالد منع ولده من السفر حتى يترك له نفقة أو منفقاً حيث وجبت موته

في الرضاع والحضانة

في فائدة يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ويستثنى من ذلك مستحور وهي جواز تزوج الشخص جدته وابنة وأخت ابن أجد وأمهات أخيه وعمة وخاله من الرضاع لا بالنسب في الكل كما تزوج المرأة أبا بناتها أيضاً أمهن حظ الشيخ علي بن أبي بكر على فائدة في مذهبن أنها لا تحرم الاخص رصات وقال أبو حنيفة ومالك تحرم رضعة واحدة فليتنب لذلك والاحتياط لا يخفى (مسئلة) أوصفت امرأة طفلة بشرطه صارت أمها وصار ولاد المرضعة المتقدمون على الرضاع والمتأخرون عنه اخوان تلك البنت فلوات البنت المذ كورة ولدا صارت المرضعة جدته وصار أولادها اخوانه وخالاتها أولادها راضعات احدن وجات رجل لبنه طفلة لاصارت أمه والرجل أباه وأولاده منها ومن غيرها اخوانه وبقية زواجه موطأت أبيه (مسئلة) تزوج شخص بنتاً صغيرة دون الحولين فارضتها أمه رضاعاً محرماً بشرطه وأخته وكذا لزوجته أبيه وأبنة وأخيه والحال ان الذين زوجها المذ كورة في الثلاث الصور انسخ نكاحها في الجميع وحرمت عليه مؤبداً لانها صارت محرمة كالوزن رضعتا زوجه الكبيرة فينفسخ نكاحها ومحرمان عليه مؤبداً أيضاً فلم يدخل بالكبيرة لم تحرم الصغيرة مؤبداً فيجوز له نكاحها فانياً اذ لا تحرم الزبنة الا بالدخول ولو أرضعتها أم زوجته الكبيرة أو بنتها أو أختها أو زوجة أبي الكبيرة أو زوجة ابنها لبنها ما أفسخ أيضاً نكاح الصغيرة والكبيرة لانها صارتا بمن يحرم الجمع بينهما في عقد شخص ابتداء فيفسخ النكاح اذا طرأ عليه انتماء أو يفرق بين هذا والموال نكح أختها حيث لم يتعد نكاح الثانية بان هذا لم يتجمع مع الاولى أصلاً لوقوع عقدها فاسد من أصله فلم يؤثر في بطلان الاولى بخلاف الكبيرة هنا فانها اجتمعت مع الصغيرة فبطلت اذ لا مرجح له نكاح من شاه منها فليتنب لذلك فانه مما يغفل عنه وطريق الخلاص لمن أراد ان تصير الاجنبية له محرمان بعدد على الصغيرة ثم بعد ان يطلقها رضعها أخت زوجته أو زوجة أبيها أمه لا تحرم المرضعة ويحصل النظر والحوافها بشرطه لانها صارت أم زوجها ولو كان الرضاع بعد رقها كما نص عليه الاثني المختصرات فضلا عن المبسوطات وحيث أفسخ نكاحه فبين لم يدخل بها ولم يكن رضعا كأن دبت الى نكاحه لم المرضعة نصف مهر مثل الصغيرة وزوجها ولم المرضعة نصف المهر وأخير دخل مع الزم المرضعة لمهر المثل ولمم للدخول مع المسمى ولغيره هاتصفه ان لم يكن رضعا

في مسئلة في اشتري جارية وبنيتها الرضاع وولن الام فليس له ان يطالب البنت لا بمصر من الرضاع ما يحرم من النسب في مسئلة في تبني الام على ارضاع ولدها اذ الم يكن ثم من يرضعه غيرها لكن بجره وتام هي وغيرها بالامتناع

في الحضانة

في مسئلة في امر امرأة عالة نعلية من الزواج ساكنة عند أمها أو ادمس له ولأبنة المكاح كاخ اسكانها عنده وأدى الى به صدق بينه ان كان عدلا وطهر منه ارادة المعيلة والستر لا الطمع في نحو ما لها والام يصدق الاستيفاء وليس للأب بعد اعراض على الام ثم أقرب ما شترضا كات ولا مانع به في مسئلة اذا أخفق الامام من بيت المال على محايج المسلمين فلا رجوع عليهم وان أنفق على محايج أهل الذمة رجع في مسئلة في لا يصعب على الأب تسليم نفقة الولد الذي يبلغ نحو ثلاث سنين الى أمه بل يكفيه ان يقول يا كل معي وان كانت الحضانة للأم في مسئلة في ترك الصلاة من أكبر الذكائر وضعى تاركها ولا يستحق حضانية فينبذ لاحق لا م تاركه للصلاة في حضانية بنتها وان اختارتها البنت لعدم الأهلية في مسئلة في فارق زوجته وله منها أولاد محصورون كان سكاكهم عليه كمن لا يكلف استعمل

بيت لسكنهم بل يجوز ان يحل لهم بيتا في داره حيث لا خلوة بينهم وبين الام ولا يلزم قبول تبرع الام عليهم بسكنائهم معها لانه الا ان كان يستاجر لهم من مالهم وتبرعت هي بسكنائهم معها في مسكن صالح ولا مصلحة لهم في الاستئجار ولو مرض الطفل فخير الاب به غير بعض في دينه مع اجتناب الخلوة اوفي بيتها ان كان ولعنته ولم يسأل دخول الولد ينمو الا يمين بيت الاب بالقرين **مسئلة** في مات رجل غريبا وحلف اولاد ائنه امهم وحوالهم قارادعهم فقلهم الى بلدو السفر ممر اوجب الى ذلك ان كان اهلا للحضانة وكان الطريق ولتصدي آئين ولتصدي ايضا صالحا فامة الطفل رعاية لحفظ النسب وان كان سدا الام احد العصابة الا باعدي المتعد **مسئلة** في ادعى الاب عدم اهلية الام لحضانة بنته فلا بد ٢٨٩ من اقامته بالبينه بالاهلية عند الحاكم

واذا اراد اسكان بنته في بيت له ونسك امها معها الحضانة اوجب ويمكن من سفر الحضنة بالبيت ولو قربت البلد المتقل اليها حيث كان الطريق **مسئلة** في والتصدي آئين تزوجت الام عن ليس له حق في الحضانة انتقلت لامها تقدم على الاب **مسئلة** في له ولد بمزقم عنده وهو ببلد آخر فوكل من ياتي به اليه والحال ان الولد في سن لا يجوز الخلوة به بل يجوز الكيل حينئذ اخذه بل يحرم تحكيه منه وقد صرح السويصري بمنع النظر اليه ولو بلا شهوة واذا امنعناه منه للضرورة والنظر سدا ولو بالمتع اذا كان السفر يحرم او في حشد يبولو را الحرة السفر به حينئذ على المتعد

في الجانيات

مسئلة في افنى ابن عبد السلام وان يونس بانه لا يخل للراة ان تستعمل دواء ينجح لجل

مسئلة في اقربت امرأة انها ارتضعت من فلانة وان فلانا احوها مشلما من الرضاع قبل ان امك حسا وشرا بالنسبة لهما كخمينه ما في حقها فقط وان لم تد كر شوط الرضاع لافي حق اصولها وقرورها الام مسدقة فيصير تما كهم مائظا هرا وباطما ان صدقوا والافلا هرا لافي ثبوت الحرمة من نظر ومس وان اقربت انها أرضت غيره ما قبلت شهادتها ان لم تطلب اجرة على الرضاع ولا تكفي شهادتها وحدها بل لابد من عدلين او رجل واحد آئين او أربع نسوة هي احداهما او احدها ولا بد ايضا من تفصيل الشهادة بذكر الزمان والعدد والسن والماق ووصول اللين الجوف وحيث لم يثبت لتصرف في الشهر ودوم تصديق المرضة كره لنا كخ كراهة شديدة للشبهة **مسئلة** في محل تقديم الام وامها عنها وتخيير المميز في الحضانة ما لم تنكح من لحضانة فلا تستحقها المسكوحة ولو من اطارب اطفال على لحضانة **مسئلة** في كأي الام واخال على المتعد بخلاف من لحضانة في الجيلة وان لم يستحقها الا ان قاله في التصفه وانفخ والامى ومحل ايضا اذا اقام الاب ونحو الام ببلد واحد اما لو اراد احد علمه ضر الحاجة كخ وتجارة توزه فالتقم اولى بالمميز وغيره حتى يعود الاخر لخطر السفر من وقع الدون في بحث الركبي وغيره ان الام لو كانت هي القيمة وكان في مقامه معها مقسدة او ضياع مصلحه كعلم قران او حرفة وهو ببلد لا يقوم غيره مقامه مكي الاب من السفر به لحيات ان اختاره الاب قاله في الامداد وخرج بالحاجة سفر الزلة تاكول كان الاب كثيره من العصبان ببلد آخر غير بلد الدار وجدة فله السفر به ميمزا او غيره ولو يجر او تسقط حضانة الام حينئذ ما لم تصبه شرط أمن الطريق ولتصدي احتيا للمحافظة النسب وللمصلحة التلم والصيا فومسولة الا فاقنم لو كان هناك احد العصبان وان بعد كل اولى به فلا ينقله الا قرب حينئذ تار جمه في الضخو الهابة لكن استثنى في الامداد والتمه في الضخو الاب والجد فاقتمد على الاب بقله وان كان الجد كثيره مقيما ولجدوان اقام غيرهم من العصبان بل ربح في الامداد ايضا ان سائر العصابة مثلهم لاجل الا قرب نقلهم مع وجود الابد ببلد الام

كتاب الخنايات

الجل مادام نطفة او علقه قال والنفس مائلة الى الحر في غير الحامل من زناهما والتفليل مطلقا عند الحنفية والفرع كذلك عند الخناطة اه وفي تناوى القضاة ما حمله جواز استعمال الدواء مع الحيض واما العزل فحكره مطلقا فان غسله فخر زاعن الولد **مسئلة** في امرأة حامل من زوجها ينكح جميع امرته المهورات تنسب في اسقاط جلاها من رب دوا سحتي استقلت ذكرا واثنى حيتين فان قال الاطباء ان مثل هذا الدواء يسقط الحمل فلي الشار به غرانا وكهاتان وكل غرة عبدا وامة بميز سلم من عيب البيع تبلغ ثلثه نصف عشر الدية العظيمة والكهارة متقنة ثم صديا من شهرين متتابعين وتأنم الشاربة والاشربة لها

بذلك في مسئلة في أثره جعل لفلان الميت صحافان أو جرحه في طعام وكان مما قتل مثل المجرع في الساعات وجب انقصا
بشرطه وان قال له كاه أو قره له ضيافة أو دس في طعامه بكل منه غاليا فكلوه وعجز جاهل يكون معصوما ومات وجب دية
شبه العمد في مسئلة في نصب سكيناً أو حربة في ملكه في ضمن ما تولد من ذلك كافي في الرضعة وان نصبها في غير ملكه عدا وان ضمن
في مسئلة في جنى على آخر جنابة فوجب القصاص فصله على نحو عبد جاز وان لم تكن لديه صمولوة لم يبا على خلاف ما اذا أوجبت
الحماية الدية ابتداء فان علفت صفات الابن ٢٩٠ مع الصلح على المرح والافلا والاراد بعلم العلم باعداها لسانها لا معرفة اولها

(مسئلة) قتل زوجته الحامل رمة القردان فعمد كثيرها بشرطه الثلاثة وهي أن لا
يكون المقتول كافرا ولا عبداً والقاتل مسلماً وأحراً ولا أصلاً للقتول فان عدا أحدورثها أو كان
فهم فرغ للقاتل سقط القصاص ووجب الدية ان عني علم ولا عبرة بكون المقتول امراً أو
صغيراً أو دفي النسب والقاتل بضده فم شرط القاتل ان يكون مكافئاً لقتله اعماداً متمازياً
للاحكام لا كافراً أو سواي يجب أيضاً على عاتله القاتل وهم قرابة ضمن النسب دية الجنين وهي
غرة عبد أو أمة فبها خمس من الابل ان خرج منها فان لم يصرح لم يجب شيء ويجب أيضاً على القاتل
كفارة عتق رقبة ثم صيام شهرين متتابعين ويحرم عليه الاعتناع والتزويج اقامة الحد من
ان كان للطلب النفر المحمود فينبغي الوارث اصفاه (مسئلة من) طعن رجل وأنزجت
شبكة بطنه في بئر وما لبث له في الطبيب بماله فقال لا يمكن ادخال الشبكة لكن نهايست
فقطعها فثان بعد أيام فان تعمد مع علمه بان القطع يقتل غالباً ومات بالقتل أو قطعها بالاذن
من المجرع الاكمل وولى الناقص فبلى كل من الطاعن ولو سكرانا تخليطاً عليه اذ هو في
حكم المكلف والطبيب ماهر كان بان لا يخطئ الا نادراً أو لا القصاص بشرطه ولا عبرة
باذن الوارث وان قطع الماهر على وفق معرفته فونه محال على فعل الطاعن فليسه القصاص
فقط لان الواقع من الطبيب محض معالجة وان أخطأ الماهر فبات المظنون بالنعمان
بقول عدلين خبرين فبلى الطاعن هتلفاً فيما أتى حيث لا قصاص نصف دية مغلطة في ماله
لعمد وليس على الماهر ان اذن له في عين ما فعله فان قال له داو في وأطلق أو قال الماهر
جهلت القطع وحلف فبلى عاقبته نصف دية مغلطة مثلية ان صدقوه والا فليسه
كالمقطعها غير الماهر فلان ذلك يصح دية لأنه قصد اصاباً لا يقتل غالباً فخره
وسكاهم أو اثناء على جديدة لا يعلمها ثم ان اذن له المجرع في عين القطع فلا ضمان
(مسئلة) يحرم التسبب في اسقاط الجنين بعد استقراره في الرحم بان صار عتقة أو
مضنة ولتبيع الروح كافى الضقة وقال حر لا يحرم الابد النسخ واخفاف النقل عن
الخصية في الجواز مطلقاً وفي عدمه بعد نزع الروح وهبل هو كبيرة الاحوط ان يقال ان علم
الجناني بوجود الحمل بقرائن الاحوال وتعتمد نقل ما يجهض غالباً وقد نفع فيه الروح ولم يقد
القاتل بالحل فكبرة والا فلا (مسئلة) لا قصاص على قاتل نارك الصلاة والزاني المحسن
بينة أو اقره ولم يرجع عنه الا ان كان مثله كافى الضقة والنهاية لكن بان ثم ان قصدوا

في مسئلة في رمي الى شاطئ
فأصاب انساناً في فخذه وخرج
من الجانب الاخر كان خطأ
فوجب الحكومة وهي جز من
الدية تنصه اليها نسبة ما تنصه
الجاني من قيمة الجنى عليه على
تقدير تعزير عقوبات قوم الجنى
عليه بصفاته التي هو عليها
وينظر كم قصص الجناب من
قيمه وتكون الحكومة من
جنس الابل وعلى العاقلة على
المشهور وما التعزير في الابل
أو بالنقد فان فقدت العاقلة
أولم تنفذ وتزويج المال فبلى
الجاني موجه على التفصيل
الذي ذكره في محله في مسئلة
ضرب عليه ومثاقته بمقتل عدا
فأشمل ذكره ما بطل مشبه ثم
مات بالسراية وجب القصاص
بشرطه وسقط دية الذكر
والمشي موت الجنى عليه فلا راء
الجنى عليه في حياته من دية
الذكر لم يصح الاراء تبين
سقوطها بغيره فهو اراء اعمام
يجب ولورثته ان يقتصوا في
النفس بشرطه ويجب ردما

أخذ الجنى عليه من الدية ويده من التركة ان دفن في مسئلة في جرحه ما خيف ان لم يظهر فيه نقص
الافى حال جرحان الدم اعترفاً لم يظهر النقص أصلاً فغلة الجرح احة فوجها من العمدان الحاكم وجب ضمان الدية ما جتاده
والثاني انه كالمطمع فيزده بآراء زجره عن مثله سواء تعددت الجراحات أم لا كان لطمه لطمات كثيرة فلا يقال لكل
لطمه تعزير في مسئلة في حديث ما تارك القاتل على المقتول ذنباً لا اجتته ذكر السموطى والديسي عن ابن كتيابه لا أصل له قال
وبعناه حديث ان السيف يحل النطايا أخرجه أحدو ان جبان وأجرح اللبلى وأوتنم قبل الصبر لا يتر بذب الامحاء ومعنى

وليست بقتله المحدود دفع المار لدم الوالي أو تساهله بالمحدود كما هو المهود فيقتل جوارزه
وعبارة أي مخرمة قتل تارك الصلاة أو الزاني المحسن عدا تشهياتان كان حين إقدامه بإهلا
أهداره أثم أثم المجترى على المعاصي لا أثم القاتل أو ما ظاهرا لاقتيات على الامام لا غير وان قتل
تارك الصلاة في مدة الاستتابة أو قبلها أثم أثم الزاني لاقتيات ويعزى في الكل ولا قدوالا
ان كان مثله اه (مسألة ب) يجوز الشئ وهو الفصد المعروف عند ظهور الجلد يرى
بان يؤخذ شئ من الدم ويوضع في محل الفصد فيخرب اليدان لم ينظر به أثر الجلد يرى ولو بنحو
صبي الماعرف بالتجربة العصبية والاستقرار من حصول التفتيف بذلك جدا وقد جوز
العلماء أكثر من ذلك في نظير المسئلة وقد علمنا بذلك نحن وغالب من عاصرنا من العلماء
ومن قبلنا وأفتى بجواز جماعة كان زنادو العلامة طاهر بن محمد لاوى بل صرح هذا وجوه

❦ (الدية والقسامة) ❦

(مسألة ش) قال الجاني المستحق القصاص بماتك هذه العين بما تستحق على لم يصح لان
البيع مقابل مال عال والقصاص اصله ليس بمال نعم هو كتابة في العوقاذا قصده التماس
الغوى بالعين وقبل المستحق أو ولي المجنون التقبر ولو صيما سقط القصاص ومات المستحق العين
كالواقالت بماتك هذه العين بطلاق اذ كل منهما جازيل مال في مقابلة ما المستحق عليه شرعا وهو
القصاص أو سلطنة الزوج في فائدة لو أشرقت سفينة على الفرق ان لم يطرح متاعها كله
أو بعضه وجب طرح ما احتج الحيوان لم ياذن مالكه لتباعد أركب محترم فان لم يغب جاز
باذن المالك ويجب القصاص منع لا يحد يذرى روح والدواب لا يبقه آدمى لاقن لم يرضع ما ألقاه
بغير اذن مالكه وان قال خوف غرق لا على الملقى فقط ألقى متاعك وأناضل له أو وضامنه
لا ضامن فقط ضمن أو وأنا هو لا مضامنون فخصه اى القاتل باعتبار الرؤس لا هم وان
رضوا وولوا قالوا هم ضامنون كل ضامن على الكمال أو واحمله من ملهم أو ما لزمه الجميع كما
لو باشر الا لتمامه بقوله أنا وهم ضامنون باذن المالك اه فتح وأفتى الشيخ زكريا أنه لو كان
يخصه له خيرة قطع الظفرة من عين الدواب فقال له أخرج قطع ظفرك من عيني فوري قطعها
فصحت لم يضمن اه (مسألة ش) اعتق المبدع جماعة جوارحه كل سنة في ذبيته نحو
الخطا ما يبع له العتق الواحد هو نصف دينار ان كانوا أغنياء وربعه ان كانوا متوسطين
يقسم بينهم على قدر حصصهم خلا فالمتوجه نسخ العباب (مسألة ش) جنى أحد الاخوة
على بعض الاخرين خطأ كان كل الارش على عاقلة الجاني الذين هم بقية الاخوة غير المجنى
عليه فلا يلزمه شئ من الارش اذ لو لم يكن له والشخص لا يثبت له في ذمة نفسه شئ ابتداء
ولا داما كما لو تزوج السيد أمته بعبده لا يلزم المبدع مهر اذ لو لم يكن للسيد وعبده السيد
لا يثبت له في ذمة عبده دين (مسألة ش) دعوى البكر أن شخصا اقضاه دعوى جرح
فأبين فيه في جانب المدعى عليه ككل دعوى سواء كان لوث كان وجداني فحالة وصاحت
حال الاكرام لا اذ العين لا تكون في جانب المدعى مطلقا الا في اقسامه في القتل قطع مع
وجود لوث الغلب الظن ان اتصالا على الوارد فيثبت اذ أوجب الدعوى قصاصا كان ادعت

الاجتناب الاستتصال (مسألة)
الصحيح عند الرعي ان السمع
أفضل من البصر وقال الدميري
هو أشرف عند أكثر الفقهاء
وقال أكثر المتكلمين البصر
أفضل

❦ (القسامة) ❦

(مسألة ش) شهدت بينة بأه أقر
بقتل فلان اقرارا مطلقا من غير
ذكر عهد أو ضديه استفادها
كون ذلك لو اثبتت به القسامة
ان فصل الوارث في الدعوى كما
ذكره صالح البقيعي والام
نسمع دعواه ولا يثبت

امراء على أخرى انها الزالت بكارتم احمد افلا بد من شاهدين أو مالا بان كانت خطأ أو عدا من رجل كفى فيها رجس وامر آنان أو يمين المدعى أو أربع نسوة اذا بطلع على ذلك الا النساء غالباً وصمة الشهادة ان يقول أشهد ان فلانا زال بكاره فلا تة عمداً وشبهه أو خطأ على وفق الدعوى ولا يشترط تعرضه لما زلت به البكاره من ذكر أو نحو ما صريح فان لم تكن بينة قال قول تول المنكر فيخالف خمسة بينين لان حذف الجرح كالنفس وان قل واجبه ولم تكن ديتة مقدرة فان بكل حلف المدعى المردودة خمسة بين أيضاً وثبت الواجب قصاصاً أو غيره

§ (أحكام البغاة والامامة العظمى) §

(مسئلة ك) لقاضى انطوارج المتغلب حكم قاضى السنة فحيث نفذ قضاء قاضين بان لم يخالف نصاً أو اجماعاً أو قياساً جلياً نفذ قضاء قاضهم وحيث لا فلا رة ولا رضوخهم من فرق المتدعة الذين لا يكفرون بدينهم بغاة لوجود الشروط فهم وشهادة البغاة مقبولة وقضاء قاضهم نافذ كما ينفذ قضاء الفاسق ونحوه للضرورة (مسئلة ك) تنفذ الامامة اما ببيعة أهل الحل والعقد من العلماء والرؤساء ووجوه الناس الذين يتيسر اجتماعهم أو باصطلاف امام قبله أو باستيلاء ذى الشوكة وان اختلفت فيه الشروط كلها خيفت من اجتماعهم فيه الشروط التى ذكرها فى الامام الاعظم فهو امام اعظم والافه ومتول بالشوكة فله حكم الامام الاعظم فى عدم انزاله بالفسق فيزج بناته ان لم يكن له من ولى خاص غيره كبنات غيره بالولاية العامة واذا قلنا لم يؤثر الفسق فى حقه فيؤكل غيره لكن يشترط فى وكيله وقاضيه ما يشترط فى وكيل غيره والام تصح توليته ولا تنفذ احكامه على الرابع نعم ان ولده مع علمه بفسقه أو فسق بعد وعلمه الامام نفذت للضرورة وامراءه البلدان يسمون اماماً اعظم لساد كفى انقاد الامامة (مسئلة ي) لا تزول ولاية السلطان الذى انعقدت ولايته ببيعة أو عهد متصل عن انعقدت ولايته بزوال شوكة حتى يخلع نفسه أو يخلع بسبب أو يأسره الكفار ويأس من خلاصه امان كانت ولايته بتغلب أو عهد متصل بتغلب كغالب ولاية الزمان فنقوة ولايته مدة بقاء شوكة ولو ضعيفة لا بعدزوالها فالو بقيت فى بعض البلاد نفذت فيما بقيت فيه فقط وحيث قلنا بنقوة ولايته فهو مقدم على أهل الحل والعقد ان كان مسلم بل لا تنفذ توليتهم نحو القضاء من غير اذنه الا ان تعذر تنفيذ مدة التعذر ومعنى ذى الشوكة اتقياد الناس وطاعتهم واذا غابهم الامر وان لم يكن عنده ما عند السلطان من آلة الحرب والجند ونحو ما اتفق به الرتبة كرؤساء البلد ورئيس الجاعة وصاحب الخوطة المطاع على وجه الاعتقاد والاحتشام فبسبب الاتقياد لهم مقتضى لصفة نصب القضاء والنواب وان لم تكن شوكة اماذا والشوكة الكافران كان منقاد الامر نائب البلد اسلم خوفاً ووقاه بعدد واحتشاماً فتولية القضاء باذن ذلك النائب أو الكافر الذى عهد اليه تولية القضاء نصراً وتلويحاً وان لم يكن منقاد الامر النائب فتولية القضاء لاهل الحل والعقد ولا يتوقف على اذن الكافر اذهم مأمورون بحمل ولا تلتزمهم طاعته بل لا يجوز الاتقياد له اختياراً ويلزمهم اقامة امام يفرجه ثم لو ولى الكافر قاضياً لم يكن الاطاعته للوقوف نفذت توليته للضرورة

﴿الردقة﴾ في مسئلة رجل قال في حلقه وواس على بن عمر الشاذلي الذي مات على الأتني صلى الله عليه وسلم أجريت عليه
 أحكام الردة فيستتاب فان تابو الاقل برده لقله هذا الشنيع من تشبيه سيد الكونين صلوات الله وسلامه عليه بغيره كيف وقد
 قال في الشذلي أبي نواس انه كفر او قلوب تشبيه محمد الامين بالنبي صلى الله عليه وسلم وهذا اعظم منه ﴿مسئلة﴾ في امرأة
 مزوجة قالت يزني الكفر والشر لا نحن كذا ولم تعلمه فان قصبت بذلك حقيقة الكفر والعبادة فهي من ردة فخير
 فرقها ان كانت غير مدت ولو حال الاوقفت على اخذها المدة فادعت الى الاسلام دام النكاح والابنت الفرقة من حين
 الحلف وان لم تقصد حقيقة وانما قصدت هذه في الفصل فلا كفر لكنها تأثم انما اعطيا ويجب عليهما التوبة وينسب النطق
 بالتهاذين الا يصدر هذا من مزاج الاعيان لمودته ﴿مسئلة﴾ في حد التذوق في سبأ آخر بالفسق وشرب الخمر ولم يكن
 المسبب هذه العقبة بل هو طالب علم وعفيف عما ذكره اثم الساب والحق التعزير بعبارة اهل العلم من الضرب والنفي والحبس
 وغيرها وله ان يجمع بين نوعين في كسره ولا يبلغ به اذ في الحدود ولا يفتي ان الوقوع في اهل العلم من كبار الذنوب كما اتفق عليه
 اصحابنا فانما له فاسق من مردود الشهادة وتولي والى الامر بالمعصية في التشكيل به لئلا يكون ذلك ذريعة الى احتراز العلم وهذا ان
 لم يسئل اذ هم واحترامهم عالم الجليل لا فهو من يقتل برده اذ الهيب وقدر جبان من وقع في العلل او ظلمة العلم المتخصص
 بسوء الخلقه والعبادة لله تعالى ﴿مسئلة﴾ قال لا تخربنحت باقواد باعلق حار فاذ فاقوه انت تخنث عليه حد التذوق بشرطه
 وعليه التعزير في باقوا اذ اعاق ﴿مسئلة﴾ في نساء من نسا كيا فان كان ما نسا به كذا يحنث انما ينفك وزعرا ويكون تعزير المبتدئ
 ابلغ ويجوز ليه آخر ان يحنث بجل عليه عملا كذب فيه ولا ينفك كيا طالم يوافق الا ينفك احدهن ذلك طالبا واذا فيه
 فقد استوفى ظلامته وبقى على البندى اثم الابداس لى الله تعالى ﴿مسئلة﴾ في ٢٩٢ مرقى الطريق فوجد غصن شوك قضاه
 فقال له امرأته ان تدبر الشوك

(الرد) ٥

﴿قائه﴾ صرح الاعنة شككهم قال لكافر جالس لم يذهب فاغسل أى ان كان عمر
 لا يفتي عليه بل يلزمه قطع الصلاة لذلك قيامه على اتخاذ الفريضة بل هذا اعظم لان فيه اعتادا

سبها المذكور استوفى ظلامته باقوا ماسر الى المرقى وعليه المن والديه فسحق التعزير بالطلب حيث ثبت ذلك في السرقه في
 ﴿مسئلة﴾ دار في بلدة محروزة بشر وبها من حارس وعقل وغير ذلك وفي داخلها بيت او بيت متعلق بلا حارس سكان البيت
 او البيت حرز لما فيها كافي الهيب ﴿مسئلة﴾ في داره في الدار الا لا متعلق بها او قنات متعلق كان حرز لما فيه لكن
 نهرا في زمن الامن سقط وان لم يكن ثم حارس والحزن الصبر المطلق والصندوق الكبير الذي لا يمكن حله ملحق بالبيت المطلق في
 الدار المتعلق بها بيت حرز له فليس نحو الوديعه وضعت في ذلك ﴿مسئلة﴾ في الدور التي هي طبقات لا يكتفي ان يكون الملاحظ في
 الطبقة العليا واب السفلى متعلق الا ان لاحظ جميع الطبقات ﴿في حمان المتلفات﴾ في مسئلة في مصر على من لم يعرف الطب
 وقوانينه المحروقة عنده الا اقدم على التطبيب من الكتب المستعينة في ذلك من غير خبر يعرفه العلة جسا نوعا والتجيز بين
 البلدان والازمان والاسنان يعسق بتماطيه لذلك وترد شهادته ويصحب ما تولد من تعليمه لقوله عليه السلام من طب ولم يعلم منه
 طب فهو ضامن رواه ابو داود والنسائي ويعرف عدم تطبيقه يقول عدل طبيب غير مدون فلا يقال غير العارف الذي يرضى ابلغ هذا
 الدور قبله قال كان يميز او جبت الدية والافال قصاص بشرطه اما العارف بالطب فلا ضمان عليه ان كان صدوقا عدلا صاحب
 ذكاه وحقق ومهارة بان استغاض عن الدسيسة ذلك كله وصدق من كفر بتجارب في العالجة وعليه يصح كلام من المطلق
 الضمان او عدمه ﴿مسئلة﴾ في ما اعتاده الناس من الشئ عند ظهور البدرى المسعى بالمسابة ويصحبونه لاجل تخفيف العلة ووقه
 وذلك امر مستقر في كافى جوارز الاقدام على ذلك كما يجوز الاقدام على قطع اليد لكافة لئلا تظن السلام بل ظن السلام في
 الشئ اغلب منه في قطع المتأكله ولا يفتي عن بعض الحكاه الصلحة المرفوعة في الطب انه قال اذا وقع البدرى في جهة فينبغي ان يساها
 لن لم يكن قد تأمل قبل حدوث مبادئ الخي فيه فان ذلك ينفعه فغما ينفعه ما فاده الاستسقر ويحدث حدوث المبادئ لا ينفعه في
 الدف ولا التضييق واما قص المسابة فلا يتولد منه اثر واصلوا وان وجد هلاك فلا يصح عليه موى احسن ما يدور به صاحب

من الخلود في النار اهـ باجوري (مسئلة ش) حكم عليه ما حكم بقدم فقال استهزاه
ليس هذا الشرع بشئ قط كفر كالقول لقنوي أي شئ هذا الشرع أو قيل له احضر مجلس
العمل قال ما هذا بشئ أو قال قصه ثم ربح من العلم فحينئذ تقرى عليه احكام المرتين
من الاستقامة وغيرهما ان قال لم ارد الشرع بل اردت الحكم على ظننته غير مستند الى جهة
تقصيه عز ربح رايلغا زاجرا مثله عن اطلاق مثل هذا القول ومن تأمل أحوال أهل
الزمان لم يشك في استضافتهم بالشرع وحقته بالغة وخدمته (مسئلة ي) حاصل
ما ذكره العلماء في التزيي بزي الكفار انه امان ان يترابز بهم ميلا الى دينهم وقاصدا للتشبه بهم
في شعار الكفر أو بمعنى معهم الى معتبد انهم في كفر بذلك فيها واما ان لا يقصد كذلك بل
يقصد التشبه بهم في شمائر العباد والتوصل الى معاملة جائر معهم فيأثم واما ان يتفق له من
غير قصد فبكره كشذازاد في الصلاة (مسئلة ش) المبتدعة فسمان قسم يكفر
ببدعته كسكري علم الله الجزئيات ومعتقدي قدم العالم والجمعة وكالا محمية للمعتقدين كون
الرسالة لملي وعدم براهة عائشة ومكفري العصاة رضي الله عنهم فهو لا لهم حكم الكفار فلا
تحل منا كتحكمهم ولا ذنبهم وقم لا يكفرون كالمعتزلة والقدرية والزيدية وقرقة من المناطقة
اعتقدوا التخصيص لكن ليس كسائر الاجساد فتكروه منا كتحكمهم خروجا من خلاف من حرمها
(مسئلة ك) رجل ازم الامانة بانيته وادعى الاجتهاد المطلق وكفر من خالفه
واستحل دمه وعرضه فهذا المدي قد تعرض لخطر عظيم بتكفيره للمسلمين قد قصد عنه عليه
الصلاة والسلام اذا قال الرجل لا نجيبا كافر قد بياها احدها وقال الشيطان وغيرها اذا
قال المسلم يا كافر لا تاويل كفر لا يسمي الاسلام كفرا بل قضية كلام الفزائي وأي اصرق
وابن دقيق العيد وغيرهم انه لا فرق بين ان يقول أم لا واستقلاله الدم والعرض افعج لما صرح
صلى الله عليه وسلم قال امرأتان اقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله الحديث فكيف
سأخ لهذا الرجل لصلال ما لم يجعل له عليه الصلاة والسلام وقد قال ما امرت ان أشق على
القلوب ومن أثبت الشرك والكفر في المدينة المنورة بل أو في جزيرة العرب عامة فاعلم ناهي
واصره وخطره بل يخشى عليه الكفر كما قدمناه في كفر مسلمنا واجماع المسلمين حجة قال الله
تعالى وينبغي غير سبيل المؤمنين فله ما نولي الاية فليكن بالجماعة فاعلميا كل الذنب
القاصية من الغنم ومن شذفوه في النار (مسئلة ك) جعل الوسائط بين العبد وبين
ربه فان صار يدعوهم كما يدعو الله في الامور و يعتقد تأثيرهم في شئ من دون الله تعالى فهو
كفر وان كان نيته التوسل بهم اليه تعالى في قضاء مهماته مع اعتقاد ان الله هو النافع الضار
المؤثر في الامور دون غيره فالظاهر عدم كفره وان كان فعله مجصا (مسئلة ش)
انهمك الحاك في المعاصي واكل الرشا فسق وانزل ولا يكفر الا ان استقل جمعا على تحريمه
مع اصرار من الدين بالضرورة فحينئذ يفسخ نكاحه ويوقف على انتفاء المسئلة ان كانت
والقول بتكفير أهل الكاثر رأى الخوارج وكثير من الطاهريه وليس من شأن أهل السنة
وأما قوله تعالى ومن لم يتكفربما أنزل الله فاولئك هم الكافرون فمحمول على كفر النعمة أو
المستحل وينبغي للفتي ان يتطاول في التكفير ما أمكنه لان الايمان محقق فلا يرتفع الايمان

هذه المسئلة قبل حدوث مباديها
اهـ مسألة يجرى في الاحياء
على تحريم تنقيب اذان الصبية
لاجل تعليق الحلي ووجوب
المنع منه وحرمة الاستعجار عليه
وتبعه الدمري والمزجد وقال
المهودي يجوز بل نقل عن
ابن عباس ان تنقيب اذان
النبي من السنة فضلا عن
الاخرى وعن بعض المناطقة يجوز
للبنات ويكره للصبيان وقال
السبكي أول امرأه تنقبت اذنها
وأول امرأه خنفت هاجرام
اجعل عليه السلام وذلك ان
سارة غضبت عليها فلففت ان
تقطع ثلاثة اعضاء من اعضاءها
فامر هاجرا بهم عليه الصلاة
والسلام ان ترفعها بتنقيب
اذنها وخضاضها فصار سنة في
النساء في مسألة يكتسب من جعل
شواهد لمبد في ربه هو هي
العمو ليتزعن الاحرار وان
كان معتادا فيجب المنع منه لانه
جرح مؤلم ولا يجوز الجرح الا
لحاجة مهمة كضد وجامة

(الحدود والتعزير)

(مسئلة ك)

لا تتوقف توبة الزاني أو القاتل على تسليم نفسه للحدود نعم بنويعه عند الحكم بل لا تتوقف حتى في حق الآدمي الواجب تسليم نفسه فإذا ندم صحت توبته في حق الله تعالى وبقيت معه صفة حق الآدمي وهي لا تعد في التوبة بل تقتضي الخروج منها وبنيي لمن أتى معصية السرحت لم يعلم القاضي والادب له تسليم نفسه للحد (مسئلة) ملحمة مع زياده من الأكسير والعزير للشيخ محمد بن أحمد بن عتاق في حديث الولد للفراس الخ إذا كانت المرأة فراساً زوجها وأسيدها كانت بولدم الزنا كان الولد منسوباً لصاحب الفرار لا إلى الزاني فلا يلحقه الولد ولا ينسب إليه لا ظاهراً ولا باطناً وان استلقه ومن هنا علم شدة ما شهر أنه إذا زنا شخص بأمر أو أهله أو زوجها واستلق الولد فهو زور ومن زنا أمه استلها وهذا من أشد المنكرات الشنيعة التي لا سمح أحد السكوت عنها فانه عرق للشرعة ومناذرة لأحكامها ومن لم يزل مع قدرته يغيب وماه فهو شيطان فاسق ومداهن منافق وأما فاعله فكأن يطعن برة الاسلام لأنه قد اعظم العناد للسيد الانام مع ما ترتب على فصله من المنكرات والمفاسد منها حرمان الورثة وتوريث من لا حق له مع تقليد ذلك في البطون بعده ومنها انه صير ولد الزنا باسماً كباقي غيره في دخوله على محارم الزاني وعدم تقصص الوضوء من ابداً ومنها ولايته وتزويجه نساء الزاني كبناها وأخوانه ومن له عليها ولا يضمن غير مسوق فيصير زكاً بالاولى فهذه أعظم ما شنع اختلج ذلك فهو في ذمة بولدها كقائه أن ارتكب الحش السكار حيث زنى حتى ضم إلى ذلك ما هو أشد حرمة منه وأغش شناعة وأسى ستر وقباه شياً فربا واحرم الورثة وإبقاء على كروا الملوين وكل من استحل هذا فهو كافر من تدناج عن دين الاسلام فيقتل وتصرق جيفته أو تلقى السكالب وهو صائر إلى لعنة الله وعذابه الكبير فيجب مؤكداً على ولاية الامور زجره على ذلك وتشكيلهم أشد التشكيل وعقابهم بما برعهم وقد علم بذلك شدة خطر الزنا وانهم من أكبر الكاثر (مسئلة ي) حلت امرأة وولدت ولم تهر بار نالم بلزما لها الحد إلا يلزم الحد الابينة أو اقربا أو لعان زوج أو علم السيد بالنسبة إلى نفسه لا قد نوطاً المرأة بنسبه أو وهي نائقة أو سكرانة بمذراً أو مجنونة أو مكرهة أو تستدخل مياض غير ابلاخ وتضو ذلك فقبل منه ولا يوجب حد للشبهة فسلم أن كل امرأة حلت وأنت بولدم أن تمكن طوقه بزوجه الحقة ولم يغتف عنه إلا باللعان وإن لم يمكن كان طالت غيبة الزوج فعمل لا يمكن اجتماعها عادة كان حكم الجمل كل زنا بالنسبة لعدم وجوب العدة وجواز زكاحها ووطئها وكالشبهة بالنسبة لدره الحدود والتدفع واحتجاب سوء الظن نعم أن كانت غلبه الحياء والتقوى كثيرة الملوطة بالأجانب والذين لهم وتحديث الناس بقذفها عزورها إلا ما عجزت عن ما لها من هذا الفصل (قائدة) زنى كافر ثم أسلم حدى المعتمد عند امر خلا فالابن يحرق والخطيب حيث لا يسقطه اهـ جـ (قائدة) يحرم على الشخص سرقة مال غيره على وجه المزح لأن فيه تزويجاً لقلبه اهـ حل (مسئلة ي) من سب أحداً من أهل البيت النبوي بخوايا انصت فسن واستحق التعزير الشديد بل إن أراد

(مسئلة) إذا اعتنع العبد من خدمة سيده اعتلعة الواجبة عليه شرعاً فله ضربه ضرباً غير مبرح إن أجدى فيه ذلك وليس له الضرب المبرح بل يمنعه الحياكم منه فإن لم يمنع فهو كالوكفه من العمل مالا يطيق بل أولى اذهار عا دى إلى الزهوق بجماع التعزير فحينئذ يبيع عليه ان تعين طر بقائه انتهت إليه الرغبات في ذلك الزمان والمكان (مسئلة) لا يجوز التعزير بأخذ الاموال ولا بكفر بمجرد أخذه (مسئلة) حبس بين جماعة فقبله الحدث وخرج منه صوت من غير قصد في كتم ذلك ضررين فبده أحد الما ضررين بقوله أنت قبل الحيا مالاً إلا التعزير فقبله المسبوب إلى الحاكم فزوره بما رمالان الساب المذكور ارتكب أوداعاً من الفساد أو تكاليه مانهى عنه من الاستهزاء والمضرة والسب

بذلك سب جميع قبيلته الشامل لجمعي هائم كقرو وتسل بكفرو فان رجوع الاسلام تحتم
تعزيزه بل قال أو ضيفه وأجد بفتح قتله مطلقا وان تاب وذلك لاسبب النبي صلى الله عليه
وسلم واجترأ على منصبه الشريف وهو كفر بالاجماع (مسئلة ث) لم يرقق آخر
كان التعزير على العبد الا لظلم لاسببه بجاراه الحاكم أو المحكم من جبن أو ضرب أو أركابه
جارا مكمسا وضوءه ولا يتولاه المظالم ولا يجوز التعزير بانخذ المال عندنا هذان ثبت بيئته
والافضل العبد لاسببه أنضاجين الانكار حيث لم يقر (مسئلة ك) ليس اتيان الحليلة
في درها زنا ولا لواط بل هو صغيرة لا ينسق مرة كبه الا ان تكرره ولم تغلب طاعته
معه ولا يزجر عليه الا ان يهأ الامام (مسئلة ل) قال في النهاية لو لم تغفل المفسد
بالاستيفاء بعد ولو باذن الامام لم يقع الموضع نعم لو تعزيره بالرفع الى السلطان استوفاه ان
أمكن مع رعاية الشروع ولو بالسلب كما قاله الأدرسي اه وقوله السلطان أي أو من يقوم
بقيامه مخرج الحد التعزير فلا يستوفى مستحقه مطلقا لاختلافه باختلاف الناس انزعا
بجواز الحد اه ع ش

في الصيال واتلاف الهائم

في فائدة في قال المحب الطبري في كتابه انتخابه يجوز قتل عمال الدولة المستولين على ظلم
العباد الحسا قاهم بالافواق الجنس اذ ضررهم أعظم منها وقتل الاسنوي عن ابن عبد السلام
انه يجوز للقادر على قتل الظالم كالمكاس وضوءه من الولاة لظلمة ان يقتل بضوء سم يستريح
الناس من ظلمه لانه اذا سار ذم الصائل ولو على درهم حتى بالقتل بشرطه فأولى الظالم
المتعدى اه (مسئلة ش) يحرم تزويج المسلم وغيره ولو على وجه المزاح ما ورد من
النهى عنه اه وفي الحديث الحسن من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يزوج من مسلم
اه ع (مسئلة) غضب به مخلصا بغل على ضرب فقم فسل يد ففرض فقعه عين فقلع
على قصير خصية فشق بطنه على اتقل لموت به مع امكان اخف منها ضمن فظلم ما ضمن ثم ان
طن انه لو رتب افسدها الماض قبل تخا صها من فيه فبادر فسها اندرت اسنائه فهو دولا
في الصحيحين اه صلى الله عليه وسلم قضى بذلك بعدم الذبوة العاض المظالم في امدار اسنائه
كاظم لان العض لا يجوز بحال ولو تمازعا في انه يمكنه الدفع بشئ فهدل لا غلط منه صدق
العضوص كما حرمه في الصر قال الأدرسي ولكن الحكم كذلك في كل سائل نعم لو اختلفا في
أصل الصيال لم يقبل قول نحو القاتل الابينة أو قربة ظاهرة كدخوله عليه بالسيف
مسلا ولا اشرافه على حرمه قاله في التذمة والنهاية (مسئلة ش) صالت جمعة على زرع
فامر آخر ربطها مع أخرى فكمسرتها الاخرى بسبب الرباط زرعها ارضها ما بين فيها
حصية ومكسورة لا الا امر الا ان كره المأمور وأمر غيري وأوجبها يري وجوب طاعة
أمره فعله فقط وعلى مالك البينة لصاحب الزرع قيمة ما أتلفته ان سره حاله لا الزرع في
الاصراء ولم قصر مالكه بفتح محوط ان كان وكذا لئلا يروى معهما غيبة صاحب الزرع والا
فلا ضمان للعادة العالبة فلو انكسبت بان حقت الزرع ليسلا والادابتم ان اثاره كس الحكم كما

في مسئلة في بكرة عهدتها
التعدي على ردع الهائم
واعتادت ذلك وجب على من
هي تحت يده ببطها كالمرة
الصارية حتى لو صرف في حقلها
ولم يربطها أو ربطها وضرف في
صدم نوبق الرباط فاختلت
واتلفت جمعة ضمن وان كان
غائبا حال الانفلات والانلاف
كما ذكره في المدة فهي مثال
وغيرها من كل حيوان بعد
بالتعدي واعتاد هذا بعض
من هو تحت يده من مالك أو
شبهه والمراد بالعادة في الردع
المذكور ان يكون مثله يتلف
غالبه ولا عبرة بالردع الخفيف
الذي لا يفسد حرمته الدواب
في مسئلة في قتل عرف من
مادة انه متى فلك من كوارنه
أذى الناس لم يجز على مالكها
تعلقها ولا ضمان ما أتلفته وما
ضرت به الثمار فلو انها قتلت
انسانا أو غيره لم يلزم مالكها
الغرامة لانه لا يمكن ضبطها
في مسئلة في بكرة لم تحبل ومن
عادة الابسل اذا تعاطمت ولم
تحبل ان يستل رجل من أهل
المعرفة في فرجه اعدا فادرا
مبا لوما يقطع به شيا يشبه
العدرة ويطرفه الفحل فورا
وتحبل ويقال بذلك تسول فقال
مالكها لرجل أنك معسرة
تسول فقال نعم فتسولته فرفضت
البكرة من تلك الساعة وماتت

بعد أيام فقتل فرجها فوجد
المشور قد خرقها وكان موتها
بسبب ذلك ضمنها المشور
المذكور وما يمكن خبير بذلك
بيئته أو استغاضة ثم ان قال
مالكهما ادخل في فرجها هذا
التمرد من العود لم يكن ضامنا
في مسئلة في بقرة معروفة
ينطع الهائم قرر بطها صاحبها
فقطعت حينئذ ثرة آ غرابيا
وجرحت بالنطح جراحت
متعددة وصارت كالناقة ولم
ترج حياتها فامر نائب البلد
بنجها ضمن صاحب البقرة
المصر في ربطها البقرة
المنطوحة بقيتها بجر وحتمال
الذبح وضمن الذابح حال الذبح
ان كان لها قية هناك والا
اعتبرت قيمتها باقرب البلاد
اليها ولا تهدر

في السير

في مسئلة في ليس استصواب
الخروج من الخلاف بشرطه
خاصا بالاثثة الاربعة فقط بل
خلاف المذهبي كذلك
والخروج من خلاف شروط
ذكرها الركني في قواعده
وحينئذ يجوز للقاضي تخليف
القرعة بياوغها بالحيض خروبا
من الخلاف حيث واقتنه عليه
فواولمتت فليس ولا لولي
نكاحها الامتناع من تزويجها
حتى تصاف بل يصير به حاضلا
ولهذا قال ابن عبد السلام قد
يتعدوا الورع على الحاكم في

لوحرت العادة بحفظها فمما ضمن فيها وقياسه لو جرت بعدم حفظها فمما لم يضمن
بارسال الداي في البلد مطلقا في فائدة في قال في الفتح في مجت مختلف الهيئة وخرج مسرعا
مالو سرحت نفسها بالانقصير بان انهم الجدار او فخر لمن الباب او قطعت الحبل المحكم فلا
يضمن متلفها مطلقا

في الجهاد وقرع الكفالية

(مسئلة ي) اختلف العلماء في ترك الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فقال اجدانه
كفر وقال بعض اخذناه كبيرة وفصل بعضهم فقال ان كان ترك المعروف وفعل المنكر كبيرة
فالترك حينئذ كبيرة والافضوية فليمن رأى تارك صلاة في امره او زنا في امره فقد
ارتكب كبيرة انما قوم رأى مستهل الحرير والتدين لستم الا بحر ما في نفسه فقد ارتكب
كبيرة عندهم يرى انه كبيرة وهو ابن جرفي الزاوي وعش وصغيرة عندهم راء كذلك وهو
المختد في التهمة في باب الزور وعنه المتأوى ولم يقدر حرمة ليس الحرير بالداومة على كذا
القولين لكن اذا قلنا انه صغيرة قلنا يفسق مستعمله وتلك النهي ان ادأوم عليه مداومة
زادت بنفسها ومع صغائر أخرى على نوافل طاعة وليس لما يجهل حكم مآراء ان ينكره حتى
يعلم انه يجمع عليه اوفي اعتقاد الفاعل ولا لعالم ان ينكره بخلافه حتى يعلم من فاعله انه مال
ارتكابه معتقد فحصر على احتمال قلدهم يرى حله او جهل حرمة (مسئلة ج) ونحوه
ي الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فليمن الذي من قام به من أي المسلمين وجب على غيره
اعاقته ونصرت له ولا يجوز لاحد التضاعف ذلك والتخالف عنه وان علمه لا يفيد له اركان
(الاول) المحتسب وشراءه الاسلام والتجيز ويشترط لوجوبه التكليف فيشغل الحر والعبد
والغني والفقير والقوي والضعيف والذلي والشريف والكبير والصغير ولم يتقل عن أحد
ان الصغير لا ينكر على الكبير وله امارة ادب معه بل ذلك عادة اهل الكتاب نعم شرط قوم
كونه عدلا ورده آخر ون فصل بعضهم بين ان يعلم قول كلامه او تكون الحسبة باليد
فيلزمه الا فلا وهو الحق ولا يشترط اذن السلطان (الثاني) ما فيه الحسبة وهو كل من عكر
ولو صغيرة مشاهد في الحال الحاضر ظاهر المحتسب بغير تحسس معلوم كونه منكرا عند فاعله
فلا حسبة للادخاني معصية اقتضت بغيره من علم بقرينة الحال انه عاجز على المعصية وعظه
ولا يجوز التحسس الان ظهرت المعصية كاصوات الزمير من وراء الحيطان ولا الشافعي على
حتى في شره التهذيب والحنفي على شافعي في اكل الضب مثلا (الثالث) المحتسب عليه ويكني
في ذلك كونه اذنا او لوصيا او مجتونا (الرابع) نفس الاحتساب به درجات التعريف ثم الوعا
بالكلام الطفيف ثم السب والتعيب ثم المنع بالقهر والاولان يمان سائر المسلمين
والاخيران خصوصان بولاة الامور زاد ج وبني كون المرشد المألوم عا حسن الخلق
اذها تندفع المنكرات وتصير الحسبة من القربايات والم قبل منه بل وبعثا كون الحسبة
منعكرو لجاوزة ضد الشرع وليكن المحتسب صالحا لينة قاصدا بذلك اعلاء كلمة الله تعالى
وليوطن نفسه على الصبر ويق بالثواب من الله تعالى اذا علمت ذلك فتقول حكم اهل الحرف

والصناع والسوق في اختلاطهم إل جال بالنساء مع حوزهم وفي الأسواق والطرق مع كشف
 الوجوه وبعض الإبدان من النساء المنكرات المألوفة في المادة على المحقق عند النوى
 وغيره فثبت يجب على الوالي أو منصوبه انكارها بحسب المراتب المتقدمة فيعرف أولاً بان
 ذلك حرام لا يجوز فعليه بكلام لطيف أن أجدي في السبب والتعنيف نحو ما بهل ياتساق
 وليتوعدا العقوبة ثم يماقه بالضرب ولا يبلغ بمسدا فلا يبلغ الحر أربعين سوطاً والأولى عشرة
 وإن أراد أن يحرر بالمخس وذلك حيث كانت المماقة لتترك واجب تركه التعلم بحسب حتى
 ينعم والافلاز يدعى ستة أشهر والأوسط شهر والأقل ثلاثة أيام ويتعهد ما بين ذلك حسب
 المنكر وما عقبه لا بما يليق به في كفي التهديد لوى الهبة وفتخره المرة والمرة الثانية لحدوث
 أقبالا وى الهبات الخ والمراد بهم في هذا الزمان من غلبت طاعته سباً فان لم يجد عزز في
 مكان لا توبع بحيث لا يعبر به فان أصغر عزز بالأشهر وأما عزز الهبة فيعز بالضرب
 غير المبرح أو الحبس الأول أو يجنس المنهيات والمساكين لتترك المأمورات ويقطع مادة
 ذلك إن يأمر الوالي النساء بستر جميع بدنهن ولا يكافن المنع من الخروج أو يؤدي إلى
 اضرار ويمنع على الرجال بترك الاختسلاط بهم لاسيما في الخلوة وعلى الوالي وجوابه
 الناس على إقامة الجمعة والجماعة في المكتوبات اذ هم من أعظم شعائر الدين ولا يأتهم من تخلف
 عن الجماعة إن قام الشعار بفسيره الامن حيث مخالفة أمر الوالي فيما عقب بحسب ما يقتضيه
 حاله وعليه أيضاً جل أهل الحرف ونحوهم على تعلم ما لا بد منهم من فروض الصلاة إذا كثرتهم
 لا يمتنعون ولا يعرفون ما تصح به وما لا يلزمهم بذلك بأجرة منهم بل يعلمون أن لم يوجد متبرع
 اذ هي أهم أركان الاسلام ولا فرق بين من يعلى ولا يحسن ومن يتركها ولا يكافون حضور
 محاسن الذكر والتذكير اذ اعرفوا الواجب من كل مأمور به أو منهى عنه من أركان
 الاسلام وغيره فافهم من واجب تركه حرام من تكبیه كالسرقة والار بالذي فشا وتسلط
 به الممارسون على الضعفاء والمساكين وهول أفزع من هذا الذنب وأشده منه وكالحاكم إلى
 الطاغوت في الأمور التي تنوهم وتمرض لهم من غير انكار ولا حياء من الله تعالى ولا من
 عباده وهذا أمر معلوم ولا يقدر أحد على انكاره ولا شك أن هذا كفر بالله تعالى وبشرعته
 وقطع بعض الوروة عن ارتها وكل الأوطاف ووضهات غير موضعها فيصعب على الوالي خاصة
 وكل قادر عامة منابذهم حتى يرجعوا إلى حكم الله تعالى ومعاون ان من جرد نفسه لجهاذهؤلاء
 واستعان بالله واخص له النية فهو منصور وله العاقبة كما في غير آية من الكتاب العزيز فإن
 ترك من هو قادر على ذلك جهادهم ترض لتزول العقوبة به وجسم كاهو مشاهد من تسلط
 الكفر على أهل الاسلام وتسلط الظلمة بسبب عدم التناهي بينهم وعلى الوالي أيضاً تقدر
 العاقبة وكل من لا يشتغل بالعلم حكمه حكم العامة في دينه بل هو واحد منهم وإن كان له
 نسب شريف وبيت رفيع ورعا يظن هذا بنفسه أنه داخل في الخاصة متعلق بشئ من
 الولايات وهو يخطب خطب عشواء يظلم المبادو البسلا دجهاً ولا يتجاهلوا عزاءه على الله تعالى
 فالواجب على الوالي افتقاد هؤلاء والبحث عن ميسرتهم وكيفية معاملتهم ومن يتولون عليه
 بل لو كان التولي على ذلك من أهل العلم فلا بد من تفقده والنظر فيها هو مستول عليه اذ ليس

مسائل الخلاف **مسئلة**
 يحرم التفرج على الكفار في حال
 قتالهم لان ذلك تكثير لاسوادهم
 ويحرم اعادة إحدى الطائفتين
 في خروجهم وتغريضها وقاتل
 الآخوين لا يجهل من غير
 ضرورة ومن قتل من المسلمين
 حينئذ لم يكن كشهيد المعركة
 بل يتسل ويصلى عليه

معصوما لاسيما اذا خالفه غيره من أهل العلم فالخلق مع أحدهما قليرجع الى سؤال العلماء
الظاهرين بالولاية الشائع عنهم ترك الدنيا **وقائده** قال ابن حجر في الجوهر المنظم في زيارة
القبر المعظم تنبيه يتعين على من كان بمصدر رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن يبلده الشريف
ان يزى ما أمكنه من متكررا به لاسيما ما فيه ترك الادب معه صلى الله عليه وسلم مما يؤدي
الى محذور فان من علامات المحبة غيرة المحب واخفى الناس ديانة أعظمهم غيرة وما خلا من
الغيرة أحد الاخلوه من المحبة وامتلائه بالمخالفة فيحشى عليه الحرمان والقطيعة والخسران
أعاذنا الله من ذلك عنه وكرمه آمين اه **(مسئله ك)** من المحقوق الواجبة شرعا على كل
غنى وحده من ملائكة زيادة على كفاية سنة له ولمن يستر عورة العارى وما يلقى بدنه من مبيع تيم
والطعام الجائز وفك أسير ومسلم وكذا ذى تفصيله وجماعة سور بلد وكفاية الفاتحين بمقتضاها
والقيام بشأن نازلة تزلت بالسلمين وغير ذلك ان لم تندفع بصور كاه ونذرو كفاية ووقف
وصية وسهم المصالح من بيت المال لعدم شئ فيه أو منع متوليه ولو ظالم اذا قصر الاغنياء
عن تلك الحقوق هذه القيود جاز للسلطان الا خدمهم عند وجود المقتضى وصرفه في مصلوقه
وقائده نظم زين الدين العراقي مسقطات رد السلام فقال

سلامك مكروه على من ستمع * وفي غيره ما أبدى يسر ويشرع
مصل * وتال ذا كبر ومحدث * خطيب ومن بصنى الهمم ويجمع
مكسر وقسم بالسر لقضائه * ولا عب شطر غ عسى هو ربح
ودع كافر أيضا ومكتوف عورة * ومن هو فى حال التقوط اشنع
ودع آكلا اذا كنت جائعا * وتعلم منه انه ليس بمنع

وقال آخر فى الاحوال المكروه فيها السلام شعرا

رد السلام واجب الاعلى * من فى صلاة أو با كل شغلا
أو شرب أو قراءة أو أديعه * أو ذكر أو فى خطبة أو تلبيه
أو فى قضاء حاجة الانسان * أو فى اقامة أو الاذان
أو سلم الطفل أو السكران * أو شابة يخشى بها اقتتان
أو فاسق أو ناعس أو نائم * أو حالة الجوع أو محاصم
أو كان فى الحمام أو يجنونا * فهى اثنتان قبلها عشر ونا

اه **وقائده** اتفق الشيخ زكريا بنديب السلام على المستعمل بالوضوء وجوب رد عليه وفى
مختصر الاثار ويصح السلام بالعجبة ان فهمها المخاطب وان قدر على العربية ويجب
الجواب ومن لا يستقيم نطقه يسلم كيف امكنه ويحرم على أهل الذمة ويندب عند المخارقة
ويجب به الرد **(مسئله ب)** لا يندب السلام على نحو المصلى ولا على نائم اتنبه بن حاصر بن
ولامنه عليهم أيضا **وقائده** يسر ارسال السلام الى الغائب ويجب به الرد فور انا للفظ فى
الرسول وبالكاتب فى الكتاب ويسر الرد على المبلغ فيقول وعليه عليك السلام والظاهر انه
لو قدم عليك لم تكف ويحتمل خلافه اه امداد وفى التحفة فيقول وعليك وعليه السلام
وقوله بالكاتب فى الكتاب ظاهر عبارة التحفة الا كنفاء باللفظ أو بالكاتب فى ذلك اه **وفرع** فى

في النفي والجزية

مسئلة في جارية من الغنية لم تقسم القسمة الشرعية اعتقها شخص من اهل الغنية وكان عتقه بعد اختيار الملك وهو موثر عتقت وقوم عليه الباقي
مسئلة في منع الذي يدار الاسلام من الجهر بنحو التوراة ومن ائتمارها والاجتماع عليها في كائسهم وان لم يشرط عليهم ذلك في هذا الجزية بل يمزرون ان فاعوا شياً من ذلك انواع التمزيرات من حبس أو نفي أو تسويد وجهه ويجب على كل من دأهم بفعلون ذلك دفعهم الى الحاكم ويمنعون ان يضمن اظهار دفن موتاهم ولا يخرجون جنازتهم ظاهراً ان خافوا الصوص في الدفن لئلا ياز نهرا وليس لاحد منهم حقد
مسئلة في أحدث الذي كوة في قبالة جاره المسلم يطاع منها على عورات المسلم وبينهما نحو خمس عشرة ذراعاً جبر على ان التلو عز رعا بل يبالغ في تدع عن ايداه المسلمين

اذا ارسل السلام مع غيره الى آخر فان قال سلمى على فلان فقال الرسول فلان يقول السلام عليك أو السلام عليك من فلان وجب الرد وحاصل ذلك انه لا بد في الاعتداده لو جوب الرد من صيغة من الرسل أو الرسول فلو قال المرسل سلمى على فلان فقال الرسول فلان يقول السلام عليك لا اعتداده ولا يجب به الرد قلعه من عن والده وهل يجب استقصاء أم لا وتقل الخشي عن من اتى يجب الرد على من قال فلان سلمى عليك حمله على اتيانه بصيغة سلام شرعية وعلى عدم الوجوب اذا علم انه لم يأت به ولو يلزم الرسول الايلاغ وله رد المتحصل بخضرة المرسل لا غيبته ان لا يعقل حيث ندتم لولاه في كتاب سلمى على فلان قلعه رد فورا لانه لم يحصل منه تحمل اه سم اه جل (مسئلة ش) لا يجب قتال الكفار حيث لم يتعين بدخول بلد الاسلام الا بشرط أن لا يكون له عزروا بخضرة الصف وان لا يزيد المدعو على الضعف زيادة مؤثرة كامة تتحاج بعضهها واحد يتلونها بضد النصح ان فلا أثر لزيادة الواحد والاثنين من الصدو حيث ندتم من العذر قد آفة الحرب فلا يلزمه الثبات في الصف فضلا عن غيره ويستمر في الا فة بحيث تحصل به مقاومة المدعو فاعلا لاثم الجبر مع من يرى بالندق ويتجاوز الحرب قبل التصاق مطلقا ولو فرض قهر الكفار بل لا يملك من أمره شيئا فمذخور ان أمكنه الدفع حرم الاستسلام الا ان توقع من الاسر السلامة ولو بالقداه ولم يخف ضرره فهو أولى من القتال بلا فائدة وأولى منه الحرب وان فرض ان معه سلاحا (مسئلة ش) أسلم الاسير الكافر فمدمه وان اختار الامام قتله قبل الاسلام اجسا كما ان رجوع الزاني عن اقراره بصدح الحاكم بوجهه يسقطه في الاجابث العصبية التواترة اذهى نص في ان قتال الكافر وقتله مفييان بوجود الاسلام حريا او مرتد او لوفد ينفى على المتدعي ان اختيار الامام قتله انما هو باختياره فن لا يحتاج الى لفظ كالم يتلاف الاسترقاق والقداه فحصل ان اسلام الاسير لا اثره في اختيار من أوقف او قد اقبله بل يتعين ذلك المختار وان اسلامه يلغى اختيار قتله فقط

(الامان والمدينة والجزية)

(مسئلة في) كل محل قدر مسلم كما يعل على الامتاع من الحرسين في زمن من الزمان يصير دار اسلام تجري عليه احكامه في ذلك الزمان وما بعده وان انقطع امتناع المسلمين باستيلاء الكفار عليهم ومنعهم من دخوله واخراجهم منه وحيث قد تمجته دار حرب صورة لا حكم فلم ان أرض تناوب بل وغالب أرض جاوة دار اسلام لاستيلاء المسلمين عليها سابقا قبل الكفار (مسئلة في) اقامة المسلمين بدار الكفر على أربعة اقسام اما لازمة بان قدروا على الامتاع من الكفر والاعتزال عنهم ولم يرجوا نصرة المسلمين لان موضعه دار اسلام فاذا هاجروا صار دار حرب أو مندوبان أمكنهم اظهار دينهم ورجى ظهور الاسلام هنالك أو مكروهة بان أمكنهم ولم يرجوا ذلك أو ساء بان لم يكنهم اظهار دينهم فحينئذ اذا كان في اظهر الدين واحكام المسلمين من حدود وغير هاهنا لا البلاد وقتل المسلمين بسبب انه يتعاطاه الوالي الكافر ولا يفوضه الى حكم الاسلام حرم الإقامة عندهم ووجب الهجرة الى الاماخر لا يقدر عليها فمذرب لولم يأمن منهم

منهم في حاله وما له الا اعطائهم شيئا كل سنة كالجزية عكس القضية جازا لاعطاهم الضرورة بل وجب ان يخفف ضرره على المسلمين ومن ظلمه كافر ياخذ شئ منه فهو اجاره أخذ قدر ظلامته من ماله على التفصيل في مسئلة الطفر (مسئلة ج ك) استدان من أهل الحرب بمدين دخل بلادهم بامانهم استقر بدمته ولم يردده ولو باجرة مكملاتهم حينئذ سرقتم واغتياهم كسيرا ملقوه بشرط امنه على نفسه بل أولى بخلافه ما لو اقر وهب سيرا امان او دخل محتضيا بها يأخذ به في عسر سرقة أو اختلاسا او غيرها يكون غنيمة خمسة زواج ومثل دين الصكافرين المتدع كرافض بل هذا مسلم لا يشترط فيه الامان بل لا يجوز اخذ مال هذا بالمسئلة والاغتيا والسرقة لان الصبح ان أهل البدع كالجمية مسلمون وقبيلتان امها لا يكفر (مسئلة ك) أطلق السلطان عقدا لالمان جل على أربعة أشهر فلو زاد عليها فان كان مع امر أو قوت حتى صبح مطلقا ومع ذك صرح بها وبطل في الزائد نعم ان كان تناصف بازت الزيادة بنظر الامام الى عشرين سنين لا قوتها وان دعت اليه حاجة وحيث اتى العقد بلفوا المأمن ولم يجز اغتيالهم وارفاقهم قبل ذلك اذ حكم فاسد المقود كعصها ولو دخل الكفار بلاد النصارى واعطوا مسنين وعلم السلطان وسكت فلم ينهم ولا امرهم لكنه نهى عن طلمهم وقتلهم فلاذ يظهروا نهم حيث دخلوا معتدين على الصادقة المطردة من منع السلطان من اخذ أموالهم وقتل نفوسهم وظنوا ان ذلك عقدا من صبح لم يجز اغتيالهم ولو بسبب دين عليهم بل يجب تبليغهم المأمن وان اتى شرط من ذلك جازا للاغتيا والارفاق مطلقا (مسئلة ك) يجوز عقد الجزية بضع اليهود والنصارى والمجوس ومن تمسك بدنيهم قبل نضجه ومن أحد آو به كتابي ومن زعم انه ممن نفعه الجزية لا الوثني والفلسفي والمعتل ونحوهم فلا يقبل منهم الا الاسلام أو السيف فلو عقدها الامام لم ينفذ فاسد بلزم به كل سنة دينار اذ هو اقلها على كل ذكر بالغ كعقد الجزية بالفساد بخلاف ما لو بطل كأن عقدها الا حاد فلا يلزم به شئ وحكم هؤلاء الكفار حكم المؤمنين لا يجوز تعرض لهم حتى يملقوا المأمن وما أخذ منهم فله حكم اليه فلن اعطى منه شيئا قبوله ان كان بمن يستحق من الفى والا فلا مذهب الخنافية بمقدل كل مشرك كالوثني بشرط كونه عجميا وقال مالك مطلقا الامن قريش خاصة فلا نقدر لهم فليقلدها الامام لكن يصرفها على مذهبها

(مسئلة ب) (السيد والذباغ)

(مسئلة ب) القصص العروف بضر موت من أكبر البدع المتكررات والدواهي الخربا لا يكونه خارجا عن مطالبات الشرع ولم يكن في زمن سيد المرسلين والعصاة والتابعين صلى الله عليه وسلم وعلمهم اجمعين ومن بعدهم من الائمة ولم يرجع الى اساس ولم يبين على قياس بل من تسويات الرجم وهو يسان ذى الفعل الذمى والعقل الغير المستقيم لان من عادتهم انه اذا امتنع عليهم قتل الصيدق والواجب ذم فيضربون رأس غنم على الطلوع بيني العود الذي يسلك به الشبكة نظهرا للقصص من كل شئ وسواس فلا ذبح على هذه الصفة لا يجهل قتل مالم يضر أحده اذا الاجل كل رزق والسداد والشقاوة له حذو وقت مقدر كما قال تعالى

(السابقة)

(مسئلة ك) لا يجل ان يترام شخصان على قوة يعتبران بها أنفسهما على عمل فيقول أحدهما لحسنا ان قدرت على رقى هذا الجبل أو ان قلت هذا فلك كذا فهذا من أكل أموال الناس بالباطل ومن هذا النمط ان يقول واحد لا تخان جلت كذا من بلد كذا الى كذا فلك كذا يجهل للساهى الذى يقطع مسيرة أيام في يوم ومنه ان يقول لا تخان فخرج من أول النهار الى بلد كذا وترجع قبل الغروب فلك كذا ويقول لا تخروا نكلك عندى كذا ان لم أقدر واشياء ذلك فلا يلزم المال في الحالين

لكل أجل كتاب وفي الحديث فرغ الله من أربع من الخلق والأجل والرزق والخلق ثم
الذبح على مثل هذه الحالة ينتوق الى ثلاثة أمور اما ان يقصده التقرب الى ربه ولم يشرك معه
أحد من الخلق طامعا في رضاه وقربه وهذا أحسن لا بأس به واما ان يقصده التقرب لغير الله
تعالى كما يقرب اليه مفسد الملة كعظيم الله كالذبح المذكور بتقدير كونه شيا يتقرب اليه
ويقول في زوال الذبح عليه فهذا كفر والذبيحة ميتة واما ان لا يقصد ذلك ولا يبل بنبذعه على
نحو الطوع معقدا ان ذلك الذبح على تلك الكيفية من بل السانغ المذكور من غير اعتقاد أمر
آخر فهذا ليس بكفر ولكنه حرام والمذبح ميتة أيضا وهذا هو الذي يظهر من حال الموام كما
عرف بالاستقراء من أفعالهم كما حقق هذه الصور الثلاث أو بخمرة فيمن يذبح للجن وهذا
بمختلف ما يذبح للصكبة أو للرسول تعظيما لكونها بيت الله أو لكونهم رسل الله وكذا العالم
أو للسلطان أو للعلموس استساروا بقدمهم أو رضاء غضبان فهو جائز من هذا الوجه **في خاتمة**
اعلم ان هذا التقيص قد صار في قطرنا وسيلة لتبائع كثيرة وفنائع شهيرة ولو لم يكن في ذلك الا
ما ذكر من المذبح لكان كافيا في الاضلال فكيف مع ما ينضم اليه من التفاحش في الاقوال
والافعال وتضييع الفرائض والاموال واختلاط النساء بالرجال فهل يرضى بتل هذه
المخازي عاقل ومع هذا يرون هذه الافعال من الحسنات لأمن الامور المحرمات ولكن
كما في الحديث بدا الذين غر ببالغ وما ذاك الامن موت الذين واستبداد الظلمة الفاسقين
حتى لا يرى من يشكر على ذي فعل فعله لخوف من البيان أو جهل أو مدهانة في الايمان
نسأل الله العافية **(مسألة)** يحرم رمي الصيد بالنقد المعروف الا سحر ثم ان علم حاذق
انه صيد نحو جناح كبير فينبهه فقط احتمل الحمل اه تخضع ولو ايان عضوا من حيوان ناد
لم يحل الا ان كان يجرح مذكف اي مهلك بسرعة فان كلام من البعض المبين والباقي حلال
كالورى سيدا قاتبان منه بالجراحة المذففة عضوا وقده نصفين اه اسعدوا تخضع ونهاية قالا
ولو اياه بغير مذفق ولم يقدر على الصيد حتى ملت حل دون العضو وقيل حلا اه **في فائدة**
اعقد في التخضع حل الذبيحة فيما اذا رفع يده لنصواضطربها أو انظمت شفرته فردها فور انهما
وكذا الذبح بشفرة كالة تقطع بعض الواجب ثم ادركه آخر فاته بسكين أخرى قبل رفع الاول
سواء أوجدت الحياة المستقرة عند شروع الثاني أم لا اه ومثله عش ولو جرح ذئب شاة
تقطع بعض حلقومها وبقيت حياة مستقرة فذبحت في موضع الجرح وأتممت ما حلت قاله
أبو حنيفة اه **(مسألة ك)** تعرف الحياة المستقرة بأمارة كحركة شديدة بعد
القطع أو الجرح أو تخبر الدم أو ندقته أو صوت الخلق أو بقاء الدم على قوامه وطبيعته وتكفي
الاولى وحدها وما يلزم على الفطن بقاؤه من الاخيرات فان شك فكتمدها قاله في التخضع
في فائدة لا يسن قطع ما وراءه لودجين لكن لو قطع الرأس كفي وان حرم للتعذيب والمعتد
عند مروعش الكراهة قال ولو شك هل مات الجنين بذكاة أمه أو لا فالظاهر عدم حمله
وقال الشوري يحل لانها السبب في حله والاصل عدم المانع اه **في فرع** يحرم ذبح الحيوان
غير لما كوله ولو لا راحته كالحمار اذن من متلا ولو اضطرب شخص لا كل ما لا يحل أكله فهل
يجب نبذعه لانه يزيل المغذات الاقرب لانه لا يزيد على قتله نعم هو أولى لانه أهمل غروج

الروح اه عش (مسئلة ٢٥) الزرع النابت في الارض لا يمتلوان تكون سنابلهما
يعرض منه غلبا كسنابل الحصادين والعرض مطلق التصرف وهو الملك لغير الرشيد
فهذا يزول الملك عنه بالاعراض على الاصح في الروضة فتكون غلته حينئذ ملك صاحب
الارض اي من له اليد عليها من مالك أو مستأجر أو مستعير أو غيرهم كوقوفه عليه وموصى له
بالمغنة ومنذوله بها أو بما لا يعرض عنه غلبا لكثرة أو لعدم شيوعه في تلك الجهة فهو باق
على ملك صاحب البذر قطعا كالوكان المحمور عليه مطلقا فلوا دعي صاحب الارض
الاعراض فانكر ملك البذر صدق بيمينه ثم ان لم تنكح لصاحب البذر دعي الارض
فلصاحبها قطعه بحجته لان له لم ياذن فيه كالوا انتشرت اخصان خبيرة في هواه ملكه فيجب برعي
ازالته وتسوية الارض بالأجرة مدة التسوية لعدم تعديبه فان رضى صاحب الارض ببقائه
فانقذه لملك البذر وان سكنت اليد حال نيابة باقوة ولو فسد أو أعاره أو تخبره
ولو باستصحاب ما كان عليه قبل البذر والحادث عنه له ولو علم حدوث الزرع عازول عنه
الملك بالاعراض وبما لا يمتد كان مشتركا بين مالكي البذر والارض فلا يستقل أحدهما
بالنصرف بالأذن الا لم تعلم تحقق ملكه وهذا كالوا اختلما جملتهما وانصب طعام
أو مائع على مثله فبيع أحداهما من صاحبه بشرط القطع أو يباع من ثالث بشرطه المعروف
ولو اختلف في ان البذر يسير يزول عنه الملك بالاعراض أم كثير راجعا لذين خبيرين من كم
باق هذا الزرع من الحب وليس هذان الخرص الفيل الثاني في الزرع بل أمر مشاهدان له
أدنى خبره

(الاضحية والعقيقة والغيرة)

(في الحقيقة ولو احقها)

في مسئلة في التسمية بعد النبي
وشعره لا تخرم الا اذا قصد
حقيقة العبودية وقد غلب على
التفرد المنتسبين الى المشايخ
من أهل الله تعالى ان يقول
أحدهم أنا عبد سيدى الشيخ
ولا يريدون بذلك الاشرف
النسبة للاحقية العبودية التي
لله تعالى ولو قيل لانسان
ما اسمك قال عبدكم محمد يريد

اسمى محمد وقصده الادب كما
هو المتعارف لم يحرم ومثل ذلك
قوله سيدى فلان في الحديث
قوله السيدكم وقال عمر أبو بكر
سيدنا وعق سيدنا يعني بلالا
رضي الله عنهم في مسئلة في
قولهم تعلى القابلة رجل
الحقيقة ظاهر اطلاق قسم انها
تطالها من أصل التخذ

في فائدة في عن ابن عباس رضى الله عنهما انه يعني في الاضحية اراقة الدم ولو من دجاجة واور
كما قاله الميداني وكان شيخنا بأمر الفقير بتقليده وقيس على الاضحية العقيقة بقول ابن
ولده مولود عني بالديكة على مذهب ابن عباس اه باجوري (مسئلة ٢٦) مذهب الشافعي
ولا نعلم له مخالفا عدم جواز التضحية بالشاة عن أكثر من واحد لكنها سنة كناية عندنا بعمى
سقوط المطلب عن أهل البيت بفعل واحد لا حصول الثواب بل هي سنة لكل أحد والمراد
بأهل البيت من تلزمه نفقته كافي النهاية نعم قال الخطيب ومرو غيرهما أو أشرك غيره في
ثواب التضحية كان قال عني وعن فلان أو عن أهل بيتي جاز وحصل الثواب للجميع قال عني
ولو بعد التضحية بها عن نفسه لكن قيدي التحفة جواز الاشراك في الثواب بالبيت قياسا
على التصديق عنه قال بخلاف الحق ولو ذبح شاة فوفى بها الاضحية والعقيقة أبرأ عنها
قائه مرو وقال ابن حجر لا يتداخلان في فائده في يكي اخبار البائع بسن الاضحية ان ولدت
عندهم ولا يفرج لظنون أهل الخبرة ولو اشترى سبع بدنة للأضحية ثم ان مالك الباقي بوقفه
فلا يسيل الى خصمه بل لو لم يفسد لم يبر على الذبح ولا على البيع فكذا اه فتاوى بحرمة
(مسئلة ٢٧) ظاهر كلامهم ان من قال هذه أضحية أو هي أضحية أو هدى تعينت
وزال ملكه عنها ولا يتصرف الابدي بها في الوقت وتغيرتها ولا عبرة بنسبته بخلاف ذلك

يصل أكل الضعف وان تقوى
بنايه كضعف الحشيشة لثبوت
حله بالنفس والاجاع فلا يلحق
بما يتقوى بنايه بخلاف نحو
الزرافة اذا تقوى بنائها فتلحق
كما قال السبكي بجائعهم والفرق
وجود النفس فيه دونها
مسئلة في روث السمك نجس
وبجواز كل صفاره قبل شق
جوفه ويعني عن روث سمك
تقيته واخرجه لكن يكره كما
في الروضة ويؤخذ منه انه
لا يجوز اكل كبوله قبل اخراج
روثه لعدم المشقة في ذلك
ومثله أحد ذهنه قبل شق
جوفه اذا لاقى شيئا من روثه
مسئلة في لا يجوز لمس ان
يدفع منه لكافرا ما كاهل لاه
من جسد المعاصي المأمور
بتركها وان اقر عليها كشراب
الخمر ونحوه مسئلة في دلت
الاحاديث على ان النبي صلى
الله عليه وسلم كان يهيب اللحم
والحلو والعسل وذلك يدل على
ان هذه الثلاثة افضل الاغذية
وأغنها للبدن والكبد
والاعضاء لكن ورصيد ادام
الذنب والاشرة اللحم وعن
علي كرم الله وجهه يرضه سيد
طعام الدنيا اللحم والارز
قال الاخرى وأكل اللحم
يزيل سبعين قوة ومن تركه
أربعين يوما لم يخلق فظهر
بذلك ان اللحم من حيث

لا يضره قال الاخرى حكاياهم ظاهر في انه انشاموه بالاقراء وشبهه واستحسنوا
في القلائد قال ومنه يؤخذ انه ان أراد ان يأخذ الشخصية بها قطعوا كما هو عرف الناس
المطرد فيها يأخذونه لذلك جعل على ما أورد وقد أبقى البقيتي والمرابي بانها الانصير منذور
بقوله هذه أخصيتي بإضافتها اليه ومثله هذه عقبة فلان واستشكل ذلك في النصف ثم رد
والقلب الى ما قاله الاخرى أمل (مسئلة ب) اعتقاد بن جبري الغفغ عدم جوا
الشخصية بالحامل وان زاده اللحم لانه عيب واعتقاد بوخرمة جواز ان لم يؤثر الجدل نقصا
لها وما مال اليه في القلائد قال و الظاهر المنع بظهور النص وان لم يفتن وبه أخذ الجمهور
وهو وجيه (مسئلة) قال أبو حنيفة تجوز الشخصية بالمقطوعة الاذن ان قطع أقل من
الثلث بل قال أبو يوسف أقل من النصف قال أبو حنيفة وحسين بن يحيى به لتعذر
وجود شخصية الاذن قاله الاخرى في شرح المتأخر نعم تنبيه الحقيقة وهي ان أبا حنيفة قال
بعدم جواز الشخصية آخر يوم من أيام التشريق فمن أراد تقليده في المقطوعة الاذن فليقل
مذهبه في هذا كاستشرط التقليد المتقدمة (مسئلة) يجب التصديق في
الاضحية المتطوع بها بما ينطلق عليه الاسم من اللحم فلا يجزى نحو صمغ وكبد وكش ورجا
والغفرا والنصرف في المأخوذ ولو نحو سم لسلم الملك ما يطاع بخلاف النقي فليس له
البيع له النصرف في المهدى له بنوا كل وتصديق بوضا فلو لم يأن لان غايته انه كالخص
نفسه قاله في النصفه والهايتو جواز حر ان يكون المراد بالثني من يحرم عليه الزكاة قال
باعتن والقول بانهم أي الاغنية يتصرفون فيه بملأوا واضيف وان أطالوا في الاستدلال
فأفادته قال في التحفة في محبت الحقيقة نعم ما يهدي هذا النقي فملكه ملكا تاما ويصرف
فيه بملأه ويحث فيها كالفتح حصول سنة الحقيقة قبل انفصال الولد لكن بعد فتح الرو
اه حاشية الكردى وسن طبع الحقيقة ولومذورة بحسب انهم رجلا النبي من أصل الفخ
تعطاه القابلة ثبته اه تحفة وشورى ويحث الزركشي كالأخرى انه تصديق بلحم المذود
نيا ونظر فيه في شرح الروض ويحث بعض علمائنا من الاولياء عدم كراهية تكسبه عن
الحقيقة فتاوى لآبان المولود يكسر عظام أهل الشرك والبدعة فافادته قال ابن جبر ومث
شق لا تستحب الحقيقة كالنسيئة عن السقط الا ان نكحت فيه الروح اذن لم تنفخ فيه
لا يبعث ولا ينفخ به في الآخرة اه فافادته قال في النصفه الضعيفة فتح المهمة وكه
الغوفة وهي ما يدعى في الشهر الاول من رجب والفرع يفتح الفاعل او اهل البيت وهو ما يد
أول نتائج البهجة رجاها كتمانده وبيان لان قصد التقرب الى الله تعالى بالتصدق بلحمه ما
ثبت لهما أحكام الاضحية كما هو ظاهر اه وأقوى أحمد الشهيد بافضل بان الذبح أو
رجب سنة مأثورة ونص على ندب الشافي وغيره وقت ذبحها الشهر الاول ونهى الرجب
والعتيرة اه

(في الاطعمة)

(مسئلة ك) قال في التحفة حيوان البحر ما يعيش فيه بان يكون يعيشه خارجة عنه

من يروح أو يعيش حتى لا يدوم **أه** والذي يظهر أن مراده بعدم دوام حياته أمال أن تكون
 حياته في البر كما أنه في البر بحيث زادت في البر على حياته في البر بعدد عليه أنه تسم
 حياته في البر **فائدة** روى عن سيدنا عمر رضي الله عنه أن جواده وقت بين يديه صلى الله
 عليه وسلم فإذا مكتوب على جناحه بالبر ما تفتن جند الله الأكبر ولنا تسع وتسعون بيضة
 ولوقت المائة لا كنا الدنيا وما فيها **أه** حياة الحيوان وأقرب ابن حجر يجوز أن أراق الجراد
 لا كله كالكه حيا **مسئلة** (مسئلة) من سكر أعواد في جانب من البحر وترك منها قدر
 الباب ليدخل الصيد ويجعل عليه شبكة ملك الصيد الداحل ذلك الموضع بشرط أن لا يكون
 لا حذ على المكان يد بخوسه وإن يكون ضيقا بحيث يسهل أخذ الحوت عنه ولا يختصير يكون
 أحق بمن غيره وهذا كما يكمل الصيد يطلان عنه أو طيراته أو الماء لمضيق لا يتقلب عنه
 ولو مقصور أو كذا أو واسع إن كان ملكه ولم يكن محرما **مسئلة** (مسئلة) روى أبو داود أنه
 صلى الله عليه وسلم عن عبيد بن ربيعة عن أبيه عن الدواب الغلة والمدهن والصدور والمخروف
 حل النبي على الحمل الأكبر السليمان الطويل الذي يكون في الخراب فيصرم قتله على المعتد
 إذا الأصل في النهي التصريح ونحوه عنه في بعض المواضع إنما هو دليل يقتضيه أما الحمل
 الصغير المسمى بالقر فيجوز بل يندب قتله بغير الإحراق لا معمود فلا يفرص أن الكبير دخل
 البيوت وأخذ ما قتله **أه** قلت ونقل العمودي في حسن التصوي عن شيخه ابن حزم أنه إذا
 كثر المؤذي من الحشرات ولم يندفع إلا بإحراق **أه** **فائدة** نقل عن ابن عباس رضي
 الله عنهما أن في كل رمانة حبة من رمان الجنة وتقل النعمية أنه إذا عثت الشرفات التي على
 حلق الرمانة فإن كانت رجا صعد حب الرمانة وزوج وعدد رمان الشجرة كذلك وإن كان
 فردا فهو مفرد **أه** قلت وورد في حديث أسناده قوي أن الباذنجان لما أكل له وقال
 الإمام محمد الباقر بالباذنجان ثم رأت أهل البيت أي موافق لطبايعنا ومزاجنا **أه** من الثمر
 في مناقب أبي علي **فائدة** ورد عنه عليه الصلاة والسلام تفكهوا بالبطيخ وعصوه فإن
 ما د رجوه وحلاوة حلاوة الجنة فكل لقمته كتب الله سبعين ألف حسنة ومحاسنه
 سبعين ألف حسنة ورفع له سبعين ألف درجة **أه** من كتاب التركة الحسيني **فائدة** قال
 في النسخة وبنى للإنسان أن يخرى في مؤنة نفسه ومحبوبه ما أمكنه فإن عجز في مؤنة نفسه
 ولا يحرم معاملة من أكثر ما له حرام ولا الأكل منه وتورد البعوى في شاة غنبت بجرم أروج
 ابن عبد السلام والغزالي عدم الحرمة وإن غنبت عشر سنين لحل ذاتها وإن غنبت من غير
أه ولو منح آدمي شرة قال الطحاوي حل أكله وقضية مذهبنا خلافه وقتل عن المزجد
 حرمته علما بالأصل **أه** شوري **مسئلة** (مسئلة) ثمرة تعظم في بعض الجهات فيطلى
 عليها أو بالابل وأرأها ثم تقلى في طشت حتى تنضج ثم زالما عليها من أزر النعاسة وتوكل
 فإن غسلت حتى لم يبق على ظاهرها شيء من وصف النعاسة ولم تضر يعقل ولا بدن حل أكلها
 وإن شربت النعاسة كالواقع حب أو أغشى لحم في بول فيسكني غسلي ظاهرها فقط
مسئلة (ش) يحرم تناول البغ القبيح وهو ميت وجديبال مكة قليلة وكثيره لأن
 جنس ذلك يحدو ما لا يهون والحنيشة والعبور والعران وجوزة الطيب فيصير الكثير

صلاحه لا يؤخذ أو نفعه للبدن
 أفضل وأخبر أفضل من حيث
 كونه قوام الجسد ومقتضى
 الحبيب المقناة ولهذا لا يجزى
 البصر في الفطرة **مسئلة**
 يجوز للفطر أخذ طعام الغير
 الفاضل عن حاجته الناجزة
 قهر أو قتاله عليه وهذا المنتع
 العالم وجوب البذل ولا فرق
 في المضطررين المسلم والذي
 والمسلمين والفرق بينهما وبين
 عدم جواز أكل الذي المضطر
 من ميتة المسلم علم المنتع
 وجوب البذل

من ذلك بحيث يخدر غالب الناس منه غالباً وان فرض ان هذا الشخص لا يجتهد ذلك التقدير
بجلاف القليل من ذلك ومن قال ان الخوزة لا تخدر فهو جاهل أو متجاهل وأما الجوز
المذكور في باب الزايمقرونا بالوز فهو الصحيح بكسر فو جندوسه أربع زوايا غالب يتبعه
في طعمه اللوزة دهن كاللوز (مسئلة ك) لم رد في التنبأك حديث عنه صلى الله عليه
وسلم ولا أثر عن احدهم من السلف وكل ما روى فيه من ذلك لا أصل له بل مكذوب لحدوثه بعد
الالف واختلاف العلماء فيه حلا وحمة وألفت فيه التأليف وأطال كل في الاستدلال بلحاظه
والتخلاف فيه واقع بين متأخري الائمة الاربعة والذي يظهر انه ان عرض له ما يحرمه بالنسبة
لمن يضره في عقله أو بدنه فحرام كما يحرم العسل على المجرور والطين لمن يضره وقد يعرض له
ما يضره بل يصير مسنوناً كما اذا استعمل للتداوي بقول ثقة أو تجربة نفسه بانه دواء للعلة التي
شرب لها كالتداوي بالنفس غير صرف الجر وحيث خلاص تلك العوارض فهو مكره اذ
التخلاف القوي في الحرمة بفيد الكراهة (مسئلة) التنبأك المعروف من أجمع الخلال اذ فيه
اذهاب الحلال والمال ولا يختار استعماله أكلاً أو سوطاً وشرباً للدخا به ذميمة ومن الزجاء
وقد أتى بصريحه أئمة من أهل الكمال كالقطب سيدنا عبد الله الحداد والعلامة أحمد الحدادون
كأذكره القطب أحمد بن محمد بن مهيبت عنهما وغيرهم من أئمتنا بل أطال في الزجر عنه
الحبيب الامام الحسين ابن الشيخ أبي بكر بن سالم وقال أنحنى على من لم يتب عنه قبل موته ان
يموت على سوء الخلق والعياذ بالله تعالى وقد أشبع الفصل فيه بالتغل العلامة عبد الله باسودان
في فيض الاسرار وشرح الخطبة وذكر من ألف في نصرة كاتقليد في وابن علان وأورد فيه
حديثاً وقال الحساوي في تثبيت الفوائد من كلام القطب الحداد أقول ورأيت معروفاً تفسير
المفتع الكبير قال اي صلى الله عليه وسلم يا باهريرة يأتى أقوام في آخر الزمان يدأومون هذا
الدخان وهم يقولون نحن من أمة محمد وليسوا مني أتى ولا أقول لهم أمة لكنهم من السوام
قال أبو هريرة وسأله صلى الله عليه وسلم كيف ثبت قال انه ثبت من بول ايليس فهل يستوى
الايمن في قلب من شرب بول الشيطان ولعن من غرسها ونقلها وباعها قال عليه الصلاة
والسلام يدخانهم الله النار وانما سميرة خبيثة اه ملخصا اه ورأيت بخط العلامة أحمد
ابن حسن الحداد على تثبيت الفوائد سمعت بعض المحبين قال ان والذي يشرب التبن خفية
وكان متعلقاً ببعض أكابر آل أبي علوي فلما مات رأيت فساتنه مافل الله بك قال شفع في فلان
المتقدم الا في التنبأك فهو يؤذي وأراني في قبره قتيابجي منعه الدخان يؤذيه وقال له ان
شفاعة الاولياء ممنوعة في شرب التنبأك وقال لي بعضهم رأيت والدادي وكان صالحاً لكنه
كان يشق التنبأك فرائته بعد موته قال ان الناسق للتنبأك عليه نصف اثم الشارب فالخذر
منه اه وقال الولي المكاشف الشريف عبد العزيز الدباغ أجمع أهل الديوان من الاولياء
على حرمة هذا التنبأ الخ (في فائدة) قال السيوطي في الاشباه والنظائر قال بعضهم
من اتى الاكل خمس ضرورية وحاجة ومنفعة وزينة وفصول فالضرورة باوغة الى حداد الم
يتناول الممنوع هلك أو قارب وهذا ينبع تناول الحرام والحاجة كالجائع الذي لو لم يجد
ما يأكل لم يهلك غير انه يكون في جهنم ومشفة وهذا لا ينبع الحرام والزينة والمنفعة كالمشهي

في الامانة في حقه افضل سورة القرآن برضا الله الكتاب او افضل أي القرآن لما به الكرمي وقال
 الزبيدي البهجة افضل ومعنى الفضيلة ان ثوابه افضل من بعض فالتفضل انما هو من حيث المعاني لا من حيث الصفات
 فلهذا ينبغي التأنيب معه فقال اعظم لا افضل ولعل هذا هو السرفي منع الاسمرى الفاضلة في التصريح بما يلحقه الافضل
 في مسئلته افضل الذي ذكره الله الا القول انه على مضاضة بين التسليم والتعبد والاستغفار وفي جملة الخائفين المعاصرين ان
 الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مستحبة على ذكر الله تعالى وذكر رسوله صلى الله عليه وسلم افضل الا ذكره ١١ وقال علي كرم الله وجهه
 لو ان أنس ذكركم الله تعالى ما قربت الى الله عز وجل الا بالصلاة على نبيه صلى الله عليه وسلم ٣٠٧ عليه وآله وصحبه وسلم فاني سمعته يقول
 قال جبريل بمحمد ان الله تعالى

يقول من صلى عليك عشر
 مرات استوجب الامان ولو لا
 هبة قوه صلى الله عليه وسلم
 افضل ما قلت انا والنبون خيلي
 لا اله الا الله قلت انما افضل
 الاذكاره طمأنينة في افضلها
 بعد لا اله الا الله وقد اطلعت في
 القول القديم في فضائلها
 تكفيرا لخطايا وترك الاعمال
 ورفع الدرجات ومغفرة الذنوب
 واستغفارها لاقبالها وكتاب
 قبرها مثل احد من الاجر
 وكما به امر الدنيا والاخرة
 لمن جعل صلاته كلها صلاة
 عليه وفضلها على حق الرقاب
 والنيابة من الاهوال وشهادة
 الرسول جوار وجوب الشفاعة
 وروية النبي صلى الله عليه وسلم
 في المنام وروية الله تعالى عنه
 والنبول تحت ظل العرش
 والجواز على الصراط وروية
 القصد المقرب من الجنة قبل

الحاقى والسكر والتوب التوب بالحر والكلان والفضل كالنوع باكل الحرام
 والشبهات

(الامانة)

(مسئلة ١) الحلف بغير الله تعالى لا يكون كفرا الا ان قصد الحالف تعظيم ذلك المبر
 كتمظيم الله تعالى وعلمه جل شرفه من حلف بغير الله فقد اشرك وحيث لم يقصد ذلك فالعقد
 الكراهة (مسئلة ٢) حلف لا يسكن ارض فلان فزال ملكه عنها ومعهها لم يحنث
 بسكناها حيث ان يري ارض جرى عليه ملكه أو ائتمارها في الحلف فيصنث بالاشارة
 مالم يرد ما دام ملكه فلا يحنث بمنزله أيضا (مسئلة ٣) حلف لا يدخل مكان كذا
 وقد قصد منع نفسه فدخله ناسيا فقل انه حنث بذلك فدخله عمدا ناسيا أو ناسيا لم يحنث
 بدخوله المذكور اعتمادا على الحنث بدخوله الأول ناسيا مطلقا عند ١٠ وقال ابن حجر لا بد
 من وجود قرينة وهذا كالا يحنث لو فعله جاهلا لانه المعلق عليه أو مكرها ولو يحنث لكن
 لا فصل بين العبد نعم ان قصد التطبيق عجز الفعل وكذا ان اطلق خلافا لم يحنث
 بالدخول مطلقا (مسئلة ٤) حلف لا يكلم اباما وغيره فان كان القصد ردعه عن نحو
 المعصية وان كان بغيره فجازيل قال القرطبي ان الجبر لا لاجل المعصية والبدع واجب اي
 متى كذا استجاب حتى يتوب واذا جاز مكانه فنعوا الاب بكسر الهمزة وواو القاف المسكورة ورد
 المنصوب فترك مكاتبة أولى وان كان لغير ذلك فيجوز ثلاث لا دونها مطلقا نعم قيل عن
 ابن العاد حرمه هبر والودودون ثلاث ووجهه ظاهر واذا حرم الجبر لزمه الحنث بالتكليم
 ويكفر فلو كرهه على التكليم لم يحنث بجاهه الا كرهه كالأول كرهه على كلام غيره الذي ليس
 واجب فلا حنث عند الاما كرهه سائل لكن النبي صلى الله عليه وسلم اكرهه عليه حنث
 ولا يميز التكليم في ذلك خلافا لوجهه عبارة الخصة في فائدة في حلف لا يلبس شيئا حنث
 بلبس الخاتم لا يلبس لباسي العرف ١١ ع ش وقال الفسفي وجعل صاحب الكافي من

الموت ويرحمنا على اكثر من عشر من غزو وقياهم لمقام الصدقة للسرو تضيها مائة حاجه بل اكرهوا ان يحب الاعمال الى
 الله تعالى وتنفى القرو ونظهر القلب وهي من ابرك الاعمال فأخلق بجاهها ثوابه ان يكون افضل الاذكار زكاة الله المداومة عليها
 آمين في مسئلة في حجب شخص لا يظهره من الصدقة والديعة حتى جرد ذلك على معاصنه ومخالطته بالاموال الكثيرة ثم خاض ذلك
 الشخص وانكره وحلف به اثم بذلك باطننا اعطى لم يصدق عليه ان فيه خصمه من التفاق حتى يدعها كافي الحديث الصحيح
 ويدخل بينه الفاجرة في وعيد قوه تعالى ان الذين يشرون بهدهم الله تعالى الاية وفي وعيد قوه عليه الصلاة والسلام من
 حلف على عين يقطع به مال امرى مسلم هو فاطمى في الله هو عليه غضبان وهي العين القموس التي يغص صاحبها في النار
 وهي الحاقلة للذين والويلد ويتف على صاحبهم لسوء الخلقه والعياذ بالله

في النذر

في مسئلة في اشترى بئنا موضوعا
يقع في ارض موقوفة ثم استأجر
الارض من ناظر الوقت فاذن
لشخص ان يتنقع به فنذر
المأذون له لا ذن بمسنة
دراهم كل يوم مادام مقيما
مكانه الذي يملك متعنه صح
الاستئجار والنذر المذكوران
فلواقضت مدة اجارة النذور
له واستأجرها انذارا وملك
المنفعة واستقر مقيما فالذي
يظهر وتخصيه القواعد بقاء
النذر وهو الخمسة الدراهم
كل يوم للنذور له تقريبا لاشارة
لان قوله مادام مقيما مكانه
الحج مراده بالمكان الارض
المشار اليها في صدور الكلام
فكانه اشار اليها والى الوصف
المذكور فلا يضر زواله بملك
المنفعة لان الوصف لا يبرى
يجرى الشرط بدليل طلقناك
بهذا الهوى فان حروا يوقع
بجلائله وهو هوى في مسئلة في
نذرا لا يبرى بغيره من شاة
وجعله في ارض سلطانية على
ان ينذر به باربعين اوقية فقال
بني النذرة لله على نذرك
باربعين اوقية معلنان صح
نذرك الاول على اوقال قال

لنوايين ما اذا دخل على صاحبه فاراد ان يقوم له فقال لا والله وهو يجامع به البوى اه
في فائده في حق لا يخرج الا بذنه فاذن له بحيث لا يسهل له يصنع ضرره وان غلب عدمه
اعتبارا بما في نفس الامر اه فتعريفه فقه الضد والعشاء ان ياكل فوق نصف النسيج
ووقت الاول من الفجر الى الزوال والثاني من الزوال الى نصف الليل ثم منه الى الفجر وهو
والمنفعة من الضم الى الاستواء والمنفعة من زوال وقت الكراهة بعد الطلوع الى الاستواء
والصباح من طلوعها الى الارتفاع اه

في النذر

في فائده في قال في النهاية والاصح انه يعني النذر في الحاج مكره وعليه يعمل اطلاق المجموع
وغيره قال لصحة النهي عنه وفي التبرع عدم الكراهة لانه قربة سواء المعلق وغيره اذهب وسيلة
لطاعة اه ومنها النسخة قال ومن ثم ائيب عليه ثواب الواجب اه

في شروط النذور والحق بها

(مسئلة) شرط النذر الاسلام والاختيار والطلاق التصرف ان كان عال معين فيصح نذر
سفيه عباده وكذا جبال في الذمة كافي النهاية (مسئلة ب) نذرت امرأة لولدهم جميع ما
ملكه وتصلها بنفقة مدة حياتها فان كانت مال النذر مكتسبة فوبه على الكسب او نصيب
على الاضافة جائزة التصرف صح نذرها والام يصح بالجميع وان تحمل الولدان بالنفقة واذا صح
النذر بشرط فلو مات أحد الابنين لم يلزم واو نه شي لانه لم يلزم شيئا في عين ماله وقدرت
ذمته بالموت (مسئلة) خطبت ففضلها ولها ان تنذر له بكذا فنذرت قال النذر باطل اه
بالمحرمة (مسئلة ب) نواطها هو زوجته على ان تنذر له بجميع ما يتبرع لها من الارث في
انها لو نذرها في قبل ذلك بثلاثة قروش فان صدق النذران منهما ماله الاختيار ونفذ
التصرف والصلم عن النذر ولو من وجه كان بطلان النذر عطيته صح وان كان المنذور به
مجهولا واثابا وغير مقدور عليه ولم يزل ما التزمه لتغييره وليس لاحدهما الرجوع عنه
ولا ابطاله (مسئلة) ادعت انه نذر لها باثنين فانكر صدق بيينه ثم ان اقامت بيئته
ولو شاهدوا بمناذرت كمالونكل عن البيه خافت المردودة ولا يمكن اقامة البيئته من الناذر
بعدم النذر لان ذلك نفي غير محصور كما هو ظاهر فينضيح المتعارض هنا في فائده في نذر
ان لا يبرأ الا مظهر لم ينقض نذره اذعنه عدم القراءة اذا كان محمدا وليس ذلك قربة
ويتقدير اضعافه هو لم يلزم القراءة اذا كان متطهر اقراره مع الحدوث لم تقوت شيئا التزم
فعله حتى يستقر في ذمته فينذر بشرع له بحجود التلاوة ولين سمع اه عش (مسئلة ش)
نذر صوم سنة مطلقة كلفه على صوم سنة سن له الشروع في صومها غلب النذر وتساها
وتكفيه هلالية حيث تابعها او فرقها بالاشهر والاكمل كل من كسر ان ابتداء اثنائه ثلاثين
كشوال واجبة وان ابتدا من اولها ويغني رمضان بشهر هلال او ثلاثين يوما وخمسة
ايام عن العيدين وايام التثريق او ميعنة كسنة خمس وتسعين اوسنة من اول شهر كذا

أو من النذر لم يجب قضاء رمضان والأيام الخمسة فإن نذر التتابع فيها ولو كذا أن نوله على ما في
الارشاد والباب لم يمتنعوا قطع ما ينقطع بمصوم الكفارة لكن لا يلزمها قضاء أيام الحيض
مطلقا في الأنظار وهذه السنة أو السنة كلها بقاها إلى الحرم أو السنة التي يقدم فيها زيد
فقدم قبل فجر أول يوم من الحرم أو بعده وقيدت التبعة بطن قدومه صامها أو وأثناءها أو
آخرها لم يمتنعوا قضاء الصوم ما بعده أو آخرها وفي قضاءه ما سبق منها الخلاف المشهور
(مسئلة ب) رأت أن آخرها ما فوقها قالت إن سلم الخوف قلل على صوم سنة كاملة
لزمها صوم ثلثمائة وسنتين وما ولو متفرقة في سنتين ولا يجوز لها الإطعام مادامت قادرة على
الصوم ولا يمنعها الزوج حينئذ اه قلت وقوله ولا يمنعها الزوج في الارشاد وله منعها من صوم
نفر عدوا أو موص تامل اه (مسئلة ب) نذر أن يبنى مذهباً يحمل كذا صاع نذره ولا يجوز به
البناء في غير مائته لا اختلاف الاغراض باختلاف الحال كما أفتى به ابن حجر وغيره
(مسئلة) وكاء جماعة يشتري لهم طعاما من بلدة كذا فظن بها آخر ممة طعام فتواقفا
على أن ينسذه لهما فخر له من الطعام و ينذره الوكيل عاتة قرش بضعته ثم تناخرا كذلك
صح النذران وزم الوكيل تسليم المائة من ماله وكان الطعام ملكه ثم لو نذره بمائة مئة
من دراهم موكله لم يصح نذره إذا لم يصره بالتدبير وإن أمره بذلك لعدم صحة التدبير
فيه كما لا يصح شرط المعاوضة كنفرتك بشرط أن تنذروا على أن تنسذوا بكذا أو في مقابلة
نذرك بكذا إذا نذرتا قبل الموضع الا من الله تعالى كما قاله ابن حجر وأبو خزيمة ولو لم ينفذت
للمتخذ إذا تعذر في قبيل الناقصة قصد المعاوضة لم يصح أيضا (مسئلة ب) نواطأ ثمان
على أن يشتري أحدهما من الآخر طعاما بدرهم مؤجلة و ينذره بغيره فإذا نذر في شيء الطعام
فصل له الآخر بعد الله أن يرد له الخبر ينذر ثم حصل منها ذلك بصفة محضة فواقع من
الشراء والنذر المذكورون صحيح يلزم العمل بمقتضاه حتى لا اجل لزم المشتري تسليم الثمن
وذلك البايع بالخبر ملكا تاما و ينفق في الوفاء بالعهد الذي قصده للنذور وهو رد الخبر بعد
تسليم الثمن نعيده بتجديده فك ينذروا هبة ونحوهما ثم لو ادعى ثالث أن الخبر المذكور قد
نذره به صاحبه قبل هذا النذر بصفة مهربة حاصلا فنذرتك بالخبر قبيل خمسة قروش إلى
أن يجبي السبوق وتصدقوا على ذلك هبة النذر باطل من وجهين أحدهما أن الصيغة
صيغة معاوضة وأوشبها وهي تنافي مقتضى النذر إذ هو يمان عن ذلك لانه التزام قرينة
فاقترنه بصفة المعاوضة بخبر ممن مقتضاه فليخو ثانيا ما أن قوله قبيل خمسة قروش الخ
يقضي تأجيل النذر إلى مجي السبوق وهذا أيضا يناهض النذر بالعين لانها متى زالت عن
ملك الناذر لم تصد إليه الا بغيره الجديد (مسئلة ب) نواطأ هو مقرضه على أن
يقترض منه دراهم و ينذره بكذا في ذمته عين كل سنة مادام الدين باقي جماعة على الصفة
وناقضهم آخر ون قالوا لان النذر حينئذ شبيه بالمعاوضة والطاقتان متكافئتان
والاحتياط لا يجني واستوجه ابن حجر في الفتاوى بأنه أن في هذا النذر على قصد ارفاهه
على نواطأ عليه لم يصح نذره لان كل ما لصرح به أبطل إذا ضمركه وحينئذ لا يفسد
بين مكسور الدين قسيرا والدين حالا أو لا وإن قصد القسرة بالاولاهه إلى القرض

لله على أن تصدق عليك بكذا
ان نذرت أن تصدق على
بكذا فنذر الثاني ناهي على
الأول لم يصح النذر في الصور
الجميع لان النذر والصدقة
لا يقبلان المعاوضة (مسئلة ب)
نذرا ثوبين أربعين أشهر فأنتم
نذرا لا حرطيه بما يقابل ذلك
بأربعين أوقية شريطة على صفة
نذره بصفة أن رزقت قول
لا اله الا الله فك على أربعين
أوقية شريطة أن يصح نذرك
صح النذر المذكور كما أفتى
به أبو زرعة في تفسيره ذلك وليس
هو كمن نذر الشئ بكذا إذا
خرج البيع مستقلا لأن ذلك
نذر لحاج فلا يجب الوفاء به كما
تقبله الشيطان عن الفرائي
واقروا لا يصدق على هذا أنه
نذرت بعد بل نذرت مجازاة وضابطه
أن يعقل القسرة على حصول
ما يجوز أن يدعو الله به يسأله
أياه فإذا حصل لزمه الوفاء به
(مسئلة ب) ليس الذب الرجوع
فيما نذره لو نذر على العتق كما
أفتى به القضاة ومال إليه الأزرقي

بمسئله في العند في نذرت لك
بكذا أو نذرت عليك بكذا انه
كتابة فان نوى به النذر عمل به
وان أطلق ولا يشبه فبني
الغاو عسك باصل برامه فذمه
والقول قوله يمينه كاقول ذلك
المهمودي وأقضى به ابن قاضي
شبهة والكال الرداد مرة
وأقضى الرمي والكال الرداد مرة
أخرى بصراحته واقضاه كلام
ابن زريق وامر ان نذرت التبرر
فسيان أحدهما وهو الاولى
للتفريق من الخلاف ان يلتزم
قربة ان حدثت شعبة أو ذهبت
شعبة كان شق الله مريض
علي "كذا أو الله على كذا فيلزم
ذلك اذا حصل بلا خلاف
ومنه ما يفتاده الناس ان
عاقب الله الى ان أقول لا اله
الا الله فله على كذا أو فله على
فلان كذا الثاني ان لا يعلقه
بشيء فله على "صوم يوم أو
فلان كذا فيلزمه ذلك في
الظاهر وليه قول انه لا يصح
بمسئله في نذركم خبر بالمرور
معه في يمينه ان يروا يستق

كل سنة من غير ان يصح في مقابلة مواطاة ولا غيرها صح النذر وان أطلق فلا ذم
كلامهم العدة اه وعادة ش اشترى غلا ونذر بعد لزوم البيع بالبيع مكذا وكذا
نرا كل سنة مادام البيع لم ينسخ مع النذر لم يسل بوجوب النذر ولا المسذورة على العند
كالنذر للقرض بنفقة أرسته مدة بقائه الذين فهم ان قصد بنوه التوصل الى الرباط بل كقوله
شيخنا ابن حجر لان جهله في مقابلة ربح القرض أو نذركم المطالبة بل أو أطلق على الأوجه
اه قلت وقال أبو حنيفة نذره بدنا وكل شهر مادام دينه بذمته فأت أحدهما قطع بالنسبة
لغيره مونة لان النذر يلزم باو له نعم لو نذره بخمسة عشر سنتين لم يقطع بموته قال ولو قال
ما لي صدقة ان لم يكن الامر كذا فبأن خلاف قوله خير بين التصديق بماله وبين كفارة يمين
اه (مسئلة ش) باععه أو نذر نذره بعد لزوم البيع بكذا ان خرج البيع مستقضا لم يصح
النذر كذا أتني به الغزالي وأقر في الوضحة ثم ان خرج بعض البيع مستقرا لم يصح
على يمينه وخبر في الباقي ان جهل وزعمه أجرة المثل تقدا ان زرع الارض لمستهها المذاكرات
مستقر ومقيم المتعلقات التقديرات كانت المادة انهم لا يفرجون الارض الا مشاكره كما أتني به ابن
عجل وان خالف بعضهم فان نذر اصح النذر وان قال البادي ان نذرت في بستانك نذرت لك
بستانك ولو خرج بعض المنذوره أو كاله مستقضا بطل فيموضع في الباقي ولا خيار ولا رجوع
لا أحدهما على الاخر (مسئلة ش) باع أو نذر نذرها اشترى فان مع البيع بان عرفا
حدودها الاربعة فان كان في زمن الخيارات انسخ البيع وصح النذر فيزعمه رد أتني أو بعد
زمن الخيارات النذر وان لم يصح البيع مع النذر مطلقا أصحته المجهول علم الناذر بطلان
البيع أم لا (مسئلة ش) وضوءه اشترى دارا ونذر باليائه ان ينسخ البيع أو يقبله ان
أتاه بثلث عوضه فان وقع ذلك في صلب العقد أو في الخيارات بطل يعني البيع والنذر انتهى
عن بيع وشروط وان الواقع في زمن الخيار كالاتي في صلبه أو بعده محال زعمه اما الاقالة أو
الفسخ وان لم يقيد الناذر بيمينه البائع بكونه نادما تغليب الأصل وهو الندم هذا ان ندم البائع
وكان المشتري يجب احضار عوضه لان ذلك نذر تبرر فان لم يصح ذلك كان نذرا لجاح وينبغي
الاكتفاء بنسذو الاقالة وان استوت رغبة البائع في احضار الثمن وعدمه فلو تصرف المشتري
فيه قبل طلب الاقالة مطلقا أو بعد ما لم يندم البائع باعتراقه أو بقرينه كقوله المبيع في
جنب الثمن أو سكان النذر لجاح أصح تصرفه بطل النذر ما لم يعد الى ملك المشتري وبصير
بالتصرف في نذر البائع مختلرا للكمارة وهذا كما أقول ان شق الله مريض علي "عتق هذا
العبد ثم باعه قبل الشفاعة أو تصرف بعد طلب الاقالة المنسوبة لم يصح تصرفه لانه بالطلب
المذكور يمين عليه الوفاة فان نذرني اشترى سلمة ونذر لياثها بالاقالة متى جاء نادما ثم
مات البائع قبل طلب الاقالة فليس لوارثه طلبها حينئذ لتطبيق الاقالة بيمينه البائع نادما
لا وارثه اه فتاوى أحمد الحيني (مسئلة ش) قال لدا نذرت لك بعدى
واقطعت عن جميع الدعاوى التي عليك ان لم وفك الدين فان قبده بعدة كشره أو حاول
أجل أو فوامة عند انتهاء الشهر أو المثل وان أطلق لم يلزمه الا باليأس من الوفاة وهو
بقائه الذين قبل موت أحدهما بمن لا يصح الوفاة ثم اذا زعم النذر في صورتين فهو نذر لجاح

يظهر بين الوفاة به وكفار فيمن ان قصدت نفسه على الوفاة ومنعه من تركه فان ظاهرا غيبة في تركه وبقاء الدين بذمته فنذر تعري يلزمه عند وجود المعلق عليه ولا يسقط عنه شيء من الدين وقوله وانقطعت الخ كلام لقوله الدعوى بما فيه دعوى (مسئلة) فنذر ابراهيم رضى الله عنه قال صاحبنا نذرت لى عاتة ان تغيب العبريعنى اصدق الغبر فقال نذرت صم الكل وكان الاخير نذر لجاج فيما ينظر كما اتى به عبد الله لجاج وهو ظاهر كلام التهايت حيث قال في صحت نذر اللجاج والحاصل ان الفرق بين نذرى اللجاج والتبرر ان الاول فيه تعليل بمرغوب عنه والثاني مرغوب فيه ومن ثم ضبط بان معلق بما فيه حصوله اه ثم فصل الشحان عن الغزالي فيما اذا نذر للشيء بكذا ان خرج المبيع مستحقا بان ذلك لقوله في فتاوى ابن حجر واقتى ابن مزيوع يلزم ما التزمه لان ذلك نذر معلق على شرط فصل ان في المسئلة ثلاثة آراء اوداقتنا انه نذر لجاج فيلزمه عند وجود الصفة وهو تغيب العبر اما كفارة عين او الوفاة بالترمه وهو الماتق وغيرهما ايا اذ كان ادعى المنسذوره انه اراد مينا كالدارهم حلف انه لم يرد هاء ادا الترم المسند نذر ان يذمه فانذره ان يردقه الله تعالى ولدا اياه بكذا اهل ينقد نذره و الظاهر ان نذر بما نسب التسمية به كعبدا و اجد او عبد الله انفع نذره وانه حيث سما عا عينه برون لم يشتر ذلك الاسم و همير اه ع (مسئلة ش) ادعى الناذر او وارثه اشتغال النذر على مبط سمعت دعواه وان كان بعد قبول وقبض المنسذوره وتبوءه لى الحاكم فان اقام بينة او اقر المدعى عليه او وكل خاف الردودة بعد نكولهم حكم بطلانها وان حلف المدعى عليه على نفي العلم بالباطل او نكول ولم يحلف المدعى الردودة فالنذر باق بحاله

§ (المسئلة) §

(مسئلة ش) قوله التزم دعتى او يلزمنى او لازم لى او التزم تقضى او اوجب عليها صيغ نذركا قاله القاضي مجلى واقره فى الباب وغيره كما ان نذرت لك صريح نذر خلا فالرداد فيها وفى النسخة ان انذرت من العاصى صريح (مسئلة) المحدثان نذرت من صراح النذر ولا فرق بين نذرت لك او عليك والاولى ان لو ادان نذرت لغيره بما ان يقول الله لى ان اعطيتك كذا وهذا او اتصدق عليك به فانه ان جرفى فتاويه (مسئلة ش) تساو ما فى سبع فائب ثم قال كل منهما المصاحبه التى الى مكان كذا فان لم اتصك ملت لك اجرة صبرك لذلك المصل لم يلزم مشى لانه وعندهم ان التزم ذلك ينزجهم نحو ان جئت الى محل كذا اقم تلقى الله على ان اتصدق عليك بكذا صرح لانه قربا اذا الجانى الى ذلك المصل ادا لم يجد صاحبه تلحقه مشقة وخسارة فالصدق عليه حينئذ مندوب (مسئلة ش) قال ابن شافى ان اتصم مرضى فانا لريد ان اتصدق او اتصدق بغيرهم او ان قدمت من سعري او زرت فلانا لولى فانا اذبح او نذيت شاه فان نوى بجميع ذلك النذر صح ولو مما التزمه لان ذلك كناية فيه لكن لا بد فى النذر من ذكر مصرف الجراح فيه قرينة او نية ذلك والا لم ينقد اما ما نذر من اتصدق بغير صرف العقر او الساكن عند الاطلاق (مسئلة) واطا اثنان على ان ينذر

منه اذرا معلقا فانا لى نذرت الى الذهن انه نذره بالمرور كذلك وكذا بالاستقائه من البئر وذلك صحيح فليس له الرجوع وللنفور له ان يستقى بحسب ما جهده له ان ينذر بذلك لا تحركا لى او مى لا تحركى فانه قليل لا اباحة فان نذره ان يعرفه وكالو امى له ان يسكن هذه الدار قلبيس له في هذه الصورة ان يفرح ولا ان يعبر والفرق بينهما وبين المرور الذى هو نظير السكى انه عبر بالفعل واستنده الى مخاطب فاقضى قصوره على مباشرة بخلافه في ذينك نص على ذلك الشيخ ذكره بالوصية والنذر من واحد واحد بخلاف ما لو امى او نذر بنفسه دلى لا تحركه صرح ان يسكن غيره باجارة او اعادة او نذر (مسئلة ش) نذرت بعد اقامتها ان تقبضه صح النذر ان كان عينها كعبدا او ارض مثلا وكذا ان كان ديننا بناء على محبة النذر بالدين لاجنبى وهو المعتمد كما اتى به الرداد والغنى والبكرى خلافا لابن عتيق (مسئلة ش) سلم

اليه مائة دينار في عشرة ايام
 طعام موصوف بصفات السلم
 ثم ينزله انه اذا ارفاه للاجل
 المذكور بقدر من الطعام
 الموصوف بمائة كريمة مائة
 وخمسون ديناراً ان يرضه من
 الطعام المسلم فيه ثم اكرم المسلم
 اليه فتمت قدر السلم بما يقفه
 المائة والخمسون لم يصح نذر
 الاراء اذ قد يجي الاجل وقية
 المسلم فيه اقل من مائة وخمسين
 ديناراً او مساوياً لافرة في
 الارام حيث نذر لم ينذر انه
 اذا ارفاه من الطعام الموصوف
 كذا ان يرضه من الزايد منته
 صح لوجود القربة حيث نذر اذا
 لم يصح النذر فلا حاجة الى التزام
 المسلم اليه اذ ارامهم المذكورة
 لان ذلك يضره في مسئلته في
 تزوج امرأة في بلد اهما ونذر
 انه ان تغلها الى غيرها بغير اذن
 ابويها وجدها ان يسلم لجدها
 ما يثبت به لسانه وهي طالق
 مع تعليق الطلاق لا النذر
 لاشتماله على غرض يتعذر
 الوصول الى امره وتعلق صحة
 النذر بالجهول اذا كانت الجملة
 يصحط العلم بها ولو لم يرض

أحدها لاختيه ناقته وينزله الاخرى ناكته وعشرة قروش ثم قال الاول والثاني نذرت لي
 بالناقة والعشرة القروش قبل النذر وقال هو وان نذرت لزم الاول ما نذره وتواطعا عليه
 وكذا الثاني الا ان ادعى ان لم ارض بذلك شيأ فيصدق بينهما في فائدة في سئل الشيخ زكريا
 عما يرضه بعضهم قوله ان حصل لي الشيء الغلاني فقلت ما يسدي كذا فهل يلزمه فاجاب بانه
 لا يلزمه شيء بذلك اذ ليس فيه صحيفة نذر اه (مسئلة ش) تلطفنا على نضوننا ووقف
 او طلاق ثم ادعى انه لا يعرف معناه اسلافه امدح انه لم يقصد لفظ نحو النذر بمروره فيظهر
 يمكن ذلك لكونه اجماعاً او بغير علمه وليس مخالف للعلماء في صدق حيث نذر بيمينه وبلى اثر
 لفظه ام لا بان عرف له معنى ولو حكاه من احكامه حتى يصح قصد لفظه وان جهل بنية معانيه
 فلا يصدق لان اللفظ اذا صح استنبع آثاره وان جهلها المتلفظ وعلى الاول يصل كلام ابن
 عبد السلام وعلى الثاني كلام الزركشي اه قلت واقفة في النصة

(المسئلة ش)

(مسئلة ش) النذر الذي صلى الله عليه وسلم ان يقصد بقلبك لئلا يكونه لم يمت اجراء على
 الانبياء عليهم الصلاة والسلام احكام الموق في الدنيا وان كانوا احياء بصاؤون و صومون
 ويحجون وتجري عليهم احوال البر وان اراد الصرف في مصالح الجرة الشريفة او غلبك
 الخدام مع وجعل يقصده وان لم يقصد شيأ عمل بالعرف والعادة المطردة في النذر لان ذلك
 منزل منزلة الشرط فيه كالوقت فاذا كان عادة اهل بلدة ان رجلا من اهل البيت بأنهم
 لقض نذور النبي صلى الله عليه وسلم فكان الناذر نذر ذلك الرجل وان جهل من اد النذر
 ولا هناك عرف مطرد فالقياس صرفه لصالح المسلمين في صدقه لوالى العدل ان كان والا
 صرفه من هو حق يده لصالح الالههم فالاهم حتى في بناءه صدان لم يكن اهم منه اه
 وبمارة لك النذر لاني ان كان يقصد بقلبك لئلا والاتباع فيه العادة الجارية في ذلك المثل ان
 انتقم بعضى او ميت من الصرف في حماره واعطاه القاطنين عنده والصرف في مصالحه ولا
 يتقيد بوقت ورتبه واقربه ومن المعلوم ان الباذن في الشايخ والاولياء لا يقصدون بقلبك لعلهم
 بوقاتهم وانما يتصدقون عنهم او يعطون خدامهم فهو حينئذ قربة لان النذر عندنا لا ينقذ
 الا في القرب والمندوبات التي ليست واجبة في مسئلته في اتي بمحة النذر المقيد
 بالاشراف محمد بن زياد وفرق بينهما بين النذر المطلق وواقعه ابراهيم باغرب المكي وجاعة
 من العلماء المتقدمين والمتأخرين وعلاوة النذر لاشراف اهل البيت النبوي صحيح بلا
 خلاف وامامنا جدي في بعض المصنفات ان النذر لا يصح لهم فليس على اطلاع لان النذر
 ثلاثة اقسام الاول المطلق وهو كل نذر لم يقصده الناذر بصفة ولا يحد كقوله لله على ان
 أتصدق بثلثي الثمن المقيد بصفة الفقر والسكدة كقوله على ألف للفقر او أنصدق بها على
 مساكين بلد كذا فهذا القسم لا يصح صرفه مالي هاشم والمطلب على المعتمد عند ابن
 حجر وانما يطالب به من غيرهم والمراد بقلبك كل كلمة كل واجب كنذر وكهارة ودماء نسك
 وقال كثير من يجوز ان صرف هذين القسمين لفقراتهم الثالث المقيد بدين هاشم والمطلب بهذا

الوجوه وأذا انفرد من غير رضاهم وقع الطلاق جميعا في مسئلة في نذره بمقتضى الشجر أو الفحل مدة معلومة ملك جميع فوائده من غير وسف وليف وعرا حين وحقق وكرب اذ يطلق على الجميع منافع ومنه يعلم ان المنفعة أعم من الثمر في مسئلة في نذر على آخره جميع ما يستحقه في ذمته فلبا تبين له كثرة قال ما نذرت الا لثمن قلته مع النذر المذكور ولا عبرة بظنه غايته انه نذر على وجهه وهو صحيح في مسئلة في نذر بمنفعة الوقف الموقوف عليه مطلقا على الناذر المذوق ومنعته أرحمه على الفقير كذا اجابته بدون أجور مثل ان انصرف الوقف فهو كاهن الناظر على المخذ أيضا واذ امان الناذر المذوق بطل النذر والاجابة المذكوران في مسئلة في نقل أرضا على فبا عاذه من راحة فية على آخره عمل سلمه ثم نذر الممثل للناقل اه اذ اسم الماله النقلة عند نذر كذا بعد ان يسلم اليه دونه الذي يستحقه عليه غير مال الفلانة ينزل عن النقلة وينزله بالعلماء المحترم الموجود في الأرض مع فلو مات الناقل قبل تسليم ما ذكره مضي الدلة المعينة بطل النذر بوجهه ولا ينتقل الى وارثه ٢١٢ في مسئلة في نذر على الى آخره وهو محتاج اليه

لنقله عليه له دينه وقصد الفرائ من قصاته لم يصح النذر لا صفاء القرية وهو ظاهر وقد أفتى به الطنبدواوى تبعه للرداد قلت خالفه ابن حجر وصح الجواز وصنف في ذلك كتابا سماه قره العين يحكم جواز التصرف لمن عليه دين في مسئلة في النذر لبيت بقصد عليك باطل وعليه بجعل كلام من أفتى بطلانه كالازرق ادلا سبل الى عليك غا اعلى انه يبعد عن النذر قصد غيبك حتى من الجهال اذ قرأت احوالهم تدل على انهم يقصدون التصديق بذلك على خدامه وآقاربه ولا يتقرب في ذلك ما قد قصدونه من التقرب الى الميت بمعنى حصول الشجر لهم

يصح لهم بالاخلاف عندنا في نذر النذر باهل البيت بالقطعة أو قصده أو اراد العرف بالصرف لهم مع الدرسوا كان القيد صاذا تبا كفلان وبني فلان أو صفاتيا كماله بلد كذا وهم منهم ودليل صحة النذر المذكور على هذا التفصيل من عشرة وجوه كون محلهم قرية غير فرض عينى وكل قرية كذلك تجب بالنذر بالاخلاف وان من المعلوم ان له أدنى مسكة ان كل ما خص الشارع صرفه باهل الزكاة كالنذر المطلق والمقيد بالفقر اسرار على اهل البيت كغيرهم من لا تصل له الزكاة كفى وذى وم من نذر الناذر نفعه ونحوه لا يجب دوما لا كالقيد بغير الفقر اما نزل من قديمه بالممكن معصية فحينئذ لاهل البيت ومن بعدهم ما قسدهم منه فهو لهم كزكاة كل واجب أى خصه الشارع باهل الزكاة لا لا كالنذر المخصوص بهم فلا بد من هذا القيد واختار كونه لغتهم من كلامهم وعمله مما فصلوه هان من كون القيد وصف يجب ان يوفق به بذلك الوصف اذ يلزم من ترك ذلك القيد فساد كبير وان كلامهم هذا ليس في حكم انعقاد النذر بل في حكم نذر قد انعقد وصح في النذر المطلق ش فهم من كلامهم التميم حتى في القيد مطلقا كعش وغيره فهو فهم فاسد وانتقال من عدم جواز الصرف لاهل البيت من نذر قد انعقد الى ان النذر لا انعقد لهم وشتان ما بيننا ما وان النذر القيد وصف غير مطلوب يصح الاتيان بذلك الوصف وان خالف حكم واجب الشرع كالنذر للبنى والذى كاهم وكثير التخصيص أو التصديق يجب وكثير النذر نروجه من صلاه وصوم واعتكاف وحاجة وصرفه ما نذر التصديق بل حاجته ان احتاجه وان المقيد وصف مطلوب يجب الاتيان به بذلك الوصف اتفاقا وان خالف واجب الشرع ككثر التصديق

٤٠ بقيه أودع الضرر عنهم بركته وقد قال الخطيب في مشهد عبيد الله بن محمد الباقر بن علي بن الحسين رضى الله عنهم المشهور ويقدد بغير النذور ومضى بذلك لان ما قصد الحاجة الاقضية وان قصدته من ارا كثيرة ونذرت له وحصل في المقصود اه وانهيك بوم القدوة فانه كان حافظ اهل زمانه بالانفاق اذا علمت ذلك فثبت قصد الناذر الخدماء والصرف الى مصالح التربة حل عليه ولا يستحق أولاد الميت شيئا بطريق الارث فان قصدهم الناذر بذلك جعل بقصد موالا فلا اعتراض لهم حينئذ في مسئلة في النذر لبعض الاولاد باطل على اراج الحمد المتبى به لا تنفاه القرية اذ هو شديد الكراهية له قال بخبره تفضيل بعض الاولاد في العطية مطلقا ابن حبان من اتخذا وأجدلسا في الصبيح في قصة الذي نحل بعض فيه قال صلى الله عليه وسلم لا تشهدني اذا فاني لا أشهد على جور ومن أفتى بالبطالان أيضا الفتى والردادو القماط والطنبدواوى هذا اذا لم يكن في المنذور وعليه ما يمنع تفضيله كالحاجة وزمانه كترعائله أو اشتغال علم والاصح كما قاله الدرمرى وابن الرقعة والتمولى وغيرهم وأفتى بالحصص مطلقا جماعة منهم الحباوى وعبد الله بن أحمد محرر موافقاه كلام السهم وذى نعم ان نذر لبعضهم بنية ان ينزل للباقي وكان مورا بعد النذر يمكن التسوية بينهم مع نذر في مسئلة في نذر على فية على تركه أيه نواطا وهو بعض اخوانه على ان تنسده له بل يخضعهم ان التركة في عقابته

سقطه خوفه عليه من زوجها هو باق لما لا يختلف عليه فنذرت بغيره الا ان الالهة قصد المذكور ولم تتوالق فيه واغفلت
سقط ما لها كونه عامية لا تعرف انواع النذر بالقرب من غيرها فهذا النذر لا يصح في مقابلة ما ذكره لا سيما اذا كانت الناذرة عامية
قد صرح ابن عبد السلام في قواعد بيان من نطق بكلام لا يعرف مدلوله ولا معناه انه لا يؤخذ بثبوت من ذلك وهو ظاهر وقد عمت
الباب في بلقين العوام عقودا ونذورا لا يفهمون معناها ويضع قضاء الوقت خطوطهم على ذلك من غير بحث فلا عبرة به واذا ادعت
المرأة انها لا تعرف مدلول النذر الذي تلفظت به وكانت ممن يخفى ذلك عليها العام بها القول قولها بيمينها وان صدر ذلك عنها في حال
صغرها او بعد ما وقع قبل رشدها فصرح مطلقا ونزل القيم المذكور بطله النذر منها اذ هو حيث نطق وصير كالغائب
المتعدى في مسئلة في قال نذرت لله بعتل ما ثبت على فلان من الديون قليلة او كثيرة صح وكان صريح التصريح باسم الله تعالى ولو
قال نذرت لفلان بعتل ما نذرا اذ انما ٣١٤ او عارضه احد فيما اشترى من فلان قال تحقيق انه كتابة فان نوى به النذر كان نذرا

الحاج بغيره عند وجود المنازعة أو
المعارضة بين الوالدين التزمه
وبين كتمانين في مسئلة في
خطب امرأته الى زوجها فاجابه
ثم قال انا ان نطلب الانتقال
به الى منزل بعد التزوج بها
فقال الخطاطب نذرت لله تعالى
انه ان من الله على تزوجت
ببولينك فله على اذ اطلقت
اخراجها من المنزل الذي تقضاه
ولا رغبة لك في الخروج منه
ورغبنا في الاقامة فيه ان
أسعفنا برغبتنا ولا اخرجها
من المنزل المذكور صح النذر
فليس له اخراجها والحال ما
ذكر مادامت رغبنا في الاقامة
في المنزل وفيه بالنذر في مسئلة في
عليه لا خرمائة دينار فجاء
اليه بمصغها وطلب منه الامهال

على العلماء والارحام وتقومها تقيد النذر بأهل البيت ان لم يكن من المطالبات فليكن من
الجلات فكيف يعود التقييد بهم الذي هو في معنى الصلة التي حث عليها الحق جل وعلا
ورسوله صلى الله عليه وسلم على النذر بالابطال ما هذا الا هو وسخط وما في الابطال او
نذر التصديق واطلق لم يجز صرفه لغنى وكافروا نذرا لاهل الذمة زعم على الوجه ولا ينافيه
عدم جواز وضع النذور فهم لان ذلك في مطلق النذر اه وما في حاشية المعجم الشيخ قس
في حديث المسدقة على الال قال واما النذر فكان على معين فيعجز كان نذرا لشرى
قد استحقه بموجب القرية واما اذا نذرت على الاطلاق فكان نذرا ان تصدق فانه يصري به
بحري الواجب فلا يعطى الال منه كما يؤخذ من كلام مر اه قائل ذلك لم يقينا ان
القاعدة المذكورة صريحة في حرمة النذر اطلاقا فقط وان كل عبارة صريحة بتحریم النذر
عليهم مرادهم به النذر المطلق وما في فتاوى ابن حجر وأبي حنيفة وابن زياد وغيرهم من
المسائل الكثيرة في حرمة النذر لني عليه الصلاة والسلام والشيخ الفلاح الشريف وما في
القاعدة المشهورة ان اعمال كلام المكلف ما وجد له محمل صحيح اوله من اجماله وانها قد
وقعت نذورا لتخصي لاهل البيت ورفعت الى الحكام الورعين فحكموا بصحتها كما هو
منه وفي سيرهم في مسئلة في نذرا أو لا ولا لاهل الموجودين ومن سجدوا للمعد
الذي يفهم من كلام الخففي الوصية للصحة للمدوم تبع الوجود وحكم النذر حكم الوصية
واعتمد أبو حنيفة ان نذرت في ما كان حدث له او لادبته الصحة في سقط الموجودين فقط
والا كان النذر والوصية باطلين وعليه لا يمتنع تصريف الناذر ورواية الموصي في العين
النذور والموصي بها بالمتحقق الاستحقاق ثم ان تبين الاستحقاق بطل التصرف في القدر

في الباقي الى شهر كذا في الدار فقال له الدين ان لم اعمل لك انصف الاخر الى شهر كذا
فقد نذرت لك بهذه الحسن فاخذها منه صح نذره وكان نذرا لحاج بغيره لئلا يبين الوفاء وكفارة عيبين وهي اطعام عشرة مساكين
او كسوتهم او ثمر رقيقه بغير بين هذه الثلاثة فان عجز عن اتمام ثلاثة ايام في مسئلة في نذرت بجميع ما لك من عقار وغيره لا شتر
فاصدة به حرمان ورتبها صح النذر على العبد خلا للعتيد او لى قضا كما يؤخذ من لبترا بعمال ومات فاذي أوها انها قصدت
حرمانه عن الارث لم تتم دعواه كصفا قاله الشري بل لو صرحت بعد نذرها انها قصدت الحرمان لم يقبل منها التعلق حق
النذور به فلا يقدر الناذر على ابطاله ولهذا لا تتم الدعوى بذلك بل وان صدقها النذور له عكس الاقراراته اذا كتب المقر له
بطل انذره او اخبار وهذا انما هو أقوى في مسئلة في لا يصح التصرف في المنزور به المعلق بصفة قبل وجودها قلت واقفه ابن
عيسى وعبد الله بن أحمد حرمه وغيرهما وانما هو بحرمة او تفسيره واختلاف جواب ابن حجر في ذلك في مسئلة في رهنه عشرة
دكاكين بدنه واوقفه لياها ثم نذره بعتل ما ثبت على فلان في ذمته صح النذر على العبد وقا لحسين الاهدل والتماط

الذي

والطندابى فلو مات الناذر قبل وفاة الدين فالذى اعتمدوا فالقماط بطلان النذر فرعا يكون سببا لمبادرة الورثة الى ابراء ذمة الميت ولا يحسب من الثالث وقوعه حال الصحة **فمسئلة** **في** نذر على ذى حمن صعد نذره وكذا ان قال على اهل الذمة فيما ظهر لقوله عليه الصلاة والسلام في كل كدربة اجر **فمسئلة** **في** صبح نقبل العناء المحترم في ارض الوقف النذر وأما النفل الذى يتعامل به الناس في النفل الطاهرى فلا أصل له وقول من قال ان النفل في مقابلة طول النفل غير صحيح اذ زيادة تامة للاصل بخلاف العناء المحدث في الاراضى المزروعة فان النافل على عينه **فمسئلة** **في** هرهنة قطعة ارض بدراهم وآجرها اياه ثلاث سنين ثم نذر المستاجر لآجرها به ان سلم له الدراهم فسخه فيما بقي من المدة فان كانت له صيغة النذر انه ادخلها الى الدراهم وطلب منى الاقالة في الاجارة اقتصه فاذا سلم الدراهم وطلب منه اقالته وجب عليه اقالته بحكم النذر ولا تنفع الاجارة بمجرد التسليم بل لابد من التقابل ولا يرجع المستاجر بما عهده في الارض بلا اذن الا اذا ثبتها الارض وتناولها عقد الاجارة بان توقف الانتفاع عليها وكانت بقية العمرة موجودة فرجع عازا ذمت بقية الارض امانا نذر المصنف من غير ذكر الاقالة ولا يثبت اخلاصه كما اقتضاه كلام الامسوى **فمسئلة** **في** نذرا **في** خر عال ثم ابراه المنذوره صحت البراءة ويقرق بينه وبين ابراه الفقهاء ٣١٥ المحصورين عن الزكاة من حيث عليه

الذى تبين استحقاقه اه (قلت) واقفى عبد الله بن احمد مخرمون الطيب التامى روى ابو زرعة بالطلان مطلقا واقفى ابن جعيان ومحمد بن عيسى في نفسه قالوه هذا الذى ينبغي اغتماده والقوى عليه لاسيما وفعال الى ترجيه ابن حجر في فتاويه وواقفه هو جازما به وعبد الله بلحاظ فضل اه فتاوى محمد بن اسودان **فمسئلة** **في** اختلافوا في نذر بعض اولاده دون بعض فقال الفتى والدادوا بن زياد والقماط لا يصح اذ شرط النذر القرية وهذا مكروه كما صوبه الفتوى في قبح الوسيط ثم ان خصص لفضيلة زائدة بقضيا التفضيل كذا حاجة وقضيل مع ورج ابن حجر وأبو مخرمة يوسف المقرى الصحة مطلقا قالوا اذ الكراهة لا يخرج كصوم الدهر اه (قلت) وهذا كما ترى فمن خص بعض اولاده اموال نذر لبعض الورثة دون بعض مع اختلاف الجملة كن نذرا وولاده دون ابيه أو وزوجه فصيح باتفاق الجماعة ولو بقصد الحرمان خلا فالقماط ثم لا يتخلون كراهة خصوصا اذا ظهر منه قصد الحرمان بل الحرمة باطنا قبله وبعبارة شذذت لا خوف من جميع ما جره الارث الهامان أبيها صامت ونافى صم النذور وان صرح بان ذلك بقصد حرمان وارثها لكن فصل في

الناذر لاجل انتفاعه بها وحرمان الناذر الارض ثم مات عادت الارض وصفتها النذور له وليس لورثة الناذر الانتفاع بها حينئذ **فمسئلة** **في** يمت شعبة الى مصدب أو سر حقه فيه في بعضه نظر الى قصد الباعث فان قصد اسراجه في المسجد لم يجز لاحد المتوطنين كالا ما هو المؤذن والقيم اخذني منه ملاما بقصده وان لم يعرف قصده وكان هناك عرف مطرد في ذلك بان الباقي المتوطنين فلوهم وبصره الناظر بحسب العادة الجارية وليس لاحد منهم الاستبداد باخذني حيثن فكان اخذته ضمن الباقي وان اطرده العرف بان يأخذ من سبق الى اخذته استحقاق السابق اليه ويجب على الخاكم جزا متعد عن التعرض لذكر كورين وارجوا الجميع على ما يستحقونه شرعا وان اطرده لعمدة يفضله لاسراج المسجد أو يصوم صرف ثمنه الى مصالح المسجد عمل بذلك والمتولى لذلك الناظر ايضا **فمسئلة** **في** نذر بعض اولاده فضل وأرض وليس في النذور له ما يبيع التخصيص من حاجة أو زمانة فالعقد عدم صحة النذر ولو حكم كما يرى صحة النذر بعينه فليس لحاكم آخر يرى بطلانه نقض الحكم بل عليه امضاؤه لانه من المسائل الاجتهادية لاسيما وقد اتفق جماعة من أكار الشافعية بعينه كالشهودى وغيره **فمسئلة** **في** نذرا **في** خر بئر النفل عاملا عينا دخل فيه جميع غير العام المذكور حتى ما طلع ثانيا قبل جذاذ الاول **فمسئلة** **في** خر فيها عنة محترمة لورثة بعضهم محجور عليهم قها بالنفق وقيم المحجور عليهم الارض من غير قه شرعية ونذر القيم على شخص المحجور لشرائه فالنذر باطل والمهايا وغبر لانه لكل تقصير متى شاء **فمسئلة** **في** نذر ان لا يعلب بدينه الا في البلد العلانية فالذى تقتضيه اصول وقواعد المذهب بطلان النذر لما به من الاغراض اذا اجتماعها في البلد المدينة غير موقوفه لاسيما اذا كانت بعيدة تنجاذ الى سفر بخلاف النذر الى الحصاد

ي قال نذراً وأوصى لحض أولاده الصغار وزوجته في مقابل ما أعطى ثبته الأولاد وما سقط عنه لدرجة ذلهم نذروهم أربع حالات درجة الورعين الذين غلب عليهم الخوف وهو التزعم بها كناية وعدم أخذها وان طابته الصدور ودرجة العدول الأخيار التاركين للعار وهو ان يجتمعوا الورثون يعلمون بان الناذر فضل هذا في مقابل ما معكم من العطايا وما انتفع به من مال الزوجة فان طابت نفوسهم والا فسموه تركه ودرجة من قلب عليهم حب القانية وقصرت عنهم لكن بقيت معهم مروءة وهو الصلح على البعض وأنطال البعض ودرجة السفلة الحقة الارادل المحيين مع الخطام ولو بجرم المروءة والخصام وهو ان يطلبوا حكم الظاهر ومرضوا عن السرائر والضمائر ثم ان علمت الزوجة تحقيقا ان لها عند الزوج شيئا لها الدعوى به فأنذره يعرف قصد الحرمان كما قاله ابن زبادي النذر بالقرائن الدالة على قصد الحرمان أو اقرار المدعي عليه أو نكوله وحلف المدعي وحيفته بأن خلاف العمله والوجه تضيير الحق والقاضي في اعتماد أي التويل كما قاله البصري وعندنا ناسخ في التضيير وتنقض بغير انما راجح المصلحة والتوسط بالاصلاح فيما يابذه الاختلاف أصوب اه فتاوى الشيخ عبد الله بن أبي بكر الخطيب

§ (المسئور به) §

(مسئله) يصح النذر بالجهول والمعلوم والمأب فالنذر بجارية بده فان ثبت ولو يشاهد ويدين انه وصفها بصفة وجبت بتلك الصفة والاحلف انه لم يصقها ولو مع جارية بما كان وارثه يحلف على نفي العلم بذلك (مسئله ب) يصح النذر بالدين ولو لم يجد فيلكه المذكور له ما عدا قدر الزكاة على تعدد السنين الماضية وان وجبت وهو لم يركه الا ان حينئذ متى قصص الناذر شيئا منهن لم يعطوه المذكور له بعد اخراج قدر زكاته وبراء المدين وتسليمه للمذكور له كاتب المصداق ان كان نذرتين صحت نذرتي الجاهل بجهل الناذر كفارة العيمين وبأنهم المدين بالمأطلة حيث لا مذبذبوا عسار (مسئله ش) باع ربع نصيبه من آية ثم نذر بنصف ما ورثه من الاب فهدى من ذوات الحصر والاشاعة والاصح فيها وفي نظائر الحصر فيما يملكه فيحصر النصف المذكور به في الثلاثة الارباع الباقية فيقتل يكون المذكور به قتل الباقي بعد اربع المبيع وهو نصف الجميع كالو ملك نصف عبد فقال لا خير بعثك نصف هذا العبد فينصرف الى نصفه المملوك بكل الثمن وروح البعوى الاشاعة ومحل الخلاف حيث لم يقصد أحد هما ولا العمل بقصده اتفاقا اه قلت ونظيره انه يصدق بيمينه فيما قصده لو تزاعوا واقفه في النصف فقال والحقوا به الهبة والافترار الوصية وروح ابن زياد الاشاعة (مسئله ش) يصح النذر بالمرهون ان علق بصفة وجدت بعد انفاكه أو معه والافلا (مسئله) ليس للوالد الرجوع في النذور به المجزئ لولده على العفو ولو طفلا نعت حجره وان لم يقبضه الولد بخلاف الهبة والعطية فجوز الرجوع فيما مطلقا ما لم يزل ملك الولد عنهم ما وان عاد اليه بخلاف النذر المطلق بقبه الخالف الا في (مسئله ي) بدو بعض ناته بالحلى الذي عندها وليقية الاولاد بجمعهم من القدر نذرا

وقدوم الحاج مثلا فان له أمد ابتداءه وانتهاء فيصح تعليق النذره واعتقر هذا القول اليسير للوقوف برمز الحصاد في مسئلة ب قال بدرت عليك هذا بكذا ونوبا البيع لم يعقد نذرا ولا بعدا النذر لا يقبل العوض ولا يقاس على الهبة ذات الثواب اذهى تقبله وما قل عن الاخرى من ان الابراه يقبل العوض فيما لو قال ابرأك من ديني بكذا صح فقله الزركشي وصاحب العباب وأفتيت به من ارا وقاس النذر عليه بعيد

مطلقا يقبل مرض موته بثلاثة أيام ان مات بمرض وبساعة ان مات فجأة صح النذران
وتناول ما كان من التقديرات الناذرة يوم النذر لا ما حدث بعده الا ان اراد دخول الموجود
والحدث فان لم يرده او جهل قصده لم يدخل وقارق الوصية في ان اعتبار المال فيها بحال الموت
لانه وقت الزوم فيها اه قلت وقوله يوم النذر أى حال التعليق لا حال وجود الصفة المعلق
عليها يعنى الثلاثة الايام والملاحظة قبل الموت قليلا (مسئلة ب) له اخوان لايه وابن أخ
فنذر لابن الاخ عثمل نصيب أحد عيمه نذرا مطلقا يقبل مرض موته بثلاثة أيام ان مات من
مرض وبساعة ان مات فجأة فمات أحد العمين قبل الناذر ثم مات الناذر عن زوجة وأخ
فأعني بعضهم بأن المنذوره يستحق نصف الباقي بعد فرض الزوجة فتكون المسئلة حينئذ
من ثمانية اثنتان للزوجة وثلاثة للأخ الموجود وثلاثة لابن الاخ وأختي آخر بأن العبرة بحال
الموت فيأخذ المنذوره مثل الحى فتكون مسئلتهم من سبعة للزوجة واحد وللأخ ثلاثة
ولابن الاخ ثلاثة وأختي ثالث بأنه يستحق مثل نصيب أحد الاخوين الحى والميت بتقدير
حياته اذ العبرة بحال الموت فتكون المسئلة من ستة عشر ووجه رجوعها لما
ذكر ان أصلها من أربعة للزوجة سهم وللعين ثلاثة والمنذوره له سهم ونصف اذ هو مثل
نصيب أحد العمين فاذا أخرجه بقي من التركة سهمان ونصف فحصل الكسر على جميع
الرؤس فتضرب في أصل المسئلة تبلغ ستة عشر للزوجة أربعة ولكل واحد من العمين
والمنذوره أربعة فيأخذ المنذوره أربعة من رأس المال تبقى اثنا عشر تركلة للزوجة ثلاثة
والباقي للعم الموجود والذي يظهر لنا ان المقيد بالصواب هو هذا الاخير كالا يخفى على
الفتية وفارقت هذه المسئلة نظيرها من الوصية في بعض الاحكام لما فرقوا بين النذر
والوصية في جل منها الالتزام فى النذر لا بخلافها فانه ينعى الالتزام فيها بالموت ومنها توقفها
على الاجازة فيما اذا كانت لوارث أو زاد على الثلث مطلقا ولا كذلك هو ومنها صحتها
بالموجود والمعدوم والطاهر والنفس ولا كذلك هو في بعض الصور ومنها ان الاعتبار
بالمال يوم الموت فى الوصية على الراجح حتى يعرف قدر الثلث فيشمل كل ما حدث بين الوصية
والموت ولا كذلك النذر فانه انما يعتبر ما كان موجودا حال النذر بحسب ولو فى النذر المعلق
بما قبل مرض الموت فلا يتناول ما حدث بعده واذا فرقوا في البابين فيما هو المقصود فيها
وهو المال في التوابع أولى ولا فرق بين ان بأتى الناذر كالموصى باعظ مثل كآهنا أو يحذرها
فيقول بنصيب الخ لا يشترط ارث العين ولا أحد هيا النمل بل الشرط عدم المانع من نحو
كفر ورقي ثم لو ادعى المنذوره ان الناذر اراد بنصيب أحد العمين حالة الموت لا النذر سمعت
دعواه التحليف الم على نفي العلم اه وخالفه ج فضا لا لا يشك في هذا انذاره نصيب
معدوم مجهول لا تعلم جرئته ولا كيمته الاجوت الناذر بصريح كلام القصة والقتل لا وقتاوى
أى مخزمة لانه شبهه بمعدوم اذ لا نصيب للوارث مادام مورثه حيا واذا كان معدوما حال
النذر فالمنذوره معدوم كالوئذ لا بد من ما يأخذ الدولة فلا تمكن معرفة الملتزم الا بعد أخذ
الدولة منه شيئا فاذا أخذ من ممثله للمنذوره حتى مات الناذر أو أخذ الدولة وجد المنذوره
لوجود الصفة زادى واذا قديتين ان هذا النذر من النذر بالمعدوم المجهول الذى لا يوجد

ولا يعلم الاجوت الناذر واستحقاق أحد أخويه نصيباً من تركته وانهم قاسموه على الوصية قياساً
أو لو بالتحقق ان القسمة واعتبار العدد هنا كافي الوصية حينئذ تكون المسئلة من سبعة
للزوجة سهم وللأخ ثلاثة ولابن الأخ ثلاثة اذ جوت الناذر وجد حق ورثته وهما زوجة
وأخ وممثلهم من أربعة وزاد مثل مال الأخ للندوة فمن جعل المسئلة من ثمانية مع عدم
اعتبار الأخ الميت وجعل للزوجة الربع فقد أخطأ في عدم ادخال النقص عليها الماصح به
الفقهاء انه اذا كان النذر أو الوصية نصيب وارث فصحت مسئلة الوارث ثم انظر ما خرج
للوارث المشبه بنصيبه فيزاد مثل سهامه للوصي أو المندورة فيلزم من ذلك ادخال النقص على
جميع الورثة كان من اعتبر الأخ الميت وجعل المسئلة من ستة عشر فقد أخطأ أيضاً من
وجهين اعتبار الأخ المذكور بالحققناه من عدم الاعتبار وجعله القسمة من ستة عشر
اذا لم يكن فيها لو قدر ناحية الميت انها تكون من احد عشر أصلها أربعة واحداً للزوجة
وثلاثة للآخرين منكمرة عليها فنضرب اثنتان في أصلها بثمانية اثنتان للزوجة وستة
حصص للآخرين للأخ الموجود وزاد ثلاثة حصصاً أحدهما للندوة ولا خلاف في ان
النذر يخرج من رأس المال ولا يحتاج الى اجازة اذ هو مضمّن غير ان المقدار غير معلوم وانه انما
يتناول ما كان من المال حال النذر لا حال الموت عكس الوصية (مسئلة ب ك) اختلف
العلماء في جوار التصرف في النذر المعلق بصفة قبل وجودها فجوزه الشيخ زكريا وتبعه مر
وأبو مخمرة ووافقهم ابن حجر في الابعاب وموضع من التصفة وموضع من التفرغ في أحد
جوابه ولؤي زيد وقال في القلائد وهو الظاهر وأفتى به ابن عجيل وعبد الله بن صالح والفتي
والزادوا يقولون ذلك بطلانه بجوت النذر قبل وجودها ومن أفتى بنع التصرف عبد الله بن أحمد
ومخرمة وابن عيسى وابن زيد وابن حجر في بعض الفتاوى وعبد الله بن أبي بكر الخطيب ونقله
عن التصفة اه قلت وعبارة التصفة ولو علق النذر بصفة كالشفاء فهل يصح نزعها قبل
وجودها اختلف فيه المتأخرون والأوجه كما علم مما مر أوائل الباب عدم الصحة نعم ان بان
عدم الشفاء كانت تبين صحة البيع وبهذا يجمع بين كلامهم اه ملخصاً (مسئلة ب)
ويطال النذر المعلق بجوت المندورة قبل وجود الصحة فلو قال لولده ان ختم القرآن نذرت
لك بكذا لشيء معلوم أو في الذمة اشترط أن يضم الولد في حياة الأب (مسئلة ث) نذر
بمنفعة نفسه كإفراجه ببيع مطلقاً وكذا الفاسق بما تحصل به بالمخالطة وإن سأل لعدم القرية
فهما بخلافه بما لا تحصل بها كما يصح لغيرهما مطلقاً لترغيب الشارع في قضاء حاجات المسلمين بل
ان اتصف المندورة بالمنفعة المذكورة بنوع علم مع الصيانة أو زهد أو شرف كان نفعه بنحو
الخدمة من أعظم القرب وقد كان جرير الجلي يخدم أنس في السفرة مع كونه أفسر سنامنه
رضي الله عنهما نعم ان نذر الفاضل كذا علم وزهاده خدمة ذي دين لم يصح صيانة للعلم كما
لا ينبغي وحيث صح النذر فان قيده بزمان معلوم تقيده به وان أطلق يان قال نذرت بخدمتي أو
بخدمتي تأبديتناول كل خدمة تكون قرية بحيث لو نذر بها بعينها صح نذره نعم رستقي كل
وقت لا يجب على الاجير العمل فيه (مسئلة ث) نذر أو وصي بمنفعة عين الشخص مده
حياته كان ذلك مجرد اباحة زمت بالنذر أو الموت مع القبول لا لتكميل فليس له اجازتها واعادتها

القضاء **مسئله** قولهم انما يلزم القاضي القيام بالقضاء في ناحيته فقط المراد بالناحية الجهة فالبايدوا على ما يطلق عليها جهة وقصر حواiban الامام اذا ولاه قضاء بلد او مدينة او مصر ح بدخول اعمالها واخرجه اعتمده والا فالمرء المتقدم فان اختلف روي الاكثر ثم اقر جماعها **مسئله** يجب على الحاكم الوقوف على احكام الشريعة التي اقيم لها ولا يتسدها الى احكام السبابة بل يجب عليه قصر من تصدى ذلك ونحوه ونحوه ان الحق كذا **مسئله** القاضي المتين للقضاء سواء كان يجتهد مطلقا او مقيدا لا ينزل بمنزلة نفسه ولا بمنزلة من ولاه لانه اذا لم يوجد مجتهد وجب نصب مقلد **مسئله** لا يسبق القاضي شيئا من معلوم الوظيفة حتى يشرع في العمل او التصدي بذلك بعلومه البلد ولا شيء له بما قضاه القاضي الاول واستحقه قبل وصول الثاني واستحقاقه **مسئله** ليس للقاضي اخذ عن ٣١٩ ما حكم به من قضاة عاقل بل اخذته لذلك من اخذ مال الناس بالباطل وبنزله ولا تنفيذ احكامه وقول المبال للقاضي عشر اموال الانام فذاك في مقابلة اخرى في عمله في امواله

لاني مقابلة القضاة العشر ليس بقيد وانما المقصود اعتبار اجرة مثل عمله وليست شيئا ضارب عن ذكر هذه المسئلة في عبايه فان اجازات الحكماء على كل مال الانام وقد بالغ ابن كهم في انكار ذلك اشد الانكار واقره عليه الزاقي فاطلاق جواز ذلك باطل ليس لاحد نسبته للعلماء المعتمدين نعم لو قال القاضي الذي لا رزقه في بيت المال ولا كفاية له الخصمين لاحكم بينهم حتى يجمع المالى وزفا جائز بشرط ان يقطع عن كسبه ويعلم به الخصمان قبل الترافع ويكون

كالنذر انه ان بسكى الدار او يتخدمه المبدوك ذابا بخدمته على المعتمد فاذا مات المتدوره عادت للناذر فوارثه كالوصية بذلك بخلاف النذر بالنعمة والخدمة والسكى والركوب مع الاطلاق والتقييد بمدة معلومة فملكه المتدوره ويخرج ويعبر بوضعي به بورت عنه واما النذر الوصية بين شخص مده معلومة كسنة فلولان تأقيت الاعيان فليس مقصد بخلاف تأقيتها بجهة حياته فتصح ويملكها المتدوره ابدا كالعمرى والرقى الحديث الصحيح فهما اه وعبارة ب نذره بشئ او وهبه مع الاقباض على انه ان مات قبله رجع له صح بشرطه وملك المتدوره او المتب مؤبدا ولما الشرط كاقى العمرى والرقى فيصح عقدهما لا شرطهما كما قاقى بن حجر فيقال اوصى لا بشرط وقال اسما قبل البلوغ عاد لوارثي وكا لو نذره بكمادة حياته ميتا يد كاقى الحق **مسئله** نذره بقطعة ارض محفوفة بما لا ك صح على الاوجه وللنذوره المروفي في جانب ما لم يتصل بملكه او شئ من فليس له المروفي ملك البادر حينئذ فيجاء بظاهره فاوى ابن حجر **مسئله** نذره بطين سيل سانع ينتفع به في ارضه فالتبادر من ذلك انه ان زرع او غرس على السيل فيذبت ويغرق ومثله ويجب ان يوجب جفاف طرقة فيقتل عليه ذلك حيث لم يردغره لان غرقه بسبب سيل آخر ولو لا ان كان قد جف لم يملكه النذر بل مدة التضرر المحموله اثبت بالمخاف المقدور وبمرف العادة فلو اعتاد زعمو المطب بقاءه على ذلك السيل اربع سنين مثالا بالنسبة الى ثلاث الارض فاعدها لم يملكه النذر لكنه مغروس يحق اذ ليس فيه تقصير من المتدوره فيقتل لا بكاف ملكه القلع بل بتضيير ملك الارض بين القلع بالارض والاقبال بالاجرة والتك بالقيمة واما الزرع كالذرة فيعتين ابتاؤه الى الحصاد او اعتبار القطع بلا اجرة

(باب القضاء)

علمه معا واذن له الامام ويهزم من رزقه ويعتمد متطوع ولم يضر بالحصول ولا جاوز ما جته واشهر قدرو يساوي بين الخصوم فيه ان استوى قدر نظره وفيه والاجاز تفاوت وقال السبكي اذا ابتلى انسان بالقضاء لا يجل له ان يأخذ عليه من الا ان رزقه الامام او يكتب مكتوبا يصدق اجرة مثله اذا لم يكن كتاب ذلك واجبا عليه ولا يجوز ان يأخذ على الحق ولا على قوله نيابة القضاء ولا مباشرة وقف او مال يتيم شيئا وكل ذلك حاجب للقاضي وكل من تولى امور المسلمين **مسئله** النذر للقاضي اذا صدر من اهل محل ولاينه فالظاهر الصحة والاحتياط التعفف **مسئله** لا يكره ان يكون في كل اقليم مفت واحد ليعرمر اجتهد بل يجب لكل مسافة قصر مفت وفرق بينه وبين قوله لا يجوز اخلاء مسافة العدوى عن قاض لكثرة المحصومات وتكررها في اليوم الواحد من كثيرين بخلاف الاستفتاء الواقعة **مسئله** حيث قلنا يجوز التقليد في بعض المسائل لا بشرط ذلك قصد التقليد ابتداء بل يكره دوما كالنورج ح شافعي على مذهب أبي حنيفة ولم يخطر بباله الانتقال حال العدم عن له بعد ذلك فانه يجوز ذلك

ويقلب معها كما يقلب كذلك الحكم بعبء من غير تقليد بالاولى اذ التقاليد النسبة الى جواز التعاطي أقوى من الحكم الخالي عن التقليد لا يفعل التعاطي والحكم أمر اصلاحي ولا يشترط لصحة الانتقال اعتقاد صحة ذلك **مسئلة** في الذي يفهم من كلامهم في التقليد ان التركيب القادح فيه انما ينتج اذا كان في قضية واحدة كمن وتواؤم من تقليد الاى خيفة واقصد تقليدا للشافعي حتى صلي فصلاته باطله لانفاق الامامين على بطلان طهارته وكذا الوضوء من بلا شهوة تقليد المالكي ولم يملك تقليدا للشافعي حتى صلي فصلاته باطله لانفاق الامامين على بطلان طهارته بخلاف ما اذا كان التركيب من قضيتين فالذي يظهر ان ذلك غير قادح في التقليد كما اذا قلنا شافعي ابا حنيفة في استقبال جهة القبلة ولم يصحح ديم الزا من لا تبطل صلاته لان الامامين لم يتفقا على بطلان طهارته فان الخلاف فيها جاز له لا يقال انفاقا على بطلان صلاته لا تاقول هذا لانفاقا نشأ من التركيب من قضيتين وهو غير قادح في التقليد ومثله اذا قلنا احمد في ان العورة السوداء وان كان قد ترك المضمضة والاستنشاق والتسمية الذي يقول احد وجوبها فالذي يظهر صحة صلاته لانهم لم يتفقا على بطلان طهارته التي هي قضية واحدة **مسئلة** في لا تنفذ تولية غير المجهد والجاهل والفاسق مع وجود اضرارهم ٢٢٠ الا ان ولده ذو شوكة ولو كافرا والعياذ بالله تعالى اذا كان مستغلبا لان ولده اهل

الحل والعقد الا ضرره اليه واذا زالت شوكة من ولده جوت أو غيره انزل المذكور زوال مقتضى انفذ فضائه **مسئلة** في اذا حكم الحاكم في مادة من الاجتهادات على مقتضى مذهبه وكان عمالا ينقض ثم رفع الى حاكم لا يراه قطاهر كلام الروضة المبدل الى انه ينفذوه ويردده قول السبكي ان حكم الحاكم في الاجتهادات يرفع الخلاف في المحكوم به وصيغة حكم الحاكم حكمت أو قضيت على فلان بكذا أو نفذت الحكم به أو أزم

وقا فائدة في حكم العرف والمادة حكم منكرو معارضة لاحكام الله ورسوله صلى الله عليه وسلم وهو من بقايا الجاهلية في كفرهم بجايجه نينا نجد عليه السلام باطاله فن استعمله من المسلمين مع العلم بخرجه حكم بكفره واراداه واستحق الخلو في الزان فود الله من ذلك اه فتاوى بالخرمة ومنها يجب ان تكون الاحكام كلها اوجه الشرع الشريف واما احكام السياسة فهاهي الاطنون وأوهام فكف فهمان مأخوذ بغير جنابة وذلك حرام واما احكام الدلالة والعرف فقدم كقر مستعمل ولو كان في موضع من يعرف الشرع لم يجز له ان يحكم أو يفتي بغيره متناه فلو طلب ان يحضر عندما كبحك بغير الشرع لم يجز له الخسور هناك بل يأتي بمضوره اه **مسئلة** في تولية القضاء أى الحكم بين الناس فرض كفاية يعنى قبوله من متعددين صالحين من الامام أو ما ذونه أو من أهل الحل والعقد أو بعضهم رضيا بالقبول عند فقد الامام ما يجب كوليته أو قد ذلك القضاء وقبول لفظا فورا في الحاضر وعند بلوغ الخبر في غيره نعم اكنى بعضهم بعدم الرد ولا يجوز اخلاص مسافة العدوى عن قاض اه وعبارة ي اذ لم يكن لبلد سلطان ولا ذو شوكة نافذ التصرف لم أهل الحل والعقد ان تولوا القضاء صالحا له حسب الزمان والكان يلزمهم الاجتماع على من يولونه فلو خالف بعضهم فان امتناع المولون بجانب ثبوت توليتهم في جانبهم فقط تقر بقالة الصفة والاختفاء في الشكل

نصحه الحق والافراج من حقه او كلفك أو الزمتك انطرو ج منه واما

ثبت عندي كذا بالبينه العادة أوضح أو أقر عندي فليس يحكم عندنا بالحق المشهود به المختلف فيه ويعبر عنه بالثبوت ومعناه انه يظهر للقاضي صدق المدعى فاذا استمع شهادة الشهود في واقعة وعمل بمقتضاها كان حكما منه بعد الشهود ليس الا والفرق بين الحكم والثبوت ان الثبوت يكتفي فيه بثبوت أهلية المتعاقدين وصحة الصيغة فاذا اراد الحكم بعد ذلك احتجاج معه الى ثبوت الملك للبايع فان ثبت ملك البايع للبيع حكم بالصحة فكل حكم ثبت وثق ولا عكس والحكم يقبل النقل في البلد ولا يقبله الثبوت الا فوق مسافة العدوى واذا صدر الثبوت من راس حكما بعد توثر شرائط الحكم عنده كان ذلك من الخلاف القطعي فان صيغ الحكم بما اصطلح عليها ولا مشاحة في الاصطلاح والمعنى يدور على وجود الحكم من راسه وان اختلف الصيغ واذا صدر من الحاكم حكم فكل من حضره أو سمعه ان يشهد به وان لم يشهد الحاكم على حكمه ولا يشترط في الشهادة على حكم الحاكم ان يكتب كتابا حكمه ما بين الشهادة على اللفظ كافية من غير احتياج الى كتب مسطور بذلك بل المساطير الحكمية لا يجوز لاحد الشهادة عليها بالحكم الا بعد سماعه من الحاكم **مسئلة** في العقد الذي جرى عليه الشيطان الموقول عليه ما في الترجيح ان حكم الحاكم في المسائل الاجتهادية ينفذ ظاهرا وباطنا ونقله القاضي والامام عن الجمهور وجرى عليه السبكي والعباب واما قول الر وض ينفذ ظاهرا

اذ

فلما راد بقاؤه شريحه ذكر ما اذا اناده على أصل كاذب كالإسكاف شاهد في زور بظاهر العدالة وقول ابن الصلاح حكم الحاكم لا يغير ما في نفس الأمر من جرح كاذب كره اليهودي (مسئلة) إذ قضى القاضي بالشهادة على الخط كان شهادته ان هذا الخط خط فلان القاضي حكمهم لم ينفذ قضاؤه بل لوقفي به قاض مالك و رفع الخط شافني لم ينفذه لان الشهادة بالخط مما اتفق العلماء على عدم جوازها الا ما كابل قد ثبت وجوب مالك وجب احصائه عنها فلا يجوز الشهادة بالخط ولا الحكم به حيثئذ (مسئلة) رجل أجهى الجنس قولى القضاء يلد ثم قامت نفسه بى بطن أهل البلد باء بل بالافراد والتفصيل فى بعض الاجناس وفى بعضها يقول هؤلاء العرب والنبي والنبي من هؤلاء العرب فهذا الشخص قد ارتكب اثماً عظيماً باللعن المذكور بل يخاف عليه سوء الخاتمة اذا لا يجوز لمن شخص بسببه ولو كافراً حتى يموت على الكفر فادانهم الذى ذلك ما شاع بالاعتصاف بالعرب واخراجهم لمسلمين أهل بلدهم الا انهم لم يزلوا من ولايته وان صدر منه ذلك من غير تأويل فهو من يتجربى عليه أحكام الردة (مسئلة) التسليم هو ان يقال للشخص احضر عند القاضي وقسم بكذا وكذا ٣٢١ من المال للدولة ان بان الامر خلاف ما تقول فاذا لم يعط ما قسم به عاقبه فهو فى الحقيقة مجأ الى ذلك كما هو مشاهد من أحوالهم ومنه يعلم ان التصور يكونه طائفاً مختاراً غير صحيح مختاراً للواقع وحقيقة التسليم عندهم التزام ما فى المستقبل ان بان الامر بخلاف ما يعونه عليه ومثل ذلك لا يلزم منه تسليم المال بمجرد التسليم ومن اجاب بانها مبيعة اقرار فقد جهل وغلط ولم يفرق بين الاخبار والانشاء فان حقيقة الاقرار اخبار عن حق واقع سابق على المقر والواقع فى مقابلة التسليم المذكور بخلاف ذلك فانه منتهى لالتزام المال وكذلك البينة الشاهدة بان

اذا المراد بالحل والمقدم ينسب اجتماعهم فالممتنع حينئذ لم ينسب اجتماعه فلا يقدح فى التولية ولا يشترط كون المولى بل كورين نافذى التصرف بل ولا بصفتها العدالة حيث لم يكن ذلك بخلاف ما لو صدرت التولية من سلطان أو ذى شوكة فلا بد ان يكون نافذ التصرف ومن اجتماع أرباب الشوكة فيما لو تعددت والا لم تصح الا ان استقل بعضهم بجانب قصص فى جانب قطع والفرق ان من شأن ذوى الشوكة قلمهم فيسهل اجتماعهم بخلاف غيرهم ويشترط الاجاب فى التولية لا القبول على الراجح ويستفيد ما خص به ان قال وليتك قضاء بلد كذا استفاد جميع ما يصح للقاضي فيها أو وليتك كمادة من قبلك استفاد جميع ما يصح التولية فيه من قبله ولا يخفى قول المولى هذا القاضي أو فلان القاضي وان نوى به التولية اه قلت وقوله لا القبول خلاف ما مر عن ب وقوله ولا اخذت فى الكل الخ لانه ايضا بش وبما مر من ان نصب نفسه للحكم بين الناس من غير تولية أو ولاء أهل البلد من غير اذن الامام مع وجوده أو ولاء له ذو الشوكة توسط بين الناس بمجرد ادعى نية التولية أو بها ولم يقبل بناء على اشتراط القبول لم يصح كونه قاضياً كالوقله بعض أهل البلد بغير رضا الباقيين نعم ان قلده أحد جانبي البلد صح فى قسمه فقط وان توسط رضا الخصمين كان محكاً وحكمه ممر وى أو بغير رضا أحد حكمه باطل وقال الرويانى يسقط (مسئلة) محل ولاية الحاكم ما عينه ونهى عن الحكم خارجه فيصير محل لا يضر فيه المسافر ان أطلق التولية كاقض بوضع أو فى موضع أو محل أو وجهه كذا دخل المين وما دلت القرينة العرفية على ارادتهم بساكنين ومزارع وقرى حول ذلك محل دون ما لا تدل عليه القرينة (مسئلة) الذى

٨١ بنية ذلك اقرار قضى كاذبه لانها تم خلاف ذلك وأشنع من ذلك قول الجيب المذكور ان القاضي يقضى بعله فى ذلك فان هذا فى الحقيقة قضاء بخلاف العلم المتفق على منعه لان القاضي وغيره يعلم انه مجأ الى التسليم وملتزم به فى المستقبل ويعلم ايضا انهم يلزمونه بالترام ما ذكر لانه يلزم طائفاً مختاراً وبالجملة قد دفع الجيب المذكور شبهته على المسلمين بابا عظيم من أبواب الفساد المؤدى الى أكل أموال الناس بالباطل لا يرضى وليس التسليم فى الشرع شئ فاطلخر الحذر من جعله اقرارا بل هو من أكل أموال الناس بالباطل (مسئلة) ليس قول القاضي ثبت عندي كذا أو صح بكم حتى لا يجوز للقاضي واليهود والرجوع عنه سواء كان مختلفاً فيه أو متفقاً عليه وما فى العيب بما هوهم الفرق غير مراد (مسئلة) ادعى متولى الوقف على متولى قبله معزول بجلال من الدعاوى عند الحاكم فأجاب المدعى عليه بما يصل ما قضه الى مستغف فطلب من القاضي محاسبته تفصيلاً فأجاب القاضي بعدم الوجوب تفصيلاً ما ادعاءه يقول القاضي هذا حكمه منه اذا لشرط فى الحكم تفصيل كما قال اخرج من حقه أو افضمه وحكم بالدين طيس لما كمر بى خلافه نقضه (مسئلة) ليس للقاضي ولا غيره محاسبة اقيم أو الوصى الامين

لا سيما إذا اشتهرت بطلانها من قاض ذلك عند الخاص والعام فإن القول قوله يمينه فيما يدعي من التصرف المأذون فيه بل لو ادعى عليه أنه قبض شيئا فأجاب أنه أوضه إلى من أنتمه حتى كافي العباب وأدب القضاء وحسن خبر القاضي من تعرض لزيادة هذا الأمين وطلب منه ما لا يجب عليه **في مسئلته** حكم الشافعي بحكم في حادثة ترفع إلى ما حكم حتى تنفذه وأضاه ثم ظهر بطلان ما ترتب عليه الأضاه والتفني عند الحاكم الأول بنحو بيته آخاها المحكوم عليه بطل الحكم وما ترتب عليه من التفني والاضاه لأن المنفذ انما هو منفذ قاض به الحجة عند الأول لا منتهى الحكم لا سيما إذا كان الحنفى لا يرى الدعوى والبيته التي آخاها المحكوم عليه **في مسئلته** إذا استأذن شخص القاضي في احضار آخر للدعوى عليه فلا يتوقف احضاره على استئصال القاضي المستأذن هل هذا المطلوب كبير أو صغير لكن الاستفصال أولى كافي الجواهر **في مسئلته** يحرم على القاضي التشديد بغير مقتضى الشرع وإن يقول لمسلم ياهودى أو يفرى ظلم الماعلى أحد الامة أو ينقص عالم أو يفسد بذلك ويتعزل بل في الرخصة لو قال لمسلم يا كافر بل تأويل كفر لا مسمى الاسلام كثر أو هذا أقيم ومن القاضي أقمع ولا يمتنع أن الوقوع في أهل العلم والتقصي لهم من كبار الذنوب اختلافا **في مسئلته** ٣٢٢ أدى على آخر عندنا ثم حنفى دعوى شرعية فقامت الحجة للدعى عليه وحكمها الحاكم

المذكور ثم رفع المدعى دعواه إلى ما حكمه شافعي ليطلب حكم الحنفى لم يبيحه الحاكم إلى ذلك أن كان محالاً ينقض فيه حكم الحنفى بل أن طلب من الحاكم الشافعي تنفيذه فذهب (مسئلة) ليس للناظر في الأحكام الحكم بخلاف مذهبه بل أن حكمه به حكمه باطل كما قاله ابن عبد السلام وابن الصلاح هذان في التقليدي الحكموا الفتوى أما التقليد في حق نفسه فاختار بشرطه أما الزموا فخر مطلقا سواء كانت لأجل الحكم بغير الحق وهي أشد حرمة أو ليحكم

يظهر أن الإيهام بالقضاء من قاض لا حرا يتفولوا بتخذه ولاية القضاء له رجا به من أن جهات تولية القضاء أمانصب الامام الأعظم وأذى الشوكة أو أهل العدل والمقدرة بل أن لم ياذن له من ولاه في الإيهام بصح جزاء أدم بعهد في التريسة أن من ولي أمرا يتولاه غيره أن يوليه غيره بغير إذن حوله إلا الامام الأعظم فإني الأور والعباب من قياس القاضي عليه ضعيف إذ منصب الامامة أعلى وأقوى من منصبه لاستقلاله ولهذا لا ينزل بالنقض وتنفيذ أحكامه ولو متغلبا ويحوز به الاختلاف مطلقا ولا ينزل نوابه عنه بخلاف القاضي في السكل اه قلت وقوله بخلاف القاضي الخ نعم في عزل نوابه تفصيل يعلم من كلام القضاة وهو أنه قال استخفاف على لم ينزل بعزله وإن قال عزل أو أطلق انزل اه **(مسئلة ب)** وتعودى شرط القاضي كونه أهلا للشهادت مجتهدا عارفا بحكام الكتاب والسنة والقياس ولسان العرب لغة وتعودى صرا فو بلاغة وأقول العلامة نعم قال ابن الصلاح اجتماع ذلك كله انما هو شرط المجتهد المطلق الذي يخفى في جميع أبواب الفقه أما مقلدا بعده ومذهب امام خاص فليس عليه ضرورة معرفة قواعد امامه وإبراع فيها ما راي المطلق ولا يجوز له العدول عن نص امامه فإن ولي السلطان ولو كافرا أو ذو الشوكة شخصا غير أهل القضاء متقلدا جاهل وجيد وأمره أو فاسق لكن مع علمه بفسقه فيما يظهر قاله ابن حجر وجزم بعضهم بعدم الفرق فخذت

بالحق ولو لاها للقاضي به ولا أعلم فيها خلافا لكنها أخف من الأولى ودمان النبي صلى الله عليه وسلم توليته الرأى والمرئى والرأى أى الساعى بينهم انما يحرم على الرأى إذا توصل به إلى أخذ ما ليس له أو إبطال حق عليه أو إحويل بينه وبين حقوقه أنه لا يصل إليه إلا بصحت بيته لقاضى سوء فالو زرعنا من المرتضى وحكم الرأى حكم موكله منهما ويحرم على القاضي التعصب مع أحد المتخاصمين والقضاء معه وقبض مالا يستحقه من أموال الناس ومنع مستحقه ويجب على ولي الأمر صرف النائب المذكور عن النيابة لا نزعاه بهذه التنازل ولا يجوز ان يمتنع من الرأى في توليته اماما يدخل بالناس وإن حجت خلفه وهذه مقاسد تؤدي ضارعا والرأى بها إلى سوء الخاتمة ولا رضى بها إلا منافق **في مسئلته** لا مدخل للفراسة والالتزام في الأحكام الشرعية فالودعى شخص وديعة وأنكره المدعى عليه فقام شاهد اقط فليس للحاكم أن يلزم المدعى عليه بالتسليم بمجرد فراسسته كانه لا مدخل للفراسة في ذلك أيضا وليس للقاضى أن يمتنع من سماع دعوى المدعى عليه إذا طلب سماعها ولا أن يجنب **في مسئلته** أطلق القاضي محبوسا وقال انما حبسته لأقامة اليمين على حربه لا على تسليم الدين الذي ظن أنه قوله يمينه حال ولا يثبت قط وحيث نزل طلب الخصم من القاضي أن يجهل لياق بينته وكان لا يمكن احضارها إلا بعد أكثر من ثلاثة أيام لم يصح بل يحكم بخصم الحال ثم أن أفى بدافع بعد ذلك ترتب عليه حكمه على جواب له يجب على القاضي احضار الخصم ورده

التي الحبس وذلك مصورا
إذا كان الحبس على الدين وان
القاضي أخرجه من غير موعود
شرعي فافهم ذلك ولا يختلف
عليك الكلامان **(مسألة ٢)**
تولي القاضي قسمة تركه ميت
بين ورثته بعد أن ثبت عنده
بشهادة عدلين انحصار الارث
فهم ثم بعد قبض كل حصته
ظهور ارث آخر فافهم باقي
التركة ولا يضمن القاضي
التركة بل ولا حصته لانه نائب
الشرع والدعوى على الشرع
لا تتبع بل قال السبكي لو أقام
بينة بما يقتضي الضمان لم تتبع
قبول القاضي أصديق من
البينة وليس للوارث المذكور
تحليف القاضي انه لم يبق تحت
يده شيء لانه يدهي خيانتة
وهي لا تتبع وهذا مقرر
في القاضي العدل المتصف
بالاهلية شرعا **(مسألة ٣)**
ثبت على سجين القاضي حق
وامتنع عن تسليمه فطلب خصمه
من القاضي حبسه حبسه في
الحل المتضاد للحبس ومنعه من
الخروج من الحبس وهو ممنوع
منه ولا يجمع من دخول أهله
وعبائه عليه

توليته للضرورة وان وافق المصواب وان كان ثم يجتهد عدل على المقتضى لا تعطل مصالح العباد
اما لو لم يكن ثم صالح بان تمرد أو تفسدت تولية المقلد والناسق قطعا ولو من غير ذي الشوكة
لكن يضمن تقديم الامثل فالامثل ولا ينزلان حينئذ زوال الشوكة اه زاد ب ويلزم
قاضي الضرورة وهو ممنوع من تقديمه بعض الشروط بان مستند في سائر احكامه ان لم يمنع
موليه من بانه ومثله المحكم بالولي فلا ينفذ قوله احكامنا بكذا من غير بيان لضعف ولا بينهما
(مسألة ٤ ش) القضاء المنصور من ولاه الشوكة ان تأهلوا للقضاء وذلك وانفذ
حكمهم للضرورة ولو لم ينفذ فموجب على ذي الشوكة مراعاة الاقل فسقاعند عمومته كظهير
من الشهود حينئذ فان حكمه موجب الكابو السنة والاجماع فهو عاص من حيث فقد
بعض الشروط وهو العدة وانما لم ينظر اليه من حيث تنقيح الاحكام للضرورة وهو
تعطيل الاحكام وان حكمه بما يقتضي فيه قضاء القاضي فلا شك في عدم نفوذه وزيادة فسقه
لا سيما ان اكل الرشوة وانما حكم في الظالم ولا يكفر الا ان استعمل جمعا على تجريمه معا وما من
الدين بالضرورة **(مسألة ٥ ش)** تعارض في القضاء فليس في عدم نفوذه في الدين فان كان فسق
القيمة لم يلق الله تعالى انتجه تقديمه أو نحو الظلم والرشا فالدين أولى وراجع الحلية **(مسألة ٦)**
تسترد العدة في نائب الحاكم كما تسترد فيه وفي نحو الوصي وينزلون بالعقوب وان
لم ينزلوا زوال الاهلية لكن محله عند تيسر غيرهم فالوعدت العدة تين تقدمت أقفهم
فسقا فلا سبيل لمسلم الناس فوضي ويبحث في القضية في قاض طسق ولا مدوشوكة مع
عله بفسقه انه لا يؤثر الاطره فسق افع لا موليه فلا يرضى به **(مسألة ٧ ش)** اذا تمت
ولاية الحاكم لم يميز عزله الا انه هو دخل ككثرة الشكوى منه أو لظن ضعفه أو زوال هيئته
من القلوب أو لصلحته كوجود أفضل منه وكذلك لمساوية ودونه وفي توليته تسكين قسنة
أو جمع كلمة فيجوز حينئذ لا مام كذا الشوكة وأهل الحل والمقدع له فان لم يكن خلل
ولا مصلحة محرم ونقض من الامام وذي الشوكة لا من أهل الحل والمقدع لان ما يقع للضرورة
يقتدر بقدره ولا يجوز الاعتراض على القاضي بحكم أو شوى ان حكم بالمعتمد أو بما رجحوا
القضاة به بل يجب منع المعارض الجاهل غير المتأهل للقضاء والقوى عن الخوض في مسائل
العلم وتزبره ان لم يمنع وأشهر امره فان صدرا الاعتراض عن متأهل لم يعز له ان لم يقل ذلك
الا لشبهة قامت عنده نعم ان عرف الوالي عساده ولادته انه لا مطلب له الا بطلان الاحكام
الشرعية بلا شبهة فزجر عن ذلك بعد امر اجماع العلماء الورعين لان كلام هذا العالم كقيام
سنتين بالحكم بضميه من غير شهادة بذلك غلط **(مسألة ٨ ش)** طلب الحكم بينه وبين
آخر فامتنع أم ولم يكفر لكن يميز الحاكم وتقبل في القضية انه لا يجب الحضور الا بطلب
الحاكم لا انصم الا ان قال في عليك كذا فاحضر لان قال بيني وبينك خصوصية فالوله
وجهه ولا ان وكل غيره فلا يجب الحضور حينئذ **(مسألة ٩ ش)** امتنع القاضي من معام
دعوى ثابتة أو مع و لم يطلب من المدعي عليه الخروج منها من غير عذر أم ولا يجب بفسقه
لا احتمال انه عذر وان لم يبينه واذا امتنع عن الحكم بعد وجود مقتضيه بلا عذر دخل في
حيز حكام العلم الموعود بالجام اذ هو ممنوع من القوى **(قاعدة ١)** يحرم على القاضي تلقين

المدعى الدعوى والمدعى عليه الاقرار والانكار وتجر به على اليمين والشاهد على الشهادة ومنعه منها وتشكيكه فيها وتعليقه كيفية الشهادة لقوة التهمة فان فعل اعتد بذلك قاله فى التمايه ويصح فى القضية أن يحمله فى شاهد مشهور بالورع والديانة والام بعتد بشهادته حينئذ (مسئلة ش) اشترى حانوتاً وأقام حجة بين يدي القاضى وصل له بهائم ادعى آخر انه ملكه وان البائع باع مالا يملكه وأنى بالمشتري أنى القاضى المذكور فظاهر للقاضى السبيل الذى بخطه فزقه وقال هذا باطل فاقدم القاضى على غزيق الخط حرام ويلزمه غرم قيمته ان كان له قيمة وان رأى ماوجب التعزير على المشتري اذ لا يجوز عندنا بتلاف المال على المعقد ولو أخذ القاضى منه وأعطاه المدعى من غير حجة فان أقربانه اتزعه ظالمافه وأثم بذلك ويخشى عليه سوء العاقبة ولا يصل للمدعى أخذه وان قال أنا أعلم أنه له وقد حكمت بعلى فليس لمشتريه اعتراض عليه ولا يرجع بثمنه على البائع لدعواه ان القاضى ظلمه والمطلوب لا يرجع على غير ظالمه بخلاف ما لو أخذ المدعى منه بينة فيرجع ولا تقبل دعوى الجور ومتابعة الهوى على القاضى لانه نائب الشريع نعم له بعد عزله اقامة بينة عليه تشهداته حكم بمصلحة البيع المذكور عند قاض آخر وأحكم بشرط رضاها بحكم التحكيم الى فراغه (مسئلة ش) ارزاق القضاة كغيرهم من القاطنين بالمصالح العامة من بيت المال يعطى كل منهم قدر كفايته اللائقة من غير تمييز فان لم يكن أو استولت عليه يد مادية ازم بذلك مياسير المسلمين وهم من عنده زيادة على كفايته سنة ولا يجوز أخذ شئ من المتداعيين أو من يحلفه أو يعقله السكاح قال السيكي فواقع لبعضهم من الاخذ شاذ من دود متناول بصورة نادرة بشرط تسعة ومعاوم انه لا يجوز العمل بالشاذ

وجوب الحكم بالراجح ونقض الحكم وانزال الحكم وحكم الخطوط

(مسئلة ب) ليس للقاضى أو المفتى المدول عن نص امامه فينقض حكمه كل من خالف امامه والحق به فى القضية حكم غير متبصر بخلاف المعتمد عند أهل مذهبه ونقل ابن الصلاح الاجماع على انه لا يجوز الحكم بخلاف الراجح فى المذهب واعتمده المتأخرون كابن حجر ومروان زياد والغطيب والمزجد وأبو شير والاشعر وغيرهم وصرح به السبكي بل جعله من الحكم بغير ما أنزل الله تعالى لانه أوجب على المجتهد ان يأخذ بالراجح وأوجب على غيرهم تقليدهم فيما يجب عليهم العمل به نص على ذلك فى القضية والنهاية والمضى ومعلوم ان المذهب تغسل يجب ان يتطوق به اعناق المقلدين حتى لا يخرجوا عنه وان اقتضت مدارك المخالفين وحينئذ لا يجوز لحاكم ولا مفت المدول عن مرجع الشيخين النووي والرافى ما لم يجمع من بعدهم على انه سهو وأنى به بل لا يجوز المدول عن مرجع ابن حجر ومروان بل عن القضية والنهاية وان خالف بقية كتبهما كما نقله انكردى عن نص شيخه الشيخ سعيد بنيل ونقل أيضاً عن السيد العلامة عبد الرحمن بلغقيه انه اذا اختلف ابن حجر ومروان وغيرهما من أمثالهما فالقادر على النظر والتجميع يلزمه ذلك وأما غيره فبأخذ بالكثره الا ان كانوا يرجعون الى أصل واحد ويختار بين المتقارئين قال قاتل قوله وغيره الخ وكيف لا يجوز الاقتناء بكلام الشيخ زكريا

وإنه طبيب اه وذكروه في ي وزاد فالحق ان غير المتأهل كقضاة الزمان يتخبرين
 هؤلاء وكان زيادوا في محرمه والمرجندوا ضرايمهم بشرط مجانبة الهوى والطمع والاولى
 بالمعنى ان ينظر فان كان السائل من الاقوياء الاخذين بالعزائم اقتناه بالاشد وان كان من
 الضعفاء قبل العكس ويقال مثله في القاضي مالم بشرط عليه لفظا وعرضا القضاء بقول معين
 منهم وتعارضهم في البصوت كعارضهم في النقول نعم الغالب ان أهل مصر يعتقدون كلامهم
 وغيرهم من سائر البلاد كلام ابن حجر وحينئذ ان كان حكم الحاكم وقع بالمعتمد واجتمعت فيه
 الشروط ارتفع الخلاف ظاهرا اجماعا وبالطنا على المعتمد كما في التصفه والنهاية وكذا بالمرجوح
 الذي رجح المتأخرون القضاء به للضرورة كولاية الفاسق وكون الرشيد صلاح الدنيا فقط
 وقبول شهادة الامثل فالامثل لعموم الفسق في الثلاث فلا ينقض قضاؤه بشرطه ويرتفع فيها
 الخلاف ايضا كما قاله ابو محرمه والناصري وغيرهما (مسئله ث) حكم ما من أهل
 المذاهب الاربعة يحكم مذهبهم والحال انه مخالف لمذهب المحكوم له أو عليه فظن ظاهرا وكذا
 باطنان كان ظاهر الامر كباطنه ولو في محل اختلاف المجتهدين على المعتمد وزم العمل
 بمقتضاه مطلقا وصار الامر متفقاً عليه ومن ثم حل للشافعي طلب الحكم من الحنفى بشفعة
 الجوار وان لم يقبله أبا حنيفة لان من عقيدة الشافعي ان النفوذ باطنا يستلزم الحل وجاز
 لقاض شافعي امضاء ما انتهى اليه من أحكام مخالفه (مسئله ج) صيغة بيع كتبها
 الحاكم وصورتها باعت فلانة كذا حال كونها رشيدة على اولادها بعد صحتها رشدها ثم رعا
 فاستمرت يد المشتري على المبيع وشهد شاهدان بان القاضي ثبت عنده ذلك فعلى الحاكم
 الثاني المشهود عنده بذلك الحكم به وان لم يسم الحاكم الاول شهود رشادة الام ولم يقبل ثبت
 لدى رشادتها هذا ان كان عدلا عارفا بشروط الحكم والثبوت لا غالب قضاة الزمان واذ لزم
 الحكم بذلك لم تثبت دعوى الاولاد بعدم رشادة الام بل ولا اقرارها بذلك لحكم الحاكم بها
 والقاضي في هذا الزمان ليس عليه الا الحكم بظواهر الامور وخصوصا اذا انضم الى ذلك
 قرائن الاحوال كعدالة المشتري ونعرجه عن الحرام وشراؤه بمحضرة القاضي والحكم بصحة
 الرشادة وشهادة الشهود بذلك فلا ريبه حينئذ (مسئله د) حكم الحاكم في مسئلة ذات
 عول بعد مضمه قضى حكمه أى أظهر هو وغيره وجوب ابطاله اذ ليس يصح حتى ينقض لما
 صرح به أئمتنا انه لا يجوز العمل أى فضلا عن القضاء والافتاء بخلاف ما رجحه الاثمة الاربعة
 بل نقل ابن الصلاح الاجماع على ذلك وقد اتفق الاربعة وغيرهم على ثبوت العول وحكي
 منه عن ابن عباس وفي غير الاكدرية عن زيد بن ابيهم مع ان الذى استقر عليه رأى
 جمهور المتأخرين ان القاضي المقلد لو حكم بمرجوح مذهب قضاة الامور وخصوما اذا انضم الى ذلك
 قاله صاحب الباب والسبب بل جعله من الحكم بغير ما انزل الله تعالى يستحق فاعله ان يكون
 أحد القاضيين المالكين المتوعدين بالنار في الحديث الصحيح ولو حكم بمصحة الوصية الوارث
 من غير اجازة فان كان يرى ذلك كرى ولا مذمومة فنزوا فلا تملك لفرض انضو القاضي
 له أهلية الترجيع ورأى ترجيع غير الراجح في مذهب بديل جيد باز ونقض حكمه به لا بالشاذ منه
 مطلقا وان ترجع عنده وقال ابن الصلاح لا يجوز لاحد في هذا الزمان ان يحكم بغير مذهب وان

لم يخرج عن المذهب الاربعية فان فعل نقص لفقد الاجتهاد في أهل هذا الزمان وهذا
 في زمنه فخالفتكم هذا الزمان الذي لم يتم أهله بحق التقليد فضلا عن الاجتهاد (مسألة
 ج) اعني عداو وعده بجارية أو غنما غلبا دخل بعض البنادر طلب العتيق الجارية فاشتري
 العتيق جارية وأعطاها اباه فبقيت سيد العتيق ينصرف فيها حتى مات السيد عن ابن ومات
 الابن عن وورثة ثم مات العتيق فادى وورثة الابن علي وارث العتيق ان الجارية تترك السيد
 وادى وارث العتيق ثمنه تارك مورثه وأقام شاهدين عند الحاكم بما ذكر فقال الحاكم
 للشاهدين أشهدان بان السيد تلفظ بصيغة نذر أو هبة حال الاعطاء فقال الا فقال هي تركه
 السيد فكلمه بذلك باطل من ثلاثة أوجه أولها ان الحكم لم يتقدمه دعوى محصة اذ شرطها
 ذكر الانتقال اليهم فلا بد منه من التصريح في الدعوى بان السيد مات وخلفها تركه ومات
 ابنه وخلفها تركه أيضا والاصار في الدعوى لغيرهم فلا تنجح ثانيا الظاهر ان مستند القاضي
 قول الشاهدين لا يشهد ان السيد تلفظ بصيغة نذر ونحوه وهو شهادة على نفي غير محصور
 وهي غير مقبولة ثالثا ان القاضي عكس قالب الحكم فجعل البيئة على صاحب اليد وهو
 الداخل والاصل في حقه البين فلا يبدل منهما مادامت كافية واغما البيئة على المدي وهو
 الخارج بل لو توارضت البيئتان لم تسمع بيئته الداخل الابد بيئته الخارج والظاهر في هذه
 الجارية انها ملك العتيق ووانه ودعوى وورثة السيد عدم انتقال ملك مورثهم خلاف الظاهر
 فلا تسمع نعم لو ادعوا ان العتيق غصب الجارية مثلا وان مورثهم مات وهي تركه سمعت
 في فائدة قال الشيخ محمد باسودان وقت على حكم صدر من بعض القضاة في مال مشترك بين
 أخوين شائع ذائع حكمه بالاحد مما فبطلته ونقضته لامور الاول اجاله الحكم من غير
 شروطا معتبرة وقد نص في الصفة والنهاية على عدم صحة اجال الحاكم الا ان كان قفاً وأن
 به الا ان الثاني حكمه بان المدعي لا يستحق ما ادعى به فهذا من الغلط الفاحش الذي
 لا يتحمل حقه ان يقول لم يثبت ما ادعى به الثالث ان العين التي خلفها المدعي عليه لم تكن
 بطلب الخصم فلا يعتد بها حيث نذر ان شرطها طلب الخصم وتحليف القاضي والموالة ومطابقة
 الانتكار الرابع تم توره في تعليله في رد شهادة المرقبين بقرب المسافة مع ان المدعي حاضر
 لديه فن حقه ان يحلفه بين التكملة بعد شهادة شاهده الاصيل الحاضر لديه وتعليله رد
 شهادة الاصيل بكونه لا يعرف المشهود به وهو لا يستلزم معرفته للشهود به كاصح حوايه
 انما من صدور الحكم بغير حضور الخصم وهذا مما يخجل بالحكم ويبطله لان من شروط
 الحكم كاصح به في النسخة اه (مسألة ب) ادعى قطعة أرض من يثرك للدي عليه
 مرتبة يده عليها مع القطعة المذكورة فأنكره ثم اتفقا حضرة رجل يدهي المعرفة انعمي أي
 المدعي بعد ذلك ان يقبلهما ثم أي المدعي يخط من رجل ذكر فيه ان القطعة ليست من البئر
 المذكورة ولا أعلم اني فتنازعنا ثم حضر الرجل المتوسط وقال قد شهد عندي فلان خرافات
 فاسق بترك الصلاة وغيرها وهذا الخط مقبول وفصل بين ما باطله القطعة لمدعيها ففعله هذا
 قبيح باطل من أربعة أوجه وهي انه لا يصح حكم فضولي من غير تكيم لعطا وقبول وان
 الشهادة بالخط من غير حضور الشاهد باطل بل لو شهد بها بما ذكره في خطه لم يكف لانهم

بثبت المدعى حقا في الارض وان شهادة الفاسق غير مقبولة وان قلنا بالاختيار من قبول شهادة
 الأثمل فالأثمل عند عموم الفسق اذ ليس هذا من الاماثل وانه لا بد لصحتها وحجة الحكم بها
 من حضور انصاف الغير المتعزى والمتولوى (مسئلة ش) لا يثبت بالخط اقرار ولو فرض
 انه خط المقر أو قاض موثوق به على المرجح في المذهب فلو حكم قاض بالخط في شهودين
 نقض حكمه لان جواز اعتماد الخط قول شاذ فيقتضئ للدين الرجوع على المدعى وكذا على
 القاضي وان كان المدعى مؤسرا حاضرا بالبلد (مسئلة ك) لا ينجح بقوائم القسامة
 المهورية في القاضى حيث لم تشهد عاقلها بينة بل لا يجوز العمل بالنفس كاتبها أو شاهدا
 أو قاض اذا لم يتذكر الواقعة بتفصيلها أو به يعلم ان فائدة كتابتها ضوالمحج والقوائم والتسكات
 اغماها وتكون سببا لتذكر ما فيها بالتفصيل حتى يجوز الحكم والشهادة عليه لا غير اه
 وعبارة ش ليس للقاضى أن يقبل الشهادة أو يحكم بمجرد خط من غير بينة مطلقا عن
 التفصيل بكونه خطه أو بخط موثوق به أم لا احتياط الحكم الذى فيه الزام انصاف مع احتمال
 التزوير وهذا مذهب الشافعى الذى عليه جمهور أصحابه ولنا وجه أنه يجوز للحاكم اذا رأى خطه
 بشئ أن يعتمد اذ اوثق بخطه ولم تدخل ريبه وأشار الاصفهري الى قبول الخط من الحاكم
 الى حاكم آخر من غير بينة وقال ابن أبي ليلى وأبو يوسف يجوز أن يحكم بخطه اذا عرف صحته
 وان لم يتذكر قال الماوردى وهو مرف القضاة عندنا ولا بأس بترجيح الوجه القائل باعتماد
 خطه اذا كان محفوظا عنده ولم تدخل ريبه ومثل خطه على هذا الوجه خط غيره لان المدار
 على كونه نل ذلك ظنا فوايمو كذا حتى وجدنا خط الحكم به من غير فرق بين خطه وخط غيره
 ومذهب الحنابلة جواز الشهادة بخطه اذ اوثق به وان لم يتذكر الواقعة وحكى عن الحسن
 وسوار القاضى وعبد الله العنبري ان للقاضى اذا كان يعرف خط الكاتب وخفته أن يقبله
 وحكامه في المذهب عن أبي ثور والاصطخري وأبي يوسف واحد الى الواثنين من مالك وقال
 في الخادم وقد عمت البلوى بالحكم بصفة الخط من غير ذكر تفاصيله فان كان عن تقليد لمذهب
 الشافعى فمنع اه وسبيل الاحتياط لا ينجح اه وعبارة ش لا يجوز لحاكم أن يحكم
 بمجرد الخط وان حوزنا الحلف عليه بشرطه كاعليه الشيطان ورهقه المتأخرون اذ ليس ذلك
 بصفة شرعية اذ القاضي لا يحكم الا بحيث شهد والاصل في الشهادة اعتماد اليقين أو الظن
 القوى القريب من العلم المشار اليه بالظن المؤكد بختلاف الحلف يكفى فيه بمجرد الظن على
 الاعتماد والفرق ان باهما أضيقت من باب الحلف وخطرها أعظم مع قوله عليه الصلاة والسلام
 على مثلها يبنى الشمس فاشهد نعم بذلك ان القاضي أو الشاهد لو رأى خطه وفيه حكمه
 أو شهادته لا يجوز له أن يحكم أو يشهد معتمدا عليه وان كان محفوظا عنده محظوظا تاما مقطوعا به
 لا يمكن تزويره أو شئ منه بل وان قطع بذلك حتى يتذكر الواقعة لصحف دلالة ومثل خطه
 خط غيره المحمى عن القرأتين المفيدة للعلم والظن القريب وما نقل عن الامام مالك من جواز
 الشهادة بالحكم بالخط فشا ذيل قد ثبت وجوبه عنه ثم مرف في الصوم عن باجال جواز اعتماد
 خط الحاكم الثقة الذى لا يعرف ثم توره في قبول شهادة الفاسق قال وهو الذى اشرح به
 المصدر بالمصادقة وعليه العمل لا تنقله الهمة

(الحكم بالصحة والحكم بالوجوب)

(مسئلة ب ش) الفرق بين الحكم بالصحة والحكم بالوجوب احتياجا الاول الى ثبوت الملك واليد الا في الاقرا وثبوت اليد فقط ولا يحتاج اليها الثاني فحينئذ الاول يتضمن الثاني ولا عكس فالخلاص ان الحكم اما ان يرد على نفس المسئلة المختلف فيها مطابقة فليس لحاكم يرى خلافه نقضه اجماعا كالحكم شافعي لمن تزوج امرأ بعد ان قال لها ان تكبتك فانت طالق ثلاثا بطلان التعليق فليس لحكمي الحكم بصحته ووقوع الطلاق بوجود الصفة واما ان يرد عليها فنحن تحكمه بعد نكاح ذلك المطلق بموجبه فممكن ذلك ايضا على المعقد بناء على ان الحكم بالوجوب كالحكم بالصحة في تناول الاثار المختلف فيها اذا الحكم بالوجوب صحيح ومساء الصحة مصونان النقص كالحكم بالصحة لكنه دون في الرتبة فظهر ان الحكم بالصحة التي هي المطالبة بالذات حكم بالمطلوب مطابقة وان الحكم بالوجوب حكم بها التزاما والمطابقة اقوى فحينئذ اذا لم يوجد الشرط المعترف في الصحة وهو ثبوت الملك واليد امتنع الحكم بالصحة وجاز بالوجوب وان وحده اوجب الحكم به الكونه احوط زاد ب والخالص ان الحكم بالصحة يتضمن الحكم بالوجوب ولا عكس وذلك لان الحكم بالوجوب يستدعي أهلية المتصرف وصحة صيغته أي من حيث ذامه لا خصوص هذه الصيغة وكل مهمار ارفع الخلاف ويزيد الحكم بالصحة على ذلك كون التصرف صادرا في محله أي يكون حكما بصحة هذه الصيغة بخصوصها مثل من وقف على نفسه وحكمه وجسه حتى كان حكما منه بان الواقف اهل للتصرف وان صيغة وقفه صحيحة فلا يلزمك بابطالها من يرى الابطال كشافعي وليس حكما بصحة وقفه على نفسه أي بصحة هذه الصيغة بخصوصها والحكم بالصحة حكم بذلك فلن يرى الابطال نقضه فتأمل وقال القليوبي الحكم بالوجوب يستلزم الصحة ويتناول الاثار الموجودة والتابعة والحكم بالصحة يتناول الموجودة فقط لكنه اقوى من حيث استلزامه الملك واما الاثار المترتبة فان اتفق عليها فواضع والا فشرط صحة الحكم بها ومنع المخالف من نقضها ان يكون قد دخل وقتها كالحكم حتى بموجب التدبير ومن وجبه منع بيعه عنده فليس لشافعي رفع اليه الاذن في بيعه فان لم يدخل وقتها حين الحكم فهو اقله لاحكم منه كما لوعلق طلاق اجنبية على نكاحها وحكم حتى بموجبها فاذا عسدها ذلك المعلق كان للشافعي الحكم باستمرار النكاح لان وقوع الطلاق على سبب لم يوجد حال النكاح قاله العراقي وفي شرح شيخنا خلافة وقد يستوي الحكم بالصحة والوجوب كالحكم حتى بالنكاح بلا ولي أو بشبهة الحوار أو الوقت على النفس أو شافعي بإجارة الجزء الشائع من نحو دار وقد يفتقران كمسئلة التدبير فللشافعي الحكم بصحة بيعه ان حكم الحنفى بالصحة لا بالوجوب وكالحكم شافعي ببيع دار لم يجار فلهن الحكم بالوجوب لانه لا استمرار الدوام ومالو حكم مالكي في القرض فيمنع على الشافعي أن يحكم بالرجوع في عينه ان حكم بالوجوب لا بالصحة اذ اذا اراد القاضي ان لا ينسب اليه في الواقعة شيئا قال حكمت بجماعة فنيه البينة فيه ان محيا فصيح وان فاسد افاسد

في القضاة على الغائب في مسألة في مشروط حضور الخصم الدعوى واقامة البينة عليه عند الحاكم حتى لو كانت شاهداً وبعينا فلا بد من حضوره البين بشرطه وقول الرعي لا يشترط فيه نظراً ولا بشرط حضور الخصم بين المدي عليه ولا بين الاستظهار أو عا حمت به البولي في عصرنا المعلوم حال قضائه المبادرة الى تنفيذ الكتاب الحكمي من غير بحث عن حال القاضي الكاتب ولا معرفة عدائته والذي يجب على القاضي أن لا يبادر الى تنفيذ كتاب حكمي على غائب لاسيما من البلدان الشائعة التي لا يعرف احوال قضائهم من شرط العمل بكتاب القاضي أن يكون الثاني عالماً بمسألة ولاية الاول وأحكامه وبكمال عدائته ولا سيما في هذه الاعصار التي شوهد فيها تولية غير الاهل من جمع بين النقص والجهل والاصل برأه ٣٢٩ الذمة في مسألة في أثبت عنده حاكم

أقرار ميت معين له بدن معلوم وبناه أحماله به على شخص معين غائب عن البلد حواله شرعية مستوفية للشرط وقيل الحواله فلما جاء الى بلد الحال عليه أنكرها فاقام بينة بقبولها عند الحاكم الاول احتاج الى عين الاستظهار التي لم يظفها عند الحاكم الاول بعد صحة الدعوى عنده واقامة البينة ويكفي في هذه الصورة أن يطف ان الذي ادعاه باقى ذمة الميت الى ان ازال له وان الا أن استحق هذا المال المحال به يحكم الحواله المذكورة ويكفي ذلك عن عين الاقرار لتعمول عين الاستظهار بعين بين حقيقة الافرار في مسألة في يجوز للقاضي سماع الدعوى والبينة والحكم جماعى الغائب في غير محل ولايته وان كان دون مسافة العدوى كما نقله الرداد والزجدو القبول عن الماوردى وانما تعتبر مسافة

(مسألة) لا تمنع دعوى ولا ينفذ ولا ينفذ حكم على غائب بالبلد ولو بعد الدعوى بحضوره وهو من يتأق حضوره من عسافة عدوى فادعوا هو التي يرجع الخارج اليها بعد الفجر الى موضعه أو لا اليس يعني ما ينتهي اليه سفر الناس غايبا بل لا بد من احضاره للثابتية على الشهود أو دفع من نفسه أو شاه ولاه رعا يعرفني عن البينة والنظر فيها أو يمتنع الشهود ان كانوا كذبة حياء أو خوفهم ان اضطر الشهود الى السفر قورا ولم يتم احصاء المدي عليه جاز سماع البينة في غيبة الضرورة وان امكن ان يشهد على شهادته كالواقام بالشاهد عنده منعه من الاداء فبرسل الحاكم من يشهد على شهادته أو يجمعها هو ومحل عدم سماع البينة كما ذكر ان لم يتقلب أو يتوار المدي عليه ولو لزمه جور الحاكم والافتقار بحكم بعد ثبوت ذلك وان لم يحلفه بين الاستظهار على المختص تظليط عليه والامتنع الناس كلهم فان لم يكن للمدي بينة جعل الاتخرف حكم الناكل يصف المدي بين الردم يحكم له لكن لا بد من تقديم التذامنه ان لم يحضر جعلنا كالا فله في التفتة (مسألة ش) حكم حتى على غائب لم ينفذوا اذا ورد على حتى اطله الا نخذ القضاة على الغائب عندهم بالم يكن القاضي له أهلية الترجع ولم يشترط عليه التزام مذهبه فلا يفتض حثيثاً وان ورد على شافى دعاه الى الصلح فان لم ينسرف الى الدعوى ليعلم البينة فيحكم فان لم تكن في آخر المدي بان حكم الحنفى هذا غير صحيح لانه خلاف معتقده وقياس المذهب لصاؤه من الحنفى لان حكم الحاكم في مسائل الخلاف رفقه وبصر بجماعه عليه (مسألة ٢) اذا غاب المدين الى عسافة المدوى وهي التي لا يرجع عنها الخراج اليها بعد طلوع الفجر الى أوائل الليل سمعت الدعوى عليه كما لو كان حاضراً ولو بالبلد تورى أو تغلب فلم يحضر مجلس الحكم فيحكم عليهم بعد ثبوت ذلك بعلمه ان كان يعلم ذلك والافيينه ولو شاهدوا بينا مع بين الاستظهار مطلقاً عند ر واستق في التفتة المتورى والمتنر تظليطاً عليها ثم يقضيه من ماله ان كان له ثم مال والا فلا ساه الا انه الى قاضي بلد الغائب وجب فيه الى سماع البينة ليحكم به ثم يستوفى له الحق

الى قاض آخر فوق مسافة العدوى بالقطعة ثبت عندى بالاهاء المصع التمرى ان فلا تاندر على لان بما هو كذا من العقار أو بما هو تحت يده من الاعيان ثم وصل شهود بذلك الكتاب الى القاضي المكتوب اليه فله حثيثاً الحكم بشرطه وله تنفيذ ذلك الثبوت ولا يكون تنفيذه حكماً في مسألة في الثبوت عند القاضي لا يكون حكماً ولا يجوز نقله الى اى فوق مسافة العدوى والثبوت بمجرد الذي لم يفتقر به حكم بالمدى فان اقترن به حكم بان ثبوتاً غير مجرد اذا لم يفتقد اذا قل الحاكم ثبوتاً بعد بيع أو نكاح مثلاً مجرد عن الحكم فهو نقل الثبوت فقط هذا في الثبوت الصحيح وأما الثبوت الفاسدة فانه في اذا أراد الحاكم ابطال عقد

فيشترط تجوز منه عندئذ إذا
حكم بإبطاله ونقل إبطاله إلى
حكم آخر فله تنفيذ ذلك
الإبطال بشرطه وكأله تنفيذ
الحكمة تنفيذ الإبطال (مسئلة)
بين الاستظهار ليست حجة مثبتة
لحق المدعي ولا دافعة له وإنما
هي شرط لحكم الحاكم على
نحو الغائب على الأصح فإذا
حانها للمدعي حكم له الحاكم
وإن لم يحلفه لم يحكم له كأله
الاحصاء فكان الحكم بعد
تعديل البيعة لا يجوز الاطلب
للمدعي كذلك الحكم على
الغائب ونحوه لا يجوز إلا بعد
الاستظهار على الأصح ولا يحكم
على المشتع منها بالنيكول على
اشكال فيه ولو طلب القيم
من المدعي على البتيم عينا بانه
لا يعلم كذب شهادته فنكس
حلف القيم عين الرد بطلت
شهادتهم (مسئلة) دأمر هونة
طلب المرتزق من الحاكم بها
واستيفاء دينه من غنم باقية
الزهرن وجبت إجابته بأن
يبيعها بثلث مثله وهو ما انتهت
إليه رغبات الناس بعد الاشتار
والنداء في ذلك الزمان والمكان
لا ما قومه المقومون في مسئلة
يجوز للحاكم أن ينصب من يدي
للقائب ويحكم له إن دعت حاجة
إلى ذلك كأن يخيف ظفر الغريم
أو كان على القائب دين أو فقه
مومن وله قبض دين له في المدين
بل إن خيف عليه وجب طلبه
ولا ينافي هذا في الرضوخ من

أويني حكمه إن حكم يستوفى الحق (مسئلة ش) مات وعليه دين وله مال يحمل ولاية
القاضي ووارثه فوق مسافة الصدي قلدي الدين الدعوى عند الحاكم بان مورث فلان
الغائب مات ولى عليه كذا وقيم البيعة بذلك قيمهما الحاكم سواء نصب مضرا إنكر علم
الوارث أم لا إذ ليس نصبه شرطا ثم يحلف عين الاستظهار وجوب بانه لم يستوف دينه ولا رآه
منه ثم يوفيه من التركة والوارث على حجة يوم يحضر فإن كان الوارث حاضرا أو بمسافة
عدوى يحمل ولاية الحاكم فالدعوى حقيقة انما هي على الميت لكن لا تنفع في وجه
الوارث الكامل وولى غيره فيز يد لخصه الدعوى مع ما هو وأنه يني الوارث حصل في يده من
التركة ما يني يدي أو بعضه وبينه وأنه يعلم الدين وقيم بيعة المال ويحلف الحاكم عين
الاستظهار أن طلبها الوارث فأرجله لفرقة الحاكم بانه لا عين فإن سكنت حكم بالبيعة
ولا أتر طلبها بعد الحكم حتى لو غاب المدعي حينئذ وكل بضاعة الدين فليس للوارث
الامتناع لطلب العين لسقوطها بخلاف ما لو غاب قبل أن يصرح الوارث بالاستقاط فله
الامتناع حتى يحلف وليس هذا كتاب وكل حاضرا أذ لم توجه إليه العين بخلاف هذا فإن
العين توجهت إليه قبل غيبته (مسئلة ش) أرادت اثبات طلاق زوجها القائب لم تنفع
دعواها ولا يثبت إلا من شرط الدعوى كونها ملزمة ودعواها على غائب لا يرد معاشرتها
وإغلوها في الزام فبإل وان صرح بانه اتخاف أن يتعرض لها على الأصح كدعوى
الارام من غائب ثم الحيلة في اثبات طلاقها من زوجها القائب أن توافي رجلا على أن
يتزوجها وتطلب من القاضي أن يرؤجها منه وتسمى طلاق زوجها الأول وتثبت فيحكم لها
بانه ملحقه منه بعد تطليقها عين الاستظهار فيثبت الطلاق وإن بدا للواطي أن لا يتزوجها
بعد لا ينافي ذلك الحكم على دعوى وشهادة محضين (مسئلة ش) أقر شخص عند مونه
بأن جميع ما يدر فقه في السفر ملكه أي الرفيق ليس له فيه حق وأشهد على ذلك فاد المقر
له اثبات ذلك لدى الحاكم ليسجل له به لم تسمع دعواه في الأصح إذ لا الزام فيها كدعوى الإبراء
أو الطلاق أو الإكراه في الإقرار على غائب نعم إن احتمال فنصب مضرا يدي دينا عند
الميت وإن له على فلان أي المقر كذا أو في يده أعيان وتطلب من القاضي خلاص دينه
مخالف المقر فدي أن ما يسهده ملكه وإن لا دين لبيت عليه وله أقر قبيل مونه بما ذكر
وبقي البيعة فيحكم له بحصة الإقرار ثم للوارث تخليفه إن أقر الميت عن حقيقة كان للمدعي
الإبراء والأكره نصب مضرا بالحالة عليه من المبري أو المقر فيثبت الإبراء أو الإكراه
ويحكم له به (مسئلة ش) اذا ثبت على القائب أو المغفل دين فإن كان في ماله حنسه
أوفاه الحاكم منه أو الإباح ماله بنظر المصلحة كالوكيل وله البيع من أهل الدين ومعاوضتهم
حيث جازت بان لم يكن دين سلم (مسئلة ش) يجوز للحاكم بيع مال الغائب إذا طالت
غيبته ولم تكن مراجهته هذا إن كان حيا أو أخيف نفسه أو كثرت فقهته ونعم البيع
طر يقال ذلك إلا فاجارة أولى كغير حيوان خيف تلفه أو تلف معظمه بشرط أن يبيعه حالا
من نقد البدان أمكس والأقسية من موسر أمين وبرهن ما يني بالتي إن لم يخف تلف الزهرن
والتركة أذ قد برضه لحفي يرى سقوط الدين بتلف الزهرن وإن يقصر الاجل ما أمكن قال

بطلان القضاء الغائب لان ذاك

فيما لم يدم اليها حاجة فوعدته
غاب شخص وفي ذمته ديون حاله
لجاءه ويده فمجر حوز لم يتلق
به حق أحد من الغرماء برهن
ولا غيره باعده الحاكم ووزع
ثمنه على غرمائه على قدر دينهم
فلو كان لأحدهم شرك في شئ
منه فباع الكل من غير إذن
الغائب والحاكم بطل في نصيب
الغائب في مسئلة في ادعى على
حيث ديناً وأقام شاهداً فقه
احتاج الى عين تكمل البينة
وعين الخصم المسماة عين
الاستظهار في مسئلة في ادعى
وكيل المرأة على زوجها الغائب
فوق مسافة العدوى انه علو

طلقاتها على البراءة من مهره
وانها ابرأته عنه فوراً وأقام بذلك
شاهدين سمعها القاضي ولو
احتاج الى ذكر انقضاء العدة اذ
القول في انقضائها قول المرأة
بينما حيث نازعها الزوج في
الانقضاء والا فالعين مسخية في
حقها واذا ثبت الطلاق بالشهاد
بالا برأه عن المهر فوراً ثم ادعى
الزوج انه على الطلاق على
الاراء عن حقوق الزوجية من
المهر وغيره وشهدت البينة على
انه لم يذكرك غير المهر وان
شاهدت قاض بعد النطق باله
منطقاً لم يقبل قوله لها

في القصة في

في مسئلة في اخذ ان يلكار
داراً يخون على حيلة مساكر
فاجرمه سكا منها مدة معلومة

بعضهم وان يشهد (مسئلة في) الحاصل في قبض الحاكم من الغائب ان كان
له غرض سوى اداء ذمته كمكاتب يريد العلق بواهن يريد فك المهر ون وارث يريد فك
التركة ومضامن يريد فك ضمانه وشفع يريد تسلم الشقص وجب على الحاكم قبض الدين
والا لم يجزه قبضه لان الاصل للغائب الذي سببه القية المحصور في مراعاة مصلحة ترك
الدين في ذمة المقر الخ اذ هو غير من صيرورة امانة يد الحاكم ونحو جميعها المحذور المسر
في تركه الا تخلفها قطعاً وحيث جوز قبض الحاكم قليدوعه عند تفرقة برضيه ولا يتركه عنده
للتسمة وهذا في القاضي الثقة اما غيره فلا يجوز اقتباضه ولا يبرئ بذلك المدعى ولا يحصل
مقصود من فكره ونحوه (مسئلة في) غاب شخص غيبة طويلة ولم يعلم موته
ولم يحكم به وخيف الاستيلاء على ثغور ضمن ظالم لم يكن لوارثه فرض موته الادعى على
الظالم اذ ليس مالاً كالواثبة وان احتمل موته لان الاصل قتله الحيا فلا يقاس بمخاضة
المستأجر والمرتهن اذ لم يحق للمنفعة فاذا ثبت موته طالب وارثه العاصب بالعين وأقصى أجره
ويكفي قول البينة كانت ملكاً موروثة ولا تعلم له هزيلة نعم ان علم قاضي ذلك المحل ملك الغائب
مع المستولى عليها وله تأجيرها مع مراعاة مصلحة الغائب كيلا تضيق المنافع لان العلم به يرضى
بحفظ ماله فان لم يعلمه جاز له على المقتدان ينصب من يده على القاضي وينصب البينة

(القصة)

(مسئلة في) قسمة الميراث اما افراز وهو ما كان مستوى الاجزاء صورة وقيمة مثلياً كان
أو متقوماً أو تبدل وهو مختلفها صورة أو قيمة أو هاهما أو ورد وهو احتياج مع الاختلاف
الرد مال أجنبي ويجب في الأولين ان وجد النفع المقصود من القسوم لطالبا فقط لا عكسه
كالا يصير في الأخيرة مطالعاً وحيث لو اقتسموا رضائين ثم بان الفلظ زيادة أحد النصيين
بنحو الريع في الذرع فان كانت القسمة افرازاً بان حصل في مقابلة القطعة أخرى تساويها
صورة وقيمة ثم ظهر خلاف ذلك أجبرهم الحاكم أم لا أو تعدى لا يجبر عليها بشرطه وامتنع
أحد هاهم عليه الحاكم بالاجابة فعدلت عايناً او بما في القيمة ثم بان انها زيد على عدلته اعند
القسمة ان بطلان القسمة في صورتين لكن في تينك القطعتين فقط لا في كل المال سواء ذكر
ذرعها عند القسمة أم لا وان كانت تعدى لا يلزم قسمها الحاكم بل انتفا اختياراً على القسمة
أورد امطفاً فصيحة ثم ان ذكر ذرعها عند القسمة ثبت الخيار بان حصل عليه النقص منها
وان لم يذكر الذرع عند هاهنا خيار وان كثرت التفاوت اذ هاهنا لا يؤثر فيه العلط على الاصل
وثبت النقص اما باقرارها أو بعدلين أو علم القاضي أو البين المردودة فوافد في الاظهر ان
قيمة المشتبهات افراز لا مدخل للبرافها لا يع وبذلك اهل على الله عليه وسلم قرر قسمة التهم
ربطاً ومن ذلك قسمة الرطب والنب على الصبر أو في الارض كسلا ولا يضرمق ان كاهها

قوله مجبر عليها بشرطه أي الخيار وهو وجود النقص المقصود من القسوم لطالبا للقسمة
وان حصل الضرر على شريكه فالق كان بينهم داراً متلاً لأحد هاتعة أعضاؤها ولو لا آخر
العشر أجبر صاحب العشر ولا عكس وهذا بعكس الشفعة فانه يجبر صاحب التسعة اهل مؤلف

كل شهر يكذا ثم اقتسم الدار
وتغير السكن المؤجر لاجل أحدهما
صحت القسمة بناء على صحة بيع
المؤجر وقبض الاجرة بينهما
ولا يرجع التغير له ذلك على أخيه
بني قبضت الاجرة أم لا بناء على
أن من اشترى عقاراً مؤجراً
لا يرجع بالاجرة بل هي للمؤجر
في مسئلة ١٦ اقتسم امرأه
وتراضيا على القسمة من غير
قرعة صحت ولا يجاب طالب
التقص من غير موعود اذ
القرعة ليست ركناً في القسمة
في مسئلة ١٧ دار صغيرة لا يمكن
قسمة بالاجبار مشتركة بين
اثنتين ولم يرضيا بالمهاياة ولم يوجد
من يتساوفا فطلب أحدهما
استيفار نصيب الآخر وطلب
الآخر ان يرضى بغيره ونظفل عن
الاستيفار أجيب طالب الاستيفار
ونفي رده لعنه لما حكم بالاجرة
المثل وبقصر على أقل مدة
يؤجر المالك كورة بمعاودة اذ قد
ينقضان عن قرب واما قول
الشريك انها تسهر وتغسل
فذهب فلسه وزنه من قاله
في مسئلة ١٨ القاضي اجابة
الحاضر من الشراكة طالب
القسمة اذا كانت اجباراً وان
لم تكن اجباراً فلا بد من رضا
الجميع وأجرة القسمة على قدر
حصص الجميع لا على الرأس

فقر كل حصته وكذا في المبوب ولا يتوقف حل حصته وتصرفه فيه على انجاح الاستمراء عليه
اه فتاوى باخرمة ووافقه البكري في جواز قسمة اللحم وخالفه ابن حجر فقال لا يجوز قسمة
الاورثاء بعد تزعم ما يمنع مرقاة الانصاء وان اعتبد قسمة زخا واتفق الاخيران على عدم صحة
قسمة اللحم المشوي مطلقاً اه اختصار المرعي الاخير لابن قاضي (مسئلة ١٩) لا يجوز
قسمة الوقف من الملك الا ان كانت افرازاً وان كان قبل ارض من او باب الوقف بخلاف
مالو كانت بيعاً فتتبع مطلقاً كالوكان فهارد من المالك كافي القسمة والنهاية نعم قيل في
الفسلاد اختيار الجواز مطلقاً عن البصر قال لنداء في بقاء الشيوع الى الخراب واختلافه في
الحلية وابن الصلاح والرخصة للضرورة وقال في المصاب وحيث حازت أي القسمة أجبر
صاحب الوقف بطلب المالك ولا عكس وتلزم في حق المتماهي لا باقي الطول وقتنم قسمة
الوقف بين أهله وان كانت افرازاً فان جرت وحكم بامان راء لم ينقض اه (مسئلة ٢٠)
اقتسم الورثة بوجه الاسلام باقية بذمة الميت بان استطاع في حياته فان كانت القسمة افرازاً
صحت ثم تنافس الانصاء وتصرف في الخصة لم يوف الورثة من غيرهما وان كانت تمديلاً أو رداً
فهو بيع فيسرق بين ان يملوا وجوب الخصة فبطل أولاً فتصح ان آخرجوها ولا انقضت
وهذا كدين ظهر بعدها كما أفتى به أبو حرمه (مسئلة ٢١) عين ثنتين مضمين طلب
أحدهما قسمة الآخر الاخران أممكن بان وسعت وامكن ان يبنى فيها فيصير لثنتين لكل
واحدة يارض بقف فيه المستفي وبقي فيه ما يخرج منها كما ثبتت الشفعة في ذلك والا فلا
(مسئلة ٢٢) المشترك على جهة الشيوع كل جزء مشترك بين أهله بحسب
الاستحقاق لا يمكن اختصاص أحد الشر كاه منه بشئ حتى تقع قسمة صحيحة فنلزمها
الانصاء بان يقاسم الشريك أو يقبض فيقاسم المالك بمعدلها ثم أفتى القفال بانه لو امتنع
من قسمة المقاتل فليشريك أخذه حصته بلا قاص وقيل يجوز الاقرار بالقسمة في المشابهات
مطلقاً فليجوز لقيمة الشراكة اذا خافوا أخذ متقلب حصه شر يكهم قبل القسمة تقليد هذا
القول لثلاثيتهما الشريك بحصة الشريك أو رفعهما الى قاضٍ شافئ لزمه الحكم بالراجح من
بطلان تلك القسمة ولو طلب أحد الشر يكين القسمة لزم الآخر اجابته بشرطها المعروفة
فان لم يتسلم لم يلزمه وينتفعان بها باء أو يفرحان العقار وينقسمان اجزاه (مسئلة ٢٣)
طلب أحد الشر يكين قسمة الارض المشتركة وان تكون حصته بجانب أرضه الخالصة أجبر
الآخر كما قاله ابن حجر وروى الخطيب في البكري وقال أبو حرمه لم يجبر الشريك على اعطاء
الحصة المناسبة لشر يكه وقرق بينهما وبين أس الجدار المشترك (مسئلة ٢٤) القسمة
ان وقتت على وفق الشرع كالمو اختلف في مال الزوجين قسم على التفصيل الا في
الدعوى من تقديم البينة ثم البدن من خلف ثم جعله انصافاً عند عدم ما ذكره فصحته وان
وضعت على خلاف الشرع بغير تراض بل قهر أو حكم كما حكمه فباطلة افرازاً أو تمديلاً أو رداً
لانها مقهورة على انفرادها والقهر الشرعي كالعسوى وهذا كالمو وقتت بتراض منهما مع
جهل مال أو أحدهما بالحق الذي له لانها كانت افرازاً فشرطها الرضا بالتعاوت واذا كان
أحدهما يمتنع ان حصته الثلث لا غيروه أكرثر عاظم لم يرض بالتفاوت اذ رضاه باخذ

في الشهادات في مسئلة الحنفية حرام أما كونه صغيرة فلا شك فهو لم أر من عدة من السكاكر والمغذات مجرد الاصرار على الصغيرة من غير نظر الى غلبة الطاعات لا يمنع من قبول الشهادة قطي الصغيرة لا ترد شهادة المصغر عليه نعم ترد به الشهادة من قبل اخلاؤه بالروء كما قاله الاذري في مسئلة لا يجوز مجموع المسلم مطلقا وان صدر في حال كفره فلا يجوز حكايته بعد الاسلام وكذا الكافر لغير اللقب في القورسولة ان كان له دمة أو ناذى به مسلم أو ذي في مسئلة اختصم هو أو آخر قال له الاثرو الله لا يخرجك من بلدك وهو يكره الخروج منها ثم أراد الشهادة عليه عقب ذلك لم تقبل شهادة اخذ حلفه على اخراجهم من أعظم العداوة اذا الانسان يكره الخروج من بلده بل هو أشنع من ذلك المال فحصل من ذلك انه يجب ما يكره ولا ينهيه انه يكره ما يجب في مسئلة مات عن اخ وورثة طلبت الروضة ميراثا فشهد ابن الاخ المذكور مع آخر حرس قبائل الزوح الميت طلقها قبل موته فلا تأمل تقبل شهادة ابن الاخ للتمتع لا شهادة له لانه كشهادة لنفسه ٢٢٣ في مسئلة فمن لا يصح الفاتحة لغير عذر أو الصلاة أو الوضوء أو لا يعلم واجبات الايمان مع مضى مدنى الاسلام يمكنه التعلم فها لم تقبل شهادة في مسئلة تقدم في النصب ان من عنده شهادة لشخص فدعى لينشهد له عند حاكم جائز لا يجب بل لا يجوز له الاداء في مسئلة اعتنع من أداء الشهادة عند القاضي لاعتقاده ان القاضي غير صحيح الولاية بنسبته أو عاقبته أو لكون مواليه بهذ الصفة ان لم يتناعه كالسكران لما وجب عليه الاداء ولو لا يكون اعتقاده ما ذكر عن عواقبه في مسئلة لان ان تضمن عى أنه شهادة وبالعكس وان كان المتصل عنه مجهول العدالة بناء على الاصح من عدم

الاخر شيامن حقه لا يكون الابعد علمه به يستحقه وان كانت تعدى لأورد افكذلك أيضا لانها يسع وشروط العلم بقدر البيع وقد ادى أو ختمه بعدم صحة البيع فيلوا بيع الزينة أو بعضهم التركة قبل معرفة مخلص كلا حال البيع وان أمكهم معرقها بعدوان وقت يتراضها ولم يكن فيها مجموع علمها بالحكم لكن اخبر اخلافه حمت في غير الزوى مطا قافية ان كانت القيمة افرز الان الى بائعا يتزوج به في العقود دون غيرها كافي النخبة وان كان ثم محصور فالحصل له جيب حقه حمت والا فلا

في الشهادات

(مسئلة ش) لا خندان ثمان الشهادة بلا عنك كبيرة وعبد شديد وهى قسبان اما شهادة حسبة فيجب على متعلمها أو دواها فورا اذا ترتب على تأخيرها فسد قبل ان آخر بلا عنرفسق ونخرج من أهلية الشهادة اذ من رأى رجلا وامراه يتحجج على ظاهر الزوجة وعلم طلاق ذلك الرجل لها أو رأى تصرفات مشتري أرض وعلم وقعتها وما بها من البائع لمقابل البيع ولو باقرا للزوج والبائع بذلك فمصادر بالشهادة تعد فسق بثمان الشهادة وزك ازاله المنكر لسانه الذى هو مقذور وموردت شهادته لا اعترا به بالفسق على نفسه والشاهد حتى اعترف بالخرج قبل الحكم ردت شهادته وان لم يضر ما هو مجرد به نعم يعذر في التأخير بغير وسبان وجهل وبنيى لما كم ان يستغفل عاميا مشهورا بالعدالة اذ ربما ظن ما ليس بحقيق مستقافا لم يقر لم يحكم بشقة بمجرد التأخير لاحتمال ان له عنرا اكسان أو جهل بل لا يستل عن سبب التأخير حيث لم يرب الحاك كم فيه واما شهادة غير حسبة فان كان من له

اشتراط ترك حكمة الفرع للاصل خلا فالعاب في مسئلة ادعى على آخر ودعية وقد رها بتدرا معلوم وطلب اضمارها الى مجلس الحاكم لسماع الدعوى على عنها فاحضرت فطلب الحاكم البينة بعد ثبوت الدعوى فتشهد الشاهد لمرأى العين للدعوى وانما وفيه درهم مثلاب هذا الانا وما فيه الدعوى وعدة ما به كذا المقدار الذى ادعاه المدعى أو لا ثم افع الى باط وعدت الدرهم فوجدت ناقصة لحذره الشاهد لم يقدح في شهادته اذ يحتمل سرقته منى من المشهود به ولو على بعدو يحتمل الغلط في العدد في مسئلة أرسل اليه اجمال هدف على كل رجل قطعتان فاختلفا في احداهما فشهد المرسل شاهدان به أرسل هذا الرجل المذكور وعليه قطعتان من غير ذكر وزعمنا لم تصح الشهادة في مسئلة يسبق لسان الشاهدين يدى الحاكم الى غلط في التاريخ كان أراد ان يقول ٤٨ سنة فسبق لسانه الى ٢٨ سنة لم يكن قادرا في شهادة اذ رجع وأعادها على الصواب على الراجح كصرح بذلك اسمعيل الحضرى لاسيما اذا كان الشاهد مشهورا بالعدالة والضمط ولا يشكل بما اذا قال الشاهد قبل الحكم غلط في شهادتي فانه لا تقبل منها تلك الشهادة كافي الروضة وغيرها لان هذه مفرضة في سبقي اللسان مع اعتقاد الشاهدان السنة ٤٨

وصورة ذلك ان يقول طائفة الواقع مسكن ذلك ثم نعين له انه ٤٨ سنة فهذا لا يقبل فيه ذلك لتقصيره بعدم التثبت في مسألة في
شهدت له بينة بأنه اشترى دارا معينة بثلث معلوم مسلم به البات من غير ذكر قدره كان نسبته لم يكن ذلك قاطعا في الشهادة على المنة
وما في فتاوى البقوي مما يخالف ذلك معروض فيما اذا لم تذكر تسليم الثمن في مسألة ادى المشهود عليه جرحا في الشاهد الذي
يشهد عليه بشرط حضور الشاهد الجرح ولا المدعى عند الجرح لانه تقبل فيه شهادة الحسبة بل ان حضر الجرح وروح اشارة اليه
الجرح والا ذكره كما هو نمسبه المعروف ولا معنى لانكار المدعى والشاهد الجرح فان بينة الجرح مقبوضة على بينة التعديل
في مسألة ادى قوم ارضها واقف عليهم ٣٢٤ لكون الواقف وقفا على مدرسة كذا ونخص بوظائفها جدهم فلان الغلاف
ثم بنوه ما نساوا وانكار الخصم

الشهادة عالما بتقصير الشاهد فلا جرح في التأخير على طلبه في الحق بل في المبادرة بها وهذا
محل دقة في الحديث الصحيح وان لم يكن طامعا في التخصيل اعلامه ليتمكن من طلبه للشهادة في
وقتها هو أو شهادة الحسبة عمل حديث خير اليهود من ادى شهادته قبل ان يسئلها أهلا
بالرواية

الاختصاص بهم مع اقرارهم
بالوقف وشهدت بينة بان هذا
وقف خاص لبني فلان فادعى
الخصم ان الواقف مات قبل
ظهور جرد المدعين المذكورين
واقفه على ذلك قتل العلماء
والفقهاء في الطبقات والتواريخ
ان الواقف مات سنة ٦٦٧
وجدهم الذي يزعمون انه
مختص بالوقف قد درس اثنتان
في المدرسة قبله وبين موت
جدهم وبين الواقف ١٣٧
سنة فالحق الذي لا رتاب فيه
ولا ينقدح غيره بطلان الشهادة
المذكورة وما ترتب عليها
لا سيما اذا قال الشاهد مستندي
التسامع اذ من شرطه ان لا
تكون هناك دلالة ترتب عليها
واى دلالة على بطلان الشهادة
بانحصار الوقف فيه اعظم من
وجود قتل العلماء في طبقاتهم
وتواريخهم التي يعتمد فيها
التدليس فقدم عصر الواقف

﴿ شروط الشاهد ﴾

(مسئلة) من شروط الشاهد التيقظ وضبط الفاظ المشهود عليه بصرفه فها من غير
زيادة ولا نقص ولا يجوز الشهادة بالمعنى ولا تناس بالرواية لضيقها وان المدارضا على
عقيدة الحاك لا الشاهد قد يصدق أو غير ما لا يؤثر عند نفسه ويؤثر عند الحاكم نعم يجوز
التعبر بأحد الرديفين عن الآخر حيث لا يهاجم قاه في الخصمة والنهاية قال ع ش قوله
بالمعنى أى فلو كانت صيغة البيع مثلا من البائع بعت ومن المشتري اشترى اشترى فلا يعتد
بالشهادة الا اذا قال أشهد ان البائع قال بعت والمشتري قال اشترى بخلاف ما لو قال أشهد
ان هذا اشترى هذا من هذا فلا يكتفى بقتنه فانه ينط فيه كثيرا اه (مسئلة ي)
يشترط في الشاهد براءة اللال وغيره الى الحاكم الاسلام والتكليف والحريفة والرشد
والنطق والبصر والعقل والذكورة والمروءة وهي ترك ما يزيى بها عمله عرفا ومختلف
باختلاف الاماكن والاحوال والا ما كن والافعال فن المحتل بها ادامة تركه تسببات
الصلاة وترك الزور والاتب وادامة تأخير الصلاة عن أول وقتها وتلف ابط وأنف ومزجل
بمحضرة الناس وتكررت فحمة عبثا وغيرها والمدة ترك جميع السكاثر وغلبة الطاعات
للصغار ترك ارتكب كبيرة وهي كل جريمة تؤخذ بقله أكثر من تركها بالدين وقلة الدنيا فهو
فاسق غلبت طاعته بمعاصيه أم لا ومن أسمر على صغيرة أو صغائر أو م عليها أم لا أو أكثر من
الصغائر ولمن غير صرار فان غلبت طاعته بمعاصيه بالنسبة لتعدد صور الطاعات والمعاصي
فعدل وان غلبت المعاصي أو استوى فافسق اه وبعبارة ب وبالجملة فقد تعذرت المدة
في زماننا لان الفسق قد عم البعاد البلاد كما قاله الامام الغزالي والغزى فليظن المصنف في

على عصره الموقوف عليهم زمن المادة فيه قاطعة بعدم اجتماعها وتناصرها وندرس غير المشهوده
ففسه
ويجب على المحاكم الاجتهاد وبذل الوسعي في الكشف عن شهود التسامع وتحقيق وجود الشروط المعبرة في ذلك ولا يقبل
الشهادة بشرط الواقف اعتمادا على التسامع الا ان كانت متصلة بالشهادة باصل الوقف لان كانت منفردة عنه واذا ثبت الشاهد
الشهادة وقال بعد ذلك مستندي التسامع لم ينقدح في شهادته وان قال حال الشهادة اشهد بان التسامع ان كذا وكذا كذا وكذا لم يقبل
هو وذلك لسبب في مسألة يفتى عتيق احتاج ان يثبت عتقه فشهد له اثنتان أحدهما اقر ربيده انه أعفته والاخر بالانقضاء بشرطها
لغيب الشهادة ان كاصر ح به في الباب في مسألة يجماعة على كون ارضان مخلف مورثهم فباع أحدهم جميع الارض من غير

نفسه وبلده بل في فطره هل يجد أحد من أهل عصره لم يرتكب كبيرة أصلا ولم يصبر على صغيرة فلو لم يكن من الكثرة إلا الوقعة في العلة بضو غيبة أو نية أو سبابة عند ظلم أو الاستماع لها والاضطراب التي صارت كالغفلة في مجالس الخاصة والعامة من غير أن يروا به بأسا لكن في الحقيقة فإن غلبت طاعة الله لجامع على أنها كبيرة وكالكبر والحسد والرياء والحبب وأما الصغار فلا تفصل تحت المحصر ولو لم يكن منها إلا الأصرار على نظر الاجنبات ومصالحتهن والتلوين ومن وجب له الضيق أن يناله الم المألوف لكي (مسئلة ١٢) كل من ارتكب كبيرة فهو فاسق لا يصح منه ما يتوقف عليه العدالة حكولا بة عقد النكاح والقضاء والشهادة ومن الكثرة ترك تعلم ما يتوقف عليه صحة ما هو فرض عليه من المسائل الظاهرة لا انفية اذ العلم لا يكفون خبرها والاتساي العلماء الجاهل فان أف سائر ما يتوقف عليه صحة الصادرة عن خبره غير كبيرة لصحة عبادته مع ترك تعلمه وما أتى به الشيخ ذكر ما من عدم قبول شهادة من لم يعرف نحو الأركان والشروط يصح على اذ لم يعلم ذلك وعمل به اه وعبارة بيش اذا حكمه انفسق التخصيص رد شهادة في النكاح وغيره نعم اتى بعضهم بقبول شهادة الفاسق عند هوم الفسق واختاره الامام الفرائي والاذري وان عطف دفعا للخرج الشدة في تعطيل الاحكام لكن يلزم التفاضل تقديم الامثل فالامل والبحت عن حال الشهادة وتقدم من فقه اخف أو أقل على غير مزار من ويجوز تقليده هو لا في ذلك الشقة الشرط المذكور على ان أبا حنيفة قال بنفسه حكم الحاكم بشهادة الفاسق اذ لم يجز عليه الكذب فيجوز تقليده أيضا عند الضرورة بل يجوز النكاح برجل وامرأتين كما حوز هو أو ثور بشهادة الفاسقين وهو رواية عن أحمد ولو اطعم الحاكم على فسق الشاهد باطنه يعمل به اذ هو ما عور بالحكم بالظاهر لان العلم ليس بحجة عند الجمهور وزاد ب ويجوز تقليد المذكورين بل هو المتيقن في هذا الزمان لتقدم العدالة لكن بالنسبة للضرورة كالانكحة بخلاف نحو الاهله فلا ضرورة فيها وقضاء الزمان لا يعون هذا الشرط بل يقولون شهادة الفاسق حطفا حينئذ لا يترتب عليها حكم اتفاق من هنانهم معرفة في الفلك على أهله لا بالنظر الى أصله بل لما يترتب على شرب نهله وعله وزاد ي ومحل وجوب تحري الامثل فالمثل في الشهادة الاختيارية كالنكاح ومع هذا فقلنا قول انه لا يشترط العدالة مطلقة اذا تأملت عقودا كزنا أهله الزمان وجدته لا تنصح الاعلى هذا القول اما الاضطرابية كالنصب والحرقة فالشرط فيه ان يكون معروفا بالصدق غير مشهور بالكذب فيجب على الحاكم كمال البحت فاذا غلب على قلبه صدقه قبله ولو لم تقبل هذا تطلعت الحقوق في فائدة كماله من شهد ببعثه او على عدوه أو مع فسقه عاينه ولا يشهد به أيضا كاختاره ابن عبد السلام لانه لم يعمل الحاكم على باطل بل على انصاف حق الى مستحقه اه امداد وتردق الفسق في الجمع عليه ثم اختار الجوز ان كان لا تقادح في نصيب أو عضو (مسئلة ١٣) تقبل شهادة أحد الزوجين للآخر وعليه ككفرهما من القرابة غير الأصول والفروع وان مدوا فلا تقبل شهادتهم للشهود عليه في غير النكاح وتجب زمنهم على الاصل والفرع (مسئلة ١٤) ضابط النسبة

اذن الباقي فارد أحد المستحقين
فإن كان ينافي عن سهمه لم يكن
له أن يقيم بينة من قيمة المستحقين
فيها ان يستحق كذا الاستلزام
ما يشهدون به حصول شيء لهم
فيه اذ لا تقبل شهادة الشريك
الشريك في المشترك الا ان
كان ما يشهد به لا يستلزم
حصول شيء له فيه (مسئلة ١٥)
يقبل في النذر شاهدان اذ
المقصود الاكظم منه المال
كالوقف والوصية اذ النذر
والوصية من وادوا وحلها
يصحان بالجمهور والمعدم
في مسئلة ١٦ اذا توجهت دعوى
المرأة الى اثبات النكاح وموت
الزوج وهي في عصمة فلا بد
من شروط دعوى النكاح
وانبات قدر المهر ولا يكفي فيه
شاهد ويمين وان توجهت
دعوا الى المهر بان قالت ادعى
أنني استحق في ذمة هذا المتوفى
مهر اقدره وصفته كاذب سبب
نكاح جميع قبل في ذلك شاهد
ويمين في مسئلة ١٧ ادعى على
آخر مائة سليمان حالة في ذمته
فادعى المدعى عليه بانه كان
عليه المبلغ المذكور ورواه

الحرم من تشبه الرجال بالنساء ونكسه ما ذكره في الفقه والتحفة والامداد وشيخ الفارابي
 الرمي في النهاية هو ان يتزايا أحدهما باجنبتن بالآخر أو يغلب اختصاصه به في ذلك
 المحل الذي هما فيه (مسئلة ٤) التصديق باليد وضرب الذوق والرخص وضرب الصنفي في
 حال الذوق ليس بخطا ولا سيما حال الفسادة الا ان غلبه الحال وخرج عن الاختيار فلا لوم
 عليه ونقل ابن جرير عن الطبري ما حمله من مذهب السادة الصوفية ان الرخص وضرب
 الذوق والشباب بطالة وضلالة وما الاسلام الا كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم
 واما الرخص والتواجدون وانما كان مجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم مع اصحابه كان على
 رؤسهم الطير من الوارف فينفي السلطان ونوايه ان ينعوهم من الحضور في المساجد وغيرها
 ولا يخل لاحد يوم من الله واليوم الاخر ان يحضر معهم ام لا ويمنعهم على باطلهم هذا مذهب
 الشافعي ومالك والشافعي حنفية وغيرهم من ائمة المسلمين اه وما ذكره من التصديق بما بعده
 فقد اختلف في تحريمه اما التصديق باليد خارج الصلاة من الرجل فقال مر بحرمة حيث
 كان لا هو او تصدبه التشبه بالنساء وما ان يجراني كراهته ولو بقصد اللعب واما الضرب
 بالذوق فصرح ابن جرير بان المتحد حله بلا كراهة في عرس وختان وغيرهما تركه افضل واما
 الرخص بالانكسار وتتن فلاذی اعفده ابن جرير كرهه وقيل عن بعض اصحابنا حرمة ان
 اكرمه انما هو ان يمسك يده وتتن فخرام مطلقا حتى على النساء كما صرح به في كف الزمان واما
 ضرب الخشب بضعة على بعض فقد نقل سم حرمة كالضرب بالصف القتيبي وما قطعنا صفر
 تضرب احدهما على الاخرى ويسمى الصنفي وانما ابن جرير حرمة ضرب الاقدام على الصنفي
 وضرب قطعة منه على الاخرى وبالجسفة فكل ذلك اما حرام او مكروه او خلاف الاولى
 (مسئلة ٥) ساوم من رجل في بضاعة وهو يعلم بمطلته فقال له قد بعته ولم يبق عندي
 شيء فليس من الكذب المحرم بحد يحد الودين امانة خوطا عليها من ظالم بل فيجب وبنفي ان
 يوري بان يقصد اعادي شيء اى حضري اذني المعارض مندوحة كما في الحديث ولا اثم
 عليه في هذا الكذب الصوري ولا يستحق اسم الغيبة الواردي في الحديث (مسئلة ٦)
 التوبة ثلاثا تشترط الندم على الفعل والافلاع في الحال والعزم على عدم العود ويزيد حق
 العباد يرد المظالم اليهم فيلزمه كين المستحق من العقوبة واستحلاله الا ان لا يمكن ذكره
 لادائه الى مفاسد لا يمكن تداركها كزناه بجملته فتبقى الخلة بمنعه فيجبرها بالسنن كما يجبر
 في طلبة الميت والغائب بذلك واما حقوق الله تعالى كالزنا وشرب الخمر فلا وى في ذلك التوبة
 والستر على خصه بل وانكار فعل ذلك بالشروط المذكورة اه وبعبارة زني ما رآه
 من توبة او اغتنام اولاً لا يتخص بشرط في توبته اعلام الزوج بالزنا وبما اغتنامها وحلها
 واستحلال اثارها المرفى بها والمالوط به اذا لا شك في أن الزنا واللواط الحاقان رأى عار
 بالاقارب وتلطيح لقراض الزوج فوجب استحلال الجميع نعم ان خشى فتنة كما هو الغالب
 اضطرع الى الله تعالى في ان يرضهم وأكثر لهم من الدعاء ولا وجه للاستحلال حينئذ ولا يكفي
 الاستحلال من غير تبيين وقيل يبرأ مع الاجام ويرجى في الرضوخ وافه الحلي وغيره ويتعين

صالحه عنه بجنسيتين واما حلهما
 على من مضى من حال كونه
 يستحق عليه مثل المبلغ الحال
 به وانكر ان يرضى جميع ذلك فاني
 المدهى عليه بشاهدين على ذلك
 أحدهما الحال عليه قبلت
 شهادة الحال عليه اذا كان
 مقر بالدين للحيث وانما يبق
 الى حال الشهادة والحيل ايضا
 باق على اقراره بالحول اذا لزمته
 في حق الحال عليه لانه لم يدفع
 من نفسه شهادته طلب الحيل
 له فله الشهادة به حال ما ذكر
 وقول الاحصاء قول المقر كان
 افسلان على كذا لا يكون اقرارا
 محله اذا لم يكن في جواب دعوى
 والافه و اقرارا كانه في مسألة
 طلب ليشهد على آخر شيء فقال
 ليس عندي شهادة عليه في ذلك
 ثم شهد به فان قال ذلك حال
 تصدبه للشهادة لم يقبل وان
 قاله قبله يوم اوشهره مثالا
 يضر لانه فلا يكون شاهدا ثم
 يصير ولو بسط رجلان على مال
 لامرأة بغير وجه شرعي ثم
 طالب أحدهما باعتده فشده
 الاخر باه وكيل لهما تقبل

شهادة كائني به الراد في مسئلة في حضور شهادة الحسبة بالاستقامة بالنسب الى رجل أو قيلة أو بلدة أو وقف على اهله
 الحاكم ان مستند الشاهد الاستقامة لذات شهادته وكذا يجوز ان يشهد في نسبة القرية الى جهة من الجهات أو الى محل
 من أعمال بلدة فيستقدم ذلك ما يقتضيه ما كثر الشريعة كترجوع من لاولي الجناح من في القرية المضافة الى البلدة اعداه
 قاضي البلمن استمداء على خصمه من القرية المشهود بها والنظر في أمر آلتهم أو غير ذلك في مسئلة في شهادتان حسبة عند
 الحاكم ان فلانا القاتل طلق زوجته فلانة بنت فلان أو اعطى عبده فلانة أن يحكم عليه بالطلاق أو العتق فلانة عنه أم
 لا إذا لحظ في حكمه جهة الحسبة مع رضاء عن طلبها في مسئلة في خطاب امرأة فلانة تودع اليها ما ترضاه عليه على ذلك
 زوجها الأول الذي تدعي أنها مطلقة منه فلا بد أن يزوجه أو جنة المال الدعوى فأما ما شاهدت من على طلاقها لحدادها المخطوب
 المذكور قبلت شهادته ولا يقدر في ذلك خطبها أو قصد تزويجها في مسئلة في ذكر الشيطان وغيره ان من خوارم المروءة
 الذي ترد به الشهادة ان يلبس العايب الذي يعرفون ويميزون به من بين أحوال الناس فيجب على حكام الشرع قبل على
 كل من قدر عليه منهم من ذلك وزجرهم بالتعزير على ذلك بما راجع المذهب في مسئلة في اذا غلب على ظن الشاهد فأنما كذا
 مستند الى قرينة كوعده ان يشهد عسى به المشهود عليه الى ظالم وكان معروف بالسعي بالناس والاعخبار بأموالهم ظلم
 لم يصب عليه الشهادة ولا ينعزل في وعيد ترك الاداء كما قالوا فيمن دعي ليشهد ٣٣٧ عند اول جرحه حادثة ان يقابل على الجناية

ذلك عند حشبة الضرر كما قاله في الاحياء

شروط الشهادة وشهادة الحسبة

(مسئلة ب) وقوله لا ليس للشاهد تحمل الشهادة بالخط وان اعترف به
 المشهود عليه حتى يقرأ عليه الكتاب أو يقول أنا على ما فيه ولا يكفي هذا لخطي وما فيه

٤٣ بقية وقبول الآخر بالاستقامة فلا تغلق لان شهادة القصد شهادة على الانشاء والاستقامة
 اخبار ولو شهد ما بعد الوقف أو بالاستقامة سمعت فلان قام الذي بينه شهدته بالبلد والمالك قدمت بينته لترجسها باليد
 بناء على ما رجحه الشيطان ان تعارض بيني الوقت والمالك كتمارض بيني المالك فخرج بينه صاحب اليسر ومدى الوقت والمالك
 ويمكن مدعي المالك من جرح شهود الوقت وعكسه في مسئلة في شهدوا حيا ببيع لجال مجبور باذن الحاكم وأقرت به من
 الحاكم بصفة البيع لم تنقض الشهادة لان الاولى على الانشاء والثانية على الافرار في مسئلة في لا تغلق شهادة الاجر ولو جره
 فيما استؤجر عليه كأمس به القاضي شرح في مسئلة في المصدق الذي صحه في أصل الرخصة انه يعتبر في الشروع والمراعاة
 الاستقامة المسوقة للشهادة أن يكون استمداءه ان لا يجمع لا يمكن توطؤهم على كذب وأقوال احد عشر رجلا ولا تحصل
 باقل من ذلك وقول التمسبه والحاد من ألقها اثنتان مرجوح ولا يجوز الحكم والاقبال مرجوح في المذهب بل يقتض اذا
 لم يتصل به حكم كما كبراه فحينئذ لو قدم اثنتان من سفر وأخبارا بيمينه وتبرجل وثبات الاستقامة من خبرهما فإذا اتفقت
 أن يشهدا بالاستقامة لم تصح الشهادة اذا كان مستند شهادتهما اخبارا كورين ولو سمع قبيحة من اثنين غير القادمين وماتت
 الزوجة ولها بذلك زوجها الولي بعد اتفقه عندنا ولما قضيه لم يصح الترويج المذكور ويحرم على القبيحة المذكور
 الاقدام على ذلك وان قال مستند قول القاضي ما علمت انه مرجوح وطريق العصة أن يتضرر الجان العاين أو أحدهما
 الزوجة يقع في قلبها صدق الخبر فيجوز لها الترويج بغیر الحاكم في مسئلة في رجل مشهور بالفضل والصلاح من بيت علم وملاح
 عند الخاص والعلم امره بعض ولادة الامران يصطحب طائفة من العريبيين كما كانا صلح بينهما ثم حصل بينهما وبين الحاكم
 مخالفة فخاد الحاكم باتين من الطائفة المذكورة وأكرهما الاكرام الشرعي على ان يشهدا بان الرجل المذكور هو الذي أمرهم
 بالفساد المخالفة فشهد بذلك كانت الشهادة باطلة وشهادة من شهد عليها كذلك لا يجوز الحكم بها ولا تنفيقه بل لا يبعث
 ولا يجوز لاحد ان يحكم على هذا الرجل الساعي بالصلاح بشئ من العقوبات ولا يجيب عليه بشئ بل هو مأجور ومثاب على سعيه
 ووجب على الوالي منع من أراد عقوبته في مسئلة في أهل الجهات الذين يتلفون بالشهادتين ولا يبايئون ولا يصومون ولا يخطبون

أموال الناس ولا شيء معهم غير عقود الانكحة لئلا ينسبوا إليهم ما نسبوا إليهم أو يقولوا وشهدوهم منهم فهو لا يحكمهم بسلاهم
 بتلفهم بالشهادتين وما فسقهم بما ذكروا فجميع عليه ولما حكم أنكحهم في على أن العاقل هل له مذهب أو يلزمه التزام مذهب
 معين والذي حقه اليهودي في الشهادتين أن العاقل لا مذهب له ولا يلزمه التزام مذهب معين فإذا قيل شيئا محصيا عند بعض
 العلماء المجتهدين من أن المذهب لم يقاب عليه وان كان غيره يقول بعدم صحته ومعلوم أن قولاً به الفاسق خلافاً إذا زوج
 موليته وكذا إذا عقد النكاح بشاهدين فاسقين فيثبت حكمه بصفة أنكحهم به على ما تقدم في مسئلة في آخر باب له بينه على فلان
 فيلبيعه عنده ثم أقام بنية صحت دعواه ويشتروا تقدمها ما ذكره لوقال لاشهاد في عند فلان ثم قال في عنده شهادة وكنت
 أظن عدما فأعلمي ما قبلت في مسئلة في المعروف في المذهب أن الدلوغ لا يثبت إلا بشهادة رجلين مدلين زاد التقاليد من أهل
 الخبر عند الحاكم فيثبت حكمه بياوغيه وتكون شهادة لا خبراً وأما الأخبار فيمكن فيه الواحد فيثبت إذا أخبر على أبا كان أو أما
 أو غير محاسن بلوغ الصبية وصحة الزوج أو الولي المجر وكذا القاضي ينال على المختصان تصرفه ليس يحكم جاز له الإقدام على النكاح
 وإذا أطلع عليه الحاكم لم يجزه له تقضه نعم لو طلب منه الحكم بخصمه لم يحكم به إلا بعد نيوت البلوغ عنده شاهدين ويجوز للقاضي أن
 يعلم الولي والزوج يجوز الإقدام بما ذكره في مسئلة في لا تقبل شهادة شاخ السياسة وأخر صوكني بذلك في رد الشهادة في مسئلة في
 تقبل شهادة المحسبة في الجرح والتعديل حيث صرح ببيان سب الجرح ولشاهد الاعتراف في هذين على الاستفاضة
 لحصول العلم والظن بذلك وتقدم بنية الجرح ٢٣٨ على بينة التمديد لأن مهاز زيادة علم صرح بذلك الشيطان ويجب الجرح

وأوصيتي مثلاً زاد ك وقال المروزي يكفي الأشهاد عليه هما أه وفي ش وتواجه
 أنه يجوز للشاهد إذا رأى خطه يتي أن يعقده إذا وقع يومئذ في ربه وهو مذهب
 الحنابلة قالوا وإن لم يترك الواقعة قال المارودي ولا بأس بترجسه إذا كان الخط محفوظاً
 عنده ومثله خط غيره إذا المدا على كونه خطاً ما ذكره (مسئلة في ش) أقام المدعي بينة
 بان العين التي اشتراها المدعي عليه من فلان ملكه ولم يترك الشاهد أن مستندة تصرفه فيها
 ولا علمه القاضي قبلت بخلاف ما لو صرح الشاهد بستانده شهادة لم يترك أو علمه القاضي
 وأولى منه بطلانها بان مورث المدعي كان يشركه أباه على بيعها له عليها المخارة أو بأذن له في
 عمارته العدم تصرفه بالملك إذا المخار والمعيير يحتمل أن يحسبوا ما لم يكن المنفعة فقط

أو التمديد حسب ما إذا تعين
 طريقاً إلى حفظ دم أو بضع أو
 مال من لا يعرف من نفسه ومثله
 الشهادة بصريح من أقسم في
 وتلغذ بنية العدالة شرطاً فيها
 وتعين ذلك طريقاً إلى صرفه
 عن الوظيفة المذكورة
 في مسئلة في تقبل شهادة أهل
 البديع كمنكري صفات الله تعالى

وخلصه أهوال العباد وجوز أن يثبته يوم القيامة لا اعتقادهم أنهم مصيبون في ذلك الحاقام عندهم إلا في مسئلة
 الخطابة فلا تقبل شهادتهم لثلاثهم وإن علمنا أنهم لا يستحلون دماءنا وأموالنا لأنهم يرون جواز شهادة أحدهم لصاحبه إذا سمعه
 يقول على فلان كذا فيصدق به بين وعدما هو يشهد له اعتماداً على أنه لا يكذب إذا أنكبت عندهم كفروا بالانكسري الملقبة
 فعلى بالمعصوم والجورثيات ومنكري حدوث العالم والدم لا حجام فلا تقبل شهادتهم أيضاً وأما قوله صلى الله عليه وعلى آله
 وصحبه وسلم في حديث الترمذي وأبى داود والحاكم وابن حبان مستفترق أمي على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة
 قالوا من هي يا رسول الله قال من كان على ما أنا عليه وأصحابي فلما رد بالامة هتافتم جميعهم دائرة الدعوة من أهل القبلة كقولهم
 أمي أمه من حومة نعم وروى الحديث ما صرح أن تحمل الأمة فيه على ما انتهت إليه الدعوة تكذيب الشفاعة فلي هذا لو ذهب
 داهب في تأويل الأمة في هذا الحديث إلى أنهن زوجت عليهم الدعوة لا تخراطهم في سلك واحد من بلوغ الدعوة فله وجه
 وجئت في تأويل أهل الكفر والضلال وأما قوله سبعين مرة فالملء في الأصل ما شرعه الله تعالى لعباده على السنة الأنبياء عليهم
 السلام ثم أنها انصرفت فاستعملت في الملل الباطلة حتى قيل الكفر كله ملء واحدة ومعنى الحديث أنهم يفترون فرقتين كل
 واحدة منهما اجتلاى ما تدين به الأخرى فسميت ملء يتهم ملء على الاتساع وفيه كلهم في النار الأمله واحدة فان أطلق الحديث
 على أهل القبلة فقط فغداً أنهم يرضون لما يخلوهم النار كقولهم القاتل والمقتول في النار أو يكون المعنى أنهم يسلطون بأنفسهم ثم
 يخرج منهم من لم تقض به عنه إلى الكفر وقوله الأمله واحدة أي أهل ملء

(مسئلة ك) يكفي في الشهادة قول الشاهد أشهد أن هذا مال فلان إلا أن كان مستند في شهادته لحالة سابقة كما هو مقررنم لو شهد بذلك أمس ولم تعرض الحال لم تكف حتى يقول ولم يزل ملكه أو لا أعلم من بلا وقد تسمع الشهادة مع استناد الملك الى زمن سابق وان لم تعرض للحال حالا كان شهدت بيته باقرار المدعي عليه أمس بالملك للمدعي فيستدام حكم الاقرار وان لم تصرح بالملك حالا اذ لولاه لطلبت فائدة الاقرار أو أنها أرضه وزرعها أو دابته تحب في ملكه أو هذا الغزل من قطعه أو الطير من بيضه أمس أو بان هذا ملكه أمس اشتراه من المدعي عليه أو أقر له به أو ورثه أمس الى آخر ما أطالب به في الخصومة فائدة يجب على شهود النكاح ضبط التواريخ بالساعات والحفلات ولا يكفي بيوم الجمعة مثلاً بل لابد أن يزيد عليه بعد طلوع الشمس بملقة مثلاً لان النكاح يتعلق به الحقائق الولد بيسته أشهر ولحظتين من حين العقد فليعلم ضبط التواريخ لذلك اه سم (مسئلة ش) ادعى على آخر أنه وقت يده على قدر معلوم من الذهب المسبوك وأقام شاهدين شهد أن المدعي عليه وقعت يده على دراهم قدر هذا المبلغ لم تقبل الشهادة فلما بنتها الدعوى نعم ان رجلاً شهد ادعى على الدعوى قبلت كما أني به الغفال فيما لو شهد أحد الشاهدين بالبيع والآخر بالاقرار به لم تلقى فان رجع أحدهما وشهد بما شهد به الآخر قبل اذ يجوز ان يحضرا الا من سواه كان رجوعه في ذلك المجلس أو في مجلس آخر (مسئلة ج) اذ شهد المدلان على من عرفانها واسمها وهي منتقبة قبلت شهادتهما وحتم وما زال الفصل بل لا يجوز لهما كشف نقابها حينئذ ومحل عدم جواز الفصل على المنتقبة حيث كان الاعتماد على صورتها فقط وله الاعتماد على قول عدل ان هذه فلانة وان لم يعرف نسبها والقوى والعمل على ذلك (مسئلة د) شرط شهادة الاستفاضة في نحو النسب جزم الشاهد لا نحو اسمع انتمات أو استفاض عند الناس الا ان ذكره لقوة الخبر فلو كانت امرأة تنسب الى رجل يقال له عقيل ورجل ينسب الى أخيه أحد فان شهد انسان بان أحد شقيق عقيل لا شقيق له غيره من ذكور اخوته المعقبين ذكر أو درجاً نسب المرأة الى عقيل والذكر الى أحد زوجيها بالشهادة كما ذكر كان وليها الاقرب من ذرية أحد المذكورين ويجوز للشاهد الجزم بالشهادة وان كان مستنده السماع والاستفاضة لكن ان سمع من جمع يؤمن نواطوهم على الكذب وحصل الظن القوي بصدقهم ولم يعارض المشهود به ما هو أقوى كاتكار المنسوب اليه ولم يسمع طعن أحد فيما شهد به ثم ان دلت قرينة على كذب الطاعن لم يؤثر طمته واذا حزم الشاهد بما تجوز به الشهادة بالتسامع لم يلجأ الى الحاكم الى بيان مستنده الا ان كان عامياً فليزعمه سواء لجهله بشروطها اه وفي من عن العمرف ان له لا عبرة بينة النسب ما لم تذكر كيفية الادلاء الى المنتسب اليه فلا يكفي بكونه قريه فقط (مسئلة هـ) ضابط شهادة الحسبة كل حق لله تعالى أو كل حق مؤكداً لا يتأثر برضا الادعى كما قاله في الصفة والهاية (مسئلة ش) باع أرضاً ثم شهدت بيته حسبة باقرار الباعين بوقوعها من ذمته حكم بطلان البيع وان لم يبادر الشهود بعد علمه بالبيع اذ ربما كان تأخيرها من غير غش فينتدبر رجوع المشتري بنفسه على البائع ثم تركه ويزعمه اجرة المثل مدة يسطة على الأرض بخلاف ما لو اعترف الشهود بالتأخير

بلا عذر فلا ينفذ حكم الحاكم بالاطلاق بل ينقض اذ هم حينئذ قسمة ما لم يرهو بخوان شهادة
 الناسق كما كان عمل قبول هذه الشهادة أيضا ان شهدا باقرار الباقين المدكورين بانها وقت قطع
 وكذا وقت طلاق ولم تستند للاستفاضة اذ لا بد في هذه من سماع لفظ الوقت ورويته لا بانها
 وقت علينا أو على آل بالخالف مثلا وهم هم فلا يثبت بها تين الوقت ولو اتفق ان شهود الوقت
 وجدوا وشهودا أيضا في بعض مساطير الملك بترك الارض لم يقصد في شهادتهما بالوقعية حتى
 يقر بعباده وقتا فنقض الشهادة فيقدح حينئذ ما لم يرجع فيشهدا بالوقت معتذرين في شهادتهما
 بالبيع بغير نسيان كما ان من اشترى شيئا من ذلك المال لا تقبل شهادته بالوقت ما لم يعتذر
 بذلك أيضا لاعتراضا ملك فيه لباثمه لان اقدامه على العقد متضمن للاعتراف بالاجتماع
 شرائطه وكما ان من أمه من الموقوف عليهم لا تقبل شهادته بذلك أيضا للتمتع بغيره واخته
 لضعف التهمة كمن شهد بحال مورثه ولو لم يضر (مسئلة ش) شهادة الحسبة نوعان
 متضمن حق لله تعالى كالزنا حيث لم تسخ الدعوى به فالشهادة لا تكون الا حسبة لانها
 غير مسبوقة بدعوى وطلب من مدعى بل شهادة الشاهد احتسابا بأي طلبا للثواب وجبة لدين
 الله تعالى فلم يؤثر فيها رضاء أحد وغير متضمن كالزنا حيث ادعاء القاذف والطلاق فان سبقت
 الشهادة الدعوى كان حسبة وان تأخرت وطلب المدعى فغير حسبة فن ثم لو شهدت أم برضاع
 بين بنتها ومن تزوجت به أو ابنتان بان أمهما زوجهما أو شهد على امرأتها بانها زوجة ابنه قبلت
 الشهادة حيث سبقت الدعوى لكونها حينئذ حسبة فان سبقتها الدعوى والطلب من اليك
 في الاولى والاخرى الثانية والان في الثالثة لم تسمع نفي وجها عن الحسبة حينئذ

● (الشهادة على الشهادة ورجوع الشاهد) ●

(مسئلة ش) شهادة الفرعين عن الاصل الذي استوعها محكوم بصحتها حتى
 يظهر رافد لكن ان كان معه شاهد آخر اصل فلا بد من تأخر شهادتهما عن
 استناده كمن وجدناه لا يكفيه فلا يعم حتى يستعمله وشرط قبول شهادة الفرع الذي
 تحمل شهادة غيره عدم حضور الشاهد الاصل سواء من تحمل عنه وغيره لان شهادة الاصل
 أقوى من شهادة الفرع من حيث ثبوت الحق وقلة الخلل وهذا بخلاف الرواية لان بابها
 أوسع والوكالة حيث يتصرف الوكيل بحضور الموكل لانه يجاوز عن تحصيل مقصوده
 ولا ترجع بشهادة الاصل عند تعارض البيتين وان صدق عليها بانها قوى اذ كل ثبت بحسبة
 شرعية نظيره ما لو كان متوضي ومتميم لا يلزمه القضاء يصح الاقصدان بكل منهما مع ان طهارة
 المتوضي أقوى (مسئلة ش) شهد الشاهد بخلاف الدعوى لم نسمع فان شهد بعد ذلك على
 وقتها سمعت ولا يكون ما صدر منه قاضيا فيه ويحصل رجوع الشاهد عن شهادته برجعت
 عن شهادتي أو صرفت نفسي عنها أو شهدا في باطله لا يبطلها أو وصحتها أو ردها الا ان أراد
 بابطالها مثلا انها باطله في نفسها وقضية كلامهم ان انكار أصل الشهادة كقولها لا أشهد
 بذلك أولا أعلم ليس برجوع كالنكاح البيع والزوجة والطلاق وهب الفرع اذ يحمل على
 نسيان أو عذر أو محض كذب

في الدعوى والبيانات في **مسئله** في اليد كمال السبكي حجة شرعية لئلا كان لاحد امتداعين يدعى ارض مثلا فهو مدعي عليه وتعيمة الفقه لا يدخلون لا يمدع وتعيمة خارجا فلذا ادعى المتأخر على المتقدم ان له ارض المدعاة فاجاب صاحب اليد بالانكار وانما ملكه بحيث لا يثبت فالتقول قول صاحب اليد بيمينته لان اليد تدل على الملك لا لاظهاره فلو اقام المتأخر بيته شهدت له الملك ثم اقام الداخر بيته شهدت له ان اليد مملوكة فذهبنا تقدم بيته الداخر لخل ترجيحها باليد فلو اقام المتأخر بيته ان يد الداخر غاصبة للارض من ادعى او من تميمت يده على يده صحت وقدمت على بيته صاحب اليد لان معناه يد تدعى فلو اقام الداخر بيته لئلا ملكه وان يده ثابتة عليها حتى قدمت على بيته النصب وحيث حكم للمتأخر بالملك لم يجبه على ذي اليد اجرة المثل لما مضى وهي تستدعيه على العقد ثم ان انصف الملك الحكم به الى وقت سابق فالوجه انطافه على الماضي ان ذلك الوقت (مسئله) ادعى عليه اعيان دعوى بحصة عند الحاكم فاجاب بلا يستحق على المدعي هذه الاعيان ولا يعضه فلو جوب الحاكم عليه العين فشكل واصر على السكوت بعد عرضها لثا وصرح بحكم النكول فطلب المدعي من ٣٤١ الحاكم ان يصحك تكوله فحك بملك ورد العين على المدعي مخاف على

الدعوى والبيانات

في فائدة في نظام بعضهم شروط الدعوى فقال لكل دعوى شروط ستة جمعت • فصلها مع الزام وتعين ان لا تاتى هذه الدعوى فصارها • تكليف كل ونفي الحرب الدين

١٥ باجوري (مسئله) حاصل مسئلة الظفر ان يكون لشخص عند غيره عين او دين فان استحق عينها كلب او نحوها بارة او وقف او وصية فتضه او بولاية كان غصب عين لوليه وقد روي اخذها في هذه الصور اخذها مستقلة ان لم يتصرف ضرر او لعل غيره وان لم تكن يمس هي منه عادية كان اشترى مغصوبا لا يعلم في نحو الاجارة المتعاقبة بالعين باخذ العين ليستوفي المشقة منها والمتعلقة بالذمة ما اخذت فحجة المتعاقبة يقتصر على ما تيقن انه قيمة تلك المتعاقبة فانما نافي من الاخذ المذكور مقدم فوجب الرجوع الى القاضي وان استحق عدد غيره دين فان كان الدين مقرا بالذمة لا بالماله ولا يحل له اخذ شي بل يلزم مرده ويضمنه ان تلف ما لم يوجد شرط القصاص او مقرا بمتنما او منكر او لا يثبت للظفر وكذا ان كان له بيته في الاصح اخذ جنس حقه من ماله ظفرا وكذا غير جنس حقه ولو امانة ان فقد الجنس للضرورة نعم تبين اخذ النقد ان امكن ولو كان الدين محجور عليه بفسل او ميتا عليه دين لم ياخذ الا قدر حقه بالمضارب ان علموا الا احتياطا ومحل اخذ المال المذكور وان كان الغريم مصدقا للملكه والا لم يجز اخذه ولو ادعى المأخوذه من على المطاوعة اخذ من ماله كذبا بارتجاده والمخلف عليه

العين على المدعي مخاف على استحقاق الاعيان المدعاة ثم بعد الزام المدعي عليه هذه الاعيان قال في بيته نفسه بالترامس وكل المدعي لم تسمع ستة لان الذي ذكره الشيطان أن العين المردودة كالأقرا وهو الصحيح وان كنت اقتبست قد عينا السماع تبعا للعيان فالتمت هذا ولا سيما اذا قاله القاضي هل اشترت هذه الاعيان فقال لا أعلم ان شراء **مسئله** في آخر عند الحاكم نشي ظالمه بموجب اقراره فادعى سبق اللسان وأنه لم يكن عنده ذلك فالزمه الحاكم به وطلب من المقر به عين حقه الاقرار اياه الحاكم الى التكليف فان حلف المقر به

والاحلف جبر الزود حيث نكس لقره المطالبة بنش ولو اراد ان يقيم بيته قبل ان يحلف المقر بين المردودة لم يلتفت اليه كما صرح به القاضي فهو المتقول في المذهب لا يؤثر فيه قول بعض المتأخرين وفيه نظر اذا نظر لا يدفع المتقول حكما لا يخفى **مسئله** في وكلته اخذته في شرادته للسبكي فاشترى اهلها ثم بعد موتها ادعى الاخ على الورثة انه يملك بعضها منها ما لم تسمع دعوا حتى يدعى انتم الامتلاء انما اشترى كالتمرها **مسئله** في تسمع دعوى من ادعى ان حقه يملك فسق شهوده او كنهم لا لو اقر بذلك نفعه ولا فرق في السماع بين ان تكون الدعوى قبل الحكم او بعده بشرط ان يورث عنه بذلك حال الشهادة او قبلها ولو رضى الاستبراء **مسئله** في استأجر ارضا موقوفة مدة معلومة فانتقض المدة فاجرها الناظر من آخر بعد دفع يد الاول عنها ثم اقام المستأجر الاول بيته على الناظر المذكور انه يملك فيها عاوضا راقبته كذا وطلب من الحاكم الحكم له فحك بذلك ثم ان المستأجر الثاني اقام بيته ان المستأجر الاول اجرة الارض من مدة قديمة وحال ان استأجرها هي داخرة وان جميع العناوض الزاير موجود فيها الا ان ملكه قدمت بيته الثاني لان معناه زيادة علمه بنقض الحكم الاول لا فرق في تمارس البيتين عندنا بين ما قبل الحكم

وبما بعد وعند الحنفية لا أثر لتعارض بعده في مسئلة في لو جعل المدي عليه العين ابتداء في جنب المدي قبل ان يعرضه القاضي على المدي عليه لم يكن ناكلاً كما قاله ابن عبد السلام واذ لم يكن ناكلاً فغلب المدي حيث نزلوا بضيف الحاكم اياه ورد عليه قبل عرضه على المدي عليه فلا يبرح الحاكم الحكم بحسنة فان صح على ذلك لعدم علمنا بالنقل ثم يشك في كان قاضيه ودخل في الوعيد في مسئلة في اقام الخارج بينة شهدت بان الداخل نصب الدار منه واقام الداخل بينة انها ملكه وان يده عليها ثابتة بحق قدمت بينة على بينة الخارج التي شهدت بالنصب منه لان معناه يادع في ذلك الحكم لو قالت بينة الداخل اشتراها من زيد وهو يملكها ويدع عليها ثابتة بحق واستغنى عن ذلك ان قول البينة يده ثابتة بحق انص من الشاهدة الملك المطلق فانه يمتثل ان البينة استندت الى مجرد اليد والتصرف وهذا يخرج من قول الشيعين تقدم بينة النصب على بينة البدو والملك المطلق واذ اقتضت بينة الداخل على انه اشتراها من زيد وهو يملكها ولم تزدد بينة الخارج والفرق ما في مسئلة في ارض تحت يد بكر وميدهم سطور شرى حكمي بانه اشتراها من عمرو وهو يملكها ويدعهم وسطور حكمي ايضا بانه اشتراها من زيد وهو يملكها فاما خارج وادى اتيجك الارض ٣٤٢ المذكورة من دون صاحب اليد وهو بكر المذكور وان عراضها واقام بذلك بينة

مع اقراءه ارض الارض المذكورة كانت من هونقن زيد وان يده يدارت بان منه او من موثبه احتاج الى اقامة بينة اخرى ان يزد يد يدع في اقراره بان يزد يدع في يكونه يدع في الرينة فيصتاج الى اتباعها وقد اتفق ابن الصلاح وتبعه زكريا بتقديم بينة الداخل التي شهدت بان يده عليها ثابتة بحق في بينة النصب وبما ابد النصب في مثل هذه فيتمتع على القاضي ان يثبت من شهود النصب وعن كيفية وشروطه الموسوعة للشهادة واكثر الناس يصحون ذلك

وبني اهل علم باخفن ماله الذي لا يستحق الاخذ منه واذ اجوز الاخذ فظهر اقله بنفسه لا يوكله الاخر كسرا بوبق جدار الذين يتوصل للاخذ لاضمان كالمائل نعم يتبع الكسر في غير متعة فهو صغير وفي غالب محذور وان جاز الاخذ ثم ان كان المأخوذ من جنس حقه وصفته ملكه نفس الاخذ او من غير جنسه او ارفع منه صفة باعه ولو عاذونه لان نفسه ومحجوره باذن الحاكم ان تيسر بان علم الحاكم او امكنه اقامة بينة بلا مشقة وموثة فيما واشترى جنس حقه وملكه وهو اعنى المأخوذ من الجنس او غير مضمون على الاخذ بمجرد اخذها بأصفي قيمه ولا يأخذ فوق حقه ان امكن الاقتصار على قدر حقه فان لم يكن جاز ولا يضمن الزائد ويقتصر على بيع قدر حقه ان امكن ايضا ويرد الزائد الى مالكه ولو يملكه اخذ مال الغريم جزاه اخذ مال غريم الغريم بالشرط المذكور وهو يحده او امتناعه او ماله ملكه يلزمه اعلام غريمه بالاخذ حتى لا يأخذ تاويله ولا يلزمه اعلام غريم الغريم اذا قلنا فيه الا ان خشي ان الغريم يأخذ منه طمأنة اقامة شهود بين قدر حقه ولم يعلموه دين آخر كما يجوز بحكم يحده اذا كان على المباحد مثل ماله علموا او كثر فصل النقص وان لم يوجد شرطه للضرورة فان نقص ماله يحده قدر حقه اه ملخصا من النقص والنهاية (مسئلة في شرط الدعوى كونهما من ماله او ادعى يتناسا خراجه كان له ورواه وانما بينة كذلك لم يصح

في مسئلة في اقراره مثل اولاده في حال محتمول اختياره لارض قبضوها

اذ

وحكم بذلك كما علمت الملك فادعى بعض الورثة ان الملك الصادر من الملك في حال مرضه واقام بينة قدمت على بينة العصة لان معناه زيادة علم وان كان ذلك بعد حكم الحاكم اذ التعارض بعد الحكم كوقيله والعقدان حكم الحاكم لا يرجح وحيث لا بينة فالقول قول المتهب بينة في مسئلة في اكرى شخص اجل حديد الى بلد فاوله ثم اطله المكتري بالاجرة وامتنع او توارى جازاه اخذ قبرا برتبه من الحديد المذكور ان لم ينظر بعين الاجرة ويبيعه باذن الحاكم ان كان عالما بوثب الحق والا اعتقل بالبيع ويحكم الثمن من جنس دينه كما لو كان له دين على مقرر عاقل ونظر عاقل في اجازته اخذ قدر حقه منه في مسئلة في طلب ولو في الامر او ثابته عشرة النخل من ماله كقتل قديمته او هو لغريمي فالقول قوله لكن بينة استغيا باذا امتنع منها لم يجب عليه التسليم لانه اذ كان على الضيف ولو ان الاصل برآه فاولا جبره التائب على التسليم بطريقه ان يدعي عليه انه يمارضه في ماله وتضع دعواه بذلك لكن بشرط ان يذكر ما يوجب به او غير مستحق عليه وان يذكر ما استقر عليه بغير يكون الكف عنه متوجها اليه ثم يسأل الحاكم المدي عليه فان اعترف بذلك منه الحاكم من المعارضة وان أنكر المعارضة على سبيل المدي ولا يعين عليه كما مر وان ذكر انه يمارضه بحق وصفه وصار مدعيا وحيث وجب على الحاكم فليس له ترك الحكم عليه بل اذا جاز عن الحكم عليه بمترك

المطالبة رغبة في التواني فان تصرف الحاكم في ذلك كان خلافاً لولا تبذره ولو طلب حدي البيع للذكور من المشتري منه الاقرار
بالشرع عند التائب المطالب وتبين ذلك لم يبق الا في خلاص من التسليم وجب عليه الاقرار به دفعاً للضرر فان امتنع رغبه الى الحاكم
فمستلزم لا تمنع بينة الداخل قبل اقامة الناطر في بئنه لان الاصل في جانبه الجبن فلا يبدل عنها ما دامت كافية فم ان كان في
اخطه دفع ضرر من الداخل كتم مسرفة او نحوها سمعت قبل اقامة الناطر في البينة فاذا اقامها الناطر خرج الاحتجاج للدخول الى اعادتها
ثانياً فمستلزم اقام الخارج بينة ان يدخل الداخل ويصوره ترتب الاجارة منه من موته فثبت على بينة الداخل المدي بالمك
والد كما لو اقام بينة ان يدخل الداخل عادية فقدم على بينة الداخل كما صور حواضك فمستلزم بيع ارض او اقر عند البيع انما ملكه
ثم ادعى انها وقف لم يسمع دعواه ولا بينته فانص عليه الشافعي قال ذكرنا وظهر ان عمل عدم سماعها اذا لم يدنو ولا فاقم بصرح
حال البيع بانها ملكه سمعت كما نص عليه ايضا فمستلزم اثبت شخص ان البئر انما يملكه شخص بم او اقام بذلك بينة فاقام
آخر بينة انها وقف على المسلمين من غير اختصاص بحد فظنوت فان كانت البئر الاولى بالتصرف فيها فثبت بينته وان كانت اليد
للمسلمين بان كانوا يترجون منها على العموم مدة من غير منازع فثبت الثانية ٣٨٣ فمستلزم ادعى عناء معلومة تحت يد

المدي عليه انها ملكه واقام
بذلك بينة فادعى خواليد انها
ملكه انتقلت اليه بالشرع من
رجل سماه واقام بينة فثبت
سواء قالت انها ملكه البائع ام
سكنت فمستلزم اذا قلنا
نسمع دعوى الحسبة وان فائدة
سماعها تخفيف المدي عليه
فليس لقي ان يحلف بين الرد
أخذ من تعظيم القول بالسماح
ان البينة قد لا تساعد ويراد
استخراج اقرار المدي عليه
والمراد اقراره الحقيقي
لا الحكمي واذا كان ولي البتم
وضوءه لا يحلف بين الرد فهاذا

اذ لا يلزم من كونه ملوثة بما ملكه الى الموت حتى يورث عنه فلا بد لحضنها ان يقول ان هذا
البيت ملكي ورثته من فلان ونحني بمعنى منه وقيم البينة على وفق حاله فجعل له به ما لم
يقم خواليد بينة بالملك والاربع فلو قال المدي سكن ان ملوثة الى ان مات وتركه ميراثا
ولا وارث له سوى واقام بينة بذلك صرحت انها من اهل القبلة الباطنة حكم له به على النص
فان يقل ذلك ولم يعلم الحاكم التصار الارث في المدي لم يحكم له به حتى يشتمل بغيره من ذي
البذل ولا يلزم البينة ذكر اليوسبها (مسئلة ش) شرط الادعوى كونه معلومة الا في
مسائل معروفة فلا دعي حصه مجهولة في بئنه لم يسمع فان عينها كربع سمعت على من سبده
البيت وهو مشتره بالخير فيما اذا تعددت علاكه ولا يصدق في الدعوى اقرار المدي بان
الحصة موهنة عند غير المشتري وان كانت البينة الرمن لو فرض ثبوته فهو محرمين ان
يقول ويلزم تسليمها الى تبيين قوله ان في هذا البيت كذا كان وهما ملوثة من فلان
وبذلك عليها عادية قبل ملكه رد هالي فتسمع دعواه لان يد الميراثين كيد فهاذا سمعت بينة بما
ادعاه حكم له بها بانها موهنة من اقره ان لم يكذب وحيد يترجع المشتري على البائع بما
خص تلك الحصة من الثمن ان اباذ وبكاه ان فتح لتفريق الصفقة فان ادعى الحصة
للكورة على البائع فان كذبه وحلف فذاك وان صدقه او نكل فحلف المدي المردودة فان

ادعى خالوله لم يباشر عليه فالولي في دعوى الحسبة ان لا يحلف مدعيه او يسمع دعوى الحسبة على قيم الصبي انه انما سأل له
وله تخفيف القيم وقدم في الامناء ولا تمنع في حدود الله تعالى بالاخلاق فالوادي على رجل ان يدخل في بئنه واخفى زوجه
ويقولها لم تدع دعواه فمستلزم ادعى على آخره شفه بما وجب التنزيه فالقول قول المدي عليه ولا يقال هذه دعوى حسبة
اذ المدي يدعي حال نفسه فاذا نكل المدي عليه عن البين فالتبائن انه لا يجب التنزيه بين الرد كانه لا طلع في السرقه بما على
المعتمد وحيد لا يحلف المدي بين الرد اذا فائدة فمستلزم عبداً ذون له في التجارة او اذا ادعى على مست وصورة ان يدعي
ان سيده يستحق في خدمة المسالك كذا وايهني العبد يستحق تسليمه واذا ثبت ان الميت اقر للعبد المذكور وكذا فهو اقرار سيده
فاذا طلب برة المقر بين حقيقة الاقرار فهي على السيد اذا اقر في الحقيقة فليس ليدلله فمستلزم اقر بقوله لا معة عند الحاكم
وحكم ببعثته واستقرق يد هامة ثم ادعى آخران القمار موهون مع اختمه من المقر المذكور وان ثبت بذلك حكم بالتعارض أي
فتساقتان حيث لم يعلم سبق التاريخ فان عمل به فمستلزم الادعوى على الناطر والوكيل او الوصي انما تمنع لاقامة
البينة لا يحلف اقرار من ذكر غير مقبول وحيد فلا دعي الناطر على آخران الارض الموقوفة تستحق السبق على ارض المدي
عليه من جانب كذا شرعاً واقام بينته فليس لادعى عليه طلب عينه به لا يعلم كذب شهوده ولا اقامة بينة عليه بما مقرر كذبهم لما

فكان اقراره لا يفي بحقوقه بذلك **فمسئلة** في احدى على آخر دعوى مسجوعة وانظم بدلة ثبت عند التماس فلما غلب
منه الحكم لم يجرى بها والزام المدي عليه بما تستحقه اذ ان من ادعى ان الينقضية الغيبة المسقطه في حق الحاكم تأخير
الحكم بسبب ما ذكر **فمسئلة** في دق على آخر مقر غير انه لم يطل قطعه في حال ازاله ان يأخذ منه بقدر حقه جليل **فمسئلة** في
المشتري اذ اوفى غير بطله ثم مات فحسب اجبى عليه فاذا دونه المشتري ثبوت شره موثرهم عند الحاكم الذي في بلد الدار ووجب
عليه جراح الدعوى والينقة وتفويضه عند مسامحة بالسلط والزامه اجرة المثل مدقة بطله ويجب على كل من له قدرة اصيل
الوارث الى حقه **فمسئلة** في بقة آخر من محكمات الدائن فادعوا ورثته على المدين فاقام بينة بالاراء الصحيح من الميت
احتاج الى بين الاستفهام مع البينة كما قاله الفري خلا فالان الصلاح اذ يقضون الاراضى فحسب ان موثرهم لم يستحق
الان عليه شيئا ادعوه **فمسئلة** في حرت له عادة قديمة لا يعرف ابتداءها باقامة معقم في الوادى المباح يسقى منه اراضى املاك
سلطنة ثم اراضى وقف فسكر المقيم ٣٤٤ ونزل الماء الى جاره فادى الجار انه يستحق السقي بسكر المعقم قبل اراضى الوقف

وان الشخص هذا متعديا
قبل ارضه واقام بينة ثم اقام
الاولى بينة شهدت باستحقاق
الاراضى المذكورة قبل
ارض الجار وان يده ثابتة بيقين
قدمت على بينة التعدي
فمسئلة في ارض دارا
استاجرها وتساقى فضلا فرغ
به آخر وادى اهل كلهما من
دون الزاهن او المؤجرو
المتساقى والحال ان المالك
حاضر بالبلد فان اصاب المدي
عليه الملك الى ارضه وما بعده
انصرف عنه الدعوى فلا
تفع عليه نعم للدي تحليفه انه
لا يلزمه تسليمها اليه وان ما اقر به
ملك للقره رجاء ان يقر به

كان قبل لزوم البيع بطل فيها سقط عقابه من الثمن وخبر المشتري او بعده غرم للدي قيمة
الحصة وان لم يقبض الثمن من المشتري على العقد ولا يقبل اقراره في حق المشتري لان اقرار
الشخص غير مقبول فيما يضر غيره في تصرف سادق وان اقر البائع المذكور برهنه باعني
الحصة لغير المدي فان قال كانت موهنة فكنت قلنو او عند فلان بعنا لفلان اقراره بالزهر ان
لم يصدقه المرتين ولزمته المائة للقره ان لم يكن بيه سالم ثبت اذ له بينة او باع اقراره للقره او
نكوله عن البين البتة كقول وارثه عن نفي العلم وحلف هو المردودة او بشي رزمة تفسيره بما
يمكن ان يرهن فيه وان قل ولا يقدح اقرار البائع بالزهر فانقر في حصة بيع البيت ما لم يدع
ان له دنيا وان تلك الحصة موهنة عنده بالدين رهنها باعالي البيع وثبت بذلك او بقره
المشتري او ينكل فحسب هو المردودة ولا رجوع للمشتري حيث لا تنسخ البيع اثر اقراره
فلا يوجب له حاقط غيره فلو ادعى المشتري اذ المرتين في البيع حينئذ فان ثبت بحجة
والاحلف انه لما بذن **(مسئلة ش)** اشترى ينام آخر وقضه فادى ثالث على
المشتري انه ملكه او ملك عورته الى ان مات ولا بعده من بلا واقام بينة كذلك حكم به
ورجع للمشتري على بائعه بئنه كما لو اقره المشتري او ينكل لحلف المدي المردودة لكن
لا رجوع للمشتري على البائع حيث لا قراره الصريح او المنزل منزله وهو بين الزدعم ان اقر
البائع تعديا بالسم رجوع عليه **(مسئلة ش)** دعوى ملك العين المبيعة بعد قبضها لا يكون
الاعلى مشتمرا الا بالانها ولا تنفع دعوى العين على البائع نعم لو اقر المدي حيث لا غرم قيمتها

او ينكل فيحلف ويقره القيبة على ان من اقر بشي للشخص بعد ما اقر بغيره
غرم القيبة لثاني **فمسئلة** في مات عن زوجة حامل منوع شقيق فولدت غلاما فادعت انه اسهل مارا ثم مات وانكر الاخ
صدق بغيره واذا اقامت بينة على حياته ولو رابع نسوة ثبتت حياته ثبوت الارث نعمنا كاثبت النسب والارث بشهادتهن
بالولادة وهذا خلاف الطلاق والعق المعلقين بالولادة فلا يثبتان بشهادتهن مما **فمسئلة** في تعارض البينتين بعد الحكم
كالتعارض قبله كما حقه السجودي والسبكي اذا علم ذلك فاذا ابرام ما معلومة الذرعان فاقام احر بينة وقضية بعضها وثبت
ذلك شرعا فاذا ابرام البائع ان يقيم بينة بالملك واليها ثبوت الوقف كان له ذلك ولو بعد الحكم بالوقف وتقدم بينة الشهادة باليد
والملك على بينة الوقف بناء على ما جرى عليه النوى وغيره من ان تعارض بيني الملك والوقف كتمارض بيني الملك فتقدم بينة
صاحب اليد وتقام البينة المذكرة في وجه مدعى الوقف بشرطه **فمسئلة** في قطعنا ارض متجاورتان احداهما ملك والاخرى
ارض سلطانة وفي وسط السلطنة قبر يرمع المسطر راعها فادى مالك الاول ان الزبير المتوسق في الارض السلطانية تحدث
وانه يضر بارضه والحال ان حارث الارض المذكورة لم يصدقه فانهم في ذلك هو النافذ ثم ان كان على الحارث في ذلك ضرر فله

وان

ان يطلب من الحاكم دفع ضرره بالطريق الشرعي وقول الشيعين ان المستأجر لا يخاصم محله في البذل اما في العين فالتقول
 المحقق الذي قرره السعدي ان له الخاصصة فيها **مسئله** في هذين معلوم بذمة آخر غلبت الدين وله عين تحت يماونه فادعى
 الوارث انهما ملكه دون مورثه فليس للدين اقامة البينة بانها ملك الميت اذ ليس القرماء الدعوى ولا الحلف اذ ان كلا الوارث
 وليس لهم انبات حق غيرهم لمصلحة بهم بل اذا تمت تعلق قهقهه وللقاضي الشافعي ان يقيم من يدعي الحلف ذكركه السبكي
مسئله في تقديم بينة ذى اليد والمواد او عينا بينة الخراج وان كانت شاهدين على المقتد **مسئله** في جرت له عادة فقيمة
 بالسقي لارضه قبل جبر له وهو يشترى المزارع من بعضهم ولو اذ التصيل بذلك ما زلن هو اسفل منه من الجيران وان كان بينه
 وبين مر يد التصيل اراض تنسب قبل ارضه ان ينصب نفسه خصما للدعوى فيما ذكر ثم يقيم مر يد التصيل البينة على ذلك
 ويحكم الحاكم بقبضها وجوبا **مسئله** في ادعى الوارث دابة تحت يد آخر اقام بينة انها ملك مورثه لم يسمع الدعوى حتى يقول
 مع ذلك وانه مات وخلفها لى اوثا يشترط ان يقول التهود وتضمن من أهل الخبرة ٣٤٥ الباطنة فان لم يقولوا ذلك ولم يعلم

وان لم يقبضه فلو صالح البائع على بعض ما عاكس له لم يصح ولو حضره قاض بل اوسع الاقرار
 لما امر به الا لاقراره بالنسبة لها فلو استوفى المدي على شيء منها لم يحضر الصلح وجب رده
 فان عاند عزو كذا القاضي قال الامام مالك القاضي احنى من ادب قال ذلك في قضاء زمانه
 في صدور الاسلام فانك ان **مسئله** في لا يشترط في دعوى النقد المتشوش ذكر
 قيمته بناء على الاصح من جواز المعاملة به بل لو ادعى مائة كبير من البش الزبدي مثلا قبلت
 دعواه وبنفسه ان كانت موجودة فليس له سواها والا فله قيمتها وقت الطلب فان اختلفا
 عليها والحلف الغارم **مسئله** في ادعى ارضا غائبة لم يزل بالحدود فلا بد من ذكر
 حدودها الاربعه ان تم انقربت بعضها كنى ذكره فقط اذ شرط الدعوى كونها معاملة ملزمة
 غير منقضة فلو تردد في عدم الاتخير الابه في دعوى واحدة كقولهم يجدها من جهة كذا اما
 زبوا ما عمر ولم يصح بخلاف ما لا يتخير بغيره فلا يضر التردد فيه اذ لو لم يذكره لم يضر للعلم بها
 دونها ولو غلط فيه لم يضر بالاتخير الابه ايضا كقولهم يجدها من جهة كذا زيدوهى من تلك الجهة
 لا يجدها الا عمر ولا تقول الدعوى غير محصية لكن لو قال المدي عليه لا يلزمنى تسليم هذه
 الارض كان صادقا ويحلفه بل اثم لو رجع المدي وادعى تلك الارض وحدها على الصواب
 سمعت دعواه لانها غير الاولى كالو ادعى على زيد بمسرة مكسرة فانكر وحلف ثم ادعى عشرة
 حصصه فان رجع قبل انقضاء الاولى وعين المدي عليه كقولهم يجدها قليا زيد ثم قال يجدها قليا
 عمر ولم يضر ايضا وان كانت قبل مضي زمي يمكن انتقال الملك فيه او ذكره منفصلا في مجلسين
 فيما يظهر لاحتمال سبق اسائه ولان ذكر الحدود ليس مقصودا بل لو كانت مشهورة كفى

الحاكم لم يحكم بها **مسئله** في
 عنادتت يد شخص في ارض
 سلطانة فادعى آخر ان ملكه
 ورهن من أمه فاجاب صاحب
 اليد باليد والملك من والد المدي
 وادعى الخراج ان أمه انتقلت
 العناصم والده قبل ان يقتله
 منه صاحب اليد واقام كل بينة
 بما ادعاه قدمت بينة صاحب
 السيد كره زكرا وهو الاقدم
مسئله في ادعى على آخرين
 يدى الحاكم انتمشكو به الى
 الوالى فهذه دعوى غير مسموعة
 والبيئة المرتبة عليها كذلك واذا
 امكن المدي من الدعاوى
 الدالطة شرعا جزه الحاكم عن
 ذلك بما رواه **مسئله** في ادعى
 على آخر انه باع منه معارود

٤٤ بينة معلومة من ارضه فانكر المدي عليه وحلف فادعى ثابته ان اقر له ملك لارض المذكورة
 ولم يدع الحق نفسه واقام بينة شهدت على وفق دعواه ولم يذكر ايضا انه اذن له في قبض الارض بعد الاقرار فالدعوى غير مسموعة
 والشهادة المذكورة عجز دعاها بمرقبولة كارجح صاحب المطلب والكمال الرداد **مسئله** في ادعى على آخر دعوى مسموعة
 واقام شاهدا ايعا ادعاه ثم مات المدي فلوارثه ان يقيم شاهدا آخر وبني على شهادة مورثه كما قاله الفتي في اوقار الاوار **مسئله** في
 ادعى على آخر ان يدعوه فقت على جوارضه كذا وصفه بصفات السلم فافر المدي عليه بوضع يده على الجوارث ادعى انه اشتراه من
 شخص لا يعرفه لم يزل ذلك حنه فللمدي مطالبة بالقيمة السليولة **مسئله** في عبد مقرب للملك عند الحاكم وجاعة لمن هوتت يده
 يستفد منه بمبايع السيد فادعى انه حر الاصل واقام بذلك بينة وحكم له القاضي بالحرية فاقام السيد الاول بينة باقراره بالرق قدمت
 على بينة حره الاصل ونقض حكم الحاكم بخلاف ما لو شهدت بينة بالرق و أخرى بانه اعتقه فتقدم بينة العنق **مسئله** في لا يجب على
 المدي ذكر سبب استحقاق ما ادعاه كان ادعى دين ثابنا محققا فطلب المدي عليه بيان سبب الدين

عن تحديد هار (مسئلة ش) ادعى شخص في أرض معلومة بالاسم والحدود انه ابتاع
من مورث المدعى عليه عشرة معاود مشاعا منها بخمس عشرة أوقية وأقرض ماله كلها بخمس
عشرة أوقية ووارثه من بها في الأرض خمسة عشر معاود مشاعا أيضا سمعت دعواه لصحة بيع
المشاع ورهنه الدال على كونه معاوما ولا يلزمه تعيين محل البيع والزهن لعدم تصويره مع
دعواه الاشاعة بل يكفي تعيين الأرض وحينئذ ان اقام بيضة أو اقرله الوارث أو نكل لحلف
المردودة ثبت وان حلف الوارث على نفي العلم فلا ومن باب أولى لو حلف على البت (فائدة في
ادعى على ن ذبح بعيره انه ذبحه حال حياته وادعى الذابح موته قبله صدق مدعى الحياة كما انقضى
به ابن عمر وأبو مخزومة خلافا لما يزيداه من خطايا وزير (مسئلة ش) سئل عن أرض
فقالت كان مورثي باسطا عليها ولا أعلم ترتب يده بملك أو غيره ثم ادعى انها ملك مورثه الى ان مات
وخلقه هاله سمعت دعواه بشرطها ولا يقدح فيها قوله السابق اذ يحتمل نسبة انه أوجه له بخلاف
ما لو قال قبل لم تكن ملك مورثي أو هي ملك فلان ثم ادعاه المورثه فلا تنفع دعواه اذ من أقر
قبل الدعوى بشئ ووخذ باقراره في المستقبل استصفايا حتى يقول هي ملكي انتقلت الى من
المدعى عليه بصورته كونه بخلاف ما لو انتزعت منه عين يحكم ثم ادعى بها على المنتزع فتسمع
دعواه وتقدم بيته على بيته لانها بيته داخل لكون اليد كانت له (مسئلة ب ش)
أحيا قطعة من أرض وترتيب يده عليها ستين ثم ادعى آخر جميع الأرض وان المحي بسط على
بعضها من غير مسقوغ فان اقام بيته مؤرخة يقبل الاحيا من الأرض ومنها المدعى ملكه
ورثه من آباءه من لا أول ليس هو تأبل لها آثار عماره وان يده مغتربة عليها بلا نزع أو اقرله
المدعى عليه أو رد الإيمن لحلف هو المردودة تبين ان يد المحي عادية لكن لا يثبت عليه لعذره
ولزمه قلع ما فيها أو تقيته باجرة ان رضى المدعى ولزمه أيضا أقصى الأجر مدة بسطه نعم ان
أثبت المدعى بيته المطلقة لم يستحق أجرة على المحي لان حكم الحيا كم بالبينة المطلقة لا ينقطع
على ملغى بل ان كان للمحي فيها عمل كزبر وحرق زادت به قيمته أشارت فيها بنسبة ما زادت
به القيمة على الاصع ولو ثبت انها موات ملكها المحي لترتيب يده عليها (مسئلة ج) أرض
موات في سفح جبل على أصلها من اشتباك الحصى بعضه بعضا لم تمر بالحرث قطعا وبغيره
ظلا واسفل منها أرض معمورة وقف على مصيد فاحيا ذلك الموات فخص ثم بعد مدة ادعى
قيم المصيد المذكور انها من أرض الوقف المحددة بالجبل المكتوبة بخطوط النظار المعبرين
سمعت دعواه بشرط ان لا يذ كر مستنده وهو الخطوط المذكورة وعمل الحيا كم بما يقتضيه
اجتهاده من الحكم بالشهادة أو القرائن القوية المقول عليها ويجوز العمل على خطأ أوقية في
الحدود اذا اعتضد برسخت كاليد وعمل النظار ما لم تعارض ذلك قرينة أقوى منها بضد كان
توجد سقاية أو بترعادة في ذلك السفح موقوفة أيضا فينسا قطن ويبقى الموات على أصل
الاباحة لا يقال ان ضوء السقاية وضعت تمديدا لانه خلاف الظاهر وأياه استوجبها الأرض
لان الوقف لا يوقف ثانيا ولعل ما ذكر من الضد يد الجبل انه لا دخول بعض المقام المعهورة الى
الجبل في غير هذا الموضع المحيا اذ قد يتساهل في كتابة الصيغ فادام يثبت عماره الأرض حكم
بانها موات (مسئلة ب) لاجلهم للدي بما ادعاه الابعثوث البينة وتعدى بها فادعى

غيبها بعث الحاكم الى قاضي تلك الجهة يستشهد الشهود وينتهي شهادتهم بشرطه أو بعث هو
أو المدي من يشهد على شهادتهم فيشهد بها عنده أخذ من قولهم اذا قام بالشاهد عنده مانع من
الاداء جاز للحاكم ان يرسل من يشهد على شهادته ولو طلب المدي عليه الامهال بعد الحكم لياتي
بدافع امهل ثلاثا لكن بكفيل ثم بالتريغ من جهة الدولة ان يخيفه ره ومكس من السفر
ليضطر الدافع ان لم تزد المدة على الثلاث

§ (الحلف) §

(مسئلة) طلب المدي من المدي عليه عين الانكار مكن منها وان كانت بينته حاضرة
اذا المقصود من تلك اليمين الزجاء عن طلبت منه ان يقر بالمدي فيسلم المدي من اقامة البينة
والافهي لا تحل حراما ولا عكسه بل العبرة بما في نفس الامر وللمدي اقامة البينة بعد حلف
خصمه فتسمع حينئذ وان قال قبل لا بينة لي وهذا بخلاف اليمين المردودة وهي التي يحلفها
المدي بعد عرضها على الخصم ونكوله عنها فانها كالاقرار فلا تنفع بعدها اقامة البينة من
المدي عليه ماداه أو ابراءه وغيره لان في جانبه اليمين فاذا ردها على المدي فكأنه اقر له بما
ادعاه فانهم في فائدة في اشتري مائتا واحضر طرفه فصب فيه المائع فو حذفيه فارة قاضي كل
انها كانت في ظرف الاخر صدق البائع سواء قال المشتري كانت فيه عند البيع أم اطلق اه
عمد الزنا (مسئلة) قال لزوجته المريضة ان ابشري من المهر فقلت نعم صبح الارباء ثم
ان ادعتني أو وارثها ان الارباء وقع وهي غائبة الحسن فان ثبتت بينة بذلك لغا والأقان
عرف لها غيبة قبل صدقت بينةا والاحاف هو ويرى لكن ان ماتت من ذلك المرض كان
حكمه حكم الوصية للوارث ان ورثها في فائدة في زيدا هم بذمة عمر وتسلمها بمحضرة أناس
ثم جاء بعد المدة ببعضها زيدا فقال عمر وليس من دراهمي ولم يشهد الحاضرون بشئ صدق
زيد بيمينه فان نكل حلف عمرو ويرى اه فتاوى بالخرم وقد مر مثله في ج في القرض
في فائدة في من خط السيد العلامة قاضي زعيم علوي بن محيط اذا ادعى ناطر وقف على آخر عينا
وقفت تحت يده من الوقف فانكر المدي عليه وتوجهت عليه عين الانكار فردها على الناطر
فويل يحلف الناطر أم لا الجواب صرح العلامة في باب الدعوى بان الناطر لا يحلف بل يحبس
المدي عليه حتى يحلف أو يقرأه (مسئلة ح) مات عن أم وبنتين ثم ماتت الأم قاضي البنون
أنها أوصت لهم بنصيبها في أبيهم فان أقاموا بينة والاحلف وأورثها على نفي العلم (مسئلة
ش) قال لورثته اعقدوا ما وجدته بخطي في دفتري فيمالي وعلى فاجوده الوارث بخط
مورثه عماله ولم يحتمل انه قد أوفاه فله المطالبة به والحلف مع شاهد أو اليمين المردودة اعتمادا
على الخط الذي غاب على ظنه عدم تزويره وما وجدته مع اعليه وجب عليه اعتمادا لا يحتمل
ابه أوفاه بعد ذلك سواء كان مجموعا أم منفردا اذ المدار انما هو على غلبة الظن انه خط مورثه
(مسئلة ك) كل من أخذ عينا باذن صاحبها لمصلحة يصدق في دعوى التلف والرد على
مالكها كلا وبعضا بيمينه وذلك كوديعة وكيل ومقارض ولو فاسدا وكذا من سرق ومستأجر
في التلف لا الرد اذا هما أخذوا لقرص أنفسهما كالمستعير والغاصب ونرج بالمالك دعوى

الرد على وارثه فلا يصدق الابينة كدعوى وارث الامين الرديء المالك لانهم عالم بانفساء على ذلك **(مسئلة ب)** ادعى على زوجة الميت ان الصوغه التي بيدها ملك مورثه فاقترت بالعض وابنه ملكه اليه بصوندر وسكنت عن الباقي فان اقامت بينة بالنذر بما ثبت به المال والاصدق الوارث بمنه بنى العلم وكان تركه كما تصدق هي فيما لم تقر به بعينها على البت انه ملكها اذ اليد دليل المالك عالم بقم الوارث بينة انصارية أو امانة لمورثه ولو استعار صاغافعاه فان اثبت صاحبه اتم ملكه أو اقر له المشتري وحق المدعى انه لم ياذن في بيعه سلم له ورجع المشتري على البائع ولا عبرة باقرار البائع بالمارية أو العصب اذ لا يؤخذ الشخص باقراره غيره ولا به بما كان حيلة ومكر **(مسئلة د)** وضوء لك وضعت الزوجة يدها على شيء من أموال الميت وادعت انه لها وادعى الوارث انه تركه أو اخلف الزوجان قبل المعرفة أو بعدها في الذي بيدهما فان اقر له صاحبه بما ادعاه أو اقام هو بينة يقتضي ما ادعاه حكم له بها فان لم تكن أو تصار تصدق ذو اليد بيمينه فان نكل حلف الاخر المردودة وأخذها فان نكل تركه لذي اليد فان لم تكن يد أو كانت لهما حلف كل منهما للآخر وقسم بينهما نصفين اذ لا مرجح كالونكل معا وان حلف أحدهما فقط قضى له به ثم ان حلف البادى على نفي استحقاق صاحبه المصنف فليهب اليين المردودة بعد نكول الاخر وان امتنع المبدوء وحلف الثاني كفته يمين واحدة تجب نفيها واجبا أو وارث كل كفو زادك وان صلح لاحدهما فقط قضى له به حيث لا بينة ولا مجرد وضع الوجه بيدها بعد الموت لا يؤثر اذ لم تكن لها يد سابقة اه قلت واقفه ابن حجر في النسخة وخالفه في تناويه

تعارض البيّنات

(مسئلة ش) اشترى يتافادى آخره ملكه وأقام بينة حكم له به نعم ان اقام المشتري بينة بانه اشتراه من البائع وهو مالك له حالة البيع قدمت مالم تنقل بينة المدعى تشهد بان البيّن كان ملكه واليد له وانما غصبه البائع مثلا ولا قدمت لانه ثبت بشهادته انه صاحب اليد وان يد الاخرين عادية وهذا ان شهدت بينة المدعى بالملك فان شهدت باليد فلا أثر لها اذ قد تكون باسحقاق وقد لا بل لو اقر المدعى عليه بانه كان في يد المدعى لم يؤخذ **(مسئلة ش)** ادعى دابة في يد شخص انها ملكه ضاعت عليه يوم كذا فادعى ذو اليد بان الدابة التي ضاعت على المدعى ماتت فان كانت دعوى المخرج ان هذه دابتي فقط وأقام بينة حكم له بها مالم يقر الداخل وهو ذو اليد بينة بالملك متقدم لا اعتضادها باليد نعم ان شهدت بينة المخرج بالملك وان يد الداخل غصب قدمت أيضا ولا تعارضها بينة المدعى عليه بموت الدابة اذ الدعاة معينة وان كانت دعواه وسقته ان هذه دابتي التي ضاعت على يوم كذا ولم تضع في دابة غيرها فادعى المدعى عليه علم بموته او تخلفه على نفي العلم فان اقر أو نكل حلف المردودة سقطت الدعوى كما لو اقام بينة بموته ثم لو رجع المخرج فادعى انها ملكه فقط سمعت على التخصيل المتقدم لا بهالم تناقض الاولى **(مسئلة ش)** ادعى دابة بيد آخر انها ملكه ضاعت عليه منسنة وأقام بينة فاقام ذو اليد بينة بانها في يده منسنتين قدمت الاولى اذ الشهادة باليد لا أثر لها الا ما قد

تكون بالملك وبغيره نعم ثبت بها سكونه فأيدي حتى إذا شهدت له بالملك تلك البيئة أو غيرها
 قدمت على الشهادة بمجرد الملك وعارضت الشهادة بالملك واليد حيث لم تشهد إحدى البيئتين
 بأن يدان الخصم يدغصب (مسئلة ش) حتى أثبت الداخل بيئة الملك وإن به ثابتة عليها
 بحق فثبت الحارج بانتقالها اليه بوضوئها من الداخل أو مورثه أو من انتقلت اليه من
 الداخل أو بانها ملكه وإن الداخل خصها أو استعارها أو استأجرها أو استودعها قدمت بيئته
 على الأصح لأن معها زيادة عمل وإن لم تشهد الحارج بالملك بل تكون يد الداخل يدغصب فقط
 قدمت بيئة الداخل (مسئلة ش) ادعى على آخر أن له عيناً رهونة عنده يدين فإن قال
 هذه ملكي وهنتها في كذا على أو على مورثي فذبح العين ومقر على نفسه بالدين فإن أجابه
 الآخر بأن العين ملكي وليس لي عليك شيء بطل الأقرار بالتكذيب وإن قال لي عليك هذا
 الدين أو سكت صح الأقرار وإن لم يقل على أو على مورثي فليس سريح أقرار لجواز ملك
 المهر من غير إلهي كالسار أما العين فن أقام بيئة فالملك له ولا يثبت رهنتها بالتكذيب المدعى
 عليه فإن أقام بيئتين قدمت بيئته ذي اليد لا عترافهما بأن اليد له لكن لا تسمع بيئته إلا بعد
 بيئة مدعى الملك لقوة جانب اليد والعين ومدعى الملك خارج والبيئة في جانبه (مسئلة ش)
 ادعى كل من اثنين أنه أقرب إلى الميت قضى لمن أقام البيئة فإن أقام بيئتين فالبيئة كفيفة
 القرب بل أتى العمراني وغيره أنه لا عبرة بيئته بالنسب ما لم تذكر كفيفة الأدلة فإن ستماعا
 أو اطلقتاف كالولم يقيم بيئته فكل الدعوى على الآخر يعلم كونه أقرب فإن حلف كل على
 نفي العلم أو نكل ولم يحلفا المرودة أو حلفا هافا فكل عرض البيئتين فينسا فإطان إذا مرجح
 وإن نكل أحدهما لحلف الآخر المرودة ثبت كونه أقرب وعند عدم المرح قسم بينهما
 نصفين ولا عبرة سيد أحدهما بالسلطة بعد الموت للعلم بأن مستند هادعواء الأقراسة
 (مسئلة ش) ادعت امرأة على ميت النكاح فإن كانت لأجل الصداق كفاهان تقول
 تزوجني وصداقي إلا أن عليه أولاً جيل الأرض فلا يدين تزويجات وإناز وجسم مثلاً
 فإذا شهدت لها بيئته على وفق الدعوى ثبتت الزوجية والأرض فإن أثبت الوارث طلاقها
 منجز أو معلقاً بصفة وجدت قبل الموت قدمت على بيئة النكاح ولا يكون تأخير الشهود
 الشهادة مفقداً فذلك يكون لعذر أو أن الصفة المعلق عليها وجدت قبل الموت فإن أقرب
 الحكم بعدم العذر ردت شهادتهما نعم لها الدعوى على الوارث يعلم بفسق الشهود بتأخير
 الشهادة بلا عذر فإن حلف على نفي العلم والاحلف بتواستفت (مسئلة ش) إذا
 عارضت البيئتان روح من يميز بينهما بقوة جانبه ومنه أن تكون شهادة أحدهما بنقل الملك
 والآخرى باستصحابه فتقدم الناقلة: يادة علمها وانما يمتد بنقل معين ليس به من شراء أو هبة
 فإن لم يمين كأن قالت انتقل اليه بسبب صحيح لم يكف على خلاف فيه في الأصل فالنقل كقول
 ادعاه وارث ميت وأقام به بيئة فتقدم على بيئة موت بغرائش وكيفية شراء على بيئة ملك مطلق
 وبيئة مرض أو جرح أو جنون أو سفه أو كراه أو أقرار أو سار أو ورق أو عتق كل هذه على
 ضدها ثم يده ويمقره وإن زالت بيئته خارج ثم شاهدان على واحدوين ثم يسبق تلريح
 ويتناح ثم بإضافة ثم سقطاً كطاقة ومؤرخة اه فح

﴿ العتق والتدبير ﴾

﴿مسئلة﴾ اذا عتق السيد عبده أو مات سيد أم الولد أو المذرب أو وجدت الصفة في المطلق عتقها أو لدى المكاتب الضوم صار لكل من ذكره تجري عليه أحكام الاحرار ويتولى ما يتولاه الاحرار من الولايات والشهادات وغيرهما ولاؤه لمن حصل منه نحو العتق كالمو كانت أمه حرة أصلية أو عتيقة أو غسرا أو عبيد بصرية أو أمه فروجها فيعتق الولد حارفي الثلاث لكن لا ولاء على الاخيرين ﴿مسئلة ب﴾ أعنتق عبده الا بق ليأسه من رجوعه أو لتسقط عنه فطرته أئيب عليه لكن دون نواب غيره ﴿مسئلة ب﴾ قال لامته وسانها أن ترأثر عليك خدمة البيت حتى تروجن بناتي فعتق العتق مطلقا واما الخدمة فان أراد بذلك إلا من بهما عني اعتقك على خدمة البيت وصدقه أو بعضهن في قصده ورجوعه ووارثه بقيمة المصدقة منهن عليها الاقران عتقه بعوض فأسد وهو الخدمة للجهل بعنفه فخرج للقيمة اه وفي أخرى له لو قال عبدي معتوق وعليه قوت وولدي حتى يبلغ فان قبل العبد قورا عتق ولمه قيمة لانه علقه بعوض مجهول كالمو أعنتقه على ان يخدمه أو يخدم ولده ﴿مسئلة﴾ مرصت امرأه ولها عبيد قالت مرادى عتق العبيد ثم رثت واداستلت من العبيد تقول يفت اعنتهم بعد موفوبه عني ورجع قالت قد هم معتقون فهذه الانطاط تقتضي عتقهم بعد الموت فيكون كناية كما قاله أبو حمزة فبن قال آبي لعلاء كذا انه كناية وصية فان علمت بنتها أو الصدق الوارث يمينه اياه لعله نعم قولها قد هم معتقون اقرار فحتمل انها عتقت عتقهم واما أرادت التدبير فصدق فيما أرادت ونظهر تصديق وارثها أيضا للقربة وهو حمله بالمعنى واذا ثبت المنعز كان من رأس المال والاخر الثالث ﴿مسئلة ب﴾ وهبت امرأه لبنتها أمه ثم ماتت البنت فعتق البنت الامه المذكورة بالقسمة لانها ماتت الجسدة فظهرت الامه كتاب عتق من الجسدة عندهم وعلم عليه شباب القاضي فقال رجل لا ابر ما قولك ان جدتك أعنتق هذه الامه فاجابه بقوله لا اغير ما فعلته جدتي فعتق الجسدة المذكورة باطل اذهي فضوليه وقول لا ابر اغير ما فعلته جدتي ليس اقرارا بعتق الامه فلا يصبر به عتقه بل ولا كناية فيه لبعده عنها اذ الكناية كل لفظ يصلح لعلية الرقيق بنية العتق كالعاط والطلاق والاراء وكما يبدى وغاية هذا ان ينوى بلا غير الخ امي من العتق ان صح شرعا وقد علمت عدم صحته بل لو تعلق بصريح العتق على نخل صحه عتق الجسدة لم يؤخذ به ﴿مسئلة ب﴾ مريض قال لعبده ان يلبس بناتي وتزوج فانت حر بعد ذلك والحال ان العبد رأس ماله فان علقه لفظ أو بية بإرادة تعليق العتق يبيح لوع البنات وتزويجهن سواء وجد في حياة المعتق أم لا كان تعليقاً بصفة معلقة والذي أفتى به أبو قسام آخر ونقل عن الامام بحرق صحة الوصية عملاً بإرادته وعليه فيعتق العتق بعد بلوغ البنات وتزويجهن في ثلث العبدان لم تجز الوصية بشرطه وان لم يعلم له لفظ ولا بية بذلك فاستقرب أبو متمام الصحة أيضا يؤيده قاعدة اعمال كلام المكلف أولى من اعماله ولتشوف الشارع للعتق وكلام الصحة كالمصطربو يتأمله يميل الى الصحة وأما ادعاء له لفظ أو بية بإرادة تعليق

﴿ العتق ﴾

﴿مسئلة﴾ قال لملوكه أنت حر قبل موتى بشهر فرض السيد ثلاثة أشهر ومات عتق العبد من رأس المال قدما على الدون اعتبارا بحال التعليق لا بوجوه الصفة وكذا لو قال له أنت حر آخر حرة من آخره حياتي الفصل بمرض موقا من مت من مرض وآخر جزء من آخره حياتي الفصل بموتى من مت من غير مرض ومات بعد ذلك بمرض أو دونه فله عتق من رأس المال أيضا ﴿مسئلة﴾ قيل له عبدك مخنث أو حرق قال بسل حر ثم قال أو أدت النشة لا العتق صدق بيمينه

العق بوجه بشرط بلوغ البنات وتزويجهن أي إذا بلغت بنات وتزوجن فانت حر بعد موتي فلا
يعتق إلا أن وجد ما ذكر قبل الموت كما لو قال لعبد إذا قرأت القرآن موت فانت حر فلا بد من
قراءة كل القرآن قبل موت السيد ولا فلا عتق (مسئلة) قال عبد بن حمزة إن أراد
العتق أو أراد الرق قال أراد العبد العتق فلا ذي يظهر أنه يعق بآدائه ذلك من الثلث لأن الرابع
حصه تعليق الوصية بشرط في الحياة أو بعد الموت كوصية لهكذا أن تزوج بتي أو أخرج
من سفره أو أن شارب يد (مسئلة) أنتق شريك حصته في مشترك سري إلى باقيه
وعتق كله إن أسره ولو لم يدينه كما لو أعزج عنه عبد فيسري إلى باقيه ثم لو وكل باعتق العبد
كاه فاعتق الوكيل جازأشأننا لامنعنا عتق ذلك الجز فقط اه شرح المنهج قال ج وضعف
تصرف الوكيل لكونه غير مالك لم يعقولى السراية وهذا إذا كان الوكيل اجنبيا فان كان
شريكاً معاً اعتقه عن موكله وسرى عليه الباقي اه ومنه الحصة (مسئلة) دبر
بعض عبده أو ما علكه من المشترك عتق عبده ولو سرى إلى الباقي وان خلف تركه لاته إلا أن
مصر وقد تنقلت التركة إلى الورثة إن كان الجزء المدبر معيناً كحصة عتق أو موصياً
كعبده عنه الوارث وإن دبره فموت لم يصح له لو قال أنت فبذلك حررة فانت عتق كله لأن
هذا شبه العتق المتجزئ من حيث هو وما بالوت (مسئلة) قال لعبد إذا مات أو إذا دخلت
الدار وموت فانت حر صار مدبر الرق صورتين يعق بعد موته من الثلث بشرط أن يشغل قبل
الموت وإن قال إذا مات ثم دخلت الدار أو مضى شهر فانت حر أو عتقه بصفة أخرى طيس
بتدبير بل تعليق عتق بصفة فقط فيجوز يعق من رأس المال إن حصل التعليق في الصحة ولو
قال لعبد إذا مات فانت حر فلا يعق إلا موتاً إن مات تاماً فهو دبر وإن تريناً فوصيب
المقدم تعليق بصفة ونصيب التأخير مدبر للقاعدة أن من علق عتقه بموت سيده أو بوجه
قبله له حكم المدبر متى هل بوجه بصفة بعده له حكم المعلق عتقه بصفة ولو الوارث كسب العبد
بعد الموت وقبل وجود الصفة من الدخول وعق أسهر وموت الشريك لكن ليس له
أن تصرف فيه وكذا الوصي على المقتد قال في الانتع وحواشيه ونحوه في النصف (مسئلة)
أعتق امرأ فجاره فولادها كل ولا يؤهم وإن سألوا الانتع ثم عصبها الذك كورقة دم إلا أن
ثم إنته ثم الأب إلى آخر العصبان ثم يؤخر الجدهن من الأخ وابن الأخ فان قصده ووافقت أبى
الجارية فصبته ثم عتق جد هانم أمها كذلك (مسئلة) لا ولا للسيد على أولاد
عبده المحكوم بغيرهم ثم إن كانوا من حره الأصل فلا ولا عليهم لاحد أو من عتقته فولادهم
من أرث ونكاح لولئ الأم بشرط أن يمس أباهم الرق وإن لا يمسهم الرق فهذا إن لم يعق
الأب سداً ولا أخيراً الولد أي انتقل لعقته ولم يعملوا إلى الأم أبداً

أمهات الأولاد

فوقه مسئلة في ملك المعض أمة
فأولادها فالعبد نفوذ استيلاؤه
نص عليه في الام وجري عليه
شخص ذكر أو غيره في بعض كنهه
ولا يصل له وطؤه وأولوا باذن
سنة

﴿أمهات الأولاد﴾

(مسئله ۱۰) مات السید فداست ائمه انعام علیهم فان كانت فراسا ثانی ثبت وطولها
 وادخول مائه المحترم باقر او او ینتو ولدت لدون أربع سنین و طئنه سبع عتفه باقره
 وخرج بذلك المحرم دله که لها اول یلقی وولد له اسمها وان حلاله

وأمكن كونه منه **(مسئلة ٢٢)** من وطئ أمته ولو حراما لكونها من زوجة من لا فاقبت بولد ولو
مضططما صارت أم ولد وعقت عبوته كالولدها الحادثين بعد الاستيلاء من غير السيد وإن كان
أبوهم حقيقا ولا ينقطع نكاح الأمة بوطئ سيدها نعم يحرم على الزوج وطؤها مادامت حاملا
وباتم السيد بوطئ الأمة المتروجة بل يعزى كهي أن لم تعد وطريق خلاص الأمة من
زوجها الرقيق أن يبتاعها السيد ثم ينسخ النكاح حال ابتدائها **(مسئلة ٢٣)** وطئ أمته
ثم زوجها فولدت بنتا وزعت أنها من السيد لم تتوجه عليه دعوى إلا أن ولدت لدون ستة
أشهر من إمكان الاجتماع بالزوج وحقت ذقان أقر بالوطء وعدم الاستبراء لحقته وثبتت
أمية الولد وإن أنكر الوطء أو ادعى الاستبراء بعده صدق بيمينه وصار الولد حقيقا بحجج ول
النسب أمال ولدته لا كبر من ستة أشهر ودون أربع سنين من إمكان الاجتماع بعد العقد
فيلحق الزوج مطلقا ولم يجعل ثقبه بعد أن وطئها إلا أن علم زناها فيبوز بطريق اللعان بشرطه
وأما أقرارها بالولد من السيد فلا يترتب عليه حكم لتهمتها في دعواها أمية الولد **اه** وعبارة
وطئ أمته المزوجة أثم اتعاظيما وعزيم لو ولدت بعد وطئها فإن أمكن كونه من السيد
وحده لحقه أو من الزوج وحده فكذلك كالأمكن كونه منهما نعم إن ثبت وطئ السيد
لها يمينه أو تصديق الولد بعدة كليفه أو تصديق السيد والزوجين عرض على القاتف
ولحق عين الحق به وحيث لحق السيد فهو نسيب والأمة أم ولد أول لحقه عتق الولد وصارت
أمة أم ولد أيضا مأخذها بقراره **(مسئلة ٢٤)** وطء الأمة المشتركة من البكر تركن
لأحده في الاظهر بل يعزى ويثبت به الاستيلاء في نصيب الواطئ **هـ** كنسب الولد
وحرته وحصول السراية فيه حتى في نصيب الشريك فيلزمه قيمته حال العلق أن كان
موسرا والابنت الثلاثة في نصيبه فقط نعم يلزمه حصه شريكه من المهر مطلقا ولو طئ
مشركا أخرى أخت هذه الأمة قبل خروج الأولى عن ملكه ثبت ما ذكر غير أنه زاد معصية
أخرى بجمعه بين أختين في الوطء **اه** (قلت) يتأمل هذا الكلام لمعل فيه نقصا وغلطا من
الناسخ فإن فيه بعض مخالفة لكلامهم والذي نص عليه في المنهاج والأرشاد وشروحهما
والعباب وغيرهما من أولاد أمه لها شرك وإن قل سرى إيلاده إلى نصيب شريكه أن كان
موسرا ويغرم حصه الشريك من القيمة ومهر المثل لأخيه الولد فإن كان معسرا فحكه أي
قتلته حصه الشريك من قيمة الولد والمهر وتصير مستولدة في حصته فقط وينتقد الولد حرافى
الصورتين كافى العباب والفرق بين الإيلاد حيث يسرى في الولد ولو من المعسر وبين عتق
الشريك حيث لا يسرى إلا أن يسرى حصه شريكه قوة الشبهة فاقاعدة **هـ** قال في النهاية ولو
أجر السيد أم الولد عدة ثم مات في أثناء المدة عتقت وانقضت الاجارة كالمعلق عتقه
والمدير بخلاف ما لو أجزع عدة ثم عتقه فإن الأصح عدم الانقضاء والفرق تقدم سبب
العتق بالموت أو الصفة على الاجارة بخلاف الاعتاق ولهذا لو سبق نحو الاستتار
الاستيلاء ثم مات السيد لم ينسخ لنقدم سبب استغفار المنفعة على سبب العتق **اه**
حاشية الحل

[illegible]

﴿خاتمة في فوائد متفرقة﴾

وحسنه في قول الجنيد
 الطائفة ان الصادق ينقلب
 في اليوم اربعين مرة والمرافق
 ينبت على حافة واحدة اربعين
 سنة معناه ما ذكره الامام
 النووي في مقالة شرح المذهب
 قال ان الصادق ينور مع الحق
 حيث ما ارفان كان الفضل
 الشري في الصلاة مثلا صلي
 وان كان في مجالسة العلماء
 أو الصالحين أو الصييان
 أو العيال أو في ضياء حاجة
 مسلم وجبر قلب مكسور ونحو
 ذلك فضل الا فضل وترك عاده
 وكذلك الصوم والقراءة والاكل
 الشرب والمراحم والجود والخلطة
 والعزفة والتمتع والابتذال
 والمرافق بمسدة ذلك فلا ترك
 عاده فهو مع نفسه لامع الحق
 اهـ فاخر الى كلامه المختصر
 الوجيز فان اقتضاه كلمات
 فيها جزئيات وهذا من مقام
 الولاية المشار لها بقوله عليه
 الصلوات والسلام بعثت بوجوه
 الكام الخ وحسنه في الفتاة
 الذي ذكره الصوفية ويعبرون
 به بالفاضل ماسوي الله تعالى
 مقام شرب اطلق عليه علماء
 أهل الطرق ومشايخهم
 قال الأستاذ القشيري ومي

لمستوى عليه سلطان الحقيقة حتى لا يشهد من الأخبار لا يصفوا لأثر أو لا يصفوا لظلال قال في من نلتقى وفي الحق الخ
 اه وقال في العوارف أنه ليس من ضرورة الفناء أن تيب الأحاسيس وقد تنقش غيبة الأحاسيس لبعض الأشخاص والكلام
 في طريق التورم وأحوالهم شديدة الاخطار عند ذوي العقول والابصار ولا يقتضيه الطهر كاجاب الناسري بعدم التقصير عما
 بطرق أرباب الأحوال اذا حصل عليهم وجدا اذا خطوا لم يمسوا مع الحركة والأخبار عن الكشف في مسئلة في حديث ان
 الله يبعث هذه الامة على رأس كل مائة سنة من يجد لها دينها يخرجها أبو داود والحاكم وغيرهما وفي لفظ آخر من كل مائة سنة
 رجلا من أهل بيتي ذكره الامام أحمد قال السبوطي وهذا حديث مشهور برواية الحفاظ المعتبرين في المائة الاولى سيدنا
 ابن عبد العزيز وفي الثانية الامام محمد بن ادريس الشافعي وفي الثالثة ابن سريج وألاشعري وفي الرابعة الصعلوكي وأبو حامد
 الاسفرائيني والقاضي أبو بكر الباقلي ٣٥٤ وفي الخامسة الامام القرافي بلا خلاف وفي السادسة الفخر الرازي وأوالهني

وفي السابعة ابن دقيق العيد
 وفي الثامنة المتقني أوزن
 الذين العراقي وأبو بخت الملق
 وكان شيخنا الطنطاوي يذكر
 ان الشيخ زكريا محمد الماتة
 التاسعة وكان السبوطي ينسب
 التصديقه إلى نفسه ولا شك
 ان الانتفاع بالشيخ زكريا كثر
 وأشهر فهو المجدد ان شاء الله
 تعالى قلت والذي تلقيناه من
 المشايخ ان المجدد في المائة العاشرة
 الشيخ أحمد بن حجر الحميتي أو
 الامام محمد الزملي ووجهه
 بعضهم لكون الامام ابن حجر
 مات قبل مضي القرن وفي
 الحادية عشرة سيدنا القطب
 عباد الله بن علي الحداد علوي
 وفي الثانية عشرة القطب أحمد
 ابن حجر بن ميمنا علوي

والاثر اه (مسئلة ب) اختلف العلماء في سن البسملة لمن قرأ من اتم سورة وعمل
 سلقا ومن أدركنا من الفقهاء لا يسألون الا أول السورة فقط وهو الاوفق في فائدة في قال
 الحديث في كتاب البركة من قرأ من أربع مرات لا يفرق بينهما بكلام في موضع تظليل حال ثم
 قال فلا تاجان المنفس عن كل مديون سبحان المخرج من كل محزون سبحان من أمره بين
 الكاف والون سبحان من أراد شيئا أن يقول له كن فيكون فيمخرج المومنين ما في يوم وصل
 على مدينا محمد وآله وأهل بيته كذا وكذا قصبت حاجته محراب اه (مسئلة ك) اذا الملق
 المودعات كالوارد عند النوم فهي سورة الاخلاص وقل أعوذ برب الفلق وقل أعوذ برب
 الناس كاصرح به الامة (مسئلة ك) قول ابن عطاء اللغني قرأ قل هو الله أحد مائة مرة
 كان له من الاجر كل قال قل هو الله أحد ثواب سنة يحتل انه ثواب سنة صيامها وقيامها لو ردد
 التصريح في بعض الاشياء فيكون من باب حل المطلق في كلام ابن عطاء على التقيد يحتل
 ان مراده غير ذلك لكن مثل هذا يتوقف القول به على التوقف من الشارع صلوات الله
 وسلامه عليه ولو بسند ضعيف اذا لم يحل للرأي في ذلك والكشف لا ينبغي به لا سيما في مثل هذا
 الشأن وأما خبر الصبيح وغيرهما من قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن وعده السبوطي من
 الاحاديث المتواترة فقد اختلف العلماء في معناه فحمله بعضهم على ان الثلث باعتبار معاني
 القرآن اذ هي أحكام وأخبار وتوحيد والاحلاص منسجمة على الاخبار فكيف تثلثها هذا
 الاخبار وقيل من عمل بما فيه من الاخلاص والتوحيد كان كل قرأ ثلث القرآن ومنهم
 من جملة على ثواب قراءة مثل ثواب من قرأ ثلثا أو بقية حديث من قرأ قل هو الله أحد فكانما
 قرأ ثلث القرآن وقيل تعدل ثلثه من غير مضاعفة وتقله في الحقيقة على الامة

وهو هذا آخر القرن الثالث عشر زحوم المولى تعديده بأحد من خواصه المقربين اه في
 وفي الطبقات السبكي في الكلام على روايته رجل من أهل بيتي ما يقبده يعني المجدد بعد المائة الثانية يكون من أصحاب الشافعي
 لا غير قال لا تألم نعيم من أهل البيت من هو بهذه النابة علماته المقر ولذهب من شروط المجدد ان غنى المائة وهو باق بشاراته
 ونصر السنة في كلامه وان يكون جامع لكل فن وكونه قد كاهوا المشهور في الحديث وعند الجمهور في مسئلة في معنى قول
 الشيخ أحمد بن موسى المشرع من اتصلت بهم الله الله كثر مؤن الخلق عليه ومن لم يتصل بذلك المؤن عرض نفسه لوال تلك النعم
 هو معنى حديث الميرقي وغيره من قوما عظمت نعمته الله على عبد الأعظم مؤنة الناس عليه في لم يتصل تلك المؤنة فقد عرض
 تلك العبة لئلا زال ثم اعلم ان الدم الحقيقة هو مارقة العبد من مقام الخلافة والخلفاء متفاوتون في ذلك بحسب ما أعطوا من
 الخلافة والمؤن تختلف كثرة وقله بحسب ذلك قال تعالى لينفق ذو سعة من سعته الآية في مسئلة في معنى قول النبي صلى الله عليه
 وسلم لعائشة رضي الله عنهما قالت ان أبا بكر رجل أسيء حين قال هو وأبا بكر ليس بالناس انكن مواجبات يوسف هو انك

في فوائد

أظهرت الأجداد وأبنت تشاؤم الناس بعده على الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم كما أنزلت أحبا صوف أظهرت النسوة
 الأكرام الصباغة ورمادها زائدة على ذلك هو أن ينظر إلى حسن يوسف ويذكر في حبه وفي فتح الباري أن السائق لما شئت
 في ذكر رضى الله عنهما أذهمهم الإمامة المقرى الإمامة الكبرى بناف عدم القيام له وحسنة في قوله صلى الله عليه وسلم
 فاطمة بنته من ربي مني ما بها شام لا ولا لها من كون واسطة باضة من صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم لما شئت من
 قول هو رضى الله عنه في خطبته لا تكلموا ابنة فاطمة رضى الله عنها في أحب أن يكون عندي عضون أعضاء رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم قال ابن عمر الحسين أنك مضغن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم واسطة فاطمة بل جاهد أم الفضل
 رأت أن يرضع من جسده عليه الصلاة والسلام وضعت في حجرها فقال لها صلى الله عليه وسلم خيرا رأيت تلك فاطمة أن شاء الله
 غلاما في موضع في حجر فقلت الحسن قد جعله بضعة منه واسطة قال السجودى ٣٥٥ في جواهر العقدين وهو كتاب جيد

مشتمل على ما فيه مشتمل
 ان لا قلبه يحب النبي صلى الله
 عليه وسلم ما افعله وكل من
 شوهه اليوم من ولد فاطمة فهو
 بضعة من تلك البضعة وان
 تعددت الوسايط ومن تمل
 ذلك كيف لا ينعت من قلبه
 داعي الاجلال والتعظيم لهم
 وينتفح فضهم على أى حال
 كانوا واحزان غنى النفس في
 بعضهم لما يرى في بعضهم من
 الابتذال وعدم الاتباع فلا
 يفرجهم دائرة الذرية ولا
 النسبة النبوية وأما سب
 فاطمة رضى الله عنها كان محذور
 من مستعمل فهو كافر مرتد
 أو غير مستعمل فناسق بالإجماع
 ملعون بل أخذ الميثاق من
 حديث فضي ما نقض الله

فائدة في الحديث والنسوة واليه والصحابة رضوان الله عليهم أجمعين
 في الحديث في الأثر يطلق على المروي سواء كان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو عن الصحابة
 قال النووي هذا هو المذهب المختار الذي قاله المحذون وغيرهم واسطه عليه السلف
 وجاهر الخلف وقال القضاة انظر لما بين الأثر ما يضاف إلى الصحابة موقوف عليه اه
 ج على الاتباع ومن منظومة الحرى في علم الحديث قوله شعر
 واختصروا الخبر بأخانا • واختصروا واحد ثنائنا
 وتكتب المهاد لتصور السند • مهمة ولا تكثر الإجماع
 وبما يسوق الاستدلال • مصنف يهود عاطفاني
 ذلك الاستدلال بقوله • أقي بالاسناد على دانيه
 فائدة في قال ابن حجر في شرح الأربعين إذا قل المصنف حديثه فانه ليس مع من الشيخ أو
 أخبرنا فهو لا يقر أمه له أو أباه أو أبا له أمه فيه اه وقال ابن الصلاح في حقه من غير
 الحديث وهي أن الحمد بغيره وبغيرنا هذا من رقة صوت في قراءته فيهم وأن النبي
 عليه السلام عاش ثلاثة آلاف سنة وان في غفاته اثني عشر ألف كلب وان الله أحيى أبوي النبي
 صلى الله عليه وسلم (مسئلة ش) أطلق المصنف على عدم ما يصفه من عبادة الأنصاري
 الصحابي سيدنا نضر وحدا ثنائيا لا يكره هو رضوان الله على الجميع وإن سارا إلى الشام ومات
 سنة ١٥ أوسنة ١٦ أوسنة ١١ ولا خلاف أنه وجد مقتولا ولا شك أن سعدا
 لا يقول أن أحدا أولي بالأمر من الصديق بل شاهد بيمينته في قوله أنه أتم الأمر ونص

كفره سب عائشة رضى الله عنها الفاحشة الكبرى فحق بالإجماع وقال القاضي من سب آله وجهه صلى الله عليه وعلى آله وصحبه
 وسلم قتل لا نسب • والمتفق هو الذي يسيطن الكفر واليان بالله تعالى وهو من أفع أنواع الكفر ولهذا كانوا في الدرك الأسفل
 من النار لكن خبري عليهم في الظاهر أحكام الإسلام من حدود وغيرها كما أن الكافر المتظاهر إذا أقف مسلما لحدان كان ملتزما
 للأحكام (مسئلة في حديث عبد الانبياء ما نه الفوارقة وعشرون ألف منهم الرسل ثمانية وثلاثة عشر صحبه ابن جابر ولا
 خرج في ذكر الانبياء والاحتياط أن لا يقتصر على عدد في التسمية إذا لم يؤمن في العددان يستحل أو يخرج من ليس كذلك
 (مسئلة في جماعة يجتمعون على قهوه فيقول أحدهم النور سيد المرسلين يقول الباقر صلى الله عليه وسلم قهوه النور الخ ليس
 يذكر فلا يثبت عليه ويناب الجور نواب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيكون هو ذر لكب لا كره وهو ترك الصلاة عليه صلى
 الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم فلا يثبت له المشاركة واجتماعهم على الصلاة المذكورة يكون ذكر الانه من أصل المذكور كنه الاصل

الحسين النبوي المحرمة عليهم الصدقة قريبة مستحبة بالاجماع كودتهم وبحسبهم لقوله تعالى قل
 لا أسألكم عليه أجر الا المودة في القربى وقوله عليه الصلاة والسلام اذكر كم الله في اهل بيتي
 ثلاثا وقوله من اراد التوسل الي وان يكون له عندي يد اشفع به يوم القيامة فليصل اهل
 بيتي ويدخل السرور عليهم وقول الصديق رضي الله عنه على المنبر اريدوا محمد في اهل بيته
 وقوله لحم لان اصلك احب الي من اصل قرايتي (مسئلة ب) عمل سلفنا وسادتنا
 الاشراف آل أبي علوي حقه وكفي بهم بل اقتدى بهم واقتصر انارهم بقوة وكيف لا وقد طبق
 الارض ذكرهم وملئت الدنيا من تراجهم وجعل سيرهم قال الامام احمد بن عبد الله بل حاج
 فضل همت عن الاشراف في الاوقاف وسألت هتم الواردين الى الحرمين فوصفوا لي
 وعرفوني اخبارهم فلم أجده على الاستقامة وطرق الكتاب والسنة كبنى علوي الحسينيين
 الحضرين ونقل العلامة محمد بن عيسى عن شيعته العارف بالله محمد باقر قيل ان اهل البيت
 افضل الناس وآل أبي علوي افضل اهل البيت لا تبعاهم السنة ولما اشتهر عنهم من العلم
 والعبادة وحسن الاخلاق والكرم والتقوى بالاتفاق وقد قال قطب الارشاد السيد
 عبد الله الحلي دائما احسن في هذا الزمان من طريقة آل أبي علوي وقد اقر لهم بذلك اهل
 الدين مع بدعتهم واهل الحرمين مع شرفهم وهي طريقة نبوية ولا يستمد بعضهم الا من
 بعض فان حصل لهم مدد من غيرهم فهو بواسطة احدهم وهم الآن وفي كل
 زمان لا يحدون كثرة قال السيد الامام زين العابدين العبدوس احووا قبائل بني
 علوي فبلغوا مائة وخمسة وعشرين قبيلة وغالبهم يحضرون وقد عد من فيها منهم سنة
 ١٢٠٣ فبلغوا نحو عشرة آلاف اه قلت وعني بال آل أبي علوي ذرية سيدنا علي بن
 عبيد الله بن احمد بن عيسى لان هذا العرف الخاص اشتهر بهم لا ككل ذرية امير
 المؤمنين علي كرم الله وجهه فانهم (مسئلة ج) هل تقبيل ايدي السادة الاشراف
 سنة او مباح او مكروه قال في فتح المبين وافق النووي بكرة الاحتفاء وتقبيل ضو يد
 او رجل لا سيما الضو غني الحديث من تواضع لغني ذهب ثلثا دينه ويندب ذلك لخصوص صلاح
 او علم او شرف لان ابا عبيدة قبل يد عمر رضي الله عنهما اه وتعود في فتاوى ابن حجر وقال في
 المشرع الروي في مناقب بني علوي يسر عند الشافعي تقبيل يد شوال اهدوا الشريف والعالم
 والكبير في السن والطفل الذي لا يشتهي ولو لغير شفقة ورجة ووجه صاحب قدم من مفر
 لا روي الترمذي انهم يدين خلائد النبي صلى الله عليه وسلم ورجله ولم يشكر عليهم (وروي)
 ابن حبان ان كعبا قبل يديه وركبته عليه الصلاة والسلام لما نزلت قوته وفي حديث وفد
 عبد القيس انهم قبلوا يده والاعراب الذي امره ان يدعو الشجرة وغير ذلك من الطرق وان
 عليا قبل يد العباس ورجله وان ابن عباس اخذ بركاب زيد بن ثابت وقال هكذا امرنا ان
 نفضل بعلاتنا قبل زيد بن عباس وقال هكذا امرنا ان نفضل باهل بيت نبينا وقال الحافظ
 العراقي وتقبيل الاماكن الشريفة على قصد التبرك وايدي الصالحين وأرجلهم حسن
 محمود باعتبار القصد والنية اه فلم بذلك ان ما تدرج عليه السلف الصالح من المشايخ
 العلماء الجامعين بين علمي الظاهر والباطن والاولياء والمصلحاء فاطبة من تقبيلهم ايدي

الاشراف بنى عاوى خصوصاً من بين سائر الناس ولو لجاهل وطفل ومتري بغير رضى سلفه هو الحق الواضح والطريق المستقيم لما فى كل واحد من ذرية سيدتنا فاطمة الزهراء رضى الله عنها جزء من بضعة النبي صلى الله عليه وسلم وان كثرت الوسائط كانتص عليه العلماء ولما قيل ان شتم عرفهم يذهب بالجذام

﴿التوسل باهل الفضل والرد على اهل البدع وحكم خوارق العادة﴾

(مسئلة ج) التوسل بالانبياء والاولياء فى حياتهم وبعد وفاتهم مباح شرعاً كما وردت به السنة الصحيحة كحديث آدم عليه السلام حين صلى وحديث من اشكر صفيه واحادث الشغاعة والذى تلقيناهم عن مشايخنا وهم عن مشايخهم وهم جرائد ذلك جاز ثابت فى اقطار البلاد وكفى بهم اسوة وهم النافلون لنا بالثمرة وما عرفنا الا بتعليمهم لنا فلو قدر ان المتقدمين كفروا كما يزعم هؤلاء الاغبياء لبطلت الثريمة المحمدية وقول الشخص المؤمن بافلان عند وقوعه فى شدة داخل فى التوسل بالمدة الى الله تعالى وصرف النداء اليه مجاز لا حقيقة والمعنى يا فلان توسل بك الى ربى ان يقبل عترتى او يرغائى مثلاً والمسئول فى الحقيقة هو الله تعالى وانما أطلق الاستمانة بالنبي أو الولي مجازاً والعلاقة بينهما ان قصد الشخص التوسل بنحو النبي صار كالسبب والاطلاق على المسبب جاز شرعاً وعرفاً وورد فى القرآن والسنة كما هو مقرر فى علم المعاني والبيان نعم ينفع تبيينه العوام على الفاظ تصدر عنهم بدل على القدح فى توحيدهم فيجب ارشادهم واعلامهم بان لا تافع ولا ضار الا الله تعالى لا يملك غيره لنفسه ضرراً ولا نفعاً الا بإرادة الله تعالى قال تعالى لنبيه عليه الصلاة والسلام قل انى لأم لك لكم ضرراً ولا رشداً اه قلت وقال بعض المحققين ولا يظهر لى ان حكمه توسل عمر بالعباس رضى الله عنهم مادون النبي صلى الله عليه وسلم هي مشروعية جواز التوسل بغيره عليه السلام وذلك لان التوسل به امر معاون محقق عندهم فلو توسل بالنبي عليه السلام لاعتدته عدم جواز التوسل بغير الله وهى لك واما التوسل بالانبياء والصالحين فهو امر محبوب ثابت فى الاحاديث الصحيحة وقد اطلقوا على طلبه بل ثبت التوسل بالأعمال الصالحة وهى اعراض فى الذوات أولى اما جعل الوسائط بين العبد وبين ربه فان كان يدعوهم كايده عاوى الله تعالى فى الامور ويعتقد تأثيرهم فى شئ من دون الله فهو كافر وان كان من اداه التوسل بهم الى الله تعالى فى قضاء مهماته مع اعتقاده ان الله هو النافع الضار المؤثر فى الامور فالظاهر عدم كفره وان كان فعلاً فيصاحبه فائدة يستل السيد عمر البصرى عن قول الشخص شئ لله بافلان الخ فاجاب قول العامة بافلان شئ لله غير عريضة لكنها من مولدات اهل العرف ولم يحفظ لاحد من الاتحفا فى النهى عنها وليس المراد بها فى اطلاقهم شيئاً يستدعى مفسدة الحرام أو المكروه لانهم اغايد كرونها استمداً أو تعظيماً لم يحسنون فيه الظن اه (مسئلة د) من القواعد المجمع عليها عند اهل السنة ان من نطق بالشهادتين حكم باسلامه وعصم دمه وماله ولم يكشف حاله ولا يسأل عن معنى ما تلفظ به ومنها ان الايمان بالنبي من الخداود فى الغلو التصديق بالوحدانية والرسالة من مات معتقداً ذلك ولم يدبر غيره من تفاصيل الدين ففاج

من الظن وان شعر بشئ من المجمع عليه وبلغه بالتواتر لزمه اعتقاده ان قدر على تعقله ومنها من
 حكم بايمانه لا يكفر الا اذا تكلم أو اعتقد أو فعل ما فيه تكذيب للنبي صلى الله عليه وسلم في شئ
 مجمع عليه ضرورية وقد روي عنه في الاستسلام لله ورسوله كالاستغفار به أو بالقرآن
 ومنها أن الجاهل والمخطئ من هذه الأمة لا يكفر بعد دخوله في الاسلام بما صدر منه من
 المكفرات حتى تنيله اللمعة التي يكفر بها حدها وهي التي لا تبقى له شبهة بعذوبها ومنها أن
 المسلم اذا صدر منه مكفر لا يعرف معناه أو يعرفه عدلت القرآن على عدم ارادته أو شك
 لا يكفر ومنها لا ينكر الا ما أجمع عليه أو اعتقده الفاعل وعلم منه أنه معتقد هو منه حال فعله فمن
 عرف هذه القواعد كف لسانه عن تكفير المسلمين وأحسن الظن بهم ورحل أقوالهم وانصالحهم
 المحملة على الفعل الحسن خصوصاً الفضل الذي ثبت ان أهل العلم والصلاح والولاية كالقبط
 الحمد اذ فعلوه وقالوا في كتبهم واشعارهم دونوه فليعتقدهم صواب لا شك فيه ولا ارتياب وان
 جهله بديله لا قصوره وجهله لا انقلابه الحال على الوحي وبغية عقوله وليسع العوام ما وسع ذلك
 العالم فمن علم ما ذكرنا وفهم ما أثرنا وأراد الله حفظه عن سبيل الابتداع كف لسانه وقوله عن كل
 من نطق بالشهادتين ولم يكفر أحد من أهل القبلة ومن أراد الله فوائده اطلقها بذلك وطالع
 كتب من أهاوه أهاوه نعم بالله من ذلك (مسئلة ٤) العمل بإحسين في جهة الهند
 وجاءه المفعول يوم عاشوراء أو قبله أو بعده مدعة مذمومة شديدة الضرر به وقاعه فساد
 وضلال متشبهون بالفضة والنسابة اذ القاعدون لذلك قهراً قسم بنحروب ويتبدون
 ويظهرون الحزن والجزع بتغيير لباس أو ترك لبس معتاد فهم عصاة بذلك لمرة هذه الاشياء
 بل بعضها من الكبار وقاعها فاسق وورداً الميت ليعذب بيبكاه أهله وأنه يتأذى من ذلك
 فانظر هؤلاء الجاهل الحقير يدونون عظيم الحسين سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم عابثاً ذى
 به ويكون خصمهم عند الله تعالى بل الذي ينبغي ان ذكر مصاب الحسين رضى الله عنه ذلك اليوم
 ان يشتغل بالاسترجاع امتثالاً للآمر وأحرازاً للآجر وما أصيب به السبط يوم عاشوراء أغما
 هو الشهادة الدالة على مزيد حظوته ورفعة درجاته عند ربه وقسم بلعبون ويقرعون
 ويضربونه عيدا وقد هم اطهار الفرح والسرور بمقتل الحسين فهم بذلك أشد عصياناً وأغما
 بل فعلهم هذا من أكبر الكبار بعد الشرك اذ قتل النفس أكبر الكبار بعد الشرك
 فكيف يقتل سيد المؤمنين ربه سيد الكونين صلى الله عليه وسلم والفرح بالمعصية
 وانظار السرور به أشد الضرر به وحرقة كالمعصية في الاثم بل جامع الامام أخذانه كفر
 وقد اتفق أهل السنة ان بعض الحسين والفرح بمصابه كبيرة يجتنب منه سوء النجاسة ولان
 الفرح بذلك يؤذى جده عليه السلام وعليه السلام والحسين والزهرامرضوان الله عليهم
 وقد قال تعالى ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله الآية ووردت أشد غضب القتل اذ أذى
 في عترتي وورد أيضاً من أحب أن ينسأ له في أجله وان يتبع بما حوله الله تعالى فليخلفني في أهلي
 خلافة حسنة فمن لم يخلفني فهم بتر عمره وورد على يوم القيامة مسوداً وجهه قلم ان اتفق
 المال على الاماين لهذه الخنازى شديدة الضرر به وأخذته من أكمل أموال الناس بالباطل
 (مسئلة ٥) قال العلامة المجتهد الشيخ علي بن أبي بكر بن السقايف علوى نفع الله به في كتابه

مما روج المحدثات فصل واحد وبالآخى من البدع وأهلها وانتهوا هجر أهلها وأعرض عن
مجالسة أربابها واعلم أن أصول البدع في الأصول كما ذكره العلماء رجع إلى سبعة (الأول)
المستزلة القائلون بأن العباد داخلوا في أعمالهم وينبغي الرؤية ويوجبون الثواب والعقاب وهم
عشرون فرقة (والثاني) الشيعة المقرطة في حب سيدنا علي كرم الله وجهه وهم انسان
وعشرون فرقة (والثالث) انطوارج المقرطة في بغض علي رضي الله عنه المكفرة له ولمن
أذنب ذنباً كبيراً وهم عشرون فرقة (والرابع) المرتجة القائلة بأنه لا يصريح بالإيمان
معصية ولا ينفع مع الكفر طاعة وهم خمس فرق (والخامس) البضارية الموافقة لاهل
السنة في خلق الافعال والمعتزلة في نفي الصفات وحدوث الكلام وهم ثلاث فرق
(السادس) الجبرية القائلة بسلب الاختيار عن العباد وهم فرقة واحدة (السابع) النسبية
لذين يشبهون الحق تعالى بالخلق في الجسمية والحد الاول وهم فرقة واحدة أيضاً فلك اثنتان
وسمعتون كلهم في النار والفرقة الناجية هم أهل السنة البيضاء المحمدية والطريقة النقية
ولها ظاهر يسمى بالشرعية شريعة العامة وباطن يسمى بالطريقة منهاج الخاصة وخلاصة
نصيب بالحقيقة معراجاً لاخص الخاصة (فالاول) نصيب الابدان للخدمة (والثاني)
نصيب القلوب من العلم والمعرفة والحكمة (والثالث) نصيب الارواح من المشاهدة
والرؤية اهـ (مسئلة ١) خوارق العادة على أربعة أقسام المعجزة المقررة بدعوى
النبوّة المجهوز من معارضتها الحاصلة بغير اكتساب وتعلم والكرامة وهي ما تظهر على يد كامل
المتابعة لتبصير من غير تعلم ومباشرة أعمال مخصوصة وتنقسم إلى ما هو ارحا ص وهو ما يظهر
على يد النبي قبل دعوى النبوّة وما هو معونة وهو ما يظهر على يد المؤمن الذي لم يفسق ولم يعتز
به والاستدراج وهو ما يظهر على يد الفاسق المعتز والصبر وهو ما يحصل بتعلم ومباشرة
سبب على يد فاسق أو كافر كالشعوذة وهي نخسة اليد بالأعمال وحمل الحيات ولادغها له
والعجب بالنار من غير تأثير والعلامم والتعزيمات المحرمة واستخدام الجن وغير ذلك اذا
عرفت ذلك علمت ان ما تعاطاه الذين يضربون صدورهم بدعوى أو سيدي أحد بن علوان
أو غيرهما من الاولياء ان كانوا مستقيمين على الشريعة فاعين بالاوامر تاركين لذاتها
عالمين بالفرض العيني من العلم عاملين به لم يتعلموا السبب المحصل لهذا العمل فهو من حيز
الكرامة والا فهو من حيز الصرا اذا الاجماع من مقتضى ان الكرامة لا تظهر على يد فاسق
وانما لا تقص بتعلم أقوال وأعمال وان ما يظهر على يد الفاسق من انطوارق من الصبر المحرم
تعلوه وتطيعه وقوله ويجب زجر قاعله ومدعيه ومتى حكمنا بأنه صبر وضلال حرم التفرج عليه
اذا القاصدة ان التفرج على الحرام حرام كدخول محل الصور المحرمة وحرم المسال المأخوذ
عليه والفسق بين معجزة الانبياء وكرامة الاولياء وبين صفات الصبر ان الصبر والطلسمات
والسحيا وجميع هذه الامور ليس فيها شيء من خوارق العادة بل جرت بفريق مسيبيات على
أسباب غير ان تلك الاسباب لم تحصل لكثير من الناس بخلاف المعجزة والكرامة فليس لها
سبب في العادة وان الصبر مختص بمن عمل له حتى ان أهل هذه الحرف اذا طلب منهم الملوكة

حذرا صنفها طلبوا منهم ان يكتب لهم أسماء من يحضر ذلك المجلس فصنعوا ذلك ان سمى لهم فلو حضر آخر لم ير شيئا وان قرأ الاحوال المفيدة للعلم القطعي المحتفة بالانبياء والاوصياء من الفضل والشرف وحسن الخلق والصدق والحياء والزهد والقنوة وترك الرذائل وكال العلم وصلاح العمل وغيرهما والساحر على الضمن ذلك

(مسائل منثورة في ذلك وغيره)

(مسألة ك) ارم ذات العماد وما يدكرها من الاخبار والزخارف غير ثابتة عند المحققين والمفسرين بل هي منقولة عن بني اسرائيل ولا بد منها من توقيف عن معصوم نعم تقبل السيوطي في الدر المنثور عن ابن عباس رضي الله عنهما ان الارام المالك وذات العماد اوى طولهم ويقال ارم قبيلة من عاد وروى ابن النجاشي صلى الله عليه وسلم ذكر ارم ذات العماد فقال كان الرجل ياتي بالصخرة يصبلها على كاهله فيلقبها على أي حتى أراد فعله كـ (مسألة ب) حضرموت بخلاف من تخالف الياسين الاسفل والخلاف القطعة من الاقليم مشتملة على بلدان ومدن وقرى كثيرة مسورة بالحير والصلاح وأعظم مدنها تريم وشبام وحذها من جهة الساحل عشرين ياما بعد وبروم والنصر ونواحيها الى حد أرض المهرة الفاصل بينه وبين أرض الطي القبيصة على مقابلة المكان المسمى بديموت وهو الذي يحصل المنقاص عليه ومن سجد ان نواحيها الى تريم وقبره هو عليه السلام وما وراء ذلك الى أرض مهرة فلا تدخل طهار وكذا مهرة الاما حذى أرض الطي غربي أرض مهرة واحتاتف في تيميتها بحضرموت فقبيل ان صالحا عليه السلام لما هلك قومه سافر بن معهم المؤمنين فلما انتهى اليه مات فقبيل حضرموت وقال المبردان حضرموت لقب عامر جد اليمانية كان لا يصرح بالاكثريه القتل وذكر الفسافي ان حضرموت ابن سبأ الاصغر فخر ولده الحرث وفوه وسبيان وريسة وتريم وشبام وسبأ وأكثر قبائل حضرموت جبر من ولد سبأ الاصغر الى قطان وقال الامام عبد الرحمن بن شراحيل حضرموت بضم الميم تجمع اودية كثيرة وقد اختص بهذا الاسم وادى ابن راشد طولها نحو ثلث مراحل من العقاد الى قبر النبي هو عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام (مسألة ب) طول مدينة تريم التي هي أعظم باده وأشهرها بحضرموت حرسها الله تعالى احدى وسبعون درجة وخمس دقائق أو ثلثون دقيقة من البحر المحيط العربي وأرض الجبائر الخالدات فيه وبينهما عن درج وعرضها خمس عشرة درجة وثلاثون دقيقة ومطلعها ومطلع دوع واحد بالنسبة للأهلة والقبيلة الينعاوت يسير لياس به ويجب نعلم علم القلث بل نتختم معرفته لما ترتب عليه من معرفة القبيلة وما يتعلق بالأهلة كالصوم سيما في هذا زمان لجهل الحكام وسألهم وتم توهم فانهم يقبلون شهادة من لا يقبل بحال في فائدة في اذا نزل القمر ليلة رابع عشرة أو خامس عشرة احدى هذه المنازل الست خسف واذا نزلت النمس السام والعشرين أو التاسع والعشرين كسفت وهي هذه المنظومة في قوله

بحوم الساعده ستة * على اليرين جيمع اسطين
مقدم جهة مع لده * وسعديل والزباناطين

الياء بعده وهكذا اه قلت ويكون في سنتنا هذه سنة ١٢٥١ سنة تصنيف هذا المجموع على
 الشين من شكور وهي كيسة اه والله أعلم وأحكم وقد تم بحمد الله ما بصر الله تعالى جمعه
 في هذه الجملة من صافي رحيق تلك الفتاوى والفوائد المستجادات انما ذكرها اولاً
 والحمد لله تعالى وأخاؤه المنة دائماً ربنا تقبل منائك أنت السميع العليم واجمع لتأيين الصواب
 والثواب وصلى الله وسلم على خير خلقه سيدنا محمد وآله وصحبه وتابعيه وتابعهم الى يوم الدين
 عدد ذكر الذاكرين وسهواً فالين صلاة وسلاماتكم بركاتهم على العباد المؤمنين آمين

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

يقول المتوسل بذى المقام المحمود طه قطرية الدمياطى الازهرى ابن محمود
 هذا لمن فقه اولياءه مذهب الوصول اليه اذوهم قلباً اقتاهم بما أقاموا به الدليل عليه
 وصلاة وسلاماً على من حض على التفقه فى الدين وعلى آله وصحبه المرشدين الى بقعة
 المسترشدين أما بعد فقد امتعت بهذه الفتاوى سمعى وبصرى ووقفت على أبوابها ومختارها
 حفظاً من سهرى فاذا هي على صغر حجمها منصوصة من المسائل الفقهية بكل نفيس حافلة
 الضرع بالاحكام الشرعية فبحاس الى الحاجة اذنى ميسر ولا أرى لها مثلاً فى قلبه الحجم
 وكثرة النفع الا صغراً أعضاء الانسان البصر والسمع خا أخرج المفتين والمستفتين اليها
 وما أحقها بان يتسابق الفقهاء عليها ولكن لا يستغرب الشئ من معدنه اذ هي تأليف من
 أسند الايمان والحكمة الى عينه الامام المحقق والممام الفقيه المدقق ذى السعى المشكور
 حضرة مفتى الديار الحضرمية السيد عبد الرحمن بن محمد بن حسين باعولوى الشهير بالمشهور
 أطال الله حياته وأكثروا أمثاله فى المسلمين وان زماننا هذا بجملة لضنين ولما كان
 من أعظم القرب بهميل تناول هذه الفتاوى على ذوى الطلب رغب فى طبعها من هو
 للكارم أهل حضرة السيد على بن عبد الرحمن بن سهل فاجرى طبعها على نفقته وجعل
 ملاحظته الى حضرة الامثل الشيخ سالم بن سعيد باسالم بالمطبعة المصرية ذات التحرير
 المجاورة لمعبد القطب الدردير ادارة من سلم طبعها ما وصفاً حضرة الشيخ أحمد الحلبي
 ومحمد أفتدى مصطفى ولما كل طبعها الجالب للسره فى أوائل ربيع الاول سنة ١٣٠٣
 من الهجرة قلت مؤرخاً

بادرائى علم وحسن عمل * وأفق قبا بالنوم نيسل أمل
 واستفت قلبك فهو أفتق بالحق تقوى أيعدل بالنشاط كسل
 لا والذى عنت الوجوه له * ويخوفه القلب التقي شغل
 بالعلم يعاوط البوه ومن * طلب العلى دون العاوم سعل
 ر بقدر عقل المره بغيته * والعلم بغيه من زكا وعقل
 قل للذى تضحي يحصله * الفقه أفضل ما للدرك حصل
 فاسترشد الفقهاء انهم * سفن الحاجة اذا المزل
 ونخذ الفتاوى هذه مستندا * ممن يعز الله عز وجل

بجنت الفناوى الفقهية بيئته • وقدت ببيع الطبع ذات حل
 قلم الرقعة وبها الشغل وظل • أحكامها عول عدالك زلل
 واذا كنت أخصصه عورنحة • بالبقية الطبع البيع كسل
 ١٠٥٠ ١١٢ ٥١ ٩٠

سنة ١٣٠٢

وقد ترقطه وأرتحه الالمى الاديب واللوحى النصب حضرة الاستاذ الفاضل الشيخ
 أحمد محمد الحلاوى خوجة عمرى ورياضة بدوسة بليس بقوله •

بسم الله الرحمن الرحيم

ان اعلى منهج بنهجه الحلي بى في روضة تحريريه وأعلى مبهم بنهجه به اللبيب في غبضة
 تقريره حمد من فقه من فقه كلامه العزيز وشكر من أخصنا بقصة كتابه الحلاوى امس بط
 التبيان والرحيز وصلاة وسلام على الشافع يوم الدين المرسل بام القرآن المدين وعلى آله
 والاعحاب والاتباع والاحزاب (هذا) ولا يخفى على كل فقيه فاضل وبديل كامل متوشح
 بنطاق العلوم السنية ومتوسع في بيدها السنية أن كتاب الفناوى المسفر عن مهمات
 المسائل الفقهية والوسائل السنية تأليف العلامة الهمامه والفاضل الكبير الفهمه
 الارمى اللبيب والالمى الخيب العالم الكامل المشهور السيد عبد الرحمن الحضرى
 الشهير المشهور كتاب أودعه مؤلفه يدبغ المسائل الغراء وأبدع كل الابداع في أساليبه
 الزهراء ولعمري انه الذرة انفريدة في هذا الباب والجوهره القيمة عند أولى الالباب فهو
 حري بأن تفسر له صدور الخياء وتفرح له عقول الالباء وقد سمعت يد الدشر بطنه
 اظهار ازاهر بطنه وبالسلاح يرفل في ثياب الدلال ويجرد ذيل الكمال ابتدر اليراع مقرظا
 حسنه العاطف ومؤرخا طبعه البارع فقال

أبدور أشرق طلعتها • أم شمس في الزوض المصغرى
 أم سفر قد غنت منه • أضواء سنا الصلم النبوى
 بملاذ العلم وبهجته • ورشاد الدين لكل غوى
 من حاز العلم بهمه • وبطنته يعكى النوى
 البصر الحبر الفرد ومن • منه ظمان العلم روى
 تنبيك قايومه عنه • انبا التفسير عن البغوى
 وبه فقه القرنى غدا • مشتمة الازر منه قوى
 تاي من التاريخ لكى • حسنت طبعه افنوى العلوى

١٨٠١ ٨٢٦ ٤٩٧ ١٤٧

١٣٠٢

